

الموسوعة الجلية في شروح

العقيدة الواسطية

:: لشيخ الإسلام / ابن تيمية ::

جزء ٣



:: لأصحاب الفضيلة ::

محمد بن صالح بن عثيمين
عبد الرحمن بن ناصر السعدي
صالح بن فوزان الفوزان
صالح بن عبد العزيز آل الشيخ
فيصل بن عبد العزيز آل مبارك
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
عبد العزيز بن محمد بن مانع
زيد بن عبد العزيز آل الفياض
محمد بن إبراهيم آل الشيخ
عبد الرحمن بن ناصر البراك
عبد العزيز بن ناصر الرشيد
محمد خليل هراس

دار ابن الجوزي
القاهرة

وبهامشه تعليقات
الشيخ / إسماعيل الأنصاري

ومعه أسئلة وأجوبة
للشيخ / عبد العزيز بن محمد السلماني

:: هذه الطبعة تعتمد في تصحيحات وتضعيفات أحاديثها على أحكام الشيخ الألباني ::

الموسوعة الجلية في شروح العقيدة الواسطية

لشيخ الإسلام ابن تيمية

لأصحاب الفضيلة

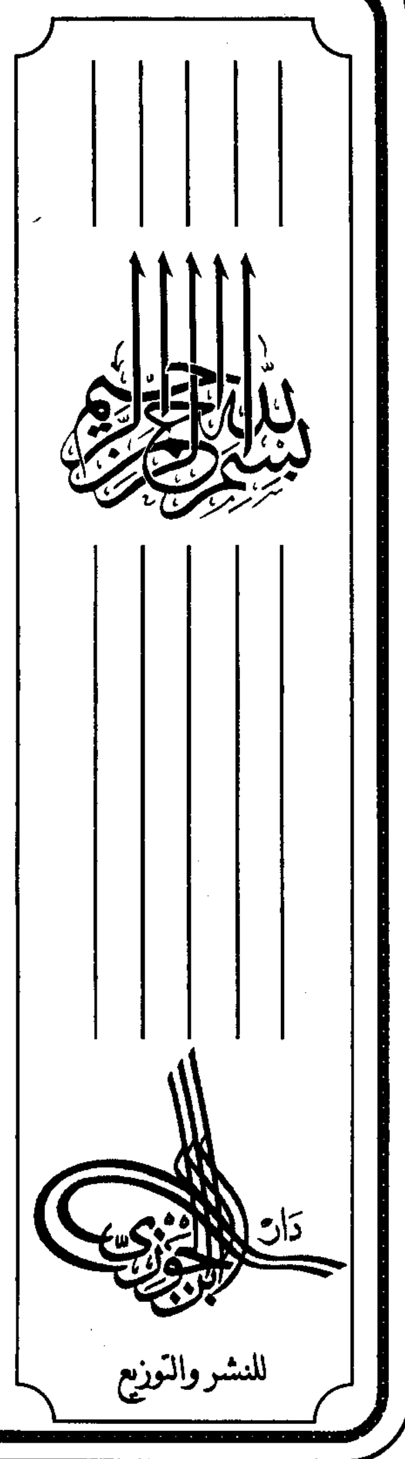
* فيصل بن عبد العزيز آل مبارك
* عبد العزيز بن محمد بن مانع
* محمد بن إبراهيم آل الشيخ
* عبد العزيز بن ناصر الرشيد
* محمد بن صالح بن عثيمين
* صالح بن فوزان الفوزان
* عبد الرحمن بن ناصر السعدي
* محمد خليل هراس
* زيد بن عبد العزيز آل فياض
* عبد العزيز بن عبد الله بن باز
* عبد الرحمن بن ناصر البراك
* صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

وبهامشه تعليقات
الشيخ إسماعيل الأنصاري

ومعه أسئلة وأجوبة
للشيخ عبد العزيز بن محمد السلماني

هذه الطبعة تعتمد في تصحيحات وتضعيفات أحاديثها
على أحكام الشيخ الألباني

الجزء الثالث



الطبعة الأولى

٢٠١٢م

١٤٣٣هـ /٢٠١٢
رقم الإيداع: ٥١٨٢/ ٢٠٠٥

دار ابن الجوزي
جمهورية مصر العربية - القاهرة
٥ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٩٠٣
ت: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٦٢١
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٦٢٠
E-mail: dar_ebnelgawzy@yahoo.com

ما يَدْخُلُ في الإيمانِ باليومِ الآخِرِ

« فصلٌ » :

١- ما يكونُ في القبرِ :

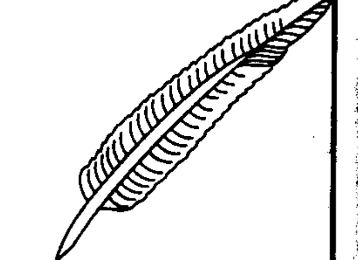
ومِن الإيمانِ باليومِ الآخِرِ الإيمانُ بكلِّ ما أخبَر به النبيُّ ﷺ مما يكونُ بعدَ الموتِ، فيُؤْمِنون بفتنةِ القبرِ، وبعذابِ القبرِ وبنعيمِه.

فأمَّا الفتنةُ فإنَّ الناسَ يُفْتَنُونَ في قبورِهم، فيُقالُ للرجلِ: مَن ربُّك؟ وما دينُك؟ ومَن نبيُّك؟

فـ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فيقولُ المؤمنُ: اللَّهُ ربِّي، والإسلامُ ديني، ومحمدٌ ﷺ نبيِّي.

وأمَّا المرتابُ فيقولُ: هاه هاه، لا أدري، سمِعْتُ الناسَ يقولون شيئًا فقُلْتُه، فيُضْرَبُ بمِرْزَبَّةٍ مِن حديدٍ، فيَصِيحُ صَيْحةً، يَسْمَعُها كلُّ شيءٍ إلَّا الإنسانَ، ولو سمِعَها الإنسانُ لَصَعِق.

❁ ❁ ❁



الشـــرح

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله :

قوله : « الإيمان بكلّ ما أخبر به النّبيّ ﷺ ممّا يكون بعد الموت » :

وهذا ضابط جامع يدخل فيه الإيمانِ بالنصوص الواردة في حالة المحتضر وفي القبر والقيامة والجنة والنار، وجميع ما احتوت عليه هذه الأمور من التفاصيل التي صنّفت فيها المصنفات المطوّلة والمختصرة، وكلها داخلة في الإيمان باليوم الآخر.

قوله : « فيؤمنون بفتنة القبر، وبعذاب القبر ونعيمه ...» :

ثم أشار المصنف إلى شيء منها فقال : « فيؤمنون بفتنة القبر ...» .

وهذا الابتلاء والامتحان قد سبقت لكل عبد مقدماته في الدنيا، فأما من كان مؤمنًا إيمانًا صحيحًا ثبته الله ولقّنه الجواب الصحيح للملكين.

كما قال تعالى : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم : ٢٧].

فذكر : أن تثبيته لهم جزاء لهم على إيمانهم في الدنيا.

فالمؤمن : يجيب الجواب الصحيح، وإن كان عاميًا أو أعجميًا.

وأما الكافر والمنافق : ممن كان في الدنيا غير مؤمن بماء جاء به الرسول فإنه يستعجم عليه الجواب ولو كان من أعلم الناس وأفصحهم، كما قال تعالى : ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم : ٢٧].

ومن حكمة الله : أن نعيم البرزخ وعذابه لا يحس به الإنس والجن بمشاعرهم ؛ لأن الله تعالى جعله من الغيب ولو أظهره لفاتت الحكمة المطلوبة.

❁ قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع رحمه الله :

قوله : « فيضرب بمرزبةٍ من حديدٍ ...» :

« المرزبة » : بالتخفيف : المطرقة الكبيرة، ويقال لها : إرزبة بالهمزة والتشديد.

❁ قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله :

« ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكلّ ما أخبر به النّبيّ ﷺ ممّا يكون بعد الموت » :

إذا كان الإيمان باليوم الآخر أحد الأركان الستة التى يقوم عليها الإيمان فإن الإيمان به إيمانًا تامًّا كاملًا لا يتحقق إلا إذا آمن العبد بكل ما أخبر به النبى ﷺ من أمور الغيب التى تكون بعد الموت والضابط فى ذلك أنها أمور محكمة أخبرنا بها الصادق صلوات الله عليه وسلامه وآله، وكل ممكن أخبر

به الصادق يجب الإيمان بوقوعه كما أخبر ، فإن هذه الأمور لا تستفاد إلا من خبر الرسول ، فأهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك كله .

وأما أهل المروق والإلحاد من الفلاسفة والمعتزلة فينكرون هذه الأمور من سؤال القبر ومن نعيم القبر وعذابه والصراط والميزان وغير ذلك بدعوى أنها لم تثبت بالعقل ، والعقل عندهم هو الحاكم الأول الذى لا يجوز الإيمان بشيء إلا عن طريقه ، وهم يردون الأحاديث الواردة فى هذه الأمور بدعوى أنها أحاديث آحاد لا تقبل فى باب الاعتقاد ، وأما الآيات فيأولونها مما يصرفها عن معانيها .

والإضافة فى قوله : (بفتنة القبر) على معنى (فى) أى : بالفتنة التى تكون فى القبر ، وأصل الفتنة وضع الذهب ونحوه على النار لتخليصه من الأوضار والعناصر الغريبة ، ثم استعملت فى الأخبار والامتحان ، وأما عذاب القبر ونعيمه فيدل عليه قوله تعالى فى حق آل فرعون : ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦] ، وقوله سبحانه عن قوم نوح : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « القبر إما روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النار » .

والـمِرْزَبَة بالتخفيف المطرقة الكبيرة ، ويقال لها أيضًا : إرزَبّة بالهمزة والتشديد .

❁ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله :

« ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكلّ ما أخبر به النبيّ ﷺ ممّا يكون بعد الموت » :

هذا هو الأصل الخامس من أركان الإيمان الستة ، وهو يعم ويشمل الإيمان بجميع ما يكون بعد الموت ، وغير ذلك من أحوال البرزخ وما بعده ، فإن هنا ثلاث دور : دار الدنيا ، ودار الآخرة ، ودارٌ بين الدارين ؛ وهي البرزخ والحاجب .

« الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت » ، ومنه ما يحصل للميت في القبر ، وهو مجمع عليه ، ويجب الإيمان به ، والإيمان به من جملة الإيمان باليوم الآخر .

« فيؤمنون بفتنة القبر » الفتنة : الاختبار والامتحان ؛ من قولك : فتنت الذهب ؛ إذا عرضته على النار وعرفت جودته من رداءته .

فيؤمنون أن المقبور يفتن ، ويفتن الميت ولو لم يقبر .

« وبعذاب القبر وبنعيمه » . تواترت عن النبي ﷺ الأخبار والأحاديث فيه وثبوته ، وهو في الحقيقة روضة من رياض الجنة لأهل الطاعة ، أو حفرة من حفر النار لأهل المعصية . روضة لمن كان على الصراط المستقيم في الدنيا ، أو حفرة لمن كان على الشك والريب والزيغ عن الصراط المستقيم والقول الثابت في الحياة الدنيا .

ثم العذاب والنعيم في البرزخ للروح والجسد جميعًا ؛ لأنهما اللذان تساعدا على الطاعة أو على

المعصية ، للروح بالأصالة وللجسد بالتبع بكيفية اللّٰه أعلم بها ، فإن الروح قد انفصلت عن الجسد ، ولكن لها اتصال به كما يأتي .

« فأمّا الفتنة : فإنّ النّاس يفتنون » ويختبرون « في قبورهم » عن أعمالهم في الدنيا ، وإن كان اللّٰه سبحانه قد علم ما هو كائن من الخلق قبل أن يخلقهم ، فيأتيه ملكان عظيمان هائلان فظيعٌ منظرهما ، وغليظةٌ أصواتهما ، أحدهما اسمه منكرٌ والآخر اسمه نكيرٍ ، فهما بمنظر ومسمع وبحالٍ لا يقوى على إجابتهما إلا أهل التثبيت .

والسؤال يكون عن مسائل القبر الثلاث ، فيثبت بها قوم ، ويزاغ بها آخرون .

« فيقال للرّجل : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيّك ؟ . فـ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ » من كان في الدنيا على الثبات والحجة والبرهان .

« فيقول المؤمن » – الذي كان على ثقة ويقين ثابت في الدنيا : « اللّٰه ربّي ، والإسلام ديني ، ومحمّدٌ ﷺ نبيّي » ؛ لأنه كان قد عاش على الإيمان بذلك ، ولهذا يقال له في الجواب على هذا عشت ... إلخ .

« وأمّا المرتاب » الذي هو على ريب وشك في الدنيا ؛ فهو بعكس ذلك عند هذه الفتنة العظيمة ، يكون له الريب والشك « فيقول : هاه هاه ! لا أدري ، سمعت النّاس يقولون شيئًا فقلته » ، دينه دين المدينة ، وهو ما كان عليه أهل مدينته ؛ يعني : فلولا أنه وجدهم عليه ما دان ، ليس معه إيمان واصلٌ إلى قلبه ومصدقته جوارحه .

« فيضرب بمرزبّةٍ » بمطرقة عظيمة « من حديدٍ ، فيصيح » المضروب « صيحةً يسمعها كلّ شيءٍ » من خلق اللّٰه « إلاّ الإنسان ، ولو سمعها الإنسان ؛ لصعق » لسقط مغشيًا عليه أو ميتًا من فظيع تلك الصيحة ، وفي الحديث : « لولا ألّا تدافنوا لدعوت اللّٰه أن يسمعكم من عذاب القبر »[1] . لكن من رحمة اللّٰه ولطفه وحكمته في عمارة هذه الدار : أن الإنسان لا يسمع ما لأهل القبور ، فلو سمع لما استقام لهم حياة ، ولا قرّ لهم قرار على وجه الأرض .

❁ قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رحمه الله :

فصل في الإيمان باليوم الآخر :

قوله : « ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكلّ ما أخبر به النّبيّ ﷺ ممّا يكون بعد الموت ، فيؤمنون بفتنة القبر ، وبعذاب القبر وبنعيمه ...» :

هذا هو الركن الخامس من أركان الإيمان ، وهو الإيمان باليوم الآخر ، وجمهور بني آدم يؤمنون بالبعث بعد الموت ؛ وقد دل على ذلك العقل والفطرة كما صرحت به جميع الكتب السماوية ، ونادى

---

(١) مسلم (٢٨٦٧) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه .

به الأنبياء والمرسلون والناس في البرزخ يفتنون وينعمون أو يعذبون على ذلك كما دلت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية .

ففي « الصحيحين » من حديث قتادة عن أنس أن رسول اللّٰه ﷺ قال : « إن العبد إذا وضع في قبره أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ لمحمد ﷺ فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد اللّٰه ورسوله ﷺ . فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك اللّٰه به مقعدًا من الجنة . قال فيراهما جميعًا » قال : وذكر لنا أنه يفسح له في قبره مد البصر ثم رجع إلى حديث أنس قال : « وأما المنافق والكافر فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريت ولا تليت ويضرب بمضارب من حديد ضربة فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين »[(١)] .

وفي « الصحيحين » من حديث البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأٓخِرَةِ﴾ نزلت في عذاب القبر[(٢)] ، زاد مسلم : « فيقال له من ربك ؟ فيقول ربي اللّٰه ونبيي محمد ، فذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ » . وفي رواية للبخاري : « إذا قعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد أن لا إله إلا اللّٰه وأن محمدًا رسول اللّٰه » . وخرج الترمذي وابن حبان في « صحيحه » من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قبر الميت - أو قال : أحدكم- أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما : المنكر والآخر النكير فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : ما كان يقول : هو عبد اللّٰه ورسوله أشهد أن لا إله إلا اللّٰه وأن محمدًا عبده ورسوله . فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول هذا ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعًا في سبعين ذراعًا ثم ينور له فيه . وإن كان منافقًا قال : سمعت الناس يقولون : شيئًا فقلت مثله لا أدري . فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول ذلك . فيقال للأرض : التئمي عليه فتلتئم عليه حتى تختلف أضلاعه فلا يزال فيها معذبًا حتى يبعثه اللّٰه من مضجعه »[(٣)] .

وفي « الصحيحين » عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول اللّٰه ﷺ عن عذاب القبر ؟ قال : « نعم عذاب القبر حق »[(٤)] ، وفي « الصحيحين » أن النبي ﷺ قال : « ولقد أوحي إليّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبًا من فتنة المسيح الدجال »[(٥)] وفيهما عن أبي أيوب قال : خرج علينا رسول اللّٰه ﷺ وقد وجبت

(١) البخاري (١٣٣٨) ، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) البخاري (١٣٦٩) ، ومسلم (٢٨٧١) .

(٣) الترمذي (١٠٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (١٣٩١) .

(٤) البخاري (١٣٧٢) .

(٥) البخاري (٨٦) ، ومسلم (٩٠٣) من حديث عائشة رضي الله عنها .

الشمس فسمع صوتًا فقال : « يهود تعذب في قبورها »[1] .

وقد قال تعالى في آل فرعون : ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ والنعيم والعذاب في القبر يكون للروح والجسد جميعًا ، وكذا السؤال والجواب ، فإن « الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق متغايرة الأحكام .

أحدها : تعلقها به في بطن الأم جنينًا .

الثاني : تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض .

الثالث : تعلقها به في حال النوم فلها به تعلق من وجه ومفارقة من وجه .

الرابع : تعلقها به في البرزخ فإنها وإن فارقته وتجردت عنه فإنها لم تفارقه فراقًا كليًا بحيث لا يبقى لها إليه التفات ألبتة ، فإنه ورد ردها إليه وقت سلام المسلم ، وورد أنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه ، وهذا الرد إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة .

الخامس : تعلقها به يوم بعث الأجساد وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتًا ولا نومًا ولا فسادًا .

ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب ، وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه ، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة وأنها تتصل بالبدن أحيانًا ويحصل له معها النعيم أو العذاب ، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى أجسادها وقاموا من قبورهم لرب العالمين ، ومعاد الأبدان متفق عليه بين المسلمين واليهود والنصارى .

« ومما ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه ، قبر أو لم يقبر فلو أكلته السباع أو أحرق حتى صار رمادًا ونسف في الهواء أو صلب أو غرق في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى القبور » .

« والرسل صلوات الله عليهم لم يخبروا بما تحيله العقول وتقطع باستحالته بل إخبارهم قسمان :

أحدهما : ما تشهد به العقول والفطر .

الثاني : ما لا تدركه بمجردها كالغيوب التي أخبروا بها عن تفاصيل البرزخ واليوم الآخر وتفاصيل الثواب والعقاب ، ولا يكون خبرهم محالاً في العقول أصلًا وكل خبر يظن أن العقول تحيله فلا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون الخبر كذبًا عليهم أو يكون ذلك القول فاسدًا وهو شبهة خيالية يظن صاحبها أنها معقول صريح فيجب أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير ، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان .

وقد جعل الله سبحانه الدّور ثلاثًا : دار الدنيا ودار البرزخ ودار القرار ، وجعل لكل دار أحكامًا

---

(١) البخاري (١٣٧٥) ، ومسلم (٢٨٦٩) عن أبي أيوب رضي الله عنه .

تخصها ، وركّب هذا الإنسان من بدن ونفس ، وجعل أحكام الدنيا على الأبدان والأرواح تبعًا لها .

ولهذا جعل أحكامه الشرعية مرتبة على ما يظهر من حركات اللسان والجوارح وإن أضمرت النفوس خلافه ، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح والأبدان تبعًا لها فإذا كان يوم القيامة عند بعث الأجسام وقيام الناس من قبورهم لرب العالمين صار النعيم والعذاب على الأرواح والأجسام جميعًا . وأعجب من ذلك أنك تجد النائمين في فراش واحد ، وهذا روحه في النعيم ويستيقظ وأثر النعيم على بدنه وهذا روحه في العذاب ويستيقظ وأثر العذاب على بدنه وليس عند أحدهما خبر بما عند الآخر فأمر البرزخ أعجب من ذلك » .

« والعذاب في القبر نوعان : نوع دائم كما في قوله تعالى : ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ وفي حديث سمرة عند البخاري في رؤيا النبي ﷺ : « فهو يفعل به وذلك إلى يوم القيامة » .

وفي حديث البراء بن عازب في قصة الكافر : « ثم يفتح له باب إلى النار فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة » . رواه الإمام أحمد في بعض طرقه : « ثم يخرق له خرق إلى النار فيأتيه من غمها ودخانها إلى يوم القيامة » .

النوع الثاني :إلى مدة ثم ينقطع ، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم فيعذب بحسب جرمه ثم يخفف عنه كما يعذب في النار مدة ثم يزول عنه العذاب .

وقد ينقطع عنه العذاب بدعاء أو صدقة أو استغفار أو ثواب حج أو قراءة تصل إليه من بعض أقاربه أو غيرهم » .

« واختلف في مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة والراجح في ذلك أن الأرواح متفاوتة في مستقرها في البرزخ أعظم تفاوت فمنها : أرواح في أعلى عليين في الملأ الأعلى وهي أرواح الأنبياء ، صلوات الله وسلامه عليهم ، وهم متفاوتون في منازلهم أعظم تفاوت كما رآهم النبي ﷺ ليلة الإسراء .

ومنها : أرواح في حواصل طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت وهي أرواح بعض الشهداء لا جميعهم ، بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة لدين عليه أو غيره ، كما في المسند عن عبد الله بن جحش أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، ما لي إن قتلت في سبيل الله ؟ قال : « الجنة » فلما ولى قال : « إلا الدّين سارني به جبريل آنفًا »[1].

ومنهم من يكون محبوسًا على باب الجنة كما في الحديث الآخر : « رأيت صاحبكم محبوسًا على باب الجنة » . ومنهم من يكون محبوسًا في قبره كحديث صاحب الشملة التي غلّها ثم استشهد فقال النبي ﷺ : « والذي نفسي بيده إن الشملة التي غلها لتشتعل عليه نارًا في قبره »[2].

---

(١) أحمد في « مسنده » (٤/١٣٩) ، وحسنه الألباني في « سنن النسائي » (٣١٥٥) .

(٢) البخاري (٦٧٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

ومنهم من يكون مقره باب الجنة كما في حديث ابن عباس : « الشهداء على بارق نهر باب الجنة في قبة خضراء يخرج عليهم رزقهم من الجنة غدوة وعشيًا » رواه أحمد .

وهذا بخلاف جعفر بن أبي طالب حيث أبدله الله من يديه بجناحين يطير بهما في الجنة حيث يشاء .

ومنهم : من يكون محبوسًا في الأرض لم تعل روحه إلى الملأ الأعلى فإنها كانت روحًا سفلية .

ومنها : أرواح في تنور الزناة والزاني ، وأرواح في نهر الدم تسبح فيه وتلقم الحجارة فليس للأرواح سعيدها وشقيها مستقر واحد بل روح في أعلى عليين وروح أرضية سفلية لا تصعد عن الأرض » .

« والحياة التي امتاز بها الشهيد هي أن الله جعل أرواحهم في جوف طير خضر كما في حديث ابن عباس أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لما أصيب إخوانكم - يعني يوم أحد - جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل من ذهب مظللة في العرش » الحديث رواه أحمد ورواه بمعناه مسلم من حديث ابن مسعود « فإنهم لما بذلوا أنفسهم لله حتى أتلفها أعداؤه فيه أعاضهم منها أبدانًا خيرًا منها تكون فيها إلى يوم القيامة ويكون نعيمها بواسطة تلك الأبدان أكمل من نعيم الأرواح المجردة عنها ، ولهذا كانت نسمة المؤمن في صورة طير أو كطير ونسمة الشهيد في جوف طير » .

« وتأمل لفظ الحديثين فإنه قال : « نسمة المؤمن طير فهذا يعم الشهيد وغيره ثم خص الشهيد بأن قال : « هي في جوف طير » ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير صدق عليها أنها طير فنصيبهم من هذا النعيم في البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم ، وإن كان الميت على فراشه أعلى درجة من كثير منهم فله نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه » .

« وأجمعت الرسل عليهم السلام أن الروح محدثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مدبرة ، وهذا معلوم بالاضطرار من دينهم ، كما يعلم بالاضطرار من دينهم أن العالم حادث وأن معاد الأبدان واقع وأن الله وحده الخالق وكل ما سواه مخلوق له ، وقد انطوى عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم وهم القرون المفضلة على ذلك من غير اختلاف بينهم في حدوثها وأنها مخلوقة حتى نبغت نابغة ممن قصر فهمه في الكتاب والسنة حتى زعم أنها قديمة غير مخلوقة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : روح الآدمي مخلوقة مبدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة : وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين » .

« والصحيح أن الروح جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس وهو جسم نوراني علوي خفيف متحرك ينفذ في جوهر الأعضاء ويسري فيها سريان الماء في الورد ، والدّهن في الزيتون ، والنار في الفحم فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي ذلك

الجسم اللطيف مشابكًا لهذه الأعضاء وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية ، فإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها وخرجت عن قبول تلك الآثار فارق الروح البدن وانفصل إلى عالم الأرواح . وهذا القول هو الصواب في هذه المسألة وهو الذي يدل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل والفطرة » .

« وهل تموت الروح ؟ الصواب : أن يقال : موت النفوس هو مفارقتها لأجسادها وخروجها منها فإن أريد بموتها هذا القدر فهي ذائقة الموت ، وإن أريد أنها تعدم وتفنى بالكلية فهي لا تموت بهذا الاعتبار بل هي باقية بعد قبضها في نعيم أو عذاب كما تقدم ، وقد أخبر سبحانه : أن أهل الجنة لا يموتون ولا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى وتلك الموتة هي مفارقة الأرواح للجسد ، وصعق الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منه موتها فإن الناس يصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء وأشرقت الأرض بنور ربها ، وليس ذلك بموت وكذلك صعق موسى عليه السلام لم يكن موتًا ، والذي يدل عليه أن نفخة الصعق والله أعلم موت كل من لم يذق الموت قبلها من الخلائق ، وأما من ذاق الموت أو لم يكتب عليه الموت من الحور والولدان وغيرهم فلا تدل الآية على أنه يموت موتة ثانية . والله أعلم » .

قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد رحمه الله :

قوله : « الإيمان باليوم الآخر » :

الذي هو أحد أصول الإيمان الستة المذكورة حديث عمر وغيره ، والمراد بالإيمان به : التصديق بما يقع من الحساب والميزان ، والجنة والنار ، وغير ذلك ، وسمي باليوم الآخر لتأخره عن الدنيا .

قوله : « الإيمان بكلّ ما أخبر به النّبيّ ﷺ ممّا يكون بعد الموت » :

أي : من فتنة القبر وعذابه ونعيمه ، وكونه حفرة من حفر النار أو روضة من رياض الجنة ، وتوسيعه على بعض وتضييقه على بعض وضغطه ونحو ذلك ، وإعادة الروح إلى الميت ، فيؤمنون بما يقع في البرزخ مما وردت به الأدلة ، والبرزخ لغة : الحاجز بين الشيئين ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ ﴾ [الفرقان : ٥٣] ، أي : حاجز ، وفي الشرع : البرزخ : من وقت الموت إلى القيامة ، من مات دخله ، وسمي برزخًا لكونه يحجز بين الدنيا والآخرة .

قوله : « بفتنة القبر » :

الفتنة لغة : الامتحان والاختبار ، والفتّانان : منكر ونكير ، ويريد بفتنة القبر مسألة منكر ونكير ، ويجب الإيمان بذلك لثبوته عن النبي ﷺ في عدة أخبار يبلغ مجموعها حد التواتر .

قوله : « وبعذاب القبر وبنعيمه » :

تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ، ولمن كان أهلًا لذلك ، فيجب اعتقاد ذلك والإيمان به ولا يتكلم في كيفيته ؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته لكونه لا عهد له به في هذه

الدار ، وعلى هذا درج السلف الصالح ، وأنكره الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة .

قال ابن رجب رحمه الله : تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في عذاب القبر ، ففي « الصحيحين » عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سألت النبي ﷺ عن عذاب القبر قال : « نعم عذاب القبر حق »[١] ، وفي « صحيح مسلم » عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وعذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المحيى والممات ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال »[٢] ، وفي « الصحيحين » من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : مر النبي ﷺ بقبرين ، فقال : « إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير » ، ثم قال : « بلى إنه كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة »[٣] .

وقال المروذي : قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله : عذاب القبر حق لا ينكره إلا ضالٌّ مضلٌّ . اهـ . وعذاب القبر على الروح والبدن .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة والجماعة .

قوله : « فإنّ النّاس يفتنون في قبورهم ...» :

أي : بأن تعاد إليهم أرواحهم ، كما في حديث البراء وغيره فتعاد إليه روحه إعادة غير الإعادة المألوفة في الدنيا ليسأل ويمتحن في قبره . انتهى .

وهذا الرد إعادة خاصة توجب حياة البدن قبل يوم القيامة ، فإن الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق متغايرة الأحكام :

أحدها : تعلقها به في بطن الأم جنينًا .

الثاني : تعلقها به حال خروجه إلى الأرض .

الثالث : تعلقها به حال النوم ، فلها تعلق به من وجه ومفارقة من وجه .

الرابع : تعلقها به في البرزخ ، فإنها وإن فارقته وتجردت عنه فإنها لم تفارقه فراقًا كليًا .

الخامس : تعلقها به يوم بعث الأجساد ، وهذا أكمل أنواع تعلقها بالبدن ، انتهى من كتاب « الروح » .

قوله : « فيقال للرجل » : أي : للإنسان من رجل وامرأة وغيرهما ممن وردت الأدلة أنه يمتحن في قبره ، أي : يقوله له الملكان واسمهما (المنكر والنكير) نص على ذلك أحمد ، وفي حديث أبي هريرة : « يأتيه ملكان أسودان أزرقان ، يقال لأحدهما : المنكر والآخر : النكير »[٤] رواه ابن حبان والترمذي ،

---

(١) البخاري (١٣٠٦) ، ومسلم (٥٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) مسلم (٥٩٠) ، وأبو داود (١٥٤٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) البخاري (٢١٥) ، ومسلم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) الترمذي (١٠٧١) ، وابن حبان (٣١١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٧٢٤) .

وفي رواية ابن حبان: «يقال لهما منكر ونكير»[١]، وقوله منكر مفعل ونكير فعيل بمعنى: مفعول من أنكر، وكلاهما ضد المعروف وسميا به؛ لأن الميت لم يعرفهما ولم ير صورة مثل صورتهما، وظاهر هذا ومقتضى الأحاديث: استواء الناس في اسمهما، وذكر بعض العلماء أن اللذين يسألان المؤمن اسمهما: البشير والمبشر، والأول هو الصحيح.

قوله: «فيقال للرجل من ربك ... إلخ»: كما أخرج الشيخان من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [إبراهيم: ٢٧] الآية، نزلت في عذاب القبر، زاد مسلم: «فيقال له من ربك؟ فيقول: ربي الله وديني محمد»، فذلك: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ الآية[٢].

وفي «الصحيحين» من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ لمحمد ﷺ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله. فيقال له: انظر مقعدك من النار، وقد أبدلك الله به مقعدًا من الجنة، قال: فيراهما جميعًا - يعني: المقعدين»[٣].

قال قتادة: ذكر لنا أنه يفسح له في قبره: «وأما المنافق والكافر، فيقال له: ما تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت، ولا تليت، ويضرب بمطراق من حديد ضربة فيصيح صيحة يسمعه من يليه غير الثقلين».

قوله: «فإنّ النّاس يفتنون ... إلخ»: ظاهره أن السؤال في القبر عام للمؤمن والفاسق والكافر كما اختاره الشيخ تقي الدين وابن القيم وجمهور العلماء، خلافًا لابن عبد البر حيث قال: لا يسأل إلا مؤمن أو منافق كان منسوبًا لدين الإسلام بظاهر الشهادة، بخلاف الكافر، والكتاب والسنة تدل على هذا القول، قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وفي البخاري: «وأما الكافر والمنافق، فيقول لا أدري»[٤] بالواو، ورجحه - أيضًا: أن السؤال عام للأمم كلها ليس خاص بهذه الأمة، كما اختاره ابن القيم وعبد الحق الإشبيلي وغيرهم، وجزم به القرطبي، وقال الحكيم الترمذي: إنه خاص بهذه الأمة، وتوقف ابن عبد البر، ويستثنى مما تقدم المرابط في سبيل الله، فقد صح أنه لا يفتن في قبره[٥]، كما في

---

(١) الطبراني في الأوسط (٢٧٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٨٧١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) البخاري (١٢٧٣)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) البخاري (١٣٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) الترمذي (١٦٢١)، وأحمد (٦/ ٢٠) من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٣٨٢٣).

« صحيح مسلم » وغيره ، وكشهيد المعركة والصابر في الطاعون وغير هؤلاء مما جاء في الأحاديث .

قوله : « في قبورهم » : وكذا من لم يدفن من مصون ونحوه يناله من فتنة السؤال وضغطة القبر . قال ابن القيم رحمه الله في كتاب « الروح » : ومما ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه من ذلك قبر أو لم يقبر ، فلو أكلته السباع ، أو أحرق حتى صار رمادًا ، أو نسف في الهواء ، أو غرق في البحر ، وصَل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور . اهـ .

قوله : « فيقول للرجل » : ظاهره اختصاص السؤال بالمكلف ، أما الصغير فجزم غير واحد من الشافعية أنه لا يسأل ، وجزم القرطبي في التذكرة بأنه يسأل ، وهو منقول عن الحنفية .

وأفاد قوله : « فيقال للرجل » إلى آخره ، أن السؤال والجواب يكون باللغة العربية ، خلافًا لما ذكر عن البلقيني أنه يجيب باللغة السريانية ؛ إذ لا دليل عليه ، وأفاد أيضًا أن السؤال في القبر للروح والبدن ، وكذلك عذاب القبر ونعيمه ، والأدلة صريحة بذلك.وعليه أهل السنة والجماعة ، وأفاد قوله : « فيقولان له » ، أن الملائكة الذين يسألون في القبر اثنان ، وزعم بعضهم أنهم أربعة ، والصحيح الأول للأدلة الصحيحة في ذلك ، وأفاد أيضًا أن السؤال مرة واحدة .

وقال القسطلاني : وذكر ابن رجب عن بعضهم : أن المؤمن يفتن سبعًا والكافر أربعين صباحًا ، ومن ذلك كانوا يستحبون أن يطعم عن المؤمن سبعة أيام من يوم دفنه . قال : وهذا مما انفرد به ، ولا أعلم أن أحدًا قاله غيره . انتهى .

وأفاد أيضًا أن عذاب القبر واقع على الكفار ، ومن شاء الله من الموحدين ، وأفاد ذم التقليد في الاعتقادات لمعاقبة من قال : سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته ، وأفاد أيضًا أن الميت يحيى في قبره للمسألة ، خلافًا لابن حزم ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

قوله : « ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ » :

نزلت هذه الآية في سؤال المكلفين في القبر كم قاله الجمهور ، قال الطبري : يثبتهم في الدنيا على الإيمان يموتوا ، وفي الآخرة عند المسألة . انتهى .

قوله : « ﴿بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ » : أي : الذي ثبت عندهم بالحجة ، وهي كلمة التوحيد ، وثبوتها : تمكنها في القلب واعتقاد حقيقتها واطمئنان القلب بها ، وتثبيتهم في الدنيا أنهم إذا فتنوا لم يزالوا عنها ، وإن ألقوا في النار ولم يرتابوا ، وتثبيتهم في الآخرة أنهم إذا سئلوا في القبر لم يتوقفوا في الجواب ، وكذلك إذا سئلوا في الحشر وعند موقف الأشهاد عن معتقدهم ودينهم لم تدهشهم أحوال يوم القيامة ، وبالجملة : فالمرء على قدر ثباته في الدنيا يكون ثباته في القبر وما بعده .

قوله : « وأمّا المرتاب ... » : أي : الشاك : « فيقول : هاه هاه » هي كلمة توجع ، والهاء الأولى مبدلة من همزة آه ، وهو الأليق بمعني هذا الحديث . اهـ .

قوله : « فيضرب بمرزبة من حديد » : قال في « النهاية » : المرزبة بالتخفيف : المطرقة الكبيرة التي للحداد .

قوله : « يسمعها كل شيء إلا الإنسان » : وفي حديث آخر : « فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين »(١) ، أي : الجن والإنس ، قيل لهم ذلك ؛ لأنهم كالثقل على وجه الأرض . انتهى « فتح الباري » .

قوله : « الصعق » : أي : خرّ ميتًا ، وصعق أيضًا : إذا غشي عليه .

❁ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله :

فصل : فى الإيمان باليوم الآخر :

شرع المؤلف رحمه اللَّه تعالى فى الكلام عن اليوم الآخر وعقيدة أهل السنة والجماعة فيه ، فقال : « فصل : ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكل ما أخبر به النبى ﷺ مما يكون بعد الموت » .

حكم الإيمان باليوم الآخر فريضة واجب ، ومرتبته فى الدين أنه أحد أركان الإيمان الستة .

وكثيرًا ما يقرن اللَّه تعالى بين الإيمان به تعالى والإيمان باليوم الآخر ؛ الإيمان بالمبدأ والإيمان بالمعاد ؛ لأن من لم يؤمن باليوم الآخر ؛ لا يمكن أن يؤمن باللَّه ؛ إذ إن الذى لا يؤمن باليوم الآخر ؛ لن يعمل ؛ لأنه لا يعمل إلا لما يرجوه من الكرامة فى اليوم الآخر ، وما يخافه من العذاب والعقوبة ؛ فإذا كان لا يؤمن به ؛ صار كمن حكى اللَّه عنهم : ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية : ٢٤] .

وسمى اليوم الآخر باليوم الآخر ؛ لأنه يوم لا يوم بعده ؛ فهو آخر المراحل .

والإنسان له خمس مراحل : مرحلة العدم ، ثم الحمل ، ثم الدنيا ، ثم البرزخ ، ثم الآخرة .

- فأما مرحلة العدم فقد دلّ عليها قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان : ١] ، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [الحج : ٥] .

- وأما مرحلة الحمل ؛ فقال اللَّه عنها : ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر : ٦] .

- وأما مرحلة الدنيا ؛ فقال اللَّه عنها : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ

(١) البخاري (١٢٧٣) من حديث أنس رضي الله عنه .

لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨].

وهذه المراحل هي التي عليها مدار السعادة والشقاء وهي دار الامتحان والابتلاء؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢].

- وأما مرحلة البرزخ؛ فقال الله عنها: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

- وأما مرحلة الآخرة؛ فهي غاية المراحل، ونهاية الراحل؛ قال الله تعالى بعد ذكر المراحل: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦].

وقوله رحمه الله: «الإيمانُ بكلِّ ما أخبرَ به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت»: كل هذا داخل في الإيمان باليوم الآخر. وذلك لأن الإنسان إذا مات؛ دخل في اليوم الآخر، ولهذا يقال: من مات قامت قيامته. فكل ما يكون بعد الموت؛ فإنه من اليوم الآخر.

إذن؛ ما أقرب اليوم الآخر لنا؛ ليس بيننا وبينه إلا أن يموت الإنسان، ثم يدخل في اليوم الآخر الذي ليس فيه إلا الجزاء على العمل.

ولهذا يجب علينا أن ننتبه لهذه النقطة.

فكر أيها الإنسان؛ تجد أنك على خطر؛ لأن الموت ليس له أجل معلوم عندنا؛ قد يخرج الإنسان من بيته ولا يرجع إليه، وقد يكون الإنسان على كرسي مكتبه ولا يقوم منه، وقد ينام الإنسان على فراشه ولكنه يحمل من فراشه إلى سرير غسله، وهذا أمر يستوجب منا أن ننتهز فرصة العمر بالتوبة إلى الله ﷻ، وأن يكون الإنسان دائمًا مستشعرًا بأنه تائب إلى الله وراجع ومنيبٌ حتى يأتيه الأجل وهو على خير ما يرام.

الفتنة هنا: الاختبار، والمراد بفتنة القبر: سؤال الميت إذا دفن عن ربه ودينه ونبيه.

والضمير في «يؤمنون»: يعود على أهل السنة؛ أي أن أهل السنة والجماعة يؤمنون بفتنة القبر، وذلك لدلالة الكتاب والسنة عليها:

أما الكتاب؛ ففي قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؛ فإن هذا في فتنة القبر؛ كما ثبت في «الصحيحين»[1] وغيرهما من حديث البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

- وأما السنة؛ فقد تظافرت بأن الإنسان يفتن في قبره، وهي فتنة قال فيها النبي ﷺ: «إنه قد أوحي إليَّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل (أو: قريبًا من) فتنة الدجال»[2].

وفتنة الدجال أعظم فتنة منذ خلق الله آدمَ إلى أن تقوم الساعة؛ كما في «صحيح مسلم» عن عمران

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥).

بن حصين رضي الله عنه ؛ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة أمر أكبر من الدجال »[(١)] .

ولكن النبي ﷺ قال لأصحابه ، بل قال لأمته : « إن يخرج وأنا فيكم ؛ فأنا حجيجه دونكم ، وإن يخرج ولست فيكم ؛ فامرؤ حجيج نفسه ، والله خليفتي على كل مسلم »[(٢)] .

ومع ذلك ؛ فإن نبينا محمدًا ﷺ أعلمنا كيف نحاجه ، وأعلمنا بأوصافه وميزاته حتى كأنا نشاهده ، رأى عين ، وبهذه الأوصاف والميزات نستطيع أن نحاجه .

ولهذا نقول : إن فتنة الدجال أعظم فتنة ، والرسول عليه الصلاة والسلام قال : « إنكم تفتنون فى قبوركم مثل - أو قريبًا من - فتنة الدجال » .

وما أعظمها من فتنة ! لأن الإنسان يتلقى فيها السؤال الذى لا يمكن الجواب عليه ؛ إلا على أساس متين من العقيدة والعمل الصالح .

هذا شروع فى بيان كيفية فتنة الميت فى قبره .

وكلمة « الناس » عامة ، وظاهر كلام المؤلف أن كل أحد ؛ حتى الأنبياء والصديقون والشهداء والمرابطون وغير المكلفين من الصغار والمجانين ، وفى هذا تفصيل ؛ فنقول :

أولًا : أما الأنبياء ؛ فلا تشملهم الفتنة ، ولا يسألون ، وذلك لوجهين :

الأول : أن الأنبياء أفضل من الشهداء ، وقد أخبر النبى ﷺ أن الشهيد يوقى فتنة القبر ، وقال : « كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة » ؛ أخرجه النسائي[(٣)] .

الثانى : أن الأنبياء يسأل عنهم ؛ فيقال للميت : من نبيك ؟ فهم مسئول عنهم ، وليسوا مسئولين ، ولهذا قال النبى ﷺ : « إنه أوحى إلىّ أنكم تفتنون فى قبوركم » ، والخطاب للأمة المرسل إليهم ؛ فلا يكون الرسول داخلًا فيهم .

ثانيًا : وأما الصديقون ؛ فلا يسألون ؛ لأن مرتبة الصديقين أعلى من مرتبة الشهداء ؛ فإذا كان الشهداء لا يسألون ؛ فالصديقون من باب أولى ، ولأن الصديق على وصفه مصدِّق وصادق ؛ فهو قد علم صدقه ؛ فلا حاجة إلى اختباره ، لأن الاختبار لمن يُشَك فيه ؛ هل هو صادق أو كاذب ، أما إذا كان صادقًا ؛ فلا حاجة تدعو لسؤاله ، وذهب بعض العلماء إلى أنهم يسألون ؛ لعموم الأدلة ، والله أعلم .

ثالثًا : وأما الشهداء الذين قتلوا فى سبيل الله ؛ فإنهم لا يسألون ؛ لظهور صدق إيمانهم بجهادهم :

قال الله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَـٰتِلُونَ

(١) أخرجه مسلم (٢٩٤٦) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) .

(٣) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٤٤٨٣) .

فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة : ١١١] .

وقال : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران : ١٦٩] .

وقال النبي ﷺ : « كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة » .

وإذا كان المرابط ؛ إذا مات ؛ أمن الفتّان ؛ لظهور صدقه ؛ فهذا الذى قتل فى المعركة مثله أو أولى منه ؛ لأنه بذل وعرّض رقبته لعدو الله ؛ إعلاءً لكلمة الله ، وانتصارًا لدينه ، وهذا من أكبر الأدلة على صدق إيمانه .

رابعًا : وأما المرابطون ؛ فإنهم لا يفتنون ؛ ففى « صحيح مسلم » ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله الذى كان يعمله ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن الفتان »[(١)] .

خامسًا : الصغار والمجانين ، هل يفتنون أو لا يفتنون ؟

قال بعض العلماء : إنهم يفتنون ؛ لدخولهم في العموم ، ولأنهم إذا سقط التكليف عنهم فى حال الحياة ؛ فإن حال الممات تخالف حال الحياة .

وقال بعض العلماء : إن المجانين والصغار لا يُسألون ؛ لأنهم غير مكلفين ، وإذا كانوا غير مكلفين ؛ فإنه لا حساب عليهم ؛ إذ لا حساب إلا على من كان مكلفًا يعاقب على المعاصى ، وهؤلاء لا يعاقبون ، وليس لهم إلا الثواب ؛ إن عملوا عملًا صالحًا يثابون عليه .

إذن ؛ خرج من قول المؤلف : « فإن الناس » . خمسة أصناف ؛ الأنبياء ، والصديقون ، والشهداء ، والمرابطون ، ومن لا عقل له ؛ كالمجانين والصبيان .

تنبيه :

الناس ثلاثة أقسام : مؤمنون خلص ، ومنافقون ، وهذان القسمان يفتنون ، والثالث كفار خلص ؛ ففى فتنتهم خلاف ، وقد رجح ابن القيم فى كتاب « الروح » أنهم يفتنون .

وهل تسأل الأمم السابقة ؟

ذهب بعض العلماء - وهو الصحيح - إلى أنهم يسألون ؛ لأنه إذا كانت هذه الأمة - وهم أشرف الأمم - تسأل ؛ فمن دونها من باب أولى .

قوله : « فى قبورهم » . جمع قبر ، وهى مدفن الأموات ، والمراد ما هو أعم ؛ فيشمل البرزخ ، وهو ما بين موت الإنسان وقيام الساعة ، سواء دفن الميت أو أكلته السباع فى البر أو الحيتان فى البحر أو أتلفته الرياح .

والظاهر أن الفتنة لا تكون إلا إذا انتهت الأحوال الدنيوية ، وسلم إلى عالم الآخرة ؛ فإذا تأخر دفنه

---

(١) أخرجه مسلم (١٩١٣) .

يومًا أو أكثر ؛ لم يكن السؤال حتى يدفن .

قوله : « فيقال للرجل » . القائل ملكان يأتيان إلى الإنسان فى قبره ويجلسانه ويسألانه ، حتى إنه ليسمع قرع نعال المنصرفين عنه وهما يسألانه ، ولهذا كان من هدى النبىّ ﷺ ؛ أنه إذا دفن الميت وقف عليه ، وقال : « إستغفروا لأخيكم ، واسألوا له التثبيت ؛ فإنه الآن يسأل »(١) .

وورد فى بعض الآثار أن اسمهما : منكر ، ونكير(٢) .

وأنكر بعض العلماء هذين الاسمين ؛ قال : كيف يسمى الملائكة وهم الذين وصفهم اللّه تعالى بأوصافِ الثناء بهذين الاسمين المنكرين ، وضعف الحديث الوارد فى ذلك .

وذهب آخرون إلى أن الحديث حجة ، وأن هذه التسمية ليس لأنهما منكران من حيث ذواتهما ، ولكنهما منكران من حيث إن الميت لا يعرفهما ، وليس له بهما علم سابق ، وقد قال إبراهيم لأضيافه الملائكة : ﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات : ٢٥] . لأنه لا يعرفهم ؛ فهذان منكر ونكير ؛ لأنهما غير معروفين للميت . ثم هذان الملكان هل هما ملكان جديدان ، موكلان بأصحاب القبور أو هما الملكان الكاتبان عن اليمين وعن الشمال قعيد ؟

- منهم من قال : إنهما الملكان اللذان يصحبان المرء ؛ فإن لكل إنسان ملكين فى الدنيا يكتبان أعماله ، وفى القبر يسألانه هذه الأسئلة الثلاثة .

- ومنهم من قال : بل هما ملكان آخران ، واللّه ﷻ يقول : ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر : ٣١] ، والملائكة خلق كثير ؛ قال النبى ﷺ : « أطت السماء ، وحُقَّ لها أن تئط - والأطيط : صرير الرَّحْل - ما من موضع شبرٍ - أو قال : أربع أصابع - إلا وفيه ملك قائم للّه أو راكع أو ساجد »(٣) ، والسماء واسعة الأرجاء ؛ كما قال اللّه تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات : ٤٧] .

فالمهم أنه لا غرابةَ أن ينشئ اللّه ﷻ لكل مدفونٍ ملكين يرسلهما إليه ، واللّه على كل شيء قدير .

قوله : « من ربك » : يعنى : مَن ربُّك الذى خلقك وتعبده وتخصه بالعبادة ؟ لأجل أن تنتظم هذه الكلمة توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية .

قوله : (وما دينك) : يعنى : ما عملُك الذى تدين به للّه ﷻ ، وتتقرب به إليه ؟

قوله : (ومن نبيك) : يعنى : من النبى الذى تؤمن به وتتبعه ؟

قوله : (فيُثبِّتُ اللَّهَ الذين آمنوا بالقولِ الثابتِ فى الحياةِ الدنيا ...) : أى : يجعلهم ثابتين لا يترددون ولا يتلعثمون فى الجواب .

---

(١) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٤٧٦٠) .
(٢) حسنه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٧٢٤) .
(٣) حسنه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٢٤٤٩) .

والقول ثابت : هو التوحيد ؛ كما قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم : ٢٤] .

وقوله : ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ : يحتمل أنها متعلقة بـ ﴿يُثَبِّتُ﴾ ؛ يعني : أن الله يثبت المؤمنين في الدنيا وفي الآخرة . ويحتمل أنها متعلقة بالثابت ؛ فتكون وصفًا للقول ؛ يعني : أن هذا القول ثابت في الدنيا وفي الآخرة . ولكن المعنى الأول أحسن وأقرب ؛ لأن الله [تعالى] يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال : ٤٥] ، وقال الله ﷻ : ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنفال : ١٢] ؛ فهم يثبتون في الحياة الدنيا وفي الآخرة بالقول الثابت .

فيقول المؤمن : ربي الله . عندما يقال له : من ربك ؟ ويقول إذا قيل له : ما دينك ؟ فيقول : الإسلام ديني . ويقول كذلك : محمد ﷺ نبيي . إذا قيل له : من نبيك ؟

وحينئذ يكون الجواب صوابًا ، فينادي منادٍ من السماء : أن صدق عبدي ؛ فأفرشوه من الجنة ، وألبسوه من الجنة ، وافتحوا له بابًا إلى الجنة .

قوله : « وأما المرتاب فيقول هاه هاه ! لا أدري ؛ سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته » .

المرتاب : الشاك والمنافق وشبههما ، « فيقول : هاه ! هاه ! لا أدري ؛ سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته » ؛ يعني : لم يلج الإيمان قلبه ، وإنما كان يقول كما يقول الناس من غير أن يصل الإيمان إلى قلبه .

وتأمل قوله : « هاه ! هاه ! » ؛ كأن شيئًا غاب عنه ؛ يريد أن يتذكره ، وهذا أشد في التحسر ؛ أن يتخيل أنه يعرف هذا الجواب ، ولكن يحال بينه وبينه ، ويقول هاه ! هاه ! ثم يقول : سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته .

ولا يقول : ربي الله . ولا : ديني الإسلام . ولا : نبيي محمد . لأنه في الدنيا مرتابٌ شاكٌّ !

هذا إذا سئل في قبره وصار أحوج ما يكون إلى الجواب الصواب ؛ يعجز ويقول : لا أدري ؛ سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته . إذن ؛ إيمانه قول فقط !!

« فيُضرب » يعني : الذي لم يجب ؛ سواء كان الكافر أو المنافق والضَّاربُ له الملكان اللذان يسألانه .

المرزبة : هي مطرقة من حديد ، وقد ورد في بعض الروايات أنه لو اجتمع عليها أهل مِنًى ؛ ما أقلوها .

فإذا ضرب ؛ يصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان .

قوله : (فيَصِيحُ صَيْحةً) : أي : صياحًا مسموعًا ؛ يسمعه كل شيء ، يكون حوله مما يسمع صوته ، وليس كل شيء في أقطار الدنيا يسمعه ، وأحيانًا يتأثر به ما يسمعه ؛ كما مر النبي ﷺ بأقبر للمشركين على بغلته ؛ فحادت به ، حتى كادت تلقيه ؛ لأنها سمعت أصواتهم يعذبون[1] .

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٧) .

قوله : « إلا الإنسان » ؛ يعنى : أنه لا يسمع هذا الصياح ، وذلك لحكم عظيمة منها :

أولًا : ما أشار إليه النبى ﷺ بقوله : « لولا ألَّا تدافنوا ؛ لدعوت اللّٰه أن يسمعكم من عذاب القبر » .

ثانيًا : أن فى إخفاء ذلك سترًا للميت .

ثالثًا : أن فيه عدم إزعاج لأهله ؛ لأن أهله إذا سمعوا ميتهم يعذب ويصيح ؛ لم يستقر لهم قرار .

رابعًا : عدم تخجيل أهله ؛ لأن الناس يقولون : هذا ولدكم ! هذا أبوكم ! هذا أخوكم ! وما أشبه ذلك .

خامسًا : أننا قد نهلك ؛ لأنها صيحة ليست هينة ، بل صيحة قد توجب أن تسقط القلوب من معاليقها ، فيموت الإنسان أو يغشى عليه .

سادسًا : لو سمع الناس صراخ هؤلاء المعذبين ؛ لكان الإيمان بعذاب القبر من باب الإيمان بالشهادة ، لا من باب الإيمان بالغيب ، وحينئذ تفوت مصلحة الامتحان ؛ لأن الناس سوف يؤمنون بما شاهدوه قطعًا ؛ لكنْ إذا كان غائبًا عنهم ، ولم يعلموا به إلا عن طريق الخبر ؛ صار من باب الإيمان بالغيب .

تنبيه :

قول المؤلف رحمه الله : « فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان ؛ لصعق » .

إنما ورد قوله : « يسمعها كل شيء إلا الإنسان . . . . » إلخ فى قول الجنازة إذا احتملها الرجال على أعناقهم ؛ كما قال النبى ﷺ : « فإن كانت صالحة ؛ قالت : قدِّمونى ! وإن كانت غير صالحة ؛ قالت يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ !! يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعه ؛ لصعق »[1] . أما الصيحة فى القبر ؛ فقال النبى ﷺ : « فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين » . أخرجه البخارى بهذا اللفظ[2] ، والمراد بالثقلين : الإنس والجن .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه اللّٰه :

قوله : « ومن الإيمان باليوم الآخر ...» :

الإيمان باليوم الآخر هو أحد أصول الإيمان الستة التي فسر بها النبي ﷺ الإيمان ، وهو الأصل الخامس الإيمان باليوم الآخر ، أو بتعبير آخر : الإيمان بالبعث بعد الموت .

ويدخل في الإيمان باليوم الآخر أشياء كثيرة مما جاءت به النصوص ، فكل ما أخبر اللّٰه به في كتابه أو أخبر به رسوله ﷺ مما يكون بعد الموت ، فهو داخل في الإيمان باليوم الآخر .

فالدّور ثلاث : دار الدنيا – وهي دار العمل – ودار البرزخ ، والدار الآخرة ، وهما دار جزاء .

---

(١) أخرجه البخارى (١٣١٤) .

(٢) أخرجه البخارى (١٣٣٨) .

فيجب الإيمان بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من فتنة القبر وعذابه ونعيمه وما يكون بعد ذلك من القيامة الكبرى ؛ فإن القيامة قيامتان :

قيامة صغرى : وهي الموت الذي يكون به الانتقال من دار الدنيا إلى دار البرزخ .

وقيامة كبرى : وهي التي أخبر اللّه تعالى بها في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ ، وأجمع عليها المسلمون .

فإنه تعالي يبعث الأموات من قبورهم ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج : ٧] وفتنة القبر وعذابه ونعيمه – أحوال من أحوال دار البرزخ ، ومعنى البرزخ : الحاجز بين الدنيا والدار الآخرة ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠٠] وهو ما بين الموت إلى البعث .

وقد دل القرآن والسنة المتواترة على فتنة القبر وعذابه ، والفتنة : الابتلاء ، والمراد بفتنة القبر : سؤال الملكين : منكر ونكير للميت ؛ فإن الميت إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أتاه ملكان فيقعدانه ويسألانه ، يقولان له : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟

فأما المؤمن فيقول : ربي اللّه وديني الإسلام ونبيي محمد . وأما الكافر فيتلجلج ويحار فيقول : هاه هاه لا أدري فـ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ﴾ [إبراهيم : ٢٧] كما ذكر ذلك سبحانه وتعالى في كتابه ، فهذه الآية فسرت التثبيت في القبر ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بالاستقامة على الإسلام حتى الموت ﴿وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ بالتثبيت عند فتنة القبر .

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « إنه أوحي إليّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبًا من فتنة المسيح الدجال : فيؤتى أحدكم فيقال : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن فيقول : هو محمد رسو اللّه جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا واتبعنا ، هو محمد ، ثلاثًا ، فيقال : نم صالحًا قد علمنا إن كنت لموقنًا به !! وأما المنافق فيقول : لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته »[1] .

تفتنون يعني : تمتحنون بالسؤال .

وبعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب ، ومن عذاب الشقي أنه إذا تحير في الجواب وقال : سمعت الناس يقولون شيئًا فقلت يوكل به من يضربه بمرزبة من حديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق .

وهذه الأمور تجري في القبور والناس قريبون جدًا منها ولا يدرون شيئًا عنها ، فهي من علم الغيب ، والإيمان بها من الإيمان بالغيب .

---

(١) البخاري (٨٦) ، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء رضي الله عنها .

وقد جاء في « الصحيحين »[(١)] حديث صاحبي القبرين ، وأن الرسول ﷺ أخبر بأنهما يعذبان ، والصحابة معه لا يدرون عن تعذيبهما ولا عن سبب تعذيبهما ، ومن حكمة الله أنه ستر أحوال القبور وأهوالها وعذاب المعذبين فيها ، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « ولولا ألا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمع »[(٢)] .

ولو سمع الناس ما في القبور لما استطاعوا المقام ولما طاب لهم عيش ولما تدافنوا ولفر الناس وهاموا على وجوههم .

فالقبور فيها أمور وخطوب ؛ ولهذا جاءت الاستعاذة بالله من عذاب القبر ومن فتنة القبر في كثير من النصوص ، وانظروا كيف أوصانا النبي ﷺ أن نستعيذ بالله من هذه الأخطار العظيمة في كل صلاة بعد التشهد .

قال النبي ﷺ : « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع : يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال »[(٣)] .

ولو كشف للناس أحوال القبور لما كان لهم ثواب على الإيمان بذلك ؛ لأن الثواب إنما هو على الإيمان بالغيب ، فهذا هو الذي فيه الفضل ويتبين فيه المؤمن المصدق من الكافر الجاحد ، قال تعالى : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة : ٢، ٣] ولهذا إذا عاين الإنسان مصيره انغلق عليه باب التوبة ، فالله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر ، ويقبل توبة التائبين ما لم ييئسوا من الحياة ويعاينوا العذاب ، كما أخبر الله عن الهالكين من المكذبين : ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوٓا ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ۝ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [غافر : ٨٤، ٨٥] .

إذن ، فمن أصول أهل السنة الإيمان بفتنة القبر وعذاب القبر ونعيم القبر ، وقد أنكر ذلك بعض المبتدعة وأنكر ذلك الملاحدة الزنادقة ويلبسون فيقولون : هذه القبور لا نرى فيها شيئًا . فلا يؤمنون إلا بما تدركه حواسهم ، وهذا ضلال بيّن ، فكم من الأمور الموجودة القريبة منا ولم ندركها !

أليس الإنسان قد وكل الله به ملائكة من حوله يكتبون أعماله ويحفظونه ولا يحس بهم ؟ بل إن ملائكة الموت - ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب - أقربَ إلى الإنسان من أهله وهم لا يدرون ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة : ٨٣- ٨٥] .

---

(١) البخاري (٢١٦) ، ومسلم (٢٩٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) مسلم (٢٨٦٨) ، والنسائي (٢٠٥٨) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٣) البخاري (١٣٧٧) ، ومسلم (٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فأحوال القبور الإيمان بها من الإيمان بالغيب ، ولا يصح أن يكون عند المسلم أدنى شك لكونه لا يرى شيئًا ولا يحس به .

وقد يكشف الله لبعض الناس شيئًا من أحوال القبور كما تواترت الأخبار ، فيكشف أحيانًا لبعض الناس أشياء إما أمور مسموعة أو أمور مرئية .

وبعد ذلك يبقى الناس في قبورهم وفيَ أحوالهم إلى القيامة الكبرى التي أخبر الله بها في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ وأجمع عليها المسلمون ، فالقيامة البعث بعد الموت ، فالإيمان بها من أصول الإيمان ، ومن أنكر البعث فهو كافر ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ [التغابن : ٧] والحديث عن البعث في القرآن طويل ومستفيض ومتنوع وكثير وواسع .

❁ قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله :

قوله : « ومن الإيمانِ باليومِ الآخرِ : الإيمانُ بكلِّ ما أخبر به النبيُّ ﷺ ... » :

اليوم الآخر هو يوم القيامة ، والإيمان به أحد أركان الإيمان ، وقد دل عليه العقل والفطرة ، وصرحت به جميع الكتب السماوية ، ونادى به جميع الأنبياء والمرسلين ، وسمى باليوم الآخر لتأخره عن الدنيا .

وقد ذكر الشيخ رحمه الله هنا ضابطًا شاملًا لمعنى الإيمان باليوم الآخر بأنه الإيمان بكل ما أخبر به النبى ﷺ مما يكون بعد الموت .

فيدخل فيه الإيمان بكل ما دلت عليه النصوص من حالة الاحتضار ، وحالة الميت فى القبر ، والبعث من القبور ، وما يحصل بعده .

ثم أشار الشيخ رحمه الله إلى أشياء من ذلك ؛ منها ما يكون فى القبر ، فقال : (فيؤمنون بفتنة القبر وبعذاب القبر ونعيمه) فذكر أمرين .

الأمر الأول : فتنة القبر ، والفتنة لغةً : الامتحان والاختبار ، والمراد بها هنا سؤال الملكين للميت ، لهذا قال : (فأما الفتنة فإن الناس يفتنون فى قبورهم ، فيقال للرجل ؛ أى : الميت ، سواء كان رجلًا ، أو امرأةً ، ولعل ذكر الرجل من باب التغليب .

ثم ذكر الأسئلة التى توجه إلى الميت ، وما يجيب به المؤمن ، وما يجيب به غير المؤمن ، وما يكون بعد هذه الإجابة من نعيم ، أو عذابٍ .

والإيمان بسؤال الملكين واجب لثبوته عن النبى ﷺ فى أحاديث ، يبلغ مجموعها حد التواتر .

ويدل على ذلك القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم : ٢٧] .

فقد أخرج الشيخان ، من حديث البراء بن عازبٍ رضي الله عنهما ، عن النبى ﷺ قال فى قوله تعالى : ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ : « نزلت فى عذاب القبر » . زاد مسلم : « يقال له : من ربك ؟

فيقول : ربى الله ، ونبيى محمد . فذلك قوله : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ » .

والقول الثابت هو كلمة التوحيد التى ثبتت فى قلب المؤمن بالحجة والبرهان .

وتثبيت المؤمنين بها فى الدنيا أنهم يتمسكون بها ، ولو نالهم فى سبيلها ما نالهم من الأذى والتعذيب ، وتثبيتهم بها فى الآخرة توفيقهم للجواب عند سؤال الملكين .

وقوله : (وأما المرتاب) : أى : الشاك (فيقول) إذا سئل : (هاه هاه) كلمة ترددٍ وتوجعٍ (لا أدرى ، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته) لأنه غير مؤمنٍ بما جاء به الرسول ﷺ ، فيستعجم عليه الجواب ، ولو كان من أعلم الناس وأفصحهم ، كما قال تعالى : ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ .

(فيضرب بمرزبةٍ من حديدٍ) وهى المطرقة الكبيرة (فيصيح صيحةً يسمعها كل شىءٍ إلا الإنسان) .

ثم بين الحكمةَ من عدم سماع الإنسان لها بقوله :(ولو سمعها الإنسان لصعق) ؛ أى : خرَّ ميتًا ، أو غشى عليه .

ومن حكمة الله أيضًا أن ما يجرى على الميت فى قبره لا يحس به الأحياء ؛ لأن الله تعالى جعله من الغيب ، ولو أظهره لفاتت الحكمة المطلوبة ، وهى الإيمان بالغيب .

الأمر الثانى : مما يجرى على الميت فى قبره ، ما أشار إليه الشيخ بقوله : (ثم بعد هذه الفتنة ؛ إما نعيم وإما عذاب إلى أن تقوم القيامة الكبرى) . هذا فيه إثبات عذاب القبر أو نعيمه .

ومذهب أهل السنة والجماعة أن الميت إذا مات يكون فى نعيمٍ ، أو عذابٍ ، وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه ، كما تواترت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ .

فيجب الإيمان به ، ولا يتكلم فى كيفيته وصفته ؛ لأن ذلك لا تدركه العقول ؛ لأنه من أمور الآخرة ، وأمور الآخرة لا يعلمها إلا الله ، ومن أطلعهم الله على شىءٍ منه ، وهم الرسل ، صلوات الله وسلامه عليهم . وأنكر عذاب القبر المعتزلة ، وشبهتهم فى ذلك أنهم لا يدركونه ، ولا يرون الميت يعذب ، ولا يسأل .

والجواب عن ذلك : إن عدم إدراكنا ورؤيتنا للشىء لا يدل على عدم وجوده ووقوعه ، فكم من أشياء لا نراها ، وهى موجودة ، ومن ذلك عذاب القبر أو نعيمه .

وأن الله تعالى جعل أمر الآخرة ، وما كان متصلًا بها غيبًا ، وحجبها عن إدراك العقول فى هذه الدار ؛ ليتميز الذين يؤمنون بالغيب من غيرهم ، وأمور الآخرة لا تُقاس بأمور الدنيا . والله أعلم .

وعذاب القبر على نوعين :

النوع الأول : عذاب دائم ، وهو عذاب الكافر ، كما قال تعالى : ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر : ٤٦] .

النوع الثاني : يكون إلى مدةٍ ، ثم ينقطع ، وهو عذاب بعض العصاة من المؤمنين ، فيعذب بحسب جرمه ، ثم يخفف عنه .

وقد ينقطع عنه العذاب بسبب دعاءٍ ، أو صدقةٍ ، أو استغفارٍ .

❁ قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :

قوله : ومِنَ الإيمَانِ باليومِ الآخِرِ الإيمانُ بِكُلِّ ما أخبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مما يكونُ بَعدَ الموتِ ، فيؤمِنونَ بفِتنَةِ القبرِ ، وبعذابِ القبرِ ونعيمِه ....

هذا الفصل فيه ذكر لركن من أركان الإيمان ألا وهو الإيمان باليوم الآخر ، والإيمان باليوم الآخر واجب وفرض ؛ من لم يؤمن به لا يصح إسلامه ، والقدر الذي يصح به الإسلام منه أن يؤمن العبد بأنه يكون بعد الموت بعث وحساب وجنة ونار ، هذا القدر لا يسع أحدٌ أن يجهله ، فإذا آمن بالبعث بعد الموت ، وآمن بالجنة والنار ، صح إيمانه بهذا الركن ، هذا من حيث القدر الواجب الذي يصحح الإسلام ، ثم هناك تفاصيل لهذه الجملة من الإيمان باليوم الآخر ، وهذه التفاصيل يلزم ويجب اعتقادها لمن علمها بدليلها ، فمن علم شيئًا من ذلك بدليله وجب عليه أن يعتقده ، وأن يصدق خبر الله وخبر رسوله ﷺ في ذلك .

واليوم الآخر اسم ليوم القيامة ، وسُمي اليوم الآخر لأنه يوم طويل ، وآخر لأنه آخر الأيام وبعده حياة جديدة : جنة ، ونار ، دائمة لا انقطاع لها .

ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله : (ومِنَ الإيمَانِ باليومِ الآخِرِ الإيمانُ بِكُلِّ ما أخبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مما يكونُ بَعدَ الموتِ) فالموت وما بعده دار البرزخ ثم الدار الأخرى ، هذه كلها داخلة في حكم هذا الاسم ؛ ذلك لأن الإيمان باليوم الآخر هو الإيمان بالقيامة ، والإيمان بالقيامة يشمل نوعي القيامة : القيامة الصغرى ، والقيامة الكبرى ، والقيامة الصغرى هي الإيمان بما بعد الموت ؛ لأن من مات قد قامت قيامته ، فاسم اليوم الآخر يُطلق على ما ذكرنا من يوم القيامة الكبرى ، وكذلك يدخل فيه ما بعد الموت إلى أن يبعث الله عز وجل الأجساد .

والموت مخلوق خلقه الله عز وجل ؛ كما قال : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك : ٢] . فليس الموت عدمًا للحياة ، وإنما الموت مخلوق كما أن هذه الحياة الدنيا مخلوقة ، وحقيقة الموت انفصال التعلق الظاهر بين الروح والبدن ، هذا هو الموت ؛ وذلك أن الروح مع البدن لها أربعة أنواع من التعلقات :

الأول : ما يكون في رحم الأم حين يُبعث الملك فيؤمر بنفخ الروح في الجنين[١] ، وهذا فيه حياة للبدن والروح ، لكن التعلق هنا تعلق خاص ليس كما إذا خرج الجنين من بطن أمه .

---

(١) ينظر صحيح البخاري (٣٢٠٨/٣٣٣٢) ، وصحيح مسلم (١/٢٦٤٣) من حديث عبد الله بن مسعود .

الثاني : تعلق الروح بالبدن على هذه الحياة الدنيا ؛ فإن الحياة للأبدان والروح تبع للبدن ، يعني : أنه يقع التنعيم في الدنيا ، ويقع التألم ونحو ذلك على الأجساد ، والروح تبع له ؛ فإنها تألم بألمه وتسعد بسعادته ، وقد يكون أيضًا هناك استقلال للروح في تنعمها وحَزَنِها ونحو ذلك .

الثالث : ما بعد الموت حياة البرزخ ، فإن الحياة هنا للروح والبدن تبع لها ، وذلك عكس الحياة الدنيا ، وأما ما بعد الموت في البرزخ فإن الحياة للأرواح والعذاب والنعيم على الأرواح ، والأبدان تبع لها ، يكون لها نصيب من العذاب ومن النعيم بتبعيتها للروح .

الرابع : هو تعلق الروح بالبدن يوم القيامة العظمى وما بعده ، وهذا أكمل تعلق ؛ فإن الروح مخلوق منفصل والبدن مخلوق منفصل ، ويكون التنعم في يوم القيامة والعذاب واقعين على الروح والبدن جميعًا في أكمل تعلق لهما ، وهذا أسراره يعلمها الله ﷻ .

وهناك نوع من التعلق ذكره طائفة من أهل العلم زيادة على ما ذكرنا وهو : حال المنام ، فإن لروح النائم تعلقًا بالبدن لكن ليس كالحياة الدنيا فيه نوع اختلاف ، وذلك أن بعض الروح المعين المكلف منها ما يمسكها الله ﷻ حال المنام ، ومنها ما تسرح وتذهب وتجيء ، ويكون منها الأحلام ، ومنها ما يكون ملازمًا للبدن وبه تكون حياته البدنية ؛ ولهذا قال طائفة من أهل العلم : إن الأنفس التي تتكون منها الروح ثلاثة ، وتتضح هذه الأنفس في المنام :

الأولى : نفس تكون بها حياة البدن .

الثانية : نفس يمسكها الله ﷻ .

الثالثة : نفس تذهب وتجيء ، ويكون منها لقاء الأرواح ولقاء الأنفس ، وتكون منها الرؤى إذا لقيت أرواحًا طيبة ، وتكون منها الأحلام إذا لقيت الشياطين أو الأرواح الخبيثة أو نحو ذلك .

وهذا كما قال ﷻ : ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ ، فهنا جمع فقال : ﴿ٱلْأَنفُسَ﴾ ، ثم قال : ﴿وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر : ٤٢] ، فالمقصود من ذلك أن الموت مخلوق تكون بعده حياة أخرى جديدة ؛ فكما أن لحظة نفخ الروح في الجنين تكون بها حياة لهذا الجنين ؛ فإن نزع الروح من البدن تكون بها حياة جديدة للروح ، وهذا تأصيل مهم في فهم ما يتعلق بالعذاب والنعيم .. إلى آخر ذلك .

قال ﷺ :(الإيمانُ بِكُلِّ ما أخبرَ بهِ النَّبِيُّ ﷺ مما يكونُ بَعدَ الموتِ) يعني : بعد انفصال الروح عن البدن ، وانفصال الروح عن البدن بالموت يكون على أنحاء منها : أن يكون قبضًا للروح من البدن والبدن سليم لا علة فيه ، أو يكون البدن فاسدًا ولا يصلح أن تسكنه الروح فإن الروح تخرج ؛ يقبضها ملك الموت لأجل عدم مناسبة البدن لسكنى الروح ؛ لأن البدن مسكن الروح .

قال طائفة من أهل العلم : إن القلب هو محل الروح ؛ لأن النبي ﷺ : « ألا وَإِنَّ في الْجَسَدِ مُضْغَةً إذا

صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وهِيَ الْقَلْبُ »[1] . ومعلوم أنه لا يقصد القلب من حيث كونه مضغة لحمًا ودمًا ؛ إنما يقصد القلب من حيث كونه محلًا للتكليف ومحلًا للعبادات ومحلًّا للمشاعر ؛ ولهذا قال طائفة من أهل العلم : إنه مسكن الروح ومكانها ، والمقصود من ذلك أن الإيمان بما بعد الموت هذا فرض واجب ؛ لأن النبي ﷺ أخبر بذلك .

ثم أخبر شيخ الإسلام عن أهل السنة أنهم يؤمنون بفتنة القبر ، وبعد الفتنة يكون العذاب ويكون النعيم ، ثم فصَّل هذه الثلاثة فقال : (فَأَمَّا الْفِتْنَةُ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُمْتَحَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ) سمى بعض ما يحصل في القبر فتنة ؛ لأن الفتنة هي الابتلاء والاختبار ، فتن الشيء يعني اختبره وامتحنه ، والمقصود من هذه الفتنة مجيء ملكين خاصين يُقال لأحدهما : (منكر) وللآخر (نكير) ، فيسألان الناس عن ربهم وعن نبيهم وعن دينهم ؛ يسألان الناس هذه الثلاث المسائل العظيمة والأصول الثلاثة العظيمة .

وإذا قيل : (فتنة القبر) فإن المقصود بها فتنة البرزخ ؛ وذلك لأن الفتنة واقعة لما بعد الموت ، وما بعد الموت هو الحياة البرزخية ، وإنما سمي ذلك بفتنة القبر لأن غالب الناس يقبرون ، ولكن لا يخص ذلك من قُبر دون من أُحرق مثلًا وذُرَّ ، ومن فتت عظامه ، أو نحو ذلك ، الكل يقع عليهم الافتتان ويأتيهم الملكان ، والله ﷻ قادر على كل شيء .

قال العلماء : سُمي ذلك فتنة القبر لأن معظم الناس يُقبرون ، أما غير المقبور فإنها حالات خاصة ، فأُطلق هذا الاسم باعتبار الغالب .

قوله هنا رَحِمَهُ اللهُ : (فَإِنَّ النَّاسَ يُمْتَحَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ) ، قوله : (الناس) هذا يشمل الصغير والكبير والذكر والأنثى ، من المسلمين والمنافقين والكافرين ؛ لأن (الناس) لفظ عام يدخل فيه جميع الإنس .

وإذا كان كذلك فهل هذا المفهوم هو المراد من هذا اللفظ أن هؤلاء جميعًا يفتنون ؟ الجواب : نعم ؛ فإن فتنة القبر تقع على جميع الخلق من الناس ، يُمتحن المسلم ، ويُمتحن المنافق ، ويُمتحن الكافر ، ويُمتحن الرجل ، وتُمتحن المرأة ، ويُمتحن الصغير ، ويُمتحن الكبير ، فهذه كلها جاءت بها الأدلة وفيها خلاف :

قال طائفة من أهل العلم : إن فتنة القبر تقع على المسلم والمنافق دون الكفار ، أما الكافر فإنه لا يفتن .

وقال طائفة : تقع فتنة القبر على المسلم والكافر بعد بعثة النبي ﷺ خاصة ، وأما من قبل بعثة النبي ﷺ فلا فتنة عليهم في قبورهم .

والجواب : أن هذا ليس بصحيح ؛ بل الصواب تعميم ذلك ، وأما ما استدل به من حصر الفتنة مثلًا

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢) ، ومسلم (١٠٧/١٥٩٩) ، وابن ماجه (٣٩٨٤) من حديث النعمان بن بشير .

في هذه الأمة، من أن النبي ﷺ قال: «إنه أُوحِيَ إِلَيَّ أنكم تُفْتَنُونَ في قُبُورِكُمْ»[1]، قالوا: وهذا الخطاب لهذه الأمة، ومعنى ذلك أن الفتنة خاصة بها.

والجواب: أن هذا من باب الخطاب وليس من باب الحصر، فهم يُفتنون في قبورهم لبعث النبي ﷺ إليهم، وغيرهم أيضًا يُفتن، فهذا اللفظ لا يدل على التخصيص، والأصل أن الفتنة عامة؛ وذلك لقوله ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قال أهل التفسير: نزلت في فتنة القبر. وهذا اللفظ في هذه الآية ليس خاصًا بهذه الأمة.

فالصحيح أن فتنة القبر غير خاصة بأمة محمد ﷺ بل للجميع، وأما القول بأنها خاصة بالمسلمين والمنافقين دون الكفار، فهذا غير صحيح؛ بل الكافر أيضًا يُفتن؛ كما دل عليه حديث البراء بن عازب رضي الله عنه[2]، فقول القائل: «سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ» هذا لا يدل على أنه للمنافق والمسلم فقط؛ بل جاء في حديث البراء أن النبي ﷺ قال: «وَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كان في انْقِطَاعٍ من الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ من الْآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ من السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ مَعَهُمُ الْمُسُوحُ فَيَجْلِسُونَ منه مَدَّ الْبَصَرِ ....». إلى آخر الحديث، وهذا يدل على دخول الجميع في ذلك، ويدل عليه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

أما الصغير فإن طائفة كثيرة من أهل العلم قالوا: إنه لا يُفتن.

وقد ثبت أن النبي ﷺ دعا لصغير بأن يُعيذه الله من عذاب القبر، وكذلك أبو هريرة رضي الله عنه دعا لصغير بذلك[3]، وإذا كان ثبت أن على الصغير عذابًا في القبر فهذا يعني أنه يُمتحن، ولا يُقال: إنه انعقد الإجماع على أن أطفال المسلمين في الجنة. نقول: هذا صحيح، ولكن خبر النبي ﷺ ودعاؤه هذا أيضًا يجب الإيقان به.

والدعاء للصغير لا يعني أن يكون حتمًا يعذب، ولكنه دعاء بأن يعاذ من العذاب والتعذيب، فمعنى ذلك أنه دعاء له بأنه إذا سأله الملكان فإنه يجيب جواب المسلم المصيب المسدد، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة أيضًا من أهل العلم من تلامذته كابن القيم وغيره.

المقصود من ذلك أن قوله: (فَإِنَّ النَّاسَ يُمْتَحَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ) عام لهذه الأمة ولغيرها، للكفار وللمسلمين والمنافقين، للصغير والكبير، للرجل والمرأة.

---

(١) أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥/ ١١، ١٢) من حديث أسماء بنت أبي بكر.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢١٢، ٤٧٥٣). وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٧٥١، ٣٩٧٩).

(٣) أخرجه مالك ١/ ٢٢٨، وعبد الرزاق (٦٦١٠)، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ٥٠٩، والطبراني في الدعاء (١٢٠٤)، والبيهقي في الكبرى ٤/ ٩. وصححه الألباني في المشكاة (١٦٨٩).

قال : (فَيُقَالُ للرَّجُلِ : مَن رَبُّكَ ؟) القائل هما الملكان : منكر ونكير ، وهذا السؤال الأول (مَن رَبُّكَ ؟) هو أعظم الأسئلة وهو سؤال عن المعبود ، والرب هنا ليس المقصود به الخالق الرازق المحيي المميت ، وإنما المقصود به الذي يُعبد ؛ لأن الرب يُطلق في القرآن والسنة على السيد المتصرف المطاع ، ويُطلق على المعبود ، وهو في حق الله ﷻ على المعنيين . لهذا قال تعالى : ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠] ، يعني : معبودين . وقال : ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة : ٣١] يعني : معبودين من دون الله ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة : ٣١] ، وهذا يدل على أن الربوبية تأتي ويكون معناها العبودية ، وهذا إما أن يكون بطريق اللزوم ؛ لأنه يلزم من هو رب أن يكون معبودًا وحده دونما سواه ، وإما أن يكون بطريق اجتماع الألفاظ وافتراقها .

وقد قال إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (إن لفظ الإله والرب والألوهية والربوبية في الكتاب والسنة تدخل في الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت وإذا تفرقت اجتمعت) . وهذا ربما يكون لأجل التضمن واللزوم الذي بين اللفظين .

المقصود من ذلك أن قول الملكين للمقبور : (مَن رَبُّكَ ؟) ، يعني : من معبودك ؟ ودليل ذلك أن المحنة والابتلاء بالنبوات والرسالات إنما وقع في العبودية ولم يقع في الاعتراف بالربوبية ، فيكون معنى : (مَن رَبُّكَ ؟) من الذي تعبد ؟ هذا هو السؤال الأول ، والمسلم يجيب بقوله : (ربي الله) ، يعني : معبودي الله ، وأما المنافق فيقول : (هَاه هَاه ، لَا أَدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ) ، والكافر يُصرح ويقول : معبودي كذا من الأوثان والأصنام . وهذا معنى قوله تعالى : ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم : ٢٧] .

قال : (فَيُقَالُ للرَّجُلِ : مَن رَبُّكَ ؟ وَمَا دِينُكَ ؟) ، الدين يعني : ما يلتزمه من الدين وليس هو الدين الذي يعتنقه ، فيجيب المسلم بالإسلام ، والكافر بدينه ، وهكذا المنافق أيضًا يتردد ، والشاك والمرتاب يتردد ويقول : (سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ) .

ثم يسألانه عن النبي الذي أرسل إليه فيقولان : « وَمَن نَبِيُّك ؟ » ، وبعد بعثة النبي ﷺ عن محمد ﷺ .

قال أهل العلم في قول المرتاب : (هَاه هَاه ، لَا أَدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ) : في قول المرتاب ذلك ما يدل على أن العقائد لا ينفع فيها التقليد ، بل لابد فيها من معرفة الحق بدليله ؛ لأنه هنا قلد غيره بدون حجة ، فيكون مقتضى ذلك أن من يُثبَّت ويُلهم الحجة هو من عرف أجوبة هذه المسائل بدليلها .

وهذه المسائل الثلاث هي التي أورد أدلتها وبيّنها الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في الرسالة

المشهورة باسم ثلاثة الأصول ؛ فإن هذه الأصول هي : (مَن رَبُّكَ ؟ وَمَا دِينُكَ ؟ وَمَن نَبِيُّكَ ؟)

قال ﷻ : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم : ٢٧] في الحياة الدنيا يثبتهم الله بالقول الثابت ، يعني : بالتوحيد والإسلام والقول بالشهادتين وذكر الله ﷻ حتى يتوفاهم الله على ذلك ، ﴿وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ يعني : إذا ابتدأت آخرتهم وابتدأت قيامتهم وقامت عليهم القيامة الصغرى – يعني بالموت – يثبتهم الله عند سؤال الملكين ، « فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ : رَبِّيَ اللهُ ، وَالإِسْلامُ دِينِي ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي » ، هذا جواب المؤمن الذي عرف أجوبة هذه المسائل بدليلها .

قال : « وَأَمَّا المُرْتَابُ فَيَقُولُ : هَاه هَاه ، لَا أَدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ » هذا حال المنافق ، والكافر يجيب بما يعبد وما يدين به ، « فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَّةٍ مِنْ حَدِيدٍ ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الإِنْسَانَ ، وَلَوْ سَمِعَهَا الإِنْسَانُ لَصَعِقَ » ، وهذا نوع من أنواع العذاب ، والميت يسمع قرع نعال من يخلفونه حال تخليفهم إياه ، فهو إذن له حياة خاصة ، وله في روحه وبدنه تعلقات خاصة ، والله ﷻ على كل شيء قدير ، فهذا المنافق يُعذب ، وأول عذابه أنه يُضرب بِمرزبّة من حديد فيصيح صيحة من أثرها يسمعها كل شيء إلا الإنسان ، وهذا يدل على أن الجن والحيوانات تسمع عذاب المعذبين .

ومن هذا الأصل أخذ شيخ الإسلام –رحمه الله تعالى – إبطال عبادة من كان يعبد في دمشق عمودًا من الأعمدة كان مبنيًا هناك ، وكانوا يتوسلون به ويتمسحون به ويعتقدون في هذا العمود ، وكان من إبطال شيخ الإسلام لذلك أن الدواب إذا أتت عند هذا العمود تَسْلَحُ وتُخرج ما في بطنها ، قال شيخ الإسلام : وهذا يدل على أن هذا العمود تحته قبر كافر أو منافق يُعذب ؛ ولهذا تسمعه الحيوانات فتسلح وتتغير ، وهذا من عظيم فقهه في النصوص ، فأبطل ذلك وهُدم ووُجد تحته قبر يُقال : إنه قبر نصراني .

المقصود أنه يعذب ، والعذاب تتأذى منه البهائم ، وتسمعه البهائم ولكن الله ﷻ جعل لها من الاحتمال ما ليس للإنسان في ذلك قال :(ولو سمعها الإنسان لصعق) وذلك لأن روح الإنسان في تلقي هذه الأشياء غير روح ونفس الحيوانات والله ﷻ له الحكمة البالغة في خلقه .

❁ ❁ ❁

٢- القيامةُ الكبرى وما يجري فيها :

ثم بعدَ هذه الفتنةِ ، إما نعيمٌ ، وإما عذابٌ إلى أن تقومَ القيامةُ الكبرى ، فتُعادُ الأرواحُ إلى الأجسادِ .

وتقومُ القيامةُ التي أخبرَ اللَّهُ بها في كتابِه ، وعلى لسانِ رسولِه ، وأجمَع عليها المسلمون ، فيقومُ الناسُ مِن قبورِهم لربِّ العالمينَ ، حُفاةً ، عُراةً ، غُرْلًا .

ما يجري في يومِ القيامةِ :

وتَدْنُو منهم الشمسُ ، ويُلْجِمُهم العرقُ ، وتُنصَبُ الموازينُ ، فتُوزَنُ فيها أعمالُ العبادِ ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠٢، ١٠٣] .

وتُنْشَرُ الدَّواوينُ ، وهي صحائفُ الأعمالِ ، فآخِذٌ كتابَه بيمينِه ، وآخِذٌ كتابَه بشمالِه ، أو مِن وراءِ ظهرِه ، كما قال سبحانَه وتعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء : ١٣، ١٤] .

ويُحاسِبُ اللَّهُ الخلائقَ ، ويَخْلُو بعبدِه المؤمنِ ، فيُقَرِّرُه بذنوبِه ، كما وُصِف ذلك في الكتابِ والسنةِ .

وأمَّا الكفارُ فلا يُحاسَبون مُحاسَبةَ مَن تُوزَنُ حَسَناتُه وسيئاتُه ؛ فإنه لا حَسَناتِ لهم ، ولكن تُعَدُّ أعمالُهم ، فتُحْصَى ، فيُوقَفون عليها ، ويُقَرَّرون بها ، ويُجْزَوْنَ بها .

حوضُ النبيِّ ﷺ ، ومكانُه ، وصفاتُه :

وفي عَرَصاتِ القيامةِ الحوضُ الموروDُ للنبيِّ ﷺ ، ماؤُه أشدُّ بياضًا من اللبنِ ، وأحْلَى من العسلِ ، آنيتُه عددُ نجومِ السماءِ ، طولُه شهرٌ ، وعرضُه شهرٌ ، مَن يَشْرَبْ مِنه شربةً لم يَظْمَأْ بعدَها أبدًا .

الصِّراطُ ومعناه ومكانُه وصفةُ مرورِ الناسِ عليه :

والصراطُ منصوبٌ على مَتْنِ جَهَنَّمَ ، وهو الجِسرُ الذي بينَ الجنةِ والنارِ ، يَمُرُّ الناسُ عليه على قَدْرِ أعمالِهم ، فمِنهم مَن يَمُرُّ كلَمْحِ البصَرِ ، ومنهم مَن يَمُرُّ كالبَرقِ الخاطفِ ، ومنهم مَن يَمُرُّ كالريحِ ، ومنهم مَن يَمُرُّ كالفرسِ الجَوَادِ ، ومنهم مَن يَمُرُّ كرِكابِ

الإبلِ ، ومنهم مَن يَعْدُو عَدْوًا ، ومنهم مَن يَمْشِيَ مَشْيًا ، ومنهم مَن يَزْحَفُ زَحْفًا ، ومنهم مَن يُخْطَفُ خَطْفًا ، ويُلْقَى في جَهَنَّمَ ؛ فإنَّ الجسرَ عليه كَلاليبُ تَخطِفُ الناسَ بأعمالِهم .

القَنطرةُ بينِ الجنةِ والنارِ :

فمَن مَرَّ على الصراطِ دخَل الجنةَ ، فإذا عبَروا عليه وُقِفوا على قَنْطَرةٍ بينَ الجنةِ والنارِ ، فيُقْتَصُّ لبعضِهم مِن بعضٍ ، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أُذِن لهم في دخولِ الجنةِ .

أولُ مَن يَستَفتِحُ بابَ الجنةِ ، وأولُ مَن يَدْخُلُها ، وشفاعاتُ النبيِّ ﷺ :

وأولُ مَن يَسْتَفْتِحُ بابَ الجنةِ محمدٌ ﷺ ، وأولُ مَن يَدْخُلُ الجنةَ مِن الأممِ أمتُه .

وله ﷺ في القيامةِ ثلاثُ شَفاعاتٍ : أمَّا الشفاعةُ الأولى فيَشْفَعُ في أهلِ الموقفِ حتى يُقْضَى بينَهم بعدَ أن يَتَراجَعَ الأنبياءُ ؛ آدمُ ونوحٌ وإبراهيمُ وموسى وعيسى ابنُ مريمَ عن الشفاعةِ ، حتى تَنْتَهِيَ إليه .

وأمَّا الشفاعةُ الثانيةُ فيَشْفَعُ في أهلِ الجنةِ أن يَدْخُلوا الجنةَ ، وهاتان الشفاعاتان خاصَّتان له .

وأمَّا الشفاعةُ الثالثةُ فيَشْفَعُ فيمَن اسْتَحَقَّ النارَ ، وهذه الشفاعةُ له ولسائرِ النبيِّين والصِّدِّيقين وغيرِهم ، فيَشْفَعُ فيمَن اسْتَحَقَّ النارَ أن لا يَدْخُلَها ، ويَشْفَعُ فيمَن دخَلَها أن يُخْرَجَ منها .

إخراجُ بعضِ العُصاةِ مِن النارِ برحمةِ اللَّهِ ، بغيرِ شفاعةٍ ، واتساعُ الجنةِ عن أهلِها :

ويُخْرِجُ اللَّهُ تعالى مِن النارِ أقوامًا بغيرِ شفاعةٍ ، بل بفضلِه ورحمتِه ، ويَبْقَى في الجنةِ فَضْلٌ عمَّن دخَلَها مِن أهلِ الدنيا ، فيُنْشِئُ اللَّهُ لها أقوامًا ، فيُدْخِلُهم الجنةَ .

وأصنافُ ما تضَمَّنَتْه الدارُ الآخرةُ مِن الحسابِ والثوابِ والعقابِ والجنةِ والنارِ ، وتفاصيلُ ذلك مذكورٌ في الكتبِ الـمُنَزَّلةِ مِن السماءِ ، والآثارِ مِن العلمِ المأثورِ عن الأنبياءِ . وفي العلمِ الموروثِ عن محمدٍ ﷺ مِن ذلك ما يَشْفِي ويَكْفِي ، فمَن ابتغاه وجَدَه .

❁ ❁ ❁

الشـــرح

❁ **قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله :**

قوله : « ثمّ بعد هذه الفتنة : إمّا نعيمٌ وإمّا عذابٌ ، إلى يوم القيامة ...» :

ذكر المصنف رحمه الله هذا الكلام النفيس المتعلق باليوم الآخر المأخوذ من نصوص الكتاب والسنة ، وهو كلام واضح جامع ، وأحال على الكتاب والسنة في بقية تفاصيل اليوم الآخر .

وقد كتب أهل الإسلام من النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة فيما يتعلق باليوم الآخر وبالجنة والنار وتفاصيل ذلك شيئًا كثيرًا ، وتصانيف طوالًا ، مبسوطة مستقلة ، وكل ذلك داخل في الإيمان باليوم الآخر .

واعلم أن أصل الجزاء على الأعمال خيرها وشرها ثابت كما هو ثابت العقل بالسمع ، فإن اللَّه نبّه العقول إلى ذلك في مواضع كثيرة من الكتاب وذكرهم ما هو مستقر في العقول الصحيحة من أنه لا يليق بحكمة اللَّه وحمده أن يترك الناس سدًى ، وأن يكونوا خلقوا عبثًا لا يؤمرون ، ولا ينهون ولا يثابون ولا يعاقبون ، وأن العقول الصحيحة تنكر ذلك أشد الإنكار .

وكذلك نبههم على ذلك بما أوقعه من أيامه في الدنيا من إثابة الطائعين وتعجيل بعض ثوابهم ، وعقوبة الطاغين وإذاقتهم بعض ما وعدوا به ، وهذا شيء مشاهدٌ محسوسٌ متناقلٌ بين الناس بالتواتر الذي لا يقبل الشك ، ولا يزال اللَّه يري عباده آياته في الآفاق وفي أنفسهم ما يتبين به الحق لأولي العقول والألباب .

وأما تفاصيل الجزاء ومقاديرها : فلا يدرك إلا بالسمع والنقول الصحيحة عن النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .

ومن الحكمة في محاسبة الخلق على أعمالهم ووزنها وظهورها مكتوبة في الصحف مع إحاطة علم اللَّه بذلك ، ليري عباده كمال حمده ، وكمال عدله ، وسعة رحمته ، وعظمة ملكه ، ولهذا قيد ملكه ليوم الدين في عدة مواضع من كتابه مع أنّ ملكه عام مطلق لهذه المعاني وغيرها .

❁ **قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع رحمه الله :**

قوله : « غرلًا » : « الغرل » : جمع أغرل ، وهو الأقلف ، والغرلة : القلفة .

قوله : « في عُنُقِهِ » : قال الراغب : « أي : عمله الذي طار عنه من خير وشر » .

❁ **قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله :**

قوله : (وتقوم القيامة التي أخبر اللَّه بها في كتابه) إلخ :

يعنى : القيامة الكبرى ، وهذا الوصف للتخصص احترز به عن القيامة الصغرى التى تكون عند

الموت كما فى الخبر: « من مات فقد قامت قيامته » . وذلك أن الله ﷻ إذا أذن بانقضاء هذه الدنيا أمر إسرافيل عليه السلام أن ينفخ فى الصور النفخة الأولى فيصعق كل من فى السماوات ومن فى الأرض إلا من شاء الله، وتصبح الأرض صعيدًا جرزًا، والجبال كثيبًا مهيلًا، ويحدث كل ما أخبر الله به فى كتابه لا سيما فى سورتى « التكوير » و« الانفطار » ، وهذا هو آخر أيام الدنيا، ثم يأمر الله السماء فتمطر مطرًا كمنى الرجال أربعين يومًا فينبت منه الناس فى قبورهم من عَجْبِ أذنابهم، وكل ابن آدم يَبْلَى إلا عجب الذنب، حتى إذا تم خلقهم وتركيبهم، أمر الله إسرافيل بأن ينفخ فى الصور النفخة الثانية، فيقوم الناس من الأجداث أحياءً فيقول الكفار والمنافقون حينئذ: ﴿يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، ويقول المؤمنون: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]، ثم تحشرهم الملائكة إلى المواقف حفاةً غير منتعلين عراة غير مكتسين غرلًا غير مختتنين، جمع أغر وهو الأقلف، والغرلة: القلفة، وأول من يكتسى يوم القيامة إبراهيم . كما فى الحديث .

وهناك فى الموقف تدنو الشمس من رءوس الخلائق .

ويلجمهم العرق، فمنهم من يبلغ كعبيه، ومنهم من يبلغ ركبته، ومنهم من يبلغ ثدييه، ومنهم من يبلغ ترقوته، كل على قدر عمله، ويكون أناس فى ظل الله ﷻ، فإذا اشتد بهم الأمر وعظم الكرب استشفعوا إلى الله ﷻ بالرسل والأنبياء أن ينقذوهم مما هم فيه، وكل رسول يحيلهم على من بعده، حتى يأتوا نبينا ﷺ فيقول: « أنا لها » . ويشفع فيهم، فينصرفون إلى فصل القضاء .

وهناك تنصب الموازين، فتوزن بها أعمال العباد وهى موازين حقيقية كل ميزان منها له لسان وكفتان، ويقلب الله أعمال العباد (وهى أعراض) - أجسامًا لها ثقل - فتوضع الحسنات فى كفة والسيئات فى كفة، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:].

ثم تنشر الدواوين، وهى صحائف الأعمال .

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: ٧ - ٩]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾ أو من وراء ظهره[1]، ﴿فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١١، ١٢]، ويقول: يا ليتنى لم أوتَ كتابيه ولم أدرِ ما حسابيه، قال تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

---

(١) دعوى أن الذى يؤتى كتابه من وراءه ظهره غير الذى يؤتاه بشماله تنافى ما قرره ابن كثير من تفسيره، حيث قال: ﴿ وأما من أوتي كتابه وراء ظهره ﴾ أى: بشماله من وراء ظهره يثنى يده إلى وراءه ويعطى كتابه بها . وكذلك . ولو أتى المؤلف بالآيات على ترتيبها فى المصحف لأصاب ولسلم مما وقع فيه . « إسماعيل الأنصاري » .

وأما قوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء : ١٣] ، فقد قال الراغب : أى عمله الذى طار عنه من خير وشر ، ولكن الظاهر أن المراد بالطائر هنا نصيبه فى هذه الدنيا وما كتب له فيها من رزق وعمل كما فى قوله تعالى : ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف : ٣٧] يعنى : ما كتب عليهم فيه .

قوله : (ويحاسب اللّه الخلائق) إلخ : المراد بتلك المحاسبة تذكيرهم وإنباؤهم بما قدّموه من خير وشر أحصاه اللّه ونسوه ، قال تعالى : ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام : ١٠٨] ، وفى الحديث الصحيح : « من نُوقش الحساب عُذِّب » . فقالت عائشة ﵂ : يا رسول اللّه ، أوَ ليس اللّه يقول : ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق : ٨] ؟ فقال : « إنما ذلك العَرْض ، ولكن من نُوقش الحساب يَهلِك » .

وأما قوله : (ويخلو بعبده المؤمن) : فقد ورد عن ابن عمر ﵄ : « أن اللّه ﷻ يدنى منه عبده المؤمن فيضع عليه كنفه ويحاسبه فيما بينه وبينه ويقرره بذنوبه ، فيقول : ألم تفعل كذا يوم كذا ، ألم تفعل كذا يوم كذا ، حتى إذا قرره بذنوبه وأيقن أنه قد هلك ، قال له : سترتها عليك فى الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم » .

وأما قوله : (فإنه لا حسنات لهم) : يعنى الكفار ، لقوله تعالى : ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان : ٢٣] ، وقوله : ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم : ١٨] ، والصحيح [أن][1] أعمال الخير التى يعملها الكافر يجازى بها فى الدنيا فقط ، حتى إذا جاء يوم القيامة وجد صحيفة حسناته بيضاء ، وقيل : يخفف بها عنه من عذاب غير الكفر .

وأما قوله : (فى عرصات القيامة) : فإن الأحاديث الواردة فى ذكر الحوض تبلغ حد التواتر ، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيًا ، فمن أنكره فأخلق به أن يحال بينه وبين [وُرُده] يوم العطش الأكبر ، وقد ورد فى أحاديث : أن لكل نبى حوضًا ، ولكن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأحلاها وأكثرها واردًا . جعلنا اللّه منهم بفضله وكرمه .

قوله : (والصراط منصوب) إلخ : أصل الصراط الطريق الواسع ، قيل : سمى بذلك لأنه يسترط السابلة ، أى يبتلعهم إذا سلكوه ، وقد يستعمل فى الطريق المعنوى كما فى قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [النساء : ١٥٣] .

والصراط الأخروى – الذى هو الجسر الممدود على ظهر جهنم بين الجنة والنار – حقٌّ لا ريب فيه ؛ لورود خبر الصادق به ، ومن استقام على صراط اللّه الذى هو دينه الحق فى الدنيا ، استقام على هذا

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . « إسماعيل الأنصاري » .

الصراط في الآخرة ، وقد ورد في وصفه أنه أرق من الشعرة وأحَدُّ من السيف .

قوله : (وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ) : يعني أول من يحرك حلقها طالبًا أن يفتح له بابها ، كما قال عليه السلام : « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر ، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر ، وأنا أول من يحرك حلق الجنة فأدخلها ويدخلها معي فقراء أمتي » . يعني بعد دخول الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام يكون فقراء هذه الأمة أول الناس دخولًا الجنة .

وأما قوله : (وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات) : فأصل الشفاعة من قولنا : شفع كذا بكذا إذا ضمه إليه ، ويسمى الشافع شافعًا ؛ لأنه يضم طلبه ورجاءه إلى طلب المشفوع له .

والشفاعة من الأمور التي ثبتت بالكتاب والسنة ، وأحاديثها متواترة ، قال تعالى : ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، ففي الشفاعة بلا إذن إثبات للشفاعة من بعد الإذن ، قال تعالى عن الملائكة : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم : ٢٦] ، فبيّن الله الشفاعة الصحيحة وهي التي تكون بإذنه ولمن يرتضي قوله وعمله .

وأما ما يتمسك به الخوارج والمعتزلة في نفي الشفاعة من مثل قوله : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر : ٤٨] ، ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة : ١٢٣] ، ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء : ١٠٠] إلخ . فإن الشفاعة المنفية هنا هي الشفاعة في أهل الشرك ، وكذلك الشفاعة الشركية التي يثبتها المشركون لأصنامهم ويثبتها النصارى للمسيح والرهبان ، وهي التي تكون بغير إذن الله ورضاه .

وأما قوله : (وأما الشفاعة الأولى فيشفع أهل الموقف حتى يقضى بينهم) : فهذه هي الشفاعة العظمى وهي المقام المحمود الذي يغبطه به النبيون ، والذي وعده الله أن يبعثه إياه بقوله : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء : ٧٩] ، يعني : يحمده عليه أهل الموقف جميعًا ، وقد أمرنا نبينا ﷺ إذا سمعنا النداء أن نقول بعد الصلاة عليه : « اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، آتِ محمدًا الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته » .

وأما قوله : (وأما الشفاعة الثانية فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة) : يعني أنهم وقد استحقوا دخول الجنة لا يؤذن لهم بدخولها إلا بعد الشفاعة .

وأما قوله : (وهاتان الشفاعتان خاصتان له) : يعني الشفاعة في أهل الموقف والشفاعة في أهل الجنة أن يدخلوها ، وتنضم إليهما ثالثة وهي شفاعة في تخفيف العذاب عن بعض المشركين كما في شفاعته لعمه أبي طالب ، فيكون في ضحضاحٍ من نار . كما ورد بذلك الحديث .

وأما قوله : (وأما الشفاعة الثالثة فيشفع في من استحق النار) : وهذه هي الشفاعة التي ينكرها الخوارج والمعتزلة ، فإن مذهبهم أن من استحق النار لابد أن يدخلها ومن دخلها لا يخرج منها لا بشافعة ولا بغيرها ، والأحاديث المستفيضة المتواترة ترد على زعمهم وتبطله .

وأما قوله : (وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب) إلخ : فاعلم أن أصل الجزاء على الأعمال خيرها ، وشرها ثابت بالعقل كما هو ثابت بالسمع ، وقد نبه الله العقول إلى ذلك فى مواضع كثيرة من كتابه مثل قوله تعالى : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون : ١١٥] ، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة : ٣٦] ، فإنه لا يليق فى حكمة الحكيم أن يترك الناس سدًى مهملين ، لا يؤمرون ولا ينهون ، ولا يثابون ولا يعاقبون ، كما لا يليق بعدله وحكمته أن يسوى بين المؤمن والكافر والبر والفاجر ، كما قال تعالى : ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص : ٢٨] . فإن العقول الصحيحة تأبى ذلك وتنكره أشد الإنكار .

وكذلك نبههم الله على ذلك بما وقعه من أيامه فى الدنيا من إكرام الطائعين ، وخذلان الطاغين ، وأما تفاصيل الأجزية ومقاديرها فلا يدرك إلا بالسمع ، والنقول الصحيحة عن المعصوم الذى لا ينطق عن الهوى صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله .

❁ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله :

« ثمّ بعد هذه الفتنة » وهي سؤال الملكين الفتّانين اللذين هما بالمنظر الفظيع ، وكذلك انتهارهم المسئول .

« إمّا نعيمٌ » وهذا هو نعيم البرزخ لأهل التثبيت .

« وإمّا عذابٌ » - والعياذ بالله - لغير المثبت ، فالكافر في جحيم .

والبرزخ : هو الفاصل بين شيئين ، فقبر الإنسان هو دار البرزخ بين أهل الدنيا وأهل الآخرة ، والعذاب والنعيم فيه لأهله ، للأرواح والأجساد جميعًا ، فالأحكام في البرزخ للأرواح ، والأجسام تبع لها ، وفي الدنيا للأبدان ، والأرواح تبع لها ، وفي الآخرة لهما جميعًا ، واتصال الروح بالجسد له خمس مراتب .

« إلى أن تقوم القيامة الكبرى ، فتعاد الأرواح إلى الأجساد » هذا النعيم للمثبّت ، والجحيم للكافر ، يستمر إلى أن تقوم القيامة الكبرى ، فإن القيامة قيامتان : صغرى ؛ وهي الموت ، فإن من مات فقد قامت قيامته . وكبرى .

« وتقوم القيامة الّتي أخبر الله بها في كتابه ، وعلى لسان رسوله ، وأجمع عليها المسلمون . فيقوم النّاس من قبورهم لربّ العالمين » وهذه هي القيامة الكبرى ؛ كما قال تعالى : ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

« حفاةً » لا نعال لهم ، وأين النعال يومئذٍ ؟

« عراةً » وأين الثياب يومئذٍ ؟

« غرلًا » غير مختونين ، وهذا كما قال تعالى : ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾ .

« وتدنو منهم الشّمس » فتكون قرب ميل ، ويزاد في حرارتها ، وكلهم تصلاه الشمس غير السبعة ،

ويكون كل إنسان في ظل صدقته ، وما أثبتت النصوص أنهم يظلون ، وإلا فلا ظل .

« ويلجمهم العرق » يبلغ موضع اللجام من الفرس وهو الفم ؛ وذلك لهول ذلك اليوم وكربه .

« وتنصب الموازين » الإيمان بنصب الموازين من الإيمان باليوم الآخر ، فإن الإيمان باليوم الآخر يشمل أنواعًا ؛ منها هذا ، ونصوص الكتاب والسنّة في ذلك معروفة .

« فتوزن فيها أعمال العباد » نفس الحسنات والسيئات ، ولا ينافي هذا ما جاء في وزن الصحائف والأبدان ، فإن خفتها وثقلها إنما هي بالأعمال ؛ كما قاله ابن كثير .

(﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾) ولو بحبة واحدة ، بأن رجحت حسناته بسيئاته فإنه ناجٍ ، (﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾) الفائزون .

(﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾) من الموحدين فإنه تحت المشيئة ، إن شاء اللّٰه عفا عنه ، وإن شاء عامله بالعدل .

ومن عذبه (﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾) خلود مؤبد للكافرين ، أما الموحد فلا يخلد في النار .

« وتنشر » يعني : تفلّ « الدّواوين » جمع : ديوان ؛ وهي الورقة التي قيدت فيها أعمال العبد - حسناته وسيئاته التي كتبتها الحفظة ؛ كما في الآية ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ .

« وهي » هنا « صحائف الأعمال » صحائف أعمال العباد وأقوالهم الصادرة منهم ، المترتب عليها الثواب والعقاب ، للنظر والاطلاع على ما فيها لعاملها ، فيقرؤها من كان يقرأ في الدنيا ومن لم يكن يقرأ مسطورة .

« فآخذٌ كتابه بيمينه » وهم أهل السعادة .

« وآخذٌ كتابه بشماله أو من وراء ظهره » وهم أهل الشقاوة - والعياذ باللّٰه .

« كما قال سبحانه : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ » ؛ يعني : ما طار له وما قدر له ملازمٌ له ملازمةً لا انفكاك له منه بحال ، فهو لازم في عنقه وهو ما قدر وكتب له في الأزل .

(﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾) ؛ يعني : مفلولًا بمقتضى ذلك ، ولا حجة له في ذلك على القدر ، فإن الحجة قائمة على العباد (﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾) ، وفي الآية الأخرى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ .

وينقسم الناس حينئذٍ إلى قسمين : آخذ كتابه بيمينه ، وهم أهل السعادة والنجاة . وآخذ كتابه بشماله من وراء ظهره .

فمن أوتي كتابه بيمينه فهو من أصحاب اليمين ، ومن أوتي كتابه بشماله فهو من أهل الشقاوة ؛ كما

في الآيات : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ ، وكما قال : ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ ، وقوله : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ .

والإيمان بنشر الصحائف وأخذ الصحائف بالأيمان أو الشمائل ، الإيمان بذلك من جملة الإيمان باليوم الآخر .

« ويحاسب اللّه الخلائق » الإيمان بالمحاسبة على الأعمال ؛ حسناتها وسيئاتها ، وعدّها من جملة الإيمان باليوم الآخر .

والحساب من أشهر وأهم وأعظم أمور الآخرة ، فإن الإيمان باليوم الآخر الذي هو أحد أركان الإيمان يشمل الإيمان بالمحاسبة .

« ويخلو بعبده المؤمن ، فيقرّره بذنوبه » وخطاياه ، حتى يقرّ بها ويعرفها ، يقول : فعلت في يوم كذا وكذا في مكان كذا وكذا .

« كما وصف ذلك في الكتاب والسّنّة » وعلى تفاصيل في الخلوة ، فيستر ويغفر لمن يشاء بفضله ، ويعذب من يشاء بعدله .

ومحاسبة المسلمين تتضمن : وزن حسناتهم وسيئاتهم وتوقيفهم على سيئاتهم ، فصارت المحاسبة تتضمن : تقريرهم ومجازاتهم .

والمسلمون بعرضة المجازاة عليها ، عدلٌ بالنسبة إلى السيئات ، والعفو عنه تجاوزًا .

« وأمّا الكفّار : فلا يحاسبون محاسبة منع توزن حسناته وسيئاته ؛ فإنّهم لا حسنات لهم ، ولكن تعدّ أعمالهم ، وتحصى ، فيوقفون عليها ويقرّرون بها » أنهم فعلوها « ويجزون بها » فلا يعذّب أحدٌ إلا مقرًّا معترفًا بذنبه ، حتى تنطق أبعاضهم بذلك من كمال عدله .

هذه المسألة - المحاسبة للكفار : من أهل العلم من قال : ليس لهم حسنات يحاسبون عليها . ومنهم من قال : يحاسبون كما يحاسب المسلمون .

والإطلاق في الطرفين غلط ، لا يصح إطلاق أنهم يحاسبون ، ولا يصح إطلاق أنهم لا يحاسبون ، فالذي يثبت أنهم يحاسبون ويطلق ؛ يتناول أنهم يحاسبون مثل المسلمين الذين توزن حسناتهم وسيئاتهم واحدة واحدة ، وكذلك إذا قيل : إنهم لا يحاسبون ، فإن هذا الإطلاق يشمل أنهم لا تعد أعمالهم ولا تحصى ... إلخ ، وإن لم يقصده القائل .

فالصحيح : قول المصنف المتقدم .

وأما المسلمون فيحاسبون ؛ لأن لهم حسنات صحيحة ثابتة ، فمن زادت حسناته دخل الجنة ، ومن

نقصت : إما أن يعفو الرب ويتجاوز عنه ، أو يعذبه على قدر سيئاته .

« وفي عرصات القيامة » العرصات : جمع عرصة ، والعرصة المجتمع فيه سعة وانفساح ، ومنه عرصة الدار، وهو : المتسع الذي حواليها الذي يراد للاجتماع فيه ، ومنه قول الشاعر :

فلما حوتها عرصة الدار سلّمت ....

وعرصات القيامة : متسع القيامة : وهي : المواضع التي يجتمع فيها الخلق ، وهي الأرض كلها ، تمد مد الأديم العكاظيّ .

« الحوض المورود للنبيّ ﷺ » والحوض الكوثر لنبينا محمد ﷺ وجاء في الحديث صفته وآنيته والشرب منه وأهل الشرب .

« ماؤه أشدّ بياضًا من اللّبن ». « و » طعمه « أحلى » طعمًا « من العسل ». و « آنيته » التي عليه « عدد نجوم السّماء ». مسافة « طوله شهرٌ ، وعرضه شهرٌ ».

« من يشرب منه شربةً ؛ لم يظمأ بعدها أبدًا » ؛ يعني : يستمر به ريّه أبدًا لا يظمأ حتى يدخل الجنة ، فإذا دخل الجنة فريٌّ على ريٍّ ، وأحاديث الحوض معلومة كثيرة شهيرة ثابتة عن النبي ﷺ .

فالإيمان بالحوض وصفاته المذكورة من الإيمان باليوم الآخر كما سبق لكم ، فإن الإيمان باليوم الآخر يشمل الإيمان بجميع ما يكون بعد الموت .

« والصّراط منصوبٌ على متن جهنّم » الإيمان بالصراط ، والإيمان بنصبه على متن جهنم ، من الإيمان باليوم الآخر .

« وهو الجسر الّذي بين الجنّة والنّار » الصراط : هو الطريق ، وسمي الصراط طريقًا ؛ لأنه يعبر منه إلى الجنة يمر على وسط النار حتى ينتهي إلى الجنة ، ولا يمرّ إلى الجنة إلا منه ، والصراط صراطان : حسيٌّ وهو هذا ، ومعنويٌّ وهو في الدنيا .

« يمرّ النّاس عليه على قدر أعمالهم » والثبات على الحسي حسب الثبات على المعنوي في الدنيا ، وجاء في الأحاديث أنه أدقّ من الشعر ، وأحدّ من السيف ، وأحرّ من الجمر ، وأنه دحض مزلة .

والقوى الحسية لا استطاعة لها على المرور عليه ، لا يمر معه إلا بالقوى المعنوية الإيمانية ، وهو بحسب الاستقامة على هذا الصراط المعنوي في الدنيا .

والمرور عليه على حسب الأعمال ثباتًا وسقوطًا ، وسرعة وإبطاء واستقامة ، سواء بسواء ، ولهذا قال : « على قدر أعمالهم » ، لا على قدر أجسامهم ، كما أن الصراط في الدنيا أحظى الناس به أقواهم إيمانًا لا أجسامًا .

والناس في سرعة المرور عليه على أقسام ، فأهل السير : هم الذين استقاموا على الطريق المعنوي ، ولم يتثاقلوا عنه .

« فمنهم من يمرّ » عليه « كلمح البصر ، ومنهم من يمرّ كالبرق ، ومنهم من يمرّ كالرّيح ، ومنهم من يمرّ كالفرس الجواد ، ومنهم من يمرّ كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدوًا ، ومنهم من يمشي مشيًا ، ومنهم من يزحف زحفًا ، ومنهم من يخطف » حتى إن منهم من إذا عبر خطف خطفًا « ويلقى في جهنّم » .

« فإنّ الجسر » - الصراط - « عليه كلاليب تخطف النّاس بأعمالهم » قد حُفّ به كلاليب ، هو مثل السير على الصراط المعنوي ، وهي شبه التردد والتثاقل والسير بالهوينا ، فكما أن الكلاليب في هذا الصراط المعنوي في الدنيا من الشبهات والشهوات تخطفهم ، فتلك الكلاليب تخطف الناس على قدر ما تخطفهم الشبهات والشهوات في تلك الأعمال وبسبب الأعمال ، فكما خطفتهم في الدنيا خطفتهم في الآخرة ، ومن خطف سقط في جهنم .

« فمن مرّ على الصّراط ؛ دخل الجنّة » بكلّ حال ولا يردّ إلى النار أبدًا .

والظاهر : أن المرور إنما هو لأهل الإسلام ، وأن الذي يخطف هو صاحب المعاصي والشبهات والشهوات ؛ لأن الكفار لم يدخلوا في هذا الصراط المعنوي في الدنيا .

« فإذا عبروا عليه ؛ وقفوا على قنطرةٍ » الظاهر : أنها جسر يقفون عليه « بين الجنّة والنّار » .

والسّرّ في الوقوف على هذه القنطرة : « فيقتصّ لبعضهم من بعضٍ » فإنه لابد من أخذ الحقوق ، فلا أحد يدخل الجنة أو النار حتى تؤخذ الحقوق التي له ، أو التي عليه ويؤديها ، فلا يدخلونها من تلك القنطرة حتى يهذّبوا وينقوا .

« فإذا هذّبوا ونقّوا » من درن الذنوب وأرجاس المعاصي ويصلحون لمجاورة الربّ الكريم في دار الخلد .

« أذن لهم في دخول الجنّة » ؛ لأن الجنة دار طيبة في جوار الطيب سبحانه ، ولا يدخلها إلا طيب ، كما قال سبحانه : ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ فالفاء للسببية فلا يدخلها أحد عنده درنٌ : ذنب أو مظلمة .

« وأوّل من يستفتح باب الجنّة » ؛ يعني : يطلب فتحها ودخولها : نبينا « محمّدٌ ﷺ » ، فلا أحد يطلب ويسأل فتحها ليدخل فيها قبل نبينا محمد ﷺ .

« وأوّل من يدخل الجنّة من الأمم أمّته » ، فإنها أول الأمم دخولًا وإن كانت آخرها وجودًا ؛ كما عرف ذلك من الأحاديث الصّحاح ، كما في قوله ﷺ : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »[1] ؛ وذلك لأن الله شرع لهذه الأمة أعمالًا لم تشرع لمن قبلهم ؛ تفضلًا عليهم بأن كانوا هم أول الأمم دخولًا

(١) البخاري (٨٧٦) ، ومسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الجنة ، وليس أنهم أكثر الأمم أعمالًا ، ففي هذا فضيلة هذه الأمة كونها آخر الأمم وجودًا وأولها دخولًا لجنة .

« وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعاتٍ » اشتقاق الشفاعة من الشفع خلاف الوتر ، والشفع : الاثنان ، سمي شفعًا ؛ لأن طالب الحاجة يكون اثنين بعد أن كان واحدًا .

والإيمان بالشفاعات من جملة الإيمان باليوم الآخر .

وللنبي ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات بالنسبة إلى الشفاعات العمومية ، وإلا هناك شفاعات غير ما ذكره المصنف ، كشفاعته في عمه لتخفيف العذاب لا إخراجه ، فثنتان مختصتان به ، وواحدة مشتركة .

« أمّا الشّفاعة الأولى : فيشفع » إلى الله « في أهل الموقف حتّى يقضى بينهم » فيستريحوا من كرب الموقف الذي تقدم من صفته قرب الشمس والعرق ... إلخ .

« بعد أن يتراجع الأنبياء : آدم ، ونوحٌ ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ابن مريم عن الشّفاعة » كلٌّ من هؤلاء يعتذر « حتّى تنتهي إليه » ، فيقول ﷺ : « أنا لها ، قال ﷺ : فيفتح عليّ من المحامد ما لا أحسنه الآن ، قال : فيقال : اسأل تعط ، واشفع تشفع ... إلخ » ، وهي التي في الحديث : « وأعطيت الشفاعة »[1] ، وهذه الشفاعة العظمى ، وهي المقام المحمود الذي أوتيه ﷺ ؛ يعني : الذي يحمده الأولون والآخرون ؛ يعني : الذي يغبط به ، الذي فيه فضل ومرتبة عليا ، فإن هذا المقام ليس لأحد سواه ، بل هو مختص به ﷺ .

وقيل : إنه إجلاسه معه على العرش ، جاء في الحديث أنه يقعد مع الله تعالى على العرش ؛ كما ثبتت به السنّة ، ويكون هذا أيضًا من المقام المحمود .

والظاهر : أنه لا منافاة بين القولين ، فيتقدم فيشفع بإذن الربّ جل وعلا في أهل الموقف ليحاسبوا ، فإن الرب تعالى لا يأتي الخلق في الفصل إلا بعد شفاعته ﷺ فإن أهل الموقف إذا اشتد بهم الكرب العظيم ينظرون ويتراجعون من هو الذي يشفع لنا عند ربنا ليفرج عنا من كرب هذا الموقف فيذكرون أباهم آدم ... إلخ .

« وأمّا الشّفاعة الثّانية : فيشفع في أهل الجنّة » ، فإن أهل الجنة الذين استوجبوها بسبب الأعمال الصالحة لا يدخلونها إلا بعد استفتاحها ، فيشفع لهم « أن يدخلوا الجنّة » ، وكذلك أهل الجنة من سائر الأمم .

« وهاتان الشّفاعتان » الأولى : الشفاعة في محاسبة الخلائق . وهذه الثانية في الذين استحقوا دخول

---

(١) البخاري (٤٣٨) ، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر رضي الله عنه .

الجنة بفضل الله ورحمته وتوفيقه لهم للأعمال الصالحة في حياتهم وموتهم على الإيمان ، « خاصّتان له ﷺ » .

« وأمّا الشّفاعة الثّالثة : فيشفع فيمن استحقّ النّار » من عصاة الموحدين خاصة .

« وهذه الشّفاعة » هو فيها سيد الشفعاء وأكملهم فيها ، وليست مختصة ، بل هي « له ولسائر النّبيّين والصّدّيقين وغيرهم » ، فيشفع الأنبياء والرّسل والأولياء والملائكة والأفراط وغيرهم ممن أذن الله لهم أن يشفعوا كما جاء في النصوص ، وهذه هي التي ينكرها المعتزلة .

وأما أهل السنّة : فإن قولهم فيها هو ما دل عليه الكتاب والسنّة ، وهو أن أحكامهم في الدنيا حكم المسلمين إن قام عليهم حدٌّ أقيم عليهم ، وفي الآخرة معرّضون للوعيد ومخوفٌ عليهم ، ومع ذلك يؤمنون بالأخبار المتواترة عن النبي ﷺ في الآخرة من الشفاعة للعصاة .

« فيشفع فيمن استحقّ النّار ألا يدخلها ، ويشفع فيمن دخلها » منهم « أن يخرج منها » قبل أن يطهّروا من أوضار الذنوب ، فإذا طهّروا أخرجوا ، إذا كانوا ماتوا على التوحيد ، كما بيّن في الأحاديث أن من مات على التوحيد غير مشرك فالشفاعة تتناوله ، قال ﷺ : « وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة ، فهي نائلة إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئًا »[١] .

« ويخرج الله من النّار أقوامًا » ممن استحق النار من الموحدين « بغير شفاعةٍ ؛ بل بفضله ورحمته » بمحض فضلٍ من الله ورحمته ؛ كما جاءت بذلك النصوص الثابتة عن النبي ﷺ وذلك لسبق الرحمة الغضب ؛ كما في الحديث : « إن رحمتي سبقت غضبي »[٢] .

« ويبقى في الجنّة فضلٌ عمّن دخلها من أهل الدّنيا ، فينشئ الله لها أقوامًا » لم يعملوا خيرًا قط ، لأنها وعدت ملئها ، « فيدخلهم الجنّة » بفضله ورحمته ، كما أن الأولين يدخلون الجنة بفضله ورحمته ، أبلغ من أن يعفى عن أناس ؛ لأن الجنة وعدت ملئها ، وليس فيها تضايق كالنار .

والفرق بين هذه وهذه ، من سبق الرحمة للغضب من إدخال قوم الجنة بغير شفاعة ، وأن النار لا تدخل إلا بذنوب فتمتلئ ؛ كما في الحديث .

وهذا لما سبق ، من سبق الرحمة الغضب ، فإن جانب الفضل والرحمة ، أغلب من جانب العدل والغضب ، وأما النار فلا تمتلئ بل لا تزال تطلب الزيادة حتى يكمل أهلها فيها ، ولا تزال تقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله ، فينزوي بعضها إلى بعض فيصيرون ملئها بضيق ، فتقول : قط قط ، ولا ينشئ الله لها كما أنشأ للجنة .

ولنعرف أنه جاء في حديث أبي هريرة انقلاب على بعض الرواة : « أنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون

(١) البخاري (٦٣٠٤) ، ومسلم (١٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٧٥٥٤) ، ومسلم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فيها »، وهذا انقلاب ، بل صواب الحديث وصحيحه الثابت : « أن الله ينشئ للجنة خلقًا فيسكنهم فضل الجنة ».

« وأصناف ما تضمّنته الدّار الآخرة » ، وما أعد فيها « من الحساب والعقاب والثّواب والجنّة والنّار وتفاصيل ذلك » كلها معلومة « مذكورةٌ في الكتب المنزّلة من السّماء ، و » في « الآثار من العلم المأثور عن الأنبياء ».

« وفي العلم الموروث عن » النبي « محمّدٍ ﷺ من ذلك ما يشفي ويكفي » مما تضمنه الكتاب والسنّة ، بل في القرآن والسنة أعظم وأكثر مما سواهما من الكتب . بل ما جاء عن النبي ﷺ أشمل مما جاء في الكتب السابقة وأخبار الماضين .

« فمن ابتغاه » فمن تطلّبه وتتبعه في مظانه فيها « وجده » مبينًا موضحًا في كتب التفاسير والسنن والصّحاح وغيرها من كتب الحديث ، فإن في ذلك من التفاصيل شيء كثير .

وكأن المصنف رأى أنه أقلّ في المقام ، ولكن المقام لا يتحمل وينبغي أن يتطلّب ، فأحال بقوله : « وتفاصيل ذلك ... إلخ ».

❁ قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رحمه الله :

القيامة الكبرى :

قوله : « ثمّ بعد هذه الفتنة إمّا نعيمٌ وإمّا عذابٌ ، إلى يوم القيامة الكبرى ....».

« الإيمان بالمعاد قد دل عليه الكتاب والسنة والعقل والفطرة السليمة فقد أخبر الله سبحانه عنه في كتابه وأقام الدليل عليه ورد على المنكرين في غالب سور القرآن . وذلك أن الأنبياء كلهم متفقون على الإيمان بالله فإن الإقرار بالرب عام في بني آدم وهو فِطْري كلهم يقر بالرب إلا من عاند كفرعون بخلاف الإيمان باليوم الآخر فإن منكريه كثيرون ولما كان محمد ﷺ خاتم النبيين ، وكان قد بعث هو والساعة كهاتين ، وهو الحاشر المقفي بين تفاصيل الآخرة بيانًا لا يوجد في كثير من كتب الأنبياء ، ولهذا ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد ﷺ وجعلوا هذا حجة لهم أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري ، والقرآن بين معاد النفس عند الموت ومعاد الأبدان عند القيامة الكبرى في غير موضع ، وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرى وينكرون معاد الأبدان ، ويقول من يقول منهم : إنه لم يخبر به إلا محمد ﷺ على طريق التخييل . وهذا كذب فإن القيامة الكبرى معروفة عند الأنبياء من آدم إلى نوح إلى إبراهيم إلى موسى وعيسى وغيرهم ، وقد أخبر الله عن أهل النار إذا سألهم خزنتها : ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ ، وهذا اعتراف من أصناف الكفار الداخلين جهنم أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا ، فجميع المرسلين أنذروا بما أنذر به خاتمهم من عقوبات

المذنبين في الدنيا والآخرة، وعامة سور القرآن التي فيها الوعد والوعيد يذكر ذلك فيها في الدنيا والآخرة، وأمر الله نبيه أن يقسم على المعاد فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾. الآيات، وقال: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾. وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾. وأخبر عن اقترابها فقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾. وذم المكذبين للمعاد فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾. وقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾.

والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء أن الأجسام تنتقل من حال إلى حال فتستحيل ترابًا، ثم ينشئها الله نشأة أخرى كما استحال في النشأة الأولى، فإنه كان نطفة ثم صار علقة ثم صار عظاما ولحما ثم أنشأه الله خلقًا سويًا، كذلك الإعادة يعيده الله بعد أن يبلى كله إلا عجب الذنب الذي منه خلق ابن آدم، ومنه يركب، وفي حديث آخر: أن السماء تمطر منيًا كمني الرجال فينبتون في القبور كما ينبت النبات. فالنشأتان نوعان تحت جنس يتفقان ويتماثلان من وجه ويفترقان ويتنوعان من وجه، والمعاد هو الأول بعينه وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق، فعجب الذنب هو الذي يبقى، وأما سائره فستحيل فيعاد من المادة التي استحال إليها، ومعلوم أن من رأى شخصًا وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخًا علم أن هذا هو ذاك مع أنه دائمًا في تحلل واستحالة، وكذلك سائر الحيوان والنبات فمن رأى شجرة وهي صغيرة ثم رآها وهي كبيرة، قال: هذه تلك وليست صفة النشأة الثانية مماثلة لصفة هذه النشأة حتى يقال: إن الصفات هي المغيرة لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها، فإنهم يدخلونها على صورة آدم طوله ستون ذراعًا، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، وروي أن عرضه سبعة أذرع وتلك نشأة باقية غير معرضة للآفات، وهذه النشأة فانية معرضة للآفات».

وفي الصحيحين عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «يقوم الناس لرب العالمين حتى يغيب أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه». وفيهما عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «إنكم تحشرون إلى الله يوم القيامة حفاة عراة غرلًا». قالت عائشة: يا رسول الله، الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال: «يا عائشة إن الأمر أشد من أن يهمهم ذاك»[1]. وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: (قام فينا

---

(١) البخاري (٦٥٢٧)، مسلم (٢٨٥٩) من حديث عائشة.

النبي ﷺ يخطب فقال : « إنكم تحشرون حفاة عراة غرلًا ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾ »[(١)] . الآية الحديث ، وروى مسلم عن المقداد بن الأسود قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا كان يوم القيامة أدنيت الشمس من العباد حتى تكون قدر ميل أو ميلين قال : فتصهرهم الشمس فيكونون في العرق كقدر أعمالهم ، ومنهم من يأخذه إلى عقبيه ، ومنهم من يأخذه إلى ركبتيه ، ومنهم من يأخذه إلى حقويه ، ومنهم من يلجمه إلجامًا » .

قوله : « إنكم تحشرون حفاة عراة غرلًا » . الحفاة جمع حاف وهو من لا نعل له ولا خف . والعراة جمع عار وهو من لا ثياب عليه « وغرلًا » بضم المعجمة وسكون الراء جمع أغرل ، وهو الأقلف وزنه ومعناه ، وهو من بقيت غرلته وهي الجلدة التي يقطعها الخاتن من الذكر .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعًا ، ويلجمهم حتى يبلغ آذانهم » .

قوله : « يلجمهم العرق » ، أي : يصل إلى أفواههم فيصير بمنزلة اللجام يمنعهم من الكلام ، قاله ابن الأثير في النهاية . « وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : ظاهر الحديث تعميم الناس بذلك ، ولكن دلت الأحاديث الأخرى على أنه مخصوص بالبعض وهم الأكثر ، ويستثنى الأنبياء والشهداء ومن شاء الله ، فأشدهم في العرق الكفار ثم أصحاب الكبائر ثم من بعدهم والمسلمون منهم قليل بالنسبة إلى الكفار ، كما تقدم تقريره في بعث النار ، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظم الهول فيها وذلك أن النار تحف بأرض الموقف وتدنى الشمس من الرءوس قدر ميل ، فكيف تكون حرارة تلك الأرض ؟ وماذا يرويها من العرق حتى يبلغ منها سبعين ذراعًا مع أن كل واحد لا يجد إلا موضع قدمه ، فكيف تكون حالة هؤلاء في عرقهم مع تنوعهم فيه ؟ إن هذا لمما يبهر العقول ، ويدل على عظيم القدرة ، ويقتضي الإيمان بأمور الآخرة ، وأن ليس للعقل فيها مجال ولا يعترض عليها بعقل ولا قياس ولا عادة ، وإنما يؤخذ بالقبول ويدخل تحت الإيمان بالغيب ومن توقف ذلك دل على خسرانه وحرمانه ، وفائدة الإخبار بذلك أن يتنبه السامع فيأخذ في الأسباب التي تخلصه من تلك الأهوال ، ويبادر إلى التوبة من التبعات ويلجأ إلى الكريم الوهاب في عونه على أسباب السلامة ، ويتضرع إليه في سلامته من دار الهوان وإدخاله دار الكرامة بمنه وكرمه » .

□ ميزان الأعمال :

قوله : « وتنصب الموازين ، فيوزن فيها أعمال العباد ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ » .

* قال تعالى : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ

---

(١) البخاري (٦٥٢٦) ، مسلم (٢٨٦٠) من حديث ابن عباس .

حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ . وقال : ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ۝ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۝ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ .

قوله : « والموازين » : جمع ميزان وأصله موزان فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ، واختلف في ذكره هنا بلفظ الجمع هل المراد أن لكل شخص ميزانًا أو لكل عمل ميزان ، فيكون الجمع حقيقة أو ليس هناك إلا ميزان واحد والجمع باعتبار تعدد الأعمال أو الأشخاص ، ويدل على تعدد الأعمال قوله تعالى : ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ . ويحتمل أن يكون الجمع للتفخيم كما في قوله تعالى : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحد ، والذي يترجح أنه ميزان واحد ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله ؛ لأن أحوال القيامة لا تكيف بأحوال الدنيا وحكى حنبل بن إسحاق في كتاب السنة عن أحمد بن حنبل أنه قال ردا على من أنكر الميزان ما معناه : قال تعالى : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ، وذكر النبي ﷺ الميزان يوم القيامة فمن رد على النبي ﷺ فقد رد على الله ﷻ . وخص ممن يحاسب وتوزن أعمالهم طائفتان : فمن الكفار من لا ذنب له إلا الكفر ولم يعمل حسنة ، فإنه يقع في النار من غير حساب ولا ميزان ، ومن المؤمنين من لا سيئة له ولا حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان ، فهذا يدخل الجنة بغير حساب ، كما في قصة السبعين ألفًا ومن شاء الله أن يلحقه بهم وهم الذين يمرون على الصراط كالبرق الخاطف وكالريح وكأجاود الخيل ، ومن عدا هذين من الكفار والمؤمنين يحاسبون وتعرض أعمالهم على الموازين ، قال أبو إسحاق الزجاج : أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان ، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأن الميزان له لسان وكفتان ويميل بالأعمال . وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا : هو عبارة عن العدل فخالفوا الكتاب والسنة ؛ لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم بمثله ، فيكونوا على أنفسهم شاهدين . والحق عند أهل السنة أن الأعمال حينئذ تجسد أو تجعل في أجسام ، فتصير أعمال الطائعين في صورة حسنة وأعمال المسيئين في صورة قبيحة ثم توزن ، ورجح القرطبي أن الذي يوزن الصحائف التي تكتب فيها الأعمال .

والصحيح أن الأعمال هي التي توزن ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ : « ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن »[1] . وفي حديث جابر رفعه ، توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات ، فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ، ومن رجحت سيئاته على حسناته دخل النار ، قيل : فمن استوت حسناته وسيئاته ؟ قال : أولئك أصحاب الأعراف . أخرجه خيثمة في فوائده .

وقال البغوي في تفسيره : فإن قيل : فقد قيل : ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ ذكر بلفظ الجمع والميزان

(١) أبو داود (٤٧٩٩) ، الترمذي (٢٠٠٣) من حديث أبي الدرداء . وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥٧٢١) .

واحد؟ قيل: يجوز أن يكون لفظه جمعًا ومعناه واحدًا، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾ وقيل: لكل عبد ميزان، وقيل: الأصل ميزان واحد عظيم، ولكل عبد فيه ميزان معلق به، وقيل: جمعه لأن الميزان يشتمل على الكفتين والشاهدين واللسان، ولا يتم الوزن إلا باجتماعها. اهـ.

والذي يوضع في الميزان يوم القيامة قيل: الأعمال وإن كانت أعراضًا إلا أن الله تعالى يقلبها يوم القيامة أجسامًا، قال البغوي: روي نحو هذا عن ابن عباس كما جاء في الصحيحين من (أن البقرة وآل عمران يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف)[1].

ومن ذلك في الصحيح قصة القرآن وأنه يأتي صاحبه في صورة شاب شاحب اللون فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا القرآن الذي أسهرت ليلك وأظمأت نهارك.

وفي حديث البراء في قصة سؤال القبر: فيأتي المؤمن شاب حسن اللون طيب الريح فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا عملك الصالح. وذكر عكسه في شأن الكافر والمنافق، وقيل: يوزن كتاب الأعمال، وقيل: يوزن صاحب العمل، وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار بكون ذلك كله صحيحًا، فتارة توزن الأعمال وتارة توزن محالها وتارة توزن فاعلها، والله أعلم. «وقال القرطبي: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها قال: وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ يحتمل أن يكون ثم موازين متعددة توزن فيها الأعمال، ويحتمل أن يكون المراد الموزونات فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة، والله أعلم.

والذي دلت عليه السنة أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان.

وفي حديث البطاقة فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة قال: «فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم»[2]، روه أحمد والترمذي وزاد: ولا يثقل شيء اسم الله.

وفي سياق آخر: توضع الموازين يوم القيامة فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة. الحديث، وفي هذا السياق فائدة جليلة وهي: أن العامل يوزن مع عمله ويشهد له ما روى البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة». قال: «اقرءوا إن شئتم ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾»[3]. وروى الإمام أحمد عن ابن مسعود أنه كان يجني سواكا من الأراك وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفيه فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «مم

---

(١) مسلم (٨٠٤).

(٢) الترمذي (٢٦٣٩)، مسند أحمد (٢/٢١٣) من حديث عبد الله بن عمرو. صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٣٥).

(٣) البخاري (٤٧٢٩)، مسلم (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة.

تضحكون ؟ » قالوا : يا نبي الله من دقة ساقيه . فقال : « والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد »[١] .

وقد وردت الأحاديث أيضا بوزن الأعمال أنفسها كما في صحيح مسلم عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : « الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان »[٢] . وفي الصحيح : « كلمتان خفيفتان على اللسان حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم »[٣] ، ولا يلتفت إلى ملحد معاند يقول : الأعمال أعراض لا تقبل الوزن وإنما يقبل الوزن الأجسام ، فإن الله يقلب الأعراض أجسامًا كما روى الإمام أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يؤتى بالموت كبشًا أغر فيوقف بين الجنة والنار ، فيقال : يا أهل الجنة فيشرئبون وينظرون ، ويقال : يا أهل النار فيشرئبون وينظرون ويرون أن قد جاء الفرج ، فيذبح ويقال : خلود لا موت »[٤] . ورواه البخاري بمعناه فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال ، وثبت أن الميزان له كفتان ، والله أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات ولم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده ، فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ، فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه .

فتأمل قول الملائكة لما قال الله لهم : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ . وقال تعالى : ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

□ الحساب وتطاير الصحف :

قوله : « وتنشر الدواوين : وهي صحائف الأعمال ؛ فآخذ كتابه بيمينه ، وآخذ كتابه بشماله أو من وراء ظهره ، كما قال سبحانه : ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ ..» :

* قال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ۞ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ۞ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ۞ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۞ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ۞ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ۞ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ۞ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ۞ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ الآيات .

قوله : « وتنشر الدواوين وهي صحائف الأعمال » : نشر الدواوين فتحها وبسطها ، قوله تعالى :

---

(١) أحمد (١/ ٤٢٠) صححه الألباني في « السلسلة الصحيحة »(٢٧٥٠) .

(٢) مسلم (٢٢٣) .

(٣) البخاري (٦٤٠٦) ، مسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة .

(٤) البخاري (٤٧٣٠) ، مسلم (١٨٤٩) من حديث أبي سعيد .

﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ : ﴿طَٰٓئِرَهُۥ﴾ ما طار له من عمله المقدر له من خير وشر ، وخص (العنق) بالذكر لكونه عضوًا من الأعضاء لا نظير له في الجسد ، ومن ألزم بشيء فيه فلا محيد له عنه ، وتقدم حديث : «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان» ، وفي الصحيحين عن عائشة أن رسول اللَّه ﷺ قال : «ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك» . فقلت : يا رسول اللَّه ، أليس قد قال اللَّه تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ . فقال رسول اللَّه ﷺ : «إنما ذلك العرض وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب»[1] ، ولهما عن ابن عمر قال : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : «إن اللَّه يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره من الناس ويقرره بذنوبه ، ويقول له : أتعرف ذنب كذا ؟ أتعرف ذنب كذا ؟ حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه أن قد هلك قال : فإني قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم ، ثم يعطى كتاب حسناته»[2] .

وأما الكفار والمنافقون فيقول الأشهاد : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ . أخرجاه في الصحيحين .

وروى الإمام أحمد عن أبي موسى قال : قال رسول اللَّه ﷺ : «يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات ؛ فأما عرضتان فجدال ومعاذير ، وأما الثالثة فعند ذلك تطير الصحف في الأيدي فآخذ كتابه بيمينه وآخذ بشماله»[3] ، ورواه ابن ماجه عن أبي هريرة[4] ، وروى ابن جرير عن عبد اللَّه موقوفًا نحوه ، وروى أبو داود عن عائشة ﵂ أنه ذكرت النار فبكت ، فقال رسول اللَّه ﷺ : ما يبكيك ؟ قالت : ذكرت النار فبكيت فهل تذكرون أهليكم يوم القيامة ؟ فقال رسول اللَّه ﷺ : أما في ثلاثة مواطن فلا يذكر أحد أحدًا ؛ عند الميزان حتى يعلم أيخف ميزانه أو يثقل ؟ وعند الكتاب حين يقال : ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ حتى يعلم أين يقع كتابه أفي يمينه أم في شماله أم من وراء ظهره ؟ وعند الصراط إذا وضع بين ظهري جهنم ، وعنها قالت : قال رسول اللَّه ﷺ الدواوين عند اللَّه ثلاثة ؛ ديوان لا يعبأ اللَّه به شيئًا ، وديوان لا يترك اللَّه منه شيئًا ، وديوان لا يغفره اللَّه ، فأما الديوان الذي لا يغفره اللَّه فالشرك باللَّه ، قال اللَّه ﷻ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ الآية ، وقال : ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ ، وأما الديوان الذي لا يعبأ اللَّه به شيئًا فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين اللَّه من صوم يوم تركه ، أو صلاة فإن اللَّه يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء ، وأما الديوان الذي لا يترك اللَّه منه شيئًا فظلم العباد بعضهم بعضًا ، القصاص لا محالة ، رواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه .

---

(١) البخاري (١٠٣) ، مسلم (٢١٧٦) .

(٢) البخاري (٢٤٤١) .

(٣) أحمد (٤/٤١٤) ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٤٣٢) .

(٤) ابن ماجه (٤٢٧٧) .

قوله ﷺ في حديث عائشة المتقدم : « ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك » . ثم قال أخيرًا : « وليس أحد يناقش الحساب إلا عذب » .

وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد ؛ لأن المراد بالمحاسبة تحرير الحساب فيستلزم المناقشة ومن عذب فقد هلك ، وقال القرطبي في « المفهم » : قوله : « حوسب » أي حساب استقصاء ، وقوله : « عذب » أي : في النار جزاء على السيئات التي أظهرها حسابه ، وقوله : « هلك » أي : بالعذاب في النار . قال : وتمسكت عائشة بظاهر لفظ الحساب ؛ لأنه يتناول القليل والكثير ، قال القرطبي : معنى قوله : « إنما ذلك العرض » أن الحساب المذكور في الآية إنما هو أن تعرض أعمال المؤمن عليه حتى يعرف منة الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي الآخرة ، كما في حديث ابن عمر في النجوى . قال عياض : قوله : « عذب » له معنيان . أحدهما : أن مناقشة الحساب وعرض الذنوب والتوقف على قبيح ما سلف والتوبيخ تعذيب . والثاني : أنه يفضي إلى استحقاق العذاب إذ لا حسنة للعبد إلا من عند الله لإقداره عليها وتفضله عليه بها وهدايته لها ، ولأن الخالص لوجهه قليل ، ويؤيد هذا الثاني قوله في الرواية الأخرى : « هلك » ، وقال النووي : التأويل الثاني هو الصحيح ؛ لأن التقصير غالب على الناس فمن استقصى عليه ولم يسامح هلك .

وقال غيره : وجه المعارضة أن لفظ الحديث عام في تعذيب كل من حوسب ، ولفظ الآية دال على أن بعضهم لا يعذب ، وطريق الجمع أن المراد بالحساب في الآية العرض وهو إبراز الأعمال وإظهارها ، فيعرف صاحبها بذنوبه ثم يتجاوز عنه ، ويؤيده ما وقع عند البزار والطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير سمعت عائشة تقول : سألت رسول الله ﷺ عن الحساب اليسير ؟ قال : « الرجل تعرض عليه ذنوبه ثم يتجاوز له عنها »(١) .

وفي حديث أبي ذر عند مسلم : « يؤتى بالرجل يوم القيامة فيقال : اعرضوا عليه صغار ذنوبه » . الحديث .

ووقع في رواية لابن مردويه عن عائشة مرفوعًا : لا يحاسب رجل يوم القيامة إلا دخل الجنة . وظاهره يعارض حديثها المذكور في الباب ، وطريق الجمع بينهما أن الحديثين معًا في حق المؤمن ، ولا منافاة بين التعذيب ودخول الجنة ؛ لأن الموحد وإن قضي عليه بالتعذيب فإنه لا بد أن يخرج من النار بالشفاعة أو بعموم الرحمة » .

وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ، كما قال تعالى : ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ . ولكنهم يجزون بأعمالهم كما قال تعالى : ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا

(١) مسند أحمد (٦/١٨٥) .

﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ . وقيل : توزن أعمال الكافر لقوله تعالى : ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم﴾ الآيات .

ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال : الكافر لا ثواب له وعمله مقابله بالعذاب ، فلا حسنة له توزن في موازين القيامة ومن لا حسنة له فهو في النار ، واستدل بقوله تعالى : ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ . وبحديث أبي هريرة وهو في الصحيح في الكافر لا يزن عند الله جناح بعوضة ، ومن قال : توزن أعمال الكافر . قال في الحديث : أن المراد به بيان حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن .

وحكى القرطبي في صفة وزن عمل الكافر وجهين :

أحدهما : أن كفره يوضع في الكفة ، ولا يجد له حسنة يضعها في الأخرى فتطيش التي لا شيء فيها ، قال : وهذا ظاهر الآية ؛ لأنه وصف الميزان بالخفة لا الموزون .

وثانيهما : قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية ، مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات ، فمن كانت له حسنة جمعت ووضعت غير أن الكفر إذا قابلها رجح » .

قال الحافظ : ويحتمل أن يجازى بها عما يقع منه من ظلم العباد مثلًا ، فإن استوت عذب بكفره مثلًا فقط وإلا زيد عذابه بكفره أو خفف عنه كما في قصة أبي طالب . اهـ .

الحوض :

وفي عرصات القيامة الحوض المورود للنبي ﷺ ماؤه أشد بياضًا من اللبن وأحلى من العسل ، آنيته عدد نجوم السماء طوله شهر وعرضه شهر ، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا » .

ثبت في صحيح مسلم عن أنس قال : « أغفي رسول الله ﷺ إغفاءة فرفع رأسه متبسمًا ، إما قال لهم وإما قالوا له : لم ضحكت ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنه أنزلت علي آنفًا سورة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ حتى ختمها فقال : هل تدرون ما الكوثر ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : هو نهر أعطانيه ربي ﷻ في الجنة عليه خير كثير ترد عليه أمتي يوم القيامة ، آنيته عدد الكواكب يختلج العبد منهم ، فأقول : يا رب إنه من أمتي فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك »[1] . ورواه أحمد وأبو داود وغيرهما ، وعن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ تردون على الحوض وأنا أرد عنه الناس بعصاي . قلنا : يا رسول الله ما عرضه ؟ قال : كما بين مقامي هذا إلى عمان . قلنا : وما آنيته ؟ قال : عدد النجوم فيه ميزابان من الجنة أحدهما من ذهب والآخر من ورق ، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا . قال ثوبان : فادعوا الله ﷻ أن يجعلكم من وارديه)[2] .

وقال عبد الله بن عمر : وقال النبي ﷺ : « حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء ، وماؤه أبيض من

(١) مسلم (٤٠٠) .
(٢) أحمد (٥/٢٨٢) .

الورق وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء، فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبدا »[(١)]. متفق عليه واللفظ لمسلم، وعن أنس قال: « لما أسري برسول الله ﷺ مضى به جبريل إلى السماء الدنيا، فإذا هو بنهر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد، فذهب يشم ترابه فإذا هو مسك قال: « يا جبريل ما هذا النهر؟ قال: هو الكوثر الذي خبأ لك ربك »»[(٢)].

رواه ابن جرير وفي حديث لقيط بن عامر: « ثم ينصرف نبيكم وينصرف على أثره الصالحون فيسلكون جسرًا من النار، فيطأ أحدكم الجمر فيقول: حس. يقول ربك ﷻ: أوانه ألا فتطلعون على حوض نبيكم على أظمأ، والله ناهلة عليها قط رأيتها فلعمر إلهك ما يبسط واحد منكم يده إلا وضع عليها قدح يطهره من الطوف والبول والأذى »[(٣)].

« والأحاديث الواردة في الحوض تبلغ حد التواتر رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيًا، بل قد روى أحاديث الحوض أربعون من الصحابة وكثير منها، وأكثرها في الصحيح، ورواه غيرهم أيضًا، وهل الحوض مختص بنبينا ﷺ أم لكل نبيًا حوض؟ فالحوض الأعظم مختص به لا يشركه فيه نبي غيره، وأما سائر الأنبياء فقد روى الترمذي في جامعه عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: « إن لكل نبي حوضًا وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم واردة »[(٤)].

وفي مسند البزار عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: إن لي حوضًا ما بين بيت المقدس إلى الكعبة أبيض من اللبن، فيه عدد الكواكب آنية وأنا فرطكم على الحوض، ولكل نبي حوض وكل نبي يدعو أمته، فمنهم من يرد عليه فئام من الناس، ومنهم من يرد عليه ما هو دون ذلك، ومنهم من يرد عليه العصابة، ومنهم من يرد عليه الرجلان والرجل، ومنهم من لا يرد عليه أحد فيقول: اللهم قد بلغت اللهم قد بلغت ثلاثًا وذكر الحديث ».

وذكر بعضهم أنه قد روى أحاديث الحوض خمسون من الصحابة قال: وللكثير من هؤلاء الصحابة في ذلك زيادة على الواحد، كأبي هريرة وأنس وابن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو، وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الحوض وفي صفته بعضها، وفيمن يرد عليه بعضها، وفيمن يدفع عنه بعضها قال: وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابيًا. اهـ..

وقال أبو عبد الله القرطبي في المفهم: مما يجب على المكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدًا ﷺ بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة

---

(١) البخاري (٦٥٧٩)، مسلم (٢٢٩٢).

(٢) البخاري (٧٥١٧).

(٣) أحمد (٤/١٤).

(٤) الترمذي (٢٤٤٣) من حديث سمرة. وينظر في « السلسلة الصحيحة » (١٥٨٩).

الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي ؛ إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين ، وفي غيرها بقية ذلك مما صح نقله واشتهرت رواته ، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ومن بعدهم أضعاف أضعافهم ، وهلم جراه ، وأجمع على إثباته السلف وأهل السنة من الخلف ، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة وأحالوه عن ظاهر وغلوا في تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته ولا حاجة تدعو إلى تأويله ، فخرق من حرفه إجماع السلف وفارق مذهب أئمة الخلف . اهـ .

« وورود حوض النبي ﷺ قبل الصراط فيرده قوم ويذاد عنه آخرون وقد بدلوا وغيروا » . وقد أخرج أحمد والترمذي عن أنس قال : « سألت رسول اللّه ﷺ أن يشفع لي فقال : أنا فاعل فقلت : أين أطلبك ؟ قال : اطلبني أول ما تطلبني على الصراط قلت : فإن لم ألقك ؟ قال : أنا عند الميزان قلت : فإن لم ألقك ؟ قال : أنا عند الحوض »[1] .

وقد استشكل كون الحوض بعد الصراط بما جاء في بعض الأحاديث أن جماعة يدفعون عن الحوض بعد أن يكادوا يردون ويذهب بهم إلى النار ، ووجه الإشكال أن الذي يمر على الصراط إلى أن يصل إلى الحوض يكون قد نجا من النار فكيف يرد إليها ؟ ويمكن أن يحمل على أنهم يقربون من الحوض ؛ بحيث يرونه ويرون النار فيدفعون إلى النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط ، وقال أبو عبد اللّه القرطبي في التذكرة : ذهب صاحب القوت وغيره : إلى أن الحوض يكون بعد الصراط ، وذهب آخرون إلى العكس ، والصحيح أن للنبي ﷺ حوضين أحدهما في الموقف قبل الصراط ، والآخر داخل الجنة وكل منهما يسمى كوثرًا ، قال الحافظ : وفيه نظر ؛ لأن الكوثر نهر داخل الجنة ، وماؤه يصب في الحوض ، ويطلق على الحوض كوثرًا لكونه يمد منه . فغاية ما يؤخذ من كلام القرطبي أن الحوض يكون قبل الصراط ، فإن الناس يردون الموقف عطاشًا فيرد المؤمنون الحوض ، وتتساقط الكفار في النار بعد أن يقولوا : ربنا عطشنا فترفع لهم جهنم كأنها سراب فيقال : ألا تردون فيظنونها ماء فيتساقطون فيها .

وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر أن الحوض يشخب فيه ميزابان من الجنة ، وله شاهد من حديث ثوبان وهو حجة على القرطبي لا له ؛ لأنه قد تقدم أن الصراط جسر جهنم وأنه بين الموقف والجنة ، وأن المؤمنين يمرون عليه لدخول الجنة فلو كان الحوض دونه لحالت النار بينه وبين الماء الذي يصب من الكوثر في الحوض ، وظاهر الحديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخلها ، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد : ويفتح نهر الكوثر إلى الحوض . اهـ .

وقال القرطبي في التذكرة : واختلف في الميزان والحوض أيهما يكون قبل الآخر ؟ فقيل : الميزان وقيل : الحوض ، قال أبو الحسن القابسي : والصحيح أن الحوض قبل ، قال القرطبي : والمعنى يقتضيه

---

(١) الترمذي (٢٤٣٣) ، أحمد (١٧٨/٣) وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة »(٢٦٣٠) .

فإن الناس يخرجون عطاشًا من قبورهم - كما تقدم - فيقدم قبل الميزان والصراط قال أبو حامد الغزالي في كتاب كشف علم الآخرة : حكى بعض السلف من أهل التصنيف أن الحوض يورد بعد الصراط وهو غلط من قائله القرطبي هو كما قال ، ثم قال القرطبي : ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض بل في الأرض المبدلة أرض بيضاء ، كالفضة لم يسفك فيها دم ولم يظلم على ظهرها أحد قط ، تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضاء انتهى .

فقاتل اللَّه المنكرين لوجود الحوض وأخلق بهم أن يحال بهم وبين وروده يوم العطش الأكبر » .

وقوله ﷺ في حديث لقيط بن عامر : « فتطلعون على حوض نبيكم » . ظاهر هذا أن الحوض من وراء الجسر وكأنهم لا يصلون إليه حتى يقطعوا الجسر ، وللسلف في ذلك قولان حكاهما القرطبي في تذكرته والغزالي وغلَّطَا من قال : إنه بعد الجسر ، وقد روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ قال : « بينا أنا قائم على الحوض إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم : هلم فقلت : إلى أين ؟ فقال : إلى النار واللَّه قلت : ما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا على أدبارهم فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم » ، قال : فهذا الحديث مع صحته أدل دليل على أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط ؛ لأن الصراط إنما هو جسر ممدود على جهنم ، فمن جازه سلم من النار قلت : وليس بين أحاديث رسول اللَّه ﷺ تعارض ولا تناقض ولا اختلاف ، وحديثه كله يصدق بعضه بعضا ، وأصحاب هذا القول إن أرادوا أن الحوض لا يرى ولا يوصل إليه إلا بعد قطع الصراط ، فحديث أبي هريرة هذا وغيره يرد قولهم ، وإن أرادوا أن المؤمنين إذا جازوا الصراط وقطعوه بدا لهم الحوض فشربوا منه ، فهذا يدل عليه حديث لقيط هذا وهو لا يناقض كونه قبل الصراط ، فإنه قال : طوله شهر وعرضه شهر فإذا كان بهذا الطول والسعة فما الذي يحيل امتداده إلى ما وراء الجسر ؟ فيرده المؤمنون قبل الصراط وبعده ؟ فهذا في حيز الإمكان ووقعه موقوف على خبر الصادق . واللَّه أعلم . وقوله : « على أظمأ ناهلة قط » الناهلة العطاش الوارد دون الماء أي : يردونه أظمأ ما هم إليه ، وهذا يناسب أن يكون بعد الصراط فإنه جسر النار ، وقد وردوها كلهم فلما قطعوه اشتد ظمؤهم إلى الماء فوردوا حوضه ﷺ كما وردوه في موقف القيامة » .

❑ الصراط والقنطرة :

قوله : « والصراط منصوب على متن جهنم ، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار ، يمر الناس عليه على قدر أعمالهم ..» :

* بعد مفارقة الناس للموقف يمرون على الصراط « وحشرهم وحسابهم يكون قبل الصراط ، فإن الصراط عليه ينجون إلى الجنة ، ويسقط أهل النار فيها كما ثبت في الأحاديث » .

وفي صحيح مسلم عن عائشة أنها سألت النبي ﷺ : أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض

والسماوات؟ قال: «على الصراط»(١)، وله أيضًا عن ثوبان (أن حبرًا من اليهود سأل النبي ﷺ أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات؟ قال: «هم في الظلمة دون الجسر». قال: فمن أول الناس إجازة قال: «فقراء المهاجرين»(٢).

وذكر الحديث «ويمكن الجمع بين الحديثين بأن الظلمة دون الجسر حكمها حكم الجسر، وفيها تقسيم الأنوار للجواز على الجسر، فقد يقع تبديل الأرض والسماوات وطي السماء من حين وقوع الناس في الظلمة، ويمتد ذلك إلى حال المرور على الصراط والله أعلم».

وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لا يلج النار أحد بايع تحت الشجرة». قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقال: «ألم تسمعيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّـٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾»(٣).

«أشار ﷺ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من الشر لا تستلزم حصوله، بل تستلزم انعقاد سببه فمن طلبه عدوه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه يقال: نجاه الله منهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾، ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَـٰلِحًا﴾، ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾. ولم يكن العذاب أصابهم ولكن أصاب غيرهم ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك، وكذلك حال الوارد في النار يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجي الله الذين اتقوا ويذر الظالمين فيها جثيا فقد بين ﷺ في حديث جابر المذكور أن الورود المذكور في الآية هو المرور على الصراط».

قوله: «وهو الجسر»، الجسر: بفتح الجيم ويجوز كسرها، و«الكلاليب»: جمع كلوب بالتشديد وهو حديدة معوجة الرأس، كما في النهاية.

وفي رواية حذيفة وأبي هريرة معًا: وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به. وفي رواية سهيل: وعليه كلاليب النار. قوله: «تخطف الناس» بكسر الطاء وبفتحها قال ثعلب في الفصيح: خطف بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع، وحكى القزاز عكسه والكسر في المضارع أفصح».

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري عن النبيَ ﷺ فذكر حديثًا طويلًا وفيه قال: (ثم يضرب الجسر على جهنم وتحل الشفاعة، فيقولون: اللهم سلم سلم. قيل: يا رسول الله وما الجسر؟ قال: دحض مزلة فيه خطاطيف وكلاليب وحسكة تكون بنجد فيها شويكة يقال لها: السعدان فيمره

---

(١) مسلم (٢٧٩).

(٢) مسلم (٣١٥).

(٣) مسلم (٢٤٩٦).

المؤمن كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب ، فناج مسلم ، ومخدوش مرسل ، ومكردس على وجهه في النار) .

وفي رواية للبخاري : حتى يمر آخرهم سحبًا ، وفي رواية لمسلم قال أبو سعيد الخدري : بلغني أن الجسر أدق من الشعر وأحد من السيف .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكر الحديث ، وفيه قال : ويضرب الجسر بين ظهراني جهنم فأكون أنا وأمتي أول من يجيزه ، ولا يتكلم في ذلك اليوم إلا الرسل ، ودعوة الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم ، وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله . قال : فإنها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدر عظمتها إلا الله ﷻ تخطف الناس بأعمالهم ، فمنهم الموبق بعمله ، ومنهم المخردل ثم ينجو الحديث ، وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : يجمع الله الناس يوم القيامة فذكر الحديث وفيه : فيعطون نورهم على قدر أعمالهم ، فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه ، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك ، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه ، ومنهم من يعطى دون ذلك بيمينه حتى يكون آخر من يعطى نوره على إبهام قدمه يضيء مرة ويطفأ مرة ، إذا أضاء قدم قدمه وإذا طفئ قام ، فيمر ويمرون على الصراط ، والصراط كحد السيف دحض مزلة فيقال لهم : امضوا على قدر نوركم فمنهم من يمر كانقضاض الكواكب ، ومنهم كالريح ، ومنهم من يمر كشد الرحل ويرمل رملًا فيمرون على قدر أعمالهم ، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه يحبو على وجهه ويديه ورجليه تخر يد وتعلق يد وتخر رجل وتعلق رجل وتصيب جوانبه النار . قال : فيخلصون فإذا خلصوا قالوا : الحمد لله الذي نجانا منك بعد أن أراناك لقد أعطانا الله ما لم يعط أحدًا الحديث ، رواه الحاكم وصححه ورواه البيهقي وغيره .

« واقتسام المؤمنين الأنوار على حسب إيمانهم وأعمالهم الصالحة ، وكذلك مشيهم على الصراط في السرعة والبطء ، وذلك أن الإيمان والعمل الصالح في الدنيا هو الصراط المستقيم في الدنيا الذي أمر الله العباد بسلوكه والاستقامة عليه ، وأمرهم بسؤاله الهداية إليه فمن استقام سيره على هذا الصراط المستقيم في الدنيا ظاهرًا وباطنًا استقام مشيه على ذلك الصراط المنصوب على متن جهنم ، ومن لم يستقم سيره على هذا الصراط المستقيم في الدنيا ، بل انحرف عنه إما إلى فتنة الشبهات أو إلى فتنة الشهوات كان اختطاف الكلاليب له على صراط جهنم بحسب اختطاف الشبهات والشهوات له عن هذا الصراط المستقيم ، كما في حديث أبي هريرة أنها تخطف الناس بأعمالهم .

عن أبي سعيد الخدري قال : (قال رسول الله ﷺ يخلص المؤمنون من النار فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقتص لبعضهم من بعض حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، فوالذي نفس

محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا)[١] . رواه البخاري ومسلم ، ولمسلم عن أبي هريرة قال : (قال رسول اللّٰه ﷺ : لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقتص للشاة الجماء من الشاة القرناء تنطحها)[٢] .

ورواه أحمد والترمذي وفي مراسيل الحسن قال : بلغني أن رسول اللّٰه ﷺ قال : يحبس أهل الجنة بعد ما يجوزون الصراط حتى يؤخذ لبعضهم من بعض ظلاماتهم في الدنيا ، ويدخلون الجنة وليس في قلوب بعضهم على بعض غل » . أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح . قوله : « وقفوا على قنطرة » . القنطرة الجسر وما ارتفع من البنيان ، قاله في القاموس . وقال في المصباح : القنطرة ما بني على الماء للعبور عليه وهي فنعلة ، والجسر أعم لأنه يكون بناء أو غير بناء . اهـ .

« واختلف في القنطرة المذكورة فقيل : هي من تتمة الصراط وهي طرفه الذي يل الجنة ، وقيل : إنهما صراطان ، وبهذا الثاني جزم القرطبي ، قوله : « فيقتضى لبعضهم من بعض » بضم أوله على البناء للمجهول للأكثر ، وفي رواية الكشميهني بفتح أوله فتكون اللام على هذه الرواية زائدة ، أو الفاعل محذوف وهو اللّٰه ، أو من أقامه في ذلك ، وفي رواية شيبان : « فيقتص بعضهم من بعض » ، قوله : « حتى إذا هذبوا ونقوا » بضم الهاء وبضم النون وهما بمعنى التمييز والتخليص من التبعات » .

□ أول من يستفتح باب الجنة وذكر الشفاعة :

قوله : « وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ ، وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته ، وله في القيامة ثلاث شفاعات ...» :

* روى مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك قال : قال رسول اللّٰه ﷺ : « أنا أكثر الناس تبعًا يوم القيامة ، وأول من يقرع باب الجنة »[٣] ، وروى الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « ألا وأنا حبيب اللّٰه ولا فخر ، وأنا أول شافع وأول مشفع يوم القيامة ولا فخر ، وأنا حامل لواء الحمد يوم القيامة ولا فخر ، وأول من يحرك حلقة باب الجنة فيفتح لي فأدخلها ومعي فقراء المؤمنين ولا فخر »[٤] . وروى الترمذي أيضًا عن أنس قال : قال رسول اللّٰه ﷺ : « أنا أول الناس خروجًا إذا بعثوا ، وأنا خطيبهم إذا أنصتوا ، وقائدهم إذا وفدوا ، وشافعهم إذا حبسوا ، وأنا مبشرهم إذا أيسوا ، لواء الحمد بيدي ومفاتيح الجنة يومئذ بيدي ومفاتيح الجنة يومئذ بيدي ، وأنا أكرم ولد آدم يومئذ علي ربي ولا فخر ، يطوف علي ألف خادم كأنهم اللؤلؤ المكنون » .

---

(١) البخاري (٦٥٣٥) .

(٢) مسلم (٢٥٨٢) .

(٣) مسلم (١٩٦) .

(٤) الترمذي (٣٦١٦) ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٤٠٧٧) .

وروى مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «نحن الآخرون الأولون يوم القيامة، ونحن أول من يدخل الجنة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم فاختلفوا فهدانا الله لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه»[1]، وفي حديث أنس عند مسلم فيقول الخازن: من؟ فأقول: محمد. فيقول: بك أمرت ألّا أفتح لأحد قبلك.

«فهذه الأمة أسبق الأمم خروجًا من الأرض، وأسبقهم إلى ظل العرش، وأسبقهم إلى الفصل والقضاء، وأسبقهم إلى الجواز على الصراط، وأسبقهم إلى دخول الجنة، فالجنة محرمة على الأنبياء حتى يدخلها محمد ﷺ، ومحرمة على الأمم حتى تدخلها أمته، وأما أول الأمة دخولًا فروى أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل فأخذ بيدي فأراني باب الجنة الذي تدخل منه أمتي». فقال أبو بكر: يا رسول الله وددت أني كنت معك حتى أنظر إليه فقال رسول الله ﷺ: «أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة»، قوله: «ووددت أني كنت معك». حرصًا منه على زيادة اليقين وأن يصير الخبر عيانًا، كما قال إبراهيم الخليل: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾».

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم». وقال: «إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد ﷺ فيشفع ليقضي بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب فيومئذ يبعثه الله مقامًا محمودًا يحمده أهل الجمع كلهم». وفي صحيح مسلم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة» الحديث.

وفي صحيح مسلم عن حذيفة وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ يجمع الله تبارك وتعالى الناس، فيقوم المؤمنون حتى تزدلف لهم الجنة فيأتون آدم فيقولون: يا أبانا استفتح لنا الجنة. فيقول: وهل أخرجكم من الجنة خطيئة أبيكم لست بصاحب ذلك. فذكر الحديث، وفيه: فيأتون محمدًا ﷺ فيقوم فيؤذن له أي: في الشفاعة وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبي الصراط يمينًا وشمالًا، فيمر أولكم كالبرق الحديث.

وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى: ثم امتدحه بمدحة يرضى بها عني ثم يؤذن لي في الكلام، ثم تمر أمتي على الصراط وهو منصوب بين ظهراني جهنم فيمرون.

وفي حديث ابن عباس عند أحمد فيقول ﷻ: يا محمد ما تريد أن أصنع في أمتك؟ فأقول: يا رب عجل حسابهم، وفي رواية ابن عباس عند أحمد وأبي يعلى فأقول: أنا لها حتى يأذن الله لمن يشاء

---

(١) الترمذي (٣٦١٠)، البزار (٦٥٢٣) وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»(٤٠٧٧).

ويرضى ، فإذا أراد الله أن يفرغ من خلقه نادى مناد أين محمد وأمته ؟ الحديث .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : أتي رسول الله ﷺ بلحم فرفع إليه الذراع وكانت تعجبه ، فنهش منها نهشة ثم قال : أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تدرون مم ذلك ؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد فيقول بعض الناس لبعض : ألا ترون ما أنتم فيه ، ألا ترون ما قد بلغكم ؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم ؟ فيقول بعض الناس لبعض : أبوكم آدم فيأتون آدم فيقولون : يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ؟ ألا ترى ما قد بلغنا فيقول آدم : إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإنه نهاني عن أكل الشجرة فعصيت ، نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى نوح ، فيأتون نوحًا فيقولون : يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض وسماك الله عبدًا شكورًا فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ؟ ألا ترى ما قد بلغنا ؟ فيقول نوح : إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإنه كانت لي دعوة دعوت بها على قومي ، نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى إبراهيم . فيأتون إبراهيم فيقولون : يا إبراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض ألا ترى ما نحن فيه ؟ ألا ترى ما قد بلغنا ؟ فيقول : إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وذكر كذباته ، نفسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى موسى . فيأتون موسى فيقولون : يا موسى أنت رسول اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه على الناس ، اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا ؟ فيقول لهم موسى : إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإني قتلت نفسًا لم أُومر بقتلها ، نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى عيسى . فيأتون عيسى فيقولون : يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه قال : هكذا هو وكلمت الناس في المهد فاشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى ما نحن فيه ؟ ألا ترى ما قد بلغنا ؟ فيقول لهم عيسى : إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، ولم يذكر له ذنبًا اذهبوا إلى محمد ﷺ ، فيأتون فيقولون : يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ؟ ألا ترى ما قد بلغنا ؟ فأقوم فآتي تحت العرش فأقع ساجدًا لربي ﷻ ، ثم يفتح الله علي ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه ما لم يفتحه على أحد قبلي ، فيقال : يا محمد ارفع رأسك سل تعطه اشفع تشفع . فأقول : رب أمتي أمتي ، يا رب ، أمتي أمتي ، يا رب ، أمتي أمتي . فيقال : أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب ، ثم قال : والذي نفسي بيده لما بين مصراعين من مصارع الجنة كما بين مكة وهجر أو كما بين مكة وبصري .

وعن أبي هريرة : أن رسول اللّٰه ﷺ قال : لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته ، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء اللّٰه من مات من أمتي لا يشرك باللّٰه شيئًا . متفق عليه .

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن رسول اللّٰه ﷺ في حديث الشفاعة الطويل وفيه : فيقول اللّٰه ﷻ : ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان فأخرجوه من النار . وفي لفظ : أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه من النار ، فيخرجون من النار خلقًا كثيرًا ، ثم يقول أبو سعيد : اقرءوا إن شئتم : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية .

وروى ابن ماجه من حديث عثمان : يشفع يوم القيامة ثلاثة : الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء ، وفي الصحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « قال اللّٰه تعالى : شفعت الملائكة ، وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط ، قد عادوا حميمًا ، فيلقيهم في نهر في أمواه الجنة ، يقال له : نهر الحياة ، فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل ، فيقول أهل الجنة : هؤلاء عتقاء اللّٰه الذين أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه » ، وتقدم قوله ﷺ : « وأما الجنة فيبقى فيها فضل فينشىء اللّٰه لها خلقًا يسكنهم في فضول الجنة » .

وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن رسول اللّٰه ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب فقال : « لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه » . فهذه الأحاديث دلت على أن الشفاعة ستة أقسام :

الأول : الشفاعة الكبرى التي يتأخر عنها أولو العزم عليهم السلام حتى تنتهي إليه ﷺ ، فيقول : أنا لها ، وذلك حين يرغب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم حتى يريحهم من مقامهم في الموقف ، وهذه شفاعة يختص بها لا يشركه فيها أحد .

الثاني : شفاعته لأهل الجنة في دخولها ، وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه .

الثالث : شفاعته لقوم من العصاة من أمته قد استوجبوا النار بذنوبهم فيشفع لهم ألَّا يدخلوها .

الرابع : شفاعته في العصاة من أهل التوحيد الذين يدخلون النار بذنوبهم ، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ ، وقد أجمع عليها الصحابة وأهل السنة قاطبة وبدعوا من أنكرها ، وصاحوا به من كل جانب ونادوا عليه بالضلال .

الخامس : شفاعته لقوم من أهل الجنة في رفع درجاتهم وزيادة ثوابهم .

وهذه مما لا ينازع فيها أحد ، وكلها مختصة بأهل الإخلاص الذين لم يتخذوا من دون اللّٰه وليًا ولا شفيعًا ، كما قال تعالى : ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ .

السادس : شفاعته في بعض الكفار من أهل النار حتى يخفف عذابه ، وهذه خاصة بأبي طالب وحده .

« قال ابن بطال أنكرت المعتزلة والخوارج الشفاعة في إخراج من أدخل النار من المؤمنين ، وتمسكوا بقوله : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ . وغير ذلك من الآيات ، وأجاب أهل السنة بأنها في الكفار ، وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة المحمدية متواترة ، ودل عليها قوله تعالى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ . والجمهور على أن المراد به الشفاعة » ، « ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم يجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا ، والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر .

وأما أهل السنة والجماعة فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر وشفاعة غيره ، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له ويحد له حدا كما في الحديث الصحيح حديث الشفاعة : فيحد لي حدًّا فأدخلهم الجنة » .

❁ قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد رحمه الله :

قوله : « ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب » :

* المراد : أنه لا بد من أحد الأمرين ، ولا يفهم منه دوام العذاب ، فإن الناس بالنسبة لدوام عذاب القبر وعدمه ، ينقسمون إلى قسمين : قسم عذابه دائم لا ينقطع ، كما قال سبحانه : ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر : ٤٦] الآية ، وكما في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر : « ثم يفتح له باب إلى النار ، فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة »[1] . رواه أحمد في بعض طرقه .

النوع الثاني : إلى مدة وينقطع ، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم ، فيعذب بحسب جرمه ثم يخفف عنه ، وقد ينقطع عنه العذاب بدعاء أو صدقة أو استغفار أو ثواب حج أو غير ذلك من الأسباب .

قوله : « إلى يوم القيامة الكبرى » :

* بعد ما ينفخ الصور نفخة البعث ، فإن يوم القيامة يقع على ما بعد نفخة البعث من أهوال وزلزلة وغير ذلك ، إلى آخر الاستقرار في الجنة أو النار .

قوله : « الكبرى » : إشارة إلى أن فيه قيامة صغرى وهو الموت ، كما قيل :

خرجت من الدنيا وقامت قيامتي غداة أقل الحاملون جنازتي

قال القرطبي رحمه الله : القيامة قيامتان : صغرى وكبرى ، فالصغرى : ما تقوم على كل إنسان في خاصته من خروج روحه وانقطاع سعيه وحصوله على علمه ، وأما الكبرى : فهي التي تعم الناس وتأخذهم أخذة

(١) أحمد (٢٨٧/٤) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه .

واحدة، قيل: سمى ذلك اليوم يوم القيامة؛ لكون الناس يقومون من قبورهم، قال تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، وقال: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، وروى مسلم في «صحيحه» مرفوعًا: «﴿يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، قال: يقوم أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه»(١)، يقول ابن عمر: «يقومون مائة سنة».

قوله: «فتعاد الأرواح إلى الأجساد»:

وذلك حين ينفخ إسرافيل في الصور نفخة البعث والنشور، قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]، وإذا أطلق النفخ في الصور فالمراد به: نفخة البعث، والأرواح: جمع روح وهو ما يحيا به الإنسان، وهو من أمر الله، كما قال سبحانه: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥].

قال شيخ الإسلام تقي الدين: وروح الآدمي مخلوق مبدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل الحديث، وقد حكى إجماع الأمة على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة السلف، ويجب الإيمان بالبعث والنشور، ويكفر الإنسان بإنكاره، قال الله سبحانه: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧]، والبعث لغة: إثارة الشيء، والمراد به هنا: إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها إلى حكم يوم القيامة، والبعث والنشور مترادفان، وهما بمعنى: إعادة الأبدان وإدخال الأرواح فيها، يقال: نشر الميت وأنشره بمعنى: أحياه، وأما الحشر: فهو لغة: الجمع، تقول: حشرت الناس إذا جمعتهم، والمراد: جمع أجزاء الإنسان بعد تفرقها، ثم إحياء الأبدان بعد موتها، فيبعث الله جميع العباد ويعيدهم بعد موتهم، ويسوقهم إلى محشرهم لفصل القضاء بينهم، وأدلة ذلك في الكتاب والسنة والإجماع.

قال ابن القيم وغيره: معاد الأبدان متفق عليه بين المسلمين واليهود والنصارى، قال جلال الدين الدواني: هو بإجماع أهل الملل وبشهادة نصوص القرآن الذي لا يقبل التأويل، كقوله سبحانه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]، وقد أخرج ابن جرير، وابن المنذر، وأبو حاتم، والضياء في «المختارة»، وابن مردويه، والبيهقي عن ابن عباس قال: جاء العاص بن وائل إلى النبي ﷺ بعظم حائل ففته بيده، فقال يا محمد: يحي الله هذا بعد ما أرم؟ قال: «نعم يبعث الله هذا، ثم يميتك، ثم يحييك، ثم يدخلك نار جهنم»(٢)، فنزلت الآيات من آخر سورة يس: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [يس: ٧٧] الآيات، فهذا نص صريح في الحشر الجسماني، وقد ورد في عدة مواضع من القرآن التصريح به لا يقبل التأويل، فيجب الإيمان به واعتقاده

---

(١) البخاري (٤٦٥٤)، ومسلم (٢٨٦٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الطبري (١٠/٤٦٣)، والحاكم (٣٦٠٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ويكفر منكره كما تقدم .

وأما النفخ في الصور فينفخ فيه ثلاث نفخات : نفخة الفزع : وهي التي يتغير بها العالم ، قال الله سبحانه : ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ مَّا لَهَا مِن فَوَاقٖ﴾ [ص : ١٥] ، أي : رجوع ومرد ، وقال تعالى : ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [النمل : ٨٧] ، سميت نفخة الفزع ؛ لما يقع من هول تلك النفخة ، والنفخة الثانية : نفخة الصعق ، وفيها هلاك كل شيء قال تعالى : ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الزمر : ٦٨] الآية .

وفسر الصعق بالموت وهو متناول حتى الملائكة ، والاستثناء متناول لمن في الجنة من الحور العين وغيرهم ، الثالث : نفخة البعث والنشور ، قال تعالى : ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ﴾ [يس : ٥١] ، وقال : ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر : ٦٨] ، وأخرج ابن جرير والبيهقي وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، وما الصور ؟ قال : « عظيم ، إن عظم دارة فيه كعرض السماوات الأرض ، فينفخ فيه ثلاث نفخات : الأولى : نفخة الفزع ، والثانية : نفخة الصعق ، والثالثة : نفخة القيام لرب العالمين »[1] . انتهى .

قوله : « فيقوم الناس من قبورهم » إلخ :

* قال سبحانه : ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ، وروى مسلم في « صحيحه » عن ابن عمر مرفوعًا : ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ، قال : يقوم الناس حتى يغيب أحدهم في رشحه إلى نصف أذنه ، وفي البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يقول : « أنكم ملاقو ربكم حفاة عراة غرلًا »[2] ، وزاد في رواية « مشاة »[3] ، وفي رواية فيهما قال : قام رسول الله فينا بموعظة ، فقال : « يا أيها الناس إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلًا : ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء : ١٠٤] »[4] .

قوله : « حفاة » : جمع حاف : وهو الذي ليس عليه نعل ولا خف .

قوله : « عراة » : جمع عار : وهو الذي ليس عليه لباس .

قوله : « غرلًا » : بضم الغين المعجمة وإسكان الراء جمع أغرل : وهو الأقلف ، وفي « الصحيحين » من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله ، الرجال والنساء جميعًا ينظر بعضهم إلى بعض ؟

---

(١) الطبري (٨/٢٨٩) ، وإسحاق بن راهويه (١/٨٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٣١٧١) ، ومسلم (٢٨٥٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) مسلم (٢٨٦٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) البخاري (٦١٦١) ، ومسلم (٢٨٦٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

قال : « الأمر أشد من أن يهمهم ذلك »[١] . قال العلماء رحمهم الله : مراتب المعاد : البعث والنشور ، ثم المحشر ، ثم القيام لرب العالمين ، ثم العرض ، ثم تطاير الصحف وأخذها باليمين والشمال ، ثم السؤال والحساب ، ثم الميزان . انتهى .

قوله : « وتدنو منهم الشمس ، ويلجمهم العرق » :

أي : تقرب منهم الشمس حتى تكون قدر ميل أو ميلين ، كما روى مسلم عن المقداد رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا كان يوم القيامة أدنيت الشمس من العباد حتى تكون قدر ميل أو ميلين » ، قال : « فتصهرهم الشمس ، فيكونون في العرق كقدر أعمالهم ، منهم من يأخذه إلى عقبيه ، ومنهم من يأخذه إلى حقويه ، ومنهم من يلجمه العرق إلجامًا »[٢] .

قوله : « عقبيه » : هو مؤخر القدم .

قوله : « حقويه » : الحقو : معقد الإزار .

قوله : « يلجمهم العرق » : أي : يصل إلى أفواههم ، فيصير لهم بمنزلة اللجام يمنعهم عن الكلام . انتهى . « نهاية » .

قوله : « يلجمهم العرق » : ظاهره التعميم ، لكن دلت أحاديث على أنه مخصوص بالبعض وهم الأكثر ، ويستثنى من ذلك الأنبياء والشهداء ومن شاء الله . انتهى .

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة مرفوعًا : « يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعًا ، ويلجمهم حتى يبلغ آذانهم ، فهذا اليوم العظيم فيه من الأهوال العظيمة والشدائد الجسيمة ما يذيب الأكباد ، ويذهل المراضع ويشيب الأولاد »[٣] ، قال الله تعالى : ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ وَلَـٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج : ٢] ، وذلك يوم القيامة وهو حق ثابت ورد به الكتاب والسنة والإجماع .

قوله : « وتنصب الموازين ، فيوزن فيها أعمال العباد ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ » :

* تكاثرت أدلة الكتاب في إثبات الميزان ، كما تواترت بذلك الأحاديث ، وأجمع أهل الحق على ثبوته ووجوب الإيمان به ، وأنه ميزان حقيقي حسي له لسان وكفان ، كما هو صريح الأدلة ، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن موسى عليه السلام قال : يا رب ، علمني شيئًا

---

(١) البخاري (٦٢٦٢، ومسلم (٢٨٥٩) من حديث عائشة ﵂ .

(٢) مسلم (٢٨٦٤) ، وأحمد (٥/٢٥٤) من حديث أبي أمامة ، والمقداد بن الأسود ، غيرهما ﵄ .

(٣) البخاري (٦١٦٧) ، ومسلم (٢٨٦٣) من حديث أبي هريرة ﵁ .

أذكرك وأدعوك به ، قال : قل يا موسى : لا إله إلا اللّه ، قال : يا رب ، كل عبادك يقولون هذا ؟ قال : يا موسى ، لو أن السماوات السبع وعامرهن غيري في كفة ، ولا إله إلا اللّه في كفة لرجحت بهن لا إله إلا اللّه »[١] الحديث ، وروى الإمام أحمد وغيره من حديث عبد اللّه بن عمرو في حديث البطاقة ، وفيه : « .. ويخرج له بطاقة فيها لا إله إلا اللّه ، فتوضع السجلات في كفة ، ولا إله إلا اللّه في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة .. »[٢] الحديث ، إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي بلغت حد التواتر ، وجمع المصنف الموازين ظاهره تعددها ، والصحيح أنه ميزان واحد ، وجمعه ؛ قيل : لأن الميزان يشتمل على الكفتين والشاهدين واللسان ، ولا يتم الوزن إلا باجتماعها ، ويحتمل أن الجمع للتفخيم ، كما في قوله : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٠٥] ، مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحدًا ، وقيل : يجوز أن يكون لفظه جمعًا ومعناه واحدًا ، كقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ ﴾ [المؤمنون : ٥١] ، وأما الوزن فهو للأعمال كما أشار إليه المصنف ، واستدل بالآية المذكورة ، في « صحيح مسلم » عن أبي مالك الأشعري ، قال : قال رسول اللّه ﷺ : « الطهور شطر الإيمان ، والحمد للّه تملأ الميزان »[٣] الحديث .

وأخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن الدرداء عنه ﷺ قال : « ما يوضع في الميزان أثقل من خلق حسن »[٤] ، وفي « الصحيحين » وغيرهما عن أبي هريرة رضي اللّه عنه قال : قال رسول اللّه ﷺ : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان اللّه وبحمده ، سبحان اللّه العظيم »[٥] . إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على أن الوزن للأعمال ، وإلى هذا ذهب أهل الحديث ، وقيل : الوزن لصحائف الأعمال ، كما في حديث صاحب البطاقة ، وصوبه مرعي في « بهجته » ، وذهب إليه جمهور من المفسرين وصححه ابن عبد البر ، والقرطبي ، وغيرهما ، قيل : يوزن صاحب العمل ، كما في الحديث : « يُؤتى يوم القيامة بالرجل السمين ، فلا يزن عند اللّه جناح بعوضة ، ثم قرأ قوله سبحانه : ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف : ١٠٥] »[٦] الآية .

وقال ابن كثير رحمه الله : وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كله صحيحًا ، فتارة توزن

---

(١) ابن حبان (٦٢١٨) ، والحاكم (١٩٣٦) ، وأبو يعلى (١٣٩٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الترغيب والترهيب » (٩٢٣) .

(٢) الترمذي (٢٦٣٩) ، وأحمد (٢/٢١٣) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٧٧٦) .

(٣) مسلم (٢٢٣) ، والترمذي (٣٥١٧) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه .

(٤) أبو داود (٤٧٩٩) ، والترمذي (٢٠٠٣) ، وابن حبان (٤٨١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥٧٢٦) .

(٥) البخاري (٦٠٤٣) ، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) البخاري (٤٤٥٢) ، ومسلم (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الأعمال ، وتارة توزن محاملها ، وتارة يوزن فاعلها ، والله أعلم .

قال الغزالي والقرطبي : ولا يكون الميزان في حق كل أحد ، فالسبعون ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرفع لهم ميزان ، ولا يأخذون صحفًا . اهـ .

وقال القرطبي رحمه الله : قال العلماء : إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال ؛ لأن الوزن للجزاء ، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة ، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال ، والوزن لإظهار مقاديرها ؛ ليكون الجزاء بحسبها ، قال الشيخ مرعي رحمه الله : والحكمة في الوزن مع أن الله عالم بكل شيء ، إظهار العدل وبيان الفضل ؛ حيث يزن مثاقيل الذر من خير وشر . انتهى .

ومن المقرر أن أحوال البرزخ وأحوال الآخرة لا تقاس على ما في الدنيا ، وإن اتفقت الأسماء ، فنؤمن بها كما ورد من غير بحث عن كنهها وحقيقتها ، كما أخبر الصادق المصدوق من غير زيادة ولا نقصان .

قوله : « ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ » : أي : رجحت حسناته على سيئاته ، ولو بواحدة . قاله ابن عباس .

قوله : « ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ » : أي : الذين فازوا فنجوا من النار وأدخلوا الجنة ، والفلاح هو الفوز والظفر والحصول على المطلوب .

قوله : « ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ » : أي : ثقلت سيئاته على حسناته ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم﴾ أي : خابوا وفازوا بالصفقة الخاسرة ، وقوله : ﴿فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ أي : ماكثون فيها دائمون ، والخلود هو المكث الطويل .

أفادت هذه الآية إثبات الميزان ، والرد على المعتزلة الذين أنكروه ، وقالوا : الميزان عبارة عن العدل ، وهذا تأويل فاسد مخالف للكتاب والسنة والإجماع ، وأفادت أن الوزن للأعمال ، وأما جمع الموازين مع إنه ميزان واحد ، فقد تقدم الجواب عنه .

قوله : « وتنشر الدواوين » :

* جمع ديوان : وهو الدفتر الذي يكتب فيه أعمال العباد ، والصحائف جمع صحيفة : وهي الورقة التي يكتب فيها من الرق والقرطاس ، والمراد بها هنا : الكتب التي كتبتها الملائكة ، وأحصوا ما فعله كل إنسان من سائر أعماله القولية والفعلية ، قال تعالى : ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير : ١٠] ، قال الثعلبي : أي : التي فيها أعمال العباد نشرت للحساب ، فيجب الإيمان بنشر الصحف ، وأخذها بالإيمان أو بالشمائل لثبوت ذلك بالكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق : ٧- ١٢] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا قال : « تعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات ، فأما عرضتان

فجدال ومعاذير، وعند ذلك تطير الصحف في الأيدي، فآخذ كتابه بيمينه وآخذ بشماله »[1]، رواه الترمذي. وقال الترمذي: لا يصح؛ لأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، وهو عند أحمد وابن ماجه من هذا الوجه مرفوعًا، وأخرجه البيهقي في البعث بسند حسن عن عبد اللّه بن مسعود مرفوعًا.

وروى أحمد والترمذي، وأبو بكر بن أبي الدنيا عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول اللّه ﷺ: « يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات: فعرضتان جدال ومعاذير، وعرضة تطاير الصحف، فمن أوتي كتابه بيمينه وحوسب حسابًا يسيرًا دخل الجنة، ومن أوتي كتابه بشماله دخل النار »[2].

قوله: « ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ » : الآية، قال مجاهد: تجعل شماله وراء ظهره فيأخذ بها كتابه، وقال سعيد بن المسيب: الذي يأخذه بشماله تلوى يده خلف ظهره ثم يعطى كتابه.

قوله: « سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤] »:

« ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ﴾ » : انتصب كل بفعل مضمر، وقوله: ﴿طَائِرَهُ﴾ : هو ما طار عنه من عمله من خير وشر. قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما: والمعنى: أن عمله لازم له، والمقصود: أن عمل الإنسان محفوظ عليه قليله وكثيرة ويكتب عليه ليلًا ونهارًا، كما قال سبحانه: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠، ١٢]، وقوله: ﴿فِي عُنُقِهِ﴾ : خص العنق بالذكر؛ لأن اللزوم فيه أشد، ومن ألزم شيئًا فيه فلا محيد له عنه، والمعنى: أن عمله لازم له لزوم القلادة، أو لعل في العنق لا ينفك عنه.

قوله: « ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ » : أي: صحيفة أعماله بالحسنات والسيئات، يعطاه بيمينه إن كان سعيدًا، وبشماله إن كان شقيًا.

قوله: « ﴿يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ » : أي: يلقى الإنسان ذلك الكتاب، أي: يراه منشورًا، أي: مفتوحًا يقرؤه هو وغيره فيه جميع عمله من أول عمره إلى آخره، كما قال تعالى: ﴿يُنَبَّأُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣].

قوله: : ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ » : تقديره يقال له: اقرأ كتابك، أي: كتاب أعمالك وما كان منك.

قوله: « ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ﴾ » : باء زائدة في الفاعل.

قوله: « ﴿الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ » : أي: محاسبًا؛ لأنك ذكرت جميع ما كان منك وعرفته، ولا ينسى أحد ما كان منه، وكل أحد يقرأ كتابه من كاتب وأمي.

الحساب: مصدر حاسب، وحسب الشيء يحسبه: إذا عده، فهو لغة: العدد، واصطلاحًا: هو

---

(١) الترمذي (٢٤٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وابن ماجه (٤٢٧٧)، وأحمد (٤١٤/٤) من حديث أبي موسى رضي الله عنه، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٦٤٣٢).

(٢) أحمد (٤١٤/٤) من حديث أبي موسى رضي الله عنه، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع »(٦٤٣٢).

توفيق الله العباد قبل الانصراف من الحشر إلى أعمالهم خيرًا كانت أو شرًا إلا من استثنى منهم ، وهو ثابت بالكتاب والسنة وإجماع أهل الحق ، فيجب الإيمان به واعتقاده ثبوته ، قال تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣] ، وقال تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق : ٧، ٨] الآية ، وقال تعالى : ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف : ٤٩] ، وقوله : ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ ، أي : عدها وكتبها وأثبتها فيه ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على إثبات الحساب ، وفي « الصحيحين » من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « من نوقش الحساب عذب » ، قالت : فقلت : أليس يقول الله : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق : ٧، ٨] الآية ، فقال : « إنما ذلك العرض ، وليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك »[1] ، والمعنى : أنه لو ناقش في حسابه لعبيده لعذبهم ، ولكنه يعفو ويصفح .

قوله : « ويحاسب الله الخلق » .. إلخ :

* ظاهره العموم ، ولكن دلت الأدلة أنه يستثنى من ذلك من يدخل الجنة بغير حساب ، كما في « الصحيحين » من حديث ابن عباس في السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة من غير حساب ولا عذاب .

قوله : « ويخلو بعبده المؤمن ، فيقرره بذنوبه ..» :

* أي : ينفرد سبحانه بعبده ويقرره بذنوبه ، فيقول : أتعرف ذنب كذا ؟ أتعرف ذنب كذا ؟ يقال : قرره بكذا ، أي : جعله يعترف به ، كما في الصحيح من حديث ابن عمر ، وفيه : « يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه ، فيقول : عملت كذا وكذا ، فيقول : نعم ، فيقرره ، ثم يقول : إني سترتها عليك في الدنيا ، وأنا أغفرها لك اليوم ، ثم تطوى صحيفة حسابه ، وأما الأخرون وهم الكفار والمنافقون ، فينادى بهم رءوس الخلائق : ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود : ١٨] »[2] . قال المهلب : في الحديث تفضل الله سبحانه– على عباده وستره لذنوبهم يوم القيامة ، وأنه يغفر ذنوب من شاء منهم بخلاف قول من أنفذ الوعيد على أهل الإيمان . اهـ .

قوله : « وأما الكفار » إلخ :

* أي : لأنه إنما يحاسب من له حسنات وسيئات ، والكافر ليس له في الآخرة حسنات توزن ، فإن أعمالهم حابطة باطلة ؛ لأنها فاقدة لشروط العبادة التي هي الإخلاص والمتابعة ، فكل عمل يكون خالصًا وعلى الشريعة المرضية فهو باطل ، وأعمال الكفار لا تخلو من ذلك ، فلا يحصل لهم من أعمالهم التي

---

(١) البخاري (١٠٣) ، ومسلم (٢٨٧٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) البخاري (٥٧٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

عملوها فائدة ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف : ١٠٥] ، ففيها دليل على أن الكافر لا توزن أعماله ؛ إذ لا ثواب له في الآخرة ، ولا يجازى فيها بشيء من عمله في الدنيا ، قال تعالى : ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان : ٢٣] ، وإن عمل كافر من نحو عتق أو صدقة أو عمل حسن ، وفّي له في حياته الدنيا ، فليس له في الآخرة جزاء عمل لكن يرجى أن يخفف عنه من عذاب معاصيه لحديث ثويبة حين أعتقها أبو طالب ، وفي « صحيح مسلم » عن أنس بن مالك رضي اللّه عنه قال : قال رسول اللّه ﷺ : « إن اللّه لا يظلم مؤمن حسنة يعطي بها في الدنيا ويجزي بها في الآخرة ، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها للّه في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها »[1] . قال النووي في « شرح مسلم » : أجمع العلماء على أن الكافر الذي مات على كفره لا ثواب له في الآخرة ولا يجازى فيها بشيء من عمله في الدنيا متقربًا به إلى اللّه ، وصرح في هذا الحديث بأنه يطعم في الدنيا بما عمله من الحسنات ، أي : بما فعله متقربًا به إلى اللّه مما لا تفتقر صحته إلى النية كصلة الرحم والصدقة والعتق والضيافة وتسهيل الخيرات ونحوها ، وأما المؤمن فيدخر له- أيضًا- حسناته وثواب أعماله إلى الآخرة ، ويجزى بها مع ذلك في الدنيا ، ولا مانع من جزائه بها في الدنيا والآخرة ، وقد ورد الشرع به فيجب اعتقاده .

قوله : « ولكن تعد أعمالهم ، وتحصى ، فيوقفون عليها ...» إلخ :

أي : تحسب أعمالهم ويخبرون بها ويقررون بها ، كقوله : ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَـٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة : ١٣] ، وقال : ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف : ٤٩] الآية ، إلى غير ذلك من الآيات .

قوله : « وفي عرصة القيامة الحوض المورود لمحمد ﷺ ..» :

قوله : « عرصة » : بوزن ضربة لغة : كل بقعة بين الدوار واسعة ليس فيها بناء ، وعرصات القيامة مواقفها من العرض والحساب وغير ذلك ، والحوض لغة : مجمع الماء ، والمراد به هنا : هو ما ذكره المصنف وهو حق ثابت بإجماع أهل الحق ، وأنكره الخوارج وبعض المعتزلة ، وقد تواترت الأحاديث في إثبات الحوض . قال ابن القيم رحمه الله : قد روى أحاديث الحوض أربعون من الصحابة وكثير منها أو أكثرها في الصحيح . اهـ .

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه « البدور السافرة » : ورد ذكر الحوض من رواية بضعة وخمسين صحابيًا ، منهم الخلفاء الأربعة الراشدون وحفاظ الصحابة المكثرون رضي الله عنهم ، ثم ذكر الأحاديث واحدًا واحدًا . انتهى . فمنها ما رواه البخاري عن أنس أن رسول اللّه ﷺ قال : « إن قدر

(١) مسلم (٢٨٠٨) ، وأبو يعلى (٢٨٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

حوضي ما بين إيلة إلى صنعاء اليمن، وأن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء»[١] .

وروى البخاري ومسلم عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا فرطكم على الحوض ..»[٢] ، والفرط الذي سبق إلى الماء، وفي «الصحيحين» وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منه لا يظمأ أبدًا»[٣] ، وفي رواية: «حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورق»[٤] ، وهي عندهما- أيضًا- إلى غير ذلك من الأحاديث المتواترة في إثبات الحوض، فيجب الإيمان بذلك واعتقاد ثبوته.

قوله: «وفي عرصة يوم القيامة»: ظاهره أن الحوض قبل الصراط؛ لأنه يختلج ويمنع منه أقوام قد ارتدوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط، وروى البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «إني فرطكم على الحوض من مر علي شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدًا، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم»[٥] .

قال: «الحوض المورود للنبي ﷺ» ظاهره أن الحوض خاص به ﷺ دون غيره من الأنبياء والمرسلين، ولكن جاء في عدة أحاديث أن لكل نبي حوضًا ترد عليه أمته، وإنما الحوض الأعظم مختص به ﷺ لا يشركه فيه غيره، فحوضه ﷺ هو أعظم الحياض وأحلاها وأكثرها واردًا، كما أخرج الترمذي من حديث سمرة رفعه: «إن لكل نبي حوضًا، وهو قائم على حوضه، بيده عصًا يدعو من عرف من أمته، إلا أنهم يتباهون أيهم أكثر تبعًا، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم تبعًا»[٦] ، واختلف في الميزان والحوض، أيهما يكون قبل الآخر. فقيل: الميزان، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل. قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشًا من قبورهم فيقدم قبل الميزان والصراط. قال القرطبي: هما حوضان الأول قبل الصراط، وقبل الميزان على الأصح، فإن الناس يخرجون عطاشًا من قبورهم فيردونه قبل الميزان، والثاني: في الجنة، وكلاهما يسمى كوثرًا، كما روى مسلم في «صحيحه» عن أنس قال: بينا رسول الله بين أظهرنا؛ إذا أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه مبتسمًا، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أنزلت علي آنفًا سورة» فقرأ:

---

(١) البخاري (٦٢٠٩)، ومسلم (٢٣٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٦٢١٧)، ومسلم (٢٢٨٩) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٣) البخاري (٦٢٠٨)، ومسلم (٢٢٩٢) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما.

(٤) مسلم (٢٢٩٢/٢٧) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما.

(٥) البخاري (٦٢١٢)، ومسلم (٢٢٩٠) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٦) الترمذي (٢٤٤٣)، والطبراني (٧/٢١٢) من حديث سمرة رضي الله عنه.

﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ثم قال: «أتدرون ما الكوثر؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه نهر وعدنيه ربي عليه خير كثير، وهو حوضي ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد نجوم السماء يختلج العبد منهم، فأقول: يا رب، أنه من أمتي، فيقال: أما تدري ما أحدثوا بعدك»[١].

قوله: «والصراط منصوب على متن جهنم ..»:

قوله: «الصراط»: لغة: الطريق الواضح، وفي الشرع: جسر منصوب على متن جهنم، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار يرده الأولون والآخرون، فيمرون عليه على قدر أعمالهم، وذلك بعد مفارقة الناس للموقف وحشرهم وحسابهم، فإن الصراط عليه ينجون إلى الجنة، ويسقط أهل النار فيها، كما ثبت في الأحاديث.

قوله: «يمر الناس عليه على قدر أعمالهم ..»:

أي: أنهم يكونون في سرعة المرور على مراتبهم وأعمالهم، فبحسب استقامة الإنسان وثباته على دين الإسلام يكون ثباته واستقامته على الصراط، فمن ثبت على الصراط المعنوي الذي هو دين الإسلام ثبت على الصراط الحسي المنصوب على متن جهنم، ومن زل عن الصراط المعنوي زل عن الصراط الحسي جزاءً وفاقًا، وما ربك بظلام للعبيد، وقد تكاثرت الأحاديث في إثبات الصراط، فيجب الإيمان به واعتقاد ثبوته.

في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «يضرب الصراط بين ظهري جهنم، ويمر المؤمنون عليه فرقًا، فمنهم كالبرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وأشد الرجال حتى يجيء الرجل، ولا يستطيع السير إلا زحفا، وفي حافتيه كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت بأخذ: فمخدوش ناج، ومكردس في النار»[٢]، ووقع في حديث أبي سعيد: قلنا: وما الجسر؟ قال: «مدحضة مزلة»[٣]، أي: زلق تزلق فيه الأقدام، ووقع عند مسلم قال: قال أبو سعيد: بلغني أن الصراط أحدُّ من السيف، وأدق من الشعرة، وعن سعيد بن هلال قال: بلغنا أن الصراط أدق من الشعر على بعض الناس، ولبعض الناس مثل الوادي الواسع، أخرجه ابن المبارك، وابن أبي الدنيا وهو حديث معضل إلى غير ذلك من الأحاديث الثابتة في «الصحاح» و«المسانيد» و«السنن» ما لا يحصى إلا بكلفة، وقد أجمع السلف على إثباته.

قوله: «وهو الجسر»: بفتح الجيم وكسرها لغتان، وهو الصراط.

قوله: «يمر الناس على قدر أعمالهم»: أي: أنهم يكونون في سرعة المرور على حسب مراتبهم وأعمالهم.

---

(١) مسلم (٤٠٠)، وأبو داود (٤٧٤٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) مسلم (١٩٥)، والحاكم (٨٧٤٩) من حديث أبي هريرة، وحذيفة رضي الله عنهما.

(٣) البخاري (٧٠٠١)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

قوله : « ومنهم من يعدو عدوًا ، ومنهم من يمشي مشيًا ..» :

قوله : « يعدوا عدوًا » : أي : يجري أو يركض .

قوله : « ويزحف زحفًا » : قال ابن دريد : الزحف : هو المشي على الإست ، إشرافه بصدره .

قوله : « فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم » :

قوله : « فإن الجسر عليه كلاليب » : جمع كلوب بفتح الكاف وضم اللام المشددة ، وهي حديدة معطوفة الرأس يعلق اللحم ويرسل إلى التنور .

قوله : « تخطف » : هي بفتح الطاء ويجوز كسرها ، أي : يختلسها ، والخطف : هو استلاب الشيء وأخذه بسرعة .

قوله : « بأعمالهم » : أي : تخطفهم بسبب أعمالهم القبيحة .

قوله : « فإذا عبروا عليه ؛ وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ..» :

قوله : « فإذا عبروا عليه وقفوا » إلخ : لما في الصحيح عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « يخلص المؤمنون من النار ، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقتص لبعضهم من بعض مظالمًا كانت بينهم في الدنيا ، إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا »[١] ، وأخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح عن الحسن قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : « يحبس أهل الجنة بعد ما يجوزون الصراط حتى يؤخذ لبعضهم من بعض ظلامات الدنيا ويدخلون الجنة ، وليس في قلوب بعضهم لبعض شيئًا »[٢] .

قوله : « عبروا » : أي : مضوا ونجوا من السقوط في النار بعد ما جازوا على الصراط ، قال القرطبي : هؤلاء المؤمنون هم الذين علم الله أن القصاص لا يستنفد حسناتهم . اهـ .

وخرج من هذا صنفان : من دخل الجنة بغير حساب ، ومن أوبقه عمله .

قوله : « على قنطرة » : القنطرة : الجسر وما ارتفع من البنيان ، قاله في القاموس ، وهذه القنطرة المذكورة في الحديث قيل : هي من تتمة الصراط وهي طرفه الذي يلي الجنة ، وقيل : إنهما صراطان ، وبهذا جزم القرطبي ، ولكن القنطرة صراط خاص بالمؤمنين ، وليس يسقط أحد منهم في النار . اهـ .

قوله : « فيقتص لبعضهم من بعض » : أي : يستوفي لكل واحد ماله عند الآخر .

قوله : « فإذا هذبوا ونقوا » : بضم الهاء والنون وهما بمعنى : التمييز والتخليص من التبعات . انتهى ، « فتح » .

قوله : « أذن لهم في دخول الجنة » : أي : بعد اقتصاص بعضهم من بعض ، وخلاصهم من التبعات

---

(١) البخاري (٦١٧٠) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

(٢) ابن أبي حاتم في « التفسير »(٨٤٩٥) .

التي بينهم ، فلا يبقى في قلوب بعضهم على بعض شيء ، فيدخلون الجنة ، وقد ذهب ما في قلوب بعضهم على بعض من الغل والحقد وغير ذلك ، قال تعالى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف : ٤٣] الآية .

قوله : « وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ » :

* أي : يطلب الفتح للجنة بالقرع ، فيفتح له ﷺ ، كما في الصحيح عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « آتي باب الجنة يوم القيامة ، فأستفتح ، فيقول الخازن : من أنت ؟ فأقول : محمد ، فيقول : بك أمرت ألَّا أفتح لأحد من قبلك »(١) ، وفي رواية : « أنا أول من يقرع باب الجنة .. »(٢) ، الحديث .

قوله : « وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته » :

* وذلك لفضلها على الأمم ، قال الله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة : ١٤٣] الآية ، وفي « المسند » عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله »(٣) ، وأما قوله سبحانه في بني إسرائيل : ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الجاثية : ١٦] ، فالمراد- والله أعلم- على عالمي زمانهم ، كشعب بختنصر وغيرهم .

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « نحن السابقون الأولون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم »(٤) ، أي : لم يسبقونا إلا بهذا القدر ، فمعنى (بيد) : معنى سوى وغير وإلا ونحوها ، وفي « صحيح مسلم » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « نحن الآخرون الأولون يوم القيامة ، ونحن أول من يدخل الجنة »(٥) .

وروى الدارقطني من حديث عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الجنة حرمت على الأنبياء كلهم حتى أدخلها ، وحرمت على الأمم حتى تدخلها أمتي »(٦) ، قال ابن القيم رحمه الله : فهذه الأمة أسبق الأمم خروجًا من الأرض ، وأسبقهم إلى أعلى مكان في الموقف ، وأسبقهم إلى ظل العرش ، وأسبقهم إلى الفصل والقضاء بينهم ، وأسبقهم إلى الجواز على الصراط ، وأسبقهم إلى دخول الجنة ، فالجنة محرمة على الأنبياء حتى يدخلها محمد ﷺ ، ومحرمة على الأمم حتى تدخلها أمته ، وأما أول

---

(١) مسلم (١٩٧) ، وأحمد (٣/١٣٦) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) مسلم (١٩٦) ، وابن حبان (٦٤٨١) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٣) الترمذي (٣٠٠١) ، وابن ماجه (٤٢٨٨) ، وأحمد (٥/٣) من حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « المشكاة » (٦٢٨٥) .

(٤) مسلم (٨٥٥) ، وأحمد (٢/٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) مسلم (٨٥٥/٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) الطبراني في الأوسط (٩٤٢) من حديث عمر رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع »(١٤٢٨) .

الأمة دخولًا فأبو بكر الصديق ، كما رواه أبو داود في « السنن » عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . اهـ .

قوله : « وله في القيامة ثلاث شفاعات » :

* الشفاعة : هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم ، وعرفها بعضهم بقوله : هي سؤال الخير للغير ، وهي مشتقة من الشفع وهو ضد الوتر ، فكأن الشافع ضم سؤاله إلى سؤال المشفوع ، والشفاعة ثابتة تواترت الأدلة في إثباتها ، فمنها ما في « صحيح مسلم » عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لكل نبي دعوة يدعوها ، فأريد أن أخبأ دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة »[1] . وعنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لكل نبي دعوة مستجابة ، فتعجل كل نبي دعوته ، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة ، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا »[2] متفق عليه .

وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « أنا أول شافع وأول مشفع »[3] ، وأنه ذكر عنده عمه أبو طالب ، فقال : « لعله تنفعه شفاعتي ، فيجعل في ضحضاح من نار »[4] ، وروى البيهقي حديث : « خيرت بين الشفاعة ، وبين أن يدخل شطر أمتي الجنة ، فاخترت الشفاعة ؛ لأنها أعم وأكفى ، أترونها للمتقين ؟ لا ولكنها للمذنبين المتلوثين الخاطئين »[5] ، إلى غير ذلك من الأحاديث التي بلغت حد التواتر ، فيجب الإيمان بها واعتقاد مضمونها عكس ما عليه الخوارج والمعتزلة الذين أنكروا شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر من أمته ، فالناس في إثبات الشفاعة وعدمه انقسموا إلى ثلاثة أقسام : قسم غلوا في إثباتها حتى أثبتوا شفاعة الأصنام والأوثان ، وهم المشركون ومن وافقهم من مبتدعة هذه الأمة ، فأثبتوا الشفاعة التي نفاها القرآن ، كما ذكر الله عنهم في قوله : ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر : ٣] .

القسم الثاني : غلوا في نفي الشفاعة ، وهم الخوارج والمعتزلة ، فأنكروا شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر من أمته .

القسم الثالث : أهل السنة والجماعة ، أثبتوا الشفاعة للنبي ﷺ ولغيره من النبيين والصادقين وغيرهم ، بقيودها حسب ما جاءت بذلك الأدلة وتواترت الأحاديث في إثبات شفاعته ﷺ ، وأما ما احتجت به المعتزلة لمذهبهم الفاسد في نفي الشفاعة من قوله سبحانه : ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر : ١٨] ، وقوله سبحانه : ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة : ٤٨] ، فاستدلال فاسد ،

(١) البخاري (٥٩٤٥) ، ومسلم (١٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٥٩٤٦) ، ومسلم (١٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) مسلم (٢٢٧٨) ، وأبو داود (٤٦٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) مسلم (٢١٠) ، وأحمد (٣/٨) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٥) أحمد (٢/٧٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وعند ابن ماجه (٤٣١١) من حديث أبي موسى رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع »(٢٩٣٢) .

فإن الآيات المذكورة مخصوصة بالكفار، ويؤيد هذا أن مساق الخطاب معهم، وأيضًا فالشفاعة المذكورة في القرآن تنقسم قسمين: شفاعة منفية وشفاعة مثبتة، فالمنفية هي الشفاعة للكافر والمشرك، كما قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾- إلى قوله- : ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، فنفى وقوع شفاعة هؤلاء، وأخبر أنها شرك بقوله: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

النوع الثاني: من الشفاعة المثبتة، وهي التي أثبتها القرآن، وهي خالصة لأهل الإخلاص وقيدها بأمرين: إذن الله للشافع أن يشفع، ورضاه عن المشفوع له، كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] الآية، وهو سبحانه لا يرضى إلا التوحيد، كما في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: من أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟ قال: «من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه»[1]. اهـ.

قوله: «أما الشفاعة الأولى»:

* الشفاعة الأولى: في أهل الموقف حتى يقضي بينهم بعد أن يتدافعها الأنبياء أصحاب الشرائع آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، وقد تكاثرت الأحاديث في إثباتها، فوردت من حديث أبي بكر الصديق، وأنس، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وحذيفة، وعقبة بن عامر، وأبي سعيد الخدري، وسلمان وغيرهم، وهي المرادة بقوله ﷺ: «لكل نبي دعوة مستجابة»[2] الحديث، وهذا الحديث ذكر السيوطي أنه متواتر، وهذه الشفاعة خاصة به ﷺ، وهي مجمع عليها لم ينكرها أحد.

قوله: «وأما الشفاعة الثانية: فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة»:

* وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه، وفي «صحيح مسلم» عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أنا أول شفيع في الجنة»[3]، وهذه الشفاعة كالتي قبلها خاصتان له ﷺ.

قوله: «الثالثة: فيشفع فيمن استحق النار ألا يدخلها» إلخ:

* فهذه الشفاعة في عصاة الموحدين الذين يدخلون النار بذنوبهم، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ، وقد أجمع عليها الصحابة وأهل السنة قاطبة، وبدعوا من أنكرها وصاحوا به من كل جانب، ونادوا عليه بالضلال.

قوله: «ولسائر»: أي: باقي وجميع، وذلك لما روى ابن ماجه في حديث عثمان: «يشفع يوم

---

(١) البخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٥٩٤٦)، ومسلم (١٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) مسلم (١٩٦)، وأحمد (٣/ ١٤٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

القيامة ثلاثة : الأنبياء ، ثم العلماء ، ثم الشهداء »[١] . وفي الصحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « قال الله تعالى : شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، وشفع المؤمنون ، ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار ، فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط »[٢] الحديث ، ذكر المصنف رحمه الله هذه الأنواع الأربعة ، وزاد في شرح الطحاوية وغيره أربعة أنواع أخر ، فيكون الجميع ثمانية بالأربعة التي ذكرها المصنف .

والخامس : شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفعة درجاتهم ، وهذه مما لم ينازع فيه أحد .

السادس : شفاعته ﷺ في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة .

السابع : شفاعته في أقوام أن يدخلوا الجنة من غير حساب ولا عذاب ، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بما في « الصحيحين » من حديث عكاشة بن محصن حين دعا له النبي ﷺ أن يجعله من السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة من غير حساب ولا عذاب[٣] .

الثامن : شفاعته ﷺ في بعض أهله الكفار من أهل النار حتى يخفف عذابه ، وهذه خاصة بأبي طالب ، فإن قيل : إن أبا طالب مات كافرًا ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر : ٤٨] ، فأجاب بعض العلماء بقوله : إن شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب شفاعة تخفيف لا شفاعة إخراج ، والمقصود في الآية : أنها لا تنفعهم في الإخراج من النار .

قوله : « ويخرج الله أقواما من النار » إلخ :

قال سبحانه : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء : ٤٨] ، وقال : ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء : ٤٠] ، وفي « الصحيحين » من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في حديثه الطويل قال : فيقول الله : « شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، وشفع المؤمنون ، ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار ، فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط »[٤] .

قوله : « بل بفضله ورحمته » : يفيد أن دخول الجنة والنجاة من النار بفضله سبحانه ورحمته لا بمجرد العمل ، كما قال ﷺ : « ليس أحد منكم يدخل الجنة بعمله »[٥] الحديث ، وإنما العمل سبب

---

(١) ابن ماجه (٤٣١٣) ، والبيهقي في الشعب (١٧٠٧) من حديث عثمان رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٦٤٢٨) .

(٢) مسلم (١٨٣) ، والطيالسي (٢١٧٩) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٥٣٧٨) ، ومسلم (٢١٨) من حديث ابن عمران بن حصين رضي الله عنه .

(٤) مسلم (١٨٣) ، والطيالسي (٢١٧٩) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

(٥) البخاري (٥٣٤٩) ، ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

لدخول الجنة ، كما قال تعالى : ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة : ١٧] ، والله سبحانه هو خالق السبب والمسبب ، فرجع الكل إلى محض فضله وإحسانه ورحمته .

قوله : « ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا » :

قوله : « ويبقى في الجنة فضل » إلخ : أي : زيادة في الجنة عمن دخلها من أهلها وذلك لسعتها العظيمة ، فإنها كما وصفها في كتابه : ﴿عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [آل عمران : ١٣٣] .

قوله : « فينشئ الله » : أي : يخلق ويحدث سبحانه أقوامًا فيدخلهم الجنة بفضله ورحمته ، كما في « الصحيحين » عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا تزال جهنم يلقى فيها ، وهي تقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة عليها قدمه ، فينزوي بعضها إلى بعض ، وتقول : قط قط بعزتك وكرمك ، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله سبحانه لها خلقًا ، فيسكنهم فضل الجنة »[(١)] ، وفي لفظ مسلم : « يبقى من الجنة ما شاء الله أن يبقى ، ثم ينشئ الله سبحانه لها خلقًا ، فيسكنهم فضل الجنة »[(٢)] ، قال ابن القيم رحمه الله : وأما اللفظ الذي في البخاري من حديث أبي هريرة : « أنه ينشأ للنار من يشاء فيلقى فيها ، فتقول : هل من مزيد »[(٣)] ، فغلط من بعض الرواة انقلب عليه لفظه ، والروايات الصحيحة ، ونص القرآن يرده ، فإن الله سبحانه أخبر أنه يملأ النار من إبليس وأتباعه ، فإنه لا يعذب إلا من قامت عليه حجته وكذب رسله ، كما قال سبحانه : ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ﴾ [الملك : ٨] الآيتين .

قوله : « وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب والعقاب والثواب والجنة والنار » :

قوله : « وأصناف » : جمع صنف ، وهو النوع والصنف ، والنوع والضرب بمعنى واحد .

قوله : « تضمنته » : أي : اشتملت عليه .

قوله : « الدار الآخرة » : سميت آخرة ؛ لتأخرها عن الدنيا ، وكونها بعدها .

قوله : « الثواب والعقاب » : الثواب والمثوبة جزاء الطاعة ، وهو من ثاب يثوب إذا رجع ، ويكون الثواب في الخير والشر إلا أنه في الخير أخص وأكثر استعمالًا وهو المراد هنا ، والعقاب : العقوبة .

قال سبحانه : ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة : ٧، ٨] ، وقال : ﴿يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ أَحۡصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ﴾ [المجادلة : ٦] الآية ، وقال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ بِٱلۡحُسۡنَى﴾ [النجم : ٣١] ، وفي حديث أبي ذر عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أنه يقول :

---

(١) البخاري (٤٥٦٧) ، ومسلم (٣٨/٢٨٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) مسلم (٣٩/٢٨٤٨) ، وأحمد (٣/٢٦٥) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٧٠١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

« يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ، ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيرًا فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه »[١] ، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على أن الجزاء مرتب على الأعمال ، قال تعالى : ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة : ٢٤] ، أي : بسبب أعمالكم ، فالباء باء السببية ، وأما قوله ﷺ : « ليس أحد منكم يدخل الجنة بعمله »[٢] الحديث ، فالباء المنفية باء العوض ، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الجنة ، كما زعمت المعتزلة أن العامل يستحق دخول الجنة على ربه بعمله ، وقولهم باطل ، وقد تقدم الكلام على هذا البحث .

قوله : « الجنة والنار » : الجنة لغة : البستان الذي فيه أشجار مثمرة ، سميت جنة ؛ لاجتنانها وتسترها بالأشجار ، والمراد هنا : الدار التي أعدها الله لأوليائه وعباده الصالحين ، وأما النار فأعدها الله سبحانه وتعالى لأعدائه- أعاذنا الله منها- فيجب الإيمان بهما واعتقاد أنهما حق موجودتان الآن لثبوت ذلك في الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال سبحانه عن الجنة : ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران : ١٣٣] ، ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد : ٢١] ، وعن النار : ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة : ٢٤] ، ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا﴾ [النبأ : ٢١، ٢٢] ، وأما الأحاديث ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لما خلق الله الجنة قال لجبريل : اذهب فانظر إليها ، فنظر إليها ، فقال : أي رب ، وعزتك وجلالك لا يسمع بها أحد إلا دخلها ، ثم حفها بالمكاره ، ثم قال : يا جبريل ، اذهب فانظر إليها ، فذهب ونظر إليها ثم جاء ، فقال : أي رب ، لقد خشيت ألا يدخلها أحد ، فلما خلق النار قال : يا جبريل اذهب فانظر إليها ، فذهب فنظر إليها فقال : أي رب ، وعزتك وجلالك لا يسمع بها أحد فيدخلها ، ثم حفها بالشهوات ثم قال : يا جبريل اذهب فانظر إليها قال : أي رب ، وعزتك وجلالك لقد خشيت ألا يبقى أحد إلا دخلها »[٣] رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

وفي « الصحيحين » من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال : « إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار ، يقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة »[٤] ، وفي « الصحيحين » واللفظ للبخاري عن عبد الله بن عباس قال : انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث ، وفيه فقالوا : رأيناك تناولت شيئًا في مقامك ثم رأيناك تكعكعت ، فقال : « إني رأيت الجنة وتناولت عنقودًا لو أصبته

---

(١) مسلم (٢٥٧٧) ، والحاكم (٧٦٠٦) من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٥٣٤٩) ،ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أبو داود (٤٧٤٤) ، والترمذي (٢٥٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥٢١٠) .

(٤) البخاري (١٣١٣) ، ومسلم (٢٨٦٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

لأكلتم منه ما بقيت الدنيا ، ورأيت النار فلم أر منظرًا كاليوم قط أفظع منها ..»[1] الحديث .

وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس رضي الله عنه : «وايم الذي نفسي بيده ، لو رأيتم ما رأيت لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا» ، قالوا : وما رأيت يا رسول الله ؟ قال : «أعد الله الجنة لأوليائه وأعد النار لأعدائه»[2] ، ولم يزل على ذلك أهل السنة والجماعة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك وزعمت أن الله ينشئهما يوم القيامة ، وأن إيجادهما الآن عبث ، وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله ، وأنه ينبغي أن يفعل كذا ، ولا ينبغي له أن يفعل كذا ، وقاسوه على خلقه في أفعالهم ، فهم مشبهة في الأفعال معطلة في الصفات ، والأدلة على بطلان هذا القول أكثر من أن تحصى ، كما تكاثرت أدلة الكتاب والسنة على دوام الجنة والنار ، وأنهما لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان ، قال تعالى : ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد : ٣٥] ، وقال : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص : ٥٤] ، وقال : ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر : ٤٨] ، وقال في النار : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة : ٣٧] ، وقال : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [المائدة : ١١٩] إلى غير ذلك من الأدلة التي لا تحصر .

قوله : «وتفاصيل ذلك مذكورة في الكتب المنزلة من السماء» :

قوله : «وتفاصيل ذلك» : أي : تبين ذلك وتوضيحه مذكورة في الكتب المنزلة من السماء ، فإن يوم القيامة ما اشتمل عليه معروف عند الأنبياء عليهم السلام من آدم إلى نوح إلى ابراهيم وموسى وعيسى وغيرهم من حين أهبط آدم ، قال تعالى : ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأعراف : ٢٤] ، وقال : ﴿فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف : ٢٥] ، ولما قال إبليس : ﴿فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر : ٣٦] ، قال : ﴿فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ * إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر : ٣٦، ٣٧] ، وأما نوح فقال سبحانه حكاية عنه : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح : ١٧، ١٨] ، وقال إبراهيم : ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء : ٨٢] ، وقال : ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ ، ﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم : ٤١] ، وقال عن موسى : ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه : ١٥] ، ومؤمن آل فرعون كان يعلم المعاد ، وإنما آمن بموسى وحذر قومه مما يقع يوم القيامة ، فقال تعالى حكاية عنه : ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر : ٣٢] إلى قوله : ﴿إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر : ٣٩] إلى غير ذلك مما هو مذكور في الكتب السابقة وعن الأنبياء عليهم السلام .

قوله : «المأثور» : أي : المنقول المذكور ، يقول أثرت الحديث إذا نقلته من غيرك ، واصطلاحًا :

---

(١) البخاري (٤٩٠١) ، ومسلم (٩٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) مسلم (٤٢٦) ، والنسائي (١٣٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه .

الأثر يطلق على المروي مطلقًا سواء كان عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي ، وهو قول الجمهور .

قوله : « العلم » : أي : العلم الشرعي النافع ، وهو ما جاء عن الرسول ﷺ . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : العلم ما قام عليه الدليل ، والنافع ما جاء عن الرسول ﷺ ، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « العلم ثلاثة فما سوى ذلك فهو فضل علم : آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة »[1] ، قال ابن القيم رحمه الله في « النونية » :

العلم قال الله قال رسوله ... قال الصحابة هم أولوا العرفان

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة ... بين الرسول وبين رأي فلان

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : العلم الممدوح هو الذي ورثه الأنبياء ، وهذا العلم أقسام ثلاثة :

الأول : علم بالله وأسمائه وصفاته وما يتبع ذلك ، وفي مثله أنزل الله سورة الإخلاص وآية الكرسي ونحوهما .

الثاني : العلم بما أخبر الله به مما كان من الأمور الماضية ، ومما يكون من المستقبلة ، ومما هو كائن من الأمور الحاضرة ، وفي مثله أنزل الله القصص والوعد والوعيد وصفة الجنة والنار .

الثالث : العلم بما أمره الله به من الأمور المتعلقة بالقلوب والجوارح من الإيمان بالله ومن معارف القلوب وأحوالها وأحوال الجوارح وأعمالها ، وهذا يندرج فيه العلم بأصول الدين وقواعد الإسلام والعلم بالأقوال والأفعال الظاهرة مما هو مذكور في كتب الفقه . انتهى . وقال ابن القيم :

والعلم أقسام ثلاث ما لها ... من رابع والحق ذو تبيان

علم بأوصاف الإله وفعله ... وكذلك الأسماء للرحمن

والأمر والنهي الذي هو دينه ... وجزاؤه يوم المعاد الثاني

قوله : « الموروث عن محمد ﷺ » :

* الموروث من الإرث وهو لغة : البقية وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين ، والمراد به هنا إرث العلم والحكمة ، كما قال النبي ﷺ في حديث أبي الدرداء : « والعلماء ورثة الأنبياء ، وأن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا ، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر »[2] ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنه : إنما ترك ما بين الدفتين ، يعني : القرآن والسنة مفسرة له ومبينة وموضحة ، أي : تابعة له ، والمقصود الأعظم كتاب الله .

قوله : « من ذلك ما يشفي ويكفي ، فمن ابتغاه وجده » :

---

(١) أبو داود (٢٨٨٥) ، وابن ماجه (٥٤) من حديث ابن عمرو رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٣٨٧١) .

(٢) أبو داود (٣٦٤١) ، والترمذي (٢٦٨٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٦٢٩٧) .

قوله : « يكفي » : أي : يغني : قوله : (يشفي) مأخوذ من شفى يشفي ، أي : يبرئ ، فالكتاب والسنة بهما غاية الشفاء والكفاية ، فقد أنزل الله على نبيه القرآن العظيم الذي شرفه الله على كل كتاب أنزله وجعله مهيمنًا عليها وناسخًا لها ، والسنة مفسرة ومبينة له وموضحة له ، كما قال تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت : ٥١] ، وقال تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل : ٤٤] ، قال : ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء : ٨٢] ، وقال : ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس : ٥٧] ، ففي كتاب الله وسنة رسوله غاية الشفاء لجميع الأدواء القلبية والبدنية وأدواء الدنيا والآخرة ، وفي حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن »[1] ، ولما رأى مع عمر ورقة من التوراة غضب ﷺ وقال : « أمتهوكون يا ابن الخطاب ، لو كان موسى حيًّا ما وسعه إلا اتباعي »[2] .

ورُوي عن عمر رضي الله عنه أنه حينما سمع رجلًا من قيس كتب كتاب دانيال ، غضب عليه وأمره فمحاه ، وساق ما عمل معه النبي ﷺ ، ولم يمت رسول الله ﷺ حتى أكمل الله له الدين ، فلا خير إلا دل الأمة عليه ، ولا شر إلا حذرها عنه ، وقد أُعطي ﷺ جوامع الكلم وخواتمه ، وقال ﷺ : « تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك »[3] ، وقال أبو ذر رضي الله عنه : توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا وذكر لنا منه علمًا .

قوله : « فمن ابتغاه » : أي : طلبه .

قوله : « وجده » : أي : حصله وأدركه ، فهو سهل اللفظ ، قريب المعنى ، واضح الأسلوب ، قال الله سبحانه : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر : ١٧] .

❁ قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله :

قوله : « وتُنصب الموازين ، فيوزن فيها أعمال العباد » :

* الجمع بين النصوص الواردة في وزن الأعمال والعاملين والصحائف ، أنه لا منافاة بينها ، فالجميع يوزن ، ولكن الاعتبار في الثقل والخفة يكون بالعمل نفسه لا بذات العامل ولا بالصحيفة . اهـ .

قوله : « وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات » :

* الشفاعات التي تقع يوم القيامة ست شفاعات معروفة من الأدلة الشرعية :

---

(١) البخاري (٧٠٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أحمد (٣/٣٨٧) ، والبيهقي في الشعب (١/١٩٩) من حديث جابر رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « مشكاة المصابيح » (١٧٧) .

(٣) الترمذي (٢٦٧٦) ، والحاكم (٣٣١) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٩٣٧) .

منها ثلاث شفاعات تختص بالنبي ﷺ ، وهي :

١- الشفاعة العظمى في أهل الموقف حتى يقضى بينهم .

٢- الشفاعة في أهل الجنة حتى يدخلوها .

٣- شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عن عمه أبي طالب حتى جعل في ضحضاح من النار .

وهذه الشفاعة خاصة بالنبي ﷺ وأبي طالب عمه ، وأما سواه من الكفار فلا شفاعة فيهم لقوله تعالى : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر : ٤٨] ، الرابعة والخامسة : شفاعته فيمن استحق النار ألا يدخلها ، وفيمن دخلها أن يخرج منها ، السادسة : شفاعته في رفع درجات أهل الجنة .

وهذه الشفاعة الأخيرة عامة للنبي ﷺ وغيره من الأنبياء ، والصالحين والملائكة وصغار الموتى من أطفال المسلمين ، وكلها خاصة بأهل التوحيد .

وأما الكفار : فيخلدون في نار جهنم ، ولا يذوقون فيها الموت ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر : ٣٦] ، ونحوها من الآيات .

وأما من دخلها من العصاة الموحدين : فإنه لا يخلد فيها بل يخرج منها بعد التطهير والتمحيص ، وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : « أن العصاة يموتون فيها ثم يخرجون منها كالحمم ، فينبتون فيها كما ينبت الحب في حميل السيل » . اهـ .

❁ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله :

قوله : « ثم بعد هذه الفتنة : إما نعيم وإما عذاب » :

« ثم » : هذه لمطلق الترتيب ، وليست للتراخي ؛ لأن الإنسان يعذب أو ينعم فورًا ؛ كما سبق أنه إذا قال : لا أدرى . يضرب بمرزبة ، وأن ذاك الذى أجاب بالصواب ؛ يفتح له باب إلى الجنة ، ويوسع له فى قبره .

وهذا النعيم أو العذاب ؛ هل هو على البدن أو على الروح أو يكون على البدن والروح جميعًا ؟

نقول : المعروف عند أهل السنة والجماعة أنه فى الأصل على الروح ، والبدن تابع لها ؛ كما أن العذاب فى الدنيا على البدن ، والروح تابعة له ، وكما أن الأحكام الشرعية فى الدنيا على الظاهر ، وفى الآخرة بالعكس ؛ ففى القبر يكون العذاب أو النعيم على الروح ، لكن الجسم يتأثر بهذا تبعًا ، وليس على سبيل الاستقلال ، وربما يكون العذاب على البدن والروح تتبعه ، والنعيم للروح والبدن تبع . لكن هذا لا يقع إلا نادرًا ؛ إنما الأصل أن العذاب على الروح والبدن تبع .

وقوله : « إما نعيم وإما عذاب » : فيه إثبات النعيم والعذاب فى القبر ، وقد دلّ على ذلك كتاب اللّٰه وسنة رسوله ﷺ ، بل لنا أن نقول : وإجماع المسلمين :

- أما من كتاب اللّٰه ؛ فالثلاثة أصناف التى فى آخر « الواقعة » ظاهرة فى ثبوت عذاب القبر ونعيمه .

قال اللّه تعالى : ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ [الواقعة : ٨٣ - ٩٤] .

وهذا أمر مشاهد ؛ يسمع المحتضر يرحب بالقادمين عليه من الملائكة ، ويقول : مرحبًا ! وأحيانًا يقول : مرحبًا ؛ اجلس هنا ! كما ذكره ابن القيم فى كتاب « الروح » ، وأحيانًا يحس بأن هذا الرجل أصيب بشىء مخيف ، فيتغير وجهه عند الموت إذا نزلت عليه ملائكة العذاب ، والعياذ باللّه .

ومن أدلة القرآن قوله تعالى فى آل فرعون : ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ . وهذا قبل قيام الساعة ؛ بدليل قوله : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر : ٤٦] .

ومن أدلة القرآن أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غمراك المَوْتِ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ ﴾ ، وهم شاحون بأنفسهم ، لا يريدونها أن تخرج ؛ لأنهم قد بشروا بالعذاب والعقوبة ؛ فتجد الروح تأبى الخروج ، ولهذا قال : ﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣] : ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ : (ال) : للعهد الحضورى ؛ كقوله تعالى : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة : ٣] ؛ يعنى : اليوم الحاضر .

وكذلك ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾ : (ال) للعهد الحضورى ، والمراد به : يوم حضور الملائكة لقبض أرواحهم ، وهذا يقتضى أنهم يعذبون من حين أن تخرج أرواحهم ، وهذا هو عذاب القبر .

ومن أدلة القرآن أيضًا قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ المَلائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الجَنَّةَ ﴾ [النحل : ٣٢] ، وذلك فى حال الوفاة .

ولهذا جاء فى الحديث الصحيح : « يقال لنفس المؤمن : اخرجى أيتها النفس المطمئنة إلى مغفرة من اللّه ورضوان » ؛ فتفرح بهذه البشرى ، وتخرج منقادة سهلة ، وإن كان البدن قد يتألم ، لكن الروح منقادة مستبشرة .

– وأما السنة فى عذاب القبر ونعيمه ؛ فمتواترة ، ومنها ما ثبت فى « الصحيحين » من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ؛ أن النبى ﷺ مرَّ بقبرين ؛ فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان فى كبير . . . . »[1] الحديث .

– وأما الإجماع ؛ فكل المسلمين يقولون فى صلاتهم : أعوذ باللّه من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر . . . . ولو أن عذاب القبر غير ثابت ؛ ما صح أن يتعوذوا باللّه منه ؛ إذ لا تعوذ من أمرٍ ليس موجودًا ، وهذا يدل على أنهم يؤمنون به .

---

(١) أخرجه البخارى (٢١٦) ، ومسلم (٢٩٢) .

فإن قال قائل : هل العذاب أو النعيم فى القبر دائم أو ينقطع ؟ .

فالجواب أن يقال :

- أما العذاب للكفار فإنه دائم ، ولا يمكن أن يزول العذاب عنهم ؛ لأنهم مستحقون لذلك ، ولأنه لو زال العذاب عنهم ؛ لكان هذا راحة لهم ، وهم ليسوا أهلًا لذلك ؛ فهم باستمرار فى عذاب إلى يوم القيامة ، ولو طالت المدة ؛ فقوم نوح الذين أغرقوا مازالوا يعذبون فى هذه النار التى أدخلوا فيها ، ويستمر عذابهم إلى يوم القيامة ، وكذلك آل فرعون يعرضون على النار غدوًا وعشيًا .

وذكر بعض العلماء أنه يخفف عن الكفار ما بين النفختين ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس : ٥٢] ، ولكن هذا ليس بلازم ؛ لأن قبورهم مرقد لهم ، وإن عذبوا فيها .

- أما عصاة المؤمنين الذين يقضى الله تعالى عليهم بالعذاب ؛ فهؤلاء قد يدوم عذابهم وقد لا يدوم ، وقد يطول وقد لا يطول ؛ حسب الذنوب ، وحسب عفو الله ﷻ .

والعذاب فى القبر أهون من عذاب يوم القيامة ؛ لأن العذاب فى القبر ليس فيه خزى وعار ، لكن فى الآخرة فيه الخزى والعار ؛ لأن الأشهاد موجودن : ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر : ٥١] .

فإن قال قائل : لو أن هذا الرجل تمزق أوصالًا ، وأكلته السباع ، وذرته الرياح ؛ فكيف يكون عذابه ، وكيف يكون سؤاله ؟ ! .

فالجواب : أن الله ﷻ على كل شىء قدير ، وهذا أمر غيبى ؛ فالله ﷻ قادر على أن يجمع هذه الأشياء فى عالم الغيب ، وإن كنا نشاهدها فى الدنيا متمزقةً متباعدةً ، لكن فى عالم الغيب ربما يجمعها الله .

فانظر إلى الملائكة تنزل لقبض روح الإنسان فى المكان نفسه ؛ كما قال تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة : ٨٥] . ومع ذلك لا نبصرهم .

وملك الموت يكلم الروح ، ونحن لا نسمع .

وجبريل يتمثل أحيانًا للرسول عليه الصلاة والسلام ، ويكلمه بالوحى فى نفس المكان ، والناس لا ينظرون ولا يسمعون .

فعالم الغيب لا يمكن أبدًا أن يقاس بعالم الشهادة ، وهذه من حكمة الله ﷻ ؛ فنفسك التى فى جوفك ما تدرى كيف تتعلق بيدنك ؟ ! كيف هى موزعة على البدن ؟ ! وكيف تخرج منك عند النوم ؟ ! هل تحس بها عند استيقاظك بأنها ترجع ؟ ! ومن أين تدخل لجسمك ؟ ! .

فعالم الغيب ليس فيه إلا التسليم ، ولا يمكن فيه القياس إطلاقًا ؛ فالله ﷻ قادر على أن يجمع هذه المتفرقات من البدن المتمزق الذى ذرته الرياح ، ثم يحصل عليه المساءلة والعذاب أو النعيم ؛ لأن اللهَ

سبحانه على كل شيء قدير .

فإن قال قائل : الميت يدفن في قبر ضيق ؛ فكيف يوسع له مدَّ البصر ؟ ! .

فالجواب : أن عالم الغيب لا يقاس بعالم الشهادة ، بل إننا لو فرض أن أحدًا حفر حفرة مدَّ البصر ، ودفن فيه الميت ، وأطبق عليه التراب ؛ فالذي لا يعلم بهذه الحفرة ؛ هل يراها أو لا يراها ؟ ! لا شك أنه لا يراها ؛ مع أن هذا في عالم الحس ، ومع ذلك لا يرى هذه السعة ، ولا يعلم بها ؛ إلا من شاهدها .

فإذا قال قائل : نحن نرى الميت الكافر إذا حفرنا قبره بعد يوم أو يومين ؛ نرى أضلاعه لم تختلف وتتداخل من الضيق ؟ ! .

فالجواب كما سبق : أن هذا من عالم الغيب ، ومن الجائز أن تكون مختلفة ؛ فإذا كشف عنها ؛ أعادها الله ، وردَّ كل شيء إلى مكانه ؛ امتحانًا للعباد ؛ لأنها لو بقيت مختلفة ونحن قد دفنّاه وأضلاعه مستقيمة ؛ صار الإيمان بذلك إيمان شهادة .

فإن قال قائل كما قال الفلاسفة : نحن نضع الزئبق على الميت ، وهو أسرع الأشياء تحركًا ومروقًا ، وإذا جئنا من الغد ؛ وجدنا الزئبق على ما هو عليه ، وأنتم تقولون : إن الملائكة يأتون ويجلسون هذا الرجل ، والذي يجلس ؛ كيف يبقى عليه الزئبق ؟ ! .

فنقول أيضًا كما قلنا سابقًا : هذه من عالم الغيب ، وعلينا الإيمان والتصديق ، ومن الجائز أيضًا أن الله ﷻ يرد هذا الزئبق إلى مكانه بعد أن تحول بالجلوس .

ونقول أيضًا : انظروا إلى الرجل في المنام ؛ يرى أشياء لو كان على حسب رؤيته إياها ؛ ما بقي في فراشه على السرير ، وأحيانًا تكون رؤيا حق من الله ﷻ ، فتقع كما كان يراها في منامه ، ومع ذلك ؛ نحن نؤمن بهذا الشيء .

والإنسان إذا رأى في منامه ما يكره ؛ أصبح وهو متكدر ، وإذا رأى ما يسره ؛ أصبح وهو مستبشر ؛ كل هذا يدل على أن أمور الروح ليست من الأمور المشاهدة ، ولا تقاس أمور الغيب بالمشاهد ، ولا ترد النصوص الصحيحة ؛ لاستبعادنا ما تدل عليه حسب المشاهد .

فصل : في القيامة الكبرى :

القيامة الكبرى هي التي يقوم فيها الناس من قبورهم لربِّ العالمين .

وأفادنا المؤلف ﷺ بقوله : « القيامة الكبرى » . أن هناك قيامة صُغرى ، وهي قيامة كل إنسان بعينه ؛ فإن كل إنسان له قيامة ؛ فـ : « من مات ؛ قامت قيامته » .

وسكت المؤلف ﷺ عن أشراط الساعة ؛ فلم يذكرها ؛ لأن المؤلف إنما يريد أن يتكلم عن اليوم الآخر ، وما أشراط الساعة إلا مجرد علامات وإنذارات لقرب قيام الساعة ؛ ليستعد لها من يستعد .

وبعض أهل العلم الذين صنّفوا في العقائد ذكروا أشراط الساعة هنا ، والحقيقة أنه لا تعلق لها في

الإيمان باليوم الآخر ، وإن كانت هى من الأمور الغيبية التى أشار الله إليها فى القرآن وفصلها النبى ﷺ فى السنة .

الأمر الأول مما يكون فى القيامة :

. ما أشار إليه المؤلف بقوله : « فَتُعَادُ الأَرْوَاحُ إلى الأَجْسَادِ » .

هذا أول الأمور : ويكون بعد النفخة الثانية فى الصور ، وذلك بعد أن فارقتها بالموت ، وهذه غير الإعادة التى تكون فى البرزخ حين سؤال الميت عن ربه ودينه ونبيه ، وذلك أن الله يأمر إسرافيل فينفخ فى الصور ، فيصعق من فى السماوات والأرض ؛ إلا من شاء الله ، ثم ينفخ فيه مرة أخرى فتتطاير الأرواح من الصور إلى أجسادها ، وتحل فيها .

وفى قول المؤلف : « إلى الأجساد » : إشارة [إلى] أن الأرواح لا تخرج من الصور ؛ إلا بعد أن تتكامل الأجساد مخلوقة ؛ فإذا كملت خلقتها ؛ نفخ فى الصور ، فأعيدت الأرواح إلى أجسادها .

وفى قوله : « تعاد الأرواح إلى الأجساد » . دليل على أن البعث إعادة ، وليس تجديدًا ، بل هو إعادة لما زال وتحول ؛ فإن الجسد يتحول إلى تراب ، والعظام تكون رميمًا ؛ يجمع الله تعالى هذا المتفرق ، حتى يتكون الجسد ، فتعاد الأرواح إلى أجسادها ، وأما من زعم بأن الأجساد تخلق من جديد ؛ فإن هذا زعم باطل يرده الكتاب والسنة والعقل :

- أما الكتاب ؛ فإن اللـه ﷻ يقول : ﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم : ٢٧] ؛ أى : يعيد ذلك الخلق الذى ابتدأه .

وفى الحديث القدسى : « يقول الله تعالى : ليس أول الخلق بأهون علىَّ من إعادته »[١] ؛ فالكل على الله هين .

وقال تعالى : ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾ [الأنبياء : ١٠٤] .

وقال تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون : ١٥، ١٦] .

وقال تعالى : ﴿مَن يُحْيِ الْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس : ٧٨، ٧٩] .

- وأما السنة ؛ فهى كثيرة جدًّا فى هذا ؛ حيث بين النبى ﷺ « أن الناس يحشرون فيها حفاة عراة غُرلًا »[٢] ؛ فالناس هم الذين يحشرون ، وليس سواهم .

فالمهم ؛ أن البعث إعادة للأجساد السابقة .

---

(١) أخرجه البخارى (٤٩٧٤) .

(٢) أخرجه البخارى (٣٣٤٩) ، ومسلم (٢٨٦٠) .

فإذا قلت : ربما يؤكل الإنسان من قبل السباع ، ويتحول جسمه الذى أكله السبع إلى تغذية لهذا الآكل تختلط بدمه ولحمه وعظمه وتخرج فى روثه وبوله ؛ فما الجواب على ذلك ؟ .

فالجواب : أن الأمر هين على الله ؛ يقول : كن ! فيكون ، ويتخلص هذا الجسم الذى سيبعث من كل هذه الأشياء التى اختلط بها ، وقدرة الله ﷻ فوق ما تتصوره ؛ فالله على كل شىء قدير .

هذه ثلاثة أنواع من الأدلة : كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، وإجماع المسلمين :

- فأما كتاب الله تعالى ؛ فقد أكّد الله تعالى فى كتابه هذه القيامة ، وذكرها الله ﷻ بأوصاف عظيمة ، توجب الخوف والاستعداد لها :

فقال تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج : ١، ٢] .

وقال تعالى : ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة : ١- ٣] .

وقال تعالى : ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة : ١- ٥] .

والأوصاف لها فى القرآن كثيرة ؛ كلها مروعة مخوفة ؛ لأنها عظيمة ، وإذا لم نؤمن بها ؛ فلن نعمل لها ؛ إذ لا يمكن للإنسان أن يعمل لهذا اليوم حتى يؤمن به وحتى يذكر له أوصافه التى توجب العمل لهذا اليوم .

- وأما السنة ؛ فالأحاديث فى ذكر القيامة كثيرة ، بين الرسول عليه الصلاة والسلام بها ما يكون فيها ؛ كما سيأتى إن شاء الله فى ذكر الحوض والصِّراط والكتاب وغير ذلك مما بينه الرسول ﷺ .

- وأما الإجماع - وهو النوع الثالث ؛ فقد أجمع المسلمون إجماعًا قطعيًا على الإيمان بيوم القيامة ، ولهذا كان من أنكره ؛ فهو كافر ؛ إلا إذا كان غريبًا عن الإسلام وجاهلًا ؛ فإنه يعرف ؛ فإن أصر على الإنكار بعد ذلك ؛ فهو كافر ..

- وهناك نوع رابع من الأدلة ، وهوالكتب السماوية ؛ حيث اتفقت على إثبات اليوم الآخر ، ولهذا كان اليهود والنصارى يؤمنون بذلك ، وحتى الآن يؤمنون به ، ولهذا تسمعونهم يقولون : فلان المرحوم ، أو : ﷺ ، أو : ما أشبه ذلك ؛ مما يدل على أنهم يؤمنون باليوم الآخر إلى يومنا هذا .

- وثَمّ نوع خامس ، وهو العقل ، ووجه ذلك أنه لو لم يكن هذا اليوم ، لكان إيجاد الخلائق عبثًا ، والله ﷻ منزه عن العبث ؛ فما الحكمة من قوم يُخلقون ويُؤمرون ويُنهون ويُلزَمون بما يُلزَمون به ويُندبون إلى ما يُندَبون إليه ، ثم يموتون ، ولا حساب ، ولا عقاب ؟! .

ولهذا قال الله تعالى : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ

الحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥].

كيف يُفرض القرآن ويُفرض العمل به؛ ثم لا يكون هناك معادٌ نحاسب على ما نفذنا من هذا القرآن الذى فرض علينا؟!.

فصارت أنواع الأدلة على ثبوت اليوم الآخر خمسة.

الأمر الثانى مما يكون فى القيامة.

ما أشار إليه بقوله: «فَيَقومُ النَّاسُ مِنْ قُبورِهِم لِرَبِّ العَالَمِينَ حُفاةً عُراةً غُرلًا».

قوله: «من قبورهم». هذا بناء على الأغلب وإلا؛ فقد يكون الإنسان غير مدفون.

قوله: «لرب العالمين». يعنى: لأن الله ﷻ يناديهم.

قال الله تعالى: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ [ق: ٤١، ٤٢]؛ فيقومون لهذا النداء العظيم من قبورهم لربهم ﷻ.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٤- ٦].

قوله: «حُفاة عُراةً غُرلًا»: ليس عليهم نعال ولا خفاف؛ يعنى: أنه ليس عليهم لباس للرجل.

«عراة»: ليس عليهم لباس للجسد.

«غرلًا»: لم ينقص من خلقهم شىء، والغرل: جمع أغرل، وهو الذى لم يختن؛ أى أن القلفة التى قطعت منه فى الدنيا تعود يوم القيامة؛ لأن الله يقول: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]؛ فيعاد كاملًا، لم ينقص منه شىء؛ يعودون على هذا الوصف مختلطين رجالًا ونساءً.

ولما حدث النبى عليه الصلاة والسلام بذلك؛ قالت عائشة: يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟! فقال: «الأمر أشد من أن يُهِمَّهُم ذلك». وفى رواية: «من أن ينظر بعضهم إلى بعض»[1].

فكل إنسان له شأن يغنيه: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤- ٣٧]. لا رجل ينظر إلى امرأة، ولا امرأة تنظر إلى رجل، حتى إن ابنه أو أباه يفر منه؛ خوفًا من أن يطالبه بحقوق له، وإذا كان هذا هو الواقع؛ فإنه لا يمكن أن تنظر المرأة إلى الرجل، ولا الرجل إلى المرأة؛ الأمر أشد وأعظم.

ولكن؛ مع ذلك؛ يكسون بعد هذا، و«أول من يكسى إبراهيم عليه الصلاة والسلام»؛ كما ثبت

(١) أخرجه البخارى (٦٥٢٧)، ومسلم (٢٨٥٩).

ذلك عن النبى ﷺ(١) .

الأمر الثالث مما يكون يوم القيامة :

ما أشار إليه بقوله : « وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ » .

« تدنو » : أى تقرب منهم الشمس ، وتقرب منهم مقدار مِيلٍ .

وهذا الميل سواء كان المسافة أو ميل المكحلة ؛ فإنها قريبة ، وإذا كانت هذه حرارتها فى الدنيا ، وبيننا وبينها من البعد شىء عظيم ؛ فكيف إذا كانت عن الرءوس بمقدار ميل(٢) ؟ ! .

قد يقول قائل : المعروف الآن أن الشمس لو تدنو بمقدار شعرة عن مستوى خطها ؛ لأحرقت الأرض ، فكيف يمكن أن تكون فى ذلك اليوم بهذا المقدار من البعد ، ثم لا تحرق الخلق ؟ .

فالجواب على ذلك : أن الناس يحشرون يوم القيامة ؛ ليسوا على القوة التى هم عليها الآن ، بل هم أقوى وأعظم وأشد تحملًا .

لو أن الناس الآن وقفوا خمسين يومًا فى شمس لا ظل ولا أكل ولا شرب ؛ فلا يمكنهم ذلك ، بل يموتون ! لكن يوم القيامة يقفون خمسين ألف سنة ؛ لا أكل ولا شرب ولا ظل ؛ إلا من أظله الله ﷻ ، ومع ذلك ؛ يشاهدون أهوالًا عظيمة ؛ فيتحملون .

واعتبر بأهل النار ؛ كيف يتحملون هذا التحمل العظيم ؛ ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء : ٥٦] .

وبأهل الجنة ؛ ينظر الإنسان إلى ملكه مسيرة ألف عام إلى أقصاه ؛ كما ينظر إلى أدناه ؛ كما روى ذلك عن النبى ﷺ(٣) .

فإن قيل : هل أحد يسلم من الشمس ؟ .

فالجواب : نعم هناك أناس يظلهم الله فى ظِله يوم لا ظل إلا ظله ؛ كما أخبر بذلك النبى ﷺ : « إمام عادل ، وشاب نشأ فى طاعة الله ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا فى الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال ، فقال : إنى أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليًا ؛ ففاضت عيناه »(٤) .

وهناك أيضًا أصناف أخرى يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله .

وقوله : « لا ظل إلا ظله » ؛ يعنى : إلا الظل الذى يخلقه ، وليس كما توهم بعض الناس أنه ظل ذات

---

(١) أخرجه البخارى (٣٣٤٩) ، ومسلم (٢٨٦٠) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٤) .

(٣) ضعفه الألبانى فى « الضعيفة » (١٩٨٥) .

(٤) أخرجه البخارى (٦٦٠) ، ومسلم (١٠٣١) .

الرب ﷻ ؛ فإن هذا باطل ؛ لأنه يستلزم أن تكون الشمس حينئذ فوق الله ﷻ .

ففى الدنيا ؛ نحن نبنى الظل لنا ، لكن يوم القيامة ؛ لا ظل إلا الظل الذى يخلقه سبحانه وتعالى ليستظل به من شاء من عباده .

الأمر الرابع مما يكون يوم القيامة :

ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله : « وَيُلْجِمُهُمُ العَرَقُ » .

« يلجمهم » ؛ أى يصل منهم إلى موضع اللجام من الفرس ، وهو الفم ، ولكن هذا غاية ما يصل إليه العرق ، وإلا ؛ فبعضهم يصل العرق إلى كعبيه ، وإلى ركبتيه ، وإلى حقويه ، ومنهم من يلجمه ؛ فهم يختلفون فى هذا العرق ، ويعرقون من شدة الحر ؛ لأن المقام مقام زحام وشدة ودنو شمس ؛ فيعرق الإنسان مما يحصل فى ذلك اليوم ؛ لكنهم على حسب أعمالهم .

فإن قلت : كيف يكون ذلك وهم فى مكان واحد ؟ .

فالجواب : أننا أصلنا قاعدة يجب الرجوع إليها ، وهى : أن الأمور الغيبية يجب علينا أن نؤمن بها ونصدق دون أن نقول : كيف ؟ ! ولِمَ ؟ ! لأنها شيء وراء عقولنا ، ولا يمكن أن ندركها أو نحيط بها .

أرأيت لو أن رجلين دُفنا فى قبر واحد : أحدهما : مؤمن ، والثانى : كافر ؛ فإنه ينال المؤمن من النعيم ما يستحق ، وينال الكافر من العذاب ما يستحق ، وهما فى قبر واحد ، وهكذا نقول فى العرق يوم القيامة .

فإن قلت : هل تقول : إن الله سبحانه وتعالى يجمع من يلجمهم العرق فى مكان ومن يصل إلى كعبيه فى مكان ، وإلى ركبتيه فى مكان ، وإلى حقويه فى مكان ؟ .

فالجواب : لا نجزم بهذا ، والله أعلم ، بل نقول : من الجائز أن يكون الذى يصل العرق إلى كعبه إلى جانب الذى يلجمه العرق ، والله على كل شيء قدير ، وهذا نظير النور الذى يكون للمؤمنين ؛ يسعى بين أيديهم وبأيمانهم ، والكفار فى ظلمة ؛ فيوم القيامة يجب علينا أن نؤمن به وبما يكون فيه ، أما كيف ؟ ! ولِمَ ؟ ! فهذا ليس إلينا .

الأمر الخامس مما يكون يوم القيامة :

ما ذكره بقوله : « فتُنْصَبُ المَوازِينُ فَتُوزَنُ بِها أعْمالُ العِبادِ » .

والمؤلف يقول : « الموازين » : بالجمع ، وقد وردت النصوص بالجمع والإفراد :

– فمثال الجمع : قول الله تعالى : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، وقال تعالى : ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم﴾ [الأعراف : ٨، ٩] .

– وأما الإفراد ؛ فقال النبى ﷺ : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان فى

الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »[1] .

فقال : « فى الميزان » فأفرد ؛ فكيف نجمع بين الآيات القرآنية وبين هذا الحديث ؟ ! .

فالجواب أن نقول :

إنها جمعت باعتبار الموزون ؛ حيث إنه متعدد ، وأفردت باعتبار أن الميزان واحد ، أو ميزان كل أمة ، أو أن المراد بالميزان فى قوله عليه الصلاة والسلام : « ثقيلتان فى الميزان » ؛ أى : فى الوزن .

ولكن الذى يظهر – والله أعلم – أن الميزان واحد ، وأنه جمع باعتبار الموزون ؛ بدليل قوله : ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف : ٨] .

لكن يتوقف الإنسان : هل يكون ميزانًا واحدًا لجميع الأمم أو لكل أمة ميزان ؛ لأن الأمم كما دلت عليه النصوص تختلف باعتبار أجرها ؟ ! .

وقوله : « تنصب الموازين » : ظاهره أنها موازين حسية ، وأن الوزن يكون على حسب المعهود بالراجح والمرجوح ، وذلك لأن الأصل فى الكلمات الواردة فى الكتاب والسنة حملها على المعهود المعروف ؛ إلا إذا قام دليل على أنها خلاف ذلك ، والمعهود المعروف عند المخاطبين منذ نزول القرآن الكريم إلى اليوم أن الميزان حسى ، وأن هناك راجح ومرجوح .

وخالف فى ذلك جماعة :

– فالمعتزلة قالوا : إنه ليس هناك ميزان حسى ، ولا حاجة له ؛ لأن الله تعالى قد علم أعمال العباد وأحصاها ، ولكن المراد بالميزان : الميزان المعنوى الذى هو العدل .

ولا شك أن قول المعتزلة باطل ؛ لأنه مخالف لظاهر اللفظ وإجماع السلف ، ولأننا إذا قلنا : إن المراد بالميزان : العدل ؛ فلا حاجة إلى أن نعبر بالميزان ، بل نعبر بالعدل ؛ لأنه أحب إلى النفس من كلمة (ميزان) ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل : ٩٠] .

– وقال بعض العلماء : إن الرجحان للعالى ؛ لأنه يحصل فيه العلو ، ولكن الصواب أن نجرى الوزن على ظاهره ، ونقول : إن الراجح هو الذى ينزل ، ويدل لذلك حديث صاحب البطاقة[2] ؛ فإن فيه أن السجلات تطيش وتثقل البطاقة ، وهذا واضح ؛ بأن الرجحان يكون بالنزول .

وقوله : « فتوزن بها أعمال العباد » . كلام المولف رحمه الله صريح بأن الذى يوزن : العمل .

وهنا مبحثان :

المبحث الأول : كيف يوزن العمل ؛ والعمل وصف قائم بالعامل ، وليس جسمًا فيوزن ؟ ! .

والجواب على ذلك : أن يقال : إن الله سبحانه وتعالى يجعل هذه الأعمال أجسامًا ، وليس هذا

---

(١) أخرجه البخارى (٦٤٠٦) ، ومسلم (٢٦٩٤) .

(٢) « صحيح الجامع » للألبانى (١٧٧٦، ٨٠٩٥) .

بغريب على قدرة الله ﷻ ، وله نظير ، وهو الموت ؛ فإنه يجعل على صورة كبش ، ويذبح بين الجنة والنار[١] ، مع أن الموت معنى ، وليس بجسم ، وليس الذى يذبح ملك الموت ، ولكنه نفس الموت حيث يجعله الله تعالى جسمًا يشاهد ويرى ، كذلك الأعمال يجعلها الله ﷻ أجسامًا توزن بهذا الميزان الحسى .

المبحث الثانى : صريح كلام المؤلف أن الذى يوزن العمل ؛ سواء كان خيرًا أم شرًا :

وهذا هو ظاهر القرآن ؛ كما قال الله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٦- ٨] ، فهذا واضح أن الذى يوزنُ العمل ؛ سواء كان خيرًا أم شرًا .

وقال النبى عليه الصلاة والسلام : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان فى الميزان » . وهذا ظاهر أيضًا ، بل صريح ، فى أن الذى يوزن العمل ، والنصوص فى هذا كثيرة .

ولكن هناك نصوص قد يخالف ظاهرها هذا الحديث :

- منها حديث صاحب البطاقة ؛ رجل يؤتى به على رءوس الخلائق ، وتعرض عليه أعماله فى سجلات تبلغ تسعة وتسعين سجلًا ؛ كل سجل منها يبلغ مد البصر ، فيقر بها ، فيقال له : ألك عذر أو حسنة ؟ فيقول : لا ؛ يا رب . فيقول الله : بلى ؛ إن لك عندنا حسنة . فيؤتى ببطاقة صغيرة ، فيها : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله . فيقول : يا رب ، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات ؟! فيقال : إنك لا تظلم . قال : فتوضع السجلات فى كِفَّة ، والبطاقة فى كِفة ، فطاشت السجلات ، وثقلت البطاقة . . » الحديث .

وظاهر هذا أن الذى يوزن صحائف الأعمال .

- وهناك نصوص أخرى تدل على أن الذى يوزن العامل ؛ مثل :

قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف : ١٠٥] . مع أنه قد ينازع فى الاستدلال بهذه الآية ؛ فيقال : إن معنى قوله : ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ . يعنى : قدرًا .

ومثل ما ثبت من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ؛ أنه كان يجتنى سواكًا من الأراك ، وكان رضي الله عنه دقيق الساقين ، جعلت الريح تحركه ، فضحك الصحابة رضي الله عنهم ، فقال النبى ﷺ : « مم تضحكون ؟ » . قالوا : من دقة ساقيه . قال : « والذى نفسى بيده ؛ لهما فى الميزان أثقل من أُحدٍ » .

فصار هاهنا ثلاثة أشياء : العمل ، والعامل ، والصحائف .

- فقال بعض العلماء : إن الجمع بينها أن يقال : إن من الناس من يوزن عمله ، ومن الناس من يوزن

---

(١) أخرجه البخارى (٤٧٣٠) ، ومسلم (٢٨٤٩) .

صحائف عمله ، ومن الناس من يوزن هو بنفسه .

- وقال بعض العلماء : الجمع بينها أن يقال : إن المراد بوزن العمل أن العمل يوزن وهو فى الصحائف ، ويبقى وزن صاحب العمل ، فيكون لبعض الناس .

- ولكن عند التأمل نجد أن أكثر النصوص تدل على أن الذى يوزن هو العمل ، ويخص بعض الناس ، فتوزن صحائف أعماله ، أو يوزن هو نفسه .

وأما ما ورد فى حديث ابن مسعود وحديث صاحب البطاقة ؛ فقد يكون هذا أمرًا يخص اللّٰه به من يشاء من عباده .

﴿فَمَن﴾ : شرطية . وجواب الشرط جملة : ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ .

وأتت الجملة الجزائية جملة اسمية بصفة الحصر ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ والجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستمرار .

وجاءت باسم الإشارة الدال على البعد ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ ، ولم يقل : فهم المفلحون : إشارة إلى علو مرتبتهم .

وجاءت بصفة الحصر فى قوله : ﴿هُمُ﴾ ، وهم ضمير فصل يفيد الحصر والتوكيد ، والفصل بين الخبر والصفة .

والمفلح : هو الذى فاز بمطلوبه ونجا من مرهوبه ؛ فحصل له السلامة مما يكره ، وحصل له ما يحب .

والمراد بثقل الموازين رجحان الحسنات على السيئات .

وقوله : ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ : فيه إشكال من جهة العربية ؛ فإن ﴿مَوَٰزِينُهُۥ﴾ الضمير فيه مفرد ، و﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ الضمير فيه جمع .

وجوابه : أن (من) الشرطية صالحة للإفراد والجمع ؛ فباعتبار اللفظ يعود الضمير إليها مفردًا ، وباعتبار المعنى يعود الضمير إليها جمعًا .

وكلمات جاءت (من) ؛ فإنه يجوز أن تعيد الضمير إليها بالإفراد أو بالجمع ، وهذا كثير فى القرآن : قال اللّٰه تعالى : ﴿ مَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ [الطلاق : ١١] ؛ فتجد الآية الكريمة فيها مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ .

الإشارة هنا للبعد ؛ لانحطاط مرتبتهم ، لا لعلو مرتبتهم .

قوله : ﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ . الكافر قد خسر نفسه وأهله وماله : ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر : ١٥] . بينما المؤمن العامل للصالحات قد ربح نفسه وأهله وماله وانتفع به .

فهؤلاء الكفار خسروا أنفسهم ؛ لأنهم لم يستفيدوا من وجودهم فى الدنيا شيئًا ، بل ما استفادوا إلا الضرر ، وخسروا أموالهم ؛ لأنهم لم ينتفعوا بها ، حتى ما أعطوه للخلق لينتفع به ؛ فإنه لا ينفعهم ؛ كما قال تعالى : ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة : ٥٤] .
وخسروا أهليهم ؛ لأنهم فى النار ؛ فصاحب النار لا يأنس بأهله ، بل إنه مغلق عليه فى تابوت ، ولا يرى أن أحدًا أشد منه عذابًا .

والمراد بخفة الموازين : رجحان السيئات على الحسنات ، أو فقدان الحسنات بالكلية ، إن قلنا بأن الكفار توزن أعمالهم ؛ كما هو ظاهر هذه الآية الكريمة وأمثالها وهو أحد القولين لأهل العلم .

والقول الثانى : أن الكفار لا توزن أعمالهم ؛ لقوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف : ١٠٣- ١٠٥] . والله أعلم .

الأمر السادس مما يكون يوم القيامة : وهو ما ذكره المؤلف بقوله : « وَتُنْشَرُ الدَّواوينُ » .

« وتنشر » ؛ أى : تفرق وتفتح لقارئها .

و« الدواوين » : جمع ديوان ، وهو السجل الذى تكتب فيه الأعمال ، ومنه دواوين بيت المال ، وما أشبه ذلك .

يعنى : التى كتبتها الملائكة الموكلون بأعمال بنى آدم ؛ قال الله تعالى : ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ كِرَامًا كَٰتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار : ٩- ١٢] .

فيكتب هذا العمل ، ويكون لازما للإنسان فى عنقه ؛ فإذا كان يوم القيامة ؛ أخرج الله هذا الكتاب .

قال تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء : ١٣، ١٤] .

وقال بعض السلف : لقد أنصفك من جعلك حسيبًا على نفسك .

والكتابة فى صحائف الأعمال : إما للحسنات ، وإما للسيئات ، والذى يكتب من الحسنات ما عمله الإنسان ، وما نواه ، وما هم به ؛ فهذه ثلاثة أشياء :

- فأما ما عمله ؛ فظاهر أنه يكتب .

- وأما ما نواه ؛ فإنه يكتب له ، لكن يكتب له أجر النية فقط كاملًا ؛ كما فى الحديث الصحيح فى قصة الرجل الذى كان له مال ينفقه فى سبل الخير ، فقال الرجل الفقير : لو أن عندى مالًا ؛ لعملت فيه بعمل فلان . قال النبى ﷺ : « فهو بنيته ؛ فأجرهما سواء »[1] .

ويدل على أنهما ليسا سواء فى الأجر من حيث العمل : أن فقراء المهاجرين لما أتوا إلى النبى ﷺ

(١) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٣٠٢٤) .

وقالوا : يا رسول الله ، إن أهل الدُّثور سبقونا . فقال لهم ﷺ : « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين » . فلما سمع الأغنياء بذلك ؛ فعلوا مثله ، فرجع الفقراء يشكون إلى النبى عليه الصلاة والسلام ، فقال لهم : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء »(١) . ولم يقل : إنكم بنيتكم أدركتم عملهم .

ولأن هذا هو العدل ؛ فرجل لم يعمل لا يكون كالذى عمل ، لكن يكون مثله فى أجر النية فقط .

- وأما الهمّ ؛ فينقسم إلى قسمين :

الأول : أن يهم بالشىء ويفعل ما يقدر عليه منه ، ثم يحال بينه وبين إكماله .

فهذا يكتب له الأجر كاملًا ؛ لقوله تعالى : ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] .

وهذه بشرى لطلبة العلم : إذا نوى الإنسان أن يطلبَ العلم وهو يريد أن ينفع الناس بعلمه ، ويذب عن سنة الرسول ﷺ وينشر دين الله فى الأرض ، ثم لم يقدر له ذلك ؛ بأن مات مثلًا ، وهو فى طلبه ؛ فإنه يكتب له أجر ما نواه وسعى إليه .

بل إن الإنسان إذا كان من عادته العمل ، وحيل بينه وبينه لسبب ؛ فإنه يكتب له أجره ، قال النبى عليه الصلاة والسلام : « إذا مرض العبد أو سافر ؛ كتب له مثل ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا »(٢) .

القسم الثانى : أن يهم بالشىء ويتركه مع القدرة عليه ؛ فيكتب له به حسنة كاملة ؛ لنيته .

وأما السيئات ؛ فإنه يكتب على الإنسان ما عمله ، ويكتب عليه ما أراده وسعى فيه ولكن عجز عنه ، ويكتب عليه ما نواه وتمناه .

فالأول : واضح .

والثانى : يكتب عليه كاملًا ؛ لقول النبى عليه الصلاة والسلام : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ؛ فالقاتلُ والمقتولُ فى النار » . قالوا : يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ ! قال : « لأنه كان حريصًا على قتل صاحبه »(٣) ، ومثله من هَمَّ أن يشرب الخمر ، ولكن حصل له مانع ؛ فهذا يكتب عليه الوزر كاملًا ؛ لأنه سعى فيه .

والثالث : الذى نواه وتمناه يكتب عليه ، لكن بالنية ، ومنه الحديث الذى أخبر النبى عليه الصلاة والسلام عن رجل أعطاه الله مالًا ؛ فكان يتخبط فيه ، فقال رجل فقير : لو أن لى مالًا ؛ لعملت فيه بعمل فلان . قال النبى عليه الصلاة والسلام : « فهو بنيته ؛ فوزرهما سواء » .

ولو هم بالسيئة ، ولكن تركها ؛ فهذا على ثلاثة أقسام :

---

(١) أخرجه البخارى (٨٤٣) ، ومسلم (٥٩٥) .

(٢) أخرجه البخارى (٢٩٩٦) .

(٣) أخرجه البخارى (٣١) ، ومسلم (٢٨٨٨) .

١ - إن تركها عجزًا ؛ فهو كالعامل إذا سعى فيها .

٢ - وإن تركها للَّه ؛ كان مأجورًا .

٣ - وإن تركها لأن نفسه عزفت عنها ، أو لم تطرأ على باله ؛ فهذا لا إثم عليه ولا أجر .

واللَّه ﷻ يجزى بالحسنات أكثر من العمل ، ولا يجزى بالسيئات إلا مثل العمل ؛ قال تعالى : ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، وهذا من كرمه ﷻ ومن كون رحمته سبقت غضبه .

قوله : « فآخذٌ كتابه بيمينه » : « آخذ » : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : فمنهم آخذ .

وجاز الابتداء به وهو نكرة ؛ لأنه فى مقام التفصيل ؛ أى أن الناس ينقسمون ، فمنهم من يأخذ كتابه بيمينه ، وهم المؤمنون ، وهذا إشارة إلى أن لليمنى الإكرام ، ولذلك يأخذ المؤمن كتابه بها ، والكافر يأخذ كتابه بشماله أو من وراء ظهره ؛ كما قال المؤلف : « وآخذ كتابه بشماله » .

وقوله : « أو من وراء ظهره » : « أو » للتنويع ، وليست للشك .

فظاهر كلام المؤلف أن الناس يأخذون كتبهم على ثلاثة أوجه : باليمين ، وبالشمال ، ومن وراء الظهر .

ولكن الظاهر أن هذا الاختلافَ اختلافُ صفاتٍ ؛ فالذى يأخذ كتابه من وراء ظهره هو الذى يأخذ كتابه بشماله ؛ فيأخذ بالشمال ، وتجعل يده من الخلف ؛ فكونه يأخذه بالشمال ؛ لأنه من أهل الشمال ، وكونه من وراء ظهره ؛ لأنه لَـمَّا استدبر كتاب اللَّه ، وولَّى ظهره إياه فى الدنيا ؛ صار من العدلِ أن يجعل كتاب أعماله يوم القيامة خلف ظهره ؛ فعلى هذا ؛ تخلع اليد الشمال حتى تكون من الخلف . واللَّه أعلم .

﴿طَٰٓئِرَهُۥ﴾ : أى عمله ؛ لأن الإنسان يتشاءم به أو يتفاءل به ، ولأن الإنسان يطير به فيعلو أو يطير به فينزل .

﴿فِى عُنُقِهِۦ﴾ ؛ أى : رقبته ، وهذا أقوى ما يكون تعلقًا بالإنسان ؛ حيث يربط فى العنق ؛ لأنه لا يمكن أن ينفصل إلا إذا هلك الإنسان ؛ فهذا يلزم عمله .

وإذا كان يوم القيامة ؛ كان الأمر كما قال اللَّه تعالى : ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ ؛ أى : مفتوحًا ؛ لا يحتاج إلى تعب ولا إلى مشقة فى فتحه .

ويقال له : ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ وانظر ما كتب عليك فيه .

﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ : وهذا من تمام العدل والإنصاف : أن يوكل الحساب إلى الإنسان نفسه .

والإنسان العاقل لا بد أن ينظر ماذا كتب فى هذا الكتاب الذى سوف يجده يوم القيامة مكتوبًا .

ولكن ؛ نحن أمامنا باب يمكن أن يقضي على كل السيئات ، وهو التوبة ، وإذا تاب العبد إلى الله مهما عظُم ذنبه ؛ فإن الله يتوب عليه ، وحتى لو تكرر الذنب منه ، وهو يتوب ؛ فإن الله يتوب عليه ؛ فما دام الأمر بأيدينا الآن ؛ فعلينا أن نحرص على ألَّا يكتب في هذا الكتاب إلا العمل الصالح .

الأمر السابع مما يكون يوم القيامة :

وهو ما ذكره المؤلف بقوله : « وَيُحَاسِبُ اللهُ الخَلائقَ » :

المحاسبة : اطلاع العباد على أعمالهم يوم القيامة .

وقد دلّ عليه الكتاب والسنة والإجماع والعقل :

- أما الكتاب ؛ فقال تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق : ٧ ، ٨] ، ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق : ١٠- ١٢] .

- وأما السنة ؛ فقد ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام بعدةِ أحاديث أن الله تعالى يحاسب الخلائق .

- وأما الإجماع ؛ فإنه متفق عليه بين الأمة : أن الله تعالى يحاسب الخلائق .

- وأما العقل ؛ فواضح ؛ لأننا كلفنا بعمل فعلًا وتركًا وتصديقًا ، والعقل والحكمة تقتضيان أن من كلف بعمل ؛ فإنه يحاسب عليه ويناقش فيه .

وقول المؤلف : « الخلائق » : جمع خليقة ؛ يشمل كل مخلوق .

إلا أنه يستثنى من ذلك من يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب ؛ كما ثبت ذلك في « الصحيحين » : أن النبي ﷺ رأى أمّته ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب ، وهم الذين لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون[(١)] .

وقد روى الإمام أحمد بسند جيد : أن مع كل واحد سبعين ألفًا[(٢)] .

فتضرب سبعين ألفًا بسبعين ألفًا ويزاد سبعون ألفًا . هؤلاء كلهم يدخلون الجنة لا حساب ولا عذاب .

وقوله : « الخلائق » . يشمل أيضًا الجن ؛ لأنهم مكلّفون ، ولهذا يدخل كافرهم النار بالنص والإجماع ؛ كما قال تعالى : ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، ويدخل مؤمنهم الجنة على قول جمهور أهل العلم ، وهو الصحيح ؛ كما يدل عليه قوله تعالى : ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ ، إلى قوله : ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن : ٤٦- ٥٦] .

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٥) ، ومسلم (٢٢٠) .

(٢) أخرجه أحمد (٢٣) .

وهل تشمل المحاسبة البهائم ؟ .

أما القِصاص ؛ فيشمل البهائم ؛ لأنه ثبت عن النبى عليه الصلاة والسلام « أنه يقتص للشاة الجلحاء من الشاة القرناء »[1] ، وهذا قصاص ، لأنها لا تحاسب حساب تكليف وإلزام ؛ لأن البهائم ليس لها ثواب ولا عقاب .

قوله : « وَيَخْلو بِعَبْدِهِ المُؤْمِنِ فَيُقَرِّرُهُ بِذُنوبِهِ » .

هذا صفة حساب المؤمن :

يخلو به اللّه ﷻ دون أن يطلع عليه أحد ، ويقرره بذنوبه ؛ أى : يقول له : عمِلت كذا ، وعملت كذا . . . حتى يقر ويعترف ، ثم يقول : « سترتها عليك فى الدنيا ، وأنا أغفرها لك اليوم »[2] .

ومع ذلك فإنه سبحانه وتعالى يضع عليه ستره ؛ بحيث لا يراه أحد ، ولا يسمعه أحد ، وهذا من فضل اللّه ﷻ على المؤمن ؛ فإن الإنسان إذا قررك بجناياتك أمام الناس وإن سمح عنك ؛ ففيه شىء من الفضيحة ، لكن إذا كان ذلك وحدك ؛ فإن ذلك ستر منه عليك .

« ذلك » المشار إليه الحساب ؛ يعنى : كما وصف الحساب فى الكتاب والسنة ، لأن هذا من الأمور الغيبية المتوقفة على الخبر المحض ، فوجب الرجوع فيه إلى ما وصف فى الكتاب والسنة .

هكذا جاء معناه فى حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبى صلى اللّه عليه وعلى آله وسلم حينما ذكر حساب اللّه تعالى لعبده المؤمن ، وأنه يخلو به ، ويقرره بذنوبه . قال : « وأما الكفار والمنافقون ؛ فينادى بهم على رءوس الخلائق : هؤلاء الذين كَذبوا على ربهم ألا لعنة اللّه على الظالمين » . متفق عليه .

وفى « صحيح مسلم »[3] ، عن أبى هريرة رضي الله عنه ، فى حديث طويل عن النبى ﷺ قال : « فيلقى العبد ، أى : يلقى اللّه العبد ، يعنى : المنافق ، فيقول : يا فُل ، أى : يا فلان ، ألم أكرمك وأسودك وأزوجك وأسخر لك الخيل والإبل وأذرك ترأس وتربع ؟ ! فيقول : بلى . قال : فيقول : أظننت أنك ملاقىّ ؟ فيقول : لا ، فيقول : فإنى أنساك كما نسيتنى ، ثم يلقى الثانى فيسأله فيجيب كما أجاب الأول ، فيقول اللّه ، فإنى أنساك كما نسيتنى ، ثم يلقى الثالث فيقول له مثل ذلك ، فيقول : يا رب ، آمنت بك وبكتابك وبرسلك وصليت وصمت وتصدقت . ويثنى بخير ما استطاع ، فيقول : هاهنا إذن ، قال : ثم يقال له : الآن نبعث شاهدنا عليك ، ويفكر فى نفسه من ذا الذى يشهد علىّ ؟ فيختم على فيه ، ويقال لفخذه ولحمه وعظامه : انطقى ، فتنطق بعمله ، وذلك ليعذر من نفسه ، وذلك المنافق وذلك الذى يسخط اللّه عليه » .

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨٢) .

(٢) أخرجه البخارى (٢٤٤١) ، ومسلم (٢٧٦٨) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٦٨) .

تنبيه :

فى قول المؤلف كَلله محاسبة من توزن حسناته وسيئاته .. إلخ ، إشارة إلى أن المراد بالمحاسبة المنفية عنهم هى محاسبة الموازنة بين الحسنات والسيئات ، وأما محاسبة التقرير والتقريع فثابتة كما يدل على ذلك حديث أبى هريرة رضي الله عنه .

فائدة :

أول ما يحاسب عليه العبد من الأعمال الصلاة ، وأول ما يقضى فيه بين الناس الدِّماء ؛ لأن الصلاة أفضل العبادات البدنية ، والدماء أعظم ما يعتدى به فى حقوق الآدميين .

النوع الثاني : حساب الكفار ، وقد بينه بقوله : (وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛ فإنه لا حسنات لهم) ؛ أى : ليس لهم حسنات توزن مع سيئاتهم ؛ لأن أعمالهم قد حبطت بالكفر ، فلم يبق لهم فى الآخرة إلا سيئات .

فحسابهم معناه : أنهم (تعد أعمالهم ، فتحصى ، فيوقفون عليها ، ويقررون بها ، ويجزون بها) ؛ أى : يخبرون بأعمالهم الكفرية ، ويعترفون بها ، ثم يجازون عليها ، كما قال تعالى : ﴿فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [فصلت : ٥٠] .

وقال تعالى : ﴿وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف : ٣٧] .

وقال : ﴿فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك : ١١] .

الأمر الثامن مما يكون يوم القيامة :

وهو ما ذكره المؤلف بقوله : « وَفى عَرَصاتِ القِيامَةِ الحَوْضُ المَوْرودُ لمحمد ﷺ » .

العرصات : جمع عرصة ، وهى المكان المتسع بين البنيان ، والمراد به هنا مواقف القيامة .

والحوض فى الأصل : مجمع الماء ، والمراد به هنا : حوض النبى ﷺ .

والكلام على الحوض من عدة وجوه :

أولًا : هذا الحوض موجود الآن ؛ لأنه ثبت عن النبى ﷺ أنه خطب ذات يوم فى أصحابه ، وقال : « وإنى والله لأنظر إلى حوضى الآن »[1] .

وأيضًا ؛ ثبت عن النبى عليه الصلاة والسلام ؛ أنه قال : « ومنبرى على حوضي »[2] .

وهذا يحتمل أنه فى هذا المكان ، لكن لا نشاهده ؛ لأنه غيبى ، ويحتمل أن المنبر يوضع يوم القيامة على الحوض .

---

(١) أخرجه البخارى (١٣٤٤) ، ومسلم (٢٢٩٦) .

(٢) أخرجه البخارى (١١٩٦) ، ومسلم (١٣٩١) .

ثانيًا : هذا الحوض يصب فيه ميزابان من الكوثر - وهو النهر العظيم ، الذى أعطيه النبى ﷺ فى الجنة - ينزلان إلى هذا الحوض .

ثالثًا : زمن الحوض قبل العبور على الصراط ؛ لأن المقام يقتضى ذلك ؛ حيث إن الناس فى حاجة إلى الشرب فى عرصات القيامة قبل عبور الصراط .

رابعًا : يرد هذا الحوض المؤمنون بالله ورسوله ﷺ ، المتبعون لشريعته ، وأما من استنكف واستكبر عن اتباع الشريعة ؛ فإنه يطرد منه .

خامسًا : فى كيفية مائه : فيقول المؤلف رحمه الله : « ماؤه أشد بياضًا من اللبن » : هذا فى اللون ، أما فى الطعم ؛ فقال : « وأحلى من العسل » ، وفى الرائحة : « أطيب من ريح المسك » . كما ثبت به الحديث عن النبى ﷺ[1] .

سادسًا : فى آنيته : يقول المؤلف : « آنيته عدد نجوم السماء » .

هذا كما ورد فى بعض ألفاظ الحديث ، وفى بعضها : « آنيته كنجوم السماء » ، وهذا اللفظ أشمل ؛ لأنه يكون كالنجوم فى العدد وفى الوصف بالنور واللمعان ؛ فآنيته كنجوم السماء كثرة وإضاءة .

سابعًا : آثار هذا الحوض : قال المؤلف : « من يشرب منه شربة ؛ لا يظمأ بعدها أبدًا » . حتى على الصراط وبعده .

وهذه من حكمة الله ﷻ ؛ لأن الذى يشرب من الشريعة فى الدنيا لا يخسر أبدًا كذلك .

ثامنًا : مساحة هذا الحوض : يقول المؤلف : « طوله شهر وعرضه شهر » . هذا إذن يقتضى أن يكون مدورًا ؛ لأنه لا يكون بهذه المساحة من كل جانب ؛ إلا إذا كان مدورًا ، وهذه المسافة باعتبار ما هو معلوم فى عهد النبى ﷺ من سير الإبل المعتاد .

تاسعًا : يصب فى الحوض ميزابان من الكوثر الذى أعطاه الله تعالى محمدًا ﷺ .

عاشرًا : هل للأنبياء الآخرين أحواضٌ ؟ .

فالجواب : نعم ؛ فإنه جاء فى حديث رواه الترمذى - وإن كان فيه مقال : « إن لكل نبى حوضًا »[2] .

لكن هذا يؤيده المعنى ، وهو أن الله ﷻ بحكمته وعدله كما جعل للنبى محمد ﷺ حوضًا يرده المؤمنون من أمته ؛ كذلك يجعل لكل نبى حوضًا ، حتى ينتفع المؤمنون بالأنبياء السابقين ، لكن الحوض الأعظم هو حوض النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

الأمر التاسع مما يكون يوم القيامة الصراط :

وقد ذكره المؤلف بقوله : « والصِّراطُ مَنصوبٌ عَلى مَتْنِ جَهنَّمَ ، وَهُوَ الجِسْرُ الذى بين الجنة والنَّار » .

---

(١) أخرجه البخارى (٦٥٧٥) ، ومسلم (٢٢٩٢) .

(٢) أخرجه الترمذى (٢٤٤٣) ، وابن ماجه (٤٣٠١) ، وأورده الألبانى فى « الصحيحة » (١٥٨٩) .

وقد اختلف العلماء فى كيفيته :

- فمنهم من قال : طريق واسع يمر الناس على قدر أعمالهم ؛ لأن كلمة الصراط مدلولها اللغوى هو هذا ؛ ولأن رسول الله ﷺ أخبر بأنه دَحْض ومَزَلة[1] ، والدحض والمزلة لا يكونان إلا فى طريق واسع ، أما الضيق ؛ فلَا يكون دحضًا ومزلة .

- ومن العلماء من قال : بل هو صراط دقيق جدًّا ؛ كما جاء فى حديث أبى سعيد الخدرى الذى رواه مسلم بلاغًا[2] ؛ أنه أدق من الشعر ، وأحد من السيف .

على هذا يرد سؤال : وهو كيف يمكن العبور على طريق كهذا ؟

والجواب : أن أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا ؛ فالله تعالى على كل شيء قدير ، ولا ندرى ؛ كيف يعبرون ؟! هل يجتمعون جميعًا فى هذا الطريق أو واحد بعد واحد ؟ .

وهذه المسألة لا يكاد الإنسان يجزم بأحد القولين ؛ لأن كليهما له وجهة قوية .

وقوله : « منصوب على متن جهنم » ، يعنى : على نفس النار .

قوله : « يمر الناس » . المراد بـ : « الناس » هنا : المؤمنون ؛ لأن الكفار قد ذهب بهم إلى النار .

فيمر الناس عليه على قدر أعمالهم ؛ منهم من يمر كلمح البصر ، ومنهم من يمر كالبرق ، ولمح البصر أسرع من البرق ، ومنهم من يمر كالريح ؛ أى : الهواء ، ولا شك أن الهواء سريع ، لا سيما قبل أن يعرف الناس الطائرات ، والهواء المعروف يصل أحيانًا إلى مائة وأربعين ميلًا فى الساعة ، ومنهم من يمر كالفرس الجواد ، ومنهم يمر كركاب الإبل ، وهى دون الفرس الجواد بكثير ، ومنهم من يعدو عدوًا ؛ أى : يسرع ، ومنهم من يمشى مشيًا ، ومنهم من يزحف زحفًا ؛ أى : يمشى على مقعدته ، وكل منهم يريد العبور .

وهذا بغير اختيار الإنسان ، ولو كان باختياره ؛ لكان يحب أن يكون بسرعة ، ولكن السير على حسَب سرعته فى قبولِ الشريعة فى هذه الدنيا ، فمن كان سريعًا فى قبولِ ما جاءت به الرسل ؛ كان سريعًا فى عبور الصراط ، ومن كان بطيئًا فى ذلك ؛ كان بطيئًا فى عبور الصراط ؛ جزاء وِفاقًا ، والجزاء من جنس العمل .

وقوله : « ومنهم من يخطف » ؛ أى : يؤخذ بسرعة ، وذلك بالكلاليب التى على الجسر ؛ تخطف الناس بأعمالهم .

« فيلقى فى جهنم » : يفهم منه أن النار التى يلقى فيها العصاة هى النار التى يلقى فيها الكفار ، ولكنها لا تكون بالعذاب كعذاب الكفار ، بل قال بعض العلماء : إنها تكون بردًا وسلامًا عليهم كما كانت النار

---

(١) أخرجه البخارى (٧٤٤٠) ، ومسلم (١٨٣) .

(٢) أخرجه مسلم (١٨٣) .

بردًا وسلامًا على إبراهيم ، ولكن الظاهر خلاف ذلك ، وأنها تكون حارة مؤلمة لكنها ليست كحرارتها بالنسبة للكافرين .

ثم إن أعضاء السجود لا تمسها النار ؛ كما ثبت ذلك عن النبى عليه الصلاة والسلام فى « الصحيحين »(١) ، وهى الجبهة والأنف والكفان والركبتان وأطراف القدمين .

قوله : « فمن مر على الصراط ؛ دخل الجنة » ؛ أى : لأنه نجا .

« القنطرة » : هى الجسر ، لكنها جسر صغير ، والجسر فى الأصل ممر على الماء من نهر ونحوه .

واختلف العلماء فى هذه القنطرة ؛ هل هى طرف الجسر الذى على متن جهنم أو هى جسر مستقل ؟ ! .

والصواب فى هذا أن نقول : الله أعلم ، وليس يعنينا شأنها ، لكن الذى يعنينا أن الناس يوقفون عليها .

قوله : « فيقتص لبعضهم من بعض » : وهذا القصاص غير القصاص الأول الذى فى عرصات القيامة ؛ لأن هذا القصاص أخص ؛ لأجل أن يذهب الغل والحقد والبغضاء التى فى قلوب الناس ، فيكون هذا بمنزلة التنقية والتطهير ، وذلك لأن ما فى القلوب لا يزول بمجرد القِصاص .

فهذه القنطرة التى بين الجنة والنار ؛ لأجل تنقية ما فى القلوب ، حتى يدخلوا الجنة وليس فى قلوبهم غل ؛ كما قال الله تعالى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر : ٤٧] .

هكذا رواه البخارى من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه(٢) .

إذا هذبوا مما فى قلوبهم من العداوة والبغضاء ونقوا منها ؛ فإنه يؤذن لهم فى دخول الجنة ؛ فإذا أذن لهم فى الدخول ؛ فلا يجدون الباب مفتوحًا ، ولكن النبى ﷺ يشفع إلى الله فى أن يفتح لهم باب الجنة ؛ كما سيأتى فى أقسام الشفاعة إن شاء الله .

الأمر العاشر مما يكون يوم القيامة :

دخول الجنة : وأشار إليه المؤلف بقوله : « وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ » . ودليله ما ثبت فى « صحيح مسلم » أن النبى ﷺ قال : « أنا أول شفيع فى الجنة » . وفى لفظ : « أنا أول من يقرع باب الجنة »(٣) . وفى لفظ : « آتى باب الجنة يوم القيامة ، فأستفتح ، فيقول الخازن : من أنت ؟ فأقول : محمد . فيقول : بك أمرت لا أفتح لأحد من قبلك »(٤) .

وقوله ﷺ : « فأستفتح » ، أى : أطلب فتح الباب . وهذا من نعمة الله على محمد ﷺ ؛ فإن

---

(١) أخرجه البخارى (٨٠٦) ، ومسلم (١٨٢) .

(٢) أخرجه البخارى (٢٤٤٠) .

(٣) أخرجه مسلم (١٩٦) .

(٤) أخرجه مسلم (١٩٧) .

الشفاعة الأولى التى يشفعها فى عرصات القيامة لإزالة الكروب والهموم والغموم ، والشفاعة الثانية لنيل الأفراح والسرور ؛ فيكون شافعًا للخلق عليه الصلاة والسلام فى دفع ما يضرهم وجلب ما ينفعهم .

ولا دخول إلى الجنة إلا بعد شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام ؛ لأن ذلك ثبت فى السنة كما سبق ، وأشار إليه الله ﷻ بقوله : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر : ٧٣] ؛ فإنه لم يقل : حتى إذا جاءوها ؛ فتحت ! وفيه إشارة إلى أن هناك شيئًا قبل الفتح ، وهو الشفاعة . أما أهل النار ؛ فقال فيهم : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر : ٧١] ؛ لأنهم يأتونها مهيأة فتبغتهم ؛ نعوذ بالله منها .

هذا حق ثابت ؛ دليله ما ثبت فى « صحيح مسلم » عن أبى هريرة رضي الله عنه ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : « نحن الآخرون الأولون يوم القيامة ، ونحن أول من يدخل الجنة »(١) ، وقال ﷺ : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »(٢) .

وهذا يشمل كل مواقف القيامة ، وانظر : « حادى الأرواح » لابن القيم .

تتمة :

أبواب الجنة لم يذكرها المؤلف ، لكنها معروفة أنها ثمانية ؛ قال الله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر : ٧٣] ، وقال النبى ﷺ فيمن توضأ وأسبغ الوضوء وتشهد : « إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية ؛ يدخل من أيها شاء »(٣) .

وهذه الأبواب كانت ثمانية بحسب الأعمال ؛ لأن كل باب له عمال ؛ فأهل الصلاة ينادون من باب الصلاة ، وأهل الصدقة من باب الصدقة ، وأهل الجهاد من باب الجهاد ، وأهل الصيام من باب الريان .

وقد يوفق الله ﷻ بعض الناس لأعمال صالحة شاملة ؛ فيدعى من جميع الأبواب ؛ كما فى « الصحيحين »(٤) عن أبى هريرة رضي الله عنه ؛ أن النبى ﷺ قال : « من أنفق زوجين فى سبيل الله ؛ نودى من أبواب الجنة : يا عبد الله ! هذا خير . . . . » وذكر الحديث ، وفيه : فقال أبو بكر رضي الله عنه : بأبى أنت وأمى يا رسول اللهَ ما على من دعى من تلك الأبواب من ضرورة ؛ فهل يدّعى أحد من تلك الأبواب كلها ؟ قال : « نعم ، وأرجو أن تكون منهم » .

فإن قلت : إذا كانت الأبواب بحسب الأعمال ؛ لزم أن يدعى كل أحد من كل تلك الأبواب إذا عمل بأعمالها ؛ فما الجواب ؟ .

فالجواب : أن يقال : يُدْعى من الباب المعين مَن كان يكثر من العمل المخصص له ؛ مثلًا : إذا كان

---

(١) أخرجه مسلم (٨٥٥) .

(٢) أخرجه البخارى (٢٣٨) ، ومسلم (٨٥٥) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٤) .

(٤) أخرجه البخارى (١٨٩٧) ، ومسلم (١٠٢٧) .

هذا الرجل كثير الصلاة ؛ فيدعى من باب الصلاة ، كثير الصيام من باب الريان ، وليس كل إنسان تحصل له الكثرة فى كل عمل صالح ؛ لأنك تجد فى نفسك بعض الأعمال أكثر وأنشط من بعض ، لكن قد يمن الله على بعض الناس ، فيكون نشيطًا قويًا فى جميع الأعمال ؛ كما سبق فى قصة أبى بكر رضي الله عنه .

الأمر الحادى عشر مما يكون يوم القيامة الشفاعة :

وقد ذكرها المؤلف بقوله : « وله ﷺ فى القيامة ثلاث شفاعات » .

« له » : الضمير يعود للنبى ﷺ .

والشفاعات : جمع شفاعة ، والشفاعة فى اللغة : جعل الشىء شفعًا . وفى الاصطلاح : التوسط للغير بجلب منفعةٍ أو دفع مضرةٍ ، ومناسبتها للاشتقاق ظاهرة ؛ لأنك إذا توسطت له ؛ صرت معه شفيعًا تشفعه .

والشفاعة تنقسم إلى قسمين : شفاعة باطلة ، وشفاعة صحيحة .

- فالشافعة الباطلة : ما يتعلق به المشركون فى أصنامهم ؛ حيث يعبدونهم ويزعمون أنهم شفعاء لهم عند الله ؛ كما قال تعالى : ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس : ١٨] ، ويقولون : ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر : ٣] .

لكن هذه الشفاعة باطلة لا تنفع ؛ كما قال تعالى : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر : ٤٨] .

- والشفاعة الصحيحة ما جمعت شروطًا ثلاثة :

الأول : رضا الله عن الشافع .

الثانى : رضاه عن المشفوع له ، لكن الشفاعة العظمى فى الموقف عامة لجميع الناس من رضي الله عنهم ومن لم يرض عنهم .

الثالث : إذنه فى الشفاعة .

والإذن لا يكون إلا بعد الرضا عن الشفاعة والمشفوع له .

ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم : ٢٦] ، ولم يقل : عن الشافع ، ولا : المشفوع له ؛ ليكون أشمل .

وقال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه : ١٠٩] .

وقال سبحانه : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء : ٢٨] .

فالآية الأولى تضمنت الشروط الثلاثة ، والثانية : تضمنت شرطين ، والثالثة تضمنت شرطًا واحدًا .

فللنبى ﷺ ثلاث شفاعات :

١ - الشفاعة العظمى . ٢ - الشفاعة لأهل الجنة ليدخلوا الجنة .

٣ - الشفاعة فيمن استحق النار ألا يدخلها ، وفيمن دخلها أن يخرج منها .

قوله : « حتى يقضى بينهم » . (حتى) هذه تعليلية ، وليست غائية ؛ لأن شفاعة الرسول ﷺ تنتهى قبل أن يقضى بين الناس ؛ فإنه إذا شفع ؛ نزل الله ﷻ للقضاء بين عباده وقضى بينهم .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون : ٧] . فإن قوله : ﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ . للتعليل ؛ أى : من أجل أن ينفضوا ، وليست للغاية ؛ لأن المعنى يفسد ذلك .

قوله : « بعدَ أن يَتَرَاجَعَ الأنبياءُ ، آدمُ ونوحٌ وإبراهيمُ وموسى وعيسى ابنُ مريمَ عن الشفاعةِ ... » : أى : يردها كل واحد منهم إلى الآخر .

شرح هذه الجملة ما رواه البخارى ومسلم[1] عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أنا سيد الناس يوم القيامة ، وهل تدرون فيم ذلك ؟ يجمع الله الناس الأولين والآخرين فى صعيد واحد ، يَسمعهم الداعى ، ويَنفُذهم البصر ، وتدنو منهم الشمس ، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون ، فيقول الناس : ألا ترون ما قد بلغكم ؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم ؟ فيقول بعضهم لبعض : عليكم بآدم ! فيأتونه ، فيقولون له : أنت أبو البشر خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأمر الملائكة فسجدوا لك ؛ ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول : إن ربى قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإنه نهانى عن الشجرة ، فعصيته ؛ نفسى نفسى نفسى ! اذهبوا إلى نوح ! فيأتون نوحًا ، فيقولون : يا نوح ! إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وقد سماك الله عبدًا شكورًا ؛ اشفع لنا إلى ربك ؛ ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول كما قال آدم فى غضب الله ، وإنه قد كانت لى دعوة دعوتها على قومى ؛ اذهبوا إلى إبراهيم ! فيأتون إبراهيم ، فيقولون : يا إبراهيم ! أنت نبى الله وخليله من أهل الأرض ؛ اشفع لنا إلى ربك ؛ ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول كما قال آدم فى غضب الله ، وإنى قد كذبت ثلاث كذبات ؛ اذهبوا إلى موسى ! فيأتون موسى ، فيقولون : يا موسى ! أنت رسول الله ، فضلك الله برسالته وبكلامه على الناس ؛ اشفع لنا إلى ربك ؛ ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول كما قال آدم فى غضب الله ، وإنى قد قتلت نفسًا لم أومر بقتلها ؛ اذهبوا إلى عيسى فيأتون عيسى ، فيقولون : يا عيسى ! أنت رسول الله وكلمته إلى مريم وروح منه وكلمت الناس فى المهد صبيًا ؛ اشفع لنا إلى ربك ؛ ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول كما قال آدم فى غضَب الله ، ولم يذكر ذنبًا ، وكلهم يقول كما قال آدم : نفسى نفسى نفسى ! اذهبوا إلى محمد ! فيأتون محمدًا ﷺ ، فيقولون : يا محمد أنت رسول الله ، وخاتم الأنبياء ، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؛ اشفع لنا إلى ربك ؛ ألا ترى ما نحن فيه ؟ فأنطلق ، فآتى تحت العرش ، فأقع ساجدًا لربى ﷻ ، ثم يفتح الله علىَّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبلى ، ثم يقال : يا محمد ! ارفع رأسك ؛ سل تعطه ، واشفع

(١) أخرجه البخارى (٣٣٤٠) ، ومسلم (١٩٤) .

تشفع . . . . » وذكر تمام الحديث .

والكذبات الثلاث التى ذكرها إبراهيم عليه السلام فُسِّرت بما رواه البخارى عن أبى هريرة رضي الله عنه ؛ قال : لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات ؛ اثنتين منهن فى ذات الله : قوله : ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ ، وقوله : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ ، وذكر قوله عن امرأته سارة : إنها أختي[1] .

وفى « صحيح مسلم » فى حديث الشفاعة السابق أن الثالثة قوله فى الكوكب ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ ، ولم يذكر قصة سارة .

لكن قال ابن حجر فى « الفتح » : « الذى يظهر أنها وَهْمٌ من بعض الرُّواة » . وعلل لذلك .

وإنما سمى إبراهيم عليه السلام هذه كذبات ؛ تواضعًا منه ؛ لأنها بحسب مراده صدق مطابق للواقع ؛ فهى من باب التورية . والله أعلم .

قوله : « حتى تَنْتَهِيَ إليه » : أى : إلى الرسول ﷺ ، وسبق فى الحديث ما يكون بعد ذلك .

وهذه الشفاعة العظمى لا تكون لأحد أبدًا إلا للرسول عليه الصلاة والسلام ، وهى أعظم الشفاعات ؛ لأن فيها إراحة الناس من هذا الموقف العظيم والكرب والغم .

وهؤلاء الرسل الذين ذكروا فى حديث الشفاعة كلهم من أولى العزم ، وقد ذكرهم الله تعالى فى موضعين من القرآن : فى سورة « الأحزاب » ، وفى سورة « الشورى » .

أما فى سورة الأحزاب ؛ ففى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب : ٧] .

وأما فى سورة « الشورى » ؛ فقوله تعالى : ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [الشورى : ١٣] .

تنبيه : قوله : « الأنبياء ؛ آدم ونوح . . . . » إلى آخره . جزم المؤلف رحمه الله بأن آدم نبى ، وهو كذلك ؛ لأن الله تعالى أوحى إليه بشرع أمره ونهاه .

وروى ابن حبان فى « صحيحه » : أن أبا ذر سأل النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : هل كان آدم نبيًّا ؟ قال : « نعم » .

فيكون آدم أول الأنبياء الموحى إليهم ، وأما أول الرسل ؛ فنوح ؛ كما هو صريح فى حديث الشفاعة وظاهر القرآن فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾ [النساء : ١٦٣] . وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد : ٢٦] .

وذلك أن أهل الجنة إذا عبروا الصراط ؛ وقفوا على قنطرة ، فيقتص لبعضهم من بعض ، وهذا القصاص غير القصاص الذى كان فى عَرَصات القيامة ، بل هو قصاص أخص ، يطهر الله فيه القلوب ،

---

(١) أخرجه البخارى (٣٣٥٨) ، ومسلم (٢٣٧١) .

ويزيل ما فيها من أحقاد وضغائن ؛ فإذا هُذِّبوا ونُقّوا ؛ أذن لهم فى دخول الجنة .

ولكنهم إذا أتوا إلى الجنة ؛ لا يجدونها مفتوحة كما يجد ذلك أهل النار ؛ فلا تفتح الأبواب ، حتى يشفع النبى ﷺ لأهل الجنة أن يدخلوها ، فيدخل كل الناس من باب العمل الذى يكون أكثر اجتهادًا فيه من غيره ، وإلا ؛ فإن المسلم قد يدعى من كل الأبواب .

وهذه الشفاعة يشير إليها القرآن ؛ لأن اللّٰه قال فى أهل الجنة : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] . وهذا يدل أن هناك شيئًا بين وصولهم إليها وبين فتح الأبواب .

وهو صريح فيما رواه مسلم[1] عن حذيفة وأبى هريرة ﵄ ؛ قالا : قال رسول اللّٰه ﷺ : « يجمع اللّٰه تبارك وتعالى الناس ، فيقوم المؤمنون حتى تُزلف لهم الجنة ، فيأتون آدم ، فيقولون : يا أبانا ! استفتح لنا الجنة . . . » وذكر الحديث . وفيه : « فيأتون محمدًا ، فيقوم فيؤذن له . . . » الحديث .

يعنى : الشفاعة فى أهل الموقف أن يقضى بينهم ، والشفاعة فى دخول الجنة .

قوله : « خاصَّتان له » : أى : للنبى محمد صلى اللّٰه عليه وعلى آله وسلم ، ولذلك يعتذر عنهما آدم وأولو العزم من الرسل .

وهناك أيضًا شفاعة ثالثة خاصة بالنبى ﷺ ، لا تكون لغيره ، وهى الشفاعة فى عمه أبى طالب ، وأبو طالب – كما فى « الصحيحين »[2] وغيرهما – مات على الكفر . فأعمام الرسول عليه الصلاة والسلام عشرة ، أدرك الإسلام منهم أربعة ؛ فبقى اثنان على الكفر وأسلم اثنان :

– فالكافران هما : أبو لهب : وقد أساء إلى النبى ﷺ إساءة عظيمة ، وأنزل اللّٰه تعالى فيه وفى امرأته حمَّالة الحطب سورة كاملة فى ذمهما ووعيدهما .

والثانى : أبو طالب ، وقد أحسن إلى الرسول عليه الصلاة والسلام إحسانًا كبيرًا مشهورًا ، وكان من حكمة اللّٰه ﷻ أن بقى على كفره ؛ لأنه لولا كُفره ؛ ما استطاع الدفاع عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، بل كان يؤذَى كما يؤذَى الرسول عليه الصلاة والسلام ، لكن بجاهه العظيم عند قريش وبقائه على دينهم صاروا يعظِّمونه وصار للنبى عليه الصلاة والسلام جانب من الحماية بذلك .

– واللذان أسلما هما العباس وحمزة ، وهو أفضل من العباس ، حتى لقبه الرسول عليه الصلاة والسلام أسد اللّٰه ، وقتل شهيدًا فى أُحدٍ ﵁ وأرضاه ، وسماه النبى ﷺ سيد الشهداء .

فأبو طالب أذن اللّٰه لرسوله ﷺ أن يشفع فيه ، مع أنه كافر ، فيكون هذا مخصوصًا من قوله تعالى : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] ، ولكنها شفاعة لم تخرجه من النار ، بل كان فى ضحضاح من نار يبلغ كعبيه يغلى منه دماغه ؛ قال الرسول عليه الصلاة والسلام : « ولولا أنا ؛ لكان فى الدرك

(١) أخرجه مسلم (١٩٥) .

(٢) أخرجه البخارى (٣٨٨٥) ، ومسلم (٢١٠) .

الأسفل من النار »[(١)] ، وليس هذا من أجل شخصية أبى طالب ، لكن من أجل ما حصل من دفاعه عن النبى ﷺ وعن أصحابه .

قوله : « وأما الشفاعة الثالثة ، فيشفع فيمن استحق النار »[(٢)] ؛ أى : من عصاة المؤمنين .

وهذه لها صورتان : يشفع فيمن استحق النار ألَّا يدخلها ، وفيمن دخلها أن يخرج منها .

- أما فيمن دخلها أن يخرج منها ؛ فالأحاديث فى هذا كثيرة جدًّا ، بل متواترة .

- وأما فيمن استحقها ألَّا يدخلها ؛ فهذه قد تستفاد من دعاء الرسول ﷺ للمؤمنين بالمغفرة والرحمة على جنائزهم ؛ فإنه من لازم ذلك أن لا يدخل النار ؛ كما قال النبى عليه الصلاة والسلام : « اللهم اغفر لأبى سلمة ، وارفع درجته فى المهديين . . .» الحديث[(٣)] .

لكن هذه الشفاعة فى الدنيا ؛ كما فى قوله صلى اللّه عليه وآله وسلم : « ما من رجل مسلم يموت ، فيقوم على جنازته أربعون رجلًا لا يشركون باللّه شيئًا ؛ إلا شفعهم اللّه فيه »[(٤)] .

وهذه الشفاعة ينكرها من أهل البدع طائفتان ؛ المعتزلة والخوارج ؛ لأن المعتزلة والخوارج مذهبهما فى فاعل الكبيرة أنه مخلَّد فى نار جهنم ، فيرون من زنى كمن أشرك باللّه ؛ لا تنفعه الشفاعة ، ولن يأذن اللّه لأحد بالشفاعة له .

وقولهم مردود بما تواترت به الأحاديث فى ذلك .

قوله : « وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم » . فيشفع فيمن استحق النار ألَّا يدخلها ، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها ، يعنى : أنها ليست خاصة بالنبى ﷺ ، بل تكون للنبيين ؛ حيث يشفعون فى عصاة قومهم ، وللصديقين يشفعون فى عصاة أقاربهم وغيرهم من المؤمنين ، وكذلك تكون لغيرهم من الصالحين ، حتى يشفع الرجل فى أهله وفى جيرانه وفيما أشبه ذلك .

يعنى : أن اللّه تعالى يخرج من عصاة المؤمنين من شاء بغير شفاعة ، وهذا من نعمته ؛ فإن رحمته سبقت غضبه ، فيشفع الأنبياء والصالحون والملائكة وغيرهم ، حتى لا يبقى إلا رحمة أرحم الراحمين ، فيخرج من النار من يخرج بدون شفاعة ، حتى لا يبقى فى النار إلا أهلها الذين هم أصحاب النار ، فقد روى الشيخان البخارى ومسلم من حديث أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ : « أن اللّه تعالى يقول : شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، وشفع المؤمنون ، ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار ، فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط ، قد عادوا حممًا . . .» الحديث[(٥)] .

---

(١) أخرجه البخارى (٣٨٨٣) ، ومسلم (٢٠٩) .

(٢) أخرجه مسلم (٩٢٠) .

(٣) أخرجه مسلم (٩٤٨) .

(٤) أخرجه مسلم (٩٤٨) .

(٥) أخرجه مسلم (١٨٣) .

الأمر الثانى عشر مما يكون يوم القيامة :

وهو ما ذكره المؤلف بقوله : « ويبقى فى الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا » .

الجنة عرضها السماوات والأرض ، وهذه الجنة التى عرضها السماوات والأرض يدخلها أهلها ، ولكن لا تمتلئ .

وقد تكفل الله ﷻ للجنة وللنار لكل واحدة ملؤها :

- « فالنار لا تزال يلقى فيها وهى تقول : هل من مزيد ؟ فلا تمتلئ ، فيضع الله ﷻ عليها قدمه ، فينزوى بعضها إلى بعض ، وتقول : قط قط »[1] .

- وأما الجنة ؛ فينشئ لها أقوامًا ، فيدخلون الجنة بفضل الله ورحمته :

- ثبت ذلك فى « الصحيحين » من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهذا مقتضى قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، وقول النبى عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه سبحانه وتعالى : « إن رحمتى سبقت غضبي »[2] .

ولهذا قال المؤلف : « فينشئ الله لها أقوامًا ، فيدخلهم الجنة » .

قوله : « وأصنافُ ما تضمَّنَته الدارُ الآخرةُ مِن الحسابِ والثوابِ والعقابِ والجنةِ والنارِ ... » :

الأصناف : الأنواع . سبق معنى الحساب .

الثواب : جزاء الحسنات ؛ الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة .

العقاب : جزاء السيئات ومن جاء بالسيئة ؛ فلا يجزى إلا مثلها وهم لا يظلمون .

الجنة : هى الدار التى أعدها الله تعالى لأوليائه ، وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين ، وفيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ؛ ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة : ١٧] ؛ أى : لا تعلم حقيقته وكنهه .

والجنة موجودة الآن ؛ لقوله تعالى : ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ، والأحاديث فى هذا المعنى متواترة .

ولا تزال باقية أبد الآبدين ؛ لقوله تعالى : ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود : ١٠٨] ، وقوله : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ ؛ فى آيات متعددة .

النار : هى الدار التى أعدَّها الله تعالى لأعدائه ، وفيها من أنواع العذابِ والعقاب ما لا يطاق .

وهى موجودة الآن ؛ لقوله تعالى : ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران : ١٣١] ، والأحاديث فى هذا المعنى مستفيضة مشهورة .

---

(١) أخرجه البخارى (٧٣٨٤) .

(٢) أخرجه البخارى (٧٤٢٢) ، ومسلم (٢٧٥١) .

وأهلها خالدون فيها أبدًا ؛ لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الأحزاب : ٦٤، ٦٥] .

وقد ذكر الله خلودهم أبدًا فى ثلاث آيات من القرآن ؛ هذه أحدها ، والثانية فى آخر سورة « النساء » ، والثالثة فى سورة « الجن » ، وهى ظاهرة فى أن النار لا تزال باقية أبد الآبدين .

يعنى : مثل التوراة والإنجيل وصحف إبراهيم وموسى وغيرها من الكتب المنزلة ؛ فقد ذكر فيها مبينًا مفصلًا لحاجة الناس ، بل ضرورتهم إلى بيانه وتفصيله ؛ إذ لا يمكنهم الاستقامة إلا بالإيمان باليوم الآخر الذى يجازى فيه كل عامل بما عمل من خير وشر .

اعلم أن العلم المأثور عن الأنبياء قسمان :

القسم الأول : قسم ثبت بالوحى ، وهو ما ذكر فى القرآن والسنة الصحيحة ، وهذا لاشك فى قبوله واعتقاد مدلوله .

القسم الثانى : قسم أتى عن طريق النقل غير الوحى ، وهذا هو الذى دخل فيه الكذب والتحريف والتبديل والتغيير .

ولهذا لابد من أن يكون الإنسان حذرًا مما ينقل بهذه الطريقة عن الأنبياء السابقين ، حتى قال الرسول عليه الصلاة والسلام : « إذا حدثكم أهل الكتاب ؛ فلا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم ، قولوا : آمنا بما أُنزل إلينا وما أُنزل إليكم »[1] ؛ لأنك إن صدقت ؛ قد تصدق بباطل ، وإن كذبته ؛ قد تكذب بحق ؛ فلا تصدق ولا تكذب ؛ قل : إن كان هذا من عند الله ؛ فقد آمنت به .

وقد قسم العلماء ما أثر عمن سبق ثلاثة أقسام :

الأول : ما شهد شرعنا بصدقه .

الثانى : ما شهد شرعنا بكذبه .

والحكم فِي هذين واضح .

الثالث : ما لم يحكم بصدقه ولا كذبه .

فهذا مما يجب فيه التوقف ؛ لا يصدَّق ولا يكذَّب .

العلم الموروث عن محمد صلوات الله وسلامه عليه سواء فى كتاب الله أو فى سنة رسول الله ﷺ فيه من ذلك ما يشفى ويكفى .

فلا حاجة إلى أن نبحث عن مواعظ ترقق القلوب من غير الكتاب والسنة ، بل نحن فى غنى عن هذا كله ؛ ففى العلم الموروث عن محمد رسول الله ﷺ ما يشفى ويكفى فى كل أبواب العلم والإيمان .

ثم المنسوب إلى رسول الله ﷺ فى باب الوعظ والفضائل ترغيبًا أو ترهيبًا ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) أخرجه البخارى (٤٤٨٥) .

صحيح مقبول ، وضعيف ، وموضوع ؛ فليس كله صحيحًا مقبولًا ، ونحن فى غنى عن الضعيف والموضوع .

– الموضوع اتفق العلماء رحمهم الله على أنه لا يجوز ذكره ونشره بين الناس ؛ لا فى باب الفضائل والترغيب والترهيب ، ولا فى غيره ؛ إلا من ذكره ليبين حاله .

– والضعيف اختلف فيه العلماء ، والذين قالوا بجواز نشره ونقله اشترطوا ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألّا يكون الضعف شديدًا .

الشرط الثانى : أن يكون أصل العمل الذى رتب عليه الثواب أو العقاب ثابتًا بدليل صحيح .

الشرط الثالث : ألّا يعتقد أن النبى ﷺ قاله ، بل يكون مترددًا غير جازم ، لكنه راج فى باب الترغيب ، خائفٌ فى باب الترهيب .

أما صيغة عرضه ؛ فلا يقول : قال رسول الله ﷺ. بل يقول : روى عن رسول الله ، أو ذكر عنه . . . . وما أشبه ذلك .

فإن كنت فى عوام لا يفرقون بين : ذكر وقيل وقال ؛ فلا تأت به أبدًا ؛ لأن العامى يعتقد أن الرسول عليه الصلاة والسلام قاله ؛ فما قيل فى المحراب ؛ فهو عنده الصواب !

تنبيه :

هذا الباب – أى : باب اليوم الآخر وأشراط الساعة – ذكرت فيه أحاديث كثيرة فيها ضعف وفيها وضع ، وأكثر ما تكون هذه فى كتب الرقائق والمواعظ ؛ فلذلك يجب التحرر منها ، وأن نحذِّر العامة الذين يقع فى أيديهم مثل هذه الكتب ..

قوله : « فمن ابتغاه » ؛ أى : طلبه : « وجده » .

وهذا صحيح ؛ فالقرآن بين أيدينا ، وكتب الأحاديث بين أيدينا ، لكنها تحتاج إلى تنقيح وبيان الصحيح منها والضعيف ، حتى يبنى الناس ما يعتقدونه فى هذا الباب على أساس سليم .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله :

قوله : « فيقوم الناس من قبورهم ..» :

هذه القيامة الكبرى ، تعاد الأرواح إلى الأجساد ، ويجمع شتات الأبدان ، يجمع ما تمزق وتفرق ويعاد خلقًا جديدًا ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ۝ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق : ٢-٤] ، فالأجزاء المتفرقة والأوصال المتمزقة والعظام النخرة – يجمعها ربك وينشئها نشأة أخرى ، ويعيد الأرواح نفسها إلى تلك الأبدان التي ينشئها الله نشئًا جديدًا ، فتشقق عن الناس قبورهم ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ﴾ [ق : ٤٤] .

تشقق الأرض كما تشقق عن النبات، بدفن البذر في الأرض فتنمو هذه البذور فتنشق عنها الأرض فتخضر وتخرج الأشجار والثمار، والله شبه إحياء الأموات وإخراجهم من قبورهم بإحياء الأرض بعد موتها ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ * ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٥، ٦].

وفي الآية الأخرى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩]، وهذا المعنى في القرآن كثير.

ويكونون «حفاة عراة غرلًا» أي: غير منتعلين ولا مكتسين ولا مختونين ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ولما أخبر الرسول ﷺ بذلك، سألته أم المؤمنين عائشة: «الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟! قال الرسول ﷺ: يا عائشة إن الأمر أشد من أن يهمهم ذلك»[1].

وذكر الشيخ جملة مما يكون يوم القيامة، فمن ذلك: دنو الشمس من رءوس الخلائق، كما جاء بذلك الحديث الصحيح: «فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه، ومنهم من يكون إلى ركبتيه، ومنهم من يكون إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق إلجامًا»[2].

ولو كانت خلقتهم وطبيعتهم كطبيعتهم في هذه الحياة لأحرقتهم الشمس، لكن حياة الآخرة خلقت للبقاء، وإذا ردت الأرواح إلى الأبدان فإنها ترد ردًا لا انفصال ولا فراق بعده.

ومما يكون يوم القيامة: نصب الموازين ووزن الأعمال ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وكذا نصوص السنة الدالة على وزن الأعمال.

وكذلك نشر الدواوين وهي صحائف الأعمال، والآيات في هذا كثيرة، ذكر الشيخ منها قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤]، أي: ألزمناه عمله، ونصيبه في عنقه ملازم له، ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾ كتابًا حقيقيًا الله أعلم بكيفيته، ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ أي: مفتوحًا، ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]، ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ كتاب قد أحصى على الإنسان فيه كل صغير وكبير.

﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣].

---

(١) البخاري (٦٥٢٧)، ومسلم (٢٨٥٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) مسلم (٢٨٦٤) من حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه.

فكل هذا مما يجب الإيمان به ، وهو داخل الإيمان باليوم الآخر ، الإيمان بكل ما أخبر الرسول ﷺ به من فتنة القبر وعذاب القبر ونعيم القبر والبعث بعد الموت ، وقيام الناس من قبورهم حفاة ودنو الشمس ونصب الموازين ووزن الأعمال ونشر الدواوين ، كل هذا مما يجب الإيمان به .

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بهذا كله ؛ لأن منهجهم ومذهبهم قائم على الإيمان بكل ما أخبر الله به في كتابه ، وما أخبر به رسوله ﷺ لا يعارضون شيئًا من ذلك بعقولهم أو بعقل فلان أو بآراء فلسفية أو جدل كلامي ، بل مذهبهم قائم على التسليم لخبر الله سبحانه وخبر رسوله ﷺ ، يؤمنون بذلك كله ، كما جاء عن الإمام الشافعي أنه قال : « آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله ، وآمنت برسول الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ » .

وأهل البدع وإن أقروا فإنهم لا يقولون أقوالًا تخالف موجب النصوص ، وينكرون بعض ما ورد في السنن ، مثل من ينكر الميزان فأهل السنة والجماعة يؤمنون بكل ما أخبر الله به في كتابه ، وأخبر به رسوله ﷺ ، والإيمان بهذه الأمور كله في الإيمان باليوم الآخر .

قوله : « ويحاسب الله الخلق ..» :

ومما يكون يوم القيامة من الأمور العظيمة الحساب ، فيوم القيامة له أسماء كثيرة منها : يوم الفصل ، ويوم النشور ، ويوم التلاق ، ويوم التناد ، ويوم الحساب ، والحساب من أعظم ما يكون يوم القيامة .

يحاسب الله الخلائق ، وهو سريع الحساب ، وهو أسرع الحاسبين سبحانه وتعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق : ٦- ١٣] ، فمن الناس من يحاسب حسابًا يسيرًا ، ومنهم من يناقش الحساب .

وقد قال ﷺ : « من نوقش الحساب عذب ، فقالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : أليس الله يقول : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق : ٧، ٨] قال : ذلك العرض »[1] .

حساب المؤمن الذي غفر الله له ذنوبه ؛ إنما هو عرض أعماله ، ويسترشد إلى هذا بقول الشيخ : « يحاسب الله الخلائق ، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه ..» إلى آخره .

وقول الشيخ كما وصف ذلك في الكتاب والسنة .

هذه الكلمة عامة وهي إشارة إلى دليل قوله : « ويحاسب الله الخلائق ويخلو بعبده المؤمن » . فمن أمور الحساب ما دل عليه القرآن ، كما في الآيات التي ذكرتها ، ومنها ما دلت عليه السنة ، والفقرة الثانية

(١) البخاري (٦٥٣٦) ، ومسلم (٢٨٧٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

إنما جاءت بها السنة ، فالرسول ﷺ أخبر أن الله يدني عبده المؤمن حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه ، ثم يقول له : « إني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم »[١] .

قوله : « وأما الكفار : فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛ فإنهم لا حسنات لهم ..» :

ولكونهم لا حسنات لهم ؛ لا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛ لأن من له حسنات وسيئات توزن أعماله ؛ فقد ترجح الحسنات فينجو ، وقد ترجح السيئات فيستوجب العذاب .

وقول الشيخ : « وأما الكفار : فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛ فإنهم لا حسنات لهم ، ولكن تعد أعمالهم ، فتحصى ، فيوقفون عليها ويقررون بها ويجزون بها » . كأن هذه العبارة تشعر بأن أعمالهم لا توزن .

والقرآن ظاهره - والله أعلم - أن الكفار توزن أعمالهم فتخف موازينهم ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ۝ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠٢- ١٠٤] الآيات ، ونظائر هذا في القرآن متعددة ، فالذين تخف موازينهم يبوءون بالشقوة ، وهم الذين يقولون : ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ ۝ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠٦، ١٠٧] ، فيقول الله تعالى لهم : ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون : ١٠٨] . نعوذ بالله من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء ، نعوذ بالله من مصير أهل الشقاء .

قوله : « وفي عرصة القيامة الحوض المورود ..» :

ومما يدخل في الإيمان باليوم الآخر ويجب الإيمان به : الحوض لنبينا ﷺ فقد تواترت به السنة ، وأخبر الرسول ﷺ بوصفه ووصف مائه ومساحته ، ومن ذلك ما ذكره الشيخ في إحدى الروايات : « طوله شهر ، وعرضه شهر »[٢] ، وفي رواية أخرى تقدير مساحته : « كما بين أيلة وصنعاء »[٣] ، و« كما بين صنعاء والمدينة »[٤] وروايات كثيرة في مقداره .

المقصود : أنه حوض عظيم ومورد كريم ترد عليه هذه الأمة ويشرب منه المؤمنون الذين ثبتوا في هذه الحياة على هدى الله واستقاموا على سنة رسوله ﷺ ، وهذا الحوض قد ورد « أن ماءه أشد بياضًا من اللبن ، وأحلى من العسل ، وأطيب من ريح المسك ، وآنيته وكيزانه كنجوم السماء »[٥] .

---

(١) البخاري (٢٤٤١) ، ومسلم (٢٧٦٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) البخاري (٦٥٧٩) ، ومسلم (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٣) البخاري (٦٥٨٠) ، ومسلم (٢٣٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٤) البخاري (٦٥٩١) ، ومسلم (٢٢٩٨) من حديث حارثة بن وهب رضي الله عنه .

(٥) البخاري (٦٥٧٩) ، ومسلم (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

كل هذا يجب الإيمان به ، وأهل السنة يؤمنون بهذا كله تصديقًا لخبر الصادق المصدوق ﷺ ، وهذا من فضائل نبينا فإن الله تعالى يظهر فضله وكرامته على سائر الأنبياء بذلك الحوض وبكثرة الواردين عليه « وإنه ليرد عليه أقوام يعرفهم ﷺ فيختلجون دونه ويحال بينهم وبين الورود ، فيقول : أصحابي أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فيقول ﷺ : سحقًا سحقًا لمن غير بعدي »[1] . نعوذ بالله من التغيير والتبديل ، والردة عن الإسلام .

قوله : « وفي عرصات القيامة الحوض المورود للنبي ..» :

عرصات القيامة : مواقفها وساحاتها . وذكره للحوض في هذا الموضع يشعر بأنه يختار أن الحوض قبل الصراط ، فإن أهل العلم اختلفوا في الحوض هل هو قبل الميزان أو بعده ؟ وهل هو قبل الصراط أو بعده ؟

والأظهر – والله أعلم – : أنه قبل الصراط وبعد الميزان فإنه يناسب – والله أعلم – أن يكون ورودهم بعد الحساب ليروي غليلهم ، ويثلج نفوسهم بعد المعاناة ، والله أعلم بحقيقة الأمر .

المقصود : أن من عقيدة أهل السنة والجماعة الإيمان بحوض النبي ﷺ وقد أنكر الحوض بعض طوائف المبتدعة ، ولا حجة لهم في هذا الإنكار إلا الاستبعاد الذي لا سند له إلا قولهم : كيف يكون الحوض بهذه المساحة ؟ وكيف يكون في عرصات القيامة ؟

فنقول : الله تعالى على كل شيء قدير ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في الحوض : « يشخب فيه ميزابان من الجنة »[2] . وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أتدرون ما الكوثر ؟ فقلنا : الله ورسوله أعلم .قال : فإنه نهر وعدنيه ربي ﷻ عليه خير كثير ، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة ، آنيته عدد النجوم »[3] .

أي أن شراب هذا الحوض يمد من نهر الكوثر الذي امتن الله به على نبينا محمد ﷺ في الجنة .

ومما يجب الإيمان به ويدخل في الإيمان باليوم الآخر الصراط ، وهو جسر منصوب على متن جهنم بين الجنة والنار يعبر منه الناس بحسب سيرهم وثباتهم على الصراط الذي نصبه الله للعباد في هذه الحياة الدنيا ، ففي الدنيا صراط وهو دين الله الذي بعث به رسله ، ودينه هو الصراط المستقيم ، وهو في حق هذه الأمة شريعة محمد ﷺ ، فمن كان على دين الله وصراطَه المستقيم أثبت وفي سيره أسرع ، كان على ذلك كذلك ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [النبأ : ٢٦] فـ « الجزاء من جنس العمل » ؛ ولهذا الناس يمرون عليه : منهم من يمر كالبرق سرعة – وهكذا حال الناس في الدنيا – ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم كالفرس

---

(١) البخاري (٦٥٨٣) ، ومسلم (٢٢٩٠) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٢) مسلم (٢٣٠٠) ، وأحمد (١٤٩/٥) من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٣) مسلم (٤٠٠) ، وأبو داود (٤٧٤٧) من حديث أنس رضي الله عنه .

الجواد ، ومنهم كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدوًا ، ومنهم من يمشي مشيًا ، ومنهم من يزحف زحفًا ، ومنهم من لا يسير ، وعلى الصراط كلاليب تخطف الناس بأعمالهم ، وفي الحديث « فناج مسلم ومكدوس في النار »[١] .

ويمر الناس على هذا الصراط ، فمن عبر تجاوز الخطر ، اللهم نجنا من عذابك يوم لقائك ؛ ولهذا بين الشيخ أن من عبر الصراط دخل الجنة من أول وهلة دون أن يمسه عذاب ، فأما الذين يعذبون فإنهم لا يعبرون بل يسقطون في النار وينالهم العذاب ، والله أعلم .

والذي يشعر به سياق النصوص التي وردت في الصراط أن هذا العبور إنما يكون لأهل الإيمان وللمنتسبين لأهل الإيمان ، أما الأمم الكافرة كاليهود والنصارى وعباد الأوثان ، فهؤلاء ليسوا ممن يمر على الصراط - والعياذ بالله - كما جاء في الحديث : « إن الناس يحشرون يوم القيامة فيقال : لتتبع كل أمة ما كانت تعبد ، فيتبعون ما كانوا يعبدون فيلقون في النار دون أن يعبروا الصراط »[٢] .

المقصود : أنه يجب الإيمان بالصراط ، وبما جاء في عبور الناس وتفاوتهم في المرور .

وإنه لمثال لحال الناس وسيرهم على صراط هذه الحياة ، فمنهم من هو مستقيم ويسير سيرًا حثيثًا مواصل ليله ونهاره إلى الله ، ما يضيع من وقته شيء وآخر دونه ، فتأمل واقعك .

والسير في هذه الحياة يكون بسير القلوب وبسير الأبدان تبعًا فيما يتطلب ذلك .

وبعد المرور على الصراط - والحديث الآن على المؤمنين الذين عبروا وتجاوزوا الخطر - يوقف الناس على قنطرة بين الجنة والنار قبل الدخول ، الإخوة المؤمنون الأحباب يقتص لبعضهم من بعض الحقوق التي تكون بينهم فيذهب الغل ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ﴾ [الحجر : ٤٧] حتى لا يكون لأحد على أحد شيء ، وهذا غير المقاصة التي جاءت في حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « أتدرون ما المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع . فقال : إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي وقد شتم هذا ، وقذف هذا ، وأكل مال هذا ، وسفك دوم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار »[٣] .

قوله : « فإذا هذبوا ونقوا .. » :

وكمل طيبهم أذن لهم بدخول الجنة ، فيدخلونها طيبين قد طابوا في الدنيا ، وكمل طيبهم ، وتأهلوا لدخول دار الطيبين ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ

(١) البخاري (٧٤٣٩) ، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) انظر تخريج ما قبله .

(٣) مسلم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴿٧٣﴾ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٣، ٧٤].

فأهل السنة والجماعة يؤمنون بالصراط على ما جاء في الأخبار ويسلمون، فمنهجهم ومذهبهم قائم على التسليم لله ورسوله ﷺ لا يعارضون شيئًا بآرائهم وأهوائهم ومعقول ورأي فلان، وأما أهل الأهواء فإنهم يحكمون عقولهم في أخبار الرسول ﷺ هذا معقول، وهذا غير معقول، وهذا كذا وهذا كذا.

قوله: «وأول من يستفتح باب الجنة النبي محمد ﷺ ..»:

ذكر الشيخ جملة من الأمور التي تكون يوم القيامة والإيمان بها يدخل في الإيمان باليوم الآخر، منها:

أن أول من يستفتح باب الجنة نبينا محمد ﷺ يستفتح له فيدخل فيكون أول من يدخل الجنة مطلقًا، وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته، فهو أفضل النبيين والمرسلين، وأمته خير الأمم، كل هذا مما صحت به الأحاديث عن النبي ﷺ وهذه أيضًا من خصائصه ﷺ وفضائله التي يظهر الله بها فضله على رءوس الأشهاد.

﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] ويدخل بعده وأمته من شاء سبحانه وتعالى.

قوله: «وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات ..»:

الشفاعة الأولى: وهي الشفاعة في أهل الموقف، أن يقضي بينهم، وتسمى الشفاعة الكبرى، وهي المقام المحمود الذي امتن الله به عليه في قوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. وفي الحديث عن النبي ﷺ: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت سيدنا محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلت له شفاعتي يوم القيامة»(١).

وهذه الشفاعة خاصة به، وهي الشفاعة التي يتدافعها الأنبياء أولو العزم، كما ثبت عن النبي ﷺ في حديث الشفاعة الطويل المتواتر حين يأتي الناس لآدم، ويطلبون منه أن يشفع لهم عند الله، ثم نوح ثم إبراهيم ثم موسى ثم عيسى عليه السلام إلى أن ينتهي الناس إلى النبي ﷺ فيقول: «أنا لها، فأستأذن على ربي فيؤذن لي ويلهمني محامد أحمده بها لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد وأخر له ساجدًا فيقول: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط واشفع تشفع»(٢).

هذه الشفاعة الكبرى التي يتراجع عنها الأنبياء، ويتقدم لها نبينا محمد ﷺ لعظيم منزلته عند ربه.

والشفاعة الثانية: شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، ويجري نحو ما جرى من تدافع وتراجع

---

(١) البخاري (٦١٤)، والترمذي (٢١١) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

الأنبياء عن الشفاعة في ذلك ، فيشفع أيضًا لأهل الجنة أن يدخلوا الجنة ، وفي كل ذلك إظهار لشرفه ﷺ وإعلاء لقدره ، وإظهار لكرمه على ربه .

وهاتان الشفاعتان - شفاعته في أهل الموقف أن يقضى بينهم وشفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة - خاصتان به لا يشركه فيهما أحد من الأنبياء ولا غيرهم .

والثالثة : الشفاعة في أهل الكبائر ، فيشفع فيمن استحق النار ألا يدخلها ، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها .

وهذه الشفاعة له ولغيره من الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين والملائكة ، وهذه الشفاعة هي التي ينكرها أهل البدع كالخوارج والمعتزلة ؛ لأن ذلك يناقض أصلهم ، وتقدم أن من أصولهم أن أهل الكبائر لابد لهم من دخول النار ، والخلود فيها ، فتمتنع الشفاعة كما تمتنع في المشركين ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] ، ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] .

فجعلوا مرتكب الكبيرة كذلك لا تنفعه شفاعة الشافعين .

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بهذا كله ، ويثبتون هذه الشفاعة للنبي ﷺ وغيرها ، لكن هذه أهمها وأبرزها ولهذا اقتصر الشيخ عليها ، فاثنتان خاصتان به ، والثالثة مشتركة ، ولكن له منها الحظ الأوفر ؛ فإنه ثبت أنه ﷺ يشفع أربع مرات ، يقول : « فأشفع فيحد لي حدًا فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة ، ثم أعود فأشفع فيحد لي حدًا فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة ..»[1] أربع مرات .

ويخرج الله من النار أقوامًا بغير شفاعة ، بل بمحض فضله ورحمته سبحانه والكل من فضله ، والكل من رحمته حتى يخرج من يخرج بشفاعة الشافعين ، هل خرجوا إلا برحمة الله وبفضله ؟ من الذي أذن للشافع أن يشفع ومن الذي قبل منه الشفاعة ؟ فهو سبحانه وتعالى تارة يسدي فضله بسبب يهيئه ويجريه على يد بعض العباد ، وتارة يمنح ويؤتي فضله دون توسط سبب .

والسبب إذا توسط فهو أيضًا عائد إلى إرادته تعالى ورحمته وفضله ، فالأمر له أولًا وآخرًا ، يكرم الشافع فيأذن له بالشفاعة ، ويرحم المشفوع له فينجيه من العذاب بشفاعة من أذن له بالشفاعة والقبول .

قوله : « ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا ، فينشئ الله لها أقوامًا فيدخلهم الجنة ..» :

ثبت هذا في الحديث عن النبي ﷺ : « لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ، وتقول : قط قط بعزتك وكرمك !! ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقًا فيسكنهم فضل الجنة »[2] .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

قوله : « وأصناف ما تضمنه الدار الآخرة ..» :

هنا أجمل الشيخ الكلام عن اليوم الآخر بعد ما ذكر أشياء مما يكون يوم القيامة ، مما يجب الإيمان به ، ثم ختم بهذه الجملة ، أي : أنواع وتفاصيل ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب والعقاب والثواب والجنة والنار .

وتفاصيل ذلك موجودة في الكتب المنزلة من السماء ، كالتوراة والإنجيل والقرآن وغيرها من كتب اللَّه المنزلة ، كلها تضمنت من هذا ما تضمنته ، وكذلك في المأثور عن الأنبياء آثار كثيرة تتضمن أخبارًا عن اليوم الآخر ، لكن لا يثبت من ذلك إلا ما وصلنا بخبر المعصوم ﷺ .

أما الآثار المروية عن الأنبياء ، التي لم تثبت بطريق يجب اعتماده ، فالأمر فيها معلق على الدليل ، كأخبار بني إسرائيل ، إما أن يقوم الدليل على كذبه فيرد ، أو صدقه فيجب الإيمان به ، أو يبقى لا يصدق ولا يكذب ، لكن لا شك أن الأنبياء أخبروا عن اليوم الآخر ، لكن إذا جاءت عنهم جزئيات تفصيلية ، فلا بد من ثبوت ذلك .

وفي العلم الموروث عن محمد ﷺ وهو ما جاء في الكتاب والسنة من ذلك ما يشفي ويكفي ، لا نحتاج أبدًا إلى أن نرجع إلى التوراة والإنجيل أو أخبار بني إسرائيل ؛ ففي الكتاب والسنة الغنى ، اقرأ القرآن ماذا تجد فيه من الحديث عن اليوم الآخر ؟ تجد الكثير بل إنه لم يأت من تفاصيل اليوم الآخر في الكتب المنزلة مثل ما جاء في القرآن ، وكذلك سنة النبي ﷺ فيها من الأخبار والآثار المتعلقة باليوم الآخر شيء كثير . وهذا العلم موجود وميسر لمن ابتغاه وطلبه ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧] .

❁ قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه اللَّه :

قوله : « إلى أن تقوم القيامة الكبرى ، فتعاد الأرواح إلى الأجساد » :

أشار الشيخ رحمه الله فى هذا وما بعده إلى ما يكون فى الدار الآخرة ، وهى التى تبدأ بالقيامة الكبرى ؛ فإن الدور ثلاث : دار الدنيا ، ودار البرزخ ، والدار الآخرة . وكل دارٍ من هذه الدور الثلاث لها أحكام تخصها ، وحوادث تجرى فيها ، وقد تكلم الشيخ على ما يكون فى دار البرزخ .

وهنا أخذ يتكلم على ما يكون فى الدار الآخرة ، فيقول : (إلى أن تقوم القيامة الكبرى) القيامة قيامتان :

قيامة صغرى : وهى الموت ، وهذه القيامة تقوم على كل إنسانٍ فى خاصته ، من خروج روحه وانقطاع سعيه .

وقيامة كبرى : وهذه تقوم على الناس جميعًا ، وتأخذهم أخذةً واحدةً ، وسميت قيامةً ؛ لقيام الناس من قبورهم لرب العالمين .

ولهذا قال : (فتعاد الأرواح إلى الأجساد) وذلك عندما ينفخ إسرافيل في الصور ، قال تعالى : ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس : ٥١- ٥٢] .

وقال تعالى : ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر : ٦٨] .

والأرواح جمع روحٍ ، وهي ما يحيى به الإنسان وغيره من ذوات الأرواح ، ولا يعلم حقيقتها إلا الله ، قال تعالى : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء : ٨٥] .

وقوله : (وتقوم القيامة التي أخبر الله بها في كتابه ، وعلى لسان رسوله ، وأجمع عليها المسلمون) . إشارةً إلى أدلة البعث ، وأنه ثابت بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين والعقل والفطر السليمة .

فقد أخبر الله عنه في كتابه ، وأقام الدليل عليه ، ورد على المنكرين للبعث في غالب سور القرآن ، ولما كان نبينا محمد ﷺ خاتم النبيين بين تفاصيل الآخرة بيانًا لا يوجد في كثيرٍ من كتب الأنبياء .

والجزاء على الأعمال ثابت بالعقل ، وواقع في الشرع ؛ فإن الله نبّه العقول إلى ذلك في مواضع كثيرةٍ من القرآن ، حيث ذكرها أنه لا يليق بحكمته وحمده أن يترك الناس سدًى ، أو يخلقهم عبثًا ، لا يؤمرون ، ولا ينهون ، ولا يثابون ، ولا يعاقبون .

وأن يكون المحسن كالمسيء ، أو يجعل المسلمين كالمجرمين ؛ فإن بعض المحسنين يموت قبل أن يجزى على إحسانه ، وبعض المجرمين يموت قبل أن يجازى على إجرامه ، فلا بد أن هناك دارًا يُجازى فيها كلٌّ منهما .

ومنكر البعث كافرٌ ، كما قال تعالى : ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن : ٧] .

وقوله : (فيقوم الناس من قبورهم حفاةً) . جمْع حافٍ ، وهو الذي ليس على رجله نعل ، ولا خفٌّ .

(عراةً) جمع عارٍ ، وهو الذي ليس عليه لباس .

(غرلًا) جمع أغرل ، وهو الأقلف الذي لم يختتن .

وهذه الصفات الثلاث يكونون عليها حين قيامهم من قبورهم ، وهذا ثابت في الصحيح ، عن النبي ﷺ ، ففي الصحيحين ، عن عائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « إنكم تحشرون إلى الله يوم القيامة حفاةً عراةً غرلًا » الحديث[1] .

ذكر الشيخ رحمه الله في هذا الكلام بعض ما يجري في يوم القيامة مما ذكر في الكتاب والسنة ؛ فإن

---

(١) البخاري (٦٥٢٧) ، ومسلم (٤/٢١٩٤) (٢٨٥٩) عن عائشة رضي الله عنها ، ومسلم (٤/٢١٩٤) (٢٨٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

والغُرل – بضم الغين المعجمة ، وإسكان الراء – : معناه : غير مختونين ، جمع أغرل ، وهو الذي لم يختتن ، وبقيت معه غُرلته ، وهي قُلفته ، وهي الجلدة التي تقطع في الختان .

تفاصيل ما يجرى فى هذا اليوم مما لا يدرك بالعقل ، وإنما يدرك بالنقول الصحيحة عن النبى ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ .

ومن الحكمة فى محاسبة الخلائق على أعمالهم ، ووزنها ، وظهورها مكتوبةً فى الصحف مع إحاطة علم الله بذلك ؛ ليرى عباده كمال حمده ، وكمال عدله ، وسعة رحمته ، وعظمة ملكه .

وذكر الشيخ مما يجرى فى هذا اليوم العظيم على العباد :

١ - (أنها تدنو منهم الشمس) ؛ أى : تقرب من رءوسهم ، كما روى مسلم ، عن المقداد رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا كان يوم القيامة أدنيت الشمس من العباد ، حتى تكون قدر ميلٍ أو ميلين »[1] .

وقوله : (ويلجمهم العرق) ؛ أى : يصل إلى أفواههم ، فيصير بمنزلة اللجام ، يمنعهم من الكلام ، وذلك نتيجةً لدنو الشمس منهم ، وذلك بالنسبة لأكثر الخلق ، ويستثنى من ذلك الأنبياء ، ومن شاء الله .

٢ - ومما ذكر فى هذا اليوم قوله : (وتنصب الموازين ، وتوزن بها الأعمال) الموازين جمع ميزانٍ ، وهو الذى توزن به الحسنات والسيئات .

وهو ميزان حقيقىٌ له لسان وكفتان ، وهو من أمور الآخرة ، ونؤمن به ، كما جاء ، ولا نبحث عن كيفيته إلا على ضوء ما ورد من النصوص .

والحكمة فى وزن الأعمال إظهار مقاديرها ؛ ليكون الجزاء بحسبها .

(فمن ثقلت موازينه) ؛ أى : رجحت حسناته على سيئاته .

(فأولئك هم المفلحون) ؛ أى : الفائزون والناجون من النار ، المستحقون لدخول الجنة .

(ومن خفت موازينه) ؛ أى : ثقلت سيئاته على حسناته .

(فأولئك الذين خسروا أنفسهم) ؛ أى : خابوا وصاروا إلى النار .

(فى جهنم خالدون) ؛ أى : ماكثون فى النار .

والشاهد من الآية الكريمة : أن فيها إثبات الموازين والوزن يوم القيامة ، وقد ورد ذكر الوزن والموازين فى آياتٍ كثيرةٍ من القرآن ، وقد أفاد مجموع النصوص أنه يوزن العامل والعمل والصحف .

ولا منافاة بينها فالجميع يوزن ، ولكن الاعتبار فى الثقل والخفة يكون بالعمل نفسه ، لا بذات العامل ، ولا بالصحيفة . والله أعلم .

وقد تأول المعتزلة النصوص فى ذلك على أن المراد بالوزن والميزان العدل ، وهذا تأويل فاسد مخالف للنصوص ، وإجماع سلف الأمة ، وأئمتها .

---

(١) رواه أحمد (٦/٣) (٢٣٧٠٣) ، ومسلم (٤/٢١٩٦) (٢٨٦٤) ، والترمذى (٢٤٢١) .

قال الشوكاني[1] : وغاية ما تشبثوا به مجرد الاستبعادات العقلية ، وليس فى ذلك حجة على أحدٍ ، فهذا إذا لم تقبله عقولهم فقد قبلته عقول قومٍ ، هى أقوى من عقولهم ، من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، حتى جاءت البدع كالليل المظلم ، وقال كلٌّ ما شاء ، وتركوا الشرع خلف ظهورهم . أهـ

وأمور الآخرة ليست مما تدركها العقول . والله أعلم .

٣- ومما ذكره الشيخ من حوادث هذا اليوم العظيم قوله : (وتنشر الدواوين ، وهى صحائف الأعمال) ؛ أى : الصحائف التى كتبت فيها أعمال العباد التى عملوها فى الدنيا ، وكتبها عليهم الحفظة ؛ لأنها تطوى عند الموت ، (وتنشر) ؛ أى : تفتح عند الحساب ؛ ليقف كل إنسانٍ على صحيفته ، فيعلم ما فيها .

(فآخذ كتابه بيمينه ، وآخذ كتابه بشماله ، أو من وراء ظهره) هذا فيه بيان كيفية أخذ الناس لصُحفهم ، كما جاء ذلك فى القرآن الكريم ، وهو على نوعين :

آخذٌ كتابه بيمينه ، وهو المؤمن .

وآخذ كتابه بشماله أو من وراءِ ظهره ، وهو الكافرُ ، بأن تُلْوى يده اليسرى من وراء ظهره ، ويعطى كتابه بها ، كما جاءت الآيات بهذا وهذا .

ولا منافاةَ بينهما ؛ لأن الكافر تغل يمناه إلى عنقه ، وتجعل يُسراه وراء ظهره ، فيأخذ بها كتابه .

ثم استدل الشيخ بقوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ الآية ، وطائره : ما طار عنه من عمله ، من خيرٍ وشرٍّ .

﴿فِى عُنُقِهِۦ﴾ ؛ أى : يلزم به ، ويجازى به ، لا مَحِيدَ له عنه ، فهو لازم له لزوم القِلادة فى العنق .

﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ ؛ أى : نجمع له عمله كله فى كتابٍ يعطاه يوم القيامة ؛ إما بيمينه إن كان سعيدًا ، أو بشماله إن كان شقيًا .

﴿مَنشُورًا﴾ ؛ أى : مفتوحًا يقرؤه هو وغيره ، وإنما قال سبحانه : ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ تعجيلًا للبشرى بالحسنة ، والتوبيخ على السيئة .

﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ ؛ أى : نقول له ذلك ، فيقرأ ذلك الكتاب من كان قارئًا ، ومن لم يكن قارئًا .

﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ . أى : حاسبًا ، وهو منصوب على التمييز ، وهذا أعظم العدل حيث جعله حسيب نفسه ؛ ليرى جميع عمله ، لا ينكر منه شيئًا .

والشاهد من الآية الكريمة : أن فيها إثبات إعطاء كل إنسانٍ صحيفةَ عمله يوم القيامة يقرؤها بنفسه ، ويطلع عليها هو ، لا بواسطة غيره .

٤- ثم ذكر الشيخ رحمه الله الحساب ، فقال : (ويحاسب الله الخلائق) الحساب : هو تعريف الله عز وجل

---

(١) «فتح القدير» (٢/١٩٠) .

للخلائق بمقادير الجزاء على أعمالهم، وتذكيره إياهم ما قد نسوه من ذلك .

أو بعبارةٍ أخرى : هو توقيف الله عباده قبل الانصراف من المحشر على أعمالهم؛ خيرًا كانت أو شرًّا .

ثم ذكر الشيخ رحمه الله أن الحساب على نوعين :

النوع الأول : حساب المؤمن، قال فيه : (ويخلو بعبده المؤمن، فيقرره بذنوبه، كما وصف ذلك بالكتاب والسنة) كما قال الله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق : ٨- ٩] .

وفى الصحيحين، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الله يُدنى المؤمن، فيضع عليه كنفه، ويستره من الناس، ويقرره بذنوبه ويقول له : أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ حتى إذا قرره بذنوبه، ورأى فى نفسه أن قد هلك، قال : فإنى قد سترتها عليك فى الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، ثم يعطى كتاب حسناته»[1] .

ومعنى «يقرره بذنوبه» : يجعله يُقر؛ أى : يعترف بها، كما فى هذا الحديث : «أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟» .

ومن المؤمنين من يدخل الجنة بغير حسابٍ، كما صح فى حديث السبعين الألف الذين يدخلون الجنة، بلا حسابٍ، ولا عذابٍ .

والحساب يختلف، فمنه اليسير، وهو العرض، ومنه المناقشة، وفى الصحيحين، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال : «ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك» . فقلت : يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ .

فقال رسول الله ﷺ : «إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذِّب»[2] .

٥- مما يوجد فى القيامة حوض النبى ﷺ، وقد ذكره الشيخ هنا، وبين أوصافه، فقال : (وفى عرصات القيامة الحوض المورود للنبى ﷺ) كما ثبت ذلك عن النبى ﷺ .

قال الإمام ابن القيم : وقد روى أحاديث الحوض أربعون صحابيًا، وكثير منها، أو أكثرها فى الصحيح . أهـ

وتقدم بيان معنى العرَصات .

والحوض لغةً : مجمع الماء، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات الحوض، وخالفت فى ذلك المعتزلة، فلم تقل بإثباته، وأولوا النصوص الواردة فيه، وأحالوها عن ظاهرها .

---

(١) البخارى (٢٤٤١، ٤٦٨٥، ٦٠٧٠، ٧٥١٤)، ومسلم (٤/٢١٢٠) (٢٧٦٨) .

(٢) البخارى (٦٥٣٧)، ومسلم (٤/٢٢٠٤) (٢٨٧٦) .

ثم ذكر الشيخ رحمه الله أوصاف الحوض ، فقال : (ماؤه أشد بياضًا من اللبن . إلخ) وهذه الأوصاف ثابتة في الأحاديث ، كحديث عبد الله بن عمرو المتفق عليه قال : قال رسول الله ﷺ : « حوضي مسيرة شهرٍ ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه كنجوم السماء ، من شرب منه لا يظمأ أبدًا »[1] .

٦- ذكر الشيخ رحمه الله في هذا أن مما يحصل يوم القيامة المرور على الصراط ، والصراط في اللغة هو الطريق الواضح .

وأما في الشرع فهو ما بينه الشيخ بقوله : (وهو الجسر الذي بين الجنة والنار) وبين مكانه بقوله : (على متن جهنم) ؛ أي : على ظهر النار .

ثم بين صفة مرور الناس عليه بقوله : (يمر الناس عليه على قدر أعمالهم) ووقت المرور عليه بعد مفارقة الناس للموقف والحشر والحساب ؛ فإن الصراط ينجو عليه المؤمنون من النار إلى الجنة ، ويسقط منه أهل النار فيها ، كما ثبت في الأحاديث .

ثم فصل الشيخ رحمه الله أحوال الناس في المرور على الصراط ، فقال : (فمنهم من يمر كلمح البصر) إلخ ؛ أي : أنهم يكونون في سرعة المرور وبطئه على حسب إيمانهم وأعمالهم الصالحة التي قدموها في الدنيا .

فبحسب استقامة الإنسان على دين الإسلام وثباته عليه يكون ثباته ومروره على الصراط ، فمن ثبت على الصراط المعنوي - وهو الإسلام - ثبت على الصراط الحسي المنصوب على متن جهنم ، ومن زل عن الصراط المعنوي زل عن الصراط الحسي .

وقوله : (يعدو عدوًا) ؛ أي : يركض ركضًا . وقوله : (يزحف زحفًا) ؛ أي : يمشي على مقعدته ، بدل رجليه .

وقوله : (عليه كلاليب) جمع كلوب - بفتح الكاف واللام المشددة المضمومة - وهي حديدة معطوفة الرأس .

وقوله : تخطف - بفتح الطاء ، ويجوز كسرها - من الخطف ، وهو أخذ الشيء بسرعةٍ .

وقوله : (بأعمالهم) ؛ أي : بسبب أعمالهم السيئة ، فيكون اختطاف الكلاليب لهم على صراط جهنم بحسب اختطاف الشبهات والشهوات لهم عن الصراط المستقيم .

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بالصراط المنصوب على متن جهنم ومرور الناس عليه ، على ما جاءت به الأحاديث الصحيحة ، عن النبي ﷺ .

وخالف في ذلك القاضي عبد الجبار المعتزلي وكثير من أتباعه ، وقالوا : المراد بالصراط المذكور

---

(١) البخاري (٦٥٧٩) ، ومسلم (٤/ ١٧٩٣، ١٧٩٤) (٢٢٩٢) .

طريق الجنة ، المشار إليه بقوله تعالى : ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد : ٥] . وطريق النار المشار إليه بقوله تعالى : ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات : ٢٣] .

وهذا قول باطل ، وردٌّ للنصوص الصحيحة بغير برهانٍ ، والواجب حمل النصوص على ظاهرها .

٧- ذكر الشيخ رحمه الله مما يكون يوم القيامة الوقوف على القنطرة ، فقال : (فمن مر على الصراط) ؛ أى : تجاوزه ، وسلم من السقوط فى جهنم .

(دخل الجنة) لأن من نجا من النار دخل الجنة ، قال تعالى : ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران : ١٨٥] . وقال تعالى : ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى : ٧] .

لكن قبل دخول الجنة لا بد من إجراء القصاص بين المؤمنين حتى يدخلوا الجنة ، وهم على أكمل حالةٍ ، قد خلصوا من المظالم ، وهذا ما أشار إليه الشيخ بقوله : (فإذا عبروا) ؛ أى : تجاوزوا الصراط ، ونجوا من السقوط فى النار .

(وقفوا على قنطرةٍ) هى الجسر ، وما ارتفع من البنيان ، وهذه القنطرة قيل : هى طرف الصراط مما يلى الجنة ، وقيل : هى صراط آخر خاصٌّ بالمؤمنين .

(فيقتص لبعضهم من بعضٍ) ؛ أى : يجرى بينهم القصاص فى المظالم ، فيؤخذ للمظلوم حقه ممن ظلمه .

(فإذا هذبوا ونقوا) ؛ أى : خلصوا من التبعات والحقوق (أذن لهم فى دخول الجنة) وقد ذهب ما فى قلوب بعضهم لبعضٍ من الغل ، كما قال تعالى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر : ٤٧] .

٨- يبين الشيخ رحمه الله ما ينتهى إليه أمر المؤمنين يوم القيامة بعد اجتيازهم لتلك الأحوال التى مر ذكر أهمها ، فيقول : (فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة) فهم لا يدخلون الجنة إلا بعد إذنٍ من الله تعالى ، وطلبٍ لفتح أبوابها .

(وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ) كما فى الصحيح ، عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « آتى باب الجنة يوم القيامة ، فأستفتح فيقول الخازن : من أنت ؟ فأقول : محمد . فيقول : بك أمرت أن لا أفتح لأحدٍ قبلك »[1] .

والاستفتاح طلب الفتح ، وفى هذا تشريف له ﷺ ، وإظهار لفضله .

(وأول من يدخلها من الأمم أمته) وذلك لفضلها على سائر الأمم ، ودليل ذلك ما فى حديث أبى هريرة الذى رواه مسلم ، من قوله ﷺ : « ونحن أول من يدخل الجنة »[2] .

---

(١) أحمد فى مسنده (٣/١٣٦) (١٢٢٣٧) ، ومسلم (١/١٨٨) (١٩٧) .

(٢) مسلم (٢/ ٥٨٥، ٥٨٦) (٨٥٥) .

قوله : (وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعاتٍ) . الشفاعات جمع شفاعةٍ ، والشفاعة لغةً : الوسيلة .

وعرفًا : سؤال الخير للغير ، مشتقة من الشفع الذي هو ضد الوتر ، فكأن الشافع ضم سؤاله إلى سؤال المشفوع له بعد أن كان منفردًا .

وقول الشيخ رحمه الله : (وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعاتٍ) . بيان للشفاعات التي يقوم بها النبي ﷺ في يوم القيامة بإذن الله تعالى .

هكذا ذكر الشيخ رحمه الله أنواع الشفاعة هنا مختصرةً ، وهي على سبيل الاستقصاء ثمانية أنواعٍ ، منها ما هو خاصٌّ بالنبي ﷺ ، ومنها ما هو مشترك بينه وبين غيره .

الشفاعة الأولى : الشفاعة العظمى ، وهي المقام المحمود ، وهي أن يشفع النبي ﷺ أن يقضي الله سبحانه بين عباده ، بعد طول الموقف عليهم ، وبعد مراجعتهم الأنبياء للقيام بها ، فيقوم بها نبينا ﷺ بعد إذن ربه .

الشفاعة الثانية : شفاعته في دخول أهل الجنة الجنة بعد الفراغ من الحساب .

الشفاعة الثالثة : شفاعته ﷺ في عمه أبي طالبٍ أن يخفف عنه العذاب ، وهذه خاصة به ؛ لأن الله أخبر أن الكافرين لا تنفعهم شفاعة الشافعين ، ونبينا أخبر أن شفاعته لأهل التوحيد خاصةً .

فشفاعته لعمه أبي طالبٍ خاصة به ، وخاصة لأبي طالبٍ .

هذه الأنواع الثلاثة من الشفاعة خاصة بنبينا محمدٍ ﷺ .

الشفاعة الرابعة : شفاعته فيمن استحق النار من عصاة الموحدين ألَّا يدخلها .

الشفاعة الخامسة : شفاعته ﷺ فيمن دخل النار من عصاة الموحدين أن يخرج منها .

الشفاعة السادسة : شفاعته في رفع درجات بعض أهل الجنة .

الشفاعة السابعة : شفاعته ﷺ فيمن استوت حسناتهم وسيائهم أن يدخلوا الجنة ، وهم أهل الأعراف على قولٍ .

الشفاعة الثامنة : شفاعته ﷺ في دخول بعض المؤمنين الجنة ، بلا حسابٍ ، ولا عذابٍ ، كشفاعته ﷺ في عكاشة بن محصنٍ رضي الله عنه حيث دعا له النبي ﷺ أن يكون من السبعين الألف الذين يدخلون الجنة بلا حسابٍ ، ولا عذابٍ .

وهذه الأنواع الخمسة الباقية يشاركه فيها غيره من الأنبياء والملائكة والصديقين والشهداء .

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بهذه الشفاعات كلها لثبوت أدلتها ، وأنها لا تتحقق إلا بشرطين :

الشرط الأول : إذن الله للشافع أن يشفع ، كما قال تعالى : ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس : ٣] .

الشرط الثاني : رضا الله عن المشفوع له ، كما قال تعالى : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾

[الأنبياء: ٢٨] . ويجمع الشرطين قوله تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٦] .

وقد خالفت المعتزلة في الشفاعة لأهل الكبائر من المؤمنين فيمن استحق النار منهم أن لا يدخلها، وفيمن دخلها أن يخرج منها؛ أي: في النوع الخامس والسادس من أنواع الشفاعة.

ويحتجون بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] والجواب عنها: أنها واردة في حق الكفار، فهم الذين لا تنفعهم شفاعة الشافعين، أما المؤمنون فتنفعهم الشفاعة بشروطها.

هذا وقد انقسم الناس في أمر الشفاعة إلى ثلاثة أصنافٍ.

الصنف الأول: غلوا في إثباتها، وهم النصارى، والمشركون، وغلاة الصوفية والقبوريون، حيث جعلوا شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا عند الملوك، فطلبوها من دون الله، كما ذكر الله عن المشركين.

الصنف الثاني: وهم المعتزلة والخوارج غلوا في نفي الشفاعة، فأنكروا شفاعة النبي ﷺ، وشفاعة غيره في أهل الكبائر.

الصنف الثالث: وهم أهل السنة والجماعة أثبتوا الشفاعة على وفق ما جاءت به النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، فأثبتوا الشفاعة بشروطها.

٩- لما ذكر الشيخ رحمه الله أن من أنواع الشفاعات التي تقع بإذن الله الشفاعة بإخراج بعض من دخلوا النار منها، ذكر هنا أن الخروج من النار له سبب آخر غير الشفاعة، وهو رحمة الله سبحانه وفضله وإحسانه.

فيخرج من النار من عصاة الموحدين من في قلبه أدنى مثقال حبةٍ من إيمانٍ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨] .

وفي الحديث المتفق عليه: «يقول الله: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضةً من النار، فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط»[1] الحديث.

وقوله: (ويبقى في الجنة فضل)؛ أي: متسع.

(عمن دخلها من أهل الدنيا) لأن الله وصفها بالسَّعة، فقال: ﴿عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] .

(فينشئ الله)؛ أي: يخلق ويوجد (أقوامًا)؛ أي: جماعاتٍ.

(فيدخلهم الجنة) بفضله ورحمته؛ لأن الجنة رحمته يرحم بها من يشاء، وأما النار فلا يعذب فيها إلا من قامت عليه حجته، وكذب رسله.

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١/١٧٠) (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري، واللفظ لمسلم.

وقوله : (وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة .. إلخ) لما ذكر رحمه الله ما ذكر من أحوال اليوم الآخر ، وما يجرى فيه أحال على الكتاب والسنة فى معرفة تفاصيل البقية مما لم يذكره ؛ لأن ذلك من علم الغيب الذى لا يعرف إلا من طريق الوحى .

۞ **قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :**

قال رحمه الله : (ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ إِمَّا نَعِيمٌ وَإِمَّا عَذَابٌ) : بعد هذه الفتنة يكون القبر إما روضة من رياض الجنة وإما حفرة من حفر النار ، والعذاب في القبر نوعان : عذاب أمدي فترة ثم ينقطع ، وهو عذاب عصاة الموحدين ، أو بعض غيرهم ، وعذاب أبدي لا ينقطع ، وهو عذاب الكفار أو طائفة من الكفار ؛ لأن الله ﷻ قال في وصف آل فرعون : ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر : ٤٦] ، فبين أنهم قبل قيام الساعة يُعرضون على النار غدوًّا وعشيًا ، وهذا يكون في قبورهم .

فالنوع الأول عذاب أمدي ، يعني : مدة ثم ينقطع ؛ وهذا لأن دار البرزخ نوع من الدور قد يجعل الله ﷻ العذاب فيها من المكفرات ، يعني : يكون العبد عنده ذنوب فيزال أثر هذه الذنوب وتُكفر عنه بالعذاب في البرزخ ؛ لأن هناك عشرة أشياء يُزال بها العذاب أو أثر الذنب ، منها ما يكون من تكفيره بالمصائب ، ومنها ما يكون بالعذاب في البرزخ ، وكذلك في عرصات القيامة .. إلى غير ذلك من الأنواع العشرة المعروفة .

والقبر أيضًا له ضمة - كما هو معروف - والقبر حفرة من حفر النار أو روضة من رياض الجنة ، وضمة القبر لا ينجو منها أحد ، وقد رأت عائشة رضي الله عنها صغيرًا ميتًا يُحمل فبكت ، وقالت : (أشفقت عليه من ضمة القبر) وضمة القبر لم ينج منها أحد ، وقال ﷺ : « لو نَجَا منها أَحَدٌ لَنَجَا منها سَعْدُ بن مُعَاذٍ »[1]. وهذه الضمة تختلف فأما ضمة الكافر فإن الأرض حنقة عليه غاضبة عليه فتضمه ضمة عذاب ، وأما المسلم المؤمن فإن الأرض إذا كان المسلم على ظهرها وفقدته فإنها تبكي على فقده ؛ إذ كانت تسمع ذكره ، وفقدت مكان صلاته ، وفقدت مصلاه ، وفقدت تنقله في الخير ، فتكون الأرض في ضمها لهذا المقبور - كما قال طائفة من أهل العلم - تضمه ضمة الحبيب لحبيبه ، ولكن هذه الضمة يكون منها شدة على المقبور ، يعني : أن الضمة لابد منها ، ولكن فرق بين ضمة مسلم وضمة كافر أو منافق ، نسأل الله ﷻ لنا ولجميع المسلمين حسن الختام والموت على الشهادة .

ومن الدلائل على عذاب القبر أن النبي ﷺ مر بقبرين فقال : « إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وما يُعَذَّبَانِ في كَبِيرٍ ،

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (١١١٤) ، وابن حبان (٣١١٢) ، والطبراني في تهذيب الآثار (٨٩٧ - مسند عمر) من حديث عائشة . وصححه الألباني في تعليقاته على صحيح ابن حبان (٣١٠٢) .

أمَّا أحدهما فكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ من بَوْلِهِ ، وَأمَّا الآخر فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ »[(١)]، هذا دليل من أدلة عذاب القبر ، وهو حق أجمع أهل السنة والجماعة عليه ، والأدلة عليه كثيرة جدًّا ، ومن الحديث المتواتر : أن النبي ﷺ كان يُعلم الناس كما يعلمهم السورة من الصلاة أن يدعو المسلم في آخر الصلاة بالاستعاذة من أربع : « اللهم إني أَعُوذُ بِكَ من عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَعَذابِ النَّارِ ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا والمَمَاتِ ، وفِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ »[(٢)]، وهذا دليل ظاهر ، ولا حجة لمن أنكر النعيم والعذاب في القبر ، بل هو مخالفة للنصوص وضلال بيِّن .

(إِلَى أَنْ تَقُومَ الْقِيَامَةُ الْكُبرى ، فَتُعَادَ الأَرْوَاحُ إِلَى الأَجْسَادِ).

يعني : أنهم يلبثون في قبورهم إلى أن تقوم القيامة الكبرى ، وهم في حال كونهم في قبورهم أرواح المؤمنين مقرها الجنة ؛ كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ في شَجَرِ الْجَنَّةِ »[(٣)]، ووصف نفس الشهيد فقال : « أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ في جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ لَها قَنادِيلُ مُعَلَّقَةٌ تَحْتَ العَرْشِ تَسْرَحُ مِنَ الجَنَّةِ حَيْثُ شاءَتْ ثمَّ تأوي إلى تِلْكَ القَنادِيلِ »[(٤)].

والمقصود من ذلك أن مقر أرواح المؤمنين في الجنة ، ومقر أرواح الكفار في النار ، ولا يمنع ذلك أن تكون هذه الروح لها تعلق بالقبر ؛ بل تذهب فتصل إلى القبر في لحظات وتذهب إلى مكانها في لحظات ، ولا يمنع هذا أيضًا أن من الناس من تُحبس أرواحهم على قبورهم على حسب ما جاء في الأدلة ، فالأدلة يُصدِّق بعضها بعضًا ، وببعضها يُفهم البعض الآخر .

قال : (إِلَى أَنْ تَقُومَ الْقِيَامَةُ الْكُبرى ، فَتُعَادَ الأَرْوَاحُ إِلَى الأَجْسَادِ) ،وهذا من الاختصار اختصره شيخ الإسلام رحمه الله ؛ لأن إعادة الأرواح إلى الأجساد يسبقها شيء كثير ، فيلبث الناس في القبور إلى أن يموت جميع الخلائق وذلك بنفخة الصعق ، فتعاد الأرواح إلى الأجساد بنفخة البعث .

والنفخات وذكرها من جملة ما جاء في النصوص بيانه فيدخل في الإيمان باليوم الآخر ، والذي دلت عليه الأدلة أن النفخات ثلاث :

أما النفخة الأولى : فهي نفخة الفزع التي جاءت في سورة « النمل » في قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل : ٨٧] .

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٦، ٢١٨، ١٣٦١، ٦٠٥٢، ٦٠٥٥) ، ومسلم(٢٩٢/١١١) ، وأبو داود (٢٠) ، والترمذي (٧٠) ، وابن ماجه (٣٤٧) ، والنسائي (٣١، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨) من حديث ابن عباس .

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٧) ، ومسلم (٥٨٨، ١٢٨، ١٣٢) ، والترمذي (٣٦٠٤) ، وابن ماجه (٩٠٩) ، والنسائي (٢٠٥٩، ٥٥٢٣ - ٥٥٢٦، ٥٥٢٨ - ٥٥٣١) من حديث أبي هريرة .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٢٧١) ، والنسائي (٢٠٧٢) من حديث كعب بن مالك الأنصاري . وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٣٤٤٦) .

(٤) أخرجه مسلم (١٨٨٧/١٢١) من حديث عبد الله بن مسعود .

والنفخة الثانية : هي نفخة الصعق .

والنفخة الثالثة : هي نفخة البعث والقيام ، وهما اللتان ذكرتا في قوله تعالى في سورة « الزمر » وغيرها : ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر : ٦٨] . هذا التقسيم إلى ثلاث نفخات هو الذي رجحه شيخ الإسلام وابن القيم وجماعة من المحققين ، ودل عليه أيضًا حديث أبي هريرة رضي الله عنه المعروف بحديث الصور الطويل الذي رواه ابن جرير وأبو يعلى والطبراني والبيهقي وجماعة(١) ، لكن الحديث ضعيف ؛ لأن فيه مجهولًا وضعيفًا ؛ كما أعله الحافظ ابن حجر بذلك ، ولكن هو موافق في ذلك لظاهر القرآن ؛ لأن في القرآن ثلاث نفخات : نفخة الفزع ، ونفخة صعق ، ونفخة بعث .

وقال كثير من أهل العلم : إنّ النفخات اثنتان ، ونفخة الصعق طويلة تمتد ، أولها فزع وآخرها صعق . ودل على ذلك الحديث الذي رواه مسلم في « الصحيح » أن النبي ﷺ قال : « يُنفَخُ في الصُّورِ فلا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لِيتًا وَرَفَعَ لِيتًا » يعني : جهة عنقه ، قال : « وَأَوَّلُ من يَسْمَعُهُ رَجُلٌ يَلُوطُ حَوْضَ إِبِلِه » . قال : « فَيَصْعَقُ وَيَصْعَقُ الناس »(٢) ، فهذا دليل على أن الفزع يتبعه صعق .

وعلى العموم فالقول الأول أظهر من حيث دلالة الآيات وأن النفخات ثلاث : ﴿يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل : ٨٧] ، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر : ٦٨] ، والنفخة الأولى على هذا التقسيم هي نفخة الفزع ، والثانية نفخة الصعق ، ومعنى الصعق يعني الموت ، فهي نفخة يموت منها من سمعها ، إلا من استثنى الله ، من ذلك الذين في قوله : ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر : ٦٨] ، فهؤلاء يستثنون من الصعق فلا يصعقون ، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : المقصود بمن استثنى الله هم الجواري الحور ، والولدان ، والغلمان في الجنة . وقال طائفة : أرواح الشهداء . والأقوال في ذلك كثيرة .

ونفخة الصعق هذه يكون فيها الإهلاك - يعني الموت - تموت الخلائق ويستعدون للقيامة الكبرى العظيمة ، أي : القيام لله رب العالمين بين نفخة الصعق ونفخة البعث ، ثم مدة زمنية جاء بيانها في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بين النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ » ، قالوا : يا أبا هريرة أربعون يومًا ؟ قال : أبيت ، قالوا : أربعون سنة ؟ قال : أبيت ، قالوا : أربعون شهرًا ؟ قال : أبيت . يعني : أبيت أن أقول ما ليس لي به علم ؛ لأن النبي ﷺ قال :

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٧٣٣٩) ، والطبراني في الأحاديث الطوال (٣٦) ، والبيهقي في البعث والنشور (٥٩٣) ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١٢/٧١٢ لأبي يعلى وجماعة .

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٠/١١٦) .

«أَرْبَعُونَ». وسكت، ثم قال: «وَيَبْلَى كُلُّ شَيْءٍ من الإِنْسَانِ إلا عَجْبَ ذَنَبِهِ فيه يُرَكَّبُ الْخَلْقُ»(١)، وبيان ذلك - كما جاء في الأحاديث الصحيحة - أن اللَّه ﷻ بعد صعق الناس يُبدل الأرض، فتتغير معالم الأرض، وتتغير معالم السماء، فتُدك الجبال دكًّا. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥، ١٠٧]، فتكون الأرض منبسطة بسطًا واحدًا، فيستوي حينذاك من دُفن بين الجبال ومن دفن في الأرض السهلة، وتحصل أمور عظام، وتُبدل الأرض غير الأرض والسماوات، قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ١، ٢]، وقال: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١- ٥].

يعني: أن هذه الأمور تحصل بين النفختين، ثم بعد ذلك يأمر اللَّه ﷻ السماء فتحمل مطرًا كمنيِّ الرجال، فتمطر به الأرض أربعين صباحًا، فتنبت منه أجسام الناس؛ لأن أجسام الناس بقي منها عجب الذنب وهو آخر عظام فقر الظهر تنبت منه الأجسام كالأشجار، تتشقق الأرض وتنبت الأجسام بلا أرواح، فتظل هكذا أجسامًا مستعدة قابلة للأرواح؛ كحال الجنين، ثم يأمر اللَّه ﷻ إسرافيل بأن ينفخ في الصور النفخة الأخيرة وهي نفخة البعث، فتتفرق الأرواح إلى الأجساد، فتهتز الأجساد بالأرواح.

قال ابن القيم رحمه الله في جميل ما قال في وصف ما يحصل إذ ذاك:

وإِذَا أَرَادَ اللَّـهُ إخـراجَ الـوَرَى ... بَعدَ المَمَاتِ إِلى المَعَادِ الثَّانِي
أَلقَى عَلَى الأَرضِ التي هُم تحتها ... واللَّـهُ مُـقـتَـدِرٌ وذُو سُـلطَـانِ
مَطَرًا غَليظًا أَبيضًا مُتَتَابِعًا ... عَشرًا وَعَشرًا بَعدَهَا عَشرَانِ
فَتَظَلُّ تَنبُتُ منهُ أجسَامُ الوَرَى ... وَلُحُومُهُم كَمَنَابِتِ الرَّيحَانِ
حَتَّى إذَا ما الأُمُّ حَانَ وِلادُهَا ... وتـمـخَّـضَـت فَـنِـفَـاسُـهَـا مُـتَـدَانِ
أوحَى لَهَا ربُّ السَّما فتشقَّقَت ... فَبَدَا الجَنِينُ كَأَكمَلِ الشُّبَّانِ

ويظل الناس بعد عود الأرواح في غرابة من هذه الأرض، فلا يعرفون هذه الأرض ولا يعرفون السماء؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، ﴿يَنظُرُونَ﴾: ما عرفوا هذه الأرض ولا عرفوا تلك السماء لأنها تغيرت، وهذا من عجائب صنع اللَّهِ، فهو ﷻ الذي بدأ الخلق وهو الذي يعيده، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، واللَّه سبحانه وتعالى له في خلقه عجائب وعجائب.

قال رحمه الله: (إِلَى أَنْ تَقُومَ الْقِيَامَةُ الْكُبرى، فَتُعَادَ الأَرْوَاحُ إِلَى الأَجْسَادِ) يعني: بنفخة البعث، والذي

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١٤، ٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥/١٤١ - ١٤٣)، وأبو داود (٤٧٤٣)، وابن ماجه (٤٢٦٦)، والنسائي (٢٠٧٦) من حديث أبي هريرة.

ينفخ نفخة البعث هو ملك موكل بذلك اسمه - فيما شاع - إسرافيل، وقد قال ﷺ: «كَيْفَ أَنْعَمُ وَصَاحِبُ الْقَرْنِ قَدِ الْتَقَمَ الْقَرْنَ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ بِالنَّفْخِ؟!»(١).

وهذا هو الذي يكون فيه الإيمان باليوم الآخر، فالإيمان باليوم الآخر هو الإيمان بالأصالة بهذه القيامة العظمى.

قوله: (وتَقُومُ القِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ بِهَا فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ، فيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قبورِهِمْ لِرَبِّ العَالَمِين حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا).

وهذه القيامة كائنة لا محالة وهي قريبة، ومن مات من أول الخلق - يعني آدم - ومن مات قرب قيام الساعة، فهم في علم الله سواء، بعُد الزمن بمن مات متقدمًا، أو قرب الزمن بمن مات متأخرًا قرب الساعة، لا يفترقان في الحقيقة، فهما أرواح حلت في أجساد ثم فارقتها، ثم الجميع ينتظرون متى ينفخ في الصور ويستجاب لله ﷻ، وما أعظم قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

قال: (فيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قبورِهِمْ لِرَبِّ العَالَمِين) يقومون لرب العالمين؛ لأنه هو الذي دعاهم لذلك، يقومون فيختلف حال المسلم عن حال غيره، فحال خاصة المؤمنين أنهم يحشرون إلى الرحمن وافدين؛ كما قال ﷻ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم: ٨٥، ٨٦]، يُحشر المتقون إلى الرحمن وفدًا، يعني: وافدين. قال المفسرون: تُجعل لهم نجائب من الجنة تنقلهم من قبورهم إلى عرصات القيامة، وأما المجرمون فيحشرون فيساقون إلى ﴿جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ يعني: بغلظة وشدة.

قال: (حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا) يعني: على هيئتهم كأنهم خرجوا من بطون أمهاتهم، فالأرض أُم، قال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥]، فيخرجون كحال خروجهم من بطون أمهاتهم حفاة عراة غرلًا، ومعنى «غرلًا» أي: غير مختونين.

وقد استعجبت عائشة - ﵂ - حينما قال النبي ﷺ ذلك، فقالت: يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟ فقال ﷺ: «يا عَائِشَةُ، الأَمْرُ أَشَدُّ مِن أَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ»(٢)، أي: كلٌ يقول: نفسي، نفسي. لا يهمه أن يَرى عاريًا أو حوله، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢]، فيوم القيامة هو يوم العذاب العظيم، قال تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ﴿٧﴾ مَا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾ [الطور: ٧، ٨]، فهم يظلون كذلك (حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا) يسيرون من

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٣١) من حديث أبي سعيد الخدري. وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٥٨٥).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

قبورهم إلى أن يجتمعوا في عرصات القيامة ، والعرصات المقصود منها الساحات العظيمة التي أعدها الله ﷻ من الأرض لاجتماع الناس فيها ، وحينذاك يُكسى الخلائق ، وأول من يُكسى من الخلائق إبراهيم عليه السلام ، ثم يُكسى الناس أكسية لتستر عوراتهم .

قوله : (وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ ، ويُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ ، فَتُنْصَبُ الْمَوَازِينُ ، فتُوزَنُ بِهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠٢، ١٠٣]) .

قال : (وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ) والله ﷻ جعل الشمس إذ ذاك لها حالة أخرى ، فتدنو من رءوس الخلائق ، فيلجمهم العرق ، ويشتد عليهم الحر ، ومن عجائب صنع الله في ذلك اليوم أن العرق لكل واحد خاص به ، فكل واحد يسبح في عرقه والآخر بجنبه لا يتأثر بعرق من بجانبه ، كلٌّ بحسب عمله ، ويظلون على ذلك زمنًا طويلًا ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين : ٦] ، ثم تجيء الملائكة في ظلل من الغمام شيئًا فشيئًا ، فيطوقون الناس صفًّا فصفًّا ، ثم بعد ذلك ينزل الله ﷻ في ظلل من الغمام .

ثم يفزع الناس بعد طول المقام طلبًا للشفاعة - وأحاديث الشفاعة في ذلك معروفة - فيفزع الناس إلى آدم عليه السلام ، فيقولون له : يا آدم أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول : نفسي نفسي ، اذهبوا إلى نوح . فيذهبون إلى نوح ، ثم يذهبون إلى إبراهيم ، ثم يذهبون إلى موسى ، وكلٌّ يذكر ذنبًا أذنبه وهو منشغل في ذلك الموقف العظيم بذنبه ، فيحيل إلى من بعده حتى يأتوا عيسى فيقول : عليكم بمحمد ﷺ ، ولا يذكر ذنبًا ، فيأتون النبي ﷺ ويطلبون منه الشفاعة العظمى ، فيقول ﷺ : « أنا لها ، أنا لها » ، فيأتي فيخر تحت العرش ، فيحمد الله ﷻ بمحامد يفتحها عليه ، قال ﷺ : « لا أحسنها الآن » . وقوله : « محامد » . يعني أنواعًا من الثناء بين يدي الله جل وعلا ، فيظل ساجدًا يثني علي ربه ، حتى يقول له الرب ﷻ : « يا محمد ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَسَلْ تُعْطَهْ ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ »[1] ، فيشفع ﷺ أول الشفاعات وأعظمها في أن يعجل الله ﷻ حساب الناس حتى يستريحوا من عذاب الموقف ومن هوله وما فيه ، فيحصل من ذلك أمور ويُعجل للناس الحساب ، وتنصب الموازين ؛ كما قال شيخ الإسلام هنا .

والموازين جمع ميزان ، والميزان هو الذي يوزن به ، والميزان عند الله ﷻ له كفتان كما قال ﷻ : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء : ٤٧] .

وقوله : (فَتُنْصَبُ المَوَازِينُ) يعني : يؤتى بها بين الخلائق حتى يوزن بها أعمال العباد ، ويوزن بها العباد ، وتوزن بها الصحائف .

---

(١) تقدم تخريجه .

والموازين جمع ميزان ، فهل ثم ميزان واحد يوم القيامة أم موازين ؟

قال طائفة من أهل العلم : هو ميزان واحد . وقال آخرون : هي موازين ؛ لظاهر قوله تعالى : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ ؛ ولأجل هذا الظاهر قال شيخ الإسلام :(فَتُنْصَبُ المَوَازِينُ) ، وهذا هو الظاهر أنها موازين وليست ميزانًا واحدًا ، وكل منها ميزان حقيقي ليس وهميًا ولا معنويًا ؛ ميزان حقيقي له كفتان وله لسان ؛ كما جاء ذلك في الأحاديث ، وكما هو ظاهر لفظ الميزان .

قال : (فتُوزَنُ بِهَا أَعْمَالُ العِبَاد) وهذا أحد ما يوزن يوم القيامة ، والذي دلت عليه النصوص أن ما يوزن يوم القيامة في الموازين ثلاثة أشياء :

الأول : الأعمال .

والثاني : صحائف الأعمال .

والثالث : صاحب العمل .

ويدل على هذا الثالث قوله ﷺ في ابن مسعود رضي الله عنه حينما ضحك الصحابة من حموشة ساقيه أو دقة ساقيه ، قال : « والذي نفسي بيده لَهُمَا أَثْقَلُ في الميزَانِ من أُحُدٍ »[1] . وثبت أيضًا عنه ﷺ أنه قال : « إنه لَيَأْتي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمينُ يوم الْقِيامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ »[2] . إذن الوزن للأجسام ، والمراد منه ما في الروح من حقائق الإيمان ، فمن كان أعظم إيمانًا كان أثقل فثَقُل ولم يَزِلَّ عند العبور على الصراط .

قوله : (وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ ، وَهِيَ صَحَائِفُ الأَعْمَالِ ، فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ، وآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ ؛ كَمَا قَالَ سبحانه وتعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣- ١٤]) .

هذا تتمة لتفاصيل ما يحصل في اليوم الآخر وذكر لمشاهده وما يكون فيه من الأمور التي هي من جملة ما يجب أن يؤمن به العبد ؛ لأنها من اليوم الآخر ، والإيمان باليوم به من فرائض الإيمان ، فمن عَلِمَ من ذلك شيئًا فإنه يجب عليه أن يعتقده وأن يؤمن به ؛ لأنه مأخوذ عن الكتاب والسنة ، وما كان فيهما وجب اعتقاده ووجب الإيمان به ، ولا يجوز الشك فيه أو التردد .

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله فيما سبق أن الله عز وجل ينصب الموازين في ذلك اليوم العظيم ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠٢، ١٠٣] ، ومما يحدث في ذلك اليوم نشر الدواوين .

---

(١) أخرجه أحمد (٣٩٩١) ، وابن حبان (٧٠٦٩) ، وأبو يعلى (٥٩٥، ٥٣١٠، ٥٣٦٥) ، والطبراني (٨٤٥٢، ٨٥١٧) من حديث ابن مسعود . وصححه الألباني في الصحيحة (٢٧٥٠) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢٩) ، ومسلم (١٨/٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة .

وشيخ الإسلام رحمه الله اختصر هنا أيضًا بعض ما يحصل في ذلك الموقف، وهذا من العلم المهم أن يعلم طالب العلم ما يكون بحسب ما دلت عليه النصوص من موت الميت إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، فالعلم بذلك على تفاصيله من العلم النافع الذي يمتاز به الطالبون للعلوم النافعة.

وقد قال ابن القيم رحمه الله في وصف العلوم النافعة:

والعِلمُ أقسَامٌ ثَلَاثٌ مَا لَهَا ... مِن رَابِعٍ والحَقُّ ذُو تِبيَانِ

عِلمٌ بأوصَافِ الإِلَهِ وَفِعلِهِ ... وَكَذَلِكَ الأسمَاءُ للرَّحمَنِ

وَالأمرُ وَالنَّهيُ الذِي هُوَ دِينُهُ ... وَجَزَاؤُهُ يَومَ المَعَادِ الثَّانِي

فثلث العلم: العلم بالجزاء، وكيف يجازي الله ﷻ، وما جزاء الحسنة، وما جزاء السيئة ... إلى آخر ذلك.

قال رحمه الله: (وَتُنشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الأَعمَالِ) أي: تُظهر، والنشر هو الإظهار حتى لا يكون خفيًا، والدواوين جمع ديوان، والديوان اسم لما يُكتب فيه؛ فلهذا فسر شيخ الإسلام الدواوين بأنها صحائف الأعمال، فالدواوين هي الكتب وهي صحائف الأعمال، فهي كتب باعتبار الناس وباعتبار الأمم، ولكل أمة كتاب، ولكل أمة إمام، وكذلك لكل إنسان كتاب، وهي صحائف أعمال الناس، فيُنشر ما فيها يوم القيامة ويراه الناس ويعلمون ما عملوا.

وتلك الدواوين أو تلك الصحف يؤتاها الإنسان وهي التي طارت عنه؛ كما قال ﷻ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ﴾ الطائر هو ما يطير عن الإنسان من العمل من خير أو شر؛ لأنه كأنه كان في سعة قبل أن يعمل، فلما عمل طار عنه ولم يعد يتمكن من إرجاعه، إن كان خيرًا فخير وإن كان شرًا فشر، فسمي ما يعمله الإنسان طائرًا؛ لأنه طار عنه.

وقال بعض أهل العلم: سُمي طائرًا لأنه يحصل منه - أي: من العمل - وبسببه السعادة أو الشقاوة، وقد كانت العرب تتطير بالطير فتتفاءل أو تتشاءم من سوانح الطير أو بوارحها، فيقدمون على العمل أو السفر - فيما يعتقدون - أو لا يقدمون، فسُمي العمل طائرًا باعتبار النهاية أنه يحصل منه السعادة والشقاوة بحسب ما جرى من الاستعمال.

والصحيح أن العمل سُمي طائرًا لأنه طار عن المرء فلا يمكن استرجاعه، ودُوِّن في كتاب.

قال ﷻ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ﴾ هذا عموم يشمل المسلم والكافر ﴿أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ﴾ يعني: جُعِل ذلك الذي صدر منه من الأقوال والأعمال - قول القلب وقول اللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح - جُعل ملازمًا له في عنقه؛ كالقلادة لا تنفك عنه فهي ملازمة له يوم القيامة؛ لأن هذه هي الأعمال التي كتبتها الملائكة، فيُخرج للإنسان كتابه يوم القيامة؛ كما قال تعالى: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ

ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، فيوم القيامة تُخرج الدواوين وتُنشر ويراها المرء ويُريها أيضًا، قال سبحانه: ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ يعني ينشر؛ ولهذا قال شيخ الإسلام: (وتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ)، فتعبيره بـ (تنشر) لأجل هذه الآية ولغيرها؛ كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]، يعني: تُنشر ويعرفها وتُعرف أيضًا، فهذا الكتاب هو الديوان، وهذه الكتب تتطاير يوم القيامة.

قال رحمه الله: (فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ)، فالناس في ذلك قسمان:

الأول: منهم من يأخذ الكتاب باليمين وهم المؤمنون أهل التوحيد أهل الإيمان.

والثاني: منهم من يأخذ كتابه بالشمال من وراء الظهر وهم الكفار والمنافقون، والله ﷻ جعل أخذ الكفار الكتب في آية بالشمال وفي آية من وراء الظهر، فمن أهل العلم من قال: إن الخلائق ثلاثة أصناف:

منهم من يأخذ كتابه باليمين.

ومنهم من يأخذ كتابه بالشمال.

ومنهم من يأخذ كتابه وراء الظهر.

والصواب هو الذي عليه أكثر المفسرين وهو أن من يأخذ كتابه بالشمال يأخذه بشماله من وراء ظهره، فكما أنه ترك كتاب الله ﷻ ظهريًا ولم يقبل على كتاب الله ﷻ فإنه يُجازى بصفة أخذه لكتابه بشماله من وراء ظهره. قالوا: فتخلع شماله حتى يكون أخذ ذلك الكافر أو المنافق للكتاب من وراء ظهره.

المقصود أن قوله: (وآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ)، هؤلاء صنف واحد وليسوا صنفين.

والناس يوم القيامة - كما ثبت في الحديث الصحيح - يُعرضون ثلاث عرضات على الله ﷻ، فعرضتان جدال ومعاذير، ثم العرضة الثالثة تتطاير حينها الصحف والدواوين والكتب، وهذه العرضة الثالثة التي فيها التطاير يكون بعدها تقرير؛ ولهذا نشر الدواوين يكون قبل الحساب، قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧- ١٢]، قال: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ فدل على أن ذلك الحساب يكون بعد نشر تلك الدواوين، وبعد أخذ الصحف باليمين.

فمن أخذ صحيفته باليمين - وهي التي سُجّلت فيها الأعمال - فإنه يُحاسب حسابًا يسيرًا، فتعرض عليه عرضًا دون محاققة في الحساب، ودون مناقشة، ولكن «من نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ»(١)، إنما

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣، ٤٩٣٩، ٦٥٣٦)، ومسلم (٢٨٧٦/ ٧٩، ٨٠)، وأبو داود (٣٠٩٣)، والترمذي (٢٤٢٦، ٣٣٣٧) من حديث عائشة.

ذلك مجرد تقرير؛ كما قال ﷺ: «إنَّ اللَّهَ يُدْنِي المُؤْمِنَ فَيَضَعُ عليه كَنَفَهُ ويَسْتُرُهُ فيقول: أتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فيقول: نعم أيْ رَبِّ. حتى إذا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ ورَأَى في نَفْسِهِ أنَّهُ هَلَكَ قال: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ في الدُّنْيَا وأنا أغْفِرُهَا لك اليَوْمَ. فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ»(1).

ـ قال ﷻ: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: ١٤] يعني: اقرأ صحيفة عملك، اقرأ هذا الكتاب الذي كتبته الملائكة مما عملت ومما قلت، ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ وفي قوله: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ﴾ يعني كفى نفسك، إذ الباء هنا صلة للتأكيد، فـ(نفس) هنا فاعل، يعني: كفى نفسُك اليوم عليك حسيبًا، يعني: في نفسك كفاية اليوم عليك حسيبًا، والله ﷻ مطلع على أعمال العباد.

وهذا النشر للدواوين وهذا الحساب الذي سيأتي بيانه أيضًا هذا كله من رحمة الله ﷻ بالعباد، ولكي يُقرر العباد بذنوبهم وبأعمالهم فلا يُؤخذ أحدٌ إلا بما صدر عنه.

قال: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ يعني بعد أخذ الكتاب اقرأ كتابك فأنت تحاسب نفسك، يعني: تقرر نفسك على ذلك العمل؛ لأنه ليس ثم حجة له، وهذا لا ينفي ما يكون من بعض الناس من جدال في بعض ما يحصل، لكن الجدال والمعاذير يكون عند تقرير الأعمال قبل إعطاء الصحف، فإذا جاء الكتاب ورأى ما عمل فإن الحجة تقوم عليه ولا يجحد شيئًا؛ كما قال ﷻ: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، يعني: خاصة من عصى، وكذلك عامة الناس أيضًا لا يكتمون الله شيئًا.

قوله: (ويُحَاسِبُ اللَّهُ الخلائِقَ، ويَخْلُو بِعَبْدِهِ المُؤْمِنِ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ؛ كَمَا وُصِفَ ذلِكَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وأمَّا الكُفَّارُ فَلا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ وسَيِّئَاتُهُ؛ فَإِنَّهُم لا حَسَنَات لَهُمْ، وَلكِنْ تُعَدُّ أَعْمَالُهُمْ، فَتُحْصَى، فَيوقَفُونَ عَلَيْهَا ويُقَرَّرُونَ بِهَا).

بعد أن ذكر نشر الدواوين وتطاير الصحف قال هنا: (ويُحَاسِبُ اللَّهُ الخلائِقَ)، وهذا ترتيب صحيح من شيخ الإسلام ﷺ حيث جعل المحاسبة بعد نشر الدواوين؛ إذ إن الحساب وهو تقرير الأعمال يكون بعد نشر الدواوين وبعد أخذ من أخذ كتابه باليمين وأخذ من أخذ كتابه بالشمال؛ كما قال فيما سبق: (فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ).

ثم قال هنا: (ويُحَاسِبُ اللَّهُ الخلائِقَ، ويَخْلُو بِعَبْدِهِ المُؤْمِنِ)، والحساب هو المقصود من الإيمان باليوم الآخر؛ فإن الإيمان بالبعث معناه الإيمان بيوم يرجع فيه الناس إلى الله فيحاسبون، وحقيقة الإيمان بالبعث هو الإيمان بالحساب؛ لأنه ما ثم شيء إلا وسيحاسب الله ﷻ عبده عليه، وقد جاءت الآيات والأحاديث الكثيرة في إثبات الحساب، فإنكاره كفر بالله ﷻ؛ لأن من أنكر الحساب فهو منكرٌ للبعث.

قال: (ويُحَاسِبُ اللَّهُ الخلائِقَ) وهذا ظاهر منه أنه يعم جميع الخلق، ولكن هو من الظاهر العام

---

(1) أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨/٥٢)، وابن ماجه (١٨٣) من حديث عبد الله بن عمر.

المراد به الخصوص ، وهو خصوص من كلفه الله ﷻ ؛ إذ المحاسبة على ما عمل العبد من خير أو شر إنما هي للمكلف ، والمكلفون هم الإنس والجن ، فيحاسب الله الإنس والجن ؛ لأن الجن منهم المسلم ومنهم الكافر ، ومنهم من يدخل الجنة ومنهم من يدخل النار ؛ كما قال ﷻ في حور الجنة : ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن : ٧٤] ، فدل على أن الجن والإنس يدخلون الجنة وكذلك يدخلون النار .

فإذن قوله : (ويُحَاسِبُ اللَّهُ الخلائِقَ) يعني : المكلفين من الجن والإنس .

وهناك من لا يحاسب أصلًا وهم السبعون ألفًا الذين لا حساب عليهم ولا عذاب ؛ كما في الحديث المشهور ، قال ﷺ عن أمته : « فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفُقَ فَقِيلَ : هَؤُلاءِ أُمَّتُكَ ، ومَعَ هَؤُلاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ » . وهؤلاء هم الذين حققوا التوحيد وصفهم النبي ﷺ بقوله : « هُمُ الَّذِينَ لا يَتَطَيَّرُونَ ، ولا يَسْتَرْقُونَ ، ولا يَكْتَوُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ »(١) ، إشارة إلى صفات تدل على تحقيقهم للتوحيد .

قال : (ويَخْلُو بِعَبْدِهِ المُؤْمِنِ) ، هذا معنى المحاسبة أن الله ﷻ يخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه ؛ كما وصف ذلك في الكتاب والسنة ، والمحاسبة في ذلك المقام بالنسبة للمؤمن سرًّا يخلو الله ﷻ بالعبد سرًّا لا يعلمه أحد ؛ لأنه إذا حوسب على الملأ فإن ذلك فضيحة له ، والله ﷻ يخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه ؛ كما جاء في الحديث : « أتعرف ذنب كذا ؟ أتعرف ذنب كذا ؟ » . فيقرر بالذنب ويقرر بالعمل ، وهذا معنى الحساب ، و« مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ »(٢) . كما ثبت ذلك في الأحاديث .

وحساب الخلائق جميعًا في ذلك المقام حساب سريع ، والله ﷻ لا يشغله شأن عن شأن ، وليس حسابه لعباده كحساب المخلوقين ، قال سبحانه : ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام : ٦٢] ، لتمام علمه وقدرته وقوته وهيمنته ﷻ ، فيحاسب الخلائق جميعًا في وقت قصير ، قال بعضهم : كلمح البصر .

إذن محاسبة المؤمنين فيها تقرير العمل الصالح وتقرير العمل غير الصالح ، وفيها تقريرهم بما لهم وما عليهم ، وأما الكفار فهل يحاسبون ؟

قال رحمه الله : (وأَمَّا الكُفَّارُ فَلا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ وسَيِّئَاتُهُ ؛ فَإِنَّهُم لا حَسَنَاتَ لَهُمْ) ، يعني : لا وزن لهم ، والكافر لا يُقام له يوم القيامة وزنٌ ؛ وذلك لقول الله ﷻ : ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٤٧٢، ٦٥٤١) ، ومسلم (٢٢٠/٣٧٤) ، والترمذي (٢٤٤٦) من حديث ابن عباس .

(٢) تقدم تخريجه .

وَزْنًا﴾ [الكهف : ١٠٥] ، ولقوله ﷻ : ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان : ٢٣] ، فإنهم ليس عندهم حسنات حتى توازن حسناتهم وسيئاتهم ، والمقصود من المحاسبة هنا أن تعد عليهم أعمالهم : ما عملوه في الدنيا من خير وشر ، فتحصى ، فيوقفون عليها ويقرون بها ، ويجزون بها .

أما ما عملوا من خير فإن أعمال الكفار في الدنيا منها ما يُشترط فيه الإسلام والنية ، ومنها ما لا يشترط فيه ذلك ، فأما ما يُشترط فيه الإسلام فإنها لا تُقبل منهم ولا تنفعهم لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وأما ما لا يشترط فيه النية والإسلام كحسن الخلق والتيسير على المعسر والعتق وصلة الرحم ونحو ذلك ، فإن هذه يُجازون عليها في الدنيا ، فيُبين لهم أن هذا ما لكم ، وأن هذا قد جوزيتم عليه ؛ وذلك لإظهار كمال عدل الله ﷻ في خلقه ، فتبقى أعمالهم التي يظنون أنها تنفعهم في الدنيا ، أعمالهم التي يظنون أنها صالحة من عبادات كانوا يتعبدون بها أو صلوات كانوا يصلونها أو دعوات كانوا يدعون بها ، فيجعلها الله ﷻ هباءً منثورا ؛ كما قال سبحانه : ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ ، يعني : الأعمال التي يظنون أنها ستنفعهم في الآخرة ، فما عمله الكافر مما لا يُشترط فيه الإسلام والنية فإنه ينفعه في الدنيا ولا ينفعه في الآخرة ، وأما بقية أعماله التي يظن أنها صالحة فإنها في الآخرة تُجعل هباءً منثورًا .

قال : (وَلَكِنْ تُعَدُّ أَعْمَالُهُمْ ، فَتُحْصَى ، فيوقَفُونَ عَلَيْهَا ويُقَرَّرُونَ بِهَا) ، فيقال للكافر : هذا ما عملت ، وقد جاءتك الأنبياء والرسل وبلغوك ؛ كما قال ﷻ : ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ۝٧ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف : ٦- ٨] .

(وفِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ الحَوضُ المَوْرُودُ للنَّبِيِّ ﷺ ، ماؤُه أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ ، آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ ، طُولُهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ ، مَن يَشْرَبُ مِنْهُ شَرْبَةً لا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا) .

العرصات هي أرض واسعة عظيمة لا بناء فيها ، وهكذا الأرض يوم القيامة فإنه لا بناء فيها لأحد ، وعرصة القيامة وعرصات القيامة هي الأماكن التي يجتمع فيها الناس وينتظرون فيها حسابهم ، وهناك عرصات الجنة ، وهي ما بعد جواز الصراط وقبل دخول الجنة ، وهي ساحات كبيرة يجتمع فيها الخلق لدخولهم لدار المقام .

قال : (وفِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ الحَوضُ المَوْرُودُ للنَّبِيِّ ﷺ) ، يعني : أن حوض النبي ﷺ الذي جاءت به الأحاديث والذي دل عليه قوله ﷻ : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر : ١] هو في عرصات القيامة ، فهو ليس بعد العبور على الصراط وإنما هو في عرصات القيامة في الأماكن التي يقوم فيها الناس لرب العالمين ، وهذا من شيخ الإسلام ؒ إثبات أن الحوض قبل الصراط ، والعلماء تنازعوا في الحوض هل هو قبل الصراط أم بعد الصراط ؟ على أقوال :

منهم من يقول : هو قبل الصراط .

ومنهم من يقول : هو بعد الصراط .

ومنهم من يقول : هو قبل الصراط وبعده ؛ حوض واحد ممتد من عرصات القيامة إلى العرصات التي قبل الجنة .

ومنهم من يقول : هما حوضان : قبل الصراط حوض ، وبعد الصراط حوض .

والله ﷻ أعلم بكيفية الصراط على هذه الحال ، وجهنم واسعة ، والصراط يكون منصوبًا على متنها ، وما ذُكر من أن الحوض قبل الصراط هذا ظاهر وصحيح ؛ وذلك أن الناس بعد أن يخرجوا من قبورهم يوم القيامة يجتمعون في ذلك المقام العظيم بين يدي الله رب العالمين لانتظار نزول الرب ﷻ والحساب ، فيُكرِم الله ﷻ نبينا محمدًا ﷺ بأن يعطيه ذلك الحوض الذي يشخب فيه ميزابان من الجنة ، فيعطيه ذلك في عرصات القيامة .

قال العلماء : كون الناس يخرجون من قبورهم ويظلون في ذلك الموقف وقتًا وزمانًا طويلًا وعظيمًا يناسب بأن يكون قبل الصراط ؛ لأنه « مَن يَشْرَبُ مَنْهُ شَرْبَةً لا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا » تناسب أن يكون تخفيفًا على المؤمنين الذين يردون على النبي ﷺ الصراط ؛ لأن المقام في يوم القيامة طويل جدًّا ، والناس في حاجة إلى أنواع من الأمن فيه ، ومن الأمن أن يُسقوا شربة لا يظمئون بعدها أبدًا .

وهذا صحيح فإن ذلك الحوض قبل الصراط ، وهذا لا يمنع أن يكون ثم حوض آخر بعد الصراط ؛ وذلك لأنه قد جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال : « لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ ويعرفونني ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ »[١] ، وفي لفظ : « لَيُرْفَعَنَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي فأقُولُ : يا رَبِّ أَصْحَابِي ؟ فَيُقَالُ : إِنَّكَ لا تَدْرِي ما أَحْدَثُوا بَعْدَكَ »[٢] ، وفي رواية أخرى قال : « فَأَقُولُ : أصحابِي ؟ فيقول : إِنَّهُمْ لم يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ على أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ »[٣] ، يعني : من ارتد بعد النبي ﷺ ، وقوله : « لَيُخْتَلَجُنَّ » يعني : يؤخذون إلى النار .

قالوا : فهذا دليل على أنه يكون قبل العبور على الصراط ؛ لأنهم يؤخذون فيدفعون إلى النار ، وكلام شيخ الإسلام هنا ظاهر في أن الحوض الذي أوتي النبي ﷺ يكون قبل الصراط ، وهذا واضح ، وقد وُصف الحوض في الأحاديث بصفات تأتي إن شاء الله .

والحوض ليس خاصًا بالنبي ﷺ ؛ بل « لكل نبي من الأنبياء حوض » . فإنه تكرمة لكل نبي وأمنٌ لأتباع الأنبياء والمرسلين ، وقد جاء في ذلك حديث رواه الترمذي[٤] ، واعتمده العلماء من أنه لكل نبي

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٣، ٧٠٥٠، ٧٥٥١) ، ومسلم (٢٢٩٠/٢٦) من حديث سهل بن سعد .

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧٦، ٧٠٤٩) ، ومسلم (٢٢٩٧/٣٢) من حديث عبد الله بن مسعود .

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٩، ٣٤٤٧، ٤٦٢٥، ٤٧٤٠) ، ومسلم (٢٨٦٠/٥٨) ، والترمذي (٢٤٢٣، ٣١٦٧) ، والنسائي (٢٠٨٦) من حديث ابن عباس .

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٤٣) من حديث سمرة . وصححه الألباني في صحيح الترمذي (١٩٨٨) .

حوض ، وأول تلك الأحواض يظهر ويرد عليه الناس هو حوض النبي ﷺ ؛ فإن هذه الأمة آخرة ولكنها سابقة ؛ كما ثبت ذلك في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « نحنُ الآخِرُونَ السابِقُونَ يوم القِيَامَةِ ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ من قَبْلِنَا »[1] . يعني : غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، فهذه الأمة آخرة ولكنها سابقة يوم القيامة .

هذا الحديث يدل على أن هذا الأمة تسبق الأمم جميعًا في كل شيء في ذلك اليوم العظيم ، فتسبق في الحشر في أرض المحشر ، وتسبق في الشربة من حوض النبي ﷺ ، وهذا الحوض يظهر وتشرب منه هذه الأمة قبل أحواض الأنبياء ، وتسبق في المحاسبة ، وتسبق في الوزن ، وتسبق في أخذ الصحف إلى آخر ذلك ؛ لأن اللفظ عام : « نحنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يوم القِيَامَةِ » ولم يخص ذلك بنوع من أنواع السبق . كذلك يسبقون إلى دخول الجنة قبل غيرهم من الأمم ، فمحمد ﷺ هو أول من يدخل الجنة ، ثم الأنبياء والمرسلون ، ثم هذه الأمة تكرمة من الله ﷻ لها ، فهم السابقون يوم القيامة ، وهذا الحوض هو أول الأحواض ظهورًا ، وأول من يرد على تلك الأحواض هم أمة محمد ﷺ ، ويكون لهم استراحة وطمأنينة في ذلك .

وهنا سؤال معروف وهو : تتكرر أشياء في يوم القيامة ينتج عنها أمن وأمان للمؤمن ، فهل يستمر خوف المؤمن في كل ما يحصل في ذلك اليوم ؟ يعني : من حوسب فوجد الحساب يسيرًا فإنه مؤمن ، ومن أخذ الكتاب باليمين فإنه مؤمن ، ومن شرب من الحوض فإنه لا يشرب منه أصلًا إلا مؤمن ، فما معنى هذا التكرير أنه يحصل له ذلك ، هل يظل خائفًا أم أنها زيادة طمأنينة ؟

الظاهر أنه ما يحصل في ذلك اليوم - والله أعلم - ليس مستتبعًا فيه العلم الذي في الدنيا ، يعني : أن ما علمه المسلم في هذه الدنيا مما يحصل يوم القيامة فإنه في الظاهر - والله أعلم - لا يصحب المسلم المؤمن في ذلك اليوم ، فإذا شرب فإنه لا يأمن ، وإذا أُعطي كتابه باليمين فإنه لا يأمن ، وإذا حوسب فإنه لا يأمن ، يعني : لا يأمن أن يكون ممن حقت عليهم بعض كلمة الله ﷻ ، أو أن يكون ممن يعذبون شيئًا في عرصات القيامة ، أو ممن حقت عليهم الكلمة فيعذبون شيئًا في النار ، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث ، وعلى العموم هي زيادة طمأنينة للمؤمن ؛ فإنه يطمئن بالشرب من الحوض أنه من أتباع محمد ﷺ ، ويطمئن بالورود تحت لواء النبي ﷺ ، ويطمئن بأن يكون حسابه حسابًا يسيرًا .

ولهذا قال العلماء في قوله : ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق : ٨، ٩] ، ﴿أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ يعني : من في الجنة من الحور والأهل ينقلب إليهم مسرورًا ، ليس إلى أهله الذين كان يعهدهم في الدنيا ، وإنما أهله الذين جعلهم الله ﷻ أهلًا له في الجنة . فهذه أنواع من الطمأنينة يحصل بها للمؤمن الأمن والأمان وعدم الحزن في ذلك الموقف العظيم .

---

(١) أخرجه البخاري (٨٧٦، ٨٩٦، ٦٤٨٦) ، ومسلم (٨٥٥/٢١) ، والنسائي (١٣٦٦) من حديث أبي هريرة .

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في وصف الحوض: (ماؤُهُ أَشَدُّ بياضًا مِنَ اللَّبَنِ، وأحْلَى مِنَ العَسَلِ)؛ كما جاء في بعض الأحاديث في «الصحيحين»[1]، وجاء في بعضها «ماؤُهُ أبيضُ من الوَرِقِ - يعني الفضة - وَرِيحُهُ أَطْيَبُ من المِسْكِ»[2]، وأنه «أحْلَى مِنَ العَسَلِ» فله هذه الصفات، يعني: أن ماءه أشد بياضًا من اللبن، ورائحته أطيب من المسك، يعني: المسك الخالص الطيب الزكي الذي كان معروفًا في زمنه ﷺ، وهو أطيب المشمومات، وطعمه أحلى من العسل الخالص.

وهذا الماء مدده من الجنة، قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] والكوثر نهر أعطاه الله ﷻ محمدًا ﷺ في الجنة، قال ﷺ في وصف كوثره: «هو حَوْضِي تَرِدُ عليه أُمَّتِي يوم القِيامَةِ»[3]، فالكوثر نهر، وهو حوضه، وجاء في حديث آخر أنه: «يَشْخَبُ فيه مِيزَابَانِ من الجَنَّةِ»[4]، وسمي حوضًا له لأن الحوض ماؤه من ذلك النهر؛ فإن ماء النهر يصب في هذا الحوض، فكلما شرب منه أناس ونقص امتلأ بما يمد به من الكوثر الذي هو نهر أعطيه النبي ﷺ في الجنة.

قال: (آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ)، وفي لفظ آخر قال ﷺ: «آنِيَتُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ»[5]. فهذان اللفظان مختلفان؛ في الأول «آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ». وهذا من جهة العدد أنها ككثرة نجوم السماء، وفي الثاني قال: «آنِيَتُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ». والكاف هذه مثلية تشمل العدد والوصف، يعني: من جهة الإضاءة واللمعان. فإذن الآنية المعلقة على جوانب ذلك الحوض موصوفة بأنها كثيرة جدًّا كثرة نجوم السماء، وموصوفة أيضًا بأنها ذات لمعان وضياء كلمعان وضياء النجوم التي في السماء.

قال ﷺ في وصفه أيضًا: «طُولُهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ». وجاء في رواية أخرى في الصحيح: «زَوَايَاهُ سَوَاءٌ»[6]. قال بعض أهل العلم: «طُولُهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ»: يحتمل أن يكون مدورًا. لكن في الحديث الآخر: «زَوَايَاهُ سَوَاءٌ» يعني أنه مربع والله أعلم.

قال: (مَن يَشْرَبْ مِنْهُ شَرْبَةً لا يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا)، (مَن) هنا شرطية، يعني: أنها اسم موصول مضمن الشرط (مَن يَشْرَبْ مِنْهُ شَرْبَةً)، فما جزاء ذلك؟ قال: (لا يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا)، أو تكون (مَنْ) موصولة بدون شرط، يعني: بمعنى: الذي يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا.

والميزان والحوض مما أنكره المعتزلة وأقر به عامة المخالفين لأهل السنة من الأشاعرة وغيرهم،

---

(١) أخرجه مسلم (٣٦/٢٤٧) من حديث أبي هريرة. وفي (٣٦/٢٣٠٠)، والترمذي (٢٤٤٥) من حديث أبي ذر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧/٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣/٤٠٠)، والترمذي (٤٧٤٧) من حديث أنس بن مالك.

(٤) أخرجه مسلم (٣٦/٢٣٠٠) من حديث أبي ذر.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٧/٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٦) أخرجه مسلم (٢٧/٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو.

والمعتزلة يجعلون الميزان بمعنى العدل ، وأنه ليس ثم ميزان له كفتان - أي : ميزان حسي - وإنما هو ميزان معنوي ، وهو إقامة العدل ونفي الظلم في ذلك الموقف العظيم . كذلك الحوض ينكرونه أيضًا ويقولون : لا حوض ، وإنما الحوض المقصود منه ما يحصل في قلوب المؤمنين من البرد والطمأنينة بنعمة اللَّه وإنعامه عليهم في ذلك المقام .

هذا وقد تواترت الأدلة من الكتاب والسنة على إثباته - يعني : من جهة النقل - ودلت دلالة قطعية على أنه كما وُصف ؛ لأنه وُصف بصفات عديدة لا مجال فيها إلى أن يُؤوَّل ، ثم إن أمور الغيب لا تُقاس على أمور الشهادة ، واللَّه ﷻ يخلق خلقه وينشئ ما يشاء ويدع ما يشاء ، لا معقب لحكمه ، يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد .

قوله : (وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ على مَتْنِ جَهَنَّم ، وهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ ، يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمالِهِمْ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمْحِ البَصَرِ ، ومِنْهُم مَن يَمُرُّ كالبَرْقِ ، ومِنْهُم مَن يَمُرُّ كالرِّيحِ ، ومِنْهُم مَن يَمُرُّ كالْفَرَسِ الجَوَادِ ، ومِنْهُم مَن يَمُرُّ كَرِكَابِ الإِبِلِ ، ومِنْهُم مَن يَعْدُو عَدْوًا ، ومِنْهُم مَن يَمْشِي مَشْيًا ، ومِنْهُم مَن يَزْحَفُ زَحْفًا ، ومِنْهُم مَن يُخْطَفُ خَطْفًا ويُلْقَى فِي جَهَنَّمَ ؛ فَإِنَّ الْجِسْرَ عَلَيْهِ كلاليبُ تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِم) .

ذكر الشيخ رحمه الله هنا الصراط وصفته وأحوال الناس فيه ، وقبل الدخول في ذلك نعيد ترتيب ما يحصل مما سبق :

فنقول : إذا نشر الناس من قبورهم ووافوا الموقف يظلون هكذا زمانًا طويلًا يقومون بين يدي اللَّه ﷻ رب العالمين ، وذلك قبل أن ينزل اللَّه ﷻ لفصل القضاء ، وفي هذه الحال تدنو الشمس منهم ، ويتفاوت عرقهم بحسب أعمالهم ، ثم تنزل الملائكة وتجيء صفًّا صفًّا وتحيط بالخلائق ، ثم ينزل اللَّه ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته ، فيقوم الناس لرب العالمين خاشعين ذليلين ، فيطول عليهم الموقف جدًّا ، ثم يذهبون إلى النبي ﷺ طلبًا للشفاعة بعد أن يطلبوها من آدم ثم نوح ... إلى آخره ؛ كما سيأتي بيانه . فيشفع النبي ﷺ في أن يعجل فصل القضاء ، فيبدأ الحساب ، وقبل الحساب يكون ثلاث عرضات ، عرضتان فيهما جدال ومعاذير ، ثم العرضة الثالثة تتطاير حينها الصحف والدواوين والكتب ، فآخذ كتابه بيمينه وآخذ كتابه بشماله من وراء ظهره ، وهذا من الحساب ؛ لأن النبي ﷺ : « من حوسب عُذِّب » . فقالت له عائشة : أو ليس اللَّه يقول : ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق : ٨] ، قال : « ذَلِكِ الْعَرْضُ ، وَلَكِنْ من نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ »[(١)] ، يعني : أن اسمه حساب وهو عرض ، فيأتي المؤمن في العرضة الثالثة التي تتطاير فيها الصحف فيحاسب حسابًا يسيرًا ، أي : يطلع على عمله فقط ويستر عليه ، وأما الكافر والمنافق فإنه يأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره ويحاسب على ذلك ، ثم يكون الوزن بعد

---

(١) تقدم تخريجه .

الحساب . وهذا هو الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى - أن الناس بعد الوزن يكون كلٌّ منهم قد عرف ما له وما عليه ، وعرف مصيره ، فينادي منادٍ أن تتبع كل أمة ما كانت تعبد ، فهنا يُحشر الناس أزواجًا ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الصافات : ٢٢-٢٣] ، ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ يعني نظراءهم وأشباههم وقرناءهم في الكفر ، فتتبع كل أمة ما كانت تعبد ، قال ﷻ عن فرعون : ﴿فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ﴾ [هود : ٩٨] ، فيأتي كل معبود وكل طاغوت فيتبعه من كان يعبده ، فيتهافتون في النار قبل نصب الصراط ؛ لأن الصراط هو لعبور المؤمنين من على النار إلى الجنة ، فيتهافتون في النار تهافتًا ؛ لأن قبل الصراط وقبل النار ظلمة لا يعرف الكفار فيها أين المسير ، بل يتبعون معبودهم حتى يتهافتوا في النار ، وأما من كان يتبع معبودًا صالحًا كمن كان يعبد عيسى والعزير ، فقد قال بعض أهل العلم : يُمثل لهم ملك في صورة المسيح أو في صورة العزير . وكذلك من عبد محمدًا ﷺ يمثل له ملك في صورته - كما جاء في حديث الصور[1]- فيُمثل لهم ملك في صورة عيسى وفي صورة العزير فيتبعونه ، فيهوي بهم فيقودهم إلى جهنم .

وقال آخرون : يمثل لهم شيطان على هيئة عيسى - لأن حديث الصور فيه ضعف - أو الشيطان الذي أمرهم بعبادة عيسى ؛ فإنه يتمثل لهم في تلك الصورة ، أو الشيطان الذي أمرهم بعبادة عزير ، أو ... إلى آخره ؛ يمثل لهم بتلك الصورة فيتبعونه حتى يتهافتوا في النار والعياذ بالله .

ثم تنتهي الأمم يتهافتون فيدخل أهل النار النار حتى لا يبقى إلا المسلمون من هذه الأمة والأمم التي قبلها ، وفيهم المنافقون ، ثم ينصب الصراط على متن جهنم ، وأول من يجوز الصراط أمة محمد ﷺ ، فيتقدم ﷺ ، وقبل الصراط ثَم ظلمة ، فقد سأل يهودي النبي ﷺ فقال : أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات ؟ قال ﷺ : « هُمْ في الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ »[2] ، يعني : دون الصراط ثَم ظلمة عظيمة يقدم عليها المسلمون والمنافقون ، فالجميع كانوا في نور ثم أتوا إلى الصراط فوجدوا هذه الظلمة فيبصر المؤمن بنوره ، وأما المنافق فينطمس نوره ، فيقول المنافقون للمؤمنين : ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ ، فيقال لهم : ﴿ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا﴾ ، قال تعالى : ﴿فَضُرِبَ بَيۡنَهُم بِسُورٖ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحۡمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ﴾ [الحديد : ١٣] ، يعني : بعد العبور على الصراط .

فيؤتى كل واحد نورًا على قدر عمله ، ثم يؤتى بالصراط منصوبًا على متن جهنم ، ثم يأتي النبي ﷺ فيعبر ثم تعبر هذه الأمة قبل الأمم ، وسيأتي بيان صفة العبور على الصراط ، هذا العبور هو ما جاء في القرآن بأنه ورود المؤمن على النار قال : ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيّٗا﴾ [مريم : ٧١، ٧٢] ، الورود ورودان :

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (٣٤/٣١٥) من حديث ثوبان .

* ورود دخول .

* وورود مرور .

فورود المؤمن على النار هو ورود مرور ؛ وذلك إذا كان ممن سيعبر الصراط ، أما إذا كان من أهل الوعيد الذين سيدخلون النار ويطهرون فإنهم سيدخلونها ، ثم تعبر الأمم بعد أمة محمد ﷺ ، وهذا تفصيل ما يحصل من البعث إلى نصب الصراط .

قال رحمه الله : (وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ على مَتْنِ جَهَنَّمَ ، وهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ) ، (على مَتْنِ جَهَنَّمَ) يعني : على ظهرها ؛ لأنه « يُؤتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لها سَبْعُونَ أَلْفَ زِمامٍ ، مع كل زِمامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا »[1] ، ثم يُنصب على ظهرها الصراط على النحو الذي سبق بيانه .

وقوله : « الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ » . ليس معناه أنه الوصلة بين الجنة والنار ، لكن يعني من عبره فإنه من أهل الجنة ، فلا طريق إلى الجنة إلا بعبور هذا الصراط ، والأنبياء حين يعبرون عليه كل يقول : « اللهم سلم سلم »[2] .

هذا الصراط وصف بأنه « دَحْضٌ مَزِلَّةٌ فيه خَطَاطِيفُ وكَلَالِيبُ » ، وبأنه « أَدَقُّ من الشَّعَرَةِ ، وَأَحَدُّ من السَّيْفِ » . كما في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري[3] ، فله صفات وردت في النصوص . قال بعض أهل العلم : الصراط واسع ؛ لأن لفظ الصراط يدل على سعته ، وما ورد مِنْ كونه دقيقًا وحادًّا هذا نوع لم يثبت به الدليل الصحيح ، والأنسب أن يكون عريضًا واسعًا حتى يعبر الناس عليه . لكن المشهور عند أهل العلم والذي جاءت به الأحاديث أنه دحض مزلة ، وأدق من الشعر ، وأحد من السيف ، وفيه خطاطيف وكلاليب ، فهذا الذي يجب أن يؤخذ به ، وأما من قال : إنه واسع . فإن هذا ليس بظاهر ؛ إذ اعتمادهم على معنى كلمة (صراط) في اللغة ، وهذا لا يقضي به ما جاء في الحديث والأثر .

قال : (يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ) ، يعني : أن كل واحد من أتباع الأنبياء الذين يعبرون على الصراط يُعطى سرعة أقصاها على قدر عمله ، فلا يستطيع أن يتعدى تلك السرعة ، ولاشك أنهم يرون النار تحتهم وهذا الصراط منصوب فكلٌّ سيأتي بأعظم ما عنده من السرعة ؛ فلهذا قال : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمْحِ البَصَرِ) يعني : في أقل من لحظة على عظم جهنم وعلى سعتها وعلى طول ذلك الصراط ، كما قال ﷻ : ﴿ كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ [النحل : ٧٧] . فلَمح البصر متناهٍ في الزمان .

قال : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ) والبرق زمنه أطول من لمح البصر ، وهذا أقصى ما عندهم من السرعة ، (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرِّيحِ) والريح سريعة ، (ومِنْهُم مَن يَمُرُّ كالْفَرَسِ الجَوَادِ ، ومِنْهُم مَن يَمُرُّ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٤٢/٢٩) ، والترمذي (٢٥٧٣) من حديث ابن مسعود .

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٦، ٦٥٧٣، ٧٤٣٧) ، ومسلم (١٨٢/٢٩٩) من حديث أبي هريرة .

(٣) أخرجه مسلم (١٨٣/٣٠٢) .

كَرِكَابِ الإِبِلِ ، ومِنْهُم مَن يَعْدُو عَدْوًا ، ومِنْهُم مَن يَمْشِي مَشْيًا) على اختلاف أعمالهم وسرعتهم .

قال : (ومِنْهُم مَن يَزْحَفُ زَحْفًا ، ومِنْهُم مَن يُخْطَفُ خَطْفًا ويُلْقَى فِي جَهَنَّمَ ؛ فَإِنَّ الْجِسْرَ عَلَيْهِ كلالِيبُ تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِم) يعني : أن من الناس من يمر لكنه لا يجتاز الصراط ؛ فإنه على جنبتي الصراط كلاليب ، والكلاليب هي الخطاطيف المعروفة المائلة التي ترتفع وتجذب الناس ، ترتفع وتجعلهم في جهنم ؛ لأن معها ملائكة يفعلون ذلك ، وهؤلاء هم عصاة الموحدين يكونون في الطبقة العليا من النار فتخطفهم تلك الكلاليب وتجعلهم في النار .

(فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّراطِ دَخَلَ الجَنَّةَ ، فَإِذا عَبَرُوا عليْهِ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ ، فيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِم من بَعْضٍ ، فَإِذا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُم فِي دُخُولِ الجَنَّةِ) .

قال : (فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّراطِ دَخَلَ الجَنَّةَ) ، يعني : من عبر الصراط واجتازه ضمن دخول الجنة ؛ لأنه تعدى النار – نسأل الله ﷻ ذلك بِمَنِّه وكرمه – (فَإِذا عَبَرُوا عليْهِ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ) ، يعني : بعد العبور عليه يكون الاجتماع في عرصات أُخر ، وتلك عرصات أيضًا واسعة قبل أن يأتوا إلى باب الجنة ، قال العلماء : يدل على هذا التراخي قوله ﷻ : ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ ، لما قال : ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ دل على أن ثمة زمنًا قبل فتح الأبواب ، وهذا الذي استفيد من الآية ظاهر ؛ فإنه بعد العبور على الصراط يكون ثَم مدة من الزمن يجتمع فيها المؤمنون ، ثم تكون هناك شفاعات أيضًا ، فيشفع النبي ﷺ شفاعات قبل دخول الجنة ، ومنها شفاعاته لأهل الجنة أن يدخلوها ، وأنواع من الشفاعة يأتي بيانها إن شاء الله تعالى .

قال شيخ الإسلام هنا : (فَإِذا عَبَرُوا عليْهِ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ) القنطرة والصراط متقاربة ؛ لأن الصراط هو الطريق الواسع في اللغة ، والقنطرة كذلك ، لكن صفتها أنها مرتفعة ، أي : مرتفع من المكان واصل أيضًا بين تلك العرصات ودخول الجنة ، فيحبسون على تلك القنطرة مدة ، ويُقضى لبعضهم من بعض ، يعني : مَنْ كان بينه وبين أخيه خصومة فإنه يُقضى بينه وبينه في ذلك ، حتى يدخل المؤمنون الجنة وليس في قلب أحد على أحد شيء ، فيُقتص لبعضهم من بعض .

ويسبق الفقراء ويتأخر الأغنياء ، قال ﷺ : « يَدْخُلُ فُقَراءُ المُسلِمِينَ الجَنَّةَ قبل أغنِيائِهِم بِنِصْفِ يَوْمٍ وهو خَمْسُمائَةِ عَامٍ »[1] . وفيهم من هو من سادات الصحابة ، ومن المبشرين عبد الرحمن بن عوف وغيره ، ويتأخر الأغنياء ؛ لأن المال فيه حقوق كثيرة متنوعة ، فيتأخرون ليُعطى كل ذي حق حقه ، ويسبق الفقراء مع النبي ﷺ ، فيأتي ﷺ إلى الجنة فيستفتح ، وهو أول من يستفتح ، « فيقول الخَازِنُ :

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٥٣) ، وابن ماجه (٤١٢٢) من حديث أبي هريرة . وقال الألباني في صحيح ابن ماجه (٣٣٢٦) : حسن صحيح .

من أنت ؟ فَأَقُولُ : مُحَمَّدٌ . فيقول : بِكَ أُمِرْتُ لا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ »[1] ، فيدخل ﷺ الجنة ويدخل الأنبياء والمرسلون .

والجنة لها ثمانية أبواب ، وكل باب له اسم ، فثَم باب الصلاة ، وثَم باب الزكاة أو الصدقة ، وثَم باب الريان ، وباب الجهاد ... إلى آخره ، فيدخل من كان مختصًّا بنوع من أنواع العبادات - بنفل أو بصفة مزيدة في العبادات في الفرض - في أدائها أو صفتها يختص بأحد هذه الأبواب ، فمن كان مختصًّا بصفة دخل من باب من تلك الأبواب ، ومنهم من يُدعى من أكثر من باب إذا كان اختصاصه لأكثر من صفة .

قال شيخ الإسلام في الذين يُحبسون على تلك القنطرة : (فَإِذا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ) ، يعني : من كان عليه تهذيب وتنقية فإنه لا يدخل الجنة إلا بعد أن يُهذب ويُنقى ، ومعنى ذلك أنه ما من أحد إلا وسوف يحبس على تلك القنطرة ، ولكن الناس يختلفون في التهذيب والتنقية وبعضهم أشد من بعض ، فلا يدخل الجنة إلا من سلم قلبه وأُخذ الحق منه ، وبعد اقتصاص بعضهم من بعض ، قال ﷻ : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر : ٤٧] ، والآيات في ذلك معلومة .

قوله : (وَأَوَّلُ مَن يَسْتَفْتِحُ بَابَ الجَنَّةِ مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَأَوَّلُ مَن يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنَ الأُمَمِ أُمَّتُهُ) .

الظاهر من هذا الترتيب أن النبي ﷺ يستفتح وأن أول الأمم دخولًا هذه الأمة ، وهذا على النحو الذي سبق بيانه ، أنه ﷺ يدخل أولًا ، ثم الأنبياء والمرسلون ، ثم تسبق هذه الأمة غيرها من الأمم . وهذه الأمة هي خير الأمم ؛ كما قال ﷻ : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ﴾ [آل عمران : ١١٠] ، والوقف هنا على ﴿أُخْرِجَتْ﴾ وقف من أجل الاستدلال ؛ لأن قوله : ﴿لِلنَّاسِ﴾ ليس متعلقًا بـ ﴿أُخْرِجَتْ﴾ ، يعني : تركيب الكلام : كنتم للناس خير أمة أُخرجت ، والبعض قد يفهم أن تلك الأمة أخرجت للناس لا كنتم للناس خير أمة أخرجت ، فخير أمة أخرجها الله ﷻ هي هذه الأمة ، وهي خير الأمم للناس ؛ لأنها وسط ، ولأنها شاهدة عليهم ، ولأنها أمة التوحيد ، ولكثرة عددها واستجابتها للنبي ﷺ وقيامها بأمره ونهيه أعظم من قيام غيرها من الأمم بأمر أنبيائها ورسلها .

قوله : (وَلَه ﷺ في القِيَامَةِ ثَلاثُ شَفَاعَاتٍ :

أَمَّا الشَّفَاعَةُ الأُولى : فيَشفَعُ في أَهْلِ الموقِفِ حتى يُقضى بينهُمْ بعد أنْ يتراجَعَ الأنبياءُ ؛ آدمُ ، ونوحٌ ، وإبراهيمُ ، وموسى ، وعيسى ابْنُ مريمَ ، عنِ الشفاعةِ حتى تَنْتَهِيَ إليهِ) .

ذكر شيخ الإسلام ؒ هنا مبحث الشفاعة فيما يتصل بما يحصل في اليوم الآخر ؛ وكأنه عنده من جملة ما هو داخل في الإيمان باليوم الآخر ؛ لأنه يحصل فيه ، وهذا ظاهر ؛ لأن الشفاعة تكون في ذلك

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٧/٣٣٣) من حديث أنس بن مالك .

اليوم ، وإذا كان كذلك فهي داخلة في قوله - فيما سبق - :(ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بكل ما أخبر به النبي ﷺ ...) .

قال رحمه الله : (وَلَه ﷺ في القِيَامَةِ ثَلاثُ شَفَاعَاتٍ) أصل كلمة الشفاعة مأخوذ من : شفع يشفع إذا طلب ؛ لأن الطالب واحد ، فإذا أتى معه آخر صار شفعًا له بعد أن كان فردًا ، فسمي شفيعًا ، فهو « فعيل » بمعنى « فاعل » أي : شافع ، وشفع غيره يعني صار الطلب من اثنين بعد أن كان من واحد ، هذا أصل تسمية الشفاعة من جهة اللغة .

ومن جهة الشرع فيها أصل المعنى اللغوي وزيادة ، فالشفاعة هي ما يُطلب من الله ﷻ بشروطه الشرعية ، يعني : أن من الشفاعات ما يكون شفاعة لكن يكون مردودًا لعدم توفر الشروط فيه ؛ ولهذا قال ﷻ : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] ، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣] ، فليست كل شفاعة نافعة شرعًا ومسماة شفاعة في الشرع حتى يأتي صاحبها بشروطها ، وإن كانت شفاعة في اللغة .

وشفاعة النبي ﷺ في يوم القيامة منها شفاعة متفق عليها بين جميع الفرق ، ومنها شفاعات مختلف فيها ، ويقر أهل السنة منها ما دلت عليه الأدلة ، وينفيها طائفة من الفرق المنتسبة إلى القبلة .

وقوله : (وَلَه ﷺ في القِيَامَةِ ثَلاثُ شَفَاعَاتٍ) يعني : للمؤمنين ، وهي التي تكون يوم القيامة ، فذكر هذه الشفاعات وهي غير مختصة بهذه الثلاث ؛ بل هناك شفاعات أخر لم يذكرهارحمه الله تعالى ، مثل : شفاعته في عمه ، ومثل : بعض الشفاعات الأخر ؛ كما سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى .

والشفاعة جاءت في الكتاب والسنة منفية وجاءت مثبتة ، فهناك فرق بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية ، يعني : الشفاعة النافعة والشفاعة المنفية غير النافعة ، وهناك فرق أيضًا بين الشفاعة في الدنيا والشفاعة في الآخرة ، فالله ﷻ أثبت أن الشفاعة عنده لا تنفع إلا بشروط ، قال تعالى : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] ، وقال : ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠] ، وقال ﷻ : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦] يعني : أن أصل الشفاعة عند الله ﷻ ثابتة ، وهذه الشفاعة في مقام الافتقار وليست في مقام الوجاهة ، وبيان ذلك أن العبد إذا شفع عند الله ﷻ فإنه يشفع وهو عبدٌ ذليلٌ مفتقر إلى الله ﷻ ، ليس كحال الشفاعة عند أهل الدنيا ؛ وذلك أن الشفاعة عند الناس تكون لمن له جاه وعز عند المشفوع عنده حتى يجيب ، والمشفوع عنده كملك أو أمير أو مسئول أو عالم أو شيخ أو تاجر ... إلى آخره يجيب شفاعة هذا الشفيع شيئًا لما يرجوه عنده من إجابة شفاعته ؛ ولهذا يكون الشفيع متفضلًا على الشافع ، وأما الشفاعة عند الله ﷻ فهي ليست من هذا القبيل ، إنما هو ﷻ الذي يُكرم من شاء من عباده أن يكون شفيعًا ، ثم يُكرم من شاء من عباده أن يؤذن له في الشفاعة ، وأن يلهمه القول الحسن فيها حتى يجاب ،

فالفضل فيها لله ﷻ ابتداءً وانتهاءً، وهذا بخلاف الشفاعة عند أهل الدنيا .

ولهذا ظن المشركون أن الشفاعة عند الله ﷻ من جنس شفاعة الناس بعضهم لبعض، فاتخذوا الآلهة والأصنام شفعاء ؛ لأنهم يظنون أنهم يشفعون عند الله ﷻ ولو لم يأذن الله ﷻ بذلك أو لم يرض، فلهم المقام عند الله الذي يجعله ﷻ يجيب سؤالهم ويجيب شفاعتهم .

وهذا الباب يطول البحث فيه، لكن يُفرق فيه بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية التي هي الشفاعة النافعة والشفاعة غير النافعة، والشفاعة في الدنيا والشفاعة في الآخرة، والشفاعة عند المشركين في فهمهم والشفاعة في الشرع، وبهذا يتقرر هذا الباب بما ينفع في باب الاعتقاد العام، وفي توحيد العبادة .

وشفاعة النبي ﷺ في الدنيا على رجاء الإجابة قد يجاب وقد لا يجاب، وهكذا شفاعة الأنبياء والمرسلين قد يجابون وقد لا يجابون، ولكنهم على رجاء الإجابة ؛ لأن حقيقة الشفاعة هي الدعاء، شفع يعني : دعا وطلب، فالشفاعة دعاء وطلب، فنوح طلب من الله ﷻ أن يكون ابنه معه من الناجين فلم يُجب، وإبراهيم دعا لأبيه فلم يُجب، والنبي ﷺ دعا أيضًا لعمه ولم يُجب حتى نزل فيه قول الله ﷻ : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران : ١٢٨]، ونُهي عن ذلك في قوله : ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ﴾ [التوبة : ١١٣]، ولما دعا على أناس قال الله ﷻ : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٢٨] .

المقصود : أن الشفاعة في الدنيا قد تجاب وقد لا تجاب، حتى من الأنبياء ؛ وذلك أنها يُشترط فيها شروط الشفاعة النافعة .

وشروط الشفاعة النافعة هي :

الشرط الأول : الإذن، وهو نوعان :

إذن كوني : وهو ألا تحصل شفاعة إلا من بعد أن يأذن الله للشافع كونًا، فلا يمكن أن يشفع شافع من عند نفسه إلا بعد أن يأذن الله له بالشفاعة في كونه، فلا يحدث شيء في ملكوت الله إلا من بعد إذنه الكوني، يعني : ليس لأحد حق الابتداء، فإن لم يرد الله ﷻ للشافع أن يشفع فإنه لا يُمكنه من أن يشفع أصلًا بأن يصرف قلبه ويصرف نفسه عن هذه الشفاعة فلا تقع أصلًا ؛ لأنه لابد من أن يكون ثمة إذن كوني بحصول الشفاعة من الشافع .

وإذن شرعي : وهو أن تكون الشفاعة على وفق الشروط الشرعية فيمن شفع له الشافع، وفي الشافع نفسه، فالمشرك لا تنفع شفاعته ؛ لأنه مشرك، والمشرك لا ينفع أن يُشفع له ؛ كما قال : ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام : ٧٠]، فإذن هو لا ينفع أن يشفع ولا أن يُشفع فيه، إلا أبا طالب في حالة خاصة، وهذا ظاهر في حال ابن نوح، وحال أبي إبراهيم، وحال عم النبي ﷺ في الدنيا ... إلى آخره .

والشرط الثاني : الرضا ، وقد جاء في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم : ٢٦] ، وقال : ﴿وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه : ١٠٩] ، وقال : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء : ٢٨] ، ونحو ذلك .

والرضا نوعان :

* رضا عن الشافع .

* ورضا عن المشفوع له .

والرضا إنما يكون عن أهل التوحيد ؛ وذلك لما ثبت في « الصحيح » أن أبا هريرة سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول اللّه ، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ فقال ﷺ : « لقد ظَنَنْتُ يا أَبَا هُرَيْرَةَ أَلَا يَسْأَلَني عن هذا الحديث أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ لِمَا رأيت من حِرْصِكَ على الحديث ، أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعتي يوم القِيامةِ من قال : لا إله إلا اللّه ، خالصًا من قِبَلِ نَفْسِهِ »[1] ، وفي رواية : « خالِصًا من قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ »[2] . فهذا شرط الإخلاص وهو لأهل التوحيد .

فالشفاعة لا تنفع إلا أهل التوحيد ، أما أهل الإشراك باللّه فلا تنفعهم الشفاعة ؛ لأنها إنما تكون لمن ارتضى ربنا ﷻ ، وهو سبحانه لا يرضى إلا التوحيد ، وقد قال في المشركين : ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة : ٢٧٠] ، وقال أيضًا : ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء : ١٠٠] ، وقال : ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام : ٧٠] الرضا عن الشافع والرضا عن المشفوع له ، وهذا مع الشروط الأولى ، فقد تقع الشفاعة مع عدم وجود بعض هذه الشروط ، فتقع من غير إذن شرعي فلا تنفع ، لكن الإذن الكوني لابد منه حتى تقع الشفاعة ، فليس لأحد أن يُحدث شيئًا في ملكوت اللّه إلا من بعد إذنه الكوني ، فإن وقعت الشفاعة من غير رضا عن الشافع أو رضا عن المشفوع له فإنها لا تنفع ، إلا إذا وجدت هذه الشروط مجتمعة .

والشفاعة في حق النبي ﷺ يوم القيامة ظاهرة وواضحة في أتم ظهور ؛ فإنه ﷺ لا يشفع إلا بعد أن يأذن اللّه ﷻ ، فيشفع الشفاعة العامة في أهل الموقف أن يحاسبوا ؛ فإن الناس إذا طال بهم الموقف في ذلك اليوم العظيم يأتون إلى الأنبياء : إلى آدم ، ثم إلى نوح ، ثم إلى إبراهيم ، ثم إلى موسى ، ثم إلى عيسى ، وكلٌّ يدفعها عنه حتى تنتهي إلى النبي ﷺ ، فيأتي ﷺ ويسجد بين يدي العرش ، قال ﷺ : « ثُمَّ يَفْتَحُ اللّه عَلَيَّ من مَحَامِدِهِ وحُسْنِ الثَّنَاءِ عليه شيئًا لم يَفْتَحْهُ على أَحَدٍ قَبْلِي » ، فلا يبتدئ ﷺ بين يدي اللّه بالشفاعة ، بل يحمد اللّه بمحامد يفتح اللّه عليه بها ، فيثني على اللّه ﷻ ، وهو سبحانه أعلم بما

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٠) من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه البخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة .

في نفس عبده الذي يريد أن يشفع ، ثم يقول الله ﷻ لنبيه : « يا محمد ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَسَلْ تُعْطَهْ ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ »[١] .

فيشفع النبي ﷺ في أمته ، ويشفع في أهل الموقف جميعًا في تعجيل حسابهم ، ويشفع عدة شفاعات يأتي بيانها إن شاء الله تعالى . وهذا يدل على أن الشفاعة محض تفضل من الله ﷻ ، فهو في الحقيقة الذي تُطلب منه الشفاعة ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ [الزمر : ٤٤] ؛ لأنه هو الذي يأذن ، وهو الذي يأمر ، وهو الذي يوفق لها ، فتطلب منه أن يُشفِّع في العبد .

قال رحمه الله : (وَلَه ﷺ في القِيامَةِ ثَلاثُ شَفَاعَاتٍ) ، في قوله :(وله) اللام هنا لام الاستحقاق ، وهذا الاستحقاق بتفضل من الله ﷻ ، يعني : هو لا يملكها ؛ لأن الشفاعة إنما يملكها الله ﷻ ، قال سبحانه : ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ ، فالشفاعة ملك لله وحده سبحانه وتعالى ، لكن تفضل الله على نبينا محمد ﷺ فأعطاه شفاعات فصار مختصًا بها .

فاللام في قوله :(وله) إما لام الاستحقاق ؛ لأن الله تعالى تفضل عليه بها ، وإما أن تكون لام الاختصاص يعني : هو مختص بهذه ، وقوله :(ثلاثُ شَفاعَاتٍ) العدد هنا لا مفهوم له ، يعني : ليس مفهومه أنها ليست أربع شفاعات ، قوله :(ثلاثُ شَفاعَاتٍ) يعني : التي يريد أن يبينها شيخ الإسلام في هذا المقام ، وجمعه(شَفَاعَات) باعتبار تعددها ؛ لأنها تحصل مرة بعد مرة لا تحصل دفعة واحدة ، يعني : في مقام واحد هذه ثم هذه ثم هذه ، أو باعتبار تنوعها ؛ فإن بعضها في الإراحة من الموقف في الحساب ، وبعضها في التجاوز عن أهلِ الكبائر ، وبعضها في أهل الجنة أن يدخلوها .

ثم فصَّل ذلك وقال :(أمَّا الشَّفَاعَةُ الأولى : فَيَشفَعُ في أَهْلِ المَوْقِفِ حتَّى يُقضَى بَيْنَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَتَراجَعَ الأنبياءُ ؛ آدمُ ، ونوحٌ ، وإبراهيمُ ، وموسى ، وعيسى بْنُ مريمَ عَنِ الشفاعةِ حتى تَنْتَهِيَ إليهِ) ، فتنتهي إليه ﷺ على النحو الذي سبق بيانه ، فيقول : « أنا لها ، أنا لها » . فهو أول شافع في ذلك المقام وفي كل مقامات الشفاعة ، وأول شافع من حيث حصول الشفاعة بالإراحة من الموقف ، وهو أول شافع في أهل الكبائر ، وهو أول شافِع في دخول أهل الجنة ، يعني : بين الأنبياء .

قال : (فَيَشفَعُ في أَهْلِ المَوْقِفِ حتَّى يُقضَى بيْنَهُمْ) وذلك أنهم يمكثون زمانًا طويلًا في ذلك اليوم الذي يبلغ طوله خمسين ألف سنة ، فيمكثون ويمكثون ويمكثون ، ويموج الناس بعضهم إلى بعض ، فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا حتى يريحنا من مقامنا هذا ؟ فتتقدم طائفة فيسألون الأنبياء الشفاعة – وهو سؤال لحي حاضر يقدر أن يجيب على ذلك – فيشفع ﷺ ؛ كما في الأحاديث التي جاءت في بيان ذلك ، فيأتي ﷺ تحت العرش ويسجد لله ﷻ ، ثم يفتح الله عليه من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبله ، فيُقال : « يا محمد ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَسَلْ تُعْطَهْ ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ » . فيقول : « أُمَّتي يا

(١) تقدم تخريجه .

رَبِّ ، أُمَّتِي يا رَبِّ » . فيُقال : « يا محمد ، أَدْخِلْ من أُمَّتِكَ من لا حِسَابَ عليهم من البَابِ الأَيْمَن من أبْوابِ الجَنَّةِ ، وهُمْ شُرَكَاءُ الناس فِيمَا سِوَى ذلك من الأبوابِ »(١) ، وهذه الأحاديث - أحاديث الشفاعة - لم يُذكر فيها أمر الشفاعة العظمى التي هي شفاعته ﷺ في تعجيل القضاء بين الناس ؛ كما هو مقتضى أول الحديث ، وهذه الرواية اقتُصر فيها على ذكر الشفاعة فيمن يدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب .

قال العلماء: هذه الأحاديث لم يذكر فيها الرواة أمر الشفاعة العظمى وذكروا أنواعًا أخر من الشفاعات ؛ لأن الشفاعة العظمى متفق عليها بين الفرق ، فكأن الرواة اختصروا الحديث وذكروا ما فيه اختلاف من حيث العقيدة بين أهل السنة وبين الفرق ، وهذا الجواب أجاب به شيخ الإسلام ونقله عنه شارح « الطحاوية » ، وإلا فإن المقصود من هذه الشفاعة : الشفاعة في القضاء بين الناس وإراحتهم من الموقف ، وليس المقصود منها الشفاعة في دخول الجنة من لا حساب عليهم ولا عذاب .

إذن فقد حصل اختصار في هذه الأحاديث ، فإذا نظرت إلى هذه الأحاديث ولم تجد فيها سؤال النبي ﷺ ربه أن يقضي بين العباد ، فاعلم أنه اختُصر لأجل أنه متفقٌ عليه ، وذُكر فيها ما يُحتج به على أهل البدع الذين ينفون بعض أنواع الشفاعات ، وإلا فإن شفاعة النبي ﷺ للقضاء بين الناس ثابتة ، وهي التي ذكرها اللَّه ﷻ في قوله : ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، فجميع الخلائق تحمد النبي ﷺ على ذلك المقام ، فهو ﷺ محمدٌ في الدنيا وفي الآخرة ، أي : كثير الصفات التي يُحمد عليها في الدنيا ، وكثير الصفات التي يُحمد عليها في الآخرة ، ومن أعظم الصفات التي يحمد عليها في الآخرة مقام الشفاعة ، فذو العرش محمود وهذا محمد ﷺ .

قوله : (وأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ : فَيَشْفَعُ في أهلِ الجَنَّةِ أن يَدْخُلُوا الجَنَّـة . وَهَاتَـانَ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ) .

هذه الشفاعة الثانية وفيها يشفع ﷺ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة ؛ إذ أهل الجنة لا يدخلونها بعد جواز الصراط وبعد أن يُقضى بينهم ، وهو ﷺ أول من يستفتح باب الجنة ، فهو السابق إلى ذلك ، وهو الذي يشفع في أهل الجنة ، وقد قال ﷺ : « أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يوم القِيامَةِ ، وأوَّلُ من يَنْشَقُّ عنه القَبْرُ ، وأوَّلُ شَافِعٍ ، وأوَّلُ مُشَفَّعٍ »(٢) ، فهو أول شافع في كل مقام في الشفاعة ، فهو أول من يشفع في دخول الجنة ، وهو أول من يستفتح أبواب الجنة ، فيقول له خازن الجنة : « من أنت ؟ فَأَقُولُ : مُحَمَّدٌ . فيقول : بِكَ أُمِرْتُ لا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ »(٣) ، فتفتح له أبواب الجنة ، قال ﷺ : « والَّذِي نَفْسِي بيده إِنَّ ما بين

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (٣/٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة .

(٣) تقدم تخريجه .

المِصْرَاعَيْنِ من مَصَارِيعِ الجَنَّةِ كما بين مَكَّةَ وحِمْيَرَ، أو كما بين مَكَّةَ وبُصْرَى»(١)، فيدخل الجنة ويدخل بعده الأنبياء صلوات الله عليهم، ثم فقراء أمته، ثم تتتابع الأمم.

قال: «فيَشْفَعُ في أهلِ الجَنَّةِ أن يَدْخُلُوا الجَنَّة». يعني: يشفع في الذين استحقوا الجنة بفضل من الله ﷻ وإحسانه ورحمته، وقيل فيهم (أهل الجنة)؛ لأن الله ﷻ جعلهم من أهل الجنة منذ خلق أرواحهم، وقال: «هَؤُلاءِ في الجَنَّةِ ولا أبالي، وهَؤُلاءِ في النَّارِ ولا أبالي»(٢)، وظهر علمه السابق فيهم، فيُظهر أهل الجنة من أهل النار، ويشفع فيهم ﷺ أن يدخلوا الجنة.

قال: (وَهَاتَانَ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ)، يعني: أن الشفاعة في دخول الجنة هي خاصة ، . فهو الذي يشفع في دخول الجنة فينتفع بشفاعته بقية الأنبياء والمرسلين، ثم أمته، ثم بقية الأمم الذين أجابوا المرسلين.

ومن الشفاعات الخاصة به ﷺ الشفاعة في عمه أبي طالب؛ كما ثبت في «الصحيحين» أن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال للنبي ﷺ: هل نفعت أبا طالب بشيء؛ فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «نعم، هو في ضَحْضَاحٍ من نَارٍ لَوْلَا أنا لَكَانَ في الدَّرْكِ الأَسْفَلِ من النَّارِ»(٣)، فهذه شفاعة في تخفيف العذاب وليست في الإخراج من النار، وهذه خاصة بالنبي ﷺ، فليس لأحد غيره أن يشفع في مشركٍ أبدًا.

قوله: (وأمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ: فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ، وهذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ ولِسَائِرِ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ وغيرِهِمْ، فيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ ألا يَدْخُلَهَا، ويَشْفَعُ فِيمَنْ دَخَلَهَا أن يَخْرُجَ مِنْهَا).

الشفاعتان الأوليان - الشفاعة في القضاء والشفاعة في دخول أهل الجنة - هذه متفق عليها لا يخالف فيها أهل البدع، أما الشفاعة الثالثة التي ذكرها الشيخ هنا بقوله: (فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ) فهي التي فيها الخلاف.

قوله: (فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ)هذا يشمل حالين فسرهما شيخ الإسلام بعد ذلك فقال: (فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ ألا يَدْخُلَهَا، ويَشْفَعُ فِيمَنْ دَخَلَهَا أن يَخْرُجَ مِنْهَا).

قال: (وهذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ ولِسَائِرِ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ وغيرِهِمْ)؛ وذلك لما جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «يقول الله ﷻ: شَفَعَتِ الملائكةُ، وشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وشَفَعَ المؤمِنُونَ، ولم يَبْقَ إلا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ. فيَقْبِضُ قَبْضَةً من النَّارِ فيُخْرِجُ منها قَوْمًا لم يَعْمَلُوا خيرًا قَطُّ»(٤).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (١٧٦٦٠)، وابن حبان (٣٣٨)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٠٤٥) من حديث عبد الرحمن بن قتادة السلمي. وصححه الألباني في تعليقاته على صحيح ابن حبان (٣٣٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٣، ٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩/٣٥٧) من حديث العباس بن عبد المطلب.

(٤) أخرجه مسلم (١٨٣/٣٠٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

فإذن فغير النبي ﷺ يشفع، ولكن يشفع في أي شيء؟ يشفع فيمن استحق النار، فالأنبياء يشفعون، والصالحون يشفعون، والآباء يشفعون، ومن مات من أطفال المسلمين يشفعون، وهكذا كما جاءت به الأدلة.

قال: (فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ ألا يَدْخُلَهَا). دليل هذا النوع من الشفاعة قوله ﷺ: «شَفَاعَتي لأَهْلِ الكبائِرِ من أُمَّتي»(١)، وكذلك ما جاء في حديث أنس الطويل الذي ذكر فيه أن النبي ﷺ يشفع أربع شفاعات في أهل الكبائر في ذلك اليوم(٢)، وقوله: «شَفَاعَتي لأَهْلِ الكبائِرِ من أُمَّتي». هذه تشمل أهل الكبائر الذين ماتوا على التوحيد؛ لأنه قال: «فَهِيَ نائِلَةٌ إن شاءَ اللَّه من مَاتَ من أُمَّتي لا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شيئًا»(٣)، وفي الحديث الذي مر معنا قال النبي ﷺ لأبي هريرة: «أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتي يوم القيامة من قال: لا إِلَهَ إلا اللَّه. خالصًا من قِبَلِ نَفْسِهِ»(٤).

قال: (فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ ألا يَدْخُلَهَا)، أي يشفع فيهم قبل دخول النار فلا يدخلونها، وهذه قد تواردت عليها أقوال أهل العلم، وقد قال ابن القيم رحمه الله: (هذا النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه، وأكثر الأحاديث صريحة في أن الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار، وأما أن يشفع فيهم قبل الدخول فلا يدخلون فلم أظفر فيه بنص).

وقد يُستدل لهذا النوع من الشفاعة بقوله ﷺ: «شَفَاعَتي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ من أُمَّتي». فأثبت ﷺ شفاعته في أهل الكبائر، ومعلوم أن أهل الكبائر يشمل من استحق النار ممن دخل أو لم يدخل، فقوله: «شَفَاعَتي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ من أُمَّتي». فيها شمول لمن دخل ومن لم يدخل، فيستدل بعموم هذا الحديث في إثبات شفاعته ﷺ فيمن استحق النار ألا يدخلها، وشفاعته فيمن دخلها أن يخرج منها، وهذه هي الشفاعة في أهل الكبائر.

وهذا النوع من الشفاعة هو الذي نازعت فيه المبتدعة من الخوارج والمعتزلة والوعيدية، فقالوا: إن الشفاعة لا تنفع من دخل النار ولا تنفع أهل الكبائر؛ لأن اللَّه ﷻ قال في آية «غافر»: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]. وقال سبحانه وتعالى في آية «البقرة»: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وقال سبحانه وتعالى آية الأنعام: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]. فاستدلوا بهذه الآيات على أن من دخل النار فهو موصوف بالظلم وهو من أهل

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥) من حديث أنس بن مالك. وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٩٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠)، ومسلم (١٩٣/٣٢٢- ٣٢٤)، وابن ماجه (٤٣١٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٩/٣٣٨)، وابن ماجه (٤٣٠٧) من حديث أبي هريرة.

(٤) تقدم تخريجه.

الوعيد ، والله ﷻ نفى الشفاعة عن هذا الصنف ، فقالوا : النبي ﷺ لا يشفع في أهل الكبائر ؛ لأن أهل الكبائر في النار مخلدون .

وذلك على أصلهم في أن فاعل الكبيرة مُخلد في النار يوم القيامة ، فالخوارج يجعلونه في الدنيا كافرًا وفي الآخرة مع الكفار خالدًا مخلدًا في النار ، والمعتزلة يجعلونه في الدنيا ليس بمؤمن ولا كافر - في منزلة بين المنزلتين - وفي الآخرة يتفقون مع الخوارج في أنه خالدٌ مخلدٌ في النار ، وإذا كان كذلك فمعناه أنه لا تنفعه الشفاعة ؛ ذلك أن الله ﷻ قال عن المؤمنين في دعائهم : ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [آل عمران : ١٩٢] . فمن دخل النار أُخزِيَ ، وليس له نصير بنص هذه الآية .

والجواب عن هذا الاستدلال أن هذه الآية في حق من دخلها من الكفار ؛ وذلك أنه قال : ﴿مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ ، ولفظ الدخول ولفظ الخزي يُحمل على المطلق منه لا على مطلق الدخول ومطلق الخزي ، يعني : يُحمل على الدخول الكامل لا أصل الدخول ، والخزي الكامل لا على أصل الخزي ؛ لأن هذا الأصل في إطلاق هذه الألفاظ ، فمطلق الدخول يعني : أصله ، أي : حصول الدخول ، وأما الدخول المطلق يعني : الذي يكون داخلًا في النار ومستقرًا فيها ، وهي حالة أهل الكفر ، يعني : الدخول الأبدي الكامل ، ومن دخل ليخرج هذا يصدق عليه أنه دخل ، ولكن دخوله لخروج ، وليس دخول لمقام ؛ ولهذا قال في الآية : ﴿مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ ، والذي يُخزى هو الكافر ؛ ولهذا قال بعدها : ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ ، فذلك النصير والشفيع المنفي هو في حق من دخوله للنار دخولًا أبديًا ، أما من كان دخوله أمديًا ، ويخرج بعد ذلك ، فهو واردها ، والوارد غير مستقر ، وكذلك الذين يوصفون بأنهم ظالمون هم الكفار والمشركون ، بدليل قوله تعالى في سورة « الأنعام » : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام : ٨٢] ، وثبت في « الصحيح » أنه فسرها ﷺ بأن الظلم الشرك[١] ، فدل على أن قوله : ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ يعني :وما للمشركين من أنصار ؛ لأن الظالمين جمع صحيح للظالم ، والظالم اسم فاعل الظلم ، والظلم هو الشرك ، فهي إذن ليست في أهل الكبائر .

نعم أهل الكبائر إذا دخلوا النار لهم نصيب من الخزي ، لكن ليس الخزي المطلق ، وليس الدخول المطلق الذي لا خروج بعده ؛ بل هو دخول بعده خروج ، كذلك قوله ﷻ : ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٨، ١٩] ، هذا أيضًا في المشركين ، فالظالمون هنا يعني بهم المشركين ، وكذلك قوله : ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام : ٧٠] ، في المشركين ، فهم الذين نفيت في حقهم الشفاعة .

---

(١) تقدم تخريجه .

فإذن ثمَّ شفاعتان :

شفاعة مثبتة : وهي لأهل التوحيد ولو كانوا من أهل الكبائر .

وشفاعة منفية : عن أهل الشرك بالله ﷻ الشرك الأكبر - فالكفار والمشركون هم الذين نُفيت عنهم الشفاعة .

هذه أنواع الشفاعات التي ذكرها ، وهناك أنواع أخر لم يذكرها شيخ الإسلام هنا ؛ لأن هذه العقيدة المباركة مبنية على الاختصار وليست مبنية على التفصيل ، ومن هذه الشفاعات :

أنه ﷺ يشفع فيمن يدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب ، وهذه يدل عليها حديث تراجع الأنبياء عن الشفاعة ، ثم سؤال النبي صلى الله عليه الشفاعة ، وأنه يُحدُّ له حد فجعل أولئك يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب ، وأيضًا يُستدل لها باعتبار أنه يشفع في قوم لم يستحقوا أن يكونوا ممن لا حساب عليهم ولا عذاب فيكونوا بشفاعة النبي ﷺ ، كذلك يستدل لها بالحديث المشهور الذي قال فيه : « وفيهم سَبْعُونَ أَلْفًا يَدخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ » ، فقالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال : « هُمُ الَّذينَ لا يَسْتَرْقُونَ ، ولا يَتَطَيَّرُونَ ، ولا يَكْتَوونَ ، وعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ » . فقام عُكَّاشة بن محصن رضي الله عنه فقال : ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : « اللهم اجعله منهم » . في هذه الرواية بالدعاء « اللهم اجعله منهم » . دليل على هذا النوع من الشفاعة ، وفي الرواية الأخرى المشهورة قال : « أنت منهم »[(١)].

ومن الشفاعات أيضًا للنبي ﷺ ، شفاعته في زيادة ثواب بعض أهل الجنة ، وهذه أيضًا مما ليس فيه دليل واضح صريح ، ومما استشكله ابن القيم رحمه الله وقال : وهذا قد يُستدل عليه بدعاء النبي ﷺ لأبي سلمة وقوله : « اللهم اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وارْفَعْ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ »[(٢)]. وقوله في حديث أبي موسى : « اللهم اغفر لعُبَيْدٍ أبي عامر ، واجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك »[(٣)].

فهذا دليل على رفع الدرجة ، وهو دعاء وشفاعة من النبي ﷺ لذلك ، وهذه الشفاعة غير متنازع فيها ، يعني : يتفق أهل الفرق مع أهل السنة في أنها تحصل ؛ لأنها محض تكرم وفضل فيمن دخل الجنة ، وليس فيها إخراج أحد من النار ولا إسقاط العذاب عمن استحقه ، بخلاف الشفاعة فيمن لا حساب عليه ولا عذاب فهي متنازع فيها .

ومن الشفاعات له ﷺ : الشفاعة في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم في أن يدخلوا الجنة ، وهؤلاء - على أحد أقوال المفسرين - هم أهل الأعراف الذين قال الله ﷻ فيهم : ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الأعراف : ٤٦] ، ففيها تفاسير ، ومنها : أنهم قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، فيوقفون

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (٧/٩٢٠) ، وأبو داود (٣١١٨) من حديث أبي سلمة .

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٢٣، ٦٣٨٣) ، ومسلم (١٦٥/٢٤٩٨) من حديث أبي موسى الأشعري .

حتى يُنظر فيهم فيشفع فيهم النبي ﷺ فيدخلون الجنة .

قوله : (وَيُخْرِجُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغيرِ شفاعةٍ ، بل بفضلِهِ ورحمتِهِ ، ويبقى في الجنةِ فضلٌ عمن دخلها من أهلِ الدنيا ، فيُنْشِئُ اللَّهُ لها أقوامًا فيُدْخِلُهُمُ الجنةَ) .

قال : (وَيُخْرِجُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغيرِ شفاعةٍ ، بل بفضلِهِ ورحمتِهِ) ، وهذا كما جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال : « يقول اللَّه ﷻ : شَفَعَتِ الملائِكَةُ ، وشفع النَّبِيُّونَ ، وشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ ، ولم يبق إلا أرحمُ الراحِمِينَ . فَيَقْبِضُ قبْضَةً من النارِ فيُخرِجُ منها قومًا لم يَعْمَلُوا خيْرًا قَطُّ »[1] .

ومن أهل العلم من استشكل معنى قوله : « لم يَعْمَلُوا خيْرًا قَطُّ » . والظاهر أن معنى قوله : « لم يَعْمَلُوا خيْرًا قَطُّ » . أنهم ليس لهم عمل إلا التوحيد ، يعني : عندهم أعمال كثيرة جدًّا لكن لم يعملوا خيرًا قط يكون سببًا في نجاتهم ، ولم يعملوا خيرًا قط يكون سببًا في شفاعة الشفعاء لهم ، فيظلون لا عمل لهم يشفع في خروجهم من النار السريع ولا شفيع يشفع لهم ، فاللَّه ﷻ أرحم بعباده المؤمنين ، فيأخذ هؤلاء ويخرجهم من النار ويدخلهم الجنة بفضله ورحمته .

قال : (ويبقى في الجنةِ فضلٌ عمن دخلها من أهل الدنيا) ، وصف اللَّه ﷻ الجنة بأن عرضها كعرض السماوات والأرض ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد : ٢١] ، فيبقى فيها فضل بعد دخول المؤمنين جميعًا من أتباع الرسل والأنبياء ، فينشئ اللَّه ﷻ لها خلقًا .

وجاء أيضًا في « صحيح البخاري » من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « فأمَّا الجنَّةُ فإن اللَّهَ لا يَظلِمُ من خَلْقِهِ أحدًا وإنهُ يُنشِئُ للنَّارِ من يشاءُ فيُلْقَوْنَ فيها ، فتقول : هل من مزيد »[2] ، وهذا اللفظ بعض أهل العلم اعتمده وقال : هو في البخاري . وبعضهم قال : إنه انقلب على بعض الرواة ولم يفهموا أصل الحديث ، والإنشاء يكون للجنة ، وأما النار فيضع اللَّه ﷻ قدمه فيها حتى تقول : قط قط . وهذا هو الصحيح ، فإن اللَّه ﷻ لا يعذب أحدًا بالنار إلا بذنب ارتكبه ، وظاهر ما جاء في الأحاديث من وضع الجبار ﷻ قدمه في النار .

قوله : (وأصنافُ مَا تَضَمَّنَتْهُ الدارُ الآخِرَةُ مِنَ الحِسابِ والثوابِ والعِقابِ والجَنَّةِ والنارِ ، وتفاصيلُ ذَلِكَ مذكورةٌ في الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ من السماءِ ، والآثَارِ مِنَ العِلْمِ المأثورِ عن الأنبياءِ ، وفي العِلْمِ المَوْرُوثِ عن مُحَمَّدٍ ﷺ من ذلك ما يشفِي ويكفِي ، فَمَنِ ابْتَغَاهُ وَجَدَهُ) .

قال : (وأصنافُ مَا تَضَمَّنَتْهُ الدارُ الآخِرَةُ مِنَ الحِسابِ والثوابِ والعِقابِ والجَنَّةِ والنارِ) ، (أصناف) أي : أنواع ، و(الحساب) سبق بيان معناه ، و(الثواب) أُخِذَ من ثاب يثوب إذا رجع ، ثاب الشيء رجع ؛ وذلك أن العمل يخرج من العامل فيرجع إليه شيء ، هذا الراجع سمي ثوابًا ، يعني : جزاء العمل

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤٩) .

رجع فسُمي ثوبًا ؛ لأنه رجوع لما خرج منه من العمل ، و(العقاب) ما يحصل من العقوبة .

(والجنة) مخلوقة الآن من مخلوقات الله ﷻ ، وسُميت جنةً إما لاستتارها عن العيون ، أو لأنها مشبهة بما يعرف الناس من الاجتنان في الدنيا ؛ لأن من دخلها فإنه لا يُرى ؛ فهي جنانٌ أيضًا ، والجنة اسم جنس ، وهي مخلوقة الآن وموجودة ، والنبي ﷺ حينما عُرج به إلى السماء رآها ورأى النار أيضًا ، (والنار) أحد أسماء دار الجحيم ، يقال لها : النار ، والجحيم ، وسقر ، وأسماء كثيرة ، وهذه الأسماء باعتبار تباين الصفات .

قال : (وتفاصيلُ ذَلِكَ مذكورةٌ في الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ من السماءِ ، والآثارِ مِنَ العِلْمِ المأثورِ عن الأنبياءِ) ؛ وذلك لشدة الحاجة إلى هذا العلم ؛ لأن علم الجزاء من أهم العلوم ؛ بل هو أحد العلوم الثلاثة النافعة ، فمن علم أحوال الناس يوم القيامة وما يحصل في ذلك اليوم وما يكون ؛ فإن هذا ثُلثُ العلم ؛ كما قال ابن القيمرحمه الله تعالى :

والعِلْمُ أقسَامٌ ثَلاثٌ مَا لَهَا ... مِن رَابِعٍ والحَقُّ ذُو تِبيَانِ
عِلْمٌ بِأوصَافِ الإلَـهِ وفِعلِهِ ... وكَذلِكَ الأسمَاءُ للرَّحمَنِ
والأمرُ والنَّهيُ الذي هُوَ دِينُهُ ... وجَزَاؤُهُ يومَ المَعَادِ الثَّانِي

فهذه العلوم الثلاثة : التوحيد ، والحلال والحرام ، وعلم الجزاء .

وهذا العلم تطلب تفاصيله من النصوص ؛ لأنه لا استنباط فيه ، ولا مدخل للفهم فيه ، وإنما هو علم مبني على دليل وليس محلًّا للاجتهاد والرأي ، فتفاصيله مذكورة في كل الكتب المنزلة من السماء ، والأنبياء يذكرون تفاصيل ذلك ، وهو حق على حقيقته ؛ كما أخبر الله ﷻ به ، لا يجوز أن نتأول شيئًا من أمور الغيب فنحمله على غير ظاهره ، فقاعدة أهل السنة في جميع الغيبيات في الصفات ، وفيما في الملكوت من خلق الله ، وما يحصل يوم القيامة ، قاعدتهم جميعًا في الغيبيات : أن ما جاء في الشرع من ألفاظ يوصف بها ما غاب عنا يحملونها على ظاهرها ، وألا يؤولوها بتأويلات تصرفها عن ظاهرها المتبادر منها ، فما في يوم القيامة من حشر ، وما في يوم القيامة من نور وظلمة وعرق ، ودنو الشمس ، والحوض والميزان ، وغير ذلك ، كل ما في ذلك يُحمل على حقيقته ، والنار حقيقة نارٌ تستعر ، والجنة دار مقام ... إلى آخره . وفي كل ذلك خالف من خالف - بحملها على غير ما يتبادر منها - إما من مبتدعة المتكلمين ، وإما من الفلاسفة ، في أصناف شتى من أهل الأقوال التي تنسب لهذه الأمة .

قال : (وفي العِلْمِ المَوْرُوثِ عن مُحَمَّدٍ ﷺ من ذلك ما يشفِي ويكفِي ، فَمَنِ ابْتَغَاهُ وَجَدَهُ) وقد صنف العلماء في ذلك مصنفات كثيرة ذكروا فيها الآيات وذكروا فيها الأحاديث التي فيها تفاصيل ما يكون في ذلك اليوم العظيم الذي هو كائنٌ لا محالة ، ولابد آتٍ ، وهو قريب ، والنبي ﷺ إذا ذكر الغيب مهما امتد زمانه يقول :(يوشك أن يفعل أحدكم كذا) ، (يوشك أن يلقى أحدكم كذا) ، (يوشك أن

ينزل فيكم كذا) ... إلى آخره ، فهو قريب وإن تباعدته النفوس أو بعض العقول ؛ فما دام الزمن يجري فإن غدًا لناظره قريب .

وإذا تقرر هذا فإن على المؤمن أن يستعد لذلك اليوم أشد الاستعداد ؛ لأنه يوم مهيب عصيب ، وكل أحد سيلقى ما عمل ، وهي الحياة الباقية التي ليس ثم حياة بعدها ، ولا دار للتصحيح بعدها ، ولا مكان بعدها يمكن أن تعمل فيه فتغير حالك ، فالمكان الذي اختبرت فيه وابتليت فيه بالاتباع والاستجابة هو هذه الدار ؛ فإن كنت فيها مفلحًا ناجحًا فأنت في الآخرة كذلك ، ومن كان فيها أعمى فهو في الآخرة أعمى ؛ ولهذا يجب على المؤمن أن يُثمر في قلبه الإيمان باليوم الآخر ثمرات عظيمة وعديدة ، وأعظم تلك الثمرات أن يكون قلبه معلقًا بالآخرة في حركاته وأعماله ، وأن يكون اللَّهُ - جل وعلا - أعظم في قلبه من الخلق ، ويكون عمله للَّه لينال رضا اللَّه عنه ؛ فإنَّ غَضَبَ الناس عليه أو سخطهم عليه ليس بشيء ما دام اللَّه راضيًا عنه ؛ لأن اللَّه - جل وعلا - هو الذي خلق ، وهو الذي رزق ، وهو الذي إليه المآب وإليه الرجعى ؛ فإن كان كذلك فإنما المسير إليه ، وإنما العمل سيُرى بين يديه .

ولهذا يجب على المؤمن أن يأخذ حذره ، وألا يتمنى على اللَّه الأماني ، وألا يجعل حياته هكذا تذهب دون استعداد ودون جد في حياته ؛ لأنك إذا كنت جادًّا في هذه الدنيا فإنك ستجد - إن شاء اللَّه - ثمرة ذلك في الآخرة ، ومن أعظم ما يكون أن المرء إذا عمل عملًا صالحًا وعزم في قلبه على أعمال صالحات كثيرة ؛ فإنه يُكتب له ذلك وإن توفاه اللَّه جل وعلا ، وهذه من العظائم ؛ فإن اللَّه - جل وعلا - قال : ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء : ١٠٠] . فمن سعى في شيء وقلبه معلق أنه يعمل كذا وكذا وكذا من الخيرات إذا امتد به الزمن وامتدت به الحياة ؛ فإن اللَّه ﷻ كريم يعطي عباده بغير حساب ، ويجزل لهم الثواب ، ومن رحمته وكرمه بعباده المؤمنين أن العبد إذا كان قلبه معلقًا بشيء في المستقبل أن يعمله من الطاعات متى ما حان الأوان فإنه يؤتيه ذلك وإن لم يعمله .

فكم من رجل تمنى أن يموت شهيدًا في سبيل اللَّه ولم يحصل له لقاء الأعداء بالجهاد ، فمات على فراشه ، فبلَّغه اللَّه ﷻ منازل الشهداء ، وكم من رجلٍ تمنى أن يكون في علمه عالمًا وإمامًا للمتقين ، فمات قبل ذلك ، فلعل اللَّه ﷻ أن يبلغه ذلك ... وهكذا ؛ فإن النيات عظيمة وهي مطايا ، وإذا خلَص قصد العبد ومحبته للَّه ﷻ ولرسوله فإنه يحصل على الخير ، واللَّه ﷻ يعلم ما في الصدور ، ويعلم ما تكنه قلوب الناس ، فإذا نويت خير فأبشر بالخير ، وإذا نويت غير ذلك فأنت وما ترتضي لنفسك .

لهذا من الخير أن تجعل أمنياتك في الخيرات عظيمة ، وألا تقنع في أمرك مثلًا من العلم والتعلم بشيء يسير ؛ بل كن كما قال اللَّه ﷻ في وصف المؤمنين الصالحين : ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ﴿٧٢﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾ وَٱلَّذِينَ

يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الفرقان : ٧٢- ٧٥] ، دعوا بدعوة ، فقد يكونون صاروا أئمة أو لا ، لكن فضل الله ﷻ يؤتيه من يشاء .

وثم فرقٌ عظيم بين حب الإمامة في الدين وبين الترفع وحب الجاه والرغبة في أن ينظر الخلق إلى ذلك الرجل ، وقد ذكر هذا الفرق ابن القيم وغيره ، فمصدر محبة الإمامة في الدين الرضا عن الله ﷻ وعن شرعه ودينه ، والرغبة في الآخرة ، وأن يكون قلب الرجل معلقًا بالآخرة ولا ينظر إلى الدنيا ، فهو يريد أن يكون إمامًا للمتقين لكي يهديهم إلى دين الله ، ولكي يُبصرهم في أمر الله ونهيه وما جاء في كتابه ، فيحب ذلك لا لنفسه ولكن محبةً لدلالة الخلق على خالقهم ، وإرشاد الخلق إلى ما يرضي ربه ﷻ .

وأما الآخر فمراده وقصده أن يكون له في الناس جاه وسمعة ورفعة ، إذا حصل له ذلك حصل له مبتغاه ، فهذا من الشيطان .

ولهذا ينبغي للمؤمن أن يُقْدم على سبل الخير ، ويُخلص فيها نيته وقصده ، ويُجاهد نفسه في ذلك ؛ فإنه على شعبةٍ من شعب الخير ، وإذا رأى من نفسه حب الشهرة أو حب الجاه أو حب السمعة أو حب الرفعة - حتى في كلمة يقولها بين أصحابه - فليعلم أنه يوم القيامة لابد أن يُحاسب على كل شيء ، والإخلاص هو الذي به تصلح الأعمال وتحسن ، ففرق بين المقامات ، والله ﷻ هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

❁ ❁ ❁

الأسئلة

❁ قال الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان رَحِمَهُ اللهُ :

□ فتنة القبر :

س ١ : ما المراد بفتنة القبر ؟

ج- المراد بها ما ورد من أن الناس يمتحنون في قبورهم ، فيقال للرجل : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فـ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم : ٢٧] فيقول المؤمن : ربي الله ، والإسلام ديني ، ومحمد ﷺ نبيي .

وأما المرتاب فيقول : هاه هاه لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته ، فيضرب بمرزبة من حديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ولو سمعها لصعق .

وفي الصحيحين من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال في قوله تعالى : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ : نزلت في عذاب القبر .

زاد مسلم : فيقال له : من ربك ؟ فقول : ربي الله ، ونبيي محمد ؛ فذاك قوله سبحانه : ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ .

وعند أبي داود : يأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : ربي الله ، فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : ديني الإسلام ، فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هو رسول الله ﷺ ، فيقولان له : وما يدريك ؟ فيقول : قرأت كتاب الله تعالى فآمنت به وصدقت ، فينادي منادٍ : أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة ، وافتحوا له بابًا إلى الجنة ، وألبسوه من الجنة ، ويفسح له مد بصره .

وقال في الكافر : فيأتيه ملكان فيجلسانه ، فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، إلى أن قال : فينادي منادٍ من السماء : أن كذب عبدي ، فأفرشوه من النار ، وافتحوا له بابًا إلى النار ، فيأتيه من حرِّها وسَمُومها ، ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه .

□ عذاب القبر ونعيمه :

س٢- ما هو الدليل على عذاب القبر ونعيمه ؟

ج- قوله تعالى : ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر : ٤٦] ، وقوله : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، وفي قوله : ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور : ٤٧] ، وقوله : ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة : ٢١] .

وفي الصحيحين عن عائشة : أنها سألت رسول الله ﷺ عن عذاب القبر ، قال : « نعم عذاب القبر حق » ، وقال : « استعيذوا بالله من عذاب القبر » ، وقال : « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع » وذكر منها : عذاب القبر .

وفي الصحيحين : أن النبي ﷺ قال : « لقد أوحي إليَّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل - أو قريبًا - من فتنة المسيح الدجال » ، وفي الصحيحين : عن أبي أيوب قال : خرج علينا رسول الله ﷺ وقد وجبت الشمس فسمع صوتًا فقال : « يهود تعذَب في قبورها » .

وفيهما عن ابن عباس رضي الله عنه قال : مر النبي ﷺ بقبرين فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير » ، ثم قال : « بلى إنه كبير ؛ أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » .

وفي حديث أنس : « تنزهوا من البول ؛ فإن عامة عذاب القبر من البول » . رواه الدارقطني .

وورد أن رجلًا غَلَّ شَمْلَةً من المغنم فجاء سهم عائر فأصابه فقتله ، فقال الناس : هنيئًا له الجنة . فقال رسول الله ﷺ : « كلا والذي نفسي بيده ، إن الشَّمْلة التي أخذها يوم خيبر من المغانم التي لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارًا » .

س٣- هل عذاب القبر ونعميه يحصل للروح والبدن ؟ وهل عذاب القبر دائم أو منقطع أم فيه تفصيل ؟ وضح ذلك .

ج- العذاب أو النعيم يحصل للروح والبدن جميعًا ، والروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة ، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا ، ويحصل له معها النعيم أو العذاب ، والعذاب والنعيم في القبر نوعان ، دائم كما في قوله تعالى : ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ الآية .

النوع الثاني : له أمد ثم ينقطع وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم ، فيعذبون بحسب الذنب ، ثم يخفف عنهم العذاب كما يعذبون في النار مدة ، ثم يزول عنهم العذاب .

□ القيامة الكبرى :

س٤- ماذا يكون بعد انتهاء مدة البرزخ ؟

ج- تقوم القيامة الكبرى ، فتعاد الأرواح إلى الأجساد التي كانت تعمرها في الدنيا ، وهذه القيامة هي التي أخبر الله بها في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، وأجمع عليها المسلمون ، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين ، حفاة عراة غرلًا ، وتدنو منهم الشمس ، ويلجمهم العرق .

□ الميزان :

س٥- ما هو الميزان ؟ وهل هو حقيقي ؟ وما هو الدليل على ذلك ؟ وما الذي يوزن هل هو العمل أم الشخص أم فيه تفصيل وجمع ؟

ج- الميزان حقيقي له لسان وكفتان، توزن به أعمال العباد، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] الآية، وقال: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۞ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣]، وقال: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٨، ٩] الآية، وقال: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [القارعة: ٦] الآيتين.

قال ابن عباس رضي الله عنه: توزن الحسنات في أحسن صورة والسيئات في أقبح صورة.

وفي الصحيح: أن البقرة وآل عمران يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف. وفي قصة القرآن، وأنه يأتي صاحبه في صورة شاب شاحب اللون ... الحديث.

وفى قصة سؤال القبر، فيأتي المؤمن شاب حسن اللون، طيب الريح، فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا عملك الصالح: وذكر عكسه في شأن الكافر والمنافق.

وقيل: يوزن كتاب الأعمال، واستُدل له بحديث البطاقة.

وقيل: يوزن صاحب العمل، كما في الحديث: «يؤتى بالرجل السمين فلا يزن عند الله جناح بعوضة» ثم قرأ: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥].

وفي مناقب ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «أتعجبون من دِقَّة ساقيه! والذي نفسى بيده لهُما في الميزان أثقل من أحد».

والراجح: القول الأول، وقيل: تارة يوزن العمل، وتارة يوزن محلها، وتارة يوزن فاعلها.

س٦- هل الميزان واحد أو متعدد، وإذا كان واحدًا فما الجواب عن وروده بلفظ الجمع في القرآن؟

ج- قيل: إنه واحد لجميع الأمم ولجميع الأعمال، وأتى بلفظ الجمع باعتبار تعدد الأعمال والأشخاص، أو للتفخيم؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥] مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحدًا، وقيل: إنها متعددة لكل واحد من المكلفين ميزان؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ﴾ الآية [الأنبياء: ٤٧].

□ الدواوين:

س٧- ما هي الدواوين؟ وما معنى نشرها؟

ج- هي صحائف الأعمال، ونشرها بسها وفتحها، فآخذٌ كتابه بيمينه، وآخذٌ كتابه بشماله أو من وراء ظهره، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] الآيتين، وقال: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤]، وقال: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]، وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ

مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَى سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧- ١٢].

□ **الحساب:**

س٨- ما هو الحساب؟ وما هو الدليل على أنه حق ثابت؟

ج- هو توقيف الله عباده قبل الانصراف من المحشر على أعمالهم خيرًا كانت أو شرًا، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، وقال: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١]، وقال ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] الآية، فيحاسب الله الخلائق، ويخلو بعبده المؤمن، فيقرره بذنوبه.

أخرج الترمذي من حديث أبي برزة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه».

س ٩: هل هناك فرق بين محاسب المؤمن ومحاسب الكافر؟

ج- نعم المؤمن توزن حسناته وسيئاته كما تقدم فمن رجحت حسناته على سيئاته دخل الجنة، ومن خفت موازينه بأن رجحت سيئاته على حسناته دخل النار، وأما من تساوت حسناته وسيئاته، فقيل: أولئك أصحاب الأعراف، وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة مَنْ توزن حسناته سيئاته، فإنه لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم فتحصى فيوقفون عليها ويقررون فيعترفون بها، قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ١٨]، وقال: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ وقال عن أعمالهم: ﴿كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩] الآيتين.

□ **الحوض:**

س١٠- ما هو الإيمان بالحوض المورود، واذكر الدليل على ما تقول، ووضح موضعه، وصفته ومسافته، وكم آنيته؟ ومن الذي يرده؟ وهل يظمأ من شرب منه؟ وهل يمنع منه أحد؟ وضح ذلك.

ج- التصديق الجازم بما أجمع عليه أهل الحق من أن للنبي ﷺ حوضًا في عَرَصَات القيامة ترد عليه أمته ﷺ، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا.

أخرج الشيخان وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: قال

رسول الله ﷺ : « حوضي مسيرة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من ريح المسك كيزانه كنجوم السماء ، من شرب منه لا يظمأ أبدًا » .

وفي صحيح مسلم : « ليردن على الحوض أقوام ، فيختلجون دوني فأقول : أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوه بعدك » .

س١١- هل الحوض مختص بنبينا ﷺ أم لكل نبي حوض ؟

ج- الحوض الأعظم مختص به ﷺ لا يشركه فيه نبي غيره ، وأما سائر الأنبياء ، فقد روى الترمذي في« جامعه » عن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لكل نبي حوضًا ، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة ، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم واردة » .

□ الصراط :

س١٢- ما هو الصراط ؟ وأين موضعه ؟ وما حكم الإيمان به ؟ وما صفة المرور عليه ؟ وما الذي بعده ؟ ومتى يؤذن لمن تجاوزه في دخول الجنة ؟

ج- هو الجسر المنصوب على متن جهنم بين الجنة والنار ، يرده الأولون يمرون عليه على قدر أعمالهم ، فمنهم من يمر كلمح البصر ، ومنهم من يمر كالبرق ، ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم من يمر كالفرس الجواد ، ومنهم كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدوًا ، ومنهم من يمشى مشيًا ، ومنهم من يزحف زحفًا ، ومنهم يخطف خطفًا ويلقى في جهنم ، فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم ، فمن مر على الصراط دخل الجنة ، فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقتص لبعضهم من بعض ، فإذا هذّبوا ونقوا ، أذن لهم في دخول الجنة . والإيمان به واجب .

□ الشفاعة :

س١٣- ما هي الشفاعة ؟ وما أقسامها بالنسبة إلى خاصة وعامة ؟ ومن الذي ينكرها من طوائف أهل البدع ؟

ج-هي لغة : الوسيلة والطلب ، وعرفها بعضهم بأنها سؤال الخير للغير ، وقال بعضهم : هي السؤال في التجاوز عن المعاصي في الآثام ، أما الأقسام التي ذكرها الشيخ في الواسطية فثلاثة : اثنتان خاصتان به ﷺ :

الأولى : العظمى هي شفاعته لأهل الموقف حتى يُقْضَى بينهم بعد أن يتدافع الأنبياء أصحاب الشرائع آدم إلى نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ، وهي المقام المحمود .

الثانية : شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة . أما الشفاعة الثالثة ، فهذه عامة له ، ولسائر النبيين والصّديقين وغيرهم ، وهي التي تنكرها المعتزلة والخوارج .

وهي فيمن استحق النار ألّا يدخلها ، وفيمن دخلها أن يخرج منها ، وبعضهم : أنهاها إلى ستة أقسام ،

وبعضهم : أنهاها إلى ثمانية .

س١٤- ما هي الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية ؟ وما قيود المثبتة ؟

ج- المثبتة هي التي أثبتها اللّٰه في كتابه ، وهي لأهل الإخلاص ، ولها شرطان :

أحدهما : **إذن اللّٰه للشافع أن يشفع .**

والثاني : رضاه عن المشفوع له ، ولا يرضى من العمل إلا ما كان خالصًا صوابًا ، قال تعالى : ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم : ٢٦] ، وقال : ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه : ١٠٩] ، وقال : ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ : ٣٨] ؛ وأما المنفية فهي التي من غير اللّٰه أو بغير إذنه أو لأهل الشرك به .

□ **انقسام الناس بالشفاعة :**

س١٥- إلى كم قسم انقسم الناس في إثبات الشفاعة ونفيها ؟

ج- إلى أقسام : طرفان ووسط ، فقسم نفوا الشفاعة كما مر وهم الخوارج والمعتزلة ، فنفوا شفاعته ﷺ في أهل الكبائر .

وقسم : أثبتوا الشفاعة للأصنام وهم المشركون ؛ كما ذكر اللّٰه عنهم في كتابه بقوله : ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس : ١٨] ، وقسم توسطوا وهم أهل السنة ، فأثبتوا الشفاعة بقيودها المتقدمة مع ذكر أدلتها .

س١٦- هل يدخل الجنة أحد بغير شفاعة ؟ وضح ذلك مقرونًا بالدليل ؟

ج- نعم يخرج اللّٰه أقوامًا من النار بغير شفاعة ، بل بفضله ورحمته ويبقى في الجنة فضلًا عمن دخلها من أهل الدنيا فينشئ اللّٰه لها أقوامًا فيدخلهم الجنة ، وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري في حديثه الطويل : « فيقول اللّٰه : شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ، ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط » . قال بعضهم :

وقل يخرج اللّٰه العظيم بفضله ... من النار أجسادًا من الفحم تطرح

على النهر في الفردوس تحيا بمائه ... كحبة حمل السيل إذ جاء يطفح

□ **الجنة والنار :**

س١٧- ما هو مذهب أهل السنة والجماعة حول خلق الجنة والنار وبقائهما ؟ وأهلهما مع ذكر الدليل .

ج- الاعتقاد الجازم : بأن الجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان ؛ فالجنة دار أوليائه ، أعدها اللّٰه وما فيها من النعيم لهم ، والنار دار لأعدائه أعدها اللّٰه ، وما فيها من أنواع العذاب لهم ، وأهل الجنة فيها مخلدون ، وأهل النار فيها خالدون لا يفتر عنهم وهم مبلسون ، قال تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر :

٣٦] ، وقال : ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى : ١٣] ، وفي الصحيحين وغيرهما من غير وجه أنه عليه السلام رأى الجنة في صلاة الكسوف حتى هم أن يتناول عنقودًا من عنبها ، ورأى النار فلم ير أفظع من ذلك ، وفي قصة الإسراء : دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ وإذا ترابها المسك .

وفي الصحيحين يجاء بالموت في صورة كبش أملح ، فيوقف بين الجنة والنار ويذبح ، ويقال : يا أهل الجنة ، خلود فلا موت ، ويا أهل النار ، خلود فلا موت .

❁ ❁ ❁

الإيمانُ بالقَدَرِ وبيانُ ما يَتَضَمَّنُه

« وتُؤمِنُ الفرقةُ الناجيةُ ؛ أهلُ السنةِ والجماعةِ بِالقَدَرِ خيرِه وشرِّه ، والإيمانُ بالقَدَرِ على دَرَجَتَيْن ، كلُّ درجةٍ تَتَضَمَّنُ شيئين :

تفصيلُ مَراتبِ القَدَرِ

الدرجةُ الأولى وما تَتَضَمَّنُه :

فالدرجةُ الأولى : الإيمانُ بأنَّ اللَّهَ تعالى عَلِم ما الخلقُ عامِلون بعلمِه القديمِ ، الذي هو موصوفٌ به أزلًا وأبدًا ، وعَلِم جميعَ أحوالِهم مِن الطاعاتِ والمعاصِي والأرزاقِ والآجالِ ، ثم كتَب اللَّهُ في اللوحِ المحفوظِ مقاديرَ الخلقِ ، فأولُ ما خلَق اللَّهُ القلمُ ، قال له : اكْتُبْ ، قال : ما أَكْتُبُ ؟ قال : اكْتُبْ ما هو كائنٌ إلى يوم القيامةِ .

فما أصاب الإنسانَ لم يَكُنْ لِيُخْطِئَه ، وما أخطَأَه لم يَكُنْ ليُصِيبَه ، جَفَّت الأقلامُ ، وطُوِيَت الصُّحُفُ .

كما قال سبحانَه وتعالى : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج : ٧٠] .

وقال : ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد : ٢٢] .

وهذا التقديرُ التابعُ لعلمِه سبحانَه يكونُ في مواضعَ جملةً وتفصيلًا ، فقد كتَب في اللوحِ المحفوظِ ما شاء ، وإذا خلَق جسدَ الجنينِ قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ فيه بعَث إليه مَلَكًا ، فيُؤْمَرُ بأربعِ كلماتٍ ، فيقالُ له : اكْتُبْ رزقَه وأجَلَه وعملَه وشَقِيٌّ أو سَعِيدٌ ، ونحوَ ذلك ، فهذا التقديرُ قد كان يُنْكِرُه غُلاةُ القَدَرِيةِ قديمًا ، ومُنْكِروه اليومَ قليلٌ .

الدرجةُ الثانيةُ ، وما تتضمنُه :

وأما الدرجةُ الثانيةُ : فهي مشيئةُ اللَّهِ النافذةُ وقدرتُه الشاملةُ ، وهو الإيمانُ بأنَّ ما شاء اللَّهُ كان ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ ، وأنه ما في السماواتِ وما في الأرضِ مِن حركةٍ ، ولا سكونٍ إلا بمشيئةِ اللَّهِ سبحانَه ، لا يكونُ في مُلْكِه ما لا يُرِيدُ .

وأنه سبحانَه وتعالى على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، مِن الموجوداتِ

والمعدوماتِ ، فما من مخلوقٍ في الأرضِ ، ولا في السماءِ إلا اللَّهُ خالقُه سبحانَه ، لا خالقَ غيرُه ، ولا ربَّ سِواه .

١، ٢- لا تَعارُضَ بينَ القَدَرِ والشرعِ ، ولا بينَ تقديرِه للمعاصي وبغضِه لها :

ومع ذلك فقد أمَرَ العبادَ بطاعتِه وطاعةِ رسلِه ، ونهاهم عن معصيتِه .

وهو سبحانَه يُحِبُّ المُتَّقِين والمُحْسِنين والمُقْسِطِين ، ويَرْضَى عن الذين آمنوا وعمِلوا الصالحاتِ ، ولا يُحِبُّ الكافرين ، ولا يَرْضَى عن القومِ الفاسِقين ، ولا يَأْمُرُ بالفحشاءِ ، ولا يَرْضَى لعبادِه الكفرَ ، ولا يُحِبُّ الفسادَ .

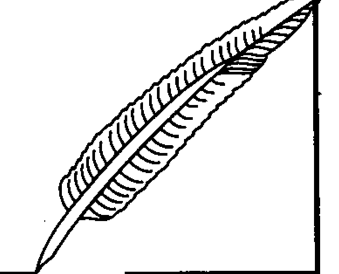
٣- لا تَنافِيَ بينَ إثباتِ القَدَرِ ، وإسنادِ أفعالِ العبادِ إليهم حقيقةً ، وأنهم يَفْعَلُونَها باختيارِهم :

والعبادُ فاعلون حقيقةً ، واللَّهُ خلَق أفعالَهم ، والعبدُ هو المؤمنُ والكافرُ ، والبَرُّ والفاجرُ ، والمُصَلِّي والصائمُ ، وللعبادِ قُدْرةٌ على أعمالِهم ، ولهم إرادةٌ ، واللَّهُ خالقُهم ، وخالقُ قُدْرتِهم وإرادتِهم .

كما قال تعالى : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٨، ٢٩] .

وهذه الدرجةُ مِن القدرِ يُكَذِّبُ بها عامةُ القَدَرِيةِ ، الذين سمَّاهم النبيُّ ﷺ مجوسَ هذه الأمةِ ، ويَغْلُو فيها قومٌ مِن أهلِ الإثباتِ حتى سَلَبوا العبدَ قدرتَه واختيارَه ، ويُخْرِجُون عن أفعالِ اللَّهِ وأحكامِه حِكَمَها ومَصالِحَها .





الشـــرح ١

❁ قال الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك رحمه الله :

قوله : « الذين سماهم النبي ﷺ : مَجُوسِ هَذه الأُمَّةِ » .

قوله : « الذين سماهم النبي ﷺ » يشير إلى ما أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « لكل أمة مجوس ، ومجوس أمتي الذين يقولون : لا قدر ، إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم »(١) .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله :

قوله : « وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ ..» :

* اعلم أن الإيمان بالقدر أمره عظيم وشأنه مهم جدًا وهو أحد أركان الإيمان الستة ، وقد انحرف فيه طوائف من أهل البدع والضلال فضلًا عن المنكرين من الملحدين وغيرهم .

وقد فصله الشيخ في هذا الفصل بهذا الكلام الجامع النفيس الذي لا يوجد له نظير في تحقيقه وتفصيله وجمعه وتوضيحه ، وهو مجموع من نصوص الكتاب والسنة ومن العقيدة السلفية الخالصة .

فذكر : أنه لا يتم الإيمان بالقدر إلا بتحقيق هذه الأمور الأربعة التي يفتقر كل منها إلى البقية ، وقد ارتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا لا ينفصم إلا بالانحراف إلى الأقوال المنحرفة .

وذلك : أنه ثبتت نصوص الكتاب والسنة بإحاطة علم الله بجميع الموجودات السابقة ، والحاضرة ، والمستقبلة من أعيان وأوصاف وأفعال للمكلفين وغيرهم .

وثبتت النصوص أيضًا : أن مشيئة الله عامة وإرادته القدرية شاملة لا يخرج عنها حادث صغير ولا كبير ولا عين ولا فعل ولا وصف ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

والنصوص على شمول قدرة الله ومشيئته لكل حادث لا تحصى .

وثبتت النصوص أيضًا : أن الله أثبت علمه بالكائنات والموجودات دقيقها وجليلها باللوح المحفوظ في نصوص لا يمكن إحصاؤها .

وثبتت النصوص أيضًا : أن العباد مختارون غير مجبورين على أفعالهم ، والأسباب والمسببات من قضاء الله وقدره ، ولهذا لما قال النبي ﷺ لأصحابه : « ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة والنار » . فقالوا : يا رسول الله ، أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل ؟ فقال : « اعملوا فكلٌ ميسر لم خلق له ، وأما أهل السعادة فييسّرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاء فييسّرون لعمل أهل الشقاوة » ، ثم قرأ ﷺ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ

---

(١) أحمد (٢/٨٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وحسنه الألباني في « صحيح الجامع » (٥١٦٣) .

بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل : ٥- ١٠] متفق عليه[1] .

وتوضيح ذلك : أن العبد إذا صلى وصام وعمل الخير أو عمل شيئًا من المعاصي كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح وذلك العمل السيئ ، وفعله المذكور بلا ريب وقد وقع باختياره هو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك وأنه لو شاء لم يفعل .

وكما أن هذا هو الواقع فهو الذي نص الله عليه في كتابه ، ونص عليه رسوله ، حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد وأخبر أنهم الفاعلون لها ، وأنهم ممدوحون عليها إن كانت صالحة ، ومثابون عليها مذمومون إن كانت سيئة ، ومعاقبون عليها .

فقد تبين بلا ريب واتضح أنها واقعة منهم وباختيارهم ، وأنهم إن شاءوا فعلوا وإن شاءوا تركوا ، وأن هذا الأمر ثابت عقلًا وحسًّا وشرعًا ومشاهدة .

ومع ذلك فإذا أردت أن تعرف أنها وإن كانت كذلك واقعة منهم ، كيف تكون داخلة في القدر وكيف تشملها المشيئة ؟

فيقال : بأى شيء وقعت هذه الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرها ؟ فيقال : فهى بقدرتهم وإرادتهم وهذا يعترف به كل أحد .

ويقال أيضًا : ومن خلق قدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم ؟

فالجواب : الذي يعترف به كل أحد ، أن الله هو الذي خلق قدرتهم وإرادتهم ، وهو الذي خلق ما به تقع الأفعال هو الخالق للأفعال .

فهذا هو الذي يحل الإشكال ، ويتمكن العبد أن يعقل بقلبه اجتماع القدر والقضاء والاختيار ، ومع ذلك فهو تعالى أمد المؤمنين بأسباب وألطاف وإعانات متنوعة ، وصرف عنهم الموانع كما قال ﷺ : « وأما من كان من أهل السعادة فييسّر لعمل أهل السعادة »[2] .

وكذلك خذل الفاسقين ووكلهم إلى أنفسهم ، ولم يُعنهم ؛ لأنهم لم يؤمنوا به ويتوكلوا عليه ؛ فولاهم ما تولوه لأنفسهم ، ولما ضاق تحقيق هذا المقام على قلوب كثير من الخلق .

انحرفت هنا طائفتان من الناس :

١- طائفة يقال لهم : « الجبرية » : غلوا في إثبات القدر ، وتوهموا أن العبد ليس له فعل حقيقة ، وأنه لا يمكن أن يثبت للعبد عموم المشيئة . ويثبت للعبد اختيارًا .

٢- والطائفة الأخرى : « القدرية » : قابلتهم فشهدت وقوع أفعالهم بقدرتهم واختيارهم وتوهموا أنه لا يمكن مع ذلك أن تدخل في قضاء الله وقدره فلم تتسع قلوب « الجبرية » و« القدرية » للجمع بين

---

(١) البخاري (١٣٦٢) ، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) تقدم تخريجه .

الأمرين فرد كل منهما قسمًا كبيرًا من نصوص الكتاب والسنة المؤيدة بالعقل الصحيح .

وهدى اللّه « أَهْلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ » فآمنوا بجميع الكتاب والسنة وآمنوا بقضائه وقدره وشمولهما لكل موجود وبشرعه وأمره وأن العباد فاعلون حقيقة مختارون ، فإيمانهم بعموم القدر يُوجِب لهم الاستعانة التامة بربهم ؛ لعلمهم أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأن له في عباده المؤمنين ألطافًا وتيسيرًا لا يُنال إلا بقوة الإيمان والتوكل وأوجب لهم إيمانهم - بالشرع والأمر والنهي والأسباب وأنها مرتبطة بمسبباتها شرعًا وقدرًا - الجد والاجتهاد في فعل الأسباب النافعة - الدينية والدنيوية- ، وبذلك تعرف أن الإيمان الصحيح سبب لكل خير .

ومن فوائد الإيمان بالقضاء والقدر : أنه يوجب للعبد سكون القلب طمأنينته وقوته وشجاعته ؛ لعلمه أنه ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وأنه يسلي العبد عن المصائب ، ويوجب له الصبر والتسليم والقناعة بما رزق اللّه .

قال تعالى : ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن : ١١] قال بعض السلف : « هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند اللّه فيرضى ويُسَلِّم » .

ومن فوائده : أنه يوجب للعبد شهود منة اللّه عليه فيما يَمُنُّ به عليه من فعل الخيرات وأنواع الطاعات ، لا يعجبْ بنفسه ولا يُدْلِ بعلمه ؛ لعلمه أن اللّه تعالى هو الذي تفضل عليه بالتوفيق والإعانة وصرف الموانع والعوائق ، وأنه لو وكله إلى نفسه لضعف وعجز عن العمل وعن الثبات عليه .

كما أنه سبب لشكر نعم اللّه فما يُنْعِم عليه من نعم الدين والدنيا ، فإنه يعلم أنه ما بالعبد من نعمة إلا من اللّه ، وأن اللّه هو الدافع لكل مكروه ونقمة .

۞ قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع رحمه الله :

قوله : « فَأَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ » :

* اعلم أن العلماء رحمهم اللّه اختلفوا في العرش والقلم أيهم خُلق أولًا ؟ وحكى ابن القيم في ذلك قولين : اختار أن العرش مخلوق قبل القلم .

ولهذا قال في « النونية » :

والناس مختلفون في القلم الذي ... كتب القضاء به من الديان
هل كان قبل العرش أو هو بعده ... قولان عند أبي العلا الهمذاني
والحق أن العرش قبل لأنه ... قبل الكتابة كان ذا أركان
وكتابة القلم الشريف تعقبت ... إيجاده من غير فصل زمان

قوله : « لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ » :

* الإرادة نوعان :

إحداهما : الإرادة الكونية : المستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها : ما شاء اللّٰه كان وما لم يشأ لم يكن .

والثانية : الإرادة الدينية الشرعية : وهذه لا تستلزم وقوع المراد إلا أن يتعلق بها النوع الأول من الإرادة ، وفي أوائل « فتح المجيد » بحث مفيد في الفرق بين الإرادتين فليراجعه طالب التحقيق .

قوله : « وَلا يُحبُّ الْكَافِرِينَ ، وَلاَ يَرْضَى عَنِ ...» :

* اعلم أن الذي عليه الأئمة المحققون ، ودل عليه الكتاب والسنة : أن المشيئة والمحبة ليستا واحدًا ولا هما متلازمان ، بل قد يشاء ما لا يُحبه ويُحب ما لا يشاء كونه .

فالأول : كمشيئته وجود إبليس وجنوده ، ومشيئته العامة لجميع ما في الكون مع بغضه لبعضه .

والثاني : كمحبته إيمان الكفار ، وطاعات الفُجّار ، وعدل الظالمين ، وتوبة الفاسقين . ولو شاء ذلك لوجد كله ، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن .

قوله : « وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَلَهُمْ إِرَادَةٌ » :

* أي : فليس بمجبر على أعماله ؛ لأنه يعملها بإرادته واختياره ، فيثاب على الطاعة ، ويستحق العقاب على المعصية .

وما أحسن قول ابن عدوان ناظم هذه العقيدة حيث قال :

وللعبد يا ذا قدرة وإرادة على العمل افهم فهم غير مبلد

فيفعل يا ذا باختيار وقُدرة وليس بمجبور ولا بمضهد

قوله : « وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ » :

* أي : لأنهم أثبتوا خالقًا لما اعتقدوه شرًا غير اللّٰه .

قال في « التدمرية » : « إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقًا لغير اللّٰه كالقدرية وغيرهم ، ولكن هؤلاء يقرون بأن اللّٰه خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا : إنهم خلقوا أفعالهم » .

وقال في « النونية » :

فالناسُ كلهم أقروا أنه هو وحده الخلاق ليس اثنانِ

إلا المجوسَ فإنهم قالوا بأنَّ الشرَّ خالقُه إلهٌ ثانِ

❁ قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله :

قوله : « وتؤمن الفرقة الناجية من أهل السنة والجماعة بالقدر خيره وشره ... »:

والإيمان بالقدر خيره وشره من اللّٰه تبارك وتعالى أحد الأركان الستة التى يدور عليها فلك الإيمان كما دل عليه حديث جبريل وغيره ، وكما دلت عليه الآيات الصريحة من كتاب اللّٰه ﷻ .

وقد ذكر المؤلف هنا أن الإيمان بالقدر على درجتين ، وأن كلًّا منهما تتضمن شيئين ،

فالدرجة الأولى : تتضمن أولًا الإيمان بعلمه القديم المحيط بجميع الأشياء ، وأنه تعالى علم بهذا العلم القديم الموصوف به أزلًا وأبدًا كل ما سيعمله الخلق فيما لا يزال وعلم به جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال ، فكل ما يوجد من أعيان وأوصاف ويقع من أفعال وأحداث فهو مطابق لما علمه لله ﷻ أزلًا .

ثانيًا : إن الله كتب ذلك كله وسجله في اللوح المحفوظ ، فما علم الله كونه ووقوعه من مقادير الخلائق وأصناف الموجودات وما يتبع ذلك من الأحوال والأوصاف والأفعال ودقيق الأمور جليلها قد أمر القلم بكتابته كما قال ﷺ : « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » . وكما قال في الحديث الذي ذكره المؤلف : « إن[1] أول ما خلق الله القلم ، قال له : اكتب . قال : وما أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة » .

و(أول) هنا بالنصب على الظرفية ، والعامل فيه : قال أي له ذلك أول ما خلقه ، وقد روى بالرفع على أنه مبتدأ خبره القلم ، ولهذا اختلف العلماء في العرش والقلم أيهما خلق أولًا . وحكى العلّامة ابن القيم في ذلك قولين ، واختار أن العرش مخلوق قبل القلم . قال في « النونية » :

وَالنَّاسُ مختلِفُونَ فِي القَلَمِ الَّذِي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مِنَ الدَّيَّانِ
هَلْ كَانَ قَبلَ العَرشِ أَو هُوَ بَعدَهُ ... قَولَانِ عِنَد أَبِى العَلَا الهَمَدانِي
وَالحَقُّ أَنَّ العَرشَ قَبلُ لأَنَّهُ ... وَقتَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَركَانِ
وَكِتَابَةُ القَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ ... إِيجَادَهُ مِنْ غَيرِ فَصلِ زَمَانِ

وإذا كان القلم قد جرى بكل ما هو كائن إلى يوم القيامة ، فكل ما يقع من كائنات وأحداث فهو مطابق لما كتب فيه ، فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، كما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره .

وهذا التقدير التابع للعلم القديم تارة يكون جملة كما في اللوح المحفوظ ، فإن فيه مقادير كل شيء ، ويكون في مواضع تفصيلًا يخص كل فرد كما في الكلمات الأربع التي يؤمر الملك بكتابتها عند نفخ الروح في الجنين ؛ يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد ، فهذا تقدير خاص ، وهذا التقدير السابق على وجود الأشياء قد كان ينكره غلاة القدرية قديمًا مثل معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي ، وكانوا يقولون : إن الأمر أنف . ومنكر هذه الدرجة من القدر كافر ؛ لأنه أنكر معلومًا من الدين بالضرورة قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع .

---

(١) ليس في نص « الواسطية » ذكر لفظ : « أن » أول رواية هذا الحديث التي ذكرها ، ثم إن قول المؤلف : « وأول » هنا بالنصب على الظرفية يتنافى مع وجود « أن » أولها إذ لو كان موجودًا لكان نصب « أول » به لا على الظرفية » .
« إسماعيل الأنصاري » .

وهؤلاء الذين ينكرون علم اللّٰه بأفعال العبد حكمهم فى الشرع أنهم كفار ؛ لأنهم كذبوا قول اللّٰه تعالى : ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وغيرها من الآيات ، وخالفوا المعلوم بالضرورة من الدين .

قوله : (وأما الدرجة الثانية من القدر . . .) إلخ : **فهى تتضمن** شيئين أيضًا :

أولهما : **الإيمان بعموم مشيئته تعالى ، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لا يقع فى ملكه ما لا يريد ، وأن أفعال العباد من الطاعات والمعاصى واقعة بتلك المشيئة العامة التى لا يخرج عنها كائن سواء كان مما يحبه اللّٰه ويرضاه أم لا .**

وثانيهما : **الإيمان بأن جميع الأشياء واقعة بقدرة اللّٰه تعالى ، وأنها مخلوقة له لا خالق لها سواه ، لا فرق فى ذلك بين أفعال العباد وغيرها ، كما قال تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾** [الصافات : ٩٦] .

ويجب الإيمان بالأمر الشرعى ، وأن اللّٰه تعالى كلف العباد فأمرهم بطاعته وطاعة رسله ونهاهم عن معصيته ، ولا منافاة أصلًا بين ما ثبت من عموم مشيئته سبحانه لجميع الأشياء وبين تكليفه العباد بما شاء من أمر ونهى ، فإن تلك المشيئة لا تنافى حرية العبد واختياره للفعل ، ولهذا جمع اللّٰه بين المشيئتين بقوله : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٨، ٢٩] .

كما أنه لا تلازم بين تلك المشيئة وبين الأمر الشرعى المتعلق بما يحبه اللّٰه ويرضاه ، فقد يشاء اللّٰه ما لا يحبه ويحب ما لا يشاء كونه ، (فالأول) : **كمشيئته وجود إبليس وجنوده .** (والثانى) : **كمحبة إيمان الكفار وطاعات الفجار وعدل الظالمين ، وتوبة الفاسقين ولو شاء ذلك لوجد كله ، فإنه ما شاء اللّٰه كان وما لم يشأ لم يكن .**

وكذلك لا منافاة بين عموم خلقه تعالى لجميع الأشياء ، وبين كونه العبد فاعلًا لفعله ، فالعبد هو الذى يوصف بفعله فهو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلى والصائم ، واللّٰه خالقه وخالق فعله ؛ لأنه هو الذى خلق فيه القدرة والإرادة اللتين بهما يفعل .

يقول العلَّامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى ، غفر اللّٰه له وأجزل مثوبته :

(إن العبد إذا صلى وصام وفعل الخير أو عمل شيئًا من المعاصى ، كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح ، وذلك العمل السيئ ، وفعله المذكور بلا ريب قد وقع باختياره وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك وأنه لو شاء لم يفعل ، وكان هذا هو الواقع فهو الذى نص اللّٰه عليه فى كتابه ونص عليه رسوله حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد ، وأخبر أنهم الفاعلون لها وأنهم ممدوحون عليها إن كانت صالحة ومثابون ، وملومون عليها إن كانت سيئة ومعاقبون عليها .

فقد تبين واتضح بلا ريب أنها واقعة منهم باختيارهم وأنهم إذا شاءوا فعلوا وإذا شاءوا تركوا ، وأن هذا الأمر ثابت عقلًا وحسًّا وشرعًا ومشاهدة .

ومع ذلك إذا أردت أن تعرف أنها وإن كانت كذلك واقعة منهم كيف تكون داخلة فى القدر وكيف تشملها المشيئة ؟ فيقال : بأى شيء وقعت هذه الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرها ؟ فيقال : بقدرتهم وإرادتهم ، هذا يعترف به كل أحد ، فيقال : ومن خلق قدرتهم وإرادتهم ومشيئتهم ؟ فالجواب : الذى يعترف به كل أحد : إن اللّٰه هو الذى خلق قدرتهم وإرادتهم ، والذى خلق ما به تقع الأفعال هو الخالق للأفعال ، فهذا هو الذى يحل الإشكال ويتمكن العبد أن يعقل بقلبه اجتماع القدر والقضاء والاختيار ، ومع ذلك فهو تعالى أمد المؤمنين بأسباب وألطاف وإعانات متنوعة وصرف عنهم الموانع كما قال ﷺ : « أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة » . وكذلك خذل الفاسقين ووكلهم إلى أنفسهم ؛ لأنهم لم يؤمنوا به ولم يتوكلوا عليه فولاهم ما تولوا لأنفسهم) . أهـ .

وخلاصة مذهب أهل السنة والجماعة فى القدر وأفعال العباد ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من أن اللّٰه سبحانه هو الخالق لكل شيء من الأعيان والأوصاف والأفعال وغيرها ، وأن مشيئته تعالى عامة شاملة لجميع الكائنات ، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة ، وأن خلقه سبحانه الأشياء بمشيئته إنما يكون وفقًا لما علمه منها بعلمه القديم ، ولما كتبه وقدره فى اللوح المحفوظ ، وأن للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم ، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال بمحض اختيارهم ، وأنهم لهذا يستحقون عليها الجزاء ، إما بالمدح والمثوبة ، وإما بالذم والعقوبة ، وأن نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلًا لا ينافى نسبتها إلى اللّٰه إيجادًا وخلقًا ؛ لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التى وقعت بها .

وضل فى القدر طائفتان كما تقدم :

(الطائفة الأولى) : القدرية نفاة القدر الذين هم مجوس هذه الأمة ، كما ورد ذلك فى بعض الأحاديث مرفوعًا وموقوفًا ، وهؤلاء ضلوا بالتفريط وإنكار القدر ، وزعموا أنه لا يمكن الجمع بين ما هو ثابت بالضرورة من اختيار العبد فى فعله ومسئوليته عنه ، وبين ما دلت عليه النصوص من عموم خلقه تعالى مشيئته ؛ لأن ذلك العموم فى زعمهم إبطال لمسئولية العبد عن فعله وهدم للتكاليف ، فرجحوا جانب الأمر والنهى وخصَّصوا النصوص الدالة على عموم الخلق والمشيئة بما عدا أفعال العباد وأثبتوا أن العبد خالق لفعله بقدرته وإرادته ، فأثبتوا خالقين غير اللّٰه ، ولهذا سموا مجوس هذه الأمة ؛ لأن المجوس يزعمون أن الشيطان يخلق الشر والأشياء المؤذية ، فجعلوه خالقًا مع اللّٰه ، فكذلك هؤلاء جعلوا العباد خالقين مع اللّٰه .

(والطائفة الثانية) : يُقال لها : الجبرية ، وهؤلاء غلوا فى إثبات القدر حتى أنكروا أن يكون للعبد فعلٌ حقيقة بل هو فى زعمهم لا حريةَ له ولا اختيار ولا فعل كالريشة فى مهب الرياح ، وإنما تسند الأفعال إليه مجازًا فيقال : صلى وصام وقتل وسرق . كما يقال : طلعت الشمس وجرت الريح ونزل المطر . فاتهموا ربَّهم بالظلم وتكليف العباد بما لا قدرة لهم عليه ، ومجازاتهم على ما ليس من فعلهم ، واتهموه بالعبث

في تكليف العباد، وأبطلوا الحكمة من الأمر والنهي، ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٩].

❁ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ﷺ:

«وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ» - من النار، والناجية من بين الفرق «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْقَدَرِ» وهذا آخر أصول الإيمان الستة المتقدم ذكرها في أول هذه العقيدة المختصرة، وتقدم لك ما يتعلق بالخمسة الأول، وهذا الفصل مما يتعلق بالسادس وهو القدر، والمصنف ﷺ ذكر الأصول الستة، وما بعد ذلك شرح، منه ما هو بيسط ومنها دون ذلك، فالذي تكلم فيه ووقع فيه النزاع وكثر بين أهل السنَّة والمبتدعين أطال فيها، والتي لم يتنازع فيها ذكر منها كالإشارة.

ولم يقل: «فصل: ومن أصول أهل السنة، الإيمان بقدرة الله، والإيمان بكتب الله، والإيمان برسل الله»؛ وذلك لأن المبتدعة لم يكن لهم كلام فيه ولا نزاع، إنما ذكر الذي فيه النزاع «القدر» مسألة الإيمان به، فإن القدرية النفاة والمجبرة انحرفوا عن الصراط المستقيم فاحتيج لبعض التطويل في ذلك.

والقدر: من التقدير وهو التهيئة.

«خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» كما جاء في بعض ألفاظ الحديث: قدر مقادير الخلائق بما يلائم الخلق من أمور دينهم ودنياهم، جميع ما كان في الأديان والأبدان، والخير والشر، والصحة والمرض، ونحو ذلك، فهو بقضاء الله وقدره. فما من خير في الأديان والأبدان فهو بقضاء الله وقدره، وما من شر في الأديان والأبدان فهو بقضاء الله وقدره.

«وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَينِ، كُلُّ دَرَجَةٍ» واحدة منهما «تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ»، فمن آمن بها كلها حقيقة؛ فقد آمن بالقدر، ومن كفر بها أو ببعضها؛ فقد كفر بالقدر.

«فَالدَّرَجَةُ الأُولَى: الإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّه تَعَالَى عَلِمَ مَا الخَلْقُ عَامِلُونَ» من خير وشر، وجارين عليه من خير أو شر.

عَلِمَه «بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِى هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِم مِّنْ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِى وَالأَرْزَاقِ» سعتها وضيقها، «وَالآجَالِ» طول الأعمار وقصرها، والأجسام صحتها وسقمها، وكذا وكذا إلى ما لا يحصى، والآثار، وجميع تفاصيل ما هو صائر منهم عَلِمَه بعلمه القديم، فعَلِم تفاصيل ما هو صادر منهم وما هو جارٍ منهم، وما هم صائرون إليه.

وهذا الشيء الأول من هذه الدرجة الأولى: الإيمان بعلم الله الأشياء، أنه عَلِمَهَا في الأزل علمًا تفصيليًا.

«ثُمَّ كَتَبَ اللَّه فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ»، والشيء الثاني من الدرجة الأولى: الإيمان بالكتابة، أنه كتب ما هو عالم، ورسم أن الخلق عاملوه؛ ويأتي الشيئان، فتجتمع حقيقة الإيمان بالقدر

في هذه الأربعة .

فصار الإيمان بالقدر في الحقيقة ينتظم الإيمان بأربعة أشياء .

« فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّه : الْقَلَمَ » بالنسبة إلى هذا الكون المشاهد ، وإلا فالعرش موجود مخلوق قبله كما في الأحاديث .

« قَالَ لَهُ : « اكْتُبْ » . قَالَ : « مَا أَكْتُبُ ؟ » . قَالَ : « اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » » هذا من جملة الأحاديث المثبتة للقدر .

« فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ » مما علم اللَّه وكتبه « لَمْ يَكُن لِيُخْطِئَهُ » ولو اجتمع أهل السماوات والأرض ، « وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُن لِيُصِيبَهُ » هذا نتيجة وحقيقة الإيمان بالقدر .

« جَفَّتِ الأَقْلامُ » التي كتبت بها المقادير .

« وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ » على ما كتب فيها ، فلا تغيير ولا تبديل « كَمَا قَال سُبْحَانَهُ : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ﴾ » هذا هو الكتاب الأول ؛ يعني : أن ما علمه كائنًا من العباد ، كتبه في الكتاب الذي فيه المقادير ، فأول الآية فيه إثبات العلم السابق ، وآخرها فيه إثبات الكتابة السابقة .

ثم قال : (﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾) .

« وقَالَ : ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ » قبل أن نبرأ الأرض ، وقيل : الأنفس ، وقيل : المصيبة . والحقيقة : أنه يعود إليها كلها ، (﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾) .

فهذان شيئان تتضمنهما هذه الدرجة .

« وَهَذَا التَّقْدِيرُ » ؛ أي : قَدَر الكتابة التي هي الثاني من أنواع القدر « التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ » ، فإن الكتابة تابعة لعلمه سبحانه ، « يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ » :

« جُمْلَةً » ؛ يعني : أنه أقسام وأنواع ، بعضها جملة ، وبعضها تفصيل لبعض .

« وَتَفْصِيلًا » : منها ما هو كتابته جملة ، ومنها ما كتابته تفصيلًا ، ولكن ما بعد الجملة يكون تابعًا للجملة .

« فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ » وهذا الكتاب الأول ، ليس فيه تغيير أبدًا ، ألا ترى أنه قال : ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ ؟ هذا هو الجملة ، ومن هذه الجملة تفاصيل ؛ منها عند تخليق الجنين .

« وَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا ، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، فَيُقَالُ : « اكْتُبْ رِزْقَهُ ، وَأَجَلَهُ ، وَعَمَلَهُ ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ » » ، وجاء أنه يقال لمَلكِ الأرحام : ارجع فانظر إلى قصة هذه النطفة .

« وَنَحْوُ ذَلِكَ » هذا نوع من أنواع التفصيل من الجملة الأولى ، وهو راجع إليها .

ومنه ما يكون في ليلة القدر ، وكذلك الذي في خبر ابن عباس : « ينظر اللَّه فيه كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة ....» إلخ[1] ، فهذا كله تفصيل من القدر .

« فَهذَا القَدَرُ » ؛ يعني : الكتابة « قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلاةُ الْقَدَرِيَّةِ قَدِيمًا » ؛ يعني : الذين خرجوا في زمن الصحابة؛ كمعبد الجهني، وعمرو بن عبيد وأتباعهما، يقولون: لا قدر ؛ يعني : أن الأمر أُنُف- مستأنف-.

وقال الإمام الشافعي : « ناظروهم بالعلم ، فإن أقروا به خُصِمُوا ، وإن جحدوه كفروا » .

يعني : أن كفرهم من هذه الناحية أشهر ، فإنهم إن جحدوا العلم فقد جحدوا سابق علم اللَّه .

ويقول الإمام أحمد رحمه الله : « القدر : قدرة اللَّه » ، واستحسنه ابن عقيل .

ومراده : أن هذه جملة هامة عظيمة في هذا الباب ، وفي ضمنها بطلان ما سلكوه من إنكار أن اللَّه على كل شيء قدير .

ومراد أحمد - رحمة اللَّه عليه - ؛ يعني : من آمن بالقدرة فإنها حجة على القدر ، ومن أنكر قدرة اللَّه على الأشياء فقد أنكر قدر اللَّه ؛ يعنى : فمن أنكر القدر فقد أنكر قدرة اللَّه ؛ يعنى : وأي شيء يستنكر مِنْ كَتْبِ اللَّه تعالى إذا كان قد علمه ، فما المانع من الكتابة ؟ !

وحديث : « إن الأمر أُنُف »[2] ؛ يعني : يستأنف اللَّه ما يقضيه إذا أراده ؛ يعني : يجد له قدرًا ؛ يعني : وأن لا قدر سابق .

« يتقفرون العلم » ؛ يعني : يخوضون فيما لم يسبقهم إليه أحد ، وفي رواية : « يفقرون » ؛ يعني : يتكلفون ؛ لكونهم بحثوا فيما لم يتعبد الخلق العلم بها ، بل تعبدوا بالسكوت عنها .

« وَمُنْكِرُوهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ » في زمن الشيخ ومن يليه . فالذين في زمن المصنف نفاة لا ينكرون هذا ، بل ينكرون غيره من أنواع القدر ، أو المجبرة ، وهم أكثر من النافية .

« وأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ » تقدم أن الإيمان بالقدر على درجتين ، وتقدمت الدرجة الأولى ، وأنها تتضمن شيئين ، وأن أحدهما : أن اللَّه عَلِمَ ... إلخ . والثاني : أنه كتب ما علمه في اللوح المحفوظ ... إلخ . وهذه الدرجة الثانية ، وهي تتضمن شيئين : الأول : الإيمان بالإرادة والمشيئة . والثاني : الإيمان بخلق اللَّه الكائنات بقدرته سبحانه وتعالى .

« فَهِيَ مَشِيئَةُ اللَّه النَّافِذَةُ ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ ، وَ » حقيقة ذلك وإيضاحه : « هُوَ : الإيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللَّه كَانَ » ، ولا يريد شيئًا إلا يكون بكل حال ، « وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ » وهذه كلمة المسلمين : ما شاء اللَّه

---

(١) الحاكم في « المستدرك » (٢/٥١٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) مسلم (٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ومقتضى أن ما شاء اللَّه كان ، أن ما لم يشأ لا يكون .

« وأَنَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ومَا فِي الأَرْضِ مِنْ حَرَكَةٍ وَلاَ سُكُونٍ إلاَّ بِمَشِيئَةِ اللَّه سُبْحَانَهُ ، لاَ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إلَّا مَا يُرِيدُ » فما من شيء واقع إلا وقد شاء اللَّه ولا بد ، وما لم يشأ فلا يكون أبدًا ، ولا يكون شيء طاعة أو معصية إلا اللَّه شاءه .

« وأَنَّهُ سبحانه وتعالى عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ » التي لم تفعل والممكن وجوده أما المستحيلات فليست شيئًا حتى تشمل بالعلم والقدرة .

« فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ إلَّا اللَّه خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ » وموجده . هذا من مضمون ما شاء اللَّه كان .

« لا خَالِقَ غَيْرُهُ ، وَلاَ رَبَّ سِوَاهُ » فشاء ما في الكون وأوجده بقدرته ومشيئته ، فصار ما في الكون بهذين الشيئين .

فصار الإيمان بالقدر ينتظم أربعة أشياء :

الأول : الإيمان بعلم اللَّه القديم .

الثاني : الإيمان بأن ما علمه كتبه في السابق .

الثالث : الإيمان بأن ما شاء اللَّه كان .

الرابع : الإيمان بأن ما من موجود إلا اللَّه موجده .

فما من موجود من الموجودات إلا وهو مشمول بهذه الأربعة : الإيمان بعلمه تعالى السابق . والإيمان بأن اللَّه كتب في الأزل ما علمه كائنًا . والإيمان بمشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة . والإيمان بأنه ما من موجود إلا وهو موجده .

« وَمَعَ ذَلِكَ » ؛ يعني : ما تقرر لك من الأصل العظيم - وهو الإيمان بالقدر ، وأنه أحد أركان الإيمان الستة ، وما اشتملت عليه الأشياء الأربعة السابقة - يأتي بعد ذلك عدم منافاة القدر للشرع ، وأنهما أخوان مصطحبان لا ينافي أحدهما الآخر ، وأنه ما ضاق به صدرٌ إلا المبتدعة ، نظروا بعين واحدة وأغضوا عينًا ، أخذوا جانبًا من النصوص وتركوا جانبًا ، وهدى اللَّه أهل السنة والجماعة فنظروا بالعينين جميعًا ، وآمنوا بالشرع والقدر جميعًا .

« فَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ » ومعصية رسله ، فوجب الإيمان بشرعه وقدره جميعًا ؛ بأن يؤمن أن هذا شرعه ويمتثله ويفعله ، فإذا امتثل صار من أهل السعادة ، والقدر لا حجة فيه ، وهو تامٌّ وماضٍ ، ولا رادَّ له ، وسبق ألَّا يكون الخلق على طريق واحدة ؛ بل أن يكون الخلق متفاوتين كما قال : ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ كجنة ونار لتسكنا ، وهو اللائق بجلاله ، وسواء ليس بكمال .

ولا منافاة بين الشرع والقدر ، فإنها ضاقت أعطان القدرية ولم تتسع للشرع والقدر جميعًا .

فالقدرية النفاة من المعتزلة وغيرهم أثبتوا الحكمة والشرع وغلوا فيهما ، ونفوا القدر أو بعضه ، وقالوا : إن الأمر والنهي بيد الإنسان ، فإنها زعمت أنها إذا أثبتت القدر صارت معطلة للشرع .

وقابلها طائفة القدرية الجبرية ، فغلبت جانب القدر وغلت فيه ، وعطلت جانب الشرع ، وقالوا : إن العبد مجبور ، لا فعل له ، وإنما هو كالأشجار في مهب الريح ... إلخ .

وأهل السنة قالوا : له فعل صحيح ، واختيار صحيح ، ويحمد على فعل الخير ، ويذم ويعاقب على فعل الشر .

فهدى الله أهل الحق أهل السنّة والجماعة فآمنوا بالشرع والقدر ، وقالوا : ما في الكون كله خلق لله ، فالأفعال فعل للمخلوق ، خلقٌ للرب ، فأفعالهم نسبتها إلى نسبة خلق وإيجاد ، ونسبتها إلى العبد نسبة فعل .

فالشرع والقدر متلازمان ولا حجة في القدر على الشرع ، بل قد ركز الله في عقول العباد معرفة النافع من الضار ، وأحدهم يعرف الضار ويجتنبه ، والنافع فيأتيه .

« وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُقْسِطِينَ ، وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، وَلا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ، وَلاَ يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ، وَلاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ، وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهُ الْكُفْرَ ، وَلاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ » ففرقٌ بين المحبة والإرادة ، لا كما زعمه المبتدعة الذين يقولون : ما شاءه فقد أحبه ، بل يريد سبحانه وتعالى أشياء لا يحبها ، وقد أراد كُفر إبليس وكُفر الكفار ، ومع ذلك لا يحبه ؛ لكونه ظلمًا وفسادًا ، فهو سبحانه لا يحب الكافرين ، ومع ذلك أفعالهم بقدرته وقضائه ، يحبه قدرًا ولا يحبه شرعًا ، فإنه يحب ذلك ولا يحب المفعول ، يحب القضاء والقدر في أهل الشقاء ، وما يترتب عليه مبغوض له ، فعلمه وقضاؤه كله جميل ، والله يحب كل جميل .

« وَالعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً » إذا عرف ما تقدم من القدر والإيمان به ، وعرف أن الله أمر بطاعته وطاعة رسله ، وأنه لا تعارض بين القدر والشرع ، وأن أهل السنّة آمنوا بهما جميعًا ، فاعلم أن العباد لهم أفعال حقيقية تقول : صلّى زيد ، زنى زيد . خلافًا للأشاعرة ، فإن عندهم القول بالكسب .

« وَاللَّه خَالِقُ أَفْعَالِهِمْ » نعم هي منه خلق وإيجاد . ففرق بينَ الخلق والفعل .

فأفعال العباد لها نسبتان : نسبة فعل وعمل ، ونسبة خلق وإيجاد ، فنسبة الخلق لله ونسبة الفعل إليهم .

« وَالْعَبْدُ هُوَ : الْمُؤْمِنُ ، وَالْكَافِرُ ، وَالْبَرُّ ، وَالْفَاجِرُ ، وَالْمُصَلِّى ، وَالصَّائِمُ » وإن كان مدبَّرًا ، بل هو حقيقة إذا صلى فهو المصلى ، وإذا قتل فهل القاتل غير من فَعَل القتل ؟ ! فالفعل إنما يضاف إلى من باشره ، كما تقول : قام زيد ، كَفَر زيد ، قعد زيد . هذا هو المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن ،

فما صدر من المخلوق فهو فعل له ، ليس فعلًا لربِّ العالمين .

« وِلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِم وَإِرَادَةٌ » ، لهم تصور واختيار وفعل .

« وَاللَّه خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ » ؛ كما قال تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ، فهي لرب العالمين خلق وإيجاد وتكوين ، وللمخلوق فعل وتصور ، فهي قضاء اللّه وقدره ، وهي للعبد فعل ، فجانب الخلق إلى اللّه ، وجانب الفعل إلى ما صدر منه وباشره ، كما تقدم وكما يأتي .

ومما يدل على ذلك « قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ » دل على أن للعبد مشيئة حقيقية ، ودل على أن له استقامة ، ودل على أن العبد لا يملكها استقلالًا ، فوجود وتصور المشيئة من العبد لا يكون إلا بمشيئة اللّه ، فإرادته تابعة لإرادة اللّه ، ومشيئته تابعة لمشيئة اللّه .

« وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ الْقَدَرِيَّةِ » ؛ أي : النفاة من المعتزلة وغيرهم « الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَجُوسِ هَذِهِ الأُمَّةِ » » ، وإنما سموا مجوس هذه الأمة ، لمضارعة مذهبهم لمذهب المجوس ، لإخراج المجوس بعض مخلوقات اللّه عن اللّه ، فإن المجوس هم القائلون بالأصلين ، النور والظُّلمة ، وأن النور خلق الخير ، وأن الظلمة خلقت الشر ، فهؤلاء ضارعوهم ، أخرجوا أفعال العباد عن أن تكون مخلوقة للّه ، ورأوا أن العبد هو الذي يفعل الطاعات والمعاصي ويخلقها ، والذي ألجأهم - زعمًا منهم - لإثبات الشرع ، غلوٌّ منهم في أفعال العباد . قالوا : لو كانت خلقًا للّه لكان ذلك للعبد ظلمًا ، ويريدون الباء في قوله تعالى : ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ باء العوض ، وهؤلاء مشبهة الأفعال ، وضعوا أوضاعًا جعلوا الخالق فيها مثل المخلوق ، والباء للسبب ؛ كما في الحديث : « لا يدخل أحدكم الجنة بعمله ....» الحديث[1] .

« وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ » وهم الجبرية ، ويقولون : إن العبد لا فعل له أصلًا ، أثبتوا هذه الدرجة من القدر وغلوا فيها .

« حَتَّى سلبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ » قالوا : لا قدرة له ولا اختيار ، فهذا مسلك الجبرية ومنهم الجهمية ومن مَسْلك المنتسبين إلى أبي الحسن الأشعري ، وإن كان قد رجع عما كان قد قال به أولًا ، والمنتسبون ليسوا على ما كان عليه ، فإنه صرح أنه على مذهب أهل السنَّة .

« وَيُخرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِه وَأَحْكَامِهِ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا » فينفون الحكمة .

والخلاصة : أن القدرية النافية أثبتوا الفعل للعبد ، ولم يثبتوا أنها خلق للّه ، وقابلهم المجبرة في ذلك ، فالكل منهم ردُّ النصوص من الكتاب والسنَّة .

وهدى اللهُ أهلَ السنَّة ، فآمنوا بالشرع والقدر جميعًا ، ووفَّقُوا بين النصوص .

---

(١) البخاري (٥٦٧٣) ، ومسلم (٢٨١٦/٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رحمه الله:

الإيمان بالقدر:

قوله: «وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَهْلُ السُّنَّةِ والْجَمَاعِةِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ. وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَينِ، كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ ....»:

* **ذكر المؤلف رحمه الله في هذا المبحث الركن السادس من أركان الإيمان وهو الإيمان بالقدر خيره وشره وذكر أن ذلك مشتمل على أربع مراتب.**

الأولى: علم الله القديم وأنه قد علم أعمال العباد قبل أن يعملوها.

الثانية: كتابة ذلك في اللوح المحفوظ.

الثالثة: مشيئة الله العامة وقدرته الشاملة.

الرابعة: إيجاد الله لكل المخلوقات وأنه الخالق وكل ما سواه مخلوق. وهذا قول أهل السنة والجماعة، وهو القول الحق الذي يدل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان خلافًا للقدرية النفاة والمجبرة ونحوهم.

والمخاصمون في القدر نوعان:

أحدهما: **من يبطل أمر الله ونهيه بقضائه وقدره كالذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾.**

والثاني: **من ينكر قضاءه وقدره السابق. والطائفتان خصماء الله، قال عوف: من كذب بالقدر فقد كذب الإسلام، إن الله تبارك وتعالى قدر أقدارًا وخلق الخلق بقدر وقسم الآجال بقدر وقسم الأرزاق بقدر وقسم البلاء بقدر وقسم العافية بقدر وأمر ونهي. وقال الإمام أحمد: القدر قدرة الله. واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جدًّا وقال: هذا يدل على دقة علم أحمد وتبحره في معرفة أصول الدين، وهو كما قال أبو الوفاء، فإن إنكار القدر إنكار لقدرة الرب على خلق أعمال العباد وكتابتها وتقديرها، وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها، وهم الذين اتفق السلف على تكفيرهم وفي تفسير عليٍّ ابن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ قال: الذين يقولون: إن الله على كل شيء قدير».**

وقوله: «خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» **فهو تعالى الخالق لكل شيء وما يقع في الكون فهو بمشيئته وإن كان لا يحبه ولا يرضاه «فإنه خلق الخير والشر لما له فمن ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنًا متقنًا كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾ وقال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ فلهذا لا يضاف إليه الشر مفردًا، بل إما أن يدخل في العموم وإما أن يضاف إلى السبب، وإما أن يحذف فاعله.**

والثاني : كقوله : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ .

والثالث : كقوله فيما حكاه عن الجن ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ وقد قال في أم القرآن : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فذكر أنه فاعل النعمة وحذف فاعل الغضب وأضاف الضلال إليهم ، وقال الخليل : ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ ولهذا كان للّه الأسماء الحسنى فسمى نفسه بالأسماء الحسنى المقتضية للخير وإنما يذكر الشر في المفعولات كقوله تعالى : ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ . وقوله : ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ وهذا لأن ما يخلقه من الأمور التي فيها شر بالنسبة إلى بعض الناس له فيها حكمة هو بخلقه لها حميد مجيد له الملك وله الحمد ، فليست بالإضافة إليه شرًا ولا مذمومة فلا يضاف إليه ما يشعر بنقيض ذلك »[1].

« فإن الشر لا يدخل في شيء من صفاته ولا في أفعاله كما لا يلحق ذاته تبارك وتعالى فإن ذاته لها الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه وأوصافه كذلك لها الكمال المطلق والجلال التام ولا عيب فيها ولا نقص بوجه ما ، وكذلك أفعاله كلها خيرات محضة لا شر فيها أصلًا ، ولو فعل الشر سبحانه لاشتق له منه اسم ولم تكن أسماؤه كلها حسنى ولعاد إليه منه حكم ، تعالى وتقدس عن ذلك ، وما يفعله من العدل بعباده وعقوبة من يستحق العقوبة منهم هو خير محض إذ هو محض العدل والحكمة وإنما يكون شرًا بالنسبة إليهم فالشر وقع في تعلقه بهم وقيامه بهم لا في فعله القائم به تعالى ، ونحن لا ننكر أن الشر يكون في مفعولاته المنفصلة ، فإنه خالق الخير والشر ، ولكن هنا أمران ينبغي أن يكونا منك على بال .

أحدهما :أن ما هو شر أو متضمن للشر فإنه لا يكون إلا مفعولًا منفصلًا لا يكون وصفًا له ، ولا فعلًا من أفعاله .

الثاني :أن كونه شرًا هو أمر نسبي إضافي ، فهو خير من جهة تعلق فعل الرب وتكوينه به ، وشر من جهة نسبته إلى من هو شر في حقه فله وجهان هو من أحدهما خير وهو الوجه الذي نسب منه إلى الخالق سبحانه وتعالى خلقًا وتكوينًا ومشيئته لما فيه من الحكمة البالغة التي استأثر بعلمها وأطلع من شاء من خلقه على ما شاء منها فقد عرفت أن كونه شرًا هو أمر إضافي وهو في نفسه خير من جهة نسبته إلى خالقه ومبدعه »[2].

« فالقدر لا شر فيه بوجه من الوجوه فإنه علم اللّه وقدرته وكتابته ومشيئته وذلك خير محض وكمال

---

(١) « المنهاج » (٢/٢٥) .

(٢) « بدائع الفوائد » (٢/٢١١) .

من كل وجه ، فالشر ليس إلى الرب تعالى بوجه من الوجوه لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله .

وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المقضي المقدر ويكون شرًا بالنسبة إلى محل وخيرًا بالنسبة إلى محل آخر ، وقد يكون خيرًا بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه كما هو شر له من وجه دون وجه وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر والنكال ودفع الناس بعضهم ببعض ، وكذلك الآلام والأمراض وإن كانت شرورًا من وجه فهي خيرات من وجوه عديدة فالخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضرر وذلك في المقضي المقدر لا في نفس صفة الرب وفعله القائم به ، فإن قطع يد السارق شر مؤلم ضار له وأما قضاء الرب ذلك وتقديره عليه فعدل وخير وحكمة ومصلحة فإن قيل : فما الفرق بين كون القدر خيرًا وشرًا وكونه حلوًا ومرًا ؟

قيل : الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل ، والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوءها فهو حلو ومر في مبدئه وأوله ، وخير وشر في منتهاه وعاقبته ، وقد أجرى اللّٰه سبحانه سنته وعادته أن حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل ومرارتها تعقب الحلاوة فحلو الدنيا مر الآخرة ، ومر الدنيا حلو الآخرة ، وقد اقتضت حكمته سبحانه أن جعل اللذات تثمر الآلام والآلام تثمر اللذات والقضاء والقدر منتظم لذلك انتظامًا لا يخرج عنه شيء البتة والشر مرجعه إلى اللذات وأسبابها والخير المطلوب هو اللذات الدائمة والشر المرهوب هو الآلام الدائمة فأسباب هذه الشرور وإن اشتملت على لذة ما .

وأسباب تلك الخيرات وإن اشتملت على ألم ما ، فألم يعقب اللذة الدائمة أولى بالإيثار والتحمل من لذة تعقب الألم الدائم فلذة ساعة في جنب ألم طويل كَلَا لذة ، وألم ساعة في جنب لذة طويلة كَلَا ألم »[1] .

« واعلم أن الشر كله يرجع إلى العدم – أعني عدم الخير وأسبابه المفضية إليه وهو من هذه الجهة شر ، وأما من جهة وجوده المحض فلا شر فيه ، مثاله : إن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة ، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها فإنها خلقت في الأصل متحركة لا تسكن ، فإن أعينت بالعلم وإلهام الخير تحركت ، وإن تركت تحركت بطبعها إلى خلافه وحركتها من حيث هي حركة خير ، وإنما تكون شرًا بالإضافة لا من حيث هي حركة ، والشر كله وهو وضع الشيء في غير موضعه ، فلو وضع في موضعه لم يكن شرًا فعلم أن جهة الشر فيه نسبة إضافية .

ولهذا كانت العقوبات الموضوعات في محالها خيرًا في نفسها وإن كانت شرًا بالنسبة إلى المحل الذي حلت به لما أحدثت فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة مستعدة له فصار ذلك

---

(١) « شفاء العليل » (ص٢٦٩) .

الألم شرًا بالنسبة إليها وهو خير بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه موضعه ، فإنه سبحانه لا يخلق شرًا محضًا من جميع الوجوه والاعتبارات فإن حكمته تأبى ذلك بل قد يكون ذلك المخلوق شرًا ومفسدة ببعض الاعتبارات وفي خلقه مصالح وحكم باعتبارات أُخر أرجح من اعتبارات مفاسده ، بل الواقع منحصر في ذلك فلا يمكن في جناب الحق جل جلاله أن يريد شيئًا يكون فسادًا من كل وجه بكل اعتبار لا مصلحة في خلقه بوجه ما .

هذا من أبين المحال فإنه سبحانه بيده الخير ، والشر ليس إليه ، بل كل ما إليه فخير ، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه .

فلو كان إليه لم يكن شرًا فتأمله فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شرًا .

فإن قلت : لم تنقطع نسبته إليه خلقًا ومشيئة ؟ قلت : هو من هذه الجهة ليس بشر فإن وجوده هو المنسوب إليه ، وهو من هذه الجهة ليس بشر والشر الذي فيه من عدم إمداده بالخبر وأسبابه . والعدم ليس بشيء ينسب إلى من بيده الخير .

فإن أردت مزيد إيضاح لذلك فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة : الإيجاد والإعداد والإمداد فهذه هي الخيرات وأسبابها فإيجاد السبب خير وهو إلى الله وإعداده خير وهو إليه أيضًا وإمداده خير وهو إليه أيضًا فإذا لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل وإنما إليه ضده .

فإن قلت : فهلا أمده إذ أوجده ؟ قلت : الحكمة إيجاده وإمداده فإنه سبحانه يوجده ويمده وما اقتضت إيجاده وترك إمداده ، أوجده بحكمته ولم يمده بحكمته فإيجاده خير ، والشر وقع من عدم إمداده .

فإن قلت : فهلا أمد الموجودات كلها ؟ قلت : فهذا سؤال فاسد يظن مورده أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة وهذا عين الجهل ، بل الحكمة كل الحكمة ، في هذا التفاوت العظيم الواقع بينها وليس في خلق كل نوع منها تفاوت والتفاوت إنما وقع بأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق ، وإلا فليس في الخلق من تفاوت .

وسر المسألة : أن الرضى بالله يستلزم الرضى بصفاته وأسمائه وأحكامه ولا يستلزم الرضى بمفعولاته كلها ، بل حقيقة العبودية : أن يوافقه عبده في رضاه وسخطه فيرضى منها بما يرضى به ويسخط منها ما سخطه . فإن قلت : كيف يرضى لعبده شيئًا ولا يعينه عليه ؟ قلت : لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التى رضيها له .

وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هى أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة بحيث يكون وقوعها منه مستلزمًا لمفسدة راجحة ، ومفوتًا لمصلحة راجحة ، وقد أشار تعالى إلى ذلك في

قوله : ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم مع رسول اللَّه ﷺ للغزو وهو طاعة وقربة وقد أمرهم اللَّه به فلما كرهه منهم ثبطهم عنه .

ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي كانت ستترتب على خروجهم لو خرجوا مع رسول اللَّه ﷺ فقال : ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ أي : فسادًا وشرًا ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾ أي : سعوا فيما بينكم بالفساد والشر ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ أي : قابلون منهم مستجيبون لهم فيتولد من بين سعي هؤلاء بالفساد وقبول أولئك منهم من الشر ما هو أعظم من مصلحة خروجهم فاقتضت الحكمة والرحمة أن منعهم من الخروج وأقعدهم عنه ، فاجعل هذا المثال أصلًا لهذا الباب وقس عليه .

فإن قلت : قد يتصور لي هذا في رضى الرب تعالى لبعض ما يخلقه من وجه وكراهته من وجه آخر ، فكيف لي بأن يجتمع الأمران في حقي بالنسبة إلى المعاصي والفسوق ؟ قلت : هو متصور ممكن بل واقع فإن العبد يسخط ذلك ويبغضه ويكرهه من حيث هو فعل له بسببه وواقع بكسبه وإرادته واختياره ويرضى بعلم اللَّه وكتابته ومشيئته وإذنه الكوني فيه فيرضى بما من اللَّه ويسخط ما هو منه ، فهذا مسلك طائفة من أهل العرفان .

وطائفة أخرى رأوا كراهة ذلك مطلقًا وعدم الرضى به من كل وجهة وهؤلاء في الحقيقة لا يخالفون أولئك فإن العبد إذا كرهها مطلقًا فإن الكراهة إنما تنفع على الاعتبار المكروه منها ، وهؤلاء لم يكرهوا علم الرب وكتابته ومشيئته وإلزامه حكمه الكوني ، وأولئك لم يرضوا بها من الوجه الذي سخطها الرب وأبغضها لأجله .

وسر المسألة أن الذي إلى الرب منها غير مكروه والذي إلى العبد منها هو المكروه والمسخوط ، فإن قلت : ليس للعبد شيء منها ؟ قلت : هذا هو البر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق والقدري أقرب إلى التخلص منه من الجبري ، وأهل السنة المتوسطون بين القدرية والجبرية هم أسعد بالتخلص منه من الفريقين . فإن قلت : كيف يتأتى الندم والتوبة مع شهود الحكمة في التقدير ومع شهود القومية والمشيئة النافذة ؟

قلت : هذا الذي أوقع من عميت بصيرته في شهود الأمر على خلاف ما هو عليه فرأى تلك الأفعال طاعات لموافقته فيها المشيئة والقدر وقال : « إن عصيت أمره فقد أطعت إرادته في ذلك » .

وقيل :

أصبحت منفعلا لما تختاره ... منى ففعل كله طاعات

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية فإن الطاعة هي موافقة الأمر لا موافقة القدر والمشيئة ، ولو كانت موافقة القدر طاعة لله لكان إبليس من أعظم المطيعين لله وكان قوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وقوم فرعون كلهم مطيعين له فيكون قد عذبهم أشد العذاب على طاعته وانتقم منهم لأجلها ، وهذا غاية الجهل بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله » .

قوله : « فَالدَّرَجَةُ الأُولَى : الإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّه تَعَالَى عَلِمَ مَا الخَلْقُ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا » : « الأزل » بالتحريك القِدَم يقال : أزلي ، أي : قديم . وفي اللسان : وذكر أهل العلم أن أصل هذه الكلمة قولهم للقديم :لم يزل . ثم نسب إلى هذا فلم يستقم إلا بالاختصار فقالوا : بزاي ، ثم أبدلت الياء ألفًا لأنها أخف فقالوا : أزلي كما قالوا في الريح المنسوب إلى ذي يزن : يزني . اهـ .

والعلم صفة ذاتية لله لا يخلو منها ، وقد قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة .

« والعلم أعم من الإرادة وأصل لها والمعلوم أعم من المراد فالعلم يتناول الموجود والمعدوم والواجب والممكن والممتنع وما كان وما سيكون وما يختاره وما لا يختاره .

وأما الإرادة فتختص ببعض الأمور دون بعض والخبر يطابق العلم فكل ما يعلم يمكن الخبر به والإنشاء يطابق الإرادة فإن الأمر إما محبوب يؤمر به أو مكروه ينهى عنه ، وأما ما ليس بمحبوب ولا مكروه فلا يؤمر به ولا ينهى عنه » .

فمرتبة العلم السابق هي أولى مراتب القدر « وقد اتفق عليها الرسل من أوّلهم إلى خاتمهم ، واتفق عليها الصحابة ومن تبعهم من الأمة وخالفهم مجوس الأمة ، وكتابته السابقة تدل على علمه بها قبل كونها » . وقد كَفَّر السلف من الصحابة فمن بعدهم مَنْ أنكر علم الله القديم . وقال ابن عمر والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو كان لأحدهم مثل أُحد ذهبًا ثم أنفقه في سبيل الله ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وكذا كلام ابن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة بن الأسقع وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة الإسلام كثير ، حتى قال فيهم الأئمة كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم : إن المنكرين لعلم الله القديم يكفرون » « فإن الله سبحانه وتعالى علم أهل الجنة من أهل النار قبل أن يعملوا الأعمال ، وهذا حق يجب الإيمان به بل قد نص الأئمة كمالك والشافعي وأحمد أن من جحد هذا فقد كفر ، بل يجب الإيمان به فإن الله علم ما سيكون قبل أن يكون .

وفي الصحيح قالوا : يا رسول الله ، علم الله أهل الجنة من أهل النار ؟ قال : « نعم » قيل : فيم العمل ؟ قال : « اعملوا فكل ميَسر لما خلق له » ، وذلك أن الله علم الأشياء كما هي عليه وقد جعل لها أسبابًا تكون بها ويعلم أنها تكون بتلك الأسباب .

فلابد من الأسباب التي قد علمها الله سبحانه وتعالى من الدعاء والسؤال وغيره فلا ينال العبد شيئًا إلا

بما قدره الله من جميع الأسباب والله خالق ذلك الشيء وخالق الأسباب ، ولهذا قيل : الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل ، والإعراض عن الأسباب بالكلية قَدْح في الشرع ، ومجرد الأسباب لا توجب حصول المسبب ، بل لابد من تمام الشروط ، وزوال الموانع ، فكل ذلك بقضاء الله وقدره .

وكذلك أمر الآخرة فليس بمجرد عمل العبد ينال الإنسان السعادة بل العمل سبب كما قال ﷺ : « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله » . الحديث . وقال تعالى : ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فهذه باء السبب أي : بسبب أعمالكم والذي نفاه النبي ﷺ باء المقابلة والعوض كما يقال : اشتريت هذا بهذا . أي : ليس العمل عوضًا أو ثمنًا كافيًا في دخول الجنة ، بل لابد معه من عفوه تعالى ورحمته وفضله ومغفرته ، فمغفرته تمحو السيئات ورحمته تأتي بالخيرات وتضاعف الحسنات ، وهذا ضل فريقان : فريق أخذوا بالقدر ، وأعرضوا عن الأسباب الشرعية والأعمال الصالحة ، وظنوا أن ذلك كاف ، وهؤلاء يؤول أمرهم إلى الكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وفريق أخذوا يطلبون الجزاء من الله كما يطلبه الأجير من المستأجر متكلين على حَوْلهم وقوتهم وعملهم وهم جهال ضلال ، فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظرًا إلى القدر فقد ضل ، ومن طلب المقام بالأمر والنهى معرضًا فقد ضل ، بل لابد من الأمرين فكل لا يعين الله العبد عليه فإنه لا يكون ، وللعبد حالان حال قبل القدر ، فعليه أن يستعين بالله ويتوكل عليه ويدعوه ، وحال بعد القدر فعليه أن يحمد الله في الطاعة ويصبر ويرضى في المصيبة ويستغفر في الذنب وفى الطاعة من النقص ويشكره عليها إذ هي من نعمته » .

المرتبة الثانية مرتبة الكتابة ، وهي أن الله كتب مقادير الخلائق وما هو كائن إلى يوم القيامة في اللوح المحفوظ « وأجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب . وقد دل القرآن على أن الرب تعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله فكتب في اللوح أفعاله وكلامه » .

وقال عبادة بن الصامت لابنه : يا بني ، إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أول ما خلق الله القلم فقال : اكتب قال : رب وماذا أكتب ؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة » . يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من مات على غير هذا فليس مني » . رواه أبو داود وغيره ، وفي لفظ لأحمد : يا بني إن مت على غير هذا دخلت النار .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : « أن أحدكم خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد ، فوالله الذي لا إلا غيره :

إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينهما إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها » . ولمسلم عن حذيفة يبلغ به النبي ﷺ قال : « يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ليلة فيقول : يا رب ، أشقى أم سعيد ؟ فيكتبان فيقول : يا رب ، أذكر أم أنثى فيكتبان ، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه ، ثم تكتب الصحف فلا يزاد فيها ولا ينقص »

وفى حديث حُذَيفة هذا التوقيت بأربعين أو خمس وأربعين ليلة ، والتوقيت فيه بيان أنها قبل ذلك لا يتعرض لها ولا يتعلق بها تخليق ولا كتابة فإذا بلغت الوقت المحدود وجاوزت الأربعين وقعت في أطوار التخليق طبقًا بعد طبق ووقع حينئذ التقدير والكتابة .

وحديث ابن مسعود صريح في أن وقوع ذلك بعد كونه مضغة بعد الأربعين الثالثة ، وحديث حذيفة فيه أن ذلك بعد الأربعين ولم يوقت البعدية بل أطلقها ووقتها في حديث ابن مسعود ، وحديث حذيفة قال أيضًا على ذلك : ويحتمل وجهًا آخر : وهو أن التقدير والكتابة تقديران وكتابتان فالأول منهما : عند ابتداء تعلق التحويل والتخليق في النطفة وهو إذا مضى عليها أربعون ودخلت في طور العلقة وهذا أول تخليقه .

والتقدير الثانى والكتابة الثانية إذا كمل تصويره وتخليقه وتقدير أعضائه وكونه ذكرًا أو أنثى من الخارج فيكتب مع ذلك عمله ورزقه وأجله وشقاوته وسعادته فلا تنافي بين الحديثين ، والتقدير الثانى تقديرًا لما يكون للجنين بعد تصويره فيقدر معه ذلك ويكتب أيضًا ، وهذا التقدير أخص من الأول ونظير هذا : أن الله سبحانه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، ثم يقدر ليلة القدر ما يكون في العام لمثله .

وهذا أخص من التقدير الأول العام « كما أن تقدير أمر النطفة وشأنها يقع بعد تعلقها بالرحم ، وقد قدر أمرها قبل خلق السماوات والأرض ، ونظير هذا رفع الأعمال وعرضها على الله تعالى فإن عمل العام يرفع في شعبان كما أخبر به الصادق المصدوق : « إنه شهر ترفع فيه الأعمال فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » . ويعرض عمل الأسبوع يوم الإثنين والخميس كما ثبت ذلك في صحيح مسلم ، وعمل اليوم يرفع في آخره قبل الليل ، وعمل الليل في آخره قبل النهار ، فهذا الرفع في اليوم والليلة أخص من الرفع العام ، وإذا انقضى الأجل رفع عمل العمر كله وطويت صحيفة العمل »[1] .

وفى صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة » قال : « وعرشه على الماء » . وروى أبو

---

(١) « تهذيب السنن » (٧/٧٦- ٧٧) .

داود وابن ماجه عن أبي بن كعب مرفوعًا : « لو أن اللّٰه عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم » . الحديث .

وفي حديث أبي ذر عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى أنه قال : « يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا » .

« وقد تنازع الناس في معنى هذا الظلم تنازعًا صاروا فيه بين طرفين ووسط بينهما وخير الأمور أوسطها ، فذهب المكذبون بالقدر القائلون بأن اللّٰه لم يخلق أفعال العباد ولم يرد أن يكون إلا ما أمر بأن يكون ، وغلاتهم المكذبون بتقدم علم اللّٰه وكتابته بما سيكون من أفعال العباد من المعتزلة وغيرهم إلى أن الظلم منه تعالى هو نظير الظلم من الآدميين بعضه لبعض وشبهوه ومثلوه في الأفعال بأفعال العباد حتى كانوا هم ممثلة الأفعال قالوا : إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر به عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالًا كما قالوا : إنه لا يقدر أن يضل مهتديًا . وقالوا : إذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالمًا إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان جعلوا تركه لها ظلمًا ، وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم منه ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ، ومن لم يقم به سببه ، وإن كان ذلك الاستحقاق لحكمة أخرى عامة أو خاصة .

فعارض هؤلاء آخرون من أهل الكلام المثبتين للقدر وقالوا : ليس الظلم منه حقيقة يمكن وجودها ، بل هو من الأمور الممتنعة لذاتها ، فلا يجوز أن يكون مقدورًا ولا أن يقال : إنه تارك له باختياره .

وإنما هو من باب الجمع بين الضدين وجعل الجسم الواحد في مكانين وإلا فهما قدر في الذهن ، وكان وجوده ممكنًا فاللّٰه قادر عليه فليس بظلم منه سواء فعله أو لم يفعله ، وتلقى هذا القول عن هؤلاء طوائف من أهل الإثبات من الفقهاء وأهل الحديث من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من شراح الحديث ، وفسروا هذا الحديث بما ينبني على هذا القول .

فقوله : ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ قال أهل التفسير : لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه سيئات غيره ولا يهضم فينقصه من حسناته ، ولا يجوز أن يكون هذا الظلم هو شيئًا ممتنعًا غير مقدور عليه فيكون التقدير : فلا يخاف ما هو ممتنع لذاته خارج عن الممكنات والمقدورات ، فإن مثل هذا إذا لم يكن وجوده ممكنًا حتى يقولوا : إنه غير مقدور ولو أراده كخلق المثل فكيف يعقل وجوده فضلًا عن أن يتصور خوفه حتى ينفى خوفه ثم أي فائدة في نفي خوف هذا ؟ وقد علم من سياق الكلام أن المقصود بيان أن هذا العامل لا يجزى على إحسانه بالظلم والهضم فعلم أن الظلم والهضم المنفي يتعلق بالجزاء كما ذكره أهل التفسير وإن اللّٰه لا يجزيه إلا بعمله .

ولهذا كان الصواب أن اللّٰه لا يعذب إلا من أذنب ، وأيضًا فالأمر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح

أن يمدح الممدوح قادرًا عليها فعلم أنه قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم وأنه لا يفعله وبذلك يصح قوله: «إني حرمت الظلم على نفسي» فلا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته فلا يصلح أن يقال: حرمت أو منعت نفسي من خلق مثلي، أو من جعل المخلوقات خالقة ونحو ذلك من المُحَالَات التي يعلم كل أحد أنها ليست مرادًا للرب. والذي قاله الناس: إن الظلم وضع الشيء في غير موضعه يتناول هذا المقدور دون ذاك الممتنع كقول بعضهم: الظلم إضرار غير المستحق، فاللَّه لا يعاقب أحدًا بغير حق، وكذلك من قال: هو نقص الحق كقوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ ومن قال: هو التصرف في ملك الغير. فليس بمطرد ولا منعكس فقد يتصرف الإنسان في ملك غيره بحق ولا يكون ظالمًا.

وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالمًا، وظلم العبد نفسه كثير في القرآن فتبين بما قدمناه أن القول الوسط وهو الحق أن الظلم الذي حرمه اللَّه على نفسه مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها، ويعاقب البريء على ما لم يفعله من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط ونحو ذلك من الأفعال التي نزه نفسه سبحانه عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها وإنما استحق الحمد والثناء لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه».

وفي الصحيحين عن عمران بن حصين قال: إني عند النبي ﷺ إذ جاءه قوم من بني تميم فقال: اقبلوا البشرى يا بني تميم قالوا: بشرتنا فأعطنا. فدخل ناس من أهل اليمن فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم. قالوا: قبلنا، جئناك نتفقه في الدين ونسألك عن أول هذا الأمر ما كان؟ فقال: «كان اللَّه ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السماوات والأرض وكتب في الذكر كل شيء» الحديث.

وقد تكلم علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في أول هذه المخلوقات هو العرش أو القلم والأول أرجح كما قال في الكافية الشافية:

والناس مختلفون في القلم الذي ... كتب القضاء به من الديان
هل كان قبل العرش أو هو بعده ... قولان عند أبي العلا الهمداني
والحق أن العرش قبل لأنه ... قبل الكتاب كان ذا أركان
وكتابة القلم الشريف تعقبت ... إيجاده من غير فصل زمان
لما براه اللَّه قال اكتب كذا ... فغدا بأمر اللَّه ذا جريان

فقد «اختلف العلماء هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟ على قولين ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمذاني أصحهما أن العرش قبل القلم، لما ثبت في الصحيح من حديث عبد اللَّه بن عمرو قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «قدر اللَّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف عام وعرشه

على الماء». فهذا صريح أن التقدير وقع قبل خلق العرش والتقدير وقع عند أول خلق القلم لحديث عبادة هذا، ولا يخلو قوله: «أن أول ما خلق الله القلم» إلى آخره، إما أن يكون جملة أو جملتين فإن كان جملة وهو الصحيح كان معناه أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب» كما في اللفظ «أول ما خلق الله القلم» إلى آخره، إما أن يكون جملة أو جملتين، فإن كان جملة وهو الصحيح كان معناه أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب» كما في اللفظ: «أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب» بنصب «أول» و«القلم»، وإن كان جملتين وهو مروي برفع أول والقلم فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم ليتفق الحديثان إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم، وفي اللفظ الآخر: «لما خلق الله القلم قال له: اكتب». فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلها وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذي أقسم الله به».

قوله: «وكتب في الذكر» يعنى: اللوح المحفوظ كما قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ أي: من بعد اللوح المحفوظ يسمى ما يكتب في الذكر ذكرًا كما يسمى ما يكتب في الكتاب كتابًا كقوله ﷻ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ والناس في هذا الحديث على قولين، منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجودًا وحده ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم وإن جنس الزمان حادث لا في زمان وجنس الحركات والمتحركات حادث والله صار فاعلا بعد أن لم يكن يفعل شيئًا من الأزل إلى حين الفعل ولا كان الفعل ممكنًا.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه في ستة أيام ثم استوى على العرش كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع.

دليل صحة القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر. وهو إشارة إلى حاضر مشهود، والأمر هنا بمعنى المأمور أي: الذي كونه الله بأمره وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود لا عن جنس المخلوقات؛ لأنهم لم يسألوه عنه وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء لم يخبرهم عن خلق العرش وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.

وأيضًا: فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» وقد روى معه وروى غيره والمجلس كان واحدًا فعلم أنه قال أحد الألفاظ والآخران رويا بالمعنى، ولفظ القبل ثبت في غير هذا الحديث، وحينئذ فالذي ثبت عنه لفظ القبل فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء». الحديث.

ولهذا كان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القبل كالحميدي والبغوي وابن الأثير وغيرهم وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق.

وأيضًا فإنه قال : « كان اللّٰه ولم يكن شيء قبله أو معه أو غيره وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء » . فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو وخلق السماوات والأرض روي بـ « الواو » وبـ « ثم » فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السماوات والأرض وما بينهما « وهي المخلوقات التى خلقت في ستة أيام لا ابتداء خلق ما خلقه اللّٰه قبل ذلك وذكر السماوات والأرض بما يدل على خلقهما وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده ولم يتعرض لابتداء خلقه .

وأيضًا : فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل ، فإذا رجح أحدهما فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر ، فهو مخطئ قطعًا ، ولم يأت في الكتاب ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث ولم يرد كان اللّٰه ولا شيء معه مجردًا وإنما ورد على السياق المذكور ولا يظن أن معناه : الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائمًا عن الفعل حتى خلق السماوات والأرض .

وأيضًا : فقوله ﷺ : « كان اللّٰه ولم يكن شيء قبله أو معه أو غيره وكان عرشه على الماء » لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلًا ؛ لأن قوله : « وكان عرشه على الماء » يرد ذلك فإن هذه الجملة وهي « وكان عرشه على الماء » إما حالية أو معطوفة وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت ، فعلم أن المراد ولم يكن شيء من العالم المشهود » .

المرتبة الثالثة : مرتبة المشيئة وهي إثبات مشيئة اللّٰه النافذة وقدرته الشاملة ، والنافذة الماضية التي لا راد لها من : نفذ السهم نفوذًا ونفاذًا خرق الرمية وخرج منها ، ونفذ الأمر مضى ، وأمره نافذ أي : مطاوع ، ونفذ العتق مضى وكأنه مستعار من نفوذ السهم فإنه لا مراد له ... إلخ . أفاده المصباح .

وهذه المرتبة من مراتب القدر « قد دل عليه إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم وجميع الكتب المنزلة من عند اللّٰه والفطرة التي فطر اللّٰه عليها خلقه ، وأدلة العقول والعيان وليس في الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة اللّٰه وحده ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به ، والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجموعون على أنه ما شاء اللّٰه كان وما لم يشأ لم يكن ، وخالفهم في ذلك من ليس منهم في هذا الموضع وإن كان منهم في موضع آخر فجوزوا أن يكون في الوجود ما لا يشاء اللّٰه وإن شاء ما لا يكون » .

المرتبة الرابعة : مرتبة الخلق والإيجاد فكل ما سوى اللّٰه فهو مخلوق موجد من العدم كائن بعد أن لم يكن والعباد وأعمالهم مخلوقون مربوبون .

« فهذه المرتبة من مراتب القدر وهي مرتبة خلق اللّٰه سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها ، وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلى اللّٰه تعالى عليهم وسلم ، وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار ، وخالف في ذلك مجوس الأمة فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين

وهي أشرف ما في العالم عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته بل جعلوهم هم الخالقين لها ولا تعلق لها بمشيئته ولا تدخل تحت قدرته ، وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالًا ولا يضل مهتديًا ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلمًا والكافر كافرًا والمصلي مصليًا وإنما ذلك يجعلهم أنفسهم كذلك لا يجعله تعالى ، وقد نادى القرآن ، بل الكتب السماوية كلها والسنة وأدلة التوحيد والعقول على بطلان قولهم ، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض وصنعوا التصانيف في الرد عليهم ، ولم يزل السلف وأئمة السُّنة يردون باطلهم بالحق المحض إلى أن نبغت نابغة رد وأبدعتهم ببدعة تقابلها وقابلوا باطلهم بباطل من جنسه .

وقالوا : العبد مجبور على أفعاله مقهور عليها لا تأثير له في وجودها البتة ولا هي واقعة بإرادته واختياره .

وغلا غلاتهم فقالوا : بل هي عين أفعال اللَّه ولا ينسب إلى العبد إلا على المجاز واللَّه سبحانه يلوم العبد ويعاقبه ويخلده في النار على ما لم يكن للعبد فيه صنع ولا هو فعله بل هو محض فعل اللَّه .

وهذا قول الجبرية . وهو إن لم يكن شرًا من قول القدرية فليس هو بدونه في البطلان وإجماع الرسل واتفاق الكتب الإلهية وأدلة العقول والفطر والعيان يكذب هذا القول ويرده والطائفات في عمى عن الحق .

وكل دليل صحيح للجبرية إنما يدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيئته وإنه لا خالق غيره وإنه على كل شيء قدير ، لا يستثنى من هذا العموم فرد من أفراد الممكنات ، وهذا حق وليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادرًا مريدًا فاعلًا بمشيئته وقدرته وإنه هو الفاعل حقيقة وأفعاله قائمة به وأنها فعل له ، لا للَّه وأنها قائمة به لا باللَّه ، وكل دليل صحيح بقيمه القدرية فإنما يدل أن أفعال العباد فعل لهم قائم بهم وواقع بقدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين ، وليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون اللَّه سبحانه قادرًا على أفعالهم وهو الذي جعلهم فاعلين .

فأدلة الجبرية متظافرة صحيحة على من نفى قدرة الرب سبحانه على كل شيء من الأعيان والأفعال ونفى علمه ومشيئته وخلقه ، وأدلة القدرية متظافرة صحيحة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره وقال : إنه ليس بفاعل شيئًا يعاقبه على ما لم يفعله ولا له قدرة عليه ، بل هو مضطر إليه مجبور عليه .

وأهل السنة أسعد بالحق من جميع الطوائف فإنهم يثبتون قدرة اللَّه على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال ومشيئته العامة وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه ولا هو واقع تحت مشيئته ويثبتون القدر السابق ، وأن العباد يعملون على ما قدره اللَّه وقضاه وفرغ منه وأنه لا يشاءون إلا أن يشاء اللَّه ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته وأنه ما شاء اللَّه كان وما لم يشأ لم يكن .

ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وإرادته واختياره وفعله حقيقة لا مجازًا وهم متفقون على أن الفعل غير المفعول- كما حكاه البغوي وغيره- فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة وهي مفعولة للَّه سبحانه مخلوقة له حقيقة ، والذي قام بالرب ﷻ علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه الذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة ، وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك القادر عليه الذي شاءه وخلقه لهم ومشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته فما يشاءون إلا أن يشاء اللَّه وما يفعلون إلا أن يشاء اللَّه .

والجمهور من المسلمين وغيرهم كأئمة المذاهب الأربعة ، وغيرهم من السلف والعلماء يثبتون للَّه حكمة فلا ينفونها كما نفاها الأشعرية ونحوهم الذين يثبتون إرادة بلا رحمة ولا محبة ولا رضًا وجعلوا جميع المخلوقات بالنسبة إليه سواء لا يفرقون بين الإرادة والمحبة والرضا ، بل ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان قالوا : إنه يحبه ويرضاه ، كما يريده . وما لم يقع من الإيمان والتقوى فإنه لا يحبه ولا يرضاه عندهم كما لا يريده وقد قال تعالى : ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ فأخبر أنه لا يرضاه مع أنه قدره وقضاه ولا يوافقون المعتزلة على إنكار قدرة اللَّه وعموم مشيئته وقدرته ولا يشبهونه بخلقه فيما يوجب ويحرم كما فعل هؤلاء ويلبسونه ما وصف به نفسه من الصفات والأفعال .

وقابل هؤلاء قوم من العلماء والعباد وأهل الكلام والتصوف فأثبتوا القدر وآمنوا بأن اللَّه رب كل شيء ومليكه وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، لكنهم قصروا في الأمر والنهي والوعد والوعيد وأفرطوا حتى غلا بعضهم إلى الإلحاد فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ فأولئك القدرية وإن كانوا يشبهون المجوس من حيث إنهم أثبتوا فاعلًا لمَّا اعتقدوه شرًا غير اللَّه .

فهؤلاء شابهوا المشركين الذين قالوا : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ فالمشركون شر من المجوس ، والمقصود أن من أثبت القَدَرَ واحتج به على الأمر والنهي فهو شر ممن أثبت الأمر والنهي ولم يثبت القدر . وهذا متفق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل من جميع المخلوقات فإن من احتج بالقدر وشهد الربوبية العامة لجميع المخلوقات ولم يفرق بين المأمور والمحظور والمؤمن والكافر وأهل الطاعة وأهل المعصية لم يؤمن بأحد من الرسل ولا بشيء من الكتب ، وكان عنده آدم وإبليس سواء ، ونوح وقومه سواء ، وموسى وفرعون سواء ، والسابقون الأولون والكافرون سواء ، ومعلوم أنه يدخل في ذم اللَّه من القدرية من يحتج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكر له فإن ضلال هذا أعظم ، ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحد من السلف ، وروي في ذلك حديث مرفوع لأن كلا من هاتين البدعتين تفسد الأمر والنهي والوعد والوعيد ، فالإرجائي يضعف الإيمان بالوعيد ويهون أمر الفرائض والمحارم ، والقدري إن احتج به كان عونًا للمرجئ وإن

كذب به كان هو والمرجئ قد تقابلا هذا يبالغ في التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين الله على فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه .

وهذا يبالغ في الناحية الأخرى ، ومن المعلوم أن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لتصدق الرسل فيما أخبرت وتطاع فيما أمرت ، كما قال تعالى : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ والإيمان بالقدر من تمام ذلك .

ومعلوم أن من أسقط الأمر والنهي الذي بعث الله به رسله فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى ، بل هؤلاء قولهم متناقض لا يمكن أحدًا منهم أن يعيش به ولا تقوم به مصلحة أحد من الخلق ولا يتعاشر عليه اثنان ، فإن القدر إن كان حجة فهو لكل أحد وإلا فليس حجة لأحد » .

قوله : والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر ... إلخ : « العبد تارة يعني به المعبد فيعم الخلق كما في قوله : ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ وتارة يعني به العابد فيخص ثم يختلفون فمن كان أعبد علمًا وحالًا كانت عبوديته أكمل فكانت الإضافة في حقه أكمل مع أنها حقيقة في جميع المواضع » .

« والعبودية نوعان :

عامة وخاصة : فالعبودية العامة عبودية أهل السماوات والأرض كلهم برّهم وفاجرهم مؤمنهم وكافرهم ، فهذه عبودية القهر والملك ، قال تعالى : ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ فهذا يدخل فيهم مؤمنهم وكافرهم .

وقال : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فسماهم عباده مع ضلالهم لكنها تسمية مقيدة بالإشارة .

وأما المطلقة فلم تجئ إلا لأهل النوع الثاني وقال : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾ ، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ . فهذا يتناول العبودية الخاصة والعامة .

وأما النوع الثاني فعبودية الطاعة والمحبة واتباع الأوامر قال تعالى : ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ ، ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ فالخلق كلهم عبيد ربوبيته وأهل طاعته وولايته هم عبيد إلهيته ولا يجيء في القرآن إضافة العباد إليه مطلقًا إلا لهؤلاء .

وإنما انقسمت العبودية إلى خاصة وعامة ؛ لأن أصل معنى اللفظة الذل والخضوع يقال : « طريق مُعَبَّد » إذا كان مذللا بوطء الأقدام . و :فلان عبده الحب . إذ ذله لكن أولياؤه خضعوا له وذلوا طوعًا واختيارًا وانقيادًا لأمره ونهيه ، وأعداؤه خضعوا له قهرًا ورغمًا » .

وأشار المؤلف بقوله : « وَالْعَبْدُ هُوَ : الْمُؤْمِنُ ، وَالْكَافِرُ » إلى قوله : « وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَلهم إِرَادَةٌ » إلى الرد على الجبرية الذين يقولون : إن العبد لا قدرة ولا إرادة وأنه مجبور على أعماله لا اختيار له .

وأشار بقوله : « وَاللَّه خَالِقُ قُدْرَتَهُمْ وَإِرَادَتَهُم » إلى الرد على القدرية النفاة الذين يقولون : إن العبد هو الذي يخلق فعله . وكذَّب عامة القدرية بهذه الدرجة من القَدَرِ ولذا سموا مجوس هذه الأمة .

وروى أبو داود عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم » . قال المنذري : هذا حديث منقطع ، وقد روي هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت . اهـ .

وروى أبو داود أيضًا عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول اللّه ﷺ : « لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون : لا قدر ، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته ومن مرض منهم فلا تعودوهم وهم شيعة الدجال ، وحق على اللّه أن يلحقهم بالدجال » .

وهو حديث ضعيف ، وروي من طريق أخرى ولا يثبت وقد روي هذا المعنى عن جابر بن عبد اللّه وأبي هريرة وعبد اللّه بن عمرو بن العاص ورافع بن خديج .

وقد روي في ذم القدرية أحاديث أُخَر تكلم أهل الحديث في صحة رفعها والصحيح أنها موقوفة ، والذي صح عن النبي ﷺ ذمهم من أهل البدع هم الخوارج فإنه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلها صِحاح ؛ لأن مقالتهم حدثت في زمن النبي ﷺ وكلمه رئيسهم .

وأما الإرجاء والرفض والقدر والتجهم والحلول وغيرها من البدع فإنها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة ، وبدعة القدر أدركت آخر عصر الصحابة فأنكرها من كان منهم حيًّا كعبد اللّه بن عمر وابن عباس وأمثالهم ﷺ . وأكثر ما يجيء من ذمهم فإنما هو موقوف على الصحابة من قولهم فيه .

ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصحابة فتكلم فيها كبار التابعين الذين أدركوها ، ثم حدثت بدعة التجهم بعد انقراض عصر التابعين واستفحل أمرها واستطار شرها في زمن الأئمة كالإمام أحمد وذَوِيه ، ثم حدثت بدعة الحلول وظهر أمرها في زمن الحسين الحَلَّاج ، وكلما أظهر الشيطان بدعة من هذه البدع وغيرها أقام اللّه لها من حزبه وجنده من يردها ويحذر المسلمين منها » .

وسمي القدرية مجوس هذه الأمة « لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين وهما النور والظُّلْمة ، يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة فصاروا ثانوية ، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى اللّه ﷻ والشر إلى غيره ، واللّه سبحانه وتعالى خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته » .

وقابل هؤلاء طائفة الجبرية الذين غلو في إثبات القدر حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ولأجل ذلك نفوا الحكمة والتعليل ، فالقدرية النفاة قصروا وهؤلاء غلوا ، وأهل السنة وسط بين طرفين ،فلا إفراط ولا تفريط ، على إثبات الأمرين الكتاب والسنة كما قال تعالى : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ .

فقوله : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ رد على الجبرية القائلين بأن العبد لا مشيئة له أو أن مشيئته مجرد علامة على حصول الفعل ، لا ارتباط بينها وبينه إلا مجرد اقتران عادي من غير أن يكون سَببًا فيه .

وقوله : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ رد على القدرية القائلين بأن مشيئة العبد مَستقلة بإيجاد الفعل من غير توقف على مشيئة الله بل متى شاء العبد الفعل وجد ، ويستحيل عندهم تعلق مشيئة الله بفعل العبد بل هو يفعله بدون مشيئة الله فالآيتان مبطلتان لقول الطائفتين ، والذي دلت عليه الآية مع سائر أدلة التوحيد وأدلة العقل الصريح أن مشيئة العباد من جملة الكائنات التي لا توجد إلا بمشيئة الله سبحانه وتعالى فما لم يشأ لم يكن البتة ، كما أن ما شاء كان ولا بد ، وهاتان الآيتان متضمنتان إثبات الشرع والقدر والأسباب والمسببات وفعل العبد واستناده إلى فعل الرب ولكل منهما عبودية مختصة بها فعبودية الآية الأولى الاجتهاد واستفراغ الوسع والاختيار والسعي .

وعبودية الثانية : الاستعانة بالله والتوكل عليه واللجوء إليه واستنزال التوفيق والعون والعلم بأن العبد لا يمكنه أن يشاء ولا يفعل حتى يجعله الله كذلك .

وقوله : « رب العالمين » ينتظم ذلك كله ويتضمنه فمن عطل أحد الأمرين فقد جحد كمال ربوبيته وعطلها » .

۞ قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد رَحِمَهُ اللَّهُ :

قوله : « وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ » ... إلخ :

« القدر » : بالفتح والسكون لغة : مصدر قدرت الشيء ، إذا أحطت بمقداره ، وعرفه بعضهم بقوله : هو تعلق علم الله وإرادته أزلًا بالكائنات قبل وجودها ، فلا حادث إلا وقد قدره الله أزلًا ، أي : سبق به علمه وتعلقت به إرادته ، والإيمان بالقدر هو أحد أصول الإيمان الستة المذكورة في حديث جبريل وغيره ، وأجمع عليها أهل السنة والجماعة ، ولم يخالف في ذلك إلا مجوس هذه الأمة القدرية ، وقد خرجوا في أواخر عهد الصحابة ، وأنكر عليهم الصحابة الموجودون إذ ذاك ، وأول من قال ذلك معبد الجهني بالبصرة ، كما روى مسلم في « صحيحه » عن ابن عمر أنه قال : والذي نفسي بيده لو كان لأحدهم مثل أُحد ذهبًا ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر خيره وشره ، ثم استدل بقول النبي ﷺ : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره »[1] ، فجعل الإيمان بالقدرة سادس أصول الإيمان فمن أنكره فليس بمؤمن بل ولا مسلم ، فلا يقبل عمله ، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكر آثار في الإيمان بالقدر ، قال : وهذه الآثار كلها تحقق هذا المقام ، وتبين أن من لم يؤمن بالقدر ، فقد انسلخ من التوحيد ، ولبس جلباب الشرك ، بل لم يؤمن بالله ولم يعرفه ، وهذا في كل كتاب أنزله الله على رسله . انتهى .

---

(١) مسلم (٨) ، وأبو داود (٤٦٩٥) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وقال طاوس ﷺ : أدركت ثلاثة مائة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : كل شيء بقدر .

وقال أيوب السختياني : أدركت الناس وما كلامهم إلا أن قضى وقدر ، وفي « صحيح مسلم » عن طاووس : أدركت أناسًا من أصحاب رسول الله يقولون : كل شيء بقدر ، وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس »[(١)] .

قوله : « خيره وشره » : فلا كائن إلا بإرادته ومشيئته ، فهو الخالق لكل شيء .

قال ابن القيم ﷺ : إثبات الشر في القضاء إنما هو بالإضافة إلى العبد والمفعول إذا كان يقدر عليه بسبب جهله وظلمه وذنوبه لا إلى الخالق ، فله في ذلك من الحكم ما تقصر عنه أفهام البشر ، فهو شر بالإضافة إلى العبد ، وأما بالإضافة إلى الخالق ، فكله خير وحكم ، فإنه صادر عن حكمة وعلم ، وما كان كذلك فهو خير محض بالنسبة إلى الرب ؛ إذ هو موجب أسمائه وصفاته ، ولا تعارض بينه وبين قوله : « والشر ليس إليك »[(٢)] ؛ لأن معناه : أنه يمنع إضافة الشر إليك بوجه من الوجوه ، فلا يضاف الشر إلى ذاته ولا إلى أسمائه وصفاته وأفعاله ، فإن ذاته منزهة عن كل شر وصفاته كذلك ، إذ كلها صفات كمال ونعوت جلال لا نقص فيها بوجه من الوجوه . انتهى . بتصرف .

قوله : « وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَينِ » ... إلخ :

* ذكر المصنف مراتب الإيمان بالقدر ، فبدأ بمرتبة العلم ، وقد تقدم الكلام على صفة العلم ، وأنها من الصفات الذاتية ، وأنها متناولة الموجود والمعدوم ، والواجب والممكن ، والممتنع .

قال شيخ الإسلام : إن علم الله السابق محيط بالأشياء على ما هي عليه لا محو فيه ولا تغيير ، ولا زيادة ولا نقص ، فإنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون ، وما لا يكون ، ولو كان كيف يكون . انتهى .

والأدلة على إثباتها من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر ، واتفق عليها الصحابة والتابعون ومن تبعهم ، ولم يخالف فيها إلا مجوس هذه الأمة .

قوله : « فَالدَّرجَةُ الأُولَى : الإيمَانُ بِأَنَّ اللَّه تَعَالَى عَلِمَ مَا الخَلْقُ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ ....» ... إلخ :

* قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة : ٧] ، فهو سبحانه موصوف بالعلم ، وبأنه بكل شيء عليم أزلًا وأبدًا ، فلم يتقدم علمه جهالة ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم : ٦٤] ، فيعلم سبحانه ما كان وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف يكون ، كما قال تعالى : ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام : ٢٨] ، وأشار بما تقدم للرد على غلاة المعتزلة والرافضة الذين أنكروا أن الله عالمًا بالأول ، وقالوا : إن الله لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوها – تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا – قال تعالى : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك : ١٤] .

---

(١) مسلم (٢٦٥٥) ، وأحمد (٢/١١٠) من حديث ابن عمر ﷺ .

(٢) مسلم (٧٧١) ، وأبو داود (٧٦٠) من حديث علي بن أبي طالب ﷺ .

قوله : « أزلًا أبدًا » : الأزل : التقدم الذي لا نهاية له ، فالأزل هو الدوام في الماضي ، والأبد ما ليس له آخر فهو الدوام في المستقبل ، فالأزلى : هو الذي لم يزل كائنًا ، والأبدي : هو الذي يزال كائنًا ، وكونه لم يزل كائنًا ، وكونه لم يزل ولا يزال معناه : دوامه وبقاؤه الذي ليس مبتدأ ولا منتهي . انتهى من كلام شيخ الإسلام .

قوله : « من الطاعات » : جمع طاعة مأخوذة من طاع يطوع ، واصطلاحًا : الطاعة : هي موافقة الأمر وكل قُرْبة طاعة ولا عكس ، والمعاصي : جمع معصية وهي ضد الطاعة ، والمعصية : هي الذنب والإثم ؛ ألفاظ مترادفة . والمعصية اصطلاحًا : مخالفة الأمر .

قوله : « والأرزاق والآجال » : الأرزاق جمع رزق وهو لغة : الحظ والنصيب ، وشرعًا : هو ما ينفع من حلال وحرام ، قال اللَّه تعالى : ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود : ٦] فلابد لكل مخلوق من استكمال رزقه ، كما في حديث حذيفة أن رسول اللَّه ﷺ قال : « هذا رسول رب العالمين نَفَثَ في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها »[١] رواه البَزَّار ، وفي المتفق عليه من حديث ابن مسعود قال : « يرسل الملك فيؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد »[٢] الحديث .

وزعمت المعتزلة أن الحرام ليس برزق ، فعلى قولهم يكون من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه اللَّه ، وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف ، فإن اللَّه سبحانه رازق كل الخلق ، وليس مخلوق بغير رزق ، ومعلوم أن الحرام معيشة لبعض الناس ، وقال تعالى : ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ ، وقد قسم سبحانه معايشهم في الحياة الدنيا : قال تعالى : ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف : ٣٢] . وفى الحديث : « إن اللَّه قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم »[٣] ، إلى غير ذلك من الأدلة .

قوله : « والآجال » : أي : أنه سبحانه قد علم رزقه وأجله قبل خلقه وإيجاده ، قال تعالى : ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف : ٣٤] والأجل هو غاية الوقت في الموت ومدة الشيء ، وفي « صحيح مسلم » عن عبد اللَّه قال : قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ : « اللهم أمتعني بزوجي رسول اللَّه وبأبي أبي سفيان وبأخي معاوية » قال : فقال النبي ﷺ : « لقد سألت اللَّه لآجال مضروبة وأيام معدودة وأرزاق مقسومة ، لن يعجل شيئًا قبل أجله أو يؤخر شيئًا عن أجله ، ولو كنت سألت اللَّه أن يعيزك

(١) القضاعي في « مسند الشهاب » (١١٥١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وصححه الألباني في « صحيح الترغيب والترهيب » (١٧٠٢) .

(٢) البخاري (١٢٢٦) ، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) أحمد (١/٣٨٧) ، والبيهقي في الشعب (٥٥٢٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

من عذاب في القبر كان خيرًا أو أفضل »[1] ، إلى غير ذلك من الأدلة على أن الميت مات بعد استيفاء أجله واستكمال رزقه ، سواء مات حتف أنفه أو مات بالقتل ، خلافًا للمعتزلة القائلين بأن المقتول قطع عليه أجله ، وقولهم باطل ترده أدلة الكتاب والسنة .

قوله : « ثُمَّ كَتَبَ اللَّه تَعَالَى فِي اللَّوْحِ » ... إلخ :

* هذه المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقدر وهي مرتبة الكتابة ، وهي أن اللَّه كتب مقادير الخلائق وما هو كائن إلى يوم القيامة في اللوح المحفوظ ، فأعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابته ، والأدلة من الكتاب والسنة على إثبات هذه المرتبة كثيرة جدًّا ، وأجمع على إثباتها الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث .

قال اللَّه تعالى : ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [الحديد : ٢٢] الآية .

وفي « سنن أبي داود » عن عُبادة بن الصامت قال : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « أول ما خلق اللَّه القلم ، فقال له : اكتب ، قال : وما اكتب ؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة »[2] ، وفي الصحيح من حديث عبد اللَّه بن عمرو قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « قَدَّر اللَّه مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء »[3] . وأفاد هذا الحديث : أن التقدير وقع بعد خلق العرش ، فدل على أن العرش مخلوق قبل القلم .

قوله : « فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ » ... إلخ :

هذا هو حقيقة الإيمان بالقدر ، فما يصيب الإنسان مما يضره وينفعه ، فكله مقدَّر عليه ، ولا يصيب العبد إلا ما كتب له من مقادير ذلك في الكتاب السابق ، كما قال سبحانه : ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة : ٥١] ، وفي حديث ابن عباس رضي اللَّه عنه أن النبي ﷺ قال له : « واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ..»[4] الحديث .

قوله : « جَفَّتِ الأَقْلَامُ ، وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ » :

* هذا كناية عن كتابة المقادير كلها والفراغ منها من أمد بعيد ، وقد دل الكتاب والسنة على مثل

---

(١) مسلم (٢٦٦٣) ، وأحمد (١/٣٩٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) أبو داود (٤٧٠٠) ، والبيهقي (١٠/٢٠٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٢٠١٨) .

(٣) مسلم (٢٦٥٣) ، والترمذي (٢١٥٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أبو داود (٤٦٩٩) ، وابن ماجه (٧٧) من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥٢٤٤) .

هذا المعنى كما في حديث ابن عباس المتقدم : « واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه اللَّه لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللَّه عليك ، رُفعت الأقلام وجَفَّت الصحف »[1] رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

وفي « الصحيحين » من حديث أبي هريرة رضي اللَّه عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال له : « جفَّ القلم بما أنت لاقٍ »[2] . وفي « صحيح مسلم » عن جابر رضي اللَّه عنه أن رجلًا قال : يا رسول اللَّه ، فيم العمل ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ؟ أم فيما يستقبل ؟ قال : « فيما جَفَّت به الأقلام وجرت به المقادير » ، قال: ففيم العمل ؟ قال : « اعملوا فكُلٌّ ميسر لما خلق له »[3] .

قال ابن القيم ﷺ : قد تضمن هذا الحديث الرد على القدرية والجبرية ، وإثبات القدر والشرع ، وإثبات الكتاب الأول المتضمن لعلم اللَّه سبحانه الأشياء قبل كونها ، وإثبات خلق الفعل الجزائي وهو يبطل أصول القدرية الذين ينفون خلق الفعل مطلقًا ، ومن أقر منهم بخلق الفعل الجزائي دون الابتداء هدم أصله ونقض قاعدته ، والنبي ﷺ أخبر بمثل ما أخبر به الرب أن العبد ميسر لما خلق له لا مجبور ، فالجبر لفظ يُدَّعى والتيسير لفظ القرآن والسنة . ا. هـ .

قوله : « الأقلام » : ذكر الأقلام في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة ، دليل على المقادير أقلامًا غير القلم الأول الذي تقدم ذكره مع اللوح المحفوظ ، والذي دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة .

الأول : القلم العام الشامل لجميع المخلوقات ، وهو الذي كتب به مقادير كل شيء .

الثاني : خبر خلق آدم وهو قلم عام أيضًا ، لكن لبني آدم ، وورد في هذا آيات تدل على أن اللَّه قَدَّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقب خلق أبيهم .

الثالث : حين يرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أو سعيد .

الرابع : الموضوع على العبد عند بلوغه الذي بأيدى الكرام الكاتبين الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم كما ورد ذلك في الكتاب والسنة : انتهى من كلام ابن القيم .

قوله : « ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ » : أي : من قحط وقلة نبات وقلة ثمار .

قوله : « ﴿وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ » : من أمراض وفقد أولاد ونحو ذلك .

قوله : « ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ » : وهو اللوح المحفوظ .

---

(١) الترمذي (٢٥١٦) ، وأحمد (١/٢٩٣) من حديث ابن عباس ﷺ ، وصححه الألباني في « مشكاة المصابيح » (٥٣٠٢) .

(٢) البخاري (٤٧٨٨) من حديث أبي هريرة ﷺ .

(٣) مسلم (٢٦٤٨) ، وأحمد (٣/٣٠٤) من حديث جابر ﷺ .

قوله : « ﴿مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ﴾ » : أي من قبل أن نخلق الأرض والأنفس .

قوله : « ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ » : أي : أن علمه الأشياء قبل كونها وكتابته لها طبق ما يوجد في حينها سهل على الله ؛ لأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون ، ففي هذه الآيات أخبر سبحانه عن قَدَرِه السابق في خلقه قبل أن يبرأ البرية ، فما أصابهم من خير وشر قد كتب عليهم وقدر ولابد من وقوعه ، وهذه الآيات فيها الرد على القدرية نفاة العلم السابق .

قال النووي في « شرح مسلم » : قال العلماء رحمهم الله : وكتاب الله ولوحه وقلمه والصحف المذكورة في الأحاديث ، كل ذلك مما يجب الإيمان به ، وأما كيفية ذلك وصفته فعلمه إلى الله : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة : ٢٥٥] . ا.هـ .

قوله : « وَهَذَا التَّقْدِيرُ ...» إلخ :

* أي : المتقدم ذكره ، وهو تقدير الله سبحانه وتعالى لمقادير الخلق في علمه وكتابه قبل تكوينها وإيجادها يكون في مواضع جملة وتفصيلًا ، فمنها ما هو عام شامل لكل كائن كما في حديث : « لما خلق الله القلم قال له : اكتب فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة »[1] ، ومنها ما هو كالتفصيل من القدر السابق وبعضها أخص من بعض فما في الحديث المتقدم تقدير شامل ، وأخص منه ما في حديث ابن مسعود : « يجمع خلق أحدكم ...»[2] ، الحديث ، وأخص منهما ما ورد أنه يقدر في ليلة القدر ما يلقاه في تلك السنة إلى السنة الأخرى ، فقوله : « فقد كتب الله في اللوح المحفوظ » إلى آخره ، وهذا هو التقدير العام قبل خلق السماوات والأرض ، وما ذكره في حديث ابن مسعود : « يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يومًا نطفة ، ثم أربعين يومًا علقة مثل ذلك ، ثم أربعين يومًا مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل إليه الملك ، فيؤمر بأربع كلمات ، بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أم سعيد »[3] ، الحديث . فهذا تقدير عمري ، وما رواه عبد الرازق وابن جرير عن قتادة رضي الله عنه في قوله تعالى : ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [القدر : ٤] الآية . قال : يقضي ما يكون في السنة إلى مثلها ، فهذا التقدير تقدير حولي وما في حديث ابن عباس رضي الله عنه : « إن الله خلق لوحًا محفوظًا من درة بيضاء دفتاه من ياقوتة حمراء قلمه نور وكتابه نور ، عرضه ما بين السماوات والأرض ينظر فيه كل يوم ثلاث مائة وستين نظرة يحيي ويميت ، ويعز ويذل ، ويفعل ما يشاء ، فكذلك قوله سبحانه : ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن : ٢٩] »[4] رواه عبد الرازق وابن

---

(١) الترمذي (٣٣١٩) ، وابن أبي شيبة (٧/٢٦٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الترمذي » (٢٦٤٥) .

(٢) البخاري (١٢٢٦) ، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) الطبراني (١٠/٢٦٠) ، وأبو نعليم في « الحلية » (١/٣٢٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١٦٠٨) .

المنذر والطبراني . والحاكم ، فهذا التقدير المذكور في هذا الحديث تقدير يومي .

قال ابن القيم رحمه الله : وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل من القدر السابق ، وفي هذا دليل على كمال علمه سبحانه وقدرته وحكمته وزيادة تعريفه الملائكة وعباده المؤمنين بنفسه وأسمائه ، قال : فاتفقت هذه الأحاديث ونظائرها على أن القدر السابق لا يمنع العمل ولا يوجب الاتكال عليه ، بل يوجب الجد والاجتهاد . ا . هـ .

قوله : « فَهَذَا القَدَرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلاةُ ...» ... إلخ :

قوله : « فهذا القدر » : أي : المذكور فيما تقدم ، وهو علمه الأشياء قبل كونها وكتابته لها طبق ما يوجد في حينها قد كان ينكره غلاة القدرية كمعبد الجهني الذي سأل ابن عمر عن مقالته ، وكعمرو بن عبيد وغيره فينكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة ، ويزعمون : أنه أمر ونهي وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه ، بل الأمر أنف – أي مستأنف – وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين ، وكان أول من أظهر ذلك بالبصرة معبد الجهني ، وأخذ عنه هذا المذهب غيلان الدمشقي ، فلما ابتدع هؤلاء التكذيب بالقدر ردَّ عليهم من بقي من الصحابة كعبد اللّه بن عمر وعبد اللّه بن عباس وواثلة بن الأسقع وغيرهم ، والقدرية ينقسمون إلى فرقتين :

الأولى :تنكر أن اللّه سبق علمه بالأشياء قبل وجودها ، وتزعم : أن اللّه لم يقدر الأمور أزلًا ولم يتقدم علمه بها وإنما يعلمها إذا وقعت ، قال العلماء : والمنكرون لهذا انقرضوا وهم الذين كفرهم الأئمة مالك والشافعي وأحمد ، وهم الذين قال فيهم الشافعي : ناظروا القدرية بالعلم ، فإن أقروا به خصموا ، وإن أنكروه كفروا .

الفرقة الثانية : المقرون بالعلم وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال ، وهو مع كونه مذهبًا باطلًا أخف من المذهب الأول ، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وأما هؤلاء – يعنى الفرقة الثانية – فإنهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك ، قال : وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعُبّاد وكتب عنهم ، وأخرج البخارى ومسلم لجماعة منهم ، لكن من كان داعية لم يخرجوا له ، وهذا مذهب فقهاء الحديث كأحمد وغيره ، ومن كان داعية إلى بدعة ، فإنه يستحق العقوبة بدفع ضرره عن الناس ، وإن كان في الباطل مجتهدًا ، فأقل عقوبته أن يهجر ، فلا يكون له رتبة في الدين ، فلا يستقضي ولا تقبل شهادته ونحو ذلك . اهـ .

قوله : « وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ : فَهِي مَشِيئَةُ اللّه تعالى النَّافِذَةُ ...» :

قوله : « وأما الدرجة الثانية ...» إلخ ، هذه المرتبة الثالثة من مراتب الإيمان بالقدر ، وهو إثبات مشيئة اللّه النافذة ، أي : الماضية التي لا راد لها ، من نفذ السهم نفوذًا إذا خرق الرمية ، ونفذ الأمر : مضى ، هذه المرتبة الثالثة من مراتب الإيمان بالقدر ، وهو إثبات نفوذ قدرته ومشيئته ، وشمول قدرته قد

دل عليها الكتاب والسنة وأجمع عليها سلف الأمة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على نفوذ مشيئته، فلا خروج لكائن عن مشيئته، كما لا خروج له عن علمه، وفي هذه الآيات وغيرها الرد على القدرية والمعتزلة نفاة القدر الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أراده الله من العبد وشاءه.

وأما أهل السنة والجماعة، فتمسكوا بالكتاب والسنة في هذا الباب وغيره، واعتقدوا أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله في كل شيء مما يوافق شرعه، وما يخالفه من أفعال العبد وأقواله، فالكل بمشيئة الله، فما وافق ما شرعه رضيه وأحبه، وما خالفه كرهه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] الآية.

قوله: «وَهُوَ: الإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللَّه كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ...»:

قوله: «وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان ...» ... إلخ. فسر المصنف معنى الإيمان بهذه المرتبة، وأشار بهذا إلى الرد على القدرية والمعتزلة الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف مشيئة الله، وتقدم ذكر الأدلة على بطلان قولهم، وهل أضل ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله - تعالى الله عن قولهم - وقد تقدم ذكر أقسام الإرادة والمشيئة والفرق بينهما وبين المحبة والرضا.

قوله: «وأنه سبحانه على كل شيء قدير ..» ... إلخ. قال الله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحشر: ٦]، ففيها دليل على شمول قدرته، فكل ممكن فهو مندرج فيها، وفيها الرد على القدرية: فإن مذهبهم أنه سبحانه ليس على كل شيء قدير، وأن العباد يقدرون على ما لا يقدر عليه، وأنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالًّا ولا يضل مهتديًا، وهذا المذهب باطل ترده أدلة الكتاب والسنة، وهو كما قال بعض العلماء شرك في الربوبية مختصر، ولذلك ورد أن «القدرية مجوس هذه الأمة»[1] لمشابهة قولهم المجوس، وأما أهل السنة فيثبتون أن العبد فاعل حقيقة، ولكنه مخلوق لله ومفعول، ولا يقولون هو نفس فعل الله، ويفرقون بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول.

قوله: «من الموجودات»: كأفعال خلقه من الملائكة والنبيين وسائر حركات العباد، فلا يخرج عن خلقه وملكه شيء.

قوله: «والمعدومات»: كما قال سبحانه: ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، أي: شيئًا في الخارج، وإن كان شيئًا في علمه سبحانه، وأما المحال لذاته، فلا حقيقة له ولا يتصور وجوده، فلا يسمى شيئًا باتفاق

---

(١) أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم (٢٨٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٤٤٢).

العقلاء ، وذلك مثل كون الشيء الواحد موجودًا معدومًا ، ومن هذا الباب خلق مثل نفسه .

قوله : « فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ إِلَّا اللَّه خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ ، لا خَالِقَ غَيْرُهُ ...» ... إلخ :

* قال تعالى : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان : ٢] ، وقال : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر : ٦٢] ، فامتدح بأن اللَّه خلق كل شيء ، وبأنه يعلم كل شيء ، فكما أنه لا يخرج عن علمه شيء ، فكذا لا يخرج عن خلقه شيء ، فثبت أن الأفعال خيرها وشرها كلها صادرة عن خلقه وإحداثه إياها . اهـ .

وفي هذه الآيات الرد على القدرية الذين يزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه استقلالًا بدون مشيئة اللَّه وإرادته ، ولاشك في بطلان هذا المذهب وفساده ومصادمته لأدلة الكتاب والسنة ، فإن قوله سبحانه : ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ شامل لأفعال العباد لدخولها في عموم ﴿كُلِّ﴾ ، ولا يدخل في ذلك أسماء اللَّه وصفاته ، كما أنه سبحانه لم يدخل في عموم ﴿كُلِّ﴾ ، فكذلك أسماؤه وصفاته .

قال ابن القيم ما معناه : في هذه الآيات دليل على أنه سبحانه خالق أفعال العباد ، كما أنه خالق ذواتهم وصفاتهم ، فالعبد كله مخلوق : صفاته وذاته وأفعاله ، ومن أخرج أفعاله عن خلق اللَّه ، فقد جعل فيه خالقًا مع اللَّه ؛ ولهذا شَبَّه السَّلَف القدرية النفاة بالمجوس ، وقالوا : هم مجوس هذه الأمة ، صح ذلك عن ابن عباس . اهـ .

قوله : « لا خالق غيره ولا رب سواه » : إشارة إلى الرد على القدرية المجوسية الذين يثبتون مع اللَّه خالقين للأفعال ليست أفعالهم مقدورة له ، وهي صادرة بغير مشيئته وإرادته ولا قدرة له عليها ، فربوبيته سبحانه الكاملة المطلقة تبطل أقوال هؤلاء كلهم ؛ لأنها تقتضي ربوبيته لجميع ما فيه من الذوات والصفات والحركات والأفعال ، وحقيقة قول هؤلاء أنه ليس ربًّا لأفعال الحيوان ولا تناولتها ربوبيته وكيف تتناول ما لا يدخل تحت قدرته ومشيئته وخلقه .

أما أهل السنة والجماعة فيؤمنون بأن اللَّه خالق كل شيء لا خالق غيره ، وأنه على كل شيء قدير ، وبشمول مشيئته لكل ما كان ، وأنه بكل شيء عليم ، فيؤمنون بعموم خلقه وشمول قدرته ونفوذ مشيئته وعلمه بالأشياء قبل أن تكون تقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون ، فعندهم مراتب الإيمان بالقضاء والقدر أربع كما سبقت إشارة المصنف إليها . الأولى : علمه السابق بما هم عاملون قبل إيجادهم . الثانية : كتابته لذلك في الذكر عنده قبل خلق السماوات والأرض . الثالثة : مشيئته المتناولة لكل موجود ، فلا خروج لكائن عن مشيئته ، كما لا خروج له عن علمه . الرابعة : خلقه له وإيجاده وتكوينه فإنه لا خالق غيره ، ونظم ذلك بعضهم بقوله :

علم كتابه مولانا مشيئته ... وخلقه وهو إيجاد وتكوين

فيجب الإيمان بالقضاء والقدر ، ولا يجوز الاحتجاج به في ترك أوامر اللَّه وفعل نواهيه ، بل يجب أن

نؤمن بذلك ، ونعلم أن لله الحجة علينا بإنزال الكتب وبعث الرسل .

قوله : « وَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ ...» :

قوله : « ومع ذلك فقد أمر العباد » إلخ . قال تعالى : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء : ٦٤] ، وقال : ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء : ٨٠] الآية ، والإيمان بالقدر من تمام طاعة الله وطاعة رسوله ، ومن أثبتِ القدر ، وجعل ذلك معارضًا للأمر ، فقد أذهب الأصل ، فقول المصنف : « ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته » إلخ ، إشارة للرد على من عارض شرعه وأمره بقضائه وقدره ، وجعل مشيئته العامة دافعة للأمر ، كفعل الزنادقة إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر ، وقد احتج سارق على عمر بالقَدَر ، فقال عمرُ : وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره .

قال الشيخ تقي الدين – رحمه الله تعالى – : من ادعى أن العارف إذا شهد الإرادة سقط عنه الأمر ، كان هذا من الكفر الذي لا يرضاه أحد ، بل هذا ممتنع في العقل محال في الشرع . انتهى .

وقال ابن القيم بعد كلام : والمقصود : أنه لم يؤمن بالقضاء والقدر والحكمة والأمر والنهي والوعد والوعيد حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل وورثتهم .

قوله : « وهو يحب المتقين » ... إلخ . هذا رد على من زعم أن المشيئة والمحبة سواء أو ملازمان ، كما يقوله الجبرية والقدرية ، وقد دل على الفرق بينهما الكتاب والسنة والإجماع والفطرة ، قال الله تعالى : ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء : ١٠٨] ، مع أن ذلك كله بمشيئته ، قال تعالى : ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة : ٢٠٥] ، مع أنه واقع بمشيئته وقضائه وقدره ، وفي « المسند » : « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته »(1) ، فهذه المحبة والكراهة لأمرين اجتمعا في المشيئة ، وافترقا في المحبة والكراهة ، وهذا أكثر من أن يحصر ، فالمشيئة والمحبة ليس مدلولهما واحدًا ، ولا هما متلازمان ، بل قد يشاء الله ما لا يحبه ويحب ما لا يشاء كونه ، فالأول : كمشيئته لوجود إبليس وجنوده ، ومشيئته العامة لجميع ما في الكون مع بغضه لبعضه . الثاني : كمحبته لإيمان الكفار والفُجّار ، ولو شاء ذلك لوجد كله ، فإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، فأهل الكتاب والسنة يقولون : الإرادة في « كتاب » نوعان :

الأول : إرادة كونية قدرية ، والثاني : إرادة دينية شرعية .

فالإرادة الشرعية : هي المتضمنة للمحبة والرضا ، والكونية : هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في الكلام على الآيات بما فيه الكفاية إن شاء الله .

قوله : « وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً ، وَاللَّه خَالِقُ أَفْعَالَهُمْ » :

---

(1) أحمد (١٠٨/٢) ، وابن حبان (٣٥٤) من حديث ابن عمر ﷺ ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٨٨٦) .

قوله : « والعباد فاعلون ...» إلخ . قال اللَّه تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات : ٩٦] ، أي : خلقكم والذي تعملونه ، فدلت على أن أفعال العبد مخلوقة لِلَّهِ ، وعلى أنها أفعال لهم حقيقة ، ففيها الرد على الجبرية الذين يقولون : إن العبد لا فعل له ، وفيها الرد على القدرية الذين يقولون : إن العبد يخلق فعل نفسه استقلالًا ، وفي حديث حذيفة : « إن اللَّه خالق كل صانع وصنعته »[1] ، فاللَّه - سبحانه - خلق الإنسان بجميع أغراضه وحركاته ، والآيات الدالة على خلق أفعال العباد كثيرة ، فقول المصنف : « والعباد فاعلون حقيقة » ردٌّ على الجبرية الذين يقولون : إن العبد ليس بفاعلٍ أصلًا ، بل هو مجبور على أفعاله وواقعة بغير اختياره ، وأن الفاعل فيه سواه والمحرك له غيره ، فهو آلة محضة وحركاته بمنزلة هبوب الرياح وحركات المرتعش ، وقد يغلون في ذلك حتى يروا أفعالهم كلها طاعات خيرها وشرها لموافقتها للمشيئة والقدر ، وهؤلاء شر من القدرية النفاة وأشد عداوة للَّه ومناقضة لكتابه ورسله ودينه .

قوله : « واللَّه خالق أفعالهم » : رد على القدرية النفاة الذين يقولون : إن اللَّه لم يخلق أفعالهم ، وأنها واقعة بمشيئتهم وقدرتهم دون مشيئة اللَّه ، وأن اللَّه لم يقدر ذلك عليهم ولم يكتبه ولا شاءه ، وأن اللَّه لا يقدر أن يهدي ضالًا ولا يضل مهتديًا ، وأن العباد خالقون لأفعالهم بدون مشيئة اللَّه ، فشابهوا المجوس في كونهم أثبتوا خالقًا مع اللَّه ، ولذا سموا مجوس هذه الأمة ، والأدلة على فساد قولهم وبطلانه كثيرة جدًّا ، وقد أطبق الصحابة والتابعون على ذمهم وتبديعهم وتضليلهم ، وبين أئمة الإسلام أنهم أشباه المجوس وأنهم قد خالفوا أدلة الكتاب والسنة ، بل وخالفوا العقل والفطرة .

قوله : « وَالْعَبْدُ هُوَ : الْمُؤْمِنُ ، وَالكَافِرُ ...» إلخ :

* قال تعالى : ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة : ٤] ، وقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [النساء : ٥٦] ، وقال : ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء : ٧٧] ، وقال : ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة : ١٨٥] إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على نسبة أفعال العبد إليه من أفعال عبيده ، بل العبد حقيقة هو المصلي والصائم ، وهو يليق باللَّه - سبحانه - أن يعاقبهم على نفس فعله ، بل إنما يعاقبهم على أفعالهم التي فعلوها حقيقة ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف : ٧٦] ، فالعبد هو الذي صام وصلى وأسلم ، وهو الفاعل حقيقة ، يجعل اللَّه له فاعلًا ، قال تعالى : ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص : ٤١] ، وقال : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة : ٢٤] إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على أن العبد فاعل حقيقة : وأن فعله ينسب إليه ، وأنه يثاب على حسنته ويجازى على سيئته ، قال تعالى : ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾

(١) الحاكم (٨٥) ، والبيهقي في « الشعب » (٢٠٧/١) من حديث حذيفة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (١٦٣٧) .

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

قوله: «وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَإِرَادَةٌ، وَاللَّه خَالِقُهُمْ ...»:

قوله: «وللعباد قدرته على أعمالهم ولهم إرادة»: إشارة للرد على الجبرية.

قوله: «واللَّه خالقهم وخالق قدرتهم ....» إلخ. إشارة للرد على القدرية، فالجبرية والقدرية في طرفي نقيض، فالجبرية غلوا في الإثبات، والقدرية غلوا في النفي، وهدى اللَّه أهل السنة والجماعة للقول الوسط، فأثبتوا أن العباد فاعلون، ولهم قدرة على أعمالهم ولهم إرادة ومشيئة، وأن اللَّه سبحانه وتعالى خالقهم وخالق قدرتهم ومشيئتهم، قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فأثبت مشيئة للعبد، وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة اللَّه، فأفعال العبد تضاف إليه على جهة الحقيقة، واللَّه خلقه وخلق فعله، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فأخبر أن العباد يعملون ويصنعون ويؤمنون ويكفرون ويفسقون ويكذبون، والأدلة على إثبات أفعال العباد كثيرة جدًّا.

قوله: «وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ»:

* وهي إثبات أن العبد فاعل حقيقة، وأن اللَّه خلقه وخلق فعله يكذب بها عامة القدرية، أي: جميع القدرية أو أكثرهم، فيزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه استقلالًا بدون مشيئة اللَّه وإرادته، وسموا قدرية؛ لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية؛ لخوضهم في القدر، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب، قال ابن تيمية في «تائيته»:

ويدعى خصوم اللَّه يوم معادهم	إلى النار فرقة القدرية
سواء نفوه أو سعوا ليخاصموا	به اللَّه أو ماروا به الشريعة

قوله: «مَجُوسِ هَذِهِ الأُمَّةِ»:

* سموا بذلك؛ لمضاهاة قولهم لقول المجوس، فإن المجوس يثبتون خالقين، وكذلك القدرية أثبتوا أن اللَّه خلقهم، وأنهم خلقوا أفعالهم استقلالًا، كما روى أبو داود في «سننه» عن ابن عمر رضي اللَّه عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»[1]، وروى أبو داود - أيضًا - عن حذيفة رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوه، وهم شيعة الدجال، وحق على اللَّه أن يلحقهم بالدجال»[2] وأحاديث القدرية المرفوعة كلها ضعيفة، وإنما يصح منها الموقوف، وقد تقدم الكلام على هذا الموضوع، وقد اختلف

---

(١) أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم (٢٨٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٤٤٢).

(٢) أبو داود (٤٦٩٢)، وأحمد (٥/٤٠٦) من حديث حذيفة رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٧١٢).

العلماء في تكفير هؤلاء وأما من أنكر العلم القديم فنص الشافعي وأحمد وغيرهما من أئمة الإسلام على تكفيره، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

قوله: «وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ ....» إلخ:

* أشار المصنف بقوله: هذا إلى المجبرة فإنهم غلوا في نفي أفعال العباد حتى سلبوا العباد قدرتهم واختيارهم، وزعموا: أنهم لا يفعلون شيئًا ألبتة، وإنما اللّه هو فاعل تلك الأفعال حقيقة فهي نفس فعله لا أفعالهم، والعبيد ليس لهم قدرة ولا إرادة ولا فعل ألبتة، وأن أفعالهم بمنزلة حركة الجمادات لا قدرة له عليها، وإمام هؤلاء الجهم بن صفوان الترمذي، وقولهم باطل؛ لأننا نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة المرتعش، ونعلم بأن الأول باختياره دون الثاني؛ ولأنه لو لم يكن للعبد فعل أصلًا لها صح تكليفه ولا ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقة قصد إليه على سبيل الحقيقة مثل صلى وصام وكتب بخلاف مثل طال واسود لونه، والنصوص القطعية تنفي ذلك، قال اللّه تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤]، وقال: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، إلى غير ذلك.

قال ابن القيم: وهؤلاء خصماء اللّه الذين جاء فيهم الحديث: «يقال يوم القيامة: أين خصماء اللّه فيؤمر بهم إلى النار»[1]، وتقدم ما ذكره الشيخ في «تائيته»، وقال ابن القيم: سمعت تقي الدين يقول: القدرية المذمومون في السنة وعلى لسان السلف هم هؤلاء الفرق الثلاثة نفاته، وهم: القدرية المجوسية والمعارضون به للشريعة الذين قالوا: لو شاء اللّه ما أشركنا، وهم القدرية المشركية والمخاصمون به للرب، وهم أعداء اللّه وخصومه، وهم القدرية الإبليسية وشيخهم إبليس، وهو أول من احتج على اللّه بالقدر، فقال: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الأعراف: ١٦]، ولم يعترف بالذنب ويبوء به، كما اعترف به آدم، فمن أقر بالذنب وباء ونزه ربه، فقد أشبه أباه آدم ومن أشبه أباه فما ظلم، ومن برء نفسه، واحتج على ربه بالقدر، فقد أشبه إبليس، ولا ريب أن هؤلاء القدرية الإبليسية والمشركية شر من القدرية النفاة، والذي عليه أهل السنة والجماعة، هو ما تقدم: الإيمان بأن أفعال العباد مخلوقة للّه صادرة عن مشيئته وإرادته، وهي أفعال لهم وكسب لهم باختيارهم، فلذا ترتب عليها الثواب والعقاب كما تكاثرت بذلك الأدلة.

قوله: «وَيُخرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِه وَأَحْكَامِهِ ....» إلخ:

* أي: هؤلاء الجهمية يزعمون أن اللّه تعالى لا يفعل لعلة ولا حكمة، وإنما هو محض مشيئة وصرف إرادة مجردة عن الحكمة والرحمة، وكان شيخهم الجهم بن صفوان يقف على الجُذماء فيقول: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا؟! إنكارًا للرحمة والحكمة، وأدلة الكتاب والسنة تبطل هذا المذهب.

---

(١) الطبراني في الأوسط (٧١٦٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

قال ابن القيم رحمه الله : ولهذا الأصل لوازم وفروع كثيرة فاسدة ، وذكرها وردها من تسعين وجهًا . اهـ .

والذي عليه أهل السنة والجماعة إثبات العلة والحكمة في أفعاله - سبحانه - وشرعه وقدره ، فما خلق شيئًا ولا قضاه ولا شرعه إلا لحكمة بالغة ، وإن تقاصرت عنها عقول البشر ، والأدلة في إثبات ذلك كثيرة جدًّا ، فإنه - سبحانه - حكيم شرع الأحكام لحكمة ومصلحة ، فما خلق شيئًا عبثًا ولا خلقه سُدًى ، كما قال تعالى : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون : ١١٥] ، وقال : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة : ٣٦] ، وقال : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الدخان : ٣٨، ٣٩] ، وقال : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] ، وقال : ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان : ١] ، إلى غير ذلك من الأدلة على إثبات هذا الأصل .

❁ قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله :

قوله : « وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ ، كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ » :

* مراتب القدر أربع وإن شئت سميتها أشياء بدلًا من مراتب كما سماها المصنف رحمه الله :

الأولى : علم الله بجميع الأشياء وعلمه بجميع أفعال العباد من طاعة ومعصية ، وغير ذلك ، فهو سبحانه موصوف بالعلم أزلًا وأبدًا لا يغيب عن علمه شيء ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال : ٧٥] .

الثانية : كتابته لجميع الأشياء فجميع ما كان وما سيكون كله مكتوب لديه ، كما قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج : ٧٠] ، وقال : ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ﴾ الآية [الحديد : ٢٢] .

الثالثة : مشيئة الله النافذة في كل شيء وقدرته على كل شيء ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، كما قال تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام : ١٣٧] ، ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٨، ٢٩] ، وقال : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٠] .

الرابعة : الإيمان بأن الله خالق الأشياء وموجدها ، فلا خالق غيره ، ولا رب سواه كما قال : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر : ٦٢] ، وقال : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة : ٢] ، والمراد بالعالمين : جميع المخلوقات ، قال تعالى : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء : ٢٣، ٢٤] . اهـ .

قوله : « وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ ، حَتَّى سَلَبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ ، وَيُخْرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا » :

أقسام القدر أربعة :

الأول : **التقدير العام** : وهو تقدير الرب لجميع الأشياء ؛ بمعنى : علمه بها وكتابته لها ومشيئته وخلقه لما كان منها . ويدل على هذا النوع دلائل كثيرة منها : قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ﴾ [الحج : ٧٠] الآية ، وقوله : ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق : ١٢] وقوله : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج : ١٨] ، وقوله : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر : ٦٢] .

وفي « صحيح مُسْلِم » عن عبد اللّٰه بن عمرو أن النبي ﷺ قال : « إن اللّٰه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماء والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء »[1] .

القسم الثاني : **تقدير عمري** ، وهو تقدير كل ما يجري على العبد في حياته إلى نهاية أجله ، وكتابة شقاوته وسعادته ، وقد دل عليه حديث ابن مسعود المخرج في « الصحيحين » مرفوعًا : « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل اللّٰه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربعة كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أو سعيد ...» الحديث[2] .

الثالث : **التقدير السنوي** ، وذلك يكون في ليلة القدر ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان : ٤] .

وقوله تعالى : ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر : ٤، ٥] ، قيل : يكتب في هذه الليلة ما يحدث في السنة من موت وعز وذل وغير ذلك ، روي هذا عن ابن عمر ومجاهد وأبي مالك والضحاك وغير واحد من السلف .

الرابع : **التقدير اليومي** ؛ ويدل عليه قوله تعالى : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن : ٢٩] ولأثر عن ابن عباس : « إن للّٰه لوحًا محفوظًا من درة بيضاء ، دفتاه ياقوتة حمراء ، قلمه نور ، وكتابه نور ، وعرضه ما بين السماء والأرض ينظر فيه كل يوم كذا وكذا نظرة ، يخلق في كل نظرة ، ويحيي ويميت ويُعز ويُذل ما يشاء » أخرجه ابن جرير . وفي إسناده أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف ، ورمي بالرفض فلا يعتمد عليه .

وأخرج ابن جرير عن منيب بن عبد اللّٰه الأزدي عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ في تفسير : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن : ٢٩] ، قال : « من شأنه أن يغفر ذنبًا ويفرّج كربًا ، ويرفع قومًا ويضع آخرين » علقه البُخَارِيّ عن أبي الدرداء موقوفًا . اهـ .

---

(١) مسلم (٢٦٥٣) ، والترمذي (٢١٥٦) من حديث عبد اللّٰه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٢) البخاري (٦٥٩٤) ، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث عبد اللّٰه بن مسعود رضي الله عنه .

۞ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله :

فصل : في الإيمان بالقدر .

« الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة » : سبق تعريفها والكلام عنها في أول الكتاب .

القدَرُ في اللغة ؛ بمعنى : التقدير ؛ قال تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر : ٤٩] . وقال تعالى : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات : ٢٣] .

– وأما القضاء ؛ فهو في اللغة : الحكم .

ولهذا نقول : إن القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا ، ومترادفان إن تفرقا ؛ على حد قول العلماء : هما كلمتان : إن اجتمعتا افترقتا ، وإن افترقتا اجتمعتا .

فإذا قيل : هذا قدر الله ؛ فهو شامل للقضاء ، أما إذا ذكرا جميعًا ؛ فلكل واحد منهما معنى .

– فالتقدير : هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه .

– وأما القضاء ؛ فهو ما قضى به الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير ، وعلى هذا يكون التقدير سابقًا .

فإن قال قائل : متى ؟ قلنا : إن القضاء هو ما يقضيه الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير ، وإن القدر سابق عليه إذا اجتمعا ؛ فإن هذا يعارض قوله تعالى : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان : ٢] . فإن هذه الآية ظاهرها أن التقدير بعد الخلق ؟

فالجواب على ذلك من أحد وجهين :

– إما أن نقول : إن هذا من باب الترتيب الذكري لا المعنوي ، وإنما قدم الخلق على التقدير لتتناسب رءوس الآيات .

ألم تر إلى أن موسى أفضل من هارون ، لكن قدم هارون عليه في سورة « طه » في قوله تعالى عن السحرة : ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه : ٧٠] ؛ لتتناسب رءوس الآيات .

وهذا لا يدل على أن المتأخر في اللفظ متأخر في الرتبة .

– أو نقول : إن التقدير هنا بمعنى التسوية ؛ أي خلقه على قدر معين ؛ كقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى : ٢] ؛ فيكون التقدير بمعنى التسوية .

وهذا المعنى أقرب من الأول ؛ لأنه يطابق تمامًا لقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ ؛ فلا إشكال .

والإيمان بالقدر واجب ، ومرتبته في الدين أنه أحد أركان الإيمان الستة ؛ كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لجبريل حين قال : ما الإيمان ؟ قال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره »[1] .

---

(١) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وللإيمان بالقدر فوائد ؛ منها :

أولًا : أنه من تمام الإيمان ، ولا يتم الإيمان إلا بذلك .

ثانيًا : أنه من تمام الإيمان بالربوبية ؛ لأن قدر اللَّه من أفعاله .

ثالثًا : رد الإنسان أموره إلى ربه ؛ لأنه إذا علم أن كل شيء بقضائه وقدره ؛ فإنه سيرجع إلى اللَّه فى دفع الضراء ورفعها ، ويضيف السراء إلى اللَّه ، ويعرف أنها من فضل اللَّه عليه .

رابعًا : أن الإنسان يعرف قدر نفسه ، ولا يفخر إذا فعل الخير .

خامسًا : يهوِّنُ المصائب على العبد ؛ لأن الإنسان إذا علم أنها من عند اللَّه ؛ هانت عليه المصيبة ؛ كما قال تعالى : ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن : ١١] . قال علقمة رحمه الله : « هو الرجل تصيبه المصيبة ، فيعلم أنها من عند اللَّه ، فيرضى ويسلِّم » .

سادسًا : إضافة النعم إلى مُسديها ؛ لأنك إذا لم تؤمن بالقدر ؛ أضفت النعم إلى من باشر الإنعام ، وهذا يوجد كثيرًا فى الذين يتزلفون إلى الملوك والأمراء والوزراء ؛ فإذا أصابوا منهم ما يريدون ؛ جعلوا الفضل إليهم ، ونسوا فضل الخالق سبحانه .

صحيح أنه يجب على الإنسان أن يشكر الناس ؛ لقول النبى عليه الصلاة والسلام : « من صنع إليكم معروفًا ؛ فكافئوه »[1] . ولكن يعلم أن الأصل كل الأصل هو فضل اللَّه ﷻ جعله على يد هذا الرجل .

سابعًا : أن الإنسان يعرف به حكمة اللَّه ﷻ ؛ لأنه إذا نظر فى هذا الكون وما يحدث فيه من تغييرات باهرة ؛ عرف بهذا حكمة اللَّه ﷻ ؛ بخلاف من نسى القضاء والقدر ؛ فإنه لا يستفيد هذه الفائدة .

الخير : ما يلائم طبيعة الإنسان ؛ بحيث يحصل له به خير أو ارتياح وسرور ، وكل ذلك من اللَّه ﷻ .

- والشر فى القدر : ما لا يلائم طبيعة الإنسان ؛ بحيث يحصل له به أذية أو ضرر .

ولكن ؛ إن قيل : كيف يقال : إن فى قدر اللَّه شرًّا ؛ وقد قال النبى ﷺ : « الشر ليس إليه » ؟[2] .

فالجواب على ذلك أن يقال : الشر فى القدر ليس باعتبار تقدير اللَّه له ، لكنه باعتبار المقدور له ؛ لأن لدينا قدرًا هو التقدير ومقدورًا ؛ كما أن هناك خلقًا ومخلوقًا وإرادة ومرادًا ؛ فباعتبار تقدير اللَّه له ليس بشرٍّ ، بل هو خير ، حتى وإن كان لا يلائم الإنسان ويؤذيه ويضره ، لكن باعتبار المقدور ؛ فنقول : المقدور إما خيرٌ وإما شر ؛ فالقدر خيره وشره يراد به المقدور خيره وشره .

ونضرب لهذا مثلًا فى قوله تعالى : ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ [الروم : ٤١] .

ففى هذه الآية بين اللَّه ﷻ ما حدث من الفساد وسببه والغاية منه ؛ فالفساد شرٌّ ، وسببه عمل الإنسان

---

(١) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٦٠٢١) .

(٢) أخرجه مسلم (٧٧١) .

السيئ ، والغاية منه : ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ .

فكون الفساد يظهر فى البر والبحر فيه حكمة ؛ فهو نفسه شر ، لكن لحكمة عظيمة ، بها يكون تقديره خيرًا .

كذلك المعاصى والكفر شر ، وهو من تقدير اللّٰه ، لكن لحكمةٍ عظيمة ، لولا ذلك لبطلت الشرائع ، ولولا ذلك لكان خلق الناس عبثًا .

والإيمان بالقدر خيره وشره لا يتضمن الإمان بكل مقدور ، بل المقدور ينقسم إلى كونى وإلى شرعى :

- فالمقدور الكونى : إذا قدر اللّٰه عليك مكروهًا ؛ فلابد أن يقع ؛ رضيت أم أبيت .

- والمقدور الشرعى : قد يفعله الإنسان وقد لا يفعله ، ولكن باعتبار الرضى به [و]فيه تفصيل : إن كان طاعة للّٰه ؛ وجب الرضى به ، وإن كان معصية ؛ وجب سخطه وكراهته والقضاء عليه ؛ كما قال اللّٰه ﷻ : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

وعلى هذا ؛ يجب علينا الإيمان بالمقضى كله ؛ من حيث كونه قضاء للّٰه ﷻ ، أما من حيث كونه مقضيًا ؛ فقد نرضى به وقد لا نرضى ؛ فلو وقع الكفر من شخص فلا نرضى بالكفر منه ، لكن نرضى بكون اللّٰه أوقعه .

فصل : فى درجات الإيمان بالقدر

إنما قسم المؤلف هذا التقسيم من أجل الخلاف ؛ لأن الخلاف فى القدر ليس شاملًا لكل مراتبه ، وباب القدر من أشكال أبواب العلم والدين على الإنسان ، وقد كان النزاع فيه من عهد الصحابة ﷺ ، لكنه ليس مشكلًا لمن أراد الحق .

قوله : « فالدرجة الأولى : الإيمان بأن اللّٰه علم ما الخلق عاملون » : ولم يذكر المؤلف أن اللّٰه علم ما يفعله هو ؛ لأن هذه المسألة ليس فيها خلاف ، إنما ذكر ما فيه الخلاف ، وهو : هل اللّٰه يعلم ما الخلق عاملون أو لا يعلمه إلا بعد وقوعه منهم ؟

ومذهب السلف والأئمة أن اللّٰه تعالى عالم بذلك .

القديم فى اصطلاحهم : هو الذى لا أول لابتدائه ؛ أى أنه لم يزل فيما مضى من الأزمنة التى لا نهاية لها عالمًا بما يعمله الخلق ؛ بخلاف القديم فى اللغة ؛ فقد يراد به ما كان قديمًا نسبيًا ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس : ٣٩] . ومعلوم أن عرجون النخلة ليس بقديم أزلى ، بل قديم بالنسبة لما بعده .

فاللّٰه تعالى موصوف بأنه عالم بما الخلق عاملون بعلمه القديم الأزلى ، الذى لا نهاية لأوله ، عالم

جل وعلا بأن هذا الإنسان سيعمل كذا فى يوم كذا فى مكان كذا بعلمه القديم الأولى ؛ فيجب أن نؤمن بذلك :

ودليل ذلك من الكتاب والسنة والعقل :

أما الكتاب ؛ فما أكثر الآيات التى فيها العموم فى علم الله ؛ مثل : ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢] ، [وقوله] ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧] ، ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢] ... إلى غير ذلك من الآيات التى لا تحصى كثرة .

- أما فى السنة فإن الرسول عليه الصلاة والسلام أخبر بأن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، وبأن ما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وأن الأقلام قد جفت وطُويت الصحف ... والأحاديث فى هذا كثيرة .

- وأما العقل ؛ فإن من المعلوم بالعقل أن الله تعالى هو الخالق ، وأن ما سواه مخلوق ، ولابد عقلًا أن يكون الخالق عالمًا بمخلوقه ، وقد أشار الله تعالى إلى ذلك بقوله : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] .

فالكتاب والسنة والعقل كلها تدل على أن الله تعالى عالم بما الخلق عاملون بعلمه الأولى .

قوله : « الذى هو موصوف به أزلًا وأبدًا » : ففى كونه موصوفًا به أزلًا نفى للجهل ، وفى كونه موصوفًا به أبدًا نفى النسيان .

ولهذا كان علم الله ﷻ غير مسبوق بجهل ولا ملحوق بنسيان ؛ كما قال موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون : ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] ؛ بخلاف علم المخلوق المسبوق بالجهل والملحوق بالنسيان .

إذن ؛ يجب علينا أن نؤمن بأن الله عالم بما الخلق عاملون بعلم سابق موصوف به أزلًا وأبدًا .

دليل ذلك ما ثبت فى « الصحيحين » عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ؛ قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : « إن أحدكم يجمع خلقه فى بطن أمه ... » وذكر أطوار الجنين ، وفيه : « ثم يبعث الله ملكًا ، فيؤمر بأربع كلمات ، ويقال له : اكتب عمله ورزقه وأجله وشقى أم سعيد ... » وذكر تمام الحديث[1] . فالله عالم بذلك قبل أن يخلق الإنسان .

فطاعتنا معلومة لله ، ومعاصينا معلومة لله ، وأرزاقنا معلومة له ، وآجالنا معلومة له ، إذا مات الإنسان بسبب أو بغير سبب معلوم ؛ فإنه لله معلوم ، ولا يخفى عليه ؛ بخلاف علم الإنسان بأجله ؛ فإنه لا يعرف أجله ؛ فلا يعرف أين يموت ، ولا متى يموت ، ولا يعرف بأى سبب يموت ، ولا يعرف على أى حال

(١) أخرجه البخارى (٣٢٠٨) ، ومسلم (٢٦٤٣) .

يموت ؛ نسأل اللَّه تعالى حسن الخاتمة .

وهذا هو الشيء الأول من الدرجة الأولى .

هذا الشيء الثاني من الدرجة الأولى ، وهو أن اللَّه كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلق .

اللوح المحفوظ : لا نعرف ماهيته ؛ من أي شيء ؛ أمن خشب ، أم من حديد ، أم من ذهب ، أم من فضة ، أم من زمرد ؟ فاللَّه أعلم بذلك ؛ إنما نؤمن بأن هناك لوحًا كتب اللَّه فيه مقادير كل شيء ، وليس لنا الحق في أن نبحث وراء ذلك ، لكن لو جاء في الكتاب والسنة ما يدلنا على شيء ؛ فالواجب أن نعتقده .

ووصف بكونه محفوظًا ؛ لأنه محفوظ من أيدي الخلق ؛ فلا يمكن أن يلحق أحد به شيئًا أو يغير به شيئًا أبدًا .

ثانيًا : محفوظ من التغيير ؛ فاللَّه ﷻ لا يغير فيه شيئًا ؛ لأنه كتبه عن علم منه ؛ كما سيذكره المؤلف ، ولهذا قال شيخ الإسلام ﵀ : « إن المكتوب في اللوح المحفوظ لا يتغير أبدًا » ، وإنما يحصل التغيير في الكتب التي بأيدي الملائكة .

قوله : « مقادير المخلق » ؛ أي : مقادير المخلوقات كلها ، وظاهر النصوص أنه شمل ما يفعله الإنسان ، وما يفعله البهائم ، وأنه عام وشامل .

ولكن ؛ هل هذه الكتابة إجمالية أو تفصيلية ؟

قد نقول : إننا لا نجزم بأنها تفصيلية أو إجمالية .

فمثلًا : القرآن الكريم : هل هو مكتوب في اللوح المحفوظ بهذه الآيات والحروف أو أن المكتوب في اللوح ذكره وأنه سينزل على محمد ﷺ وأنه سيكون نورًا وهدًى للناس ، وما أشبه ذلك ؟

ففيه احتمال : إن نظرنا إلى ظاهر النصوص ؛ قلنا : إن ظاهرها أن القرآن كله مكتوب جملة وتفصيلًا ، وإن نظرنا إلى أن اللَّه سبحانه وتعالى يتكلم بالقرآن حين نزوله ؛ قلنا : إن الذي كتب في اللوح المحفوظ ذكر القرآن ، ولا يلزم من كون ذكره في اللوح المحفوظ أن يكون قد كتب فيه ؛ كما قال اللَّه تعالى عن القرآن : ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء : ١٩٦] ؛ يعني : كتب الأولين ، ومعلوم أن القرآن لم يوجد نصه في الكتب السابقة ، وإنما وجد ذكره ، ويمكن أن نقول مثلها في قوله تعالى : ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج : ٢١، ٢٢] ؛ أي : ذكره في هذا اللوح .

فالمهم أن نؤمن بأن مقادير الخلق مكتوبة في اللوح المحفوظ ، وأن هذا اللوح لا يتغير ما كتب فيه ؛ لأن اللَّه أمره أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة .

قوله : « فأول ما خلق اللَّه القلم ؛ قال له : اكتب » . فأمره أن يكتب ؛ مع أن القلم جماد .

فكيف يوجه الخطاب إلى الجماد ؟ !

والجواب عن ذلك : أن الجماد بالنسبة إلى اللَّه عاقل يصح أن يوجه إليه الخطاب : قال اللَّه تعالى :

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت : ١١] ؛ فوجه الخطاب إليهما ، وذكر جوابهما ، وكان الجواب بجمع العقلاء طائعين دون طائعات .

وقال تعالى : ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩] ؛ فكانت كذلك .

وقال تعالى : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ : ١٠] ؛ فكانت الجبال تؤوب معه .

والحاصل أن اللَّه أمر القلم أن يكتب ، وقد امتثل القلم ، لكنه أشكل عليه ماذا يكتب ؛ لأن الأمر مجمل ، فقال : « ما أكتب ؟ » ؛ أى : أى شىء أكتب ؟

قوله : « قال له : اكْتُبْ » : أى : اللَّه .

« اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة » : فكتب القلم بأمر اللَّه ما هو كائن إلى يوم القيامة .

فانظر كيف علم القلم ماذا يكون إلى يوم القيامة ، فكتبه ؛ لأن أمر اللَّه ﷻ لا يرد .

وقوله : « ما هو كائن إلى يوم القيامة » : يشمل ما كان من فعل اللَّه تعالى وما كان من أفعال الخلق .

إذا آمنت بهذه الجملة ؛ اطمأننت : ما أصاب الإنسان ؛ لم يكن ليخطئه أبدًا .

ومعنى « ما أصاب » . يحتمل أن المعنى : ما قدر أن يصيبه ؛ فإنه لن يخطئه ، ويحتمل أن ما أصابه بالفعل لا يمكن أن يخطئه ، حتى لو تمنى الإنسان ، وهما معنيان صحيحان لا يتنافيان .

وما أخطأه لم يكن ليصيبه أى : ما قدر أن يخطئه فإنه لم يكن ليصيبه ، أو المعنى : ما أخطأه بالفعل ، لأنه معروف أنه غير صائب ، ولو تمنى الإنسان ، وهما معنيان صحيحان لا يتنافيان .

« الأقلام » . هى أقلام القدر التى كتب اللَّه بها المقادير ؛ جفت وانتهت .

وطويت الصحف ، وهذا كناية عن أن الأمر انتهى .

وفى « صحيح مسلم »[1] عن جابر رضي الله عنه ؛ قال : جاء سُراقة بن مالك بن جعشم ؛ قال : يا رسول اللَّه ، بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن : فيم العمل اليوم ؛ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ؟ أم فيما نستقبل ؟ قال : « لا ؛ بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير » . قال : ففيم العمل ؟ قال : « اعملوا ؛ فكل ميسر » .

« كما » : الكاف فى مثل هذا التعبير للتعليل .

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ : أيها المخاطب .

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ . وهذا عام ؛ علم لما فيهما من أعيان وأوصاف وأعمال وأحوال .

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ﴾ . وهو اللوح المحفوظ .

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ . أى : الكتابة على اللَّه أمر يسير .

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٨) .

﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ . كالجدب والزلازل والفيضانات وغيرها .

﴿وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ . كالمرض والأوبئة المهلكة وغير ذلك .

﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ . وهو اللوح المحفوظ .

﴿نَّبْرَأَهَآ﴾ . أى : من قبل أن نخلقها ، والضمير فى ﴿نَّبْرَأَهَآ﴾ : يحتمل أن يعود على المصيبة ، ويحتمل أن يعود على الأنفس ، ويحتمل أن يعود على الأرض ، والكل صحيح ؛ فالمصيبة قد كتبت قبل أن يخلقها الله ﷻ ، وقبل أن يخلق النفس المصابة ، وقبل أن يخلق الأرض .

وفى « صحيح مسلم »[1] عن عبد الله بن عمرو ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة . قال : وكان عرشه على الماء » .

قوله : « فى مواضع » ؛ مواضع غير اللوح المحفوظ .

ثم بين هذه المواضع بقوله : « فقد كتب فى اللوح المحفوظ ما شاء . وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه ؛ بعث إليه ملكًا ، فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال له : اكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أم سعيد ونحو ذلك » .

فهذان موضعان :

الأول : اللوح المحفوظ ، وسبق دليل ذلك وتفصيل القول فيه .

والثانى : الكتابة العمرية التى تكون للجنين فى بطن أمه ، وسبق دليلها فى حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

والموضع الثالث : ما أشار إليه بقوله : « ونحو ذلك » ، وهو التقدير الحولى الذى يكون فى ليلة القدر ؛ فإن ليلة القدر يكتب فيها ما يكون فى تلك السنة ؛ كما قال تعالى : ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان : ٤، ٥] .

« هذا التقدير » . يعنى : العلم والكتابة ، وينكره غلاة القدرية قديمًا ، ويقولون : إن الله لا يعلم أفعال العبد إلا بعد وجودها ، وأنها لم تكتب ، ويقولون : إن الأمر أنف ؛ أى : مستأنف ، لكن متأخروهم أقروا بالعلم والكتابة ، وأنكروا المشيئة والخلق ، وهذا بالنسبة لأفعال المخلوقين .

أما بالنسبة لأفعال الله ؛ فلا أحد ينكر أن الله عالم بها قبل وقوعها .

يعنى : من درجات الإيمان بالقدر .

يعنى : أن تؤمن بأن مشيئة الله نافذة فى كل شىء ، سواء كان مما يتعلق بفعله أو يتعلق بأفعال المخلوقين ، وأن قدرته شاملة ، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر : ٤٤] .

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) .

وهذه الدرجة تتضمن شيئين ؛ المشيئة والخلق :

- أما المشيئة ؛ **فيجب أن نؤمن بأن مشيئة اللّٰه تعالى نافذة فى كل شىء ، وأن قدرته شاملة لكل شىء من أفعاله وأفعال المخلوقين .**

- **وأما كونها شاملة لأفعاله ؛ فالأمر فيها ظاهر .**

- **وأما كونها شاملة لأفعال المخلوقين فلأن** الخلق **كلهم ملك للّٰه تعالى ، ولا يكون فى ملكه إلا ما شاء .**

والدليل على هذا :

قوله تعالى : ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام : ١٤٩] .

وقوله سبحانه : ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود : ١١٨] .

وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة : ٢٥٣] .

فهذه الآيات تدل على أن أفعال العباد متعلقة بمشيئة اللّٰه .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] .

وهذه تدل على أن مشيئة العبد داخلة تحت مشيئة اللّٰه وتابعة لها .

هذه العبارة تحتاج إلى تفصيل : لا يكون فى ملكه ما لا يريد بالإرادة الكونية ، أما بالإرادة الشرعية ؛ فيكون فى ملكه ما لا يريد .

وحينئذٍ ؛ نحتاج إلى أن نقسم الإرادة إلى قسمين : إرادة كونية ، وإرادة شرعية :

- فالإرادة الكونية بمعنى المشيئة ، **ومثالها قول نوح عليه السلام لقوله : ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾** [هود : ٣٤] .

- والإرادة الشرعية بمعنى المحبة ، **مثلها قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾** [النساء : ٢٧] .

وتختلف الإرادتان فى موجبهما وفى متعلقهما :

- ففى المتعلق : **الإرادة الكونية تتعلق فيما وقع ، سواء أحبه أم كرهه ، والإرادة الشرعية تتعلق فيما أحبه ، سواء وقع أم لم يقع .**

- **وفى موجبهما : الإرادة الكونية يتعين فيها وقوع المراد ، والإرادة الشرعية لا يتعين فيها وقوع المراد .**

وعلى هذا يكون قول المؤلف : « ولا يكون فى ملكه ما لا يريد » . يعنى به : الإرادة الكونية .

فإن قال قائل : هل المعاصى مرادة للّٰه ؟

فالجواب : أما بالإرادة الشرعية ؛ فليست مرادة له ؛ لأنه لا يحبها ، وأما بالإرادة الكونية ؛ فهي مرادة له سبحانه ؛ لأنها واقعة بمشيئته .

(لا يكون في ملكه ما لا يريد) وقوعه كونًا وقدرًا .

كل شيء ؛ فاللَّه قادر عليه من الموجودات ؛ فيعدمها أو يغيرها ، ومن المعدومات ؛ فيوجدها .

فالقدرة تتعلق في الموجود بإيجاده أو إعدامه أو تغييره ، وفي المعدوم بإعدامه أو إيجاده .

فمثلًا ؛ كل موجود ؛ فاللَّه قادر أن يعدمه ، وقادر أن يغيره ؛ أي : ينقله من حالٍ إلى حال ، وكل معدوم ؛ فاللَّه قادر على أن يوجده ؛ مهما كان ؛ كما قال اللَّه تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٠] .

ذكر بعض العلماء استثناء من ذلك ، وقال : إلا ذاته ؛ فليس عليها بقادر ! وزعم أن العقل يدل على ذلك .

فنقول : ماذا تريد بأنه غير قادر على ذاته ؟

– إن أردت أنه غير قادر على أن يعدم نفسه أو يلحقها نقصًا ؛ فنحن نوافقك على أن اللَّه لا يلحقه النقص أو العدم ، لكننا لا نوافقك على أن هذا مما تتعلق به القدرة ؛ لأن القدرة إنما تتعلق بالشيء الممكن ، أما الشيء الواجب أو المستحيل ؛ فهذا لا تتعلق به القدرة أصلًا ؛ لأن الواجب مستحيل العدم ، والمستحيل مستحيل الوجود .

– وإن أردت بقولك : إنه غير قادر على ذاته : أنه غير قادر على أنه يفعل ما يشاء ؛ فلا يقدر أن يجيء أو نحوه ! فهذا خطأ ، بل هو قادر على ذلك ، وفاعل له ، ولو قلنا : إنه ليس بقادر على مثل هذه الأفعال ؛ لكان ذلك من أكبر النقص الممتنع على اللَّه سبحانه .

وبهذا علم أن هذا الاستدراك من عموم القدرة في غير محله على كل تقدير .

وإنما نصَّ المؤلف على هذا ردًا على القدرية الذين قالوا : إن اللَّه ليس بقادر على فعل العبد ، وأن العبد مستقل بعمله !

ولكن ما في الكتاب والسنة من شمول قدرة اللَّه يرد عليهم .

هذا صحيح بلاشك ولهذا دليل أثرى ودليل نظرى :

– أما الدليل الأثرى : فقد قال اللَّه تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر : ٦٢] .

وقال تعالى : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور : ٣٥، ٣٦] .

فلا يمكن أن يوجد شيء في السماء والأرض إلا اللَّه خالقه وحده .

ولقد تحدى اللَّه العابدين للأصنام تحديًا أُمرنا أن نستمع له ، فقال : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ

فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ ، ومعلوم أن الذين يدعون من دون الله فى القمة عندهم ؛ لأنهم اتخذوا أربابًا ؛ فإذا عجز هؤلاء القمة عن أن يخلقوا ذبابًا ، وهو أخس الأشياء وأهونها ؛ فما فوقه من باب أولى ، بل قال : ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج : ٧٣] ؛ فيعجزون حتى عن مدافعة الذباب وأخذ حقهم منه .

فإن قيل : كيف يسلب هذه الأصنام شيئًا ؟ !

فالجواب : قال بعض العلماء : إن هذا على سبيل الفرض ؛ يعنى : على فرض أن يسلبهم الذباب شيئًا ؛ لا يستنقذوه منه . وقال بعضهم : بل على سبيل الواقع ؛ فيقع الذباب على هذه الأصنام ، ويمتص ما فيها من أطياب ؛ فلا تستطيع الأصنام أن تخرج ما امتصه الذباب .

وإذا كانت عاجزةً عن الدفع عن نفسها ، واستنقاذ حقها ؛ فهى عن الدفع عن غيرها واستنقاذ حقه أعجز .

والمهم أن الله تعالى خالق كل شىء ، وأن لا خالق إلا الله ، فيجب الإيمان بعموم خلق الله ﷻ ، وأنه خالق كل شىء ، حتى أعمال العباد ؛ لقوله تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد : ١٦] ، وعمل الإنسان من الشىء ، وقال تعالى : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان : ٢] . . . . والآيات فى هذا كثيرة .

وفيه آية خاصة فى الموضوع ، وهو خلق أفعال العباد :

فقال إبراهيم لقومه : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات : ٩٦] .

فـ : (ما) مصدرية ، وتقدير الكلام : خلقكم وعملكم ، وهذا نص فى أن عمل الإنسان مخلوق لله تعالى .

فإن قيل : ألا يحتمل أن تكون (ما) اسمًا موصولًا ، ويكون المعنى : خلقكم وخلق الذى تعملونه ؟ فكيف يمكن أن نقول : إن الآية دليلًا على خلق أفعال العباد على هذا التقدير أن (ما) موصولة ؟

فالجواب : أنه إذا كان المعمول مخلوقًا لله ؛ لزم أن يكون عمل الإنسان مخلوقًا ؛ لأن المعمول كان بعمل الإنسان ؛ فالإنسان هو الذى باشر العمل فى المعمول ؛ فإذا كان المعمول مخلوقًا لله ، وهو فعل العبد ؛ لزم أن يكون فعل العبد مخلوق ، فيكون فى الآية دليل على خلق أفعال العباد على كلا الاحتمالين .

– وأما الدليل النظرى على أن أفعال العبد مخلوقة لله ؛ فتقريره أن نقول : إن فعل العبد ناشئ عن أمرين : عزيمة صادقة وقدرة تامة .

مثال ذلك : أردت أن أعمل عملًا من الأعمال ؛ فلا يوجد هذا العمل حتى يكون مسبوقًا بأمرين هما :

أحدهما : العزيمة الصادقة على فعله ؛ لأنك لو لم تعزم ما فعلته .

الثاني : القدرة التامة ؛ لأنك لو لم تقدر ؛ ما فعلته ؛ فالذى خلق فيك هذه القدرة هو الله ﷻ ، وهو الذى أودع فيك العزيمة ، وخالق السبب التام خالق للمسبب .

- ووجه ثان نظرى : أن نقول : الفعل وصف الفاعل ، والوصف تابع للموصوف ؛ فكما أن الإنسان بذاته مخلوق لله ؛ فأفعاله مخلوقة ؛ لأن الصفة تابعة للموصوف .

فتبين بالدليل أن عمل الإنسان مخلوق لله ، وداخل فى عموم الخلق أثريًا ونظريًا ، والدليل الأثرى قسمان عام وخاص ، والدليل النظرى له وجهان .

قوله : « لا خالق غيره » .

إن قلت : هذا الحصر يرد عليه أن هناك خالقًا غير الله ؛ فالمصور يعد نفسه خالقًا ، بل جاء فى الحديث[1] أنه خالق : « فإن المصورين يعذبون ؛ يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » ، وقال ﷻ : ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون : ١٤] ؛ فهناك خالق ، لكن الله تعالى هو أحسن الخالقين ؛ فما الجواب عن قول المؤلف ؟

الجواب : أن الخلق الذى ننسبه إلى الله ﷻ هو الإيجاد وتبديل الأعيان من عين لأخرى ؛ فلا أحد يوجد إلا الله ﷻ ، ولا أحد يبدل عينًا إلى عين ؛ إلا الله ﷻ ، وما قيل : إنه خلق ؛ بالنسبة للمخلوق ؛ فهو عبارة عن تحويل شيء من صفة إلى صفة ؛ فالخشبة مثلًا بدلًا من أن كانت فى الشجرة ، تحول بالنجارة إلى باب ؛ فتحويلها إلى باب يسمى خلقًا ، لكنه ليس الخلق الذى يختص به الخالق ، وهو الإيجاد من العدم ، أو تبديل العين من عين إلى أخرى .

قوله : « ولا ربَّ سِواه » : أى : أن الله وحده هو الرب المدبر لجميع الأمور ، وهذا حصر حقيقى .

ولكن ربما يرد عليه أنه جاء فى الأحاديث إثبات الربوبية لغير الله . ففى لُقَطةِ الإبل قال النبى ﷺ : « دَعْها ؛ معها سقاؤها وحِذاؤها ، ترِد الماءَ ، وتأكلُ الشجر ، حتى يجدها ربُّها »[2] ، وربها : صاحبها .

وجاء فى بعض ألفاظ حديث جبريل ؛ يقول : « حتى تلد الأمة ربتَها »[3] .

فما هو الجمع بين هذا وبين قول المؤلف : « لا رب سواه » ؟

نقول : إن ربوبية الله عامة كاملة ؛ كل شيء ؛ فالله ربه ، لا يسأل عما يفعل فى خلقه ؛ لأن فعله كله رحمة وحكمة ، ولهذا يقدر الله ﷻ الجدب والمرض والموت والجروح فى الإنسان وفى الحيوان ، ونقول : هذا غاية الكمال والحكمة . أما ربوبية المخلوق للمخلوق ؛ فربوبية ناقصة قاصرة ، لا تتجاوز

---

(١) أخرجه البخارى (٥٩٥٠) ، ومسلم (٢١٠٧) .

(٢) أخرجه البخارى (٩١) ، ومسلم (١٧٢٢) .

(٣) أخرجه مسلم (٨) .

محلها ، ولا يتصرف فيها الإنسان تصرفًا تامًّا ، بل تصرفه مقيد : إما بالشرع ، وإما بالعرف .

قوله : (ومع ذلك فقد أمَرَ العبادَ بطاعتِه وطاعةِ رسلِه ، ونهاهم عن معصيتِه) : يعنى : ومع عموم خلقه وربوبيته لم يترك العباد هملًا ، ولم يرفع عنهم الاختيار ، بل أمرهم بطاعته وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته .

وأمره بذلك أمر ممكن ؛ فالمأمور مخلوق للَّه ﷻ ، وفعله مخلوق للَّه ، ومع ذلك ؛ يؤمر وينهى .

ولو كان الإنسان مجبرًا على عمله ؛ لكان أمره أمرًا بغير ممكن ، واللَّه ﷻ يقول : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] . ويقول تعالى : ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام : ١٥٢] . وهذا يدل على أنهم قادرون على فعل الطاعة ، وعلى تجنب المعصية ، وأنهم غير مكرهين على ذلك .

قوله : (وهو سبحانَه يُحِبُّ المُتَّقِين والمُحْسِنين والمُقْسِطِين) :

يعنى أن اللَّه ﷻ يحب المحسنين ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة : ١٩٥] . والمتقين ؛ لقوله : ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة : ٧] والمقسطين ؛ لقوله : ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات : ٩] .

فهو ﷻ يحب هؤلاء ، ومع ذلك هو الذى قدر لهم هذا العمل الذى يحبه ، فكان فعلهم محبوبًا إلى اللَّه مرادًا له كونًا وشرعًا ؛ فالمحسن قام بالواجب والمندوب ، والمتقى قام بالواجب ، والمقسط اتقى الجور فى المعاملة .

الدليل قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة : ١٠٠] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة : ٧، ٨] .

قوله : « ولا يحب » اللَّه ﷻ « الكافرين » .

والدليل قوله تعالى : ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران : ٣٢] .

مع أن الكفر واقع بمشيئته ، لكن لا يلزم من وقوعه بمشيئته أن يكون محبوبًا له سبحانه وتعالى .

الدليل قوله تعالى : ﴿فَإِن تَرْضَوْاْ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة : ٩٦] .

والفاسق - وهو الخارج عن طاعة اللَّه - قد يراد به الكافر ، وقد يراد به العاصى .

- ففى قوله تعالى : ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة : ١٨- ٢٠] فالمراد بالفاسق الكافر .

وأما قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات : ٦] ؛ فالمراد بالفاسق العاصي . فالله ﷻ لا يرضى عن القوم الفاسقين ، لا هؤلاء ولا هؤلاء ، لكن الفاسقين بمعنى الكافرين لا يرضى عنهم مطلقًا ، وأما الفاسقون بمعنى العصاة ؛ فلا يرضى عنهم فيما فسقوا فيه ، ويرضى عنهم فيما أطاعوا فيه .

الدليل قوله تعالى : ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ ؛ لأنهم إذا فعلوا فاحشة : ﴿قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ ؛ فاحتجوا بأمرين ، فقال الله تعالى : ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ ، وسكت عن قولهم : ﴿وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا﴾ ؛ لأنه حق لا ينكر ، لكن ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ كذب ، ولهذا كذبهم وأمر نبيه أن يقول : ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ [الأعراف : ٢٨] ، ولم يقل : ولم يجدوا عليها آباءهم ؛ لأنهم قد وجدوا عليها آباءهم .

لقوله تعالى : ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر : ٧] ، لكن يقدر أن يكفروا ، ولا يلزم من تقديره الكفر أن يكون راضيًا به سبحانه وتعالى ، بل يقدره وهو يكرهه ويسخطه .

. دليل ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة : ٢٠٥] .

كرر المؤلف مثل هذه العبارات ليبين أنه لا يلزم من إرادته الشيء أن يكون محبوبًا له ، ولا يلزم من كراهته للشيء أن لا يكون مرادًا له بالإرادة الكونية ، بل هو ﷻ يكره الشيء ويريده بالإرادة الكونية ، ويوقع الشيء ولا يرضى عنه ، ولا يريده بالإرادة الشرعية .

فإن قلت : كيف يوقع ما لا يرضاه وما لا يحبه ؟! وهل أحد يكرهه على أن يوقع ما لا يحبه ولا يرضاه ؟!

فالجواب : لا أحد يكرهه على أن يوقع ما لا يحبه ولا يرضاه ، وهذا الذي يقع من فعله ﷻ وهو مكروه له ، هو مكروه له من وجه ، محبوب له من وجه آخر ؛ لما يترتب عليه من المصالح العظيمة .

فمثلًا ؛ الإيمان محبوب لله ، والكفر مكروه له ، فأوقع الكفر وهو مكروه له لمصالح عظيمة ؛ لأنه لولا وجود الكفر ؛ ما عرف الإيمان ، ولولا وجود الكفر ؛ ما عرف الإنسان قدر نعمة الله عليه بالإيمان ، ولولا وجود الكفر ؛ ما قام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ لأن الناس كلهم يكونون على المعروف ، ولولا وجود الكفر ؛ ما قام الجهاد ، ولولا وجود الكفر لكان خلق النار عبثًا ؛ لأن النار مثوى الكافرين ولولا وجود الكفر ؛ لكان الناس أمة واحدة ، ولم يعرفوا معروفًا ولم ينكروا منكرًا ، وهذا لا شك أنه مخل بالمجتمع الإنساني ، لولا وجود الكفر ؛ ما عرفت ولاية الله ؛ لأن من ولاية الله أن تبغض أعداء الله وأن تحب أولياء الله .

وكذلك يقال في الصحة والمرض ؛ فالصحة محبوبة للإنسان ؛ وملائمة له ، ورحمة الله تعالى فيها

ظاهرة ، لكن المرض مكروه للإنسان ، وقد يكون عقوبة من اللَّه له ، ومع ذلك يوقعه ؛ لما فى ذلك من المصالح العظيمة .

كم من إنسان إذا أسبغ اللَّه عليه النعمة بالبدن والمال والولد والبيت والمركوب ؛ تَرَفَّع ورأى أنه مستغن بما أنعم اللَّه به عليه عن طاعة اللَّه ﷻ ؛ كما قال تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق : ٦ ، ٧] ، وهذه مفسدة عظيمة ؛ فإذا أراد اللَّه أن يرد هذا الإنسان إلى مكانه ؛ ابتلاه ، حتى يرجع إلى اللَّه ، وشاهد هذا قوله تعالى : ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم : ٤١] .

وأنت أيها الإنسان إذا فكرت هذا التفكير الصحيح فى تقديرات اللَّه ﷻ ؛ عرفت ما له سبحانه وتعالى من الحكمة فيما يقدره من خير أو شر ، وأن اللَّه سبحانه وتعالى يخلق ما يكرهه ويقدر ما يكرهه لمصالح عظيمة ؛ قد تحيط بها ، وقد لا تحيط بها ويحيط بها غيرك ، وقد لا يحيط بها لا أنت ولا غيرك .

فإن قيل : كيف يكون الشىء مكروهًا للَّه ومرادًا له ؟

فالجواب : أنه لا غرابة فى ذلك ؛ فها هو الدواء المر طعمًا ، الخبيث رائحة يتناوله المريض وهو مرتاح ؛ لما يترتب عليه من مصلحة الشفاء ، وها هو الأب يمسك بابنه المريض ليكويه الطبيب ، وربما كواه هو بنفسه ، مع أنه يكره أشد الكره أن يحرق ابنه بالنار .

هذا صحيح ؛ فالعبد هو المباشر لفعله حقيقة ، واللَّه خالق فعله حقيقة ، وهذه عقيدة أهل السنة ، وقد سبق تقريرها بالأدلة .

وخالفهم فى هذا الأصل طائفتان :

الطائفة الأولى : القدرية من المعتزلة وغيرهم ؛ قالوا إن العباد فاعلون حقيقة ؛ واللَّه لم يخلق أفعالهم .

الطائفة الثانية : الجبرية من الجهمية وغيرهم ؛ قالوا : إن اللَّه خالق أفعالهم ، وليسوا فاعلين حقيقة ، لكن أضيف الفعل إليهم من باب التجوز ، وإلا فالفاعل حقيقة هو اللَّه .

وهذا القول يؤدى إلى القول بوحدة الوجود ، وأن الخلق هو اللَّه ، ثم يؤدى إلى قول من أبطل الباطل ؛ لأن العباد منهم الزانى ومنهم السارق ومنهم شارب الخمر ومنهم المعتدى بالظلم ؛ فحاشا أن تكون هذه الأفعال منسوبة إلى اللَّه ! ! وله لوازم باطلة أخرى .

وبهذا تبين أن فى قول المؤلف : « والعباد فاعلون حقيقة ، واللَّه خالق أفعالهم » : ردًّا على الجبرية والقدرية .

يعنى : أن الوصف بالإيمان والكفر والبر والفجور والصلاة والصيام وصف للعبد ، لا لغيره ؛ فهو المؤمن ، وهو الكافر ، وهو البار ، وهو الفاجر ، وهو المصلى ، وهو الصائم . . وكذلك هو المزكى ،

وهو الحاج ، وهو المعتمر . . . وهكذا ، ولا يمكن أن يوصف بما ليس من فعله حقيقة .

وهذه الجملة تتضمن الرد على الجبرية .

والمراد بالعبودية هنا العبودية العامة ؛ لأن العبودية نوعان : عامة وخاصة :

فالعامة : هي الخضوع لأمر الله الكوني ؛ كقوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم : ٩٣] .

- والعبودية الخاصة : هي الخضوع لأمر الله الشرعي ، وهي خاصة بالمؤمنين ؛ كقوله تعالى : ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان : ٦٣] ، وقوله : ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان : ١] ، وهذه أخص من الأولى .

قوله : « وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة » . خلافًا للجبرية القائلين بأنهم لا قدرة لهم ولا إرادة ، بل هم مجبرون عليها .

قوله : « والله خالقهم وخالق إرادتهم وقدرتهم » ؛ خلافًا للقدرية القائلين بأن الله ليس خالقًا لفعل العبد ولا لإرادته وقدرته .

وكأن المؤلف يشير بهذه العبارة إلى وجه كون فعل العبد مخلوقًا لله تعالى ؛ بأن فعله صادر عن قدرة وإرادة ، وخالق القدرة والإرادة هو الله ؛ وما صدر عن مخلوق ، فهو مخلوق .

ويشير بها أيضًا إلى كون فعل العبد اختياريًا لا إجباريًا ؛ لأنه صادر عن قدرة وإرادة ؛ فلولا القدرة والإرادة ؛ لم يصدر منه الفعل ، ولولا الإرادة ؛ لم يصدر منه الفعل ، ولو كان الفعل إجباريًا ، ما كان من شرطه القدرة والإرادة .

ثم استدل المؤلف لذلك ، فقال : « كما قال تعالى : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٨ ، ٢٩] » .

فقوله : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ : فيها رد على الجبرية .

وفي قوله : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ : ردٌّ على القدرية .

قوله : (وهذه الدرجةُ مِن القدرِ) : أي : درجة المشيئة والخلق .

قوله : (يُكَذِّبُ بها عامةُ القَدَريةِ) : أي : أكثرهم يكذبون بهذه الدرجة ، ويقولون : إن الإنسان مستقلٌ بعمله ، وليس لله فيه مشيئة ولا خلق .

قوله : (الذين سمَّاهم النبيُّ ﷺ مجوسَ هذه الأمةِ) : لأن المجوس يقولون : إن للحوادث خالقين : خالقًا للخير ، وخالقًا للشر ! فخالق الخير هو النور ، وخالق الشر هو الظلمة . فالقدرية يشبهون هؤلاء المجوس من وجه ؛ لأنهم يقولون : إن الحوادث نوعان : حوادث من فعل الله ؛ فهذه خلق الله ، وحوادث من فعل العباد ؛ فهذه للعباد استقلالًا ، وليس لله تعالى فيها خلق .

قوله : « ويَغْلُو فيها » : أى : فى هذه الدرجة .

قوله : « قومٌ مِن أهلِ الإثباتِ حتى سَلَبوا العبدَ قدرتَه واختيارَه » : أى : إثبات القدر .

وهؤلاء القوم هم الجبرية ؛ حيث إنهم سَلَبوا العبد قدرته واختياره ، وقالوا : إنه مجبر على عمله ؛ لأنه مكتوب عليه .

قوله : « ويخرجون عن أفعال اللَّه وأحكامه حكمها ومصالحها » : « يخرجون » : معطوفة على قوله : « يغلو » .

ووجه كونهم يخرجون الحكم والمصالح عن أفعال اللَّه وأحكامه : أنهم لا يثبتون للَّه حكمة أو مصلحة ؛ فهو يفعل ويحكم لمجرد مشيئته ، ولهذا يثيب المطيع ، وإن كان مجبرًا على الفعل ، ويعاقب العاصى ، وإن كان مجبرًا على الفعل .

ومن المعلوم أن المجبر لا يستحق الحمدَ على محمود ، ولا الذمَّ على مذموم ؛ لأنه بغير اختياره .

وهنا مسألة يحتج بها كثير من العُصاة : إذا أنكرت عليه المنكر ؛ قال : هذا هو ما قدره اللَّه على ؛ أتعترض على اللَّه ؟ ! فيحتج بالقدر على معاصى اللَّه ، ويقول : أنا عبد مُسير ! ثم يحتج أيضًا بحديث : « تحاج آدم وموسى ، فقال له موسى : أنت أبونا ، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة ؟ ! فقال له آدم : أنت موسى اصطفاك اللَّه بكلامه ، وكتب لك التوراة بيده ! أتلومنى على أمر قدره علىَّ قبل أن يخلقنى بأربعين سنة ؟ ! » . قال النبى عليه الصلاة والسلام : « فحج آدم موسى » ؛ قالها ثلاثًا [1]. وعند أحمد : « فحجة آدم » [2]. وهى صريحة فى أن آدم غلب موسى بالحجة .

قال : فهذا آدم لما اعترض عليه موسى ؛ احتج عليه بالقدر ، وآدم نبى ، وموسى رسول ، فسكت موسى ؛ فلماذا تحتج علىَّ ؟

والجواب على حديث آدم :

– أما على رأى القدرية ؛ فإن طريقتهم أن أخبار الآحاد لا توجب اليقين ؛ قالوا : وإذا عارضت العقل ؛ وجب أن ترد وبناء على ذلك قالوا : هذا لا يصح ولا نقبله ولا نسلم به .

– وأما الجبرية ؛ فقالوا : إن هذا هو الدليل ، ودلالته حق ، ولا يلام العبد على ما قدر عليه .

– أما أهل السنة والجماعة ؛ فقالوا : إن آدم عليه الصلاة والسلام فعل الذنب ، وصار ذنبه سببًا لخروجه من الجنة ، لكنه تاب من الذنب ، وبعد توبته اجتباه اللَّهُ وتاب عليه وهداه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ومن المحال أن موسى عليه الصلاة والسلام – وهو أحد أولى العزمِ من الرسل – يلوم أباه على شيء تاب منه ثم اجتباه اللَّه بعده وتاب عليه وهداه ، وإنما اللوم على المصيبة التى حصلت

---

(١) أخرجه البخارى (٦٦١٤) ، ومسلم (٢٦٥٢) .

(٢) أخرجه أحمد (٧٥٧٩) .

بفعله ، وهى إخراج الناس ونفسه من الجنة ؛ فإن سببَ هذا الإخراج هو معصية آدم ؛ على أن آدم عليه الصلاة والسلام لاشك أنه لم يفعل هذا ليخرج من الجنة حتى يلام ؛ فكيف يلومه موسى ؟ !

وهذا وجه ظاهر فى أن موسى عليه السلام لم يرد لوم آدم على فعل المعصية ، إنما على المصيبة التى هى من قدر اللّه ، وحينئذٍ يتبين أنه لا حجةَ بهذا الحديث للجبرية .

فنحن نقبله ولا ننكره كما فعل القدرى ، ولكننا لا نحتج به على المعصية ؛ كما فعل الجبرى .

وهناك جواب آخر أشار إليه ابن القيم رحمه الله ، وقال : الإنسان إذا فعل المعصية واحتج بالقدر عليها بعد التوبة منها ؛ فلا بأس به .

ومعناه : أنه لو لامك أحد على فعل المعصية بعد أن تبت منها ، وقلت : هذا بقضاء اللّه وقدره . وأستغفر اللّه وأتوب إليه . .. وما أشبه ذلك ؛ فإنه لا حرج عليك فى هذا .

فآدم احتج بالقدر بعد أن تاب منه ، وهذا لاشك أنه وجهٌ حسنٌ ، لكن يبعده أن موسى لا يمكن أن يلوم آدم على معصية تاب منها .

ورجح ابن القيم قوله هذا بما جرى للنبى عليه الصلاة والسلام حين طرق عليًا وفاطمة رضي الله عنهما ليلة ؛ فقال : « ألا تصليان ؟ » . فقال على رضي الله عنه : يا رسول اللّه ، أنفسنا بيد اللّه ؛ فإذا شاء أن يبعثنا ؛ بعثنا . فانصرف النبى ﷺ يضرب فَخِذه وهو يقول : ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾[1] [الكهف : ٥٤] .

وعندى أن فى الاستدلال بهذا الحديث نظرًا ؛ لأن عليًا رضي الله عنه احتج بالقدر على نومه ، والإنسان النائم له أن يحتج بالقدر ؛ لأن فعله لا ينسب إليه ، ولهذا قال اللّه تعالى فى أصحاب الكهف : ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف : ١٨] . فنسب التقليب إليه ، مع أنهم هم الذين يتقلبون ، لكن لما كان بغير إرادة منهم ؛ لم يضفه إليهم .

والوجه الأول فى الجواب عن حديث آدم وموسى – وهو ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية – هو الصواب .

فإذن ؛ لا حجة للجبرى بهذا الحديث ، ولا للعصاة الذين يحتجون بهذا الحديث لاحتجاجهم بالقدر . فنقول له : إن احتجاجك بالقدر على المعاصى يبطله السمع والعقل والواقع :

– فأما السمع ؛ فقد قال اللّه تعالى : ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام : ١٤٨] . قالوا ذلك احتجاجًا بالقدر على المعصية ، فقال اللّه تعالى : ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ . يعنى : كذبوا الرسل واحتجوا بالقدر ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ ، وهذا يدل على أن حجتهم باطلة ؛ إذ لو كانت حجة مقبولة ؛ ما ذاقوا بأس اللّه .

---

(١) أخرجه البخارى (١١٢٧) ، ومسلم (٧٧٥) .

- ودليل سَمعي آخر : قال اللّه تعالى : ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله : ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ، ووجه الدلالة من هذه الآية أنه لو كان القدر حجة ؛ ما بطلت بإرسال الرسل ، وذلك لأن القدرَ لا يبطل بإرسال الرسل ، بل هو باقٍ .

فإذا قال قائل : يرد عليك فى الدليل الأول قول اللّه تبارك وتعالى فى سورة « الأنعام » : ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٦، ١٠٧] ؛ فهنا قال اللّه تعالى : ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ ؛ فنقول : إن قول الإنسان عن الكفارِ : ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ : قولٌ صحيح وجائز ، لكن قول المشرك : ﴿مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ؛ يريد أن يحتج بالقدَر على المعصية قول باطل ، واللّه ﷻ إنما قال لرسوله هكذا تسلية له وبيانًا أن ما وقع فهو بمشيئة اللّه .

- وأما الدليل العقلى على بطلان احتجاج العاصى بالقدر على معصية الله أن نقول له : ما الذى أعلمك بأن اللّه قدر لك أن تعصيه قبل أن تعصيه ؟ فنحن جميعًا لا نعلم ما قدر اللّه إلا بعد أن يقع ؛ أما قبل أن يقع ، فلا ندرى ماذا يراد بنا ؛ فنقول للعاصى : هل عندك علم قبل أن تمارس المعصية أن اللّه قدر لك المعصية ؟ سيقول : لا . فنقول : إذن ؛ لماذا لم تقدر أن اللّه قدر لك الطاعة وتطع اللّه ؛ فالباب أمامك مفتوح ؛ فلماذا لم تدخل من الباب الذى تراه مصلحة لك ؛ لأنك لا تعلم ما قدر لك . واحتجاج الإنسان بحجة على أمر فعله قبل أن تتقدم حجته على فعله احتجاج باطل ؛ لأن الحجة لابد أن تكون طريقًا يمشى به الإنسان ؛ إذ إن الدليل يتقدم المدلول .

ونقول له أيضًا : ألست لو ذكر لك أن لمكة طريقين أحدهما طريق مُعبَّد آمِن ، والثانى طريق صعب مخوف ؛ ألست تسلك الآمن ؟ سيقول : بلى . فنقول : إذن ؛ لماذا تسلك فى عبادتك الطريق المخوف المحفوف بالأخطار ، وتدع الطريق الآمن الذى تكفل اللّه تعالى بالأمن لمن سلكه ؛ فقال : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢] . وهذه حجة واضحة .

ونقول له : لو أعلنت الحكومة عن وظيفتين : إحداهما بالمرتبة العالية ، والثانية بالمرتبة السفلى ؛ فأيهما تريد ؟ بلاشك ستريد المرتبة العالية ، وهذا يدل على أنك تأخذ بالأكمل فى أمور دنياك ؛ فلماذا لم تأخذ بالأكمل فى أمور دينك ؟ ! وهل هذا إلا تناقض منك ؟ !

وبهذا يتبين أنه لا وجه أبدًا لاحتجاج العاصى بالقدر على معصية اللّه ﷻ .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه اللّه :

قوله : « وتؤمن الفرقة الناجية من أهل السنة والجماعة بالقدر خيره وشره » :

* وكان الأنسب لو قال : « فصل » ؛ لأنه انتقل إلى موضوع جديد ، ويلاحظ أن الشيخ ميز هذا

المقام بتعبير؛ لأن مسألة القدر هي من المسائل الكبار التي تباينت فيها مذاهب الأمة .

وتؤمن الفرقة الناجية المنصورة - أهل السنة والجماعة - بالقدر خيره وشره، ولاحظ أن هذا هو الأصل السادس، وأن الشيخ أشار إلى بعض ما يتعلق بالإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر، ثم انتهى إلى الكلام عن الأصل السادس وهو الإيمان بالقدر، فالفرقة الناجية المنصورة تؤمن بالقدر خيره وشره، كما في قوله ﷺ : «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[١] .

تؤمن بالقدر يعني : بتقدير الله للأشياء قبل كونها، والأشياء المقدرة فيها خير وشر، فالقدر يطلق ويراد به التقدير السابق، تقدير الله للأشياء في علمه وكتابه .

ويطلق القدر على الشيء المقدر، تقول عن الحادث : هذا قدر يعني : أمر مقدر، فكل الأشياء قدر : قيامك، وقعودك، ومشيك، وأكلك، وشربك، والصحة والمرض، كلها قدر .

ولهذا لما سئل النبي ﷺ عن الأدوية والرقى قالوا : هل ترد من قدر الله؟ قال : «هي من قدر الله»[٢] .

ولما رأى عمر رضي الله عنه الرجوع بالناس عن الشام لما بلغهم أنه قد نزل بها الطاعون بعدما استشار الصحابة فقال أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين أفرارًا من قدر الله؟! قال : نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله! فجاء عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وكان متغيبًا في بعض حاجته فقال : إن عندي في هذا علمًا! سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه»[٣] .

قوله : «الإيمان والقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين ....» :

الدرجة الأولى : الإيمان بأن الله علم ما يكون قبل أن يكون بعلمه القديم الأزلي، وعلم ما العباد فاعلون من الطاعات والمعاصي، كل ذلك معلوم للرب بعلمه القديم .

هذه المرتبة الأولى من الإيمان بالقدر، فلا بد في الإيمان بالقدر من الإيمان بعلم الله السابق، هذا شيء .

الشيء الثاني : الإيمان بأن الله كتب مقادير الأشياء عنده في كتاب وهو اللوح المحفوظ، وهو أم الكتاب، وهو الكتاب المبين، أو الإمام المبين وهو الذكر، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠٥] .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الترمذي (٢٠٦٥)، وابن ماجه (٣٤٣٧)، وأحمد (٣/٤٢١)، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٩٧) .

(٣) البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩) وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

كتب ذلك بقلم المقادير كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»[(١)].

وفي الحديث الآخر عنه ﷺ: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء»[(٢)].

فكل ما هو كائن إلى يوم القيامة قد كُتب ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣].

ومن أدلة المرتبتين - العلم والكتاب -: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

فجمع سبحانه بين علمه تعالى بكل شيء، واشتمال كتابه على كل شيء، فكل ما في السماء والأرض، وكل ما جرى ويجري في هذا الوجود مكتوب في اللوح المحفوظ، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فعلى سبيل المثال: كل ما يجري للإنسان من أحوال: صحة ومرض، وهم وحزن، أو سعة رزق أو ضيقه أو سعادة أو شقاوة، كل ذلك مكتوب.

هذا التقدير العام الأول.

وهناك تقديرات أخرى: تقدير ثان: يتعلق بآدم وذريته، قبل أن يخلق الله آدم بأربعين عامًا، كما في الحديث الصحيح في محاجة آدم وموسى: «قال آدم لموسى عليهما السلام: هل وجدت في التوراة: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾؟ قال: نعم. قال: أفتلومني على أن عملتُ عملًا كتبه الله عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟! قال رسول الله ﷺ: فحج آدم موسى»[(٣)].

وتقدير ثالث: وهو تقدير يتعلق بكل إنسان، فكل إنسان له تقدير خاص، كما في الحديث المتفق على صحته عن النبي ﷺ أنه قال في الجنين عندما يبلغ أربعة أشهر: «فيأتيه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد»[(٤)].

وتقدير رابع - وهو التقدير الحولي -: وهو ما يكون في ليلة القدر: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣، ٤]. وسميت ليلة القدر؛ لأن الله يقدر فيها ما يكون في السنة من ليلة القدر إلى مثلها؛ أي: من السنة إلى السنة.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) تقدم تخريجه.

وهذه التقديرات لا تناقض التقدير الأول ، والكتاب الأول ، والله تعالى حكيم عليم .

الدرجة الثانية من الإيمان بالقدر : الإيمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأن هذا الوجود لا يكون فيه من حركة ، ولا سكون ، ولا تقديم ، ولا تأخير ، ولا وجود صغير ، ولا كبير إلا بمشيئة الله سبحانه .

وهذه المرتبة مضمونها الإيمان بعمومَ مشيئة الله ؛ لأن مشيئة الله عامة ، لا يخرج عنها شيء لا أفعال العباد ، ولا الحيوان ولا غيرها ، وهذه المرتبة الثالثة من مراتب القدر .

والمرتبة الرابعة – وهي الشيء الثاني من الدرجة الثانية – : الإيمان بأن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه على كل شيء قدير ، فهو خالق السماوات والأرض ومن فيهن ، وما بينهما من الذوات والصفات والأفعال ، خالق العرش وما دون العرش ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد : ١٦] .

الخلاصة : أن الإيمان بالقدر لا يتم إلا بهذه الأمور الأربعة ، وتسمى مراتب الإيمان بالقدر ، وأهل السنة والجماعة يؤمنون بالقدر على هذا الوجه بمراتبه الأربعة .

وأما المنكرون للقدر فهم طائفتان :

غلاة أنكروا العلم والكتاب ، ويقولون : إن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد وجودها ، ومعنى هذا أنه لم يقدر الأشياء ، ولم يكتب ما سيكون ، كما ينكرون عموم المشيئة ، وعموم الخلق ، ويُخْرِجون أفعال العباد عن مشيئة الله وخلقه .

وهذا مذهب قدماء وغلاة القدرية .

أما المتوسطون منهم فينكرون المرتبة الثالثة والرابعة ، وهي عموم المشيئة والخلق ، ومنهم المعتزلة فينكرون عموم المشيئة ، وعموم الخلق ، فيُخْرِجون أفعال العباد عن مشيئة الله ، فعندهم أفعال العباد ليست بمشيئة الله ، والعبد يتصرف بغير مشيئة الله ، والله لا يقدر على أن يغير من حال الإنسان شيئًا ، فيتضمن ذلك تعجيز الرب – تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا .

ويُخْرِجون أفعال العباد عن ملكه ، فمضمون قولهم : أنه تعالى ليس له الملك كله ، وأهل السنة والجماعة يؤمنون بأنه الله تعالى له الملك كله ، وله الأمر كله سبحانه وتعالى .

ومع الإيمان بالقدر بما يشتمل عليه من الأمور الأربعة التي نقول : إنها مراتب الإيمان بالقدر ، فإنه يجب الإيمان بالشرع ، وقد اختلف الناس في هذا المقام :

فمنهم : من آمن بالشرع وأنكر القدر وهم القدرية ، كالمعتزلة وغيرهم .

ومنهم : من آمن بالقدر وكفر بالشرع أو أعرض عن الشرع ولم ينظر إليه ، كالجبرية الذين يقولون : الإنسان مجبور على أفعاله ، وشرهم الذين يعارضون الشرع بالقدر ، ومنهم المشركون الذين قالوا : ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ [الأنعام : ١٤٨] ، فعارضوا دعوة الرسل محتجين بالقدر .

وطائفة قالوا : إن الشرع والقدر فيهما تناقض ! فطعنوا في حكمة الرب سبحانه ، وتُعارض بين الشرع والقدر وإن أثبتتهما ، وتسمى الإبليسية فزعيمهم في هذا إبليس ؛ فهو الذي اعترض على الرب وطعن في حكمته مع إقراره بالشرع والقدر ؛ فكان هو إمام هذه الطائفة المخذولة .

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بالقدر بما يشتمل عليه من هذه الأمور الأربعة ويؤمنون بالشرع ، وأن اللّٰه أمر عباده بالإيمان والطاعات ، ونهاهم عن الكفر والفسوق والعصيان ، وأنه تعالى يحب المتقين والمقسطين والتوابين والمتطهرين ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد والمفسدين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين .

والإيمان بالشرع يتضمن الفرق بين ما يحبه اللّٰه سبحانه وتعالى ويبغضه ، ويتضمن إثبات الأسباب وكونها مؤثرة بإذن اللّٰه ، ويدخل في ذلك الإيمان بأن العباد فاعلون حقيقة وأن لهم مشيئة واختيارًا خلافًا للجبرية ، وأن اللّٰه خالق قدرتهم وأفعالهم ، كما تقدمت الإشارة إلى هذا عند ذكر وسطية أهل السنة والجماعة بين الجبرية والقدرية .

ولا يستقيم أمر العباد وإيمانهم بل لا تستقيم الحياة إلا بهذا وهذا ، فمن أنكر واحدًا منهما أو غفل عنه ضل عن الصراط المستقيم وانحرف في سلوكه وتصرفاته ، وفسد من أمور المجتمع بحسب ما وقع من الخلل في ذلك ؛ فلا بد من النظر إلى الأمرين جميعًا ووضع كل من الأمرين في موضعه .

فعند المصائب عليك أن تنظر إلى القدر ، وتؤمن بقدر اللّٰه ، ولا تتسخط من قضائه وقدره ، وعند المعائب والمعاصي عليك أن تنظر إلى الشرع فتلوم نفسك وتستغفر ، وتتوب إلى ربك ، وتراجع نفسك وتندم .

ومن نظر إلى القدر عند المعاصي هانت عليه ، وأصبح لا يبالي بمعصية اللّٰه فيقدم عليها ويستخف بها .

قوله : « وقد أمر العباد بطاعته ، وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته ، وهو – سبحانه – يحب المتقين والمحسنين ...» إلخ :

* هذا تفصيل لقوله : « والعباد فاعلون حقيقة » . فما داموا هم الفاعلون حقيقة إذًا فالعبد هو : المؤمن ، والكافر ، والبر ، والفاجر ، والمطيع ، والعاصي ... إلخ .

قوله : « ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات ، حتى سلبوا العبد قدرته واختياره » :

* منهم الجبرية ؛ فالجبرية يغلون في إثبات القدر ، فهم يُقرون بعموم مشيئة اللّٰه وبعموم قدرته وخلقه ، ولكنهم غلوا حتى سلبوا العبد قدرته واختياره .

قوله : « ويخرجون عن أفعال اللّٰه وأحكامه : حكمها ومصالحها » :

* وهو ما يتضمنه مذهب القدرية الجبرية من نفي الحكمة ، فعندهم أن كل ما هو ممكن يجوز على

الرب سبحانه وتعالى ، وهو تعالى يتصرف بزعمهم بمحض المشيئة لا لحكمه ، فهو يجعل هذا طائعًا ، وهذا عاصيًا ، أو يعذب هذا ، وينعم هذا ، أو يأمر بكذا وينهى عن كذا ، كل ذلك بمحض المشيئة ، فلا فرق عندهم بين أمره بالتوحيد ، ونهيه عن الشرك ؛ ولذا يجوز عندهم العكس ، وهو أن يأمر بالشرك ، وينهى عن التوحيد !

وأن تنعيمه للمؤمنين والصالحين في الجنة ، وتعذيبه للكافرين ، كل هذا بمحض المشيئة ، ليس في شيء من ذلك حكمة - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا .

۞ قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله :

قوله : « وتؤمن الفرقةُ الناجيةُ - أهل السنة والجماعة - بالقدرِ خيره وشره » :

القدر : مصدر قدرت الشيء ، إذا أحطت بمقداره . والمراد به هنا تعلق علم الله بالكائنات ، وإرادته لها أزلًا قبل وجودها ، فلا حادث إلا وقد قدره الله ؛ أي : سبق علمه به ، وتعلقت به إرادته .

والإيمان بالقدر هو أحد أركان الإيمان الستة ، وهو الإيمان بالقدر ؛ خيره وشره .

وفي قول الشيخ رحمه الله : (وتؤمن الفرقة الناجية - أهل السنة والجماعة - بالقدر خيره وشره) إشارة إلى أن من لم يؤمن بالقدر فليس من أهل السنة والجماعة .

وهذا هو مقتضى النصوص ، كما في حديث جبريل حين سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، فقال : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر ؛ خيره وشره » .

فجعل ﷺ الإيمان بالقدر سادس أركان الإيمان ، فمن أنكره فليس بمؤمنٍ ، كما لو لم يؤمن بغيره من أركان الإيمان .

وقوله : (والإيمان بالقدر على درجتين ... إلخ) وذكر الشيخ رحمه الله هنا أن الإيمان يشتمل على أربع مراتب هي إجمالًا ، كما يلي :

الأولى : علم الله الأزلي بكل شيءٍ ، ومن ذلك علمه بأعمال العباد قبل أن يعملوها .

الثانية : كتابة ذلك في اللوح المحفوظ .

الثالثة : مشيئته الشاملة وقدرته التامة لكل حادثٍ .

الرابعة : إيجاد الله لكل المخلوقات ، وأنه الخالق ، وما سواه مخلوق .

هذا مجمل مراتب القدر ، وإليك بيانها بالتفصيل .

قوله : (أزلًا) الأزل القدم الذي لا بداية له .

وقوله : (أبدًا) الأبد هو الدوام في المستقبل ، الذي لا نهاية له .

و(الطاعات) جمع طاعةٍ ، وهي موافقة الأمر ، و(المعاصي) جمع معصيةٍ ، وهي مخالفة الأمر ، و(الأرزاق) جمع رزقٍ ، وهو ما ينفع ، و(الآجال) جمع أجلٍ ، وهو مدة الشيء .

وأجل الإنسان نهاية وقته فى الدنيا بالموت .

و(اللوح المحفوظ) وهو أم الكتاب (محفوظ) من الزيادة والنقصان فيه .

ذكر الشيخ هنا ما تتضمنه الدرجة الأولى من درجتى الإيمان بالقدر ، وأنها تتضمن شيئين ؛ أى مرتبتين .

المرتبة الأولى : الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيءٍ من الموجودات والمعدومات ، هذا العلم الذى هو صفة من صفاته تعالى الذاتية ، التى لا يزال متصفًا بها أزلًا وأبدًا ، ومن ذلك علمه بأعمال الخلق من الطاعات والمعاصى ، وعلمه بأحوالهم من الأرزاق والآجال وغيرها .

المرتبة الثانية : مرتبة الكتابة ، وهى أن الله كتب فى اللوح المحفوظ مقادير الخلق ، فما يحدث شيء فى الكون إلا وقد علمه الله ، وكتبه قبل حدوثه .

ثم استدل الشيخ رحمه الله على ذلك بأدلةٍ من الكتاب والسنة ؛

فمن أدلة السنة على ذلك الحديث الذى ذكر الشيخ معناه ، ولفظه كما رواه أبو داود فى سننه ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أول ما خلق الله القلم فقال له : اكتب . قال : وما أكتب ؟ قال[1] : اكتب مقادير كل شيءٍ حتى تقوم الساعة »[2] .

فهذا الحديث يدل على مرتبة الكتابة وأن المقادير كلها مكتوبة .

وقوله : « أول ما خلق الله القلم قال له : اكتب » . روى بنصب (أول) و(القلم) على أن الكلام جملة واحدة ، ومعناه : أنه عند أول خلقه القلم قال له : اكتب .

وروى برفع (أول) و (القلم) على أن الكلام جملتان ، الأولى : « أول ما خلق الله القلم » ، و« قال له اكتب » جملة ثانية ، فيكون المعنى أن أول المخلوقات من هذا العالـم القلم .

وقوله : (فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه إلخ) . من كلام عبادة بن الصامت راوى الحديث ؛ أى : ما يصب الإنسان مما ينفعه أو يضره فهو مقدر عليه ، لابد أن يقع به ، ولا يقع به خلافه .

وقوله : (جفت الأقلام وطويت الصحف) . كناية عن سبق كتابة المقادير والفراغ منها ، وهو معنى ما جاء فى حديث ابن عباس : « رفعت الأقلام ، وجفت الصحف » . رواه الترمذى .

ثم ذكر الشيخ من أدلة القرآن قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ .

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الاستفهام للتقرير ؛ أى : قد علمت يا محمد ، وتيقنت .

---

(١) أي الله عزَّ وجلَّ .

(٢) رواه أحمد (٣١٧/٥) ، وأبو داود (٤٧٠٠) ، والترمذى (٢١٥٥) ، وقال الألبانى فى « صحيح الجامع » (٢١٠٨) : صحيح .

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فيه إحاطة علمه بالعالم العلوى والعالم السفلى ، وهذه مرتبة العلم .

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ ؛ أى : الذى فى السماء والأرض من معلوماته .

﴿فِى كِتَٰبٍ﴾ ؛ أى : مكتوب عنده فى أم الكتاب ، وهذه مرتبة الكتابة .

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ؛ أى : أن إحاطة علمه بما فى السماء والأرض ، وكتابته ، يسير عليه .

والشاهد من الآية الكريمة : أن فيها إثبات علم الله بالأشياء وكتابتها فى اللوح المحفوظ ، وهذا هو ما تتضمنه الدرجة الأولى .

واستدل الشيخ أيضًا بقوله تعالى : ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ .

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ من قحط مطرٍ ، وضعف نباتٍ ، ونقص ثمارٍ .

﴿وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ بالآلام والأسقام وضيق العيش .

﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ ؛ أى : إلا وهى مكتوبة فى اللوح المحفوظ .

﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ ؛ أى : قبل أن نخلقها ونوجدها .

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ؛ أى : أن إثباتها فى الكتاب على كثرتها يسير على الله سبحانه .

والشاهد من الآية الكريمة : أن فيها دليلًا على كتابة الحوادث فى اللوح المحفوظ قبل وقوعها ، ويتضمن ذلك علمه بها قبل الكتابة ، فهى دليل على مرتبتى العلم والكتابة .

ثم بعد ذلك أشار الشيخ رحمه الله إلى أن التقدير نوعان .

تقدير عامٌّ شامل لكل كائنٍ ، وهو الذى تقدم الكلام عليه بأدلته ، وهو المكتوب فى اللوح المحفوظ .

وتقدير خاصٌّ ، وهو تفصيل للقدر العام ، وهو ثلاثة أنواعٍ :

تقدير عمرىٌّ ، وتقدير حولىٌّ ، وتقدير يومى .

هذا معنى قول الشيخ : (وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون فى مواضع جملةً) ؛ أى : تقديرًا عامًّا ، وهو المكتوب فى اللوح المحفوظ ، يعم جميع المخلوقات .

(وتفصيلًا) ؛ أى : تقديرًا خاصًّا مفصلًا للتقدير العام ، وهو :

١ - التقدير العمرى ، كما فى حديث ابن مسعودٍ فى شأن ما يكتب على الجنين فى بطن أمه من أربع الكلمات : رزقه وأجله وعمله ، وشقاوته أو سعادته .

٢ - تقدير حولىٌّ ، وهو ما يقدر فى ليلة القدر من وقائع العام ، كما فى قوله تعالى : ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان : ٤] .

٣- تقدير يوميٌّ ، وهو ما يقدر من حوادث اليوم من حياةٍ وموتٍ ، وعزٍّ وذلٍّ ، إلى غير ذلك . كما في قوله تعالى : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن : ٢٩] .

وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما : إن اللَّه خلق لوحًا محفوظًا من درةٍ بيضاء ، دفتاه من ياقوتةٍ حمراء ، قلمه نور ، وكتابته نور ، عرضه ما بين السماء والأرض ، ينظر فيه كل يومٍ ثلاثمائةٍ وستين نظرةً ، يحيي ويميت ، ويعز ويذل ، ويفعل ما يشاء ، فكذلك قوله سبحانه : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ . رواه عبد الرزاق ، وابن المنذر ، والطبراني ، والحاكم[1] .

وقوله : (فهذا التقدير) ؛ أي : الذي سبق بيانه بنوعيه العام والخاص (قد كان ينكره غلاة القدرية) ؛ أي : المبالغون في نفي القدر ، فينكرون علم اللَّه بالأشياء قبل وجودها ، وكتابته لها في اللوح المحفوظ وغيره ، ويقولون : إن اللَّه أمر ونهى ، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه ، فالأمر أنف ؛ أي : مستأنف ، لم يسبق في علم اللَّه وتقديره .

وهؤلاء كفرهم الأئمة ، لكنهم انقرضوا ، ولهذا قال الشيخ : (ومنكروه اليوم قليل) وبقيت الفرقة التي تقر بالعلم ، ولكن تنفي دخول أفعال العباد في القدر ، وتزعم أنها مخلوقة لهم استقلالًا ، لم يخلقها اللَّه ، ولم يردها ، كما يأتي بيانه .

هذا بيان للمرتبة الثالثة والمرتبة الرابعة من مراتب القدر ، أشار إلى الثالثة بقوله : (فهي مشيئة اللَّه النافذة ، وقدرته الشاملة) والنافذة هي الماضية التي لا راد لها ، والشاملة هي العامة لكل شيءٍ من الموجودات والمعدومات .

وقوله : (وهو الإيمان) ؛ أي : ومعنى الإيمان بهذه المرتبة اعتقاد :

(أن ما شاء اللَّه كان) ؛ أي : وجد .

(وما لم يشأ لم يكن) ؛ أي : لم يوجد .

(وأنه ما في السماوات من حركةٍ ، ولا سكونٍ إلا بمشيئة اللَّه) ؛ أي : لا يحصل شيء من ذلك إلا وقد شاءه اللَّه سبحانه .

(وأنه سبحانه على كل شيءٍ قدير من الموجودات والمعدومات) لدخولها تحت عموم (كل شيءٍ) فاللَّه قد أخبر في آياتٍ كثيرةٍ أنه على كل شيءٍ قدير .

وقوله : (فما من مخلوقٍ في الأرض ، ولا في السماء إلا اللَّه خالقه سبحانه) . هذا فيه إشارة إلى المرتبة الرابعة ، وهي مرتبة الخلق والإيجاد ، فكل ما سوى اللَّه فهو مخلوق ، وكل الأفعال ؛ خيرها وشرها ، صادرة عن خلقه وإحداثه لها .

---

(١) رواه ابن جرير (٢٧/٣٥) ، والحاكم (٢/٥١٩) ، وقال الألباني في تحقيق « شرح الطحاوية » حاشية (٢٧٠) : ضعيف .

(لا خالق غيره ، ولا رب سواه) .

ولما فرغ الشيخ من ذكر مراتب القدر نبه على مسائل تتعلق بهذا الموضوع :

المسألة الأولى : أنه لا تعارض بين القدر والشرع .

المسألة الثانية : لا تعارض بين تقدير الله وقوع المعاصي ، وبغضه لها .

المسألة الثالثة : لا تعارض بين تقدير الله لأفعال العباد ، وكونهم يفعلونها باختيارهم .

لما قرر الشيخ ﷺ القدر بمراتبه الأربع : العلم ، والكتابة ، والمشيئة ، والإرادة ، والخلق والإيجاد ، وأنه ما من شيء يحدث إلا وقد علمه الله ، وكتبه ، وشاءه ، وأراده ، وأوجده بين هنا أنه لا تعارض بين ذلك وبين كونه أمر العباد بطاعته ، ونهاهم عن معصيته ، ولا بين تقديره وقوع المعصية وبغضه لها .

فقوله : (ومع ذلك) ؛ أى : مع كونه سبحانه هو الذى علم الأشياء ، وقدرها ، وكتبها ، وأرادها ، وأوجدها .

(فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسوله ، ونهاهم عن معصيته) كما دلت على ذلك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة أمر فيها بالطاعة ، ونهى عن المعصية .

ولا تعارض فى ذلك بين شرعه وقدره ، كما يظنه بعض الضلال الذين يعارضون بين الشرع والقدر .

يقول الشيخ ﷺ فى هذا الموضوع فى رسالته التدمرية : وأهل الضلال انقسموا إلى فرقٍ ؛ مجوسيةٍ ، ومشركيةٍ ، وإبليسيةٍ .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدر الله ، وإن آمنوا بأمره ونهيه ، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ، ومن وافقهم .

والفرقة الثانية « المشركية » الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهى ، قال تعالى : ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ الآية [الأنعام : ١٤٨] ، فمن احتج على تعطيل الأمر والنهى ، فهو من هؤلاء .

والفرقة الثالثة ، وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الرب سبحانه وتعالى ، وطعنوا فى حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم .

والمقصود أن هذا مما تقوله أهل الضلال ، وأما أهل الهدى والفلاح فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيءٍ وربه ومليكه ، وما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيءٍ قدير ، وأحاط بكل شيءٍ علمًا ، وكل شيءٍ أحصاه فى إمامٍ مبينٍ . اهـ

وقوله : (وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين) ؛ أى : يحب من اتصف بالصفات الحميدة ، كالتقوى والإحسان والقسط .

(ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات) كما أخبر بذلك فى آياتٍ كثيرةٍ لما اتصفوا به من الإيمان والعمل الصالح .

(ولا يحب الكافرين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين) ؛ أى : لا يرضى عمن اتصف بالصفات التى يبغضها كالكفر والفسوق وسائر الصفات الذميمة .

(ولا يأمر بالفحشاء) وهى ما تناهى قبحه من الأقوال والأفعال .

(ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد) لقبحهما ، ولما فيهما من المضرة على العباد والبلاد . ويريد الشيخ رحمه الله بهذا الكلام الرد على من زعم أن الإرادة والمحبة بينهما تلازم ، فإذا أراد الله شيئًا فقد أحبه ، وإذا شاء شيئًا فقد أحبه .

وهذا قول باطل ، والقول الحق أنه لا تلازم بين الإرادة والمحبة ، أو بين المشيئة والمحبة – أعنى : الإرادة والمشيئة الكونية – فقد يشاء الله ما لا يحبه ، وقد يحب ما لا يشاء وجوده .

مثال الأول : مشيئة وجود إبليس وجنوده ، ومشيئته العامة لما فى الكون مع بغضه لبعضه .

ومثال الثانى : محبته لإيمان الكفار وطاعات الكفار ، ولم يشأ وجود ذلك منهم ، ولو شاءه لوجد .

أراد الشيخ رحمه الله بهذا الكلام أن يبين أنه لا تنافى بين إثبات القدر بجميع مراتبه السابقة ، وبين كون العباد يفعلون باختيارهم ، ويعملون بإرادتهم .

وقصده بهذا الرد على من زعم أن إثبات ذلك يلزم منه التناقض ، ومن ثم ذهبت طائفة منهم إلى الغلو فى إثبات القدر ، حتى سلبوا العبد قدرته واختيـــاره .

وذهبت الطائفة الثانية إلى الغلو فى إثبات أفعال العباد واختيارهم حتى جعلوهم هم الخالقين لها ، ولا تعلق لها بمشيئة الله ، ولا تدخل تحت قدرته .

ويقال للطائفة الأولى : الجبرية . لأنهم يقولون : إن العبد مجبر على ما يصدر منه ، لا اختيار له فيه .

ويقال للطائفة الثانية النفاة ؛ لأنهم ينفون القدر .

فقول الشيخ رحمه الله : (والعباد فاعلون حقيقةً) . ردٌّ على الطائفة الأولى ، وهم الجبرية ؛ لأنهم يقولون : إن العباد ليسوا فاعلين حقيقةً ، وإسناد الأفعال إليهم من باب المجاز .

وقوله : (والله خالق أفعالهم) . ردٌّ على الطائفة الثانية القدريَة النفاة ؛ لأنهم يقولون : إن الله لم يخلق أفعال العباد ، وإنما هم خلقوها استقلالًا ، دون مشيئة الله ، وتقديره لها .

وقوله : (والعبد هو المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، والمصلى والصائم ، وللعباد قدرة على أعمالهم ، ولهم إرادة) . ردٌّ على الجبرية ؛ أى : ليس العباد بمجبرين على تلك الأعمال ؛ لأنه لو كان كذلك لما صح وصفهم بها ؛ لأن فعل المجبر لا يُنسب إليه ، ولا يوصف به ، ولا يستحق عليه الثواب ، أو العقاب .

وقوله : (والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم) . ردٌّ على القدرية النفاة ، حيث زعموا أن العباد يخلقون أفعالهم بدون إرادة الله ومشيئته ، كما سبق .

ثم استدل الشيخ فى الرد على الطائفتين بقوله تعالى : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ .

فقوله تعالى : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ . فيه الرد على الجبرية ؛ لأنه أثبت للعباد مشيئةً ، وهم يقولون : لا مشيئة لهم . وقوله : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ . فيه الرد على القدرية القائلين بأن مشيئة العبد مستقلة بإيجاد الفعل ، من غير توقفٍ على مشيئة الله ، وهذا باطلٌ ؛ لأن الله علق مشيئة العباد على مشيئته سبحانه ، وربطها بها .

قوله : (وهذه الدرجة من القدر) . وهى عموم مشيئته وإرادته لكل شىء ، وعموم خلقه لكل شىء ، وأن العباد فاعلون حقيقةً ، والله خالقهم وخالق أفعالهم .

(يكذب بها عامة القدرية) النُّفاة حيث يزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه ، بدون مشيئة الله وإرادته .

(الذين سماهم النبى ﷺ مجوس هذه الأمة) لمشابهتهم المجوس الذين يثبتون خالقين ، هما النور والظلمة ، فيقولون : إن الخير من فعل النور ، والشر من فعل الظلمة ، فصاروا ثنويةً .

وكذلك هؤلاء القدرية جعلوا خالقًا مع الله ، حيث زعموا أن العباد يخلقون أفعالهم بدون إرادة الله ومشيئته ، بل يستقلون بخلقها . ولم يثبت أن النبى ﷺ سماهم مجوس هذه الأمة ؛ لتأخرِ ظهورِهم عن وقت النبى ﷺ ، فأكثر ما يجىء من ذمهم إنما هو موقوف على الصحابة .

وقوله : (ويغلو فيها) أى : هذه الدرجة من القدر ، والغلو هو الزيادة فى الشىء عن الحد المطلوب .

(قوم من أهل الإثبات) فاعل « يغلو » ، والمراد بهم الجبرية الذين قالوا : إن العبد مجبر على فعله .

(حتى سلبوا العبد قدرته واختياره) .

فالأولون غلوا فى إثبات أفعال العباد حتى أخرجوها عن مشيئة الله ، وهؤلاء غلوا فى نفى أفعال العباد حتى سلبوهم القدرة والاختيار .

وقوله : (ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها) . جمع حكمةٍ ومصلحةٍ ؛ أى : أن الجبرية فى مذهبهم هذا حينما نفوا أفعالَ العباد ، وسلبوهم القدرة والاختيار نفوا حكمةَ الله فى أمره ونهيه ، وثوابه وعقابه ، فقالوا : إنه يثيب ، أو يعاقب العباد على ما ليس من فعلهم ، ويأمرهم بما لا يقدرون عليه فاتَّهموا الله بالظلم والعبث ، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا .

۞ **قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :**

قوله : « وتؤمنُ الفرقةُ الناجيةُ – أهل السنةِ والجماعةِ – بالقدرِ خيرِه وشرِّهِ » :

الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان الستة ، والقدر الواجب منه الذي هو ركن : أن يؤمن العبد بالقدر

خيره وشره ، يعني : يؤمن بأن الله ﷻ سبق تقديره بما كان وما يكون ، فإذا آمن بأن كل شيء بقدر مما يحصل له من الخير والشر فإنه يكون قد أتى بالقدر الواجب ، وهناك تفاصيل لذلك ، فمن علم شيئًا صح عليه الدليل في الكتاب والسنة يتصل بهذا الركن من أركان الإيمان وهو الإيمان بالقدر ، وجب عليه اعتقاده ؛ لأن الذي أخبر به الصادق المصدوق ﷺ .

قال : (وتؤمِنُ الفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ - أَهْلُ السنةِ والجمَاعَةِ - بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ) الذي تؤمن به الفرقة الناجية - أهل السنة والجماعة - هذا الذي جاء مفصلًا في هذا البحث ؛ كما قال ﷺ : (والإيمانُ بالقدرِ على دَرَجَتَينِ ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ) ، فهم يؤمنون بذلك على وجه التفصيل .

وأهل السنة فصلوا هذه الدرجات وهذه المراتب لأجل أن كل واحدة منها خالف فيها من خالف ، فاضطروا إلى التفصيل حتى يُعرف من وافقهم ومن خالفهم ، فكل درجة دل عليها دليل وفصلت لأجل مخالفة المخالفين لهم في ذلك .

وقوله : (بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ) القدر يُعرف في الشرع - عند أهل السنة والجماعة - بأنه تقدير الله السابق للأشياء ، وعلمه بها ، ثم كتابته لها في اللوح المحفوظ ، ومشيئته العامة ، وخلقه لكل شيء . فإذا تأملت هذا التعريف وجدت أنه يشمل مراتب القدر جميعًا .

والقدر مأخوذ من التقدير ، وأصل هذا في لغة العرب يقال : قدَّرت أُقدِّر إذا علم ما سيفعل قبل فعله وعلم ما سيحدث قبل حدوثه ، ثم يجعل الشيء على وفق ما يقدره ، والبشر قد يقدرون لعجزهم وقصورهم ، أما الله ﷻ فإنه قدر الأشياء وهي واقعة كما قدر سبحانه ؛ لأنه علم ما العباد عاملون إلى يوم القيامة فكتب ذلك سبحانه وتعالى .

قال ﷻ : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر : ٤٩] ، قوله : ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ هذا عموم ؛ لأن « كل شيء » هذا من الألفاظ الظاهرة في العموم ، فكل شيء خُلق بقدر ، وقوله : ﴿شَيْءٍ﴾ الشيء هو ما يصح أن يُعلم أو يؤول إلى العلم ، فكل ما سيكون مما يُعلم أو يصح أن يعلم أو يؤول إلى العلم فإن الله ﷻ خلقه بتقدير سابق منه لما سيحدث من حيث مكان حدوثه ، وزمانه ، وصفته ، وهيئته ، وقدره ، وتفاصيل ذلك ، فلا يتعدى ما قَدَّرَهُ الله ﷻ له ، وقال سبحانه : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان : ٢] .

فالإيمان بالقدر فرضٌ لازم ، ومر معنا حديث جبريل عليه السلام الذي في « الصحيح » ، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1] ، والذي فيه ذكر الإيمان بالقدر ، وهو ظاهر الدلالة على ذلك ، ولن يستقيم إيمان أحد حتى يؤمن بالقدر ، وقد قال علي رضي الله عنه لمن نازعه في القدر : (القدر سر الله فلا تفشه) ، ولا يمكن لأحد أن يعلم الحكمة في جعل الأشياء مقدرة على هذا النحو ؛ لأنها مبنية على العلم ، وعلم العبد قاصر ، وعلم الله ﷻ كامل . وفي قصة الخضر مع موسى - في سورة « الكهف » - ما يبين أن

(١) تقدم تخريجه .

اعتراض موسى عليه السلام على الخضر كان على وفق علمه ، فأنكر على الخضر بعض الأفعال ؛ لأنه لا يعلم الحكمة من ورائها ، فخرق سفينة لا يعلم الحكمة من ورائه ، وقتل غلامًا لا يعلم الحكمة من ورائه ، فاحتج موسى عليه ؛ لأجل نقص علمه في تلك المسائل عن علم الخضر ، فكيف بعلم اللّٰه ﷻ مع الخلق ؟ وقد قال له الخضر : ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف : ٨٢] ، وكان ما فعل موافقًا للحكمة .

فقدر اللّٰه ﷻ موافق لحكمته ، وحكمته سبحانه صفة من صفاته ؛ إذ هو ﷻ من أسمائه الحكيم ، بمعنى : أنه الحاكم والمحكم وذو الحكمة ؛ إذ إنَّ اسم اللّٰه (الحكيم) يُفسر بهذه الثلاثة أشياء :

* حكيم بمعنى حاكم يحكم ما يشاء سبحانه .
* حكيم بمعنى محكم ، قال تعال : ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود : ١] ، وقال : ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك : ٣] .
* حكيم بمعنى أنه ذو حكمة .

فهو ﷻ فيما قدره ذو حكمة بالغة ، وإنما يَضِلُّ العباد إذا دخلوا في القدر على وفق أهوائهم ورغباتهم ، وأصل الضلال في هذا الباب هو الخوض في تعليل الأفعال : لِمَ فعل ؟ لِمَ كان كذا ؟ لِم قُدِّر عليّ كذا ؟ لِمَ عاش هذا ومات هذا ؟ لِمَ هذا غني وهذا فقير ؟ إلى آخر ذلك .

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تائيته القدرية التي رد بها على اليهودي الذي شكك في قدر اللّٰه ﷻ وأفعاله :

وأصل ضلال الخلق من كل فرقة ... هو الخوض في فعل الإله بعلة
فإنهم لم يفهموا حكمة له ... فصاروا على نوع من الجاهلية

وما أحسن قول ابن الوزير أيضًا في كتابه (إيثار الحق على الخلق) لما تعرض لمسألة التعليل وأفعال اللّٰه ﷻ ، وكيف نفهم القدر ، وأنه يجب علينا أن نبتعد عن فهمنا للحكم جميعًا ، قال مما قال في أبيات لطيفة طيبة :

تَسَلَّ عن الوفاق فربُنا قد ... حَكَى بين الملائكة الخصاما
كذا الخضر المكرم والوجيه الـ ... مكلم إذ ألم به لماما
تكدر صفو جمعهما مرارًا ... فعجَّل صاحب السر الصراما
ففارقه الكليم كليمَ قلب ... وقد ثنَّى على الخضر الملاما
وما سبب الخلاف سوى اختلاف الـ ... علوم هناك بعضًا أو تماما
فكان من اللوازم أن يكون الـ ... إله مخالفًا فيها الأناما

لأننا لو فهمنا ، لو كان علمنا كعلم اللّٰه ﷻ بفهمنا الأسرار ، لكن علمنا قاصر فلا يمكن أن نفهم ، قال هنا مبينًا السر في ذلك : وما سبب الخلاف - وهذه قاعدة عامة .

وما سبب الخلاف سوى اختلاف ال علوم هناك بعضًا أو تمامًا
فكان من اللوازم أن يكون ال إله مخالفًا فيها الأناما
فلا تجهل لها قدرًا وخذها شكورًا للذي يحيي الأناما

فلا تجهل لها قدرًا (يعني : هذه الوصية) .

ومن أعظم ما ينفع في هذا الباب أنك قد تختلف مع ابنك الصغير أو مع أخيك الصغير فلا يقتنع بفعلك ، وفعلك موافق للمصلحة ، وهو لا يقتنع بذلك ويعارض ، وسبب الخلاف هو الاختلاف في العلوم ، فأنت تعلم ما لا يعلم ، فكان فعلك موافقًا لما تعلم ، وفعله واعتراضه موافقًا لما يعلم .

فكان من اللوازم أن يكون الإله ﷻ مخالفًا فيها الأنام ؛ لأن علمه كامل شامل محيط بكل شيء ، وعلم العبد قاصر لا يعدو شيئًا يسيرًا بجانبه .

فهذا الباب - باب القدر - مبني على عدم الخوض في الحكم بعدم الخوض في التعليلات ، أي : مبني على التسليم ؛ لأن ذلك سر الله ﷻ ، فإذا تدارسناه فإننا نتدارسه لأجل فهم الأدلة وما ثبت بالدليل ، وقد قال النبي ﷺ : « إذا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمسِكُوا »[1] ، يعني : أمسكوا عن الخوض فيه بغير علم ، أما الكلام في القدر بعلم فإنه فهمٌ لنصوص الكتاب والسنة ، وما دام أن الله ﷻ أخبرنا بذلك ، وأخبرنا به رسوله ﷺ ؛ فإن فهمه والعلم به وتدارسه وذكره هذا فهمٌ للشرع ، وليس ذلك مما يُمسك عن الكلام فيه ، وإنما يُمسك عن الكلام في الخوض في هذه المسائل بدون علم ، يعني : في التعليلات والآراء ، أما إذا كان تفقهًا في دلالات الكتاب والسنة فإن هذا من العلم النافع ؛ بل من العلم الذي يجب على طائفة من هذه الأمة أن تتفقه فيه وتعلمه حتى تحفظ على الأمة دينها .

قال رحمه الله : (بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ) ، يقصد خير القدر وشر القدر بالنسبة إلى العبد ، أي هو خير أو شر من جهة تعلقه بالعبد ، أما من جهة تقدير الله ﷻ فهو خير محض ؛ لأن النبي ﷺ وصف ربه ﷻ بقوله : « الخيرُ كُلُّهُ في يدَيكَ ، والشَّرُّ لَيسَ إليكَ »[2] ، فالله ﷻ ليس في أفعاله شر ، وليس في صفاته شر ؛ بل هو ﷻ ذو الرحمة الواسعة ، وذو الخير العميم الذي عم به عباده ، وتقديره سبحانه خيرٌ محضٌ ، لكن بالإضافة إلى العباد قد يكون في حق العبد المعين شرًا ، وقولنا : يكون شرًّا بالنسبة له ، هذا جاء في حديث جبريل الذي مر معنا في أول شرح هذه الرسالة ، قال له ﷺ : « وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ »[3] ،

---

(١) أخرجه الطبراني (١٠٤٤٨) ، وأبو نعيم في الحلية ٤/ ١٠٨ ، والبيهقي في القضاء والقدر (٣٧٨) من حديث أبي مسعود . وضعفه الألباني في الصحيحة (٣٤) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٠١/٧٧١) ، وأبو داود (٧٦٠، ٧٦١) ، والترمذي (٣٤٢٢) ، والنسائي (٨٩٦) من حديث علي بن أبي طالب .

(٣) تقدم تخريجه .

فهو شر إضافي بالنسبة للعبد، أما الله ﷻ فليس إليه شر سبحانه وتعالى.

قال: (والإيمانُ بالقدرِ على دَرَجَتَينِ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ)، هذه تُسمى مراتب الإيمان بالقدر، وقسَّمها شيخ الإسلام إلى ذلك؛ لأن هذه المراتب منها ما يكون قبل وقوع المقدر، ومنها ما يكون في أثناء وقوعه أو بعده، فما كان قبل القضاء هذا يُسمى درجة، وهي التي ضمت العلم السابق والكتابة، وما يكون في أثناء وقوعه يُسمَى أيضًا درجة، وهي التي ضمت مشيئة الله ﷻ الشاملة وخلقه ﷻ لكل شيء. فإذن هذا التقسيم في قوله: (والإيمانُ بالقدرِ على دَرَجَتَينِ) لأجل أن ثَم شيئًا من مراتب القدر سابق له، وثَم شيء مقارن له، والسابق هو: العلم والكتابة، والمقارن هو: المشيئة وخلق ﷻ كل شيء من الطاعات والمعاصي وأفعال العباد، وكل ما يحصل في ملكوته يتصل بهذا. ومبحث القدر طويل، وفيه تفريعات كثيرة، لكن ننبه على المهمات فيه، ويتصل بهذا البحث المعروف في الفرق بين القضاء والقدر، فما الفرق بين القضاء والقدر؟

من أهل العلم من قال: إنه لا فرق بين القضاء والقدر، فالقضاء هو القدر والقدر هو القضاء.

وفرّق طائفة من أهل العلم بين القضاء والقدر بأن القدر هو ما يسبق وقوع المقدر، فإذا وقع المقدر وانقضى سمي قضاءً، فما قبل وقوع المقدر مشاهدًا معلومًا به يُسمى قدرًا، وإذا وقع وانقضى سمي قضاءً مع كونه يُسمى قدرًا، يعني باعتبار ما مضى؛ كما قال تعالى: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١]، وقال: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]، يعني: انتهى، فإذن هو مقدر ومقضي، فإذا وقع سمي قضاءً لأنه انتهى، وقال ﷺ: «عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ، لا يقضي الله له شيئًا إلا كان خيرًا له»(١).

وهذا التفريق حسن وظاهر؛ ذلك لأن مادة القضاء تختلف عن مادة القدر في اللغة، فقوله ﷺ: «وقِني شَرَّ ما قَضَيْت»(٢)، هذا باعتبار أن ما قدر الله ﷻ هو قدر، يعني: أنه كائن لا محالة، فيسأل الله ﷻ أن يدفع عنه شر ما قدر وما قضى، وهذا تعريف جيد من حيث الفهم، لكن من حيث دلالات النصوص فيها هذا وفيها هذا، فقد يُطلق القضاء على القدر، وقد يُطلق القدر على القضاء، أما في الاستعمال الخاص فإن كثيرين يستعملون القضاء فيقولون: قُضي علي بهذا، وهذا قضاء الله ﷻ، واصبر لما قضى الله سبحانه. هذا لما وقع وانتهى من القدر.

قوله: (فالدَّرَجَةُ الأولى: الإيمانُ بأنَّ اللَّهَ تعالى عليمٌ بالخلقِ، وهمْ عاملونَ بِعِلْمِهِ القديمِ الذي هوَ

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠٢٨٣)، وأبو يعلى (٤٢١٧، ٤٣١٣) من حديث أنس بن مالك. وصحح إسناده الألباني في الصحيحة (١٤٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٢٥)، وابن ماجه (١١٧٨)، والنسائي (١٧٤٤، ١٧٤٥) من حديث الحسن بن علي. وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٩٦٧).

موصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وأبدًا ، وعَلِمَ جميعَ أحوالِهِم مِنَ الطاعاتِ والمعاصي والأرزاقِ والآجالِ) .

بدأ رحمه الله تفصيل مراتب القدر فقال : (فالدَّرَجَةُ الأولى) ، وقد قال قبل ذلك (والإيمانُ بالقدرِ على دَرَجَتينِ ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ) ، فتحصل بهذا التفصيل أن القدر أربع مراتب :

المرتبة الأولى : قال : (الإيمانُ بأنَّ اللَّهَ تعالى عليمٌ بالخلقِ ، وهمْ عاملونَ بِعِلْمِهِ القديمِ الذي هوَ موصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وأبدًا) هذه هي مرتبة العلم ، وعلم اللَّه ﷻ كما قال شيخ الإسلام هنا قديم وموصوف به أزلًا ، والعلم من صفات الذات ، واللَّه ﷻ هو الأول بذاته وصفاته ، فعلمه سبحانه أول ، أي : أزلي .

واستعمال شيخ الإسلام لفظ (بِعِلْمِهِ القديم) - يعني : وصف العلم بالقدم والأزلية - لا يريد بالقديم المعنى اللغويَّ ؛ لأن القديم في اللغة ما سبقه شيء ، لكن هذا يقصد به كما يقصد المتكلمون ومن شابههم إذا قالوا في أسماء اللَّه القديم ، أو أخبروا عنه بالقديم ، فهو ﷻ يُخبر عنه بأنه قديم وأن صفاته كذلك قديمة ، وقد يُستأنس لذلك بدعاء الداخل إلى المسجد : « أَعُوذُ باللَّهِ العظيم وبِوَجْهِهِ الكَرِيمِ وسُلْطانِهِ القديمِ »[1]. على اعتبار أن السلطان يشمل الصفة الذي هو موصوفٌ به أزلًا .

وهذه المرتبة - مرتبة العلم - سابقة لوقوع المقدر ، فهل العلم السابق هذا حدث في وقت ؟ قال : (بِعِلْمِهِ القديمِ الذي هوَ موصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وأبدًا) فهذا العلم علمه ﷻ وليس لعلمه بداية ، بل علمه ﷻ أزلي ، والزمان مخلوق يتناهى فلا نستطيع أن نقول : بدايته كذا ؛ لأن الزمان مهما امتد له بداية ، واللَّه ﷻ أول في صفاته ، وصفاته ﷻ قديمة .

قال : (وعَلِمَ جميعَ أحوالِهِم مِنَ الطاعاتِ والمعاصي والأرزاقِ والآجالِ) ، يعني : أنه ﷻ لم يأته شيء في حدوث الطاعات والمعاصي أو حدوث الأشياء ويكون مستأنفًا جديدًا عليه ؛ بل هو سبحانه علم هذا في الأزل لا يخفى عليه شيء ، علم ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون ، فإذن هذه المرتبة فيها :

* العلم الأزلي .

* والعلم بما سيكون من جميع الأحوال طاعات ومعاصٍ وآجال وأرزاق على التفصيل ، فهو سبحانه يعلم الكليات والجزئيات .

قوله : (ثُمَّ كَتَبَ اللَّهُ في اللَّوْحِ المَحفوظِ مقاديرَ الخَلْقِ ، فأَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ القَلَمَ قالَ لهُ : اكْتُبْ ، قالَ : مَا أَكْتُبُ ؟ قالَ : اكْتُبْ ما هُوَ كَائِنٌ إلى يَوْمِ القِيامَةِ ، فما أصابَ الإنسانَ لم يَكُن لِيُخْطِئَهُ ، ومَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُن لِيُصِيبَهُ ، جَفَّتِ الأَقْلامُ ، وطُوِيَتِ الصُّحُفُ ؛ ...) .

قال : (ثُمَّ كَتَبَ اللَّهُ في اللَّوْحِ المَحفوظِ مقاديرَ الخَلْقِ) ، وهذه هي المرتبة الثانية - مرتبة الكتابة - وهي التي جاءت في الآية التي استدل بها شيخ الإسلام هنا : قال ﷻ : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي

---

(١) تقدم تخريجه .

ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ، فجمعت هذه الآية بين مرتبة العلم ومرتبة الكتابة في اللوح المحفوظ ، والكتابة في اللوح المحفوظ بعد خلق القلم ، والله ﷻ خلق القلم للكتابة ، فحين خلقه أمره أن يجري فكتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة .

وقوله هنا : (فأَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ القَلَمَ) هذا كما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره : (أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تباركَ وتعالى القَلَمَ قالَ لهُ : اكْتُبْ...)[1] ، هكذا يرويها بعضهم (أَوَّلُ) ، وشيخ الإسلام رحمه الله لا يختار أن تُقرأ على هذا النحو (أَوَّلُ) ، وإنما يختار أن تُقرأ (أَوَّلَ) ، فتكون قراءته هنا فيما ذُكر : (فأَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ القَلَمَ قالَ لهُ : اكْتُبْ) ، وتكون (أَوَّلَ) بمعنى حين ، يعني : أَوَّلَ شيء بعد خلقه قال له : اكتب .

ولفظ (فأَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ القَلَمَ قالَ لهُ : اكْتُبْ) ما هو المعتمد فيه ، هل هو (أَوَّلُ) أو (أَوَّلَ) ؟ الصحيح أنه (أَوَّلَ) ، يعني : حين ؛ وذلك لأن القلم - على الصحيح - خُلق بعد العرش ، فليس القلم أولَ مخلوقات الله ، بل العرش كان مخلوقًا قبله ، وهذه المسألة مرتبطة بمسائل أخرى مما يسمونه : تسلل وقدم جنس المخلوقات .

المقصود من ذلك أن القلم لما خلقه الله ﷻ أمره أن يكتب ، وأن العرش كان مخلوقًا قبل خلق القلم .

والقول الثاني : أن القلم قبل العرش لأجل دلالة هذا الحديث : « أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تباركَ وتعالى القَلَمَ قالَ لهُ : اكْتُبْ ... » ، في رواية بالفاء : « فَأَوَّلُ » ، وهي لا تُناسب « أَوَّلُ » ، وفي رواية أخرى : « إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تباركَ وتعالى القَلَمَ » ، وتوجيه ذلك أن هذه مروية بالمعنى ؛ لهذا قال ابن القيم رحمه الله :

والنَّاسُ مُختلفُون في القَلَمِ الذي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مَنَ الدَّيَّانِ
هل كَانَ قبل العرشِ أو هُو بعدَه ... قولان عِند أبي العَلا الهَمذَانِي
والحقُّ أن العرشَ قبلُ لأنَّه ... قَبلَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أركَانِ
وكِتابةُ القَلمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَت ... إيجَادَهُ مِن غير فَصلِ زَمَانِ
لمَّا برَاهُ اللَّه قالَ اكتب كَذا ... فَغدا بِأمرِ اللَّه ذا جَرَيَانِ
فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ أبدًا إلى ... يَومِ المعَادِ بِقُدرَةِ الرَّحمَنِ

هذا هو الصحيح أن القلم مخلوق بعد العرش والعرش قبل ذلك ، فإذن يكون قوله هنا : (فأَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تباركَ القَلَمَ قالَ لهُ : اكْتُبْ) يعني : حين خلق اللَّه القلم ، فتكون (ما) هنا ليست موصولة ، وإنما هي مصدرية ؛ لأنها إذا كانت موصولة يعني : (أول والذي خلق اللَّه) يصير على هذا المعنى القلم هو أول المخلوقات ، وهذا ليس بصحيح ، فتكون (ما) هنا مصدرية ، ويكون المعنى : حين خلق اللَّه

(١) تقدم تخريجه .

القلم قال له : اكتب ، يعني : عند خلق القلم قال الله له بعد أن خلقه : اكتب ، وهذا هو الذي يقرره شيخ الإسلام ، فتُفهم عقيدته هذه على نحو ما يُقرر في كتبه .

قال ﷺ : (قالَ لهُ : اكْتُبْ ، قالَ : مَا أَكْتُبُ ؟ قالَ : اكْتُبْ ما هُوَ كَائِنٌ إلى يَوْمِ القِيامَةِ) ، فهذا يدل على أن غاية ما هو مكتوب في اللوح المحفوظ إلى يوم القيامة ، وما بعد ذلك غير داخل فيما كُتب في اللوح المحفوظ ، فإذن هذه المرتبة ، تشمل تقدير الأشياء إلى يوم القيامة ، لكن العلم يشمل ما بعد ذلك ؛ لأن علم الله ﷻ ليس محدودًا بزمن ، أما كتابة القلم لما خلق الله ﷻ ولتقدير الأشياء فهذا محدود بيوم القيامة .

قال شيخ الإسلام : (فما أصابَ الإنسانَ لم يَكُن ليُخْطِئَهُ ، ومَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُن ليُصِيبَهُ ، جَفَّتِ الأَقْلامُ ، وطُوِيَتِ الصُّحُفُ) ، وهذا مأخوذ من حديث ابن عباس المشهور الذي قال فيه النبي ﷺ له : « يا غُلامُ ، إني مُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ ؛ احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ ...» . قال في آخره : « جَفَّتِ الأَقْلامُ ، وطُوِيَتِ الصُّحُفُ »[1] ، يعني : أن الكتابة انتهت ، وأنه لن يكون شيء إلا على وفق ما كُتب وقُدِّر ، وقد ثبت في « صحيح مسلم » أن النبي ﷺ قال : « كَتَبَ اللَّهُ مقَاديرَ الخلائِقِ قبل أن يَخْلُقَ السماواتِ والأرضَ بِخَمْسِينَ ألفَ سَنَةٍ »[2] ، وفي « مسند الإمام أحمد » جاء الحديث بلفظ : « قَدَّرَ اللَّهُ المَقَادِيرَ »[3] . هل قدرها بالعلم ؟ ليس بصحيح ؛ لأن علم الله ﷻ سابق ، فهو سبحانه لا يعلم شيئًا بعد أن لم يكن علمه ؛ بل هو ﷻ عالمٌ بكل شيء ، لكن قدرها بالكتابة ، فتكون إذن مرتبة الكتابة هذه هي التي قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، ويكون معنى الحديث : « قَدَّرَ اللَّه المَقَادِيرَ » يعني : بالكتابة في اللوح المحفوظ .

قال : (فما أصابَ الإنسانَ لم يَكُن ليُخْطِئَهُ) يعني : أن المرء سيأتيه ما كُتب له ؛ فإنه حتمًا سيلاقيه لا مفر منه ؛ لأن الله ﷻ عالمٌ بأحوال العباد ، وعالمٌ بما سيحصل مما أردت أن يحصل بك أو مما لم ترد أن يحصل بك ، وعالم بما فُعل بك مثلًا ، أو بُغي عليك ، أو ظُلمت به ، كل هذا علمه عند الله ، فكتب ما سيحصل .

فإذن كتابته ﷻ لما سيحصل وعلمه هذا ليس بإجبار للعبد أن يفعل ، وإنما هو كشف لما سيحصل ؛ لأن الله ﷻ أعطى العبد المختار اختيارًا ، فهو يختار إما هذا وإما هذا ، والنهاية التي يختارها وتحدث هي التي علمها الله ﷻ ، وهي التي كُتبت عليه ، وهناك توفيق وهناك خذلان ، ففي قوله :

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦) من حديث ابن عباس . وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٠٤٣) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٣/١٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٣) أخرجه أحمد (٦٥٧٩) ، والترمذي (٢١٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو . وصححه الألباني في صحيح الترمذي (١٧٥٠) .

(فما أصابَ الإنسانَ لم يَكُن لِيُخْطِئَهُ) يعني : لا يتصور العبد أنه لو فعل غير هذا الفعل لم يكن يصيبه هذا ؛ لأنه لابد أن يفعل هذا فيصيبه هذا ؛ لأن الجميع بقدر ، ولا يُمكن أن يخرج عن ذلك ، فهو باختياره فَعَل ونتيجة الاختيار حصلت ، وهذا هو الذي كان مكتوبًا عليه ؛ لأن اللَّه ﷻ قدر مقادير الخلائق ، وكل شيء خلقه ﷻ بقدر ، ولابد أن يكون ما قدر سبحانه وتعالى .

وهناك توفيق وهناك خذلان ، والتوفيق والخذلان من الألفاظ التي يختلف فيها قول أهل السنة عن قول غيرهم .

فالتوفيق عند أهل السنة هو : إعانة اللَّه العبد على الفعل ، وإضعاف أو إبطال الأسباب التي تعوق الفعل ، فاللَّه ﷻ يُوفق للطاعات ، وهو سبحانه أعطى العبد أن يختار هذا وهذا ، وهذا الخيار عدلٌ منه ﷻ ، فَيَمُنُّ ﷻ على بعض العباد بأن يوفقهم ، يعني : يعينهم على الطاعة ؛ وذلك بأن يعطي العبد قوة عليه ويعينه على ذلك ، ويثبط أو يبطل أو يعطل أو يضعف الأسباب التي تعوق دون فعله .

وهذه لها تفاصيل لكن بالمثال يمكن أن يقرب الكلام ، ولا شك أن العبد في تحصيله لأي فعل من الأفعال لابد له من إرادة وقدرة ، لا يمكن أن يحصل فعل إلا بإرادة جازمة وقدرة تامة ، فإذا كانت إرادته قاصرة مترددة لم يحصل الفعل ، وإذا كانت قدرته ناقصة لم يتم الفعل ، أو كان ليس عنده قدرة لم يتم الفعل ، فإذا وجدت القدرة والإرادة تم الفعل ، هذا من جهة ، فإعانته على أن يريد وأن يتوجه قلبه لذلك هنا فيه إعانة خاصة ، وإقداره على ذلك في بعض الأعمال التي تحتاج إلى قدرة خاصة ، يعني : ليست مما يتوجه لها العبد ابتداءً ، مثل : الجهاد مثلًا ، والأعمال العظيمة ، فاللَّه ﷻ يوفقه بأن يجعله قادرًا على أن يتوجه إلى الفعل ، وهناك مثبطات من عمل شياطين الجن والإنس ومن الملهيات والشهوات ... إلى آخر ذلك . فاللَّه ﷻ يوفقه بإضعاف الأسباب المثبطة عن الفعل ، أو إبطال تلك الأسباب وعدم تعرضها لهذا العبد الموفق .

فإذن التوفيق عند أهل السنة والجماعة يشمل شيئين :

الأول : إعانة خاصة على الإرادة والقدرة .

الثاني : إضعاف أو إبطال أو تعطيل الأسباب المثبطة عن العلم .

أما الخذلان فهو : أن يُترك العبد ونفسه ، والعبد يُعامل بالعدل ، فلا يُعان في إرادة ولا قدرة ، ولا تُثبط عنه أو تُضعف أو تُبطل أو تُعطل الأسباب المانعة ، فإذا خُذل العبد تسلطت عليه شياطين الإنس والجن ، وتسلطت عليه الشهوات ، فخذل ووكل إلى نفسه ، ومن وكل إلى نفسه فقد خسر خسرانًا مبينًا ؛ ولهذا كانت « لا حول ولا قوة إلا باللَّه » كنزًا من كنوز الجنة ؛ لأنها سبب كل خير ، وهي سبب الأعمال التي تُدخل الجنة ؛ لأن معناها أنه لا توفيق إلا باللَّه ، ولا إعانة إلا من اللَّه ، فهي طلبٌ للتوفيق والإبعاد عن الخذلان .

أما الأشاعرة - وهذه تكثر عند النووي في «شرحه على مسلم» وغيره - فإنهم يفسرون التوفيق بأنه خلق قدرة على الطاعة، والخذلان بأنه منع القدرة على الطاعة، أو خلق قدرة على المعصية، وهذا عندهم وعند المعتزلة تقريبًا، وهو ليس بجيد؛ لأن خلق القدرة على الطاعة هذه مقارنة، والتوفيق سابق خلق القدرة على الطاعة، وهذا ظاهر أصلًا من قول النبي ﷺ لمن سأله عما يقربه من الجنة ويباعده من النار: «لقد وُفِّق هذا»[1]. أي: هُدي إلى ذلك الشيء فأعين عليه وأبطلت الأسباب المثبطة عنه، وهذا له تفاصيل تزيد على ذلك.

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله بعد ذلك الأدلة على تلك المرتبتين الأولى والثانية - العلم ثم الكتابة - فقال: (قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]). هذه الآية دلت على أن علم الله جل وعلا شامل لما في السماء وما في الأرض، وقوله جل وعلا: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ هذا دليل على مرتبة العلم؛ لأن قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ هذا علم غير مخصوص بزمن، فهو علم بما يكون في السماء والأرض، وهو جل وعلا عالم بكل شيء، قال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ﴾ فقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى المعلوم مما يكون في السماء والأرض، وذلك أن القدر يعني ما جعله الله جل وعلا في اللوح المحفوظ مكتوبًا، وهذا متعلق بما يحدث في السماوات والأرض إلى قيام الساعة، فما يكون في السماء والأرض جعله الله جل وعلا في كتاب، والكتاب هو المجموع، سمي كتابًا لأنه يُجمع فيه إما الصحف وإما الكلام؛ ولهذا قيل للكتابة: كتابة؛ لأن الكاتب يجمع الحروف، وهذا يُبين أن الكتابة في اللوح المحفوظ حقيقة كتابة بالقلم على ما يُفهم من قول القائل: كتبت الشيء. يعني: كتبه بقلمه ليكون مقروءًا بعد الكتابة.

قال جل وعلا: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ يعني: ما ذكر من كتابة ذلك ﴿فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾، فالله جل وعلا لا يعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض؛ كما قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، فكلُّ ذلك يسير عليه جل وعلا؛ ذلك لأنه سبحانه عليم قدير، فعلمه تام كامل من جميع الوجوه، وقدرته تامة كاملة من جميع الوجوه، فهو سبحانه قدير على كل شيء، على ما يشاؤه وعلى ما لم يشأْهُ، فقدرته جل وعلا عامة على كل شيء؛ ولهذا قال هنا: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾، فعلمه جل وعلا بتفاصيل كلِ شيء، وكتابته لذلك، هذا يسير عليه سبحانه وتعالى؛ وذلك لعظمته وجلاله، وكمال أسمائه وصفاته، وكمال علمه وقدرته جل وعلا.

وقال جل وعلا: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] يعني: أن الله جل وعلا كتب في اللوح المحفوظ ما يصيب الناس وما يقع في الأرض من مصائب، ومفهومه أيضًا ما يقع في الأرض من خيرات، فالكل مكتوب، وخص

---

(١) أخرجه مسلم (١٣/١٢) من حديث أبي أيوب.

المصيبة في هذه الآية لأنها هي التي يُتحسر عليها ويقع في نفس الإنسان منها ما يقع من سخط ونحو ذلك ، فإذا علم أن كل شيء بقدر ، وأنه مكتوب ، وأن القدر سابق اطمأنت نفسه وحَسُن ظنه بربه ﷻ ، وعلم أن ذلك موافق لحكمته سبحانه . وقوله هنا : ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ يعني : ما ذكر هو عليه ﷻ يسير . هذا استدلال من شيخ الإسلام على هاتين المرتبتين .

قوله : (وهذا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ في مَوَاضِعَ جُمْلَةً وتَفْصِيلًا ، فَقَدْ كَتَبَ في اللَّوْحِ المَحْفُوظِ مَا شَاءَ ، وإذا خَلَقَ جسدَ الجَنِينِ قبلَ نفْخِ الرُّوحِ فيهِ بَعَثَ إليهِ مَلَكًا ، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، فيُقَالُ لَهُ : اكْتُبْ : رِزقَهُ ، وأجلَهُ ، وعملَهُ ، وشَقِيٌّ أم سعيدٌ .. ونَحْوَ ذَلِكَ) .

هذا فيه إشارة من شيخ الإسلام رحمه الله إلى أن القدر هو بالنسبة إلى العلم العام ، وهي المرتبة الأولى ، وأن التقدير بمعنى الكتابة في اللوح المحفوظ هذا على وجه الإجمال ، وهناك أيضًا إيمان بالقدر على وجه التفصيل ؛ وذلك أن علم الله ﷻ يكون بحسب المعلوم ، فهو ﷻ علم الأشياء في الأزل قبل أن تحدث ، وإذا حدث الشيء علمه ﷻ ، فيوافق علمه السابق ؛ ولهذا قال ﷻ : ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة : ١٤٢] . إلى قوله : ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ونحو ذلك من الآيات التي فيها أن الله ﷻ جعل الأشياء وقدرها لكي يعلم ، فهذا فيه دليل على أن العلم يكون بعد وقوع الشيء ، وهذا لا ينافي العلم السابق ، فالعلم السابق له أدلته .

والله ﷻ يعلم الأشياء جملة وتفصيلًا ، الكليات والجزئيات في العلم الأزلي السابق ، وكذلك إذا حدث الشيء علمه ، وما جاء في الآيات مثل آية « البقرة » هذه ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ ونحو ذلك ، فهذا المراد منه عند المحققين إظهار العلم الذي تكون به الحجة على العباد ، ففي قوله : ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ هو ﷻ يعلم ذلك قبل حدوثه ، ولكن هذا لإظهار العلم الذي تقوم به الحجة على العبد ، فالله ﷻ يعلم قبل ذلك ، وإنما خص هنا هذه المسألة وأمثالها - يعني : مسألة تحويل القبلة وأمثال ذلك - بأنه شرع أو فعل ليعلم ، فجعل ذلك لأجل أن يُظهِر علمه السابق وتقوم الحجة على العبد . وهذه الآية وأمثالها استدل بها الذين يقولون : إن علم الله مستأنف - كما سيأتي إن شاء الله في بيان أقوال تلك الطائفة - لأن قوله : ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ هذا فيه دليل على أن العلم يكون بعد الوقوع ، ففيه تخصيص بذلك ، قالوا : وهذا يدل على أن علم الله مستأنف .

وهذه المرتبة - مرتبة العلم السابق - هي أول مرتبة نُفيت من مراتب القدر ، فجُعل الأمر أُنُفًا ومستأنفًا ، يحدث بلا علم سابق وبلا قدر سابق ، وهذه الآيات التي مرت معنا فيها إظهار العلم السابق لكي يكون حجة على العباد ، فالآيات متوافقة غير متعارضة .

كذلك بالنسبة للكتابة هناك أنواع من التقدير الكتابي ، وأصله في أم الكتاب في اللوح المحفوظ ،

وهو الذي قال فيه ﷺ : « كَتَبَ اللَّه مقاديرَ الخلائِقِ قبل أَنْ يَخْلُقَ السماواتِ والأرضَ بِخَمْسِينَ ألفَ سَنَةٍ ، وكان عرشه على الماء » . وفي رواية : « قَدَّرَ اللَّه المقاديرَ »(1) . قدر مقادير الخلائق يعني كتبها ، هذا التقدير العام في اللوح المحفوظ ، وهو الذي جاء في قوله : ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد : ٣٩] ، يعني : الكتاب الأصل الذي لا يتغير ولا يتبدل ، وهو اللوح المحفوظ ، هذه الكتابة العامة السابقة للخلق .

وهناك كتابات تفصيلية لما كُتب في اللوح المحفوظ ، منها :

الكتابة العمرية :

فبعد أن ذكر الكتابة العامة وقال : (فَقَدْ كَتَبَ في اللَّوْحِ المَحْفُوظِ مَا شَاءَ) ، هذه الكتابة الأصل ، ذكر نوعًا آخر من الكتابة ، فقال : (وإذا خَلَقَ جسدَ الجَنِينِ قبلَ نفْخِ الرُّوحِ فيهِ بَعَثَ إليهِ مَلَكًا ، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، فيُقَالُ لَهُ : اكْتُبْ : رِزقَهُ ، وأجلهُ ، وعملهُ ، وشَقِيٌّ أم سعيدٌ) ، وهذا كما في الحديث الصحيح(2) ، وقد ذكر شيخ الإسلام هنا أنه قبل نفخ الروح ؛ لما جاء في آخر الحديث : « ثم يُؤْمرُ بنَفْخِ الرُّوحِ »(3) ، هذه كتابة خاصة متعلقة بهذا الإنسان الذي ستنفخ فيه الروح ، وهذا الكتب هو تفصيل لما هو مكتوب في اللوح المحفوظ ، فتكون كتابة تفصيلية في حق هذا المعين .

الكتابة السنوية :

كذلك هناك التقدير السنوي الذي يكون في ليلة القدر ، قال ﷻ : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر : ١، ٢] سميت ليلة القدر لأنها يُقدر فيها ما يحصل في تلك السنة ؛ يُقدر بمعنى يُكتب ، أما التقدير الأصلي فهو في اللوح المحفوظ ، وهو الذي في قوله تعالى : ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان : ١- ٤] ، يعني : يُفصل من اللوح المحفوظ إلى الصحف التي بأيدي الملائكة ؛ كما هو أحد وجهي التفسير .

فهذه الكتابة تكون في ليلة القدر ، وتكون تفصيلًا لما يكون في هذه السنة بخصوصها لهذا المعين ، وقد يكون في هذه السنة ما يخالف ما هو مكتوب حين كان في الرحم ، يعني يكون في هذه السنة - نسأل اللَّه العافية - مسلمًا ، ويُكتب وهو في الرحم شقيًا ؛ لأنه سيئول أمره إلى رِدَّةٍ وكفر ، وهذا هو معنى قوله ﷺ : « فواللَّه الذي لا إِلَهَ غيرُهُ ؛ إنَّ أحدَكُم ليَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ الجَنَّةِ ، حتَّى ما يَكُونُ بيْنَهُ وبيْنَهَا إلَّا

---

(1) تقدم تخريجه .

(2) أخرجه الترمذي عقب (٢٤٢٥) ، وابن ماجه (٤٢٧٧) من حديث أبي موسى الأشعري . وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (٩٣٢) وقال : منكر .

(3) تقدم تخريجه .

ذِرَاعٌ ، فيَسْبِقُ عليهِ الكِتَابُ ، فيَعْمَلُ بِعَمَلِ أهلِ النَّارِ فيَدْخُلُهَا ...»[١] . إلى آخره ، وهذا معنى أنه كُتِبَ شقيًّا أو سعيدًا ، يعني : فيما سيئول إليه أمره ، أما فيما هو تفصيل لما في اللوح المحفوظ فهذا يكون الأمر فيه مختلفًا ، يعني : فيما هو في التقدير السنوي . لذلك لا نفهم من كتابة : هل هو شقي أم سعيد ، أو أنه يعمل بعمل أهل الجنة ثم يعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، أن هذا مخالف للكتاب ، أو أن الكتاب جبر عليه ، لا ، فالكتاب - كما سبق بيانه - كاشفٌ ، وما يُجرِي الله ﷻ على عبده هو بقدَر لا شك ، والقدر أنواع ، وهذا الكتاب لابد أنه سيكون ، فقد يعمل بعمل أهل الجنة العمر كله ، ثم يسبق عليه الكتاب ، يعني : ما كتب الله ﷻ في الكتاب أنه سيكون شقيًّا ، فيختار هذا الشقاوة ، فيُبْطِل عمله السابق ، وهو باختياره اختار عمل أهل الجنة ، ثم باختياره أبطل عمله السابق . فإذن كتابة الكتاب في اللوح المحفوظ يكون على الوجه العام - الإجمالي النهائي - وعلى الوجه التفصيلي ، ثم هناك كتب تفصيلية لما في اللوح المحفوظ ، ومنها الكتابة حين يُجمع خلقه في الرحم .

إذن كتابة رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد حين كان في الرحم ، هي باعتبار العاقبة لا باعتبار ما يكون في تفاصيل حياته ؛ لهذا قال ﷺ : « وإنَّ أحدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أهْلِ النَّارِ حتَّى ما يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ ، فيَسْبِقُ عليهِ الكِتَابُ ، فيَعْمَلُ بِعَمَلِ أهلِ الجَنَّةِ ، فيَدْخُلُهَا » . لأنه كُتب أنه سعيد ، فسيئول أمره إلى أنه يُسلم ، أو إلى أنه يتوب قبل أن يموت ، فيكون من أهل الجنة .

فهاتان الكتابتان العمرية والسنوية هذه يكون فيها التعليق ، يعني : يقال فيها : إن فَعَلَ العبد كذا فيكون القدر كذا ، وإن فَعَلَ العبد كذا يكون القدر كذا ، مثال ذلك : فإن وصل زيد رحمه في عمره وسع له في رزقه . فما يكون فيه المحو والإثبات هو في هذه الصحف التي فيها التقدير السنوي أو العمري الذي بأيدي الملائكة ، وهذه تكون معلقة ؛ كما قال ابن عباس في تفسير قوله ﷻ : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ الْكِتَٰبِ﴾ [الرعد : ٣٩] ، فهناك أشياء من القدر تقبل المحو والإثبات ، وهناك أشياء من الكتابة لا تقبل المحو والإثبات ؛ بل هي آجال لا تقبل التغيير أو أشياء لا تقبل التغيير ، وذلك ما في اللوح المحفوظ ، أما ما في صحف الملائكة فإنه يقبل التغيير ، وكل ذلك مكتوب في اللوح المحفوظ ، يعني : أنه مكتوب التفصيل والنهاية ، لكنه لا يقبل المحو والإثبات ، أما ما في صحف الملائكة فإنه يقبل المحو والإثبات ؛ كما قال ﷻ : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ الْكِتَٰبِ﴾ [الرعد : ٣٩] .

وهذا الوجه قال به ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو وجه ظاهر البيان والصحة ؛ لأنه موافق للأدلة ؛ كما قال ﷻ : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر : ١١] ، بعض أهل العلم في التفسير فهم الآية أن معناها : وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر معمر آخر إلا في كتاب ، وأن تعمير

---

(١) تقدم تخريجه .

المعمر يكون بسببٍ قد قُدِّر هو والتعمير معًا ، فيكون قد عُمر لا بالنسبة إلى أنه كان عمره ليس بطويل فأُطيل فيه .

وهذا يخالف ما جاءت به السنة الصحيحة من قول المصطفى ﷺ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ في رِزْقِهِ ، وأَنْ يُنْسَأَ لَهُ في أَثَرِهِ ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ »[١] ، فكان وصل الرحم سببًا في زيادة الرزق ، وسببًا في نسء الأثر وزيادة العمر ، وقال أيضًا : « صِلَةُ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ في الأهلِ ، مَثْرَاةٌ في المالِ ، مَنْسَأَةٌ في الأثرِ »[٢] ، وقال : « إنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بالذَّنْبِ يُصِيبُهُ »[٣] ، هذا كله من التغيير فيما كُتِب في صحف الملائكة ، وهذا التغيير والعمل كله بقدر ، وهو موجود في الصحف ، لكن له من الرزق كذا ، وإن عمل كذا يُحرم الرزق ، فيكون إذن السبب والمسبب والنتيجة كلها موجودة في ذلك ، فيمحو الله ﷻ من صحف الملائكة ما يشاء ، ويُثبت فيها ما يشاء ؛ لأن فيها كل شيء . فإذن هاتان المرتبتان - العلم والتقدير - فيها إجمال وتفصيل ، أي : علم إجمالي وعلم تفصيلي ، أو علم بالكليات وعلم الجزئيات ، وكذلك التقدير فيه تقدير عام لجميع المخلوقات وهناك تقديرات أخر وأنواع من الكتابة تفصيلية ، وقد فَصَّل فيها ابن القيم رحمه الله في كتابه « شفاء العليل » ، وذكر هذه المراتب ، وذكر أنواع التقدير الخمسة ، وذكر الأدلة عليه بما يُحال به عليه ؛ لأنها كلها تفصيلات القدر السابق .

قوله هنا : (خَلَقَ جسدَ الجَنينِ قبلَ نفْخِ الرُّوحِ فيهِ بَعَثَ إليهِ مَلَكًا) . وقد جاء في « الصحيحين » أن النبي ﷺ قال : « إنَّ اللَّهَ ﷻ وَكَّلَ بالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ : يَا رَبِّ ، نُطْفَةٌ ، يَا رَبِّ ، عَلَقَةٌ ، يا رَبِّ ، مُضْغَةٌ . فإذا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قالَ : أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثى ؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ؟ فمَا الرِّزْقُ والأَجَلُ ؟ فَيُكْتَبُ في بَطْنِ أُمِّهِ »[٤] . يعني : أن الملك يعلم هل هو ذكر أو أنثى ؟

فإذا كان كذلك فإن بإعلام الملائكة بهذا العلم - ألا وهو هل هو ذكر أم أنثى - خرج ذلك المعلوم من كونه غيبًا مختصًا بالله ﷻ ، فإن علم نوع ما في الرحم هل هو ذكر أم أنثى ؟ هو مختص بالله ﷻ قبل نفخ الروح ، فإذا نُفخت فيه الروح فإن الملائكة تعلم ذلك ، فحينئذٍ لا يكون مختصًا بالله ﷻ ؛ لأنه خرج عن كونه غيبًا لا يطلع عليه أحد .

ولهذا في هذا الزمن يطلعون على هذا الجنين بالأجهزة هل هو ذكر أم أنثى ؛ لأنهم يرون ما يتميز به الذكر مما يتميز به الأنثى تقريبًا من الشهر الخامس فما فوق ، وهذا ليس من الغيب المختص بالله ؛ بل هو

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٨٥) من حديث أبي هريرة . وفي (٥٩٨٦) ، ومسلم (٢١/٢٥٥٧) من حديث أنس بن مالك .

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٧٩) من حديث أبي هريرة . وصححه الألباني في صحيح الترمذي (١٦١٢) .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٠٢٢) من حديث ثوبان . وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه (٣٢٤٨) دون قوله : « وإن الرجل ....» .

(٤) أخرجه البخاري (٣١٨، ٦٥٩٥) ، ومسلم (٥/٢٦٤٦) من حديث أنس بن مالك .

مما يُدرك ، وقد ذكر ابن العربي المالكي وغيره أنه يمكن معرفة نوع الجنين بدلائل يقينية عند أهل الاختصاص والمعرفة حتى في زمنهم .

إذن فما يكون عند نفخ الروح في الجنين من جهة الكتابة هذه الكلمات الأربع : الرزق والأجل والعمل وشقي أم سعيد ، قال بعض أهل العلم : الأجل يختلف عن العمر ، فالعمر يقبل التغيير ، وأما الأجل فهو الذي لا يقبل التغيير ؛ وذلك لقوله ﷻ : ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل : ٦١] ، وقال : ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ [يونس : ٤٩] ، والآيات في ذكر الأجل وعدم الاستئخار والاستقدام فيه كثيرة ، وقال في العمر : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر : ١١] . قالوا : فهذا يدل على أن الأجل لا يقبل التغيير ولا يقبل الاستئخار والاستقدام ، والعمر يقبل ذلك .

وهذا الذي قالوه باعتبار ما جاء في القرآن صحيح ، أما باعتبار ما جاء في السنة فإنه ليس بظاهر ؛ لأن هذا الذي يُكتب من الأجل يقبل التغيير ، لقوله ﷺ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ في رِزْقِهِ ، وأَنْ يُنْسَأَ لَهُ في أَثَرِهِ » ، وفي بعض ألفاظ هذا الحديث : « وينسأ له في أجله »[1] ، وهذا ظاهر ، لكن ما جاء في القرآن من ذلك واضح في التفريق بين الأجل والعمر .

قوله : (فهذَا التَّقْديرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلاةُ القَدَرِيَّةِ قَدِيمًا ، ومُنْكِرُهُ اليَوْمَ قَلِيلٌ) .

قوله : (غُلاةُ القَدَرِيَّةِ) يقصد بهم الذين ينكرون العلم السابق ، وهم الذين ظهروا في عهد ابن عمر في البصرة - غيلان الدمشقي ، ومعبد الجهني ، ومن كان على هذه الشاكلة - فإنهم زعموا أن اللَّه ﷻ لا يعلم الأشياء إلا بعد أن تحصل ، وقالوا : الأمر أنف ، أي : مستأنف .

وفي « صحيح مسلم » حديث ابن عمر المعروف عن عمر ﵄ ، والذي فيه سؤالات جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان ، جاء في أول الحديث : أن أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني ، وأن أناسًا يقرءون القرآن ويتقفرون العلم ويزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف ، قال ابن عمر : « فإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ ، وأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي ، والذي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، لَوْ أَنَّ لأحدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ »[2] ، ثم ساق الحديث ، فالذين كانوا ينكرون القدر كانوا ينكرون مرتبة العلم السابق ، وهؤلاء هم غلاة القدرية .

وقوله : (غُلاةُ القَدَرِيَّةِ) يعني : أن هناك قدرية غير غلاة ، فهل هذا المفهوم صحيح من كلامه ؟ نعم هو صحيح ؛ لأن القدرية أنواع : منهم الغلاة ، ومنهم من ليسوا بغلاة ، وبعض أهل العلم يثبت ثلاث طبقات للقدرية : الغلاة ، والمتوسطون ، ومَن مخالفتهم في القدر خفيفة .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (٨/١) ، وأبو داود (٤٦٩٥) ، والترمذي (٢٦١٠) .

وقوله : (قَدَرِيَّة) هذا اسم لِمُنكِر القدر ، والأصل أن النسبة تكون للمثبت لا للنافي ، فإذا أثبت شيئًا نسبه إليه ؛ كما يُقال : الصفاتية لمثبت الصفات ، والعقلانيون لمقدمي العقل .. ونحو ذلك ، لكن هؤلاء قيل لهم : القدرية ، لأنهم نفاة القدر ، فهذا اصطلاح خاص ، فالذين ينفون القدر سواء الغلاة أم غير الغلاة يقال لهم : القدرية . ويشمل طائفتين كبيرتين :

الأولى : الغلاة الذي أنكروا العلم .

والثانية : المعتزلة الذين أنكروا أن اللّه ﷻ يخلق فعل العبد ، وزعموا أن العبد يخلق فعل نفسه ؛ كما سيأتي في بيان المرتبة الأخيرة من القدر .

ويقابل القدرية الجبرية ، ويأتينا بيان فرقهم في آخر الكلام إن شاء اللّه .

قال : (ومُنْكِرُهُ اليَوْمَ قَلِيلٌ) ، وهذا في وقت شيخ الإسلام ، أي : منكرو العلم السابق قليل ، والذين ينكرون العلم في زمنه وفي هذا الزمن هم الفلاسفة ، ومن كان على مذهب غلاة القدرية من بعض الناس الذين لا ينتسبون إلى طائفة الفلاسفة ، والفلاسفة الإسلاميون يزعمون أن اللّه ﷻ يعلم الكليات دون الجزئيات ، وهذا إنكار للعلم ، يقولون : العلم السابق هو علم كلي لا تفصيلي ؛ علم بالكليات دون الجزئيات . وهذا نوع من إنكار العلم السابق .

هؤلاء هم الذين قال فيهم الشافعي رحمه الله كلمته المشهورة : (ناظروا القدرية بالعلم ؛ فإن أقروا به خصموا ، وإن أنكروا كفروا) .

قوله : (وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثانِيَةُ ؛ فَهِيَ مَشِيئَةُ اللّهِ النَّافِذَةُ ، وقُدْرَتُهُ الشامِلَةُ ، وَهُوَ : الإيمانُ بِأَنَّ ما شاءَ اللّهُ كانَ ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ ، وأَنَّهُ ما في السماواتِ وما في الأرضِ مِنْ حركةٍ ولا سُكُونٍ إلا بمشِيئةِ اللّهِ سبحانهُ ، لا يكونُ في مُلْكِهِ ما لا يُرِيدُ ، وأنهُ سُبحانهُ على كلِّ شَيْءٍ قديرٌ منَ الموجوداتِ والمعدوماتِ ، ما مِنْ مَخْلُوقٍ في الأرضِ ولا في السماءِ إلا اللّهُ خالِقُهُ سبحانهُ ، لا خالِقَ غيرُهُ ، ولا ربَّ سِوَاهُ) .

لما انتهى شيخ الإسلام رحمه الله من بيان الدرجة الأولى التي تشتمل على مرتبتي العلم والكتابة ، قال هنا : (وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثانِيَةُ ؛ فَهِيَ مَشِيئَةُ اللّهِ النَّافِذَةُ ، وقُدْرَتُهُ الشامِلَةُ) ، وقد ذكرنا - فيما سبق - أن الدرجة الأولى قديمة ، فعلم اللّه قديم ، والكتابة في اللوح المحفوظ قديمة ، أما الدرجة الثانية فهي تقارن المقدور وتقارن المقضي ، فالقدر إذا شاء اللّه ﷻ أن يقع لابد أن يكون بقدر سابق وبقدر مقارن ، هذا القدر المقارن هو مشيئة اللّه النافذة وقدرته الشاملة ، وهذه هي الدرجة الثانية وتشمل مرتبتين .

فصَّل شيخ الإسلام ذلك بقوله : (فَهِيَ مَشِيئَةُ اللّهِ النَّافِذَةُ ، وقُدْرَتُهُ الشامِلَةُ) ، ثم بيَّن كيف يكون الإيمان بذلك ، فقال : (الإيمانُ بِأَنَّ ما شاءَ اللّهُ كانَ ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ ، وأَنَّهُ ما في السماواتِ وما في الأرضِ مِنْ حركةٍ ولا سُكُونٍ إلا بمشِيئةِ اللّهِ سبحانهُ ...) إلى آخر كلامه رحمه اللّه .

والمرتبة الأولى في هذه الدرجة الثانية هي المرتبة الثالثة من مراتب القدر ، وهي : الإيمان بمشيئة اللّه

النافذة ، وأن ما شاء ﷻ كان وما لم يشأ لم يكن ، والأدلة على هذه المرتبة كثيرة جدًا ، منها قوله ﷻ : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة : ١٣] . وكذلك قوله ﷻ : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس : ٩٩] ، وقوله ﷻ : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، وهو سبحانه مشيئته نافذة يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد ، ومنها قوله ﷻ : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٩] ، وقوله : ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام : ٣٩] ، والآيات في هذا الباب كثيرة جدًا .

فإذن مشيئة اللَّه ﷻ شاملة نافذة ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ومعنى قوله : (نافذة) يعني أنه ﷻ لا معقب لحكمه ، وأنه سبحانه لا يخاف أحدًا ولا يتردد ﷻ فيما يشاؤه ؛ بل ما شاء كان ، وهذه المشيئة هي الإرادة الكونية ؛ لأن الإرادة الكونية تفسيرها المشيئة ، وقد ذكرنا فيما سبق أن الإرادة قسمان :

* إرادة كونية . * وإرادة شرعية .

والإرادة الكونية هي المشيئة ، فإذا قلت : شاء اللَّه كذا ، بمعنى أراده كونًا ، فلا تكون المشيئة في الأمور الشرعية ، فقوله هنا : (مَا شاءَ اللَّهُ كانَ) يعين : كونًا . أما الأمور الشرعية فإنها لا يُطلق عليها المشيئة ، إنما تدخل في الإرادة الشرعية التي توافق محبة اللَّه ﷻ ، فما أراده اللَّه شرعًا هو موافق لمحبته ؛ إذ لا يريد ﷻ شرعًا إلا ما يحبه ، وما أرده شرعًا قد يفعله العبد وقد لا يفعله ، مثل : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء : ٢٦] ، لكن من العباد من لا يختار أن يتوب اللَّه عليه ، فهذه إرادة شرعية .

أما الإرادة الكونية وهي المشيئة النافذة ، فهذه كما قال : (مَا شَاءَ اللَّهُ كانَ) فيعتقد العبد اعتقادًا جازمًا بأن ما شاء اللَّه كان ، وأنه ﷻ يتصرف في هذا الملك كما يشاء ، وأنه ﷻ لا معقب له ، يحكم في ملكه كما يشاء ، فيما شاءه حصل ووقع ، وما لم يشأه ﷻ لا يحصل ، ولو اجتمع عليه من في أقطارها : السماوات والأرض ؛ فإنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئًا لا يشاؤه اللَّه ﷻ ؛ بل إن مشيئتهم تابعة لمشيئة اللَّه ﷻ ؛ كما قال ﷻ : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٩] .

قال : (وأنَّهُ ما في السماواتِ وما في الأرضِ مِنْ حركةٍ ولا سُكونٍ إلا بمشِيئةِ اللَّهِ سبحانهُ) ؛ لأنه ليس الأصل السكون وليس الأصل الحركة ، بل السكون بمشيئة وقدر ، والحركة بمشيئة وقدر ، فمن قال : إن الأصل هو السكون والحركة خلاف الأصل . فقد زعم أن القدر راجع إلى المتحركات دون الساكنات ، وهذا باطل ؛ لأنه ما من سكون إلا بمشيئة ، وما من حركة بمتحرك إلا بمشيئة . فسكون الساكن ليس عن اختياره ، وليس الأصل فيه السكون ، بل لأن اللَّه ﷻ قدر أن يكون ساكنًا وشاء منه في

هذه اللحظة أن يكون ساكنًا - إذا قلنا : (قدَّر) يعني في الماضي تقدير بالعلم والكتابة - وفي هذه اللحظة التي رأيت الساكن فيها ساكنًا فهو بمشيئة الله ﷻ ، والله سبحانه له ملائكة وَكَّلهم بفعل ما يشاؤه سبحانه ، فهم موكلون بذلك كما قال ﷻ : ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة : ١١] .

قوله : (إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحانَهُ) ، حتى سقوط الورقة وهبوب الريح ، أو هباءة تراها ماشية ، أو شعاع فيه غبار ، هذا كله بمشيئة الله ﷻ لا يخرج شيء عن مشيئته النافذة وعن قدرته سبحانه الشاملة .

قال : (لا يكونُ في مُلْكِهِ ما لا يُرِيدُ) هذا تعليل لما سبق ، (وأنهُ سُبحانهُ على كلِّ شَيْءٍ قديرٌ منَ الموجوداتِ والمعدوماتِ) هذه القدرة عبر عنها شيخ الإسلام بقوله : (قُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ) ؛ وذلك لمجيء ما يدل على القدرة الشاملة على الموجودات والمعدومات في القرآن والسنة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة : ٤٠] ، وقوله : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب : ٢٧] ، وقوله : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف : ٤٥] ، والآيات في ذلك كثيرة .

قال : ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ﴾ ، و (كلّ) من ألفاظ الشمول والظهور في العموم فتشمل المعدوم والموجود ، و (شيء) اسم لما يقبل العلم ، يعني : للمعلوم أو لما يئول إلى العلم ، والمعدوم يقبل العلم ، فإذن صارت مشيئة الله نافذة وقدرته شاملة للموجود والمعدوم أيضًا .

وقوله : (والْمَعْدُومَاتِ) ، يعني : لما لم يشأه الله ﷻ ، فهو سبحانه ما شاءه كان ، لكن ما يقدر عليه سبحانه ربما يكون وربما لا يكون بحسب حكمته ﷻ ، وهذا لأجل إطلاق الشمول في النصوص في قوله : ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة أن قدرة الله شاملة للمعدومات والموجودات ؛ كما قال سبحانه : ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال : ٢٣] ، فإسماع الاستجابة ما حصل ، ولو أسمعهم إسماع الاستجابة لتولوا وهم معرضون ، وهذا تابع للعلم ، وهو تابع أيضًا للقدرة ؛ كما قال ﷻ : ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام : ٦٥] ، ففي هذه الآية إثبات أن الله ﷻ قادر على هذه الثلاثة الأشياء :

* أن يبعث عليهم عذابًا من فوقهم .
* أن يلبسهم شيعًا .
* أن يذيق بعضهم بأس بعض .

وقد ثبت في الصحيح أنه لما نزلت هذه الآية : ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال رسول الله ﷺ : « أَعُوذُ بِوَجْهِكَ » ، ثم تلا : ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ فقال : « أَعُوذُ بِوَجْهِكَ » . ثم

تلا : ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ فقال رسول الله ﷺ : « هَذَا أَهْوَنُ »[1] .

والله ﷻ لم يشأ أن يبعث على هذه الأمة عذابًا من فوقها أو من تحت أرجلها فيهلكهم بِسَنة بعامة ، بل جعل بأسهم بينهم شديدًا لحكمته سبحانه وتعالى العظيمة العلية ، فدلت الآية على أن قدرة الله ﷻ تتعلق بما لم يشأ أن يحصل ، ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ ، وهذا لم يشأ الله ﷻ ، ومع ذلك تعلقت به القدرة ، قال العلماء : دلت الآية على قدرة الله على ما شاءه وعلى ما لم يشاه .

فقوله : (وأَنَّهُ سُبْحَانَهُ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) فيه عموم قدرة الله تعالى على ما شاءه وعلى ما لم يشأه ، وهذا مذهب أهل السنة .

والأشاعرة والماتريدية وغيرهم قالوا : القدرة لها تعلقان : تعلق صلوحي ، وتعلق قديم . فيعلقون القدرة بما يشاؤه الله ﷻ ، فيقولون : تعلق قدرة الرب ﷻ بما يشاء ؛ ولذلك يعدلون عما جاء في القرآن من قول الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران : ١٨٩] ؛ لأن القدرة عندهم متعلقة بما شاء الله أن يحصل أما ما لم يشأ أن يحصل ، فلا تتعلق به القدرة ، فإذا قيل : هل الله قادر على ألا يوجد إبليس ؟ فيقولون : لا هو غير قادر . هل الله قادر على ألا توجد السماوات ؟ يقولون : لا غير قادر . لأن القدرة عندهم متعلقة بما شاءه ﷻ ، وما لم يشأه في كونه مما لم يحصل بعد أو مما حصل خلافه فإن القدرة غير متعلقة به ؛ ولذلك يقول قائلهم : (ليس في الإمكان أبدع مما كان) ؛ لأن القدرة عندهم متعلقة بما شاءه الله ﷻ .

وهذه عقيدة عند أهل السنة والجماعة باطلة ، فلا يجوز للمرء أن يخالف نص القرآن ويقول : والله على ما يشاء قدير . نعم هو ﷻ على ما يشاء قدير ، لكن قدرته على ما يشاء وعلى ما لم يشأه ، فهو سبحانه قدير على ما شاء وقدير على ما لم يشأه ، فعندهم القدرة متعلقة بما شاءه ، وعند أهل السنة القدرة متعلقة بما شاءه ﷻ وبما لم يشأه ؛ لقوله سبحانه : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام : ٦٥] نعم جاء في حديث الرجل الذي يدخله الله ﷻ الجنة ، وهو آخر من يدخلها ، أن الله ﷻ يقول له : « إني لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قادر »[2] . والجواب على ذلك معروف ؛ لأنه متعلق بأشياء مخصوصة وليس تعليقًا للقدرة بالمشيئة ، أو يقال : إن قدرته على ما يشاء في مثل هذه الأحاديث لا تنفي قدرته على ما لم يشأ ﷻ ، وهذا يثبته أهل السنة ؛ لأنه دليل على أنه ﷻ على ما يشاء قدير ، وهذا دل عليه قوله : ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الشورى : ٩] . لكن المبتدعة عندهم شعار أنهم يُعرضون عن قول : ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة : ٤٠] ، إلى قولهم : والله على ما يشاء قدير ، وإذا كان ذلك شعارًا لأهل البدع ، فإن

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٨) من حديث جابر بن عبد الله .

(٢) أخرجه مسلم (١٨٧/٣١٠) من حديث عبد الله بن مسعود .

استعماله فيه موافقة لهم مع صحته في نفسه ، وقول القائل : إنه ﷻ على كل شيء قدير . هذا يشمل ما شاءه وما لم يشأه ، وفيه موافقة للنصوص من الكتاب والسنة .

هذا معنى قول شيخ الإسلام : (وأنهُ سُبحانهُ على كلِّ شَيْءٍ قديرٌ منَ الموجوداتِ والمعدوماتِ) وهذا كلُّه متعلق بما يمكن ، أما المحال مما أحاله أو منعه ﷻ أن يكون في ملكه وأوجب ذلك على نفسه فهو ﷻ قدير على كل شيء ؛ على هذا وذاك ، ولكن لما جعل ذلك محالًا فهو لا يكون ، وقدرته ﷻ شاملة لكل شيء ، ولكن المحال هو الذي جعله ﷻ محالًا ، مثل أن يكون ثم إله بحق ، فهذا محال فلا يكون البتة .

هل هذا متعلق بالقدرة ؟ نقول : نعم القدرة متعلقة بكل شيء ، لكن هذا محال لا يكون ، كذلك أن يوجد إله آخر هذا محال ، كذلك أن يكون له ﷻ ولد هذا محال .. إلى آخره .

وهذه المحالات هو ﷻ الذي جعلها محالة ، فلا تُبحث هذه كما بحثها الفلاسفة وطائفة هل تدخل تحت القدرة أو لا تدخل ؟ لأن هذه جعلها اللَّه ﷻ محالات ، فما يُبحث هو ما جاءت فيه النصوص ، وأما ما جعله اللَّه ﷻ محالًا فإننا نأخذه على ما جاء في النص ، ولا نخوض فيه هل تشمله القدرة أو لا تشمله ؛ لأنه لا فائدة منه ، ولأن فيه استدراكًا واعتراضًا على النصوص .

قوله : (وَمَعَ ذلِكَ ؛ فَقَدْ أَمَرَ العِبادَ بِطاعَتِهِ وطاعَةِ رُسُلِهِ ، ونَهاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ ، وهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ المُتَّقِينَ والمُحْسِنِينَ والمُقْسِطينَ ، ويَرْضى عنِ الذينَ آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالِحَاتِ ، ولا يُحِبُّ الكافرينَ ، ولا يَرْضى عنِ القَوْمِ الفَاسِقِينَ ، ولا يَأْمُرُ بالفَحْشاءِ ، ولا يَرْضى لِعِبادِهُ الكُفرَ ، ولا يُحِبُّ الفَسَادَ) .

قوله : (ومَعَ ذلكَ) يعني : مع وجود القدر السابق(فَقَدْ أَمَرَ العِبادَ بِطاعَتِهِ وطاعَةِ رُسُلِهِ) ، فالقدر لا يعني عدم العمل ؛ بل قدر اللَّه ﷻ هو علمه سبحانه بما سيكون ، وكتابته ﷻ لما سيكون ، وما قدره سبحانه وتعالى على عباده ، ومع ذلك أمر العباد بالطاعة ونهاهم عن المعصية ،(وهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ المُتَّقِينَ والمُحْسِنِينَ والمُقْسِطينَ) ، واللَّه ﷻ يحب شيئًا ، ويبغض شيئًا ، والجميع قد شاءه ، وإذا كانت المعاصي داخلة تحت المشيئة فكيف تدخل تحت المشيئة مع أنها داخلة تحت ما يبغض الرب ﷻ ؟ وهذه الشبهة أوقعت طوائف كثيرة في الضلال .

وأهل السنة قالوا : إنه يجتمع في حق المعين من المسلمين الإرادة الكونية والشرعية ، فما أطاع اللَّه ﷻ فيه يجتمع فيه المحبة والإرادة الكونية ، وما خالف فيه الكافر والعاصي فهو حين معصيته نفذت فيه المشيئة والإرادة الكونية ، ولكنه في هذه الحال لم يوافق الإرادة الشرعية ، فالمسلم تعلق به في طاعته حين يطيع الإرادة الكونية - التي هي المشيئة - والإرادة الشرعية ، والعاصي حين عصى أو الكافر تعلق به الإرادة الكونية دون الإرادة الشرعية ؛ فلهذا صارت المحبة والرضا تبعًا للإرادة الشرعية ، فالمسلم الذي عمل الطاعة واجتمعت فيه الإرادة الشرعية والكونية حصل له محبة من اللَّه ﷻ لإتيانه بما أراده اللَّه

شرعًا ، فالمحبة تبع لتنفيذ الإرادة الشرعية ، والبغض تبع لعدم الإتيان بما يريده اللَّه ﷻ شرعًا .

إذا تبين ذلك فإن اللَّه يرضى - كما ذكر الشيخ - عن المتقين ، ويحب المتقين والمحسنين والمقسطين ، وهذه مسألة ضل فيها طوائف وذهبوا لأجلها إلى الجبر ، وبعضهم ذهب إلى نفي القدر ، وبعضهم ذهب للدخول في التعليل فضلوا ، والقدرية أصنافٌ ، وأصل ضلالهم هو الدخول في الأفعال ، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تائيته :

ويُدعى خصوم اللَّه يوم معادهم إلى النار طرًا معشر القدرية

سواءٌ نفوه أو سعوا ليخاصموا به اللَّه أو ماروا به في الشريعة

فهذه طوائف القدرية من حيث العموم : النفاة بأصنافهم الذين سبقوا ، ومن سعى ليخاصم أو مارى القدر في الشرع ، وذلك راجع إلى عدم التفريق بين الإرادة الكونية والشرعية ، وعدم فهم أنه يجتمع في حق المعين المشيئة الكونية وما لا يريده ﷻ شرعًا ، وهذا ظاهر بيِّن .

قوله : (والعِبَادُ فَاعِلُونَ حقيقةً ، واللَّهُ خلقَ أفْعالَهُم . والعَبْدُ هُوَ : المُؤْمِنُ ، والكافِرُ ، والبَرُّ ، والفاجِرُ ، والمُصَلِّي ، والصائِمُ ، ولِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ على أعمالِهِمْ ، ولهُمْ إرَادَةٌ ، واللَّهُ خالِقُهُمْ وقُدْرَتِهِمْ وإرَادَتِهِمْ ؛ ...) .

بعد أن ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ المرتبة الأولى من الدرجة الثانية ، التي هي مشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة ، وهي المرتبة الثالثة من مراتب القدر ، ذكر المرتبة الرابعة من مراتب القدر ، قال : (والعِبَادُ فَاعِلُونَ حقيقةً ، واللَّهُ خلقَ أفْعالَهُم) ، (العباد) جمع عبد ، من هذا العبد الذي يريده ؟ فَصَّل ذلك وقال : (والعَبْدُ هُوَ : المُؤْمِنُ ، والكافِرُ ، والبَرُّ ، والفاجِرُ ، والمُصَلِّي ، والصائِمُ) ، والعبد هو الذي يفعل فعله حقيقة وليس فعله الذي فعل مجازًا ، ما معنى ذلك ؟ يعني : أن العبد حين صلى ، من الذي فعل الصلاة ؟ هو العبد ، وحين تصدق ، من الذي تصدق على الحقيقة ؟ هو العبد ، وإذا شرب الخمر - والعياذ باللَّه - أو سرق ، أو ارتشى ، أو أكل الربا ، أو زنى ... إلى آخره ، من الذي فعل هذه الأفعال على الحقيقة ؟ الذي فعلها العبد ، فهل معنى ذلك أن العبد هو الذي خلق فعل نفسه ؟ نقول : لا .. العبد له قدرة وإرادة ، وهو الذي فعل هذا الفعل ، فالفعل يُنسب للعبد لأنه هو الذي اختاره وفعله بنفسه لم يكره عليه ، فمن الذي خلق فعله ؟ قال شيخ الإسلام : (وَاللَّهُ خلقَ أفْعَالَهُم) .

فإذن اجتمع أن يكون العبد هو الذي فعل على الحقيقة ، وليس فعلًا مجازيًّا كما يقوله الأشاعرة والماتريدية وطوائف ، وليس هو الذي يخلق فعل نفسه كما يقوله القدرية ، وإنما هو يفعل حقيقة ، واللَّه هو الذي خلق فعله ؛ وذلك لدلالة النصوص على ذلك ، أما الفعل حقيقة فهو فعل العبد ؛ لأنه جاء في النصوص نسبة الفعل إلى العبد ؛ كما في قوله ﷻ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، فالعبد هو التواب ، وإذا كان هو التواب فالتواب صيغة مبالغة من اسم الفاعل تائب ، وتائب اسم فاعل التوبة ، والمتطهر هذا اسم فاعل التطهر ، فإذن العبد هو الذي فعل

التوبة ، وهو الذي فعل التطهر ، بدلالة اللغة .

وإذا كان كذلك فهذه الدلالة حقيقة ، فهو الذي فعل التوبة حقيقة ؛ لأن اللَّه ﷻ جعله توابًا وجعله متطهرًا ، والأصل - كما هو معلوم - أن ما أسند إلى العبد فهو الحقيقة باتفاق الناس ، سواء الذين قسموا لغة العرب إلى حقيقة ومجاز ، أو الذين لم يقسموا بالاتفاق ؛ ولهذا في الأدلة جميعًا أمر اللَّه ﷻ بالصلاة والصوم والصدقة ، فإذا فعل العبد هذه الأشياء فهو إذن يفعلها حقيقة ، لكن كيف فعلها ؟ الجواب : جعل اللَّه ﷻ له إرادة ، هذه القدرة وهذه الإرادة التي جعلها للعبد من الذي خلقها ؟ خلقها اللَّه ﷻ ، ففعل العبد ينتج عن هاتين الصفتين القدرة والإرادة ، والقدرة والإرادة مخلوقتان ، فما يحصل منهما مخلوق . فإذن اجتمع أن العبد يفعل حقيقة ، وأنه لا يخلق فعله ؛ لأنه إذا كان يصح أن يُقال : يخلق فعله . يكون معناه ما أحدثه ، يعني : الأسباب أو الآلة التي جعلته يفعل ، والجوارح التي جعلته يفعل ، الجوارح ، أو هذه الصفات : القدرة ، والإرادة ، هو لم يخلقها وإنما خلقها اللَّه ﷻ .

فإذن النتيجة هي أن اللَّه خلق فعل العبد ؛ لأنه خلق له القدرة وخلق له الإرادة ، والعمل فعل العبد لا يكون مطلقًا أبدًا إلا بقدرة وإرادة ، لا يمكن أن يعمل عملًا حتى تكون عنده قدرة وإرادة ، والإرادة نعني بها الإرادة الجازمة ، والقدرة نعني بها القدرة التامة ، فقد يكون مريدًا للشيء لكن إرادته مترددة فهل يحصل الفعل ؟ لا يحصل ؛ لأنه متردد فلا يدري ما يقول ، أو يريد أن يذهب إلى المسجد ويريد أن يذهب إلى مكان آخر ، فهذه الإرادة المترددة لا يحصل بها الفعل حتى تتحول إلى إرادة جازمة ، فإذا توجه وجزم باختيار إحدى الإرادتين صارت إرادته جازمة ، فإن أراد أن يكتب وعنده قدرة على الكتابة وهو متعلم للكتابة ويده صحيحة حصل له مراده ، والنتيجة : أن الفعل لا يحصل حتى يكون عند العبد إرادة جازمة لهذا المعين من الفعل ، وقدرة تامة على هذا المعين من الفعل ، وبعض الناس عندهم إرادة جازمة ولكن عندهم قدرة ناقصة ، يريد مثلًا أن يسافر هذه اللحظة إلى مكان كذا و كذا ، هذه إرادة جازمة ، لكن هل عنده قدرة على ذلك ؟ ليس عنده قدرة فلا يحصل الفعل . فإذن نقول : الفعل لا يكون من العبد إلا بإرادة جازمة وقدرة تامة ، والإرادة والقدرة مخلوقتان ، فيكون الفعل مخلوقًا ، هذا من حيث التدليل العام .

ومن حيث التدليل الخاص قال ﷻ : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات : ٩٦] ، هذه الآية فيها وجهان من التفسير :

الأول : أن تكون ﴿وَمَا﴾ بمعنى « الذي » ، فيكون معنى الآية : واللَّه خلقكم والذي تعملونه .

الثاني : أن تكون ﴿وَمَا﴾ مصدرية تقدر مع الفعل بمصدر ، فيكون معنى الآية : واللَّه خلقكم وعملكم .

فإذن في الآية دليل على أن اللَّه خالق لأفعال العباد ؛ لهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه العقيدة .

المباركة : (ولِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ على أعمالِهِمْ ، ولهُمْ إرَادَةٌ ، واللَّهُ خالِقُهُمْ وقُدْرَتِهِمْ وإرَادَتِهِمْ) ، والصفات هذه من الذي خلقها ؟ هو رب العالمين ، وهم الذين يفعلون ، من الذي خلقهم ؟ هو رب العالمين .

إذن النتيجة : أن الذي يحصل منهم من الأفعال قد خلقه الله رب العالمين ، لكن الفعل فعل العبد حقيقة .

قوله : (وهذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ القَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ القَدَرِيَّةِ الَّذينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ : مَجُوسَ هذِهِ الأُمَّةِ ، ويَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإثْبَاتِ ، حتَّى سَلَبُوا العَبْدَ قُدْرَتَهُ واخْتِيَارَهُ ، ويُخرِجُونَ عَنْ أفْعَالِ اللَّهِ وأحكَامِهِ حِكَمَهَا ومَصَالِحَهَا) .

قال : (وهذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ القَدَرِ) يعني : الدرجة الثانية ، وهي الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة ، وأن اللَّه هو الذي يخلق فعل العبد ، قال عنها شيخُ الإسلامِ : (يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ القَدَرِيَّةِ) ، وعنى بالقدرية هنا المعتزلة ومن شابههم في نفي القدر ، فالقدرية الغلاة ينفون العلم ، وهؤلاء ينفون المشيئة النافذة ، ومنهم من لا ينفي هذه المشيئة النافذة أو القدر الشاملة ، ولكن ينفي أن اللَّه خلق فعل العبد .

والمشهور أن المعتزلة يقولون : « إن العبد يخلق فعل نفسه » . لماذا قالوا ذلك ؟ قالوا : لأن العبد يعمل المعاصي ، وإذا قلنا : إن المعصية خلقها اللَّه ﷻ فيكون ذلك محذورًا من وجهين : الأول : أن يكون اللَّه هو الذي فعل المعصية ، والثاني : أن يكون أجبرهم عليها ، وهاتان ممتنعتان شرعًا وعقلًا .

وهذا صحيح ، فإن اللَّه ﷻ ليس هو الذي فعل ، بل الذي فعل العبد ولكن اللَّه خلق ، وقولهم : إن هذا إجبار . نقول : وكذلك الإجبار منفي ، لكن هل يصح أن يكون هذا الفعل دليلًا على أنه هو الفاعل ؟ نقول : هذا ليس بصحيح ، بل النصوص دلت على التباين ، أي : أن العبد يفعل واللَّه ﷻ هو الذي يخلق ، وعلى أن العبد يفعل المعصية واللَّه ﷻ يأذن بها كونًا ولا يرضاها شرعًا ، فاجتمع في ذلك المرتبتان اللتان في هذه الدرجة . والمعتزلة نظروا إلى ما يفعله العاصي حين يعصي وحين يشرب الخمر ، من الذي خلق هذا الفعل ؟ قالوا : إذا قلنا : إن اللَّه هو الذي خلقه . فمعناه هو الذي فعل ؛ لأن هناك تلازمًا عندهم بين الفعل والخلق - كونه فَعَل يعني كونه خلق - وهذا ممتنع ، فإذن يكون العبد هو الذي خلق ، أيضًا لو قلنا : إن اللَّه هو الذي خلق ذلك . معناه ألغينا إرادة العبد ، وإذا ألغينا إرادة العبد كان مجبورًا على المعصية ، وهذا يقدح في العدل ، واللَّه ﷻ منزه عن الظلم ، وله صفة العدل .

هذه شبهتهم ، وهذا الذي قالوه باطل واضح البطلان ؛ لأنهم لم يفرقوا بين الفعل والخلق ، وكوننا نقول : إن اللَّه ﷻ هو الذي خلق هذا الشيء . بمعنى أنه ﷻ هو الذي خلق ما يكون به هذا الشيء ، ومعلوم أن الأسباب في الشرع تُحدث المسببات ، الماء ينزل فينبت به النبات ، فاللَّه ﷻ جعل الماء سببًا ، يتزوج الذكر ويضع ماءه في رحم الأنثى فيكون منه الولد ، فالعبد يفعل لكن الذي

خلق هو الله ﷻ، فالأسباب التي تنتج المسببات مخلوقة، إذن تكون النتائج مخلوقة، وهذه هي التي ألمتت أهل الاعتزال، ولا غرابة أن يكونوا غلاة في إثبات الأسباب ويتناقضون، والأشاعرة يقابلونهم في أنهم ينفون الأسباب وينكرون ذلك.

قال شيخ الإسلام هنا: (الَّذينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: مَجُوسَ هذِهِ الأُمَّةِ) هذا قد جاء في حديث في « السنن » عن ابن عمر وعن غيره: « القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هذِهِ الأُمَّةِ، إِنْ مَرِضُوا فلا تَعُودُوهُمْ، وإِنْ مَاتُوا فلا تَشْهَدُوهُمْ »[1]. وهذا الصواب أنه مرسل ولا يصح مرفوعًا، وبعض أهل العلم قال: بمجموع هذه الروايات يصل إلى الحسن.

قال شيخ الإسلام بعد ذلك: (ويَغْلُو فِيهَا) يعني في هذه الدرجة (قَومٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ) يعني أن الذين أثبتوا المشيئة النافذة والقدرة الشاملة، وأثبتوا أن الله هو الذي خلق فعل العبد، هؤلاء غلوا في الإثبات (حتَّى سَلَبُوا العَبْدَ قُدْرَتَهُ واخْتِيَارَهُ) يعني: إرادته، وهؤلاء هم الجبرية الذين غلوا في إثبات القدر حتى قالوا: إن العبد مسلوب القدرة والاختيار. أي: مجبور.

وهؤلاء الجبرية طائفتان مشهورتان:

الأولى: غلاة الجبرية: وهم الذين يقولون: إن العبد مجبور على كل شيء، وهو بمنزلة المقصور المضطر إلى الفعل، فهو كالريشة في مهب الهواء، وكحركة القلم في يد الكاتب، فالعبد ليس له اختيار، وهو مجبور، ولابد أن يفعل. هؤلاء غلاة الجبرية ومنهم الجهمية والصوفية وطوائف.

الثانية: جبرية متوسطون في الجبر، وهم الأشعرية والماتريدية، وهؤلاء يقولون: إن العبد مجبور في الباطن لكن في الظاهر يبدو أنه مختار، تنظر إليه فتجد عنده قدرة وإرادة لكنه في الباطن مجبور. فمعنى القدر عندهم أنه الجبر، لكنه في الباطن لا في الظاهر.

إذا كان كذلك فماذا يقولون في فعل العبد؟ هل هو يفعل الفعل على ذلك عندهم حقيقة؟ قالوا: إذا كان مجبورًا فمعناه أن الفعل ليس فعلًا له حقيقة، والفعل يُنسب له مجازًا.

إذا كان كذلك فمن الذي فعل؟

قالوا: الفاعل هو الله.

إذن العبد ما مهمته؟

قالوا: العبد محل للفعل.

ما معنى محل للفعل؟

قالوا: كما تكون السكين في يد القاطع يقطع بها الخبز، فالسكين ظاهرًا لمن رآها دون اليد

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩١) من حديث ابن عمر، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣٩٢٥). وابن ماجه (٩٢) من حديث جابر بن عبد الله، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه (٧٥).

المحركة هي التي قطعت ، وفي الواقع هي محل مجبورة على أن تقطع ، فإذا قيل : كيف قطع الخبز ؟ يقال : بالسكين ، لكن في الواقع من الذي حرك السكين ؟ تحتاج إلى محرك .

فلهذا قال شيخ الإسلام هنا : (سَلَبُوا العَبْدَ قُدْرَتَهُ واخْتِيَارَهُ) ، فجعلوا العبد بمنزلة الجمادات .

إذن اجتمع عندهم أن العبد يفعل الفعل مجازًا ، وهو في الحقيقة مجبور على هذا الفعل ، فكيف يُحاسب على العمل إذا كان هو مجبورًا عندهم ، يعني : عند الأشاعرة والماتريدية الجبرية المتوسطة ؟

قالوا : العبد يكسب فعله ، فللعبد كسب وهو مجبور على هذا الكسب .

ماذا تعنون بالكسب ؟ أنتم تقولون : لا يفعل حقيقة ، وإنما هو بمنزلة السكين ، فكيف يكون له كسب إذا كان مجبورًا ؟

اعترف عقلاؤهم وحذاقهم أنه لا مناص من الإجابة على هذا السؤال ، وهذا الذي أوقع الأشعري في أن يقول بالكسب ، فهذه اللفظة خرجت جوابًا عن هذا الإشكال وهذا الإيراد .

وهذا الكسب ما تفسيره ؟

الأشاعرة لهم في شروح عقائدهم اختلاف في تفسير الكسب إلى اثني عشر قولًا ذُكرت في شروح « الجوهرة » وغيرها ، فإذا كانوا اختلفوا في تفسيره على اثني عشر قولًا فمعناه أنه شيء غير معروف ، والذي ابتدعه هو الأشعري .

ولهذا قال القائل :

مما يقال ولا حقيقة تحته ... معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال ... عند البهشمي وطفرة النظام

فهناك ثلاثة أشياء اخترعها أصحابها لا وجود لها في الواقع ، إنما هي موجودة في أذهان أصحابها ، فهي شيء لا حقيقة له ، فهذا الكسب الذي قاله يريد به أن العبد يفعل مجازًا ، فهو مجبور في الباطن مختار في الظاهر ، وينسب له العمل كسبًا ، ويحاسب عليه كسبًا ، وهذا شيء لا يُفهم ، ولهذا اختلفوا في حقيقة هذا الكسب الذي يُحاسب الله العبد عليه إلى اثني عشر قولًا ، وكلها أقوال متضاربة ، فمعنى ذلك أنهم اخترعوا شيئًا وقعدوه وهم لم يفسروه بتفسير يتفقون هم عليه وهم أهل هذا القول ، وهذا من أدلة بطلان المسائل ؛ كما دلنا ذلك على بطلان قول أبي هاشم في الحال والطفرة عند النظام .

إذن هذا خلاصة لمذهب الجبرية المتوسطة ؛ ولهذا يستعملون كثيرًا لفظة : كَسَبَ العبد ، وهذا من كَسْبه ، والعبدُ يَكْسِب الفعل ، ويكثرون من هذه اللفظة لأجل هذه العقيدة عندهم .

وأهل السنة والجماعة يستعملون دائمًا لفظ فَعَل العبد ، وعَمِلَ العبد ، وصَلى العبد ، ولا يقولون : كسب العبد كذا . وما ورد من لفظ في القرآن وفي السنة لا يُعنى به المصطلح المحدث ، وإنما يعنى به العمل ، فقوله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة : ٢٨٦] يعني : لها ما عملت من خير

وعليها ما عملت من شر . أما الكسب الخاص - المصطلح الخاص - عند الأشاعرة ، فهو إنما حدث بعد القرون الثلاثة الأولى ، وهو شيء لا حقيقة له ، فهم سلبوا العبد قدرته واختياره وقالوا : لا يقدر ، وإنما اللّٰه الذي فعل ، وهو لا يريد ، إنما اللّٰه الذي أراد . وهل اللّٰه ﷻ هو الذي فعل المعصية ؟ قالوا : لا ، الذي فعلها هو العبد مجازًا ؛ أُجبر عليها ففعل فصار محلًا لهذا الشيء بمنزلة الأشياء الجامدة .

وهذا - كما قال المعتزلة في ردهم على الأشاعرة - لا شك أن فيه نسبة الظلم إلى اللّٰه ﷻ ، وهكذا كل جبري فإنه ينسب الظلم إلى اللّٰه ﷻ . فإذا كان هذا قولهم ، فما قولهم في الحكمة ؟ هل اللّٰه ﷻ أفعاله معللة ؟ طبعًا استحضروا هذا الشيء فاضطروا إلى أن ينفوا الحكمة ، فيقولون : إن اللّٰه ﷻ لا يوصف بالحكمة ولا يوصف بأن فعله موافق لحكمة أو فعله معلل .

وهذه هي آخر جملة ذكرها لك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : (ويُخرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللّٰهِ وأحكامِهِ حِكَمَهَا ومَصَالِحَهَا) ، ولا شك أن هذا منهم نتيجة أنهم ينفون الحكمة وينفون المصالح ؛ لأنهم لا يقولون بالاختيار ، وينفون الفعل عن العبد ، ويقولون : إن اللّٰه هو الذي فعل ولا حكمة له في ذلك . حتى يتخلصوا من نسبة اللّٰه ﷻ إلى الظلم .

وأصل الضلال في باب القدر في جميع الفرق - سواء الغلاة أو غيرهم - هو الخوض في الأفعال ، وكل أحد على الفطرة لم يَخُضْ في هذه المسائل يحس من نفسه أنه يختار هذا الفعل ويختار هذا الفعل ، فإما هذا وإما هذا . فإن اللّٰه ﷻ أعطى العبد القدرة والاختيار ، فإذا أراد به خيرًا أعانه على أن تكون إرادته في الخير ، وأعانه على أن تكون إرادته فيما يحب ويرضى ، وهذه الإعانة هي التي تُسمى التوفيق ، فالتوفيق أمر زائد على الاختيار ، وكل أحدٍ أعطاه اللّٰه ﷻ الاختيار ، قال تعالى : ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد : ١٠] . فهو يريد ويحس وذلك فطرة ، فالمطيع أطاع اللّٰه وتعبد وأفلح وتابع وأخلص ، وهو يعمل ذلك كله بإرادته ، فهل يقنع نفسه أنه هو الذي حصَّل هذه الأشياء ؟ لا .. ولكنه يعلم أنه أُعين عليها ، وهذا هو التوفيق ، فكل أحد من أهل الفطرة إذا فعل طاعة يعلم أنه هو الذي اختار ، وهو الذي فعل ، لكن لو شاء اللّٰه ﷻ لصرفه عن ذلك .

ما معنى : لو شاء اللّٰه لصرفه ؟ الجواب : أن يكله إلى نفسه فلا يوفقه ولا يعينه ، فإذا تُرِك ونفسه فإنه يضل ، فالمؤمن يحس بتوفيق اللّٰه له ، ويحس بالإعانة ، ويحس بأنه حُبب إليه الخير وكُرِّه له الشر ، وأنه عومل بعدل اللّٰه ﷻ ، فالخير أمامه والشر أمامه ، وهو الذي يختار هذا الطريق أو هذا الطريق .

إذن مذهب أهل السنة والجماعة فيه إثبات هذه المراتب ، وفيه إثبات أن أفعال اللّٰه ﷻ معللة ؛ أفعاله الكونية وكذلك أحكامه الشرعية ، ففعل اللّٰه ﷻ في كونه لعلة وحكمة قد نعلمها وقد لا نعلمها ، وقد سبق بيان أن الحكمة في صفات اللّٰه تُفسر بأنها وضع الشيء في موضعه الموافق للغايات المحمودة منه ، وأن وضع الشيء في موضعه هذا عدل ، فإذا كان موافقًا لغاية محمودة منه صار حكمة ، أما الظلم فهو

وضع الشيء في غير موضعه، وهو مقابل للعدل.

فإذن الله ﷻ تُثبت له الحكمة والتعليل في أفعاله الكونية وأحكامه الشرعية، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، والنصوص في ذلك كثيرة بينة.

هذا نهاية مبحث القدر في كلام شيخ الإسلام، وهو مبحث طويل جدًا، لكن ذكرنا منه ما يتعلق بكلام شيخ الإسلام، خاصة في مباحث الأفعال والأحكام ... إلى آخره، ومما ينبغي لطالب العلم أن يستحضره دائمًا في هذا الباب ما ابتدأنا به الكلام وهو أن القدر سر الله ﷻ؛ كما قال علي رضي الله عنه: (القدر سر الله فلا تفشه)، فلا يستطيع أحد أن يكشفه، ولا أن يعلم الحكمة والعلة في أفعال الله ﷻ، ولكن يأتي الضلال والزلل إذا خاض في الأفعال والتعليلات، والله ﷻ فعلُه معلل لكن لم يطلع العباد على علل ذلك عَزَّ وَجَلَّ وتبارك وتقدس ربنا. ولهذا قال شيخ الإسلام في التائية:

وأصل ضلال الخلق من كل فرقة	هو الخوض في فعل الإله بعلة
فإنهم لم يفهموا حكمة له	فصاروا على نوع من الجاهلية

فإن لم تعلم علم الله فلن تفهم الحكم، وقد تخاصم الملائكة في الملأ الأعلى كما قال ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص: ٦٩]، وحديث اختصام الملأ الأعلى معروف[1]، كذلك ما وقع بين موسى عليه السلام والخضر في سورة «الكهف»، وموسى مع أنه كليم الله لكنه لم يدرك العلل، وكان الصواب مع الخضر؛ لأنه علم من لدن الله ﷻ علمًا.

فإذن أساس هذا الباب الإيمان والتسليم بأن علم الله ﷻ لا يمكن للعباد أن يحيطوا بشيء منه إلا بما قدر لهم، وأن الخوض في الأفعال والتعليلات: لِمَ فعل؟ ولِمَ حصل كذا؟ ولِمَ هذا فقير وهذا غني؟ ولِمَ كذا وكذا؟ هذا باب من أبواب الشيطان يدخلها على العبد، وقد ذكر هذه الخلاصة الأخيرة ابن الوزير في أبيات جميلة، قال فيها:

تسل عن الوفاق فربنا قد	حكى بين الملائكة الخصاما
كذا الخضر المكرم والوجيه ال	مكلم إذ ألم به لماما
تكدر صفو جمعهما مرارًا	فعجَّل صاحب السر الصراما
ففارقه الكليم كليم قلب	وقد ثنَّى على الخضر الملاما
وما سبب الخلاف سوى اختلاف ال	علوم هناك بعضًا أو تماما
فكان من اللوازم أن يكون ال	إله مخالفًا فيها الأناما

فهذا باب هدى الله ﷻ فيه أهل السنة كما هداهم في غيره، ونحمد الله ﷻ أن جعلنا منهم، ونسأله لنا ولجميع المسلمين الثبات على القول الصالح والعمل الصالح.

---

(١) تقدم تخريجه.

الأسئلة

❁ قال الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان رحمه الله :

☐ مراتب القدر الأربع :

س١ – قد تقدم تعريف الإيمان بالقدر في جواب سؤال ٤٠ فما هي مراتبه ؟ وما دليل كل مرتبة من مراتب القدر ؟

ج– مراتب القدر أربع :

الأولى : إثبات علم الله الأزلي الأبدي بكل شيء ، قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة : ١١٥] ، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق : ١٢] ، وتقدم أدلة إثبات صفة العلم .

المرتبة الثانية : مرتبة الكتابة ، وهي كتابة الله لجميع الأشياء باللوح المحفوظ ؛ الدقيقة والجليلة ، ما كان وما سيكون ، ودليلها قوله تعالى : ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد : ٢٢] ، ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل : ٧٥] ، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس : ١٢] .

وعن عبادة بن الصامت أنه قال لابنه : يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم : أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب ، فقال : يا رب ! وماذا اكتب ؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة » . يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من مات على غير هذا فليس مني » .

وفي رواية لأحمد : « إن أول ما خلق الله القلم ، فقال : اكتب . فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة » .

المرتبة الثالثة : مرتبة المشيئة النافذة التي لا يردها شيء ، وقدرته التي يعجزها شيء ، فجميع الحوادث وقعت بمشيئة الله وقدرته ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، قال تعالى ، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٩] ، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ ، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي﴾ [الأنعام : ٨٠] ، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة : ١٣] ، ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام : ٣٩] ، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس : ٩٩] ، ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف : ٩٩] ، ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد : ٤] .

المرتبة الرابعة : التصديق الجازم بأنه سبحانه هو الموجد للأشياء كلها ، وأنه الخالق وحده ، وكل ما

سواه مخلوق له ، وأنه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات ، قال الله تعالى : ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الرعد : ١٦] ، ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر : ٣] ، ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة : ١١٧] ، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات : ٩٦] ، ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة : ٢] ، ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء : ٢٣، ٢٤] ، فلا بد من الإيمان بهذه الأربع .

□ أقسام التقدير :

س٢- ما أقسام التقدير ؟ وما أدلة كل قسم من أقسامه ؟

ج- أولًا : التقدير الشامل لجميع المخلوقات بمعنى : أن الله علمها ، وكتبها ، وشاءها وخلقها ، وهي التي تقدم ذكرها ، وأشار بعضهم إليها بقوله :

علم كتابة مولانا مشيئته وخلقه وهو إيجاد وتكوين

وأدلته تقدمت .

التقدير الثاني : هو التقدير العمري ؛ والمراد به رزق العبد ، وأجله ، وعمله ، وشقاوته ، وسعادته .

ودليله ما ورد عن عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات : يكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أو سعيد » . الحديث .

التقدير الثالث : وهو التقدير السنوي ؛ ودليله قوله تعالى : ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان : ٤] ، قال ابن عباس : يكتب من أم الكتاب في ليلة القدر ما هو كائن في السنة من الخير والشر ، والأرزاق والآجال ، حتى الحجاج يقال : يحج فلان ، ويحج فلان .

قال الحسن ومجاهد وقتادة : يبرم في ليلة القدر في شهر رمضان كل أجل ، وعمل ، وخلق ، ورزق ، وما يكون في تلك السنة .

التقدير الرابع : هو التقدير اليومي ؛ ودليله قوله تعالى : ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾ [الرحمن : ٢٩] .

ذكر الحاكم في « صحيحه » في حديث أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : إن مما خلق الله لوحًا محفوظًا من درة بيضاء ، دفتاه من ياقوتة حمراء ، قلمه نور ، وكتابه نور ، وعرضه ما بين السماء والأرض ، ينظر فيه كل يوم ثلاثمائة وستون نظرة أو مرة ، ففي كل نظرة منها يخلق ، ويحيي ، ويميت ، ويعز ، ويفعل ما يشاء ؛ فذلك قوله : ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾ [الرحمن : ٢٩] ، وقال المفسرون في شأنه : أنه يحيي ويميت ، ويرزق ، ويعز قومًا ، ويذل آخرين ، ويشفي مريضًا ، ويفك عانيًا ، ويفرج مكروبًا ، ويجيب داعيًا ، ويعطي سائلًا ، ويغفر ذنبًا إلى ما لا يحصى من أفعاله وأحداثه في خلقه .

س٢- هل العرش مخلوق قبل القلم ؟ وما الجمع بين حديث ابن عمر وحديث عبادة المتقدم ؟

ج- **نعم العرش متقدم خلقه على خلق القلم ؛ لما في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « قدر الله مقادير الخلق قبل خلق السماوات بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » . وأما حديث عبادة بن الصامت المتقدم قريبًا ، فقال العلماء : إما أن يكون معناه عند أول خلقه قال له : « اكتب » . وإما على أنه أول المخلوقات من هذا العالم ؛ ليتفق الحديثان ؛ إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير ، والتقدير مقارن لخلق القلم .**

□ حكم الاحتجاج بالقدر :

س٤- ما حكم الاحتجاج بالقدر على ترك أمر أو فعل نهي ؟

ج- **لا يجوز لنا أن نجعل قضاء الله وقدره حجة لنا في ترك أمر أو فعل نهي ، بل يجب علينا أن نؤمن ، ونعلم أن لله الحجة علينا بإنزال الكتب وبعثة الرسل ، قال الله تعالى : ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾** [النساء : ١٦٥] .

س٥- مَن الموجه إليه الأمر والنهي ؟ واذكر الدليل على ما تقول .

ج- **هو المستطيع للفعل والترك ، قال الله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾** [البقرة : ٢٨٦] **، وقال : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾** [التغابن : ١٦] **، وقال : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾** [آل عمران : ٩٧] **، وقال ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .**

س٦- ما معنى الرضى بالقضاء ؟ وما حكم الرضى به ؟ وضح ذلك مع ذكر أنواع القضاء مفصلة .

ج- **الرضى هو التسليم ، وسكون القلب وطمأنينته ، والقضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله القائم بذاته كله خير وعدل ، وحكمه يجب الرضى به كله ، وأما القضاء الذي هو المقضي ، فهو نوعان : ديني شرعي يجب الرضى به ؛ كقوله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾** [الإسراء : ٢٣] **، وكقوله : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾** [النساء : ٦٥] **؛ وهو أساس الإسلام .**

والنوع الثاني : الكوني القدري ، منه ما يجب الرضى به كالنعم التي يجب شكرها ، ومن تمام شكرها الرضى بها ، ومنه ما لا يجوز الرضى به كالمعائب والذنوب التي يسخطها الله ، وإن كانت بقضائه وقدره ، ومنه ما يستحب الرضى به كالمصائب .

س٧- إذا كان قد سبق القضاء والقدر بالشقاوة أو السعادة ، فما حكم ترك الأخذ بالأسباب والاعتماد على ما سبق ؟ وضح ذلك مع ذكر الدليل .

ج- **لا يجوز ، لأن القدر السابق لا يمنع العمل ، ولا يوجب الاتكال ؛ بل يوجب الجد والاجتهاد**

والحرص على الأعمال الصالحة ، ولهذا لما أخبر النبي ﷺ أصحابه بسبق المقادير وجريانها وجفوف القلم بها ؛ فقيل له : أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل ، قال « لا ، ولكن اعملوا فكل ميسر لما خُلق له » . أما أهل الشقاء فيـيسرون لعمل أهل الشقاء ، وأما أهل السعادة فسييسرون لعمل أهل السعادة ، ثم تلا : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل : ٥- ١٠] ، وقال ﷺ : « احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن » ... الحديث .

❁ ❁ ❁

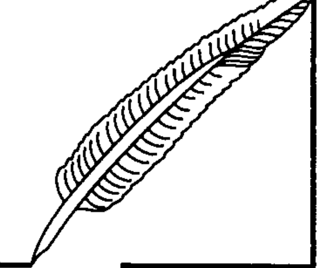
حقيقةُ الإيمانِ ، وحكمُ مُرْتَكِبِ الكبيرةِ

« فصلٌ » :

ومِن أصولِ أهلِ السنةِ والجماعةِ أنَّ الدينَ والإيمانَ قولٌ وعملٌ ؛ قولُ القلبِ واللسانِ ، وعملُ القلبِ واللسانِ والجوارحِ ، وأنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطاعةِ ، ويَنْقُصُ بالمعصيةِ ، وهم مع ذلك لا يُكَفِّرون أهلَ القِبْلةِ بمطلقِ المَعَاصِي والكبائرِ ، كما يَفْعَلُه الخوارجُ ، بل الأُخُوَّةُ الإيمانيةُ ثابتةٌ مع المعاصِي ، كما قال سبحانَه وتعالى في آيةِ القِصاصِ : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، وقال : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات : ٩، ١٠] . ولا يَسْلُبون الفاسقَ المِلِّيَّ الإسلامَ بالكُلِّيةِ ، ولا يُخَلِّدونه في النارِ ، كما تقولُ المعتزلةُ ، بل الفاسقُ يَدْخُلُ في اسمِ الإيمانِ المطلَقِ ، كما في قولِه : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء : ٩٢] ، وقد لا يَدْخُلُ في اسمِ الإيمانِ المطلَقِ ، كما في قولِه تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال : ٢] ، وقولِه ﷺ : « لا يَزْني الزاني حينَ يَزْني ، وهو مؤمنٌ ، ولا يَسْرِقُ السارقُ حينَ يَسْرِقُ ، وهو مؤمنٌ ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها ، وهو مؤمنٌ ، ولا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذاتَ شَرَفٍ ، يَرْفَعُ الناسُ إليه فيها أبصارَهم حينَ يَنْتَهِبُها ، وهو مؤمنٌ » .

ونقولُ : هو مؤمنٌ ناقصُ الإيمانِ ، أو : مؤمنٌ بإيمانِه ، فاسقٌ بكبيرتِه ، فلا يُعْطَى الاسمَ المُطْلَقَ ، ولا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسمِ .

❁ ❁ ❁



الشـــرح

۞ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله :

قوله : « أن الدين والإيمان قول وعمل ... » :

* قد دل الكتاب والسنة على ما قاله الشيخ ، وأجمع على ذلك سلف الأمة ، فكم من آية قرآنية وأحاديث نبوية أطلقت على كثير من الأقوال والأعمال اسم الإيمان .

فالإيمان المطلق يدخل فيه : جميع الدين ؛ ظاهره وباطنه ؛ أصوله وفروعه .

يدخل فيه : العقائد التي يجب اعتقادها من كل ما احتوت عليه هذا الكتاب .

ويدخل فيه : أعمال القلوب كالحب لله ورسوله وإرادة الله والإنابة إليه .

والفرق بين أقوال القلب وبين أعماله : أن أقواله هي العقائد التي يعترف بها القلب ويعتقدها ، وأما أعمال القلب فهي حركته التي يحبها الله ورسوله .

وضابطها : محبة الخير وإرادته الجازمة وكراهية الشر ، والعزم على تركه لله وهذه الأعمال القلبية تنشأ عنها أعمال الجوارح ؛ فالصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والجهاد من الإيمان .

وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والقيام بحقوق الله ، وحقوق خلقه المتنوعة كلها من الإيمان .

وكذلك الأقوال : فقراءة القرآن ، وذكر الله والثناء عليه ، والدعوة إلى الله ، والنصيحة لعباد الله ، وتعلم العلوم النافعة كلها داخلة في الإيمان .

ولهذا لما كان الإيمان اسمًا لهذه الأمور ، ترتَّب عليه أن يزيد وينقص ، كما هو صريح الأدلة من الكتاب والسنة ، وكما هو ظاهر مشاهد تفاوت المؤمنين في عقائدهم وأعمال قلوبهم وجوارحهم .

من زيادة ونقصه : أن الله قسم المؤمنين إلى ثلاث طبقات .

سابقون بالخيرات : وهم الذين أدوا الواجبات والمستحبات ، وتركوا المحرمات والمكروهات ، فهؤلاء المقربون .

ومقتصدون : وهم الذين أدوا الواجبات وتركوا المحرمات .

وظالمون لأنفسهم : وهم الذين تجرءوا على بعض المحرمات ، وقصروا ببعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم .

فهذا من أكبر البراهين على زيادة الإيمان ونقصه .

فما أعظم التفاوت بين هؤلاء الطبقات .

ومن وجوه زيادته ونقصه : أن المؤمنين متفاوتون في علوم الإيمان :

فمنهم : من وصل إليه من تفاصيله وعقائده خير كثير ، فازداد به إيمانه وتم به يقينه .

ومنهم: ما هو دون ذلك ودون ذلك، حتى تصل الحال إلى أن من المؤمنين من معه إيمان إجمالي، لم يتيسر له من التفاصيل شيء وهو مع ذلك مؤمن! ومعلوم الفرق بين هذه المراتب.

ومن وجوه زيادة الإيمان ونقصه: أن المؤمنين متفاوتون تفاوتًا كثيرًا في أعمال القلب والجوارح وكثرة الطاعات وقلتها، وهذا شيء محسوس.

ومن وجوه زيادته ونقصه: أن من المؤمنين من لم تجرح المعاصي إيمانه، وإن وقع منه شيء من ذلك بادر إلى التوبة والإنابة، ومنهم من هو متجرئ على كثير من المعاصي ومعلوم الفرق بينهما.

ومن وجوه زيادته ونقصه: أن المؤمنين من هو واجد لحلاوة الإيمان، وقد ذاق طعمه واستحلى الطاعات، واستنار قلبه بالإيمان، ومنهم من لم يصل إلى ذلك.

قوله: «ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية ...»:

* ولهذا قال المصنف رحمه الله: «ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يدخلونه في النار ... إلخ».

وهذا تحقيق مذهب السلف الذي باينوا فيه «الخوارج» المارقين الذين يسلبون العصاة اسم الإيمان ويخلدونهم.

وباينوا فيه «المعتزلة» الذين وافقوا «الخوارج» في المعنى وخالفوهم في اللفظ.

* وأما الكتاب والسنة؛ فإنهما دلًّا من وجوه كثيرة على:

أن العبد يكون به خير وشر وإيمان وخصال كفر أو نفاق لا تخرجه عن الإيمان بالكلية.

وأن الإيمان المطلق إنما يتناول الإيمان الممدوح الكامل في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢، ٣]. ونحو ذلك من النصوص.

وأما مطلق الإيمان الذي يدخل فيه الإيمان الكامل والإيمان الناقص، فإنه ثبت النصوص - من الكتاب والسنة - على إطلاقه على العصاة من المؤمنين، وأجمع على ذلك سلف الأمة وأئمتها.

قال تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

من المعلوم دخول أي مؤمن كان.

وكذلك وقوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] فسماهم إخوة بعد وجود الاقتتال.

ويقال أيضًا في توضيح ذلك: أن الإيمان الممدوح الذي يؤتى به في سياق الثناء على أهله إنما يتناول الإيمان الكامل، والإيمان الذي يقال لصاحبه: إنه من المؤمنين يدخل فيه هذا وهذا.

ويقال أيضًا: الإيمان الذي يمنع صاحبه من التجرئ على الزنا وشرب الخمر والسرقة ونحوها من

الفواحش هو الإيمان الكامل ، والإيمان الذي لا يمنع من ذلك هو الناقص ، وهذا وجه الحديث الذي ذكره المصنف « لا يزني الزاني ....» إلى آخره .

ويقال أيضًا : الإيمان الذي يمنع دخول النار هو الإيمان الكامل ، والإيمان الذي يمنع من الخلود فيها يكون ناقصًا .

وقد تواترت الأحاديث بخروج من فيَ قلبه أقل شيء من الإيمان من النار .

ويقال أيضًا : الأحكام الأصولية والفروعية تدور مع عللها وأسبابها ، وإذا وجد في العبد أسباب متعارضة ؛ أَعْمَلَ كل سبب في مسبَّبه ، فالطاعات سبب لدخول الجنة والثواب ، والمعاصي سبب لدخول النار والعقاب ، فأعمل كل واحد في مقتضاه .

ولكن لما كانت رحمة اللّه سبقت غضبه ، وفضله على العباد قد غمرهم وتنوع عليهم من كل وجه ، كان أقل القليل من الإيمان له الأثر المستقر الذي يضمحل ضده من كل وجه ، وإن كان معه شيء من الإيمان فإن مآله إلى الخلود في دار النعيم .

❁ قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع رحمه الله :

قوله : « ولا يسلبون الفاسق الملي ....» :

*أي : الذي على ملة الإسلام ، ولم يرتكب من الذنوب ما يوجب كفره كعبادة غير اللّه ، وإنكار ما علم مجيئه من الدين بالضرورة وغير ذلك ، مما هو معلوم في نواقض الإسلام ، وموجبات الردة أعاذنا اللّه منها .

❁ قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله :

قوله : « ومن أُصولِ الفرقةِ الناجيةِ : أن الدِّين والإيمان قولٌ وعملٌ » :

سبق أن ذكرنا فى مسألة الأسماء والأحكام ، أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان ، وأن هذه الثلاثة داخلة فى مسمى الإيمان المطلق ، فالإيمان المطلق يدخل فيه جميع الدين ظاهره وباطنه ، أصوله وفروعه ، فلا يستحق اسم الإيمان المطلق إلا [من] جمع ذلك كله ولم ينقص منه شيئًا .

ولما كانت الأعمال والأقوال داخلة فى مسمى الإيمان كان الإيمان قابلًا للزيادة والنقص ، فهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، كما هو صريح الأدلة من الكتاب والسنة ، وكما هو ظاهر مشاهد من تفاوت المؤمنين فى عقائدهم وأعمال قلوبهم وأعمال جوارحهم .

ومن الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه أن اللّه قسم المؤمنين ثلاث طبقات ، فقال سبحانه : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر : ٣٢] ، فالسابقون بالخيرات هم الذين أدوا الواجبات والمستحبات وتركوا المحرمات

والمكروهات ، وهؤلاء هم المقربون . والمقتصدون هم الذين اقتصروا على أداء الواجبات وترك المحرمات . والظالمون لأنفسهم هم الذين اجترءوا على بعض المحرمات وقصروا ببعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم .

ومن وجوه زيادته ونقصه كذلك أن المؤمنين متفاوتون فى علوم الإيمان ؛ فمنهم من وصل إليه من تفاصيله وعقائده خير كثير ، فازداد به إيمانه وتم يقينه ، ومنهم من هو دون ذلك حتى يبلغ الحال ببعضهم ألَّا يكون معه إلا إيمان إجمالى لم يتيسر له من التفاصيل شيء ، وهو مع ذلك مؤمن ، وكذلك هم متفاوتون فى كثير من أعمال القلوب والجوارح وكثرة الطاعات وقلتها .

وأما من ذهب إلى أن الإيمان مجرد التصديق بالقلب وأنه غير قابل للزيادة أو النقص ، كما يروى عن أبى حنيفة وغيره فهو محجوج بما ذكرنا من الأدلة ، قال عليه السلام : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها قول : لا إله إلا اللّٰه . وأدناها : إماطة الأذى عن الطريق » . ومع أن الإيمان المطلق مركب من الأقوال والأعمال والاعتقادات فهى ليست كلها بدرجة واحدة ، بل العقائد أصل فى الإيمان ، فمن أنكر شيئًا مما يجب اعتقاده فى اللّٰه أو ملائكته أو كتبه أو رسله أو اليوم الآخر ، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والزكاة وحرمة الزنى والقتل . إلخ ، فهو كافر قد خرج من الإيمان بهذا الإنكار .

وأما الفاسق الملى الذى يرتكب بعض الكبائر مع اعتقاده حرمتها ، فأهل السنة والجماعة لا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية ولا يخلدونه فى النار كما تقول المعتزلة والخوارج ، بل هو عندهم مؤمن ناقص الإيمان ، قد نقص من إيمانه بقدر معصيته ، أو هو مؤمن فاسق فلا يعطونه اسم الإيمان المطلق ولا يسلبونه مطلق الإيمان .

وأدلة الكتاب والسنة دالة على ما ذكره المؤلف رحمه الله من ثبوت مطلق الإيمان مع المعصية ، قال تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة : ١] ، فناداهم باسم الإيمان مع وجود المعصية وهى موالاة الكفار منهم . إلخ .

فائدة : الإيمان والإسلام الشرعيّان متلازمان في الوجود ، فلا يوجد أحدهما بدون الآخر ، بل كلما وُجِد إيمانٌ صحيحٌ معتدٌّ به ، وُجِدَ معه إسلامٌ ، وكذلك العكسَ ؛ ولهذا قد يُستغنى بذكر أحدهما عن الآخر ؛ لأن أحدهما إذا أُفرد بالذكر ؛ دخل فيه الآخر ، وأما إذا ذُكِرا معًا مقترنين ؛ أُريد بالإيمان التصديق والاعتقاد ، وأُريد بالإسلام الانقياد الظاهري من الإقرار باللسان وعمل الجوارح .

ولكن هذا بالنسبة إلى مطلق الإيمان ، أما الإيمان المطلق ؛ فهو أخصُّ مطلقًا من الإسلام ، وقد يوجد الإسلام بدونه ، كما في قوله تعالى : ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات : ١٤] ، فأخبر بإسلامهم مع نفي الإيمان عنهم .

وفي حديث جبريل ذكر المراتب الثلاث : الإسلام ، والإيمان ، والإحسان ، فدل على أن كلًّا منها أخصُّ مما قبله .

۞ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ﷺ :

« من أصول الفرقة الناجية : أن الدين والإيمان » الدين هو الإيمان ، من عطف الصفة على الصفة ، وفي ذلك مزية وهو أنه يسمى الدين ويسَمى الإيمان .

ولنعرف مسألة ، وهي أدلة جاءت في القرآن ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ ، ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ هذا المعدى باللام : التصديق ، وما تعدى بالباء فهو الشرعي ، وبعض عرفه بأنه تصديق خاص وهو ناقص .

وأهل السنة لهم عبارات في حد الإيمان نحو خمس عبارات منها : الإيمان قول باللسان ، واعتقاد بالجنان ، وعمل بالأركان . وكلها ترجع إلى شيء واحد ، ومن أحسنها وأجمعها وأشملها ما عرفه به شيخ الإسلام هنا .

« قول وعمل : قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح » .

« قول القلب » علمه وتصديقه وإقراره .

« وعمل القلب » عمل القلب انقياده بمقتضى ما أقر به من الأعمال القلبية ، كالخشية والخضوع والرغبة والرهبة ، والتوكل عليه ورجائه ومحبته ، وأشياء غير ذلك من أعمال القلوب ، فإنه أولًا يصدق ثم ينقاد لما صدق به ، وكونه يصدق ولا ينقاد من الحجة عليه ؛ كما قال : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ ، فلا بد من أن ينقاد ويعمل .

« و » قول « اللسان » نطقه بما يدخله في الإسلام .

وأما عمله فهو نطقه بالشيء الزائد على كلمة الإسلام من أنواع العبادة كالذكر ، ونحو ذلك .

فدخل في ذلك فعل الواجبات والمندوبات ، وترك المحرمات والمكروهات .

فقول اللسان وعمله قسمان :

قسم لا يصح الإسلام إلا به ؛ وهو كلمة الإسلام .

وقسم هو من واجباته ومندوباته ولا يفتقر في صحته إليها .

فالكل من الإيمان ، كل خصلةٍ إيمان ، وسواء كان من الظاهر أم الباطن .

وهذا الحد عرفتَ أنه شامل الإسلام ، فإنه ما من خصلة من خصال الإيمان ، إلا وهي داخلة في الإسلام .

« وَ » عمل « الْجَوَارِحِ » ظاهر ، كالمشي بالرِّجْلِ إلى الصلوات ، وإعطاء اليد في الصدقات ، وما يعمل بالأركان من صلاة وحج ، وغير ذلك من الأعمال الظاهرة من البدن ، فدخل في هذا الحد جميع الطاعات من فرض ومندوب ، والانكفاف عن جميع المحرمات ، فترك خصلة من المحرمات من

الإيمان، وعمل خصلة من الواجبات من الإيمان، والمندوبات من مندوباته، وهذا الحد يوافق عليه المعتزلة والخوارج، خلافًا للمرجئة، من أعظمهم الجهمية.

ومرجئة الفقهاء أقل ما فيها أنها بدعة، ويعد منهم: أبو حنيفة، عرَّفوا الإيمان بالنطق بالشهادتين والتصديق.

« وأن الإيمان يزيد بالطاعة » **بفعل الطاعات**، « وينقص بالمعصية » **وينقص بفعل المعاصي**.

وزيادته ونقصانه تارة من جهة الشرع، وتارة من جهة العامل، وتارة لا من هذا، ولا من هذا.

فالأول: إذا شُرِّع شيء صار من الإيمان وزاد بذلك وقت التشريع. فالذين ماتوا من المسلمين في أول الهجرة آمنوا بالإيمان جميعه، والذي نزل بعد ذلك زيادة في الإيمان.

والثاني من جهة العامل: إذا زاد خصلة من خصال الإيمان زاد إيمانه، وإذا عصى نقص إيمانه.

والثالث: المرأة إذا حاضت، وقد سئل النبي ﷺ عن ذلك فقال: « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ ». قلن: بلى. قال: « فذلك من نقصان دينها »[1]. ولا تأثم عليه، فهذا نقصان من الإيمان الواجب، ومع ذلك هو نقص ولا تأثم، وتارة نقصانه بالمعاصي؛ كما تقدم.

ويتبعض ويتجزأ، وهذا هو الذي عليه أهل السنَّة، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهذا الحد مختص بقول أهل السنَّة والجماعة.

وخالف في ذلك المرجئة والجهمية، والمعتزلة والخوارج.

فالمرجئة والجهمية يقولون: هو تصديق فقط، أو قول فقط، أو هما معًا، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعض ولا يتجزأ، ولا يدخلون أعمال الجوارح في مسمى الإيمان، فإيمان جبريل وفرعون سواء.

والنصوص من الكتاب والسنة ظاهرة أنه منه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾؛ يعني: صلاتكم لبيت المقدس.

والمعتزلة والخوارج يقولون: لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعض ولا يتجزأ، فمن أتى بمعصية يكفر ويخرج من الإيمان، وهم يجعلون العفو ذنبًا، والذنب كفرًا.

المعتزلة والخوارج يوافقون المرجئة والجهمية في أنه لا يزيد ولا ينقص، وبنوا عليه أصلًا، وهو أنه إذا زال؛ زال بالكلية، وإذا وجد؛ وجد بالتمام، ويوافقون أهل السنة والجماعة في أنه قول وعمل، ويخالفون أهل السنة في أنه يتبعض ويتجزأ.

وأهل السنة يقولون: إنه يزيد من ناحية الصلاح والتصديق – من ناحية العمل وما في القلوب – فالتصديق الذي في قلب أبي بكر ليس مثل غيره.

وكذلك النقصان من ناحية المعاصي، نظير البصر، زيد مثلًا يعرف فلانًا من نصف كيلو، وعمر

(١) البخاري (٣٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

يُميِّز أنه رجل لا امرأة ، وخالد يرى الشخص لكن لا يميز أَرَجُلٌ أو امرأة .

وأدلة الزيادة والنقصان في القرآن معلومة ، والسنة كذلك ؛ منها : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين »(١) .

فالإيمان يكسب القلب لينًا ؛ لأجل كمال حياته فيزيد ، والمعصية تُظلِم بالقلب فينقص الإيمان ، وفي الآية : ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ .

« وَهُمْ » أهل السنة « مع ذلك » مع القول بهذا الحد « لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر » ؛ يعني : كونه تصدر منه معصية أو معاصٍ فليس كافرًا بذلك .

فعند أهل السنَّة : أن من خصال الإيمان ما يزول كله بزوالها ، كأركان الإسلام والإيمان .

ومنها : ما يزول كماله الواجب ، كفعل بعض المعاصي والكبائر التي لا توصل إلى الكفر .

ومنها : ما يزول كماله المندوب بترك مندوبات الإيمان .

فالأعمال مع الإيمان بمنزلة الشجرة إذا زال الأصل ؛ زالت الشجرة ، وكذا الإيمان ، فإن قطع شيء من أوراقها وأغصانها كانت ناقصة ، فهي بعد ذهاب الورق شجرة ، وبعد ذهاب الأغصان شجرة ، لكن كاملة وناقصة .

« كما يفعله الخوارج » بناء على أصلهم السابق : أن الإيمان لا يتبعض ولا يتجزأ ، فبزوال خصلة منه يزول كله ، فيخرج من ربقة الإيمان فيكفرونه بمطلق المعصية أو الكبيرة .

« بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع » وجود « المعاصي » منهم « كما قال سبحانه في آية القصاص : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ » سَماه أخاه مع وجود القتل ، وجعل الأخوة الإيمانية بينهما ، « وقال : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ﴾ » ، وكذلك سماهم إخوة لهم مع وجود التقاتل ، فدل على أن الأخوة الإيمانية ثابتة مع وجود المعاصي ، فظهر بهاتين الآيتين وأمثالهما ضلال الخوارج وأمثالهم .

ومن جملة ما استدل به الخوارج قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية وأشباهها .

والرد على الخوارج من غير ما تقدم : أنه كان في زمن النبي ﷺ من صدر منه معاص من الزنا والسرقة والسكر وغير ذلك ، وثبتت لهم أحكام الإسلام من توريثهم ، ومن دَفْنهم مع المسلمين ، ومن الصلاة عليهم ، وغير ذلك ، ولم يكونوا كفارًا .

---

(١) البخاري (٣٠٤) ، ومسلم (٧٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

وهذا من أعظم الضلال تكفير عصاة الموحدين، وأن الإيمان لا يقبل التبعيض والتجزأ.

« ولا يسلبون الفاسق الملي » - الذي من أهل ملتنا وهو فاسق - اسم « الإيمان بالكلية »، لا يسلب اسم الإيمان بالكلية، ويقال: ليس بمؤمن؛ كما تقوله المعتزلة.

المعتزلة يقولون - بأصل الخوارج -: إنهم خرجوا من الملة، تتفق مع الخوارج في خروجه من الإيمان، ولكن الخوارج يقولون: يخرج من الإسلام والإيمان، ويدخل في الكفران.

والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ويقفون، يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، وردوا بذلك نصوص الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وأهل السنة بخلاف القولين: - القول بخروجه من الإيمان والوقوف، والقول بدخوله في الكفر، بريئون من مقالة الطائفتين - ويقولون: إنه تحت المشيئة؛ كما في الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، فعصاه الموحدين تحت المشيئة، إن شاء الرب عذبهم على قدر جرائمهم وطهرهم منها، وإن شاء تجاوز وعفا وسمح عنهم وأدخلهم برحمته الجنة.

« ولا يخلدونه في النار » أهل السنة لا يقولون بخلوده في النار، « كما تقول المعتزلة » والخوارج، فالمعتزلة متفقون مع الخوارج في حكمه في الآخرة أنه مخلد في النار.

وهذه المسألة يقال لها: مسألة أسماء الدين وأحكامه.

وحد الإيمان سبق لك ما هو حده عند أهل السنة وعند الخوارج والمرجئة. وتقدم أن الأخوة تبقى معهم ولو على المعاصي.

« بل الفاسق » الملي، الذي يجاهر بالمعاصي ويكابر بها يُحكم عليه بالفسق ويتغلظ بحسبها، ومن تكرر منه حبس عليها « يدخل في اسم الإيمان المطلق » لا كما يقوله هؤلاء، ولا هؤلاء.

« كما في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ »، ووجه دلالتها: أنه لو أعتق رقبة فاسقة ذات معاص؛ أجزأت بإجماع أهل العلم، فصار داخلًا في هذه الآية وهو قوله: ﴿مُّؤْمِنَةٌ﴾.

« وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق » لعصيانه، « كما في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ »، فإن الفاسق الملي لا يَجِلُ قلبه، وليس ممن إذا تليت عليه الآيات زادته إيمانًا على الحقيقة، فما دخل في الإيمان الذي يستحق أن يثنى عليه ويمدح به، إنما يثنى على من أتى بالإيمان الكامل. فالفاسق ما دخل في هذا؛ إذ لو كان ممن إذا ذكر الله وجلت قلوبهم لما دخل في المعاصي.

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ﴾؛ أي: القرآنية السمعية ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ فلم يدخل في هذا، فإنه ليس بمؤمن الإيمان المطلق.

فالفاسق لا يخرج من الإيمان بالكلية، وإن خرج من الإيمان المُثنَى به لا يخرج عن الثاني وهو مطلق

الإيمان ، والمثنى به هنا هو الواجب ، فإيمانه ناقص ؛ إذ لو كان مؤمنًا الإيمان الواجب لزجره عنها ، فإنه لم يباشرها إلا عن نقص إيمانه .

« وقوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » » . فهذا الحديث فيه نفي الإيمان عن أهل الكبائر .

قول بعض السلف : « إن الإيمان يخرج كالظلة فوقه » . المراد به : خرج ما يستحق به الثناء عليه .

« ونقول » كأن قائلًا قال : إذا كان الفاسق قد يدخل في اسم الإيمان المطلق ، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق ، فهل تقولون : إنه مؤمن ، أو تقولون : إنه كافر ؟

فنقول : لا نقول : إن العاصي كافر ، ولا نقول : إنه مؤمن ، ويطلق ، بل يقيد ، فنقول : « هو مؤمن » في الحكم وإثبات أصل الإيمان له ، « ناقص الإيمان » لنقصه بعض واجبات الإيمان ، فلا يستحق أن يثنى عليه به ، لا نفيٌ لأصل الإيمان عنه .

« أو » نقول : « مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته » ، ونكون قد خرجنا من بدعة الخوارج الذين يقولون : هو كافر ، ومن بدعة المرجئة الذين يقولون : إنه مؤمن كامل الإيمان ، فنصير وسطًا بينهم .

فالزاني والسارق مثلًا يقال : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، مؤمن بما معه من الإيمان ، فاسق بما معه من الفسق أو الكبيرة ، إحدى هاتين العبارتين .

وبعض السلف قالوا : نقول إنه مسلم ، ولا نقول : إنه مؤمن ، وهذا يشبه أن يكون عدم تعرض للمسألة وحيادًا عنها ، والذي ذكره شيخ الإسلام تصريح فيها ، وهو أحسن .

« فلا يعطى الاسم المطلق » ويقال : مؤمن ويسكت ، « ولا يسلب مطلق الاسم » فيقال : ليس بمؤمن ويسكت .

أما قول : ليس بمؤمن ، فهذا ظلم وهضم لحقه وتَعَدٍّ عليه ؛ لأن معه أصل الإيمان .

وإن قيل : هو مؤمن ، فهذا إعطاء له ما ليس بحق له ، وهو لا يستحق أن يثنى عليه به ، وإدخال له في آيه المدح : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ ، وهو ليس كذلك .

فدخوله في الإيمان باعتبار ، وعدم دخوله باعتبار ، فبذلك يكون هذا القول جامعًا بين النصوص جميعًا ، وموافقًا للكتاب والسنة . ولعل قائلًا أن يقول : كيف يدخل الفاسق في الآيات في اسم الإيمان المطلق ، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق .

فيقال : إن آية ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ على وجه إثبات الإيمان له ، لا على وجه المدح والكمال .

وعدم دخوله في آية : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ؛ لأنها على وجه المدح والكمال ، كما تقدم .

والضابط : أنه إذا ذكرت الآيات التي فيها الأحكام ، فالمطلق يدخل فيها .

❁ قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رَحِمَهُ اللَّهُ:

فصل في الإيمان:

قوله: «ومن أصول الفرقة الناجية: أن الدين والإيمان قول وعمل ...».

* الإيمان لغة التصديق ومنه ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ أي: بمصدق لنا.

وشرعًا تصديق خاص. وقد تنوعت عبارات السلف فيه فتارة يقولون:

هو قول وعمل ونية واتباع السنة. وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح. وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية. وتارة يقولون هو قول وعمل. وكل هذا صحيح فإذا قالوا: هو قول وعمل. فإنه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعًا. وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام ونحو ذلك إذا أطلق. فإن الذي عليه السلف والفقهاء والجمهور يتناول اللفظ والمعنى جميعًا، فمن قال من السلف: الإيمان قول وعمل. أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد – أي أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب.

ومن قال: قول وعمل ونية. قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان.

وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزادوا ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل إنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولًا فقط فقالوا: بل هو قول وعمل. والذين جعلوه أربعة فسروا مرادهم، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق. وإذا كان قولًا وعملًا ونية بلا سنة فهو بدعة.

«وهنا أصل آخر وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان:

قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان:

عمل القلب وهو نية وإخلاص، وعمل بالجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء. فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد المصدق فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة؛ فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول، بل ويقرون به سرًّا وجهرًا ويقولون: ليس بكاذب ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به.

وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يزول بزوال أعمال الجوارح ولا سيما إذا كان ملزومًا؛ لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الحازم، كما تقدم تقريره فإنه يلزم

منه عدم طاعة الجوارح ، ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة وهو حقيقة الإيمان ، فإن الإيمان ليس مجرد التصديق وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد » .

« وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخل فيه الأعمال ، وإنما يدعى خروجها منه عند التقييد » . فإذا قيد الإيمان فقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح فإنه قد يراد به ما في القلب من الإيمان باتفاق الناس ، وهل يراد به أيضًا المعطوف عليه ويكون من باب عطف الخاص على العام ، أو لا يكون حين الاقتران داخلًا في مسماه ؟ بل يكون لازمًا له على مذهب أهل السنة أو لا يكون بعضًا ولا لازمًا ؟ هذا فيه ثلاثة أقوال للناس ، وهذا موجود في عامة الأسماء يتنوع مسماه بالإطلاق والتقييد » .

والإيمان أصله الإيمان الذي في القلب ، ولا بد فيه من شيئين تصديق القلب وإقراره ومعرفته ويقال لهذا : قول القلب ، قال الجنيد بن محمد : التوحيد قول القلب ، والتوكل عمل القلب ، فلا بد فيه من قول القلب وعمله ثم قول البدن وعمله ، ولا بد فيه من عمل القلب مثل حب اللَّه ورسوله وخشية اللَّه وحب ما يحبه اللَّه ورسوله وبغض ما يبغضه اللَّه ورسوله وإخلاص العمل للَّه وحده وتوكل القلب على اللَّه وحده ، وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها اللَّه ورسوله وجعلها من الإيمان ، ثم القلب هو الأصل ، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريد القلب ، فإذا كان صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًا لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل ، فالإيمان المطلق كما قال أهل الحديث : قول وعمل ؛ قول باطن وظاهر وعمل باطن وظاهر ، والظاهر تابع للباطن لازم له فمتى صلح الباطن صلح الظاهر وإذا فسد فسد .

ومن هنا يظهر خطأ قول جهم ومن اتبعه حيث ظنوا أن الإيمان مجرد التصديق ، ولم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان ، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل ، والإيمان شيء واحد وهو العلم أو تكذيب القلب وتصديقه ، فإنهم متنازعون : هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو ؟

وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيمان ، فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة ، وقد ذكر السلف كـ : وكيع بن الجراح ، وأحمد بن حنبل ، وأبي عبيدة ، وغيرهم من يقول بهذا القول ، وقالوا : فإبليس كافر بنص القرآن وإنما كفر باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم لا لكونه كذب خبرًا ، وكذلك فرعون وقومه قال اللَّه تعالى : ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ . وقال موسى عليه السلام لفرعون : ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ . بعد قوله : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ . فدل على أن فرعون كان عالمًا بأن اللَّه أنزل هذه الآيات وهو من أكبر خلق اللَّه عنادًا وبغيًا لفساد إرادته وقصده لا لعدم علمه ، وكذلك اليهود الذين قال اللَّه فيهم : ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ . وكذلك كثير من المشركين الذين قال اللَّه فيهم :

﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ».

« وهل يستلزم الإسلام الإيمان هذا فيه نزاع ، والوعد الذي في القرآن بالجنة وبالنجاة من العذاب ، وإنما هو معلق باسم الإيمان ، وأما اسم الإسلام مجردًا فما علق به في القرآن دخول الجنة لكن فرضه ، وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه ، وبالإسلام بعث اللَّه جميع النبيين .

وحقيقة الفرق : أن الإسلام دين ، والدين مصدر دان يدين دينًا إذا خضع وذل ، ودين الإسلام الذي ارتضاه اللَّه وبعث به رسله هو الاستسلام للَّه وحده .

وأصله في القلب هو الخضوع للَّه وحده بعبادته وحده دون ما سواه ، فمن عبده وعبد معه إلهًا آخر لم يكن مسلمًا ، ومن لم يعبده بل استكبر عن عبادته لم يكن مسلمًا ، والإسلام هو الاستسلام للَّه وهو الخضوع له والعبودية ، هكذا قال أهل اللغة : أسلم الرجل إذا استسلم فالإسلام في الأصل من باب العمل عمل القلب والجوارح .

وأما الإيمان فأصله تصديق وأقوال ومعرفة ، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب ، والأصل فيه التصديق والعمل تابع له ، فلهذا فسره النبي ﷺ بإيمان القلب وبخضوعه ، وهو الإيمان باللَّه وملائكته وكتبه ورسله ، وفسر الإسلام بالاستسلام مخصوص وهو المباني الخمس ، وهكذا في سائر كلام النبي ﷺ يفسر الإيمان بذلك النوع ويفسر الإسلام بهذا .

وذاك النوع أعلى وكل مؤمن لا بد أن يكون مسلمًا ، فإن الإيمان يستلزم الأعمال وليس كل مسلم مؤمنًا هذا الإيمان المطلق ؛ لأن الاستسلام للَّه والعمل لا يتوقف على هذا الإيمان الخاص ، وهذا الفرق يجده الإنسان من نفسه ويعرفه من غيره ، فعامة الناس إذا سلموا بعد كفر وولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه وكانوا من أهل الطاعة للَّه ورسوله فهو مسلمون ومعهم إيمان مجمل ، ولكن حقيقة الإيمان في قلوبهم إنما يحصل شيئًا فشيئًا ، إن أعطاهم اللَّه ذلك وإلا فكثير من الناس لا يصلون لا إلى اليقين ولا إلى الجهاد ، ولو شُكِّكوا لَشَكُّوا لو أمروا بالجهاد لما جاهدوا ، ليسوا كفارًا ولا منافقين ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب ، ولا عندهم من قوة الحب للَّه ولرسوله ما يقدمونه على الأهل والمال ، وهؤلاء إن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة ، وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم ، فإن لم ينعم اللَّه عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابينَ وانتقلوا إلى نوع من النفاق ، وكذلك إذا تعين عليهم الجهاد ولم يجاهدوا كانوا من أهل الوعيد ، وكل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان يعلم بالاضطرار أنه مخالف للرسول ، ويعلم بالاضطرار أن طاعة اللَّه ورسوله من تمام الإيمان ، وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنبًا كافرًا » .

وليس لفظ الإيمان مرادفًا التصديق ، فإنه يقال للمخبر إذا صدقته : صدقه ، ولا يقال : آمنه وآمن به ، بل يقال : آمن له ، كما قال : ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ ولا يقال : صدقت له .

وهذا بخلاف لفظ الإيمان فإنه تعدى إلى الجر باللام دائمًا لا يقال : آمنته قط ، وإنما يقال : آمنت له ، كما يقال : أقررت فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقًا ، وليس مرادفًا للفظ التصديق في المعنى ، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة : صدقت . كما يقال : كذبت . فمن قال : السماء فوقنا . قيل له : صدق . كما يقال له : كذب .

وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب لم يوجد في الكلام أن من أخبر عن مشاهدة ، كقوله : طلعت الشمس وغربت . أن يقال : آمنا له . كما يقال : صدقناه . ولهذا المحدثون والشهود ونحوهم يقال : صدقناهم . ولا يقال : آمنا لهم . فإن الإيمان مشتق من الأمن ، وإنما يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر ، كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر .

ولهذا لم يوجد قط في القرآن وغيره لفظ آمن له إلا في هذا النوع ، والاثنان إذا اشتركا في معرفة الشيء يقال : صدق أحدهما صاحبه . ولا يقال : آمن له . لأنه لم يكن غائبًا عن شيء ائتمنه عليه ، فاللفظ يتضمن مع التصديق معنى الائتمان والأمانة ، كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق ، ولفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب ، فلا يقال : أنت مؤمن له أو مكذب له . بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر يقال : هو مؤمن أو كافر . والكفر لا يختص بالتكذيب .

ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي ، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم ، متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد ، ويقولون أيضًا : بأن من أهل الكبائر من يدخل النار . كما تقوله الجماعة والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار ، فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول ، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد وأنه يدخل النار من أخبر اللَّه ورسوله بدخوله إياها ، ولا يخلد منهم أحد ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء ، ولكن إلا قول المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار ، كالخوارج والمعتزلة وقول غلاة المرجئة الذين يقولون : ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار ، بل نقف في هذا كله ، وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام .

ويقال للخوارج : الذي نفى عن السارق والزاني والشارب وغيرهم الإيمان هو لم يجعلهم مرتدين عن الإسلام ، بل عاقب هذا بالجلد وهذا بالقطع ولم يقتل أحدًا إلا الزاني المحصن ، ولم يقتل قتل المرتد فإن المرتد يقتل بالسيف بعد الاستتابة وهذا يرجم بالحجارة بلا استتابة ، فدل على أنه وإن نفى عنهم الإيمان فليسوا عنده مرتدين عن الإسلام مع ظهور ذنوبهم .

وسبب الكلام في مسألة الإيمان تنازع الناس هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة ، أو أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة ؟ فذهبت الخوارج والمعتزلة إلى أنها منقولة ،

وذهبت المرجئة إلى أنها باقية على ما كانت عليه في اللغة، لكن الشارع زاد في أحكامها لا في معنى الأسماء، مقصودهم أن الإيمان هو مجرد التصديق، وذلك يحصل بالقلب واللسان، وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الشارع تصرف فيها تصرف أهل العرف، فهي بالنسبة إلى اللغة مجاز وبالنسبة إلى عرف الشارع حقيقة.

والتحقيق أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها، لكن استعملها مقيدة لا مطلقة كما يستعمل نظائرها، والمقصود أن من نفى عنه الرسول اسم الإيمان والإسلام، فلا بد أن يكون قد ترك بعض الواجبات وإن بقي بعضها.

« ولهذا كان أهل السنة والجماعة على أنه يتفاضل وجمهورهم يقولون يزيد وينقص، ومنهم من يقول يزيد ولا ينقص، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان عن الصحابة ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة، فعن عمير بن حبيب الخطمي قال: الإيمان يزيد وينقص. قيل: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلناه ونسيناه فتلك نقصانه. وقال أبو الدرداء: الإيمان يزيد وينقص. وقال: إن من فقه الرجل أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزاد هو أم ينقص؟ وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أين تأتيه؟

وقال أبو هريرة: الإيمان يزيد وينقص. وكذا قال غير واحد من الصحابة، وهذه الزيادة أثبتها الصحابة بعد موت النبي ﷺ ونزول القرآن كله، والزيادة قد نطق بها القرآن في عدة آيات، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾. وهذه الزيادة إذا تليت عليهم الآيات أي: وقت تليت، ليس هو تصديقهم بها عند النزول وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾. فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدو.

وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾. ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾. وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها، بل زادتهم إيمانًا بحسب مقتضاها، فإن كانت أمرًا بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة، وإن كانت نهيًا عن شيء انتهوا عنه فكرهوه، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾. وقال: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ ».

قوله: « لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر ». إلخ:

فالكبائر دون الكفر والشرك لا يخرج مرتكبها من الملة، كما قال المؤلف: ولا يسلبون الفاسق الملي. أي: المنتسب للملة الإسلامية ولم يوجد منه ما يوجب ردته.

ومسألة التكفير من أكبر المسائل التي حصل فيها الاختلاف في الأمة وتفرقوا فيها شيعًا، « وكان

الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملي ، وهو من أول اختلاف حدث في الملة هل هو مؤمن أو كافر؟ فقالت الخوارج : إنه كافر . وقالت الجماعة : إنه مؤمن . وقالت طائفة : نقول : هو فاسق لا مؤمن ولا كافر ننزله منزلة بين المنزلتين وخلوده في النار . واعتزلوا حلقة الحسن البصري رحمه الله وأصحابه فسموا معتزلة .

فأول بدعة المعتزلة تكلمهم في مسائل الأحكام والوعيد » .

والأدلة من القرآن والسنة صريحة في إبطال قول الخوارج والمعتزلة ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ إلى قوله : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ . فسماهم إخوة مع تقاتلهم ، وكذلك قوله : ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ . فسمى القاتل أخًا للمقتول ، وهي الأخوة الإيمانية مع قوله : « ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم » . فدل على أن مرتكب الكبيرة متوعد بالعقاب إذا لم يتب ، وأنه لا يخرج من الإسلام ما لم يرتكب ما يقضي كفره .

« ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه ، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم ، قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين ، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم ، لا لأنهم كفار ، ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم ، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم ، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليه الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ، فلا يحل لإحدى هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها ، وإن كانت فيها بدعة محققة فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضًا ؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ ، والغالب أنهم جميعًا جهال بحقائق ما يختلفون فيه ، والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله .

وإذا كان المسلم متأولًا في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك ، كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة : يا رسول الله ، دعني أضرب عنق هذا المنافق . فقال النبي ﷺ : « إنه قد شهد بدرًا ، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[1] .

وهذا في الصحيحين ، وفيهما أيضًا من حديث الإفك أن سيد بن الحضير قال لسعد بن عبادة : « إنك منافق تجادل عن المنافقين »[2] . واختصم الفريقان فأصلح النبي ﷺ بينهم ، فهؤلاء البدريون

---

(١) البخاري (٤٨٩٠) ، مسلم (٢٤٩٤) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٢٦٦١) ، مسلم (٢٧٧٠) عن عائشة رضي الله عنها .

فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافق ولم يكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا، بل شهد للجميع بالجنة.

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضًا من أهل الجمل وصفين ونحوهم وكلهم مسلمون مؤمنون، كما قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾. فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغي بعضهم على بعض أخوة مؤمنون وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل، ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضًا موالاة الدين لا يعادون كمعاداة الكفار فيقبل بعضهم شهادة بعض، ويأخذ بعضهم العلم من بعض، ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك».

والناس مضطرون في تكفير أهل الأهواء، وقد حكي عن مالك فيها روايتان، وعن الشافعي فيها قولان، وعن الإمام أحمد أيضًا فيها روايتان، وكذلك أهل الكلام فذكروا للأشعري فيها قولين، وغالب مذاهب الأئمة فيها تفصيل، وحقيقة الأمر في ذلك أن القول قد يكون كفرًا فيطلق القول بتكفير صاحبه، ويقال: من قال هذا فهو كافر.

لكن الشخص المعين الذي قاله: لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا كما في نصوص الوعيد، فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾. فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد، فلا يشهد على معين من أهل القبلة بالنار لجواز ألَّا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو ثبوت مانع، فقد لا يكون التحريم بلغه، وقد يتوب من فعل المحرم، وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرم.

وقد يبتلى بمصائب تكفر عنه وقد يشفع فيه شفيع مطاع، وهكذا الأقوال التي تكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد يكون بلغه ولم يثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه كائنًا ما كان؛ سواء كان في المسائل النظرية والعلمية أو المسائل الفروعية العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام.

وأما تفريق المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها، فهذا التفريق ليس له أصل عن الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم وهو تفريق متناقض، فإنه يقال لمن فرق بين النوعين: ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد، والفروع مسائل العمل، قيل له: فتنازع الناس

في محمد ﷺ هل رأى ربه أم لا ؟ وفي أن عثمان أفضل أم علي أفضل ؟ وفي كثير من معاني القرآن وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية لا العملية ولا كفر فيها بالاتفاق ، ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية والمنكر لها يكفر بالاتفاق ، ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية والمنكر لها يكفر بالاتفاق ، وإن قال : الأصول هي المسائل القطعية ، قيل له : كثير من مسائل العمل قطعية وكثير من مسائل النظر ليست قطعية ، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية ، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له ، كمن يسمع النص من رسول الله ﷺ وتيقن مراده منه ، وعند رجل لا تكون ظنية فضلًا عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه ، أو لعدم ثبوته عنده ، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته .

ومذاهب الأئمة مبنية على هذا التفصيل بين النوع والعين ، ولهذا حكي طائفة عنهم الخلاف في ذلك ولم يفهموا أغوارهم ، فطائفة تحكي عن أحمد في تكفير أهل البدع روايتين مطلقًا حتى تجعل الخلاف في تكفير المرجئة والشيعة المفضلة لعلي ، وربما رجحت التكفير والتخليد .

وليس هذا مذهب أحمد ولا غيره من أئمة الإسلام ، بل لا يختلف قوله أنه لا يكفر المرجئة الذين يقولون : الإيمان قول بلا عمل ولا يكفر من فضل عليًا على عثمان ، بل نصوصه صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج ، والقدرية وغيرهم ، وإنما كان يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته ؛ لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول ﷺ ظاهرة بينة ، ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق ، وكان قد ابتلى بهم حتى عرف حقيقة أمرهم وأنه يدور على التعطيل ، وتكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمة ، لكن ما كان يكفر أعيانهم ؛ فإن الذي يدعو إلى القول أعظم من الذي يقول به ، والذي يعاقب مخالفة أعظم من الذي يدعو فقط ، والذي يكفر مخالفة أعظم من الذي يعاقبه .

ومع هذا فالذين كانوا من ولاة الأمور يقولون بقول الجهمية : إن القرآن مخلوق ، وأن الله لا يرى في الآخرة . وغير ذلك ويدعون الناس إلى ذلك ويمتحنونهم ويعاقبونهم إذا لم يجيبوهم ويكفرون من لم يجبهم ؛ حتى إنهم إذا افتكوا الأسير لا يطلقونه حتى يقر بقول الجهمية أن القرآن مخلوق وغير ذلك ، ولا يولون متوليًا ولا يعطون رزقًا من بيت المال إلا لمن يقول ذلك ، ومع هذا فالإمام أحمد رضي الله عنه ترحم عليهم واستغفر لهم لعلمه بأنه لم يتبين لهم أنهم مكذبون للرسول ﷺ ، ولا جاحدون لما جاء به لكن تأولوا فأخطأوا وقلدوا من قال لهم ذلك .

وكذلك الشافعي لما قال لحفص الفرد حين قال : القرآن مخلوق ، كَفَرْتَ بالله العظيم ، بين له أن هذا القول كفر ولم يحكم بردة حفص بمجرد ذلك ؛ لأنه لم يتبين له بعد الحجة التي يكفر بها ، ولو اعتقد أنه مرتد لسعى في قتله ، وقد صرح في كتبه بقبول شهادة أهل الأهواء والصلاة خلفهم ، وكذلك

قال مالك والشافعي وأحمد في القدري: إن جحد علم الله كَفَر. ولفظ بعضهم: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوه كفروا. وسئل أحمد ﷺ عن القدري هل يكفر؟ قال: إن جحد العلم كفر، وحينئذ فجاحد العلم هو من جنس الجهمية.

وأما قتل الداعية إلى البدع، فقد يقتل لكف ضرره عن الناس؛ كما يقتل المحارب وإن لم يكن في نفس الأمر كافرًا، فليس كل من أمر بقتله يكون قتله لردته، وعلى هذا قتل غيلان القدري وغيره قد يكون على هذا الوجه».

وأما الرافضة وتفصيل القول فيهم: «فمن اقترن بسبه دعوى أن عليًا إله أو أنه هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة، فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره، وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو هذا، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية وهؤلاء لا خلاف في كفرهم، وأما من سبهم سبًا لا يقدح عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزيز ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك.

وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم، وأما من لعن وقبح مطلقًا فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقله الكتاب والسنة كفار أو فساق.

وأن هذه الآية التي هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، وخيرها هو القرن الأول كان عامتهم كفارًا أو فساقًا، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها.

وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا نجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال، فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم وقد ظهرت فيهم مثلات.

وتواتر النقل بأن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات، وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك، وبالجملة فمن أصناف السابة من لا ريب في كفره، ومنهم من تردد».

قوله ﷺ: «لا يزني الزاني وهو مؤمن» إلخ. هذا الحديث خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وفي آخره: والتوبة معروضة بعد. وزاد مسلم: «ولا يغل حين يغل وهو مؤمن فإياكم إياكم». وزاد أبو بكر البزار في «المسند» منه «ينزع الإيمان من قلبه فإن تاب الله عليه»[1].

---

(١) البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (٥٧)، كشف الأستار عن زوائد البزار (١١٥).

فهذا الحديث يرد قول المرجئة والجهمية ، ومن اتبعهم من الكرامية والأشعرية الذين يقولون : إن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان ، ويزعمون أن الإيمان لا يتفاضل ، وهو أما أن يزول بالكلية أو يبقى كاملًا . وقولهم ظاهر البطلان .

فقد دل الحديث على أن الزاني والسارق وشارب الخمر حين فعلهم المعصية فقد انتفى الإيمان عنهم ، وقد دلت النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة على أنهم غير مرتدين بذلك ، فعلم أن الإيمان المنفي في هذا الحديث وغيره إنما هو كمال الإيمان الواجب .

« فإن أصل الإيمان التصديق والانقياد ، فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن ، وقد تواتر في الأحاديث : « أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من خير »[١] . و« الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا اللّٰه ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان »[٢] . فعلم أن الإيمان يقبل التبعيض والتجزئة وأن قليله يخرج به صاحبه من النار وإنْ دخلها ، وليس كما يقوله الخارجون عن مقالة أهل السنة أنه لا يقبل التبعيض والتجزئة ، بل هو شيء واحد إما أن يحصل كله وإما ألَّا يحصل منه شيء ، وقوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن .... » الحديث ، نفي الإيمان الواجب عنه الذي يستحق به الجنة ، ولا يستلزم ذلك نفي أصل الإيمان وسائر أجزائه وشعبه هذا معنى قولهم نفي كمال الإيمان .

وحقيقة ذلك : أن الكمال الواجب ليس هو الكمال المستحب المذكور في قول الفقهاء : الغسل كامل ومجزئ . ومنه قوله عليه السلام : « من غشنا فليس منا »[٣] . ليس المراد به أنه كافر كما تأولته الخوارج ، ولا أنه ليس من خيارنا كما تأولته المرجئة ، ولكن الضمير يطابق المظهر والمظهر ، هم المؤمنون المستحقون للثواب السالمون من العذاب ، والفاسق ليس منا ؛ لأنه متعرض لعذاب اللّٰه وسخطه »

« فإن اللّٰه ورسوله لا ينفي اسم أَمْرٍ أَمَرَ اللّٰه به ورسوله إلا إذا ترك واجباته كقوله : « لا صلاة إلا بأم القرآن »[٤] . وقوله : « لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له »[٥] . ونحو ذلك فأما إذا كان الفعل مستحبًا في العبادة لم ينفها لانتفاء المستحب ، فإن هذا لو جاز لجاز أن ينفى من جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة ؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه .

---

(١) مسلم (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٩) ، مسلم (٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) مسلم (١٠١) عن أبي هريرة .

(٤) البخاري (٧٥٦) ، ومسلم (٣٩٤) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٥) مسند أحمد (٣/١٣٥) عن أنس بن مالك ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع »(٧١٧٩) .

وليس أحد يفعل أفعال النبي ﷺ، بل ولا أبو بكر ولا عمر، فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه؛ لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل، فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد الكمال الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة فقد صدق، وإن أراد أنه نفى الكمال المستحب فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله، ولا يجوز أن يقع فإن من فعل الواجب كما وجب عليه ولم ينتقص من واجبه شيئًا لم يجز أن يقال: ما فعلته لا حقيقة ولا مجازًا. فاسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله عنه الإيمان، فلا بد أن يكون قد ترك واجبًا أو فعل محرمًا، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد، بل يكون من أهل الوعيد».

«والخوارج ومن يذهب مذهبهم ممن يكفر المسلمين بالذنوب يحتجون بالحديث ويتأولونه على غير وجهه، وتأويله عند العلماء على وجهين:

أحدهما: أن معناه النهي وإن كانت صورته صورة الخبر، يريد لا يزن الزاني بحذف الياء، ولا يسرق السارق بكسر القاف على معنى النهي يقول: إذ هو مؤمن لا يزني ولا يسرق ولا يشرب الخمر، فإن هذه الأفعال لا تليق بالمؤمنين ولا تشبه أوصافهم.

والوجه الآخر: إن هذا كلام وعيد لا يراد به الإيقاع، وإنما يقصد به الردع والزجر كقوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[1]. هذا كله على معنى الزجر والوعيد أو نفي الفضيلة وسلب الكمال دون الحقيقة في رفع الإيمان وإبطاله.

قوله: «ولا ينتهب نهبة ذات شرف» إلخ. النهبة بضم النون المنهوب، وقوله: «ذات شرف» بالشين المعجمة، قال النووي: ومعناه ذات قدر عظيم. وقيل: ذات استشراف يستشرف الناس لها، ناظرين إليها رافعين أبصارهم. قال عياض وغيره: ورواه إبراهيم الحربي بالسين المهملة، وكذا قيده بعضهم في كتاب مسلم. وقيل: معناه أيضًا ذات قدر عظيم. فالروايتان حينئذ بمعنى واحد».

بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾. وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية.

فإن من أعتق رقبة مؤمنة وإن كان المعتق فاسقًا فيما يشترط في العتق فيه إيمان الرقبة، ككفارة الظهار والقتل واليمين أجزأت باتفاق العلماء.

فقد دخلت في اسم الإيمان المطلق، وإن لم تكن من أهل الإيمان الكامل الذى يستحق صاحبه الثناء والمدح وهم المؤمنون حقًّا.

---

(١) البخاري (٩) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ومسلم (٤١) عن جابر.

فالفاسق ليس من المؤمنين الذين وصفوا بأنهم ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ .

« واختلف في مرتكب الكبيرة - قولان لأهل السنة - هل يسمى مؤمنًا ناقص الإيمان ؟ أو يقال : ليس بمؤمن لكنه مسلم ؟ على قولين وهما روايتان عن أحمد . وحقيقة الأمر أن من لم يكن من المؤمنين حقًّا يقال فيه : إنه مسلم ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار .

وهذا متفق عليه بين أهل السنة ، لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان ؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه فقيل : يقال : مسلم . ولا يقال : مؤمن ، وقيل : بل يقال : مؤمن . والتحقيق أن يقال : إنه مؤمن ناقص الإيمان : مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، ولا يعطي الاسم المطلق ، فإن الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق : واسم الإيمان يتناوله فيما أمر اللّٰه به ورسوله ؛ لأن ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه وهو لازم له كما يلزمه غيره ، وإنما الكلام في المدح المطلق ، وعلى هذا فالخطاب بالإيمان يدخل فيه ثلاث طوائف ؛ فيدخل فيه المؤمن حقًّا ، ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهرة ، وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار وهو في الباطن ينفي عنه الإسلام والإيمان ، وفي الظاهر يثبت له الإسلام والإيمان الظاهر ، ويدخل فيه الذين أسلموا ولم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم لكن معهم جزء من الإيمان وإسلام يثابون عليه .

ثم قد يكونون مفرطين فيما فرض عليهم ، وليس معهم من الكبائر تكن يعاقبون على ترك المفروضات ، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم ، فإنهم قالوا آمنا من غير قيام منهم بما أمروا به باطنًا وظاهرًا ، فلا دخلت حقيقة الإيمان في قلوبهم ولا جاهدوا في سبيل اللّٰه ، وكان قد دعاهم النبي ﷺ إلي الجهاد .

وقد يكونون من أهل الكبائر المعرضين للوعيد ، كالذين يصلون ويذكرون ويجاهدون ويأتون الكبائر ، وهؤلاء لا يخرجون من الإسلام ، بل هم مسلمون ولكن بينهم نزاع لفظي هل يقال إنهم مؤمنون ؟

وأما الخوارج والمعتزلة فيخرجونهم من اسم الإيمان والإسلام ، فإن الإسلام والإيمان عندهم واحد فإذا خرجوا من الإيمان خرجوا من الإسلام ، عندهم لكن الخوارج تقول : هم كفار والمعتزلة تقول : لا مسلمون ولا كفار ينزلهم منزلة بين المنزلتين .

۞ قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد رحمه الله :

قوله : « أن الدين والإيمان قول وعمل : قول القلب واللسان » :

قوله : « إن الدين » : معناه لغة : الذل ، يقال : دنته فدان ، أي : أذللته فذل ، شرعًا : هو ما أمر اللّٰه به على ألسنة رسله ، والإيمان لغة : التصديق ، كما قال تعالى : ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف : ١٧] ، أي : بمصدق ، وشرعًا : الإيمان هو ما ذكره المصنف .

قال الشيخ التقي الدين رَحِمَهُ اللهُ : لفظ الإيمان إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البر ، وبلفظ التقوى ، وبلفظ لدين ، فكل ما يحبه الله ورسوله يدخل في اسم الإيمان . انتهى .

وفي حديث جبريل : سمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان دينًا .

قوله : « قول القلب » : وهو الاعتقاد ، كاعتقاد ما أخبر الله به عن نفسه وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته وكتبه ورسله .

قوله : « قول اللسان » : وهو التكلم بالشهادتين ، والقيام بذكره سبحانه وتبليغ أوامره ، والدعوة إليه والذب عن دينه ونحو ذلك .

قوله : « وعمل القلب » : وهو نيته وإخلاصه والتوكل والإنابة والمحبة والانقياد والخوف منه سبحانه ، والرجاء وإخلاص الدين له والصبر ، ونحو ذلك من أعمال القلوب .

قوله : « وعمل القلب واللسان والجوارح » :

* كالصلاة والحج والجهاد ونحو ذلك ، فالإيمان عند أهل السنة والجماعة هو ما تقدم أنه قول واعتقاد ، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم ، وأنكر السلف على من أخرج الأعمال من الإيمان إنكارًا شديدًا .

روى اللالكائي بإسناد صحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار ، فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص . وقال الأوزاعي : كان من مضى من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان . وفي « صحيح البخاري » أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن عدي : أن للإيمان فرائض وشرائع ، وحدودًا وسننًا ، فمن استكملها فقد استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان ، فإن أعش فسأبينه لكم ، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص . وفي « الصحيحين » عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال لوفد عبد القيس : « آمركم بأربع : الإيمان بالله وحده ، وهل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وأن تؤدوا الخمس من المغنم »[1] . قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : فيه : أن الإيمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول والعمل ، كما علم ذلك أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون وتابعوهم ، وعلى ذلك ما يقارب من مائة دليل من الكتاب والسنة . اهـ .

قوله : « وأن الإيمان يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية » :

* كما قال سبحانه : ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح : ٤] . وقال تعالى : ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب : ٢٢] .

(١) البخاري (٨٧) ، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

وقوله ﷺ : « أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا »[١] .

وفي « الصحيحين » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، فأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء من الإيمان »[٢] ، ولفظه لمسلم ، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على أن الإيمان يزيد وينقص ، وعلى أن المؤمنين يتفاضلون في الإيمان ، فبعضهم أكمل إيمانًا من بعض ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر : ٣٢] ، فدلت هذه الآية أن المؤمنين ينقسمون إلى ثلاثة أقسام : سابقون ، ومقتصدون ، وظالمون لأنفسهم ، فالسابق إلى الخيرات : هو الذي عمل الواجبات والمستحبات ، واجتنب المحرمات والمكروهات ، والمقتصد : هو من اقتصر على فعل الواجبات واجتناب المحرمات ، والظالم لنفسه : هو من أخل ببعض الواجبات وانتهك بعض المحرمات ، فكل واحد من هذه الأقسام يطلق عليه أنه مؤمن .

أما أصول الإيمان ، فستة كما في حديث جبريل ، وهي : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره »[٣] ، وفي الحديث المذكور جعل مراتب الدين ثلاثة : الإيمان والإسلام والإحسان ، فأعلاها : الإحسان ، ثم الإيمان ، ثم الإسلام ، فكل محسن مؤمن مسلم ، ولا ينعكس ، وكل مؤمن مسلم لا العكس ، فالمرتبة الأولى الإسلام ، وهي التي يدخل فيها الكافر أول ما يتكلم بإسلام ، وأعلى منها مرتبة الإيمان ؛ لأن الله نفى الإيمان عمن ادعى الإيمان من أول وهلة الإيمان ، وأثبت لهم الإسلام ، كما قال تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات : ١٤] .

المرتبة الثالثة : الإحسان وهي أعلا من المرتبتين الأوليين ، فقد ينفي عن الرجل الإحسان ويثبت له الإيمان ، وينفي عنه الإيمان ويثبت له الإسلام ، كما في حديث : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »[٤] . ولا يخرجه عن مرتبة الإسلام إلا الكفر بالله والشرك المخرج عن الملة .

وأما المعاصي والكبائر كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك ، فلا يخرجه عن دائرة الإسلام والإيمان إذا ذكرا جميعًا ، فإن الإسلام يفسر بالانقياد للأعمال الظاهرة ، والإيمان يفسر بالأعمال الباطنة ، كما فرق بينهما في حديث جبريل ، فقال : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا ، والإيمان أن تؤمن بالله

---

(١) أبو داود (٤٦٨٢) ، والترمذي (١١٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٢٣٠) .

(٢) البخاري (٩) ، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) البخاري (٢٣٤٣) ، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره »(١).

وروى الإمام أحمد من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « الإسلام علانية والإيمان بالقلب »(٢)، وهذا إذا ذكرا معًا، أما إذا أفرد أحدهما عن الآخر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، فإنه يدخل فيه الآخر، فإذا أفرد الإيمان دخل فيه الإسلام وبالعكس، دلالة الاقتران والانفراد، كالفقير والمسكين ونحو ذلك.

قوله: « وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة »:

قوله: « وهم ذلك لا يكفرون »: أي لا ينسبونهم للكفر ويحكمون عليهم به.

قوله: « أهل القبلة »: أي: من يدعي الإسلام، ويستقبل الكعبة، وإن كان عليه ذنوب ومعاصي عدا الشرك بالله، والكفر المخرج عن الملة الإسلامية، كما قال ﷺ: « من صلى صلاتنا واستقبل، قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم له مالنا وعليه ما علينا »(٣).

فأهل السنة والجماعة لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج والمعتزلة، فإن الخوارج يقولون: من فعل كبيرة فهو في الدنيا كافر، وفي الآخرة مخلد في النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا بغير شفاعة، والمعتزلة يقولون: من فعل كبيرة فهو في الدنيا لا مؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، وفي الآخرة خالد مخلد في النار كقول الخوارج، وقابلتهم المرجئة فقالوا: إنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وقالوا: إيمان أفسق الناس كإيمان أبي بكر وعمر، فالخوارج المعتزلة غلوا والمرجئة جفوا، أولئك تعلقوا بأحاديث الوعيد، وهؤلاء تعلقوا بأحاديث الوعد فقط، وهدى الله أهل السنة والجماعة للقول الوسط الذي تدل عليه أدلة الكتاب والسنة، فقالوا: إن الفاسق لا يخرج من الإيمان بمجرد فسقه، ولا يخلد في النار في الآخرة، بل هو تحت مشيئة الله إن عفى عنه دخل الجنة من أول وهلة، وإن لم يعف عنه عذب بقدر ذنوبه ثم دخل الجنة، فلا بد له من دخول الجنة، فالعاصي معرض لعقوبة الله وعذابه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

فهذه الآية صريحة في أن من مات غير مشرك، فهو تحت مشيئة الله، ففيها الرد على الخوارج المكفرين بالذنوب وعلى المرجئة القائلين بأن الذنوب لا تضر، وأن الناس في الإيمان سواء لا تفاضل بينهم، وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « ثلاث من أصل الإيمان: الكف عمن قال لا إله إلا الله لا نكفره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله حتى يقاتل

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أحمد (٣/١٣٤)، وأبو يعلى (٢٩٢٣) من حديث أنس رضي الله عنه، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٢٨٠).

(٣) البخاري (٣٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار »[1]، رواه أبو داود، وفي الصحيح: « يُخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان »[2]، ففيه دليل على زيادة الإيمان ونقصانه، وعلى دخول طائفة من الموحدين النار، وإن الكبائر لا يكفر فاعلها، ولا يخلد في النار، وقال البخاري رحمه الله: باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر. قال إبراهيم التميمي: ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مكذبًا، وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل، ويذكر عن الحسن: ما خافه إلا مؤمن ولا أمنه إلا منافق.

قوله: « بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي »:

* كما قال تعالى في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسماه أخًا مع وجود القتل منه، ففيه دليل على أن العاصي لا يخرج من الإيمان بمجرد الذنوب والمعاصي.

قوله: « ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ »:

* الطائفة: القطعة من الشيء ويطلق على الواحد، فما فوقه عند الجمهور، وقوله: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]. فسماهم مؤمنين مع الاقتتال، وبهذا استدل البخاري وغيره على أنه لا يخرج من الإيمان بالمعصية لا كمال يقول الخوارج والمعتزلة ومن تابعهم.

وفي « صحيح البخاري » من حديث الحسن عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال: « إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين »[3]. فكان كما قال ﷺ، أصلح الله بين أهل الشام والعراق بعد الحروب الطويلة.

قوله: « ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ »: أي: تعدت إحداهما على الأخرى وأبت الإجابة إلى حكم كتاب الله. قوله: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، أي: ترجع إلى أمر الله ورسوله وتسمع للحق وتطيعه، كما في الصحيح عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: « انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا »[4]، قلت: يا رسول الله، هذا نصرته مظلومًا كيف أنصره ظالمًا؟ قال: « تمنعه من الظلم فذلك نصرك إياه »[5].

---

(١) أبو داود (٢٥٣٢)، وأبو يعلى (٤٣١١). وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٥٣٢).

(٢) البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) البخاري (٣٤٣٠) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٤) البخاري (٢٣١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) البخاري (٦٥٥٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

قوله: «﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾»: فيه إثبات لله كما يليق بجلاله وعظمته، وفيه فضل الإصلاح بين الناس، وفيه مدح العدل والإنصاف، وروى ابن أبي حاتم عن عبد الله بن عمرو ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «المقسطون على منابر من نور عن يمين العرش الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»[1]. رواه مسلم والنسائي، وفيه أنه لم يخرجوا بالبغي من الإيمان، وفيه أنه أوجب قتالهم، وأنه أسقط عنهم التبعة فيما أتلفوه في قتالهم، وفيه إجازة بالبغي من الإيمان، وفيه أنه أوجب قتالهم، وأنه أسقط عنهم التبعة فيما أتلفوه في قتالهم، وفيه إجازة قتال كل من منع حقًّا عليه والأحاديث بذلك مشهورة.

قوله: «﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾»: أي: أخوة في الدين سماهم مؤمنين مع وجود الاقتتال بينهم، وجعلهم أخوة في الدين مع وجود الاقتتال بينهم، فدل على أنهم لا يخرجون من الإيمان بالمعصية.

قوله: «والكبائر»:

* هي جمع كبيرة، وهي الفعلة القبيحة من الذنوب العظيم أمرها، والكبيرة كل معصية فيها حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، وزاد شيخ الإسلام ابن تيمية: أو ورد فيها وعيد ينفي إيمان أو لعن أو غضب ونحوهما، في قوله: والكبائر إشارة إلى أن الذنوب تنقسم إلى كبائر وصغائر، وهو الصواب الذي تدل عليه الأدلة.

وأما عدد الكبائر، فعند سعيد بن جبير رضي الله عنه قال: قال رجل لابن عباس: الكبائر سبع، فقال ابن عباس: هي إلى السبع مائة أقرب منها إلى السبع، غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار. وقد أوصلها علماؤنا إلى أكثر من السبعين، كما في «الإقناع»، قال في «شرح الطحاوية»: وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء، وعدم اللامبالاة، وترك الخوف ما يلحقها بالكبائر، وقد يقترن بالكبيرة من الحياء والخوف والوجل ما يلحقها بالصغائر، وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وقد يعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، فإن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة:

الأول: التوبة، الثاني: الاستغفار، الثالث: الحسنات الماحية، الرابع: المصائب الدنيوية. الخامس: عذاب القبر، السادس: دعاء المؤمنين واستغفارهم، السابع: ما يهدى إليه بعد الموت من ثواب صدقة أو قراءة أو حج ونحو ذلك، الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده، التاسع: ما ثبت أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ليقتص لبعضهم من بعض، العاشر: شفاعة الشافعين، الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة كما تقدم. انتهى باختصار.

إذا عرف ما تقدم، فينبغي أن يكون المؤمن خائفًا راجيًا، ويكون خوفه ورجاؤه سواء، فإنه إذا رجح

---

(١) مسلم (١٨٢٧)، والنسائي (٥٣٧٩) من حديث ابن عمرو ﷺ.

الخوف حمله على القنوط من رحمة الله ، وإذا رجح الرجاء حمله على الأمن من مكر الله ، وكلاهما من كبائر الذنوب .

قوله : « الفاسق ...» :

* الفسق : لغة : الخروج عن الاستقامة ، والجور ، وبه سمي الفاسق فاسقًا ، وشرعًا : الفاسق من فعل كبيرة أو أصر على صغيرة . وينقسم إلى قسمين :

الأول : فسق اعتقاد ، كالرفض والاعتزال ونحوهما .

الثاني : فسق عمل ، كالزنا واللواط وشرب الخمر ، ونحو ذلك .

قوله : « الملي » : أي : الذي على ملة الإسلام ، ولم يرتكب من الذنوب ما يوجب كفره ، فأهل السنة والجماعة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرًا ينقل عن الملة بالكلية ، وعلى أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام ، ويدخل في الكفر ، ومتفقون على أنه لا يستحق الخلود مع الكافرين ، وأن من مات على التوحيد ، فلا بد له من دخول الجنة ، خلافًا للخوارج والمعتزلة ، فإن الخوارج أخرجوهم من الإيمان ، وحكموا عليهم بالخلود في النار ، والمعتزلة وافقوا الخوارج وافقوا الخوارج في الحكم عليهم في الآخرة دون الدنيا ، فلم يستحلوا منهم ما استحلته الخوارج ، وأما في الأسماء فأحدثوا المنزلة بين المنزلتين ، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها ، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم ، وهذا الخلاف - فيما ذكر - أول خلاف حدث في الملة .

قال ابن عبد الهادي في « مناقب الشيخ تقي الدين » : أول خلاف حدث في الملة في الفاسق الملي هل هو كافر أو مؤمن ؟ فقالت الخوارج : إنه كافر ، وقالت الجماعة : إنه مؤمن ، وقالت طائفة المعتزلة : هو لا مؤمن ولا كافر ، منزلة بين المنزلتين ، وخلدوه في النار ، واعتزلوا حلقة الحسن البصري ، فسموا معتزلة . اهـ .

والأدلة على بطلان مذهب الخوارج والمعتزلة كثيرة جدًا ، وقد تقدم ذكر بعضها كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، وكقوله : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات : ٩] ، فسماهم مؤمنين مع وجود القتل والاقتتال ، وسماهم أخوة مع وجود ذلك ، والمراد : أخوة الدين كما تقدم ، وقد تقدم انقسام المؤمنين إلى ثلاثة أقسام : سابقين ، ومقتصدين ، وظالمين لأنفسهم .

وقد تواتر في الأحاديث : « أخرجوا من النار من قال : لا إله إلا الله ، وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان »[1] . وحديث : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، فأعلاها : قول لا إله إلا الله ، وأدناها : إماطة

(١) تقدم تخريجه .

الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان »[1] .

فعلم أن الإيمان يقبل التبعيض والتجزئة ، وأن قليله يخرج به صاحبه من النار إن دخلها ، وأيضًا فلو كان العاصي كافرًا كفرًا ينقل عن الملة بالكلية لكان مرتدًا ، ولا يقبل عفو ولي القصاص ، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر ، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام ، ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق وشارب الخمر والقاذف لا يقتل ، بل يقام عليه الحد ، فدل على أنه ليس بمرتد .

وقال ابن القيم في « المدارج » : والفسوق أيضًا ينقسم إلى قسمين : فسوق من جهة العمل ، وفسق من جهة الاعتقاد - إلى أن قال - وفسق الاعتقاد كفسق أهل البدع الذين يؤمنون بالله ورسوله ، ويحرمون ما حرم الله ورسوله ، ويوجبون ما أوجبه ، ولكن ينفون كثيرًا مما أثبت الله ورسوله جهلًا وتأويلًا وتقليدًا للشيوخ ، ويثبتون ما لم يثبته الله ورسوله كذلك ، وهؤلاء كالخوارج المارقة وكثير من الروافض والقدرية والمعتزلة وكثير من الجهمية الذين ليسوا غلاة في التهجم .

وأما غالية الجهمية وغلاة الرافضة ، فليس للطائفين في الإسلام نصيب ؛ ولذلك أخرجهم جماعة من السلف من الثنتين والسبعين فرقة ، وقالوا : هم مباينون للملة ، فالتوبة من هذا الفسوق بإثبات ما أثبته الله ورسوله من غير تشبيه ولا تعطيل ، وتنزيهه عما نزه به نفسه ونزهه به ورسوله من غير تشبيه ولا تعطيل ، وتلقي الإثبات والنفي من مشكاة الوحي لا من آراء الرجال ونتائج أفكارهم ، فتوبة هؤلاء الفساق من جهة الاعتقادات الفاسدة بمحض اتباع السنة ، ولا يكتفى أيضًا منهم حتى يبينوا فساد ما كانوا عليه من البدعة .

قوله : « بل الفاسق يدخل » ... إلخ :

* فإن أعتق رقبة مؤمنة فيما يشترط في العتق إيمان الرقبة ، أجزأت الرقبة الفاسقة ، فقد دخلت في اسم الإيمان المطلق ، وإن لم تكن من أهل الإيمان الكامل ، فالفاسق يدخل في جملة أهل الإيمان على سبيل إطلاق أهل الإيمان ، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق ، كما في قوله : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال : ٢] الآية ، فالفاسق لا يسلب عنه اسم الإيمان على الإطلاق ، ولا يثبت له على الإطلاق ، بل يقال : مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، وحقيقة الأمر أن من لم يكن من المؤمنين حقًّا يقال فيه : إنه مسلم ومعه إيمان يمنعه من الخلود في النار .

قوله : « ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال : ٢] » :

قوله : « ﴿إِنَّمَا﴾ » : أداة حصر تثبت المذكور وتنفي ما عداه .

قوله : « ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ » : أي : الإيمان الكامل المأمور به .

---

(١) تقدم تخريجه .

قوله : « ﴿وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ » : أي : خافت . قوله : ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال : ٢] فيها دليل على أن الإيمان يزيد وينقص .

قوله : « ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾ » : أي : يفوضون أمرهم إلى الله ، ففيها فضل التوكل ، وأنه من أجل أعمال القلوب ، وفيها دليل على أن الأعمال الظاهرة والباطنة داخلة في مسمى الإيمان شرعًا ، فكل ما نقص من الأعمال التي لا يخرج نقصها من الإسلام ، فهو نقص في كمال الإيمان الواجب ، كما في حديث أبي هريرة المتفق عليه : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »(١) . الحديث ، فالمنفي في هذا الحديث كمال الإيمان الواجب ، فلا يطلق الإيمان على مثل أهل هذه الأعمال إلا مقيدًا بالمعصية أو الفسوق ، فيقال : مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فيكون معه من الإيمان بقدر ما معه من الأعمال الباطنة والظاهرة ، فيدخل في أهل الإيمان على سبيل إطلاق أهل الإيمان ، كما تقدم في قوله : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] .

وأما المؤمن الإيمان المطلق الذي لا يتقيد بمعصية ولا فسوق ونحو ذلك ، فهو الذي أتى بما يستطيعه من الواجبات مع تركه لجميع المحرمات ، فهو الذي يطلق عليه اسم الإيمان من غير تقييد ، فهذا هو الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق .

الثاني : هو الذي لا يصر صاحبه على ذنب ، والأول : هو المصر على بعض الذنوب ، فمطلق الإيمان هو وصف المسلم الذي معه أصل الإيمان الذي لا يتم الإسلام إلا به ، فلا يصح إلا به .

والمرتبة الثانية : مرتبة أهل الإيمان المطلق الذين كمل إسلامهم وإيمانهم بإتيانهم بما وجب عليهم ، وتركهم ما حرم الله عليهم ، وعدم إصرارهم على الذنوب ، فهذه المرتبة الثانية الذي وعد الله أهلها بدخول الجنة والنجاة من النار . انتهى .

قوله : « وقول النبي ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ....» » :

* وفي قوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »(٢) ، الحديث دليل على دخول الأعمال في مسمى الإيمان ، فلولا أن ترك هذه الكبائر من مسمى الإيمان لما انتفى اسم الإيمان عن مرتكب شيء منها ؛ لأن الاسم لا ينتفي إلا بانتفاء بعض أركان المسمى أو واجباته ، والمراد بنفي الإيمان : نفي بلوغ حقيقته ونهايته ، وفي هذا الحديث الرد على المرجئة والجهمية ومن اتبعهم الذين يقولون : إن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان ، ويزعمون أن الإيمان لا يتفاضل ، وهو إما أن يزول بالكلية أو يبقى كاملًا ، وقولهم ظاهر البطلان ، فقد دل الحديث على أن الزاني وشارب الخمر ونحوهم حين فعلهم المعصية قد

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

انتفى الإيمان عنهم، وقد دلت النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة على أنهم غير مرتدين بذلك، فعلم أن الإيمان المنفي في هذا الحديث وغيره إنما هو كمال الإيمان الواجب، فإن الله ورسوله لا ينفي اسم مسمى شرعي إلا بانتفاء بعض أركانه أو واجباته.

قوله: «نُهبة»: بضم النون هو ما ينهب، والمراد: المأخوذ جهرًا وقهرًا.

قوله: «ذات شرف»: أي: ذات قدر عظيم.

قوله: «يرفع الناس إليها أبصارهم»: أي: ينظرونها لعظم قدرها.

قوله: «ونقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ....» إلخ:

* فإن الله سبحانه وتعالى أطلق عليه الإيمان، كما تقدم من قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩] الآية، وكذلك الرسول ﷺ أطلق عليه الإيمان، كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «من كانت له عند أخيه مظلمة، فليتحلل منه اليوم قبل ألَّا يكون دينار ولا درهم ....»[1]، الحديث إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على إطلاق الإيمان على الفاسق.

قوله: «ونقول هو مؤمن ناقص الإيمان» إلخ: خلافًا للمرجئة والجهمية ومن اتبعهم، فإن الإيمان عندهم لا يقبل الزيادة والنقصان، بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع المؤمنين من الملائكة والمقتصدين والمقربين والظالمين، وقد سبق ذكر مذهبهم والرد عليه.

قوله: «فلا يعطى الاسم المطلق ....»:

* أي: لا يعطي الفاسق اسم الإيمان المطلق، أي: الكامل الذي صاحبه يستحق عليه دخول الجنة والنجاة من النار، وهو فعل الواجبات وترك المحرمات وهو الذي يطلق على من كان كذلك بلا قيد، فلا يطلق على الفاسق الإيمان إلا مقيدًا، فيقال: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو يقال: مؤمن ناقص الإيمان، فلا يسمى مؤمنًا إلا بقيد، وهذا الذي يسميه العلماء: مطلق الإيمان.

وقال الشيخ تقي الدين ﵀: والتحقيق: أن يقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يُعطى الاسم المطلق، فإن الكتاب والسنة نَفَيا عنه الاسم المطلق، واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله؛ لأن ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه وهو لازم له كما يلتزم غيره وغيره، وإنما الكلام في المدح المطلق. اهـ.

قوله: «ولا يسلب مطلق الاسم»: كما تقدم إطلاق الإيمان في الآيات عليه، وكذلك رسوله فيطلق عليه الإيمان مقيدًا كما تقدم، فيقال: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ويقال: مؤمن ناقص الإيمان، وعلى هذا يدل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة خلافًا للخوارج والمعتزلة، أما ما جاء في

---

(١) البخاري (٦١٦٩) من حديث أبي هريرة ﵁.

بعض الأحاديث من نفي الإيمان عن بعض العصاة فالمراد به : نفي الإيمان المطلق لا مطلق الإيمان كما تقدم .

قال الشيخ تقي الدين في « كتاب الإيمان » : الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله يتناول فعل الواجبات وترك المحرمات ، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان فلا بد أن يكون ترك واجبًا أو فعل محرمًا ، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد . انتهى .

قال ابن القيم رحمه الله في « بدائع الفوائد » : الإيمان المطلق لا يطلق إلا على الكامل الكامل المأمور به ، ومطلق الإيمان يطلق على الكامل والناقص ؛ ولهذا نفى الإيمان المطلق عن الزاني وشارب الخمر والسارق ، ولم ينفَ عنه مطلق الإيمان ؛ لئلا يدخل في قوله : ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران : ٦٨] ، ولا في قوله : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون : ١] ، ولا في قوله : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال : ٢] الآية ، ويدخل في قوله : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء : ٩٢] ، وفي قوله : ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات : ٩] الآية ؛ فلهذا كان قوله : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات : ١٤] نفيًا للإيمان المطلق لا لمطلق الإيمان لوجوه ساقها ، فالإيمان المطلق يمنع دخول النار ، ومطلق الإيمان يمنع الخلود فيها ، فإذا قيل : الفاسق مؤمن ، فهو على هذا التفصيل . انتهى .

۞ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله :

قوله : « ومن أصول أهلِ السُّنةِ والجماعةِ : أنَّ الدِّينَ والإيمانَ قولٌ وعملٌ ... » :

« الدين » : هو ما يدان به الإنسان ، أو يدين به ؛ فيطلق على العمل ويطلق على الجزاء :

ففى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا ۖ وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار : ١٨، ١٩] . فالمراد بالدين فى هذه الآية : الجزاء .

وفى قوله تعالى : ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة : ٣] . أى : عملًا تتقربون به إلى الله .

ويقال : كما تَدين تدان . أى : كما تعمل تجازى .

والمراد بالدين فى كلام المؤلف : العمل .

« الإيمان » ؛ أكثر أهل العلم يقولون : إن الإيمان فى اللغة التصديق .

ولكن فى هذا نظر ؛ لأن الكلمة إذا كانت بمعنى الكلمة ؛ فإنها تتعدى بتعديتها ، ومعلوم أن التصديق يتعدى بنفسه ، والإيمان لا يتعدى بنفسه ؛ فتقول مثلًا : صدقته ، ولا تقول : آمنته ! بل تقول : آمنت به . أو : آمنت له . فلا يمكن أن نفسّر فعلًا لازمًا لا يتعدى إلا بحرف الجر بفعل متعد ينصب المفعول به نفسه ، ثم إن كلمة (صدقت) لا تعطى معنى كلمة (آمنت) ؛ فإن (آمنت) تدل على طمأنينة بخبره أكثر من (صدقت) .

ولهذا لو فسر الإيمان بالإقرار لكان أجود ؛ فنقول : الإيمان : الإقرار ، ولا إقرار إلا بتصديق ؛ فتقول : أقر به ؛ كما تقول : آمن به ، وأقرَّ له ؛ كما تقول : آمن له . هذا في اللغة .

وأما في الشرع ؛ فقال المؤلف : « قول وعمل » .

وهذا تعريف مجمل فصله المؤلف بقوله : « قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح » .

فجعل المؤلف للقلب قولًا وعملًا ، وجعل للسان قولًا وعملًا .

- أما قول اللسان ؛ فالأمر فيه واضح ، وهو النطق ، وأما عمله ؛ فحركاته ، وليست هي النطق ، بل النطق ناشئ عنها إن سلمت من الخرس .

- وأما قول القلب ؛ فهو اعترافه وتصديقه . وأما عمله ؛ فهو عبارة عن تحركه وإرادته ؛ مثل الإخلاص في العمل ؛ فهذا عمل القلب ، وكذلك التوكل والرجاء والخوف ؛ فالعمل ليس مجرد الطمأنينة في القلب ، بل هناك حركة في القلب .

- وأما عمل الجوارح ؛ فواضح ؛ ركوع ، وسجود ، وقيام ، وقعود ، فيكون عمل الجوارح إيمانًا شرعًا ؛ لأن الحامل لهذا العمل هو الإيمان .

فإذا قال قائل : أين الدليل على أن الإيمان يشمل هذه الأشياء ؟

قلنا : قال النبي ﷺ : « الإيمان : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره »[1] ؛ فهذا قول القلب . أما عمل القلب واللسان والجوارح ؛ فدليله قول النبي ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون شعبة : أعلاها : قول : لا إله إلا الله ، وأدناها : إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان »[2] ؛ فهذا قول اللسان وعمله وعمل الجوارح ، والحياء عمل قلبي ، وهو انكسار يصيب الإنسان ويعتريه عند وجود ما يستلزم الحياء .

فتبين بهذا أن الإيمان يشمل هذه الأشياء كلها شرعًا .

ويدل لذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة : ١٤٣] ؛ قال المفسرون : أي : صلاتكم إلى بيت المقدس ؛ فسمى الله تعالى الصلاة إيمانًا ؛ مع أنها عمل جوارح وعمل قلب وقول لسان .

هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة .

وشموله لهذه الأشياء الأربعة لا يعني أنه لا يتم إلا بها ، بل قد يكون الإنسان مؤمنًا مع تخلف بعض الأعمال ، لكنه ينقص إيمانه بقدر ما نقص من عمله .

---

(١) أخرجه مسلم (٨) .

(٢) أخرجه مسلم (٣٥) .

وخالف أهل السنة فى هذا طائفتان بدعيتان متطرفتان :

الطائفة الأولى : المرجئة : يقولون : إن الإيمان هو الإقرار بالقلب ، وما عدا ذلك ؛ فليس من الإيمان . ولهذا كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص عندهم ؛ لأنه إقرار القلب ، والناس فيه سواء ؛ فالإنسان الذى يعبد اللّٰه آناء الليل والنهار كالذى يعصى اللّٰه آناء الليل والنهار عندهم ، ما دامت معصيته لا تخرجه من الدين !!

فلو وجدنا رجلًا يزنى ويسرق ويشرب الخمر ويعتدى على الناس ، ورجلًا آخر متقيًا للّٰه بعيدًا عن هذه الأشياء كلها ؛ لكانا عند المرجئة فى الإيمان والرجاء سواء ؛ كل منهما لا يعذب ؛ لأن الأعمال غير داخلة فى مسمى الإيمان .

الطائفة الثانية : الخوارج والمعتزلة ؛ قالوا : إن الأعمال داخلة فى مسمى الإيمان ، وأنها شرط فى بقائه ، فمن فعل معصية من الكبائر خرج من الإيمان . لكن الخوارج يقولون : إنه كافر ، والمعتزلة يقولون : هو فى منزلة بين منزلتين ؛ فلا نقول : مؤمن ، ولا نقول : كافر ، بل نقول : خرج من الإيمان ، ولم يدخل فى الكفر ، وصار فى منزلة بين منزلتين .

هذه أقوال الناس فى الإيمان .

قوله : « وأن الإيمانَ يزيدُ بالطاعةِ وينقص بالمعصيةِ » :

هذا معطوف على قوله : « أن الدين . . . » إلخ ؛ أى : أن من أصول أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص .

ويستدلون لذلك بأدلة من الكتاب والسنة :

– فمن الكتاب : قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر : ٣١] ، وهذا صريح فى ثبوت الزيادة .

– وأما النقص ؛ فقد ثبت فى « الصحيحين »[1] أن النبى ﷺ وعظ النساء وقال لهن : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن » ؛ فأثبت نقص الدين .

ثم لو فرض أنه لم يوجد نصٌّ فى ثبوت النقص ؛ فإن إثبات الزيادة مستلزم للنقص ؛ فنقول : كل نص يدل على زيادة الإيمان ؛ فإنه متضمن للدلالة على نقصه .

وأسباب زيادة الإيمان أربعة :

الأول : معرفة اللّٰه تعالى بأسمائه وصفاته ؛ فإنه كلما ازداد الإنسان معرفة باللّٰه وأسمائه وصفاته ؛ ازداد إيمانه .

---

(١) أخرجه البخارى (٣٠٤) ، ومسلم (٨٠) .

الثاني : النظر فى آيات اللّٰه الكونية والشرعية :

قال اللّٰه تعالى : ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية : ١٧ - ٢٠] .

وقال تعالى : ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس : ١٠١] .

وكلما ازداد الإنسان علمًا بما أودع اللّٰه تعالى فى الكون من عجائب المخلوقات ومن الحكم البالغات ؛ ازداد إيمانًا باللّٰه ﷻ ، وكذلك النظر فى آيات اللّٰه الشرعية يزيد الإنسان إيمانًا باللّٰه ﷻ ؛ لأنك إذا نظرت إلى الآيات الشرعية ، وهى الأحكام التى جاءت بها الرسل ؛ وجدت فيها ما يبهر العقول من الحكم البالغة والأسرار العظيمة التى تعرف بها أن هذه الشريعة نزلت من عند اللّٰه ، وأنها مبنية على العدل والرحمة ، فتزداد بذلك إيمانًا .

الثالث : كثرة الطاعات وإحسانها ؛ لأن الأعمال داخلة فى الإيمان ، وإذا كانت داخلة فيه ؛ لزم من ذلك أن يزيد بكثرتها .

السبب الرابع : ترك المعصية تقربًا إلى اللّٰه ﷻ ؛ فإن الإنسان يزداد بذلك إيمانًا باللّٰه ﷻ .

أسباب نقص الإيمان أربعة :

الأول : الإعراض عن معرفة اللّٰه تعالى وأسمائه وصفاته .

الثانى : الإعراض عن النظر فى الآيات الكونية والشرعية ؛ فإن هذا يوجب الغفلة وقسوة القلب .

الثالث : قلة العمل الصالح ، ويدل لذلك قول النبى ﷺ فى النساء : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن » . قالوا : يا رسول اللّٰه ، كيف نقصان دينها ؟ قال : « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ » .

الرابع : فعل المعاصى ؛ لقوله تعالى : ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين : ١٤] .

وخالف أهل السنة والجماعة فى القول بالزيادة والنقصان طائفتان : الطائفة الأولى المرجئة ، والطائفة الثانية : الخوارج والمعتزلة .

الطائفة الأولى : المرجئة : قالوا : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ؛ لأن الأعمال ليست من الإيمان حتى يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها ؛ فالإيمان هو إقرار القلب ، والإقرار لا يزيد ولا ينقص .

ونحن نرد عليهم فنقول :

أولًا : إخراجكم الأعمال من الإيمان ليس بصحيح ؛ فإن الأعمال داخلة فى الإيمان ، وقد سبق ذكر الدليل .

ثانيًا : قولكم : إن الإقرار بالقلب لا يختلف زيادة ونقصًا . ليس بصحيح ، بل الإقرار بالقلب

يتفاضل ، فلا يمكن لأحد أن يقول : إن إيماني كإيمان أبي بكر ! ! بل يتعدى ويقول : إن إيماني كإيمان الرسول عليه الصلاة والسلام ! !

ثم نقول : إن الإقرار بالقلب يقبل التفاضل ؛ فإقرار القلب بخبر الواحد ليس كإقراره بخبر اثنين ، وإقراره بما سمع ليس كإقراره بما شاهد ، ألم تسمعوا قول إبراهيم : ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة : ٢٦٠] . فهذا دليل على أن الإيمان الكائن في القلب يقبل الزيادة والنقص .

ولهذا قسم العلماء درجات اليقين ثلاثة أقسام : علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين ؛ قال الله تعالى : ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر : ٥ - ٧] ، وقال تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الحاقة : ٥١] .

الطائفة الثانية : المخالفة لأهل السنة طائفة الوعيدية ، وهم الخوارج والمعتزلة ، وسموا وعيدية ؛ لأنهم يقولون بأحكام الوعيد دون أحكام الوعد ؛ أي : يغلبون نصوص الوعيد على نصوص الوعد ، فيخرجون فاعل الكبيرة من الإيمان ، لكن الخوارج يقولون : إنه خارج من الإيمان داخل في الكفر ، والمعتزلة يقولون : خارج من الإيمان غير داخل في الكفر ، بل هو في منزلة بين منزلتين .

ومناقشة هاتين الطائفتين المرجئة والوعيدية في الكتب المطولات .

قوله : « ويَنْقُصُ بالمعصيةِ وهم مع ذلك ... » : أي : مع قولهم : إن الإيمان قول وعمل .

أهل القبلة هم المسلمون ، وإن كانوا عصاة ؛ لأنهم يستقبلون قبلة واحدة ، وهي الكعبة .

فالمسلم عند أهل السنة والجماعة لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر .

وتأمل قول المؤلف : « بمطلق المعاصي » . ولم يقل : بالمعاصي والكبائر ؛ لأن المعاصي منها ما يكون كفرًا ، وأما مطلق المعصية ؛ فلا يكون كفرًا .

والفرق بين الشيء المطلق ومطلق الشيء : أن الشيء المطلق يعني الكمال ، ومطلق الشيء ؛ يعني : أصل الشيء . فالمؤمن الفاعل للكبيرة عنده مطلق الإيمان ؛ فأصل الإيمان موجود عنده ، لكن كماله مفقود . فكلام المؤلف رحمه الله دقيق جدًا .

قوله : (كما يَفْعَلُه الخوارجُ) : يعني : الذين يقولون : إن فاعل الكبيرة كافر ، ولهذا خرجوا على المسلمين ، واستباحوا دماءهم وأموالهم .

قوله : (بل الأُخُوَّةُ الإيمانيةُ ثابتةٌ مع المعاصِي) : يعني : أن الأخوة بين المؤمنين ثابتة ولو مع المعصية ؛ فالزاني أخ للعفيف ، والسارق أخ للمسروق منه ، والقاتل أخ للمقتول ، ثم استدل المؤلف لذلك فقال : « كما قال سبحانه في آية القصاص : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة : ١٧٨] » .

آية القصاص هى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ الآية، والمراد بـ: ﴿أَخِيهِ﴾. هو المقتول.

ووجه الدلالة من هذه الآية على أن فاعل الكبيرة لا يكفر [لأن] اللّه سمى المقتول أخًا للقاتل، مع أن قتل المؤمن كبيرة من كبائر الذنوب.

هذا دليل آخر لقول أهل السنة: إن فاعل الكبيرة لا يخرج من الإيمان.

﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾ جمع، و﴿بَيْنَهُمَا﴾ مثنى، و﴿طَآئِفَتَانِ﴾ مثنى؛ فكيف يكون مثنى وجمع مثنى آخر والمرجع واحد؟!

نقول: لأن قوله: ﴿طَآئِفَتَانِ﴾: الطائفة عدد كبير من الناس، فيصح أن أقول: اقتتلوا، وشاهد هذا قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، ولم يقل: لم تصلِّ. فالطائفة أمة وجماعة، ولهذا عاد الضمير إليها جمعًا فيكون الضمير فى قوله ﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾ عائدًا إلى المعنى، وفى قوله: ﴿بَيْنَهُمَا﴾ عائدًا إلى اللفظ.

فهاتان الطائفتان من المؤمنين اقتتلوا، وحمل السلاح بعضهم على بعض، وقتال المؤمن للمؤمن كفر(١)، ومع هذا قال اللّه تعالى بعد أن أمر بالصلح بينهما للطائفة الثالثة التى لم تدخل القتال: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]؛ فجعل اللّه تعالى الطائفة المصلحة إخوة للطائفتين المقتتلتين.

وعلى هذا؛ ففى الآية دليل على أن الكبائر لا تخرج من الإيمان.

وعلى هذا؛ لو مررت بصاحب كبيرة؛ فإنى أسلم عليه؛ لأن النبى ﷺ ذكر من حقوق المسلم على المسلم: «إذا لقيته؛ فسلم عليه»(٢)، وهذا الرجل ما زال مسلمًا، فأسلم عليه؛ إلا إذا كان فى هجره مصلحة؛ فحينئذ أهجره للمصلحة؛ كما جرى لكعب بن مالك وصاحبيه الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، فهجرهم المسلمون خمسين ليلة حتى تاب اللّه عليهم»(٣).

وهل نحبه على سبيل الإطلاق أو نكرهه على سبيل الإطلاق؟

نقول: لا هذا ولا هذا؛ نحبه بما معه من الإيمان، ونكرهه بما معه من المعاصى، وهذا هو العدل.

«الفاسق»: هو الخارج عن الطاعة.

والفسق - كما أشرنا إليه سابقًا - ينقسم إلى فسق أكبر مخرج عن الإسلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا

---

(١) أخرجه البخارى (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٢) أخرجه البخارى (١٢٤٠)، ومسلم (٢١٦٢).

(٣) أخرجه البخارى (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

﴿ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]، وفسق أصغر ليس مخرجًا عن الإسلام؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦].

والفاسق الذى لا يخرج من الإسلام هو الفاسق الملِّى، وهو من فعل كبيرة، أو أصر على صغيرة.

ولهذا قال المؤلف: «المِلِّي»؛ يعنى: المنتسب إلى الملة الذى لم يخرج منها.

فأهل السنة والجماعة لا يسلبون الفاسق الملِّى الإسلام بالكلية؛ فلا يمكن أن يقولوا: إن هذا ليس بمسلم، لكن يمكن أن يقولوا: إن هذا ناقص الإسلام أو ناقص الإيمان.

قوله: «ولا يخلدونه فى النار»: معطوف على قوله: «ولا يسلبون»: وعلى هذا يكون قوله: «كما تقول المعتزلة»: عائدًا للأمرين؛ لأن المعتزلة يسلبونه الإسلام ويخلدونه فى النار، وإن كانوا لا يطلقون عليه الكفر.

مراد المؤلف بـ: «المطلق» هنا؛ يعنى: إذا أطلق الإيمان؛ فالوصف يعود إلى الاسم لا إلى الإيمان؛ كما سيتبين من كلام المؤلف رحمه الله؛ فيكون المراد به مطلق الإيمان الشامل للفاسق والعدل.

قوله كما فى قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]؛ فإن المؤمنة هنا يدخل فيه الفاسق.

فلو أن إنسانًا اشترى رقيقًا فاسقًا وأعتقه فى كفارة؛ أجزأه؛ مع أن الله قال: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾؛ فكلمة ﴿مُّؤْمِنَةٌ﴾ تشمل الفاسق وغيره.

قوله: «وقد لا يَدْخُلُ فى اسمِ الإيمانِ المطلَقِ»: أى: فى مطلق اسم الإيمان.

قوله: كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]؛ فـ: ﴿إِنَّمَا﴾ أداة حصر؛ يعنى: ما المؤمنون إلا هؤلاء، والمراد بالمؤمنين؛ يعنى: ذوى الإيمان المطلق الكامل.

فلا يدخل فى المؤمنين هنا الفُساق؛ لأن الفاسق لو تلوت عليه آيات الله، ما زادته إيمانًا، ولو ذكرت الله له، لم يَوْجَل قلبه.

فبين المؤلف أن الإيمان قد يراد به مطلق الإيمان، وقد يراد به الإيمان المطلق.

فإذا رأينا رجلًا: إذا ذكر الله، لم يوجل قلبه، وإذا تليت عليه آياته، لم يزدد إيمانًا، فيصح أن نقول: إنه مؤمن، ويصح أن نقول: ليس بمؤمن؛ فنقول: مؤمن؛ أى: معه مطلق الإيمان؛ يعنى: أصله، وليس بمؤمن؛ أى: ليس معه الإيمان الكامل.

هذا مثال ثان للإيمان الذى يراد به الإيمان المطلق؛ أى الكامل.

وقوله: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن»[1]: هنا نفى عنه الإيمان الكامل حين زناه، أما بعد أن

---

(١) أخرجه البخارى (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

يفرغ من الزنى ، فقد يؤمن ، فقد يلحقه الخوف من اللَّه بعد أن يتم الزنى فيتوب ، لكن حين إقدامه على الزنى لو كان عنده إيمان كامل ، ما أقدم عليه ، بل إيمانه ضعيف جدًّا حين أقدم عليه .

وتأمل قوله : « حين يزني » : احترازًا من أنه قبل الزنى وبعده تختلف حاله ؛ لأن الإنسان ما دام لم يفعل الفاحشة ، ولو هم بها ، فهو على أملٍ ألَّا يقدم عليها .

وقوله : « ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » : أى : كامل الإيمان ؛ لأن الإيمان يردعه عن سرقته .

وقوله : « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ؛ أى : كامل الإيمان .

« ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم » . « ذات شرف » ؛ أى : ذات قيمة عند الناس ؛ ولهذا يرفعون إليه أبصارهم ، فلا ينتهبها حين ينتهبها وهو مؤمن ؛ أى : كامل الإيمان .

هذه أربعة أشياء : الزنى (وهو الجماع فى فرج حرام) ، والسرقة (وهى أخذ المال المحترم على وجه الخفية من حرز مثله) ، وشرب الخمر (والمراد تناوله بأكل أو شرب ، والخمر كل ما أسكر على وجه اللذة والطرب) ، والنهبة التى لها شرفٌ وقيمة عند الناس (قيل : الانتهاب : أخذ المال على وجه الغنيمة) ؛ لا يفعل هذه الأشياء الأربعة أحد وهو مؤمن باللَّه حين فعله لها . فالمراد بنفى الإيمان هنا : نفى تمام الإيمان .

هذا بيان للوصف الذى يستحقه الفاسق الملى عند أهل السنة والجماعة .

والفرق بين مطلق الشيء والشيء المطلق : أن الشيء المطلق هو الشيء الكامل ، ومطلق الشيء ؛ يعنى : أصل الشيء ، وإن كان ناقصًا .

فالفاسق الملِّى لا يعطى الاسم المطلق فى الإيمان ، وهو الاسم الكامل ، ولا يسلب مطلق الاسم ؛ فلا نقول : ليس بمؤمن ، بل نقول : مؤمن ناقص الإيمان ، أو : مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته .

هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وهو المذهب العدل الوسط .

وخالفهم فى ذلك طوائف :

- المرجئة ؛ يقولون : مؤمن كامل الإيمان .
- والخوارج ؛ يقولون : كافر .
- والمعتزلة ؛ يقولون : فى منزلة بين منزلتين .

۞ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه اللَّه :

قوله : « ومن أصول أهل السنة والجماعة : أن الدين والإيمان قول وعمل ...» :

* عقد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الفصل ؛ لبيان مذهب أهل السنة في ثلاث مسائل سبقت الإشارة إلى بعضها ، عند الكلام على وسطية أهل السنة والجماعة بين فِرَق الأمة .

المسألة الأولى : ما يتناوله اسم الإيمان ، أي : مسمى الإيمان ما هو ؟

قوله : « أن الدين والإيمان قول وعمل » :

* قول وعمل خلافًا للمرجئة الذين يقولون : إن الإيمان تصديق القلب فقط ، وأما الأعمال فليست من الإيمان ، أو كقول الجهمية : هو المعرفة . والمعنى متقارب .

وخلافًا للكرامية الذين يقولون : الإيمان هو التصديق باللسان ، فمن صدق بلسانه فهو مؤمن ، يعني : في الدنيا ، وإن كان مخلدًا في النار يوم القيامة ، لكنه في الحقيقة ليس بمؤمن ، من صدَّق بلسانه ، وأظهر الإيمان بلسانه فقط فليس بمؤمن في الحقيقة بل هو منافق ، هذا هو اسمه الشرعي ، قال تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة : ٨] .

وخلافًا لمرجئة الفقهاء كالإمام أبي حنيفة ، ومن تبعه من الذين يقولون : الإيمان تصديق القلب وإقرار اللسان .

وأئمة أهل السنة ينكرون كل هذه الأقوال ، ويقولون : إن الإيمان قول وعمل ؛ للأدلة الكثيرة التي دلت على هذا ، فالرسول ﷺ فسر الإيمان في حديث جبريل : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ... »[1] . الحديث بأصوله الستة ، وهي اعتقادية .

وفسر النبي ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس بأمور عملية قال لهم : « أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وأن تعطوا من المغنم الخمس »[2] .

ففسره بأمور عملية بنحو تفسيره للإسلام ، وأبلغ من هذا قوله ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون – أو بضع وستون – شعبة ، فأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان »[3] .

يقول الشيخ : « وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة : أن الدين والإيمان قول وعمل » . ثم يفصل ذلك بقوله : « قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح » : يعني أن الإيمان يشمل هذه الأمور الخمسة :

قول القلب يعني : اعتقاد القلب وهو تصديقه .

وقول اللسان : هو الإقرار ، كما يقر الكافر عند إسلامه ، بقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) البخاري (٥٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) البخاري (٩) ، مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وعمل القلب : كمحبة اللّٰه تعالى ، ورسوله ﷺ ، وأوليائه ، ومحبة ما يحب ، والخوف من اللّٰه ورجائه ، والتوكل عليه .

وعمل اللسان : كالذكر بأنواعه ، وتلاوة القرآن ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وعمل الجوارح : كالصلاة وما فيها من عمل الجوارح ، كالقيام ، والركوع والسجود ، والحج وما فيه من عمل الجوارح ، كالطواف والسعي وسائر المناسك ، فالإيمان يشمل ذلك كله .

« فالإيمان بضع وستون شعبة »[1] . فالصلاة من الإيمان ، والزكاة من الإيمان ، والصيام من الإيمان ، والحج من الإيمان .

قوله : « قول القلب واللسان » :

* هذا تفصيل لقول أهل السنة : قول القلب واللسان يعني : اعتقاد القلب ، وإقرار اللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح .

وهذا أتم من قول مَن يقول : إن الإيمان اعتقاد بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل بالأركان ، صحيح أن هذا يرد مذهب المرجئة ، لكن ما ذكره الشيخ من هذه الأمور الخمسة أتم ؛ لأنه يستوعب كل جوانب الإيمان .

وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه أن الإيمان قول ، وعمل خلافًا لكل من أخرج الأعمال عن مسمى الإيمان ؛ فالأعمال من الإيمان ، وأدلة ذلك ظاهرة بينة لمن تدبر نصوص الكتاب والسنة .

المسألة الثانية : أن الإيمان يزيد وينقص :

وكثير من المرجئة يقول : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ؛ لأنه التصديق ، هو شيء واحد لا يزيد ولا ينقص .

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن الإيمان يزيد وينقص ، وما دخلته الزيادة دخله النقص إذا خلا عن الزيادة قال تعالى : ﴿ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [الفتح : ٤] ، ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال : ٢] ، ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] .

الإيمان يزيد بالطاعة ، فكل من كان أطوع للّٰه كان إيمانه أكمل ، والتصديق بالقلب يقوى ويضعف .

وينقص الإيمان بالمعصية ، وهذا هو المعقول ، أفيكون إيمان التقي المستقيم على أمر اللّٰه ظاهرًا وباطنًا كإيمان المنتهك لحرمات اللّٰه ؟ ! أفيكون إيمان آحاد المؤمنين كإيمان الكُمَّل من المؤمنين ، كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فضلًا عمن فوقهم ؟ !

(١) تقدم تخريجه .

وكل من أوتي علمًا وبصيرة، وتفقدًا لحاله، فإنه يحس بزيادة الإيمان ونقصه، بقوة الخوف من الله، وقوة التوكل، فالخوف يقوى ويضعف، والتوكل يقوى ويضعف، والرجاء يقوى ويضعف.

هذا في أحوال القلوب فضلًا عن الأعمال الظاهرة.

وكما تقول المرجئة: إن الإيمان واحد، وأهله فيه سواء، كذلك الخوارج والمعتزلة عندهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، بمعنى: أنه كل لا يتجزأ، فإذا فات منه جزء أو فقد منه جزء زال الكل، كمرتكب الكبيرة يزول إيمانه كله بزوال بعضه بفعل تلك الكبيرة.

وعند أهل السنة لا يزول كل الإيمان بزوال بعضه.

والإيمان شُعَب كما في الحديث لكن منها شعب قد يزول الإيمان بزوالها، وشعب لا يزول الإيمان بزوالها، وإلا لوقع الناس في حرج عظيم.

المسألة الثالثة: حكم مرتكب الكبيرة:

أهل السنة والجماعة لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي، وأهل القبلة هم كل من أظهر الإسلام، ولم يأت ناقضًا من نواقضه، كما في الحديث عن النبي ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم ...»[1].

فكل الطوائف التي لا يحكم بكفرها، فهي من أهل القبلة، والمنافقون من أهل القبلة في الظاهر، وإلا فهم ليسوا من المؤمنين بل هم مع الكافرين، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥].

فأهل السنة لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي، أي: لا يقولون: يكفر بفعل أي معصية.

فالمعاصي أنواع، معاص توجب الكفر وتنقض الإسلام كالاستهزاء بآيات الله وبرسول الله ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ۝ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٤، ٦٥].

ومثل سب الإسلام، أو سب الرسول ﷺ هذه ذنوب يخرج بها الإنسان عن الإسلام؛ ولهذا قال الشيخ: «إن أهل السنة لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي». خلافًا للخوارج؛ فإن الخوارج يُكفِّرون بالذنوب، والمعروف أنهم يكفرون مرتكب الكبيرة.

فمن ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب خرج عن الإسلام عندهم، وصار مرتدًا حلال الدم والمال، كالسارق والزاني وشارب الخمر.

---

(١) البخاري (٣٩١) من حديث أنس رضي الله عنه.

أما أهل السنة ، فإنهم لا يكفرون بهذه الذنوب ، بل أخوة الإيمان باقية مع المعصية ، فالقاتل أخ للمقتول ، قال تعالى في آية القصاص : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ﴾ [البقرة : ١٧٨] يعني : القاتل الذي عفي له ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة : ١٧٨] يعني : من دم أخيه المقتول ، فالقاتل والمقتول أخوان في الإسلام ، وإن كان القاتل عاصيًا ظالمًا ، والمقتول مظلومًا .

لكن هذا الذنب لا تزول معه أخوة الإيمان ، ومثل هذا آية الحجرات ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات : ٩] إلى أن قال تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات : ١٠] ، بل إن أهل السنة لا يسلبون العاصي أو الفاسق الملي – الملي : نسبة لملة الإسلام – الإيمان كما تفعل الخوارج ، والمعتزلة .

والخوارج لا يقتصرون على سلبه الإيمان ، بل يسلبونه الإيمان ويكفرونه .

أما المعتزلة فإنهم يسلبونه الإيمان ، وأهل السنة لا يكفرونه ، ولا يسلبون الإيمان ، ولا يخلدونه في النار يوم القيامة ، بل هو يوم القيامة تحت مشيئة اللّٰه إن شاء اللّٰه غفر له وإن شاء عذبه بقدر ذنبه ، ثم يخرجه من النار برحمته سبحانه وتعالى ، وبشفاعة الشافعين من أهل طاعته ، وكل ذلك من فضله وكرمه وإحسانه .

وذكر الشيخ أن الفاسق يدخل في اسم الإيمان في بعض الآيات ، وقد لا يدخل في بعض الآيات ، ففي قوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء : ٩٢] هذه يدخل فيها الفاسق ؛ فليس من شرط الرقبة التي أمر اللّٰه بتحريرها كمال الإيمان ، بل يجزئ تحرير رقبة إنسان ذكر ، أو أنثى معه أصل الدين ؛ ولهذا قال الرسول ﷺ للجارية التي أراد سيدها أن يعتقها : « أين اللّٰه ؟ قالت في السماء ، قال : من أنا ؟ قالت : رسول اللّٰه . قال : أعتقها فإنها مؤمنة »[1] .

ولا يدخل الفاسق الملي في الإيمان المطلق في مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال : ٢] إلى قوله : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾ [الأنفال : ٤] . فالفاسق الملي لا يدخل فيمن هذه صفاتهم ؛ لأنه ليس مؤمنًا حقًّا ، هو مؤمن في الجملة ، كما لا يدخل في اسم الإيمان في قوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »[2] . أي الإيمان الكامل الذي يمنع من مقارفة هذه الفواحش .

فالمؤمنون الكُمّل يمنعهم إيمانهم عن اقتراف المعاصي الكبيرة كالزنا ، أو السرقة ، أو الانتهاب ، المسلم الزاني وهو يزني عنده أصل الإيمان لا يزول عنه ؛ لأنه لو زال عنه صار مرتدًا ، لكن يزول عنه الإيمان الكامل الذي يمنع من الإقدام على الفاحشة .

---

(١) تقدم تخرجه .

(٢) تقدم تخرجه .

ومتى يعود له إيمانه ؟ إذا تاب عاد إليه ما كان معه من إيمان .

وذكر الشيخ في ختام هذا الفصل حكم الفاسق - وهو مرتكب الكبيرة العاصي من المسلمين - أن أهل السنة يقولون فيه : « إنه مؤمن ناقص الإيمان أو مؤمن بإيمانه » أي : هو مؤمن بما معه من إيمان « فاسق بكبيرته » أي : هو فاسق باعتبار الكبيرة .

قوله : « فلا يعطى الاسم المطلق » :

* فيقال : هو مؤمن ، أو هذا مؤمن .

« ولا يسلب مطلق الاسم » فيقال : إنه ليس بمؤمن ؛ لأن هذه فيها سلب لمطلق الإسلام ، فلا يعطى الاسم المطلق ، بحيث إنه يوصف بالإيمان الكامل ، فيقال : هذا مؤمن ؛ ولهذا لما قَسَّم الرسول ﷺ قَسْمًا ؛ فقال سعد بن أبي وقاص رضي اللَّه عنه : « يا رسول اللَّه أعط فلانًا فإنه مؤمن . فقال النبي ﷺ : أو مسلم . أقولها ثلاثًا ويرددها عليَّ ثلاثًا »[1] .

ففرَّق بين الإيمان والإسلام ، الإسلام يقع على سائر المسلمين ، فكل من شهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه ولم يأت بناقض من نواقض الإسلام فهو مسلم ، فاسم الإسلام يعني أعم وأوسع دائرة ، ولا يكون الإنسان مسلمًا على الحقيقة ، إلا ومعه أصل الإيمان إيمان القلب .

فكل مؤمن مسلم ، وكل محسن مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمنًا الإيمان الكامل .

فهذا تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسائل الثلاث : في مسمى الإيمان ، وما يتناوله هذا الاسم ، وفي زيادة الإيمان ونقصانه ، وفي حكم مرتكب الكبيرة ، أو الفاسق الملي ، يعني : بأي التعبيرين .

وقد أشار إلى مذهب أهل السنة والجماعة في ذلك ، ومذهب الخوارج ، ومذهب المعتزلة ، فأهل السنة والجماعة يخالفون هذه الطوائف فيما ابتدعوه من الأسماء والأحكام ، فمرتكب الكبيرة حكمه في الدنيا مثلًا أنه مؤمن ناقص الإيمان ليس بكافر ، ولم يخرج عن الإيمان مطلقًا ، وفي الآخرة تحت مشيئة اللَّه .

وهذا هو موجب عدل الرب سبحانه وتعالى فلا يُسَوِّي بين مَن آمن به وبرسله مع ارتكاب بعض الذنوب ، وبين من كفر به وبرسله ، كما لا يسوي بين العاصي الفاسق المجترئ على حرمات اللَّه وبين المتقين ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص : ٢٨] .

❁ **قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه اللَّه :**

قوله : (ومن أصول أهل السنة والجماعة) ؛ أي : القواعد التي بنيت عليها عقيدتهم .

---

(١) البخاري (٢٧) ، ومسلم (١٥٠) من حديث بن أبي وقاص رضي الله عنه .

(أن الدين) هو لغةً : الذل والانقياد .

وشرعًا : هوما أمر اللّٰه به .

(والإيمان) لغةً : التصديق .

وشرعًا هو ما ذكره الشيخ بقوله : (قول وعمل ، قول القلب واللسان والجوارح) . هذا هو تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة : أنه قول وعمل .

فالقول قسمان : قول القلب ، وهوالاعتقاد ، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام .

والعمل قسمان : عمل القلب وهو نية وإخلاص ، وعمل الجوارح ؛ أى : الأعضاء ، كالصلاة والحج والجهاد .

والفرق بين أقوال القلب وأعماله : أن أقواله هى العقائد التى يعترف بها ، ويعتقدها .

وأما أعمال القلب فهى حركته التى يحبها اللّٰه ورسوله ، وهى محبة الخير ، وإرادته الجازمة ، وكراهية الشر ، والعزم على تركه .

وأعمال القلب تنشأ عنها أعمال الجوارح ، وأقوال اللسان ، ومن ثم صارت أقوال اللسان وأعمال الجوارح من الإيمان .

أقوال الناس فى تعريف الإيمان :

١- عند أهل السنة والجماعة : أنه اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان .

٢- عند المرجئة : أنه اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان فقط .

٣- عند الكرامية : أنه نطق باللسان فقط .

٤- عند الجبرية : أنه الاعتراف بالقلب ، أو مجرد المعرفة فى القلب .

٥- عند المعتزلة : أنه اعتقاد القلب ، ونطق اللسان ، وعمل الجوارح .

والفرق بينهم ؛ أى : بين المعتزلة وبين أهل السنة : أن مرتكب الكبيرة يسلب اسم الإيمان بالكلية : ويخلد فى النار عندهم ، وعند أهل السنة لا يسلب الإيمان بالكلية ، بل هو مؤمن ، ناقص الإيمان ، ولا يخلد فى النار إذا دخلها .

وكل هذه أقوال باطلة ، والحق ما قاله أهل السنة والجماعة لأدلةٍ كثيرةٍ .

وقوله : (وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية) أى : ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الإيمان يتفاضل بالزيادة والنقصان ، فتزيده الطاعة ، وينقص بالمعصية .

ويدل على ذلك أدلة كثيرة ، منها : قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال : ٢] ، وقوله تعالى : ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح : ٤] وغير ذلك من الأدلة .

وقوله : (وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصى والكبائر ، كما يفعله الخوارج) ؛ أى : وأهل السنة والجماعة - مع أنهم يرون أن الأعمال داخلة فى مسمى الإيمان ، وأنه يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية - هم مع ذلك لا يحكمون بالكفر على من يدعى الإسلام ، ويستقبل الكعبة ، بمطلق ارتكابه المعاصى ، التى هى دون الشرك والكفر .

(كما يفعله الخوارج) حيث قالوا : من فعل كبيرةً فهو فى الدنيا كافر ، وفى الآخرة مخلد فى النار ، لا يخرج منها .

فأهل السنة يرون (أن الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصى) فالعاصى أخ لنا فى الإيمان .

واستدل الشيخ على ذلك بقوله تعالى فى آية القصاص : ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ المعنى : أن الجانى إذا عفا عنه المجنى عليه ، أو وليه ، عن القصاص ، ورضى بأخذ المال فى الدية ، فعلى مستحق المال أن يطلبه بالمعروف ، من غير عنفٍ .

وعلى من عليه المال أن يؤديه إليه من غير مماطلةٍ .

ووجه الاستدلال من الآية :

أنه سمى القاتل أخًا للمقتول ، مع أن القتل كبيرة من كبائر الذنوب ، ومع هذا لم تزل معه الأخوة الإيمانية .

واستدل الشيخ بقوله تعالى : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ الآيتين ، ووجه الاستدلال من الآيتين الكريمتين أنه سماهم مؤمنين مع وجود الاقتتال والبغى بينهم ، وسماهم إخوةً للمؤمنين بقوله : ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ .

ومعنى الآية إجمالًا : أنه إذا تقاتل فريقان من المسلمين ، فعلى المسلمين أن يسعوا فى الصلح بينهم ، ويدعوهم إلى حكم الله .

فإن حصل بعد ذلك التعدى من إحدى الطائفتين على الأخرى ، ولم تقبل الصلح كان على المسلمين أن يقاتلوا هذه الطائفة الباغية حتى ترجع إلى أمر الله وحكمه .

فإن رجعت تلك الطائفة عن بغيها ، وأجابت الدعوة إلى كتاب الله وحكمه فعلى المسلمين أن يعدلوا بين الطائفتين فى الحكم ، ويتحروا الصواب المطابق لحكم الله ، ويأخذوا على يد الطائفة الظالمة ، حتى تخرج من الظلم ، وتؤدى ما يجب عليها للأخرى .

ثم أمر الله سبحانه المسلمين أن يعدلوا فى كل أمورهم بعد أمرهم بهذا العدل الخاص بالطائفتين المقتتلتين ، فقال : ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ ؛ أى : اعدلوا ، إن الله يحب العادلين .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ . جملة مستأنفة مقررة لما قبلها من الأمر بالإصلاح ، والمعنى : أنهم يرجعون إلى أمرٍ واحدٍ ، هو الإيمان ، فهم إخوة فى الدين ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾

يعنى : كل مسلمين تخاصما وتقاتلا ، وتخصيص الاثنين بالذكر لإثبات وجوب الإصلاح فيما فوقهما بطريق الأولى .

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فى كل أموركم ، ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بسبب التقوى .

وقوله : (ولا يسلبون الفاسق الملى الإسلام بالكلية ، ولا يخلدونه فى النار ، كما تقوله المعتزلة) ؛ أى : ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم (لا يسلبون) ؛ أى : لا ينفون عن(الفاسق) الفسق : هو الخروج عن طاعة الله ، والمراد بالفاسق هنا الذى الذى يرتكب بعض الكبائر ؛ كشرب الخمر ، والزنى ، والسرقة ، مع اعتقاد حرمة ذلك .

(الملى) ؛ أى : الذى على ملة الإسلام ، ولم يرتكب من الذنوب ما يوجب كفره ، فأهل السنة والجماعة لا يسلبونه الإسلام بالكلية ، فيحكموا عليه بالكفر ، كما تقوله الخوارج فى الدنيا .

(ولا يخلدونه فى النار) ؛ أى : يحكمون عليه بالخلود فى النار فى الآخرة ، وعدم خروجه منها ، إذا دخلها .

(كما تقوله المعتزلة) والخوارج ، فالمعتزلة يرون أن الفاسق لا يسمى مسلمًا ، ولا كافرًا ، بل هو عندهم بالمنزلة بين المنزلتين ، هذا حكمه عندهم فى الدنيا .

وأما حكمه عندهم فى الآخرة فهو مخلد فى النار ، والأدلة على بطلان هذا المذهب كثيرة ، وقد مر بعضها ، وسيأتى ذكر بقيتها .

ثم بين الشيخ رحمه الله الحكم الصحيح الذى ينطبق على الفاسق الملى ، مؤيدًا بأدلته من الكتاب والسنة ، فقال : (بل الفاسق يدخل فى اسم الإيمان المطلق) ؛ أى : مطلق الإيمان الذى يدخل فيه الإيمان الكامل ، والإيمان الناقص ، كما فى قوله : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ . فإن من أعتق رقبةً مؤمنةً ، وإن كان المعتق فاسقًا – فيما يشترط فيه إيمان الرقبة المعتقة ؛ ككفارة الظهار والقتل – أجزأه ذلك العتق باتفاق العلماء ؛ لأن ذلك يدخل فى عموم الآية ، وإن لم يكن المعتق من أهل الإيمان الكامل .

وقوله : (وقد لا يدخل) ؛ أى : الفاسق الملى

(فى اسم الإيمان المطلق) ؛ أى : إذا أريد بالإيمان الإيمان الكامل ، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية ؛ لأن المراد بالإيمان المذكور فى الآية الكريمة الإيمان الكامل ، فلا يدخل فيه الفاسق ؛ لأن إيمانه ناقص .

ولنرجع إلى تفسير الآية الكريمة : (إنما) أداة حصرٍ ، تثبت الحكم للمذكور ، وتنفيه عما سواه .

(المؤمنون) ؛ أى : الإيمان الكامل .

(إذا ذكر الله) ؛ أى : ذكرت عظمته وقدرته ، وما خوف به من عصاه .

(وجلت قلوبهم) ؛ أي : خافت

(وإذا تليت عليهم آياته) ؛ أي : قرئت آياته المنزلة ، أو ذكرت آياته الكونية .

(زادتهم إيمانا) ؛ أي : زاد إيمانهم بسبب ذلك .

(وعلى ربهم يتوكلون) ؛ أي : يفوضون جميع أمورهم إليه ، لا إلى غيره .

ثم ذكر الشيخ دليلًا من السنة على أن الفاسق الملى لا يدخل فى اسم الإيمان الكامل ، وهو قوله ﷺ : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » إلخ ؛ أى كامل الإيمان ، فالمنفى هنا عن الزانى والسارق والشارب هو كمال الإيمان ، لا جميع الإيمان ؛ بدليل الإجماع على توريث الزانى والسارق وشارب الخمر .

فقد دل الحديث على أن هؤلاء حين فعلهم المعصية قد انتفى الإيمان الكامل عنهم ، وقد دلت النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة على أنهم غير مرتدين بذلك ، فعلم أن الإيمان المنفى فى هذا الحديث إنما هو كمال الإيمان الواجب .

وقوله : (ولا ينتهب نهبةً ذات شرفٍ إلخ) النهبة - بضم النون - هى الشيء المنهوب ، والنهب أخذ المال بالغلبة والقهر .

(ذات شرفٍ) ؛ أى : قدرٍ ، وقيل : ذات استشرافٍ ، يستشرف الناس إليها ناظرين إليها ، رافعين أبصارهم .

ثم إن الشيخ رحمه الله ذكر النتيجة للبحث السابق ، واستخلص الحكم بقوله فى حق الفاسق الملى : (ونقول : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته) وهذا هو الحكم العادل ؛ جمعًا بين النصوص التى نفت الإيمان عنه ، كحديث : (لا يزنى الزانى حين يزنى ، وهو مؤمن) والنصوص التى أثبتت الإيمان له ؛ كآية القصاص ، وآية حكم البغاة السابقتين .

وبناءً على ذلك (فلا يعطى الاسم المطلق) ؛ أى : اسم الإيمان الكامل .

(ولا يسلب مطلق الاسم) ؛ أى : الإيمان الناقص ، فيحكم عليه بالخروج من الإيمان ، كما تقوله المعتزلة والخوارج ، والله أعلم .

فالإيمان المطلق هو الإيمان الكامل ، ومطلق الإيمان هو الإيمان الناقص .

۞ قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :

قوله : « ومن أُصولِ الفِرقةِ الناجيةِ : أن الدِّين والإيمانَ قولٌ وعملٌ » :

سبق أن بيّنا أن عقيدة أهل السنة والجماعة - من حيث بيانها وتبويبها - يقسمونها إلى ثلاثة أقسام :

الأول من هذه الأقسام هو الكلام على أركان الإيمان الستة ، وقد بيّن شيخ الإسلام فيما مضى من هذه العقيدة المباركة الكلام على الإيمان بالله ، وذكر ما دخل في تلك الجملة العظيمة من الإيمان بأسمائه

وصفاته والقواعد في ذلك وإثبات الصفات، وذكر ما خالف فيه المبتدعةُ أهل السنة في ذلك فقرره رحمه الله أحسن تقرير، ثم ذكر مسائل متصلة ببقية أركان الإيمان. وهذا الفصل معقود لبيان معنى الإيمان أصلًا، وبِمَ يحصل الإيمان، ومسألة الحكم على المعين، ومتى يُسلب الإيمان، ومتى يُطلق عليه اسم المؤمن أو اسم المسلم، إلى غير ذلك مما يُسمى مسائل الأسماء والأحكام.

وهذه مسائل من الأمور المهمة، وهي التي كثر كلام السلف فيها رحمهم الله تعالى؛ وذلك لأن الخلاف فيه كان متقدمًا، فأول خلاف جرى في هذه الأمة هو الخلاف في مسائل الإيمان من جهة الأسماء والأحكام، فحصل خلاف الخوارج، ثم حصل خلاف المرجئة، ثم المعتزلة ... إلى آخر ذلك، فمسألة الإيمان من المسائل المهمة العظيمة، ولذلك صنف فيها السلف مصنفاتٍ مستقلةً كثيرة، وفي داخل كتب أهل السنة من الصحاح والمسانيد والسنن وكتب الاعتقاد والشريعة أصول كثيرة مقررة لهذه المسألة.

ولهذا قال شيخ الإسلام هنا: (فَصْلٌ: وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أنَّ الدِّينَ والإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ)، وهذا أمر مُجمعٌ عليه، قال البخاري رحمه الله: (طفت الأمصار، ولقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم كلهم يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص). ويُروى عن البخاري رحمه الله أنه قال: (كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل)، وهذا القدر مُجمعٌ عليه بين أهل السنة وهو أن الإيمان قول وعمل، وبعض الأئمة - كأحمد وغيره - يزيد ويقول: (قول وعمل ونية)، والقول والعمل اثنان، وقول وعمل ونية ثلاثة، ولكنها ترجع إلى الاثنين - كما سيأتي - فتعدد عبارات السلف في بيان أركان الإيمان كلها ترجع إلى معنى واحد، فليس ذلك من الخلاف؛ كما سيتضح عند بيان كلام الشيخ رحمه الله.

قال: (وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أنَّ الدِّينَ والإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ)، الدين يشمل ثلاث مراتب: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وعطف الإيمان عليه من باب عطف الخاص على العام؛ وذلك للاهتمام به، ولأن الكلام كان في الإيمان، فالإيمان إذن قول وعمل.

ثم فَصَّلَ ذلك فقال: (قَوْلُ القَلْبِ واللِّسانِ)، والقول يرجع إلى القلب وإلى اللسان، والقلب له قول واللسان له قول، أما القلب فقوله اعتقاده؛ لأنه باستحضار أنه ينطق في قلبه بهذه المعتقدات أو يقولها قلبًا، واللسان بتكلمه بالشهادتين، وعمل القلب هو النية، وعمل اللسان هو ما يجب أن يتكلم به المرء في عباداته بلسانه مثل: الفاتحة، والأذكار الواجبة .. إلى غير ذلك مما يجب، والجوارح عملها بما يتصل بعمل اليدين والرجلين وسائر جوارح المكلفين، هذا من حيث الجملة في صلة هذه الكلمات.

فإذن رجع أن القول والعمل والنية هو القول والعمل، فإذا قلت: إن الإيمان قول وعمل. عند أهل السنة، فالعمل هو عمل القلب واللسان والجوارح، وعمل القلب هو نيته، فإذن من قال: هو قول وعمل

ونية ، فَصَّلَ العمل فأخرج عمل القلب فنص عليه ، وقال : هو النية . ومعلوم أن عمل القلب أوسع من النية يدخل فيه أنواع عبادات كثيرة كما سيأتي بيانه .

إنما أردت بذلك أن تنوع العبارات في هذا راجع إلى شيء واحد ، وإنما هو تفصيل لبعض المجملات ، فمنهم من فصَّل ، ومنهم من قال : قول وعمل . واكتفى بذلك ، والكل صحيح موافق للأدلة .

هذه مقدمة لبيان تنوع العبارات في الإيمان ، والإيمان من الألفاظ التي لها استعمال في اللغة ، ولها استعمال في الكتاب والسنة .

فالإيمان لغة : مشتق من الأمن ، أَمِنَ يأمن أمانًا ، ومعنى الإيمان في اللغة التصديق والاستجابة ، فالتصديق هو التصديق الجازم ، والاستجابة إذا كان فيما صُدِّق استجابة له بعمل ، بل إن التصديق في الحقيقة في اللغة وفيما جاء في القرآن لا يُطلق إلا على من استجاب ؛ ولهذا فإن بعض أهل العلم يقول : الإيمان في اللغة هو التصديق الجازم . ولا يذكر قيد الاستجابة ؛ وذاك لأن التصديق لا يكون تصديقًا حتى يكون مستجيبًا فيما كان يحتاج إلى الاستجابة في أمور التصديق .

وقد قال ﷻ في قصة إبراهيم مع ابنه إسماعيل : ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات : ١٠٣- ١٠٥] . ومعلوم أن إبراهيم عليه السلام كان مصدقًا للرؤيا ؛ لأنه هو الذي رآها ، فلم يكن عنده شك من حيث اعتقاد أنه رأى هذا الشيء الذي رآه ، ولكن سمي مصدقًا للرؤية لما استجاب بالفعل ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ .

متى ذلك ؟ ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ فإذن التصديق الجازم في لغة العرب تارة يكون من جهة الاعتقاد ، وتارة يكون من جهة العمل ، فما كان من الأخبار فتصديقه باعتقاده ، وما كان من الأوامر والنواهي- يعني : من الإنشاءات - فتصديقه بامتثاله ، هذا من جهة دلالة اللغة ، وكذلك جاءت في استعمال القرآن .

لهذا نقول : إن الإيمان يقال عنه في اللغة : التصديق الجازم ، وهذا صحيح ، واشتقاقه من الأمن - كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب « الإيمان » وغيره من أهل العلم - والأوضح أن يُقال : الإيمان التصديق والاستجابة . وذلك لأن الإيمان اللغوي يُعدى في القرآن باللام ؛ كما أنه في اللغة أيضًا قد يعدى باللام . قال ﷻ : ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت : ٢٦] ، عُدي الإيمان باللام لأنه هنا تصديق واستجابة ، وقال ﷻ : ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف : ١٧] ، وقال ﷻ : ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان : ٢١] ، يعني : التصديق معه الاستجابة ، فالإيمان في هذه الآيات هو الإيمان اللغوي .

فضابط استعمال الإيمان اللغوي في القرآن أنه يُعدى باللام غالبًا ، وأما إذا عُدي الإيمان في القرآن

بالباء فإنه يُراد به منه الإيمان الشرعي المخصوص ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ، هذا بالباء ، آمن بكذا ، هذا الإيمان الشرعي ، وقوله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النساء : ١٣٦] ، والآيات في تعدية الإيمان بالباء كثيرة .

لماذا عُدي الإيمان في تلك المواضع باللام ؟ الجواب : لأنه مضمن معنى الاستجابة ، أو لأن معناه التصديق والاستجابة ، والاستجابة في اللغة تُعدى باللام ؛ كما في قوله تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص : ٥٠] ، وقول القائل : استجاب لفلان . وكذلك قول المصلي : سمع الله لمن حمده . عُدي باللام لأن السماع هنا مضمن معنى الإجابة ، يعني : أجاب لمن حمده . وهذا يوضح أن لفظ الإيمان في اللغة معناه التصديق معه الاستجابة .

فإذن الإيمان في اللغة اعتقاد واستجابة ، وفي الشرع صار الإيمان بأشياء مخصوصة ، اعتقادًا خاصًا واستجابة خاصة ، وزيادة مراتب وشروط وأركان .

إذا تبين ذلك فإن الإيمان الشرعي له صلة بالإيمان اللغوي ، والإيمان اللغوي منه العمل – أي : الاستجابة – أما التصديق فإنه لا يُقال : إنه صَدَّقَ الأمر . حتى يمتثله في اللغة ، يعني : التصديق الجازم .

وأهل السنة والجماعة أخذوا أركان الإيمان بما دلت عليه النصوص ، فقالوا : إن الإيمان قول وعمل واعتقاد ، يزيد وينقص .

وهذه هي الجملة التي ذكرها شيخ الإسلام هنا فقال : (وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَنَّ الدِّينَ والإيمانَ قَوْلٌ وعَمَلٌ ، قَوْلُ القَلْبِ واللِّسانِ ، وعَمَلُ القَلْبِ واللِّسَانِ والجَوَارِحِ ، وأَنَّ الإيمانَ يَزِيدُ بالطَّاعةِ ، ويَنْقُصُ بالمَعْصِيَةِ) ، فقول القلب واللسان هذا ركن ، أما قول القلب فهو جملة الاعتقادات التي تكون في القلب : الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله ، والاعتقاد بجميع الأخبار ، والاعتقاد بالتزام جميع الأوامر والتزام جميع النواهي ، ونعني بكلمة التزام أنه يعتقد أنه مخاطب بذلك غير اعتقاد الوجوب ، فقول القلب هو جملة الاعتقادات .

وقول اللسان : هو الذي يُدخل العبد في الإسلام ، وهو أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله .

ثم عمل القلب : أعمال القلب كثيرة متنوعة ، فأول الأعمال وأعظمها النية والإخلاص ، وتأتي النية والإخلاص مترادفين تارة ، ويأتيان أحدهما يفارق الآخر تارة أخرى .

فالنية : تارة تستعمل لتميز العبادة عن غيرها ، وتارة تُستعمل في إخلاص القصد وإخلاص العمل لله ، فإذا قلنا : إن عمل القلب يدخل فيه النية والإخلاص . فنعني بالنية تمييز العبادة عن غيرها حتى يكون المسلم يتعبد وهو يميز هذا العمل من غيره .

والإخلاص : أن يكون قَصَدَ وجه الله ﷻ وحده بإسلامه وبالعمل الذي يعمله باعتقاداته ... إلى آخره . ويدخل في عمل القلب : الصبر والتوكل والإنابة والمحبة والرجاء والخشية والرغب والرهب ... إلى آخر أنواع أعمال القلوب ، وهي واجبات .

وعمل اللسان الواجب يعني : ما كان امتثاله من الأوامر راجعًا إلى اللسان ؛ كمن أُمر بأن يقول كذا في الصلاة ، فقوله لتلك الأشياء في الصلاة هذا من عمل اللسان الواجب ، أو أُمر أن يقول كذا حين يُهل بالحج ، فهذا من عمل اللسان الواجب .

وعمل الجوارح يعني : امتثال الأوامر واجتناب النواهي الراجعة إلى أعمال الجوارح ، يعني : غير اللسان ، والمقصود بعمل الجوارح هنا عند أهل السنة والجماعة ، جنس الأعمال لا كل عمل ، وهي التي تدخل في ركن الإيمان ، فلو تُصُوِّر أن أحدًا لم يعمل عملًا البتة - يعني لم يتمثل أمرًا ولم يجتنب نهيًا - فهذا لم يأت بهذا الركن من أركان الإيمان الذي هو العمل ؛ لأن العمل لابد فيه من القلب واللسان والجوارح جميعًا ، لكن لو تُصور أنه أتى ببعض الطاعات وترك بعضًا ؛ امتثل أمرًا أو أمرين أو ثلاثة أو عشرة ، أو انتهى عن فعل أو فعلين أو ثلاثة مما يدخل في الإيمان ، فهذا قد أتى بهذا الركن عند أهل السنة والجماعة .

وفي مسألة الصلاة : هل هذا العمل هو الصلاة أم غير الصلاة ؟ هذا فيه خلاف بين أهل السنة والجماعة هل العمل المشترط هو الصلاة أم غير الصلاة ، والبحث هنا يكون : هل ترك الصلاة تهاونًا وكسلًا يخرج به من الإيمان أم لا ؟ منهم من قال : يخرج به من الإيمان إلى الكفر . ومنهم من قال : لا يخرج . فمن قال : إنه يخرج من الإيمان بترك الصلاة . فإنه يقول : لو ترك جنس العمل لخرج من الإيمان ، يعني : لو كان لم يعمل خيرًا قط ؛ لم يُصل ، ولم يُزك ، ولم يحج ، ولم يصم ، ولم يَصِل رحمه طاعة لله ، ولم يبر والديه طاعة لله ، ولم يترك الزنى طاعة لله ، يعني : فُرِض أنه لم يوجد شيء البتة ، فهذا خارج من اسم الإيمان ؛ لأنه لم يأت بهذا الركن بالاتفاق .

فإذن أركان الإيمان بصيغة أخرى : قول وعمل واعتقاد ؛ ولهذا فإن العبارة المشهورة عند أهل السنة والجماعة أن الإيمان : (قول اللسان ، واعتقاد الجنان ، وعمل بالجوارح والأركان ، يزيد بطاعة الرحمن ، وينقص بطاعة الشيطان) ، فشمل الإيمان عندهم هذه الخمسة الأشياء ، والعمل ركن من أركان الإيمان ؛ وذلك لأن الله ﷻ سمى الصلاة عملًا ، فقال سبحانه : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة : ١٤٣] . والإيمان هنا كما هو معروف في سبب نزول هذه الآية هو الصلاة ؛ لأنها لما نزلت آيات تحويل القبلة قال بعض الصحابة : ما شأن صلاتنا حين توجهنا إلى بيت المقدس ؟ وقال آخرون : ما شأن الذين ماتوا قبل أن يدركوا القبلة الجديدة ؟ ضاعت أعمالهم ؟ فأنزل الله ﷻ قوله : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ .

وجه الاستدلال: أنه سمى الصلاة إيمانًا، وإطلاق الكل وإرادة الجزء دال على أنه من ماهيته، يعني: ركنًا فيه؛ كما هو مقرر في الأصول.

وبهذه القاعدة استدل أهل العلم على أن القراءة في الصلاة واجبة بقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، والمراد بالقرآن هنا الصلاة، فسمى الصلاة قراءة فأطلق عليها ذلك لأنها جزؤها، فهذا دليل من دلائل الركنية.

فإذن الدليلُ على أنَّ العمل ركن من أركان الإيمان قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾.

ومن الأدلة على ذلك قوله ﷺ لوفد عبد القيس حيث أَمَرَهُم بالإيمانِ باللهِ وَحْدَهُ، قالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الإيمانُ باللهِ وَحْدَهُ؟» قالوا: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ. قالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا رسُولُ اللهِ، وإِقَامُ الصَّلاةِ، وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وصِيَامُ رَمَضَانَ، وأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ»(١). وفي بعض الروايات إسقاط الحج، فأدخل أداء الخُمُس، وأدخل الصلاة والزكاة في تفسير الإيمان، والصلاة والزكاة والصيام أركان الإسلام بالاتفاق، لما جعلها تفسيرًا للإيمان دل على أنها ركن له.

ولهذا عند أهل السنة أن الآيات التي عُطِفَ فيها العمل على الإيمان أنه من باب عطف الخاص على العام، قال ﷻ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، فعطف العمل على الإيمان، وهذا من عطف الخاص على العام، ولا يعني أنه ليس بركن - كما استدل به المرجئة وقالوا: هو خارج عن الماهية - بل هذا من عطف الخاص على العام.

وهل يُعطف الخاص على العام؟ نقول: نعم يُعطفُ الخاص على العام، كما أن العام يعطف على الخاص، قال ﷻ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، قال: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾، ثم قال: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾، وجبريل وميكال من الملائكة ومن الرسل أيضًا، يعني: من رسل الملائكة إلى البشر.

نريد من هذا تقرير أدلة أهل السنة والجماعة على مثل هذه المسائل، فالإيمان عندهم هو: قول، وعمل، واعتقاد، يزيد وينقص، أما الزيادة والنقصان فإن أدلتها كثيرة، والأدلة للزيادة هي أدلة النقصان، قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وجه الاستدلال أن في الآية حصرًا، قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فحصر وصف المؤمنين بأنهم ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾، فدل على أن صفة الإيمان بالحصر يكون فيها الزيادة، وإذا كانت فيها الزيادة فإنها يكون فيها النقصان؛ لأن الاسم ليس شيئًا واحدًا وإنما هو متفاوت، فما كان فيه من زيادة فإنه إذا

(١) أخرجه البخاري (٥٣، ٧٥٥٦)، ومسلم (١٧/٢٣ - ٢٥) من حديث ابن عباس.

ذهبت الزيادة رجع إلى نقص ، قال ﷻ : ﴿ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [الفتح : ٤] .

فأهل السنة والجماعة عندهم زيادة الإيمان ثابتة في الأدلة ، وكل دليل فيه زيادة الإيمان فيه حجة على أن نقص الإيمان داخل في المسمى ، يعني : أن الإيمان يزيد وينقص ، فعرّفوا الإيمان بما دلت عليه الأدلة ، فعندهم الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

ومن أهل السنة من قال : (هو يزيد ولا ينقص) . وذلك لأن الأدلة دلت على زيادته ولم تدل على نقصانه . وهذا ليس بجيد ؛ لأن الشيء إذا زاد ثم ذهب عنه ما كان سببًا في الزيادة فإنه ينقص ، وما كان قابلًا للزيادة فإنه قابل للنقصان ؛ كما قرره العلماء .

قوله : (وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المَعَاصِي والكَبَائِرِ كَمَا يَفْعَلُهُ الخَوَارِجُ ؛ بَلِ الأُخُوَّةُ الإِيمانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ المَعَاصِي ؛ ...) :

قوله : (وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المَعَاصِي والكَبَائِرِ كَمَا يَفْعَلُهُ الخَوَارِجُ) ، يعني : مع إقرارهم بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص ؛ فإنهم لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي : والمراد بأهل القبلة من ثبت إسلامه ، فأهل القبلة اسمٌ يطلق على أهل التوحيد ، وليس المراد به من صلى إلى القبلة وكان مشركًا ، أو كان مرتكبًا لشيء كفري ؛ بل المراد بأهل القبلة هم أهل التوحيد .

وقد جاء في هذا حديث صحيح : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، واسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا ، فَذَلِكَ المُسْلِمُ »[1] . واستقبال القبلة أُخِذَ منه أهل القبلة ، وقد جاء هذا التنصيص لفظ (أهل القبلة) في بعض الأحاديث التي في إسنادها مقال .

قال : (هُمْ مَعَ ذَلِكَ لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ) يعني : من ثبت له الإسلام ، وقوله : (لا يُكَفِّرُونَ) يعني : لا يخرجون من الإيمان ؛ لأن الكفر والإيمان شيئان متضادان ، إذا ثبت اسم الإيمان طَرَدَ الكفر ، وإذا ثبت اسم الكفر طَرَدَ الإيمان ، فوجود أحدهما دال على انتفاء الآخر ، فإذا كان مؤمنًا فإنه ليس بكافر ، وإذا كان كافرًا فإنه ليس بمؤمن .

ولهذا قال : (لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ) يعني : أهل التوحيد (بِمُطْلَقِ المَعَاصِي) ، فالإيمان عند أهل السنة قول وعمل واعتقاد ، وبالتالي لا يكون التكفير بترك بعض العمل ، فإذا فعل المعصية أو الكبيرة فإنه لم يترك العمل كله ، ولم يرتكب ما يقدح في أصل العمل ، فلهذا لا يَخْرُجُ من الإيمان .

واستعمل شيخ الإسلام في هذا الفصل بعض اصطلاحات الأصوليين ، وهذا الاصطلاح هو التفريق بين مطلق الشيء والشيء المطلق ، فقال هنا : (مُطْلَقِ المَعَاصِي) يعني : أصل المعصية ، ووجود المعصية ، فمطلق الشيء وجود أدنى درجاته ، أما الشيء المطلق فهو وجود كل درجاته أو وجود كماله .

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩١، ٣٩٣) من حديث أنس بن مالك .

فقوله : (لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المَعَاصِي والكَبَائِرِ) يعني : لا يكفرون بوجود بعض المعاصي والكبائر (كَمَا يَفْعَلُهُ الخَوَارِجُ).

لم لا يكفرون ؟ الجواب : لأنه إذا ثبت للعبد اسم الإيمان بحصول القول والعمل والاعتقاد ؛ فإنه لا يخرجّ عنه بانتفاء بعض أجزائه ، يعني : أن العمل ركن ، فلو انتفى بعض العمل لا يكفرونه ، والقول ركن ، إذا انتفى بعض القول الذي ليس هو شرطًا في الدخول في الإيمان فإنهم لا يكفرونه ، وإذا انتفى بعض الاعتقاد فإنهم لا يكفرونه ، يعني : لا يكفرونه بمطلق وجود هذا الشيء حتى يوجد اعتقاد خاص يضاد أصل ذلك الاعتقاد ، وحتى يوجد عمل خاص يضاد أصل الاعتقاد أو العمل ، وحتى يوجد قول خاص يضاد أصل القول .

فإذا ثبت اسم الإيمان بيقين ؛ فإن أهل السنة لا يُخْرِجُون أحدا ثبت له اسم الإيمان باليقين إلا بشيء يقيني بمثل الذي أُدخله في الإيمان ، فهو قد ثبت له اسم الإسلام والإيمان ، فلا يخرجونه عنه بشيء لا ينقض أصل الإيمان ؛ ولهذا فإن أهل السنة فيما صنفوا في كتب الفقه يجعلون الردة تحصل بقول وعمل واعتقاد ، أما المرجئة الذين منهم الأشاعرة فإنهم يجعلون الإيمان هو الاعتقاد والقول ، فلهذا يجعلون الكفر هو مضادة الاعتقاد الذي هو إما الاعتقاد أو التكذيب وحده .

ولهذا تجد أن الذين يُعَرِّفُون الكفر من أهل السنة لهم فيه تعريف ، والذين يُعَرِّفُون الكفر من الأشاعرة لهم فيه تعريف ، مثل الرازي مثلًا ؛ فإنه يُعرف الكفر بالتكذيب ، والغزالي يُعرف الكفر بالتكذيب ، لماذا ؟ لأن أصل الإيمان عندهم هو الاعتقاد ؛ لأنهم أشاعرة ، والأشاعرة مرجئة .

إذن قول شيخ الإسلام هنا : (وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المَعَاصِي) هذا بالنظر إلى أحد أركان الإيمان وهو العمل ؛ وذلك لأن أول شيء وقع في هذه الأمة هو إخراج المسلم من إسلامه بعمل ، وهذا الذي حصل من الخوارج ؛ فإنهم قالوا : من ارتكب الكبيرة فهو كافر خارج من الإيمان والإسلام . فكَفَّروا كثيرًا من الصحابة والتابعين والعلماء بذلك ، نسأل اللّٰه العافية والسلامة .

والمرجئة درجات يأتينا تفصيل الكلام عليهم إن شاء اللّٰه تعالى .

قوله : (بِمُطْلَقِ المَعَاصِي والكَبَائِرِ) ، الكبائر جمع كبيرة ، والكبائر لفظ استُعمل في القرآن ، قال ﷻ : ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء : ٣١] ، وفي السنة أيضًا جاء استعمال لفظ الكبائر ، فثبت بيقين أن الذنوب منها كبائر ومنها صغائر .

والكبيرة ضابطها هو : ما كان فيه حدٌّ في الدنيا أو وعيد بالنار في الآخرة . هذا في الإجمال ، (حد في الدنيا) المقصود بالحد هنا الحد في اصطلاح الفقهاء ليس الحد في الاستعمال الشرعي ؛ لأنه يُستَعْمَل في النصوص لفظ الحد وقد يدخل فيه التعزير ، فالمقصود هنا بالحد الحد عند الفقهاء ، (أو وعيد في الآخرة) ، وزاد شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك : (أو جاء نفي الإيمان أو

اللعن أو الغضب) ، يعني : إذا اقترن بالمعصية نفي لإيمان من فعلها أو لعن من فعلها أو الغضب على من فعلها ؛ فإنها تكون كبيرة من كبائر الذنوب .

وهذا نظمه الناظم بقوله :

فما كان فيه حد في الدُّنا أو توعد بأخرى فسمٌ كبرى على نص أحمدِ
وزاد حفيد المجد أو جاء وعيده بنفي لإيمان ولعن لمبعدِ

إذن فالكبيرة هي : ما كان فيه حد في الدنيا ، أو وعيد بالنار في الآخرة ، أو اقترن بالمعصية بنفي لإيمان أو بغضب أو لعنة ، فإذا فعل شيئًا يصدق عليه هذا ؛ فإنه عند أهل السنة لا يخرج من الإيمان ، وعند الخوارج يخرج من الإيمان ويكون كافرًا .

أما الصغائر فهي ما كان دون الكبائر يعني : ما حُرِّمَ ولم يلحقه ذلك الوعيد ، ومعنى حُرِّم : أي معصية جاء النهي عنها ، وكان النهي فيها للتحريم ، ولم يأت فيها ذلك الوعيد الذي نُصَّ عليه في ضابط الكبائر .

ومن أهل العلم من قال : الكبيرة والصغيرة لا تنضبط بهذه الأوصاف ، وإنما ما عَظُمَت مفسدته في الشرع فإنه كبيرة ، وما خفَّتْ مفسدته فإنه صغيرة .

وهذا ليس بجيد ، والأول أظهر .

وكم عدد الكبائر ؟ قيل : هي إلى السبعمائة أقرب ، فهي كثيرة ، وقد قال بعض السلف : (لا كبيرة مع استغفار ، ولا صغيرة مع إصرار) ، وقال بعض أهل العلم : إن الصغيرة قد يقترن بها من الاستخفاف وعدم الخوف وعدم المبالاة ما يلحقها بالكبائر ، وقد يقترن بالكبيرة حين يفعلها صاحب الكبيرة من الوجل والخوف وتعظيم نهي الله ﷻ ما يجعلها ملحقة بالصغائر .

فإذن هذا يدل على أن الصغيرة قد تُلْحَقُ بالكبيرة ، والكبيرة قد تُلْحَقُ بالصغيرة ، لكن ذاك من جهة الضابط العام .

قال : (كَمَا يَفْعَلُهُ الخَوَارِجُ) ؛ لأن الخوارج ابتدعوا هذه المسألة ، وهي : أن فاعل الكبيرة كافر خارج من الملة ، فيُطلقون عليه اسم الكافر في الدنيا ، وفي الآخرة هو مع الكفار مخلد في النار لا تنفعه شفاعة ، ولا يخرج من النار بشفاعة أحد ، هو مع الكفار مثله مثل الكفار .

وأما المعتزلة فإنهم شابهوا الخوارج في حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة ، فقالوا : هو من أهل النار خالد مخلد في النار ، لكنه في الدنيا لا يُطلق عليه اسم الإيمان ولا اسم الكفر ؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين ليس بمؤمن ولا بكافر ، في شيء بينهما . ما هذا الشيء الذي بينهما ؟ قالوا : ليس له اسم ، إلا أنه في منزلة بين المنزلتين . وهذا أحد أصولهم الخمسة .

ثم قرر شيخ الإسلام بعد ذلك الأدلة على أن قول الخوارج باطل ، وعلى أن قول أهل السنة حق فقال : (بَلِ الأُخُوَّةُ الإيمانِيَّةُ ثابِتَةٌ مَعَ المَعَاصِي ؛ كما قالَ سُبْحَانَهُ : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ

بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، وقالَ : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات : ٩ ، ١٠]) .

فسماهم مؤمنين مع وجود الاقتتال ، والقتال كبيرة من الكبائر ؛ ولهذا فإن أهل العلم يستدلون بهذه الآية على إبطال قول الخوارج ؛ لأن الله ﷻ سماهم مؤمنين مع وجود هذه الكبيرة منهم وهي قتل المسلم ، وسماهم إخوة مع وجود الاقتتال . والأخوة لفظ يدل على الاقتران : هذا أخ لهذا ، أي : مشترك ومقترن به في وصف ، وقد تكون أخوة قبيلة كما قال تعالى : ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف : ٦٥] ، وقال : ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف : ٧٣] ، وقد تكون أخوة أب بعيد ، وقد تكون أخوة أب قريب ، فيقال : هذا أخو فلان ، يعني : هو والثاني يشتركان في أب واحد ، وقد تكون في صفة صالحة أو صفة سيئة ، ومن صفات الصلاح الإيمان ، قال تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات : ١٠] ؛ لأنهم اشتركوا في الإيمان ، فدل على أن هذا الاشتراك في اسم الإيمان بقي مع وجود الاقتتال بينهم ، وفي أخوة الكفر قال ﷻ : ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف : ٢٠٢] .

إذن فيما سبق دلالة على أن لفظ الأخوة هو للاشتراك في الصفة ، فهذا وذاك اشتركا في صفة الاقتتال ، ومع ذلك اشتركا في صفة الإيمان ، فلم يُسلب الإيمان بوجود الاقتتال .

قوله : (ولا يَسْلُبُونَ الفاسِقَ المِلِّيَّ اسْمَ الإيمانِ بالكُلِّيَّةِ ، ولا يُخَلِّدونَهُ في النَّار كَمَا تَقُولُ المُعْتَزِلَةُ . بَلِ الفَاسِقُ يَدْخُلُ في اسْمِ الإيمان المُطْلَقِ ؛...) :

(الْفَاسِقُ) هو من حصل منه الفسق ؛ لأن الفاسق اسم فاعل الفسق ، والفسق في اللغة : الخروج عن الشيء ، فيقال : فسقت المرأة ، إذا خرجت عن طاعة زوجها ، وفسق النوى عن الرطب إذا خرج عنه ، وفسقت النخلة إذا خرجت عن أصلها .

وفي الشرع أُطلق اسم الفاسق على من خرج عن الطاعة ، أي : طاعة الأوامر والنواهي ، هل كل الأوامر والنواهي ؟ الجواب : لا .. ولكن الأوامر التي تَرْكها كبيرة ، والنواهي التي فعلها كبيرة ، فالفاسق هو صاحب الكبيرة .

إذن قوله : (ولَا يَسْلُبُونَ الفَاسِقَ) يعني : فاعل الكبيرة ؛ لأن الفسوق اسم لفعل الكبيرة ، والفاسق هو فاعل الكبيرة ، ومن أهل العلم من يجعل الإصرار على الصغائر من الكبائر ، فإذا كان كذلك يكون المصر على الصغائر عندهم داخلًا في اسم الفاسق ، وهذا هو الفَاسِقُ المِلِّيُّ المنتسب للملة الذي بقي عليه اسم الإسلام مهما كثر فسوقه وكثرت كبائره ؛ فإنه عندهم لا يُسلب عنه الإسلام بالكلية .

قال شيخ الإسلام هنا : (ولا يَسْلُبُونَ الفاسِقَ المِلِّيَّ اسْمَ الإيمانِ بالكُلِّيَّةِ) ، يعني : أهل السنة لا يسلبون الإسلام بالكلية عن الفَاسِقِ المِلِّيِّ ، يعني : مرتكب الكبيرة المنتسب للملة ، (ولا يُخَلِّدونَهُ في

النَّار كَمَا تَقُولُ المُعْتَزِلَةُ ، بَلِ الفَاسِقُ يَدْخُلُ في اسْمِ الإيمان المُطْلَقِ) ، فالفاسق بقي عليه اسم الإسلام وبقي عليه اسم الإيمان ، وقد قال النبي ﷺ : « لَا يَزْنِي الزَّاني حِينَ يَزْنِي وهُوَ مُؤْمِنٌ ، ولا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وهوَ مُؤْمِنٌ » . والزنى والسرقة من الكبائر ، فهو حين فعل هذه الكبيرة فليس بمؤمن ، ومعناه أنه يبقى عليه اسم الإسلام ، وحين ينتهي عن هذه الكبيرة يرجع إليه اسم الإيمان .

وقد جاء هذا في حديث صحيح في « السنن » أن النبي ﷺ قال : « إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الإِيمانُ فكانَ علَيْهِ كالظُّلَّةِ ، فَإِذا انْقَطَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الإيمانُ »[1] . وهذا يدل على أن اسم الإسلام يبقى على فاعل الكبيرة وعلى من حصل منه الفسوق ؛ لأنه حين الزنى لا يكون معه من الإيمان بالله واليوم الآخر إلا الحد الأضعف ، حيث أتت الشهوة فأبعدت أو رفعت معظم ذلك الإيمان ، ولم يبق معه إلا ما يصحح به إسلامه ويبقيه في دائرة الإسلام ، فإذا نزع وراجع نفسه ، وعلم أنه عاصٍ ، رجع إليه الإيمان .

وهذا بخلاف القائم على المعصية مديمًا عليها ؛ كالمدمن لشرب الخمر ، والمدمن للزنى ، الذي يرضى بذلك ويسرّه ، فإنّه يسلب عنه اسم الإيمان ، ويبقى عليه اسم الإسلام ، ما لم يستحلّ تلك الأمور فينفى عنه اسم الإسلام أصلًا ؛ لأنه يكون مرتدًّا بذلك .

قال : (بَلِ الفَاسِقُ يَدْخُلُ في اسمِ الإيمان ؛ كَمَا في قَوْلِه ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء : ٩٢]) . الرقبة المؤمنة هي التي حصل لها اسم الإيمان والإسلام بالإجماع ، والرقبة : يعني : العبد الذي أسلم ، فيجوز عتقه في هذه الكفارة بالإجماع ولو كان فاسقا ، فقوله : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ هنا أطلق الإيمان ولم يقيده بقيد الكمال أو قيد أصله ، فدل على أن الإيمان هنا مُطلقٌ من القيد .

وفي هذا المقام إشكال معروف في كلام شيخ الإسلام ، وهو قوله هنا : (يَدْخُلُ في اسْمِ الإيمانِ المُطْلَق) ، وقد قررنا فيما سبق أن الإيمان المطلق هو الكامل ، وأن مطلق الإيمان هو أصله ، فكيف يستقيم هذا مع كلام شيخ الإسلام هنا ؟ وقد قال شيخ الإسلام بعد ذلك في آخر الفصل : (فلا يُعْطَى الاسْمَ المُطْلَقَ ، ولا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسْمِ) ، وهنا قال : (بَلِ الفَاسِقُ يَدْخُلُ في اسْمِ الإيمان المُطْلَقِ) ، فهل بين هذا وذاك تعارض ؟

الجواب : أنه لم يُرِد بقوله : (اسْمِ الإيمَان المطلق) ذاك الاصطلاح الذي ذكرنا والذي استعمله في آخر كلامه في الفصل ، وإنما أراد بقوله : (اسْمِ الإيمَان المطلق) اسم الإيمان الذي لم يُقَيَّدْ حين إطلاقه في هذا المقام ، يعني : اسم الإيمان الكامل ؛ ولهذا قال : (كَمَا في قَوْلِهِ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾) . وهنا لم تُقيد بقيود .

قال بعدها : (وَقَدْ لا يَدْخُلُ في اسْمِ الإِيمانِ المُطْلَقِ) ، يعني : الذي لم يُقيد (كمَا في قوله : ﴿إِنَّمَا

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٠) ، والترمذي عقب (٢٦٢٥) من حديث أبي هريرة . وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٩٢٤) .

ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾) . هنا لم يُقيَّد بالكمال ، فهنا لا يدخل في اسم الإيمان المطلق ، فإذن استعماله في هذا الموضع للإيمان المطلق في قوله : (بَلِ الفَاسِقُ يَدْخُلُ في اسْمِ الإيمان المُطْلَقِ) ، وقوله : (وقَدْ لا يَدْخُلُ في اسْمِ الإيمان المُطْلَقِ) لا يعني بالإيمان المطلق الإيمان الكامل - كما سبق بيانه ، وكما سيأتي في آخر كلامه - إنما يعني به الإيمان الذي لم يُقيَّد بقيد في النص ؛ كما قال تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ فلم يُقيد الإيمان هنا بصفات ، وكما في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال : ٢] فهنا لم يُقَيِّدْ أن هؤلاء هم المؤمنون كاملو الإيمان ؛ لذلك لا يدخل في اسم الإيمان المطلق الذي لم يُقَيَّدْ .

ثم ذكر دليل الزيادة والنقصان ، ودليل أن فاعل الكبيرة لا يخرج من اسم الإيمان فقال : (وَقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهُوَ مُؤْمِنٌ ، ولا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وهوَ مُؤْمِنٌ ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ») . وهذه واضحة .

(وقال : « ولا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ») . (يَنْتَهِبُ نُهْبَةً) يعني : يأخذ شيئًا أمام الناس جهرًا قهرًا ، فيقهر عليه مالِكَهُ وينتهب هذه النهبة والناس ينظرون إليه ، هذا ليس من فعل المؤمن ؛ لأن المؤمن حيي يستحيي فلا يفعل ذلك علانية ، فإذا فعل ذلك علانية دل ذلك على استخفافه بها ، فيرتفع عنه اسم الإيمان حين ينتهبها .

فالنهبة ضابطها أن تكون جهرًا قهرًا ؛ كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرحه للحديث في « فتح الباري » .

قال : (ونقول : هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإيمانِ) ، يعني : أن مرتكب الكبيرة عند أهل السنة مؤمن لكن ناقص الإيمان ، (أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ) ، قوله : (مُؤْمِنٌ بإيمانِهِ) يعني : الإيمان الذي ثبت له بدخوله في الإسلام ؛ وذلك أن الإسلام لا يصح إلا بقدر من الإيمان ، بمطلق من الإيمان يُصَحِّحُ الإسلام ، فلا يُتَصَوَّر مسلم ليس بمؤمن البتة ؛ بل كل مسلم معه قدر من الإيمان يصح به إسلامه ، كما أن كل مؤمن لابد له من قدر من الإسلام يُصَحِّحُ به إيمانه ، فالإسلام والإيمان متلازمان ، لكن حين نقول : الإسلام والإيمان ، نعني بالإسلام الأعمال الظاهرة ، وبالإيمان الاعتقادات الباطنة ؛ كما جاء في « المسند » من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « الإيمان في القلب ، والإسلام علانية »[1] .

هذا إذا اجتمعا ، فيكون الإسلام للأعمال الظاهرة ، والإيمان للأعمال الباطنة ، يعني : أعمال القلب ؛ ولهذا نقول : (مُؤْمِنٌ بِإِيمانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ) ؛ لأن الكبيرة تجعله فاسقًا ، وقد يكون خرج من اسم الإيمان إلى اسم الإسلام .

---

(١) تقدم تخريجه .

وفاعل الكبيرة على قسمين :

الأول : أن يفعل الكبيرة ويبقى معه اسم الإيمان حين وقوعه فيها ، وبعد فراغه من الكبيرة وتركه لها يُقال : هو مؤمن ، وحين المزاولة لا يقال : هو مؤمن .

الثاني : أنه يفعل الكبيرة ويُسلَب عنه اسم الإيمان أصلًا ، ويقال : هو مسلم .

وثَمَّ فروق بينهما ، ومن الفروق التي ذكرها شيخ الإسلام وغيره : أن من فعل الكبيرة ولم يكن ذلك ديدنًا له ، بأن غلبته نفسه وشهوته فسرق أو زنى ، فهذا يبقى عليه اسم الإيمان إذا ترك ذلك الفعل ، وأما من اجترأ على ذلك وصار ديدنا له ، فصار مدمنًا للزنى ، مدمنًا للخمر ، مدمنًا للسرقة ، مدمنًا للنهب ، فإن هذا لا يُطلق عليه اسم الإيمان بل يقال : هو مسلم .

قال ﷻ : ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات : ١٤] ، هذا في حق من أسلم جديدًا ؛ فإنه دخل في قلبه اسم الإسلام وصار اسم الإسلام منطبقا عليه ، دخل في قلبه الإسلام وعمل بالإسلام لكن لم ينتقل إلى مرتبة الإيمان ، وكذلك من فعل الكبائر واجترأ عليها وصار مدمنًا عليها مستخفًّا لها ؛ فإن هذا يُطلق عليه اسم الإسلام ويسلب اسم الإيمان ، فلا يقال : فلان مؤمن .

فإذن قول شيخ الإسلام هنا : (مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإيمانِ ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ) هذا على اختلاف الأحوال .

وقوله : (فَاسِقٌ) ، الفسق له جهتان :

الأولى : جهة اعتقاد .

الثانية : جهة عمل .

فمن الفساق من هم صالحون عُبّاد من جهة العمل ، لكنهم فَسَقَة من جهة الاعتقاد ؛ ولهذا يقول ابن القيم رحمه الله : (الفسق فسقان : فسق من جهة الاعتقاد ، وفسق من جهة العمل) ، أما فسق الاعتقاد فهو اعتقاد البدع ؛ كاعتقادات المعتزلة والخوارج والمرجئة ونحو ذلك ، وفسق العمل بفعل هذه الكبائر ، إذن المبتدع فاسق ، ومرتكب الكبيرة فاسق أيضًا ، وهؤلاء لا يُسلب عنهم اسم الإيمان أو الإسلام ؛ ولهذا نقول مثلًا : الأشاعرة مسلمون مؤمنون ، لا يُسلب عنهم بفسقهم ببدعة الاعتقاد اسم الإيمان والإسلام ، وهكذا من فعل المعاصي من جهة الشهوة .

قال : (فَلَا يُعْطَى الاسْمَ المُطْلَقَ) يعني : اسم الإسلام الكامل أو اسم الإيمان الكامل ، (ولا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسْمِ) يعني : لا يُسلب مطلق الإيمان ولا مطلق الإسلام ؛ بل نقول : معه أصلٌ من الإسلام وأصلٌ من الإيمان صَحَّ به إسلامه وإيمانه ، لكن ليس بكامل الإيمان وليس بكامل الإسلام .

وهل الإسلام يزيد وينقص ؟

قال شيخ الإسلام وغيره : نعم الإسلام يزيد وينقص مثل الإيمان ، لكن العبارة ليست بمشهورة ؛ لأنه حين يُقال : الإيمان يزيد وينقص . فإنه يدخل في الإيمان فروع الإسلام ؛ كما قال ﷺ : « الإيمانُ بِضْعٌ وسَبعونَ ، أو بِضْعٌ وسِتُّونَ شُعْبَةً ، فَأَفْضَلُها قَوْلُ : لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . وأَدْناها إِماطَةُ الأذى عن الطَّريقِ ، والْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإيمانِ »[1] . فمثّل لشعب الإيمان الكثيرة بأمرين هما من الأعمال الظاهرة التي هي أعمال الإسلام ؛ كقول : لا إله إلا اللّه ، وإماطة الأذى عن الطريق ، وهذا بالاتفاق من الإسلام .

فالإسلام في الحقيقة يزيد وينقص ، الإسلام الذي هو الاستسلام للّه ، لكن أهل السنة لا يستعملون هذه العبارة : (الإسلام يزيد وينقص) ؛ بل يقولون : (الإيمان يزيد وينقص ؛ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية) ، ويدخل في الإيمان هنا الإسلام .

فقد تقرر هنا اعتقاد أهل السنة والجماعة في مسألة الإيمان والكفر ، وبيان موقف الخوارج والمعتزلة من الكبائر .

نرجع إلى تلخيص الكلام في هذه المسألة وذلك بأن نقول :

إن الإيمان جَمَعَ ثلاثة أشياء مهمة : القول والاعتقاد والعمل ، وأنه يزيد وينقص ، وفي كل واحدة من هذه الثلاث - القول والعمل والاعتقاد - خالَفَ فيها من خالَفَ ، فَمِن الطوائف المخالفة :

الطائفة الأولى : بعض المنتسبين إلى القبلة الذين خالفوا في العمل ، وقالوا : الإيمان قول واعتقاد . وهؤلاء الذين يُسَمَّونَ المرجئة ، لأنهم أرجئوا العمل عن مسمى الإيمان ، فقالوا : الإيمان قول واعتقاد ، وأما العمل فليس من مُسَمَّى الإيمان ، وإنما هو لازم له - يعني : لابد أنه يعمل ، لكن لو لم يعمل ما خرج عن اسم الإيمان - فجعلوا العمل خارجًا عن اسم الإيمان ، فقالوا : الإيمان قول واعتقاد فقط . وهؤلاء هم مرجئة الفقهاء .

ومن الطوائف التي تدخل في ذلك الماتريدية والأشاعرة ، فهم يقولون : إن الإيمان قول واعتقاد ، فإذا قال العبد : لا إله إلا اللّه محمد رسول اللّه . واعتقد الاعتقاد الصحيح - يعني : أركان الإيمان - فإنه مؤمن ولو لم يعمل خيرًا قط ، فقالوا : العمل ليس داخلًا في المسمى ؛ بل هو خارج عنه .

وهؤلاء يجعلون الكفر هو منافاة القول والاعتقاد ، ولا يجعلونه راجعًا إلى العمل ، يعني : نقض الإيمان بنقض القول أو بنقض الاعتقاد ، فالعمل لَمَّا لم يكن من مُسَمَّى الإيمان فإنه لا يُتصور أن يُنْقَض الإيمان بعمل ، لِم ؟ لأنه ليس داخلًا عندهم في مسماه ، فليس ركنًا من أركانه ؛ فلذلك لو ترك العمل أو جاء بعمل يقضي على أصل الاستسلام ؛ فإنه ليس داخلًا في نواقض الإيمان ولا رافعات الإيمان ؛ لأنه غير داخل في الإيمان أصلًا .

---

(١) أخرجه البخاري (٩) ، ومسلم (٣٥/٥٨) ، والترمذي (٢٦١٤) ، وابن ماجه (٥٧) ، والنسائي (٥٠٢٠) من حديث أبي هريرة .

الطائفة الثانية : الذين أرجئوا الاعتقاد مع العمل جميعًا ، وقالوا : هو قول فقط . وهؤلاء هم الكَرَّامية ، وإن كان كثيرٌ من أهل العلم لا يُطلق عليهم اسم الإرجاء ، لكنهم في الواقع أرجئوا الاعتقاد والعمل . لِمَ ؟ قالوا : لأن المنافقين اكْتُفِيَ منهم بالقول مع أن اعتقادهم باطل ، وعمل أولئك باطل ، وحصل منهم القول فقط ، ومع ذلك فقد دخلوا في الخطاب بقوله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ ودخلوا في الخطاب بالإسلام ، فدل ذلك على أنه يُكتفىَ في الإسلام والإيمان بالقول فقط .

الطائفة الثالثة : غلاة المرجئة ، الذين أرجئوا القول والعمل ، وقالوا : الإيمان اعتقاد فقط . يعني : أن القول لا يُحتاج إليه ولا العمل يُحتاج إليه ، وإنما هو اعتقاد الجنان فقط ، وهؤلاء هم الجهمية ومن وافقهم .

وهؤلاء انقسموا : هل الاعتقاد يكون معرفة فقط ، أو اعتقاد بعقد القلب على صحة ذلك الشيء ؟ فغلاة الجهمية يقولون بالمعرفة فقط ، ويتبعهم في ذلك غلاة الصوفية ، يقولون : يبقى اسم الإيمان بالمعرفة ، فيُطْلَقُ على من عرف أنه مؤمن . فإبليس على لازم كلامهم مؤمن ، وفرعون على لازم كلامهم مؤمن ؛ لأنه أتى بالمعرفة ، والذين قالوا : إن الإيمان هو الاعتقاد ولا يُكتفى بالمعرفة فقط قالوا : إن إبليس عنده معرفة ولم يسم مؤمنًا ، وفرعون عنده معرفة ولم يسم مؤمنًا ، فلهذا لا يصح إطلاق المعرفة فقط بل لابد من الاعتقاد ، أما القول والعمل فإنهما لازمان للاعتقاد ، فإنه إذا اعتقد اعتقادًا جازمًا فلابد له أن يقول ، ولابد له أن يعمل ، فصار القول - عندهم - والعمل من لوازم الاعتقاد الصحيح ؛ كما أن المرجئة - يعني مرجئة الفقهاء - قالوا : إن العمل من اللوازم ، هؤلاء قالوا : حتى القول أيضًا من اللوازم لا يدخل في أصل الكلمة . واستدلوا على ذلك بأن أصل الإيمان في اللغة هو التصديق الجازم ، وقالوا : لم يُنقَل في الشرع إلى شيء آخر ، بل هو التصديق الجازم الذي هو الاعتقاد .

فهؤلاء جميعًا خالفوا أهل السنة في هذه المسائل .

ومن المسائل المتصلة بالإيمان أيضًا أن الخلاف في الإيمان مع المرجئة خلاف جوهري وليس خلافًا صُوريًا ، ونقول ذلك لأن صاحب الطحاوية رحمه الله قال : (الإيمان واحد وأهله في أصله سواء ، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى) ، وشارح الطحاوية ابن أبي العز رحمه الله قال : (الاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري ؛ فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزءً من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان ، بل هو في مشيئة اللّٰه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ، نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد) .

أولًا : أن الخلاف حقيقي ؛ وذلك أن الأدلة دلت على أن العمل جزء من الإيمان ، وركن من أركان الإيمان ، فإذا أَخرجَ أحد هذا الركن عن حقيقة الإيمان صار مخالفًا في فهم الدليل ، وإذا خالف في فهم

الدليل وترك فهم أهل السنة والجماعة للدليل ؛ فإنه خالف أهل السنة والجماعة في حقيقة تعريف الإيمان .

ثانيًا : أنه لو تُصُوِّرَ أن أحدًا أتى بالقول والاعتقاد ولم يعمل شيئًا البتة - لا صلاة ولا زكاة ، ولم يعمل خيرًا البتة - فهل هذا ينجو أم لا ينجو ؟ عندهم ينجو ؛ لأنه مؤمن ، وعند أهل السنة والجماعة هو كافر مخلد في النار .

ثالثًا : أن نفي دخول العمل في مسمى الإيمان قد يلزم منه ألا يُجْعَل الخروج من الإيمان بعمل ، وأهل السنة أخرجوا من الإيمان بعمل ؛ بل إن الحنفية الذين قالوا : إن الإيمان قول واعتقاد . ولم يجعلوا العمل من مسميات الإيمان ، كفَّروا وأخرجوا من الإيمان بأشياء يسيرة من العمل ، فجعلوا من قال : مسيجد ومصيحف .. ونحو ذلك . جعلوا هذا كفرًا ، وهذا من جهة الأقوال ، وجعلوا من عمل عملًا كُفريًّا مثل إلقاء المصحف في قاذورة أو السجود لصنم ، جعلوه أيضًا كفرًا مخرجا من الملة ، الجهة عندهم أنهم كفَّروه بالعمل لمناقضته لأصل الاعتقاد .

ونقول : قد يلزم من جعل عدم العمل من الإيمان ، ألا يُجعل الخروج من الإيمان بعمل ، فالخلاف فيه ليس صوريًّا مع أهل السنة ؛ لأنه قد يلزم من الخلاف التكفير ، وهذا قد حصل فعلًا .

ولهذا نقول : إن الخلاف الذي ذكره صاحب « شرح الطحاوية » من أنه صوري وليس بحقيقي ، أن هذا ليس صوابًا ، بل الصواب أن الخلاف حقيقي ؛ ولهذا صنف أهل السنة كتب الإيمان ، وجعلوا فيها الأدلة على أن العمل من الإيمان .

ومن أصول أهل الإرجاء أنهم يقولون : لا يضر مع الإيمان ذنب كما أنه لا تنفع مع الكفر طاعة . يعني : أن الإيمان شيء واحد يستوي فيه الناس جميعًا ، فإيمان أبي بكر وعمر وآحاد المؤمنين كله واحد ؛ لأنه هو التصديق الجازم ، والتصديق الجازم اعتقاد ، وهذا لا يقبل المفاضلة ، فالتفاضل جاء بالعمل ، والعمل خارج عن مسمى الإيمان عندهم ؛ فلهذا قالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب . فإذا وُجدت الذنوب فإن أصل الإيمان لا يتغير ؛ لأنه عندهم قول واعتقاد .

وهذا يدل على أن الخلاف معهم خلاف حقيقي وليس صوريًّا ؛ لأن مِنْ لوازم إخراج العمل عن مسمى الإيمان أن يُجْعَل الذنبُ غير مؤثر في الإيمان .

❁ ❁ ❁

الأسئلة

۞ قال الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان رَحِمَهُ اللَّهُ :

□ الإيمان والدين عند أهل السنة :

س ١ : ما الإيمان والدين عند أهل السنة والجماعة ؟

ج- **من أصول أهل السنة والجماعة : أن الدين والإيمان قول وعمل ، قول القلب ، واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .**

□ قول القلب :

س٢- ما هو قول القلب وما دليله ؟

ج- **أما قول القلب فمعناه : يكون بتصديقه وإيقانه ، قال تعالى : ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾** [الزمر : ٣٣] ، **وقوله : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾** [الأنعام : ٧٥] ، **وقال : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾** [الحجرات : ١٥] ، **وقال : ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾** [البقرة : ١٣٦] **الآية .**

□ قول اللسان :

س٣- ما هو قول اللسان وما دليله ؟

ج- **هو النطق بالشهادتين : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، والإقرار بلوازمهما ، قال الله تعالى : ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾** [الزخرف : ٨٦] ، **وقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾** [الأحقاف : ١٣] ، **وقال ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله » ، وقال لسفيان بن عبد الله : « قل آمنت بالله ثم استقم » .**

□ عمل القلب :

س٤- ما هو عمل القلب ، وما دليله ؟

ج- **النية ، والإخلاص ، والمحبة ، والانقياد ، والإقبال على الله ﷻ ، والتوكل عليه ، والإنابة ، ولوازم ذلك وتوابعه ، قال تعالى : ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾** [الأنعام : ٥٢] ، **وقال : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾** [الليل : ١٩، ٢٠] ، **وقال : ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾** [الإنسان : ٩] ، **﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾** [المؤمنون : ٦٠] ، **﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾** [البقرة : ١٦٥] ، **﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾** [لقمان : ٢٢] ، **وقال النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ... الحديث .**

□ عمل اللسان :

س٥- ما هو عمل اللسان ؟ وما دليله ؟ وما مثاله ؟

ج- ما لا يؤدى إلا به ؛ كتلاوة القرآن ، وسائر الأذكار من التسبيح والتهليل والتكبير والدعاء والاستغفار وغير ذلك ، قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [فاطر : ٢٩] ، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف : ٢٧] ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۝٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب : ٤١، ٤٢] ، ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف : ٢٠٥] ، وقال : ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف : ٤٦] ، وهي سبحان اللّٰه والحمد للّٰه ولا إله إلا اللّٰه واللّٰه أكبر ولا حول ولا قوة إلا باللّٰه العلي العظيم ، وقال ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » .

□ عمل الجوارح :

س٦- ما المراد بعمل الجوارح ؟ وما دليله ؟ وما مثاله ؟

ج- ما لا يؤدى إلا بها كالقيام ، والركوع ، والسجود ، والمشي في مرضاة اللّٰه ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والحج ، والجهاد في سبيل اللّٰه ، وأما الدليل فقوله تعالى : ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة : ٥] ، ﴿وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة : ٢٣٨] ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج : ٧٧] ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم﴾ [التوبة : ١١١] الآيتين ، وقال ﷺ « الإيمان بضع وسبعون شعبة ؛ فأعلاه شهادة أن لا إله إلا اللّٰه ، وأدناه إماطة الأذى عن الطريق » ، وقال ﷺ : « من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده » . إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على مذهب السلف .

س٧- ما الدليل على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ؟

ج- قوله تعالى : ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال : ٢] . ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة : ١٢٤] ، ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح : ٤] ، وحديث : « الإيمان بضع وسبعون شعبة » ... إلخ ، وقوله ﷺ : « يخرج من النار من قال : لا إله إلا اللّٰه ، وفي قلبه مثقال برة ، أو خردلة ، أو ذرة من إيمان » .

□ مراتب المؤمنين :

س٨- كم مراتب المؤمنين ؟ وما هي ؟ وما دليلها ؟

ج- ثلاث مراتب : ظالمون لأنفسهم ، وهم الذين خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا .

القسم الثاني : المقتصدون ، وهم الذين اقتصروا على التزام الواجبات ، واجتناب المحرمات ، فلم

يزيدوا على ذلك ، ولم ينقصوا منه .

والقسم الثالث : السابقون بالخيرات ؛ وهم الذين تقربوا إلى الله بالواجبات والمستحبات وتركوا المحرمات والمكروهات ، قال الله تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر : ٣٢] .

□ تعريف أهل القبلة :

س٩- من هم أهل القبلة ؟ وضح ذلك مع ذكر الدليل .

ج- كل من يدعي الإسلام ، ويستقبل القبلة ؛ لقوله ﷺ : « من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، فهو المسلم له ما لنا وعليه ما علينا » .

س١٠- من هو العاصي ؟ وهل يخرج من الإيمان بمعصيته ؟ وما اسمه عند أهل السنة وعند الخوارج وعند المعتزلة ؟ وما حكمه في الآخرة ؟

ج- كل من ارتكب كبيرة ، أو أصر على صغيرة يسمى عاصيًا وفاسقًا ، وهو كسائر المؤمنين ، لا يخرج من الإيمان بمعصيته ، وحكمه في الدنيا أنه لا يسلب عنه الإيمان بالكلية ، بل يقال : مؤمن ناقص الإيمان ، أو يقال : مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، أو يقال : مؤمن عاص ، ونحو ذلك ، وليس بكافر خلافًا للخوارج ، ولا في منزلة بين منزلتين خلافًا للمعتزلة .

وحكمه في الآخرة : تحت مشيئة الله إن شاء غفر له ، وأدخله الجنة ، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه ، ومصيره إلى الجنة ، وعند الخوارج من أتى كبيرة ، ومات من غير توبة في النار ، وكذلك عند المعتزلة إذا مات من دون توبة .

□ تعريف الكبيرة :

س١١- ما هي الكبيرة ؟

ج- كل ما فيه حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة ، أو ترتب عليه لعنة ، أو غضب ، أو نفي إيمان ، قال الناظم :

فما فيه حد في الدنا أو توعد بأخرى ... فسم كبرى على نص أحمد
وزاد حفيد المجد أو جا وعيده ... بنفي لإيمان ولعن لمبعد

س١٢- بم استدل أهل السنة والجماعة على أن المؤمن العاصي لا يخرج من الإيمان ؟ وما وجه الدلالة ؟

ج- بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات : ٩] الآيتين ، وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة : ١] ، وقال ﷺ : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله

كفر » ؛ ولأنه ﷺ : عامل العصاة معاملة المسلمين ، ولم يأمر بقتلهم ولا أوجب ذلك إلا على الثيب الزاني ؛ كما في الحديث : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث » ، وعدَّ منها : الثيب الزاني ، وكذا من بدّل دينه يقتل ؛ للحديث : « من بدل دينه ، فاقتلوه » . وكذا النفس بالنفس لحديث ابن مسعود .

س١٣- ما الفرق بين الإيمان المطلق ، ومطلق الإيمان ، وما الدليل على ذلك ؟

ج- الإيمان المطلق هو الذي لا يتقيد بمعصية ، ولا فسوق ، ولا نقصان ، ونحو ذلك ؛ أي : أن الإيمان الكامل ، وهو الذي يأتي صاحبه بالواجبات ويترك المحرمات .

وأما مطلق الإيمان فهو ما كان معه ترك واجب أو فعل محرم ؛ فمن حصل منه فعل معصية ؛ قتل ، أو زنا ، أو لواط ، أو شرب خمر ، وهو موحد فلا يسمى باسم الإيمان المطلق ، ولا يستحق أن يوصف به على الإطلاق ؛ لما في قوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ... الحديث .

من نفي الإيمان الكامل عمن عمل بعض المعاصي ، والدليل على أن المنفي في الحديث الإيمان الكامل ، معاملته ﷺ العصاة معاملة المسلمين ، ولم يوجب قتلهم إلا مثل الثيب الزاني ، ومن بدل دينه .

❁ ❁ ❁

الواجبُ نحوَ أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، وذِكْرُ فضائِلَهم

« فصلٌ » :

« ومن أصولِ أهلِ السنةِ والجماعةِ سلامةُ قلوبهم وألسنتِهم لأصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، كما وصَفَهم اللَّهُ به في قولِه تعالَى : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠] ، وطاعةُ النبيِّ ﷺ في قولِه : « لا تَسُبُّوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيدِه لو أنَّ أحدَكم أنْفَق مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلَغ مُدَّ أحدِهم ، ولا نَصِيفَه ».

فَضْلُ الصَّحابةِ ، وموقفُ أهلِ السنةِ والجماعةِ منه ، وبيانُ تفاضُلِهم :

ويَقْبَلون ما جاء به الكتابُ والسنةُ والإجماعُ مِن فضائِلِهم ومَراتِبِهم ، ويُفَضِّلون مَن أنْفَق مِن قبلِ الفتحِ - وهو صُلْحُ الحُدَيْبِيَةِ وقاتَل ، على مَن أنْفَق مِن بعدُ ، وقاتَل ، ويُقَدِّمون المهاجرين على الأنصارِ .

ويُؤْمِنون بأنَّ اللَّهَ قال لأهلِ بدرٍ ، وكانوا ثلاثَمائةٍ و بِضْعةَ عشَرَ : « اعْمَلوا ما شِئْتُم فقد غفَرْتُ لكم » .

وبأنه لا يَدْخُلُ النارَ أحدٌ بايَع تحتَ الشجرةِ ، كما أخبَر به النبيُّ ﷺ ، بل لقد رضِي اللَّهُ عنهم ، ورَضُوا عنه ، وكانوا أكثرَ مِن ألفٍ وأربعِمائةٍ .

ويَشْهَدون بالجنةِ لمن شهِد له رسولُ اللَّهِ ﷺ ، كالعشرةِ، وثابتِ بن قيسِ ابنِ شَمَّاسٍ، وغيرِهم مِن الصحابةِ .

ويُقِرُّون بما تواتَر به النقلُ عن أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضِي اللَّهُ عنه، وغيرِه مِن أن خيرَ هذه الأُمَّةِ بعدَ نبيِّها أبو بكرٍ ، ثم عمرُ ، ويُثَلِّثُون بعثمانَ ، ويُرَبِّعون بعليٍّ رضِي اللَّهُ عنهم ، كما دلَّت عليه الآثارُ .

وكما أجْمَع الصحابةُ على تقديمِ عثمانَ في البَيْعةِ ، مع أنَّ بعضَ أهلِ السنةِ كانوا قد اخْتَلَفوا في عثمانَ وعليٍّ رضِي اللَّهُ عنهما ، بعدَ اتفاقِهم على تقديمِ أبي بكرٍ وعمرَ ، أيُّهما أفضلُ ؟ فقدَّم قومٌ عثمانَ ، وسكَتوا ، وربَّعوا بعليٍّ ، وقدَّم قومٌ عليًّا ، وقومٌ توَقَّفوا ، لكن اسْتَقَرَّ أمرُ أهلِ السنةِ على تقديمِ عثمانَ ، ثم عليٍّ .

حكمُ تقديمِ عليٍّ رضِي اللَّهُ عنه على غيرِه مِن الخلفاءِ الأربعةِ في الخلافةِ

وإن كانت هذه المسألةُ - مسألةُ عثمانَ وعليٍّ - ليست من الأصولِ التي يُضَلَّلُ المخالفُ فيها عندَ جمهورِ أهلِ السنةِ ، لكن المسألةُ التي يُضَلَّلُ فيها مسألةُ الخلافةِ ، وذلك أنهم يُؤْمِنون أنَّ الخليفةَ بعدَ رسولِ اللَّهِ ﷺ أبو بكرٍ ، ثم عمرُ ، ثم عثمانُ ، ثم عليٌّ ، ومَن طعَن في خلافةِ أحدٍ من هؤلاء الأئمةِ ، فهو أضلُّ مِن حمارِ أهلِه .

مكانةُ أهلِ بيتِ النبيِّ ﷺ عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ :

ويُحِبُّون آلَ بيتِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَتَوَلَّوْنَهم ويَحْفَظون فيهم وصيةَ رسولِ اللَّهِ ، حيث قال يومَ غَديرِ خُمٍّ : « أُذَكِّرُكم اللَّهَ في أهلِ بيتي ».

وقال أيضًا للعباسِ عمِّه ، وقد اشْتَكَى إليه أن بعضَ قريشٍ يَجْفُو بني هاشم ، فقال : « والذي نفسي بيدِه ، لا يُؤْمِنون حتى يُحِبُّوكم للَّهِ ولقَرَابَتِي » . وقال : « إن اللَّهَ اصْطَفَى بني إسماعيلَ ، واصْطَفَى مِن بني إسماعيلَ كِنانةَ ، واصطَفى مِن كِنانةَ قريشًا ، واصْطَفَى مِن قريشٍ بني هاشمٍ ، واصْطَفاني مِن بني هاشمٍ ».

مكانةُ أزواجِ النبيِّ ﷺ عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ :

ويتَوَلَّوْن أزواجَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أمهاتِ المؤمنين ، ويُؤْمِنون بأنَّهن أزواجُه في الآخرةِ ، خصوصًا خديجةَ رضِي اللَّهُ عنها ، أمَّ أكثرِ أولادِه ، وأولَ مَن آمَن به ، وعاضَدَه على أمرِه ، وكان لها منه المنزلةُ العاليةُ ، والصِّدِّيقةَ بنتَ الصِّدِّيقِ رضِي اللَّهُ عنهما ، التي قال فيها النبيُّ ﷺ : « فَضْلُ عائشةَ على النساءِ كفَضْلِ الثَّرِيدِ على سائرِ الطعامِ ».

تَبَرُّؤُ أهلِ السنةِ والجماعةِ مما يقولُه المُبْتَدِعةُ في حقِّ الصحابةِ وأهلِ البيتِ :

ويَتَبَرَّؤُون مِن طريقةِ الروافضِ الذين يَبْغَضون الصحابةَ ، ويَسُبُّونهم ، ومِن طريقةِ النَّواصِبِ الذين يُؤْذُون أهلَ البيتِ بقولٍ أو عملٍ .

ويُمْسِكون عما شَجَر بينَ الصحابةِ ، ويقولون : إن هذه الآثارَ المَرْوِيَّةَ في مسَاوِيهم ، منها ما هو كذبٌ ، ومنها ما قد زِيد فيه ، ونقَص ، وغُيِّر عن وجهِه الصريحِ .

والصحيحُ منه هم فيه مَعْذُورُون ، إمَّا مُجْتَهِدون مُصيبون ، وإما مُجْتهدون مُخْطِئون .

وهم مع ذلك لا يَعْتَقِدون أن كلَّ واحدٍ مِن الصحابةِ معصومٌ عن كبائرِ الإثمِ وصغائرِه، بل تَجوزُ عليهم الذنوبُ في الجملةِ، ولهم في السوابقِ والفَضائلِ ما يُوجِبُ مغفرةَ ما يَصْدُرُ منهم إن صدَر، حتى إنهم يُغْفَرُ لهم مِن السيئاتِ ما لا يُغْفَرُ لمن بعدَهم؛ لأنَّ لهم مِن الحسناتِ التي تَمْحُو السيئاتِ، ما ليس لمن بعدَهم.

وقد ثبَت بقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ أنهم خيرُ القرونِ، وأن المُدَّ مِن أحدِهم إذا تصَدَّق به كان أفْضَلَ مِن جبلِ أُحُدٍ ذهبًا ممَّن بعدَهم، ثم إذا كان قد صدَر مِن أحدِهم ذنبٌ، فيكونُ قد تاب منه، أو أتَى بحسناتٍ تَمْحُوه، أو غُفِر له بفضلِ سابقتِه، أو بشفاعةِ محمدٍ ﷺ، الذي هم أحقُّ الناسِ بشفاعتِه، أو ابْتُلِي ببلاءٍ في الدنيا كُفِّر به عنه.

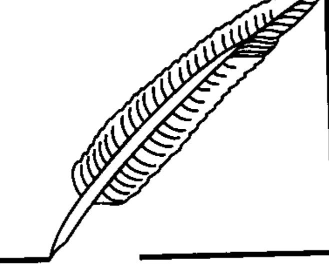
فإذا كان هذا في الذنوبِ المُحَقَّقةِ فكيف بالأمورِ التي كانوا فيها مُجْتَهِدِين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخْطَأوا فلهم أجرٌ واحدٌ، والخطأُ مغفورٌ لهم.

ثم إن القَدْرَ الذي يُنْكَرُ مِن فعلِ بعضِهم قليلٌ، نَزْرٌ، مَغْفورٌ في جَنْبِ فضائلِ القومِ ومحاسِنِهم مِن الإيمانِ باللَّهِ ورسولِه، والجهادِ في سبيلِه، والهجرةِ، والنُّصْرةِ، والعلمِ النافعِ، والعملِ الصالحِ.

ومَن نَظَر في سِيرةِ القومِ بعلمٍ وبَصِيرةٍ، وما مَنَّ اللَّهُ عليهم به مِن الفضائلِ عَلِم يقينًا أنهم خيرُ الخلقِ بعدَ الأنبياءِ.

لا كان ولا يكونُ مثلُهم، وأنهم الصَّفْوةُ مِن قرونِ هذه الأمةِ، التي هي خيرُ الأممِ، وأكرمُها على اللَّهِ تعالى.





الشـــرح

۞ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله :

قوله : « كما وصفهم اللّه به في قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ » :

* وهذا الدعاء الصادر ممن اتبع المهاجرين والأنصار بإحسان يدل على كمال محبتهم لأصحاب رسول اللّه وثنائهم عليهم ؛ لأن من دعا في أمر من الأمور فهو ساع في تحقيقه مجتهد في تكميله ، متضرع لربه أن يتم ذلك له ، وأولى من دخل في هذا الدعاء الصحابة الذين سبقوا إلى الإيمان وحققوه ، وحصل لهم من براهينه وطرقه ما لم يحصل لغيرهم .

ونفي الغِل من جميع الوجوه يقتضي تمام المحبة لهم فهم يحبون الصحابة ؛ لفضلهم وسبقهم واختصاصهم بالرسول ، ولإحسانهم إلى جميع الأمة ؛ لأنهم هم المبلِّغون لهم جميع ما جاء به نبيهم ، فما وصل لأحد علم ولا خير إلا على أيديهم وبواسطتهم .

قوله : « وطاعة النبي ﷺ في قوله : « لا تسبوا أصحابي ...» :

* فعلى الأمة أن يطيعوا النبي ﷺ في كل أمر وخصوصًا في هذا الأمر الخاص وأن يُوَقِّروا أصحابه ويحترموهم ، ويعتقدوا أن العمل القليل منهم يَفْضُل العمل الكثير من غيرهم كما في هذا الحديث ، وهذا من أعظم براهين فضلهم على غيرهم .

قوله : « ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع : من فضائلهم ومراتبهم » : فقد ذكر اللّه ورسوله للصحابة فضائل كثيرة على الأمة ، على الأمة الإيمان بها وأن يدينوا اللّه بها ، ويحبوا الصحابة لأجلها ، وقيل لصلح الحديبية : فتح ، لما ترتب عليه من المصالح والخير الكثير ودخول الكثير في الإسلام ؛ ولهذا كان من أسلم قبل ذلك وأنفق وقاتل أفضل ممن فعل ذلك بعده لما حصل لهم من السبق في الإسلام وقت ضعف المسلمين ، وكثرة الأعداء ، ووجود الموانع الكثيرة والمصاعب الكثيرة في طريق الإسلام .

قوله : « ويقدمون المهاجرين على الأنصار » :

* قال المصنف : « ويقدمون المهاجرين على الأنصار » ، وهذا لأن المهاجرين جمعوا الوصفين : النصرة والهجرة ، ولهذا كان الخلفاء الراشدين وبقية العشرة من المهاجرين ، وقد قدم اللّه المهاجرين على الأنصار في سورة « التوبة » و« الحشر » ، وهذا التفضيل للجملة لا لكل فرد من هؤلاء على كل فرد من الأخرى .

قوله « وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » ؛ أي : في قوله تعالى : ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] وكان عددهم يتراوح ما بين ألف وأربع مائة أو خمس مائة، فأهل بدر وأهل بيعة الرضوان يشهد لهم بالجنة والنجاة من النار على وجه أخص من الشهادة بذلك لجميع الصحابة في قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، كما أنه أخص من هؤلاء الأشخاص الذين شهد لهم ﷺ بالجنة.

ولهذا قال المصنف: «ويشهدون بالجنة لمن شهد له النبي ﷺ، كالعشرة ...» إلخ. وهذا من أعظم الفضائل، تخصيص النبي ﷺ لهم بالشهادة والجنة، وهو من جملة براهين رسالته ﷺ.

فإن جميع من عيّنه النبي ﷺ بالشهادة له بالجنة ولوازمها لم يزالوا مستقيمين على الإيمان حتى وصلوا إلى ما وعدوا به ﷺ.

قوله: «ويقرون بما تواتر به النقل ...»:

* أي: والخلافة، وخلافة أحد الاثنين لم يكن إلا بعد مشاورة جميع المسلمين على اختلاف طبقاتهم، والقصة مشهورة.

قوله: «وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة ...»:

* يريد المؤلف رحمه الله أن الخلاف الكائن بين الأمة على وجهين:

أحدهما: الخلاف في الفروع والمسائل الاجتهادية التي إذا اجتهد فيها الحاكم من قاضٍ ومُفتٍ ومصنفٍ ومعلمٍ فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد.

الوجه الثاني: الخلاف في المسائل الأصولية؛ كمسائل صفات الباري والقدر، والإيمان ونحوهما، وهذا يضلل فيها المخالف لما دل عليه الكتاب والسنة، ولما كان عليه «السلف الصالح» من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

فمسألة الخلافة وتقديم «علي» فيها على «عثمان» يُعد من البدع التي من اعتقدها فهو في الغالب مُتشيع، وقد أزرى بالمهاجرين والأنصار كما قال ذلك غير واحد من السلف، وأما التفضيل بينهما فإنها مسألة خفيفة من جنس مسائل الخلاف في المسائل الاجتهادية.

قوله: «ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم»:

* فمحبة أهل بيت النبي ﷺ واجبة من وجوه:

منها: لإسلامهم وفضلهم وسوابقهم.

ومنها: لما تميزوا به من قرب النبي ﷺ واتصال نسبه.

ومنها: لما حث عليه ورغب فيه.

ومنها: ولما في ذلك من علامة محبة الرسول ﷺ.

قوله: «وقال: إن الله اصطفى بني إسماعيل ...»:

* فهو ﷺ خيار من خيار من خيار، وقد جمع اللّه له أنواع الشرف من كل وجه.

قوله: «خصوصًا خديجة رضي الله عنها أم أكثر أولاده ...»:

* فإن جميع أولاده الذكور والإناث منها إلا إبراهيم، فإنه من سريته «مارية القبطية»، و«عائشة» و«خديجة» هما أفضل نساء النبي ﷺ، وقد اختلف العلماء أيهما أفضل.

والتحقيق: أن لكل واحدة منهن من الفضائل والخصائص ما ليس للأخرى، فلخديجة من السبق ومعاونة النبي ﷺ على أمره في أول الأمر وتثبيته، وكون أكثر أولاد النبي ﷺ منها ما ليس لعائشة، ولعائشة من العلم والتعليم ونفع الأمة ما ليس لخديجة رضي الله عنها.

قوله: «ويتبرءون من طريقة الروافض ...»:

* وأول من سَمَّي «الرَّوَافِضِ» بهذا اللقب «زيد بن علي» الذي خرج في أوائل دولة بني العباس وبايعه كثير من «الشيعة»، ولما ناظروه في أبي بكر وعمر وطلبوا منه أن يتبرأ منهما فأبى رحمه الله تفرقوا عنه، فقال: رفضتموني، فمِن يومئذ قيل لهم: «الرافضة». وكانوا فرقًا كثيرة، منهم الغالية، ومنهم من هم دون ذلك، وفرقهم معروفة.

وأما «النواصب»: فهم الذين نصبوا العداوة والأذِيَّة لأهل بيت النبي ﷺ، وكان لهم وجود في صدر هذه الأمة لأسباب وأمور سياسية معروفة، ومن زمن طويل ليس لهم وجود.

قوله: «ويمسكون عما شجر بين الصحابة ...»:

* أي: وهذه الأمور إذا قوبلت بالمساوئ - إن فُرض أن هناك مساوئ- اضمحلت المساوئ معها، ولا يقاربهم أحد في شيء من ذلك رضي الله عنهم.

قوله: «ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب ...»:

* وهذا كلام نفيس في غاية النفاسة، ولا زيادة عليه في التحقيق وإقامة البراهين على كمال فضل الصحابة رضي الله عنهم لا يحتاج إلى شرح أو بيان.

۞ قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع رحمه الله:

قوله: «يوم غدير خم»:

* قال الزمخشري: «خُم - بضم الخاء - اسم رجل صباغ، أضيف إلى الغدير الذي بين مكة والمدينة بالجحفة، وقيل: هو على ثلاثة أميال من الجحفة، وذكر صاحب «المشارق»: «أن خمًا اسم غيضة هناك، وبها غدير نسب إليها». اهـ.

و«الغيضة»: الشجر الملتف.

قوله: «ويتبرءون من طريقة الروافض ...»:

* هذا هو الحق الذي يجب المصير إليه، ولقد ضل كثير من المؤرخين المتنطعين فجعلوا أنفسهم

كأنهم حكام بين أصحاب رسول الله ، فصوَّبوا وخطَّئوا بلا دليل ، بل باتباع الهوى وضعف الدين .

ولقد أحسن ابن عدوان النجدي بقوله ، حيث قال :

وتُمسِك عما كان بين صحابه ... وما صحَّ مَعْذُورون فيه فقل قد
فإما لهم أجران أو أجر يا فتى ... فلا تبغ قولًا غير ذلك تهتد
وليسوا بمعصومين فاسمع مقالنا ... ولكن لهم ما يوجب العفو فاهتد
فقد صح عن خير الخلائق أنهم ... لخير القرون افهم بغير تردد

❁ قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحابِ محمدٍ ﷺ ... » :

يقول المؤلف : إن من أصول أهل السنة والجماعة التي فارقوا بها من عداهم من أهل الزيغ والضلال أنهم لا يَزرون بأحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا يطعنون عليه ولا يحملون له حقدًا ولا بغضًا ولا احتقارًا ، فقلوبهم وألسنتهم من ذلك كله براء ، ولا يقولون فيهم إلا ما حكاه الله عنهم بقوله : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ الآية [الحشر : ١٠] ، فهذا الدعاء الصادر ممن جاء بعدهم ممن اتبعوهم بإحسان يدل على كمال محبتهم لأصحاب رسول الله ﷺ وثنائهم عليهم وهم أهل لذلك الحب والتكريم لفضلهم وسبقهم وعظيم سابقتهم واختصاصهم بالرسول ﷺ ، ولإحسانهم إلى جميع الأمة ؛ لأنهم هم المبلغون لهم جميع ما جاء به نبيهم ، فما وصل لأحد علم ولا خبر إلا بواسطتهم ، وهم يوقرونهم أيضًا طاعة للنبي ﷺ ، حيث نهى عن سبهم والغض منهم ، وبيّن أن العمل القليل من أحد أصحابه ، يفضل العمل الكثير من غيرهم ، وذلك لكمال إخلاصهم وصادق إيمانهم[1] .

وأما قوله : (ويفضلون من أنفق من قبل الفتح - وهو صلح الحديبية - وقاتل ، على من أنفق من بعده وقاتل) : فقد ورد النص القرآني بذلك ، قال تعالى في سورة « الحديد » : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد : ١٠] ، وأما تفسير الفتح بصلح الحديبية فذلك هو المشهور ، وقد صح أن سورة « الفتح » نزلت عقيبه .

وسمى هذا الصلح فتحًا لما ترتب عليه من نتائج بعيدة المدى في عزة الإسلام وقوته وانتشاره ودخول الناس فيه .

وأما قوله : (ويقدمون المهاجرين على الأنصار) : فلأن المهاجرين جمعوا الوصفين النصرة والهجرة ، ولهذا كان الخلفاء الراشدون وبقية العشرة من المهاجرين ، وقد جاء القرآن بتقديم المهاجرين على الأنصار في سورة « التوبة » و« الحشر » ، وهذا التفضيل إنما هو للجملة على الجملة ، فلا ينافي أن في الأنصار من هو أفضل من بعض المهاجرين .

---

(١) شرفهم بصحبة النبي ﷺ . « إسماعيل الأنصاري » .

وقد روى عن أبى بكر أنه قال فى خطبته يوم السقيفة : « نحن المهاجرون وأول الناس إسلامًا ، أسلمنا قبلكم وقُدِّمنا فى القرآن عليكم ، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء » .

وأما قوله : (ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر) إلخ : فقد ورد أن عمر رضي الله عنه لما أراد قتل حاطب بن أبى بلتعة وكان قد شهد بدرًا ، لكتابته كتابًا إلى قريش يخبرهم فيه بمسير الرسول ﷺ ، فقال له الرسول ﷺ : « وما يدريك يا عمر ، لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

وأما قوله : (وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة) إلخ : فلإخباره ﷺ بذلك ، ولقوله تعالى : ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ الآية [الفتح : ١٨] ، فهذا الرضا مانع من إرادة تعذيبهم ومستلزم لإكرامهم ومثوبتهم .

وأما قوله : (ويشهدون بالجنة لمن شهد له الرسول ﷺ كالعشرة ، وثابت بن قيس بن شماس ، وغيرهم من الصحابة) : أما العشرة فهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبى وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وأما غيرهم فكثابت بن قيس ، وعكاشة بن محصن ، وعبد الله بن سلَام ، وكل من ورد الخبر الصحيح بأنه من أهل الجنة .

وأما قوله : ([ويقرون] بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، فقد ورد أن عليًا رضي الله عنه قال ذلك على منبر الكوفة وسمعه منه الجم الغفير ، وكان يقول : « ما مات رسول الله ﷺ حتى علِمنا أن أفضلنا بعده أبو بكر ، وما مات أبو بكر حتى علمنا أن أفضلنا بعده عمر » .

وأما قوله : (ويثلثون ويربعون بعلى) إلخ : فمذهب جمهور أهل السنة أن ترتيب الخلفاء الراشدين فى الفضل على حسب ترتيبهم فى الخلافة ، وهم لهذا يفضلون عثمان على علىّ محتَّجين بتقديم الصحابة عثمان فى البيعة على علىّ .

وبعض أهل السنة يفضل عليًا ؛ لأنه يرى أن ما ورد من الآثار فى مزايا علىّ ومناقبه أكثر ، وبعضهم يتوقف فى ذلك وعلى كل حال فمسألة التفضيل ليست كما قال المؤلف فى مسائل الأصول التى يضلل فيها المخالف ، وإنما هى مسألة فرعية يتسع لها الخلاف ، وأما مسألة الخلافة فيجب الاعتقاد بأن خلافة عثمان كانت صحيحة ؛ لأنها كانت بمشورة من الستة الذين عينهم عمر رضي الله عنه ليختاروا الخليفة من بعده ، فمن زعم أن خلافة عثمان كانت باطلة وأن عليًا كان أحق بالخلاف منه فهو مبتدع ضال يغلب عليه التشيع مع ما فى قوله من إزراء بالمهاجرين والأنصار .

أهل بيته ﷺ هم من تحرم عليهم الصدقة وهم آل علىّ وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وكلهم من بنى هاشم ويلحق [بهم] بنو المطلب لقوله عليه السلام : « إنهم لم يفارقونا جاهلية ولا إسلامًا » ، فأهل السنة والجماعة يرعون لهم حرمتهم وقرابتهم من رسول الله ﷺ كما يحبونهم لإسلامهم وسبقهم

وحسن بلائهم في نصرة دين الله ﷻ، وغُديرُخُمٌ - بضم الخاء - قيل: اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير الذى بين مكة والمدينة بالجحفة. وقيل: خم اسم غيضة هناك نسب إليها الغدير، والغيضة الشجر الملتف.

وأما قوله عليه السلام لعمه: «والذى نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي». فمعناه لا يتم إيمان أحد حتى يحب أهل بيت رسول الله ﷺ لله أولًا؛ لأنهم من أوليائه وأهل طاعته الذين تجب محبتهم وموالاتهم فيه. وثانيًا: لمكانهم من رسول الله ﷺ واتصال نسبهم به.

أزواجه ﷺ هن من تزوجهن بنكاح، فأولهن خديجة بنت خويلد ﵂ تزوجها بمكة قبل البعثة وكانت سنه خمسًا وعشرين، وكانت هي تكبره بخمسة عشرة عامًا، ولم يتزوج عليها حتى توفيت، وقد رُزق منها بكل أولاده إلا إبراهيم، وكانت أول من آمن به وقواه على احتمال أعباء الرسالة، وقد ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين عن خمس وستين سنة، فتزوج بعدها سودة بنت زمعة، وعقد على عائشة ﵂ وكانت بنت ست سنين حتى إذا هاجر إلى المدينة بنى بها وهي بنت تسع، ومن زوجاته أيضًا أم سلمة ﵂ تزوجها بعد زوجها أبي سلمة، وزينب بنت جحش تزوجها بعد تطليق زيد بن حارثة لها، أو على الأصح[1] زوجه الله إياها، وجويرية بنت الحارث، وصفية بنت حُيَي، وحفصة بنت عمر، وزينب بنت خزيمة، وكلهن أمهات المؤمنين.

يريد أن أهل السنة والجماعة يتبرءون من طريقة الروافض التي هي الغلو في عليّ وأهل بيته، وبغض من عداه من كبار الصحابة وسبهم وتكفيرهم، وأول من سماهم بذلك زيد بن عليّ ﵀؛ لأنهم لما طلبوا منه أن يتبرأ من إمامة الشيخين أبي بكر وعمر ليبايعوه، أبى ذلك، فتفرقوا عنه، فقال: رفضتموني، فمن يومئذ قيل لهم: رافضة. وهم فرق كثيرة منهم الغالية ومنهم دون ذلك.

ويتبرءون كذلك من طريقة النواصب الذين ناصبوا أهل بيت النبوة العداء لأسباب وأمور سياسية معروفة ولم يعد لهؤلاء وجود الآن.

ويمسك أهل السنة والجماعة عن الخوض فيما وقع من نزاع بين الصحابة ﷺ لا سيما ما وقع بين عليّ وطلحة والزبير بعد مقتل عثمان، وما وقع بعد ذلك بين عليّ ومعاوية وعمرو بن العاص وغيرهم، ويرون أن الآثار المروية في مساوئهم أكثرها كذب أو محرف عن وجهه، وأما الصحيح منها فيعذرونهم فيه ويقولون: إنهم متأولون مجتهدون، وهم مع ذلك لا يدعون لهم العصمة من كبار الذنوب وصغارها، ولكن ما لهم من السوابق والفضائل وصحبة رسول الله ﷺ والجهاد معه قد يوجب مغفرة ما يصدر منهم من زلّات، فهم بشهادة رسول الله ﷺ خير القرون وأفضلها ومُدّ أحدهم أو نصيفه أفضل من جبل أُحدٍ

(١) لا يليق التعبير بعبارة: «أو على الأصح»، بل الواجب أن يقال: «تزوجها بعد تطليق زيد بن حارثة لها، زوجه الله إياها»؛ لأن ذلك هو الموافق لقول الله تعالى: ﴿زوجناكها﴾. «إسماعيل الأنصاري».

ذهبًا يتصدق به من بعدهم فسيئاتهم مغمورة إلى جانب حسناتهم الكثيرة .

يريد المؤلف رحمه الله أن ينفى عن الصحابة رضي الله عنهم أن يكون أحدهم قد مات مصرًا على ما يوجب سخط الله عليه من الذنوب ، بل إذا كان قد قد صدر الذنب من أحدهم فلا يخلو عن أحد هذه الأمور التى ذكرها ؛ فإما أن يكون قد تاب منه قبل الموت ، أو أتى بحسنات تذهبه وتمحوه ، أو غفر له بفضل سالفته فى الإسلام كما غفر لأهل بدر وأصحاب الشجرة ، أو بشفاعة رسول الله ﷺ وهم أسعد الناس بشفاعته وأحقهم بها ، أو ابتلى ببلاء فى الدنيا فى نفسه أو ماله أو ولده فكفر عنه به . فإذا كان هذا هو ما يجب اعتقاده فيهم بالنسبة إلى ما ارتكبوه من الذنوب المحققة فكيف فى الأمور التى هى موضع اجتهاد والخطأ فيها مغفور ، ثم إذا قيس هذا الذى أخطئوا فيه إلى جنب ما لهم من محاسن وفضائل لم يعد أن يكون قطرة فى بحر ، فالله الذى اختار نبيه ﷺ هو الذى اختار له هؤلاء الأصحاب ، فهم خير الخلق بعد الأنبياء والصفوة المختارة من هذه الأمة التى هى أفضل الأمم .

ومن تأمل كلام المؤلف رحمه الله فى شأن الصحابة عجب أشد العجب مما يرميه به الجهلة المتعصبون وادعائهم عليه أنه يتهجم على أقدارهم ويغض من شأنهم ويخرق إجماعهم . إلى آخر ما قالوه من مزاعم ومفتريات .

❁ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله :

« من أصول أهل السنة والجماعة : سلامة قلوبهم » وطهارتها لأصحاب رسول الله ﷺ ، سلامة قلوبهم من الغل والحقد ، والبغض والعداوة ، واعتقاد السوء في الصحابة .

« وَ » سلامة « أَلْسِنَتِهِمْ لأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ » ، فألسنتهم سالمة من أن تتلوث بالطعن والوقيعة في أعراض أصحاب رسول الله ﷺ ، بل هم أحب طائفة إليهم .

يعني : خلافًا للروافض الذين قلوبهم مفعمة من بغض أصحاب رسول الله ﷺ وعداوتهم ، وألسنتهم مسلقة في سبِّ رسول الله ﷺ ، فمن مذهب الروافض : تكفير أصحاب رسول الله ﷺ إلا بضعة عشر .

فمذهبهم في أصحاب رسول الله ﷺ أشنع مذهب وأفظعه ، ولهذا صاروا أشر من اليهود والنصارى في هذا الباب ، فإنهم لو سئلوا : مَنْ شركم ؟ لقالوا : أصحاب محمد ﷺ ، واليهود لو سئلوا : من خيركم ؟ لقالوا : أصحاب موسى . والنصارى لو سئلوا : مَنْ خيركم ؟ لقالوا : أصحاب عيسى .

وذهب بعض أهل العلم إلى تكفير الروافض ، واستدل بقوله تعالى : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ .

هذا التكفير في بدعة التفضيل من دون بدعة التخوين ، وأيضًا هناك شيء آخر وهو عبادة الأوثان – والعياذ بالله – .

« كما وصفهم الله » ؛ يعني : أهل السنة والجماعة بسلامة قلوبهم « في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ » ؛ يعني : من بعد المهاجرين والأنصار .

فمن بعد البعثة المسلمون على ثلاث طبقات : مهاجرين ، وأنصار ، وتابعين إلى يوم القيامة . فمن صفة الطبقة الثالثة : أنهم (﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾) ، فإن الآية الأولى في المهاجرين ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ ، والآية بعدها في الأنصار ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ﴾ ، فأثنى الله على من جاء بعد المهاجرين والأنصار بقوله : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ .

فهذا وصف أهل السنة وهذه مقالتهم ، يدعون للصحابة بالمغفرة كما يسألونها لأنفسهم ، فمدحهم الله بهذه المقالة ، وهي باقية في أهل السنَّة إلى يوم القيامة ، والرافضة ليسوا كذلك ، بل يقعون فيهم أشد الوقيعة ، بل يكفرونهم إلا النفر القليل .

ولهذا استدل مالك بالآية على منعهم الفيء .

ثم وصفهم بقوله : (﴿وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾) . والغل في قلوب الروافض ، حتى - صاروا في هذا الباب - يظهر منهم عند ذكر الصحابة من الأقوال والأعمال مضحكات من شدة الغيظ في قلوبهم ، وبهذا ينبغي لولاة الأمور ألَّا يجعلوا لهم رفادة ولا شيئًا أبدًا ، اللهم إلا أن يزول رفضهم أولًا بما يُظهِرون أولًا فيُعطون .

« وطاعة للنبي ﷺ في قوله : « لا تسبوا أصحابي » » والخطاب مع مَنْ ؟ مع خالد بن الوليد رضي الله عنه وأصحابه في قصة بني جذيمة ، لما قتلوا مَنْ قتلوا - ظنًا منهم أنهم لم يسلموا - أنكر عليه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قتلَه لهم ، فسبه خالد ، فقال النبي ﷺ : « لا تسبوا أصحابي » ؛ يعني : عبد الرحمن بن عوف ، مع أن خالدًا وأصحابه من الصحابة ، لكن عبد الرحمن أسبق صحبة ، فما الظن فيمن بعده في الزمن والفضل ؟ !

« فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل » جبل « أحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أَحَدِهِمْ » من البر ونحو ينفقه ،« وَلا نَصِيفَهُ » » لغة في النصف ؛ وذلك أن تفاوت الأعمال إنما هو بالنسبة إلى ما في القلوب ، لما فيها من صريح الإيمان والصدق ما لا يكون لمن بعدهم .

فلأجل الآية ، ولأجل طاعة النبي ﷺ في هذا الحديث ، الذي فيه أعظم تغاير بين الصحابة ومن بعدهم ، كان مسلك أهل السنة في الصحابة هو ما تقدم .

« ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة » المطهرة « والإجماع من » مناقب الصحابة « فضائلهم

ومراتبهم » ، وفضائل الصحابة جمة ، جاءت نصوص عامة لجميعهم ، وجاءت نصوص خاصة ، منها ما هو تفضيل لهم عمومًا ، ومنها خصوص طائفة على طائفة بالتفضيل ، مثل المهاجرين فضلوا على الأنصار ، وأهل بدر ، وأهل بيعة الرضوان ، ومنها ما هو تفضيل أشخاص على أشخاص ، وأهل السنة يقبلون ذلك كله ويعرفون لكل واحد من الصحابة فضله .

« ويفضلون » من الصحابة « من أنفق من قبل الفتح - وهو صلح الحديبية » سماه اللّه فتحًا ، فإن الناس دخلوا في الدين ، وكانوا في غزوة بيعة الرضوان ألفًا وأربعمائة ، وبعدها كانوا نحوًا من عشرة آلاف ، فإن الصحابة لما اجتمعوا بالكفار وبينوا لهم وقاتلوا كانوا أفضل ممن أنفق من بعده وقاتل .

فمن كان قبل صلح الحديبية من الصحابة بادروا ولم يبالوا بكثرة الأعداء ، فأنفقوا وقاتلوا مع الشدة والقلة ، وبذلوا المهج والنفس والنفيس ، ومن بعدهم أنفقوا وقاتلوا ، ولكن مع الكثرة والقوة ، فبهذا كانوا أفضل .

فالأولون في ضيق العيش ، وشدة العدو ، وقلة النصرة .

فهذا جنس المراتب ، فجنس من أنفق من قبل الفتح « وقاتل » ، أفضل وأرفع « على من أنفق من بعده وقاتل » ؛ لقوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ فهؤلاء أفضل .

ومنهم السابقون ، وإنما كانوا أفضل ؛ لأنهم كانوا سابقين ، ولأنهم اختاروا الإسلام وقت القلة والشدة ، ففرق بين من دخل في حال الضيق والشدة ، ممن قد كثر الناصر والداخل في الدين ، فإن النبي ﷺ حين صالح أهل الحديبية ليتمن الناس ، فدخل بذلك خلق كثير ، ولهذا كان ما بين صلح الحديبية وبين فتح مكة سنتان ، وفي الحديبية عددهم ألف وزيادة ، وفي فتح مكة عشرة آلاف .

« ويقدمون المهاجرين على الأنصار » أهل السنة يرون أن الكل له فضيلة وخير ، ولكن يرون أن المهاجرين أفضل ؛ لأن اللّه قدم المهاجرين على الأنصار في مواطن الثناء عليهم في عدة آيات - واللّه لا يقدم إلا الأفضل - كما في سورة « الحشر » : ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ هم أهل المدينة ، ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ .

وإنما قدموا المهاجرين ؛ لأجل النصوص ، فالمهاجرون أقدم في الفضيلة لكون اللّه قدمهم ، فالتقديم يفيد التفضيل ؛ كما تقدم ، والحكمة في ذلك : أنهم باشروا من الشدائد ما لم يباشره الأنصار ، ولكونهم فارقوا مألوفاتهم من المساكن والأوطان والأموال والعشائر ، وغير ذلك ، كله نصرة اللّه ورسوله ، وبعضهم فارق والديه كما في قصة سعد ، وقصتهما معروفة .

والأنصار آووا المسلمين ونصروهم بالمال والأبدان ، ولكن في أوطانهم وعشائرهم فكانوا في الفضل دون المهاجرين ، فبهذا يعرف سبب تفضيلهم وسبقهم أيضًا ، رضي اللّٰه عن الكل وأرضاهم .

« ويؤمنون بأن اللّٰه تعالى قال لأهل بدر » وبدر ، ماء معروف غير بعيد من المدينة ، وجرت فيه الوقعة الشهيرة ، وهو المذكور في الآية الكريمة .

« وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر » الذي شهدها من الصحابة هم هذا العدد .

« اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ؛ يعني : فيؤمنون بأن النبي ﷺ قال ذلك ، وبأنهم ممتازون بالفضيلة على غيرهم من الصحابة ، فهي رتبة عالية ؛ لشهودهم هذا المشهد الكبير الذي فرّق فيه بين الحق والباطل .

لكن لا بد من معرفة معنى ذلك ، فليس معناه عند أهل العلم أنه مرخص لهم في الكفر والمعاصي ، لكن من ثواب اللّٰه لأهل بدر أن المعاصي المتجددة إذا وقعت من أحدهم فإنه يوفق للتوبة ، وكذلك توفيقه للحسنات ، كله من ثواب اللّٰه ، فهذا معنى التكفير في باقي العمر بعد ذلك .

فلا تظن أن الواحد من البدريين مأذون لهم في المعاصي ، بل إيمانهم أعظم من غيرهم ، وعصيان من انقطع إلى اللّٰه أعظم ؛ لامتيازه بالمعرفة ، والشكر في حقه آكد ، لكن مغفرة ذلك من أَجَلِّ ما جرى على أيديهم من النفع ؛ أي : وما عملتم من عمل لا يصلِ إلى الكفر مغفور لكم ، والكفر لو قدر وجوده من بدري حبط عمله ، وهم متفاوتون في الأجر ، فلِعُمَر من سنامه ما ليس لغيره .

« و » كذلك أهل السنة والجماعة يؤمنون« بأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » وذلك سنة ست ، فلما صَدَّ المشركون النبي ﷺ عن البيت وهم هذا العدد ؛ أخذ النبي ﷺ عليهم ألَّا يفروا ، فبايعوه تلك البيعة فرضي اللّٰه عنهم ،« كما أخبر به النبي ﷺ » في قوله : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة »[1] ، وهؤلاء هم أهل بيعة الرضوان .

أما قوله سبحانه : ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فالمراد : المرور على الصراط ، فإنه منصوب على متن جهنم ؛ وجميع الخلق يعبرون عليه ، فالورود أعم من الدخول ، فالدخول أخص ، فلا يلزم من الورود الدخول .

« بل لقد رضي اللّٰه عنهم ورضوا عنه » كل منهم قد رضي اللّٰه عنه ، وغير خافٍ أن الرضا درجة فوق المغفرة ؛ كما قال تعالى : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ المعروفة في صلح الحديبية ، فإن النبي ﷺ في سنة ست خرج قاصدًا مكة في ذي القعدة معتمرًا ، ولما بلغه أن قريشًا يريدون أن يصدوه عن العمرة ، عزم على أن من قاتله أن النبي ﷺ يقاتلهم ، فبايعهم تحت الشجرة على

---

(١) مسلم (٢٤٩٦) ، وأبو داود (٤٦٥٣) من حديث جابر رضي الله عنه .

ألا يفروا إذا لقوا قريشًا في مكة ، فصالحهم النبي ﷺ أن يعتمر من القابلة .

المقصود : أنهم بايعوه تحت الشجرة ، « وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة » ، فيؤمن أهل السنة أن اللّه رضي عنهم .

فهؤلاء هم أهل بيعة الرضوان لهم مزية على من لم يحصل له ذلك ، هذه فضيلة عمومية لأهل بيعة الرضوان ، كما أن موقعة بدر عمومية لأهل بدر على غيرهم ، وكذلك فضيلة المهاجرين على من ليسوا مهاجرين كذلك ، ومنها باعتبار تفضيل العشرة ، فهي خاصة لهم بالنسبة إلى غيرهم وعامتهم .

وفي الصحابة من له فضائل خاصة به ؛ كأبي بكر وعمر وغيرهم ، وكذلك الملازمون له في الصحبة ، وهذا غالب فيهم ليس في كل فرد منهم ، بل من اجتمع بالرسول ﷺ ولو لحظة وهو مؤمن به فإنه من الصحابة .

« ونشهد بالجنة » بالتعيين « لمن شهد له الرسول ﷺ » هذا أصل من أصول أهل السنة ؛ لأنه شهد له الرسول بوحي من اللّه فنجزم ، وبشهادة المعصوم له عُرف أنه لا يأتي عليه ما ينقض هذه .

« كالعشرة » ، جاء في بعض الأحاديث تعدادهم في حديث واحد ومتفرقة ، والعشرة هم : أبو بكر الصديق ، والفاروق ، وذو النورين ، وعليٌّ بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير ، وطلحة ، وأبو عبيدة ، ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « أبو بكر في الجنة ، عمر في الجنة ... »[1] إلخ . فنشهد ونجزم أنهم من أهل الجنة .

« وثابت بن قيس بن شماس » وله قصة شهيرة ، فإنه كان يخطب للنبي ﷺ ، وكان ثقيل السمع ، ولما نزلت : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية . خشي أن يكون ممن يرفع صوته في القرآن فاحتبس في بيته يبكي ، ففقده النبي ﷺ وسأل عنه ، فقيل له : إنه لما نزلت هذه الآية احتبس في بيته وخشي أن يكون ممن رفع صوته فحبط عمله وأنه من أهل النار ، فأرسل إليه النبي ﷺ وبشره بالجنة ، وقال : « أخبروه أنه من أهل الجنة »[2] .

وكعكاشة بن محصن[3] ، ومعاذ للحديث ، وبلال ، ولذلك قال المصنف : « وغيرهم من الصحابة » ، فكل ما ثبت لأحد نص أنه من أهل الجنة فهو من أهل الجنة .

ثم هنا مرتبة بين الشهود الكلي والتعيين ؛ كأهل بيعة الرضوان وكأهل بدر ، فإنه يشهد لهم بمثل هذا ، فهي عمومية من وجه خصوصية من دون غيرهم من المسلمين ، وعموم من حيث إنه لم يقل في

---

(١) الترمذي (٣٧٤٧) ، وأحمد (١/١٩٣) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح سنن الترمذي » .

(٢) البخاري (٤٨٤٦) ، ومسلم (١١٩) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٥٨١١) ، ومسلم (٢١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

واحد بعينه، بل يقال فيهم ذلك عمومًا .

ومن لم يشهد له بالتعيين من الصحابة أو غيرهم فلا نشهد له به وإن بلغ ما بلغ ؛ لأنه لا يُدرى عن الخواتيم ؛ للحديث في ذلك[1] ، بخلاف الشهادة بالصلاح والخير ، كما جاء عن عليٍّ لما سئل وهو على المنبر ، والرؤيا تثبت الخيرية إذا تواترت ولا يشهد له بمجردها ؛ لأنه لا يدرى ما خاتمته ، وكذلك السوء .

فلا يقال : فلان من أهل الجنة ، بل يرجى له أنه من أهل الجنة ، رجاء قريبًا من الجزم ، وأما الجزم لغير معين فجائز ، كما تقول : من مات من أهل التوحيد فهو من أهل الجنة ، فنشهد شهادة عمومية لكل من مات على التوحيد أنه من أهل الجنة على أحد تقادير ثلاثة .

وكذلك النار لا نشهد لأحد إلا لمن شهد له الرسول ﷺ ، فمن شهد له الرسول ﷺ أنه من أهل النار ، فنشهد أنه من أهل النار ، كأبي لهب ، وأبي طالب ، وأما على العموم فنشهد لمن مات على الكفر أنه من أهل النار الخالدين المخلدين .

فنشهد شهادة عمومية أن من مات على الكفر مصيره إلى النار ، فالكافر وإن بلغ كفره من الكفر ما بلغ ، لا نقول : إنه من أهل النار ؛ لأنا لا ندري ما باطنه ، ولا ندري ما يموت عليه .

« ويقرون » - **كذلك يقر أهل السنة والجماعة** - « بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر ، ثم عمر » **قال المصنف : صح عن علي من نحو ثمانين طريقًا حين سئل من خير هذه الأمة بعد نبيها ؟ فقال : أبو بكر ، قيل : ثم من ؟ قال : ثم عمر ، حتى إنه سئل عن ذلك وهو على منبر الكوفة ، بل هي من المتواتر .**

ومقصده بيان أن الذين ينتسبون إلى أنهم يعظمونه وهم الشيعة لا يعبئون بأقواله ، مع أنهم لا يعبئون بالكتاب والسنة في ذلك .

« ويثلثون » - **أهل السنة** - « بعثمان ، ويربعون بعلي رضي الله عنه ، كما دلت عليه الآثار » **كما قال ابن عمر : كنا نقول ورسول الله ﷺ حي : أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، وهذا بالنسبة إلى الخيرية ، وأما بالنسبة إلى الخلافة فشيء آخر .**

« وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة » ، **وهم لا يجتمعون على تقديم أحدهما إلا أنه أفضل ، وهذه المسألة يقال لها : مسألة التفضيل ، فإن أهل السنة يقدمون أبا بكر ، ثم عمر ، فإن النصوص يستفاد منها بعد خلافة أبي بكر وعمر ، ولكن بعض أهل السنة قال بالنص ، وبعضهم قال بإجماعهم عليهم .**

« مع أن بعض أهل السنة » **والجماعة** « كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما » **في وقت من**

---

(١) البخاري (٣٢٠٨) ، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

الأوقات ، ثم استقر الأمر على ما يأتي وزال الاختلاف « بعد اتفاقهم على أبي بكر وعمر ، أيهما أفضل ؟ فقدم قوم عثمان ، وسكتوا ، أو ربعوا بعلي » .

« وقدم قوم عليًا ، وقوم توقفوا ، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي » **ورجع الأمر إلى نصابه .**

« وإن كانت هذه المسألة - مسألة » **التفضيل بين** « عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة » **والجماعة ؛ لأنها مسألة تفضيل ، والتفضيل أمره أسهل من غيره .**

« لكن التي يضلل فيها : مسألة الخلافة » **إنما الذي يضلل فيها مسألة الخلافة ، فمسألة الخلافة هي التي فيها من القدح في الصحابة ؛ بل القدح في الأمة ما لا يخفى .**

« وذلك أنهم يؤمنون » - **أهل السنة - يقطعون** « بأن الخليفة بعد رسول اللّه ﷺ : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء ؛ فهو أضل من حمار أهله » ؛ **يعني : فرق بين مسألة الخلافة والتفضيل .**

فمسألة الخلافة ما جرى فيها خلاف يذكر ، أما مسألة التفضيل فجرى ، كما تقدم ، ثم زال .

أما أبو بكر وعمر فلا خلاف في خلافتهما وفضلهما على سائر الصحابة ومن بعدهم أبدًا ، ولكن بعض أهل العلم قال بالنص ، وبعضهم قال بإجماعهم عليهما ، وكذلك خلافة عثمان .

أما فضيلة عثمان على علي : فجري فيها خلاف وزوال ولكن استقر ، هذا هو تفضيله .

ومن تفضيل عثمان على علي : تقديمه عليه في الخلافة ، فإنه لا يقدم في الخلافة إلا الأفضل .

« وَ » **أهل السنة والجماعة** « يحبون أهل بيت رسول اللّه ﷺ » ؛ **يعني : قرابته بني هاشم .**

« ويتولونهم » **التولي : المحبة والترضي والذب عنهم ونحو ذلك ؛ يعني : يذبون عنهم وينصرونهم عندما يحتاجون إلى ذلك ، ويحمونهم عندما يحتاجون إلى حماية ، ويعرفون لهم فضائلهم ومناقبهم ، بل أهل السنة والجماعة يتولونهم زيادة على ما يتولون به سائر المؤمنين ، فهم يرون أن المسلم يُذَبُّ عنه ... إلخ ، فهم اشتركوا معهم في ذلك واختصوا بقرب رسول اللّه ﷺ .**

« ويحفظون فيهم وصية رسول اللّه ﷺ : حيث قال يوم غدير خُم » - **موضع معروف بين مكة والمدينة ، في منزل نزله في رجوعه من حجة الوداع لما رجع من مكة ، خطبهم فيه خطبة شهيرة قبل موته بشهرين** - : « أذكركم اللّه في أهل بيتي » ؛ **يعني : أن تعرفوا لهم حقهم وحرمتهم ومكانتهم من رسول اللّه ، وأن ترعوا لهم حقهم ، ولا تحرموهم ، قال مزيد حث وتذكير لهم على أنه يُراعى لهم حقيقة .**

وهذا خلافًا للنواصب الذين نصبوا لهم العداوة ، وهذا حيث كان في خلافة بني أمية ، جفوا أهل البيت ، والمنصف يعطي كل ذي حق حقه .

فدل على أن أهل بيت رسول اللّه ﷺ يحبون لأمرين :

أحدهما : إسلامهم .

والثاني : لقربهم من المصطفى ﷺ ، والمراد : المسلم منهم ، أما الكافر فلا ؛ فإن أبا لهب عَمّ النبي ﷺ .

فالمراد المسلمون الموحدون الذين هم على سنته ﷺ .

أما من حاد عما جاء به النبي ﷺ فلا ، وقربه من النبي ﷺ يدعوه أن يكون أسرع الناس إجابة له ﷺ .

أما من كان من الكفار فإنه أبعد الناس عن النبي ﷺ وأسوؤهم كفرًا ، فالذين يكفرون من ذرية عبد المطلب يتغلظ كفرهم ، ألا ترى قوله : ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ ؟

وهذه الخطبة ألف فيها ابن جرير مجلدين ، لكن ما ذكر ورواه مشتمل على أشياء لا تثبت من أجل الشيعة ، ويُعْرف أن عنده شيء من التشيع الذي لم يصل إلى البدعة .

المقصود : أن من جملة ما حفظ عنه ﷺ هذا الحديث ، وقال ﷺ : « إني تارك فيكم ثقلين : أولهما : كتاب الله . وثانيهما : أهل بيتي »[1] .

« وقال أيضًا للعباس عمه ، وقد اشكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم » ؛ يعني : يقصر في حقهم .

« فقال : « والذي نفسي بيده ، لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي » » ، فدل على أنه واجب من واجبات الإيمان : محبة قرابة النبي ﷺ في الله ؛ لكونهم مسلمين ، وواجب محبتهم من جهة أخرى ؛ وهي قرابتهم من النبي ﷺ ، وهي أخص .

« وقال : « إن الله اصطفى بنى إسماعيل » » ؛ يعني : من ذرية إبراهيم ؛ يعني : اتخذ من العرب بني إسماعيل .

« واصطفى من بني إسماعيل كنانة ، واصطفى من كنانة قريشًا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » » ، ولهذا عرفنا أن بني هاشم أهل بيت رسول الله ﷺ صفوة من صفوة ، من صفوة من صفوة ، كما أن كنانة صفوة بني إسماعيل ، وقريشًا صفوة كنانة ، وبني هاشم صفوة قريش ، فأهل بيته هم صفوة الناس ، فبنو إسماعيل صفوة ، وكنانة صفوة من صفوة ... إلخ ، فالنبي ﷺ صفوة من صفوة ، من صفوة من صفوة ، من صفوة .

وصفوة الشيء : هو خالصه . أصلها : اصتفى من صفا الشيء اختاره ، وصفوة الشيء : خيرته .

« ويتولون أزواج رسول الله ﷺ » - والتولي : نشر الجميل - بمحبتهن ، والذب عنهن ، ومراعاة

---

(١) مسلم (٢٤٠٨) ، وأحمد (٤/٣٦٦) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه .

حقهن ، والنصر عندما يحتاج لذلك . والأزواج : جمع زوج . والأفصح : زوج ، بدون تاء .

والمراد : اللاتي تُوفي وهن في عصمته ، أو تُوفِّين وهن في عصمته ، بخلاف من فارقنه في حياته .

فأهل السنة يتولون أزواج رسول اللَّه ﷺ ، كما يتولون أهل بيت رسول اللَّه ، خلافًا للنواصب .

والتولي - كما تقدم - : الترضي عنهن ، والذب عنهن ، وتبرئتهن فُرَش المصطفى ﷺ خيرِ الخلق وأطهرِ الخلق ﷺ .

« أمهات المؤمنين » والمراد : في الحرمة وعدم التزوج بهن بعده فقط ، ليس المراد كشفهن الوجه للناس ، أو إذا أرضعت ، فإنه ﷺ أبوهم الأكبر الذي على يديه تربيتهم بغذاء القلوب ، وفي قراءة : ﴿ وهو أبوهم ﴾ .

« ويؤمنون بأنهن » رضي اللَّه عنهن « أزواجه في الآخرة » .

« خصوصًا خديجة » بنت خويلد « رضي الله عنها » ، فلها من المزية ما لا يخفى ، « أم أكثر أولاده » - أم فاطمة - « وأول من آمن به وعاضده على أمره » ؛ أي : دينه . وهي التي جاء إليها لما جاءه الملك وقال : « زملوني » ، وأخبرها بما أتاه ، والقصة معروفة ، وأول امرأة آمنت به ، « وكان لها منه المنزلة العالية » .

« والصديقة بنت الصديق رضي الله عنها » ؛ يعني : وخصوصًا أيضًا الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما ؛ يعني : عظيمة التصديق ، فأبوها الصديق الأكبر ، وهي صديقة النساء التي لها المزايا الخاصة من نزول الآيات في حقها والعلم .

« التي قال فيها النبي ﷺ : « فضل عائشة على النساء ، كفضل الثريد على سائر الطعام » » .

والثريد : هو الخبز مع اللحم ، وباتفاق أنها أعلم نساء الصحابة .

وقول المصنف : « وخصوصًا » وخص منهن اثنتين هما أفضل النساء على الإطلاق ، فأهل السنة والجماعة يقولون : جميع أزواج النبي ﷺ وبالأخص هاتين ، لكونهما أخص أزواج النبي ﷺ .

وقد اختُلِف أيما أفضل عائشة أو خديجة ؟ واستدلوا على فضل خديجة بما ذكر ، وقوم قالوا : عائشة أفضل ؛ بالحديث .

ومسألة التفضيل شيء سهل ، والصواب والحق أن عائشة أفضل من خديجة في الأشياء التي امتازت بها ، وخديجة أفضل في الأشياء التي امتازت بها ، وهذا ينبغي سلوكه في مسائل التفضيل ، والصِّدِّيقة أعطيت من مِنَّة التصديق شيئًا كثيرًا ما ليس لغيرها ، وأن الصِّدِّيق كثير التصديق ، والمصنف رحمه الله ما تعرض لهذا هنا ؛ لأن هذا مختصر ، ومسلكه في المسألة مبين في مصنفاته .

والتحقيق : - كما ذكره المصنف في غير هذه العقيدة المختصرة - أن الصواب ألَّا يقال : خديجة أفضل مطلقًا ، ولا عائشة أفضل مطلقًا ، بل عائشة أفضل في أشياء ، وخديجة أفضل في أشياء ، عائشة فيها آيات تتلى في المساجد ، فهي بها أفضل ، ومن جهة كون خديجة أم أكثر أولاده ، فيقال : هذه

أفضل من وجه ، وبهذا تجتمع النصوص ، وهذا له نظائر يفاضل بينها ويحتج كل طرف بحجج .

ومسألة التفضيل أمرها سهل فلا يضلل فيها كما تقدم ، ومسائل الخلاف في الفضل وعدمه كثيرًا ما يدخله الهوى النفساني ، وبعضه قد لا يدخله الهوى ، وكونها مسألة هوى لا يُوسَّع البحث فيها مخافة أن يدخل في تأييد هواه .

وحديث : « لا تخيروا بين الأنبياء »[1] : النهي في قوله : « لا تخيروا » إذا كان التخيير على وجه التعصب ، مثل ما فعل الأنصاري واليهودي ، أو أنه قاله على وجه التواضع .

« ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم » ، من أصول أهل السنة والجماعة : التبرؤ من طريق الروافض الذين يبغضون الصحابة ، فإنهم لا يقرون لأصحاب رسول الله ﷺ بقول ولا عمل ، فقلوبهم مفعمة من البغض لأصحابه ، وألسنتهم متلوثة بالسب في أصحاب رسول الله ﷺ ، وأهل السنَّة يحبونهم ويترضون عنهم .

الرافضة مسلكهم في الصحابة أخبث مسلك ، يكفرون الصحابة إلا نفرًا قليلًا ، وتكفيرهم الصحابة هو أصل مذهبهم لكن ضموا إليه الشرك والاعتزال .

« وَ » يتبرؤون من « طريقة النواصب الذين » ينصبون العداوة لأهل بيت رسول اللّه ﷺ ، « يؤذن أهل البيت بقول أو عمل » . فهم في مقابلة الروافض في الغلو في أهل البيت ، والنواصب يجفونهم ويبغضونهم .

وأصل النصب : للأغراض الشخصية للميل إلى رؤساء بني أمية ، ناشئ عن المنازعة في مُلْكٍ من مُلْكِ مصر ، في مُلْكِ بني أمية ومن يواليهم ، فينصبون لأهل البيت العداوة ؛ لأجل ذلك ، ويمكن أن يوجد إخوان النواصب ، فمن كان كذلك فهو ناصبي مبتدع ضال .

فالحامل على النصب الشهوة ، والرفض أعظم منه والحامل عليه الشبهة ، والشبهة أعظم من الشهوة .

فالنواصب والروافض في أهل البيت في طرفي نقيض :

الروافض يغلون في أهل البيت ، ويكفرون باقي الصحابة .

والنواصب يجفون .

وأهل السنة وسط بين غلو هؤلاء ، وبين غلو أولئك ، ورأوا أن لهم مزية ؛ لقربهم من النبي ﷺ ، كما قال ﷺ : « والذي نفسي بيده ، لا يؤمنون حتى يحبوكم للّه ولقرابتي »[2] ، وأهل السنة طريقتهم : الترضي عنهم جميعًا ، ويعرفون لأهل البيت قدرهم القدر الشرعي .

---

(١) البخاري (٦٩١٦) ، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

(٢) تقدم تخريجه .

فالخوارج والنواصب متفقون في مزيد العداوة لأهل البيت .

والخوارج لا يقتصرون على عداوة أهل البيت ، بل عمومًا .

والذي باشرهم هو عليٌّ ، فهو يعادونه ويكفرونه ومن معه من الصحابة ، يقولون : إنك حكَّمت الرجال وكَفَرتَ .

والنواصب قابلوا الروافض ؛ جفوا أهل البيت وأبغضوهم .

« ويمسكون » : يكفون « عما شجر » : وقع « بين الصحابة » من النزاع بين علي ومعاوية رضي الله عنهما من الحروب بينهما ؛ لأن تلك الأمور اجتهادية وهم على قسمين : مجتهد مصيب ، ومجتهد مريد للحق ، مخطئ فاته أجر الإصابة ، وصار له أجر الاجتهاد مع العلم والقول أن أَوْلى الطائفتين : علي رضي اللَّه عنه ومن معه .

هذه طريقة أهل السنة يمسكون عما شجر بين الصحابة - في الحروب والوقائع - إذا جاء الخوض ويكفون ، فلا يكونون في هذا الجانب ولا في هذا الجانب .

هذا من أصول أهل السنة : الكفُّ عمَّا كان بين الصحابة ، وعدم الخوض فيها ، وعدم الكلام وتُترك .

« ويقولون » ما يأتي بيانه :

« إن هذه الآثار المروية » الكثيرة « في مساويهم » : في عيوبهم « منها ما هو كذب » من أصله ، ولا أصل له بحال أبدًا ، هذا مسلك أهل السنة والجماعة .

« ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه » ؛ أي : ومنها ما له أصل ، لكن ما بقي على أصله ، بل غُيِّر .

وهذا في القول العام في الصحابة ، فإنهم لا يجتمعون على ضلالة .

« والصحيح منه » ؛ أي : الذي يثبت منه ، وهو الأقل ، وهذا خاص بالأفراد :

« هم فيه معذورون » .

« إما مجتهدون مصيبون » فيكون لهم أجران رضي الله عنهم .

« وإما مجتهدون مخطئون » والخطأ مغفور لهم .

فأعمالهم مترددة بين أن يكون لهم فيها أجران أو أجر ؛ مثلَ الحاكم إذا اجتهد فأصاب له أجران ، وإن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد .

« وهم » ؛ أي : أهل السنة والجماعة « مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة » - كل فرد منهم - « معصوم عن كبائر الإثم وصغائره » تجوز عقلًا وغير مستحيلة .

« بل تجوز عليهم » فهذا من التجويز الوقوعي ، لا أنه يجوز لهم في الأحكام - تجوز عليهم لا أنها تجوز لهم -.

« الذنوب في الجملة » ، فالذنوب متصورة من أحدهم ، والعصمة إنما هي لجميعهم أن يكونوا مجتمعين على ضلالة .

« ولهم من السوابق » إلى الإسلام وقوة الإيمان واليقين والجهاد .

« والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم - إن صدر - حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم » .

« وقد ثبت بقول رسول اللّه ﷺ : إنهم خير القرون » كما في حديث « خير الناس قرني ... » الحديث . و« خير أمتي قرني ... » الحديث .

وقد ثبت بقول رسول اللّه ﷺ مخاطبًا خالدًا ومن معه - وكان منهم - : « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ... » ما بلغ مثلَ مُدِّ مَنْ تقدَّمه من الصحابة ، فكيف بمن بعد الصحابة ؟ ! ومن بعدهم فمن بعدهم ؟ !

« وأن المد من أحدهم » من البر ونحوه « إذا تصدق به كان » خيرًا ، و« أفضل » عند اللّه « من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم » فهذه فضيلة ومنقبة لهم ، بل قال ذلك النبي ﷺ لبعض الصحابة السابق منهم ، فكيف بمن بعد الصحابة ؟ ! ومن بعدهم ؟ ! فهذا بون بعيد وتفاوت عظيم .

وهذا يبين لك أن الأعمال لا تتفاوت وتتفاضل إلا بتفاضل ما في القلوب ، وصدور العمل معتمد على النية والإخلاص وسماح النفس ، فالصحابة أكمل الناس إيمانًا وإخلاصًا وعلمًا ، وأيضًا صحبتهم الرسول ﷺ التي امتازوا بها عن غيرهم ، - فقاتل اللّه الروافض - .

« ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنب » - تقدم لك أن الفرد منهم غير معصوم - إذا قدرنا أن واحدًا منهم قد صدر منه ذنب وثبت - وهو غير معصوم - فإنه تعرضه هذه الأمور :

الأول : التوبة « فيكون قد تاب منه » ، والتوبة تَجُب ما قبلها ، فهم أسرع شيء إلى المبادرة بالتوبة والإقلاع عما صار منهم ، بل هذا ممكن قريب ، وهو الأحرى بهم رضي الله عنهم ، ثم الشخص قد يكون بعد الذنب والتوبة أكمل منه قبله .

« أو أتى بحسنات تمحوه » الثاني : كثرة الأعمال ورجحانها على السيئات ، كما في قصة أهل بدر ، فإن الحسنات يذهبن السيئات ، وفي الحديث : « واتبع السيئة الحسنة تمحها »[(١)].

الثالث : « أو غفر له ؛ بفضل سابقته » وجهاده مع النبي ﷺ ، فإن صاحب السابقة يغفر ما لا يغفر لغيره ، فإنها شيء كبير من الفضل ، ولهذا نوه اللّه عن أهل السبق في كتابه فقال : ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ

---

(١) الترمذي (١٩٨٧) ، والدارمي (٢٧٩١) ، وأحمد (١٥٣/٥) من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح سنن الترمذي » (١٦١٨) .

تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ .

« أو بشفاعة محمد ﷺ » هذا الرابع للعصاة من أمته ، وأولى الناس بها أصحابه لامتيازهم على الأمة ، فإن شفاعته هي دعوته لأمته « الذين هم أحق الناس بشفاعته » ، فإنه ﷺ أخبر أن شفاعته نائلة العصاة من أمته ؛ كما في الحديث : « لكل نبي دعوة مستجابة ، فتعجل كل نبي دعوته ، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة ، فهي نائلة إن شاء اللَّه من مات من أمتي لا يشرك باللَّه شيئًا »[1] . فأولى الناس بهذه الشفاعة من العصاة الصحابة ، وَلِمَ لا يكونون أولى وهم خير القرون ؟ !

الخامس : « أو ابتلى ببلاء » من مصائب ببدنه أو أهله أو ماله ، فإنها ليست حسنات ، بل مكفرات ، وهي نوع امتحان ، ولكنها غالبًا تسبب إما عملًا صالحًا وهو الصبر ، أو سوءًا وهو الجزع ، والصحابة أولى الناس بها ، « كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ » فإن المصائب مُكفِّرات للذنوب مطهِّرات ، فإنهم ليسوا أهل ترافات ، بل هم أحرى بالمصائب المنكبات ؛ كما في الحديث : « أشد الناس بلاءً الأنبياء ، ثم الأمثل فالأمثل »[2] .

فهذه خمسة أسباب لمغفرة الذنب ، إذا صدر عن أحد من الصحابة فهو بعرضة خمسة أشياء ، والمصنف ذكر في بعض مؤلفاته كـ « منهاج السنة » عشرة أسباب في تكفير الذنوب .

« فإذا كان هذا » ؛ يعني : الأسباب العشرة التي ذكر منها هنا خمسة « في الذنوب المحققة » أنها بعرضة هذه الأسباب ، « فكيف بالأمور » التي ليست محققة ، بل اجتهاد وليست ذنوبًا محضة « التي كانوا فيها مجتهدين إن أصابوا » في الحصول على الخير والعمل به ، « فلهم أجران » أجر الاجتهاد ، وأجر الإصابة .

« وإن أخطئوا ؛ فلهم أجر واحد » ، إن فاتهم أجر الإصابة ، ما فاتهم أجر الاجتهاد والحرص على الخير ، « والخطأ مغفور لهم » .

« ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر ، مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم » فإذا ثبت عن أحد منهم ، فهو كنقطة في بحار استهلكت ، فلم يبق لها عين ولا أثر ، والخطأ يعني الذي خلاف الاجتهاد وما إلى ذلك ؛ يعني : فبطريق الأولى أن تكون مغفورة في جنب هذه الفضائل ، بل في جنب واحدة من هذه الفضائل .

« من الإيمان باللَّه ، ورسوله ، والجهاد في سبيله ، والهجرَة ، والنصرة ، والعلم النافع ، والعمل الصالح » « من » لبيان الجنس في جنس ما من اللَّه به عليهم ، إذا نسبت هذا إلى هذا ، فلا كمية ولا كيفية .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الترمذي (٢٣٩٨) ، وابن ماجه (٤٠٢٣) ، وأحمد (١/١٧٢) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٩٩٢) .

« ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة » **من عرف ذلك في سيرتهم ؛ عرف صدق ما جاء في الأحاديث أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ؛ كما تقدم : « خير القرون قرني » ، كما في حديث عمران وابن مسعود** رضي الله عنهما **، ومنه : « أنتم توفون سبعين أمة ، أنتم خيرها وأكرمها على الله » .**

« وما من الله به عليهم من الفضائل » **من صريح الإيمان بالله ورسوله ، وسبقهم إلى الخير والأعمال الصالحة تبين له ما يأتي :**

« علم يقينًا : أنهم » - **يعني : الصحابة** - « خير » **وأفضل** « الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم » رضي الله عنهم .

« وأنهم هم الصفوة » **الخيار** « من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله »

۞ قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رحمه الله :

فصل في فضائل الصحابة :

قوله : « ومن أصول أهل السنة والجماعة : سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب محمد ﷺ ...»[1] .

* قال تعالى : ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۞ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ الآية ، ففي ذلك فضيلة الصحابة والرد على الرافضة .

« فهذه الآية تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار وعلى الذين جاؤوا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله ألَّا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم ، وتتضمن أن هؤلاء الأصناف هم المستحقون للفيء ، ولا ريب أن هؤلاء الرافضة خارجون من الأصناف الثلاثة فإنهم لم يستغفروا للسابقين .

وفي قلوبهم غل عليهم ، ففي هذه الآيات الثناء على الصحابة وعلى أهل السنة الذين يتولونهم وإخراج الرافضة من ذلك .

وروى ابن بطة بإسناده عن مالك بن أنس أنه قال : من سب الصحابة فليس له في الفيء نصيب ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ الآية ، وهذا معروف عن مالك وغيره من أهل العلم كأبي عبيد القاسم بن سلام ، وكذا ذكره أبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد وغيره من الفقهاء .

---

(١) البخاري (٣٦٧٣) ، ومسلم (٢٥٤١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وروى أيضًا عن ابن عباس قال : أمر اللّه باستغفار لأصحاب النبي ﷺ وهو يعلم أنهم يقتتلون .

وقال عروة : قالت عائشة : يا ابن أختي : أمروا بالاستغفار لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم[١] . وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد اللّه قال : قيل لعائشة : إن ناسا يتناولون أصحاب رسول اللّه ﷺ حتى أبا بكر وعمر . فقالت : وما تعجبون من هذا ؟

انقطع عنهم العمل فأحب اللّه ألّا يقطع عنهم الأجر . وروى ابن بطة عن ابن عمر : قال لا تسبوا أصحاب محمد ، فلمقام أحدهم - يعني مع النبي ﷺ- خير من عمل أحدكم أربعين سنة . وفي رواية وكيع : خير من عبادة أحدكم عمره .

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري سألت أبا أمامة : أيما كان أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : لا تعدل بأصحاب محمد ﷺ أحدًا .

وقال ابن عباس لرجل سمعه يقول كلامًا يثلب به الصحابة فقال : أمن المهاجرين الأولين أنت ؟ قال : لا . قال : فمن الأنصار أنت ؟ قال : لا . قال : فأنا أشهد بأنك لست من التابعين لهم بإحسان » .

قوله : وطاعة النبي ﷺ في قوله : « لا تسبوا أصحابي » إلخ : هذا الحديث خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد[٢] . وعن أبي سعيد الخدري قال : كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف فسبه خالد ، فقال رسول اللّه ﷺ : « لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ من أحدهم ولا نصيفه » . رواه مسلم[٣] .

« والأصحاب جمع صاحب ، والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه ، وذلك يقع على كثير الصحبة وقليلها ، ومما يبين هذا أن لفظ الصحبة فيه عموم وخصوص ، فإنه يقال : صحبته ساعة ، وصحبته شهرًا ، وصحبته سنه . وهذا قول جماهير العلماء من الفقهاء وأهل الكلام وغيرهم ، يعدون في أصحاب رسول اللّه ﷺ من قلّتْ صحبته ومن كثرت ، وفي ذلك خلاف ضعيف ، وكذلك قال الإمام أحمد وغيره كل من صحب النبي ﷺ سنة أو شهرًا أو يومًا أو راءه مؤمنًا به فهو من أصحابه ، له من الصحبة بقدر ذلك ، ولا ريب أن مجرد رؤية الإنسان لغيره لا توجب أن يقال : قد صحبه ، ولكن إذا رآه على وجه الاتباع له والاقتداء به دون غيره والاختصاص به .

ولهذا لم يعتد برؤية من رأى النبي ﷺ من الكفار والمنافقينَ ، فإنهم لم يروه رؤية من قصد أن يؤمن به ويكون من أتباعه وأعوانه ، والمصدقين له فيما أخبر ، المطيعين له فيما أمر ، الموالين له ، المعادين لمن عاداه ، الذي هو أحب إليهم من أنفسهم وأموالهم وكل شيء ، وامتاز عن سائر المؤمنين بأنه رآه ، وهذا

---

(١) مسلم (٣٠٢٢) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) تقدم تخرجه .

خَالُهُ معه فكان صاحبًا له بهذا الاعتبار ، ويدل ذلك ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « وددت أني رأيت إخواني . قالوا : يا رسول اللّه أو لسنا إخوانك ؟ فقال : بل أنتم أصحابي . وإخواني الذين يأتون بعدي يؤمنون بي ولم يروني »[1] . فدل على أن من آمن به ورآه فهو من أصحابه لا من هؤلاء الإخوان الذين لم يرهم ولم يروه » .

ولما كان لفظ « الصحبة » فيه عمومَ ؛ كان من اختص بالصحبة بما يتميز به عن غيره فوق من لم يشترك معه فيها ، كما قال النبي ﷺ في حديث أبي سعيد لخالد بن الوليد رضي الله عنهم أجمعين لما اختصم هو وعبد الرحمن « يا خالد لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم من أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه »[2] .

فعبد الرحمن بن عوف وأمثاله رضي الله عنهم من السابقين الأولين الذين أنفقوا قبل الفتح ؛ فتح الحديبية ، وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية ، وأنفقوا وقاتلوا دون أولئك ، قال تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾ والمراد بالفتح : فتح الحديبية .

لما بلغ النبي ﷺ أصحابه تحت الشجرة وسورة الفتح التي أنزلها اللّه قبل فتح مكة ، بل قبل أن يعتمر النبي ﷺ عمرة القضية ، وكانت بيعة الرضوان عام الحديبية سنة ست من الهجرة وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور ، وبذلك الصلح حصل من الفتح والخير ما لا يعلمه إلا اللّه .

والمقصود أن الذين صحبوا النبي ﷺ قبل الفتح ، واختصوا من الصحبة بما استحقوا به التبريز على من بعدهم حتى قال لخالد رضي الله عنه : « لا تسبوا أصحابي » . فإنهم صحبوه قبل أن يصحبه خالد وأمثاله » .

« فإن قيل فلم نهى خالدًا عن أن يسب أصحابه إذا كان من أصحابه أيضًا ، وقال : « لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » ؟ قلنا : لأن عبد الرحمن بن عوف ونظراءه من السابقين الأولين الذين صحبوه في وقت كان خالد وأمثاله يعادونه فيه ، وأنفقوا أموالهم قبل الفتح وقاتلوا ، وكلًّا وعد اللّه الحسنى ، فقد انفردوا من الصحبة بما لم يشركهم فيه خالد ونظراؤه ممن أسلم بعد الفتح الذي هو صلح الحديبية وقاتل ، فنهى أن يسب أولئك الذين صحبوه قبله ، ومن لم يصحبه قط نسبته إلي من صحبه كنسبة خالد إلى السابقين وأبعد .

وقوله : « لا تسبوا أصحابي » . خطاب لكل أحد أن يسب من انفرد عنه بصحبته ﷺ » .

قوله : « ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . المد بضم الميم مكيال معروف ، والنصيف لغة في النصف وهو مكيال دون المد .

---

(١) مسلم (٢٤٩) .

(٢) سبق تخرجه .

قال الخطابي : النصيف بمعنى النصف . كما قالوا الثمين بمعنى الثمن .

قال الشاعر :

فما طار لي في القسم إلا ثمينها

وقال آخر :

لم يعدها مد ولا نصيف

والمعنى أن جهد المقل منهم واليسير من النفقة الذي أنفقه في سبيل اللَّه مع عسرة العيش والضيق الذي كانوا فيه ، أوفى عند اللَّه وأزكى من الكثير الذي ينفقه من بعدهم . اهـ .

« وذلك أن الإيمان الذي كان في قلوبهم حين الإنفاق في أول الإسلام ، وقلة أهله ، وكثرة الصوارف عنه ، وضعف الدواعي إليه ، لا يمكن أحدًا أن يحصل له مثله ممن بعدهم ، وهذا يعرف بعضه من ذاق الأمور وعرف المحن والابتلاء الذي يحصل للناس وما يحصل للقلوب من الأحوال المختلفة ، وهذا مما يعرف به أن أبا بكر رضي اللَّه عنه لن يكون أحد مثله ، فإن اليقين والإيمان الذي كان في قلبه لا يساويه أحد ، قال أبو بكر بن عياش : ما سبقهم أبو بكر بكثرة صلاة ولا صيام ولكن بشيء وقر في قلبه .

وهكذا سائر الصحابة حصل لهم بصحبتهم للرسول مؤمنين به مجاهدين معه إيمان ويقين لم يشركهم فيه من بعدهم ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه رفع رأسه إلى السماء وكان كثيرًا ما يرفع رأسه إلى السماء فقال : « النجوم أَمَنَةٌ للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمنة لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون »[١] . وقد ثبت ثناء النبي ﷺ على القرون الثلاثة في عدة أحاديث صحيحة من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين يقول فيها : « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »[٢] .

وشك بعض الرواة هذا ذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ؟ والمقصود أن فضل الأعمال وثوابها ليس لمجرد صورها الظاهرة ، بل لحقائقها التي في القلوب ، والناس يتفاضلون في ذلك تفاضلًا عظيمًا ، وهذا مما يحتج به من رجح كل واحد من الصحابة على كل واحد ممن بعدهم ، فإن العلماء متفقون على أن جملة الصحابة أفضل من جملة التابعين ، لكن هل يفضل كل واحد من الصحابة كل واحد ممن بعدهم ، ويفضل معاوية على عمر بن عبد العزيز .

ذكر القاضي عياض وغيره في ذلك قولين ، وأن الأكثرين يفضلون كل واحد من الصحابة ، وهذا

(١) « صحيح مسلم »(٢٥٣١) .

(٢) البخاري (٢٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) عن ابن مسعود ، والبخاري (٣٦٥٠) عن عمر بن حصين ، مسلم (٢٥٣٤) عن أبي هريرة ﷺ .

مأثور عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهم ، ومن حجة هؤلاء أن أعمال التابعين وإن كانت أكثر ، وعدل عمر بن عبد العزيز أظهر من معاوية وهو أزهد من معاوية ، لكن الفضائل عند الله بحقائق الإيمان الذي في القلوب ، وقد قال النبي ﷺ : « لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . قالوا : فنحن قد نعلم أن أعمال بعض من بعدهم أكثر من أعمال بعضهم ، لكن من أين نعلم أن ما في قلبه من الإيمان أعظم مما في قلب ذلك ؟

والنبي ﷺ يخبر أن جبل أحد ذهبًا من التابعين الذين أسلموا بعد الحديبية لا يساوي نصف مد من السابقين ، ومعلوم فضل النفع المتعدى بعمر بن عبد العزيز ، أعطى الناس حقوقهم وعدل فيهم ، فلو قدر أن الذي أعطاهم ملكه وتصدق به عليهم لم يعدل ذلك ما أنفقه السابقون إلا شيئًا يسيرًا ، وأين مثل جبل أحد ذهبًا حتى ينفقه الإنسان ؟ وهو لا يصير مثل النصف مد ، ولهذا يقول من يقول من السلف : غبار دخل في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عمر بن عبد العزيز .

« ومن لعن أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم كمعاوية وعمرو بن العاص ، أو من هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الأشعري وأبي هريرة ، أو من هو الأفضل من هؤلاء كطلحة والزبير وعثمان أو علي أو أبي بكر أو عمر أو عائشة ، أو نحو هؤلاء من أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم ، فإنه يستحق العقوبة البليغة باتفاق المسلمين ، وتنازعوا هل يعاقب بالقتل أو ما دون القتل ؟ وقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ قال : « لا تسبوا أصحابي » . الحديث ، واللعنة أعظم من السب ، فقد قال النبي ﷺ : « لعن المؤمن كقتله »[(١)] .

وأصحابه خيار المؤمنين كما قال : « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم » . وكل من رآه وآمن به فله من الصحبة بقدر ذلك » .

❑ مراتب الصحابة :

قوله : « ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم ...» :

* قال تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ الآية .

ويقدمون المهاجرين على الأنصار كما قدمهم الله في قوله : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ﴾ . وينزلون الصحابة جميعًا مراتبهم ويترضون عنهم كلهم .

« فالذين أسلموا قبل الفتح وهم أهل بيعة الرضوان أفضل وأخص بصحبته ﷺ ممن أسلم بعد بيعة الرضوان ، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية ومصالحة النبي ﷺ أهل مكة ، ومنهم : خالد وعمرو بن العاص وعثمان بن أبي طلحة وأمثالهم وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلى أن فتحت مكة وسُمُّوا الطلقاء مثل : سهيل بن عمرو والحارث بن هشام وأبي سفيان بن حرب وابنيه يزيد ومعاوية وأبي

---

(١) البخاري (٦٦٥٢) ، ومسلم (١١٠) عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه .

سفيان بن الحارث وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وغيرهم ، مع أنه قد يكون في هؤلاء من برز بعلمه على بعض من تقدمه كثيرًا كالحارث بن هشام وأبي سفيان بن الحارث وسهيل بن عمرو على بعض من أسلم قبلهم ممن أسلم قبل الفتح وقاتل ، وكما برز عمر بن الخطاب على أكثر الذين أسلموا قبله » .

وقوله : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ﴾ الآية ، « ففضل المنفقين المقاتلين قبل الفتح ، والمراد بالفتح هنا : صلح الحديبية ، ولهذا سئل النبي أو فتح هو ؟ فقال : نعم . وأهل العلم يعلمون أن فيه أنزل اللَّه تعالى : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۝ وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ . فقال بعض المسلمين : يا رسول اللَّه ، هذا لك فما لنا يا رسول اللَّه ؟ فأنزل اللَّه تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ . وهذه الآية نص في تفضيل المنفقين المقاتلين قبل الفتح على المنفقين بعده ، ولهذا ذهب جمهور العلماء إلى أن السابقين في قوله : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ﴾ . هم هؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا ، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة .

وقد ذهب بعضهم إلى أن السابقين الأولين هم من صلى إلى القبلتين ، وهذا ضعيف ، ولأن التفضيل بالصلاة إلى القبلتين لم يدل عليه دليل شرعي كما دل على التفضيل بالسبق إلى الإنفاق والجهاد والمبايعة تحت الشجرة . ولكن فيه سبق الذين أدركوا ذلك على من لم يدركه .

كما أن الذين أسلموا قبل أن تفرض الصلوات الخمس هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم والذين أسلموا قبل أن تجعل صلاة الحضر أربع ركعات هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم والذين أسلموا قبل أن يؤذن في الجهاد أو قبل أن يفرض هم سابقون على من أسلم بعدهم . والذين أسلموا قبل أن يفرض صيام شهر رمضان هم سابقون على من أسلم بعدهم ، والذين أسلموا قبل أن يفرض الحج هم سابقون على من تأخر عنهم ، والذين أسلموا قبل تحريم الخمر هم سابقون على من أسلم بعدهم ، والذين أسلموا قبل تحريم الربا كذلك فشرائع الإسلام من الإيجاب والتحريم كانت تنزل شيئًا فشيئًا وكل من أسلم قبل أن تشرع شريعة فهو سابق على من تأخر عنه وله بذلك فضيلة . ففضيلة من أسلم قبل نسخ القبلة على من أسلم بعده هي من هذا الباب . وليس مثل هذا مما يتميز به السابقون الأولون عن التابعين إذ ليس بعض هذه الشرائع أولى بمن يجعله خيرًا من بعض ولأن القرآن والسنة قد دلا على تقديم أهل الحديبية فوجب أن تفسر هذه الآية بما يوافق سائر النصوص .

وقد علم بالاضطرار أنه كان في هؤلاء السابقين الأولين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وبايع النبي ﷺ بيده عن عثمان لأنه قد كان غائبًا قد أرسله إلى أهل مكة ليبلغهم رسالته . وبسببه بايع النبي ﷺ الناس لما بلغه أنهم قتلوه . وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنه أنه قال :

« لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة »[١].

وسمى صلح الحديبية فتحًا ؛ لأن الفتح في اللغة عبارة عن فتح المغلق والصلح الذي حصل مع المشركين بالحديبية كان بابه مسدودًا مغلقًا حتى فتحه الله » .

وقد قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وفي الصحيحين عن جابر قال : كنا يوم الحديبية ألفًا وأربعمائة[٢]. وفيهما عنه أنهم كانوا خمس عشرة مائة[٣].

وعنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يدخل من بايع تحت الشجرة كلهم الجنة إلا صاحب الجمل الأحمر » . قال : فانطلقنا نبتدره فإذا رجل قد أضل بعيره فقلنا تعال فبايع رسول الله ﷺ قال : أصيب بعيري أحب إلي من أن أبايع[٤]. رواه ابن أبي حاتم . وأصله في مسلم . وروى مسلم عن جابر قال أخبرتني أم مبشر أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول عند حفصة ﵂ : « لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة الذين بايعوا تحتها أحد قالت بلى يا رسول الله فانتهرها فقالت حفصة ﵂ : ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقال النبي ﷺ : « قد قال الله تعالى : ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ »[٥].

والصحيح في عدة أهل بيعة الرضوان أنهم أكثر من ألف وأربعمائة .

وروى عن جابر تارة أنهم أربعمائة وتارة خمسمائة « فمن قال ألف وخمسمائة جبر الكسر ، ومن قال ألف وأربعمائة ألغاه ويؤيده قوله في الرواية الثالثة من حديث البراء : ألف وأربعمائة أو أكثر ، واعتمد على هذا الجمع النووي .

وأما البيهقي فمال إلى الترجيح وقال : إن رواية من قال ألف وأربعمائة أصح » .

قوله : « ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » :

روى مسلم في صحيحه ، أن غلامًا لحاطب بن أبي بلتعة شكاه إلى رسول الله ﷺ وقال والله يا رسول الله ليدخلن حاطب النار فقال : « كذبت إنه قد شهد بدرًا والحديبية »[٦].

وروى البخاري عن البراء بن عازب قال : كنا نتحدث أن أصحاب محمد ﷺ الذين كانوا معه يوم بدر ثلاثمائة وبضعة عشر على عدة أصحاب طالوت الذين جازوا معه النهر وما جاوزه معه إلا مؤمن[٧].

(١) أحمد (٣/ ٣٥٠، أبو داود (٤٦٥٥) ، الترمذي (٣٨٦٠) وصححه الألباني في « الصحيحة » (٢١٦٠) .
(٢) البخاري (٤٨٤٠) ، مسلم (١٨٥٦) .
(٣) البخاري (٣٥٧٦) ، مسلم (١٨٥٦) .
(٤) مسلم (٢٧٨٠) .
(٥) مسلم (٢٤٩٦) .
(٦) مسلم (٢٤٩٥) عن جابر ﵁ .
(٧) البخاري (٣٩٥٧) .

في الصحيحين وغيرهما عن علي قال : بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد بن الأسود قال : « انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة ومعها كتاب فخذوه منها فانطلقنا تتعادى بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة فإذا نحن بالظعينة فقلنا أخرجي الكتاب ، فقالت : ما معي كتاب ، فقلنا : لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب ، قال : فأخرجت الكتاب من عقاصها فأخذنا الكتاب فأتينا به رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : ما هذا يا حاطب ؟ قال : لا تعجل علي إني كنت أمرًا ملصقًا في قريش ولم أكن من أنفسهم وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون أهليهم وأموالهم بمكة ، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن اتخذ فيهم يدًا يحمون بها قرابتي وما فعلت ذلك كفرًا ولا ارتدادًا من ديني ولا رضى بالكفر بعد الإسلام .

فقال رسول الله ﷺ : إنه صدقكم فقال عمر : دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال رسول الله ﷺ : « إنه قد شهد بدرًا وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[(1)] .

وذكر يحيى بن سلام في تفسيره أن لفظ الكتاب : أما بعد يا معشر قريش فإن رسول الله ﷺ جاءكم بجيش كالليل يسير كالسيل فوالله لو جاءكم وحده لنصره الله وأنجز له وعده فانظروا لأنفسكم . والسلام . كذا ذكره السهيلي .

وظاهر الحديث أن العلة في ترك قتله كونه من أهل بدر ولولا ذلك لكان مستحقًا للقتل . والحديث دليل على فضيلة أهل بدر فقوله : « إن الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

« فيه بشارة عظيمة لم تقع لغيرهم . ووقع الخبر بألفاظ منها فقد غفرت لكم . ومنها فقد وجبت لكم الجنة . ومنها لعل الله اطلع ، لكن قال العلماء : إن الترجي في كلام الله وكلام رسول الله للوقوع . وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة للجزم وعند أحمد بإسناد على شرط مسلم من حديث جابر مرفوعًا : لن يدخل النار أحد شهد بدرًا .

وقد استشكل قوله : « اعملوا ما شئتم » فإن ظاهره أنه للإباحة . وهذا خلاف عقد الشرع . وأجيب بأنه إخبار عن الماضي - أي كل عمل كان لكم فهو مغفور ، ويؤيده أنه لو كان لما يستقبلونه من العمل لم يقع بلفظ الماضي ولقال : فسأغفره لكم . وتعقب بأنه لو كان للماضي لما حسن الاستدلال به في قصة حاطب لأنه خاطب به عمر منكرًا عليه ما قال في أمر حاطب وهذه القصة كانت بعد بدر بست سنين فدل على أن المراد ما سيأتي .

وأورده بلفظ الماضي مبالغة في تحقيقه . وقيل : إن صيغة الأمر في قوله « اعملوا » للتشريف والتكريم والمراد عدم المؤاخذة بما يصدر منهم بعد ذلك ، وأنهم خصوا بذلك لما حصل لهم به من

(١) البخاري (٣٠٠٧) ، مسلم (٢٤٩٤) .

الحال العظيمة التي اقتضت محو ذنوبهم السابقة وتأهلوا لأن يغفر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت - أي كلما عملتموه » بعد هذه الواقعة من أي عمل كان فهو مغفور.

وقيل: هي بشارة بعدم وقوع الذنوب منهم. وفيه نظر لما سيأتي في قصة قدامة بن مظعون حين شرب الخمر في أيام عمر وحده عمر فيها فهاجر بسبب ذلك فرأى عمر في المنام من يأمره بمصالحته وكان قدامة بدريًا. والذي يفهم من سياق القصة الاحتمال الثاني. وهو الذي فهمه أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الكبير حيث قال لحيان بن عطية: قد علمت الذي جرأ صاحبك على الدماء.

وذكر هذا الحديث. واتفقوا على أن البشارة المذكورة فيما يتعلق بأحكام الآخرة لا بأحكام الدنيا من إقامة الحدود وغيرها، فالذي يظن في ذلك - والله أعلم - أن هذا خطاب لقوم علم الله سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم بل يموتون على الإسلام وأنهم قد يقارفون بعض ما يقارفه غيرهم من الذنوب ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها بل يوفقهم لتوبة نصوح واستغفار وحسنات تمحو أثر ذلك، ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم لأنه قد تحقق ذلك فيهم وأنه مغفور لهم، ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم كما لا يقتضي ذلك أن يعطلوا الفرائض وثوقًا بالمغفرة.

فلو كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاة ولا صيام ولا حج ولا زكاة ولا جهاد.

وهذا محال، ومن أوجب الواجبات التوبة بعد الذنب لضمان المغفرة لا يوجب تعطيل أسباب المغفرة، ونظير هذا قوله في الحديث الآخر: «أذنب عبد ذنبًا فقال: أي رب أذنبت ذنبًا فاغفره لي فغفر له ثم مكث ما شاء الله أن يمكث، ثم أذنب ذنبًا آخر فقال: أي رب أصبت ذنبًا فاغفر لي فغفر له. ثم مكث ما شاء الله أن يمكث ثم أذنب ذنبًا آخر فقال: رب أصبت ذنبًا فاغفره لي؟ فقال الله: علم عبدي أن له ربًا يغفر الذنب ويأخذ به قد غفرت لعبدي فليعمل ما شاء»[1]؛ فليس في هذا إطلاق وإذن منه - سبحانه - له في المحرمات والجرائم، وإنما يدل على أنه يغفر له ما دام كذلك إذا أذنب تاب.

واختصاص هذا العبد بهذا لأنه قد علم أنه لا يصر على ذنب وأنه كلما أذنب تاب: حكم يعم كل من كانت حاله حاله؛ لكن ذلك العبد مقطوع له بذلك كما قطع به لأهل بدر، وكذلك كل من بشره رسول الله ﷺ بالجنة أو أخبره بأنه مغفور له لم يفهم منه هو ولا غيره من الصحابة إطلاق الذنوب والمعاصي له ومسامحته بترك الواجبات، بل كان هؤلاء أشد اجتهادًا وحذرًا وخوفًا بعد البشارة منهم قبلها كالعشرة المشهود لهم بالجنة.

« وقد كان الصديق شديد الحذر والمخافة وكذلك عمر؛ فإنهم علموا أن البشارة المطلقة مقيدة

---

(١) مسلم (٢٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

بشروطها والاستمرار عليها إلى الموت ومقيدة بانتفاء موانعها ولم يفهم أحد منهم من ذلك الإطلاق الإذن فيما شاءوا من الأعمال ».

□ الشهادة بالجنة :

قوله : « ويشهدون بالجنة لمن شهد له النبي ﷺ : كالعشرة ، وكثابت بن قيس بن شماس ، وغيرهم من الصحابة » :

* العشرة هم : أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي ابن أبي طالب ، وطلحة بن عبيد اللّه ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح ، رضي اللّه عنهم أجمعين . وقد صحت الأحاديث بالشهادة لهم بالجنة . وكذلك الشهادة لثابت بن قيس ، وعكاشة بن محصن ، وعبد اللّه بن سلام ، وغيرهم .

وروى أحمد في المسند عن سعيد بن زيد أنه سمع النبي ﷺ يقول : « أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعلي في الجنة وعثمان في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن في الجنة وسعد بن مالك في الجنة وتاسع المؤمنين في الجنة لو شئت أن أسميه لسميته - ثم أخبرهم أنه تاسع المؤمنين ورسول اللّه ﷺ العاشر ثم أتبع ذلك يمينًا ثم قال واللّه لمشهد شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول اللّه ﷺ أفضل من عمر أحدكم ولو عمّر عمر نوح »[1] .

ورواه ابن ماجه والترمذي وصححه . وروى الإمام أحمد والترمذي من حديث عبد الرحمن بن عوف أيضًا نحوه . وعن أبي هريرة قال : كان رسول اللّه ﷺ على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير فتحركت الصخرة فقال رسول اللّه ﷺ : « أهدأ فما عليك إلا نبي وصديق وشهيد » رواه مسلم[2] .

وعن أبي موسى قال : « كنت مع النبي ﷺ في حائط من حيطان المدينة فجاء رجل فاستفتح فقال النبي ﷺ : افتح له وبشره بالجنة ففتحت له فإذا هو أبو بكر فبشرته بما قال النبي ﷺ فحمد اللّه ، ثم جاء رجل فاستفتح فقال النبي ﷺ : افتح له وبشره ففتحت له فإذا هو عمر فأخبرته بما قال النبي ﷺ فحمد اللّه ثم استفتح رجل فقال لي : افتح له وبشره بالجنة على بَلوى تصيبه ، فإذا هو عثمان فأخبرته بما قال النبي ﷺ فحمد اللّه ثم قال : اللّه المستعان »[3] ، رواه مسلم بمعناه .

وفي الصحيحين من حديث حذيفة بن اليمان قال جاء أهل نجران إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول

(١) أحمد (١/١٨٧) وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥٠) .
(٢) مسلم (٢٤١٧) .
(٣) البخاري (٣٦٧٤) ، ومسلم (٢٤٠٣) .

الله ابعث إلينا رجلًا أمينًا ، فقال : لأبعثن إليكم رجلًا أمينًا حق أمين فاستشرف لها الناس قال فبعث أبا عبيدة بن الجراح [(١)] . وروى الشيخان عن جابر قال : ندب رسول الله ﷺ الناس يوم الخندق فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير فقال النبي ﷺ : « لكل نبي حواري ، وحواري الزبير » [(٢)]. وهذا لفظ مسلم .

وروى البخاري عن أنس : « أن النبيَ ﷺ افتقد ثابت بن قيس رضي الله عنه فقال رجل : يا رسول الله أنا أعلم لك علمه فأتاه فوجده في بيته منكسًا رأسه فقال له : ما شأنك ؟ فقال : شر ، كان يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ فأخبره أنه قال كذا وكذا فرجع إليه المرة الآخرة ببشارة عظيمة ، فقال اذهب فقل له : إنك لست من أهل النار ولكنك من أهل الجنة » [(٣)].

ولمسلم عن أنس فذكر الحديث وزاد : « فكنا نراه يمشي بين أظهرنا رجل من أهل الجنة » .

وفي الصحيحين عن عامر بن سعد عن أبيه قال : ما سمعت رسول الله ﷺ يقول لأحد يمشي على وجه الأرض إنه من أهل الجنة إلا عبد الله بن سلام قال وفيه نزلت : ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [(٤)]، ولهما عن ابن عباس في قصة السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب - فقام عكاشة ابن محصن فقال : ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : أنت منهم [(٥)].

فقد شهد النبي ﷺ لهؤلاء بالجنة . فيشهد لهم بها ، وكذلك من شهد له غيرهم فيشهد لعموم المؤمنين بالجنة .

« وأما الشهادة لرجل بعينه بأنه من أهل النار أو الجنة فليس لأحد ذلك إلا بنص صحيح يوجب ؛ كالعشرة الذين بشرهم الصادق ﷺ بالجنة . ومنهم من جوز ذلك لمن استفاض في الأمة الثناء عليه كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وأمثاله . وقد كان بعض السلف يمنع أن يشهد بالجنة لغير الرسول ﷺ حتى ناظر علي بن المديني أحمد في هذه المسألة وقال أقول : إنهم في الجنة ولا أشهد لمعين ، قال أحمد : متى قلت إنهم في الجنة فقد شهدت أنهم في الجنة » .

« وأما توقف الناس في القطع بالجنة فلخوف الخاتمة . ومع هذا فنرجو للمحسن ونخاف على المسيء » .

« وإنما قد نقف في الشخص المعين فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم لأن حقيقة باطنه وما مات

(١) البخاري (٣٧٤٥) ، ومسلم (٢٤٢٠) .
(٢) البخاري (٧٢٦١) ، ومسلم (٢٤١٥) .
(٣) البخاري (٣٦١٣) .
(٤) البخاري (٣٨١٢) ، مسلم (٢٤٨٣) .
(٥) البخاري (٦٥٤١) ، ومسلم (٢١٦) .

عليه لا نحيط به . ولكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء . ولهم في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال :

منهم من لا يشهد بالجنة لأحد إلا الأنبياء . وهذا قول محمد بن الحنفية ، والأوزاعي .

والثاني : أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه نص . وهذا قول كثير من أهل الحديث .

والثالث : يشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون كما قال النبي ﷺ : « أنتم شهداء اللّه في الأرض »[1] . وقال : « يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار ، قالوا : بم يا رسول اللّه ؟ قال : بالثناء الحسن والثناء السيئ »[2] . فأخبر أن ذلك مما يعلم به أهل الجنة وأهل النار ، وكان أبو ثور « يقول : أشهد أن أحمد ابن حنبل في الجنة ويحتج بهذا » .

ومن حماقات الرافضة أنهم يكرهون التكلم بلفظ العشرة أو فعل شيء يكون عشرة ؛ حتى في البناء لا يبنون على عشرة أعمد ولا بعشرة جذوع ونحو ذلك لكونهم يبغضون خيار الصحابة وهم العشرة المشهود لهم بالجنة ، يبغضونهم إلا علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه ؛ ويبغضون السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين بايعوا رسول اللّه ﷺ تحت الشجرة ، وقد أخبر اللّه أنه قد رضي عنهم .

وأنهم يتبرأون من جمهور هؤلاء بل يتبرأون من سائر أصحاب رسول اللّه ﷺ إلا نفرًا قليلًا نحو بضعة عشر . ومعلوم أنه لو فرض في العالم عشرة من أكفر الناس لم يجب هجر الاسم لذلك كما أنه سبحانه لما قال : ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ ، لم يجب هجر اسم التسعة مطلقًا . بل اسم العشرة قد مدح اللّه مسماه في مواضع كقوله تعالى : ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ ، وقال : ﴿وَٱلْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال : « ما من أيام العمل فيهن أحب إلى اللّه من هذه الأيام العشر »[3] . ونظائر ذلك متعددة .

ومن العجب أنهم يوالون لفظ التسعة . وهم يبغضون لفظ التسعة من العشرة فإنهم يبغضونهم إلا عليًا . وكذلك هجرهم لاسم أبي بكر وعمر وعثمان ، ولمن تسمى بذلك حتى يكرهون معاملته . ومعلوم أن هؤلاء لو كانوا من أكفر الناس لم يشرع أن لا يتسمى الرجل بمثل أسمائهم . فقد كان في الصحابة من اسمه الوليد وكان النبي ﷺ يقنت في الصلاة ويقول : « اللهم أنج الوليد بن الوليد بن المغيرة »[4] ، وأبوه كان من أعظم الناس كفرًا ، وهو الوحيد المذكور في قوله تعالى : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ ، وفي الصحابة من اسمه عمرو ، وفي المشركين من اسمه عمروَ وفي الصحابة من اسمه خالد ، وفي

---

(١) البخاري (١٣٦٧) ، ومسلم (٩٤٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) أحمد (٦/٤٦٦) ، ابن ماجه (٤٢٢١) ، وابن حبان (٧٣٨٤) وصححه الألباني في (تخريج الطحاوية) (٤٨٩) عن أبي زهير الثقفي رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٩٦٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) البخاري (٨٠٤) ، ومسلم (٦٧٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

المشركين من اسمه خالد ، وفي الصحابة من اسمه هشام ، وفي المشركين من اسمه هشام ، وفي الصحابة من اسمه عقبة ، وفي المشركين من اسمه عقبة ، وفي الصحابة علي ، وعثمان ، وكان في المشركين من اسمه علي ، ومن اسمه عثمان .

ومثل هذا كثير ، فلم يكن النبي ﷺ والمؤمنون يكرهون اسمًا من الأسماء لكونه قد تسمى به كافر من الكفار ، فلو قدر أن المسلمين بهذه الأسماء كفار لم يوجب ذلك كراهة هذه الأسماء ، مع العلم لكل أحد بأن النبي ﷺ كان يدعوهم بها ويقر الناس على دعائهم بها ، وكثير منهم يزعم أنهم كانوا منافقين وكان النبي ﷺ يعلم أنهم منافقون ، وهو مع هذا يدعوهم بها . وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه قد سمى بها أولاده . فعلم أن جواز الدعاء بهذه الأسماء سواء كان ذلك المسمى بها مسلمًا أو كافرًا أمر معلوم من دين الإسلام ، فمن كره أن يدعو أحدًا بها كان من أظهر الناس مخالفة لدين الإسلام ، ثم مع هذا إذا تسمى الرجل عندهم باسم علي أو جعفر أو حسن أو حسين أو نحو ذلك عاملوه وأكرموه ، ولا دليل لهم في ذلك على أنه منهم والتسمية بتلك الأسماء قد تكون فيهم فلا يدل على أن المسمى من أهل السنة لكن القوم في غاية الجهل والهوى » .

« والرافضة توالى بدل العشرة المبشرين بالجنة اثنى عشر إمامًا ، أوَّلُهم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ويدَّعون أنه وصى النبي ﷺ دعوى مجردة عن الدليل ، ثم الحسن رضي الله عنه ، ثم الحسين رضي الله عنه ، ثم علي بن الحسين زين العابدين ، ثم محمد بن علي الباقر ، ثم جعفر بن محمد الصادق ، ثم موسى بن جعفر الكاظم ، ثم عليّ بن موسى الرضا ، ثم محمد بن علي الجواد ، ثم علي بن محمد الهادي ، ثم الحسن بن علي العسكري ، ثم محمد بن الحسن المنتظر ؛ ويغالون في محبتهم . ويتجاوزون الحد .

ولم يأت ذكر الأئمة الإثنى عشر إلا على صفة ترد قولهم وتبطله ، وهو ما خرجناه في الصحيحين عن جابر بن سمرة قال : دخلت مع أبي على النبي ﷺ فسمعته يقول : « لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا » . ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عني فسألت أبي ماذا قال النبي ﷺ ؟ قال : « كلهم من قريش » . وفي لفظ : « لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثنى عشر خليفة »[(١)] .

وكان الأمر كما قال النبي ﷺ والإثنا عشر الخلفاء الراشدون الأربعة ، ومعاوية ، وابنه يزيد ، وعبد الملك بن مروان ، وأولاده الأربعة ، وبينهم عمر بن عبد العزيز ثم أخذ الأمر في الانحلال .

« وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسدًا يتولى عليهم الظالمون المعتدون ، بل المنافقون الكافرون ، وأهل الحق أذل من اليهود . وقولهم ظاهر البطلان ، بل لم يزل الإسلام عزيزًا في ازدياد في أيام هؤلاء » .

---

(١) مسلم (١٨٢١) ، والبخاري (٧٢٢٢) .

□ الخلفاء الراشدون :

قوله : « ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر ، ثم عمر . ويثلثون بعثمان ، ويربعون بعلي ....» :

إحداها : **مسألة الخلافة .**

والثانية : **مسألة التفضيل فقد أجمع أهل السنة علي أن الخليفة بعد رسول اللّه ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، واتفقوا علي أن أفضل الصحابة هو أبو بكر الصديق وهو الأحق بالخلافة ثم يليه في الأفضلية عمر بن الخطاب ، ثم اختلفوا في عثمان وعلى وعلي أيهما أفضل ؟ واستقر أمرهم أخيرًا على تفضيل عثمان فترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة .**

وروى البخاري عن ابن عمر قال : كنا في زمن النبي ﷺ : لا نعدل بأبي بكر أحدًا ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم .

وروى أبو داود عنه : كنا نقول ورسول اللّه ﷺ حي أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي اللّه عنهم أجمعين .

زاد الطبراني في رواية : فيسمع رسول اللّه ذلك فلا ينكر .

وقال سفيان الثوري : من زعم أن عليا كان أحق بالولاية منهما فقد خطأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار ، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء . ذكره أبو داود .

وقال شريك بن أبي نمر : واللّه لقد رقى على هذه الأعواد ، فقال : ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر أفكنا نرد قوله ؟ أفكنا نكذبه ؟ واللّه ما كان كذابًا .

وقال مالك بن أنس : ما رأيت أحدًا يشك في تقديمهما – يعني أبا بكر وعمر .

وقال الشافعي : لم يختلف الصحابة والتابعون في تقديم أبي بكر وعمر .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : « بينا أنا نائم رأيتني علي قليب عليها دلو فنزعت منها ما شاء اللّه ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوبًا أو ذنوبين وفي نزعه ضعف واللّه يغفر له ، ثم استحالت غربًا فأخذها ابن الخطاب فلم أر عبقريًا من الناس يفري فريه » حتى ضرب الناس بعطن[1] .

وفي سنن أبي داود وغيره عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال : « ذات يوم من رأى منكم رؤيا فقال رجل : أنا رأيت ميزانًا أنزل من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت بأبي بكر ثم وزن عمر وعثمان فرجح عمر ثم رفع ، فرأيت الكراهية في وجه النبي ﷺ فقال : خلافة ثم يؤتي اللّه الملك

(١) البخاري (٧٤٧٥) ، ومسلم (٢٣٩٢) .

من يشاء »[(١)] ؛ فبين ﷺ أن ولاية هؤلاء خلافة نبوة ثم بعد ذلك ملك ، وليس فيه ذكر علي رضي الله عنه لأنه لم يجتمع الناس في زمانه . بل كانوا مختلفين لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك .

وروى أبو داود أيضًا عن جابر رضي الله عنه أنه كان يحدث : أن رسول الله ﷺ قال : « رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ ونيط عمر بأبي بكر ونيط عثمان بعمر »[(٢)] ؛ قال جابر : فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا : أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ وأما المنوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه .

وعن سعيد بن جهمان عن سفينة قال : قال رسول الله ﷺ : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله ملكه من يشاء أو الملك »[(٣)] ؛ قال سعيد : قال لي سفينة : أمسك مدة أبي بكر سنتان وعمر عشر وعثمان اثنتا عشرة وعليّ كذا .

« وقد ذهبت طوائف من أهل السنة إلى أن إمامة أبي بكر ثبتت بالنص ، والنزاع في ذلك معروف في مذهب أحمد وغيره من الأئمة ، وقد ذكر القاضي أبو يعلى وغيره في ذلك روايتين عن الإمام أحمد .

إحداهما : أنها ثبتت بالاختيار . قال وبهذا قال جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية وهذا اختيار القاضي أبي يعلى وغيره .

والثانية : أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة ، قال : وبهذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث والبهيسية من الخوارج ، وقال شيخه أبو عبد الله بن حامد . فأما الدليل على استحقاق أبي بكر الخلافة دون غيره من أهل البيت والصحابة ؛ فمن كتاب الله وسنة نبيه . قال واختلف أصحابنا في الخلافة هل أخذت من حيث النص أو الاستدلال ؟ فذهب طائفة من أصحابنا إلى أن ذلك بالنص . وأنه ﷺ ذكر ذلك نصًا وقطع البيان على عينه حتمًا .

ومن أصحابنا من قال : إن ذلك بالاستدلال الجلي . وقال أبو محمد بن حزم : اختلف الناس في الإمامة بعد رسول الله ﷺ فقالت طائفة : إن النبي ﷺ لم يستخلف أحدًا ثم اختلفوا فقال بعضهم : لكن لما استخلف أبا بكر على الصلاة كان ذلك دليلًا على أنه أولاهم بالإمامة والخلافة على الأمر ؛ وقال بعضهم . لا ؛ ولكن كان أثبتهم فضلًا فقدموه لذلك ، وقالت طائفة : بل نص رسول الله ﷺ على استخلاف أبي بكر بعده على أمور الناس نصًا جليًا ، قال أبو محمد : وبهذا نقول .

والمقصود أن كثيرًا من أهل السنة يقولون : إن خلافة أبي بكر ثبتت بالنص ، وهم يسندون ذلك إلى

---

(١) أبو داود (٤٦٣٦) ، والترمذي (٢٢٨٧) ، وصححه الألباني في « المشكاة » (٦٠٥٧) .
(٢) أحمد (٣/٣٥٥) ، أبو داود (٤٦٣٨) ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٧٨٧) .
(٣) أحمد (٥/٢٢٠) ، أبو داود (٤٦٤٨) ، الترمذي (٢٢٢٦) ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٣٢٥٧) .

أحاديث صحيحة معروفة ، ولا ريب أن قول هؤلاء أوجه من قول من يقول : إن خلافة على أو العباس ثبتت بالنص .

فإن هؤلاء ليس معهم إلا مجرد الكذب والبهتان الذي يعلم بطلانه بالضرورة كل من كان عارفًا بأحوال الإسلام ، أو الاستدلال بألفاظ لا تدل على ذلك كحديث استخلافه في غزوة تبوك ونحوه .

والتحقيق أن النبي ﷺ دل المسلمين على استخلاف أبي بكر وأرشدهم إليه بأمور متعددة من أقواله وأفعاله ، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك حامد له وعزم على أن يكتب بذلك عهدًا ، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك ، ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس ، ثم لما حصل لبعضهم شك هل ذلك القول من جهة المرض أو هو قول يجب إتباعه ، ترك الكتابة اكتفاءً بما علم أن اللّه يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر رضي اللّه عنه .

فلو كان التعيين مما يشتبه على الأمة لبينه رسول اللّه ﷺ بيانًا قاطعًا للعذر لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر هو المتعين وفهموا ذلك حصل المقصود ، ولهذا قال عمر بن الخطاب في خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار ، وليس فيكم من تقطع إليه أعناق الإبل مثل أبي بكر . رواه البخاري ، ومسلم .

وفي الصحيحين أيضًا عنه أنه قال يوم السقيفة بمحضر من المهاجرين والأنصار : أنت خيرنا وأحبنا لرسول اللّه ﷺ ولم ينكر ذلك منهم أحد ولا قال أحد من الصحابة : إن غير أبي بكر أحق بالخلافة منه ، ولم ينازع أحد في خلافته إلا بعض الأنصار طمعًا في أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير . وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ بطلانه .

ثم الأنصار جميعهم بايعوا أبا بكر إلا سعد بن عبادة هو الذي كان يطلب الولاية ولم يقل أحد من الصحابة قط أن النبي ﷺ نص على غير أبي بكر ، لا على العباس ، ولا على علي ، ولا على غيرهما ، ولا ادعى العباس ، ولا علي ، ولا أحد ممن يحبهما الخلافة لواحد منهما ، ولا أنه منصوص عليه . بل ولا قال أحد من الصحابة أن في قريش من هو أحق بها من أبي بكر ، لا من بني هاشم ، ولا من غير بني هاشم .

وهذا كله مما يعلمه العلماء العاملون بالآثار والسنن والحديث وهو معلوم عندهم بالاضطرار ، وقد نقل عن بعض بني عبد مناف مثل أبي سفيان ، وخالد بن سعيد : أنهم أرادوا أن لا تكون الخلافة إلا في بني عبد مناف وأنهم ذكروا ذلك لعثمان وعلي فلم يلتفتا إلى من قال ذلك لعلمهما وعلم سائر المسلمين : أنه ليس في القوم مثل أبي بكر ، ففي الجملة جميع من نقل عنه من الأنصار أنه طلب تولية غير أبي بكر لم يذكر حجة دينية شرعية ، ولا ذكر : أن غير أبي بكر أحق بها وأفضل من أبي بكر ؛ وإنما نشأ كلامه عن حب لقومه وقبيلته وإرادة منه أن تكون الإمامة في قبيلته ، ومعلوم أن مثل هذا ليس من الأدلة الشرعية ، ولا الطرق الدينية ، ولا هو مما أمر اللّه ورسوله المؤمنين باتباعه ؛ بل هو شعبة جاهلية ونوع

عصبية للأنساب والقبائل . وهذا مما بعث الله محمدًا ﷺ بهجره وبطلانه . وأما كون الخلافة في قريش فلما كان هذا من شرعه ودينه كانت النصوص بذلك معروفة منقولة مأثورة تذكرها الصحابة ؛ بخلاف كون الخلافة في بطن من قريش أو غير قريش فإنه لم ينقل أحد من الصحابة فيه نصًا ؛ بل ولا قال أحد أنه كان في قريش من هو أحق بالخلافة في دين الله وشرعه من أبي بكر ، ومثل هذه الأمور كلما تدبرها العالم تدبر النصوص الثابتة وسائر الصحابة حصل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن قلبه : أنه كان من الأمور المشهورة عند المسلمين أن أبا بكر مقَدم على غيره ، وأنه كان عندهم أحق بخلافة النبوة وأن الأمر في ذلك بين ظاهر عندهم ليس فيه اشتباه عليهم .

ولهذا قال رسول الله ﷺ : « يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » . ومعلوم أن هذا العلم الذي عندهم بفضله وتقدمه إنما استفادوه من النبي ﷺ بأمور سمعوها وعاينوها ، وحصل بها لهم من العلم ما علموا به أن الصديق أحق الأمة بخلافة نبيهم وأفضلهم عند نبيهم .

وأنه ليس فيهم من يشابهه حتى يحتاج في ذلك إلى مناظرة ، ولم يقل أحد من الصحابة : إن عمر بن الخطاب أو عثمان أو عليًا أو غيرهم أفضل من أبي بكر أو أحق بالخلافة منه ، وكيف يقول ذلك وهم دائمًا يرون من تقديم النبي ﷺ لأبي بكر على غيره وتفضيله له وتخصيصه بالتعظيم ما قد ظهر للخاص والعام ؟ حتى إن أعداء النبي ﷺ من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين يعلمون أن لأبي بكر من الاختصاص ما ليس لغيره .

فقد ظهر لعامة الخلائق أن أبا بكر رضي الله عنه كان أخص الناس بمحمد ﷺ فهذا النبي وهذا صديقه ؛ فإذا كان محمد أفضل النبيين فصديقه أفضل الصديقين . فخلافة أبي بكر دلت النصوص الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسوله له بها ، وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم إياه اختيارًا استندوا فيه إلى ما علموه من تفضيل الله ورسوله ، وأنه أحقهم بهذا الأمر عند الله ورسوله . فصارت ثابتة بالنص والإجماع جميعًا ، لكن النص دل على رضى الله ورسوله بها ، وأنها أحق ، وأن الله أمر بها وقدرها ، وأن المؤمنين يختارونها ، وكان هذا أبلغ من مجرد العهد بها لأنه حينئذ يكون طريق ثبوتها مجرد العهد ، وأما إذا كان المسلمون قد اختاروا من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه ورَضِيَ الله ورسوله بذلك كان ذلك دليلًا على أن النصوص كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره ما علم المسلمون به وأنه أحقهم بالخلافة فإن ذلك لا يحتاج فيه إلى عهد خاص .

كما قال النبي ﷺ لما أراد أن يكتب لأبي بكر فقال لعائشة : « ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتابًا فإني أخاف أن يتمنى متمن ، ويقول قائل : أنا أولى ؟ ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر »[1] ؛ أخرجاه في الصحيحين .

---

(١) مسلم (٢٣٨٧) ، وهذا اللفظ ليس في البخاري .

فبين ﷺ أنه يريد أن يكتب كتابًا خوفًا ثم علم أن الأمر واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه ، والأمة حديثة عهد بنبيها ، وهم خير أمة أخرجت للناس وأفضل قرون الأمة فلا يتنازعون في هذا الأمر الواضح الجلي . فإن النزاع إنما يكون لخفاء العلم ، أو لسوء القصد ، وكلا الأمرين منتف ، فإن العلم بفضيلة أبي بكر الصديق واستخلافه لهذا الأمر يغني عن العهد فلا يحتاج إليه فتركه لعدم الحاجة وظهور فضيلة الصديق واستحقاقه . وهذا أبلغ من العهد .

والإمامة عند أهل السنة ثبتت بموافقة أهل الشوكة عليها ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة ، فإن المقصود بالإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان ، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إمامًا ، والكلام هنا في مقامين .

أحدهما : في كون أبي بكر هو المستحق للإمامة ، وأن مبايعتهم له مما يحبه اللَّه ورسوله . فهذا ثابت بالنص والإجماع .

والثاني : أنه متى صار إمامًا فذلك بمبايعة أهل القدرة له .

وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر ، إنما صار إمامًا لَمَّا بايعوه وأطاعوه ، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه ، لم يصر إمامًا سواء كان ذلك جائزًا ، أو غير جائز . فالحل والحرمة متعلق بالأفعال . وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبارة عن القدرة والحاصلة .

ثم قد تحصل على وجه يحبه اللَّه ورسوله كسلطان الخلفاء الراشدين ، وقد تحصل على وجه فيه معصية كسلطان الظالمين . ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه وامتنع سائر الصحابة عن البيعة لم يصر إمامًا بذلك ، وإنما صار إمامًا بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة ، ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عبادة ؛ لأن ذلك لا يقدح في مقصود الولاية ، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان الذين بهما تحصل مصالح الإمامة وذلك قد يحصل بموافقة الجمهور على ذلك فمن قال : إنه يصير إمامًا بموافقة واحد أو أثنين أو أربعة وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة فقد غلط . كما أن من ظن أن تخلف الواحد أو الاثنين والعشرة يضر فقد غلط .

وأما عمر فإن أبا بكر عهد إليه وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر فصار إمامًا لما حصلت له القدرة والسلطان بمبايعتهم وأما عثمان فإنما صار إمامًا بمبايعة الناس لهِ ، وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان لم يتخلف عن بيعته أحد .

قال الإمام أحمد في رواية حمدان بن علي : ما كان في القوم من بيعة عثمان كانت بإجماعهم فلما بايعه ذوو الشوكة والقدرة صار إمامًا وإلا لو قدر أن عبد الرحمن بايعه ولم يبايعه علي ولا غيره من الصحابة أهل الشوكة لم يصر إمامًا ، ولكن عمر جعلها شورى في ستة : عثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف ثم أنه خرج طلحة والزبير وسعد باختيارهم . وبقي عثمان وعلي

وعبد الرحمن بن عوف واتفق الثلاثة باختيارهم على أن عبد الرحمن بن عوف لا يتولى ويولى أحد الرجلين وأقام عبد الرحمن ثلاثًا حلف أنه لم يغتمض فيها بكبير نوم يشاور السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان ويشاور أمراء الأجناد وكانوا قد حجوا مع عمر ذلك العام فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان وذكر أنهم كلهم قدموا عثمان فبايعوه لا عن رغبة أعطاهم إياها ولا عن رهبة أخافهم بها، ولهذا قال غير واحد من السلف والأئمة؛ كأيوب السختياني وأحمد بن حنبل والدارقطني وغيرهم: من قدم عليًا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وهذا من الأدلة الدالة على أن عثمان أفضل لأنهم قدموه باختيارهم واشتوارهم.

وأما علي رضي الله عنه فإنه بويع عقب قتل عثمان رضي الله عنه والقلوب مضطربة مختلفة وأكابر الصحابة متفرقون وأحضر طلحة إحضارًا وكان لأهل الفتنة بالمدينة شوكة لما قتلوا عثمان وماج الناس لقتله موجًا عظيمًا.

وكثير من الصحابة لم يبايع عليًا كعبد الله بن عمر وأمثاله وكان الناس معه ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه، وصنف لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه.

ولهذا اضطرب الناس في خلافة علي على أقوال:

فقالت طائفة: أنه إمام وأن معاوية إمام وأنه يجوز نصب إمامين في وقت إذا لم يمكن الاجتماع على إمام واحد. وهذا يحكى عن الكرامية وغيرهم.

وقالت طائفة: لم يكن في ذلك الزمان إمام عام، بل كان زمان فتنة. وهذا قول طائفة من أهل الحديث البصريين وغيرهم، ولهذا لما أظهر الإمام أحمد التربيع بعلي في الخلافة، وقال: من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، أنكر ذلك طائفة من هؤلاء وقالوا: قد أنكر خلافته من لا يقال هو أضل من حمار أهله، يريدون من تخلف عنها من الصحابة، واحتج أحمد وغيره على خلافة علي بحديث سفينة عن النبي ﷺ تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكًا.

قوله: (وقالت طائفة ثالثة: بل علي هو الإمام وهو مصيب في قتاله لمن قاتله، وكذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزبير كلهم مجتهدون مصيبون ...).

وهذا قول طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم. ذكره أبو عبد الله بن حامد، ذكر لأصحاب أحمد في المقتتلين يوم الجمل وصفين ثلاثة أوجه:

أحدهما: كلاهما مصيب.

والثاني: المصيب واحد لا بعينه.

والثالث: أن عليًا هو المصيب ومن خالفه مخطئ. والمنصوص عن أحمد وأئمة السنة أنه لا يذم أحد منهم وأن عليًا أولى بحق من غيره. وأما تصويب القتال فليس هو قول أئمة السنة بل هم يقولون إن تركه كان أولى.

وطائفة رابعة : تجعل عليًا هو الإمام وكان مجتهدًا مصيبًا في القتال ومن قاتله كانوا مجتهدين مخطئين ، وهذا قول كثير من أهل الكلام والرأي من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم .

وطائفة خامسة : تقول أن عليًا مع كونه خليفة وهو أقرب إلى الحق من معاوية فكان ترك القتال أولى وينبغي الإمساك عن القتال لهؤلاء وهؤلاء . وعلى هذا جمهور أئمة الحديث وهو مذهب مالك والثوري وأحمد وغيرهم .

وهذه أقوال من يحسن القول في علي وطلحة والزبير ومعاوية . ومن سوى هؤلاء من الخوارج والروافض والمعتزلة فمقالاتهم في الصحابة لون آخر . فالخوارج تكفر عليًا وعثمان ومن والاهما .

والروافض تكفر جميع الصحابة كالثلاثة ومن والاهم وتفسقهم ، ويكفرون من قاتل عليًا ويقولون : هو إمام معصوم .

وطائفة من المروانية تفسقه وتقول : إنه ظالم . وطائفة من المعتزلة تقول : قد فسق إما هو وإما من قاتله ، لكن لا يعلم عينه ، وطائفة منهم تفسق معاوية وعمرًا دون طلحة والزبير وعائشة » .

« وأهل السنة يثبتون خلافة الخلفاء الأربعة كلهم ، ويستدلون علي صحة خلافتهم بالنصوص الدالة عليها ويقولون إنها انعقدت بمبايعة أهل الشوكة لهم ، وعلي بايعه أهل الشوكة وإن كانوا لم يجتمعوا عليه كما اجتمعوا على من قبله ، لكن لا ريب أنه كان ذو سلطان وقوة بمبايعة أهل الشوكة له ، وقد دل النص على أن خلافته خلافة نبوة » .

« ويعلمون مع هذا مراتب السابقين الأولين فيعلمون أن لأبي بكر وعمر من التقدم والفضائل ما لم يشركهما فيه أحد من الصحابة لا عثمان ولا علي ولا غيرهما ، وهذا كان متفقًا عليه في الصدر الأول إلا أن يكون خلاف شاذ لا يعبأ به ؛ حتى إن الشيعة الأولى أصحاب علي لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه ، كيف وقد ثبت عنه من وجوه متواترة أنه كان يقول : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، ولكن كان طائفة من شيعة علي تقدمه على عثمان .

« وهذه المسألة أخفى من تلك . ولهذا كان أئمة أهل السنة متفقين على تقديم أبي بكر وعمر كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسائر أئمة المسلمين من أهل الفقه والحديث والزهد والتفسير من المتقدمين والمتأخرين وأما عثمان وعلي فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما وهي إحدى الروايتين عن مالك . وكان طائفة من الكوفيين يقدمون عليًا وهي إحدى الروايتين عن سفيان الثوري . ثم قيل إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السختياني . وقال : من قدم عليًا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، وسائر أئمة السنة على تقديم عثمان وهو مذهب جماهير أهل الحديث . وعليه يدل النص والإجماع والاعتبار . وأما ما يحكى عن بعض

المتقدمين من تقديم جعفر أو تقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور مخصوصة، لا تقديمًا عامًا. وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي».

□ فضيلة أهل بيت النبي وأزواجه:

قوله: «ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ: حيث قال يوم غدير خُم: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» ...»[1]

قوله: «يوم غدير خم». **«خم» بضم الخاء المعجمة وفتحها وتشديد الميم. اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير الذي بين مكة والمدينة قريب من الجحفة وقيل إنه اسم لغيظة هناك - وهي الشجر الملتف - وبها غدير نسب إليها. وخطبة النبي ﷺ في غدير خم كانت في طريق عودته إلى المدينة في الثامن عشر من ذي الحجة منصرفة من حجة الوداع.**

وروى مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم قال: قام فينا رسول الله ﷺ يومًا خطيبًا بماء يدعى خمًا بين مكة والمدينة فحمد الله تعالى وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: «أما بعد: ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله تعالى فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحث على كتاب الله ﷻ ورغب فيه ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي. فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده. قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس ﷺ، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم»[2].

وعن العباس بن عبد المطلب قال: قلت يا رسول الله إن قريشًا إذا لقي بعضهم بعضًا لقوهم ببشر حسن وإذا لقونا لقونا بوجوه لا نعرفها فغضب ﷺ غضبًا شديدًا وقال: «والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله»[3]. رواه أحمد. وفي لفظ، ثم قال: «يا أيها الناس من آذى عمي فقد آذاني فإنما عم الرجل صنو أبيه»[4]. قال الترمذي: حسن صحيح.

ولمسلم عن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»[5].

---

(١) مسلم (٢٤٠٨) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أحمد (١/٢٠٧)، والترمذي (٣٧٥٨)، وابن ماجه (٤٠) وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٤٣٠).

(٤) الترمذي (٣٧٥٨) وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٤٣٠).

(٥) تقدم تخريجه.

ورواه أحمد والترمذي من طريق أخرى ولفظه : « إن اللّه اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ؛ واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة » . الحديث : قال الترمذي : هذا حديث صحيح .

« والذي عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم عبرانيهم وسريانيهم ، رومهم وفرسهم وغيرهم وأن قريشًا أفضل العرب وأن بني هاشم أفضل من قريش ، وأن رسول اللّه ﷺ أفضل من بني هاشم ، فهو أفضل الخلق نفسًا وأفضلهم نسبًا ، وليس فضل العرب ثم قريش ثم بني هاشم بمجرد كون النبي ﷺ منهم ، وإن كان هذا من الفضائل ، بل هم في أنفسهم أفضل ، وبذلك ثبت لرسول اللّه ﷺ أنه أفضل نفسًا ونسبًا ، وإلا لزم الدور . ولهذا ذكر أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني صاحب الإمام أحمد في وصفه للسنة قوله : ونعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها ، ونحبهم لحديث رسول اللّه ﷺ حب العرب إيمان وبغضهم نفاق ، ولا نقول بقول الشعوبية وأراذل الموالي الذين لا يحبون العرب ، ولا يقرون بفضلهم ؛ فإن قولهم بدعة وخلاف وهذا قول أحمد وعامة أهل العلم .

وذهبت فرقة من الناس إلى أنه لا فضل لجنس العرب على جنس العجم ، وهؤلاء يسمون الشعوبية لانتصارهم للشعوب التي هي مغايرة للقبائل . كما قيل : قيل القبائل للعرب والشعوب للعجم .

ومن الناس من قد يفضل بعض أنواع العجم على العرب . والغالب أن مثل هذا الكلام يصدر إلا عن نفاق : إما في الاعتقاد ، وإما في العمل المنبعث عن هوى النفس مع شبهات اقتضت ذلك . والدليل على فضل جنس العرب ثم جنس قريش ثم جنس بني هاشم ما رواه الترمذي عن العباس بن عبد المطلب قال : قلت يا رسول اللّه : إن قريشًا جلسوا فتذكروا أحسابهم بينهم فجعلوا مثلك كمثل نخلة في كبوة من الأرض ، فقال النبي ﷺ : « إن اللّه خلق الخلق فجعلني من خير فرقهم ، ثم خير القبائل فجعلني في خير قبيلة . ثم خير البيوت فجعلني في خير بيوتهم فأنا خيرهم نفسًا وخيرهم بيتًا »[1] .

قال الترمذي : هذا حديث حسن ، ورواه الترمذي أيضًا عن المطلب بن أبي وداعة قال : جاء العباس إلى رسول اللّه صلى اللّه فكأنه سمع شيئًا فقام النبي ﷺ على المنبر فقال : « من أنا ؟ فقالوا : أنت رسول اللّه ، قال : أنا محمد بن عبد اللّه بن عبد المطلب ثم قال : إن اللّه خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خير فرقة ، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة . ثم جعلهم بيوتًا فجعلني في خيرهم بيتًا وخيرهم نفسًا »[2] . ورواه أحمد في المسند .

والحديث صريح في تفضيل العرب على غيرهم . وقد بين النبي ﷺ أن هذا التفضيل يوجب المحبة لبني هاشم ثم لقريش ثم للعرب .

---

(١) الترمذي (٣٦٠٧) ، وضعفه الألباني في « الضعيفة » (٣٠٧٣) .

(٢) الترمذي (٣٦٠٨) ، وضعفه الألباني في « الضعيفة » (٣٠٧٣) .

واعلم أن الأحاديث في فضل قريش ثم في فضل بني هاشم فيها كثرة وهي تدل أيضًا على ذلك إذ نسبة قريش إلى العرب كنسبة العرب إلى الناس . وهكذا جاءت الشريعة . فإن الله تعالى خص العرب ولسانهم بأحكام تميزوا بها . ثم خص قريشًا على سائر العرب بما جعل فيهم من خلافة النبوة وغير ذلك من الخصائص ثم خص بني هاشم بتحريم الصدقة واستحقاق قسط من الفيء إلى غير ذلك من الخصائص فأعطى الله سبحانه كل درجة من الفضل بحسبها والله عليم حكيم (والله أعلم حيث يجعل رسالته) .

وعن ابن عمر قال : إنا لجلوس بفناء النبي ﷺ إذ مرت بنا امرأة فقال بعض القوم : هذه ابنة رسول الله ﷺ ، فقال أبو سفيان : مثل محمد في بني هاشم مثل الريحانة في وسط النتن فانطلقت المرأة فأخبرت النبي ﷺ فجاء النبي ﷺ يعرف في وجهه الغضب فقال : « ما بال أقوال تبلغني عن أقوام ؟ إن الله خلق السماوات سبعًا فاختار العليا منها وأسكنها من شاء من خلقه ، ثم خلق الخلق فاختار من الخلق بني آدم ، واختار من بني آدم العرب ، واختار من العرب مضر واختار من مضر قريشًا ، واختار من قريش بني هاشم واختارني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار من خيار ، فمن أحب العرب فبحبي أحبهم ، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم »[1] .

وروى الترمذي وغيره عن سلمان قال : قال رسول الله ﷺ : « يا سلمان لا تبغضني فتفارق دينك ، قلت يا رسول الله : كيف أبغضك وبك هداني الله ؟ قال : تبغض العرب فتبغضني »[2] قال الترمذي : حسن غريب . فقد جعل النبي ﷺ بغض العرب سببًا لفراق الدين وجعل بغضهم مقتضيًا لبغضه ، ويشبه أن يكون النبي ﷺ خاطب سلمان بهذا وهو سابق الفرس ذو الفضائل المأثورة تنبيهًا لغيره من سائر الفرس لما أعلمه الله من أن الشيطان قد يدعو النفوس إلى شيء من هذا . وهذا دليل على أن بغض جنس العرب ومعاداتهم كفر ، أو سبب للكفر ، ومقتضاه : أنهم أفضل من غيرهم وأن محبتهم سبب قوة الإيمان لأنه لو كان تحريم بغضهم كتحريم بغض سائر الطوائف لم يكن ذلك سببًا لفراق الدين ؛ ولا لبغض الرسول . بل كان يكون ذلك نوع عدوان فلما جعله سببًا لفراق الدين وبغض الرسول دل على أن بغضهم أعظم من بغض غيرهم ؛ وذلك دليل على أنهم أفضل لأن الحب والبغض يتبع الفضل فمن كان بغضه أعظم دل على أنه أفضل ، ودل حينئذ على أن محبته دين ؛ لأجل ما فيه من زيادة الفضل ، ولأن ذلك ضد البغض ؛ ومن كان بغضه سببًا للعذاب لخصوصه كان حبه سببًا للثواب وفي ذلك دليل على الفضل .

وأيضًا فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما وضع ديوان العطاء كتب الناس على قدر أنسابهم ، فبدأ

---

(١) « المستدرك » (٨٣/٤) ، الطبراني في « الكبير » (٤٥٥/١٣) ، وضعفه الألباني في « الضعيفة » (٣٠٣٨) .

(٢) أحمد (٤٤٠/٥) ، الترمذي (٣٩٢٧) ، وضعفه الألباني في « الضعيفة » (٢٠٢٩) .

بأقربهم نسبًا إلى رسول اللّه ﷺ ، فلما انقضت العرب ذكر العجم . هكذا كان الديوان على عهد الخلفاء الراشدين وسائر الخلفاء من بني أمية وولد العباس إلى أن تغير الأمر بعد ذلك ؛ وسبب هذا الفضل - واللّه أعلم - ما اختصوا به في عقولهم وألسنتهم وأخلاقهم وأعمالهم وذلك أن الفضل : إما بالعلم النافع ، وإما بالعمل الصالح والعلم له مبدأ وهو : قوة العقل الذي هو الحفظ والفهم ، وتمام وهو : قوة المنطق الذي هو البيان والعبارة ، ولسانهم أتم الألسنة بيانًا وتمييزًا للمعاني جمعًا وفرقًا .

وأما العمل فإن مبناه على الأخلاق ، وهي الغرائز المخلوقة في النفس وغرائزهم أطوع للخير من غيرهم ، فهم أقرب للسخاء والحلم والشجاعة والوفاء وغير ذلك من الأخلاق المحمودة ؛ لكن كانوا قبل الإسلام طبيعة قابلة للخير معطلة عن فعله ، ليس عندهم علم منزل من السماء ولا شريعة موروثة عن نبي ، ولا هم أيضًا مشتغلون ببعض العلوم العقلية المحضة كالطب والحساب ونحوهما ؛ إنما علمهم ما سمحت به قرائحهم من الشعر والخطب وما حفظوه من أنسابهم وأيامهم ؛ وما احتاجوا إليه في دنياهم من الأنواء والنجوم أو من الحروب .

فلما بعث اللّه محمدًا ﷺ بالهدى - الذي ما جعل اللّه في الأرض ولا يجعل أعظم منه قدرًا - وتلقوه عنه بعد مجاهدته الشديدة لهم ومعالجتهم على نقلهم عن تلك العادات الجاهلية والظلمات الكفرية التي كانت قد أحالت قلوبهم عن فطرتها ، فلما تلقوا عنه ذلك الهدى العظيم زالت تلك الريون عن قلوبهم ، واستنارت بهدى اللّه الذي أنزل على عبده ورسوله ، فأخذوا هذا الهدى العظيم بتلك الفطرة الجيدة فاجتمع لهم الكمال بالقوة المخلوقة فيهم والكمال الذي أنزل اللّه إليهم بمنزلة أرض جيدة في نفسها هي معطلة عن الحرث أو قد نبتت فيها شجر العضاه والعوسج وصارت مأوى الخنازير والسباع . فإذا طهرت عن المؤذي من الشجر والدواب والزرع فيها أفضل الحبوب والثمار ، جاء فيها من الحرث ما لا يوصف مثله ، فصار السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل خلق اللّه بعد الأنبياء . وصار أفضل الناس بعدهم من تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة من العرب والعجم .

وأيضًا فإن اللّه لما أنزل كتابه باللسان العربي . وجعل رسوله مبلغًا عنه الكتاب والحكمة بلسانه العربي ، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به ، لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان ، وصارت معرفته من الدين وصار اعتياد التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين اللّه وأقرب إلى إقامة شعائر الدين ، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم .

واللسان تقارنه أمور أخرى من العلوم والأخلاق ، فإن العادات لها تأثير عظيم فيما يحبه اللّه ، وفيما يكرهه ، فلهذا أيضًا جاءت الشريعة بلزوم عادات السابقين في أقوالهم وأعمالهم ؛ وكراهة الخروج عنها إلى غيرها من غير حاجة .

« وجمهور العلماء على أن جنس العرب خير من غيرهم . وجنس بني هاشم خير من غيرهم وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا »[١] . لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل من كل فرد فإن في غير العرب خلقًا كثيرًا خير من أكثر العرب . وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار من هو خير من قريش .

وفي غير بني هاشم من قريش وغير قريش من هو خير من أكثر بني هاشم ، كما قال رسول الله ﷺ : « إن خير القرون القرن الذي بُعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »[٢] .

« وفي القرون المتأخرة من هو خير من كثير من القرن الثاني والثالث ، ومع هذا فلم يخص النبي ﷺ القرن الثاني والثالث بحكم شرعي . وكذلك لم يخص العرب بحكم شرعي ؛ بل ولا خص بعض أصحابه بحكم دون سائر أمته . ولكن الصحابة لما كان لهم من الفضل أخبر بفضلهم وكذلك السابقون الأولون لم يخصهم بحكم ولكن أخبر بما لهم من الفضل لما اختصوا به من العمل وذلك لا يتعلق بالنسب » .

قوله : « ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين » إلخ :

قال تعالى : ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ ، « وذلك أنه من المعلوم أن كل واحدة من أزواج النبي ﷺ يقال لها أم المؤمنين : عائشة وحفصة وزينب بنت جحش وأم سلمة وسودة بنت زمعة وميمونة بنت الحارث الهلالية وجويرية بنت الحارث المصطلقية وصفية بنت حيي بن أخطب الهارونية رضي الله عنهن ، وقد قال تعالى : ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ ، وهذا أمر معلوم للأمة علمًا عامًا .

وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاح هؤلاء بعد موته على غيره وعلى وجوب احترامهن فهن أمهات المؤمنين في الحرمة والتحريم ولسن أمهات المؤمنين في المحرمية . فلا يجوز لغير أقاربهن الخلوة بهن كما يخلو الرجل ويسافر بذوات محارمه .

ولهذا أمرن بالحجاب فقال تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ ، وقال تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ ، « ولا خلاف أنه ﷺ توفي عن تسع وكان يقسم منهن لثمان : عائشة وحفصة وزينب بنت جحش وأم سلمة وصفية وأم حبيبة وميمونة

---

(١) البخاري (٣٣٨٣) ، ومسلم (٢٥٢٦، ٢٦٣٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) مسلم (٢٥٣٥) عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

وسودة وجويرية ، وأول نسائه لحوقًا به بعد وفاته زينب بنت جحش سنة عشرين وآخرهن موتًا أم سلمة سنة اثنتين وستين في خلافة يزيد .

وأفضل نساء النبي ﷺ خديجة وعائشة . وخديجة هي ابنه خويلد الأسدي تزوجها قبل النبوة ولها أربعون سنة ولم يتزوج عليها حتى ماتت ، وأولاده كلهم منها إلا إبراهيم ، وهي التي وازرته على النبوة وجاهدت معه وواسته بنفسها ومالها وأرسل اللَّه تعالى إليها السلام مع جبرائيل . وهذه خاصية لا تعرف لامرأة سواها ، وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين .

وعائشة هي أُم عبد اللَّه ، الصِّديقة بنت الصِّديق ، المبرأة من فوق سبع سماوات ، حبيبة رسول اللَّه ﷺ ، عرضها عليه الملك قبل نكاحها في سَرقَة من حرير ، وقال : هذه زوجتك . تزوج بها في شوال وعمرها ست سنين ، وبنى بها في شوال في السنة الأولى من الهجرة ، وعمرها تسع سنين ، ولم يتزوج بكرًا غيرها ، وما نزل الوحي في لحاف امرأة غيرها ، وكانت أحب الخلق إليه ، ونزل عذرها من السماء ، واتفقت الأمة على كفر قاذفها ، وهي أفقه نسائه وأعلمهن ، بل أفقه نساء الأمة وأعلمهن على الإطلاق ، وكان الأكابر من أصحاب النبي ﷺ ، يرجعون إلى قولها ويستفتونها .

وعن أبي هريرة قال : أتى جبريل النبي ﷺ فقال : « يا رسول اللَّه ، هذه خديجة قد أتت معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب ، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني ، وبشرها ببيت في الجنة من قصب ، لا صخب فيه ولا نصب »[1] . رواه البخاري ومسلم . وعن عائشة قالت : ما غرت على امرأة النبي ﷺ ما غرت على خديجة ، هلكت قبل أن يتزوجني لما كنت أسمعه يذكرها ، وأمره اللَّه أن يبشرها ببيت من قصب ، وإن كان ليذبح الشاة فيهدي في خلائلها منها ما يسعهن »[2] . رواه البخاري ومسلم .

وفي رواية : فربما قلت له : كأن لم يكن في الدنيا إلا خديجة . فيقول : « إنها كانت وكانت وكان لي منها ولد » . وفي الصحيحين عن علي قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « خير نسائها خديجة وخير نسائها مريم »[3] . وزاد مسلم : « وأشار وكيع إلي السماء والأرض » . وأخرج النسائي بإسناد صحيح والحاكم من حديث ابن عباس مرفوعًا : « أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية »[4] . وفي الصحيحين عن عائشة قالت : قال رسول اللَّه ﷺ : « يا عائشة ، هذا جبريل يقرئك السلام . قالت :

---

(١) البخاري (٣٨٢٠) ، ومسلم (٢٤٣٢) .

(٢) البخاري (٣٨١٦) ، ومسلم (٢٤٣٥) .

(٣) البخاري (٣٤٣٢) ، ومسلم (٢٤٣٠) .

(٤) أحمد (٢٩٣/١) ، الحاكم في « المستدرك » (٥٣٩/٢) ، والنسائي في « الكبرى » (٨٣٥٥) ، وصححه الألباني في « الصحيحة » (١٥٠٨) .

وعليه السلام ورحمة الله وبركاته »[1] . ترى ما لا أرى - تريد رسول الله ﷺ .

وفيهما عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : « كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون ، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام »[2] . وقد اختلف العلماء في خديجة وعائشة أيهما أفضل . قال السبكي : « الذي ندين لله به أن فاطمة أفضل ، ثم خديجة ، ثم عائشة » .

والخلاف شهير ، ولكن الحق أحق أن يُتبع ، وقال ابن تيمية : جهات التفضيل بين خديجة وعائشة متقاربة ، وكأنه رأي التوقف . وقال ابن القيم : إن أريد بالتفضيل كثرة الثواب عند الله ، فذلك أمر لا يطاع عليه ؛ فإن عمل القلوب أفضل من عمل الجوارح وإن أريد كثرة العلم فعائشة لا محالة . وإن أريد شرف الأصل ففاطمة أيضًا لا محالة وهي فضيلة لا يشركها فيها غير أخواتها ، وإن أريد شرف السيادة فقد ثبت النص لفاطمة وحدها » .

وأهل السنة ليسوا مجمعين على أن عائشة أفضل نسائه . بل ذهب إلى ذلك كثير من أهل السنة . واحتجوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله عنه قال : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » . والثريد هو أفضل الأطعمة لأنه خبز ولحم . كما قال الشاعر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

وذلك أن البر أفضل الأقوات ، واللحم أفضل الإدام ، كما في الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن النبي ﷺ أنه قال : « سيد إدام أهل الدنيا والآخرة اللحم » ، فإذا كان اللحم سيد الإدام ، والبر سيد القوت ومجموعهما الثريد كان الثريد أفضل الطعام . وقد صح من غير وجه عن الصادق المصدوق أنه قال : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

وفي الصحيح عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله أي النساء أحب إليك ؟ قال : عائشة قلت : من الرجال . قال : أبوها . قلت : ثم من؟ قال : عمر وسمى رجالًا » . وهؤلاء يقولون قوله لخديجة : ما أبدلني الله خيرًا منها- إن صح معناه- ما أبدلني الله خيرًا لي منها فإن خديجة نفعته في أول الإسلام نفعًا لم يقم غيرها فيه مقامها فكانت خيرًا له من هذا الوجه ؛ لكونها نفعته وقت الحاجة ، وعائشة صحبته في آخر النبوة وكمال الدين ، فحصل لها من العلم والإيمان ما لم يحصل لمن لم يدرك إلا أول النبوة ، فكانت أفضل لهذه الزيادة فإن الأمة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها وبلغت من العلم والسنن ما لم يبلغ به غيرها ، فخديجة كان خيرها مقصورًا على نفس النبي ﷺ لم تبلغ عنه شيئًا ولم تنتفع بها الأمة كما انتفعوا بعائشة ، ولأن الدين لم يكن قد كمل حتى تعلمه ويحصل

---

(١) البخاري (٣٧٦٨) ، مسلم (٢٤٤٧) .

(٢) البخاري (٣٤١١) ، مسلم (٢٤٣١) .

لها من كمالاته ما حصل لمن علم وآمن به بعد كماله ، ومعلوم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أبلغ فيه ممن تفرق همه في أعمال متنوعة ، فخديجة رضي الله عنها خير له من هذا الوجة لكن أنواع البر لم تنحصر في ذلك ».

وقال ابن القيم : واختلف في تفضيلها على عائشة رضي الله عنها على ثلاثة أقوال : ثالثهما الوقف . وسألت شيخنا ابن تيميه فقال : اختصت كل واحدة منهما بخاصة ، فخديجة كان تأثيرها في أول الإسلام ، وكانت تسلي رسول اللّه ﷺ وتثبته وتسكنه وتبذل دونه مالها ، فأدركت عزة الإسلام واحتملت الأذى في اللّه ورسوله ، وكان نصرتها للرسول في أعظم أوقات الحاجة فلها من النصر والبذل ما ليس لغيرها .

وعائشة رضي الله عنها تأثيرها في آخر الإسلام ، فلها من التفقه في الدين وتبليغه إلى الأمة ، وانتفاع بنيها بما أدت إليهم من العلم ما ليس لغيرها . هذا معنى كلامه . اهـ .

❑ قول أهل السنة في الصحابة :

ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل . ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه ، والصحيح منه هم فيه معذورون . إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون ، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره . بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر ؛ حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ، وقد ثبت بقول رسول اللّه ﷺ أنهم خير القرون وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ممن بعدهم . ثم إذا كان قد صدر عن أحد منهم ذنب فيكون قد تاب منه ، أو أتي بحسنات تمحوه ، أو غفر له بفضل سابقته ، أو بشفاعة محمد ﷺ ، الذي هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه ، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة ، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين . إن أصابوا فلهم أجران ، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد ، والخطأ مغفور ؟ ثم القدري الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ، ومحاسنهم من الإيمان باللّه ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة ، والعلم النافع والعمل الصالح .

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من اللّه عليهم من الفضائل علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم رضي الله عنهم وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على اللّه .

فأهل السنة وسط بين النواصب الذين ينصبون العداوة لأهل البيت ، ويكفرونهم ويطعنون فيهم ، وكذلك الخوارج والمعتزلة الذين يكفرون كثيرًا من الصحابة ويفسقونهم ، وبين الروافض الذين يغلون

في أهل البيت ويكفرون جمهور الصحابة .

وأما أهل السنة فيتولون جميع المؤمنين ، ويتكلمون بعلم وعدل ليسوا من أهل الجهل ، ولا من أهل الأهواء ، ويتبرأون من طريقة الروافض والنواصب جميعًا ، ويتولون السابقين الأولين كلهم ، ويعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم ، ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها اللَّه لهم ، ولا يرضون بما فعله المختار ونحوه من الكذابين ، ولا ما فعله الحجاج ونحوه من الظالمين ؛ ويمسكون عما شجر بين الصحابة ، أي : ما وقع بينهم من اختلاف ومنازعة .

قال ابن الأثير : فيه إياكم وما شجر بين أصحابي أي : ما وقع بينهم من الاختلاف يقال : شجر الأمر يشجر شجورًا إذا اختلط ، واشتجر إذا تنازعوا واختلفوا . اهـ . وذلك مثل ما وقع بين علي ومعاوية . كما حصل في موقعتي الجمل وصفين .

فإن عثمان رضي الله عنه لما قتل كثر الكذب والافتراء على عثمان وعلي ، وكان بالمدينة من أكابر الصحابة كعلي وطلحة والزبير ، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال ، وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض ممن بعدت داره من أهل الشام ، وكان في عسكر علي رضي الله عنه من أولئك الخوارج الذين قتلوا عثمان من لم يعرف بعينه ، ومن تنتصر له قبيلته ، ومن لم يقم عليه حجة بما فعله ، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله ، ورأي طلحة والزبير أنه إن لم ينتصر للشهيد المظلوم ، ويقمع أهل الفساد والعدوان ، وإلا استوجبوا غضب اللَّه وعقابه . فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي ، ولا من طلحة والزبير ، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين . ثم جرت فتنة صفين لرأي : وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم ، أو لا يتمكن من العدل عليهم وهم كافون حتى تجتمع الأمة ، وأنهم يخافون طغيان من في المعسكر كما طغوا على الشهيد المظلوم ، وعلي رضي الله عنه هو الخليفة الراشد المهدي الذي تجب طاعته ، ويجب أن يكونوا مجتمعين عليه ، فاعتقد أنه يحصل به أداء الواجب ، ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين من بعده مما يسوغ ، فحمله ما رآه من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة دون تأليفهم على القتال ، وقعد عن القتال أكثر الأكابر لما سمعوه من النصوص في الأمر بالقعود في الفتنة ، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها .

قوله : ويقولون إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب : المساوي هي المعائب والنقائص .

وقوله : وقد ثبت بقول رسول اللَّه ﷺ أنهم خير القرون ، كما في الصحيحين عن عمران بن حصين قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم » . قال عمران : فلا أدري أذكر بعد قرنه مرتين أو ثلاثة ، ثم يظهر قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويخونون ولا يؤمنون ، وينذرون ولا يوفون ؛

ويظهر فيهم السمن »[١] .

وهذا الحديث قد روي من حديث عمران بن حصين ، وعبد اللّٰه بن مسعود ، وأبي هريرة وعائشة والنعمان بن بشير .

والقرن أهل زمان واحد متقارب ، اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة ويقال إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمن نبي أو رئيس يجمعهم على ملة واحدة أو مذهب أو عمل ، ويطلق القرن على مدة من الزمان ، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين . لكن لم أر من صرح بالسبعين ، ولا بمائة وعشرة ، وماعدا ذلك فقد قال به قائل ، وذكر الجوهري بين الثلاثين والثمانين ، ووقع في حديث عبد اللّٰه بن بسر ما يدل على أن القرن مائة ، وهو المشهور . وقال صاحب المطالع : القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد .

وثبتت المائة في حديث عبد اللّٰه بن بسر عند مسلم ، وهي ما عند أكثر أهل العراق ، ولم يذكر صاحب المحكم الخمسين ، وذكر من عشر إلي سبعين ، ثم قال : هذا هو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمان . وهذا أعدل الأقوال ، وبه صرح ابن الأعرابي ، وقال : إنه مأخوذ من الأقران ، ويمكن أن يحمل عليه المختلف من الأقوال المتقدمة ممن قال : إن القرون أربعون فصاعدًا ، أما من قال : إنه دون ذلك . فلا يلتئم على هذا القول واللّٰه أعلم ، والمراد بقرن النبي ﷺ في هذا الحديث الصحابة .

وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل ، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعة وتسعين ، واقتضى هذا الحديث : أن تكون الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعون أفضل من التابعين لكن هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد ؟ محل بحث . والأول قول ابن عبد البر والثاني قول الجمهور ؛ والظاهر أن من قاتل مع النبي ﷺ أو في زمانه بأمره ، أو أنفق شيئًا من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده كائنًا من كان ، وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث .

واستدل ابن عبد البر بحديث : « أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره ؟ »[٢] . وهو حديث حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة ؛ وروى أبو داود والترمذي من حديث أبي ثعلبة رفعه : « يأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين قيل : منهم أو منا ؟ قال : بل منكم »[٣] . وهو شاهد لحديث : « مثل أمتي مثل المطر » ، واحتج ابن عبد البر أيضًا بحديث عمر رفعه : « أفضل الخلق إيمانًا قوم في أصلاب الرجال

---

(١) البخاري (٣٦٥٠) ، ومسلم (٢٥٣٥) .

(٢) أحمد (١٣٠/٣) ، الترمذي (٢٨٦٩) وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥٨٥٤) .

(٣) الترمذي (٣٠٥٨) ، والحاكم (٣٥٨/٤) ، وابن حبان (٣٨٥) ، ابن ماجه (٤٠١٤) ، أبو داود (٤٣٤٣) وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٣٤٤) .

يؤمنون بي ولم يروني »[١]. أخرجه الطيالسي وغيره، لكن إسناده ضعيف فلا حجة فيه.

وروى أحمد والطبراني والدارمي من حديث أبي جمعة قال: قال أبو عبيدة: يا رسول الله أحد خير منا؟ أسلمنا معك وجاهدنا معك؟ قال: « قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني »[٢]. وإسناده حسن، وقد صححه الحاكم، واحتج أيضًا بأن السبب في كون القرون الأولى خير القرون أنهم كانوا غرباء في إيمانهم لكثرة الكفار حينئذ، وصبرهم على أذاهم وتمسكهم بدينهم. قال: وكذلك أواخرهم إذا أقاموا الدين وتمسكوا به وصبروا على الطاعة عند ظهور المعاصي والفتن كانوا أيضًا عند ذلك غرباء، وزكت أعمالهم في ذلك الزمان كما زكت أعمال أولئك.

ويشهد له ما روى مسلم عن أبي هريرة رفعه: « بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء »[٣]، وقد تعقب ابن البر بأن مقتضى كلامه أن يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة، وبذلك صرح القرطبي؛ لكن كلام ابن عبد البر ليس على الإطلاق في حق جميع الصحابة، فإنه صرح في كلامه باستثناء أهل بدر والحديبية منهم، والذي ذهب إليه الجمهور أن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل لمشاهدة رسو الله ﷺ، وأما من اتفق له الذب عنه والسبق إليه بالهجرة أو النصرة وضبط الشرع الملتقى عنه وتبليغه لمن بعده، فإنه لا يعدله أحد ممن يأتي بعده. لأنه عمل بها من بعده. فظهر فضلهم. ومحل النزاع يتمحض فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة كما تقدم. فإن جمع بين مختلف الأحاديث المذكورة كان متجهًا. على أن حديث: « للعامل أجر خمسين منكم »؛ لا يدل على أفضلية غير الصحابة. لأن مجرد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة، وأيضًا: فالأجر إنما يقع تفاضله بالنسبة إلى ما يماثله في هذا العمل، فأما ما فاز به من شاهد النبي ﷺ من زيادة فضيلة المشاهدة فلا يعدله فيها أحد، فبهذا الطريق يمكن تأويل الأحاديث المتقدمة.

وقوله ﷺ: « بدأ الإسلام غريبًا ثم يعود غريبًا كما بدأ ». ويحتمل شيئين:

أحدهما: أنه في أمكنة وأزمنة يعود غريبًا بينهم ثم يظهر كما كان في أول الأمر غريبًا ثم ظهر، ولهذا قال: « سيعود غريبًا كما بدأ » وهو لما بدأ كان غريبًا لا يعرف. ثم ظهر وعرف فكذلك يعود حتى لا يعرف ثم يظهر ويعرف فيقل من يعرفه في أثناء الأمر كما كان من يعرفه أولا. ويحتمل إنه في آخر الدنيا لا يبقى مسلمًا إلا قليل.

وهذا إنما يكون بعد الدجال ويأجوج ومأجوج عند قرب الساعة. وحينئذ يبعث الله ريحًا تقيض

---

(١) مسند أبي يعلى (١٦٠)، البزار (٤١٣/١) (٢٨٩).

(٢) أحمد (١٠٦/٤)، الدارمي (٣٩٨/٢)، والطبراني في « الكبير » (٢٢/٤)، وصححه الألباني في « الصحيحة » (٣٣١٠).

(٣) مسلم (١٤٥).

روح كل مؤمن ومؤمنة ثم تقوم القيامة ، وأما قبل ذلك فقد قال ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم . حتى تقوم الساعة »[1] . وهذا الحديث في الصحيحين ومثله من عدة أوجه .

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا تزال طائفة ممتنعة من أمته على الحق . أعزاء لا يضرهم المخالف ، ولا خلاف الخاذل . فأما بقاء الإسلام غريبًا ذليلًا في الأرض كلها قبل الساعة فلا يكون هذا .

وقوله ﷺ : « كما بدأ » . أعظم ما تكون غربته إذا أرتد الداخلون فيه عنه ، وقد قال تعالى : ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ .

فهؤلاء يقيمونه إذا ارتد عنه أولئك ، وكذلك بدأ غريبًا ولم يزل يقوى حتى انتشر ؛ فهكذا يتقرب في كثير من الأمكنة والأزمنة ، ثم يظهر حتى يقيمه الله ﷻ ، كما كان عمر بن عبد العزيز لما ولى قد تغرب كثير من الإسلام على كثير من الناس حتى كان منهم من لا يعرف تحريم الخمر ، فأظهر الله به الإسلام ما كان غريبًا .

وفي السنن : « إن الله يبعث لهذه الأمة في رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها »[2] والتجديد إنما يكون بعد الدروس ، وذاك هو غربة الإسلام ، وقد تكون الغربة في بعض شرائعه ، وقد يكون ذلك في بعض الأمكنة . ففي كثير من الأمكنة يخفى عليهم من شرائعه ما يصير غريبًا بينهم لا يعرفه منهم إلا الواحد بعد الواحد .

ومع هذا فطوبى لمن تمسك بتلك الشريعة كما أمر الله ورسوله . فإن إظهاره والأمر به والإنكار على من خالفه هي بحسب القوة والأعوان ، وقد قال النبي ﷺ : « من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه . ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »[3] ، والمقصود أن للصحابة من الفضائل ما ليس لمن بعدهم . وأهل السنة يقولون : إن أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ ، بل ولا عن الذنب . بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنبًا صغيرًا أو كبيرًا ويتوب منه ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، ولو لم يتب منه ، فالصغائر تمحى باجتناب الكبائر عند جماهيرهم ، وعند الأكثرين منهم : أن الكبائر تمحى بالحسنات التي هي أعظم منها ، وبالمصائب المكفرة وغير ذلك .

وإذا كان هذا أصلهم فيقولون : ما ذكر عن الصحابة من السيئات كثير منه كذب ، وكثير منه كانوا

(١) البخاري (٧٣١١) ، عن المغيرة ، ومسلم (١٩٢٠) عن ثوبان ، (١٩٢٣) عن جابر بن عبد الله .

(٢) أبو داود (٣٢٩١) وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٨٧٤) .

(٣) مسلم (٤٩) عن أبي سعيد الخدري .

مجتهدين فيه ، ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتهادهم ، وما قدر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم إما بتوبة ، وإما بحسنات ماحية ، وإما بمصائب مكفرة ، وإما بغير ذلك ؛ فإنه قد قام الدليل الذي يجب القول بموجبه إنهم من أهل الجنة فامتنع أن يفعلوا ما يوجب النار لا محالة ، وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم للجنة ، ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة ، ولو لم يعلم أن أولئك المعينين في الجنة لم يجز لنا أن نقدح في استحقاقهم للجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار ، فإن هذا لا يجوز في آحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة ، وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لأمور محتملة لا تدل على ذلك . فكيف يجوز ذلك في خيار المؤمنين ؟ والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطنًا وظاهرًا ، وحسناته وسيئاته واجتهاداته أمر يتعذر علينا معرفته ، فكان كلامنا في ذلك كلامًا فيما لا نعلمه ، والكلام بلا علم حرام لو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم ، فكيف إذا كان كثير من الخوض في ذلك أو أكثره كلامًا بلا علم .

وهذا حرام فلهذا كان الإمساك عما شجر بين الصحابة خيرًا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال ؛ إذ كان كثير من الخوض في ذلك أو أكثره كلامًا بلا علم ، وهذا حرام لو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم فكيف إذا كان كلامًا لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم ؟ وقد قال النبي ﷺ : « القضاء ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة . رجل علم الحق فقضى به .فهو في الجنة ، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار »[1] . فإذا كان هذا في قضاء بين اثنين في قليل المال أو كثيره فكيف القضاء بين الصحابة في أمور كثيرة ؟ فمن تكلم في هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجبًا للوعيد . ولو تكلم بحق لقصد الهوى لا لوجه الله تعالى أو يعارض به حقًا آخر لكان أيضًا متوجبًا للذم والعقاب .

ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم ورضا الله عنهم ، واستحقاقهم الجنة ، وأنهم خير هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس ، لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة منها ما لا يعلم صحته ، ومنها ما يتبين كذبه ، ومنها ما لا يعلم كيف وقع ، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ، ومنها ما يعلم توبتهم منه ، ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره ، فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال ، وإلا حصل في جهل ونقص وتناقص حال كهؤلاء (الروافض) الضلال . فإن الذنوب مطلقًا من جميع المؤمنين هي سبب العذاب ، لكن العقوبة بها في الآخر تندفع عشرة أسباب :

الأول : التوبة : فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والتوبة مقبولة من جميع الذنوب ، وعثمان بن عفان رضي الله عنه تاب توبة ظاهرة من الأمور التي صاروا ينكرونها ويظهر له أنها منكر ، وهذا مأثور

(١) أبو داود (٣٥٧٣) ، الترمذي (١٣٢٢) ، وابن ماجه (٢٣١٥) ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٤٤٤٦) .

مشهور عنه ، وكذلك عائشة رضي الله عنها ندمت على مسيرها إلى البصرة ، وكانت إذا ذكرته تبكي حتى تبلل خمارها ، وكذلك طلحة ندم على ما ظن من تفريطه في نصر عثمان وعلى غير ذلك ، والزبير ندم على مسيره يوم الجمل ، علي بن أبي طالب رضي الله عنه ندم على أمور فعلها من القتال وغيره وكان يقول :

قد عجزت عجزة لا أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر

وأجمع الرأي الشتيت المنتشر

وكان يقول ليالي صفين : لله در مقام قامه عبد الله بن عمر وسعد بن مالك إن كان برًا إن أجره لعظيم ، وإن كان آثمًا إن خطره ليسير ، وكان يقول : يا حسن ، يا حسن ، ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ إلي هذا ، ود أبوك لو مات قبل هذا بعشرين سنة ، ولما رجع من صفين تغير كلام وكان يقول : لا تكرهوا إمارة معاوية فلو قد فقدتموه لرأيتم الرءوس تتطاير عن كواهلها ، وتواترت الآثار بكراهته الأحوال في آخر الأمر ورؤيته اختلاف الناس وتفرقهم وكثرة الشر الذي أوجب أنه لو استقبل من أمره ما استدبر ما فعل ما فعل .

وبالجملة ليس علينا أن نعرف أن كل واحد ،تاب ولكن نعلم أن التوبة مشروعة لكل عبد ، للأنبياء ولمن دونهم ، وأن الله سبحانه يرفع عبده بالتوبة وإذا ابتلاه مما يتوب منه فالمقصود كمال النهاية لا نقص البداية .

الثاني : الاستغفار : فإن الاستغفار هو طلب المغفرة وهو من جنس الدعاء والسؤال وهو مقرون بالتوبة في الغالب ومأمور به لكن قد يتوب الإنسان ولا يدعو ولا يتوب . والتوبة تمحو جميع السيئات ، وليس شيء يغفر جميع الذنوب إلا التوبة ، وأما الاستغفار بدون التوبة فهذا لا يستلزم المغفرة ولكن هو سبب من الأسباب .

الثالث : الأعمال الصالحة : فإن الله تعالى يقول : ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر »[1] . وليس كل حسنة تمحو كل سيئة بل المحو يكون للصغائر تارة ويكون للكبائر تارة باعتبار الموازنة ، والنوع الواحد من العمل قد يفعله الإنسان على وجه يكمل فيه إخلاصه وعبوديته لله فيغفر له به كبائر . والمقصود هنا أن الله سبحانه مما يمحو به السيئات الحسنات ، وأن الحسنات تتفاضل بحسب ما في قلب صاحبها من الإيمان والتقوى وحينئذ فيعرف أن من هو دون الصحابة قد تكون له حسنات تمحو مثل ما يذم من أحدهم . فكيف الصحابة ؟

الرابع : الدعاء للمؤمنين : فإن صلاة المؤمنين ودعاءهم له من أسباب المغفرة وكذلك دعاؤهم واستغفارهم في غير صلاة الجنازة ، والصحابة ما زال المسلمون يدعون لهم .

---

(١) مسلم (٢٣٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الخامس : دعاء النبي ﷺ واستغفاره في حياته وبعد مماته كشفاعته يوم القيامة : فإنهم أخص الناس بدعائه وشفاعته في محياه ومماته .

السادس : ما يفعل بعد الموت من عمل صالح يهدي له : مثل من يتصدق ويحج عنه ويصوم عنه فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن ذلك يصل إلي الميت وينفعه ، وهذا غير دعاء ولده فإن ذلك من عمله بخلاف دعاء غير الولد فإنه ليس محسوبًا من عمله والله ينفعه به .

السابع : المصائب الدنيوية التي يكفر الله بها الخطايا : كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا غم ولا حزن ولا أذى حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه »(١) .

وهذا المعنى متواتر عن النبي ﷺ في أحاديث كثيرة ، والصحابة رضوان الله عليهم كانوا يبتلون بالمصائب الخاصة وابتلوا بمصائب مشتركة ؛ كالمصائب التي حصلت في الفتن ولو لم يكن إلا أن كثيرًا منهم قتلوا والأحياء أصيبوا بأهلهم وأقاربهم وهذا أصيب في ماله وهذا أصيب بجراحته وهذا أصيب بذهاب ولايته وعزه إلي غير ذلك ، فهذه كلها مما يكفر الله بها ذنوب المؤمنين من غير الصحابة فكيف الصحابة ؟ وهذا مما لابد منه ، والمقصود أن الفتن التي بين الأمة والذنوب التي لها بعد الصحابة أكثر وأعظم ؛ ومع هذا فمكفرات الذنوب موجودة لهم ، وأما الصحابة فجمهورهم وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في الفتنة ، قال محمد بن سيرين : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف ما حضر منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين .

الثامن : ما يبتلى به المؤمن في قبره من الضغطة وفتنة الملكين .

التاسع : ما يحصل في الآخرة من أهوال يوم القيامة .

العاشر : ما ثبت في الصحيحين : « أن المؤمنين إذا عبروا الصراط . وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض . فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة »(٢) .

فهذه الأسباب لا تفوت كلها من المؤمنين إلا القليل فكيف بالصحابة رضوان الله عليهم الذين هم خير قرون الأمة ؟ وهذا في الذنوب المحققة فكيف بما يكذب عليهم ؟ فكيف بما يجعل من سيئاتهم وهو من حسناتهم ، وهذا كما ثبت في الصحيح : « أن رجلًا أراد أن يطعن في عثمان عند ابن عمر فقال : إنه فر يوم أحد ولم يشهد بدرًا ، ولم يشهد بيعة الرضوان فقال ابن عمر : أما يوم أحد فإن الله عفا عنه ، وفي لفظ : فر يوم أحد فعفا الله عنه وأذنب عندكم فلم تعفو عنه ، وأما يوم بدر : فإن النبي ﷺ استخلفه على ابنته وضرب له بسهمه . وأما بيعة الرضوان : فإنما كانت بسبب عثمان فإن النبي ﷺ بعثه إلى مكة

---

(١) البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢) عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما .

(٢) البخاري (٦٥٣٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وبايع عنه بيده ويد النبي ﷺ خير من يد عثمان »[1] .

فقد أجاب ابن عمر : بأن ما تجعلونه عيبًا فقد عفا اللَّه عنه ، والباقي ليس بعيب بل هو من الحسنات ، وهكذا عامة ما يعاب به الصحابة هو إما حسنة وإما معفو عنه .

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر »[2] .

وفيهما من حديث أبي هريرة نحوه « والناس متنازعون هل يقال : كل مجتهد مصيب ؟ أم المصيب واحد ؟ وفصل الخطاب أنه إن أريد بالمصيب المطيع للَّه ورسوله . فكل مجتهد اتقى اللَّه ما استطاع فهو مطيع للَّه ورسوله . فإن اللَّه لا يكلف نفسًا إلا وسعها .

وهذا عاجز عن معرفة الحق في نفس الأمر فسقط عنه . وإن عنى بالمصيب العالم بحكم اللَّه في نفس الأمر فالمصيب ليس إلا واحدًا ؛ فإن الحق في نفس الأمر واحد ، وهذا كالمجتهدين في القبلة إذا أفضى اجتهاد كل واحد منهم إلى جهة فكل منهم مطيع للَّه ورسوله ، والفرض ساقط عنه بصلاته إلى الجهة التي اعتقد أنها الكعبة ولكن العالم بالكعبة المصلى إليها في نفس الأمر واحد ، وهذا قد فضله اللَّه بالعلم والقدرة على معرفة الصواب والعمل به فأجره أعظم .

كما أن : « المؤمن القوي خير وأحب إلى اللَّه من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير »[3] . رواه مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ فهكذا يقال فيما شجر بين الصحابة ﷺ فكلهم مجتهدون مثابون على اجتهادهم .

❁ قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد رحمه الله :

قوله : « ومن أصول » :

* جمع أصل وهو لغة : ما ينبى عليه غيره ، واصطلاحًا : ماله فرع ، ويطلق الأصل على أربعة أشياء : على الدليل غالبًا ، كقولهم : أصل هذه المسألة الكتاب والسنة ، أي : دليله . الثاني : على الراجح من الأمرين كقولهم : الأصل في الكلام : الحقيقة دون المجاز . الثالث : القاعدة المستمرة كقولهم : أكل الميتة على خلاف الأصل . الرابع : المقيس عليه ، وهو ما يقابِل الفرع في باب القياس . انتهى من « الكوكب المنير » .

قوله : « سلامة قلوبهم » :

* أي : من الغل والحقد والبغض والعداوة لأصحاب رسول اللَّه ﷺ وسلامة ألسنتهم من الطعن

(١) البخاري (٣٦٩٨) عن عثمان بن موهب رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٧٣٥٢) عن مسلم (١٧١٦) .

(٣) مسلم (٢٦٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فيهم واللعن والوقيعة فيهم ، كما يفعله الرافضة والخوارج ، وكذلك يجب اعتقاد فضلهم رضوان الله عليهم ومعرفة سابقتهم وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم ، والكف عما شجر بينهم ؛ فإنهم خير القرون وهم السابقون الأولون ، وفي الكتاب والسنة من ذكر فضائلهم ومناقبهم ومقاماتهم الحميدة ما لا يتسع لذكره هذا المختصر ، فلا مقام بعد مقام النبوة أعظم من مقام قوم ارتضاهم الله لصحبة نبيه ونصرة دينه ، فهم أسعد الأمة بإصابة الصواب ، وأجدر بفقه السنة والكتاب لفوزهم بصحبة نبيه فلا يبارون في فهمهم ، ولا يجارون في علمهم فكل علم وخير وصل فبسببهم ، قال الله تعالى : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح : ٢٩] الآية ، وفي هذه الآية أعظم رد على الرافضة والخوارج .

قوله : « لأصحاب ....» إلخ :

* جمع صاحب ، والصحابي : هو من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك ، قيل : ولو تخللته ردة ، وقال البخاري : من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه . انتهى .

وآخر من مات منهم ﷺ هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي ، كما جزم به مسلم في « صحيحه » ، وكان موته سنة مائة ، وقيل : سنة مائة وعشرة ، أما عدد أصحابه فقيل : مائة ألف وأربعون وعشرون ألفًا كما قال السيوطي :

والفضل فيما بينهم الرتب وعدهم للأنبياء يقارب

وكلهم عدول ثقات لا يفتش عن عدالة أحد منهم بالإجماع ، وحكى الإجماع ابن الصلاح وابن عبد البر ، وحكاه إمام الحرمين ، وقال الشيخ تقي الدين : الذي عليه جمهور سلف الأمة وجمهور الخلف : أن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم فيما أنزله على رسوله بقوله : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة : ١٠٠] . اهـ .

قوله : « كما وصفهم الله به في قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠] » :

قوله : « كما وصفهم الله به في قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ » الآية ؛ أي : كما وصف أتباعهم بإحسان بقوله : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر : ١٠] وهم التابعون الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة .

قوله : « ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ » : أي : يسألون الله المغفرة لهم ولإخوانهم في الدين الذين سبقوهم بالإيمان ، وهم أصحاب رسول الله ﷺ .

قوله : « ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ » : أي : ولا تجعل في قلوبنا بغضًا وحسدًا وغشًا

للذين آمنوا ، وفي حديث ابن مسعود الذي رواه الترمذي : « ثلاث لا يغل عليهم قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، ومناصحة أئمة المسلمين ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم » ، أي : أن هذه الثلاث تنفي الغل عن القلب فلا يبقى فيه معها غل ولا غش ، فالإخلاص يمنع غل القلب وفساده ، وكذلك النصيحة فإنها لا تجامع الغل ، فمن نصح الأئمة والأمة فقد برئ من الغل ، وهذا بخلاف أهل البدع من الرافضة والخوارج والمعتزلة وغيرهم فإن قلوبهم ممتلئة غلًا وغشًا ؛ ولهذا تجد الرافضة أبعد الناس من الإخلاص وأغشهم للأئمة والأمة ، وأشدهم بعدًا عن جماعة المسلمين ، وفي هذه الآية الحث على محبة جميع المؤمنين ومودتهم والدعاء لهم والاستغفار ، وأن من صفات المؤمنين سلامة قلوبهم من الغل والحقد والبغض لإخوانهم المؤمنين ، كما في « الصحيحين » من حديث النعمان بن بشير : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر »(١) . وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تقاطعوا ، وكونوا عباد الله إخوانًا ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث »(٢) . متفق عليه .

قوله : « ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ » : ﴿رَءُوفٌ﴾ ، أي : ذو رأفة وهي أشد الرحمة ، وهو أبلغ من الرحيم ، تضمنت هذه الآية الثناء على المهاجرين والأنصار وعلى الذين جاءوا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلًا لهم ، وتضمنت أن هؤلاء الأصناف هم المستحقون للفيء ، ولا ريب أن الرافضة خارجون من الأصناف الثلاثة فإنهم لهم يستغفروا للسابقين وفي قلوبهم غل عليهم ، ففيها الثناء على الصحابة وعلى أهل السنة الذين يتولونهم وإخراج الرافضة من ذلك ، وروى ابن بطة وغيره عن مالك بن أنس قال : « من سب السلف فليس له من الفيء من نصيب » ، واستدل بالآية ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : « أمر الله بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ وهو يعلم أنهم يقتتلون » .

وعن عائشة رضي الله عنها : أُمرتم بالاستغفار لأصحاب رسول الله ﷺ فسببتموهم ، سمعت نبيكم يقول : « لا تذهب هذه الأمة حتى يلعن آخرها أولها »(٣) ، ورواه البغوي . قال العماد بن كثير رحمه الله : « فيا ويل من سبهم أو أبغضهم أو أبغض أو سب بعضهم ، ولا سيما سيد الصحابة بعد رسول الله ﷺ وخيرهم وأفضلهم - أعني الصديق الأكبر والخليفة الأعظم أبا بكر بن قحافة رضي الله عنه » ، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة ويبغضونهم ويسبونهم - عياذًا بالله من ذلك - وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة وقلوبهم منكوسة ، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون من رضي الله عنهم ، وأما أهل

---

(١) مسلم (٢٥٨٦) ، وأحمد (٤/٢٧٠) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٥٧١٨) ، ومسلم (٢٥٥٩) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٣) الطبراني في الأوسط (٥٢٤١) من حديث عائشة رضي الله عنها .

السُّنة فإنهم يترضون عمن ﷺ، ويسبون من سبه الله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون ومقتدون لا مبتدون؛ ولهذا هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون. ا.هـ.

وقال مالك رحمه الله: من أصبح وفي قلبه بغض من أحد الصحابة فقد أصابته هذه الآية، يعني قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية، وقد ذكر بعض العلماء أن الرافضة ليسوا من فرق الأمة المحمدية، وباستقراء ما هم عليه الآن منَ الغلو في أهل البيت والبناء على قبورهم، وإظهار اللعن والسب لأصحاب رسول الله ﷺ وسفاهات أخرى يمجها العلم والدين، يعلم أن هذه الطائفة ليست من الإسلام في شيء؛ ولذلك صرح بعض العلماء بتكفيرهم لسبهم الصحابة، فقال صاحب «تبيين المحارم»: واعلم أن الروافض كفار عندنا؛ لأنهم يسبون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وكذلك من أنكر خلافتهما يكفر عندنا على الأصح، وإمام هذه الطائفة الخبيثة منافق معروف يهودي الأصل، وهو عبد الله بن سبأ ادعى الإسلام حيلة، وسعى جهده لتفريق وتشتيت الكلمة، وأدرك بعض قصده بقتل عثمان رضي الله عنه، ثم أظهر الغلو في علي بن أبي طالب، وقصته مشهورة.

قوله: «في قوله: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»:

* حديث: «لا تسبوا أصحابي»[1] رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء فسبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2]، انفرد مسلم بذكر سب خالد لعبد الرحمن دون البخاري، فقوله: «لا تسبوا أصحابي» يعني: عبد الرحمن بن عوف وأمثاله من السابقين الأولين، فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وبعد مصالحة النبي ﷺ أهل مكة ومنهم خالد بن الوليد، فنهى من له صحبة أن يسب من له صحبة أولى لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يشركوهم فيه حتى لو أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه، فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، فكيف حال من ليس من الصحابة بحال؟!

قوله: «لا تسبوا»: أي: لا تشتموا.

قوله: «أُحُد»: هو جبل معروف في المدينة، سمي بذلك لتوحده من الجبال كما ذكره السهيلي.

قوله: «مُدَّ»: المد: مكيال معروف وهو رطل وثلث بالعراقي، والنصيف: النصف، والمعنى: أن غير الصحابة لو أنفق في سبيل الله جبل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه في الثواب، وفي هذا دليل على تحريم سب أصحاب رسول الله ﷺ وأنه من كبائر الذنوب، وفيه دليل على تحريم لعن أصحاب

---

(١) البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٥٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) مسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

رسول اللَّه ﷺ من باب أولى ، وإنه من كبائر الذنوب ، فإن الحديث صريح في تحريم السب ، واللعن أعظم من السب ، وفي الحديث أن رسول اللَّه ﷺ قال : « لعن المؤمن كقتله »[1] وأصحابه ﷺ خيار المؤمنين كما قال ﷺ : « خير القرون قرني »[2] الحديث ، وروى الترمذي عن عبد اللَّه بن مغفل رضي الله عنه قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « اللَّه اللَّه في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضًا ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى اللَّه ، ومن آذى اللَّه يوشك أن يأخذه »[3] ، قال الترمذي : حديث غريب ، إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على وجوب احترامهم وحفظ كرامتهم ، وتحريم سبهم والطعن فيهم ولعنهم .

قال الشيخ تقي الدين : من لعن أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فإنه يستحق العقوبة البالغة باتفاق المسلمين ، وقد تنازعوا هل يعاقب بالقتل أو ما دون القتل ، واستدُل بهذا الحديث على عدالة جميع الصحابة لثناء النبي هذا الثناء العظيم الدال على فضلهم وعدالتهم ، وفيه دليل على تفضيل الصحابة كلهم على جميع من بعدهم ، وهو قول الجمهور .

قال بعض السلف لما سئل عن عمر بن عبد العزيز ومعاوية أيهما أفضل ؟ قال : غبار في أنف معاوية مع رسول اللَّه ﷺ أفضل من عمر بن عبد العزيز ، وسبب تفضيل نفقتهم أنها كانت في وقت الضنك والضيق بخلاف غيرهم ؛ ولأن إنفاقهم كان في نصرته ﷺ وحمايته ، وذلك معدوم بعده ، وكذا جهادهم وسائر طاعتهم كما قال تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُولَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد : ١٠] .

قوله : « ويقبلون ما جاء به الكتاب أو السنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم » :

* هذا فيه الرد على الروافض والنواصب ، فقد أثنى اللَّه - سبحانه - على أصحاب رسول اللَّه ﷺ ووعدهم بالجنة كما قال سبحانه : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح : ٢٩] الآية ، وقال : ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] ، وقال : ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُولَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد : ١٠] ، والآيات والأحاديث في فضل الصحابة كثيرة جدًا ، منها ما في الصحيحين من حديث عمران وغيره : « خير القرون قرني »[4] الحديث .

---

(١) البخاري (٥٧٥٤) ، ومسلم (١١٠) من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه .

(٢) أبو نعيم في الحلية (١٧٢) من حديث عمر رضي الله عنه .

(٣) الترمذي (٣٨٦٢) ، وأحمد (٥/٥٤) من حديث عبد اللَّه بن مغفل رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١١٦٠) .

(٤) تقدم تخريجه .

وروى ابن بطة بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « لا تسبوا أصحاب محمد ، فلمقام أحدهم ساعة – يعني مع النبي ﷺ – خير من عمل أحدكم أربعين سنة » ، وفي رواية وكيع : « خير من عبادة أحدكم عمره »(١) ، والأدلة في فضل الصحابة كثيرة لا يرتاب فيها إلا زائغ ، فلا شك أنهم حازوا قصبات السبق واستولوا على الأمد وبلغوا في الفضل والمعروف والعلم وجميع خصال الخير ما لم يبلغه أحد ، فالسعيد من اتبع صراطهم واقتفى آثارهم ، تالله لقد نصروا الدين ووطدوا قواعد الملة وفتحوا القلب والأوطان وجاهدوا في الله حق جهاده ، فرضي عنهم وأرضاهم .

قوله : « من فضائلهم » : هو جمع فضيلة ، وهو الخصلة الجميلة التي يحصل لصاحبها بسببها شرف وعلو منزلة . انتهى .

قوله : « ومراتبهم » : جمع مرتبة ، والمُرتبة بالضم هي المنزلة ، والمكان ، وفيه جواز المفاضلة بين الصحابة ، وهو الذي تدل عليه الأدلة وبه قال الجمهور ، فعند أهل السنة أفضل الصحابة أبو بكر الصديق ، ثم عمر الفاروق ، ثم عثمان ذو النورين ، ثم علي المرتضي ، ثم بقية العشرة المشهود لهم بالجنة ، ثم أهل بدر ، ثم بيعة الرضوان ، ثم أُحد ، ثم بقية الصحابة ، ثم باقي الأمة أفضل من سائر الأمم ، كما قال تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١١٠] الآية ، وفي « السنن » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله »(٢) .

قوله : « فيفضلون من أنفق من قبل الفتح وهو صلح الحديبية » :

قوله : « من أنفق من قبل الفتح » : هؤلاء هم السابقون من المهاجرين والأنصار والمذكورين في قوله : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ﴾ [التوبة : ١٠٠] الآية ، فالسابقون : هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا ، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم قال تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد : ١٠] ، أي : لا يستوي في الأجر والثواب من أنفق ماله في سبيل الله ونصرة رسوله قبل الفتح ومن أنفق بعده ، وذلك أن الإنفاق قبل الفتح في حال شدة وضعف ، فلم يكن يؤمن حينئذٍ إلا الصديقون ، أما بعد الفتح فإنه ظهر الإسلام ظهورًا عظيمًا ودخل الناس في دين الله أفواجًا ، والمراد هنا بالفتح هو : صلح الحديبية كما أشار إليه المصنف .

وفي « صحيح البخاري » عن أنس في قوله تعالى : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح : ١] هو صلح

(١) صححه الألباني في « شرح الطحاوية » (٥٣٠) .

(٢) الترمذي (٣٠٠١) ، وابن ماجه (٤٢٨٨) من حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « المشكاة » (٦٢٨٥) .

الحديبية[1] ، وعن البراء : « أنتم تعدون الفتح مكة ، وقد كان فتح مكة فتحًا ، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية »[2] . ذكره البخاري ، وسئل النبي ﷺ عن صلح الحديبية أفتح هو؟ قال : « نعم »[3] ، قال الشيخ تقي الدين ﷺ : وأهل العلم على أنه أنزل فيه - أي صلح الحديبية - ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ ، قال : وهذه الآية نص على تفضيل المنفقين المقاتلين قبل الفتح على المنفقين بعده ؛ ولهذا ذهب جمهور العلماء إلى أن السابقين في قوله ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾ [الحديد : ١٠] ، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم ، وذهب بعضهم إلى أن السابقين من صلى إلى القبلتين وهذا ضعيف ، وأطال الكلام في رد هذا القول في كتابه « المنهاج » ، انتهى . وكانت بيعة الرضوان عام الحديبية سنة ست من الهجرة ، وبذلك الصلح حصل من الفتح والخير ما لا يعلمه إلا اللَّه ، مع أنه كرهه خلق كثير من المسلمين ، ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة ، وكان عدد الصحابة الذين بايعوا النبي ﷺ تحت الشجرة أكثر من ألف وأربع مائة وهم الذين فتحوا خيبر ، وسورة الفتح أنزلها اللَّه قبل فتح مكة ، إنما سمي صلح الحديبية فتحًا ؛ لما حصل فيه من الخير الكثير الذي لا يعلمه إلا اللَّه . قال في « الهدي » : وسمي صلح الحديبية فتحًا في اللغة : عبارة عن فتح المغلق والصلح الذي حصل مع المشركين في الحديبية كان بابه مسدودًا مغلقًا حتى فتحه اللَّه . انتهى . وقال ابن كثير ﷺ : والجمهور على أن المراد بالفتح هاهنا : فتح مكة . ا.هـ .

قوله : « الحديبية » : كدويهية ، وقد تشدد ، بئر قرب مكة . انتهى « قاموس » ، في هذه الآية دليل على أن الصدقة وكذلك سائر الأعمال تتفاضل بحسب الزمان والمكان ، وفيها دليل على فضل النفقة في سبيل اللَّه وفضل الجهاد في سبيل اللَّه ، وفيها دليل على تفاضل الصحابة رضوان اللَّه عليهم ، واستدل بهذه الآية على أن الصحابة كلهم من أهل الجنة ، قال ابن حزم : الصحابة من أهل الجنة قطعًا واستدل بهذه الآية .

قوله : « ويقدمون المهاجرين على الأنصار » .

* وذلك لما فضلهم اللَّه به من المنزلة والشرف والتقديم في الذكر والرتبة كما قال سبحانه : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة : ١٠٠] ، وقال : ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾ [الحشر : ٨] الآية .

قوله : « والمهاجرين » : وهم الذين هاجروا من مكة إلى المدينة . انتهى . « قسطلاني » ، وقال في

---

(١) البخاري (٣٩٣٩) من حديث أنس رضي الله عنه موقوفًا .

(٢) البخاري (٣٩١٩) من حديث البراء رضي الله عنه .

(٣) أبو داود (٢٧٣٦) ، والحاكم (٢٥٩٣) من حديث مجمع بن جارية رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٥٨٧) .

« الفتح » : والمراد بالمهاجرين من عدا الأنصار ، ومن أسلم يوم الفتح وهلم جرا . اهـ .

والهجرة هنا لغةً : الترك ، وشرعًا : هو الانتقال من بلد الشرك أو بلد تغيب فيه أحكام البعد المضلة إلى بلد الإسلام أو السنة .

قوله : « الأنصار » ؛ أي : أنصار رسول الله ﷺ ، والمراد بهم : الأوس والخزرج ، وكانوا يعرفون قبل ذلك ببني قيلة ، وهي الأم التي تجمع القبيلتين ، فسماهم الرسول ﷺ الأنصار ، فصار ذلك علمًا عليهم ، وخصوا بهذه المنقبة العظمى دون غيرهم من القبائل لما فازوا به من إيواء النبي ﷺ ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم ، والأحاديث في فضل الأنصار كثيرة ، كحديث أن النبي ﷺ قال : « آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار »[(١)] .

قوله : « ويؤمنون بأن الله تعالى قال لأهل بدر ...» إلخ :

* كما روى الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[(٢)] ، وفي « صحيح مسلم » عن جابر رضي الله عنه أن غلامًا لحاطب قال : ليدخلن حاطب النار ، فقال رسول الله ﷺ : « كذبت إنه شهد بدرًا والحديبية »[(٣)] ، وفي الصحيح من حديث علي رضي الله عنه في قصة كتاب حاطب بن أبي بلتعة لقريش يخبرهم بخروج النبي ﷺ ، فقال عمر رضي الله عنه : دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : « إنه شهد بدرًا ، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[(٤)] . رواه الإمام أحمد .

قوله : « لعل الله اطلع » الحديث : صرح العلماء بأن الترجي المذكور في كلام الله وكلام رسوله للوقوع ، وقد وقع عند أحمد وأبي داود وغيرهم في حديث أبي هريرة بالجزم ، ولفظه : « أن الله اطلع على أهل بدر ...»[(٥)] الحديث ، وفي هذه الأحاديث دليل على فضيلة أهل بدر وبشارة عظيمة لهم ، قال النووي في « شرح مسلم » ، قال العلماء رحمهم الله : معناه الغفران لهم في الآخرة ، فإن توجه على أحد منهم حد أو غيرة أقيم عليه في الدنيا ، ونقل القاضي عياض : الإجماع على إقامة الحد وأقامه عمر على بعضهم ، وقال : وضرب النبي ﷺ مسطحًا وكان بدريًا . انتهى .

---

(١) البخاري (١٧) ، ومسلم (٧٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) الحاكم (٦٩٦٨) ، وابن أبي شيبة (٦/٣٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٧١٩) .

(٣) مسلم (٢٤٩٥) ، والترمذي (٣٨٦٤) من حديث جابر رضي الله عنه .

(٤) البخاري (٢٨٤٥) ، ومسلم (٢٤٩٤) ، وأحمد (٧٩/١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٥) تقدم تخريجه .

قوله : « وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر » :

* أي : عدة أهل بدر كما روى البخاري عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن عدة أصحاب بدر على عدة أصحاب طالوت الذين عبروا معه النهر ولم يجاوزه معه إلا مؤمن بضعة عشر وثلاث مائة ، وبدر قرية مشهورة على نحو أربع مراحل من المدينة المنورة ، وسميت الوقعة باسم موضعها الذي وقعت فيه ، ووقعة بدر من أشهر الوقائع التي أعز الله بها الإسلام وقمع بها عبدة الأصنام .

وكانت وقعة بدر نهار الجمعة لسبع عشرة خلت من رمضان من السنة الثانية من الهجرة ، واستشهد فيها من المسلمين أربعة عشرة نفسًا ، ستة من المهاجرين وثمانية من الأنصار ، وقتل من الكفار سبعون .

قوله : « وبأنه لا يدخل النار » إلخ :

* قال الله تعالى : ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة : ١١٧] .

وقال تعالى : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] الآية ، وفي « صحيح مسلم » من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ ، قال : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة »[1] ، وفي « الصحيحين » وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه قال : كنا في الحديبية ألفًا وأربع مائة ، فقال لنا رسول الله ﷺ : « أنتم خير أهل الأرض »[2] أفاد هذا الحديث : أن عدد من بايع تحت الشجرة ألف وأربع مائة ، وفي رواية من حديث جابر أنهم ألفا وخمس مائة[3] ، وفي حديث البراء أنهم ألف وأربع مائة أو أكثر[4] ، وجمع بين هذه الروايات بأن من قال : ألف وخمس مائة جبر الكسر ، ومن قال : ألف وأربع مائة ألغاه ، وكان سبب هذه البيعة أنه ﷺ قصد مكة ليعتمر فصدَّه المشركون ، وكان قد بعث عثمان رضي الله عنه إلى مكة فشاع أن عثمان قتل ، فطلب ﷺ البيعة فبايعوه تحت الشجرة ، ثم صالح المشركين صلح الحديبية المعروف ، وذلك في سنة ست من الهجرة في ذي القعدة ، ثم رجع بهم إلى المدينة وغزا بهم خيبر ففتح الله عليهم في أول سنة سبع وقسمها بينهم .

قوله : « شجرة » : هي شجرة خضراء من سدر كانت البيعة تحتها ، ويقال لها : شجرة البيعة ، ولما كان في خلافة عمر رأى أناسًا يذهبون إليها فيصلون تحتها ، فقطعها رضي الله عنه مخافة الفتنة بها اختفى مكانها ، وأما الحديبية فهي قرية من مكة أكثرها في الحرم ، والحديبية : بئر كانت هناك ، وسمي

---

(١) مسلم (٢٤٩٦) ، وأبو داود (٤٦٥٣) من حديث جابر رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٣٩٢٣) ، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر رضي الله عنه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) تقدم تخريجه .

المكان بها ، بينها وبين مكة نحو كمرحلة واحدة ، ومن المدينة تسع مراحل .

قوله : « ونشهد بالجنة ..» إلخ :

* أي : ويشهد أهل السنة والجماعة بالجنة لمن شهد له الرسول ﷺ كالعشرة وهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وطلحة ، كما روى الترمذي في جامعة عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « أبو بكر في الجنة ، وعمر في الجنة ، وعثمان في الجنة ، وعلي في الجنة ، والزبير بن العوام في الجنة ، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ، وسعد بن أبي وقاص في الجنة ، وسعيد بن زيد في الجنة ، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة »[1] ، ورواه أحمد في مسنده والضياء عن سعيد بن زيد ، وتبشير النبي ﷺ العشرة بالجنة لا ينافي مجيء تبشير غيرهم في أخبار أخرى ؛ لأن العدد لا ينفي الزائد .

وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين »[2] ، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه ، وأخرجه أبو يعلى والضياء في « المختارة » عن أنس ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » عن جابر وأبي سعيد ، وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم خلافًا للرافضة الذين يبغضونهم ويسبونهم ، بل يكرهون لفظ العشرة أو فعل شيء يكون فيه عشرة ويتشاءمون به لموافقته لاسم العشرة المبشرة بالجنة ، لكنهم يستثنون عليًا رضي الله عنه ، ولديهم من الجهالات والعوائد الذميمة وسفاهة العقول ما يقضي بعزلهم عن زمرة العقلاء ، وإلا فمال ذنب هذا النوع من العدد ؟! لكنه البغض المتأصل والعداوة البالغة لخيار المؤمنين وساداتهم ، وأفضل قرونهم رضوان الله عليهم أجمعين .

قوله : « وثابت بن قيس » :

* هو خطيب رسول الله ﷺ كما رواه البخاري في « صحيحه » عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ افتقد ثابت بن قيس ، فقال رجل : يا رسول الله ، أنا أعلم لك علمه فأتاه فوجده في بيته منكسًا رأسه ، فقال له : ما شأنك ؟ قال : شرٌّ ، كان يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ فقد حبط عمله فهو من أهل النار ، فأتى الرجل النبي ﷺ فأخبره أنه قال كذا وكذا ، قال : فرجع إليه المرة الأخيرة فأخبره ببشارة عظيمة ، فقال : « اذهب إليه فقل له : إنك لست من أهل النار ولكنك من أهل الجنة »[3] ، تفرد به البخاري من هذا الوجه ، وفي رواية أحمد عن أنس : فكنا نراه يمشي بين أظهرنا ونحن نعلم أنه من أهل الجنة ، ورواه

---

(١) أحمد (١/١٨٧) ، وأبو داود (٦/٣٥٠) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٤٠١٠) .

(٢) الترمذي (٣٦٦٥) ، وأحمد (١/٨٠) من حديث علي رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥١) .

(٣) البخاري (٣٤١٧) من حديث أنس رضي الله عنه .

مسلم بلفظ آخر ، ورواه ابن جرير وغيره ، وروى ابن أبي حاتم عن ثابت عن أنس في قصة ثابت بن قيس فقال في آخرها : فكنا نراه يمشي بين أظهرنا ونحن نعلم أنه من أهل الجنة ، فلما كان يوم اليمامة كان في بعضنا بعض الانكشاف ، فأقبل قد تكفن وتحنط ، فقاتل حتى قتل رضي اللَّه عنه .

قوله : « وغيرهم من الصحابة » :

* وذلك كعبد اللَّه بن سلام والحسن ، فقد شهد النبي للمذكورين كما روى البخاري في « صحيحه » عن سعد بن أبي وقاص قال : ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي إنه من أهل الجنة إلا لعبد اللَّه بن سلام ، وفي حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال : « الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة »[1]، وفي حديث عكاشة بن محصن لما ذكر السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة من غير حساب ولا عذاب ، فقال : ادعُ اللَّه أن يجعلني منهم ، فقال : « أنت منهم ... »[2]الحديث ، ولا يشهد لغير من شهد له النبي ﷺ بجنة ولا نار ؛ لأنه لا يعلم ماذا يختم له به ، وأحلق بعض العلماء بمن تقدم من اتفقت الأمة على الثناء عليه كعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وغيرهما ، وكان أبو ثور يشهد لأحمد بن حنبل بالجنة وفي المسند : « يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار » ، قالوا : بماذا يا رسول اللَّه ؟ قال : « بالثناء الحسن والثناء السيئ »[3].

وفي « الصحيحين » أن النبي ﷺ مر عليه بجنازة فأثنوا عليها خيرًا ، فقال : « وجبت » ، ومر عليه بجنازة فأثنوا عليها شرًا فقال : « وجبت » ، فقيل : يا رسول اللَّه ما قولك : وجبت ؟ فقال : « هذه الجنازة أثنيتم عليها بالخير فقلت : وجبت لها الجنة ، وهذه الجنازة أثنيتم عليها شرًا فقلت : وجبت لها النار ، أنتم شهداء اللَّه في الأرض »[4].

قوله : « ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه ...» :

قوله : « ويقرون » :الإشارة للرد على الرافضة الذين يفضلون عليًا على أبي بكر وعمر ، ويطعنون في خلافتهما ، ويزعمون أن عليًا أفضل منهما ، وأن النبي ﷺ أوصى إليه ، وقد سئل علي عن ذلك فأنكر ذلك ، كما روى الإمام أحمد والبخاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، قال الحافظ الذهبي : هذا متواتر ، والروافض تكذب هذه الأخبار – لعنهم اللَّه – ما أجهلهم وأضلهم !

---

(١) الترمذي (٣٧٦٨) ، وأحمد (٣/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٣١٨١) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) ابن ماجه (٤٢٢١) ، وابن حبان (٧٣٨٤) من حديث أبي زهير الثقفي رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٤٠٠) .

(٤) البخاري (١٣٠٣) ، ومسلم (٩٤٩) من حديث أنس رضي الله عنه .

وقال في «الفتاوى» للشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله: وقد روى عن علي من نحو من ثمانين وجهًا أو أكثر أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، وقال في المنهاج: وروى الترمذي عنه أنه سمع ذلك من النبي ﷺ، ولا ريب أن عليًا لا يقطع بذلك إلا عن علم، ورُوي عنه أنه قال: لا أوتى بمن يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلد المفتري.

وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان أبو بكر أعلمنا برسول الله ﷺ، وروى الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: «هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا الأنبياء والمرسلين»[١]، وروى أبو الدرداء عن النبي ﷺ أنه قال: «ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أفضل من أبي بكر وعمر»[٢]، وذكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية في غير موضع من كتبه اتفاق العلماء على أن أعلم الصحابة أبو بكر ثم عمر.

وذكر الإمام السمعاني أحد الأئمة الستة في كتاب «تقويم الأدلة»: أجمع علماء السنة على أن أبا بكر أعلم من علي، قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: وما علمت أحدًا من الأئمة المشهورين ينازع في ذلك. ا.هـ.

قوله: «ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي»:

* أي: يكملون بعثمان ثلاثة ويكملون بعلي أربعة، فالخلفاء الأربعة على هذا الترتيب في الفضل والخلافة، كما روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنه قال: كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان[٣]، وفي لفظ: «يبلغ ذلك النبي ﷺ ولا ينكره»، وقال أبو أيوب السختياني وأحمد بن حنبل والدارقطني وغيرهم: من قدَّم عليًا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، فهؤلاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون، كما في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور ...»[٤] الحديث.

قوله: «وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة»:

* فإن الصحابة رضوان الله عليهم اختاروه وأجمعوا على بيعته، كما في حديث عبد الرحمن بن عوف أنه قام ثلاثًا لم يغتمض فيها بنوم يشاور الأولين والتابعين لهم بإحسان، وشاوروا أمراء الأنصار، فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان رضي الله عنه، وهذا من الأدلة الدالة على أن عثمان أفضل؛ لأنهم

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أبو نعيم في الحلية (٣/٣٢٥) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) البخاري (٣٤٥٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) تقدم تخريجه.

قدموه باختيارهم وأجمعوا عليه ، كما تقدم من قول أبي أيوب وأحمد والدارقطني ، وغيرهم من الأئمة : من قدم عليًا على عثمان فقد أرزى بالمهاجرين والأنصار ، فأفضل الأمة أبو بكر بإجماع أهل السنة ، ولا ينازع في ذلك إلا زائغ ، واسمه عبد اللَّه بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعيد بن تميم بن مرة ، الصديق ؛ لقبه النبي ﷺ بذلك ، وهو أول الناس إيمانًا وتصديقًا للنبي ﷺ على المشهور عند أهل السنة ، وقيل : أول الناس إسلامًا علي ، وقيل : غير ذلك .

وروي عن الإمام أبي حنيفة أنه قال : الأورع أن يُقال : أول من أسلم من الرجال الأحرار : أبو بكر الصِّديق ، ومن الصبيان : علي ، ومن النساء : خديجة ، ومن الموالي : زيد بن حارثة ، ومن : العبيد بلال ، وهكذا رُوي عن إسحاق بن راهويه ، وهذا من أحسن ما قيل لجمعه الأقوال ، وأبو بكر أول من ولي الخلافة وأحق الناس بها ، وأول من سمي خليفة .

قال الإمام الشافعي : خلافة أبي بكر قضاها اللَّه في سمائه ، وجمع عليها قلب نبيه ، وقال ابن القيم رحمه الله في « الأعلام » : ولا يحفظ لأبي بكر الصديق خلاف نص واحد أبدًا ، ولا يحفظ له فتوى ولا حكم مأخذها ضعيف ، وهو تحقيق في كون خلافته خلافة نبوة . انتهى .

صحب أبو بكر النبي ﷺ من حين أسلم إلى أن توفي وشهد معه المشاهد كلها ، ومناقبه أشهر من أن تذكر ، توفي وله ثلاث وستون سنة ، وكانت خلافته سنتين وأشهر ، ودفن بجنب النبي ﷺ ، ثم بعد أبي بكر وعمر في الفضل وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد اللَّه بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب يجتمع مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي ، سماه النبي ﷺ الفاروق ؛ لفرقه بين الحق والباطل ، أسلم في السنة السادسة من البعثة وعمره سبع وعشرون سنة ، ومناقبه أشهر من أن تذكر ، وكناه النبي ﷺ بأبي حفص وهو لغة الأسد ، وهو أول من سمي أمير المؤمنين لاستثقالهم خليفة رسول اللَّه ، ولي الخلافة بعد الصديق سنة ثلاثة عشر ، وقام بها أتم قيام ، وكثرت الفتوح في مدة خلافته رضي اللَّه عنه ، وهو أفضل هذه الأمة بعد أبي بكر رضي الله عنه بإجماع السلف ، وسيرة عمر قد افردها بعض العلماء بالتأليف ، وبلغت مجلدات ، وعدله يضرب به المثل ، فيقال : سيرة العمرين ، والعمران أبو بكر وعمر ، وقيل لهما : العمران تغليبًا مثل ما يقال : القمران : للشمس والقمر ، والأبوان : للأب والأم ، مات رضي الله عنه شهيدًا طعنه أبو لؤلؤة في المسجد سنة ثلاثة وعشرين ، ودفن بالحجرة النبوية بجنب أبي بكر مع النبي ﷺ .

ثم بعد عمر في الفضل عثمان بن عفان بن الحارث بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، ولد في السنة السادسة من الفيل ، وأسلم قديمًا وهاجر الهجرتين ، وتزوج بنتي النبي ﷺ فسمي « ذو النورين » ، وجمع رضي الله عنه القرآن ، وجهز جيش العسرة ، ولي الخلافة بعد عمر بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ، وفضائله كثيرة ، استشهد في داره سنة خمس وثلاثين ، وله بضع وثمانون سنة ، تجمعت أوباش وأنذال من أوباش

العراق ، ومصر ، والشام ، فحاصروه في بيته ، وأخيرًا اقتحموا عليه وقتلوه شهيدًا ، رضي الله عنه .

ثم بعد عثمان في الفضل علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، ابن عم رسول الله ﷺ ، وزوج بنته فاطمة الزهراء ، ومناقبه كثيرة ، بايعه الناس بعد قتل عثمان رضي الله عنهما ، واتفق السلف على فضله وخلافته بعد عثمان .

قال الإمام أحمد رحمه الله : عليٌّ رابعهم في الخلافة والتفضيل ، وهو أول خليفة من بني هاشم ، وقيل : إنه أول من أسلم ، ونقل بعضهم الإجماع عليه ، وتقدم الكلام في أول من أسلم في مناقب أبي بكر الصديق ، ومناقبه كثيرة وفضائله شهيرة ، حتى قال أحمد بن حنبل : ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي رضي الله عنه ، مات ليلة الأحد لتسع عشرة مضت من رمضان سنة أربعين ، قتله عبد الرحمن بن ملجم قبحه الله ، وعمره ثلاثة وستون سنة ، وخلافته خمس سنين إلا نحو أربعة أشهر .

قوله : « مع أن بعض أهل السنة ....» إلخ :

* فروى عن أبي حنيفة تقديم علي على عثمان ، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان ، وكذلك روي عن سفيان الثوري تقديم علي على عثمان ، ويقال : إنه رجع عنه لما اجتمع به أبو أيوب السختياني ، وقال : من قدم عليًا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، وقيل : لا يفضل أحدهما على الآخر ، قال مالك في « المدونة » ، وتبعه جماعة منهم يحيى القطان ، ومن المتأخرين ابن حزم ، والذي عليه جمهور أهل السنة - بل استقر أمر أهل السنة عليه - : تقديم عثمان على علي رضي الله عنهما كما أشار إليه المصنف ، قال في « المنهاج » : وسائر أئمة أهل السنة على تقديم عثمان ، وهو مذهب جماهير أهل الحديث ، وعليه يدل النص والإجماع والاعتبار . انتهى .

وفي الصحيح عن ابن عمر قال : كنا نقول ورسول الله حي : أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي[(١)] ، وفي لفظ : يبلغ ذلك النبي ﷺ ولا ينكره[(٢)] ، وقال عبد الرحمن بن عوف لعلي رضي الله عنه : إني نظرت أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، وقال أبو أيوب : من لم يقدم عثمان على علي ، فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار . وقد تقدم ، وهذا دليل على أن عثمان أفضل ؛ لأنهم قدموه باختيارهم واشتوارهم ، وعلي رضي الله عنه من جملة من بايع عثمان ، وغزا معه ، وكان يقيم الحدود بين يديه .

قوله : « بعد اتفاقهم » إلخ : أي : أن أهل السنة متفقون على تقديم أبي بكر وعمر على عثمان ؛ وذلك لما لأبي بكر وعمر من الفضائل التي لم يشاركهما فيها أحد من الصحابة لا عثمان ولا علي ولا غيرهما ، وهذا كان متفقًا عليه في الصدر الأول إلا أن يكون خلافًا شاذًا لا يعبأ به .

---

(١) البخاري (٣٤٥٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) الطبراني في الأوسط (٨٧٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنه .

قوله : « وإن كانت هذه المسألة مسألة عثمان ...» إلخ :

* أي : مسألة التفضيل بينهما لوجود الخلاف ، فقد قال بعض أهل السنة بتقديم علي ، والبعض توقف ، وأما من حكى الإجماع على تفضيل عثمان فقد غلط ، فالخلاف موجود فلذا لا يضلل المخالف .

قوله : « التي يضلل فيها » إلخ : أي : ينسب إلى الضلال هي مسألة الخلافة ، فأهل السنة والجماعة يؤمنون بأن بعد رسول اللّه ﷺ أبو بكر الصديق لفضله وسابقته ، وتقديم النبي ﷺ له على جميع الصحابة ، وإجماع الصحابة على ذلك ، ولم يكن اللّه ليجمعهم على ضلالة .

ثم أحقهم بالخلافة بعد أبي بكر عمر رضي الله عنهما ، وذلك لفضله وعهد أبي بكر إليه واتفاق الأمة بعده عليه ، ثم عثمان رضي الله عنه لتقديم أهل الشورى له ، واتفاق الأمة عليه . قال الإمام أحمد : ما اجتمعوا على بيعة ما اجتمعوا على بيعة عثمان رضي اللّه عنه ، ثم علي لفضله وإجماع أهل عصره عليه ، ولا شك أن عليًا هو الخليفة في زمانه خلافة نبوة ، كما دل على ذلك حديث سفينة الذي سيأتي ، وقال الإمام أحمد رحمه الله : علي رابعهم في الخلافة والتفضيل ، وأما معاوية فهو من العدول الفضلاء والصحابة النجباء رضي الله عنهم ، فهؤلاء هم الخلفاء الأربعة المشار إليهم في حديث العرباض بن سارية : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ...»[1] الحديث .

قوله : « ومن طعن في خلافة واحد ...» إلخ :

* لمخالفته النصوص الصريحة والإجماع ، ولم يخالف في ذلك إلا ضال زائغ .

قال الإمام أحمد رحمه الله : من فضل عليًا على أبي بكر وعمر ، وقدمه عليهما في الفضيلة والإمامة دون النسب ؛ فهو رافضي مبتدع فاسق ، ذكره القاضي أبو يعلى ، وتبرأ الإمام أحمد ممن ضللهم أو أحدًا منهم ، وقال الإمام أحمد : من لم يربع بعلي في الخلافة ؛ فهو أضل من حمار أهله ، واحتج الإمام أحمد بحديث سفينة عن النبي ﷺ قال : « تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ، ثم تكون ملكًا »[2] ، وآخر الثلاثين خلافة علي رضي الله عنه مع أيام ابنه الحسن ، وكانت ستة أشهر وشيئًا ، وروى حديث سفينة أصحاب « السنن » وصححه ابن حبان وغيره ، فترتيب الخلفاء في التفضيل والخلافة كما ذكره المصنف خلافًا للرافضة من الشيعة وغيرهم الذين يزعمون أن رسول اللّه ﷺ قد نص على خلافة علي ، وهذا من أعظم الكذب والافتراء ، والأدلة على بطلان هذه الدعوى لا تحصى ، بل قد سئل علي رضي الله عنه عن ذلك فأنكره ، قال النووي : وأما ما تدعيه الشيعة من النص على علي والوصية إليه ؛ فباطل لا أصل له باتفاق المسلمين ، وأول من كذبهم علي رضي اللّه عنه ، ثم ذكر ما روى البخاري عن أبي جحيفة قال : قلت لعلي رضي اللّه

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الطبراني (١/٥٥) من حديث سفينة رضي الله عنه .

عنه : هل عندكم من الوحي شيء غير القرآن ؟ قال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن ، وما في هذه الصحيفة ، قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر ، وروى مسلم عن الأسود بن يزيد قال : ذكروا عند عائشة أن عليًا كان وصيًا ، فقالت : متى أوصى إليه فقد كنت مسندته - تعني النبي ﷺ - إلى صدري ، فدعى بالطست فلقد انخنث في حجري ، وما شعرت إنه ماتِ ، فمتى أوصى إليه ، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على بطلان ما تزعمه الشيعة من أنه أوصى إليه ، أو أن لدى أهل البيت شيء من العلم ، لا سيما علي لم يطلع عليه أحد غيره ، وقد أطال في « المنهاج » في رد هذا وإبطاله بأدلة واضحة صريحة - إلى أن قال - وأما النص الذي تدعيه الرافضة ، فهو كالنص الذي تدعيه الراوندية على العباس وكلاهما معلوم الفساد بالضرورة عند أهل العلم ، ولو لم يكن في إثبات خلافة علي إلا هذا لم يثبت له إمامة ، كما لم يثبت للعباس إمامة بنظيره . اهـ .

قوله : « ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ » إلخ :

* أي : أن أهل السنة والجماعة يحبون أهل بيت الرسول ﷺ ، ويتولونهم ، ويحترمونهم ، ويكرمونهم ؛ لقرابتهم من رسول الله ﷺ ، فاحترامهم ومحبتهم والبر بهم من توقيره واحترامهم ﷺ وامتثالًا لما جاء به الكتاب والسنة من الحث على ذلك ، قال تعالى : ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى : ٢٣] ، وقد تكاثرت الأحاديث بالأمر بذلك والحث عليه ، قال ابن كثير رحمه الله بعد كلام : ولا ننكر الوصاية بأهل البيت والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم ، فإنهم من ذرية طاهرة ، وأشرف بيت وجد على وجه الأرض فخرًا وحسبًا ونسبًا ، ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية ، كما كان عليه سلفهم كالعباس وبنيه وعلي رضي الله عنه وأهل بيته وذويه ، وأهل البيت هم آل النبي ﷺ الذين حرمت عليهم الصدقة ، كما فسر ذلك راوي الحديث : وهم آل علي ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل العباس ، وبنو الحارث ابن عبد المطلب ، كما جاء تفسيره في « صحيح مسلم » ، وكذلك أزواج النبي ﷺ من أهل بيته ، كما دل عليه سياق آية الأحزاب ، كما قرر ذلك الشيخ تقي الدين وابن القيم وغيرهما . انتهى . وأفضل أهل بيته علي وفاطمة والحسن والحسين الذي أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء ، وذكره الشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى - .

قوله : « ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ : حيث قال يوم غدير خم ....» إلخ :

* أي أن الرسول أوصى باحترامهم والإحسان إليهم وإكرامهم كما في الحديث الذي ذكره المصنف .

قوله : « حيث قال يوم غدير خم » الحديث : قوله : (خُمّ) بضم الخاء وتشديد الميم هو اسم لغيضة على ثلاثة أميال من الجحفة ، وهو غدير مشهور يضاف إلى الغيضة ، فيقال : غدير خم ، والغيضة :

الشجر الملتف ، والحديث رواه مسلم في « صحيحه » عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول اللَّه ﷺ خطيبًا بماء يدعى خمًّا بين مكة والمدينة ، فحمد اللَّه ، وأثنى عليه ، ووعظ ، وذكر ، ثم قال : « أما بعد ، أيها الناس ، إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب ، وإني تارك فيكم ثقلين أولهما : كتاب اللَّه فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب اللَّه ، واستمسكوا به » ، فحث على كتاب اللَّه ﷻ ، ورغب فيه ، ثم قال : « وأهل بيتي ، أذكركم اللَّه في أهل بيتي ، أذكركم اللَّه في أهل بيتي ، أذكركم اللَّه في أهل بيتي »[1] ، فقال حصين : ومن أهل بيته يا زيد ، أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال : نساؤه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده ، قال : من هم ؟ قال : هم آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس ﷺ ، قال : كل هؤلاء حرم الصدقة ؟ قال : نعم ، وروى هذا الحديث أحمد وغيره ، وقد رواه الترمذي ، وزاد فيه : « وإنهما لم يفترقا حتى يراد على الحوض »[2] .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة ، وقال : إنها ليست من الحديث ، فهذا الحديث فيه الوصية بأهل البيت والحث على احترامهم وإكرامهم .

قوله : « أذكركم اللَّه في أهل بيتي » : أي : أذكركم اللَّه ، أي : ما أمر به من احترامهم ، وإكرامهم ، والقيام بحقهم . قوله ثلاثًا : مبالغة في الحث على ذلك وكرره للتأكيد ، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذا اليوم الذي خطب النبي ﷺ في هذا الغدير المشهور هو ثامن عشر ذي الحجة ، مرجعه من حجة الوداع ، وقد زاد أهل الأهواء في ذلك ، وزعموا أنه عهد إلى علي رضي الله عنه الخلافة ، وذكروا كلامًا طويلًا باطلًا ، وزعموا أن الصحابة تمالئوا على كتمان هذا النص ، وغصبوا الوصي حقه ، وفسقوا وكفروا إلا نفرًا قليلًا ، وقد جعل أهل البدع هذا اليوم عيدًا ، وهذا ابتداع في الدين ؛ إذ الأعياد شريعة من الشرائع فيجب فيها الاتباع لا الابتداع ، ولم يكن في السلف ، لا من أهل البيت ولا من غيرهم من اتخذ ذلك عيدًا . انتهى من « الاقتضاء » .

قوله : « وقال أيضًا للعباس عمه - وقد اشتكى إليه ...» إلخ :

* هذا الحديث رواه الإمام أحمد وغيره عن العباس بن عبد المطلب قال : قلت : يا رسول اللَّه ، إن قريشًا إذا لقي بعضهم بعضًا لقوهم ببشر حسن ، وإذا لقونا لقونا بوجوه لا نعرفها ، فغضب النبي ﷺ غضبًا شديدًا ، وقال : « والذي نفسي بيده ، لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله »[3] رواه أحمد ، وفي لفظ ثم قال : « يا أيها الناس ، من آذى عمي فقد آذاني ، فإنما عم

---

(١) مسلم (٢٤٠٨) ، وأحمد (٤/٣٦٦) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه .

(٢) الترمذي (٣٧٨٨) ، والحاكم (٤٧١١) من حديث زيد بن أرقم وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٢٤٥٨) .

(٣) أحمد (١/٢٠٧) ، والحاكم (٥٤٣٣) من حديث العباس رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « المشكاة » (٦١٤٧) .

الرجل صنو أبيه »[1] . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح .

قوله : « العباس » : هو ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف عن رسول الله ﷺ ، ووالد الخلفاء العباسيين ، وكان أسن من النبي ﷺ بسنتين أو ثلاث ، وكان إسلامه على المشهور قبل فتح مكة ، وكنيته أبو الفضل ، ومات في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين ، وله بضع وثمانون سنة ، وصلى عليه عثمان ، ودفن بالبقيع رضي الله عنه .

قوله : « وقد اشتكى إليه » : من الشكوى ، وهو أن تخبر عن مكروه أصابك . انتهى نهاية قوله : يجفوا : الجفاء : ترك البر والصلة . انتهى « نهاية » .

قوله : « فقال : « والذي نفسي بيده ، لا يؤمنون حتى يحبوكم ، لله ولقرابتي » :

قوله : « والذي نفسي بيده » : فيه الحلف على الفتيا ، وفيه دليل على دخول الأعمال في مسمى الإيمان ، وهذا قول أهل السنة والجماعة . قوله : « لا يؤمنون » : الحديث ، هذا نفي لكمال الإيمان الواجب ، ففيه دليل على عظيم حقهم ، ووجوب احترامهم ، والتحذير من بغضهم ، والترغيب في حبهم ، حتى نفى الإيمان عمن لا يحبهم ، وفيه أن محبة أهل البيت وقرابة النبي ﷺ من محبته ﷺ واحترامه وإكرامه ، وفيه دليل على فضل قرابة النبي ﷺ .

قوله : « ولقرابتي » : قرابة النبي صلى الله عليه سلم من ينسب إلى جده الأقرب ، وهو عبد المطلب ممن صحب النبي ﷺ ، أو رآه من ذكر أو أنثى . انتهى « فتح الباري » . وروى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال : « ارقبوا محمدًا في أهل بيته » . وفي الصحيح أن الصديق قال لعلي رضي الله عنه : « والله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ أن أصل من قرابتي » . وقال عمر بن الخطاب للعباس : « والله لإسلامك يوم أسلمت كان أحب إليّ من إسلام الخطاب لو أسلم ؛ لأن إسلامك كان أحب إلى رسول الله ﷺ من إسلام الخطاب » .

قوله : « وقال : « إن الله اصطفى إسماعيل ، واصطفى من بني إسماعيل كنانة ، واصطفى من كنانة قريشًا ...» .

قوله : « إن الله » إلخ : هذا الحديث رواه أحمد ومسلم عن واثلة بن الأسقع بلفظ : « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشًا من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم »[2] ، ورواه - أيضًا - الترمذي بلفظ : « إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ، واصطفى من

(١) الترمذي (٣٧٥٨) ، وأحمد (٤/١٦٥) من حديث المطلب بن ربيعة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٧٠٨٧) .

(٢) مسلم (٢٢٧٦) ، والترمذي (٣٦٠٦) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه .

ولد إسماعيل بني كنانة »[١] الحديث ، قال الترمذي : حسن صحيح .

قوله : « اصطفى » : أي : اختار ، والصفوة الخيار في هذا الحديث دليل على شرف نسبه ﷺ ، ودليل على فضله ﷺ ، وأنه أفضل الخلق على الإطلاق ، وروى مسلم في « صحيحه » أن رسول الله ﷺ قال : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر »[٢] ، وقال ابن عباس رضي الله عنه : إن الله فضل محمدًا على أهل السماء وعلى الأنبياء ورواه البيهقي ، وفي هذا الحديث إشارة إلى فضل إسماعيل على سائر إخوته ، وهذا الحديث صريح في أنه ﷺ من ذرية إسماعيل ولا خلاف في ذلك ، فهو ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهد بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مصر بن نزار بن معد بن عدنان ، وفيه دليل على فضل العرب ، وأنهم أفضل من غيرهم ، وفيه أن محبتهم دين ؛ لأن الحب والبغض يتبع الفضل ، وقد روى : « حب العرب إيمان وبغضهم نفاق وكفر » ، وقد احتج بهذا الحديث حرب الكرماني وغيره ، فقال حرب في وصفه للسنة التي قال فيها : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر أهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها ، وساق كلامًا طويلًا إلى أن قال : ونعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها ونحبهم لحديث رسول الله ﷺ : « حب العرب إيمان وبغضهم نفاق »[٣] ، ولا نقول بقول الشعوبية ، وأراذل الموالي الذين لا يحبون العرب ، ولا يقرون بفضلهم ، فإن قولهم بدعة وخلاف . انتهى من « اقتضاء الصراط المستقيم » ملخصًا .

وقال الشيخ تقي الدين أيضًا : الذي عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم ، عبرانيهم وسريانيهم ، رومهم وفرسهم وغيرهم ، وأن قريشًا أفضل العرب ، وأن بني هاشم أفضل قريش ، وأن رسول الله ﷺ أفضل بني هاشم ، فهو أفضل الخلق نفسًا وأفضلهم نسبًا . انتهى من « اقتضاء الصراط المستقيم » . قال النووي رحمه الله : واستدل به أصحابنا على أن غير قريش من العرب ليس بكفء لهم ولا غير بني هاشم كفؤ لهم ، إلا بني المطلب ، فإنهم هم وبنو هاشم شيء واحد ، كما صرح به الحديث . اهـ .

قوله : « ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين ... » إلخ :

* أي : أن أهل السنة والجماعة يتولون جميع أزواج رسول الله الطاهرات المبرءات من كل سوء ،

---

(١) الترمذي (٣٦٠٥) ، وأحمد (٤/١٠٧) من حديث واثلة رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١٥٥٣) .

(٢) ابن ماجه (٤٣٠٨) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه ، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٤٧٧) ، وقال بعضه عند مسلم .

(٣) الحاكم (٦٩٩٨) ، والطبراني في الأوسط (٢٥٣٧) من حديث أنس رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٦٨٣) .

ويترضون عنهن ، ويعظمون قدرهن ، ويعرفون فضلهن ، ويتبرؤوا ممن آذاهن أو سبَّهن .

قوله : « أزواج » : جمع زوج ، وقد يقال : زوجه والأول أفصح ، كما قال سبحانه : ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة : ٣٥] الآية .

قوله : « أمهات المؤمنين » : أي : في الاحترام والتعظيم وتحريم نكاحهن على التأبيد لا في النظر والخلوة بهن ، فإنه يحرم في حقهن كالأجانب ، قال اللَّه سبحانه وتعالى : ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب : ٦] ، أي : في الاحترام والتعظيم ، فيجب احترامهن ، وتعظيمهن ، ويحرم الطعن فيهن ، وقذفهن لا سيما عائشة أم المؤمنين ، فمن قذفها بما برأها اللَّه منه ؛ فهو كافر ، وأما من قذف غيرها من نساء النبي ، ففيه قولان : قال ابن كثير : والأصح إنهن كعائشة رضي اللَّه عنهن أجمعين .

قوله : « ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة » : وذلك لما في « صحيح البخاري » وغيره : لما بعث على عمارًا والحسن إلى الكوفة ليستنفرهم خطب عمارًا ، فقال : إني لأعلم أنها زوجته - أي عائشة - في الدنيا والآخرة ، ولكن اللَّه ابتلاكم لتتبعوه أو إياها ، وعند ابن حبان من طريق سعيد بن كثير عن أبيه حدثتنا عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها : « ترضين أن تكوني زوجتي في الدنيا والآخرة »[1] ، وفي حديث سودة ، لما أراد النبي ﷺ فراقها أنها قالت : يا رسول اللَّه ، واللَّه مالي بالرجال من حاجة ، ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة[2] ، الحديث .

وأول زوجاته ﷺ خديجة بنت خويلد بن أسد ، تزوجها رسول اللَّه بمكة ، وهو ابن خمس وعشرين سنة ، وبقيت معه إلى أن أكرمه اللَّه برسالته ؛ فآمنت به ونصرته ، وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين ، ومن خصائصها رضي الله عنها : أنه ﷺ لم يتزوج عليها غيرها ، وأولاده كلهم منها إلا إبراهيم ، فإنه من سريته مارية ، ومنها : أنها خير نساء الأمة ، واختلف في تفضيلها على عائشة على ثلاثة أقوال : منها : أن اللَّه بعث إليها السلام مع جبريل ، فبلغها النبي ﷺ ذلك ، ومنها : أنها لم تسؤه قط ، ولم تغاضبه ولم ينلها منه إيلاء ولا عتب قط ولا هجرة ، ومنها : أنها أول امرأة آمنت باللَّه ورسوله من هذه الأمة ، فلما توفاها اللَّه تزوج بعدها سودة بنت زمعة وكبرت عنده ، وأراد طلاقها ، فوهبت يومها لعائشة ، وهذه من خصائصها ، وتزوج الصديقة بنت الصديق عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، وهي بنت ست قبل الهجرة بسنتين ، وبنى بها الرسول أول مقدمة في السنة الأولى وهي بنت تسع ، ومات عنها وهي بنت ثمانية عشر سنة ، وتوفيت بالمدينة ودفنت بالبقيع ، وأوصت أن يصلي عليها أبو هريرة سنة ثمانية وخمسين ، ومن خصائصها : أنها أحب

---

(١) ابن حبان (٧٠٩٥) ، والحاكم (٦٧٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٢٢٥٥) .

(٢) البخاري (٢٥٤٢) من حديث عائشة رضي الله عنها .

أزواج النبي ﷺ إليه ، وأنه لم يتزوج بكرًا غيرها ، وأنه كان ينزل عليه الوحي في لحافها ، وأن اللَّه لما أنزل آية التخيير بدأ فيها فخيرها ، وأن اللَّه برأها مما رماها به أهل الإفك ، وأن أكابر الصحابة كان إذا أشكل عليهم الأمر استفتوها ، فيجدون علمه عندها ، وأن رسول اللَّه ﷺ توفي في بيتها وفي يومها وبين سحرها ونحرها ، ودفن في بيتها ، وأن الملك أرى صورتها للنبي ﷺ قبل أن يتزوجها في سرقة حرير ، وأن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يومها من رسول اللَّه تقربًا إلى رسول اللَّه ﷺ .

وتزوج رسول اللَّه حفصة بنت عمر بن الخطاب ، وتوفيت قبل سنة سبع ، وقيل : ثمانية وعشرين ، وتزوج رسول اللَّه ﷺ أم حبيبة بنت أبي سفيان ، واسمها رملة ، وتزوجها رسول اللَّه ﷺ ، وهي بأرض الحبشة ، وأصدقها عنه النجاشي أربع مائة دينار ، وولي نكاحها عثمان بن عفان ، وتزوج الرسول أم سلمة ، واسمها هند بنت أبي أمية ، وتوفيت قبل سنة اثنين وخمسين ، ودفنت بالبقيع ، وهي آخر أزواج النبي ﷺ موتًا ، وقيل : ميمونة ، وتزوج الرسول ﷺ زينب بنت جحش ، وكانت قبل عند مولاه زيد بن حارثة فطلقها ، فزوجها اللَّه إياه من فوق سبع سماوات ، وأنزل اللَّه عليه : ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، وهذا من خصائصها ، وتوفيت بالمدينة سنة عشرين ، ودفنت بالبقيع .

وتزوج الرسول ﷺ زينب بنت خزيمة الهلالية ، تزوجها الرسول سنة ثلاث من الهجرة ، وكانت تسمى أم المساكين ، ولم تلبث عند رسول اللَّه إلا يسيرًا شهرين أو ثلاثة وتوفيت .

وتزوج رسول اللَّه ﷺ جويرية ابنة الحارث من بني المصطلق ، وكانت سُبيت في غزوة بني المصطلق ، فوقعت في سهم ثابت بن قيس ، فكاتبها ، فقضى رسول اللَّه صلى اللَّه كتابتها ، وتزوجها سنة ست من الهجرة ، وتوفيت سنة ست وخمسين .

وتزوج رسول اللَّه ﷺ صفية بنت حيي من ولد هارون بن عمران أخي موسى سنة سبع ، فإنها سُبيت من خيبر ، توفيت سنة ست وثلاثين ، وقيل سنة خمسين ، ومن خصائصها أن رسول اللَّه ﷺ أعتقها ، وجعل عتقها صداقها .

وتزوج رسول اللَّه ميمونة بنت الحارث الهلالية ، تزوج بها في سرف ، وبنى بها بسرف ، وماتت بسرف ، وسرف على سبعة أميال من مكة ، وميمونة آخر من تزوج النبي ﷺ من أمهات المؤمنين ، توفيت سنة ثلاث وستين ، فهؤلاء جملة من دخل بهن من النساء ، وهن إحدى عشرة .

قال الحافظ المقدسي : وعقد على سبع ، ولم يدخل بهن ، ولا خلاف أنه ﷺ توفي عن تسع كان يقسم منهن لثمان ، وهن : عائشة ، وحفصة ، وزينب بنت جحش ، وأم سلمة ، وصفية ، وأم حبيبة ، وميمونة ، وسودة ، وجويرية ، أول نسائه لحوقًا به زينب بنت جحش سنة عشرين ، وآخرهن موتًا أم سلمة سنة اثنتين وستين في خلافة يزيد . انتهى من كلام ابن القيم .

قوله : « خصوصًا » :أي : ولا سيما خديجة وعائشة فلهن من المزايا والخصائص ما ليس لغيرهن من

أزواج النبي ﷺ. والخصوص: الإفراد، يقال: خصَّ فلان بكذا، أي: أفرد به، ولا شركة للغير فيه، وقد تقدم ذكر بعض خصائصهن رضي الله عنهن.

قوله: «أم أكثر أولاده»: بل هي أم أولاده كلهم سوى إبراهيم، فإنه من سريته مارية، ويروى أن عائشة أتت بسقط ولم يصح ذلك، والمتفق عليه من أولاده ﷺ منها: القاسم، وبه كان يكنى مات صغيرًا قبل بعثته ﷺ أو بعدها، وبناته الأربع: زينب، ثم رقية، ثم أم كلثوم، ثم فاطمة، وعبد الله ولد بعد المبعث، فكان يقال له: الطاهر والطيب، وقيل: هما أخوان له، ومات الذكور صغارًا باتفاق. انتهى من «فتح الباري».

قوله: «وأول من آمن به ...»؛ أي: من النساء لا مطلقًا، كما تقدم كلام لأبي حنيفة وغيره أن أول من آمن من الرجال أبو بكر، ومن الصبيان عليّ، ومن النساء خديجة .. إلخ، وقيل: إنها أول من آمن به على الإطلاق، كما ذكره المصنف.

قوله: «وعاضده»: أي: أعانه ونصره، فإن خديجة رضي الله عنها عاضدته ﷺ في أول أمره، ونصرته واحتملت من الأذى ما لم يحتمله غيرها، وكانت نصرتها للرسول ﷺ في أعظم أوقات الحاجة.

قوله: «وكان لها منه المنزلة العالية»: أي: الرفيعة؛ لأنها من أول من آمن به، وعاضده، وكانت له وزير صدق، وكان النبي ﷺ يحبها كثيرًا ويذكرها، كما روى أحمد من حديث مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «آمنت بي إذ كفر الناس، وصدقتني إذ كذبني الناس، وواستني بمالها إذ حرمني الناس، ورزقني الله ولدها إذ حرمني أولاد النساء»[1].

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما غرت على امرأة للنبي ﷺ ما غرت على خديجة، لما كنت أسمعه يذكرها، وأمره الله أن يبشرها بقصر من قصب، وإن كان ليذبح الشاة، فيهدي في خلائلها منها ما يسعهن، فهذا الحديث وغيره دليل على محبة النبي ﷺ لها، وعلى عظم قدرها عنده ومزيد فضلها.

قوله: «والصديقة بنت الصديق، التي قال فيها النبي ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام ...»:

قوله: «والصديقة بنت الصديق»؛ أي: عائشة رضي الله عنها حبيبة رسول الله ﷺ بنت الصديق الأكبر، أبوها أبو بكر الصديق، لقبه النبي ﷺ بذلك، وأنزل الله براءتها من فوق سبع سماوات، واتفقت الأمة على كفر قاذفها، وأفتى غير واحد بقتل سابّها رضي الله عنه، وتقدم ذكر خصائصها.

قوله: «فضل عائشة على النساء ...» إلخ: هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا

---

(١) أحمد (٦/١١٧)، والطبراني (٢٣/١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

مريم بنت عمران ، وآسية امرأة فرعون ، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام »[1] ، فهذا الحديث فيه دليل على فضل عائشة رضي الله عنها ، واستدل به كثير من أهل السنة على أن عائشة أفضل نسائه ﷺ ، وذهب بعض العلماء كالموافق وابن حجر وغيرهما إلى أن خديجة رضي الله عنها أفضل من عائشة لأدلة ذكروها ، قالوا : والحديث المتقدم ليس صريحًا في تفضيل عائشة على خديجة رضي الله عنها ، والذي يفهم من كلام المصنف توقفه عن التفضيل لتقارب جهات التفضيل بينهن ، وقال في موضع آخر : اختصت كل واحدة منهن بخصائص ، فخديجة كان تأثيرها في أول الإسلام ، وبذلت نفسها في نصرة الرسول ﷺ ، ومالها ، واحتملت من الأذى ما لم يحتمله غيرها ، وكانت نصرتها للرسول ﷺ في أعظم أوقات الحاجة ، فلها من النصرة والبذل والتأثير في الإسلام ما ليس لغيرها ، وعائشة رضي الله عنها تأثيرها في آخر الإسلام ، فلها من الفقه والعلم ما ليس لغيرها . اهـ .

قوله : « كفضل الثريد على سائر الطعام » : الثريد هو الخبز إذا أدم بلحم ، كما قال الشاعر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم ... فذاك أمانة اللَّه الثريد

قوله : « على سائر الطعام » : أي : جميعه . انتهى . والثريد هو أفضل الأطعمة ؛ لأنه خبز ولحم ، والبُر أفضل الأقوات واللحم أفضل الإدام ، كما في الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن النبي ﷺ : « سيد أدام الدنيا والآخرة اللحم »[2] ، فإذا كان اللحم سيد الإدام والبر سيد الأقوات ومجموعها الثريد ؛ كان الثريد أفضل الطعام ، وقد صح من غير وجه عن الصادق المصدوق أنه قال : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام »[3] . وفي الصحيح عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول اللَّه ، أي النساء أحب إليك ؟ قال : « عائشة » ، قلت : ومن الرجال ؟ قال : « أبوها » ، قلت : ثم من ؟ قال : « عمر » ، وسمى رجالًا[4] . انتهى « منهاج » .

قوله : « ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم ... » إلخ :

* أي : أن أهل السنة والجماعة وسط في أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، ويترضون عنهم جميعًا ، ويحبونهم ، ويتبرأون من طريقة الرافضة الذي يسبون الصحابة ، ويطعنون فيهم ، ويزعمون : أنهم عصوا الرسول ﷺ ، وارتدوا بعده إلا بعضة عشر منهم ، ويغلون في علي بن أبي طالب وأهل البيت ، فالرافضة ينقسمون إلى ثلاثة أقسام : قسم غلاة غلوا في علي بن أبي طالب رضي الله عنه حتى زعموا أنه إله ، أو أن اللَّه حل فيه ، أو أنه الرسول ، ولكن جبريل غلط ، أو أخطأ في إعطاء الرسالة إلى محمد ﷺ ، إلى غير ذلك من

---

(١) البخاري (٣٢٣٠) ، ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى رضي الله عنه .

(٢) « ضعيف الجامع » للألباني (٣٣١٦) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) البخاري (٤١٠٠) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه .

أنواع الغلو، وقسم مفضلة يفضلون عليًا على أبو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة، وقسم الثالث سبابه يسبون أبا بكر وعمر وغيرهما من الصحابة، ويزعمون أن عليًا هو الوصي، وأن الصحابة غصبوه حقه وظلموه بتقديم أبي بكر وعمر.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: فعاقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه الطوائف الثلاث، فأمر بإحراق أولئك الذين ادعوا فيه الإلهية، فإنه خرج ذات يوم فسجدوا له، فقال لهم: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو، قال: من أنا؟ قالوا: أنت الله الذي لا إله إلا هو، فقال: ويحكم هذا كفر ارجعوا عنه وإلا ضربت أعناقكم، فصنعوا به في اليوم الثاني والثالث، وأخرهم ثلاثة أيام؛ لأن المرتد يستتاب ثلاثة أيام، فلما لم يرجعوا أمر بأخاديد من نار، فحدث أنه قال:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا أججت ناري ودعوت قنبرا

وقتل هؤلاء واجب بالاتفاق، لكن في جواز تحريقهم نزاع، وأما السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر، فإن عليًا رضي الله عنه لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: أنه قتله، فهرب منه إلى قرقيسا.

وأما المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر، فروي عنه أنه قال: لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري، وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، وروي عنه هذا من أكثر من ثمانين وجهًا، ورواه البخاري وغيره. انتهى من كلام الشيخ باختصار.

قوله: «وطريقة النواصب»: جمع ناصب، يقال: ناصبه مناصبة، أي: عاداه وقاومه، وهم الذين ينصبون العداوة لعلي ابن أبي طالب وأهل البيت، ويتبرأون منهم، ولا يحبونهم، بل يكفرونهم، أو يفسقونهم كالخوارج، قال الشيخ تقي الدين بعد كلام: فأهل السنة وسط في جميع أمورهم، فهم في علي وسط بين الخوارج والروافض، وفي عثمان وسط بين المروانية والزيدية، وفي سائر الصحابة بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم، وقال أيضًا: والروافض شر من النواصب، وأما أهل السنة فيتولون جميع المؤمنين، ويتكلمون فيهم بعلم وعدل ليسوا من أهل الجهل، ولا من أهل الأهواء، ويتبرأون من طريقة الروافض والنواصب جميعًا، ويتولون السابقين الأولين كلهم، ويعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم، ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها الله لهم، ولا يرضون بما فعله المختار ونحوه من الكذابين، ولا ما فعله الحجاج ونحوه من الظالمين، ويعلمون من هذا مراتب السابقين الأولين، ويعرفون ما لأبي بكر وعمر من التقدم والفضائل ما لم يشاركهما فيها أحد من الصحابة لا عثمان ولا علي ولا غيرهما، كان هذا متفقًا عليه في الصدر الأول إلا أن يكون خلافًا شاذًا لا يعبأ به حتى أن الشيعة الأولى من أصحاب علي لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر، كيف؟ وقد ثبت عنه من وجوه

متواترة أنه كان يقول : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر . انتهى . ومن كذب الرافضة وضلالهم تسميتهم أهل السنة ناصبة حيث لم يوافقهم على بدعتهم وظلمهم ، فإن الرافضة يزعمون أن من تولى الصحابة لم يتولى القرابة ، ويقولون : لا ولاء إلا ببراء ، فمن لم يتبرأ من الصحابة لم يتولّ القرابة ، ويقابلهم الخوارج ، وأشباههم من النواصب الذين يزعمون أن الرفض هو محبة أهل البيت ، ويذمون الرفض بهذا المعنى ، وهذا كله كذب وضلال ، فلا دليل على ذم النصب بالتفسير الذي زعمه الرافضة ، كما لا دليل على ذم الرفض بمعنى موالاة أهل البيت ، ولكن المبتدعة يلقبون أهل السنة بألقاب يتنقصون بها ، فيسمونهم رافضة وناصبة ، فهم كما قيل : « رمتني بدائها وانسلت » ، وقد تقدم أن أهل السنة رضوان اللَّه عليهم يوالون جميع الصحابة والقرابة ، ويترضون عنهم ، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها ، فلا يغمطونهم حقهم ولا يغلون فيهم ، وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله على الناصبة :

يا راكبًا قف بالمحصب من منى ⁂ واهتف بقاعد خيفها والناهض
إن كان رفضًا حب آل محمد ⁂ فليشهد الثقلان أني رافضي

وقال غيره :

إن كان نصبا حب صحب محمد ⁂ فليشهد الثقلان أني ناصبي

وقال غيره :

إن كان نصب ولاء الصحاب ⁂ فإني كما زعموا ناصبي
وإن كان رفضا ولاء الجميع ⁂ فلا برح الرفض من جانبي

قوله : « ويمسكون عما شجر بين الصحابة » :

* أي : يقفون عن الخوض عما وقع بين الصحابة من اختلاف ومنازعة ، مثل ما وقع بين علي ومعاوية ، وما وقع بين طلحة والزبير وعلي وغير ذلك .

قوله : « شجر » ؛ أي : اضطراب واختلف الأمر بينهم ، واشتجر القوم وتشاجروا : تنازعوا ، والمشاجرة : المنازعة ، فمذهب أهل السنة والجماعة : الكف عما جرى بين أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، والإمساك عما شجر بينهم لما في الخوض في ذلك من توليد الإحن والحزازات والحقد على أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، وذلك من أعظم الذنوب ، فإنهم خير القرون والسابقون الأولون ، فتجب محبتهم جميعًا والترضي عنهم والكف عما جرى بينهم مما لعله لم يصح ، وما صح فله تأويلات سائغة ، ثم هو قليل مغمور في جانب فضائلهم .

قال ابن حمدان من أصحابنا في « نهاية المبتدئين » : يجب حب كل الصحابة والكف عما جرى بينهم كتابة وقراءة وإقراءً ، وسماعًا وإسماعًا ، ويجب ذكر محاسنهم ، والترضي عنهم والمحبة لهم ، وترك التحامل عليهم ، واعتقاد العذر لهم ، وأنهم فعلوا ما فعلوا باجتهاد سائغ لا يوجب كفرًا ولا فسقًا ،

بل ربما يثابون عليه؛ لأنه اجتهاد سائغ. انتهى.

أما الحروب التي كانت بينهم، فكانت لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب أنفسها بسببها، وكلهم عدول ومتأولون في حروبهم وغيرها، ولم يخرج شيء من ذلك أحدًا منهم عن العدالة؛ لأنهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون ولا يلزم من ذلك نقص أحد منهم، بل يجب الترضي عنهم واعتقاد عدالتهم، وإن ما وقع منهم هم فيه معذورون ومأجورون، وأما معاوية ﷺ فهو من العدول الفضلاء وهو مجتهد مخطئ، والحق في جانب علي، وعلي هو الخليفة في وقته بالإجماع لا خلافة لغيره، وقد تقدم الكلام على ذلك، والناس انقسموا في ذلك الزمان إلى ثلاثة أقسام:

قسم: رأى الحق مع أحد الطرفين، فوجب عليه اتباعه بموجب اعتقاده والقتال معه، وقسم: توقف ولم يظهر له شيء فاعتزل، وهذا هو الواجب عليه، وكلهم معذورون ومأجورون، رضوان الله عليهم أجمعين.

قال الشيخ تقي الدين في «المنهاج»: وأما الصحابة فجمهورهم وجمهور أفاضلهم لم يدخلوا في فتنة، ثم ساق عن ابن سيرين قال: هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما حضرها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين، وهذا أصح إسناد على وجه الأرض، وساق كلامًا طويلًا يدل على أن أكثر الصحابة اعتزل الفريقين، إذا عرفت ما تقدم علمت أن طريق السلامة هو الكف عما شجر بينهم والترضي عن الجميع، ونقول كما قال الله تعالى عن التابعين بإحسان: إنهم يقولون: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وما شجر بينهم وتنازعوا فيه أمره إلى الله لا تسأل عن ذلك، قال تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤]، وما أحسن ما روي عن عمر بن عبد العزيز ﷺ أنه قال لما سئل عما وقع بين الصحابة: تلك دماء طهر الله منها يدي فلا أحب أن أخضب بها لساني.

قوله: «ويقولون: «إن هذه الآثار المروية ....» » إلخ:

* أي: أن أهل السنة متفقون على محبة الصحابة والترضي عنهم، وأنهم خير الأمة بعد نبيهم لما تواتر من الأدلة في فضلهم ولما اشتهر عنهم من الأعمال الفاضلة ومسابقتهم إلى طاعة الله وطاعة رسوله، وبذل نفوسهم وأموالهم في سبيل الله، كما أنهم متفقون على أن الصحابة كلهم عدول ثقات لا يفتش عن عدالة أحد منهم، فلا يترك هذا العلم المتيقن المتحقق الثابت لمشكوك فيه، بل مقطوع بكذبه، فما يروى في حقهم من المثالب؛ إما أن يكون كذبًا محضًا، وإما أن يكون محرفًا قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، والصحيح من ذلك هو موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد، كما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص أن

رسول الله ﷺ قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد »[١] ، فما وقع منهم رضي الله عنهم إن ثبت فهو عن اجتهاد فهم معذورون ومأجورون على كلا الحالين ؛ ولهذا اتفق أهل الحق ممن يعتد به في الإجماع على قبول شهادتهم وروايتهم وثبوت عدالتهم ، وأنه يجب تزكية جميعهم ويحرم الطعن فيهم ، ويجب اعتقاد أنهم أفضل جميع الأمة بعد النبي ﷺ ، قال أبو زرعة : إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن القرآن حق والرسول حق وما جاء به حق ، وما أدى ذلك النبأ كله إلا الصحابة ، فمن جرحهم فإنما أراد إبطال الكتاب والسنة .ا.هـ .

قال الشيخ تقي الدين في « المنهاج » بعد كلام : ما ينقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان ؛ أحدهما : ما هو كذب كله ، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن ، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب يرويها الكذابون المعروفون بالكذب ، مثل أبي مخنف لوط بن يحيى ، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي وأمثالهما من الكذابين ، والنوع الثاني : ما هو صدق ، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخريجها من أن تكون ذنوبًا وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد ، وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب ، وما قدر من هذا الأمور ذنبًا محققًا ، فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم أهل الجنة ؛ لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة ، منها : التوبة والحسنات الماحية ، ومنها المصائب المكفرة ، ومنها دعاء المؤمنين بعضهم لبعض وشفاعة نبيهم ، فما من سبب يسقط به الذم والعقاب عن أحد من الأمة إلا والصحابة أحق بذلك ، فهم أحق بكل مدح ، ونفي كل ذم ممن بعدهم من الأمة .

قوله : « وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره » :

قوله : « معصوم » : من العصمة وهي : الحماية والحفظ . قوله : « بل يجوز » ، أي : يمكن ، أي : أن أهل السنة يعرفون قدر أصحاب النبي ﷺ وقرابته فينزلونهم منازلهم كما ورد في الحديث : « ونزلوا الناس منازلهم »[٢] ، فلا يغلون فيهم بحيث يرفعونهم عن منزلتهم التي أنزلهم الله بها فلا يعتقدون أنهم معصومون عن الذنوب والخطايا ، بل يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الذنوب والخطايا ، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال : « كل ابن آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون »[٣] . وفي حديث أبي ذر :

---

(١) البخاري (٦٩١٩) ، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه .

(٢) أبو داود (٤٨٤٢) ، وأبو يعلى (٤٨٢٦) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وضعفه الألباني في « السلسلة الضعيفة » (١٨٩٤) .

(٣) الترمذي (٢٤٩٩) ، وابن ماجه (٤٢٥١) من حديث أنس رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « المشكاة » (٢٣٤١) .

« إنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعًا ، فاستغفروني أغفر لكم »[١] وقال الشيخ تقي الدين : ولم يقل أحد يعتد به أن الصحابة ﷺ أو غيرهم من الأولياء أو القرابة معصوم من كبائر الذنوب أو من الصغائر ، بل يجوز عليه وقوع الذنب والله يغفر لهم ، وقصة حاطب في الصحيح ، فقد غفر له الذنب العظيم بشهوده بدرًا . اهـ .

فأهل السنة والجماعة لا يرون عصمة أحد لا من الصحابة ولا من القرابة ولا يؤثمونهم باجتهادهم ، بخلاف أهل البدع الذين غلوا من الجانبين : طائفة عصمتهم وطائفة أثمتهم . قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية : ولم يقل أحد من الأئمة إلا الإمامية والإسماعيلية . وقول بعضهم : إن النبي معصوم والوالي محفوظ ، إن أراد بالحفظ ما يشبه العصمة فباطل . انتهى .

أما الأنبياء عليهم السلام فاتفق العلماء على أنهم معصومون في تبليغ الرسالة لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ ، وكذلك معصومون من الكبائر أما الصغائر ، فقد تقع منهم ولكن لا يقرون عليها . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله بعد كلام : فالعلماء متفقون على أنهم لا يقرون على خطأ في الدين أصلًا ، ولا على فسق أو كذب في الجملة ، كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله ، فهم متفقون على تنزيههم عنه ، وعامة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصغائر يقولون : إنهم معصومون من الإقرار عليها فلا يصدر منهم ما يضرهم ، كما جاء في الأثر : كان داود بعد التوبة خيرًا من قبل الخطيئة ، والله سبحانه يحب التوابين ويحب المتطهرين ، وإن العبد يفعل السيئة يدخل بها الجنة ، وأما النسيان والسهو في الصلاة فذلك واقع منهم ، وفي وقوعه حكمة استنان المسلمين بهم ، كما روي في موطأ مالك : إنما أُنسى أو أنسى لأسن[٢] . اهـ .

قوله : « ولهم من السوابق والفضائل » إلخ :

* أي : حدث فما يقع منهم ﷺ يغتفر في جانب ما لهم من الحسنات العظيمة كما في قصة حاطب : فقد غفر له الذنب العظيم بشهوده بدرًا ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [النساء : ٩٥] . وفي « جامع الترمذي » أن النبي ﷺ قال لما جاءه عثمان لتجهيز جيش العسرة : « ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم »[٣] مرتين ، رواه الترمذي وقال : حديث حسن ، وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة »[٤] ، وأخرج أحمد بسند رجاله ثقات عن أبي سعيد

---

(١) مسلم (٢٥٧٧) ، وابن حبان (٦١٩) من حديث أبي ذر ﷺ .

(٢) مالك (٢٢٥) .

(٣) الترمذي (٣٧٠٨) ، وأحمد (٥/٦٣) من حديث عبد الرحمن بن سمرة ﷺ ، وحسنه الألباني في « المشكاة » (٦٠٦٤) .

(٤) مسلم (٢٤٩٦) ، وأبو داود (٤٦٥٣) ، والترمذي (٣٨٦٠) ، وأحمد (٣/٣٥٠) من حديث جابر ﷺ .

الخدري : أن النبي ﷺ قال لأهل الحديبية : « لا يدركن قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم »[١] .

قوله : « حتى إنه يغفر لهم من السيئات » إلخ :

* وذلك لما لهم من الفضائل والسوابق والوعد بالمغفرة ، قال تعالى : ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ، فلأصحاب رسول الله من الحسنات والأسباب التي تمحو السيئات أعظم نصيب ، قال : ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ [الزمر : ٣٥] ، والحبيب يسامح بما لا يسامح به غيره ؛ لأن المحبة أكبر شفعائه كما قيل :

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد ... جاءت محاسنه بألف شفيع

فلمقاماتهم العظيمة وجهادهم في الله أعدائه حق الجهاد يحتمل لهم ما لا يحتمل لغيرهم ، وذكر ابن القيم رحمه الله في « المدارج » في أثناء كلام له : إنه يعفي للمحب ولصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفي لغيره ، ويسامح بما لا يسامح به غيره ، قال : وقد استدل الشيخ تقي الدين رحمه الله على ذلك بقصة سليمان حين ألهته الخيل عن صلاة العصر فأتلفها فعوضه الله سبحانه وتعالى الريح ، وكذلك لطم موسى عين مالك الموت ففقأها ولم يعتب عليه ربه ، وفي ليلة الإسراء عاتب ربه في النبي ﷺ أنه رفع فوقه ، ولم يعتبه الله على ذلك لما له من المقامات العظيمة ، وكان شديد الغضب لربه فاحتمل له ما لم يحتمله لغيره ، وذو النون لنا لن يكن له هذا المقام سجنه في بطن الحوت من أجل غضبه و﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق : ٣] . انتهى بتصرف .

قوله : « وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ : إنهم خير القرون ... » .

قوله : « وقد ثبت بقول الرسول » ﷺ إلخ : أخرجه مسلم في الفضائل من حديث أبي هريرة ، وأخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود ، وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »[٢] ، قال عمران بن حصين : فلا أدرى أذكر بعد قرنه مرتين أو ثلاثًا ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته »[٣] .

قوله : « قرني » : القرن : أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة ، ويطلق القرن على مدة من الزمان اختلفوا في تحديدها ، ووقع في حديث عبد الله بن بسر عند مسلم ما يدل على

(١) أحمد (٣/٢٦) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (٨٨٥٥) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (١٥٤٧) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) البخاري (٢٥٠٩) ، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

أن القرن مائة عام، وهو المشهور. انتهى من «فتح الباري»، والمراد بقرنه ﷺ: الصحابة، واتفق العلماء على أن خير القرون قرنه.

قوله: «ثم الذين يلونهم»: يعني: التابعين «ثم الذين يلونهم» يعني: أتباع التابعين، واقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين، والتابعين أفضل من أتباع التابعين، واستدل بهذا على تعديل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم في الفضل، واستدل على جواز المفاضلة بين الصحابة - رضوان الله عليهم -.

قوله: «وإن المد من أحدهم» إلخ: كما في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[(١)]، وقد تقدم الكلام عن هذا الحديث.

قوله: «ثم إذا كان قد صدر ....» إلخ:

* والتوبة تجب ما قبلها كما في الحديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»[(٢)]. والتوبة مقبولة من جميع الذنوب، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [مريم: ٦٠]، وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥]، وقال: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٤]، وقد أخبر الله في كتابه عن توبة أنبيائه ودعائهم بالتوبة، قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، إلى غير ذلك من الآيات، وأما المأثور عن النبي ﷺ فكثير جدًا، وأصحابه كانوا أفضل قرون الأمة، - فهم أعرف القرون بالله وأشدهم له خشية، وقد وقع من بعضهم أشياء ندموا عليها وتابوا منها. وهذا مشهور.

قوله: «أو أتى بحسنات تمحوه»: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] وقال النبي ﷺ: «وأتبع السيئة الحسنة تمحها»[(٣)]، وقال ﷺ للرجل الذي قال: أصبت حدًا فأقمه علي، فقال: «هل صليت معنا هذه الصلاة؟» قال: نعم، قال: «اذهب فإن الله قد غفر لك حدك»[(٤)] الحديث، والحسنات تتفاضل بحسب ما في القلوب من الإيمان والتقوى، وحينئذ فيعرف أن من هو دون الصحابة قد تكون له حسنات تمحو ما يذم من أحدهم، فكيف بالصحابة رضي الله عنهم؟

قوله: «أو غفر له؛ بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ ....»:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ابن ماجه (٤٢٥٠)، والطبراني (١٠/١٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣١٤٥).

(٣) أحمد (٥/١٥٣)، والدارمي (٢٧٩١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «المشكاة» (٥٠٨٣).

(٤) أبو داود (٤٣٨١)، وأحمد (٥/٢٦٥) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود» (٩/٣٨١).

قوله : « أو غفر له بفضل سابقته » : كما تقدم من الأدلة على ذلك ، ومنها : قوله ﷺ : « لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اصنعوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[١] ، وكما في قصة حاطب بن أبي بلتعة فقد غفر له ذلك الذنب العظيم بشهوده بدرًا ، وقد برئ النبي ﷺ مما صنع خالد بيني جذيمة وقال : « اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد »[٢] ولم يؤاخذه به لحسن بلائه ونصره للإسلام ، إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة .

قوله : « أو بشفاعة محمد » إلخ : فإنهم أخص الناس بدعائه وشفاعته .

قوله : « أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه » : أي : امتحن وأصيب بمصيبة كفر الله بها عنه ، أي : محى عنه ذلك الذنب ؛ لأنها تكفر الذنب : كما في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ، ولا غم ولا هم ولا حزن ، حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه »[٣] متفق عليه ، ذكر المصنف هنا بعض الأسباب المسقطة للعقوبة ، وقد استوفاها في « المنهاج » وشرحها شرحًا وافيًا ثم قال : فهذه الأسباب لا تفوت كلها من المؤمنين إلا القليل ، فكيف بالصحابة - رضوان الله عليهم - الذين هم خير قرون هذه الأمة ، فإذا كان الذنب المحقق تسقط عقوبته بعدة أسباب في حق آحاد الناس ، فكيف في أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فما من ذنب يسقط به الذم والعقاب عن أحد من الأمة إلا والصحابة أحق بذلك ، فهم أحق بكل مدح ونفي كل ذم ممن بعدهم من الأمة . انتهى .

قوله : « فإذا كان هذا في الذنوب المحققة » :

* تسقط عقوبتها عن آحاد الأمة بأسباب عديدة ، فكيف بأصحاب رسول الله ﷺ فهم أحق بذلك لما لهم من الفضائل والسوابق ، والوعد بالمغفرة ، إلى غير ذلك مما لا يمكن أن يلحقهم فيه من بعدهم ، فإذا كان ما تقدم في الذنوب المحققة فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطأوا فلهم أجر واحد ، والخطأ مغفور ، فهم مأجورون على كلا الحالين ، كما في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد »[٤] ، وقد تقدم ، فما صدر منهم فهم فيه معذورون ومأجورون ، ولم يخرج ذلك أحدًا منهم عن العدالة ؛ لأنهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) البخاري (٤٠٨٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) البخاري (٥٣١٨) ، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) تقدم تخريجه .

قوله : « ثم القدر » إلخ :

* ثم حرف عطف قوله : « جانب » : أي : جهة وناحية .

قوله : « نزر » : أي : قليل تافه . قوله : « مغمور » : أي : مغطى من غمره ، إذا غطاه وعلاه ، أي : إن ما أتوا به من الحسنات وما لهم من الفضائل والسوابق غمر ما وقع منهم وغطاه وجعله كلا شيء أو كقطرة نجاسة وقعت في بحر ، هذا على فرض ثبوت ذلك عنهم ووقوعه منهم ، وإلا فغالب ما ينقل عنهم من المساوئ ، إما كذب محض ، وإما محرف كما تقدم ؛ لأن غالب ما ذكر عنهم ذكره المؤرخون الذين يكثر الكذب فيما يرونه ، وقلَّ أن يسلم نقلهم من الزيادة والنقصان ، وأيضًا إذا ثبت صدوره عنهم فهو صادر عن اجتهاد سائغ هم مأجورون فيه على كلا الحالين .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم رضي الله عنهم واستحقاقهم الجنة ؛ وأنهم خير هذه الأمة التي أخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة منها ما لا يعلم صحته ، ومنها ما يتبين كذبه ، ومنها ما لا يعلم كيف وقع ، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ، ومنها ما يعلم توبتهم منه ، ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره ، فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل لحق والاستقامة والاعتدال ، وإلا حصل في جهل ونقص وتناقض كحال هؤلاء الرافضة الضلال .

قوله : « ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما من الله به عليهم من الفضائل ؛ علم يقينًا : أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ...» :

قوله : « ومن نظر » : أي : تدبر وتفكر فيها .

قوله : « في سيرة القوم » : أي : خطتهم وعادتهم ، وما كانوا عليه من الأحوال الفاضلة والسيرة العادلة وجمعها سِيَر ، وهو ما يعامل به الناس من خير وشر ، وأصل السيرة : هيئة فعل السير ، وسير رسول الله ﷺ هيئة أفعاله حيث كانت .

قوله : « بعلم » : العلم : هو حصول صورة المعلوم في الذهن ، قوله : « وبصيرة » : أي : معرفة ويقين ، والبصيرة للقلب والبصر للعين ، قال ابن القيم في « المدارج » بعد كلام على قوله : ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف : ١٠٨] ، قال : يريد أن تصل باستدلالك إلى أعلى درجات العلم وهي البصيرة التي تكون نسبة المعلوم فيها إلى القلب كنسبة المرئي إلى البصر ، وهذه الخصيصة التي اختص بها الصحابة عن سائر الأمة وهي أعلى درجات العلماء . انتهى .

قوله : « علم يقينًا » : أي : علمًا لازمًا لا يدخله شك ولا شبهة ، فاليقين لغة ، طمأنينة القلب على حقيقة الشيء ، يقال : يقن الماء في الحوض إذا استقر فيه ، واصطلاحًا هو : اعتقاد جازم لا يقبل التغيير ، ومراتب اليقين ثلاثة : حق اليقين ، وعلم اليقين ، وعين اليقين ، فعلم اليقين هو التصديق التام به بحيث لا

يعرض له شك ولا شبهة تقدح في تصديقه ، وعين اليقين هي مرتبة الرؤية والمشاهدة ، وحق اليقين هي مباشرة الشيء والإحساس به .

قوله : « لا كان ولا يكون مثلهم » : كان تامة .

قوله : « الصفوة » : أي : الخيار ، والصفوة من كل شيء : خالصه وخياره ، فأصحاب رسول الله ﷺ هم خير الخلق بعد الأنبياء ، ومن نظر في سيرتهم وتأمل أحوالهم وما هم عليه من الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله وبذل النفس والنفيس في سبيل إعلاء كلمته مع ما هم عليه من الصدق مع الله والمسارعة إلي الخير مع العلم النافع ، إلى غير ذلك من صفاتهم الفاضلة علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، وأنهم أكمل هذه الأمة عقلًا وعلمًا ودينًا ، كما قال فيهم عبد الله بن مسعود : « من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد كانوا خير هذه الأمة وأبرها قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلها تكلفًا ، قوم اختارهم الله لنبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم ، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » . رواه غير واحد ، منهم ابن بطة عن قتادة . وروى هو وغيره بالأسانيد إلى ذر بن حبيش قال : قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « إن الله سبحانه نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ، ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه . فما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون سيئًا فهو عند الله سيئ » . رواه أحمد وأبو داود الطيالسي ، وما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فيهم حق كما تواترت بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ أنه قال : « خير القرون قرني »[1] الحديث ، وهم أفضل الأمة الوسط الشهداء على الناس ، وهم الصفوة من قرون هذه الأمة وأكرمها على الله سبحانه ، قال تعالى : ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] قال طائفة من السلف : هم أصحاب محمد ﷺ ، ولا ريب أنهم أفضل المصطفين من هذه الأمة التي قال الله فيها ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ﴾ [فاطر: ٣٢] ، فأمة محمد ﷺ الذين أورثوا الكتاب بعد الأمتين قبلهم اليهود والنصارى ، وقد أخبر أنهم الذين اصطفى ، فأصحاب محمد هم المصطفين من المصطفين من عباد الله ، فهم صفوة الصفوة - رضوان الله عليهم أجمعين - فأمة محمد خير الأمم وأكرمها على الله كما قال سبحانه : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، وروى الإمام أحمد ، عن حكيم بن معاوية ، عن أبيه رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله سبحانه »[2] ، رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم في

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

مستدركه ، وأصحاب رسول الله ﷺ خير هذه الأمة ، فهم أفضل الخلق على الإطلاق بعد النبيين والمرسلين .

۞ قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة والجماعة : سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ » :

* خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ وعما شجر بينهم : هو سلامة قلوبهم وألسنتهم ، ومحبتهم إياهم ، والترضي عنهم جميعًا ، وإظهار محاسنهم وإخفاء مساوئهم ؛ أي : إخفاء مساوئ من نسب إليه شيء من ذلك ، والإمساك عما شجر بينهم ، واعتقاد أنهم في ذلك بين أمرين :

* إما مجتهدون مصيبون .

* وإما مجتهدون مخطئون .

فالمصيب له أجران ، والمخطئ له أجر الاجتهاد ، وخطؤه مغفور ، وإذا قدر أن لبعضهم سيئات وقعت عن غير اجتهاد ، فلهم من الحسنات ما يغمرها ويمحوها ، وليس في بيان الخطأ من أخطأ منهم في حكم من الأحكام شيء من إظها المساوئ ، بل ذلك مما يفرضه الواجب ويوجبه النصح للأمة . اهـ .

۞ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ » :

أي : من أسس عقيدتهم .

قوله : « سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ » . ولم يقل : وأفعالهم ؛ لأن الأفعال متعذرة بعد موت الصحابة ، حتى لو فرض أن أحدًا نبش قبورهم وأخرج جثثهم ؛ فإن ذلك لا يؤذيهم ولا يضرهم ، لكن الذى يمكن أن يكون بعد موت الصحابة نحوهم هو ما يكون فى القلب وما ينطق به اللسان .

فمن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ؛ [أعنى] سلامة القلب من البغض والغل والحقد والكراهة ، وسلامة ألسنتهم من كل قول لا يليق بهم .

فقلوبهم سالمة من ذلك ، مملوءة بالحب والتقدير والتعظيم لأصحاب رسول الله ﷺ على ما يليق بهم .

فهم يحبون أصحاب النبى ﷺ ، ويفضّلونهم على جميع الخلق ؛ لأن محبتهم من محبة رسول الله ﷺ ، ومحبة رسول الله ﷺ من محبة الله ، وألسنتهم أيضًا سالمة من السب والشتم واللعن والتفسيق والتكفير وما أشبه ذلك مما يأتى به أهل البدع ، فإذا سلمت من هذا ، ملئت من الثناء عليهم والترضى عنهم والترحم والاستغفار وغير ذلك ، وذلك للأمور التالية :

أولًا : أنهم خير القرون في جميع الأمم ، كما صرح بذلك رسول اللَّه ﷺ حين قال : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »(١) .

ثانيًا : أنهم هم الواسطة بين رسول اللَّه ﷺ وبين أمته ؛ فمنهم تلقت الأمة عنه الشريعة .

ثالثًا : ما كان على أيديهم من الفتوحات الواسعة العظيمة .

رابعًا : أنهم نشروا الفضائل بين هذه الأمة من الصدق والنصح والأخلاق والآداب التي لا توجد عند غيرهم ، ولا يعرف هذا من كان يقرأ عنهم من وراء جدر ، بل لا يعرف هذا إلا من عاش في تاريخهم وعرف مناقبهم وفضائلهم وإيثارهم واستجابتهم للَّه ولرسوله ﷺ .

فنحن نشهد اللَّه ﷻ على محبة هؤلاء الصحابة ، ونثني عليهم بألسنتنا بما يستحقون ، ونبرأ من طريقين ضالين : طريق الروافض الذين يسبون الصحابة ويغلون في آل البيت ، ومن طريق النواصب الذين يبغضون آل البيت ، ونرى أن لآل البيت إذا كانوا صحبة ثلاثة حقوق : حق الصحبة ، وحق الإيمان ، وحق القرابة من رسول اللَّه ﷺ .

وقوله : « لأصحاب رسول اللَّه ﷺ » : سبق أن أصحاب رسول اللَّه ﷺ كل من اجتمع به مؤمنًا به ومات على ذلك ، وسمي صاحبًا ؛ لأنه إذا اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا به ؛ فقد التزم اتباعه ، وهذا من خصائص صحبة الرسول ﷺ ، أما غير الرسول ؛ فلا يكون الشخص صاحبًا له حتى يلازمه ملازمة طويلة يستحق أن يكون بها صاحبًا .

استدل المؤلف ﷺ لموقف أهل السنة بقوله : « كما وصفهم اللَّه به في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠] » .

هذه الآية بعد آيتين سابقتين هما قوله تعالى : ﴿ لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحشر : ٨] » ، وعلى رأس هؤلاء المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب رضي اللَّه عنهم أجمعين .

ففي قوله : ﴿ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا ﴾ : إخلاص النية ، وفي قوله : ﴿ وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ : تحقيق العمل ، وقوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ ؛ أي : لم يفعلوا ذلك رياء ولا سمعة ، ولكن عن صدق نية .

ثم قال في الأنصار : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ ﴾ [الحشر : ٩] ؛ فوصفهم اللَّه بأوصاف ثلاث : ﴿ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ ، ﴿ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ ﴾ ،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) .

﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ .

ثم قال تعالى بعد ذلك : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ الآية ، وهم التابعون لهم بإحسان وتابعوهم إلى يوم القيامة ؛ فقد أثنوا عليهم بالأخوة ، وبأنهم سبقوهم بالإيمان ، وسألوا الله ألَّا يجعل فى قلوبهم غلًّا لهم ؛ فكل من خالف فى ذلك وقدح فيهم ولم يعرف لهم حقهم ؛ فليس من هؤلاء الذين قال الله عنهم : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا﴾ .

ولما سئلت عائشة رضي الله عنها عن قوم يسبون الصحابة ؛ قالت : لا تعجبون ! هؤلاء قوم انقطعت أعمالهم بموتهم ، فأحب الله أن يجرى أجرهم بعد موتهم ! ! .

وقوله : ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ، ولم يقل : للذين سبقونا بالإيمان ؛ ليشمل هؤلاء السابقين وغيرهم إلى يوم القيامة .

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ : ولرأفتك ورحمتك نسألك المغفرة لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان .

« طاعة » : معطوف على قوله : « سلامة » ؛ أى : من أصول أهل السنة والجماعة : طاعة النبى ﷺ .... إلخ ..

السب : هو القدح والعيب ؛ فإن كان فى غيبة الإنسان ؛ فهو غيبة .

قوله : « أصحابي » : أى : الذين صحبوه ، وصحبة النبى ﷺ لا شك أنها تختلف : صحبة قديمة قبل الفتح ، وصحبة متأخرة بعد الفتح .

والرسول عليه الصلاة والسلام كان يخاطب خالد بن الوليد حين حصل بينه وبين عبد الرحمن بن عوف ما حصل من المشاجرة فى بنى جذيمة ، فقال النبى ﷺ لخالد : « لا تسبوا أصحابي » ، والعبرة بعموم اللفظ .

ولا شك أن عبد الرحمن بن عوف وأمثاله أفضل من خالد بن الوليد رضي الله عنه من حيث سبقهم إلى الإسلام ؛ لهذا قال : « لا تسبوا أصحابي » ؛ يخاطب خالد بن الوليد وأمثاله .

وإذا كان هذا بالنسبة لخالد بن الوليد وأمثاله ؛ فما بالك بالنسبة لمن بعدهم .

أقسم النبى عليه الصلاة والسلام ، وهو الصادق البار بدون قسم : « لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ؛ ما بلغ مُد أحدهم ولا نَصيفه »(١) .

« أُحُد » : جبل عظيم كبير معروف فى المدينة .

المد : ربع الصاع .

(١) أخرجه البخارى (٣٦٧٣) ، ومسلم (٢٥٤١) .

« ولا نصيفه » ؛ أي : نصفه . قال بعضهم : من الطعام ؛ لأن الذى يقدر بالمد والنصيف هو الطعام ، أما الذهب فيوزن ، وقال بعضهم : من الذهب ؛ بقرينة السياق ؛ لأنه قال : « لو أنفق مثل أحد ذهبًا ؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . يعنى : من الذهب .

وعلى كل حال ؛ فإن قلنا : من الطعام ؛ فمن الطعام ، وإن قلنا : من الذهب ؛ فليكن من الذهب ، ونسبة المد أو نصف المد من الذهب إلى جبل أُحد من الذهب لا شىء .

فالصحابة رضي الله عنهم إذا أنفق الإنسان مثل أُحد ذهبًا ؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، والإنفاق واحد ، والمنفق واحد ، والمنفق عليه واحد ، وكلهم بشر ، لكن لا يستوى البشر بعضهم مع بعض ؛ فهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لهم من الفضائل والمناقب والإخلاص والاتباع ما ليس لغيرهم ؛ فلإخلاصهم العظيم ، واتباعهم الشديد ؛ كانوا أفضل من غيرهم فيما ينفقون .

وهذا النهى يقتضى التحريم ؛ فلا يحل لأحدٍ أن يسب الصحابة على العموم ، ولا أن يسب واحدًا منهم على الخصوص ؛ فإن سبهم على العموم ؛ كان كافرًا ، بل لا شكَّ فى كُفر من شك فى كفره ، أما إن سبهم على سبيل الخصوص ؛ فينظر فى الباعث لذلك ؛ فقد يسبهم من أجل أشياء خلْقية أو خُلُقية أو دينية ، ولكل واحد من ذلك حكمه .

قوله : « ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع .... » :

قوله : « ويقبلون » ؛ أى : أهل السنة .

قوله : « ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم » .

الفضائل : جمع فضيلة ، وهو ما يفضل به المرء غيره ويعد منقبة له .

والمراتب : الدرجات ؛ لأن الصحابة درجات ومراتب ؛ كما سيذكرهم المؤلف رحمه الله .

فما جاء من فضائل الصحابة ومراتبهم ؛ فإن أهل السنة والجماعة يقبلون ذلك :

- فمثلًا يقبلون ما جاء عنهم من كثرة صلاةٍ أو صدقةٍ أو صيامٍ أو حج أو جهاد أو غير ذلك من الفضائل .

- ويقبلون مثلًا ما جاء فى أبى بكر رضي الله عنه أن النبى ﷺ حثَّ على الصدقة ، فجاء أبو بكر بجميع ماله ، وهذه فضيلة .

- ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة من أن أبا بكر رضي الله عنه كان وحده صاحب رسول اللَّه ﷺ فى هجرته فى الغار .

- ويقبلون ما جاء به النص من قول الرسول عليه الصلاة والسلام فى أبى بكر : « إن من أمنّ الناس علىّ فى ماله وصحبته أبو بكر » .

- وكذلك ما جاء فى عمر وفى عثمان وفى على رضي الله عنهم ، وما جاء فى غيرهم من الصحابة من الفضائل ؛ يقبلون هذا كله .

- وكذلك المراتب ، فيقبلون ما جاء في مراتبهم ؛ فالخلفاء الراشدون هم القمة في هذه الأمة في المرتبة ، وأعلاهم مرتبة أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ثم علي ؛ كما سيذكره المؤلف .

دليل ذلك قوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد : ١٠] .

فالذين أنفقوا وقاتلوا قبل صلح الحديبيَة أفضل من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكان صلح الحديبية في السنة السادسة من الهجرة في ذي القعدة ؛ فالذين أسلموا قبل ذلك وأنفقوا وقاتلوا أفضل من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا .

فإذا قال قائل : كيف نعرف ذلك ؟

فالجواب : أن ذلك يعرف بتاريخ إسلامهم ؛ كأن نرجع إلى « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر أو « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » لابن عبد البر أو غير ذلك من الكتب المؤلفة في الصحابة ﷺ ، ويعرف أن هذا أسلم من قبل أو أسلم من بعد .

وقول المؤلف : « وهو صلح الحديبية » :

- هذا أحد القولين في الآية ، وهو الصحيح ، ودليله قصة خالد مع عبد الرحمن بن عوف ، وقول البراء بن عازب : تعدون أنتم الفتح فتح مكة ، وقد كان فتح مكة فتحًا ، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية . رواه البخاري[1] .

- وقيل : المراد فتح مكة ، وهو قول كثير من المفسرين أو أكثرهم .

المهاجرون : هم الذين هاجروا إلى المدينة في عهد النبي ﷺ قبل فتح مكة .

الأنصار هم الذين هاجر إليهم النبي ﷺ في المدينة .

وأهل السنة يقدمون المهاجرين على الأنصار لأن المهاجرين جمعوا بين الهجرة والنصرة ، والأنصار أتوا بالنصرة فقط .

- فالمهاجرون تركوا أهلهم وأموالهم ، وتركوا أوطانهم ، وخرجوا إلى أرض هم فيها غرباء ؛ كل ذلك هجرة إلى الله ورسوله ، ونصرة لله ورسوله .

- والأنصار أتاهم النبي ﷺ في بلادهم ، ونصروا النبي ﷺ ، ولا شك أنهم منعوه مما يمنعون منه أبناءهم ونساءهم .

ودليل تقديم المهاجرين : قوله تعالى : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة : ١٠٠] . فقدم المهاجرين على الأنصار ، وقوله : ﴿لَّقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧] ؛ فقدَّم المهاجرين ، وقوله في الفيء :

(١) أخرجه البخاري (٤١٥٠) .

﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾ [الحشر : ٨] ، ثم قال : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [الحشر : ٩] .

أهل بدر مرتبتهم أعلى من مراتب الصحابة .

وبدر مكان معروف ، كانت فيه الغزوة المشهورة ، وكانت فى السنة الثانية من الهجرة فى رمضان ، وسمى اللّه تعالى يومها يوم الفرقان .

وسببها أن النبى ﷺ سمع أن أبا سفيان قدِم بعيرٍ من الشام إلى مكة ، فندب أصحابه من أجل هذه العير فقط ، فانتدب منهم ثلاثمائة وبضعة عشر رجلًا ، معهم سبعون بعيرًا وفرسان وخرجوا من المدينة لا يريدون قتالًا ، لكن اللّه ﷻ بحكمته جمع بينهم وبين عدوهم .

فلما سمع أبو سفيان بذلك ، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام خرج إليه لتلقى العير ؛ أخذ بساحل البحر ، وأرسل صارخًا إلى أهل مكة يستنجدهم ، فانتدب أهل مكة لذلك ، وخرجوا بأشرافهم وكبرائهم وزعمائهم ، خرجوا على الوصف الذى ذكر اللّه ﷻ : ﴿بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال : ٤٧] .

وفى أثناء ذلك جاءهم الخبر أن أبا سفيان نجا بالعِير ، فتآمروا بينهم فى الرجوع ، لكن أبا جهل قال : واللّه لا نرجع حتى نقدم بدرًا ، فنقيم فيها ننحر الجزور ، ونسقى الخمور ، وتضرب علينا القيان ، وتسمع بنا العرب ، فلا يزالون يهابوننا أبدًا .

وهذا الكلام يدل على الفخر والخيلاء والاعتزاز بالنفس ، ولكن - وللّه الحمد - كان الأمر على عكس ما يقول ، سمعت العرب بهزيمتهم النّكراء ، فهانوا فى نفوس العرب .

قدموا بدرًا ، والتقت الطائفتان ، وأوحى اللّه تعالى إلى الملائكة : ﴿أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٣﴾ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [الأنفال : ١٢- ١٤] .

حصل اللقاء بين الطائفتين ، وكانت الهزيمة - وللّه الحمد - على المشركين ، والنصر المبين للمؤمنين ، انتصروا ، وأسروا منهم سبعين رجلًا ، وقتلوا سبعين رجلًا ، منهم أربعة وعشرون رجلًا من كبرائهم وصناديدهم ؛ سُحِبوا ، فألقوا فى قليب من قُلُب بدر خبيثة قبيحة .

ثم إن النبى ﷺ بعد انتهاء الحرب بثلاثة أيام ركب ناقته ، ووقف عليهم يدعوهم بأسمائهم وأسماء آبائهم : « يا فلان بن فلان ! أيسركم أنكم أطعتم اللّه ورسوله ؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقًّا ، فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقًّا » .

فقالوا : يا رسول اللّه ، ما تكلم من أجساد لا أرواح لها ؟ فقال : « والذى نفسى بيده ، ما أنتم بأسمع

لما أقول منهم »[(١)] ، والنبي عليه الصلاة والسلام وقف عليهم توبيخًا وتقريعًا وتنديمًا ، وهم قد وجدوا ما وعد الله حقًا ؛ قال الله تعالى : ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال : ١٤] ؛ فوجدوا النار من حين ماتوا وعرفوا أن الرسول حق ، ولكن أنى لهم التناوش من مكان بعيد .

فأهل بدر الذين جعل الله على أيديهم هذا النصر المبين والفرقان الذى هاب العرب به رسول الله ﷺ وأصحابه ، وكان لهم منزلة عظيمة بعد هذا النصر ، اطلع اللهُ عليهم ، وقال : « اعملوا ما شئتم ؛ فقد غفرت لكم »[(٢)] . فكل ما يقع منهم من ذنوب ؛ فإنه مغفور لهم بسبب هذه الحسنة العظيمة الكبيرة التى جعلها الله تعالى على أيديهم .

وفى هذا الحديث دليل على أن ما يقع منهم من الكبائر مهما عظم ، فهو مغفور لهم .

وفيه بشارة بأنهم لن يموتوا على الكفر ؛ لأنهم مغفور لهم ، وهذا يقتضى أحد أمرين :

- إما أنهم لا يمكن أن يكفروا بعد ذلك .
- وإما أنهم إن قدر أن أحدهم كفر ؛ فسيوفق للتوبة والرجوع إلى الإسلام .

وأيًا كان ، ففيه بشارة عظيمة لهم ، ولم نعلم أن أحدًا منهم كفر بعد ذلك .

أصحاب الشجرة هم أصحاب بيعة الرضوان[(٣)] .

وسبب هذه البيعة أن النبى ﷺ خرج من المدينة إلى مكة يريد العمرة ، ومعه أصحابه والهدى ، وكانوا نحو ألف وأربعمائة رجل ، لا يريدون إلا العمرة ، فلما بلغوا الحديبية - وهى مكان قرب مكة ، فى طريق جدة الآن ، بعضها من الحل وبعضها من الحرم - وعلم بذلك المشركون ، منعوا رسول الله ﷺ وأصحابه ؛ لأنهم يزعمون أنهم أهل البيت وحماة البيت ، [وقد قال تعالى] : ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ ۚ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال : ٣٤] . وجرت بينهم وبينهم مفاوضات .

وأرى الله تعالى من آياته فى هذه الغزوة ما يدل على أن الأَوْلى تنازل الرسول ﷺ وأصحابه لما يترتب على ذلك من الخير والمصلحة ؛ فإن ناقة الرسول عليه الصلاة والسلام بركت وأبت أن تسير ، حتى قالوا : « خلأت القصواء » ؛ يعنى : حرنت وأبت المسير . فقال النبى ﷺ مدافعًا عنها : « والله ما خلأت القصواء ، وما ذاك لها بخلق ، ولكن حبسها حابس الفيل » . ثم قال : « والذى نفسى بيده ، لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها »[(٤)] .

وجرى التفاوض ، وأرسل النبى ﷺ عثمان بن عفان ؛ لأن له رهطًا بمكة يحمونه ، أرسله إلى أهل

---

(١) أخرجه البخارى (٣٩٧٦) ، ومسلم (٢٨٧٣) .
(٢) أخرجه البخارى (٣٠٠٧) ، ومسلم (٢٤٩٤) .
(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩٦) .
(٤) أخرجه البخارى (٢٧٣٤) .

مكة يدعوهم إلى الإسلام ، ويخبرهم أن النبى ﷺ إنما جاء معتمرًا معظمًا للبيت ، فشاع الخبر بأن عثمان قد قتل ، وكبر ذلك على المسلمين ، فدعا النبى ﷺ إلى البيعة ؛ يبايع أصحابه على أن يقاتلوا أهل مكة الذين قتلوا رسول رسول اللّه ﷺ ، وكانت الرسل لا تقتل ، فبايع الصحابة رضي الله عنهم النبى ﷺ على أن يقاتلوا ولا يفروا إلى الموت .

وكان النبى ﷺ تحت شجرة يبايع الناس ؛ يمد يده فيبايعونه على هذه البيعة المباركة التى قال اللّه عنها : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] ، وكان عثمان رضي الله عنه غائبًا ، فبايع النبى ﷺ بيده عن يد عثمان ، وقال بيده اليمنى : « هذه يد عثمان » .

ثم تبين أن عثمان لم يقتل ، وصارت الرسل تأتى وتروح بين رسول اللّه ﷺ وقريش ، حتى انتهى الأمر على الصلح الذى صار فتحًا مبينًا للرسول عليه الصلاة والسلام .

هؤلاء الذين بايعوا قال اللّه عنهم : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح : ١٨، ١٩] .

وكان من جملة المبايعين أبو بكر وعمر وعثمان وعلى .

فوصفهم اللّه تعالى بالإيمان ، وهذه شهادة من اللّه عز وجل بأن كل من بايع تحت الشجرة ، فهو مؤمن مرضى عنه ، والنبى عليه الصلاة والسلام قال : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » . فالرضا ثابت بالقرآن ، وانتفاء دخول النار ثبت بالسنة .

وقول النبى ﷺ : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » . قد يقول قائل : كيف نجمع بينه وبين قوله تعالى : ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم : ٧١] ؟

فالجمع من أحد وجهين :

الأول : أن يقال : إن المفسرين اختلفوا فى المراد بالورود ، فقال بعضهم : هو المرور على الصراط ؛ لأن هذا نوع ورود بلا شك ، كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص : ٢٣] ، ومعلوم أنه لم ينزل وسط الماء ، بل كان حوله وقريبًا منه ، وبناء على هذا ؛ لا إشكال ولا تعارض أصلًا .

والوجه الثانى : أن من المفسرين من يقول : المراد بالورود الدخول ، وأنه ما من إنسان إلا ويدخل النار ، وبناء على هذا القول ، فيحمل قوله : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » : لا يدخلها دخول عذاب وإهانة ، وإنما يدخلها تنفيذًا للقسم : ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ، أو يقال : إن هذا من باب العام المخصوص بأهل بيعة الرضوان .

وقوله : « الشجرة » : الشجرة هذه شجرة سدر ، وقيل : شجرة سمر ، ولا طائل تحت هذا

- الخلاف ، كانت ذات ظل ، فجلس النبي ﷺ تحتها يبايع الناس ، وكانت موجودة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد أبي بكر رضي الله عنه وأول خلافة عمر ، فلما قيل له : إن الناس يختلفون إليها - أي : يأتونها - يصلون عندها ؛ أمر رضي الله عنه بقطعها ، فقطعت .

قال في « الفتح » : « وجدته عند ابن سعد بإسناد صحيح » . لكن في « صحيح البخاري »[1] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رجعنا من العام المقبل - يعني : بعد صلح الحديبية - فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي بايعنا تحتها ، كانت رحمة من الله . وهكذا قال المسيب والد سعيد : فلما خرجنا من العام المقبل ؛ نسيناها ، فلم نقدر عليها » .

وهذا لا ينافي ما ذكره ابن حجر عن ابن سعد ؛ لأن نسيانها لا يستلزم عدمها ولا عدم تذكرها بعد . والله أعلم .

وهذه من حسنات عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ لأننا نظن أن هذه الشجرة لو كانت باقية إلى الآن ؛ لعبدت من دون الله .

قوله : « ويَشْهَدون بالجنةِ لمن شهِد له رسولُ اللهِ ﷺ » : أي : أهل السنة والجماعة .

والشهادة بالجنة نوعان : شهادة معلقة بوصف ، وشهادة معلقة بالشخص .

- أما المعلقة بالوصف ؛ فأن نشهد لكل مؤمن أنه في الجنة ، وكل متق أنه في الجنة ، بدون تعيين شخص أو أشخاص .

وهذه شهادة عامة ، يجب علينا أن نشهد بها ؛ لأن الله تعالى أخبر به ، فقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [لقمان : ٨، ٩] ، وقال : ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران : ١٣٣] .

- وأما الشهادة المعلقة بشخص معين ؛ فأن نشهد لفلان أو لعدد معين أنهم في الجنة .

وهذه شهادة خاصة ؛ فنشهد لمن شهد له الرسول ﷺ ؛ سواء شهد لشخص معين واحد أو لأشخاص معينين .

١ - مثال ذلك ما ذكره المؤلف بقوله : « كالعشرة » ؛ يعني بهم : العشرة المبشرين بالجنة ؛ لقبوا بهذا الاسم لأن النبي ﷺ جمعهم في حديث واحد وهم : الخلفاء الأربعة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وسعيد بن زيد ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح ، وانظر تراجمهم في المطولات .

وقد جمع الستة الزائدون عن الخلفاء الأربعة في بيت واحد ؛ فاحفظه :

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٨) .

سعيد وسعد وابن عوف وطلحة   وعامر فهر والزبير الممدح

هؤلاء بشرهم النبى ﷺ فى نسق واحد ، فقال : « أبو بكر فى الجنة ، وعمر فى الجنة . . . . »[١] ، ولهذا لقبوا بهذا اللقب ؛ فيجب أن نشهد أنهم فى الجنة لشهادة النبى ﷺ بذلك .

٢ - ثابت بن قيس رضي الله عنه أحد خطباء النبى ﷺ ، كان جهورى الصوت ، فلما نزل قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات : ٢] ؛ خاف أن يكون حبط عمله وهو لا يشعر ، فاختفى فى بيته ، ففقده النبى عليه الصلاة والسلام ، فبعث إليه رجلًا يسأله عن اختفائه فقال : إن اللَّه أنزل قوله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ . وأنا الذى أرفع صوتى فوق صوت النبى ، حبط عملى ، أنا من أهل النار ! ! فأتى الرجل إلى النبى ﷺ فأخبره بما قال ثابت ، فقال النبى ﷺ : « اذهب إليه ؛ فقل له إنك لست من أهل النار ، ولكنك من أهل الجنة »[٢] . فبشره النبى ﷺ بالجنة .

مثل أمهات المؤمنين ؛ لأنهن فى درجة الرسول ﷺ ، ومنهم بلال ، وعبد اللَّه بن سلَام ، وعُكَّاشة بن محصن ، وسعد بن معاذ رضي الله عنهم .

التواتر : خبر يفيد العلم اليقينى ، وهو الذى نقله طائفة لا يمكن تواطؤهم على الكذب .

ففى « صحيح البخاري »[٣] وغيره عن عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما ؛ قال : كنا نخير بين الناس فى زمن النبى ﷺ ؛ فنخير أبا بكر ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان .

وفى « صحيح البخاري »[٤] أيضًا أن محمد ابن الحنفية قال : قلت لأبى : أى الناس خير بعد رسول اللَّه ﷺ ؟ قال : أبو بكر . قلت : ثم مَن ؟ قال : ثم عمر . وخشيت أن يقول : عثمان ؛ قلت : ثم أنت ؟ قال : ما أنا إلا رجل من المسلمين .

فإذا كان على رضي الله عنه يقول وهو فى زمن خلافته : إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ؛ فقد اندحضت حجة الرافضة الذين فضلوه عليهما .

قوله : « وغيره » ؛ يعنى : غير علىٍّ من الصحابة والتابعين .

وهذا متفق عليه بين الأئمة .

- وقال الإمام مالك : ما رأيت أحدًا يشك فى تقديمهما .

---

(١) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٥٠ - ٤٠١٠) .

(٢) أخرجه البخارى (٤٨٤٦) ، ومسلم (١١٩) .

(٣) أخرجه البخارى (٣٦٥٥) .

(٤) أخرجه البخارى (٣٦٧١) .

- وقال الشافعي : لم يختلف الصحابة والتابعون في تقديم أبي بكر وعمر .
ومن خرج عن هذا الإجماع ؛ فقد اتبع غير سبيل المؤمنين .
« يثلثون » . يعني : أهل السنة ؛ يجعلون عثمان هو الثالث .
« ويربعون بعلي » . أي : يجعلون عليًا هو الرابع .
وعلى هذا ؛ فأفضل هذه الأمة هؤلاء الأربعة : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على .
استدل المؤلف لهذا الترتيب بدليلين .
الأول : قوله : « كما دلت عليه الآثار » . وقد سبق ذكر شيء منها .
والثاني : قوله : « وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة » . فصار في تقديم عثمان على على رضي الله عنهما آثار نقلية ، وفيه أيضًا دليل عقلى ، وهو إجماع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة ؛ فإن إجماعهم على ذلك يستلزم أن عثمان أفضل من على ، وهو كذلك ؛ لأن حكمة الله ﷻ تأبى أن يولّى على خير القرون رجلًا وفيه من هو أفضل منه ؛ كما جاء في الأثر : « كما تكونون يولى عليكم » . فخير القرون لا يولى الله عليهم إلا من هو خيرهم .

فيقولون : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ويسكتون ، أو يقولون : ثم على .
فقالوا : أبو بكر ، ثم عمر . ثم على ، ثم عثمان . وهذا رأى من آراء أهل السنة .
فقالوا : أبو بكر ، ثم عمر . وتوقفوا أيهما أفضل : عثمان أو على ؟ وهذا غير الرأى الأول .
فالآراء أربعة :

- الرأى المشهور : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على .
- الرأى الثانى : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم السكوت .
- الرأى الثالث : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم على ، ثم عثمان .
- الرأى الرابع : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم نتوقف أيهما أفضل : عثمان أو على ؛ فهم يقولون : لا نقول : عثمان أفضل ، ولا على أفضل ، لكن لا نرى أحدًا يتقدم على عثمان و [وعلى] على في الفضيلة بعد أبى بكر وعمر .

هذا الذى استقر عليه أمر أهل السنة ؛ فقالوا : أفضل هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ؛ على ترتيبهم في الخلافة . وهو الصواب ؛ كما سبق دليله .

يعنى : المفاضلة بين عثمان وعلى رضي الله عنهما ليست من أصول أهل السنة التى يضلل فيها المخالف ؛ فمن قال : إن عليًا أفضل من عثمان ؛ فلا نقول : إنه ضال ، بل نقول : هذا رأى من آراء أهل السنة ، ولا نقول فيه شيئًا .

فيجب أن نقول : الخليفة بعد نبينا فى أمته أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على . ومن قال : إن

الخلافة لعلى دون هؤلاء الثلاثة . فهو ضالٌ . ومن قال : إنها لعلى بعد أبى بكر وعمر . فهو ضال ؛ لأنه مخالف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم .

وهذا ما أجمع عليه أهل السنة فى مسألة الخلافة .

الذى يطعن فى خلافة أحد من هؤلاء ، ويقول : إنه لا يستحق الخلافة ! أو : إنه أحق ممن سبقه ! فهو أضل من حمار أهله .

وعبر المؤلف بهذا التعبير ؛ لأنه تعبير الإمام أحمد رحمه الله ، ولا شك أنه أضل من حمار أهله ، وإنما ذكر الحمار ؛ لأنه أبلد الحيوانات على الإطلاق ؛ فهو أقل الحيوانات فهمًا ؛ فالطعن فى خلافه أحد من هؤلاء أو فى ترتيبه طعن فى الصحابة جميعًا .

فيجب علينا أن نعتقد بأن الخليفة بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ، وأنهم فى أحقية الخلافة على هذا الترتيب ، حتى لا نقول : إن هناك ظلمًا فى الخلافة ؛ كما ادعته الرافضة حين زعموا أن أبا بكر وعمر وعثمان والصحابة كلهم ظلمة ؛ لأنهم ظلموا على بن أبى طالب ؛ حيث اغتصبوا الخلافة منه :

أما من بعدهم ؛ فإننا لا نستطيع أن نقول : إن كل خليفة استخلفه اللَّه على الناس ؛ فهو أحق بالخلافة من غيره ؛ لأن من بعدهم ليسوا فى خير القرون ، بل حصل فيهم من الظلم والانحراف والفسوق ما استحقوا به أن يولى عليهم من ليس أحق بالخلافة منهم ، كما قال اللَّه تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام : ١٢٩] .

واعلم أن الترتيب فى الأفضلية على ما سبق لا يعنى أن من فضل غيره ؛ فإنه يفضله فى كل شىء ، بل قد يكون للمفضول فضيلة لم يشاركه فيها أحد ، وتميز أحد هؤلاء الأربعة أو غيرهم بميزة يفضل بها غيره لا يدل على الأفضلية المطلقة ؛ فيجب التفريق بين الإطلاق والتقييد .

قوله : « ويُحِبُّون آلَ بيتِ رسولِ اللَّهِ ﷺ » : أى : ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يحبون آلَ بيت رسول اللَّه ﷺ ؛ يحبونهم لأمرين : للإيمان ، وللقرابة من رسول اللَّه ﷺ ، ولا يكرهونهم أبدًا .

ولكن لا يقولون كما قال الرافضة : كل من أحب أبا بكر وعمر ؛ فقد أبغض عليًا ، وعلى هذا فلا يمكن أن نحب عليًا حتى نبغض أبا بكر وعمر ، وكأن أبا بكر وعمر أعداء لعلى بن أبى طالب مع أنه تواتر النقل عن على رضي الله عنه أنه كان يثنى عليهما على المنبر .

فنحن نقول : إننا نُشهِد اللَّه على محبة آل بيت رسول اللَّه ﷺ وقرابته ؛ نحبهم لمحبة اللَّه ورسوله .

– ومن أهل بيته أزواجه بنص القرآن ، قال اللَّه تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ

مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ﴿٣٠﴾ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴿٣١﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴿٣٢﴾ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٢٨- ٣٣]. فأهل البيت هنا يدخل فيها أزواج الرسول عليه الصلاة والسلام بلا ريب.

- كذلك يدخل فيه قرابته؛ فاطمة وعلى والحسن والحسين وغيرهم كالعباس بن عبد المطلب وأبنائه.

فنحن نحبهم لقرابتهم من رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولإيمانهم بالله.

فإن كفروا؛ فإننا لا نحبهم، ولو كانوا من أقارب الرسول عليه الصلاة والسلام؛ فأبو لهبٍ عم الرسول عليه الصلاة والسلام لا يجوز أن نحبه بأى حالٍ من الأحوال، بل يجب أن نكرهه لكفره ولإيذائه النبى ﷺ، وكذلك أبو طالب؛ يجب علينا أن نكرهه لكفره، لكن نحب أفعاله التى أسداها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام من الحماية والذَّبِّ عنه.

قوله: «وَيَتَوَلَّوْنَهم»: أى: يجعلونهم من أوليائهم، والولى: يطلق على عدة معان؛ يطلق على الصديق، والقريب، والمتولى للأمر، وغير ذلك من الموالاة والنصرة. وهنا يشمل النصرة والصداقة والمحبة.

قوله: «ويَحفَظون فيهم وصيةَ رسولِ اللهِ ﷺ»: أى: عهده الذى عهد به إلى أمته.

هو اليوم الثامن عشر من ذى الحجة. وهذا الغدير ينسب إلى رجل يسمى (خُم)، وهو فى الطريق الذى بين مكة والمدينة، قريب من الجحفة، نزل الرسول عليه الصلاة والسلام فيه منزلًا فى رجوعه من حجة الوداع، وخطب الناس، وقال: «أذكركم الله فى أهل بيتي»[1]. ثلاثًا يعنى: اذكروا الله؛ اذكروا خوفه وانتقامه إن أضعتم حق آل البيت، واذكروا رحمته وثوابه إن قمتم فى حقهم.

«أيضًا». مصدر آض يئيض؛ أى: رجع، وهو مصدر لفعل محذوف، والمعنى: عودًا على ما سبق.

«يجفو» يترفع ويكره.

«هاشم»: هو جد أبى الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

أقسم ﷺ أنهم لا يؤمنون، أى: لا يتم إيمانهم حتى يحبوكم لله، وهذه المحبة يشاركهم فيها غيرهم من المؤمنين؛ لأن الواجب على كل إنسانٍ أن يحب كل مؤمن لله، لكن قال: «ولقرابتي». فهذا حب زائد على المحبة لله، ويختص به آل البيت قرابة النبى عليه الصلاة والسلام.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

وفى قول العباس : « إن بعض قريش يجفو بنى هاشم » . دليل على أن جفاء آل البيت كان موجودًا منذ حياة النبى ﷺ ، وذلك لأن الحسد من طبائع البشر ؛ إلا من عصمه اللَّه ﷻ ، فكانوا يحسدون آل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام على ما مَنَّ اللَّه عليهم من قرابة النبى ﷺ ، فيجفونهم ولا يقومون بحقِّهم .

فعقيدة أهل السنة والجماعة بالنسبة لآل البيت : أنهم يحبونهم ، ويتولونهم ، ويحفظون فيهم وصية الرسول ﷺ فى التذكير بهم ، ولا ينزلونهم فوق منزلتهم ، بل يتبرءون ممن يغالون فيهم ، حتى يوصلوهم إلى حدِّ الألوهية ؛ كما فعل عبد اللَّه بن سبأ فى على بن أبى طالب حين قال له : أنت اللَّه . والقصة مشهورة .

« إسماعيل » : هو ابن إبراهيم الخليل ، وهو الذى أمر اللَّه إبراهيم بذبحه ، وقصته فى سورة « الصافات » .

« كنانة » : هو الأب الرابع عشر لرسول اللَّه ﷺ .

« قريش » : هو الأب الحادى عشر لرسول اللَّه ﷺ ، وهو فهر بن مالك . وقيل : الأب الثالث عشر ، وهو النضر بن كنانة .

« هاشم » : هو الأب الثالث لرسول اللَّه ﷺ .

قوله : « أمهات المؤمنين » : هذه صفة لـ : « أزواج » ؛ فأزواج النبى ﷺ أمهات لنا فى الإكرام والاحترام والصلة ؛ قال تعالى : ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب : ٦] ؛ فنحن نتولاهن بالنصرة والدفاع عنهن واعتقاد أنهن أفضل أزواج أهل الأرض ؛ لأنهن زوجات الرسول ﷺ .

وهذا دليل على أن بنى هاشم مصطفون عند اللَّه مختارون من خلقه .

لأحاديث وردت فى ذلك ، ولقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [غافر : ٧ ، ٨] ، فقال : ﴿وَأَزْوَٰجِهِمْ﴾ ؛ فأثبت الزوجية لهن بعد دخول الجنة ، وهذا يدل على أن زوجة الإنسان فى الدنيا تكون زوجته فى الآخرة إذا كانت من أهل الجنة .

« خصوصًا » : مصدر محذوف العامل ؛ أى : أخص خصوصًا .

« خديجة بنت خويلد » : تزوجها النبى ﷺ أول ما تزوج ، وكان عمره حينذاك خمسًا وعشرين سنة ، وعمرها أربعين سنة ، وكانت امرأة عاقلة ، وانتفع بها ﷺ انتفاعًا كثيرًا ؛ لأنها امرأة ذات عقل

وذكاء، ولم يتزوج عليها أحدًا .

فكانت كما قال المؤلف : « أم أكثر أولاده » : البنين والبنات ، ولم يقل المؤلف : أم أولاده ؛ لأن من أولاده من ليس منها ، وهو إبراهيم ؛ فإنه كان من مارية القبطية .

وأولاده الذين من خديجة هم ابنان وأربع بنات : القاسم ، ثم عبد الله ويقال له : الطيب ، والطاهر . وأما البنات ؛ فهن : زينب ، ثم أم كلثوم ، ثم فاطمة ، ثم رقية . وأكبر أولاده القاسم ، وأكبر بناته زينب .

لا شك أنها أول من آمن به ؛ لأن النبي ﷺ لما جاءها وأخبرها بما رأى في غار حراء ؛ قالت : كلا ، والله لا يخزيك الله أبدًا . وآمنت به ، وذهبت به إلى ورقة بن نوفل ، وقصت عليه الخبر ، وقال له : إن هذا الناموس الذي كان ينزل على موسى[1] . « الناموس » : أي : صاحب السر . فآمن به ورقة .

ولهذا نقول : أول من آمن به من النساء خديجة ، ومن الرجال ورقة بن نوفل .

أي : ساعده ، ومن تدبر السيرة ؛ وجد لأم المؤمنين خديجة رضي الله عنها من معاضدة النبي ﷺ ما لم يحصل لغيرها من نسائه .

قوله : « وكان لها منه المنزلة العالية » : حتى إنه كان يذكرها بعد موتها صلوات الله وسلامه عليه ، ويرسل بالشيء إلى صديقاتها ، ويقول : « إنها كانت وكانت وكان لي منها ولد »[2] ؛ فكان يثني عليها ، وهذا يدل على عظم منزلتها عند الرسول ﷺ .

أما كونها صديقة ؛ فلكمال تصديقها لرسول الله ﷺ ، ولكمال صدقها في معاملته ، وصبرها على ما حصل من الأذى في قصة الإفك ، ويدلك على صدقها وصدق إيمانها بالله أنه لما نزلت براءتها ؛ قالت إني لا أحمد غير الله . وهذا يدل على كمال إيمانها وصدقها .

وأما كونها بنت الصديق ؛ فكذلك أيضًا ؛ فإن أباها رضي الله عنه هو الصديق في هذه الأمة ، بل صديق الأمم كلها ؛ لأن هذه الأمة أفضل الأمم ؛ فإذا كان صديق هذه الأمة ؛ فهو صديق غيرها من الأمم .

قوله : « على النساء » : ظاهره العموم ؛ أي : على جميع النساء . وقيل : إن المراد : فضل عائشة على النساء ؛ أي : من أزواجه اللاتي على قيد الحياة ؛ فلا تدخل في ذلك خديجة .

لكن ظاهر الحديث العموم ؛ لأن الرسول ﷺ قال : « كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون ، ومريم بنت عمران ، وخديجة بنت خويلد ، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » ، وقد أخرجه الشيخان بدون ذكر خديجة[3] . وهذا يدل على أنها أفضل النساء مطلقًا .

---

(١) أخرجه البخاري (٤) ، ومسلم (١٦٠) .

(٢) البخاري (٣٨١٦ - ٣٨١٨) ، ومسلم (٤/ ١٨٨، ١٨٨٩) (٢٤٣٥) .

(٣) أخرجه البخاري (٣٤١١) ، ومسلم (٢٤٣١) .

ولكن ليست أفضل من فاطمة باعتبار النسب ؛ لأن فاطمة بلا شك أشرف من عائشة نسبًا .

وأما منزلة ؛ فإن عائشة رضي الله عنها لها من الفضائل العظيمة ما لم يدركه أحد غيرها من النساء .

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله أن هاتين الزوجين رضي الله عنهما في منزلة واحدة ؛ لأنه قال : « خصوصًا خديجة . . . . والصديقة » ، ولم يقل : ثم الصديقة .

والعلماء اختلفوا في هذه المسألة :

– فقال بعض العلماء : خديجة أفضل ؛ لأن لها مزايا لم تلحقها عائشة فيها .

– وقال بعض العلماء : بل عائشة أفضل ؛ لهذا الحديث ، ولأن لها مزايا لم تلحقها خديجة فيها .

– وفصل بعض أهل العلم ؛ فقال : إن لكل منهما ميزة لم تلحقها الأخرى فيها ؛ ففي أول الرسالة لاشك أن المزايا التي حصلت عليها خديجة لم تلحقها فيها عائشة ، ولا يمكن أن تساويها ، وبعد ذلك ، وبعد موت الرسول ﷺ ، حصل من عائشة من نشر العلم ونشر السنة وهداية الأمة ما لم يحصل لخديجة ؛ فلا يصح أن تفضل إحداهما على الأخرى تفضيلًا مطلقًا ، بل نقول : هذه أفضل من وجه ، وهذه أفضل من وجه ، ونكون قد سلكنا مسلك العدل ؛ فلم نهدر ما لهذه من المزية ، ولا ما لهذه من المزية ، وعند التفصيل يحصل التحصيل . وهما وبقية أزواج الرسول في الجنة معًا .

الروافض : طائفة غلاة في علي بن أبي طالب وآل البيت ، وهم من أضل أهل البدع ، وأشدهم كرهًا للصحابة رضي الله عنهم ، ومن أراد معرفة ما هم عليه من الضلال ؛ فليقرأ في كتبهم وفي كتب من رد عليهم .

وسموا روافض ؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عندما سألوه عن أبي بكر وعمر ، فأثنى عليهما وقال : هما وزيرا جدي .

أما النواصب ؛ فهم الذي ينصبون العداء لآل البيت ، ويقدحون فيهم ، ويسبونهم ؛ فهم على النقيض من الروافض .

فالروافض اعتدوا على الصحابة بالقلوب والألسن .

– ففي القلوب يبغضون الصحابة ويكرهونهم ؛ إلا من جعلوهم وسيلة لنيل مآربهم وغلوا فيهم ، وهم آل البيت .

– وفي الألسن يسبونهم فيلعنونهم ويقولون : إنهم ظلمة ! ويقولون : إنهم ارتدوا بعد النبي ﷺ إلا قليلًا ، إلى غير ذلك من الأشياء المعروفة في كتبهم .

وفي الحقيقة أن سب الصحابة رضي الله عنهم ليس جرحًا في الصحابة رضي الله عنهم فقط بل هو قدح في الصحابة وفي النبي ﷺ وفي شريعة اللَّه وفي ذات اللَّه عز وجل :

– أما كونه قدحًا في الصحابة ؛ فواضح .

– وأما كونه قدحًا في رسول اللَّه ﷺ ؛ فحيث كان أصحابه وأمناؤه وخلفاؤه على أمته من شرار

الخلق ؛ وفيه قدح فى رسول اللَّه ﷺ من وجه آخر ، وهو تكذيبه فيما أخبر به من فضائلهم ومناقبهم .

- وأما كونه قدحًا فى شريعة اللَّه ؛ فلأن الواسطة بيننا وبين رسول اللَّه ﷺ فى نقل الشريعة هم الصحابة ، فإذا سقطت عدالتهم ؛ لم يبق ثقة فيما نقلوه من الشريعة .

- وأما كونه قدحًا فى اللَّه سبحانه ؛ فحيث بعث نبيه ﷺ فى شرار الخلق ، واختارهم لصحبته وحمل شريعته ونقلها لأمته ! ! .

فانظر ماذا يترتب من الطوام الكبرى على سب الصحابة ﷺ .

ونحن نتبرأ من طريقة هؤلاء الروافض الذين يسبون الصحابة ويبغضونهم ، ونعتقد أن محبتهم فرض ، وأن الكَفَّ عن مساوئهم فرض ، وقلوبنا وللَّه الحمد مملوءة من محبتهم ؛ لما كانوا عليه من الإيمان والتقوى ونشر العلم ونصرة النبى ﷺ .

يعني : يتبرأ أهل السنة والجماعة من طريقة النواصب .

وهؤلاء على عكس الروافض ، الذين يغلون فى آل البيت حتى يخرجوهم عن طور البشرية إلى طور العِصمةِ والولاية .

أما النواصب ؛ فقابلوا البدعة ببدعة ، فلما رأوا الرافضة يغلون فى آل البيت ؛ قالوا : إذن نبغض آل البيت ونسبُّهم ؛ مقابلة لهؤلاء فى الغلو فى محبتهم والثناء عليهم ، ودائمًا يكون الوسط هو خير الأمور ؛ ومقابلة البدعة ببدعة لا تزيد البدعة إلا قوة .

يعني : عما وقع بينهم من النزاع .

فالصحابة ﷺ وقعت بينهم بعد مقتل عمر بن الخطاب ﷺ نزاعات ، واشتد الأمر بعد مقتل عثمان ، فوقع بينهم ما وقع ، ممَّا أدى إلى القتال .

وهذه القضايا مشهورة ، وقد وقعت بلا شك عن تأويل واجتهاد ، كل منهم يظن أنه على حق ، ولا يمكن أن نقول : إن عائشة والزبير بن العوام قاتلا عليًا رضى اللَّه عنهم أجمعين وهم يعتقدون أنهم على باطلٍ ، وأن عليًا على حق .

واعتقادهم أنهم على حق لا يستلزم أن يكونوا قد أصابوا الحق .

ولكن إذا كانوا مخطئين ، ونحن نعلم أنهم لن يقدموا على هذا الأمر إلا عن اجتهاد ؛ فإنه ثبت عن النبى ﷺ أنه [قال] : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ، فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ ، فله أجر »[1] ؛ فنقول : هم مخطئون مجتهدون ؛ فلهم أجر واحد .

فهذا الذى حصل موقفنا نحن منه له جهتان : الجهة الأولى : الحكم على الفاعل . والجهة الثانية : موقفنا من الفاعل .

---

(١) أخرجه البخارى (٧٣٥٢) ، ومسلم (١٧١٦) .

- أما الحكم على الفاعل ؛ فقد سبق ، وأن ما ندين اللَّه به أن ما جرى بينهم ؛ فهو صادر عن اجتهاد ، والاجتهاد إذا وقع فيه الخطأ ، فصاحبه معذور مغفور له .

- وأما موقفنا من الفاعل ، فالواجب علينا الإمساك عما شجر بينهم ، لماذا نتخذ من فعل هؤلاء مجالًا للسب والشتم والوقيعة فيهم والبغضاء بيننا ؛ ونحن في فعلنا هذا إما آثمون وإما سالمون ولسنا غانمين أبدًا .

فالواجب علينا تجاه هذه الأمور أن نسكت عما جرى بين الصحابة ، وألّا نطالع الأخبار أو التاريخ في هذه الأمور ؛ إلا المراجعة للضرورة .

قسم المؤلف الآثار المروية في مساوئهم ثلاثة أقسام :

وقد ذكر أن جملة الاعتذارات تتلخص فيما يلي :

القسم الأول : ما هو كذبٌ محض لم يقع منهم ، وهذا يوجد كثيرًا فيما يرويه النواصب في آل البيت وما يرويه الروافض في غير آل البيت .

القسم الثاني : شيء له أصل ، لكن زيد فيه ونقص وغيِّر عن وجهه .

وهذان القسمان كلاهما يجب رده .

القسم الثالث : ما هو صحيح ؛ فماذا نقول فيه ؟ بينه المؤلف بقوله :

« والصحيح منه هم فيه معذورون : إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون » .

والمجتهد إن أصاب ؛ فله أجران ، وإن أخطأ ، فله أجر واحد ؛ لقول النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم : « إذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، ثم أصاب ، فله أجران ، وإذا حكم ، فاجتهد ثم أخطأ ، فله أجر » .

فما جرى بين معاوية وعلي رضي الله عنهما صادر عن اجتهاد وتأويل .

لكن لا شك أن عليًا [كان] أقرب إلى الصواب فيه من معاوية ، بل قد نكاد نجزم بصوابه ؛ إلا أن معاوية كان مجتهدًا .

ويدل على أن عليًا [كان] أقرب إلى الصواب أن النبي ﷺ قال : « ويح عمار ! تقتله الفئة الباغية »[1] ؛ فكان الذي قتله أصحاب معاوية ، وبهذا عرفنا أنها فئة باغية خارجة على الإمام ، لكنهم متأوِّلون ، والصواب مع علي إما قطعًا وإما ظنًّا .

وهناك قسم رابع : وهو ما وقع منهم من سيئات حصلت لا عن اجتهاد ولا عن تأويل : فبينه المؤلف بقوله :

« وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره » .

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧) ، ومسلم (٢٩١٦) .

لا يعتقدون ذلك ؛ لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « كل بنى آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون »[١] .

ولكن العصمة فى إجماعهم ؛ فلا يمكن أن يجمعوا على شيء من كبائر الذنوب وصغائرها فيستحلوها أو يفعلوها .

لكن الواحد منهم قد يفعل شيئًا من الكبائر ؛ كما حصل من مسطح بن أثاثة وحسان بن ثابت وحمنة بنت جحش فى قصة الإفك[٢] ، ولكن هذا الذى حصل تطهروا منه بإقامة الحد عليهم .

يعني : كغيرهم من البشر ، لكن يمتازون عن غيرهم بما قال المؤلف رحمه الله : « ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر » .

هذا من الأسباب التى يمحو الله بها عنهم ما فعلوه من الصغائر أو الكبائر ، وهو ما لهم من السوابق والفضائل التى لم يلحقهم فيها أحد ؛ فهم نصروا النبى عليه الصلاة والسلام ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ، وبذلوا رقابهم لإعلاء كلمة الله ؛ فهذه توجب مغفرة ما صدر منهم ، ولو كان من أعظم الذنوب ، إذا لم يصل إلى الكفر .

ومن ذلك قصة حاطب بن أبي بلتعة حين أرسل إلى قريش يخبرهم عن مسير النبى ﷺ إليهم ، حتى أطلع الله نبيه على ذلك ، فلم يصلهم الخبر ، فاستأذن عمر النبى ﷺ أن يضرب عنق حاطب ، فقال النبى ﷺ : « إنه شهد بدرًا ، وما يدريك ؟ لعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ؛ فقد غفرت لكم »[٣] .

وذلك فى قوله ﷺ : « خير الناس قرني »[٤] ، وفى قوله : « لا تسبوا أصحابي ؛ فوالذى نفسى بيده ؛ لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ؛ ما بلغ مُد أحدهم ولا نصيفه »[٥] .

يعني : وإذا تاب منه ؛ ارتفع عنه وباله ومعرته ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ، إلى قوله : ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان :٦٨- ٧٠] ، ومن تاب من الذنب كمن لا ذنب له ؛ فلا يؤثر عليه .

لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود : ١١٤] .

---

(١) حسنه الألباني فى « صحيح الجامع » (٤٥١٥) .

(٢) أخرجه البخارى (٢٦٦١) ، ومسلم (٢٧٧٠) .

(٣) أخرجه البخارى (٣٠٠٧) ، ومسلم (٢٤٩٤) .

(٤) أخرجه البخارى (٢٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) .

(٥) أخرجه البخارى (٣٦٧٣) ، ومسلم (٢٥٤١) .

لقوله تعالى في الحديث القدسي في أهل بدر : « اعملوا ما شئتم ؛ فقد غفرت لكم » .

وقد سبق أن النبي ﷺ يشفع في أمته ، والصحابة ﷺ أحق الناس في ذلك .

فإن البلاء في الدنيا يكفر اللَّه به السيئات ، كما أخبر بذلك النبي ﷺ في قوله : « ما من مسلم يصيبه أذى من مرض فما سِواه ؛ إلا حط اللَّه به سيئاته ؛ كما تحط الشجرة ورقها »[1] ﷺ ، والأحاديث في هذا مشهورة كثيرة .

سبق دليله ؛ فتكون هذه من باب أولى ألا تكون سببًا للقدح فيهم والعيب .

فهذه الأسباب التي ذكرها المؤلف ترفع القدح في الصحابة ، وهي قسمان :

الأول : خاص بهم ، وهو ما لهم من السوابق والفضائل .

والثاني : عام ، وهي التوبة ، والحسنات الماحية ، وشفاعة النبي ﷺ ، والبلاء .

القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل جدًّا نزر أقل القليل ، ولهذا قال : « مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم » .

ولا شك أنه حصل من بعضهم سرقة وشرب خمر وقذف وزنًى بإحصان وزنًى بغير إحصان ، لكن كل هذه الأشياء تكون مغمورة في جنب فضائل القوم ومحاسنهم ، وبعضها أقيم فيه الحدود ، فيكون كفارة .

فكل هذه مناقب وفضائل معلومة مشهورة ، تغمر كل ما جاء من مساوئ القوم المحققة ؛ فكيف بالمساوئ غير المحققة أو التي كانوا فيها مجتهدين متأولين .

هذا بالإضافة إلى ما ثبت عن النبي صلى اللَّه عليه وعلى آله وسلم من قوله : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد اللَّه بن عمر ﷺ .

وعلى هذا تثبت خيريتهم على غيرهم من أتباع الأنبياء بالنص والنظر في أحوالهم .

فإذا نظرت بعلم وبصيرة وإنصاف في محاسن القوم وما أعطاهم اللَّه من الفضائل ؛ علمت يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ؛ فهم خير من الحواريين أصحاب عيسى ، وخير من النقباء أصحاب موسى ، وخير من الذين آمنوا مع نوح ومع هود وغيرهم ، لا يوجد أحد في أتباع الأنبياء أفضل من الصحابة ﷺ ، والأمر في هذا ظاهر معلوم ؛ لقوله تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١١٠] . وخيرنا الصحابة ، ولأن النبي ﷺ خير الخلق ؛ فأصحابه خير الأصحاب بلا شك .

هذا عند أهل السنة والجماعة ، أما عند الرافضة ، فهم شر الخلق ، إلا من استثنوا منهم .

قوله : « لا كان ولا يكون مثلهم » :

أي : ما وجد ولا يوجد مثلهم ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « خير الناس قرني » . فلا يوجد على

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٨) ، ومسلم (٢٥٧١) .

الإطلاق مثلهم ﷺ لا سابقًا ولا لاحقًا .

أما كون هذه الأمة خير الأمم ؛ فلقوله تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران : ١١٠] ، وقوله : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة : ١٤٣] . ولأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خير الرسل ؛ فلا جَرَمَ أن تكون أمته خير الأمم .

– وأما كون الصحابة صفوة قرون الأمة ؛ فلقوله ﷺ : « خير الناس قرني » . وفي لفظ : « خير أمتي قرني » . والمراد بقرنه : الصحابة ، وبالذين يلونهم : التابعون ، وبالذين يلونهم : تابعو التابعين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والاعتبار بالقرون الثلاثة بجمهور أهل القرن ، وهم وسطه ، وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة ، حتى إنه لم يكن بقي من أهل بدر إلا نفر قليل ، وجمهور التابعين بإحسان انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك وجمهور تابعي التابعين في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية » . أهـ .

وكان آخرَ الصحابة موتا أبو الطفيل عامر بن واثلةَ الليثي سنة مائة من الهجرة ، وقيل : مائة وعشر .

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » : « واتفقوا على أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين » .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب محمد ﷺ ...» :

* وهذا فصل ضمَّنه الشيخ رحمه الله منهج أهل السنة والجماعة في أصحاب ، وقرابة ، وزوجات الرسول ﷺ وأمرُ الصحابة صار قضية عقدية ، وقد افترق فيهم الناس كما تقدمت الإشارة إلى هذا في الكلام عن وسطية أهل السنة .

وأهل السنة وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الرافضة والخوارج ، ومنهج أهل السنة والجماعة يتضمن هذه الأمور التي ذكرها الشيخ .

فمن أصول أهل السنة في هذا الباب :

سلامة قلوبهم من بغض الصحابة ، ومن الغل والحقد عليهم ، وكذلك ألسنتهم سليمة ، فلا يسُبُّون ، ولا يتبرءون من أحد منهم ، بل يحبون أصحاب رسول الله ﷺ بقلوبهم ، ويُثنون عليهم بألسنتهم ، ويدعون الله لهم ، كما وصف الله التابعين لأصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار فقال الله سبحانه : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠] .

فسألوا ربهم أن يطهر قلوبهم من الغل ، وهذا مشروع من المؤمنين لإخوانهم عمومًا ، لكن أحق

الناس بذلك هم الصدر الأول أصحاب الرسول ﷺ .

وكذلك أهل السنة والجماعة يطيعون الرسول ﷺ أكمل طاعة في قوله ﷺ : « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مُد أحدهم ولا نصيفه »[1] .

قال هذا ﷺ لبعض الصحابة الذين تأخر إسلامهم من بعد الفتح ، وهو خالد بن الوليد لما كان بينه وبين عبد الرحمن بن عوف بعض الاختلاف فقال ﷺ لخالد بن الوليد : « لا تسبوا أصحابي ... »[2] .

فالصحبة مراتب : فبعض الصحابة أكمل صحبة من بعض ، فالسابقون الأولون ليسوا كالذين تأخر إسلامهم ، وهذا أيضًا ينسحب على من جاء بعد الصحابة ، فقوله : « لا تسبوا أصحابي ... » . وإن ورد على هذا السبب فإنه يتضمن نهي من يأتي بعد عن سب أصحاب الرسول ﷺ .

وقد قال الرسول ﷺ : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر »[3] . إذا كان أي مسلم سبابه فسوق فكيف بسب أحد من أصحاب الرسول ﷺ ؟ ! فكيف بسب أفاضل الصحابة وأكابرهم ؟ !

وقد باء بهذا الإثم الطائفة المخذولة الشقية طائفة الرافضة ؛ فهم شر طوائف الأمة ، أشدها بغضًا وسبًا وظلمًا لأصحاب الرسول ﷺ .

ولهذا قال الشيخ في آخر الكلام : « ويتبرءون - أهل السنة والجماعة - من طريقة الروافض الذين يسبون الصحابة ، ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل » .

ومن تفصيل مذهب أهل السنة والجماعة في أصحاب الرسول ﷺ أنهم يفضلون من أنفق من قبل الفتح وقاتل على من أنفق من بعد الفتح وقاتل ، وليس المراد بالفتح فتح مكة كما يتبادر لأذهان كثير من الناس لا ، فالفتح هنا هو صلح الحديبية ، وهو الذي أنزل اللّه فيه ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح : ١] ، وكان صلح الحديبية سببًا لفتح مكة ، وبين الفتحين قريب من سنتين .

وهذه المفاضلة نبه اللّه إليها بقوله : ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد : ١٠] ، لكن مع الفارق ، فالذين أنفقوا وقاتلوا في أيام الشدة ، وقلة النصير لا يساويهم ، ولا يدانيهم من أنفق بعدما قويت شوكة الإسلام ، وظهر دين اللّه ، والكل قد وعدهم اللّه الحسنى ، لكن مع التفاوت والتفاضل الذي لا يقدر قدره إلا اللّه سبحانه .

ومن تفاصيل هذا الأصل أن أهل السنة يقدمون المهاجرين على الأنصار ؛ لأن اللّه قدمهم في الذكر ، فأي آية يذكر اللّه فيها المهاجرين والأنصار فإنه تعالى يقدم المهاجرين : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) البخاري (٤٨) ، ومسلم (٦٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

ﱡﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔﱠ [التوبة : ١٠٠] .

كما أنهم يؤمنون بكل ما جاء في الكتاب والسنة من فضائل الصحابة عمومًا وخصوصًا، فيؤمنون ويصدقون بقوله ﷺ : « لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[1] .

فيعرفون لأهل بدر هذه الفضيلة العظيمة، كما أنهم يؤمنون بما أخبر به الرسول ﷺ من قوله : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة »[2] . وهم أهل بيعة الرضوان، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة، الذين قال الله فيهم : ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح : ١٨] من الصدق في الإيمان، ونصرة الرسول ﷺ والصدق في مبايعته ﴿فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح : ١٨]، بايعوا الرسول ﷺ في ذلك الموقف على الموت أو بايعوه على ألا يفروا، ففازوا بهذا الوعد، وفازوا بهذا الثناء، إنها فضيلة لا يدركها أحد بعدهم .

وأهل السنة يؤمنون بكل ما جاء في الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم .

ومما يدخل في هذا أنهم يشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ، كالعشرة المبشرين بالجنة، وهم : أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وأبو عبيدة بن الجراح، هؤلاء هم العشرة .

والمبشرون بالجنة كثير، ومنهم : ثابت بن قيس بن شماس خطيب النبي ﷺ، ومنهم الحسن والحسين رضي الله عنهما .

وهذه بشارات على وجه التعيين فلان وفلان وفلان، وتقدم أنه ممن يُشهد لهم بالجنة كل مَن بايع تحت الشجرة - أهل بيعة الرضوان - الذين قال فيهم الرسول ﷺ : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » .

فهذا يقتضي أن أهل السنة والجماعة يقفون مع النصوص، ويؤمنون بكل ما أخبر الله به في كتابه، أو أخبر به الرسول ﷺ وهو الصادق المصدوق، فكل ما أخبر به فهو حق من عند الله .

ومن المسائل الكبيرة التي تدخل في هذا الأصل : أن أهل السنة يؤمنون ويقبلون ما تواتر عن علي رضي الله عنه وعن غيره ؛ أن أفضل هذه الأمة أبو بكر، ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي .

فأهل السنة والجماعة قائلون بأن أفضل الصحابة الخلفاء الراشدون، وأن ترتيبهم في الفضل على ترتيبهم في الخلافة، فأفضل هذه الأمة على الإطلاق أبو بكر ثم عمر، وهذا بإجماع المسلمين الأولين والآخرين بإخراج طائفة الروافض .

وذكر الشيخ : إن أهل السنة قد وقع بينهم خلاف في القديم في المفاضلة بين عثمان وعلي : فقوم

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

قَدَّموا عثمان وسكتوا أو ربَّعوا بعلي ، وقوم قدموا عليًا ، وقوم توقفوا لكن استقر أمر أهل السنة على تفضيل عثمان على علي ، وأن ترتيب الخلفاء الراشدين في الفضل على ترتيبهم في الخلافة .

وهذا يعني أن الخلاف قد ارتفع ، وأجمع أهل السنة أخيرًا على تقديم عثمان على علي .

لكن يجب أن يُفَرَّق بين مسألة المفاضلة بين عثمان وعلي ، وبين الطعن في خلافة عثمان ، فلا يلزم من تفضيل علي على عثمان الطعن في خلافة عثمان ؛ فمسألة تفضيل علي على عثمان يقول الشيخ : « ليست من المسائل التي يضلل المخالف فيها » .

أما مسألة الخلافة فمن طعن في خلافة واحد من الخلفاء الراشدين فهو ضال ، أضل من حمار أهله ، فمن طعن في خلافة عثمان ، وقال : إنه تقديم للمفضول ، وإنه كان على محاباة من بعض الصحابة ، وإن عثمان قد هضم حق علي ، فهو ضال مضل .

وقد قال بعض السلف : « من قدم عليًا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار » ؛ لأن المهاجرين والأنصار قد اتفقوا على تقديم عثمان في الخلافة ، وهذا حجة لما عليه جمهور أهل السنة ، واستقر عليه أمرهم من تقديم عثمان على علي في الفضل .

فهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة ومنهجهم في أصحاب الرسول ﷺ : سلامة قلوبهم وألسنتهم ومحبتهم وإنزال كلٍّ منزلته ، وهذا هو العدل .

وكذلك من منهج أهل السنة والجماعة أنهم يعرفون لقرابة الرسول ﷺ فضلهم ، ويحفظون وصية النبي ﷺ في أهل بيته حين قال يوم غدير خُم : « أذكِّركم اللَّه في أهل بيتي ، أذكرك اللَّه في أهل بيتي »[1] ﷺ .

وأهل بيته ﷺ قرابته القربى الأدنون ، وهم بنو هاشم ، ثم قريش على مراتبهم لهم حظهم وشرفهم من قرابة النبي ﷺ بقرابتهم للنبي ﷺ .

ولكن هذه الفضيلة لا تتحقق إلا مع الإيمان ، فإذا لم يتحقق الإيمان فلا تنفع الأنساب ، فأبو لهب وأبو طالب لم تنفعهم قرابتهم من النبي ﷺ حين كذبوا دعوته ، ولم ينقادوا له .

وقال ﷺ حين شكا إليه العباس أن قريشًا تجفو بني هاشم : « والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم للَّه - يعني : لإيمانكم - ولقرابتي »[2] . فمن كان مؤمنًا من قرابة النبي ﷺ وصحبه فإنه اجتمع له فضل الصحبة وفضل القرابة ، كعلي رضي الله عنه له فضل الصحبة فهو من سادات الصحابة ، ومن السابقين الأولين ، وفضل القرابة فهو أفضل قرابة النبي ﷺ .

وكذلك من منهج أهل السنة والجماعة أنهم يوالون ويحبون أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين ،

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

ويؤمنون أنهن زوجاته في الآخرة ، ويعرفون لهن فضيلتهن ؛ فلهن فضل الصحبة وفضل صلتهن بالنبي ﷺ ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب : ٦] .

وهذه الأمومة أمومة حرمة وكرامة ، وليست أمومة القرابة التي ينبني عليها ما ينبني من أحكام الميراث وغيره ؛ قال تعالى : ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۝٣٢ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب : ٣٢، ٣٣] .

وهذه الآية تدل - على الصحيح - على أن زوجات النبي ﷺ من أهل بيته ، بل هن أولى مَن يدخل في هذا الاسم .

يقول شيخ الإسلام : وخصوصًا خديجة وعائشة ، فخديجة أم أكثر أولاده ؛ لأنها أُولى زوجاته ، وهي من أسبق السابقين إلى الإسلام ، وعائشة التي قال فيها الرسول ﷺ : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام »[1] . والثريد هو الخبز باللحم ، وهو من أفضل الطعام .

وأهل السنة مختلفون في المفاضلة بينهما : فقوم فَضَّلوا عائشة ، وقوم فَضَّلوا خديجة ، ومنهم من قال : إن هذه أفضل من وجه ، وهذه أفضل من وجه ، وعندي - والله أعلم - أن القول بتفضيل خديجة قول قوي ؛ لأدلة كثيرة دالة على فضلها ، وكلهن فضليات ، رضي الله عنهن .

قوله : « ويمسكون عما شجر بين الصحابة ....» :

* تقدم ذكر جمل من المسائل التي يتضمنها منهج أهل السنة والجماعة في أصحاب الرسول ﷺ ، ومن منهجهم وطريقتهم القويمة السليمة أنهم يُمسكون عما شجر بين الصحابة ، فلا يخوضون فيما وقع بينهم من الخلاف والنزاع والحروب ، ولا يجعلون ما جرى بين الصحابة حديثًا يتسلون به ، فضلًا عن أن يتذرعوا به إلى الطعن في أصحاب الرسول ﷺ ، بل يُعرضون عنه ويغفلون عنه ؛ لأن مع ما في الخوض فيه من المفاسد فإنه أيضًا يؤلم قلوب المؤمنين ؛ فلا يحبون التكلم فيه والتشاغل به .

بل إذا تذكروا ذلك ، أو ذُكِرَ لهم ، وقفوا وزجروا مَن يخوض في ذلك ، ويبادرون بالترضي عن أصحاب الرسول ﷺ ، والدعاء لهم بالمغفرة ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠] .

فلا يخوضون فيما شجر بين الصحابة لا كلامًا ولا كتابة وتأليفًا ، فتسيطر ما جرى بين الصحابة لا خير فيه ، اللهم إلا من يكتب للرد على المبطلين وإزاحة الشبه ، فيكون هذا الكلام ، وهذا التأليف ليس

(١) تقدم تخريجه .

مقصودًا لذاته فلا يقصد به مجرد الأحاديث التأريخية ، والخوض الذي تزجى به الأوقات ، ويؤدي إلى تسويد القلوب .

ومن أحسن ما أُثِرَ في هذا قولُ عمر بن عبد العزيز رحمه الله لما قيل له : ما تقول في أهل صفين ؟ فقال : « تلك دماء طهَّر الله يدي منها ، فلا أحب أن أخضب لساني بها » .

وهذا معنى عظيم ، وأصل يجب التفطن له والتمسك به ، بل إن هذا المعنى هو الواجب نحو ما يكون بين المسلمين ، فكيف بأصحاب الرسول ﷺ الأخيار ، خير هذه الأمة ؟ !

ثم من هذا الأصل يقولون : إن ما نقل من المساوئ من تلك الحروب أو غيرها منها : ما هو كذب ، فالأخبار التأريخية كثير منها كذب ، وقد يكون أصل الخبر واقعًا لكن التفصيلات منها ما هو كذب ، ومنها ما زيد فيه ونقص وغُيِّرَ عن وجهه ، هذا قسم .

والصحيح مما أُثِرَ من مساوئ الصحابة هم فيه معذورون مأجورون ، إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون ، فهم مأجورون بأجر أو أجرين ؛ فيجب الكف عن الخوض في مساوئهم والتماس العذر فيما ثبت ، وما لم يثبت لا ينظر فيه ويرد من أول وهلة .

لكن ما ثبت يُخَرَّج على هذا الوجه : أن ما وقع هو اجتهاد ، وهذا لا يقتضي أن الصحابة معصومون ، بل أهل السنة لا يقولون : إن أحدًا من الصحابة معصوم ، فالعصمة إنما هي للرسول ﷺ .

أما الصحابة فهم بشر ، تجوز عليهم الذنوب في الجملة ، وتَعرض لهم العوارض النفسية ، وتحصل من أحدهم الزلة ، والله تعالى يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف : ٢٠١] ﴿اتَّقَوْا﴾ : فالمتقون قد يذنبون ، ويقول تعالى في صفة المتقين الذين يعد الصحابة في أول وأعلى درجاتهم من هذه الأمة بعد نبيها ﷺ : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران : ١٣٥] .

وإذا عُلم هذا فما يقدر أن منهم من ذنوب ، فإن لهم من أسباب المغفرة ما ليس عند غيرهم ، فإنه يغفر لهم إما بالتوبة وهم أحرى بها ، وإما بالحسنات الماحية أو المصائب المكفرة .

هذه مكفرات الذنوب لهم ولغيرهم ، ولكنهم هم أَولى بها ونصيبهم منها أعظم وأكبر ، أو يغفر لهم بشفاعة النبي ﷺ الذين هم أحق بشفاعته .

مع أن ما يُقَدَّر أن يصدر عنهم إن صدر نزر قليل في جانب فضائلهم وحسناتهم ؛ فإن لهم سوابق وفضائل لا يلحقهم فيها غيرهم ، وقد قال ﷺ : « لا تسبوا أصحابي ؛ فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه »[(١)] .

---

(١) تقدم تخريجه .

كيف وهم الذين قال فيهم الرسول ﷺ : « خير الناس قرني ، ثم الذي يلونهم »(١) . وقرنه هم الصحابة ﷺ .

فالمقصود : أن الواجب هو الكف عن مساوئ الصحابة ، والتماس العذر لهم ، وتذكُّر ما لهم من الفضائل والسوابق ، وما لديهم من أسباب المغفرة .

وما يكون منهم من ذنوب ، فإن ذلك مغمور في جانب حسناتهم وفضائلهم .

قوله : « ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما من الله به عليهم من الفضائل ؛ علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم ... » :

* وهذا يستفاد من قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] ، فإذا كانت هذه الأمة خير الأمم ، والصحابة خير هذه الأمة ، تبين أن الصحابة خير الناس بعد الأنبياء ، لا كان في الماضي مثلهم ، ولا يكون في آخر الزمان مثلهم .

وأما ما ورد في صفة وأجر الغرباء ، وأن للعامل في أيام الصبر أجر خمسين من الصحابة ، فهو محمول عند أهل العلم على الفضل المقيد : لهم أجر خمسين في صبرهم على البلاء ، وتسلط الأعداء مع قلة المعين ، لا أن لهم أجر خمسين من الصحابة في كل عمل ، فيكونون بهذا أفضل من الصحابة .

لا ، بل هم أفضل من الصحابة في خصلة من خصال الدين وفضيلة من الفضائل ، فلا يكونون بهذا أفضل من الصحابة مطلقًا ، فالتفضيل المقيد لا يوجب الفضل المطلق .

❁ قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله :

قوله : « ومن أصول السنة والجماعة ... » :

أي : من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة (سلامة قلوبهم) من الغل والحقد والبغض ، وسلامة (ألسنتهم) من الطعن واللعن والسب (لأصحاب رسول الله ﷺ) ، لفضلهم ، وسبقهم ، واختصاصهم بصحبة النبي ﷺ ، ولما لهم من الفضل على جميع الأمة ؛ لأنهم الذين تحملوا الشريعة عنه ﷺ ، وبلغوها لمن بعدهم ، ولجهادهم مع الرسول ﷺ ، ومناصرتهم له .

وغرض الشيخ من عقد هذا الفصل الرد على الرافضة والخوارج الذين يسبون الصحابة ، ويبغضونهم ، ويجحدون فضائلهم ، وبيان براءة أهل السنة والجماعة من هذا المذهب الخبيث ، وأنهم مع صحابة نبيهم .

كما وصفهم الله في قوله : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ؛ أي : بعد المهاجرين والأنصار ، وهم التابعون لهم بإحسانٍ إلى يوم القيامة من عموم المسلمين .

﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ المراد بالأخوة هنا أخوة الدين ،

(١) تقدم تخريجه .

فهم يستغفرون لأنفسهم ، ولمن تقدمهم من المهاجرين والأنصار .

﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ ؛ أى : غشًا وبغضًا وحسدًا .

﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ؛ أى : لأهل الإيمان ، ويدخل فى ذلك الصحابة دخولًا أوليًا ؛ لكونهم أشرف المؤمنين ، ولكون السياق فيهم .

قال الإمام الشوكانى : فمن لم يستغفر للصحابة على العموم ، ويطلب رضوان اللّه لهم فقد خالف ما أمر اللّه به فى هذه الآية .

فإن وجد فى قلبه غلًا لهم فقد أصابه نزغ من الشيطان ، وحل به نصيب وافر من عصيان اللّه بعداوة أوليائه وخير أمة نبيه ﷺ ، وانفتح له باب من الخذلان ما يفد به على نار جهنم ، إن لم يتدارك نفسه باللجوء إلى اللّه سبحانه ، والاستغاثة به بأن ينزع عن قلبه ما طرقه من الغل لخير القرون ، وأشرف هذه الأمة .

فإن جاوز ما يجده من الغل إلى شتم أحدٍ منهم فقد انقاد للشيطان بزمامٍ ، ووقع فى غضب اللّه وسخطه .

وهذا الداء العضال إنما يصاب به من ابتلى بمعلمٍ من الرافضة ، أو صاحبٍ من أعداء خير الأمة الذين تلاعب بهم الشيطان ، وزين لهم الأكاذيب المختلقة ، والأقاصيص المفتراة ، والخرافات الموضوعة ، وصرفهم عن كتاب اللّه ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه . اهـ

والشاهد من الآية الكريمة : أن فيها فضل الصحابة ؛ لسبقهم بالإيمان ، وفضل أهل السنة الذين يتولونهم ، وذم الذين يعادونهم .

وفيها : مشروعية الاستغفار للصحابة والترضى عنهم .

وفيها : سلامة قلوب أهل السنة وألسنتهم لأصحاب رسول اللّه ﷺ ، ففى قولهم : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ إلخ سلامة الألسنة ، وفى قولهم : ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ سلامة القلوب .

وفى الآية تحريم سبهم وبغضهم ، وأنه ليس من فعل المسلمين ، وأن من فعل ذلك لا يستحق من الفيء شيئًا .

وقوله : (وطاعة النبى ﷺ فى قوله) ؛ أى : أن أهل السنة يطيعون النبى ﷺ فى سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحابه ، والكف عن سبهم وتنقصهم ، حيث نهاهم النبى ﷺ عن ذلك بقوله : « لا تسبوا أصحابى » ؛ أى : لا تتنقصوا ، ولا تشتموا .

(أصحابى) جمع صاحبٍ ، ويقال لمن صاحب النبى ﷺ : صحابىٌّ ، وهو من لقى النبى ﷺ مؤمنًا به ، ومات على ذلك .

(فوالذى نفسى بيده) هذا قسم من النبى ﷺ ، يريد به تأكيد ما بعده .

(لو أن أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهبًا) جواب الشرط ، و(أحد) جبل معروف في المدينة ، سمي بذلك لتوحده عن الجبال ، و(ذهبًا) منصوب على التمييز .

(ما بلغ مد أحدهم) المد مكيال وهو ربع الصاع النبوي .

(ولا نصيفه) لغة في النصف ، كما يقال : ثمين ، بمعنى الثمن .

والمعنى أن الإنفاق الكثير في سبيل الله من غير الصحابة ﷺ لا يعادل الإنفاق القليل من الصحابة ، وذلك أن الإيمان الذي كان في قلوبهم حين الإنفاق في أول الإسلام ، وقلة أهله ، وكثرة الصوارف عنه ، وضعف الدواعي إليه ، لا يمكن أن يحصل لأحدٍ مثله ممن بعدهم .

والشاهد من الحديث : أن فيه تحريم سب الصحابة ، وبيان فضلهم على غيرهم ، وأن العمل يتفاضل بحسب نية صاحبه ، وبحسب الوقت الذي أدى فيه ، والله أعلم .

وفي الحديث أن من أحب الصحابة ، وأثنى عليهم فقد أطاع الرسول ﷺ ، ومن سبهم وأبغضهم فقد عصى الرسول ﷺ .

بين الشيخ رحمه الله في هذا المقطع من كلامه تفاضل الصحابة ، بعد أن بين - فيما سبق - فضلهم عمومًا ، وموقف أهل السنة والجماعة من ذلك .

فقوله : (ويقبلون) ؛ أي : أهل السنة والجماعة (ما جاء في الكتاب والسنة والإجماع) ؛ أي : إجماع المسلمين .

(من فضائلهم ومراتبهم) وكفى بهذه المصادر الثلاثة شاهدًا على فضلهم .

ثم إنهم ليسوا على درجةٍ واحدةٍ في الفضل ، بل بحسب سبقهم إلى الإسلام والجهاد والهجرة ، وبحسب ما قاموا به من أعمالٍ تجاه نبيهم ودينهم ، رضي الله عنهم .

ولذلك قال الشيخ رحمه الله : (ويفضلون من أنفق قبل الفتح ، وهو صلح الحديبية) .

لأن الله سماه فتحًا بقوله تعالى : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح : ١] ، وذلك هو المشهور أن المراد صلح الحديبية ؛ لأن سورة الفتح نزلت عقيبه .

والحديبية : بئر قرب مكة ، وقعت عنده البيعة تحت شجرةٍ كانت هناك ، حينما صد المشركون رسول الله ﷺ وأصحابه عن دخول مكة ، فبايعوه على الموت .

وسميت هذه البيعة فتحًا ؛ لما حصل بسببها من الخير والنصر للمسلمين .

والدليل على تفضيل هؤلاء : قوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد : ١٠] .

وهؤلاء هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، قال الله تعالى : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

قال : (ويقدمون المهاجرين على الأنصار) . المهاجرون جمع مهاجرٍ ، والمراد بهم الذين هاجروا من مكة إلى المدينة .

والهجرة لغةً : الترك .

وشرعًا : الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام .

والأنصار ؛ أى : الذين ناصروا الرسول ﷺ ، وهم الأوس والخزرج ، سماهم النبى ﷺ بهذا الاسم .

والدليل على تفضيل المهاجرين على الأنصار أن اللَّه قدمهم فى الذكر ، كما قال تعالى : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ ، وقال تعالى : ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة : ١١٧] .

وقال تعالى : ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ * وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ الآية [الحشر : ٨، ٩] .

فدلت هذه الآيات الكريمة على فضل المهاجرين والأنصار ، وعلى تقديم المهاجرين على الأنصار فى الفضل لتقديمهم فى الذكر ، ولما قاموا به من ترك بلادهم وأموالهم وأولادهم ؛ طلبًا للأجر ، ونصرةً للَّه ولرسوله ، وصدقهم فى ذلك ، رضي الله عنهم .

قال : (ويؤمنون بأن اللَّه قال لأهل بدرٍ – وكانوا ثلاثمائةٍ و بضعة عشر – : « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » . كما جاء فى الصحيحين فى قصة حاطب بن أبى بلتعة[١] .

وبدر : قرية مشهورة على نحو أربع مراحل من المدينة ، حصلت عندها الوقعة التى أعز اللَّه بها الإسلام ، وسمى يوم الفرقان .

وقوله : (وكانوا ثلاثمائةٍ و بضعة عشر) . هكذا ورد عددهم فى صحيح البخارى[٢] .

وقوله : (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) . وقال ابن القيم فى الفوائد : أشكل على كثيرٍ من الناس معناه ، ثم ذكر الأقوال فى ذلك ، ثم قال : فالذى نظن فى ذلك ، واللَّه أعلم ، أن هذا خطاب لقومٍ قد علم سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم ، بل يموتون على الإسلام ، وأنهم قد يقارفون ما يقارفه غيرهم من الذنوب ، ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها ، بل يوفقهم لتوبةٍ نصوحٍ ، واستغفارٍ ، وحسناتٍ تمحو أثر ذلك .

ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم ؛ لأنه قد تحقق ذلك فيهم ، وأنهم مغفور لهم ، ولا يمنع ذلك

---

(١) البخارى (٣٠٠٧) ، ومسلم (٤/١٩٤١) (٢٤٩٤) .

(٢) البخارى (٣٩٥٧- ٣٩٥٩) .

كون المغفرة حصلت بأسبابٍ تقوم بهم ، كما لا يقتضى أن يعطلوا الفرائض وثوقًا بالمغفرة .

فلو كانت قد حصلت بدون الاستمرار على القيام بالأوامر لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاةٍ ، ولا حجٍّ ، ولا زكاةٍ ، ولا جهادٍ ، وهذا محال . انتهى .

قال : (وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، كما أخبر به النبى ﷺ ، بل لقد رضي الله عنهم ، ورضوا عنه ، وكانوا أكثر من ألفٍ وأربعمائةٍ) . هذا الكلام فى شأن أهل بيعة الرضوان ، وهى البيعة التى حصلت فى الحديبية حين صد المشركون رسول الله ﷺ عن دخول مكة ، كما سبق بيانه قريبًا ، وقد ذكر لهم الشيخ مزيتين :

الأولى : أنه لا يدخل النار أحد منهم ، ودليل ذلك ما فى صحيح مسلمٍ ، من حديث جابرٍ رضي الله عنه ، أن النبى ﷺ قال : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة »[1] .

الثانية : أن الله قد رضى عنهم . وهذا صريح القرآن ، كما فى قوله تعالى : ﴿لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] .

وقوله : (وكانوا أكثر من ألفٍ وأربعمائةٍ) . هذا بناءً على الصحيح فى عددهم . والله أعلم .

وقوله : (ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ كالعشرة ، وثابت بن قيس بن شماسٍ وغيرهم من الصحابة) ؛ أى : يشهد أهل السنة والجماعة بالجنة لمن شهد له الرسول بذلك .

أما من لم يشهد له الرسول ﷺ بالجنة فلا يشهدون له ؛ لأن فى هذا تقولًا على الله ، لكن يرجون للمحسنين ، ويخافون على المسيئين ، وهذا أصل من أصول العقيدة .

وقوله : (كالعشرة) . هم : أبو بكرٍ وعمر وعثمان وعلىٌّ وعبد الرحمن بن عوفٍ والزبير بن العوام وسعد بن أبى وقاصٍ وسعيد بن زيدٍ وأبو عبيدة بن الجراح وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهم .

وقد صحت الأحاديث بالشهادة لهؤلاء بالجنة .

وقوله : (وثابت بن قيس بن شماسٍ) . هو خطيب رسول الله ﷺ ، وبشارته بالجنة ثابتة فى صحيح البخارى ، عن النبى ﷺ .

وقوله : (وغيرهم من الصحابة) ؛ أى : غير من ذكر ممن أخبر النبى ﷺ أنهم فى الجنة ، كعكاشة بن محصنٍ ، وعبد الله بن سلَامٍ ، وغيرهما .

قوله : (ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين على بن أبى طالبٍ رضي الله عنه وغيره) ؛ أى : يعترف أهل السنة والجماعة ، ويعتقدون .

(ما تواتر به النقل) ؛ أى : ما ثبت بطريق التـــواتر والتواتر هو أقوى الأسانيد .

---

(١) رواه أحمد فى مسنده (٣/٣٥٠) (١٤٧١٤) ، ومسلم (٤/١٩٤٢) (٢٤٩٦) ، وأبو داود (٤٦٥٣) ، والترمذى (٣٨٦٠) .

(عن أمير المؤمنين على بن أبى طالبٍ رضي الله عنه وغيره) من الصحابة.

(أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكرٍ، ثم عمر، ويثلثون بعثمان)؛ أى: يجعلونه الثالث فى الترتيب.

(ويربعون بعلىٍّ)؛ أى: يجعلونه الرابع (رضى اللّه عنهم) وفى هذه الرواية المتواترة عن علىٍّ ردٌّ على الرافضة الذين يفضلون عليًّا على أبى بكرٍ وعمر، ويقدمونه عليهما فى الخلافة، فيطعنون فى خلافة الشيخين.

وهذا البحث يتضمن مسألتين:

الأولى: مسألة الخلافة، الثانية: مسالة التفضيل؛

فأما مسألة الخلافة فقد أجمع أهل السنة والجماعة بما فيهم الصحابة رضي الله عنهم على أن الخليفة بعد رسول اللّه ﷺ أبو بكرٍ، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علىٌّ.

وأما مسألة التفضيل فقد أجمعوا على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكرٍ، ثم عمر، كما تواتر به النقل عن علىٍّ.

واختلفوا فى عثمان وعلىٍّ رضي الله عنهما أيهما أفضل، وقد ذكر الشيخ هنا فى المسألة ثلاثة أقوالٍ، حيث يقول: (فقدم قوم عثمان وسكتوا، أو ربعوا بعلىٍّ، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا).

هذا حاصل الخلاف فى المسألة: تقديم عثمان، تقديم علىٍّ، التوقف عن تقديم أحدهما على الآخر، وأشار الشيخ إلى ترجيح الرأى الأول، وهو تقديم عثمان؛ لأمورٍ:

الأمر الأول: أن هذا هو الذى دلت عليه الآثار الواردة فى مناقب عثمان رضي الله عنه.

الثانى: إجماع الصحابة على تقديم عثمان فى البيعة، وما ذاك إلا أنه أفضل، فترتيبهم فى الفضل كترتيبهم فى الخلافة.

الثالث: أنه استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، ثم علىٍّ، كما سبق أنهم قدموه فى البيعة.

قال عبد الرحمن بن عوفٍ لعلىٍّ رضي الله عنه: إنى نظرت أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان.

قال أبو أيوب: من لم يقدم عثمان على علىٍّ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار[1].

فهذا دليل على أن عثمان أفضل؛ لأنهم قدموه باختيارهم بعدَ تشاورهم، وكان علىٌّ رضي الله عنه من جملة من بايعه، وكان يقيم الحدود بين يديه.

قوله: «وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - »:

أبدى الشيخ رحمه الله موازنةً بين المسألتين؛ مسألة تقديم علىٍّ على عثمان فى الفضل، ومسألة تقديم علىٍّ على غيره فى الخلافة، من حيث ما يترتب على ذلك التقديم من خطورةٍ.

(١) انظر شرح الطحاوية (ص٤٨٥).

فبين أن مسألة تفضيل عليٍّ على عثمان لا يضلل - أى : لا يحكم بضلال من قال بها - نظرًا لوجود الخلاف فيها بين أهل السنة ، وإن كان الراجح تفضيل عثمان رضي الله عنه .

(لكن التى يضلل فيها مسألة الخلافة) ؛ أى : يحكم بضلال من خالف فيها ، فرأى تقديم عليٍّ فى الخلافة على عثمان ، أو غيره من الخلفاء الذين سبقوه ، أو قدم عليًا على أبى بكرٍ وعمر فى الفضيلة .

فأهل السنة والجماعة يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكرٍ الصديق رضي الله عنه لفضله وسابقته ، وتقديم النبى ﷺ له على جميع الصحابة ، وإجماع الصحابة على بيعته .

ثم الخليفة من بعد أبى بكرٍ عمر بن الخطاب رضي الله عنه لفضله وسابقته ، وعهد أبى بكرٍ إليه ، واتفاق الأمة عليه بعد أبى بكرٍ .

ثم الخليفة بعد عمر عثمان بن عفان رضي الله عنه ؛ لتقديم أهل الشورى له ، واتفاق الأمة عليه .

ثم بعد عثمان الخليفة عليٌّ رضي الله عنه لفضله وإجماع أهل عصره عليه .

فهؤلاء هم الخلفاء الأربعة المشار إليهم فى حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه بقوله ﷺ : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى »[1] .

ولهذا قال الشيخ : (ومن طعن فى خلافة أحدٍ من هؤلاء) . يعنى : الأربعة المذكورين .

(فهو أضل من حمار أهله) لمخالفته النص والإجماع من غير حجةٍ ، ولا برهانٍ ، وذلك كالرافضة الذين يزعمون أن الخلافة بعد النبى ﷺ لعلى بن أبى طالبٍ .

والحاصل فى مسألة تقديم عليٍّ رضي الله عنه على غيره من الخلفاء الثلاثة :

١- من قدمه فى الخلافة فهو ضالٌّ بالاتفاق .

٢- من قدمه فى الفضيلة على أبى بكرٍ وعمر فهو ضالٌّ ، ومن قدمه على عثمان فى الفضيلة فلا يضلل ، وإن كان هذا خلاف الراجح .

قوله : « ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ... » :

بيّن الشيخ رحمه الله فى هذا مكانة أهل البيت عند أهل السنة والجماعة ، وأنهم (يحبون أهل بيت رسول الله ﷺ) .

وأهل البيت هم آل النبى ﷺ الذين حرمت عليهم الصدقة ، وهم آل عليٍّ ، وآل جعفرٍ ، وآل عقيلٍ ، وآل العباس ، وبنو الحارث بن عبد المطلب .

وأزواج النبى ﷺ وبناته من أهل بيته ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب : ٣٣] .

فأهل السنة يحبونهم ويحترمونهم ؛ لأن ذلك من احترام النبى ﷺ وإكرامه ، ولأن الله ورسوله قد

---

(١) رواه أحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧) ، وغيره ، وقال الألبانى فى « صحيح الجامع » (٢٥٤٩) : صحيح .

أمرا بذلك ، قال تعالى : ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى : ٢٣] .

وجاءت نصوص من السنة بذلك ، منها ما ذكره الشيخ .

وذلك إذا كانوا متبعين للسنة ، مستقيمين على الملة ، كما كان عليه سلفهم كالعباس وبنيه وعليّ وبنيه ، أما من خالف السنة ، ولم يستقم على الدين ، فإنه لا تجوز محبته ، ولو كان من أهل البيت .

وقوله : (ويتولونهم) ؛ أى : يحبونهم من الولاية - بفتح الواو - وهى المحبة .

وقوله : (ويحفظون فيهم وصية رسول اللَّه ﷺ) ؛ أى : يعملون بها ، ويطبقونها .

(حيث قال يوم غدير خمٍّ) الغدير هنا هو مجمع السيل (وخم) قيل : اسم رجلٍ ، نسب الغدير إليه .

وقيل : هو الغيضة ؛ أى : الشجر الملتف ، نسب هذا الغدير إليها ؛ لأنه واقع فيها .

وهذا الغدير كان فى طريق المدينة ، مر به ﷺ فى عودته من حجة الوداع ، وخطب فيه ، فكان من خطبته ما ذكره الشيخ : « أذكركم اللَّه فى أهل بيتى »[(١)] ؛ أى : أذكركم ما أمر اللَّه به فى حق أهل بيتى ؛ من احترامهم وإكرامهم والقيام بحقهم .

وقال أيضًا : (للعباس عمه) . هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد منافٍ .

(وقد اشتكى إليه) ؛ أى : أخبره بما يكره .

(أن بعض قريشٍ يجفو) الجفاء ترك البر والصلة .

(فقال) ؛ أى : النبى ﷺ : (والذى نفسى بيده) هذا قسم منه ﷺ .

(لا يؤمنون) ؛ أى : الإيمان الكامل الواجب .

(حتى يحبوكم للَّه ولقرابتى)[(٢)] ؛ أى : لأمرين :

الأول : التقرب إلى اللَّه بذلك ؛ لأنهم من أوليائه .

الثانى : لكونهم قرابة رسول اللَّه ﷺ ، وفى ذلك إرضاء له ، وإكرام له .

(وقال) النبى ﷺ مبينًا فضل بنى هاشمٍ الذين هم قرابته : (إن اللَّه اصطفى) ؛ أى : اختار ، والصفوة الخيار .

(بنى إسماعيل) بن إبراهيم الخليل ، عليهما السلام .

(واصطفى من بنى إسماعيل كنانة) اسم قبيلةٍ ، أبوهم كنانة بن خزيمة .

(واصطفى من كنانة قريشًا) وهم أولاد النضر بن كنانة .

(واصطفى من قريشٍ بنى هاشمٍ) وهم بنو هاشم بن عبد منافٍ .

---

(١) رواه مسلم (١٨٧٣/٤) (٢٤٠٨) .

(٢) رواه أحمد فى مسنده (٢٠٧/١) (١٧٧٢) عن العباس ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٥٠٣٣) .

(واصطفاني من بني هاشم)[1] فهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

والشاهد من الحديث : أن فيه دليلًا على فضل العرب ، وأن قريشًا أفضل العرب ، وأن بنى هاشم أفضل قريش ، وأن الرسول ﷺ أفضل بنى هاشم ، فهو أفضل الخلق نفسًا ، وأفضلهم نسبًا .

وفيه فضل بنى هاشم ، الذين هم قرابة الرسول ﷺ .

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى فى هذه الجملة عقيدة أهل السنة والجماعة فى أزواج النبى ﷺ ، فقال : (ويتولون أزواج رسول الله ﷺ) ؛ أى : يحبونهن ويوقرونهن ؛ لأنهن (أمهات المؤمنين) فى الاحترام والتوقير وتحريم نكاحهن على الأمة .

أما بقية الأحكام فحكمهن حكم الأجنبيات ، من حيث تحريم الخلوة بهن والنظر إليهن ، قال الله تعالى : ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ﴾ الآية [الأحزاب : ٦] .

وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ الآية [الأحزاب : ٥٣] .

وقال تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ، فهن أمهات المؤمنين فى الاحترام والتحريم ، لا فى المحرمية .

وقد توفى ﷺ عن تسعٍ ، وهن : (عائشة وحفصة وزينب بنت جحشٍ وأم سلمة وصفية وميمونة وأم حبيبة وسودة وجويرية) .

وأما خديجة فقد تزوجها قبل النبوة ، ولم يتزوج عليها حتى ماتت ، وتزوج ﷺ زينب بنت خزيمة الهلالية ، ولم تلبث إلا يسيرًا ، ثم توفيت .

هؤلاء جملة من دخل بهن من النساء ، وهن إحدى عشرة ، رضي الله عنهن .

(ويؤمنون) ؛ أى : أهل السنة والجماعة .

وهن أزواجه ﷺ فى الآخرة وأفضلهن على الإطلاق خديجة وعائشة رضي الله عنهما .

(بأنهن أزواجه فى الآخرة) وفى هذا شرف لهن ، وفضيلة جليلة .

(خصوصًا خديجة رضي الله عنها) فلها من المزايا والفضائل الشيء الكثير ، وقد ذكر الشيخ منها :

١ - أنها أم أكثر أولاده ، فكل أولاده منها ما عدا إبراهيم فمن مارية القبطية .

٢ - أنها أول من آمن به مطلقًا على قولٍ ، وهو الذى ذكر الشيخ هنا ، أو هى أول من آمن به من النساء على القول الآخر .

---

(١) رواه أحمد فى مسنده (١٠٧/٤) (١٦٩٢٤) ، ومسلم (١٧٨٢/٤) (٢٢٧٦) ، والترمذى (٣٦٠٥، ٣٦٠٦) .

٣- هى أول من عاضده وأعانه فى أول أمره ، وكانت نصرتها له فى أعظم أوقات الحاجة .

٤- أنها كان لها منه ﷺ المنزلة العالية ، فكان يحبها ، ويذكرها كثيرًا ، ويثنى عليها(١) .

(والصديقة بنت الصديق رضي الله عنها) يعنى : عائشة بنت أبى بكرٍ ، والصديق هو المبالغ فى الصدق ، وقد لقب النبى ﷺ أبا بكرٍ بذلك(٢) .

وقد ذكر الشيخ من فضائلها هنا (أن النبى ﷺ قال فيها : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام »(٣) . والثريد هو أفضل الأطعمة ؛ لأنه خبز ولحم ، والخبز من البر ، وهو أفضل الأقوات ، واللحم أفضل الإدام ، فإذا كان اللحم سيد الإدام ، والبر سيد القوت ، ومجموعهما الثريد ، كان الثريد أفضل الطعام .

ولعائشة رضي الله عنها فضائل كثيرة منها :

أنها أحب أزواج النبى ﷺ إليه . وأنه لم يتزوج بكرًا غيرها . وأنه ﷺ كان ينزل عليه الوحى فى لحافها . وأن اللّه برأها مما رماها به أهل الإفك . وأنها أفقه نسائه ، وكان أكابر الصحابة إذا أشكل عليهم الأمر استفتوها(٤) . وأن الرسول ﷺ توفى فى بيتها بين سحرها ونحرها ، ودفن فى بيتها(٥) ، إلى غير ذلك من فضائلها .

بين الشيخ رحمه الله فى هذا :

أولًا : موقف أهل السنة والجماعة من الصحابة وأهل البيت ، وأنه موقف الاعتدال ، والوسط بين الإفراط والتفريط ، والغلو والجفاء .

يتولون جميع المؤمنين ، لاسيما السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسانٍ .

ويتولون أهل البيت ، يعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم ، ويرعون حقوق أهل البيت التى شرعها اللّه لهم .

(ويتبرءون من طريقة الروافض) الذين يسبون الصحابة ويطعنون فيهم ، ويغلون فى حق على بن أبى طالبٍ وأهل البيت .

(ومن طريقة النواصب) الذين ينصبون العداوة لأهل البيت ، ويكفرونهم ويطعنون فيهم ، وقد سبق

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨١٨) .

(٢) رواه الحاكم فى « المستدرك » (٣/٦٢) ، وصححه ووافقه الذهبى ، وأورده الألبانى فى « الصحيحة » (٣٠٦) .

(٣) البخارى (٣٣٧٠) ، ومسلم (٤/١٨٩٥) (٢٤٤٦) .

(٤) البخارى (٤٧٥٠) ، ومسلم (٤/٢١٢٩) (٢٧٧٠) .

(٥) البخارى (١٣٨٩) ، ومسلم (٤/١٨٩٣) (٢٤٤٣) .

بيان مذهب أهل السنة والجماعة فى الصحابة وأهل البيت ، ولكن الغرض من ذكره هنا مقارنته بالمذاهب المنحرفة المخالفة له .

ثانيًا : بين الشيخ كَلَلهُ موقف أهل السنة والجماعة من الاختلاف الذى وقع بين الصحابة فى وقت الفتنة ، والحروب التى حصلت بينهم ، وموقفهم مما ينسب إلى الصحابة من مساوئ ومثالب ، اتخذها أعداء الله سببًا للوقيعة فيهم ، والنيل منهم .

كما حصل من بعض المتأخرين والكتاب العصريين الذين جعلوا أنفسهم حكمًا بين أصحاب رسول الله ﷺ ، فصوبوا وخطئوا بلا دليلٍ ، بل باتباع الهوى ، وتقليد للمغرضين الذين يحاولون الدس على المسلمين بتشكيكهم فى تاريخهم المجيد وسلفهم الصالح الذين هم خير القرون ؛ لينفذوا من ذلك إلى الطعن فى الإسلام وتفريق كلمة المسلمين .

وما أحسن ما ذكره الشيخ هنا من تجلية الحق وإيضاح الحقيقة ، فقد ذكر أن موقف أهل السنة مما نسب إلى الصحابة ، وما شجر بينهم - أى : تنازعوا فيه - يتلخص فى أمرين :

الأمر الأول : أنهم (يمسكون عما شجر بين الصحابة) ؛ أى : يكفون عن البحث فيه ، ولا يخوضون فيه ؛ لما فى الخوض فى ذلك من توليد الإحن والحقد على أصحاب رسول الله ﷺ ، وذلك من أعظم الذنوب ، فطريق السلامة هو السكوت عن ذلك ، وعدم التحدث به .

الأمر الثانى : الاعتذار عن الآثار المروية فى مساوئهم ؛ لأن فى ذلك دفاعًا عنهم ، وردًّا لكيد أعدائهم .

١- (هذه الآثار المروية فى مساوئهم منها ما هو كذب) قد افتراه أعداؤهم ؛ ليشوهوا سمعتهم ، كما تفعله الرافضة - قبحهم الله - والكذب لا يلتفت إليه .

٢- هذه المساوئ المروية (منها ما قد زيد فيه ، ونقص ، وغير عن وجهه الصحيح) ودخله الكذب ، فهو محرف ، لا يعتمد عليه ؛ لأن فضل الصحابة معلوم ، وعدالتهم متيقنة ، فلا يترك المعلوم المتيقن لأمرٍ محرفٍ مشكوكٍ فيه .

٣- (الصحيح منه) ؛ أى : من هذه الآثار المروية (هم فيه معذورون ؛ إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون) فهو من موارد الاجتهاد التى إن أصاب المجتهد فيها فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد .

لما فى الصحيحين عن أبى هريرة وعمرو بن العاص رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد »[1] .

٤- أنهم بشر يجوز على أفرادهم ما يجوز على البشر من الخطأ ، فأهل السنة : (لا يعتقدون أن كل

---

(١) تقدم تخريجه .

واحدٍ من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة) ، لكن ما يقع منهم من ذلك فله مكفرات عديدة ، منها :

أ- أن (لهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر) فما يقع من أحدهم يغتفره بجانب ما له من الحسنات العظيمة ، كما في قصة حاطبٍ ، لما وقع منه ما وقع في غزوة الفتح غفر له بشهوده وقعة بدرٍ .

ب - أنهم تضاعف لهم الحسنات أكثر من غيرهم ، ولا يساويهم أحد في الفضل .

(وقد ثبت بقول رسول اللَّه ﷺ أنهم خير القرون ، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحدٍ ذهبًا ممن بعدهم) .

أخرج الشيخان ، وغيرهما أحاديث عن أبي هريرة وابن مسعودٍ وعمران بن حصينٍ ، أن رسول اللَّه ﷺ قال : « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم » الحديث .

والقرون جمع قرنٍ ، والقرن أهل زمانٍ واحدٍ متقاربٍ ، اشتركوا في أمرٍ من الأمور المقصودة ، ويطلق القرن على المدة من الزمان .

جـ - كثرة مكفرات الذنوب لديهم ، فإنهم يتوفر لهم من المكفرات ما لم يتوفر لغيرهم .

(حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم) ، وقد قال اللَّه تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ .

(فإذا كان قد صدر من أحدهم ذنب قد تاب منه ، أو أتى بحسناتٍ تمحوه ، أو غفر له بفضل سابقته) ؛ أي : الأعمال الصالحة التي أسبقها قبله .

(أو بشفاعة محمدٍ ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتلي ببلاءٍ في الدنيا كفر به عنه) ؛ أي : امتحن وأصيب بمصيبةٍ محي عنه ذلك الذنب بسببها .

كما في الصحيح ، أن رسول اللَّه ﷺ قال : « ما يصيب المؤمن من وصبٍ ، ولا نصبٍ ، ولا غمٍّ ، ولا همٍّ ، ولا حزنٍ ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا كفر اللَّه بها من خطاياه » . متفق عليه[1] ، والصحابة أولى الناس بذلك .

قال : (فإذا كان هذا في الذنوب المحققة) ؛ أي : الواقعة منهم فعلًا ، وأن لديهم رصيدًا من الأعمال الصالحة التي تكفرها .

(فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين) الاجتهاد هو بذل الطاقة في معرفة الحكم الشرعي .

(إن أصابوا فلهم أجران ، وإن أخطئوا فلهم أجر واحد ، والخطأ مغفور) كما سبق بيان دليل ذلك قريبًا .

---

(١) البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢) ، ومسلم (٤/ ١٩٩٢، ١٩٩٣) (٢٥٧٣) .

وإذن فما يصدر من الصحابى من خطأ على قلته ؛ فهو بين أمرين :

الأول : أن يكون صدر عن اجتهادٍ ، وهو فيه مأجور ، وخطؤه مغفور .

والثانى : أن يكون صدر عن غير اجتهادٍ ، وعنده من الأعمال والفضائل والسوابق الخيرة ما يكفره ويمحوه .

وقوله : (ثم القدر الذى ينكر من فعل بعضهم) إلخ ، هو كالتلخيص لما سبق ، وبيان فضائل الصحابة إجمالًا ، وهى :

١- الإيمان بالله ورسوله ، وهو أفضل الأعمال .

٢- الجهاد فى سبيل الله لإعلاء كلمة الله ، وهو ذروة سنام الإسلام[١] .

٣- الهجرة فى سبيل الله ، وهى من أفضل الأعمال .

٤- النصرة لدين الله ، قال تعالى فيهم : ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾

٥- العلم النافع والعمل الصالح .

٦- أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، فأمة محمدٍ ﷺ خير الأمم ، كما قال تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ، وخير هذه الأمة صحابة رسول الله ﷺ ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « خيركم قرنى ، ثم الذين يلونهم » . الحديث .

٧- أنهم الصفوة من قرون هذه الأمة ، التى هى خير الأمم ، وأكرمها على الله ، كما فى الحديث الذى رواه الإمام أحمد ، أن النبى ﷺ قال : « أنتم توفون سبعين أمةً ، أنتم خيرها وأكرمها على الله سبحانه » . رواه الترمذى ، وابن ماجه ، والحاكم فى مستدركه[٢] .

❁ قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :

قوله : « وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ سلامةُ قُلُوبِهِمْ وألسِنَتِهِمْ لأصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » :

هذا الفصل ذكر فيه شيخ الإسلام أصلًا من أصول أهل السنة ألا وهو اعتقادهم في الصحابة رضوان الله عليهم ، وما يعقدون عليه قلوبهم وما ينطقونه بألسنتهم في أمر صحابة رسول الله ﷺ .

وأصل هذه المسألة أُدخِلَت في العقائد لأجل مخالفة من خالف فيها ؛ لأن أمر الجماعة قبل أن تتفرق الأمة كان على اعتقاد جميع ما جاء في الكتاب والسنة من الأصول والفروع ، من القواعد والتفريعات ، لكن ثَمَّ مسائل ظهرت طوائف خالفت فيها ، وكان أهل السنة والجماعة فيها على عقيدة واضحة بينة ، خالفوا فيها عقائد الضالين ، فأفردوا لها فصولًا وكتبًا ، وبينوا فيها ما دلت عليه النصوص من الكتاب

---

(١) رواه أحمد فى مسنده (٥/٢٣١) ، وقال الألبانى فى « صحيح الجامع » (٥١٣٦) : صحيح .

(٢) رواه أحمد فى مسنده (٤/٤٤٧، ٥/٥) (١٩٩٠٠، ١٩٩٣٢) ، والترمذى (٢٩٢٧) ، وابن ماجه (٤٢٨٨) ، والحاكم فى مستدركه (٤/٨٤) .

والسنة ، وما قاله الصحابة فمن بعدهم فيها .

ومن تلك المسائل : مسألة الصحابة ؛ فإن مخالفة الخوارج والروافض وقبلهم الشيعة الغلاة في ذلك جعلت تلك الفرق بائنة عن طريقة الجماعة ، أي طريقة أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، والخلاف في الصحابة كان ظاهرًا لَمَّا حصلت الفتنة في مقتل عثمان رضي الله عنه ؛ فإن الناس بعده انقسموا :

* منهم من تولى عليًا وغلا فيه .

* ومنهم من تولى عليًا وعَدَلَ فيه ، يعني : كان فيه على ما جاءت به النصوص والأدلة ، وهم الصحابة جميعًا ومن تبعهم على ذلك .

* ومنهم من جفا عليًا ومن معه من الصحابة .

حتى صارت الفرق ما بين غال وجاف ومعتدل ، فالسبئية الشيعة الغلاة غلوا في علي حتى ألَّهوه وكفَّروا أكثر الصحابة ، وكانوا يكرهون عامة الصحابة إلا أربعة نفر وكفَّروا الأكثرين منهم ، ثم الخوارج قابلوا الصحابة بالقتال لما حصلت مسألة التحكيم ، وتبع ذلك أن قالوا في الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - : إنَّ من لم يعتقد اعتقاد الخوارج فإنه كافر ولو كان من أصحاب رسول اللَّه ﷺ . ثم جاءت النواصب الذين قابلوا أولئك .

ثم تنوعت الفرق في الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - فكان من اعتقد الاعتقاد الحق في الصحابة فيما لهم من المكانة والمنزلة ، وفي اعتقاد اجتهادهم ، وفي توليهم وحبهم وسلامة الألسنة وسلامة القلوب في حقهم ، كان من اعتقد ذلك الاعتقاد وبقي على ما كانت عليه الجماعة كان هو صاحبَ القول الحق ، وهو الذي عليه الصحابة فمن بعدهم رضوان اللَّه عنهم أجمعين .

إذن سبب ذكر تلك المسألة المُخالفةُ ، وتبع هذا الذكر أن كثيرًا من أهل السنة خالفوا أيضًا تلك الطوائف ، وأظهروا هذه العقيدة في الصحابة وبينوها ، وكانت لأهل السنة شعارًا ، وأدخلوها في أشياء من العبادات وفي كلامهم ؛ كما فعلوا في إدخال الترضِّي عن الصحابة ، والترضي عن أمهات المؤمنين ، والترضي عن جميع الآل ، في خطبة الجمعة ، وفي غيرها من الخطب ؛ فإن إدخال الترضي عن الصحابة وعن زوجات النبي ﷺ لم يكن في عهده ﷺ ولا في عهد أبي بكر وعمر ولا في عهد عثمان ، ثم بعد ذلك الأئمة من التابعين فمن بعدهم أدخلوا هذا الترضي وأدخلوا هذا الشعار ؛ لأنه صار شعارًا لأهل السنة في مقابلة غيرهم من الروافض والخوارج والنواصب ومن شابه أولئك .

كذلك في مسألة الصلاة على النبي ﷺ ، الأصل فيها أن الصلاة عليه ﷺ وعلى آله - كما جاء ذلك مبينًا في حديث أبي حميد وغيره في « الصحيحين » وغيرهما ؛ فإن النبي ﷺ علمهم أن تكون الصلاة عليه وعلى آله ، فإن أهل السنة إذا ذكروا الصلاة عليه ﷺ وأرادوا أن يذكروا الآل ، أدخلوا معهم الصحابة ، فقالوا : ﷺ وعلى آله وصحبه . ولم يقتصروا على الآل ، وهذا عند أكثر أهل السنة لأجل ألا

يشابهوا الرافضة والشيعة في توليهم للآل دون الصحب .

هذا كله تفريع عن هذه المسألة العظيمة .

فهذا الفصل ذكر فيه شيخ الإسلام اعتقاد أهل السنة والجماعة في صحابة رسول الله ﷺ ، وهذا ليس من أركان الإيمان الستة ، ولكنه من أصول أهل السنة والجماعة ؛ لأنهم خالفوا به أهل الضلال وفرق الضلال التي تفرقت عن الجماعة الأولى ، والتي قال فيها ﷺ : « والَّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وسَبْعينَ فِرْقَةً ، فَوَاحِدَةٌ في الجَنَّةِ وثِنْتَانِ وسَبْعُونَ في النَّار » . قيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ ؟ قالَ : « الجَمَاعَةُ »[1] .

قال ﷺ : (ومِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ) ، الأصول : جمع أصل ، والأصل المراد به في هذا الموضع : القاعدة ، يعني : من قواعد أهل السنة والجماعة (سَلامَةُ قُلُوبِهِم) ؛ لأن الأصل يطلق على أشياء منها :

الأول : أن يقال : الأصل في المسألة كذا وكذا ، يعني : الدليل ، مثل : أصل المسألة الكتاب والسنة ، يعني : دليل المسألة من الكتاب والسنة .

الثاني : أن يأتي الأصل ويُراد به القاعدة المشتهرة ؛ كما تقول : الأصل في العقود كذا ، الأصل في العبادات أنها موقوفة على الدليل ، الأصل في المعاملات أنها متروكة لعرف الناس ما لم يأت دليل بتحريم نوع من أنواع المعاملة ، فهذا معناه القاعدة المشتهرة التي ترجع إليها هذه المسألة .

الثالث : أن يأتي الأصل ويراد به ما يقابل الفرع ، كما عرّفوا القياس بقولهم : إلحاق فرع بأصل لِعِلَّةٍ جامعة بينهما .

فقول شيخ الإسلام هنا : (وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ) يعني : من القواعد عندهم في الاعتقاد التي تجمع مسائل كثيرة (سلامةُ قُلُوبِهِمْ وأَلسِنَتِهِمْ لأصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ، والصحابي هو : من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك ، ولو تخللت ذلك ردة على الصحيح .

وأصلُ الصاحب في اللغة هو الملازم ملازمة طويلة ، يُقال : هذا صاحِبُ ذاك . إذا لازمه ملازمة طويلة ، فسواء كانت تلك الصحبة لحي أو لجماد فإن الملازمة الطويلة يقال لها : صُحبة ، ولمن فعلها : صاحب ؛ كما قال ﷻ : ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف : ٩] ، قيل لهم : أصحاب الكهف لأنهم لازموه ملازمة طويلة ، وقال : ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة : ٣٩] ، يعني : الذين سيلازمونها ملازمة طويلة قد يكون فيها خلود أبدي ، وقد تكون ملازمة طويلة دون خلود ، كذلك في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة : ٨٢] ، ونحو ذلك من الآيات .

لكن في حق الصحابة - رضوان الله عليهم - خرَجَ المعنى عن الأصل اللغوي ، وهو أن الصحبة هي

(١) تقدم تخريجه .

الملازمة الطويلة ، وصارت الصحبة هي : من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ولو كانت الصحبة قليلة ولو ساعة من نهار ؛ لأن أولئك الذين حضروا خطبة النبي ﷺ خطبة الوداع يوم عرفة - وكانوا أكثر من مائة ألف ، هم صحابة رسول اللّه ﷺ ، وكذلك من أدرك ما دون ذلك فلقيه في اليقظة مؤمنًا به ﷺ ومات على ذلك الإيمان ؛ فإنه صاحب من أصحاب رسول اللّه ﷺ ، فأولئك الذين ينطبق عليهم ذلك التعريف هم الذين لهم هذا الحق الذي جاء مُبينًا في هذا الكلام لشيخ الإسلام رحمه الله .

قال : (وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ سلامةُ قُلُوبِهِمْ) ، يعني من الغل والحقد والحسد ونحو ذلك مما يكون من أعمال القلوب المحرمة التي لا يجوز لمسلم أن يغل عليها قلبه ، فتكون قلوبهم سليمة لأصحاب رسول اللّه ﷺ من محرمات أفعال القلوب ؛ كالظن السيئ والحقد والغل والحسد .. إلى غير ذلك من الصفات المذمومة .

وهذا الذي قاله شيخ الإسلام رحمه الله الأصل فيه قول اللّه جل جلاله : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر : ١٠] ، فهنا ذَكَرَ الغل وهو مما يكون في القلوب ، وفي آية سورة « الفتح » قال : ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح : ٢٩] ، فالغيظ الذي يكون في القلب وفيه الكراهية وفيه الحقد وفيه الحسد إلى غير ذلك ، هذه كلها مما يجب أن تُنزه القلوب عنه .

فقوله هنا : (سلامَةُ قُلُوبِهِمْ) أصله الأدلة من الكتاب والسنة ، وهو أصل أصيل ، ذلك أن من كان قلبه غير منطوٍ على محبة أصحاب رسول اللّه ﷺ ، أو كان قلبه منطويًا على انتقادهم ، أو على تخطئتهم ، أو عَلَى بغض أحدٍ منهم ، أو على حسدهم ، فإنه يكون قد اشتمل قلبه على شيء ليس بسليم .

فالواجب أن تكون القلوب سليمة لا تظن بالصحابة إلا خيرًا ، ولا تعتقد في حق الصحابة إلا أن يكونوا هم أحق هذه الأمة بالمحبة والنصرة ، وقد قال جل جلاله : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة : ٧١] ، وأعلى المؤمنين إيمانًا هم صحابة رسول اللّه ﷺ .

فالمؤمن ولي المؤمنين ، والوَلاية هي المحبة والنصرة ، والمحبة في القلب ، فمن كان في قلبه شيء من البغض لبعضهم ، أو شيء من الغل لبعضهم أو من التغيظ له ؛ فإنه ليس مواليًا لهم ، بل هو عدوٌّ لهم مضاد لهم .

قال : (سلامةُ قُلُوبِهِمْ وألسِنَتِهِمْ لأصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ، فالأصل الأول أن تكون القلوب سليمة ، ثُمّ أن تكون الألسنة سليمة في حق أصحاب رسول اللّه ﷺ ، سليمة من عيبهم ومن انتقادهم ومن القدح فيهم ، ومِنْ ذِكْرهم بغير الجميل وبغير الخير ؛ فإنهم هم العُدُول الذين أثنى اللّه جل جلاله عليهم ، ومن أثنى اللّه عليه ورضي عنه ؛ فإن من تعرّضَ لَهُ بلسانه يكون مخالفًا لما جاء في حقه من الإكرام والتعديل والرِّفعة في كتاب اللّه جل جلاله وفي سنة رسوله ﷺ .

ومن دلائل هذا الأصل وهو سلامة الألسنة حال الذين ذكرهم الله ﷻ في قوله : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]، (إخواننا) هم صحابة رسول الله ﷺ، فالذين جاءوا من بعد الصحابة يقولون : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾، وهذا موردُهُ اللسان، قالوا ذلك لأن ألسنتهم لا تقول عن الصحابة إلا الجميل، ثم قال : ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ . وأولئك هم الصحابة رضوان الله عليهم، وإذا لم يكن في القلب غِلٌّ فإن اللسان سالمٌ، والألسنة كما هو معلوم مَغارِفُ للقلوب . وهذا أصل عام في أن أهل السنة والجماعة لا يذكرون الصحابة - رضوان الله عليهم - إلا بالجميل .

والصحابة طبقات ومراتب، وهذا يأتي إن شاء الله، فتوليهم - رضوان الله عليهم - تولٍّ مطلق لجميع الصحابة، مع اعتقاد أنهم ليسوا في الفضل سواء، بل هم متفاضلون بعضهم أفضل من بعض، ويتبع ذلك أن محبة أفاضل الصحابة ليست كمحبة أدناهم، مع أن الجميع مشتركون في المحبة والنصرة وتوليهم وسلامة القلب واللسان في حقهم، لكن من كان في أعلى المراتب منهم له حق أعظم، وله الوَلاية، يعني : أن يُتولى أعظم من غيره .

وأعلى هذه الأمة وأعظمها مرتبة : أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه، ثم عمر رضي الله عنه، ثم عثمان رضي الله عنه، ثم علي رضي الله عنه، فيتْبَع موالاة هؤلاء أن من ذكرهم بغير الجميل منتقدًا لهم ؛ فإن موالاة أولئك الصحابة تقتضي أن يُقامَ في نُصْرَتِهِم، وأن يُجَرَّد اللسان والقلم ويُذَب عنهم ؛ لأنهم سادات المؤمنين وهم أفضل هذه الأمة .

قال رحمه الله : (كمَا وصفهمُ اللهُ بِهِ في قولِهِ تعالَى : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾) . وجه الاستدلال من هذه الآية أن هؤلاء أثنى الله عليهم، والذين جاءوا من بعدهم ذكرهم الله ﷻ بهذا الوصف في سورة « الحشر » لما ذكر أن ممن يستحق الفَيْءَ هؤلاء الذين جاءوا من بعدهم، فالصحابة لهم حق في الفيء والذين جاءوا من بعدهم لهم حق في الفيء، وهذا ثناء من الله ﷻ على هؤلاء الذين سَلِمت قلوبهم وألسنتهم لصحابة رسول الله ﷺ، فكان من جملة دعائهم أنهم قالوا : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾، وقوله في آخرها : ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ هذا في مقام التعليل، يعني : أنهم علّلوا هذا الذي قالوه، وهو رجاء إجابة الله ﷻ دعاءهم بأن الله رءوف رحيم .

والرأفة أشد الرحمة ؛ بل أعلى درجات الرحمة هي الرأفة، فكل رءوف رحيم وليس كل رحيم رءوفًا .

فالنبي ﷺ بالمؤمنين رءوف رحيم، والله ﷻ هو الرءوف الذي له بعباده المؤمنين وبغيرهم الرأفة

العظيمة والرحمة العامة ، وكذلك الرحمة والرأفة الخاصة ، فهو ﷻ الرءوف بعباده وهو الرحيم بهم ، ومن المناسب أن يجعل العبد في دعائه من الأسماء الحسنى ومن الصفات ما يناسب سؤاله .

قال شيخ الإسلام بعد ذلك : (وطاعةُ النبيِّ ﷺ في قولِهِ : « لا تَسبُّوا أصحابي ، فوالَّذي نفسي بيدِهِ ، لو أنَّ أحدكمْ أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلغَ مُدَّ أحدهمْ ولا نَصيفهُ ») . هذا الحديث حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي رواه البخاري ومسلم في « صحيحيهما » له قصة ، وهو أن خالد بن الوليد تعرَّض لعبد الرحمن بن عوف بشيء من السب ، فاطَّلَعَ النبي ﷺ على ذلك ، فقال هذه المقالة : « لا تَسُبُّوا أصحابي ....» إلى آخر الحديث . والمقصودَ بقوله هنا : « لا تسبوا أصحابي » يعني : الذين سبقوا إلى الصحبة ؛ لأن خالدًا من الصحابة أيضًا لكنه لما سبّ عبد الرحمن بن عوف ، وعبد الرحمن من السابقين الأولين ومن العشرة المبشرين بالجنة ؛ فإن خالدًا بهذا تعرض لخاصة أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، حتى كأن هذا الوصف بقوله : « أصحابي » ليس إلا لهؤلاء الأولين ، ويدخل فيه أيضًا الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا ، يعني : من أسلم متأخرًا وكان من الصحابة ، لكنه ليس في المرتبة مثل من كان من السابقين الأولين .

قال ﷺ لمن تأخر إسلامه من الصحابة : « لو أنَّ أحدكم أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذهبًا لم يبلغ مدَّ أحدِهِمْ ولا نصيفهُ » . إذن هي في حق التفضيل بين من أسلم متأخرًا وبين من أسلم متقدمًا ، وهذا إذا كان في حق أولئك فهو في حق من ليس له مقام الصحبة من باب أولى ؛ ولهذا استدل العلماء بهذا الحديث لما في عموم قوله : « لا تسُبُّوا أصحابي » على أن مسبة الصحابة - رضوان اللَّه عنهم - منهي عنها ، وأن الصحابة يجب أن تسلم القلوب وتسلم الألسنة في حقهم ، وأن من بعدهم لو أنفق مثل أحدٍ ذهبًا لم يبلغ مد الصحابي ، حتى لو كان من مسلمة الفتح ، ولو كان من مُسْلِمَة حجة الوداع ، يعني : من المتأخرين ؛ فإنه لن يبلغ مقام الصحابي الواحد ممن سبق بالإيمان .

وقد قال بعض السلف : (لَمُقامُ أحدهم ساعة مع رسول اللَّه ﷺ خير من الدنيا وما فيها) ،فكانت لهم سابقة الصُّحبة ، وكانت لهم سابقة النُّصرة ، فلهم حق أن تسلم القلوب والألسنة من التعرض لهم إلا بالجميل .

قوله : (ما بلغَ مُدَّ أحدهمْ) يعني : لو تصدق بالمد ؛ فإن منَ هو من غير الصحابة أو المتأخر من الصحابة مع من تقدم لن يبلغ بإنفاق مثل أحد ذهبا لو كان لَهُ ما بلغه مد أحد الصحابة (ولا نصيفهُ) يعني : ولا نصف ذلك المد ، وهذا لما لهم من السابقة والنُّصْرَة .

قوله : (ويقبلونَ ما جاءَ بِهِ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ منْ فضائلهمْ ومراتبهمْ ...)

أما ما جاء في الكتاب والسنة فظاهر أن الكتاب والسنة فيهما التفريق بين الصحابة ، وأن الصحابة مراتب ، وأنهم ليسوا في الفضل ولا في المرتبة سواء ، مع أن الجميع أثنى اللَّه ﷻ عليهم بقوله : ﴿مُّحَمَّدٌ

رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] إلى قوله في آخر الآية: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]، فهذه في حق كل الصحابة؛ لقوله في أولها: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، وقال في آخرها: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وهم كذلك جميعًا ﴿مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾.

وقوله هنا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم﴾ (مِنْ) هنا بيانية ليست تبعيضية ولا ابتدائية، والمخالفون من الروافض والخوارج والنواصب يزعمون أن (مِنْ) ههنا تبعيضية؛ كقولك: الدراهم من الفضة، أو الأربعة من العشرة، يعني: بعض العشرة، أو فلان من آل فلان، يعني: أنه مِنْ بعضهم.

وهذا ليس بصحيح؛ بل المتقرر في لغة العرب أن (مِنْ) لها استعمالات كثيرة؛ فإن (مِنْ) تأتي على أنحاء؛ كما قرر ذلك علماء العربية وخاصة في كتب حروف المعاني، ومن استعمالاتها:

* أن تأتي للابتداء.
* أن تأتي للتعليل.
* أن تأتي للتبعيض.
* أن تأتي للبيان.

وقد قال المرادي في معاني (مِنْ) في نظمه لبعض حروف المعاني:

أتتنا مِنْ لتبيين وبعض ... وتعليل وبدء وانتهاء
وزائدة وإبدال وفصل ... ومعنى عن وعلى وفي وباء

فذكر اثني عشر معنى لـ (مِنْ)، وابتدأ ذلك بقوله: (أتتنا مِنْ لتبيين) يعني للبيان (وبعض)، فهذا يدل على أن كون (مِنْ) في الأصل للبيان أنها مقدمة على كونها للتبعيض، وهي تأتي لمعانٍ كثيرة ومنها البيان والتبعيض والابتداء إلى غير ذلك.

فقوله ﷻ في آية «الفتح»: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩] يعني: منهم لا من غيرهم؛ لأنه قال في أول الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ من الأسماء الموصولة، وهي تعم جميع من كان معه ﷺ وهم أصحابه ﷺ.

قال: (ويقبلونَ ما جاءَ بِهِ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ مِنْ فضائلهم) فضائل الصحابة في القرآن كثيرة، وكذلك مراتبهم، فالقرآن فيه ذكر المهاجرين وذكر الأنصار، وذكر من أسلم وأنفق من بعد الفتح ومن أسلم وأنفق من قبل الفتح، وفيه ذكر أهل بدر، وفيه ذكر لأهل أحد ولم يسوّ بينهم في القرآن.

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] فذكر صفة الهجرة وصفة

النصرة : والمهاجرون هم من هاجر من مكة إلى المدينة من قبل فتح مكة ، والأنصار هم من نصر النبي ﷺ من الأوس والخزرج .

ويستدل العلماء من تقديم المهاجرين على الأنصار في نصوص الكتاب والسنة على أن مرتبة المهاجرين أرفع من مرتبة الأنصار ، وهذا مراد شيخ الإسلام بقوله : (ما جاءَ بِهِ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ من فضائلهم ومراتبهم) ، كذلك قوله ﷻ : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] ، ونحو ذلك من الآيات التي فيها بيان الفضل وبيان مراتب أولئك ، وقال ﷻ أيضًا : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح : ١٨] . ونحو ذلك من الآيات التي فيها بيان الفضل وبيان مراتب أولئك ، وقال ﷻ أيضًا : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد : ١٠] ، وهذه الآية وغيرها أصل في أن الصحابة على مراتب .

قال العلماء : إن الصحابة مراتبهم تبلغ بضع عشرة مرتبة . كما ذكر ذلك علماء المصطلح في مبحث الصحابي ، يعني : قد تبلغ خمس عشرة مرتبة أو سبع عشرة مرتبة ، أو بضع عشرة مرتبة ، وهذا بحسب الحوادث .

ويعنون به : أن من أسلم والنبي ﷺ لم يُبعث رسولًا أن هذا مُقدَّم ، ثم من أسلم بعد بَعْثِهِ رسولا ، ثم من أسلم قبل الجهر بالإسلام ، ثم من أسلم قبل الهجرة إلى الحبشة ، ثم من أسلم بعد الهجرة ، ثم من أسلم قبل العقبة الأولى ، ثم قبل العقبة الثانية .. وهكذا ، فيقال : فلان - مثلًا - عَقَبِيٌّ ، يعني : من أهل العقبة الأولى ، ثم من أسلم قبل الهجرة إلى المدينة ، ثم من أسلم قبل بدر ، يعني : أهل بدر ، ثم أهل أحد .. إلى آخره ، فيمكن أن تُجْعَلَ مراتب كثيرة .

ومراتبهم من حيث الإجمال :

الأولى : المهاجرون .

الثانية : أهل بدر .

الثالثة : الأنصار .

الرابعة : من أسلم قبل الفتح .

الخامسة : من أسلم من بعد الفتح .

هذه مراتب مجملة لهم ، والمهاجرون إذا أردنا التفصيل : أولهم وأفضلهم العشرة الذين بشرهم النبي ﷺ بالجنة في مجلس واحدٍ ، وهم على الترتيب الذي جاء في الحديث ، وأولهم الخلفاء الأربعة : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي .. إلى آخر العشرة ، ثم من أسلموا مبكرًا من المهاجرين أفضل ممن

أسلم متأخرًا ، ثم من حضر بدرًا أفضل ممن لم يحضر بدرًا ، ثم الأنصار .. إلى آخر ما ذكرنا ، فلهم مراتب ، ومن حضر بيعة الرضوان - بيعة الشجرة - هذا مفضل أيضًا على من لم يحضرها ؛ لأن اللَّه ﷻ ذكر ذلك بقوله : ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح : ١٨] .

ولهذا قال شيخ الإسلام بعد ذلك : (ويفضلونَ منْ أنفقَ منْ قبلِ الفتحِ - وهوَ صلحُ الحديبيةِ - وقاتلَ ، على من أنفقَ منْ بعدُ وقاتلَ) ؛ وذلك لقوله ﷻ : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد : ١٠] .

والمراد بالفتح هو صلح الحديبية ، وقد نزلت سورة « الفتح » : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ . بعد صلح الحديبية ؛ وذلك لأن ذلك الصلح العظيم جعل اللَّه ﷻ به فتحًا عظيمًا ، وصار للمؤمنين بذلك الصلح من المصالح العظيمة ، ومن انتشار الإسلام ، ومن قوة المسلمين ، ومن هيبتهم وظهورهم على عدوهم ما جعل ذلك فتحًا مبينًا ؛ كما وصفه اللَّه ﷻ بقوله : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح : ١] .

وقوله : ﴿فَتْحًا مُبِينًا﴾ المُبين هو البيِّن الظاهر في نفسه والمُبينُ أيضًا لغيره ، فهو فتحٌ بيِّن واضحٌ ظاهرٌ ، وأيضًا هو مبين لغيره من الفتوح ، فتبعه فتح خيبر ، وتبعه فتح مكة ، فالمقصود بقوله : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد : ١٠] . أن هذا الفتح هو صلح الحديبية ؛ كما فسرها الصحابة رضوان اللَّه عليهم ، فصلح الحديبية كان فتحًا ؛ كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ ، قيل له في الحديبية : أو فتح هو ؟ قال : « نعم »[1] .

وكذلك فتح خيبر فتح ، وفتح مكة هو فتح ، لكن أعظم تلك الفتوح ذلك الفتح الذي لم يحصل فيه قتال ، وهو صلح الحديبية .

قال هنا : (ويفضلونَ منْ أنفقَ منْ قبلِ الفتحِ وقاتلَ على من أنفقَ منْ بعدُ وقاتلَ) ، وسبب التفضيل ما جاء في الآية ، وسبب ذلك أن قبل الفتح كان المسلمون في شدة وضيق ؛ ضيق من جهة الأموال وأيضًا من جهة النصير ، فكان عدد أصحاب رسول اللَّه ﷺ قليلًا ، فالذين بايعوا تحت الشجرة كانوا بين ألف وأربعمائة وألف وخمسمائة ، وهذا عدد قليل إذا قيس بمن دخل مكة ، يعني : من كان مع النبي ﷺ في فتح مكة .

فأما بعد صلح الحديبية فقد كَثُرَ الذين دخلوا في الدين ؛ دخل خالد بن الوليد وأبو هريرة وجماعات من الصحابة الذين اشتهر أمرهم ، لكن ما قبل الفتح كانت حاجة المسلمين وحاجة الدين إلى النصرة والقتال وبذل الأموال عظيمة ؛ فلهذا من بذل في ذلك الوقت الذي كانت الحاجة فيه عظيمة والأعداء

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٢) ، ومسلم (١٧٨٥) من حديث سهل بن حنيف .

أكثر وقتال تلك القلة أعظم ، كان مفضلًا على من أنفق من بعد وقاتل ، وكما قال ﷻ : ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران : ١٦٣] .

قال : (ويقدمونَ المهاجرينَ على الأنصارِ) ، المهاجرون هم الذين هاجروا من مكة إلى المدينة ، فالمهاجر اسم فاعل الهجرة ، والهجرة هي ترك مكة إلى المدينة ، فمن ترك مكة من أهلها إلى المدينة - قبل فتح مكة - هؤلاء هم الذين يُطلَق عليهم المهاجرون ، فالهجرة وصف ، والأنصار جمع ناصر ، والمراد بهم الأوس والخزرج ، ويقال : لهم بنو قَيْلَةَ ، لأن قَيْلَةَ أمٌّ لهم تجمع بين هذين الفصيلين ، الذين هم الأوس والخزرج ، فهم يَلُونَ المهاجرين .

يُقدم أهل السنة المهاجرين على الأنصار ، دليل التقديم أن اللَّه ﷻ قدَّمَهُم في القرآن ، وإذا كان ثَمَّ أوصاف وقُدِّمَتْ إحدى الصفات على غيرها فإنها تقتضي أن صاحب هذه الصفة مفضل على غيره ، فيُقدم المهاجرون لأنهم في القرآن مقدمون ، ولما حصل الخلاف في سقيفة بني ساعدة وكان ما كان من التَّرادِّ في القول والخلاف الذي حصل ، قال أبو بكر رضي الله عنه : (بعث اللَّه محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ، فدعا رسول اللَّه ﷺ إلى الإسلام ، فأخذ اللَّه بقلوبنا ونواصينا إلى ما دعا إليه ، وكنا معشر المهاجرين أول الناس إسلامًا ونحن عشيرته وأقاربه) . وهذا أصل من أصول الفهم أيضًا لتقديم المهاجرين في الجملة على الأنصار .

وإذا قلنا : إن المهاجرين مقدمون على الأنصار . المقصود به تقديم النوع على النوع ، فأهل السنة في هذا الترتيب والمراتب التي ذكرنا تفضيل النوع على النوع ، أما تفضيل الفرد من هؤلاء على الفرد من أولئك فهذا لا يكون إلا بنص ، يعني : الأصل في المهاجرين أنهم أفضل من الأنصار ، وقد يكون الواحد من الأنصار أفضل من واحد من المهاجرين ، لكن من حيث النوع فإن المهاجرين أفضل ، وهذه قاعدة في جميع مراتب الصحابة ، فقولنا : إن أهل بدر أفضل من أهل أحد ، المقصود به في الجملة ، وأهل أحد أفضل ممن أسلم بعد ذلك ، المقصود بذلك الجملة ، والسابقون من المؤمنين إلى الإسلام أفضل ممن أسلم بعدهم ، المقصود بالجملة .

أما عند اللَّه ﷻ هل كل فرد من أولئك أفضل من الفرد من الطائفة الأخرى ؟ هذا لا يُجْزَمُ به ، وإنما نقول : هؤلاء أفضل من أولئك ، والأصل أن كل واحد من أولئك أفضل من كل واحد ممن هم في المرتبة بعدها ، لكن إذا أتى التعيين فإن أهل السنة لا يعينون ، يذكرون النوع ويفضِّلون نوعًا على نوع ولا يعينون ؛ كما يقولون بأن التابعين أفضل من تَبَعِ التابعين ، وأن القرون الثلاثة أفضل ممن بعدهم ، وهذا لا يعني أن يكون واحد أو اثنان أو أكثر ممن بعدهم أفضل من الواحد من التابعين ، لكن المقصود تفضيل النوع على النوع .

قوله : (ويؤمنونَ بأنَّ اللَّهَ قالَ لأهلِ بدرٍ – وكانوا ثلاثَمائةٍ وبضعةَ عشرَ – : « اعملوا ما شئتم ، فقدْ غفرتُ لكمْ ») :

هذا جاء في الحديث الصحيح المروي من طرق أن النبي ﷺ قال في قصة حاطب وفي غيرها : « وما يُدريكَ لعلَّ اللَّهَ اطَّلَع على أهلِ بدرٍ فقال : اعْملوا ما شئتم فقدْ غفرْتُ لكُمْ » . وهذا ورد بقوله : « لعلَّ اللَّهَ اطَّلَع » . وأيضًا رُوِيَ بقوله : « إن اللَّه اطَّلَعَ إلى أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم ، فقدْ غفرتُ لكمْ »[1] ، ولعلَّ الأرجح من اللفظين هو اللفظ الثاني ، وهو قوله : « إن اللَّه اطلع إلى أهل بدر ...» . كما رُجِّحَ ذلك من حيث الرواية ، مما يُبسط لبيانه محل آخر ، المقصود من ذلك أن هذا ثابت في قصة حاطب وفي غيره .

وقوله : « اعملوا ما شئتم » . هذا من باب التكريم ، فالأمر يأتي ويراد به الإنفاذ ، يعني : أن تُنَفَّذَ الأمر ؛ كأن يقال : افعل كذا ، أو اكتب كذا . ويأتي الأمر لمعان أخرى غير إرادة امتثال الأمور ، ومنها :

* أن يُراد به التكريم ، ومنه قوله هنا : « اعملوا ما شئتم » .

* أن يُراد به الإهانة ؛ كما في قوله ﷻ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت : ٤٠] ، فقوله : ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ هنا للتهديد .

أما قوله لأهل بدر : « اعملوا ما شئتم فقدْ غفرتُ لكم » . هذا للتكريم .

وقوله : « قد غفرتُ لكم » هل هي مغفرة في الدنيا والآخرة جميعًا ؟ أم مغفرة في الآخرة ؟

الأظهر أنها مغفرة في الآخرة ، وأما في الدنيا فإنه إذا عمل الواحد منهم ما يوجب عقوبةً عليه – يعني : عقوبة شرعية من حد أو تعزير أو نحو ذلك – أُخِذَ به ؛ كما عليه عمل الخلفاء الراشدين ، فقوله : « اعملوا ما شئتم فقدْ غفرتُ لكم » . يعني : أنهم وإن وقعت منهم ذنوب فإنهم مغفور لهم ، ولما حصل من حاطب بن أبي بلتعة ما حصل من إفشاء سر رسول اللَّه ﷺ ، وهو من أهل بدر ، قال اللَّه سبحانه وتعالى : ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة : ١] . وحاطب كان بدريًّا ، ولأنه من أهل بدر وهم مغفور لهم كان ذنبه ذاك مغفورًا ، لكن من يحصل منه شيء مما يوجب عقوبةً أو حدًّا أو عذلًا أو مؤاخذة ؛ فإن الصحابة آخذُوا أهل بدر ، ولهذا فإن تفسير قوله : « فقد غفرت لكم » يعني : في الآخرة .

قال العلماء : معنى ذلك أنهم يُوَفَّقون لما به تُغفر ذنوبهم ، إما بمصائب تحصل لهم ، وإما بحسنات ماحية ، وإما بابتلاء يحصلُ لهم ، أو نحو ذلك من مكفرات الذنوب وما به يغفر اللَّه ﷻ ذلك .

واللَّه ﷻ قد يغفر بدون سبب ، وهذا إذا لم يحصل للعبد أشياء مما يُغْفَرُ به الذنوب والسيئات ؛ فإن اللَّه يمن على أهل بدر بمغفرته لهم ﷻ .

---

(١) تقدم تخريجه .

قال شيخ الإسلام بعد ذلك : (وبأنَّهُ لا يدخلُ النارَ أحدٌ بايعَ تحتَ الشجرةِ) . وهذا مأخوذ من قوله ﷻ : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح : ١٨] . قال العلماء : قوله : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ﴾ هذا فيه رضاه ﷻ عنهم أبدًا ، وإذا كان رضي عنهم أبدًا ، فإنهم لا يستحقون دخول النار ، وتأيَّدَ هذا الفهم بما ثبت في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال : « لا يدخلُ النارَ أحدٌ بايعَ تحتَ الشجرةِ »[1] . أو كما ضَمَّنَ ذلك الحديث شيخ الإسلام في هذا المقطع ، وقال : (كما أخبرَ بِهِ النبيُّ ﷺ) ، يعني : في الحديث الذي ذُكِر .

قال : (بل لقد رضيَ اللّهُ عنهم ورضوا عنه ، وكانوا أكثر من ألفِ وأربعمائة) فهم كانوا بين ألف وأربعمائة وألف وخمسمائة .

قوله : (ويشهدونَ بالجنةِ لمن شهدَ لهُ رسولُ اللّهِ ﷺ ؛ كالعشرةِ ، وثابتِ بنِ قيسِ بنِ شمَّاسٍ وغيرهم من الصحابةِ) .

الشهادة بالجنة لجنس الصحابة هذه ثابتة ، نشهد للصحابة بالجنة ، لكن للمعين منهم لابد له من شهادة خاصة ؛ لأن الشهادة له بالجنة موقوفة على ما كان عليه في خاتمة أمره - يعني حين مفارقة الروح البدن - وهذا عِلمُهُ عند اللّه ﷻ ؛ ولهذا فإن الشهادة للمعين بالجنة أو بالنار لابد فيها من نص ، فمن شهد له رسول اللّه ﷺ بالجنة فإنه يُشهد له .

ومن أولئك الذين شهد لهم رسول اللّه ﷺ بالجنة : العشرة ، ويقال عنهم : العشرة المبشرون بالجنة ، وليس المرادُ بذلك التخصيص أنهم هم المبشرون وغير أولئك ليس بمبشر ، لكن أولئك قيل لهم : مبشرون بالجنة ؛ لأنهم بُشِّروا بالجنة في مجلسٍ واحدٍ . وفي الحديث الصحيح عن أبي موسى رضي الله عنه قال : كنتُ معَ النبيِّ ﷺ في حائطٍ منْ حيطانِ المدينةِ[2] ، فجاءَ رجلٌ فاستفتحَ ، فقالَ النبيُّ ﷺ : « افتحْ لهُ وبشِّرهُ بالجنةِ » ففتحتُ لهُ ، فإذا أبو بكرٍ فبشرتُهُ بما قالَ النبيُّ ﷺ فحمدَ اللهَ ، ثمَّ جاءَ رجلٌ فاستفتحَ ، فقالَ النبيُّ ﷺ : « افتحْ لهُ وبشِّرهُ بالجنةِ » ففتحتُ لهُ ، فإذا هوَ عمرُ فأخبرتُهُ بما قالَ النبيُّ ﷺ فحمدَ اللهَ ، ثُمَّ استفتحَ رجلٌ ، فقالَ لي : « افتحْ لهُ وبشرهُ بالجنةِ على بلوى تُصيبُهُ » . فإذا عثمانُ ، فأخبرتهُ بما قالَ رسولُ اللّهِ ﷺ فحمِدَ اللّهَ ثمَّ قالَ : اللّهُ المستعانُ[3] .

كذلك ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال : « أبو بكرٍ في الجنةِ ، وعمرُ في الجنةِ ، وعثمانُ في الجنةِ ، وعليٌّ في الجنةِ ، وطلحةُ في الجنةِ ، والزبيرُ في الجنة ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ في الجنةِ ، وسعدٌ

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١١٤٤٤) من حديث جابر بن عبد اللّه . وصححه الألباني في تخريج الطحاوية ١/ ٥٣٠.

(٢) الحائط : البُستان .

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٩٣، ٦٢١٦) ، ومسلم (٢٤٠٣/ ٢٨، ٢٩) ، والترمذي (٣٧١٠) .

في الجنةِ ، وسعيدٌ في الجنةِ ، وأبو عبيدةَ بنُ الجراحِ في الجنة »[١] . فهؤلاء بُشِّرُوا في مجلس واحد ، فأطلق عليهم أهل السنة : العشرة المبشرين بالجنة .

فهل معنى ذلك أن غيرهم لم يُبشر ؟

الجواب : بل قد بُشِّرَ كثيرٌ ؛ كثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه الذي بشرهُ النبي ﷺ لما نزل أول سورة « الحجرات » ، حيث قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات : ١، ٢] . وكان ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه خطيب رسول الله ﷺ ، وكان كثير رفع الصوت بين يديه ؛ لأنه كان يذكر ما يقوله النبي ﷺ ، فخاف جدًّا لما نزلت هذه الآية ، ولزم بيته ، فافتقده النبي ﷺ ، فقال رجل : يا رسول الله أنا أعلم لك علمه . فأتاه فوجده جالسًا في بيته منكسًا رأسه ، فقال : له ما شأنك ؟ فقال : شرٌّ ، كان يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ ، فقد حبط عمله ، وهو من أهل النار . فأتى الرجل النبي ﷺ فأخبره أنه قال كذا وكذا ، فقال النبي ﷺ : « اذهبْ إليهِ فقلْ لهُ : إنكَ لستَ منْ أهلِ النارِ ، ولكنكَ منْ أهلِ الجنةِ »[٢] .

كذلك عُكَّاشة بن مِحْصَنٍ الأسدي رضي الله عنه المعروف الذي جاء خبره في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب[٣] ، وبلال رضي الله عنه حيث قال له النبي ﷺ : « يا بلالُ حدثني بأرجى عملٍ عملتهُ في الإسلامِ ، فإنِّي سمعتُ دفَّ نعليكَ بين يديَّ في الجنةِ »[٤] ، إلى غير أولئك ، فالمبشرون بالجنة من الصحابة كثير ، لكن لا نشهد للمعين إلا إذا شهد له رسول الله ﷺ .

(ويقرونَ بما تواترَ بِهِ النقلُ عنْ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه وغيرِهِ منْ أنَّ خيرَ هذهِ بعدَ نبيها : أبو بكرٍ ، ثمَّ عمرُ) :

هذا تواتر به الحديث عن علي رضي الله عنه ، والنبي ﷺ أوصى كثيرًا بأبي بكر وعمر ، فمن ذلك قوله ﷺ : « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر »[٥] ، وقد أمر أبا بكر أن يُصلي بالناس ، وكان أبو بكر وعمر وزيري رسولِ الله ﷺ يصحبانه دائمًا ، وهما معه في حله وفي ترحاله ﷺ ، فكان علي رضي الله عنه يقول : « خيرُ هذهِ بعدَ نبيها : أبو بكرٍ ، ثمَّ عمرُ » .

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٤٩، ٤٦٥٠) ، والترمذي (٣٧٤٨) ، وابن ماجه (١٣٣) من حديث سعيد بن زيد . وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١١٠) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٦) ، ومسلم (١١٩/ ١٨٧، ١٨٨، ...) من حديث أنس بن مالك .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) أخرجه البخاري (١١٤٩) ، ومسلم (٢٤٥٨/١٠٨) من حديث أبي هريرة .

(٥) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٧٩٩) ، وابن ماجه (٩٧) من حديث حذيفة بن اليمان . وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٨٠) .

قال : (ويثلثونَ بعثمانَ ، ويربعونَ بعليٍّ ، رضيَ اللَّهُ عنهم) يعني : عامة أهل السنة وجمهور أهل السنة ، وقد حكى الإجماع على ذلك بعض أهل العلم ، لكن الصواب أن هذه المسألة ليس فيها إجماع ، فمن جهة الفضل خالف فيها من خالف ، وكان من أهل السنة من يفضل عليًا على عثمان مع إقرارهم بأن عثمان هو الأحق بالخلافة من علي ، فيقولون : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، لكن في مسألة الفضل خالف من خالف كما سيأتي بيانه إن شاء اللَّه تعالى .

قال أيوب السختياني وغيره : (من قدم عليًا على أبي بكر وعمر فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار) . وهذه الكلمة صحيحة ودقيقة ؛ لأن المهاجرين والأنصار هم الذين قدموا أبا بكر ، وهم الذين قدموا عمر لإمامتهم في دينهم ودنياهم ، فالفضل الذي لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما به استحقا الخلافة ، فمن قدم عليًا على أبي بكر وعمر فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، يعني : نسبهم لشيء يُزرِي بهم ، وهو : أن يكون بينهم الفاضل ويقدموا المفضول ، وهذه حجة بينة واضحة .

ولما تناظر أيوب مع سفيان ، وكان سفيان الثوري يُقدم عليًا على عثمان قال له أيوب هذه الكلمة : (من قدم عليًا على أبي بكر وعمر فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار) ، فرجع سفيان عن تقديم علي على عثمان ، وقال بقول أيوب ، وهو قول جمهور أهل السنة ؛ لأن تقديمهم لعثمان في الخلافة يقتضي أنه أفضل من علي ، وقد كان علي رضي الله عنه بينهم ، فكيف يقدمون المفضول ويتركون الفاضل ؟

قوله : (وكما أجمعَ الصحابةُ على تقديمِ عثمانَ في البيعةِ ، معَ أنَّ بعضَ أهلِ السنةِ كانوا قدِ اختلفوا في عثمانَ وعليٍّ رضيَ اللَّهُ عنهما ،...) :

هذه مسألة التفضيل بين عثمان وعلي ، هل عثمان أفضل أم علي أفضل ؟ الأقوال فيها لأهل السنة ثلاثة :

القول الأول : قول عامة أهل السنة وجمهور أهل السنة على أن عليًا مفضول بالنسبة إلى عثمان ، وأن عثمان أفضل من علي ؛ لأن عثمان مُقدَّم في الأحاديث ، ولأنه رضي الله عنه وأرضاه - اختاره الصحابة جميعًا للخلافة مع وجود علي ، وقد ترك عمر رضي الله عنه أمر الخلافة بعده في ستة نفر ، وهم الذين مات رسول اللَّه ﷺ وهو راض عنهم ، وفيهم عثمان ، وفيهم علي ، فأجمع الناس على عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فاختلف أهل السنة ، فعامتهم على تقديم عثمان على علي .

القول الثاني : وهو قول قوم من أهل الكوفة وغيرها ، وهم قلة ، قالوا بتفضيل علي على عثمان ، وهذا في مسألة التفضيل ليس في مسألة الخلافة ، أما الخلافة فهم مُجمِعُون على أن عثمان أحق بالخلافة من علي ، فمسألة الخلافة لا اختلاف بينهم فيها ، أما مسألة التفضيل فإن منهم كسفيان الثوري وأبي حنيفة وجماعة ممن كان في الكوفة كانوا يُفَضِّلونَ عليًا على عثمان ، ورجع منهم طائفة عن هذا القول .

القول الثالث : هو قول من توقف فيهم ، فلا يقول : إن عثمان أفضل ، ولا يقول : إن عليًا أفضل ؛

وذلك لتعارض الأدلة والفضل في حق هذا وهذا ، وممن اختار هذا القول الإمام مالك رحمه الله ؛ كما هو مذكور في المدونة وفي غيرها .

والصواب من هذه الأقوال : أن عثمان رضي الله عنه أفضل من علي رضي الله عنه ، وأن عليًا يليه في الفضيلة ، وأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ؛ لأن الصحابة لم يقدموا في الخلافة إلا من هو أفضل ، وعلي أجَلُّوه وقدموا عثمان فهو أفضل من علي .

قوله : (لكنِ استقرَّ أمرُ أهلِ السنةِ على تقديمِ عثمانَ على عليٍّ) :

يعني : بعد ذهاب تلك الطائفة في الكوفة الذين يقال لهم : شيعة علي ؛ لأنهم كانوا يقدمون عليًا على عثمان ، لما ذهب أولئك مع الزمن في القرن الثالث الهجري استقر الأمر على أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة .

قوله : (وإنْ كانتْ هذه المسألةُ - مسألةُ عثمانَ وعليٍّ - ليستْ منَ الأصولِ) :

وهذا هو الصحيح ؛ لأن الأصل هو ما يتبعه اعتقاد ، ومسألة عثمان وعلي إنما هي في الفضل وليست في الخلافة ، لا ينبني عليها تضليل الطائفة الأخرى ، ولا ينبني عليها أن من قدم عثمان على علي في الخلافة أنه مخطئ ، وإنما اختاروا في الفضل أن هذا أفضل .

وإذا تأملت الأمر في الحقيقة فإن مسألة الفضل في أصلها هي عند الله ﷻ ، هو الذي يعلم سبحانه هذا أفضل أم هذا أفضل ، ولكن لما قدَّمَ الصحابة رضي الله عنهم عثمان على علي ؛ فإننا نأخذ بهذا الأصل وهو أنهم لم يقدموا لإمامتهم في دينهم ودنياهم إلا من هو أفضل .

فهذا الأصل وهو إجماع الصحابة على بيعة عثمان ، وعلى تقديمه على علي يجعل ذلك الأمر الخفي - وهو أن هذا أفضل - الذي لم يرد فيه نص بخصوصه ؛ فإنه يجعل الأمر على أن عثمان هو الأفضل ، وأن عليًا بالنسبة إلى عثمان مفضول .

قال : (مسألةُ عثمانَ وعليٍّ ليستْ مِنَ الأصولِ) ؛ لأن الأدلة فيها ليست واضحة في تفضيل عثمان على علي ، والتفضيل كان مستندًا إلى مسألة الخلافة ؛ ولهذا كانت ليست من الأصول . والذين فضلوا عليًا على عثمان يُقِرُّون بالفضل لعثمان بالخلافة وأنه أحق بها ؛ فلذلك لم تكن من مسائل الأصول التي يختلف فيها أهل السنة عن غيرهم من الفرق ، فإنما الخلاف بينهم في مسألة الفضل لما جاء في حق عثمان من الأحاديث ، وفي حق علي من الأحاديث .

ومسائل التفضيل دائمًا يكون فيها اختلاف ، إذا جاء في حق صحابيين فضلٌ ، فإن من جاء إلى التفضيل هل هذا أفضل أم هذا ؟ لابد أن يحصل خلاف ؛ لأن أحد القائلين في هذه المسألة لابد أن ينظر إلى بعض الخصال فيُفضِّل من أجلها ، ويأتي آخر إلى بعض الخصال فيُفضِّل من أجلها ، فيحصل الخلاف كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - عند الكلام على مسألة المفاضلة بين خديجة وعائشة رضي الله عنهما .

قال : (لكنِ التي يضللُ فيها مسألةُ الخلافةِ) ، ومسألة الخلافة بحمد اللَّه لا اختلاف بين أهل السنة فيها ، فأهل السنة مجمعون على أن الأحق بالخلافة عثمان ثم علي ؛ لهذا قال بعدها : (وذلكَ أنهمْ يؤمنونَ أنَّ الخليفةَ بعدَ رسولِ اللَّهِ ﷺ : أبو بكرٍ ، وعمرُ ، ثمَّ عثمانُ ، ثمَّ عليٌّ ، ومنْ طعنَ في خلافةِ أحدٍ منْ هؤلاءِ فهوَ أضلُّ منْ حِمارِ أهلِهِ) ، يعني : أنه بلغ في الضلال مبلغًا ألحقه بأبلد الحيوانات وهو الحمار ؛ وذلك لأن مسألة الخلافة مسألة ظاهرة بينة ، أجمع الصحابة على أبي بكر ، وأجمع الصحابة بعد أبي بكر على عمر ، وأجمع الصحابة بعد عمر على عثمان ، وأجمع الصحابة بعد عثمان على علي ، فمسألة الخلافة ظاهرة لهؤلاء ، ولا يجوز لأحد أن يطعُن في خلافة أحد من هؤلاء .

وأبو بكر رضي الله عنه اختلف أهل العلم هل ولي الخلافة بعهد من رسول اللَّه ﷺ أم ولي الخلافة باتفاق الصحابة وإجماعهم عليه ؟ أو هي بيعة الصحابة له ؟

من أهل العلم من قال : بل هو بعهد ونص ؛ لأن النبي ﷺ قال : « اقتدوا باللذينِ منْ بعدِي أبي بكرٍ وعمرَ »[1] . وقال أيضًا للمرأة التي أتته تسأله في شيء من قضاء دينها ، وقالت : فإن لم أجدك ؟ - كأنها تعني الوفاة - فقال : « إنْ لمْ تجديني فأتي أبَا بكرٍ »[2] . وكذلك قوله ﷺ : « مُرُوا أبَا بكرٍ فليصلِّ بالناسِ »[3] ، فالنبي ﷺ في أثناء مرضه رضي أبا بكر لهذه الأمة إماما لها في صلاتها التي هي أعظم أركان الإسلام ، فكان ذلك عهدًا منه ﷺ لأبي بكر .

وقال طائفة : بل هذه محتملة ، ولو كان هذا العهد واضحًا لما اختلف الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - بعد وفاة النبي ﷺ في مسألة من يلي الخلافة ، فقد تنازعوا ، ولو كانت المسألة بعهد لما تنازعوا . فعلى هذا القول كانت ببيعة واجتماع وليست بعهد .

وهذا هو القول الثاني رجحه طائفة أيضًا من المحققين من أهل العلم .

والصواب في ذلك عندي أن هذه المسألة اجتمع فيها هذا وهذا ، اجتمع فيها العهد واجتمعت فيها البيعة والاجتماع ، فالعهد النصوص فيه كثيرة ، والنبي ﷺ أوصى بأبي بكر ، وأمر بأن يؤمهم في الصلاة ، وأمر بالاقتداء به ، بل قال : « اقتدوا باللذينِ منْ بعدِي أبي بكرٍ وعمرَ » . فما معنى قوله : « منْ بعدِي » إلا مسألة الخلافة ؛ ولهذا نقول : اجتمع في حق أبي بكر العهد والاجتماع ، وهذا العهد الذي عهده النبي ﷺ في حق أبي بكر ليس هو الذي به صار خليفة .

ومن قال من أهل العلم : إنه بالاجتماع . عنى أنه لم يعهد النبي ﷺ عهدًا صار به أبو بكر خليفة .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٥٩، ٧٢٢٠، ٧٣٦٠) ، ومسلم (٢٣٨٦/١٠) من حديث جبير بن مطعم .

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٤، ٧٣٠٣) ، ومسلم (٤١٨/ ٩٤، ٩٥) ، والترمذي (٣٦٧٢) ، وابن ماجه (١٢٣٢) ، والنسائي (٨٣٢) من حديث عائشة .

وهذا صحيح ، فإن عهد النبي ﷺ لأبي بكر ليس هو عهد الخلافة كما عهد أبو بكر لعمر ، وإنما هو عهد وصية بأن يكون أبو بكر بعده في إمامة الناس ، وليس بعهد مكتوب ، بل كان يريد ﷺ أن يكتب عهدًا فتركه لما تماروا عنده ، وكان الذي نهى عن الكتابة عمر رضي الله عنه ؛ كما ثبت ذلك في « الصحيح » وغيره من « السنن » و« المسانيد »[1] .

وعمر رضي الله عنه كانت خلافته بعهد أبي بكر ؛ لأن أبا بكر عهد لعمر بعده بالخلافة ، وعثمان كانت خلافته شورى ، ببيعة له من أهل الحل والعقد من الستة وغيرهم ، وهم الستة الذين ترك عمر الأمر فيهم ، وقال : « تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهوَ عنهمْ راضٍ »[2] ، فكانت خلافة عثمان ببيعة واجتماع .

وخلافة علي رضي الله عنه بعد ذلك ببيعة أهل المدينة واجتماعهم عليه ، وولاية معاوية بن أبي سفيان لم تكن مستقيمة في عهد علي ، ولا في عهد الحسن بن علي بعده ، وإنما كان في عهد علي باغيًا على علي ، رضي الله عنهم أجمعين .

ومعاوية لم يبايع عليًا ، ولم يقر له بالولاية حتى يُسَلِّم قتلة عثمان ؛ وذلك لأن اللَّه جل جلاله قال : ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣] ، وولي عثمان الأقرب له كان معاوية ، فكان معاوية رضي الله عنه يطلب من علي أن يُسلم له قتلة عثمان حتى يقتص منهم ، وعلي رضي الله عنه كان لا يستطيع لاختلاف الأمر أن يسلم أولئك القتلة ؛ لأن الناس كانوا في هرج ومرج ، وكانت فتنة عظيمة في المدينة لم يكن معها علي مستطيعًا أن يُسلم القتلة لمعاوية ؛ لأن الأمر لم يستتب له بعد ، فأراد علي أن يتأخر أمر قتلة عثمان حتى يستتب الأمر له ، وحتى يقوى جانب الخلافة ، ثم بعد ذلك يقتص من قتلة عثمان ، ولكن معاوية بادره على ذلك وحصل ما حصل .

ولم تكن ولاية علي رضي الله عنه الخلافة مستقيمة ، وإنما كان فيها ما فيها من القتال والدماء ، وكان سبب ذلك الخوارج ؛ لأنهم هم الذين فتنوا المؤمنين وفرقوا بين صفوفهم . فالقتال الذي حصل - مثلًا - في وقعة الجمل المشهورة بين عائشة - رضي الله عنها - ومن معها ، وعلي رضي الله عنه ، الذي أثار القتال هم الخوارج ، فذهبوا إلى معسكر علي ونمّوا لهم بكلام ، وذهبوا إلى معسكر عائشة فنموا لهم بكلام ، وإلا فعائشة لم تأتِ للقتال ، وإنما أتت للصلح ولكي يعظموا أمر رسول اللَّه ﷺ بحضور زوجته التي يحبها ، والتي هي من العلم والفضل بما هو معلوم عند الفئتين ، لكن حرك الخوارج المقتلة بين الفئتين ، فالذين حركوا القتال بين الصحابة هم الخوارج .

ولما قُتِلَ علي ، قتله عبد الرحمن بن ملجم ، وهو رأس من رءوس الخوارج ، وقد كان قارئًا للقرآن عابدًا صالحًا تقيًا في عهد عمر رضي الله عنه ، فكتب عمر رضي الله عنه إلى عامله في مصر عمرو بن العاص فقال له :

---

(١) ينظر صحيح البخاري (١١٤) ، وصحيح مسلم (١٦٣٧/٢٠- ٢٢) من حديث ابن عباس .

(٢) أخرجه مسلم (٥٦٧/٧٨) من حديث معدان بن أبي طلحة .

إني مرسل إليك برجل آثرتك به على نفسي وهو عبد الرحمن بن ملجم ، اجعل له دارًا يعلم الناس فيها القرآن ، فلما وصل المكتوب إلى عمرو استأجر له دارًا ، فجعل يعلم الناس ، وكان من أكثر الناس عبادة ؛ ومن أكثر الناس صلاحًا في أول أمره ، حتى دخلته الفتنة بالقيام على عثمان رضي الله عنه ، ثم صار مع علي ، ثم كان آخر الأمر أن قتل سيد المسلمين في زمانه وأفضل مَنْ على الأرض في زمانه وهو علي رضي الله عنه وأرضاه ، فاقتص منه الحسن بن علي ، فقُتل عبد الرحمن بن ملجم بعد أيام من موت علي رضي الله عنه .

وبعد موت علي لم يستتب الأمر لمعاوية ، وإنما بايع الناسُ الحسنَ بن علي ، فاستمرت خلافته ستة أشهر ثم تنازل عن الخلافة لمعاوية ، فاجتمع الناس على معاوية في عام واحد وأربعين من الهجرة ؛ لأن عليًا كان قَتْلُه في رمضان ، ثم ستة أشهر من رمضان ولاية الحسن بن علي ، ثم تنازل بالخلافة في سنة واحد وأربعين لمعاوية ، فصار عام الجماعة .

سماه المسلمون عام الجماعة ، يعني : عام الاجتماع ، فبدأ عهد معاوية رضي الله عنه وكان عهد تغلُّب ، يعني : ولي الخلافة بالتغلب ، وكان ملكًا ، وهو أول ملوك المسلمين ، وخير ملوك المسلمين ؛ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

فقد تحصل من هذا أن الخلفاء خمسة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي والحسن بن علي ؛ لأن الحسن بن علي إمامته منعقدة فقد ولي الخلافة بعد أبيه رضي الله عنهما ، لكن عامة العلماء لا يذكرون الحسن بن علي على أنه خليفة ؛ لأنه لم يحصل له زمان يقوم بمهام الخليفة ؛ ولهذا يقولون : الخلفاء أربعة ، وهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، رضي الله عنهم أجمعين .

قوله : (ويُحبونَ أهلَ بيتِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، ويتولَّونهُمْ ، ويحفظون فيهِمْ وصيةَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، حيثُ قالَ يومَ غديرِ خُمٍّ : « أذكركمُ اللَّهَ في أهلِ بيتي »[1] . وقالَ أيضًا للعباسِ عمِّه - وقدِ اشتكى إليهِ أنَّ بعضَ قريشٍ يجفو بني هاشمٍ - فقالَ : « والذي نفسي بيدِهِ ؛ لا يؤمنونَ حتى يحبوكمْ للَّهِ ولقرابتي »[2] . وقالَ : « إنَّ اللَّهَ اصطَفَى بني إسماعيلَ ، واصطفى من بني إسماعيلَ كِنانةَ ، واصطفى من كنانةَ قريشًا ، واصطفى من قريشٍ بني هاشمٍ ، واصطفاني من بني هاشمٍ »[3] ..) .

هذه صلة للكلام على أصل هذه المسألة ، وهي بيان أصل أهل السنة في اعتقادهم في أهل بيت النبي ﷺ وأزواجه وسائر الصحابة ؛ فإن من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وسلامة ألسنتهم لصحابة رسول الله ﷺ جميعًا ؛ كما بين ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في أول الكلام ، ولقول الله ﷻ :

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨/٣٦) من حديث زيد بن أرقم .

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٥٨) من حديث الحارث بن عبد المطلب . وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (٧٨٤) دون قوله : « عم الرجل ... » .

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٦/١) ، والترمذي (٣٦٠٥ ، ٣٦٠٦) من حديث واثلة بن الأسقع .

﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وبعد أن بيَّنَ معتقد أهل السنة في الصحابة، أو ما ألزموا أنفسهم به تجاه صحابة رسول الله ﷺ، بيَّنَ طريقة أهل السنة والجماعة مع آل بيت النبي ﷺ، وسبب ذكر آل البيت في العقيدة كسبب ذكر الصحابة في الاعتقاد؛ لأن مخالفة من خالف من أهل البدع في آل البيت كمخالفة من خالف من أهل البدع في صحابة رسول الله ﷺ، وذلك أن الذين غلوا في آل البيت قابلوا ذلك الغلو في الحب ببغض الصحابة، فحب الصحابة وحب آل البيت وجودًا وعدمًا، أو خلطًا بين هذا وذاك متلازم؛ لأن أول الفتن حصولًا ما حصل بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، فحصل به ذلك الاختلاف الذي تفرقت به الأمة إلى أصناف شتى:

فمن الناس من غلا في آل البيت وتبرأ من الصحابة، وهؤلاء هم الرافضة الشيعة الغلاة، ومن أصولهم في هذا الباب أنه لا ولاء إلا ببراءة، يعني: لا تولي لأهل البيت ولا محبة لآل النبي ﷺ إلا بالبراءة من أكثر صحابة رسول الله ﷺ، ويتبرءون منهم لأنهم يعتقدون أن الصحابة كفروا إلا قليلًا منهم، ويكرهون عدد العشرة؛ لأنه ذُكر فيه العشرة المبشرون بالجنة، ويتشاءمون ببعض الأعداد مما هو معروف عندهم في تفصيل الكلام على مللهم وآرائهم.

وأهل السنة والجماعة يخالفون هذا الأصل ويقولون: إن تولي آل البيت لا يتم إلا بتولي الصحابة، وإن تولي الصحابة ومحبتهم لا يتم إلا بتولي آل البيت، فتولي الصحابة وتولي آل البيت قرينان متلازمان، وجود أحدهما عند أهل السنة هو وجود الآخر، فلا يوجد من أهل السنة من يتبرأ من أحد من هذين الصنفين؛ ولذلك تجد في مباحث الاعتقاد أن مبحث آل البيت متصل بمبحث الصحابة؛ لأن سبب التفرق في مسألة الصحابة هو سبب التفرق في مسألة محبة آل البيت.

وبعد أن ذكر شيخ الإسلام رحمه الله القول في الصحابة قال: (ويحبُّونَ) يعني: أهل السنة والجماعة (يحبونَ أهلَ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ، ويتولَّونَهُمْ) المحبة التي قامت في قلوب أهل السنة والجماعة لأهل البيت هي المودة الخاصة، وهي مودة بسبب رسول الله ﷺ؛ كما جاء في الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام بعد ذلك حيث قال النبي ﷺ للعباس: «والذي نفسي بيدِهِ لا يؤمنونَ حتى يحبوكُمْ للهِ ولقرابتي». فمحبة أهل السنة لآل البيت محبة في الله ولله ولرسول الله ﷺ، وهذه المحبة لها مقتضيات عند أهل السنة، فتقتضي:

أولًا: أن يُعتقد أنهم أفضل الناس نسبًا، فأفضل هذه الأمة نسبًا هم آل بيت رسول الله ﷺ، فمن الجاهلية أن تُقدَّم قبيلة أو فئة أو نسب على نسب الآل؛ كمن يعتقد أن بعض القبائل أفضل من الأشراف أو من الآل أو نحو ذلك، هذه جاهلية، فأول درجات المحبة أن تعتقد أن نسبهم هو أفضل الأنساب،

فهم خير بيت موجود اليوم على ظهر الأرض إذا صح نسبهم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فخير بيت من جهة النسب على الأرض هم آل بيت النبي ﷺ .

ثانيًا : أن يُكرموا ويقدموا في المجالس ؛ لأجل أنهم من آل رسول اللَّه ﷺ ، وإذا كان العالم منهم مع علماء فإنه يُقدم على من شاركه في العلم ؛ لأجل أن معه مزية النسب ، وفضيلة أنه من آل رسول اللَّه ﷺ ، وإذا كان العامي مع أمثاله فإنه يُقدم عليهم ؛ لأنه فاقهم لكونه من آل بيت رسول اللَّه ﷺ .

ثالثًا : من مقتضيات هذه المحبة أن آل النبي ﷺ أحق أن يُكرموا ، وأن يُعانوا ، وأن يُدافع عنهم ، وأن يُنصروا ، وأن تُحفظ أعراضهم ، ولهم حق في الفيء بعامة ، والصدقة -يعني : الزكاة المفروضة- حرام عليهم ، فإذا كان آل بيت النبي ﷺ محتاجين إلى بعض المال فحق على من يحبهم أن يعينهم ؛ لأنهم إن منعوا الفيء فإنهم لابد أن يُغْنَوا .

وقد اختلف أهل العلم هل لآل البيت أن يأخذوا من الزكاة إذا مُنِعوا الفيء ؟ فلم يجزه الأكثرون ، وأجازه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أهل العلم ، وهو الأصوب في هذا .

فإذا مُنعوا الفيء ولم يكن ثَم من يعطيهم من الزكاة ؛ فإن الناس يعينونهم ولابد ؛ لأنهم من آل بيت النبي ﷺ ، وهذا معنى الموالاة والمحبة لهم .

وقول النبي ﷺ : « أُذكرُكُمُ اللَّهَ في أهلِ بيتي » يعني : أذكركم وصية اللَّه في أهل بيتي ، وقد قال ﷻ : ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى : ٢٣] ، والمودة في القربى يعني : أن تصلوني لأجل ما بيني وبينكم من القرابة ، والمخاطب بذلك قريش وآل النبي ﷺ مشتركون في هذا الأمر .

قال : (ويحبونَ أهلَ بيتِ رسولِ اللَّهِ ﷺ) ، (أهل) و(آل) متقاربة ، لكن (آل) لا تطلق إلا على البيوت العظيمة المشتهرة ، إذا اشتهرت بعلم أو رياسة أو فاقت الناس ، يقال : (آل فلان) . أما (أهل) فهي أعم .

و (أهلُ بيتِ رسولِ اللَّهِ ﷺ) هم آله ؛ لأن الأهل ليس معناه الزوجات فحسب ، وإنما كلمة « أهل » في اللغة وفي الشرع تُطلق على الزوج ، وعلى الأبناء ، وعلى الإخوان ، ونحو ذلك ، ومن أدلة ذلك قول اللَّه ﷻ في قصة نوح : ﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود : ٤٥] ، وقوله في قصة موسى : ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ۝ هَـٰرُونَ أَخِى﴾ [طه : ٢٩، ٣٠] ، فكلمة (آل) و(أهل) هذه وهذه تتناوب من حيث المعنى ، وشيخ الإسلام استعمل لفظ (أهل) لأنه أعم في هذا السياق .

وآل النبي ﷺ لها إطلاقان :

الأول : أن يُراد به خصوص أهله ؛ ولهذا فإن شيخ الإسلام هنا عبر بلفظ الأهل لأجل هذا الإطلاق ، وهؤلاء يُراد بهم الخمسة البيوت المشهورة بقرابة النبي ﷺ ؛ كما جاء ذلك في « صحيح مسلم » عن

زيد بن أرقم[(١)]، وهؤلاء هم : آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل العباس ، وبنو الحارث بن عبد المطلب .

هؤلاء هم الذين تَحْرُم عليهم الصدقة – يعني : الزكاة – فهم مُنِعُوها لأنهم طاهرون ، والزكاة أوساخ الناس ؛ كما قال ﷺ : « إنَّ الصدقةَ لا تنبغي لآلِ مُحَمَّدٍ ، إنما هيَ أوساخُ النَّاسِ »[(٢)] ، فهؤلاء الأربعة البيوت التي جاءت في « صحيح مسلم » ، وزاد عليها العلماء بني الحارث بن عبد المطلب ، هؤلاء هم الذين تَحْرُم عليهم الصدقة ، وهم آل النبي ﷺ .

وهؤلاء منهم أهل الكساء الذين أدار عليهم النبي ﷺ كساءه وخصهم بذلك ، وفيهم نزل قول الله ﷻ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٣] . وقد أدار النبي ﷺ الكساء على طائفة من أهل البيت ، وهم : علي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، فهؤلاء لهم الحق الأخص ، وجميع آل النبي ﷺ لهم حق ، وهؤلاء لهم حق أخص .

ومن الآل أيضًا : زوجات النبي ﷺ .

فإذن آل النبي ﷺ يشمل ثلاث فئات ، وهي :

* الخمس البطون السابقة الذكر .
* علي وفاطمة والحسن والحسين .
* زوجات النبي ﷺ .

الثاني من إطلاقات الآل : أن آل النبي ﷺ تُطلق إطلاقًا عامًا ليس هو المراد في هذا الموطن ، وهذا الإطلاق يُراد به الأتقياء الذين تبعوا النبي ﷺ على دينه ورسالته وسنته ، وهذا اختيار ابن القيم رحمه الله في قول المصلي : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » . يعني : على أتباع محمد « كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم » يعني : على إبراهيم وعلى أتباع إبراهيم .

قال : (ويتولَّوْنَهُمْ ، ويحفظونَ فيهمْ وصيةَ رسولِ اللَّهِ ﷺ حيثُ قالَ يومَ غديرِ خمٍّ : « أذَكِّرُكُمُ اللَّهَ في أهلِ بيتي ») يعني : أذكركم أمر الله في أهل بيتي ، وأذكركم وصية الله في أهل بيتي ، وأذكركم تقوى الله بأهل بيتي ، فتذكر الله في أهل بيته هو تذكر الشرع الذي جاء من عند الله في آل بيت النبي ﷺ ، وقد جاء في إكرام آل بيت النبي ﷺ وفي محبتهم وتوليهم أحاديث كثيرة .

قوله : (حيثُ قالَ يومَ غديرِ خمٍّ) ، (خُم) مكان فيه ماء بين مكة والمدينة ، ولما رجع النبي ﷺ من حجة الوداع في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة وقف عند هذا الغدير ، وخطب الناس في ذلك المكان ، حيث ذكّر الناس ووعظهم وحثهم على التقوى ، ثم أمرهم بالاستمساك بحبل الله ، وهو كتاب

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (١٠٧٢/١٦٧) ، وأبو داود (٢٩٨٥) ، والنسائي (٢٦٠٨) من حديث المطلب بن ربيعة .

اللَّه ﷻ ، وقال ﷺ : « أيها النَّاسُ ، فإنَّمَا أنا بشرٌ يوشكُ أنْ يأتي رسولُ ربِّي فأجيبَ ، وأنا تاركٌ فيكمْ ثقلينِ أولهمَا كتابُ اللَّهِ فيهِ الهدى والنورُ ، فخذوا بكتابِ اللَّهِ واستمسكُوا بهِ ...» . ثم قال في آخر كلامه : « وأهلَ بيتي ، أذكركمُ اللَّه في أهلِ بيتي »[1] .

وقد رُوي هذا الحديث بالجمع ، قال : « كتابُ اللَّهِ حبلٌ ممدودٌ منَ السماءِ إلى الأرضِ ، وعترتي أهلُ بيتي » . وهذا من السياق بالمعنى كما هي رواية الترمذي[2] ، وهذا الحديث - حديث غدير خم - في « صحيح مسلم » من حديث زيد بن أرقم ﵁ ، وهو حديث مشهور معروف ، والروايات فيه مختلفة ، لكن في رواية الترمذي وغيره جاءت هذه الزيادة : « ولنْ يتفرقَا حتى يردَا عليَّ الحوضَ »[3] .

ففهم البعض من ذلك أن هذين اللذين لن يتفرقا كتاب اللَّه ﷻ وأهل بيت النبي ﷺ .

وهذا فهم خاطئ ؛ لأن هذا الحديث حصل فيه اختصار في الروايات ، وزيد بن أرقم ﵁ ذكر أنه اختصر الكلام - كما في « صحيح مسلم » - وأنه لم يسقه بكماله لشيء حصل له أو لعدم ضبطه لذلك ، والرواية التي في « صحيح مسلم » واضحة ، وفي غيرها جاء فيها هذا اللفظ : « ولنْ يتفرقَا حتَّى يردَا عليَّ الحوضَ » . وقد قال عدد من المحققين من أهل الحديث : إن هذا اللفظ سيق بالمعنى . وبعضهم جعله من الشاذ وأن هذه اللفظة غير محفوظة ، وقد وردت رواية أخرى عند الحاكم وعند غيره ، وفيها أن النبي ﷺ فقال : « إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب اللَّه وسنتي ، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض » ، فهو ﷺ أوصى بالاستمساك بكتاب اللَّه وبسنته ﷺ ، فلما فرغ من الوصية بالكتاب والسنة قال : « أذكركمُ اللَّهَ في أهلِ بيتي » .

فإذن ليس المراد بقوله : « تركت فيكم شيئين » ، وفي بعض الألفاظ : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا » . ليس المراد بأحد هذين الأمرين أهل بيت النبي ﷺ ، بل هما الكتاب والسنة ، ومن جعل أحد هذين الأمرين آل بيت النبي ﷺ أو العترة فقد أدخل شيئًا في شيء ، وهذا الحديث روي بالمعنى كما فهم الراوي ، وليس هذا بصحيح كما حققه الأئمة من أهل الحديث ومن أئمة السنة في العقيدة .

قوله : (ويتولونَ أزواجَ رسولِ اللَّهِ ﷺ أمهاتِ المؤمنينَ ، ويؤمنونَ بأنهنَّ أزواجهُ في الآخرةِ ، خصوصًا خديجةَ - رضيَ اللَّهُ عنها - أمَّ أكثرِ أولادهِ ،...) .

(ويتولونَ أزواجَ رسولِ اللَّهِ ﷺ) أزواج النبي ﷺ هن زوجاته ، والأفصح أن يُقال للمرأة : زوج الرجل ، ويجوز أن يُقال : زوجة . على قلة ؛ كما جاء ذلك في وصف عائشة في « الصحيح » : « إنهَا

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٨٨) من حديث زيد بن أرقم . وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٨٠) .

(٣) أخرجه البزار (٨٩٩٣) ، والدارقطني ٤/ ٢٤٥ ، والحاكم ١/ ٩٣ ، والبيهقي في الكبرى ١٠/ ١١٤ من حديث أبي هريرة . وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٤٨) .

زوجةُ نبيكمْ ﷺ في الدنيَا والآخرةِ »[1] .

و (أزواج) جمع زوج ، والزوجات جمع زوجة ، فقوله : (ويتولونَ أزواجَ رسولِ اللَّهِ ﷺ) يعني : زوجاته ، والتعبير بالأزواج ، والمفرد زوج أفصح .

قال : (أمهاتِ المؤمنينَ) ، النبي ﷺ تزوج عددًا من النساء ، وتسرى بمارية القبطية التي أهداها له المقوقس عظيم مصر ، وكانت زوجاته تسعًا حين توفي رسول اللّه ﷺ ، وأول زوجاته خديجة - رضي الله عنها - ولم يتزوج عليها غيرها ، وكانت أعظم النساء عنده ﷺ ، وأول زوجاته لحوقًا به زينب بنت جحش حيث قال ﷺ : « أسرعكنَّ لحاقًا بي أطولكنَّ يدًا »[2] . فكانت الأطول يدًا في الخير والصدقة والبذل زينب بنت جحش ، توفيت - رضي الله عنها - سنة عشرين من الهجرة ، أما عائشة فقد توفيت سنة سبع وخمسين ، وصلى عليها أبو هريرة رضي الله عنه .

وقوله : (أمهاتِ المؤمنينَ) ؛ لأن اللّه ﷻ وصفهن بذلك في قوله : ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب : ٦] ، وهن أمهات المؤمنين من جهة المكانة لا من جهة المحرمية ، فلا يحل لأحد أن يتزوج امرأة رسول اللّه ﷺ بعده ، والناس ليسوا محارم لزوجاته ﷺ ، بل هن أجنبيات عن الأمة .

إذن هن من جهة الحرمة مُحرَّمات ، أما من جهة المحرمية فليس الرجال محارم لزوجات النبي ﷺ .

وهذه مرتبة بين المراتب ، فهناك من النساء من هن محرمات ويكون من حرمت عليه المرأة محرمًا لها ، وهناك من النساء من هن محرمات ولا يكون الرجل محرمًا لها مع أنها محرمة عليه ، وهناك من النساء من هي محرمة ويكون من حرمت عليه محرمًا لها ، لكن لا يُستحسن أن يكون خاليًا بها أو محرمًا لها في سفر ، ونحو ذلك على ما هو معلوم من تفاصيل ذلك في كتاب النكاح .

قال : (ويؤمنونَ بأنهنَّ أزواجُهُ في الآخرةِ) ؛ ذلك لأن أزواج النبي ﷺ في الدنيا هن زوجاته في الآخرة ؛ كما ثبت ذلك في الحديث[3] .

قال : (خصوصًا خديجةَ) ، خديجة - رضي الله عنها - هي أول زوجات النبي ﷺ ، وهي أفضل زوجاته ﷺ ، وأعظمهن نصرة له ، وهي أول الناس إسلامًا وإيمانًا بالنبيِّ ﷺ .

قال شيخ الإسلام في وصف خديجة : (أمَّ أكثرِ أولادِهِ) يعني : باستثناء إبراهيم ؛ فإنه كان من سريته مارية القبطية ، وأولاد النبي ﷺ الذكور والإناث كانوا من خديجة ، وروي أن عائشة حملت

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٠٠) من حديث عبد اللّه بن زياد الأسدي ، و(٧١٠١) من حديث أبي وائل .

(٢) أخرجه البخاري (١٤٢٠) ، ومسلم (٢٤٥٢/١٠١) ، والنسائي (٢٥٤٠) من حديث عائشة .

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٦٢) ، والحاكم ١٣٧/٣ من حديث عبد اللّه بن أبي أوفى . وضعفه الألباني في الضعيفة (٣٠٤٠) .

وأسقطت ، لكن هذا ليس بصحيح ؛ فإن زوجات النبي ﷺ ما حمل منهن إلا خديجة ، ومارية سريته .

وقال أيضًا في وصف خديجة : (وأولَ منْ آمنَ بهِ وعاضَدهُ على أمرِه ، وكانَ لها منهُ المنزلةُ العاليةُ) .

ثم قال : (والصديقةَ بنتَ الصديقِ رضيَ اللَّهُ عنها) ، يعني : وأخص الصديقة بنت الصديق (التي قالَ فيها النبيُّ ﷺ : « فضلُ عائشةَ على النِّساءِ كفضلِ الثريدِ على سائرِ الطعامِ ») .

ذكر هاتين الزوجتين - خديجة وعائشة - لأنهما أعظم زوجاته وأحب زوجاته إليه ، وكانت عائشة كثيرًا ما تغار إذا ذكر النبي ﷺ خديجة ، ولما توفيت خديجة أُري النبي ﷺ عائشة في المنام ، أنها زوجته ﷺ ، فكانت زوجته ﷺ .

واختلف أهل العلم في خديجة وعائشة أيهما أفضل ؟ فمنهم من فضل خديجة لما جاء في فضلها من الأحاديث الكثيرة ، ولأن النبي ﷺ وصفها بأنها كملت ، وهي التي ناصرت النبي ﷺ وساندته وأيدته ، وبذلت له ﷺ مالها ، وكانت له ردءًا ، ولها من المقامات في أول الأمر ما ليس لعائشة .

ومنهم من فضل عائشة وقال : عائشة أفضل ؛ لأن النبي ﷺ قال : « فضلُ عائشةَ على النِّساءِ » ، والنساء يدخل فيهن خديجة ، وقالوا أيضًا : عائشة رضي الله عنها نفعت الأمة جميعًا بما روت من الأحاديث ، وما حفظت من سنة النبي ﷺ ، وبما بينت للأمة من الأحكام ، حتى إن الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - كانوا يرجعون إلى عائشة إذا اختلفوا ، واستدركت عائشة على عدد من الصحابة في الأحكام ، وصنف في ذلك بعض أهل العلم كتبا منها : كتاب الزركشي « الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة » ، فقالوا : عائشة أفضل لما لها من المحبة ، ولما لها من العلم ، ولتفضيل النبي ﷺ لها .

والذي عليه طائفة من المحققين - كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره - أن هذا التفضيل ليس بوجيه ؛ لأن المسائل التي يختلف فيها أهل العلم من مسائل التفضيل إنما الحكم فيها للنص ، والنص لم يأت بتفضيل عائشة على خديجة ولا خديجة على عائشة مطلقًا ، وإنما ورد أن هذه مفضلة أو أن هذه أفضل ، وورد أن الأخرى مفضلة أو أنها أفضل ، فلهذا وجب أن يُنظر في جهات الفضل ، وأن يُتكلم في الفضل من جهة ما حصل ، لهذا قال شيخ الإسلام : إن التحقيق أن يُقال : إن خديجة رضي الله عنها في أول الإسلام كانت أفضل من عائشة ، وعائشة إذ ذاك صغيرة لا تحسن شيئًا ، وخديجة هي التي ناصرت النبي ﷺ وأيدته ، فهي أفضل من هذه الجهة في أول الإسلام ، ولما انتشر الإسلام كانت عائشة عند النبي ﷺ ، فحفظت عنه من السنن ومن أحواله في بيته ومن كلماته ومن أحكامه ما لم يكن عند خديجة ، وما لم تنقله الأمة عن خديجة ، فاستفادت الأمة من عائشة ما لم تستفده من خديجة ، فمن هذه الجهة تكون عائشة أفضل من خديجة ، وهذا كلام عدل ، وهو كالمتعين ؛ لأن هذه وهذه كلٌّ منهما لها فضل .

وهكذا ينبغي في سائر مسائل التفضيل ، سواء في المسائل التي وردت في العقيدة أم في غيرها ، فإن مسائل التفضيل يختلف فيها الناس ، إذا قيل : هذه المسائل أصح ، أو هذا الرجل أفضل ، أو هذا العالم

أعلم، أو هذا أشجع، أو هذا أقدر، ونحو ذلك، فإذا جاء أفعل التفضيل فإن الناس يختلفون في ذلك لزامًا؛ لأن جهات التفضيل متعددة وليست واحدة، فلابد أن يُختلف في التفضيل، فإذا تكلم الناس في التفضيل بعدل وبحكمة لم يتبع ذلك الاختلاف تفرقًا، وأما إذا تكلموا في التفضيل بنوع ابتداء فإنه ربما أحدث ذلك تفرقًا.

والذي ينبغي على طالب العلم أن يَستفيد من تحقيق شيخ الإسلام في مسألة التفضيل بين خديجة وعائشة في نظائر ذلك من التفضيل الذي له جهات؛ فإنه يُفصِّل، فيكون المقام مقام تفصيل، فيقول: إذا نظرت إلى هذه الجهة فتقول: هذا العالم أفضل، وإذا نظرت إلى جهة أخرى فتقول: هذا العالم أفضل، وإذا نظرت إلى هذه الجهة تقول: هذا العالم أعلم وأزهد، وإذا نظرت إلى هذه الجهة قلت: ذاك أعلم وأحكم، وهكذا.

فإذا تعددت جهات التفضيل أو جهات الإعجاب، فالتفصيل يكون هو العدل في الغالب إذا تنازع الناس في مسائل التفضيل، وهو المستفاد من كلام شيخ الإسلام في مسألة التفضيل بين عائشة وخديجة رضي الله عنهما.

قوله: (ويتبرءونَ منْ طريقةِ الروافضِ الذينَ يبغضونَ الصحابةَ ويسبُّونهم، وطريقةِ النواصبِ الذينَ يؤذونَ أهلَ البيتِ بقولٍ أو عملٍ).

قال: (ويتبرءونَ منْ طريقةِ الروافضِ)، يعني: أهل السنة والجماعة يعلنون البراءة، وهي عدم الانتساب إلى طريقة الروافض وبغض طريقة الروافض، فالبراءة تجمع البعد وإعلان عدم الانتساب وبغض ذلك الشيء.

والروافض جمع رافضي، والرافضي اسم من قام به الرَّفْض، والرفض عقيدة من العقائد، وسمي أولئك الرافضة؛ لأنهم رفضوا إمامة زيد بن علي، وقد كان الشيعة يتولون آل البيت حتى حصلت مسألة سب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتبرأ زيد بن علي ممن سب أبا بكر وعمر وممن لعنهما رضي الله عنهما وأرضاهما، فقال زيد بن علي: أنا أتبرأ منكم وأرفضكم، فقالوا: ونحن نرفض إمامتك، فقال: أنتم الرافضة. فسموا رافضة لأنهم رفضوا إمامة زيد بن علي، أو رفضوا الترضي وتولي أبي بكر وعمر.

ورافضي اسم فاعل الرِّفض بالكسر، وأصله من رفض يرفض رفضا، مصدر الرفض بالفتح، لكن العلماء جعلوا للعقيدة هذه اسمًا غير المصدر قالوا: (هذا رِفْض، وهؤلاء رافضة)؛ كما قال الشافعي في بيته المشهور:

يا راكبًا قِف بالمُحَصَّبِ من مِنًى ... واهتِف بقاعِدِ خَيفِها والناهِضِ
سَحَرًا إذا فاضَ الحجيجُ إلى مِنًى ... فَيضًا كمُلتَطِمِ الفُراتِ الفائِضِ
إِن كانَ رِفضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فليشهَدِ الثقلانِ أنّي رافِضي

فالرواية له (رِفضا) بالكسر ؛ كما نبه على ذلك شارح القاموس الزَّبيدي وغيره من أهل العلم ، وهي التي تُسمع من أهل العلم ، خلافًا لمن قرأها بالفتح : (إن كان رَفضًا) .

والرافضة الكلام عليهم له تفصيلات وتطويلات ، لكن ما يخص هذا المسألة ذكره شيخ الإسلام بقوله : (الروافضِ الذينَ يبغضونَ الصحابةَ ويسبُّونهمْ) ، فالروافض جمعوا بين بغض الصحابة وبين لعنهم ؛ كما ذكرنا عنهم أنهم يقولون : (لا ولاء إلا ببراء) ، يعني : لا تولي لأهل البيت إلا بالبراءة من الصحابة ، فقد كفَّروا الصحابة إلا بضعة نفر ، فهم يكفرون أكثر الصحابة ويبغضونهم ويلعنونهم ، ويجعلون البغض والتكفير واللعن دينًا يتقربون به إلى اللّٰه ، ويخصون الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، فالرافضة يلعنون أبا بكر وعمر وأكثر الصحابة .

قال : (وطريقة النواصبِ الذينَ يؤذونَ أهلَ البيتِ بقولٍ أوْ عملٍ) ، النواصب جمع ناصبي ، والناصبي اسم فاعل النصب ، والنصب هو مناصبة آل البيت العداء والعداوة ، وهذه حصلت في زمن الفتنة ؛ فإن منهم من تولى عليًا وغلا فيه ، وهؤلاء تدرج بهم الأمر حتى صاروا روافض ، ومنهم من تبرأ من علي والآل ، وهؤلاء سموا نواصب .

والنواصب في العموم ليسوا فرقة معروفة بعقائدها ، فليس ثَم فرقة من الفرق معروفة العقيدة لها تفاصيل الكلام في الأسماء والصفات ، وفي الإيمان ، وفي القدر .. إلى آخره ، يُقال لهم : النواصب . وإنما النواصب يُذكرون في هذا المقام لأجل أن لهم اعتقادًا في الصحابة رضوان اللّٰه عليهم ، فهم كالخوارج عقيدة في الصحابة وفي آل البيت ، ولكن يشابهون الخوارج في آل البيت بالأخص ، فمن هذه الجهة يمكن أن يعتبروا من الخوارج ، يعني : أنهم ناصَبوا آل البيت العداء ، وجعلوا العداوة قائمة بينهم وبين آل البيت ، وكذلك نظرهم في الصحابة ليس كنظر الرافضة بل هو كنظر الخوارج .

أما أهل السنة فهم وسط في آل البيت بين طريقة الرافضة الذين غلوا في آل البيت ، وجعلوهم أئمة ومعبودين ، وعظموهم فوق ما يجب ، وبين طريقة النواصب الذين يسبونهم ويلعنونهم ، ويؤذون آل بيت النبي ﷺ ، فأهل السنة يتولون الصحابة ويتولون الآل ، ولا يتبرءون من الصحابة ولا يتبرءون من الآل ، فعندهم الحق واضح يجمع بين حب الصحب وحب الآل جميعًا .

قوله : (ويمسكونَ عمَّا شجرَ بينَ الصحابةِ ، ويقولونَ : إنَّ هذهِ الآثارَ المرويةَ في مساويهمْ منهَا مَا هوَ كذبٌ ، ومنها ما قد زيدَ فيهِ ونُقصَ وغُيِّرَ عن وجههِ ، والصحيحُ منهُ همْ فيهِ معذورونَ : إما مجتهدونَ مصيبونَ ، وإما مجتهدونَ مخطئونَ) .

هذه عقيدة أهل السنة أنهم (يمسكونَ عمَّا شجرَ بينَ الصحابةِ) ، يعني : يمسكون عما حصل بينهم ، وسمي الشجار شجارًا لأنه يحصل فيه اختلاف واشتباك ، وأصل التشاجر هو التداخل ؛ لذلك سميت الشجرة شجرة لتداخل فروعها ، والاختلاف الذي حصل بين الصحابة هو الذي شجر بينهم ،

يعني : ما حصل من الاختلاف في الأقوال أو في الأعمال بين صحابة رسول الله ﷺ .

قوله : (يمسكونَ) هذا يعم عند أهل السنة الإمساك باللفظ ، وبالقول ، وبما يدور في القلب ، وبالعمل ، وبالكتابة ، والحكاية ، والإسماع ، والإقراء ، كل ما كان من قبيل القول أو العمل في جميع التصرفات - كلامًا أو كتابة أو عملًا من الأعمال - كل هذا يمسك أهل السنة عن الخوض في الصحابة فيه ، فيمسكون عن التأليف فيما صدر بين الصحابة ، ويمسكون عن الإقراء ، ويمسكون عن الإسماع ، فلا يروون ما شجر بين الصحابة أصلًا ، وإنما عندهم في هذا أنهم يقولون عن الصحابة جميعًا : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر : ١٠] ، وهذا يشمل جميع الصحابة رضوان الله عليهم .

قال : (ويقولونَ : إنَّ هذهِ الآثارَ المرويةَ في مساويهمْ منهَا مَا هوَ كذبٌ ، ومنها ما قدْ زيدَ فيهِ ونُقصَ وغُيِّرَ عن وجههِ) ، كذلك أهل السنة فيما روي من الآثار في كتب التاريخ حكاية لما شجر بين الصحابة ، وتفاصيل الأحوال ؛ فإنهم يقولون : إن هذه الآثار التي تروى وفيها مساوئ لهم هي على ثلاثة أقسام ، ذكر شيخ الإسلام هنا هذه الثلاثة الأقسام :

القسم الأول : (منهَا ما هوَ كذبٌ) ، وهذه معروفة في التواريخ ؛ كتاريخ ابن جرير وغيره ، فيها بعض المعايب لهم منها ما هو كذب قطعًا ، وهو ما روي عن طريق الكذابين وأشهرهم : (أبو مخنف) ، في تاريخ الطبري ، وهناك رسالة مختصة بذلك اسمها : (مرويات أبي مخنف في التاريخ) ، وكذلك (الكلبي) ؛ فإن هذين معروفان بالكذب ؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره .

القسم الثاني : (ومنها ما قدْ زيدَ فيهِ ونُقِصَ وغُيِّرَ عَنْ وجههِ) ، يعني : منها أشياء صحيحة حصلت منهم لكن زيد فيها أشياء ، إما من جهة فهم الراوي ، أو من جهة ظنه ، أو من جهة إيضاحه للحال ، وأخطأ في ذلك ، ومنها ما نُقِصَ منه ما يُفسِّر به الذي حصل ، فإذا كان كذلك فالزيادة والنقصان تغيير لتلك المرويات عن وجهها ، فبدل أن تكون تلك المرويات فيها عذر لهم صار بالزيادة والنقصان فيه ذكر شيء يُفهم على أنه من مساوئ الصحابة رضوان الله عليهم .

القسم الثالث : ما اجتهدوا فيه ، وهذا كثير ، وهو صحيح ، لكن لا يُمكن أن يُفهم على أنه مساوئهم ؛ لأنه مما اجتهدوا فيه .

فاعتقاد أهل السنة والجماعة في هذا : الصحيح أنه ما كان من قبيل المساوئ مما صح ؛ فإنهم إما مجتهدون فيه لهم فيه الصواب أو الخطأ الذي يؤجرون عليه ، وإما ما هو من الذنوب التي تكون من الكبائر أو الصغائر ، وهم في تلك الذنوب معفو عنهم مغفور لهم ؛ كما قال شيخ الإسلام : (والصحيحُ منهُ هُمْ فيهِ معذورونَ : إما مجتهدونَ مصيبونَ ، وإما مجتهدونَ مخطئونَ) ، ولم يذكر قسم الذنوب ، وسيأتي ذكره بعد ذلك .

وقوله : (هُمْ فيهِ معذورونَ) يعني به ما ليس من قبيل الذنوب ، إنما ما كان من قبيل الاجتهادات ، مثل ما حصل من القتال بين طلحة والزبير وعلي ، ومثل ما حصل من القتال بين معاوية وعلي ، ومثل قصة الحكمين ، ونحو ذلك مما يُذكر ، فما كان من ذلك هم مجتهدون فيه إما مصيبون مأجورون بأجرين وإما مخطئون .

وهذا الذي حصل من الخلاف بين الصحابة نعتقد أنهم ما دخلوا فيه إلا عن تأويل ؛ وأن قصدهم كان أن ينتصروا للحق وأن يبطلوا الباطل فاجتهدوا ، فمنهم من هو مصيب في اجتهاده ، ومنهم من كان مخطئًا في اجتهاده ، وليس فيهم من دخل في أمر وهو يعلم أنه ذنب ومعصية ودخل فيه عن عمد ، وإنما دخل فيه عن اجتهاد ، فإما أن يكون مصيبًا أو أن يكون مخطئًا .

ولما حصلت الفتنة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، وكانت الخلافة منعقدة لعلي رضي الله عنه ، ولكن معاوية رضي الله عنه لم يقر له بالخلافة ، وحصل ما حصل من المسير إلى معاوية رضي الله عنه وإلى العراق ، وأكثر الصحابة بايعوا عليًا وأقروا له بالخلافة ، وأنه هو الخليفة بعد عثمان رضي الله عنه ، لكن لم يسيروا معه في الاقتتال ، والذين اشتركوا في هذا الاقتتال لم يبلغوا ثلاثين من الصحابة ، والصحابة فيما حصل من الفتنة والاختلاف كانوا على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : منهم من رأى أن الصواب مع علي ، وأنه هو الخليفة ، وأنه محق في مسيره لكي يُذعن معاوية لبيعته ؛ لأنه يجب على الإمام ألا يُقر أحدًا لا يبايعه إذا بايعه أهل الحل والعقد ، فيجب عليه أن يلجئ هذا إلى بيعته ، فرأى جمع من الصحابة أن عليًا مصيب ، فساروا معه وأيدوه .

القسم الثاني : رأى عدد آخر أن معاوية كان مصيبًا فيما طالب به من دم عثمان ، وأن تسليم القتلة لولي عثمان واجب ، وأنه يجب الانتصار للمظلوم ، وأن عثمان رضي الله عنه كان مظلومًا بقتله ، ومعاوية هو وليه لأنه من آله ، والانتصار للمظلوم واجب ، وقد قال ﷻ : ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء : ٣٣] ، فجعل السلطان لولي المقتول ، فاجتهد بعض الصحابة وكانوا مع معاوية لأجل هذا الفهم ، واستدل ابن عباس وغيره بأن الأمر صائر إلى معاوية ، وأن الأمر سيكون إليه والسلطان سيكون بيده بعد حين بهذه الآية ، وهذا من جهة الإشارة التي يفهمها بعض من آتاه الله العلم وليست ظاهرة لكل أحد ؛ لأن الله ﷻ قال في ذلك : ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ ، ففُهِم من السلطان أنه السلطان العام ، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾ [الإسراء : ٣٣] . هذا الذي حصل من معاوية فإنه لما ولي وجعل الله له السلطان فإنه لم يسرف في القتل ، ونصره الله ﷻ بذلك ، والصحابة هم أفقه هذه الأمة ، وأبر هذه الأمة قلوبًا ، وأعمق هذه الأمة علومًا وأقلها تكلفا ، قوم صحبوا رسول الله ﷺ ، « ولمقام أحدهم ساعة مع رسول الله ﷺ خير من عبادة غيرهم الدهر »[1] .

---

(١) تقدم تخريجه .

القسم الثالث : الذين بايعوا عليًا وأقروا بخلافته ، ولكنهم لم يصوبوا الاقتتال ، وعلي رضي الله عنه لم يُلزم الجميع بالسير معه ، فبقوا في المدينة ، ومنهم من بقي في غيرها وتركوا الدخول في هذه الفتنة ؛ كابن عمر ومن معه ، وهؤلاء هم الأكثرون . وهذه المسائل هي من قبيل التأريخ ، يعني : نختصر الكلام فيها ولا نفصل، قال : (والصحيحُ منهُ هم فيهِ معذورونَ : إما مجتهدونَ مصيبونَ ، وإمَّا مجتهدونَ مخطئونَ) ، فإن أصابوا فلهم أجران ، وإن أخطئوا فلهم أجر واحد .

قوله : (وهُمْ معَ ذلكَ لا يعتقدونَ أنَّ كلَّ واحدٍ منَ الصحابةِ معصومٌ عنْ كبائرِ الإثمِ وصغائرِهِ ؛ بل يجوزُ عليهمُ الذنوبُ في الجملةِ ..) .

أهل السنة لا يعتقدون عصمة الصحابة رضوان الله عليهم ، بل الصحابة تقع منهم الكبائر وتقع منهم الصغائر ، وقد حدَّ النبي ﷺ عددا من الصحابة في وقته ، وحدَّ الخلفاء بعده عددًا من الصحابة أيضًا في كبائر الذنوب ، فقد حصلت منهم الكبائر والصغائر ، لكن هذا من جهة التجويز على جملة الصحابة ، لكن لا يُقال : الصحابي فلان قد يقع منه كبيرة ، أو الصحابي فلان يمكن أن يفعل كبيرة بعينه ، وإنما نقول : في الجملة ، ولا نقول : إن الصحابة معصومون من الكبائر أو الصغائر ؛ بل ممكن أن تقع منهم الكبائر والصغائر ، لكن ما لم نعرف أنه وقعت منه الكبيرة فلا نقول : إنه ممكن أنه عمل كبيرة ؛ لأن هذا ينافي محبتهم وتوليهم واعتقاد أنهم خير هذه الأمة .

قال : (لا يعتقدونَ أنَّ كلَّ واحدٍ منَ الصحابةِ معصومٌ عنْ كبائرِ الإثمِ وصغائرِهِ) الكبائر والصغائر قسمان للإثم وللذنوب ، وتقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر هو الذي عليه جمهور أهل العلم ؛ لقول الله ﷻ : ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] ، فاستدلوا بمفهوم وجود الكبائر على وجود الصغائر ، ولقوله تعالى : ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [النجم: ٣٢] ، وهذا في الصغائر ، والأحاديث كثيرة في ذكر تكفير الصلاة لما دون الكبائر .. إلى غير ذلك ، وقد ذكرنا فيما سبق ضابط الكبيرة وضابط الصغيرة .

قال : (بل يجوزُ عليهمُ الذنوبُ في الجملةِ) ، الذنوب جائزة عليهم ، جائز أن يعملوا الكبائر وجائز أن يعملوا الصغائر ، وقوله : (في الجملةِ) يعني : ألا يُحدد جواز ذلك على واحد منهم ، فلا نقول : فلان من الصحابة يجوز عليه كذا وكذا ، بل نقول : الصحابة في المجموع يجوز عليهم الذنوب ، وهذه الذنوب التي تجوز عليهم (ولهم منَ السوابقِ والفضائلِ ما يوجبُ مغفرةَ ما يصدرُ منهمْ) .

قال : (ولهم منَ السوابقِ والفضائلِ) ، يعني : من الحسنات ؛ لأن الله ﷻ قال : ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] ، وقد قال النبي ﷺ في حق عثمان رضي الله عنه لما جهز جيش العسرة : « ما ضرَّ عثمانَ ما عملَ بعدَ اليومِ »[1] ؛ كما هو في الترمذي وغيره ، وقد قال ﷺ أيضًا في الحديث

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٠١) من حديث عبد الرحمن بن سمرة . وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٢٠) .

المعروف الذي صححه أهل العلم : « إن اللّه اطلعَ إلى أهل بدر ، فقال : اعملُوا ما شئتم فقدْ غفرتُ لكمْ »[1] ، والأحاديث في ذلك كثيرة .

قال : (ما يُوجبُ مغفرةَ ما يصدرُ منهم) الوجوب هنا هو إيجاب من اللّه ﷻ على نفسه بفضله ووعده ؛ لأن اللّه أوجب على نفسه وأحق على نفسه أنه ﷻ يغفر لمن أتى بالحسنات ولمن أتبع السيئة بالحسنة ، فقال : ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود : ١١٤] ، ومن تاب تاب اللّه عليه ، هذا بوعده الصادق . وهذا الوعد الصادق بعض أهل العلم يُعبر عنه بالحرام ، وبعضهم يعبر عنه بالإيجاب ، وقد قال شيخ الإسلام في موضع آخر ، حين كلامه على حديث أبي سعيد الخدري المعروف : « أسألكَ بحقِّ السائلينَ عليكَ ، وأسألكَ بحقِّ ممشايَ هذا »[2] ، قال : (هو حق أحقه اللّه على نفسه باتفاق أهل العلم ، وبإيجابه على نفسه في أحد أقوالهم) .

إذن قوله : (ما يوجبُ مغفرةَ ما يصدرُ منهمْ) ، يعني بالوجوب هنا وجوب الفضل ، واللّه ﷻ يُحرم على نفسه ما شاء ، ويوجب على نفسه ما يشاء ، ليس العبد هو الذي يوجب ، ولكن لما أخبر اللّه بوعده الصادق أن هذا سيكون ، ووعده لا يتخلف ، يكون إيجابا من اللّه ﷻ على نفسه ، واللّه ﷻ قال : ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] ، ورضاه عنهم معناه أنه يعفى عنهم سيئات ما قد يكونون عملوه .

قال : (حتى إنهمْ يغفرُ لهم منَ السيئاتِ ما لا يغفرُ لمنْ بعدهمْ ؛ لأنَّ لهم منَ الحسناتِ التي تمحو السيئاتِ ما ليسَ لمنْ بعدهُمْ) . وتكفير أو محو السيئات له أسباب عشرة معلومة دلت عليها النصوص ، ثلاثة من العبد وهي :

* الحسنات الماحية .
* والتوبة .
* والاستغفار .

وثلاثة من المؤمنين وهي :

* الصلاة .
* والدعاء .
* والاستغفار .

وقد يكون بدل الصلاة الأعمال الصالحة التي يهديها المؤمنون لمن توفاه اللّه ، والدعاء والاستغفار بينهما فرق ، فالاستغفار بعض الدعاء ، والدعاء أعم ، والدعاء من المؤمنين يدخل فيه الشفاعة في الدنيا وفي الآخرة ، ويدخل فيه أيضًا شفاعة النبي ﷺ .

وأربعة من اللّه جل جلاله هي :

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٧٧٨) . وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (١٦٨) .

* المصائب التي تحصل للعبد في الدنيا فإنها كفارات .
* ما يُعذب به العبد في القبر .
* ما يحصل للعبد من مصاعب في عرصات يوم القيامة .
* مغفرة اللّه للعبد بدون سبب .

هذه عشرة ذكرها بعض أهل العلمَ ، والمقصود من ذكرها أن هذه العشرة للصحابة منها أوفر النصيب ، فإذا كانت هذه لغير الصحابة متصورة فهي للصحابة من باب أولى ؛ ولهذا قال شيخ الإسلام : (لهم منَ الحسناتِ التي تمحو السيئاتِ ما ليسَ لمنْ بعدهُمْ) . فلهم من ذلك الحسنات التي عملوها : مقامهم ، جهادهم ، تقربهم إلى ربهم ﷻ ، كذلك الحسنات التي تصلهم من المؤمنين من وقت الصحابة إلى يومنا هذا وإلى أن يشاء اللّه .

❁ ❁ ❁

الأسئلة

❁ قال الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان رحمه الله:

الواجب نحو أصحاب الرسول:

س١- ما الواجب نحو أصحاب النبي ﷺ، وضحه مع ذكر الدليل؟

ج- **من أصول أهل السنة والجماعة، سلامة قلوبهم لأصحاب رسول الله ﷺ من الحقد، والبغض، والاحتقار، والعداوة، وسلامة ألسنتهم من الطعن، والسب، واللعن، والوقيعة فيهم، ولا يقولون إلا ما حكاه الله عنهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] الآية، وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».**

□ طريقة أهل السنة في فضائل الصحابة:

س٢- ما طريقة أهل السنة والجماعة حول ما ورد في فضائل الصحابة؟

ج- **هو أنهم يقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم، ومراتبهم، ويفضلون من أنفق من قبل الفتح وهو صلح الحديبية وقاتل، على من أنفق من بعد وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].**

س٣- لم كان المهاجرون أفضل من الأنصار؟ وضحه مع ذكر الدليل.

ج- **لأنهم جمعوا بين الهجرة والنصرة، وقد جاء تقديمهم في القرآن، قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] الآيتين، ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وكل العشرة المشهود لهم بالجنة من المهاجرين.**

س٤- ما مناسبة قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي» الحديث المتقدم، ومن الساب ومن المسبوب؟

ج- **المناسبة هو ما ورد عن أبي سعيد الخدري قال: كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء فسبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي».**

س٥- لم نهى النبي ﷺ خالدًا عن سب أصحابه وخالد أيضًا من أصحابه، وقال: «لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

ج- **لأن عبد الرحمن بن عوف ونظراءه من السابقين الأولين الذين صحبوه، في وقت كان خالد وأمثاله يعادونه.**

ثانيًا : أنفقوا أموالهم قبل الفتح وقاتلوا ، وكلًا وعد الله الحسنى ، فقد انفردوا من الصحبة بما لم يشركهم فيه خالد ونظراؤه ممن أسلم بعد الفتح الذي هو صلح الحديبية وقاتل ، فنهى أن يسب أولئك الذين صحبوه قبله ، ومن لم يصحبه قط نسبته إلى من صحبه كنسبة خالد إلى السابقين وأبعد ، وهو خطاب لكل أحد أراد أن يسب من انفرد عنه بصحبته .

س٦- ما طريقة أهل السنة والجماعة نحو أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان ؟

ج- هو أنهم يؤمنون بأن الله اطلع على أهل بدر ، وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشرة ، فقال : « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » . ويؤمنون بأنه لا يدخل النار من بايع تحت الشجرة .

قال الله تعالى : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] الآية ، ولإخباره ﷺ ، ففي « صحيح مسلم » من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » . وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة (١٤٠٠) .

س٧- أين موقع بدر ؟ وكم عدد القتلى من المشركين ؟ وكم عدد الشهداء من المسلمين ؟

ج- هي قرية مشهورة تقع نحو أربع مراحل من المدينة ، وسميت الوقعة المشهورة باسم موضعها الذي وقعت فيه ، وهي من أشهر الوقائع التي أعز الله بها الإسلام ، وقمع بها المشركين ، وكانت الوقعة نهارًا في يوم الجمعة لسبعة عشر خلت من رمضان من السنة الثانية من الهجرة ، قتل من الكفار سبعون ، وأسر سبعون ، واستشهد فيها من المسلمين أربعة عشر ، ستة من المهاجرين ، وثمانية من الأنصار .

س٨- أين تقع الشجرة ؟ ولم سميت المبايعة التي تحتها بيعة الرضوان ؟

ج- تقع الحديبية وهي قرية متوسطة ليست بالكبيرة ، سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ تحتها ، وبين الحديبية وبين المدينة تسع مراحل ، وبعض الحديبية في الحل وبعضها في الحرم ، وهو أبعد الحل من البيت ، ولما كان في خلافة عمر رضي الله عنه أمر بقطع الشجرة ، وإخفاء مكانها خشية الافتتان بها ؛ لما بلغه أن ناسًا يذهبون إليها فيصلون تحتها ، ويتبركون بها ، وقال : كان رحمة من الله ؛ يعني : إخفاءها .

وسميت البيعة التي تحتها بيعة الرضوان ، والله أعلم أخذًا من الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ .

س٩- من الذي يلي الخلفاء الراشدين في الأفضلية ؟

ج- باقي العشرة المشهود لهم بالجنة ، فأهل بدرهم ، ثم أهل الشجرة ، وقيل : أهل غزوة جبل أحد المقدمة في الزمن والأفضلية ، والقول الأول هو تقديم أهل بيعة الرضوان أولى في الأفضلية ، لورود النصوص من الكتاب والسنة ، وتقدمت الآية وحديث بعدها ، وروى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كنا في الحديبية ألفًا وأربعمائة ، فقال لنا رسول الله ﷺ : « أنتم خير

أهل الأرض ».

وروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه ﷺ قال لأهل الحديبية : « لا يدرك قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم » . وعن جابر رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « ليدخلن الجنة من بايع تحت الشجرة إلا صاحب الجمل الأحمر » . إلى غير ذلك من الأدلة .

□ الشهادة لأحد بالجنة :

س١٠- هل يشهد لأحد بالجنة غير العشرة ، ومن هم العشرة المبشرون بالجنة ؟

ج- كل من شهد له النبي ﷺ بالجنة نشهد له ؛ كالحسن والحسين ، وثابت بن قيس ، وعكاشة بن محصن ، وعبد الله بن سلّام ؛ وأما العشرة فهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح .

س١١- من أحق الصحابة بالخلافة ؟ ومن الذي يلي الأحق ، اذكرهم مرتبًا ؟

ج- أبو بكر لفضله وسابقته ، وتقديم النبي ﷺ له على جميع الصحابة ، وإجماع الصحابة على ذلك ، ثم من بعده عمر لفضله وعهد أبي بكر إليه ، ثم عثمان لفضله ولتقديم أهل الشورى له ، ثم علي لفضله وإجماع أهل عصره عليه ، وهؤلاء هم الخلفاء الراشدون ، والأئمة المهديون ، وقال ﷺ : « الخلافة بعدي ثلاثون سنة » . فكان آخرها خلافة علي ، فمذهب أهل السنة : أن ترتيب الخلفاء في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة ، ومن اعتقد أن خلافة عثمان غير صحيحة فهو ضال .

□ الواجب نحو أزواج الرسول ﷺ :

س١٢- ما الواجب نحو أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين ؟

ج- مذهب أهل السنة والجماعة : هو أنهم يتولون أزواجه ﷺ ، ويترضون عنهن ، ويؤمنون أنهن أزواجه في الآخرة ، وأنهن أمهات المؤمنين في الاحترام والتعظيم ، وتحريم نكاحهن ، وأنهن مطهرات مبرءات من كل سوء ، ويتبرءون ممن آذاهن ، أو سبهن ، ويحرمون الطعن ، وقذفهن خصوصًا خديجة رضي الله عنها ، أُمّ أكثر أولاده ، وأول من آمنت به ، وعاضدته على أمره ، وكان لها منه المنزلة العالية .

والصديقة بنت الصديق رضي الله عنها التي قال فيها النبي ﷺ : « فضل عائشة على النساء ، كفضل الثريد على سائر الطعام » .

ومن زوجاته : أم سلمة ذات الهجرتين مع زوجها أبي سلمة إلى الحبشة ، ثم إلى المدينة .

ومنهن : زينب أم المؤمنين التي زوجه الله إياها من فوق سبع سماوات .

ومنهن : صفية بنت حيي من ولد هارون بن عمران .

ومنهن جويرية بنت الحارث ملك بني المصطلق .

ومنهن : سودة بنت زمعة التي كانت أيضًا من أسباب الحجاب .

ومنهن : أم حبيبة ذات الهجرتين أيضًا .

ومنهن : ميمونة بنت الحارث .

□ أهل بيت النبي ﷺ :

س١٣- من أهل بيت النبي ﷺ ؟ ومن أفضلهم ؟ وما الواجب نحوهم ؟

ج- هم الذين حرمت عليهم الصدقة ، وهم آل علي ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل عباس ، وبنو الحارث بن عبد المطلب ، وكذلك أزواجه ﷺ من أهل بيته ؛ كما دل عليه سياق آية « الأحزاب » ، وأفضلهم : علي ، وفاطمة ، والحسن والحسين ، الذين أدار عليهم الكساء ، وخصهم بالدعاء .

والواجب نحوهم : هو محبتهم وتوليهم ، وإكرامهم لله ، ولقرابتهم من رسول الله ﷺ ، ولإسلامهم ، وسبقهم ، وحسن بلائهم في نصرة دين الله ، وغير ذلك من فضائلهم .

وصية الرسول في أهل بيته :

س١٤- ما هي وصيته ﷺ في أهل بيته ؟ وما دليلها ؟

ج- هي قوله ﷺ يوم غدير خم : « أذكركم الله في أهل بيتي » . وقال للعباس أيضًا ، وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم ، فقال : « والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي » . وقال : « إن الله اصطفى بني إسماعيل ، واصطفى من بني إسماعيل كنانة ، واصطفى من كنانة قريشًا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » . فهذا الحديث يتضمن الحث على احترامهم ، وتوقيرهم والإحسان إليهم .

س١٥- ما طريقة الروافض والنواصب ؟ وما موقف أهل السنة من طريقتهما ؟

ج- أما الروافض فطريقتهم : أنهم يبغضون الصحابة ويسبونهم إلا عليًا غلوا فيه ، وتقدم بيان طريقتهم .

وأما النواصب : فهم الذين نصبوا العداوة لأهل البيت ، وتبرءوا منهم ، وكفروهم ، وفسقوهم .

وأما أهل السنة : فيتبرءون من طريقة الروافض والنواصب ، ويتولون جميع المؤمنين ، ويعرفون قدر الصحابة وفضلهم ، ويرعون حقوق أهل البيت ، ولا يرضون بما فعله المختار وغيره من الكذابين ، ولا ما فعله الحجاج وغيره من الظالمين ، وتقدم بيان توسطهم بين الخوارج والروافض .

س١٦- ما موقف أهل السنة والجماعة حول ما شجر بين الصحابة ؟

ج- هو الكف والإمساك عما شجر بينهم ؛ لما في ذلك من توليد العداوة والحقد على أحد الطرفين ، وذلك من أعظم الذنوب ، والواجب علينا : حب الجميع والترضي عنهم ، والترحم عليهم ، وحفظ فضائلهم ، والاعتراف لهم بسبوقهم ، ونشر مناقبهم ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ

﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠] الآية.

س١٧- ما هو موقف أهل السنة والجماعة حول الآثار المروية في مساويهم ؟

ج- رأي أهل السنة والجماعة : أن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو مكذوب محض ، ومنها ما هو محرف ومغير عن وجهه ؛ إما بزيادة فيه ، أو نقص يخرجه إلى الذم والطعن ، والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون ، والخطأ مغفور لهم . رضوان الله عليهم أجمعين .

س١٨- ما رأي أهل السنة حول عصمة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ؟

ج- هو أنهم لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ؛ بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما صدر منهم حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أنهم خير القرون .

وأن المُد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم ، ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنبٌ فيكون قد تاب عنه ، أو أتى بحسنات تمحوه ، أو غفر له بفضل سابقته ، أو بشفاعة محمد ﷺ الذين هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه ، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة ، فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين إن أصابوا فلهم أجران ، وإن أخطئوا فلهم أجر واحد ؛ والخطأ مغفور؟ قال ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » . وفي حديث أبي ذر : « يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعًا » ... الحديث .

س١٩- اذكر شيئًا عن فضائل الصحابة ومحاسنهم ؟

ج- أولًا : الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ، والهجرة والنصرة ، والعلم النافع ، والعمل الصالح ، ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما منَّ الله عليهم به من الفضائل علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله .

❁ ❁ ❁

مذهبُ أهلِ السنةِ والجماعةِ في كراماتِ الأولياءِ

ومِن أصولِ أهلِ السنةِ التَّصْديقُ بكَراماتِ الأولياءِ، وما يُجْرِي اللّهُ على أيديهم مِن خوارقِ العاداتِ في أنواعِ العلومِ والمُكاشَفاتِ، وأنواعِ القدرةِ والتأثيراتِ، والمأثورِ عن سالفِ الأممِ في سورةِ الكهفِ وغَيرِها، وعن صَدْرِ هذه الأمةِ مِن الصحابةِ والتابعين وسائرِ فِرَقِ الأمةِ، وهي موجودةٌ فيها إلى يومِ القيامةِ.

❁ ❁ ❁

الشـــــرح

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله :

قوله : « التصديق بكرامات الأولياء ... » :

* تواترت نصوص الكتاب والسنة والوقائع قديمًا وحديثًا في وقوع كرامات الله لأوليائه المتبعين لأنبيائهم .

وكرامتهم في الحقيقة تفيد ثلاث قضايا :

أعظمها : الدلالة على كمال قدرة الله ونفوذ مشيئته .

وأنه كما أن لله سننًا وأسبابًا تقتضي مسبباتها الموضوعة لها شرعًا وقدرًا ، فإن لله أيضًا سننًا وأسبابًا لا يقع عليها علم البشر ولا تدركها أعمالهم وأسبابهم .

فمعجزات الأنبياء وكرامات الأولياء بل وأيام الله وعقوباته في أعدائه الخارقة للعادة ، كلها تدل دلالة واضحة أن الأمر كله لله ، والتدبير والتقدير كله لله ، وأنه لله سننًا لا يعلمها بشر ولا مَلَك .

فمن ذلك : قصة « أصحاب الكهف » والنوم الذي أوقعه الله بهم تلك المدة العظيمة ، وقيض أسبابًا متنوعة لحفظ دينهم وأبدانهم ، كما ذكر الله في قصتهم .

ومنها : ما أكرم الله به « مريم بنت عمران » وأنه : ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران : ٣٧] .

وكذلك : حملها وولادتها « بعيسى » على ذلك الوصف الذي ذكر الله ، وكلامه في المهد هذا فيه كرامة لمريم ، ومعجزة لعيسى عليه السلام .

وهبته تعالى الولد « لإبراهيم » من « سارة » وهي عجوز عقيم على كبره ، كما وهب « لزكريا » « يحيى » على كبره وعقم زوجته ؛ معجزة للنبي وكرامة لزوجته ، وقد أطال المؤلف النفس ، وبسط الكلام في هذا الموضوع في كتابه « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » ، وذكر قصصًا كثيرة متوافرة تدل على هذه القضية .

القضية الثانية : أن وقوع الكرامات للأولياء في الحقيقة معجزات للأنبياء ؛ لأن تلك الكرامات لم تحصل لهم إلا ببركة متابعة نبيهم الذي نالوا به خيرًا كثيرًا من جملتها الكرامات .

القضية الثالثة : أن الكرامات لأولياء الله هي من البشرى المعجلة في الحياة الدنيا ، كما قال تعالى : ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس : ٦٤] .

وهي كل أمر يدل على ولايتهم وحسن عاقبتهم ، ومن ذلك : الكرامات ، ولم تزل الكرامات موجودة لم تنقطع في كل وقت وزمان ، وقد رأى الناس منها عجائب لأمور كثيرة ، ولم ينكرها إلا

« زنادقة الفلاسفة » وليس غريبًا عليهم ؛ فإنه فرع عن جحودهم وإنكارهم لرب العالمين وقضائه وقدره .

وقد أنكرها أيضًا طائفة من « أهل الكلام » المذموم ؛ ظنًا منهم أن في إثباتها إبطالًا لمعجزات الأنبياء !! وهذا باطل أبطله المؤلف رحمه الله في كتاب « النبوات » وغيره من كتبه .

فـ « أهل السنة والجماعة » يعترفون بكرامات الله لأوليائه إجمالًا وتفصيلًا ، ويثبتون ذلك على وجه التفصيل ، كلما ورد عن المعصوم ﷺ وكلما تحقق وقوعه ، ولكن قد أدخل كثير من الناس بالكرامات أمورًا كثيرة اخترعوها وافتروها .

و« أهل السنة » أبعد الناس عن التصديق بالخرافات والكذب المفترى ، وأعرفهم بالطرق التي يتبين بها كذب الكاذبين وافتراء المفترين .

❁ قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع رحمه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء ...» :

* كرامات أولياء الله المتقين من عباده الصالحين من الأولين والآخرين ثابتة بالكتاب والسنة ، وقد أخبر الله بها في كتابه ، وعرف عباده بما أكرم به أصحاب الكهف ومريم بنت عمران ، وآصف بن برخيا .

وكذلك ثبت في كتب أهل السنة ما أكرم به عمر بن الخطاب ، وأسيد بن حضير ، والعلاء بن الحضرمي ، وغيرهم مما هو مفصل في « لوائح الأنوار » وغيره ، ومن أراد تفصيل ما أشرنا إليه فليراجع « اللوائح » و« الفرقان » لشيخ الإسلام ابن تيمية و« شرح الخمسين » لابن رجب وغيرها ، حيث إن هذه الحاشية لا تتسع لبسط ذلك ، وقد عد أهل السنة من أنكر كرامات الأولياء وخوارق العادات من أهل البدع لمخالفته الدليل .

تنبيه :

لا تظن أيها القارئ أن أصحاب الطرق المبتدعة الذين يسالمون الحيات ويمسكونها ، ويدخلون النار تخييلًا ، ويضربون أنفسهم بالسلاح كذبًا وتدجيلًا من أولياء الله ، بل هم من أولياء الشيطان ، نعوذ بالله من أفعالهم ، ونبرأ إلى الله منهم ، ومن أحوالهم .

❁ قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرمات الأولياء » :

وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة ، ودلت الوقائع قديمًا وحديثًا على وقوع كرامات الله لأوليائه المتبعين لهدى أنبيائهم ، والكرامة أمر خارق للعادة يجريه الله على يد ولى من أوليائه معونة له على أمر دينى أو دنيوى ، ويفرق بينها وبين المعجزة بأن المعجزة تكون مقرونة بدعوى الرسالة بخلاف الكرامة .

ويتضمن وقوع هذه الكرامات حكم ومصالح كثيرة أهمها :

أولًا : أنها كالمعجزة تدل أعظم دلالة على كمالِ قدرة اللّٰه ونفوذ مشيئته ، وأنه فعال لما يريد ، وأن له فوق هذه السنن والأسباب المعتادة سننًا أخرى لا يقع عليها علم البشر ، ولا تدركها أعمالهم ، فمن ذلك قصة أصحاب الكهف ، والنوم الذى أوقعه اللّٰه بهم تلك المدة الطويلة مع حفظه تعالى لأبدانهم من التّحلل والفناء ، ومنها ما أكرم اللّٰه به مريم بنت عمران من إيصال الرزق إليها وهى فى المحراب حتى عجب من ذلك زكريا عليه السلام ، وسألها : ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ . وكذلك حملها بعيسى بلا أب وولادتها إياه ، وكلامه فى المهد ، وغير ذلك .

ثانيًا : أن وقوع كرامات الأولياء هو فى الحقيقة معجزة للأنبياء ، لأن تلك الكرامات لم تحصل لهم إلا ببركة متابعتهم لأنبيائهم وسيرهم على هديهم .

ثالثًا : أن كرامات الأولياء هى البشرى التى عجلها اللّٰه لهم فى الدنيا ، فإن المراد بالبشرى كل أمر يدل على ولايتهم وحسن عاقبتهم ، ومن جملة ذلك الكرامات .

هذا ولم تزل الكرامات موجودة لم تنقطع فى هذه الأمة إلى يوم القيامة ، والمشاهدة أكبر دليل ، وأنكر الفلاسفة كرامات الأولياء كما أنكروا معجزات الأنبياء ، وأنكر الكرامات أيضًا المعتزلة وبعض الأشاعرة بدعوى التباسها بالمعجزة ، وهى دعوى باطلة ؛ لأن الكرامة - كما قلنا - لا تقترن بدعوى الرسالة .

لكن يجب التنبه إلى أن ما يقوم به الدجاجلة والمشعوذون من أصحاب الطرق المبتدعة الذين يسمون أنفسهم بالمتصوفة من أعمال ومخاريق شيطانية ؛ كدخول النار وضرب أنفسهم بالسلاح والإمساك بالثعابين والإخبار بالغيب ، إلى غير ذلك ، ليس من الكرامات فى شىء ، فإن الكرامة إنما تكون لأولياء اللّٰه بحق ، وهؤلاء أولياء الشيطان .

❁ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ﷺ :

« ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء ، وما يجرى اللّٰه على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات » من حمل الأثقال وقطع المسافات الطويلة .

وقد انقسم الناس في كرامات الأولياء إلى ثلاثة أقسام :

- قسم أنكروها بالكلية ، وهم المعتزلة .

- وقسم أثبتوها وغلوا في إثباتها ، حتى جعلوا من صدرت منه فهو ولي لله ، وأنها من الدلالة على أنه يصلح أن يعبد من دون اللّٰه ، وهم القبوريون .

- وقسم توسطوا ، فأثبتوا كرامات الأولياء وتثبتوا فيمن صدرت منه .

وهذا هو الصواب : إثبات جنسها ، وأن من جرت على يده يوزن بالكتاب والسنة ، فإن كان من أهل

الاستقامة فهي كرامة وولاية وعلامة ، ولا تدل على أنه يصلح للعبادة ، وإن كان بخلاف ذلك فهي من الأمور الشيطانية .

والذي حدي المعتزلة على إنكار الكرامات أنهم يقولون : إن تعريف النبي : هو من صدر عن يده خارق . قالوا : فإذا قلنا : إن لهم كرامات التبس الولي بالنبي ، فلم يتميز هذا من هذا ؛ فأنكروا الكرامات لذلك .

ونقول : هذا من تعريف النبي كرامة ، لكن مع شيء آخر وهو إنزال الوحي عليه .

وأهل السنة أثبتوها وصدقوا بأن ما جري لهم من ذلك فهو كرامة ، وقالوا : إن من صدرت عنه فليس له مزية على غيره وفضيلة ، فليست الكرامة هي الميزان في علو الدرجة في الولاية ، وأن من ظهرت له كرامة أنه أفضل ممن لم يظهر له كرامة ، بل من ليس له كرامة أفضل بكثير ممن له كرامة ، بل هي من نوع الحظ والبخت يعطيها الله من يشاء .

ثم هي قد تكون لمن جرت له فتنة وشر تنقصه في دينه ، وقد تكون خيرًا ، وقد تزيده ولا تنقصه وتحمله على فعل الطاعات فهي كالنعمة ، من الناس من تزيده ، ومنهم من تنقصه .

« كالمأثور عن سالف الأمم » كقصة أصحاب الكهف (في سورة الكهف) لما فارقوا قومهم في ذات الله وأووا إلى الغار ثلاثمائة وتسع سنوات ، لا يأكلون هذه المدة الطويلة ، المقصود : أن جنس هذا من كرامات الأولياء كونهم بقوا هذه المدة بلا طعام ولا شراب .

« وغيرها » كما جرى لابن مريم من إبراء الأكمه والأبرص .

« وعن صدر هذه الأمة من الصحابة » كقصة خالد حين حسا السم ، وقصة الذين خاضوا البحر ولم يغرقوا .

« والتابعين » أكثر ، والسبب : أن الصحابة أقل حاجة إليها ؛ لأنها لتأييد الحق وبيان فضله ، وهم لا يحتاجون إليها .

وليعرف أنها كرامة يكرم الله بها أولياءه ، وهي لا تدل على أنه أفضل من الآخر ، وأنها من جنس الحظ من المال أو العلم أو الفهم ، هي بنفسها كرامة إنما تدل على فضله ، لا على أفضليته على غيره ، شبه البخت والحظ ، بل إن زادت صاحبها صارت نعمة ، وإن كانت أوقفت شيئًا من سيره أو أنقصته ، فهي نعمة من جانب ، وابتلاء من جانب ، كما قال تعالى عن سليمان : ﴿لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ .

فحقيقة الخارق : هو أن يوجد منه شيء ليس من عادته ولا استطاعته ؛ كأن يقطع في لحظة ما جنسه يقطع في يوم ، أو نحو ذلك كالطيران في الهواء .

« وسائر فرق الأمة » وهم على طبقتين : أبرار وأصحاب يمين ، ولا تكون له دائمًا في كل وقت ، وإذا عرفت أنهم في هذا الزمان كادوا أن يفقدوا ، والأكثر فيهم من التخليط ما فيهم !! وليس المراد أنه لا يقع

زلة ، بل تقع ولكن يرجعون وليسوا معصومين ، هذا هو المراد ، والله أعلم .

« وهي موجودة فيها إلي يوم القيامة » ، وللمصنف كرامات مع أهل زمانه .

❁ قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رحمه الله :

فصل في كرامات الأولياء :

قوله : « ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء ، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات ....» :

كرامات الأولياء حق باتفاق أئمة الإسلام والسنة والجماعة ، وقد دل عليها القرآن في غير موضع ، والأحاديث الصحيحة والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين ، وإنما أنكرها أهل البدع من المعتزلة والجهمية ومن تابعهم ، لكن كثيرًا ممن يدعيها أو تدعى له يكون كذابًا أو ملبوسًا عليه .

وما أحسن ما قال السفاريني في عقيدته يذكر الكرامات :

ومن نفاها من ذوي الضلال   فقد أتى في ذاك بالمحال

لأنها شهيرة ولم تزل   في كل عصر يا شقا أهل الزلل

واسم المعجزة يعم كل خارق للعادة في اللغة وعرف الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ، ويسمونها آيات لكن كثير من المتأخرين يفرق في اللفظ بينها فيجعل المعجزة للنبي والكرامة للولي ، وجماعها الأمر الخارق للعادة ، وذلك يرجع إلى ثلاثة : العلم والقدرة والغنى .

وهذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلا لله وحده ، فإنه الذي أحاط بكل شيء علمًا ، وهو على كل شيء قدير ، وهو غني عن العالمين ، وإنما ينال العبد من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله تعالى ، فيعلم منه ما علمه إياه ويقدر منه على ما أقدره الله عليه ، ويستغني عما أغناه الله عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة أو عادة أغلب الناس ، فما كان من الخوارق من باب العلم فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره ، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومنامًا ، وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحيًا وإلهامًا أو إنزال علم ضروري أو فراسة صادقة ، ويسمى كشفًا ومشاهدات ومكاشفات ومخاطبات ، فالسماع مخاطبات ، والرؤية مشاهدات ، والعلم مكاشفة ، ويسمى ذلك كله كشفًا ومكاشفة أي : كشف له عنه .

وما كان من باب القدرة فهو التأثير ، وقد يكون همة وصدقًا ودعوة مجابة .

وقد يكون من فعل الله الذي لا تأثير له فيه بحال : مثل هلاك عدوه بغير أثر منه ، كقوله : « من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة »[(١)] . وإني لأثأر لأوليائي كما يثأر الليث المجرد . ومثل تذليل النفوس له ومحبتها إياه ونحو ذلك ، وكذلك ما كان من باب العلم والكشف قد يكشف لغيره من حاله بعض أمور ،

(١) البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

كما قال النبي ﷺ : « في المبشرات هي الرؤيا الصادقة ، يراها الرجل الصالح أو ترى له »[١] . وكما قال النبي ﷺ : « أنتم شهداء الله في الأرض »[٢] .

وقد جمع لنبينا محمد ﷺ جميع أنواع المعجزات والخوارق ، أما العلم والأخبار الغيبية والسماع والرؤية ، فمثل إخبار نبينا ﷺ عن الأنبياء المتقدمين وأممهم ومخاطباته لهم وأحواله معهم ، وغير الأنبياء من الأولياء وغيرهم بما يوافق ما عند أهل الكتاب الذين ورثوه بالتواتر أو بغيره من غير تعلم له منهم ، وكذلك إخباره عن أمور الربوبية والملائكة والجنة والنار بما يوافق الأنبياء قبله من غير تعلم منه ، ويعلم أن ذلك موافق لنقول الأنبياء تارة بما في أيديهم من الكتب الظاهرة ، ونحو ذلك من الكتب المتواترة ، وتارة بما يعلمه الخاصة من علمائهم .

فإخباره عن الأمور الغائبة ماضيها وحاضرها هو من باب العلم الخارق ، وكذلك إخباره عن الأمور المستقبلة مثل مملكة أمته ، وزوال مملكة فارس والروم ، وقتال الترك ، وألوف مؤلفة من الأخبار التي أخبر بها ، وأما القدرة والتأثير فكانشقاق القمر ، وكذا معراجه إلي السماوات ، وكثرة الرمي بالنجوم عند ظهوره ، وكذلك إسراؤه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، وكاهتزاز الجبل تحته وتكثير الماء في عين تبوك ، وعين الحديبية ، ونبع الماء من بين أصابعه غير مرة ، وكذا تكثيره للطعام غير مرة .

وكذلك من باب القدرة عصا موسى ﷺ وفلق البحر والقمل والضفادع والدم وناقة صالح ، وإبراء الأكمة والأبرص ، وإحياء الموتى لعيسى ، كما أن من باب العلم إخبارهم بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم ، وأما المعجزات التي لغير الأنبياء من باب الكشف والعلم ، فمثل قول عمر في قصة سارية ، وإخبار أبي بكر بأن ببطن زوجته أنثى ، وإخبار عمر بمن يخرج من ولده فيكون عادلًا ، وقصة صاحب موسى في علمه بحال الغلام ، والقدرة مثل قصة الذي عنده علم من الكتاب ، وقصة أهل انكهف ، وقصة مريم ، وقصة خالد بن الوليد ، وسفينة مولى رسول الله وأبي موسى الخولاني وأشياء يطول شرحها ، وأما القدرة التي لم تتعلق بفعله ، فمثل نصر الله لمن ينصره وإهلاكه لمن يشتمه .

والخارق كشفًا كان أو تأثيرًا إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين كان من الأعمال الصالحة المأمور بها دينًا وشرعًا إما واجب وإما مستحب ، وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا ، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه كان سببًا للعذاب أو البغض ، كقصة الذي أوتي الآيات فانسلخ منها : بلعام بن باعوراء ، لكن قد يكون صاحبها معذورًا لاجتهاد أو تقليد أو نقص عقل أو علم أو غلبة حال أو عجز أو ضرورة ، فيكون من جنس برح العابد ، والنهي قد يعود إلى سبب الخارق ، وقد يعود إلى مقصوده ، فالأول مثل أن يدعو الله دعاء منهيًا عنه اعتداء عليه ، وقد قال

(١) الموطأ (١٧١٥) ، وأحمد (٥/٣١٥) عن عطاء بن يسار ، وعبادة بن الصامت ، رضي الله عنه .

(٢) البخاري (١٣٦٧) ، ومسلم (٩٤٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

تعالى : ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ ، ومثل الأعمال المنهي عنها إذا أورثت كشفًا أو تأثيرًا ، (والثاني) : أن يدعو على غيره بما لا يستحق أو يدعو للظالم بالإعانة ويعينه ، كخفراء العدو وأعوان الظلمة من ذوي الأحوال .

فتلخص أن الخارق ثلاثة أقسام : محمود في الدين ، ومذموم في الدين ، ومباح لا محمود ولا مذموم في الدين . فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة ، وإن لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التي لا منفعة فيها كاللعب والعبث .

واعلم أن عدم الخوارق علمًا وقدرة لا يضر المسلم في دينه ، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات ، ولم يسخر له شيء من الكونيات لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله ؛ بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه إذا لم يكن وجود ذلك في حقه مأمورًا به أمر إيجاب ولا استحباب .

فإن الكشف أو التأثير إن اقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة ، ثم إن الدين علمًا وعملًا إذا صح فلا بد أن يوجب خرق العادة إذا احتاج إلى ذلك صاحبه ، قال الله تعالى : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ . وقال رسول الله ﷺ : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ، ثم قرأ قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ﴾ »[1] . والخوارق قد تكون مع الدين ، وقد تكون مع عدمه أو فساده أو نقصه ، وأنفع الخوارق الخارق الديني ، وهو حال نبينا محمد ﷺ ، قال ﷺ : « ما من نبي إلا وقد أعطي من الآيات ما آمن على مثله البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة »[2] . فظهر بذلك أن الخوارق النافعة تابعة للدين خادمة له ، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين ، وكذلك المال النافع كما كان السلطان والمال بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فمن جعلها هي المقصودة وجعل الدين تابعًا لها ووسيلة إليها لا لأجل الدين في الأصل ، فهو يشبه من يأكل الدنيا بالدين ، وليست حاله كحال من تدين خوف العذاب أو رجاء الجنة ، فإن ذلك مأمور به وهو على سبيل نجاة وشريعة صحيحة ، والعجب أن كثيرًا ممن يزعم أنه قد ارتفع وارتقى عن أن يكون دينه خوفًا من النار أو طلبًا للجنة ، يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا ، ولعله يجتهد اجتهادًا عظيمًا في مثله ، ولكن منهم من يكون قصده بهذا تثبيت قلبه وطمأنينته وإيقانه بصحة طريقته وسلوكه ، فهو يطلب الآية علامة وبرهانا على صحة دينه ، ولهذا لما كان الصحابة رضي الله عنهم مستغنين في علمهم بدينهم وعملهم به عن الآيات بما رأوه من حال الرسول ونالوه من علم ، صار كل من كان عنهم أبعد مع صحة طريقته يحتاج إلى ما عندهم في علم دينه وعمله .

---

(١) الترمذي (٣١٣٧) عن أبي سعيد رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١٢٧) .

(٢) البخاري (٤٩٨١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

❁ **قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد** رحمه الله :

قوله : « التصديق بكرامات الأولياء » إلخ :

أي : من أصول أهل السنة والجماعة ؛ التصديق بكرامات أوليائه ، كما دل على ذلك القرآن والأحاديث الصحيحة والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين وغيرهم ، وإنما أنكرها أهل البدع من الجهمية والمعتزلة ومن تابعهم ، والكرامة هو ما يجري الله على أيدي أوليائه من المؤمنين من خوارق العادات ، كما جرى لأسيد بن حضير في نزول الظلة عليه بالليل فيها السرج ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال : « تلك الملائكة نزلت لسماع قراءتك »[1] . ومثل ما جرى لسعد بن أبي وقاص في القادسية ومرورهم على الماء بجنودهم ، وقد جرى قبل ذلك نحوه للعلاء بن الحضرمي .

قوله : « من خوارق العادات ... إلخ » :

أي : أنها خرقت العادة وخالفت مقتضاها ، وجاءت على خلاف مألوف الآدميين كإحياء ميت ، وانفجار الماء بين الأصابع .

قوله : « في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات .. إلخ » :

أي : أن الكرامة تنقسم إلى أقسام : منها ما يكون في الكشف والعلم ، ومنها ما يكون في القدرة والتأثير ، فما كان من باب العلم والكشف ، فتارة يسمع ما لا يسمعه غيره أو يرى ما لا يراه غيره يقظة أو منامًا أو نحو ذلك ، ويسمى كشفًا ومشاهدات ومكاشفات ومخاطبات ، فالسماع مخاطبات ، والرؤيا مشاهدات والعلم مكاشفة ، ويسمى ذلك كله كشفًا ومكاشفة ، أي : كشف له عنه وأطلعه على ما لم يطلع عليه غيره ، فحصل لقلبه من انكشاف الحقائق التي لا تخطر ببال غيره ما خصه الله به ، فمن باب الكشف والعلم للأنبياء عليهم السلام إخبار نبينا عن أخبار الأنبياء المتقدمين وأممهم ، وكذلك عن الأمور المستقبلة كمملكة أمته وزوال مملكة فارس والروم وقتال الترك ونحو ذلك مما لا يحصى ، وأما القدرة والتأثير فكانشقاق القمر ، ورد الشمس ليوشع بن نون ، وإسرائه ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، ونبع الماء بين أصابعه غير مره إلى غير ذلك مما لا يحصى ، وأما الخوارق لغير الأنبياء من باب الكشف والعلم ، فمثل قول عمر في قصة سارية ، ومثل إخبار عمر بمن يخرج من ولده فيكون عادلًا ، وقصة صاحب موسى في علمه بحال الغلام ، وأما من باب القدرة والتأثير فمثل قصة الذي عنده علم من الكتاب ، وقصة أهل الكهف ، وقصة مريم ونحو ذلك . انتهى ملخصًا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشرط كون الخارق كرامة أن يكون من جرى على يديه صالح متبع للسنة ، فمن ادعى محبة الله وولايته ولم يتبع محمدًا ﷺ فليس من أوليائه ، بل من أعدائه وأولياء الشيطان ، كما قال تعالى : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٣١] .

---

(١) البخاري (٤٧٣٠) ، ومسلم (٧٩٦) من حديث أُسيد بن حضير رضي الله عنه .

قال الحسن : ادعى قوم محبة الله فامتحنهم الله بهذه الآية ، ولهذا اتفق أئمة الدين على أن الرجل لو طار في الهواء ، ومشى على الماء لم يثبت له ولاية ، بل ولا إسلام حتى ينظر وقوفه عند الأمر والنهي الذي بعث الله به رسوله ، فولي الله هو المؤمن المتقي كما قال تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس : ٦٢، ٦٣] . وسمى وليًا لموالاته لطاعة الله ، والولي خلاف العدو ، وهو مشتق من الولاء وهو الدنو والقرب ، فولي الله من والى الله بموافقته في محبوباته والتقرب إليه بمرضاته ، والأولياء على قسمين : مقتصدون ومقربون ، فالمقتصدون : الذين يتقربون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح ، والسابقون : الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض ، وأفضل أولياء الله هم أنبياؤه ، وأفضل أنبيائه هم المرسلون منهم ، وأفضل المرسلين هم أولي العزم ، وهم : إبراهيم ونوح وموسى وعيسى ومحمد ، قيل : وأفضلهم محمد ، ثم إبراهيم ، ثم موسى ، ثم عيسى ، ثم نوح ، ونظمهم بعضهم على هذا الترتيب فقال :

محمد إبراهيم موسى كليمه فعيسى فنوح هم أول العزم فاعلم

ولا يشترط في الولي أن يكون معصومًا ، بل من ادعى العصمة لأحد من الأولياء فقد كذب ، ولا يمكن أن يصل الولي مهما علت رتبته وبلغ في الجد والاجتهاد ما بلغ إلى مراتب الأنبياء عليهم السلام ، وليس للولي زي خاص ولا لباس خاص ، وأما ما يجري الله على أيدي الأنبياء والرسل من خوارق العادات يدل بها عباده على صدق ما ادعوه من النبوة والرسالة ، فيقال له : معجزة ، أما إذا كانت حال من ظهرت الخارقة على يديه غير مرضية فليست بكرامة ، بل هو استدراج وخيال شيطاني ليس من حال أولياء الله وكرامتهم ، فمن زعم أنه يصل إلى حد تسقط عنه التكاليف الشرعية ، أو زعم أنه يسعه الخروج من شريعة محمد ، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى ، أو زعم أنه محتاج للنبي ﷺ في علم الظاهر دون علم الباطن أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة ،فهو كافر بالله العظيم ، من أولياء الشيطان ، ليس من أولياء الرحمن ، كما ذكر ذلك الشيخ تقي الدين وغيره ؛ إذ قد أجمع العلماء على أن شرط الكرامة كونها على يد متبع للشرع المطهر ، وبهذا التفصيل يظهر الفرق بين المعجزة والكرامة والأحوال الشيطانية ، فالثلاث تجتمع في كونها خارقة للعادة ، وتمتاز المعجزة في كونها على يد مدعي الرسالة والنبوة ، فيؤيد الله الصادقين بأنواع المعجزات والأخلاق والأعمال التي تدل على صدقهم ، وقد يكون منها ما لا يستطيع المخلوق مثله ، كإنزال القرآن ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى في حق عيسى ، وكعصا موسى ويده .

أما الكرامة فهي الخارقة الحاصلة على يد المؤمن التقي التابع لشرع محمد ﷺ ودينه ؛ إما لتقوية إيمانه ، أو لحاجة ، أو لإقامة حجة على خصمه المعارض له في الحق ، كما جرى لسعيد بن زيد وسعد بن أبي وقاص لما دعوا على من رماهما بخلاف الحق ، فأجاب الله دعوتهما ، والكرامة في

الحقيقة من معجزات ذلك النبي الذي اتبعه ذلك المؤمن الذي وقعت له تلك الكرامة ، كما قال بعض العلماء : كل كرامة لولي فهي معجزة لنبيه ؛ لأنها لم تقع له إلا بسبب اتباعه له ،أما إذا وقعت الخارقة على يد معرض عن الشرع صاد عن الحق متلبس بالمعاصي ، فما وقع من الأحوال الشيطانية التي تصد بها الشياطين عن اتباع الحق ، فإن الشياطين تعمل كل حيلة لإضلال الناس وصدهم عن الحق ، وتدخل الأصنام وتكلم عبادها وتحكم بينهم ، وقد تقضي لأوليائها وبعض الحاجات ، وقد ترفع بعضهم في الهواء ثم تعيده ولا سيما في الرقص واللعب ، وقد تنقل بعض عبادها إلى بلدة بعيدة ثم ترجعه ، أو إلى عرفات وقت الحج ثم تعيده ، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيميه في كتاب« الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » .

قوله : « كالمأثور عن سالف الأمم » :

أي : كالمنقول عن سالف الأمم ، أي : متقدمها ، كما ذكر الله تعالى في كتابه عن حمل مريم بلا زوج ، ووجود فاكهة الشتاء عندها في الصيف وبالعكس ، وإحضار آصف بن برخيا عرش بلقيس في لحظة من مسيرة شهر ، وكما ذكر سبحانه في سورة الكهف عن أصحاب الكهف أنهم بقوا ثلاث مائة سنة ، فإن بقاءهم ثلاث مائة سنة بلا آفة من أعظم الخوارق ، وكالمأثور عن صدر هذه الأمة ، أي أولها ، وصدر كل شيء أوله ، أي أول هذه الأمة من الصحابة ، كما في قصة العلاء بن الحضرمي وأصحابه حين مشوا على الماء ، وكرؤية عمر لجيش سارية وهو على المنبر في المدينة ونداثه لأمير الجيش وهو بنهاوند : يا سارية الجبل ؛ تحذيرًا له من العدو مع بعد المسافة ، وكشرب خالد بن الوليد السم من غير أن يحصل له منه تضرر به ، وكجريان النيل بكتاب أمير المؤمنين عمر ، إلى غير ذلك من كرامات الصحابة التي لا تحصى :

قوله : « من الصحابة والتابعين » :

التابع لغة : التالي ، وفي عرف الفقهاء : من اجتمع بالصحابي ، أي : أن كرامات الأولياء لا تزال موجودة إلى يوم القيامة في جميع أصناف أمة محمد ﷺ بشرطها المتقدم ، كما روي أن الحسن تغيب عن الحجاج ، فدخلوا عليه ست مرات فدعا الله ﷻ فلم يروه ، ودعا على بعض الخوارج كان يؤذيه فخر ميتًا ، وصلة بن أشيم مات فرسه وهو في الغزو ، فقال : اللهم لا تجعل لمخلوق علي منة ودعا الله ﷻ فأحيا له فرسه ، فلما وصل إلى بيته قال : يا بني خذ سرج الفرس فإنه عارية . فأخذ سرجه فمات الفرس ، وجاع مرة بالأحواز فدعا الله ﷻ واستطعمه ، فوقعت خلفه دوخلة رطب في ثوب حرير فأكل التمر وبقي الثوب عند زوجته زمانًا ، وجاءه الأسد وهو يصلي في غيضة بالليل ، فلما سلم قال له : اطلب الرزق من غير هذا الموضع ؛ فولى الأسد له زئير ، وكان سعيد بن المسيب في أيام الحرة يسمع الآذان من قبر رسول الله ﷺ في أوقات الصلوات ، وكان المسجد قد خلى فلم يبق غيره ، ولما مات أويس القرني وجدوا

في ثيابه أكفانًا لم تكن معه قبل ،ووجدوا له قبرًا محفورًا فيه لحد في صخرة فدفنوه فيه وكفنوه في تلك الأثواب ، وكان عمرو بن عقبة بن فرقد يصلي يومًا في شدة الحر فأظلته غمامة ، وكان السبع يحميه وهو يرعى ركاب أصحابه ؛ لأنه كان يشترط على أصحابه في الغزو أنه يخدمهم ، وكان مطرف بن عبد اللّه بن الشخير إذا دخل بيته سبحت معه آنيته ، وكان هو وصاحب له يسيران في ظلمة فأضاء لهما طرف السوط ، إلي غير ذلك من كرامات أولياء اللّه التي لا تحصى ، ذكر ذلك الشيخ تقي الدين في كتابه « الفرقان » قال : وأما ما نعرفه نحن عيانًا ونعرفه في هذا الزمان فكثير ، انتهي .

قوله : « وسائر » : أي : باقي أو جميع فرق الأمة ، ولا يختص ذلك في صنف معين ، بل توجد الكرامات وخوارق العادات في جميع أصناف أمة محمد ﷺ إذا لم يكونوا من أهل البدع الظاهرة والفجور ، فيوجد ذلك في أهل القرآن ، وأهل العلم ، وفي أهل الجهاد ، وفي التجار والصناع والزراع وغيرهم ممن كان صالحًا متبعًا لسنة محمد ﷺ .

❁ قال الشيخ عبد العزيز بن عبد اللّه بن باز رحمه الله :

قوله : « وما يجري اللّه على أيديهم من خوارق العادات ...» :

الفرق بين المعجزة والكرامة والأحوال الشيطانية الخارقة للعادة على يد السحرة والمشعوذين : أن المعجزة هي ما يجري اللّه على أيدي الرسل والأنبياء من خوارق العادات التي يتحدون بها العباد ، ويختبرون بها ويخبرون بها عن اللّه لتصديق ما بعثهم به ، ويؤيدهم بها سبحانه كانشقاق القمر ، ونزول القرآن ؛ فإن القرآن هو أعظم معجزة لرسول على الإطلاق ، وحنين الجذع ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وغير ذلك من المعجزات الكثيرة .

وأما الكرامة : فهي ما يجري اللّه علي أيدي أوليائه المؤمنين خوارق العادات كالعلم والقدرة ، وغير ذلك كالظلة التي وقعت على أسيد بن الحضير حين قراءته القرآن ، وكإضاءة النور لعباد بن بشر وأسيد بن حضير حين انصرفا من عند النبي ﷺ ، فلما افترقا أضاء لكل واحد منهما طرف سوطه .

وشرط كونها كرامة : أن يكون من جرت على يده هذه الكرامة مستقيمًا على الإيمان ومتابعة الشريعة ، فإن كان خلاف ذلك فالجاري على يده من الخوارق يكون من الأحوال الشيطانية .

ثم ليعلم أن عدم حصول الكرامة لبعض المسلمين لا يدل على نقص إيمانهم ؛ لأن الكرامة إنما تقع لأسباب :

منها : تقوية إيمان العبد وتثبيته ، ولهذا لم ير كثير من الصحابة شيئًا من الكرامات لقوة إيمانهم ، وكمال يقينهم .

ومنها : إقامة الحجة على العدو ، كما حصل لخالد لما أكل السم ، وكان قد حاصر حصنًا فامتنعوا عليه حتى يأكله فأكله وفتح الحصن .

ومثل ذلك : ما جرى لأبي مسلم الخراساني ، لما ألقاه الأسود العنسي في النار فأنجاه الله من ذلك لحاجته إلى تلك الكرامة ، وكقصة أم أيمن لما خرجت مهاجرة واشتد بها العطش سمعت حسًّا من فوقها ، فرفعت رأسها فإذا هي بدلو من ماء فشربت منها ثم رفعت ، وقد تكون الكرامة ابتلاء فيسعد بها قوم ويشقى بها آخرون ، وقد يسعد بها صاحبها إن شكر ، وقد يهلك إن أعجب ولم يستقم » . اهـ .

❁ قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء » :

كرامات الأولياء مسألة مهمة ينبغي أن يعرف الحق فيها من الباطل ، هل هي حقيقة ثابتة ، أو هي من باب التخيلات ؟

فبين المؤلف رحمه الله قول أهل السنة فيها بقوله : « ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء » :

فمَن الأولياء ؟

والجواب : أن الله بينهم بقوله : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] .

قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله : « من كان مؤمنًا تقيًا ، كان لله وليًا » .

ليست الولاية بالدعوى والتمني ، الولاية إنما هي بالإيمان والتقوى ، فلو رأينا رجلًا يقول : إنه ولي ولكنه غير متق لله تعالى ، فقوله مردود عليه .

أما الكرامات ، فهي جمع كرامة ، والكرامة أمر خارق للعادة ، يجريه الله تعالى على يد ولي ؛ تأييدًا له ، أو إعانة ، أو تثبيتًا ، أو نصرًا للدين .

* فالرجل الذي أحيا الله تعالى له فرسه ، وهو صلة بن أشيم بعد أن ماتت ، حتى وصل إلى أهله ، فلما وصل إلى أهله ، قال لابنه : ألق السرج عن الفرس ، فإنها عرية ! فلما ألقى السرج عنها ، سقطت ميتة . فهذه كرامة لهذا الرجل إعانة له .

* أما التي لنصرة الإسلام ، فمثل الذي جرى للعلاء بن الحضرمي رضي الله عنه في عبور ماء البحر ، وكما جرى لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في عبور دجلة ، وقصتهم مشهورة في التاريخ .

فالكرامة أمر خارق للعادة .

أما ما كان على وفق العادة ، فليس بكرامة .

وهذا الأمر إنما يجريه الله على يد ولي ؛ احترازًا من أمور السحر والشعوذة ، فإنها أمور خارقة للعادة ، لكنها تجري على يد غير أولياء الله ، بل على يد أعداء الله ، فلا تكون هذه كرامة .

وقد كثرت هذه الكرامات التي تدعى أنها كرامات في هؤلاء المشعوذين الذين يصدون عن

سبيل اللّٰه ، فالواجب الحذر منهم ومن تلاعبهم بعقول الناس وأفكارهم .

فالكرامة ثابتة بالقرآن والسنة ، والواقع سابقًا ولاحقًا .

* فمن الكرامات الثابتة بالقرآن والسنة لمن سبق قصة أصحاب الكهف ، الذين عاشوا في قوم مشركين ، وهم قد آمنوا باللّٰه ، وخافوا أن يغلبوا على أمرهم ، فخرجوا من القرية مهاجرين إلى اللّٰه ﷻ فيسر اللّٰه لهم غارًا في جبل ، وجه هذا الغار إلى الشمال ، فلا تدخل الشمس عليهم فتفسد أبدانهم ولا يحرمون منها ، إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين ، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال ، وهم في فجوة منه ، وبقوا في هذا الكهف ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعًا ، وهم نائمون ، يقلبهم اللّٰه ذات اليمين وذات الشمال ، في الصيف وفي الشتاء ، لم يزعجهم الحر ، ولم يؤلمهم البرد ، ما جاعوا وما عطشوا وما ملوا من النوم ، فهذه كرامة بلا شك ، بقوا هكذا حتى بعثهم اللّٰه وقد زال الشرك عن هذه القرية ، فسلموا منه .

* ومن ذلك قصة مريم ﷸ ، أكرمها اللّٰه حيث أجاءها المخاض إلى جزع النخلة ، وأمرها اللّٰه أن تهز بجذعها لتتساقط عليها رطبًا جنيًّا .

* ومن ذلك قصة الرجل الذي أماته اللّٰه مائة عام ثم بعثه ؛ كرامة له ؛ ليتبين له قدرة اللّٰه تعالى ، ويزداد ثباتًا في إيمانه .

* أما في السنة ، فالكرامات كثيرة ، وراجع « كتاب الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل » في « صحيح البخاري » ، وكتاب « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » لشيخ الإسلام ابن تيمية .

* وأما شهادة الواقع بثبوت الكرامات فظاهر ، يعلم به المرء في عصره ، إما بالمشاهدة ، وإما بالأخبار الصادقة ، فمذهب أهل السنة والجماعة التصديق بكرامات الأولياء .

وهناك مذهب مخالف لمذهب أهل السنة ، وهو مذهب المعتزلة ومن تبعهم ؛ حيث إنهم ينكرون الكرامات ، ويقولون : إنك لو أثبت الكرامات ، لاشتبه الساحر بالولي ، والولي بالنبي ؛ لأن كل واحد منهم يأتي بخارق .

فيقال : لا يمكن الالتباس ؛ لأن الكرامة على يد ولي ، والولي لا يمكن أن يدعي النبوة ، ولو ادعاها ، لم يكن وليًا ، آية النبي تكون على يد نبي ، والشعوذة والسحر على يد عدو بعيد من ولاية اللّٰه ، وتكون بفعله باستعانته بالشياطين ، فينالها بكسبه ، بخلاف الكرامة ، فهي من اللّٰه تعالى ، لا يطلبها الولي بكسبه .

قال العلماء : كل كرامة لولي ، فهي آية للنبي الذي اتبعه ؛ لأن الكرامة شهادة من اللّٰه ﷻ أن طريق هذا الولي طريق صحيح .

وعلى هذا ؛ ما جرى من الكرامات للأولياء من هذه الأمة ، فإنها آيات لرسول اللّٰه ﷺ .

ولهذا قال بعض العلماء : ما من آية لنبي من الأنبياء السابقين ؛ إلا ولرسول الله ﷺ مثلها .

* فأورد عليهم أن الرسول ﷺ لم يلق في النار فيخرج حيًا ، كما حصل ذلك لإبراهيم .

فأجيب بأنه جرى ذلك لأتباع الرسول عليه الصلاة والسلام ، كما ذكره المؤرخون عن أبي مسلم الخولاني ، وإذا أكرم أتباع الرسول عليه الصلاة والسلام بجنس هذا الأمر الخارق للعادة ، دل ذلك على أن دين النبي ﷺ حق ؛ لأنه مؤيد بجنس هذه الآية التي حصلت لإبراهيم .

وأورد عليهم أن البحر لم يُفلق للنبي ﷺ ، وقد فُلق لموسى ! فأجيب : بأنه حصل لهذه الأمة فيما يتعلق في البحر شيء أعظم مما حصل لموسى ، وهو المشي على الماء ، كما في قصة العلاء بن الحضرمي ، حيث مشوا على ظهر الماء ، وهذا أعظم مما حصل لموسى ؛ لأن موسى مشى على أرض يابسة .

وأورد عليهم أن من آيات عيسى إحياء الموتى ، ولم يقع ذلك لرسول الله ﷺ .

فأجيب بأنه وقع لأتباع الرسول عليه الصلاة والسلام ، كما في قصة الرجل الذي مات حماره في أثناء الطريق ، فدعا الله تعالى أن يحييه ، فأحياه الله تعالى .

وأورد عليهم إبراء الأكمة والأبرص .

فأجيب بأنه حصل من النبي ﷺ أن قتادة بن النعمان لما جرح في أحد ، ندرت عينه حتى صارت على خده ، فجاء النبي ﷺ فأخذها بيده ، ووضعها في مكانها ، فصارت أحسن عينيه ، فهذه من أعظم الآيات .

فالآيات التي كانت للأنبياء السابقين كان من جنسها للنبي ﷺ أو لأمته ، ومن أراد المزيد من ذلك ، فليرجع إلى كتاب « البداية والنهاية في التاريخ » لابن كثير .

تنبيه :

الكرامات ، قلنا : إنها تكون تأييدًا أو تثبيتًا أو إعانة للشخص أو نصرًا للحق ، ولهذا كانت الكرامات في التابعين أكثر منها في الصحابة ؛ لأن الصحابة عندهم من التثبيت والتأييد والنصر ما يستغنون به عن الكرامات ؛ فإن الرسول ﷺ كان بين أظهرهم ، وأما التابعون فإنهم دون ذلك ، ولذلك كثرت الكرامات في زمنهم تأييدًا لهم وتثبيتًا ونصرًا للحق الذي هم عليه .

قوله : « وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات » :

« خوارق » : جمع خارق . و« العادات » : جمع عادة . والمراد بـ « خوارق العادات » : ما يأتي على خلاف العادة الكونية .

وهذه الكرامات لها أربع دلالات :

أولًا : بيان كمال قدرة الله ﷻ ؛ حيث حصل هذا الخارق للعادة بأمر الله .

ثانيًا : تكذيب القائلين بأن الطبيعة هي التي تفعل ؛ لأنه لو كانت الطبيعة هي التي تفعل ؛ لكانت الطبيعة على نسق واحد لا يتغير ، فإذا تغيرت العادات والطبيعة ، دل على أن للكون مدبرًا وخالقًا .

ثالثًا : أنها آية للنبي المتبوع كما أسلفنا قريبًا .

رابعًا : أن فيها تثبيتًا وكرامة لهذا الولي .

قوله : « في أنواع العلوم والمكاشفات ، وأنواع القدرة والتأثيرات » :

يعني : أن الكرامة تنقسم إلى قسمين : قسم يتعلق بالعلوم والمكاشفات ، وقسم آخر يتعلق بالقدرة والتأثيرات .

* أما العلوم ؛ فأن يحصل للإنسان من العلوم ما لا يحصل لغيره .

* وأما المكاشفات ؛ فأن يظهر له من الأشياء التي يكشف له عنها ما لا يحصل لغيره .

* مثال الأول – العلوم : ما ذكر عن أبي بكر : أن الله أطلعه على ما في بطن زوجته – الحمل – أعلمه الله أنه أنثى .

* ومثال الثاني – المكاشفات – : ما حصل لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين كان يخطب الناس يوم الجمعة على المنبر ، فسمعوه يقول : يا سارية ! الجبل ! فتعجبوا من هذا الكلام ، ثم سألوه عن ذلك ؟

فقال : إنه كشف له عن سارية بن زنيم وهو أحد قواده في العراق ، وأنه محصور من عدوه ، فوجهه إلى الجبل ، وقال له : يا سارية ! الجبل ! فسمع سارية صوت عمر ، وانحاز إلي الجبل ، وتحصن به .

هذه من أمور المكاشفات ؛ لأنه أمر واقع ، لكنه بعيد .

* أما القدرة والتأثيرات ؛ فمثل ما وقع لمريم من هزها لجذع النخل وتساقط الرطب عليها ، ومثل ما وقع للذي عنده علم من الكتاب ، حيث قال لسليمان : ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل : ٤٠] .

قوله : « وكالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها ، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة » :

الكرامات موجودة فيما سبق من الأمم ، ومنها قصة أصحاب الغار الذين انطبقت عليهم الصخرة[١] ، وموجودة في عهد الرسول ﷺ ، كقصة أسيد بن حضير[٢] ، وتكثير الطعام عند بعض الصحابة[٣] ، وموجودة في التابعين ، مثل قصة صلة بن أشيم الذي أحيا الله له فرسه .

---

(١) البخاري (٢٢٥١) ، ومسلم (٢٧٤٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) البخاري – تعليقًا – (٩/٦٣– فتح) ، ومسلم (٧٩٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٦٠٢) ، ومسلم (٢٠٥٧) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما .

يقول شيخ الإسلام في كتاب « الفرقان » : « وهذا باب واسع ، قد بسط الكلام على كرامات الأولياء في غير هذا الموضع ، وأما ما نعرفه نحن عيانًا ونعرفه في هذا الزمان ؛ فكثير » .

قوله : « وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة » :

الدليل على أنها موجودة إلى يوم القيامة : سمعي وعقلي :

* أما السمعي ؛ فإن الرسول ﷺ أخبر في قصة الدجال أنه يدعو رجلًا من الناس من الشباب ، يأتي ويقول له : كذبت ، إنما أنت المسيح الدجال الذي أخبرنا عنك رسول الله ﷺ فيأتي الدجال ، فيقتله قطعتين ، فيجعل واحدة هنا وواحدة هنا رمية الغرض« يعني : بعيد ما بينهما » ، ويمشي بينهما ، ثم يدعوه ،فيقوم يتهلل ، ثم يدعوه ليقر له بالعبودية ، فيقول الرجل : ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم ، فيريد الدجال أن يقتله ، فلا يسلط عليه[1] .

فهذه أي : عدم تمكن الدجال من قتل ذلك الشاب من الكرامات بلا شك .

* وأما العقلي ؛ فيقال : ما دام سبب الكرامة هي الولاية ، فالولاية لا تزال موجودة إلى قيام الساعة .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك - حفظه الله :

قوله : « ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء ...» :

التصديق بكرامات الأولياء ، أي : الإيمان بأنها حق ، وهي : ما يجري الله على أيدي أوليائه من خوارق العادات في العلوم والمكاشفات والقدرة والتأثيرات ، كالذي حكاه الله عن بعض أوليائه في سورة « الكهف » ، وما جرى لهم من خوارق العادات حيث مكثوا في كهفهم ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا﴾ [الكهف : ٢٥] .

بقوا أحياء ، ولم يموتوا مع ما مضى عليهم من السنين ، ومع ذلك لما استيقظوا صاروا يتكلمون في شأنهم : ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثۡنَٰهُمۡ لِيَتَسَآءَلُواْ بَيۡنَهُمۡۚ قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾ [الكهف : ١٩] .

وهذا خارق للعادة ، لو نام إنسان مدة طويلة هلك ومات ؛لأن جسمه يحتاج إلى الغذاء ؛ ينفد وقوده ، وتنفد طاقته ، لكن هؤلاء مكثوا هذه السنين ، ومع ذلك بقوا أحياء ﴿وَنُقَلِّبُهُمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِۖ﴾ [الكهف : ١٨] .

وكذلك ما أجرى الله على يد الخضر – على القول بأنه ولي لا نبي – من الوقائع الثلاث التي استعظمها موسى : خرق السفينة ، وقتل الصبي ، وتقويم الجدار .

كل ذلك من خوارق العادات العلمية الكشفية التي أجراها الله على يدي عبده الخضر .

فأهل السنة يؤمنون بكرامات الأولياء إجمالًا ، لكن من أصولهم الإيمان والتصديق بما ثبت وصح

(١) البخاري (٧١٣٣) ، ومسلم (٢٩٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

من كرامات الأولياء، وهم بهذا يخالفون أهل البدع كالمعتزلة الذين ينكرون كرامات الأولياء.

والأخبار مستفيضة في هذا الشأن، وقد ذكر المؤرخون أمورًا كثيرة، ومنها ما يشاهد بين حين وآخر، وكرامات الأولياء التي يجريها الله على أيديهم لا تزال جارية من صدر هذه الأمة إلى أن تقوم الساعة، والله - تعالى - يجري كرامات الأولياء تقوية لإيمان بعضهم، وسدًّا لحاجة بعضهم؛ فقد يقع العبد الصالح في ضرورة؛ فيحدث الله له أمرًا خارقًا للعادة يكشف به ضرورته، فما صح من ذلك وثبت؛ وجب الإيمان به وتصديقه، أما ما لم يثبت فإنه يتوقف فيه، ونقول: إنه ممكن، فلا نثبته ولا ننفيه.

❁ قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله:

قوله: (ومن أصول أهل السنة)؛ أي: من أصول عقيدتهم.

(التصديق بكرامات الأولياء) الكرامات جمع كرامةٍ، وهي (ما يجرى الله على أيديهم من خوارق العادات) فالكرامة أمر خارق للعادة؛ أى: لمألوف الآدميين.

والأولياء جمع وليٍّ، وهو المؤمن المتقى، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾.

سمى وليًا اشتقاقًا من الولاء، وهو المحبة والقرب، فولى الله من والى الله بموافقته فى محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته.

وكرامات الأولياء حقٌّ، وقد دل عليها الكتاب والسنة والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين.

والناس فى كرامات الأولياء على ثلاثة أصنافٍ:

الصنف الأول: من ينفيها من المبتدعة كالمعتزلة والجهمية وبعض الأشاعرة، وشبهتهم: أن الخوارق لو جاز ظهورها على أيدى الأولياء لالتبس النبى بغيره؛ إذ الفرق بين النبى وغيره هو المعجزة التى هى خرق العادة.

الصنف الثانى: من يغلو فى إثبات الكرامة من أصحاب الطرق الصوفية، والقبوريين الذين يدجلون على الناس، ويأتون بخوارق شيطانيةٍ، كدخول النار، وضرب أنفسهم بالسلاح، وإمساك الثعابين، وغير ذلك مما يدعونه لأصحاب القبور من التصرفات التى يسمونها كراماتٍ.

الصنف الثالث: الذين ذكرهم الشيخ هنا، وهم أهل السنة والجماعة، فيؤمنون بكرامات الأولياء، ويثبتونها على مقتضى ما جاء فى الكتاب والسنة.

ويردون على من نفاها بحجة منع الاشتباه بين النبى وغيره بأن هناك فوارق عظيمةً بين الأنبياء وغيرهم غير خوارق العادات، وأن الولى لا يدعى النبوة، ولو ادعاها لخرج عن الولاية، وصار مدعيًا كذابًا، لا وليًا، ومن سنة الله أن يفضح الكاذب، كما حصل لمسيلمة وغيره.

ويردون على من غلا فى إثباتها ، فادعاها للمشعوذين والدجالين ، بأن هؤلاء ليسوا أولياء الله ، وإنما هم أولياء للشيطان ، وما يجرى عليهم ، إما كذب وتدجيل ، أو فتنة لهم ولغيرهم ، واستدراج . والله أعلم .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية فى هذا الموضوع كتاب جليل ، اسمه : (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) .

وفى قوله : (فى أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات) إشارة إلى أن الكرامة منها ما يكون من باب العلم والكشف بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره ، أو يرى ما لا يراه غيره ، يقظةً أو منامًا ، أو يعلم ما لا يعلمه غيره ، ومنها ما هو من باب القدرة والتأثير .

مثال النوع الأول : قول عمر : يا سارية ، الجبل . وهو بالمدينة ، وسارية فى المشرق ، وإخبار أبى بكرٍ بأن يبطن زوجته أنثى[١] ، وإخبار عمر بمن يخرج من ولده ، فيكون عادلًا[٢] ، وقصة صاحب موسى ، وعلمه بحال الغلام .

ومثال النوع الثانى : قصة الذى عنده علم من الكتاب ، وإتيانه بعرشٍ بلقيس إلى سليمان عليه السلام ، وقصة أهل الكهف ، وقصة مريم ، وقصة خالد بن الوليد لما شرب السم ، ولم يحصل له منه ضرر[٣] .

وقوله : (والمأثور عن سالف الأمم فى سورة الكهف ، وغيرها ، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين ، وسائر فرق الأمة) . يشير بذلك إلى الكرامات التى وقعت وذكرت فى القرآن الكريم ، وغيره من النقول الصحيحة .

فمما ذكره الله فى القرآن الكريم عن سالف الأمم ما ذكره الله عن حمل مريم بلا زوجٍ ، وما ذكر فى سورة الكهف من قصة أصحاب الكهف ، وقصة صاحب موسى ، وقصة ذى القرنين .

(وكالمأثور) ؛ المنقول بالسند الصحيح عن (صدر هذه الأمة) ؛ أى : أولها من الصحابة والتابعين ، كرؤية عمر لجيش سارية وهو على منبر المدينة ، وسارية بنهاوند بالمشرق ، وندائه له : يا سارية ، الجبل . فسمعه سارية ، وانتفع بهذا التوجيه ، وسلم من كيد العدو .

وقوله : (وهى موجودة فيها إلى يوم القيامة) ؛ أى : لا تزال الكرامات موجودةً فى هذه الأمة إلى يوم القيامة ، ما وجدت فيهم الولاية بشروطها ، والله أعلم .

---

(١) أورده ابن حجر فى « الإصابة » (٤/٢٦١) .

(٢) « سير أعلام النبلاء » (٥/١١٦) .

(٣) أورده الهيثمى فى المجمع (٩/٣٥٠) .

❁ **قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :**

قوله : « ومن أصول أهل السنة : التصديق بكرامات الأولياء » :

هذا المبحث مبحث الكلام على كرامات الأولياء يُذكرُ في كتب الاعتقاد لمخالفة المعتزلة والعقلانيين فيه ، فكرامات الأولياء يُنكرها أهل الاعتزال ومن شابههم ، وأهل السنة يُقِرُّون بها ويصدِّقون بها لما جاء من الأدلة في ذلك ، فوضَعَ أهل السنة بحث كرامات الأولياء في كتب العقيدة لمخالفة أهل السنة للفرق الضالة في ذلك .

وسبب الضلال في هذا الباب ومنشؤه عند أهل الاعتزال وغيرهم أنهم أصَّلُوا أصلًا في آيات وبراهين الأنبياء ؛ لأن آيةَ النبي وبرهان نبوته قائم على خرقه للعادة ، فما أجرى الله من الآيات على يد الأنبياء والرسل ؛ كعصا موسى عليه السلام ، وكمسح عيسى عليه السلام للمريض والأكمه والأبرص ونحو ذلك ، وكدخول إبراهيم عليه السلام النار ، ونحو ذلك من الآيات والبراهين الدالة على صدق الأنبياء . هذه كلها العمدة فيها عند المعتزلة ومن شابههم أنها أمور خارقة للعادة .

قالوا : فإذا كان ذلك خارقًا للعادة فمعناه أن الآية قامت للنبي في نبوته ، فإذا كان هناك خوارق للعادة أُخَر يجوز أن تقع لغيرهم من السحرة والكهنة أو من الأولياء ؛ فإن النبوة تكون مشتبهة ، وليس لها دليل واضح ؛ لأن عمدة الدليل عندهم على خرق العادة ، وكرامات الأولياء خوارق للعادات ، وسحر الساحر خوارق للعادات .. وهكذا ؛ لهذا لا يصدقون بكرامات الأولياء ولا بالخوارق التي تكون على أيدي مُمَخرِقين ؛ لأن ذلك عندهم يجعل حجة النبي غير قائمة .

هذا أصل شبهتهم وأصل ضلالهم في هذا الباب ، فخالفهم أهل السنة في التأصيل وفي التفريع : خالفوهم في التأصيل من أن خرق العادة الذي ذكروه لا يُفهم على ما فهموه ، وخالفوهم من حيث التفريع ؛ فإن النصوص ثبتت في كرامات الأولياء ، والأدلة عليها كثيرة جدًّا في الكتاب والسنة ، وفيما وقع وتواتر ، وقيام الدليل القطعي العقلي من حيث التواتر بحصول ذلك في الأمم المختلفة .

وقبل أن نتكلم على الكرامات ، والأولياء ، والولي ، فإن كلمة (خوارق العاداتِ) من المهم أن تُفهَمَ فهمًا صحيحًا ، فما المراد بها ؟

الجواب : هذا اللفظ مُخْتَرع ؛ اخترعه المعتزلة ، وليس في نصوص الكتاب والسنة هذا الاسم (خارق للعادة) ؛ ولهذا يجب أن يُفهم بما لا يعارض النصوص ، فالمصطلحات لا بأس بإحداثها لكن تُقَيَّد بما دلت عليه النصوص .

لهذا نقول في قولهم : (خارق العادة) ، كلمة (العادة) تعني عادة من ؟ فإذا فصَّلنا في (العادة) هذه عادة مَن اتضح الفرق العظيم بين آيات الأنبياء وبراهين صدق الأنبياء ، وما بين كرامات الأولياء ، وما بين خوارق السحرة والكهنة .. ونحو ذلك ، فآيات الأنبياء وبراهين الأنبياء خارقة لعادة الخلق جميعًا ،

ومن أعظمهم في ذلك الجن والإنس جميعًا ؛ ولهذا قال ﷻ : ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء : ٨٨] ، فعصا موسى عليه السلام بانقلابها حية تسعى تلقف ما يأفك أولئك السحرة ، هذه خارقة للعادة ، عادة من ؟ الجواب : عادة المخلوقات جميعًا : الجن والإنس والملائكة إلى غيرهم ، فلا يمكن أن يأتي أحد بمثل هذا إلا الله ﷻ ؛ لأن في ذلك تحويلًا وخلقًا ، وهذا إنما هو لله ، وكذلك إحياء الميت ، وإبراء الأكمه والأبرص بمسحة ، هذا ليس في عادة الإنس ولو اجتمعت أطباؤهم ، وليس في عادة الجن ولو اجتمعت حكماؤهم وأطباؤهم ، وليس في عادة أحد .

فإذن آيات وبراهين الأنبياء خارقة لعادة الجن والإنس جميعًا .

وكرامات الأولياء خارقة للعادة ، لكن عادة من ؟ هل هي عادة الجن والإنس جميعًا ؟ الجواب : لا ، لو كانت عادة الجن والإنس جميعًا لاشتبه ذلك بالنبوة ، لكن هي خارقة لعادة الناس في زمانهم ؛ ولهذا نقول : كرامات الأولياء قد تكون من جنس آيات الأنبياء ، لكن يختلف خرق العادة في هذا وهذا ، ويختلف أيضًا جنس الآية بين هذه وهذه ، فقد تشترك معها ، فإبراهيم عليه السلام دخل النار فكانت بردا وسلاما عليه ، كذلك أحد التابعين في اليمن دخل النار فلم تحرقه [١] ، فالنار هذه وهذه جنس ، لكن هذه النار تختلف عن النار التي ألقي فيها إبراهيم عليه السلام ، وأيضًا سلامة إبراهيم تختلف عن سلامة هذا ، وآية إبراهيم في ذلك في تحديهم تختلف عما وقع لهذا التابعي ، وهناك بعض آيات الأنبياء قد تكون من جنس ما يحصل من كرامات الأولياء ، لكن لا تساويها في العِظَم ، وفي التحدي بها ، وفي اضطرار الناس على أن ذلك لا يكون إلا من عند الله جل جلاله .

فإذن نقول : كرامة الولي خارقة للعادة - كما قال شيخ الإسلام هنا - لكنها خارقة لعادة الناس في زمانهم ، وليست عادة الناس في كل زمان ، فقد يتقدم الزمان ويُفعل بمثل ما فعل ولا يكون خارقًا للعادة ، مثل أن ينتقل من مكانه إلى مكان آخر في مدة وجيزة ، هذه كرامة ، كمن ينتقل من الرياض إلى مكة في ساعة في زمن ، وتكون كرامة لأنها ليست من عادة الناس ، ثم يأتي زمان بعده ويكون هذا الانتقال في هذه المدة الوجيزة هو عادة الناس وليس خارقًا للعادة .

إذن من الذي جعل ذلك للولي ؟ الجواب : الله ﷻ هو الذي جعل له ذلك ، فصارت كرامة له حصلت في هذا الزمان .

كذلك خوارق السحرة والكهنة ونحوهم هي خوارق لمن ليس منهم ، ليست للناس لكن خارقة لعادة من ليس ساحرًا ، وخارقة لعادة من ليس كاهنًا ، فصارت أظهر ؛ لأن الشياطين تساعدهم ، فالسحرة والكهنة كل منهم يمدُّه شيطان .

---

(١) هو أبو مسلم الخولاني . السير (٤/٨) .

فإذن صار هذا المُسمى (خارق للعادة) اصطلاحًا جديدًا يجب أن يُفهم على ما يتفق مع ما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة ، فالقرآن العظيم خارق للعادة ، عادة من ؟ عادة الثقلين ؛ بل وجميع المخلوقات والملائكة ؛ لهذا قال ﷻ : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء : ٨٨] ، وقال ﷻ : ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام : ١٠٩] ، فالآيات هذه من الله ﷻ . فإذن التأصيل الذي تأصل به الضُلّال من المعتزلة وغيرهم في هذا الباب بما نفوا به كرامات الأولياء مبني على مقدمة غلط ، بسبب لفظ اخترعوه ثم أخطئوا في فهمه ، ونتج عن ذلك أن قيدوه ببعض الأحوال ، وهذا من جراء عدم استيعاب فهم نصوص الشريعة .

قال : (ومنْ أصولِ أهلِ السنةِ : التصديقُ بكراماتِ الأولياءِ) ، قوله : (التصديقُ) فيه الإقرار بحصول ذلك ، قد يحصل له وقد لا يحصل ، لكن من حيث الإيمان بوقوع الكرامات للأولياء ، هم يؤمنون بذلك ويصدقون ليس في ذلك شك . لِمَ ؟ لأنه قد جاء في النصوص في الكتاب والسنة ، فالتصديق بما دلت عليه النصوص واجب من الواجبات ؛ لذلك كان من أصولهم التصديق بكرامات الأولياء .

وقوله : (كراماتِ الأولياءِ) هذه فيها كلمتان : (كرامات) وهي جمع كرامة ، و(أولياءِ) وهو جمع ولي ، والولي له معنى في اللغة وهو : المحب الناصر ؛ كما في قول الله ﷻ : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة : ٥٥، ٥٦] ، فالولي هو الناصر ، والوَلاية بالفتح هي المحبة والنصر ، أما الوِلاية بالكسر فهذه هي الإمارة ، هذا في اللغة ، فالولي هو المحب الناصر ، تقول : هذا وليي . أي : محب لي وناصر لي ، ومنه قول الله ﷻ : ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة : ٧١] .

أما في الاصطلاح فالولي عند أهل السنة هو : كلُّ مؤمن تقي ليس بنبي . اشتمل التعريف على أن الولي من جهة الاسم الاصطلاحي لا يدخل فيه الأنبياء ، أما من جهة الأصل فإن الأنبياء أولياء بمعنى أنهم مؤمنون أتقياء ، لكن إذا قيل هنا : (كرامات الأولياء) فنعني بهم كرامات المؤمنين الأتقياء الذين ليسوا بأنبياء ، فلا تدخل في بحثنا براهين الأنبياء وآيات الأنبياء ، وما يحصل على أيديهم من خوارق العادات ؛ لأن الولي هنا لفظ اصطلاحي يُعنى به : كل مؤمن تقي ليس بنبي ؛ لأن الله ﷻ قال في سورة « يونس » : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس : ٦٢، ٦٣] ، فالله ﷻ جعل الأولياء هم المؤمنين الأتقياء ، فالتعريف مأخوذ من الآية بظهور ووضوح .

إذا تأملت ذلك فإن التعريف يُفهم منه أن الوَلاية تتبعض ؛ لأن الإيمان والتقوى في أهله يتبعض ، فكل مؤمن تقي ليس بنبي وليٌّ ، والإيمان يتبعض ، والتقوى تتبعض ، فينتج من ذلك أن الوَلاية تتبعض ، لكن

اسم الولي يُطلق على من كَمَّلَ الإيمان والتقوى .

فقولهم : (كل مؤمن تقي) يعني : من كَمَّلَ الإيمان والتقوى واجتهد في ذلك ، هذا هو الذي يُطلق عليه الولي ، وقد يكون هناك كرامات لمن لم يكمل الإيمان والتقوى بحسب ما يناسبه ، هذا تعريف الولي .

أما الكرامات فهي جمع كرامة ، وَفي اللغة الكرامة هي النعمة الخاصة ؛ ولهذا قال ﷻ : ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾ [الفجر : ١٥] ، هذا الإكرام نعمة خاصة ، أي : إنعام خاص مزيد على الإنعام العام . أما في الاصطلاح فالكرامة عند أهل السنة هي : أمر خارق للعادة جرى على يدَيْ ولي ، وقولهم : (خارق للعادة) يُقَيد بأنه عادة الناس في زمانهم ، وليس هو عادة الجن والإنس ، بل قد تفعل شياطين الجن بأوليائهم كما يحصل للولي ، فقد تجد – مثلًا – من حيث الإمكان هذا يمشي على الماء وكأنه جَدَدٌ من الأرض يبس ، وذاك الآخر يمشي على الماء وكأنه جَدَدٌ من الأرض يبس ، وهذا يكون وليا وذاك يكون مُمَخرِقا ، يعني : خدمه شيطان .

ولهذا قال من قال من السلف : (لا تغتر بهم وإن مشوا على الماء ، أو طاروا في الهواء ، حتى يكونوا على الكتاب والسنة) ، لابد من شاهدين : الكتاب والسنة ، يعني : من حيث التزام هذا بالكتاب والسنة ، فأهل البدع والضلال قد يحصل لهم شيء من الخوارق ، ولهذا نقول : الخارق ليس ميزانا للولاية ، بل الميزان أن يكون هذا الخارق جرى على يدي مؤمن تقي .

قلنا : الكرامة أمر خارق للعادة جرى على يدي ولي ، والولي هو المؤمن التقي ، فخرج بذلك ما يجري من خوارق العادات على يدي من ليس بمؤمن تقي من أصحاب الفسق والفجور والبدع المضلة ونحو ذلك ، وهذا فيصل مهم بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان فيما يحصل لهم من خوارق العادات .

قال : (وما يُجرِي اللّهُ على أيديهم منْ خوارقِ العاداتِ) ، هذا فيه أن الذي جَعلَ لهم الكرامة أو الذي أنعَمَ عليهم بالكرامة هو اللّه ﷻ ، فليس باختيار الولي أن تحصل أو لا تحصل ؛ بل اللّه ﷻ هو الذي ينعم عليه بذلك ، قد يكون لحاجته ، وقد يكون تفضلًا من غير احتياج .

فمن جهة حاجته : كالذي حصل لأحد الصحابة لما مات فرسه فدعا اللّه ، فقام فرسه حيًا حتى أوصله إلى أهله ؛ لأنه مات في مكان ليس فيه أحد ، ويخشى على نفسه الهلاك ، فدعا اللّه فأحياه له ، فلما وصل إلى بيته ودخل الدار خر الفرس ميتًا مرة أخرى .

وكذلك رؤية عمر رضي الله عنه لسارية وللجيش ، وسماع سارية لعمر ، هذا من جهة الحاجة .

وقد يكون من غير حاجة ، بأن ينعم اللّه ﷻ عليهم ابتداء ؛ كما حصل لسفيان الثوري والحسن البصري ، فقد كان هناك من يطلبهم من سلطان زمانهم ، فدخل الشُرَطُ ينظرون في المنزل ويفتشون ، وكان الحسن جالسًا في صحن الدار ، وسفيان أيضًا كان جالسًا في صحن داره ، ولم ير الشُرَطُ الحسن

ولا سفيان ، وهذا من جهة إكرام الله ﷻ وإنعامه . قال العلماء : إن الكرامة لا تدل على رفعة من حصلت له . وهذا من أصول أهل السنة من باب الكرامات ؛ وذلك لأن أكثر الصحابة ما حصلت لهم كرامات ، والكرامات في التابعين أكثر .

وقد قال بعض أئمة أهل العلم : إن كثرة الكرامات فيما بعد القرون المفضلة راجعة إلى ضعف الإيمان ؛ لأن منهم من لو لم تحصل له كرامة لشك في الله ، أو لشك في الرسالة ؛ لأنه جاهد نفسه في الإيمان والتقوى ، فلو حُرم الكرامة لحصل له شك ، وقد يكون ذلك من جهة ذنبه أو من جهة ضعف إيمانه ، فحصول الكرامة لمن حصلت له إنعام وإكرام من الله ﷻ وإجراء على يدي ذلك الولي أو من حصلت له الكرامة ، هذا لا يدل على أنه أفضل ممن لم تحصل له .

قال : (مِنْ خوارقِ العاداتِ في أنواعِ العلومِ والمكاشفاتِ وأنواعِ القُدرةِ والتأثيراتِ) ، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن كرامات الأولياء قسمان :

الأول : كرامات من جهة العلم والكشف .

الثاني : كرامات من جهة القدرة والتأثير .

أما كرامات العلم والكشف فهي إما أن تكون من جهة كشف المعلوم العقلي ، أو من جهة كشف الحجاب والغطاء عن البصر ، أو من جهة كشف الحجاب والغطاء عن السمع .

مثال الكشف البصري : ما حصل لعمر رضي الله عنه حيث كان يخطب في المدينة فرأى سارية ، ورأى جيش الفُرس ، فقال : (يَا ساريةَ الجبلَ الجبلَ) ، في حديث حسّنه وقواه الحافظ ابن حجر وغيره خلافًا لمن ضعفه ، فهذا كشف بصري من جهة عمر ، انكشف عنه الغطاء ؛ لأن البصر له حجاب ، فإذا انكشف رأى شيئًا لم يره بحجابه الموجود له ؛ كما قال ﷻ : ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق : ٢٢] ، وإذا انكشف الغطاء عن البصر بالموت رأى أشياء بروحه لم يكن يراها في الدنيا ، رأى الملائكة ، ورأى من يخاطبه ، فالكشف له أصله في الشرع . فعمر رضي الله عنه انكشف عنه غطاء البصر ، وسارية رضي الله عنه انكشف عنه غطاء السمع فسمع كلام عمر ، وعمر في المدينة وسارية في مكانه من بلاد فارس فلزموا الجبل ونجوا ، وهذا إكرام من الله جل جلاله .

أيضًا من الكشف البصري ما حصل من أبي بكر رضي الله عنه حينما نظر إلى بطن امرأته وهي حامل فقال : (أراهَا جاريةً) ، فلما ولدت بعد مدة كانت كذلك ، فهذا من كشف البصر .

فهذه الكشوف العلمية التي يُكْشَفُ للعبد بها من العلوم ما لا يكون لغيره ، هي إكرام من الله ﷻ للعبد ؛ ولهذا نقول : إن هذا النوع من الكرامات مرتبط بكلمات الله ﷻ الكونية ، وكلمات الله ﷻ الشرعية ، فارتباطه بكلمات الله ﷻ الكونية راجع إلى الكشف البصري والسمعي ونحو ذلك ، وارتباطه بكلمات الله ﷻ الشرعية راجع إلى العلم ، فيعلم منها ما لا يعلم غيره ، وينكشف له من العلم بالنصوص

ما ليس لغيره، ويوفق حتى يكون ذلك كرامة له.

أما النوع الثاني من الكرامات: الذي في قوله: (وأنواعِ القدرةِ والتأثيراتِ)، يعني: أن يقدر على ما لا يقدر عليه غيره، أو يؤثر بما لا يستطيع أن يؤثر به غيره، أي: يكون عنده قدرة زائدة ليست في مقدور أهل زمانه، مثل ما حصل لسعد رضي الله عنه حيث يَبِسَ الماء ومر الجيش، هذا نوع من القدرة، ومثل إحياء الفرس للصحابي هذا نوع من القدرة والتأثير.

والقدرة في قوله: (وأنواعِ القدرةِ) هو يَقْدِرُ بما يُجْرِي اللهُ على يديه، وإلا فليس بوسعه أن يقدر؛ لأنه خارج عن مقدوره، لكن الله ﷻ يعطيه قدرة خاصة من جهة الإكرام، فصارت القدرة كرامة، والتأثير قد يكون تأثيرًا في الكونيات، وقد يكون تأثيرًا في الشرعيات.

إذن القدرة والتأثير قسمان:

* قدرة وتأثير في الكونيات.

* وقدرة وتأثير في الشرعيات.

وهذا أيضًا نؤمن به ونصدق، فمن جهة الكونيات - مثل ما سبق بيانه - ومن جهة الشرعيات ما جعل الله ﷻ لبعض الناس من الكرامة في التأثير في الناس فيؤثر فيهم ويُقبل، فيكون قوله فيهم مسموعًا، وإفهامه لهم مؤثرًا، وتكون دعوته لهم نافعة، ووعظه لهم نافعًا، وقد ذكر أهل العلم عن بعض الوعاظ من العلماء أنه ربما أسلم على يديه في المجلس الواحد كذا وكذا من جراء وعظه، وتاب على يديه عشرة آلاف؛ كما ذُكر مثل ذلك في بعض مجالس ابن الجوزي رحمه الله.

هذا نوع من الكرامة في التأثير، وهو تأثير في الشرعيات، يعني: أثّر بالالتزام بالشرع وفهم الشرعيات ونحو ذلك، أو تأثير في الكونيات بالإقدار على ما لا يقدر عليه غيره.

هذا خلاصة البحث في هذا التقسيم، وهذه الجمل لها تفصيلات وتقسيمات تطلب من مظانها المطولة.

إذا تقرر ذلك، فبحث الكرامات بحث مهم، وسبق أن ذكرنا أن المعتزلة ينفون الكرامات ولا يصدقون بكرامات الأولياء، وأهل السنة يصدقون بكرامات الأولياء، وكذلك الأشاعرة يصدقون بكرامات الأولياء.

وهناك فرق بين قول أهل السنة وقول الأشاعرة:

فأهل السنة يصدقون بكرامات الأولياء، وما يُجْرِي الله على أيديهم من خوارق العادات بالقيد الذي سبق بيانه: أن كرامة الولي لا تبلغ آية النبي.

والأشاعرة يقولون: كرامة الولي تساوي آية النبي، والفرق بينهما أن كرامة الولي ليست مقرونة بدعوى النبوة، وآية النبي أو كرامة النبي أو البرهان الذي يعطيه الله ﷻ للأنبياء والرسل هذه المقرونة

بدعوى النبوة . فالفرق بينهما عند الأشاعرة من جهة اقتران الكرامة أو الخارق للعادة بدعوى النبوة ؛ فإن كان مع الخارق للعادة دعوى النبوة صارت آية وبرهانًا ومعجزة ، وإن خلت من دعوى النبوة صارت كرامة .

وهذا يُخالف مذهبنا وطريقتنا وقول أئمة أهل السنة في أن كرامات الأولياء لا تبلغ آيات الأنبياء ؛ ولهذا نقول : إن آيات الأنبياء وبراهين الأنبياء خارقة لمقدور جنس المخلوقات : الجن ، والإنس ، والملائكة .. إلى آخره ، أما كرامة الولي فهي محدودة : خارقة لعادة ناس زمانهم .

وخلاصة القول في مذهب أهل السنة والجماعة في كرامات الأولياء : أن كرامات الأولياء لا تتساوى ، وعدم تساويها ليس لأجل تفاضل الإيمان ، فقد يُعطى الأكمل في الولاية من الكرامة ما هو أقل مما يعطى الأقل منه إيمانًا ، وقد يُعطى من عصى شيئًا من الكرامة ، ولا يُعطاها المؤمن التقي المسدد ؛ لأجل حاجة ذاك إلى ما يقوي إيمانه ، ولطف الله ﷻ به ، وعدم حاجة ذاك .

ومن أصول أهل السنة في هذا أن أهل البدع والمحدثات والعصيان والكبائر ليسوا بأهل للكرامة ، فلا يُجرى على أيديهم خوارق للعادات ، وهذا يعني أن ما يحصل لأهل البدع من خوارق العادات إنما هو من الشياطين أو من الاحتيال ؛ ولهذا فإن شيخ الإسلام ابن تيمية لما ذُكِرت له الرفاعية - وهي طائفة صوفية منسوبة إلى أحمد الرفاعي ، المعروفة في الشام - أنهم من آياتهم التي تدل على أنهم أولياء أنهم يدخلون النار ولا تحرقهم ، فقال شيخ الإسلام : إن هناك زيتًا يباع في المشرق إذا طلي به الجسد لم تصل النار إلى الجسد ؛ فإن كانوا صادقين فليغتسلوا اغتسالًا جيدًا قبل أن يدخلوا النار . فأبوا أن يفعلوا ذلك .

هذا من جهة الاحتيال ، وقد يكون من جهة الشياطين ؛ كما يُدخل السكين في بطنه ، أو يأكل الأفعى ولا تصيبه ، ونحو ذلك ، فهذا من جهة تصوير الشياطين .

فإذن التقعيد أن ما يحصل لأهل البدع من الكرامات ليس هو كرامات ، وإنما هي خوارق شيطانية إلا في حالة واحدة ، وهي : حالة قتال أهل البدع للكفار والمشركين ، فهذه مستثناة عند أهل السنة ، وهي أن أهل البدع إذا قاتلوا المشركين والكفار فقد يُكرمون ، وقد تكون لهم كرامات ، وهذه الكرامات ليست إكرامًا لأشخاصهم ؛ لأنهم أهل بدع وعصيان وضلالات ، ولكنها إكرام لما حملوه من أصل الإسلام ؛ لهذا قال شيخ الإسلام في كتاب « النبوات » ، وفي غيره : إن أهل البدع يُعطون كرامات إذا كانوا في جهاد للمشركين إما جهاد لسان أو جهاد سنان ، ففي جهاد السنان يُعطى المبتدع كرامة ، لكن لا يدل على أن ما عليه من مخالفة الكتاب والسنة وأخذ البدع والعصيان أنه حق ؛ بل لأجل أنه يفوق بما معه من أصل دين الإسلام على ما مع أولئك من الكفر والضلال .

فإذن يكون إعطاء المبتدع في حال القتال الكرامة لأجل إظهار أن الله ﷻ أيد من على الإسلام ولو كان مبتدعًا على من هو على الكفر .

ويُمثِّل لذلك بعدة أمثلة منها : قتال المبتدعة من هذه الأمة المشركين والملحدين في قديم الزمان وفي حديثه ، وهذا لأجل ما معهم من أصل الدين في مواجهة الكافر المشرك أو الملحد ، فأيدهم الله بالكرامات لبيان أن هذا الدين أعظم مما هم عليه ؛ لأجل التصديق بهذا الدين .

المواجهة بالبيان والجهاد باللسان ، فأيد الله ﷻ وأكرم بعض المبتدعة من هذه الأمة – كالمعتزلة وبعضِ الأشاعرة – في حجاجهم ومواجَهتهم لطوائف الضلال من التناسخية في الهند ، والحُلولية ، واليهود ، والنصارى ، وأصحاب الملل المختلفة ، فيؤيَّدون حال الحجاج .

إذن في حال الجهاد المسألة تختلف ، فقد يُعطى المبتدع الكرامة لا لذاته ولكن لنصرة ما معه من أصل الدين ، وهذا فرق مهم ، وكثير ممن خاض في الزمن الأخير كالذي حصل للأفغان من أمور ، من شاهدها قال : إنها كرامات . وتناقلت بين الناس ، وهناك من يُكَذِّب ذلك ويقول : هؤلاء مبتدعة ، والمبتدع لا يحصل له كرامة أصلًا . وهناك من يقول : هي كرامات ، وهذا يدل على أنهم عند الله لهم مكانة الأولياء .. ونحو ذلك . وبهذا التفصيل تُفهم الفرق بين حال الكرامة في الجهاد ، وحال الكرامة في غير الجهاد ؛ فإنه في الجهاد ليست دليلًا على أن المجاهد ولي ، بل قد يكون غير ذلك ؛ كما هو الواقع ؛ فإن الحال في أولئك أن الكثير منهم مبتدعة ، وكثير منهم عندهم شركيات وخرافات ، فما حصل لهم من الكرامات فيما نَقَلَ النقلة قد يكون لأجل تأييد ما هم عليه من أصل دين الإسلام على ما عليه أولئك الكفرة من الإلحاد والظلم العظيم .

قال : (والمأثورِ عنْ سالفِ الأممِ) ، يعني التصديق بالمأثور عن سالف الأمة (في سورةِ « الكهفِ » وغيرهَا) سورة « الكهف » فيها قصة أصحاب الكهف ، وأن الله تعالى أنامهم في الكهف ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف : ٢٥] ، ومن العادة أن الإنسان لا ينام هذه النومة الطويلة ويسلم فيها ، والله ﷻ جعل ذلك كرامة لهم .

قال : (في سورةِ « الكهفِ » وغيرهَا ، وعَنْ صدرِ هذهِ الأمةِ منَ الصحابةِ والتابعينَ وسائرِ قرونِ الأمةِ ، وهيَ موجودةٌ فيهَا إلى يوم القيامة) ، يعني : أن الكرامات لا تزال تحصل في هذه الأمة (إلى يومِ القيامةِ) ، ويقصد بيوم القيامة ما قبل قيام الساعة ، يعني : قبل هبوب الريح التي تقبض أنفاس المؤمنين ؛ لأن الكرامات مرتبطة بأهل الإيمان ، ويبقى الناس مدة طويلة لا يُقال في الأرض : الله ، الله – كما جاء في « صحيح مسلم »[(١)] – يعني : لا أحد يعظم الله فيقول للآخر : اتق الله اتق الله ، بل « يتهارجونَ فيها تهارجَ الحُمُرِ »[(٢)] .

ومما يرتبط بهذا المبحث : أن أهل السنة يعتقدون أن الولي تابع للنبي ، وأنهم لا يُفَضِّلُونَ أحدًا من

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٣٧/١١٠) ، وابن ماجه (٤٠٧٥) من حديث النواس بن سمعان .

الأنبياء، ويقولون: نبيٌّ واحد أفضل من جميع الأولياء؛ كما قال الطحاوي ﷺ في عقيدته.

وأول من أحدث القول بِخَتْمِ الوِلاية، وباحتمال أن يَفْضُلَ الولي على النبي فيما يُذكَرُ عنه: الحكيم الترمذي صاحب كتاب «نوادر الأصول»، وذلك في كتاب سماه «ختم الولاية» وعنى بها: ختم الأولياء، فذكر فيه أصولًا في هذا الباب، وكان ذلك سببًا لضلال جهلة المتصوفة والاتحادية في هذا الباب.

فقالوا: إن الولاية تُخْتَمُ كما تُخْتَمُ النبوة، وإنه يمكن أن يكون الولي أفضل من النبي. وقد تبنى هذا - والعياذ بالله - ابن عربي الطائي المعروف صاحب كتاب «الفتوحات المكية»، و«فُصُوصِ الحِكَم»، ذكره في كتابه «الفُصُوص»، وذكر أن خاتم الأولياء - قالوا: يعني بذلك نفسه - أفضل من خاتِمِ الأنبياء.

ولهذا كفَّرَهُ العلماء بذلك، وحكموا عليه بالزندقة؛ بل قالوا: وأي كفر أعظم من هذا حيث قال: إن النبي ﷺ مثَّلَ لبناء الأنبياء بأنه لم يبق فيه إلا لبنة، فكان هو ﷺ تلك اللبنة. قال: وخاتم الأولياء يَنظُرُ نفسه في موضع لبنتين، لَبِنَة في الظاهر ولَبِنَة في الباطن، فلبنة الظاهر تتابع رسم الشريعة، ولبنة الباطن تَسْتقي من المَعْدن الذي يَسْتَقِي منه المَلَكُ الذي أوصل الخبر إلى النبي.

وقد ألَّفَ ابن عربي هذا كتابًا فيه الأحاديث التي يرويها عن ربنا ﷻ مباشرة، وهو مطبوع سمَّاه الأربعين عن رب العالمين، فكانت هذه هي جهة التفضيل.

ولذلك تجد أن هؤلاء يرون أنهم سقطت عنهم التكاليف؛ لأنهم خوطبوا بما لم يُخاطب به غيرهم، وأنهم في الظاهر يتبعون، لكن في الباطن هم معذورون أو لهم شريعتهم الخاصة.

وهذا لا شك أنه زندقة، وهو الذي ذكره إمام هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﷺ في «نواقض الإسلام»، فقد كان كثير من الناس في نجد وما حولها وفي الحجاز وفي البلاد الإسلامية الأخرى إلى يومنا يعتقد أنه يَسَعُهُ الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وَسِعَ الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام، ويعنون بذلك ختم الولاية.

إذا تبين ذلك، فإن الكرامة لا تحصل لمن كان مبتدعًا مقيمًا على بدعته، ولا لصاحب كبائر؛ بل الولي هو الذي يُتابع الكتاب والسنة، فلا يُغْتَرّ بما يجري لأهل البدع والمعاصي من الخوارق؛ لأنهم ليسوا أولياء لله ﷻ وليس ذلك برهان الولاية، بل برهان الولاية أن يتابع القرآن والسنة وأن يحكِّم السنة على نفسه ظاهرًا وباطنًا بقدر الاستطاعة.

ولهذا قالوا: تحصل مخاريق من الشياطين والجن لأهل البدع والمعاصي ليغووا الناس بهذا حتى يذهبوا عن السنة.

وهذا هو الذي حصل؛ فإن الفرق المختلفة الذين ضلوا في هذا الباب أغوتهم الشياطين وجعلت لهم

ما يشبه الكرامات ، فاغتر الناس ، وقالوا : هذه كرامات . وهي في الواقع من جهة الشياطين ، وقد تأتي بصورته ، وقد يكون هو في أكثر من محل في نفس الوقت ، مثل ما يقال : فلان رُئي بدمشق يوم عيد الأضحى مثلًا ، ورئي بمنى أيضًا يرمي الجمرة ذلك اليوم . أو يقال : فلان رحمه الله خطب الجمعة في سبعة مساجد ، أي : شهد الناس بأنه خطب هنا ، وخطب هنا ، وخطب هنا ، وخطب هنا ، ويقول الشعراني عن هذا الذي خطب في أكثر من موضع : وكان رحمه الله يتلو آيات ليست في القرآن .

وهذا ضلال فوق الضلال ، يتلو آيات ليست في القرآن ؛ لأنهم يعتقدون أنه يصل إلى أنه يكلمه الله ﷻ فأعطاه آيات ليست في القرآن .

وهذا لا شك أنه كفر وزندقة وخروج عن الملة ، فالكرامة لا يُؤتاها إلا المتابعون للكتاب والسنة المؤمنون الأتقياء .

فما يحصل لأهل البدع والضلال والعصيان من خوارق للعادات هي من جهة الشياطين لتغوي الناس ، بل قد تتمثل الشياطين بالصالحين في أكثر من مكان حتى تُضِل الناس ، مثلما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في أكثر من موضع في كتبه : إن شياطين الجن قد تتمثل بصورة الآدمي ، حتى إنها تتمثل بصور الأحياء والأموات ، وقال رحمه الله : وأعرف من ذلك ما يطول وصفه في قوم استغاثوا بي أو بغيري ، وذكروا أنه أتى شخص على صورتي أو صورة غيري وقضى حوائجهم ، فظنوا أن ذلك من بركة الاستغاثة بي أو بغيري ، وإنما هو شيطان أضلهم وأغواهم . انتهى كلامه رحمه الله .

فنجد أن كثيرًا من الناس يزعم أن فلانًا رُئي في دمشق ، أو رُئي في مصر ، أو بغداد ، أو المدينة ، وفي الوقت نفسه رُئي حاجًا أو معتمرًا في مكة ، ومن المعلوم القطعي عند أهل العقول الصحيحة أنَّ الجسم الواحد لا يكون في مكانين متباعدين في الزمن نفسه ، ومن قال : إنه رآهم هنا ورآهم آخر هناك ؛ كأن يراهم أهل المدينة ويراهم أهل مكة في الوقت نفسه ، قد يكون هؤلاء صادقين وهؤلاء صادقين ، ولكن جاء الاشتباه من جهة تمثل الجني بالإنسي ، فمن أخبر بالرؤية فهو صادق ، ولكن لا يمكن أن يكون ابن آدم في مكانين متباعدين في وقت واحد ، ولكن الجني تمثل بصورته ليضل الناس .

يحصل هذا كثيرا ، ولهذا نقول : إن الشيطان إذا كان يتمثل في صورة العبد الصالح فقد يتمثل في صورة المبتدع ليضل الناس أكثر ؛ فلهذا يقول أهل العلم : الخوارق ثلاثة أنواع :

الأول : ما يحصل للأنبياء ، وهذه آيات وبراهين .

الثاني : ما يحصل للأولياء ، وهذه كرامات .

الثالث : ما يحصل لأهل العصيان والمبتدعة وأهل الضلال أو السحرة أو الممخرقين ، وهذه خوارق شيطانية .

ومن المباحث المتعلقة بهذا الباب أيضًا مبحث الفراسة ، والفراسة ثلاثة أنواع :

فراسة خَلْقية : هذه الفراسة هي التي كُتبت فيها المؤلفات التي تسمى كتب الفراسة ، يعني يستدلون بالخَلْق على الخُلُق : يستدلون بالخَلْق على الصفات ، فيستدلون بصغر العينين على ذكائه من عدمه ، ويستدلون بكبر الرأس على ذكائه من عدمه ، ويستدلون بسعة الصدر عن حلمه وعدم حلمه ، ويستدلون بوَفْرة جسمه على كذا من كذا ، ويستدلون بتقاطيع وجهه ، وبعرض جبهته ، وبشموخ أنفه ، وبسعة وجهه ، وطول وجهه ، ولون الشعر ، ولون العينين ... إلى آخره ، هذه أُلفت فيها مؤلفات كثيرة ، حيث يستدلون على أخلاق هذا المتصف بتلك الصفات .

فهذه الفراسة الخَلْقية راجعة إلى تجارب الناس ، منها ما هو حق ، ومنها ما هو باطل ؛ لذلك فإن ما فيها لا يجوز أن يُعتمد بإطلاق ، كذلك لا يُرد بإطلاق ، لأنّ فيه ما هو من الحق ، وفيه ما ليس من الحق .

ومن العلماء من كان يغلو في مثل هذه فيعتمدها ، مثل ما يذكر - وهو صحيح - عن الشافعي ﷺ ، فإنه تعلم هذا النوع من الفراسة وأكثر فيها جدًّا ، حتى ربما اشْتُري له الشيء من أحد فسأل عن صفته ، فربما لم يطعم الطعام لأجل صفته ، فقد روى الربيع بن سليمان قال : (اشتريت للشافعي طيبًا بدينار ، فقال لي : ممن اشتريت ؟ فقلت : من ذلك الأشقر الأزرق ، فقال : أشقر أزرق رده رده) . وأشباه ذلك .

هذا نوع من التشاؤم وإن كان وقع فيه بعض الأئمة من أهل العلم ، لكنه شيء يغلب على النفس ، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد ، فبعض العلماء كان يكثر من هذا ويستعمله في حياته ، وهذا لا ينبغي ، فإن الصحابة رضوان الله عليهم كانت صفاتهم مختلفة ، منهم من كان دقيقًا قصيرًا جدًّا ، ومنهم من كان طويلًا ، ومنهم من كان كبير الرأس ، ومنهم من كان صغير الرأس ، ومنهم من كان صغير العينين ... إلى آخر هذه الصفات التي يزعمون ، وكانوا في مقامات الإيمان والصلاح .

النوع الثاني : فراسة علمية إيمانية ، وهذه الفراسة العلمية تسمّى فراسة ؛ لأنّ العلم الصحيح يأتي لصاحبه كوُثوب صاحب الفرس عليه ، ودنو صاحب الفرس منه وتمكنه من ذلك ، فيأتيه من العلم والإلهام ما يعلم به الحق ، وهذا النوع من الفراسة هو الذي يكون كرامة من الكرامات ؛ ولهذا يبحث العلماء بحث الفِراسة وأنواعها في مبحث كرامات الأولياء لأجل هذا النوع ، فقوله ﷺ : « اتَّقُوا فِراسَةَ المُؤْمِنِ فإنه يَنْظُرُ بنورِ اللهِ »[1] ، يعني : هذا النوع من الفراسة في الأمور الراجعة إلى علمه بالأشياء : علمه بما في نفس صاحبه ، ينظر إليه فيعلم ما يجول بخاطره ، يعلم أنه يفكر في كذا ... وأشباه هذا ، وهذا من النور الذي يقذفه الله ﷻ في قلب المؤمن .

لكن هذا لا يسوغ أن يُجعل دليلًا على الحكم ، بل هذا خاطر يأتي للقلب ويهجم عليه ، ويكون في أهل الولاية وأهل الإيمان الصحيح والتقوى فراسةً ، لكن لا يسوغ لصاحبه أن يحكم به وأن يستعمله ،

(١) أخرجه الترمذي (٣١٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري . وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (٦٠٧) .

فيظن بالناس الظنون لأجل هذه الفراسة ، أو يحمدهم لأجل هذه الفراسة ، لأن هذه الفراسة دليل ناقص ؛ قد تكون من نور الله ﷻ وقد لا تكون ، فالمرء لا يزكي نفسه فلا يدري هذا الخاطر الذي هجم عليه هل هو من نور الله ﷻ ، أو هو من الظن السيئ ، أو هو من الظن الحسن الذي فيه تزكية لغيره ، وأشباه ذلك مما لا يسوغ .

فله أن يستعمله من جهة الاحتياط والمعرفة ، لكن ليس له أن يحكم به إلا في بعض الأحوال التي يقوى فيها حيث يكون عنده يقين بذلك .

قال ﷺ : « قد كان يكونُ في الأمَمِ قبلكمْ مُحَدَّثونَ - أي : ملهمون - فإنْ يَكُنْ في أمتي منهم أحدٌ فإن عمرَ بن الخَطَّابِ منهم »[1] .

وهذا النوع من الفراسة من جنس الكرامات ، بل هي كرامة ، ولهذا فإن أهل العلم يبحثون الفراسة إذا بحثوا الكرامة ، فمبحث الفراسة في كتب العقيدة بعد كرامات الأولياء ؛ لأنها نوع من أنواع الكرامة .

النوع الثالث : الفِراسة الرياضية ، ويدخل فيها القافة وأشباه ذلك ، والقافة منهم من يعلم الأشكال فيلحق هذا بأبيه ، ومنهم من يعلم الأثر ، وبعض قبائل العرب معروف فيها هذا الأمر ؛ كبني مُرَّة ونحوهم يعرفون مِنْ وطء القدم هو من أي قبيلة ! ويعرفون مِنْ وطء القدم هل الواطئ رجل أم امرأة ، وهل المرأة حائض أم طاهر ، وهذا يسمى القيافة وتتبع الأثر ، هذا علم خاص يتداولونه فيما بينهم ، وهو صحيح دلت التجارب على صحته ، والشريعة جاء فيها الحكم بالقيافة ، فالقائف يُحكم بقوله في المسائل التي يحتاج فيها إلى قائف ، مثل تنازع الأنساب وأشباه ذلك .

والنبي ﷺ كان عنده زيد بن حارثة وابنه أسامة بن زيد مضطجعان ، وقد غطيا وجهيهما وبدت أقدامهما ، فجاء رجل من القافة فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض . فسُرَّ بذلك النبي ﷺ وبرقت أسارير وجهه ﷺ لمحبته لأسامة وأبيه رضي الله عنهما[2] .

فهذا النوع يحكم به شرعًا ويصير القاضي إليه ، وهو من حيث الظاهر أقوى أنواع الفراسة ، يعني : من حيث الحكم الظاهر ، أما الباطن فالثاني الذي هو فراسة المؤمن ، والأول قد يكون أو لا يكون .

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٩٨/٢٣) من حديث عائشة .

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٣١ ، ٦٧٧٠) ، ومسلم (١٤٥٩/ ٣٩ ، ٤٠) ، وأبو داود (٢٢٦٧) ، والترمذي (٢١٢٩) ، وابن ماجه (٢٣٤٩) من حديث عائشة .

الأسئلة

❁ **قال الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان رحمه الله :**

الكرامة :

س١- ما هي الكرامة ؟ وهل هي تدل على صدق من ظهرت على يديه أو ولايته أو فضله ؟

ج- هي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى للنبوة ، ولا هو مقدمة يظهر على يد عبد ظاهره الصلاح ، ملتزم المتابعة ، مصحوبًا بصحة الاعتقاد والعمل الصالح علم بها أو ما لم يعلم ، ولا تدل على صدق من ظهرت على يديه ولا ولايته ، ولا فضله على غيره لجواز سلبها ، وأن تكون استدراجًا .

س٢- ما الفرق بين المعجزة والكرامة والأحوال الشيطانية ؟

ج- المعجزة مقرونة بدعوى النبوة ، والكرامة غير مقرونة بدعوى النبوة ، وأما الأحوال الشيطانية فهي التي تظهر على أيدي المنحرفين ممن يدعي مع الله إلهًا آخر ؛ وكالسحرة والكهنة ، والمشعوذين ؛ لأن الكرامة لا بد أن تكون أمرًا خارقًا للعادة أتى ذلك الخارق عن امرئ صالح مواظب على الطاعة ، وتارك للمعاصي .

س٣- ما هو مذهب أهل السنة والجماعة في الكرامة ؟

ج- التصديق الجازم بكرامات الأولياء ، وإنها حق ، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في العلوم والمكاشفات ، وأنواع القدرة والتأثير ؛ كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها ، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين ، وإنما أنكرها أهل البدع من المعتزلة والجهمية ، ومن تابعهم لكن كثيرًا ممن يدعيها يكون ملبوسًا عليه .

س٤- اذكر شيئًا من أنواع العلم والقدرة والتأثير ؟

ج- أما العلم والأخبار الغيبية والسماع في الرؤية ، فمثل إخباره ﷺ عن الأنبياء المتقدمين ، وأممهم ، ومخاطبته لهم ، وكذلك إخباره عن أمور الربوبية ، والملائكة ، والجنة والنار بما يوافق الأنبياء قبله من غير تعلم منهم ، ويعلم أن ذلك موافق لقول الأنبياء تارة بما في أيديهم من الكتب الظاهرة ونحو ذلك من النقل المتواتر ، وتارة بما يعلمه الخاصة من علمائهم ، وأما القدرة والتأثير فكانشقاق القمر ، وكذا معراجه ﷺ إلى السماوات ، وكثرة الرمي بالنجوم عند ظهوره ، وكذلك إسراؤه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، وكتكثير الماء في عين تبوك ، وعين الحديبية ، ونبع الماء من بين أصابعه ، وكذا تكثير الطعام ونحو ذلك .

س٥- اذكر شيئًا من خوارق العادة لغير الأنبياء من باب العلوم والمكاشفات ؟

ج- مثل قول عمر في قصة سارية وهو على المنبر ، ورؤيته لجيش سارية فقال : يا سارية الجبل ؛

تحذيرًا له من العدو ومكره له من وراء الجبل، وسماع سارية مع بعد المسافة؛ لأن عمر بالمدينة، والجيش بنهاوند.

وكإخبار أبي بكر أن في بطن امرأته أنثى، وإخبار عمر عمن يخرج من ولده فيكون عادلًا، وقصة صاحب موسى وعلمه بحال الغلام ونحو ذلك.

س٦- ما مثال ما كان من باب القدرة والتأثير لغير الأنبياء؟

ج- مثل قصة أصحاب الكهف، وقصة مريم، والذي عنده علم من الكتاب، وكما في قصة العلاء بن الحضرمي من الصحابة ﷺ؛ فإنه لما ذهب إلي البحرين سلكوا مفازة وعطشوا عطشًا شديدًا حتى خافوا الهلاك، فنزل فصلى ركعتين، ثم قال: يا حليم، يا عليم، يا علي، يا عظيم، اسقنا، فجاءت سحابة فأمطرت حتى ملئوا الآنية، وسقوا الركاب، ثم انطلقوا إلى خليج من البحر ما خيض قبل ذلك اليوم، فلم يجدوا سفنًا فصلى ركعتين، ثم قال: جوزوا باسم الله، قال أبو هريرة فمشينا على الماء فوالله ما ابتل لنا قدم، ولا خف، ولا حافر، وكان الجيش أربعة آلاف، والطيران في الهواء كما في قصة جعفر بن أبي طالب ذو الجناحين رضي الله عنه، وكجريان النيل بكتاب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وكشرب خالد بن الوليد السم من غير أن يحصل ضرر، وكما جرى لسعد بن أبي وقاص في القادسية، ومرورهم على الماء بجنودهم، وأسيد بن حضير، ونزول الظلة عليه بالليل فيها مثل السرج، إلى غير ذلك مما يطول ذكره، وفي هذا كفاية، والله أعلم.

س٧- هل عدم الكرامة نقص في دين الإنسان ومرتبته عند الله؟

ج- اعلم أن عدم الخارق علمًا وقدرة لا يضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخر له شيء من الكونيات لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله؛ بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه إذا لم يكن وجود ذلك مأمورًا به أمر إيجاب ولا استحباب.

س٨- ما الذي يستفاد من الكرامة؟ وهل هي مستمرة؟

ج- يُستفاد منها: أولًا: كمال قدرة الله، ونفوذ مشيئته، وأنه كما أن لله سننًا وأسبابًا يقتضي مسبباتها الموضوعة لها شرعًا وقدرًا؛ فإن لله سنن أخرى لا يقع عليها علم البشر، ولا تدركها أعمالهم وأسبابهم.

ثانيًا: أن هذه الكرامة بالحقيقة دلالة على رسالة الرسول الذي اتبعه من أتت على يديه؛ لأنها لم تحصل له إلا ببركة متابعته له.

ثالثًا: قيل: إنها من المبشرات التي يعجلها الله لمن أتت على يديه، وهي باقية إلى قيام الساعة.

❁ ❁ ❁

« فَصْلٌ »

فِي صفاتِ أهلِ السنةِ والجماعةِ ، ولِمَ سُمُّوا بذلك

ثم مِن طريقةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللَّهِ ﷺ باطنًا وظاهرًا ، واتِّباعُ سبيلِ السابقين الأوَّلين مِن المهاجرين والأنصارِ ، واتِّباعُ وصيةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ حيث قال : « عليكم بسُنَّتي وسنةِ الخلفاءِ الراشدين المَهْدِيِّين مِن بعدِي ، تَمَسَّكوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ ، وإياكم ومُحْدثاتِ الأمورِ ؛ فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ » .

ويعلَمون أن أصدقَ الكلامِ كلامُ اللَّهِ ، وخيرَ الهديِ هَدْيُ محمدٍ ﷺ ، ويُؤْثِرون كلامَ اللَّهِ على غيرِه مِن كلامِ أصنافِ الناسِ ، ويُقَدِّمون هديَ محمدٍ ﷺ على هديِ كلِّ أحدٍ ، ولهذا سُمُّوا أهلَ الكتابِ والسنةِ .

وسُمُّوا أهلَ الجماعةِ ؛ لأن الجماعةَ هي الاجتماعُ ، وضدُّها الفُرْقةُ ، وإن كان لفظُ الجماعةِ قد صار اسمًا لنفسِ القومِ المُجْتَمِعين .

والإجماعُ هو الأصلُ الثالثُ الذي يُعْتَمَدُ عليه في العلمِ والدينِ ، وهم يَزِنُونَ بهذه الأصولِ الثلاثةِ جميعَ ما عليه الناسُ مِن أقوالٍ وأعمالٍ باطنةٍ أو ظاهرةٍ ، مما له تَعَلُّقٌ بالدينِ .

والإجماعُ الذي يَنْضَبِطُ هو ما كان عليه السلفُ الصالحُ ؛ إذ بعدَهم كثُر الاختلافُ ، وانْتَشَرت الأُمَّةُ .



الشـــرح

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ﵀:

قوله: «اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا ....»:

لما ذكر طريقة أهل السنة في مسائل الأصول المعينة ذكر طريقهم الكلي في أخذ دينهم، أصوله وفروعه، وأنهم سلكوا في ذلك الصراط المستقيم والعصمة النافعة - الكتاب والسنة - واتبعوا أعظم الناس معرفة وعلمًا واتباعًا للكتاب والسنة؛ وهم الصحابة ﵃ عمومًا والخلفاء الراشدون خصوصًا، فسلكوا إلى الله مستصحبين لهذه الأصول الجليلة، وما جاءهم مما قاله الناس وذهبوا إليه من المقالات وزنوه بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقرون المفضلة؛ فاستقامت طريقتهم وسلموا من بدع الأقوال المخالفة لما عليه الرسول وأصحابه في الاعتقادات، كما سلموا من بدع الأعمال؛ إذ لم يتعبد[1] ولم يشرعوا إلا ما شرعه الله ورسوله.

❁ قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع ﵀:

قوله: «والإجماع هو الأصل الثالث»:

وأما الأصل الأول: فهو القرآن، وأما الثاني: فهو سنة النبي عليه السلام.

❁ قال الشيخ محمد خليل هراس ﵀:

قوله: (من طريقة أهل السنة) إلخ: هذا بيان لمنهج أهل السنة والجماعة فى استنباط الأحكام الدينية كلها أصولها وفروعها، بعد طريقتهم فى مسائل الأصول.

وهذا المنهج يقوم على أصول ثلاثة:

أولها: كتاب الله ﷻ الذى هو خير الكلام وأصدقه، فهم لا يقدمون على كلام الله كلام أحد من الناس.

وثانيها: سنة رسول الله ﷺ وما أثر عنه من هدى وطريقة، لا يقدمون على ذلك هدى أحد من الناس.

وثالثها: ما وقع عليه إجماع الصدر الأول من هذه الأمة قبل التفرق والانتشار وظهور البدعة والمقالات، وما جاءهم بعد ذلك مما قاله الناس وذهبوا إليه من المقالات وزنوها بهذه الأصول الثلاثة التى هى الكتاب والسنة والإجماع، فإن وافقها قبلوه وإن خالفها ردوه أيًا كان قائله، وهذا هو المنهج الوسط، والصراط المستقيم الذى لا يضل سالكه، ولا يشقى من اتَّبعه، وسط بين من يتلاعب بالنصوص فيتأول الكتاب وينكر الأحاديث الصحيحة، ولا يعبأ بإجماع السلف، وبين من يخبط خبط عشواء فيتقبل كل رأى ويأخذ بكل قول لا يفرق فى ذلك بين غث وسمين وصحيح وسقيم.

۞ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

« ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله باطنًا وظاهرًا » اعتقادًا في الاعتقادات، وأقوالًا في الأقوال، وأفعالًا في الأفعال.

فما أثر عنه وما جاء عنه أقسام: قسم من قوله، وقسم من فعله، وقسم من إقراره، فنتبع ما قال، ونقرر ما قرر، ونفعل ما فعل، فهذا أصل عظيم وباب كبير من أبواب الدين.

« وَ » كذلك من أصول أهل السنة مع ذلك: « اتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار »، ومعرفة ما هم عليه والأخذ بهديهم؛ كما قال ﷺ: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ....» الحديث[1].

« واتباع وصية رسول الله ﷺ » هذا من عطف الخاص على العام، ومن أصولهم أيضًا: اتباع وصية رسول الله ﷺ، « حيث قال: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها » »؛ يعني: شدوا بها، « « وعضوا عليها بالنواجذ » »؛ يعني: امسكوا عليها بالنواجذ الأربع، فإن الشيء النفيس لا يُكتفى بإمساكه باليد فقط.

« وإياكم ومحدثات الأمور » حرض على التمسك بما تقدم، وحذر مما أحدث بعده مما يتعبد به، فإن الذي لم يكن على زمنه وأصحابه والسلف الصالح والصدر الأول، فما جاء به فهو البدعة المحضة، لو كان خيرًا لسبقونا إليه؛ « اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم ».

فإذا لم يكن في القرآن، ولم يكن من المأثور عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة والتابعين والصدر الأول؛ فهو بدعة.

« فإن كل بدعة ضلالة »، البدعة في قول عمر رضي الله عنه: « نعمت البدعة »، مراده من حيث اللغة، وإلا فأصلها معروف زمن النبي ﷺ، أما تقسيم بعضهم البدعة إلى خمسة أقسام فهذا غير مُسَلَّمٍ؛ بل البدعة الذي لا يسوغها الشرع فهي بدعة ضلالة، وما كان لها ما يخولها من الدين ويدل عليها فليست بدعة ضلالة، بل بدعة لغوية.

« ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله »؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾، ويرون أن فضل كلام الله على كلام خلقه، كفضل الله على خلقه.

« وخير الهدي هدي محمد ﷺ » هديه وسيرته خير الهدي والسيرة، فلا هدي ولا سيرة خير من هديه وسيرته.

« ويؤثرون كلام الله على غيره من كلام أصناف الناس »، فلا يعدلون كلام رب العالمين بكلام

---

(١) أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢) من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في « صحيح سنن أبي داود » (٤٦٠٧).

غيره كائنًا من كان .

« ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد » كذلك من أصول أهل السنة : تقديم هدي النبي ﷺ على هدي كل أحد ، ولا يعبئون بهدي ما سواه وإن تباعدت بهم الأوطان .

« ولهذا » ولأجل كونهم لا يفضلون على كلام الله كلام غيره ، ولا يقدمون هدي أحد على هدي محمد ﷺ .

« سموا أهل الكتاب والسنة » مما تقدم من إيثارهم طريق الكتاب والسنة ، وإيثارهم كلام الله على غيره من أصناف الناس ، سموا أهل الكتاب والسنة .

« وسموا أهل الجماعة ؛ لأن الجماعة : هي الاجتماع ، وضدها الفرقة » ؛ لأنه يجمعهم شيء واحد ، وهو اجتماعهم على الحق ، وهو الأخذ بالكتاب والسنة ، والمنع بالكتاب والسنة ، فمن صار كذلك ؛ فهو من أهل الجماعة .

« وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين » سواء كانوا قليلين أم كثيرين فهم الجماعة ، ولو كان واحدًا فهو الجماعة في الحقيقة ، كما سمى الله إبراهيم أمةً .

« والإجماع : هو الأصل الثالث الذي يُعتمد في العلم والدين » فهذه الأصول الثلاثة المجمع عليها ، فإن كل واحد منها حجة ، الكتاب السنة والإجماع ؛ كما قال تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ ، وهناك أصول مختلف فيها كالقياس .

« وهم » ؛ يعني : أهل السنة « يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع » ما جنسه قربة مـ « ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة » ما كان راجحًا فهو راجح ، وما كان مرجوحًا فهو مرجوح ، وما لم يعلم رجحانه ولا مرجوحيته ، فإذا أمكن ردّه إلى الكتاب والسنّة ، وكذلك مسألة الحلال والحرام كما تقدم ، فإن الأصول المعتمد عليها ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

« مما له تعلق بالدين » خاصة مما جنسه يتعبد به إلى الله من فعل أو ترك – إما من تحريمه أو تحليله – أما من جهة الأمور العادية فهذا لا مدخل له فيه .

و« الإجماع الذي ينضبط : هو ما كان عليه السلف الصالح » والذين يلونهم ؛ وذلك لكرامة هذه الأمة ، وأنها لا تجتمع على ضلالة ، وإذا قيل : واحتج ؛ فهو إجماع .

« وبعدهم كثر الاختلاف ، وانتشرت الأمة » في قضاء المعمورة ، فلا يمكن أن يحصل إجماع إلا ما حصل في ذلك الوقت ، فهي أوطان محصورة معروفة ، وهي أمصار الإسلام الشهيرة ، وهي كانت مرجعًا للدين ، وبعدهم لا يقال : أجمع العلماء على كذا ؛ لأنه لا ينضبط .

❁ قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رحمه الله:

□ فصل في طريقة أهل السنة والجماعة:

قوله: «ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ...»:

* ثبت في مسند الإمام أحمد وجامع الترمذي عن حذيفة قال: كنا عند النبي ﷺ فقال: «إني لا أدري ما بقائي فيكم، فاقتدوا باللذَيْن من بعدي أبي بكر وعمر، وتمسكوا بعهد عمار، وما حدثكم ابن مسعود فصدقوه»(1).

وفي رواية: «فتمسكوا بعهد ابن أم عبد واهتدوا بهدي عمار»، وعن العرباض بن سارية قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»(2). رواه أحمد والترمذي وصححه ورواه ابن ماجه وزاد: «فقد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك».

وقال عبد الله بن مسعود: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، وقال ابن الماجشون سمعت مالكًا يقول: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فقد زعم أن محمدًا خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكون اليوم دينًا. وقال الشافعي: من استحسن. يعني: بدعة فقد شرَّع. فأمر ﷺ بلزوم سنته وسنة الخلفاء الراشدين عند وقوع الاختلاف في الأمة في أصول الدين وفروعه.

والسنة: هي الطريق المسلوك، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدين من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديمًا لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله، وكثير من المتأخرين يخص اسم السنة بما يتعلق بالاعتقاد؛ لأنها أصل الدين والمخالف فيها على خطر عظيم.

وفي أمره ﷺ باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، وأمره بالسمع والطاعة لولاة الأمور عمومًا دليلٌ على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة، كاتِّبَاع السنة بخلاف غيرهم من ولاة الأمور.

والخلفاء الراشدين الذين أمرنا بالاقتداء بهم هم؛ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، فإن في حديث

---

(1) أحمد (٥/٣٨٥)، والترمذي (٣٧٩٩)، وابن ماجه (٩٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥١١).

(2) تقدم تخريجه.

سفينة عن النبي ﷺ : « الخلافة ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكًا »[1] ، وقد صححه الإمام أحمد ، واحتج به الأئمة الأربعة ، ونص كثير من الأئمة على أن عمر بن عبد العزيز خليفة راشد أيضًا ، وقد اختلف العلماء في اجتماع الخلفاء الأربعة : هل هو إجماع أو هو حجة مع مخالفة غيرهم من الصحابة أم لا ؟ وفيه روايتان عن الإمام أحمد . ولو خالف أحد الخلفاء غيره من الصحابة ، فهل يقدم قوله على قول غيره فيه أيضًا قولان للعلماء ، والمنصوص عن الإمام أحمد : أنه يقدم قوله على قول غيره من الصحابة ، وكلام أكثر السلف يدل على ذلك .

وإنما وصف الخلفاء بالراشدين ؛ لأنهم عرفوا الحق وقضوا به . والراشد ضد الغاوي ، والغاوي من عرف الحق وعمل بخلافه ، وفي رواية المهديين يعني : أن الله يهديهم للحق ولا يضلهم عنه ، والضال الذي لم يعرف الحق بالكلية .

فالأقسام ثلاثة : راشد وغاو وضال ؛ وكل راشد فهو مهتد ، وكل مهتد هداية تامة فهو راشد ؛ لأن الهداية إنما تتم بمعرفة الحق والعمل به أيضًا ، قوله : « عضوا عليها بالنواجذ » . كناية عن شدة التمسك بها ، والنواجذ : الأضراس ، وقوله : « وإياكم ومحدثات الأمور » تحذير للأمة من إتباع المبتدعة ، وأكد ذلك بقوله : « كل بدعة ضلالة » ، والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه ، وأما ما كان له أصل الشرع يدل عليه ، فليس ببدعة شرعًا وإن كان بدعة لغة .

فكل من أحدث شيئًا ونَسَبَهُ إلى الدين ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه ، فهو ضلالة والدين بريء منه ، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات أو الأعمال أو الأقوال الظاهرة والباطنة .

وأما ما وقع من استحسان بعض البدع ، فإنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية ، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه : لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد ، وخرج ورآهم يصلون كذلك قال : نعمت البدعة هذه . ورُوِيَ أن أبي بن كعب قال له : إن هذا لم يكن . فقال عمر : قد علمت ولكنه حسن . ومراده : أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت ، ولكن له أصل في الشريعة يرجع إليها .

وروى ابن حميد عن مالك قال : لم يكن شيء من هذه الأهواء في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، وكأن مالكًا يشير بالأهواء إلى ما حدث من التفرق في أصول الديانات من أمور الخوارج والروافض والمرجئة ، ونحوهم ممن يتكلم في تكفير المسلمين واستباحة دمائهم وأموالهم أو في تخليدهم في النار أو في تفسيق خواص هذه الأمة أو عكس ذلك ما أُحدث من الكلام في أفعال الله تعالى في قضائه وقدره ، وقد كذَّب بذلك من زعم أن المعاصي لا تضر أهلها ، وأنه لا يدخل النار من أهل

---

(١) ابن حبان (٦٦٥٧) ، وأبو داود (٤٦٤٦) ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٤٥٩) ، و« مشكاة المصابيح » (٥٣٩٥) .

التوحيد أحد ، وأصعب من ذلك من كذب وزعم أنه نزه اللَّه بذلك عن الظلم ، وأصعب من ذلك ما حدث من الكلام في ذات اللَّه وصفاته مما سكت عنه النبي ﷺ والصحابة والتابعون ، والكلام في الحلال والحرام بمجرد الرأي ، ورد كثير مما وردت به السنة في ذلك لمخالفته الرأي والأقيسة العقلية .

ومما حدث بعد ذلك الكلام في الحقيقة بالذوق والكشف ، وزعم أن الحقيقة تنافي الشريعة ، وأن المعرفة وحدها تكفي مع المحبة ؛ وأنه لا حاجة إلى الأعمال وأنها حجاب وأن الشريعة إنما يحتاج إليها العوام ، وربما انضم إلى ذلك الكلام في الذات والصفات مما يعلم قطعًا مخالفته الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة .

وروى مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد اللَّه قال : كان رسول اللَّه ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : « صبحكم ومساكم » . ويقول : « أما بعدُ ؛ فإن خير الحديث كتاب اللَّه وخير الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة » . وفي رواية له : « من يهد اللَّه فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له »[1] . وللنسائي : « وكل ضلالة في النار »[2] . والهدي بفتح الهاء وسكون الدال : السمت والطريقة والهيئة .

أي أحسن الطرق طريقته وسمته وسيرته من « هدي هدية : سار بسيرته » ، وجرى على طريقته . ويقال : فلان حسن الهدي . أي الطريقة والمذهب ، ومنه خبر : « اهتدوا بهدي عمار » . وبضم ففتح فيها . وهو بمعنى الدعاء والرشاد . وقال القاضي هو من تهادت المرأة في مشيتها إذا تبخترت ، ولا يكاد يطلق إلا على طريقة حسنة وسنة مرضية ، ولامه للاستغراق ؛ لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى متعدد وهو داخل فيه ، ولأنه لو لم يكن للاستغراق لم يفد المعنى المقصود ، وهو تفضيل دينه وسنته على جميع السنن والأديان .

قوله : « والإجماع : هو الأصل الثالث » : الإجماع في اللغة : العزم والاتفاق . يقال : أجمع فلان رأيه على كذا إذا صمم وعزم عليه ، قال تعالى : ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ . واصطلاحًا : اتفاق مجتهدي الأمة في عصر واحد على أمر ديني وهو حجة قاطعة ، فهذه الأصول الثلاثة التي هي الكتاب والسنة والإجماع هي التي يعتمد عليها في العلم والدين عند أهل السنة والجماعة .

وهناك أصل رابع اختلفوا فيه وهو القياس ، وبعضهم ذكر الاستحسان والمصالح المرسلة ، وهذه الأبحاث مبسوطة في كتب أصول الفقه .

وقد زعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة اللَّه وعدله ، وأنه خالق كل شيء وقادر علي كل شيء ، وتزعم الجهمية من هؤلاء ومن اتبعهم من بعض الأشعرية وغيرهم أنه لا

---

(١) مسلم (٨٦٧) .

(٢) النسائي (٣/٢٠٩) ، وصححه الألباني في « الإرواء » (٦٠٨) .

يصح الاستدلال بذلك علي علم الله وقدرته وعبادته، وأنه مستو على العرش .

ويزعم قوم من غالية أهل البدع أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث على المسائل القطعية مطلقة ، بناء على أن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين بما زعموا ، ويزعم كثير من أهل البدع أنه لا يستدل بالأحاديث المتلقاة بالقبول على مسائل الصفات والقدر ونحوهما مما يطلب فيه القطع واليقين ، ويزعم قوم من غالية المتكلمين أنه لا يستدل بالإجماع على شيء ، ومنهم من يقول : لا يصح الاستدلال به على الأمور العلمية ؛ لأنه ظني .

أما طرق الأحكام الشرعية فهي بإجماع المسلمين : الكتاب لم يختلف أحد من الأئمة في ذلك ، كما خالف بعض أهل الضلال في الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية .

والثاني : السنة المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن ، بل تفسره مثل أعداد الصلاة وأعداد ركعاتها ونصب الزكاة وفرائضها وصفة الحج والعمرة ، وغير ذلك من الأحكام التي لم تعرف إلا بتفسير السنة .

وأما السنة التي لا تفسر ظاهر القرآن ، أو يقال تخالف ظاهره ، كالسنة في تقدير نصاب السرقة ورجم الزاني وغير ذلك ، فمذهب جميع السلف العمل بها أيضًا ، إلا الخوارج فإن من قولهم أو قول بعضهم ، مخالفة السنة حيث قال أولهم للنبي ﷺ في وجهه : « إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله »[١].

ويحكي عنهم أنهم لا يتبعونه ﷺ إلا فيما بلغه عن الله من القرآن والسنة المفسرة له ، وأما ظاهر القرآن إذا خالفه الرسول فلا يعملون إلا بظاهره ، وقد ينكر هؤلاء كثيرًا من السنن طعنًا في النقل لا ردًّا للمنقول ، كما ينقل كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم كالشفاعة والحوض والصراط والقدر وغير ذلك .

الطريق الثالث : السنن المتواترة عن رسول الله ﷺ ؛ إما متلقاة بالقبول بين أهل العلم بها ، أو برواية الثقات لها ، وهذه أيضًا مما اتفق أهل العلم على اتباعها من أهل الفقه والحديث والتصوف وأكثر أهل العلم ، وقد أنكرها بعض أهل الكلام ، وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشيء منها ، وإنما يوجب العلم فلم يفرقوا بين المتلقى بالقبول وغيره .

وكثير من أهل الرأي قد ينكر كثيرًا منها بشروط اشترطها ، ومعارضات دفعها بها ووضعها ، كما يرد بعضهم بعضًا ؛ لأنه بخلاف ظاهر القرآن فيما زعم ، أو لأنه خلاف الأصول ، أو قياس الأصول ، أو لأن عمل متأخري أهل المدينة على خلافه ، أو غير ذلك من المسائل المعروفة في كتب الفقه والحديث وأصول الفقه .

الطريق الرابع : الإجماع وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة ، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة ، لكن المعلوم منه ما

---

(١) البخاري (٣٤٠٦)، ومسلم (١٠٦٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

كان عليه الصحابة ، وأما بعد ذلك فتعذر العلم به غالبًا ، ولهذا اختلف أهل العلم فيما يذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة .

واختلف في مسائل منه كإجماع التابعين على أحد قولي الصحابة ، والإجماع الذي لم ينقرض عصر أهله حتى خالفهم بعضهم ، والإجماع السكوتي وغير ذلك .

وكل ما أجمع عليه المسلمون فإنه يكون منصوصًا ، فالمخالف لهم مخالف للرسول ، كما أن المخالف للرسول مخالف للّه ، وهذا يقتضي أن كل ما أجمع عليه قد بينه الرسول ، وهذا هو الصواب ، فلا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول ، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع فيستدل به .

وهو دليل ثان مع النص ، وكل من هذه الأصول يدل على الحق مع تلازمها ، فإن ما دل عليه الإجماع فقد دل عليه الكتاب والسنة ، وما دل عليه القرآن فعن الرسول أخذ ، فالكتاب والسنة كلاهما مأخوذ عنه ، ولا يوجد مسألة يتفق عليها إلا وفيها نص ، والمسائل المجمع عليها قد تكون طائفة من المجتهدين لم يعرفوا فيها نصًا فقالوا فيها باجتهاد الرأي الموافق للنص ، لكن كان النص عند غيرهم .وابن جرير وطائفة يقولون : لا ينعقد الإجماع إلا عن نص نقلوه عن الرسول مع قولهم بصحة القياس ، ونحن لا نشترط أن يكونوا كلهم علموا النص فنقلوه بالمعنى ، كما تنقل الأخبار ، لكن استقرينا موارد الإجماع فوجدناها كلها منصوصة .

ومن قال من المتأخرين : إن الإجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن حاله ، فإنه لما نقصت معرفته بالكتاب والسنة احتاج إلى ذلك .

وهذا كقولهم : إن أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس ؛ لعدم دلالة النصوص عليها ، فإنما هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلالتها على الأحكام ، وقد قال الإمام أحمد رضي اللّه عنه : إنه ما مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة أو في نظيرها ، فإنه لما فتحت البلاد وانتشر الإسلام حدثت جميع أجناس الأعمال ، فتكلموا فيها بالكتاب والسنة ، وإنما تكلم بعضهم بالرأي في مسائل قليلة ، والإجماع لم يكن يحتج به عامتهم ، ولا يحتاجون إليه ؛ إذ هم أهل الإجماع قبلهم .

لكن لما جاء التابعون قال عمر وابن مسعود وابن عباس : يقضى بما في الكتاب والسنة . ثم بما فعله الصالحون كسنة أبي بكر ، وهذه آثار ثابتة عن عمر وابن عباس وابن مسعود وهم من أشهر الصحابة بالفتيا والقضاء وهذا هو الصواب .

❁ قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد رحمه الله :

قوله : « طريقة » : أي : سبيل ومنهاج .

قوله : « السنة » : لغة : الطريقة . وشرعًا : هي أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وقد تقدم ، وهذا معناها

باعتبار العرف الخاص، وأما معناها باعتبار العرف العام فهو ما نقل عن النبي ﷺ أو عن السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة المقتدى بهم، قال ابن رجب: وكثير من المتأخرين يخصون السنة بما يتعلق بالاعتقاد؛ لأنها أصل الدين والمخالف فيها على خطر عظيم. انتهى. وقد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في التحليل والتحريم وغير ذلك، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه»(1)، وما روي من الأمر بعرض الأحاديث على القرآن، فقال يحيى بن معين: إنه موضوع وضعته الزنادقة، وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] الآية، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث بأكمل من هذا فارجع إليه.

قوله: «اتباع آثار رسول الله ﷺ»:

أي: سلوك طريقه والسير على منهاجه. قال ابن القيم رحمه الله: الاتباع سلوك طريق المتبع والإتيان بمثل ما أتى به. وانتهى.

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»(2)، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي فيها الأمر باتباع الرسول ﷺ، والوعيد الشديد في الإعراض عن هديه ﷺ، فاتباعه ﷺ وامتثال أمره من أعظم الفروض، بل كل قول أو عمل يخالف ما عليه النبي ﷺ وأصحابه فهو باطل مردود على فاعله كائنًا من كان، كما في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»(3). فاتباع الرسول شرط لصحة العمل، كما قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة: ١١٢]، وقال: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، قال الفضيل بن عياض: أي: أخلصه، أصوبه. قيل: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على سنة رسول الله ﷺ، وقد اتفق المسلمون على أن حب الرسول ﷺ فرض، بل لا يتم الإيمان والإسلام إلا بكونه أحب إلى العبد من نفسه فضلًا عن غيره، واتفقوا على أن حبه لا يتحقق إلا باتباع آثاره والتسليم لما جاء

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مسلم (١٧١٨)، وأحمد (٦/١٤٦).

به والعمل على سنته ، وترك ما خالف قوله ، كما قال تعالى : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٣١] ، وقال : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء : ٦٥] الآية .فمن زعم : أن أدلة القرآن والسنة لا تفيد اليقين ، وأن أحاديث الأسماء والصفات أخبار آحاد لا تفيد العلم فهو بعيد عن هذا التحكيم ، فيجب اعتقاد أنه ﷺ الواسطة في التبليغ عن الله شرعه ودينه ، فالله سبحانه المشرع ورسوله المبلغ ، فالحلال ما أحله الله ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، فاتخاذ الواسطة ينقسم إلى قسمين : الأول : اتخاذ واسطة بينك وبين الله على أنها تنفع وتضر ، فاتخاذ هذه الواسطة شرك وكفر بالإجماع ، كما ذكر ذلك الشيخ تقي الدين ابن تيمية . الثاني : اتخاذ الأنبياء عليهم السلام واسطة في التبليغ عن الله شرعه ودينه ، فإسقاط هذه الواسطة كفر بالله ، فمن زعم أنه يأخذ عن الله بدون واسطة رسله وأنبيائه فهو كافر ، أو زعم أنه يصل إلى حد تسقط عنه التكاليف الشرعية ، أو أنه يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى ، أو أنه محتاج إلى محمد ﷺ في علم الظاهر دون علم الباطن أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة ، أو أن هدي غير محمد أحسن من هديه فهو كافر بالله العظيم .

قوله : « آثار رسول الله ﷺ » ؛أي : ما أثر عنه وروي عنه من قول أو فعل أو تقرير ، وليس المراد آثاره الحسية كمواضع نومه ﷺ وجلوسه وقيامه ونحو ذلك ، فلا ينبغي تتبع ذلك ؛ لأنه وسيلة إلى الفتنة بتلك المواضع ، وربما آل إلى جعلها معابد ، ولذلك قطع عمر بن الخطاب الشجرة التي بايع النبي صلي الله عليه وسلم تحتها الصحابة لما بلغه أن أناسًا يذهبون إلى الشجرة فيصلون تحتها ، ونهى عن اتباع آثاره الحسية ، وقال : إنما هلك من كان قبلكم باتباع آثار أنبيائهم ، وأما ما كان يفعله ابن عمر من تتبع آثار رسول الله ﷺ حتى أنه بال في الموضع الذي بال فيه رسول الله ، فقد خالفه أبوه وجمهور الصحابة ، والصواب معهم حسمًا لمواد الشرك وسدًّا للذرائع التي توصل إليه ، والإسلام مبني على أصلين : ألا نعبد إلا الله ، وأن نعبده بما شرع لا نعبده بالبدع ، وقد تقدم ذكر ذلك .

قوله : « باطنًا وظاهرًا » :إشارة إلى أنه لا بد من الإخلاص في العمل ، وأن كل عمل لا يراد به وجه الله فليس لعامله فيه ثواب ، كما أن كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردود على عامله .

قوله : « واتباع سبيل السابقين ... إلخ » :

أي : سلوك طريقهم والسير على منهاجهم ، والسبيل في الأصل : الطريق ، فمن أصول أهل السنة اتباع سبيل السابقين ، وذلك لما خصهم الله به من العلم والفضل والفقه عن الله ورسوله ، فقد شاهدوا التنزيل وسمعوا التأويل وتلقوا عن الرسول ﷺ بلا واسطة أحد ، فهم أحق بإصابة الصواب وأجدر باتباع السنة والكتاب .

قال ابن القيم رحمه الله في « أعلام الموقعين » : ومن المحال أن يكون الصواب في غير طريق من سبق إلي

كل خير على الإطلاق . انتهى . قال تعالى : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة : ١٠٠] ، وذلك متناول لكل من اتبعهم إلى يوم القيامة كما ذكر ذلك أهل العلم ، قال الشاطبي رحمه الله : للصحابة سنة يعمل عليها ويرجع إليها ، ومن الدليل علي ذلك أمور . ثم ساقها ، وقال عبد الله بن مسعود : « من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد أبر هذه الأمة قلوبًا ، وأعمقها علمًا ، وأقلها تكلفًا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم وتمسكوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم . انتهى . فخير قلوب العباد أحق الخلق بإصابة الصواب ، فكل خير وإصابة ومعارف ومكارم إنما عرفت فوصلت إلينا منهم رضي الله عنهم .

وقال الإمام أحمد : أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ، ولهذا كان اعتقاد الفرقة الناجية هو ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ ، كما شهد لهم بذلك في قوله : « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي »[1] . وأكثر العلماء على أن أقوال الصحابة حجة يجب اتباعها ، ويحرم الخروج عليها حيث لا نص نبوي ، وقد غلط من زعم أن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم ، فإن هذا القائل لم يعرف قدر السلف ، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين حق المعرفة ، كيف يكون هؤلاء المحجوبين المنقوصين الحيارى أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكامه من السابقين الأولين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء الذين وهبهم الله علم الكتاب والحكمة وأحاطوا من حقائقه ومعارفه ما عجز أولئك عن فهم معانيه وإدراكه ، ثم كيف يكون خير قرون هذه الأمة أنقص في العلم والحكمة لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وصفاته وآياته من هؤلاء الأصاغر المنقوصين الحيارى المتهوكين ، ولا شك أن هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة .

قوله : « واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ...» :

قوله : « حيث قال » : أي : في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ...»[2] . الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن صحيح . وقال الحافظ أبو نعيم : جيد صحيح . وفي هذا الحديث : الحث على التمسك بسنة رسول الله ﷺ ووجوب اتباعها ، وفيه قرن سنة الخلفاء الراشدين بسنته ووجوب اتباعها مع عدم وجود سنته ، وفيه أن للخلفاء سنة وأن الأخذ بها واتباعها رشاد وهدى ، وفيه أن ما سنة الخلفاء

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

الراشدين أو أحدهم حجة لا يجوز العدول عنها بخلاف غيرهم من ولاة الأمور ، ولحديث : « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر »[1] . ولو لم تقم الحجة بقولهم لما أمرنا باتباعهم ، وهذا القول هو الحق .

قوله : « وسنة الخلفاء الراشدين » : وهم الخلفاء الأربعة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، كما في حديث سفينة : « الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم يكون ملكًا »[2] . رواه أحمد وصححه ورواه غيره ، وإنما وصف الخلفاء بالراشدين ؛ لأنهم عرفوا الحق وقضوا به ، والراشد ضد الغاوي ، والغاوي من عرف الحق وعمل بخلافه .

قوله : « المهديين » : يعني : أن اللَّه – سبحانه – يهديهم إلى الحق ولا يضلهم عنه ، فالأقسام ثلاثة : راشد ، وغاوي ، وضال ، فالراشد : عرف الحق واتبعه ، والغاوي : عرفه ولم يتبعه ، والضال : لم يعرفه بالكلية . انتهى من كلام ابن رجب .

قوله : « تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ » : هذا كناية عن شدة التمسك بها ، والنواجذ : آخر الأضراس .

قوله : « محدثات » : بضم الميم وسكون الحاء جمع محدثة ، والمراد بها : البدع ، والبدعة لغة : كل شيء عمل على غير مثال سابق ، وأما البدعة الشرعية فهي ما لم يدل عليه دليل شرعي ، فلفظ البدعة في اللغة أعم من لفظ البدعة في الشريعة ، وهذا الحديث دل على التحذير من البدع والرد على من زعم تقسيم البدعة إلى حسنة وقبيحة ، وأما قول عمر : « نعمت البدعة » . فالمراد بها : البدعة اللغوية ؛ إذ أصل صلاة التراويح مشروعة ؛ فقد صلاها الرسول ﷺ بأصحابه ، ثم تركها لما خشي أن تفرض عليهم ، وتنقسم البدعة إلى قسمين : بدعة اعتقاد وهو اعتقاد خلاف ما أخبر به الرسول ﷺ ، كقوله : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة » . قالوا : من هي يا رسول اللَّه ؟ قال : « من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي »[3] . الثانية : بدعة عملية وهو التعبد بغير ما شرع اللَّه ورسوله ، فمن تعبد بغير الشرع أو حرم ما لم يحرمه الشارع فهو مبتدع ، والبدعتان غالبًا متلازمتان قل أن تنفك إحداهما عن الأخرى .

قال ابن دقيق العيد رحمه الله : اعلم أن المحدث على قسمين : محدث ليس له أصل من الشريعة فهذا باطل مذموم ، ومحدث يحمل النظير على النظير فهذا ليس بمذموم ؛ لأن البدعة ولفظ المحدث لا

---

(١) الترمذي (٣٦٦٢) ، وابن ماجه (٩٧) من حديث حذيفة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (١٢٣٣) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) تقدم تخريجه .

يذمان لمجرد الاسم ، بل لمعنى مخالفة السنة ، والداعي إلى الضلالة ، ولا يذم ذلك مطلقًا ،فقد قال سبحانه : ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ الآية [الأنبياء : ٢] ، وقال عمر : نعمة البدعة هذه ؛ يعني التراويح .

قال الشيخ تقي الدين ابن تيميه رحمه الله : وأصل ضلا أهل الأرض إنما نشأ من هذين : إما اتخاذ دين لم يشرعه الله أو تحريم ما لم يحرمه الله ،ولهذا كان الأصل الذي بنى عليه الإمام أحمد وغيره من الأئمة مذاهبهم أن أعمال الخلق تنقسم إلى عبادات يتخذونها وإلى عادات ينتفعون بها في معائشهم ، فالأصل في العبادات ألَّا يشرع إلا ما شرعه الله ورسوله ، والأصل في العادات ألَّا يحظر منها إلا ما حظره الله . اهـ .

قال العلماء رحمهم الله : العبادات مبناها على التوقيف والاتباع لا على الاختراع والابتداع ، فالأصل في العبادات التحريم إلا ما شرعه الله ورسوله ؛ ولهذا يشترط للعبادة شرطان : الإخلاص والمتابعة ، كما في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : « مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »[1] . أي : مردود كائنًا ما كان ، وفي « صحيح مسلم » عن جابر رضي الله عنه : أنه كان يقول في خطبته : « إن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة »[2] . وفي رواية النسائي : « وكل ضلالة في النار »[3] . وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم ، وقال الأوزاعي رحمه الله : عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول ، إلى غير ذلك من الأدلة على تحذير الأمة من اتباع الأمور المحدثة المبتدعة ، وتقدم أن المراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له من الشرع يدل عليه ، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعًا ، وإن كان بدعة لغة .

قوله : « ويعلمون أن أصدق ... إلخ » :

فلا أحد أصدق منه قولًا ولا خبرًا ، فكل ما أخبر به سبحانه فهو صدق حق لا مرية فيه ولا شك ، قال تعالى : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء : ٨٧] ، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء : ٨٧] ، وقال : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام : ١١٥] ، وعن جابر رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : « صبحكم ومساكم » . ويقول : « أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة »[4] . رواه مسلم .

---

(١) البخاري (٢٥٥٠) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) مسلم (٨٦٧) ، وأحمد (٣/٣٧١) من حديث جابر رضي الله عنه .

(٣) السنن الصغرى (١٥٧٨) ، وصححه الألباني في « سنن النسائي » (١٥٧٨) .

(٤) تقدم تخريجه .

قوله : « وخير الهدي هدي محمد » :

الهدي بفتح الهاء وسكون الدال : السمت والطريقة والسيرة ، وقرئ بالضم ، أي : الدلالة والإرشاد ، والمراد : تفضيل دينه وسنته على سائر الأديان والسنن ، فدينه ﷺ أكمل الأديان على الإطلاق ، وشريعته أفضل الشرائع اختارها اللّٰه لخيرته من خلقه ولأمته خير أمة أخرجت للناس ، وجعلها حجة باقية إلى يوم القيامة لا يتطرق إليها النسخ ولا يعتريها التبديل والتغيير الذي وقع في الشرائع قبلها ، ولهذا المعنى الذي ذكرناه كان كل عاقل من اليهود والنصارى ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيميه : يعترف بأن دين الإسلام حق وأن محمدًا رسول اللّٰه ، وأن من أطاعه منهم دخل الجنة ، بل كثير منهم يعترفون بأن دين الإسلام خير من دينهم ، كما أطبقت على ذلك الفلاسفة ، كما قال ابن سينا : أجمع فلاسفة العالم على أنه لم يطرق العالم ناموس أعظم من هذا الناموس ، ولا شك أن هذه الشريعة العظيمة الكاملة من دلائل نبوته ﷺ ، وكذلك أخلاقه وأقواله وأفعاله وسيرته ﷺ كلها من آياته ودلائل نبوته ، كما أشار إلى ذلك الشيخ تقي الدين رحمه الله ، فقد جبله اللّٰه سبحانه وتعالى على أجمل الأخلاق وأزكاها واختار له أفضلها وأولاها ، وأخلاقه مقتبسة من القرآن ، كما قال تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم : ٤] ، قال العوفي عن ابن عباس : « وإنك لعلى دين عظيم » . وهو دين الإسلام ، وفي « صحيح مسلم » عن سعيد بن هشام قال : « سألت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول اللّٰه ﷺ فقالت :أما تقرأ القرآن ؟ قلت : بلى . فقالت : كان خلقه القرآن »[(١)]. ومعنى هذا : أنه ﷺ مهما أمره اللّٰه به في القرآن امتثله ومهما نهاه عنه اجتنبه ، هذا ما جبله اللّٰه – سبحانه – عليه من الأخلاق الجبلية الأصلية العظيمة التي لم يكن أحد من البشر ، ولا يكون على أجمل منها ، فكان فيه ﷺ من الحياء والكرم والشجاعة والحلم والصفح ، وسائر الأخلاق الكاملة ما لا يحد ولا يمكن وصفه ، وقد خرج الإمام أحمد في « مسنده » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول اللّٰه ﷺ قال : « بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق »[(٢)].

قوله : « فيؤثرون كلام اللّٰه ... إلخ » :

أي : يقدمون كلام اللّٰه على كلام غيره من خلقه كائنًا من كان ، ولا يعدلون عنه ولا يعارضونه بمعقول ولا قول فلان ، فإنه الفرقان المفرق بين الحق والباطل ، والنافع والضار ، وهو الإمام الذي يجب اتباعه والرجوع إليه عند التنازع ؛ إذ لا سعادة في الدنيا والآخرة إلا بالاعتصام بحبل اللّٰه ، ولا نجاة إلا بالتمسك بما جاء في كتابه ، فإنه الشفاء والنور والحياة الحقيقية ، قال اللّٰه تعالى : ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، قال قتادة والسدي وكثير من أهل التفسير :هو القرآن ، وقال

---

(١) مسلم (٧٤٦) ، وأحمد (٦/٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) أحمد (٢/٣٨١) ، والحاكم (٤٢٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٤٥) .

عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ : « إن هذا القرآن هو حبل الله ، وهو النور المبين والشفاء النافع ، وعصمة لمن تمسك به ونجاه لمن اتبعه »[١] . وقال على بن أبي طالب عن النبي ﷺ في القرآن : « هو حبل الله المتين ،وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تختلف به الألسنة ، ولا يشبع منه العلماء ، ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه ، من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعي إليه هدي إلى صراط مستقيم »[٢] . وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : جمع الله في هذا الكتاب علم الأولين والآخرين وعلم ما كان وعلم ما يكون ، والعلم بالخالق أمره وخلقه . أخرجه ابن رزين . انتهي . وقد سماه سبحانه وتعالى روحًا ، لتوقف الحياة الحقيقية عليه ، ونورًا لتوقف الهداية عليه ، قال تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى : ٥٢] ، وقال : ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت : ٤٤] ، وقال : ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى : ١٠] ، وقال : ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء : ٥٩] ، والرد إليه هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول هو الرد إليه في حياته ، والرجوع إلى سنته بعد وفاته ، وهذا معناه بإجماع المفسرين ، فيجب الرجوع إلى كتاب الله وسنه رسوله ، ولا يجوز العدول عنها ولا معارضتها ولا الاعتراض عليها ، ففيها غاية البغية وفصل النزاع ، قال تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت : ٥١] .

قوله : « ويقدمون هدي محمد ﷺ ... إلخ » :

أي : يقدمون شرعه ودينه ، فدينه أكمل الأديان على الإطلاق ، وشريعته أفضل الشرائع ، فمن ادعى أن هدي غير محمد أفضل من هديه ، أو ادعى غناه عن الرسالة بمكاشفة أو مخاطبة أو عصمة ، سواء ادعى ذلك لنفسه أو لغيره فهو من أضل الناس ، بل من اعتقد أنه يجوز له فإنه يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل كائنًا من كان .

ذكر ذلك شيخ الإسلام تقي الدين في كتابه « الفرقان » ، وكذلك من زعم أن الشريعة قاصرة وأنها لا تساير الزمن ، وأنه يسوغ له سن النظم والتعليمات لكل زمان بما يناسبه على زعمه ،أو زعم أن النظم الإفرنجية أسن من نظام الشريعة أو نحو ذلك من الأقوال فهو زنديق .

قوله : « ولهذا سموا أهل الكتاب والسنة » :

وذلك لاتباعهم للكتاب والسنة الثابتة عن نبيهم في الأصول والفروع ، والأخذ بهما وتحكيمهما في القليل والكثير والاستغناء بهما وتقديمهما على قول كل أحد كائنًا من كان ، بخلاف الخوارج والمعتزلة

---

(١) الدارمي (٣٣١٥) ، والحاكم (٢٠٤٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) الترمذي (٢٩٠٦) ، والدارمي (٣٣٣١) من حديث علي رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٠٨١) .

والروافض ومن وافقهم في بعض أقوالهم ، فإنهم لا يتبعون الأحاديث التي رواها الثقات عن النبي ﷺ ، فالمعتزلة يقولون : هذه أخبار آحاد ، والرافضة يطعنون في الصحابة ونقلهم ، والخوارج يقول قائلهم : اعدل يامحمد ، فإنك لم تعدل ، فيجوزون على النبي أنه يظلم ، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : السنة ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته في عهده مما أمرهم به أو أقرهم عليه أو فعله هو .

قوله : « وسموا أهل الجماعة ... إلخ » :

لاجتماعهم على آثار الرسول والاستضاءة بأنواره وتحكيمه في القليل والكثير ، فالجماعة هم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا شيعًا ، والذين فرقوا دينهم خارجون عن الفرقة الناجية ، وقد برأ الله نبيه منهم ، قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام : ١٥٩] الآية ، قال في « المرقاة » : المراد بالجماعة : أهل الفقه والعلم الذين اجتمعوا على اتباع آثاره ﷺ في النقير والقطمير ولم يبتدعوا بالتحريف والتغيير ، وقال بعض العلماء : المراد بالجماعة من كان على الحق ولو واحدًا ؛ وذلك لأن الحق هو ما كان عليه الجماعة في الصدر الأول ، وقد تكاثرت الأدلة في الحث على الاجتماع والنهي عن التفرق والاختلاف ، قال تعالى : ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، وقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام : ١٥٩] ، وقال تعالى : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة ، وروي الإمام أحمد عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاردة القاصية ، فإياكم والشعاب وعليكم بالجماعة والعامة والمسجد »[١] . وورد : « الجماعة رحمة والفرقة عذاب »[٢] . وورد عن ابن مسعود أنه قال : « الخلاف شر » ، وحديث : « إن أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة ، وأن هذه الأمة ستفترق على ثلاثة وسبعين ملة .. »[٣] ، يعني : الأهواء كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة ، إلى غير ذلك من الأدلة في الحث غلى الإجماع وذم الاختلاف والتفرق .

وينقسم الاختلاف إلى قسمين : اختلاف تنوع واختلاف تضاد ، فالأول هو ما يكون القولان أو الفعلان مشروعان ، كما في أنواع الاستفتاحات وأنواع القراءات والآذان ، ونحو ذلك مما قد شرع جميعه ، وأما اختلاف التضاد فهما القولان المتنافيان ؛ إما في الأصول ، أو في الفروع .

---

(١) أحمد (٢٣٢/٥) ، والحاكم (٣٤٤) من حديث معاذ رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « شرح العقيدة الطحاوية » (٥٧٨) .

(٢) أحمد (٢٧٨/٤) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١٥) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٦٦٧) .

(٣) سبق تخريجه .

قوله : « الاجتماع » : الإجماع يطلق لغة : على العزم ، كما قال سبحانه : ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] ، وقال ﷺ : « لا صيام لمن لم يجمع من الليل »[١] . وهذا يتأتى من الواحد والجماعة ويراد به أيضًا الاتفاق ، واصطلاحًا هو اتفاق علماء العصر من الأمة على أمر ديني ، وهو حجة قاطعة يجب العمل به عند الجمهور ، وأنكره بعض المبتدعة والشيعة ، والدليل على حجية الإجماع قوله تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا : « لا تجتمع هذه الأمة على ضلالة أبدًا »[٢] . رواه الترمذي ، وعن أنس رضي الله عنه مرفوعًا : « لا تجتمع هذه الأمة على ضلالة ، فإن رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم : الحق وأهله »[٣] . رواه ابن ماجه ، وعن أبي ذر مرفوعًا : « عليكم بالجماعة ؛ فإن الله لم يجمع أمتي إلا على هدى »[٤] . رواه أحمد ، وعن أبي ذر مرفوعًا : « من فارق الجماعة شبرًا فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه »[٥] . رواه أحمد وأبو داود ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه : « ما رآه المسلمون حسنًا فهو حسن ، وما رآه المسلمون سيئًا فهو عند الله سيئ »[٦] . رواه أبو داود الطيالسي ، وأخرجه البزار وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود .

قوله : « هو الأصل الثالث ... » : الأصل لغة : أسفل الشيء وأساسه ، واصطلاحًا : ما بني عليه غيره ، قوله : « الثالث » ، أي : من الأدلة التي هي الكتاب والسنة ، والثالث هو الإجماع ، ولم يزل أئمة الإسلام على تقديم الكتاب على السنة ، والسنة على الإجماع ، وجعل الإجماع في المرتبة الثالثة ، قال الشافعي رحمه الله : الحجة كتاب الله وسنة رسوله واتفاق الأئمة ، وروى الترمذي في « جامعه » عن معاذ رضي الله عنه :أن رسول الله ﷺ قال له لما بعثه إلى اليمن : « كيف تقضي » ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله . قال : « فإن لم يكن في كتاب الله » ؟ قال : بسنة رسول الله . قال : « فإن لم يكن في سنة

---

(١) الترمذي (٧٣٠) ، والنسائي (٢٣٣٦) ، وابن ماجه (١٧٠٠) من حديث حفصة رضي الله عنها ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٧٥١٦) .

(٢) الترمذي (٢١٦٧) ، والحاكم (٣٩٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٨٤٨) .

(٣) ابن ماجه (٣٩٥٠) ، والطبراني في مسند الشاميين (٦٩٦٠) من حديث أنس رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١٨١٥) .

(٤) أحمد (١٤٥/٥) من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، وقال الألباني في « ضعيف الجامع » (١٣٦) : موضوع .

(٥) أبو داود (٤٧٥٨) ، وأحمد (١٨٠/٥) من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٤٦١٠) .

(٦) أحمد (٣٧٩/١) ، والطيالسي (٢٤٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

رسول الله » ؟ قال : اجتهد برأيي . قال : « الحمد لله الذي وفق رسولَ رسول الله »[١] . اهـ .

قوله : « الذي يعتمد عليه في العلم والدين » : أي : يستند ويركن إليه ؛ للأدلة الكثيرة الدالة على عصمة هذه الأمة من الاجتماع على ضلالة ، وإن الإجماع - كما تقدم - حجة يجب العمل به لما تقدم .

قوله : « وهم يزنون ...إلخ » : أي : أن أهل السنة والجماعة يعرضون جميع الأقوال والاعتقادات على هذه الأصول الثلاثة - وهي الكتاب والسنة والإجماع - ويجعلون هذه الأصول الثلاثة هي المعيار التي توزن به الأعمال ؛ إذ لا حجة إلا في هذه الأصول المتقدمة ، وأما القياس ففيه خلاف معروف .

قوله : « مما له تعلق بالدين » : أي : كصلاة وصيام وحج وزكاة ومعاملات ونحو ذلك ، أما ما لا تعلق له بالدين كأمور المعائش والعادات ، فالأصل فيه الإباحة ، فالإجماع ليس بحجة فيها ، قال الكوراني : لا معنى للإجماع في ذلك ؛ لأنه ليس أقوى من قوله ﷺ وهو ليس دليلًا لا يخالف فيه ، واستدل على ذلك بما روى مسلم في « صحيحه » عن أنس أن النبي ﷺ قال : « أنتم أعلم بأمر دنياكم »[٢] .

قوله : « والإجماع جميع ما عليه الناس ....» إلخ : أي : من عبادات ومعاملات وغير ذلك .

قوله : « مما له تعلق بالدين » : احترازًا من اتفاقهم على أمر دنيوي ، كإقامة مصنع أو حرفة أو متجر أو نحو ذلك ، فإن ذلك ليس إجماعًا شرعيًا : قال في « اللمع » : أما أمور الدنيا ، كتجهيز الجيوش وتدبير الحروب والعمارة والزراعة وغيرها من مصالح الدنيا ، فالإجماع ليس بحجة فيها ؛ لأن الإجماع فيها ليس بأكثر من قول الرسول ﷺ ، وقد ثبت أن قوله إنما هو حجة في أحكام الشرع دون مصالح الدنيا ؛ ولهذا روي أنه نزل منزلًا فقيل له : إنه ليس برأي . فتركه .

قوله : « الإجماع الذي ينضبط ....» إلخ :

أي : الإجماع الذي ينضبط ، أي : يحفظ ويضبط ضبطًا تامًّا بدون نقص ، ويمكن العلم به هو ما كان عليه السلف الصالح لا ما بعد ذلك ، فتعذر العلم به غالبًا لانتشار الإسلام وكثرة العلماء وتفرقهم في البلاد ، فالعلم بحادثة واحدة انتشرت في جميع الأقطار ، ووقف كل مجتهد عليها ، ثم أطبقوا فيها على قول واحد ، هذا مما لا تساعد العادة على وقوعه فضلًا عن العلم به ، وهذا هو الذي أنكره أحمد وغيره لا وقوع الإجماع .

قال الإسنوي : ولأجل هذه الاحتمالات ، قال الإمام أحمد : من ادعى الإجماع فهو كاذب . قال أبو المعالي : والإنصاف أنه لا طريق لنا إلى معرفة الإجماع إلا في زمن الصحابة . وقال البيضاوي : إن

---

(١) أبو داود (٣٥٩٢) ، والترمذي (١٣٢٧) ، وضعفه الألباني في « مشكاة المصابيح » (٣٧٣٧) .

(٢) مسلم (٢٣٦٣) ، وأحمد (١٥٢/٣) من حديث أنس رضي الله عنه .

الوقوف عليه لا يتعذر في أيام الصحابة ، فإنهم كانوا قليلين محصورين ومجتمعين في الحجاز ، ومن خرج منهم بعد فتح البلاد كان معروفًا في موضعه ، وقال ابن بدران في « شرح روضة الناظر » بعد ذكر ما تقدم ، قلت : وهو الحق البين . انتهى . وقال ابن القيم كَلَلهُ في « الأعلام » : وليس عدم علمه بالمخالف إجماعًا ، وقد كذب أحمد من ادعى الإجماع ، وكذلك الشافعي في رسالته الجديدة على أن ما لا يعلم فيه بخلاف لا يقال له إجماع ، وقال عبدَ الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : ما يدعي فيه الرجل الإجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا . هذه دعوى بشر المريسي والأصم ، فهذا هو الذي أنكر أحمد الشافعي لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده .

۞ قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز كَلَلهُ :

قوله : « اتباع آثار الرسول ﷺ باطنًا وظاهرًا » :

مراد المصنف بذلك : اتباع ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو عمل ، أو تقرير ، وذلك هو اتباع السنة والتمسك بها ، وأوجهه ثلاثة : قول وعمل وتقرير .

وأما آثاره الحسية كموضع جلوسه ، وما هو عليه ، وما وطئه بقدمه الشريفة ، أو استند إليه أو اضطجع عليه ونحو ذلك ، فلا يشرع اتباعه في ذلك ، بل تتبع هذه الآثار وسائل الغلو فيه .

وقد أنكر بعض أعيان الصحابة على ابن عمر ذلك .

وقطع عمر الشجرة التي بويع النبي تحتها ؛ لما علم أن الناس يقصدونها خوفًا من الفتنة ، ولما بلغه أن ناسًا يقصدون مسجدًا صلى فيه النبي ﷺ في الطريق أنكر ، وقال ما معناه : « إنما أهلك من كان قبلكم مثل هذا ؛ كانوا يتتبعون آثار أنبيائهم ، فمن أدركته الصلاة في شيء من المساجد فليصل ، ومن لا فليمض ولا يقصدها » .

وأما ما صلى فيه صلوات التشريع ، فالصلاة فيه مشروعة كمسجده ﷺ ، والكعبة ، ومسجد قباء ، والموضع الذي صلى فيه في بيت عثمان ، كما طلب منه ذلك ليتخذه مصلى فأجابه ﷺ على ذلك .

وهكذا التبرك بشعره ﷺ وريقه وعرقه ، وما ماس جلده فكله لا بأس به ؛ لأن السنة قد صحت بذلك ، وقد قسم ﷺ في حجة الوداع بين الناس شعر رأسه لما قد جعل الله فيه من البركة ، وليس هذا من الغلو الممنوع ، وإنما الغلو الممنوع هو أن يعتقد فيه ﷺ ما لا يجوز ، أو يصرف له شيئًا من العبادة .

وأما التبرك بغيره ﷺ :فالصحيح منعه لأمرين :

أحدهما : أن غيره لا يقاس به ؛ لما جعل الله فيه من الخير والبركة ، بخلاف غيره فلا يتحقق فيه ذلك .

الأمر الثاني : أن ذلك ربما يوقع في الغلو وأنواع الشرك ، فوجب سد الذرائع بالمنع من ذلك ، وإنما جاز في حق النبي لمجيء النص به .

وهناك أمر ثالث أيضًا : وهو أن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع غير النبي ﷺ لا مع الصديق ولا مع عمر ولا مع غيرهما .

ولو كان ذلك سائغًا أو قربة لسبقونا إليه ، ولم يجمعوا على تركه ، فلما تركوه علم أن الحق ترك ذلك ، وعدم إلحاق غير النبي به في ذلك . اهـ .

❁ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله :

فصل فى طريقة أهل السنة العملية .

لما فرغ المؤلف مما يريد ذكره من طريقة أهل السنة العقدية ؛ شرع فى ذكر طريقتهم العملية .

قوله : « اتباع الآثار » : لا اتباع إلا بعلم ، إذن ، فهم حريصون على طلب العلم ؛ ليعرفوا آثار الرسول ﷺ ثم يتبعوها ، فهم يتبعون آثار الرسول ﷺ فى العقيدة والعبادة والأخلاق والدعوة إلى الله تعالى ؛ يدعون عباد الله إلى شريعة الله فى كل مناسبة ، وكلما اقتضت الحكمة أن يدعوا إلى الله ، دَعَوا إلى الله ، ولكنهم لا يخبطون خبط عشواء ، وإنما يدعون بالحكمة ؛ يتبعون آثار الرسول عليه الصلاة والسلام فى الأخلاق الحميدة فى معاملة الناس باللطف واللين ، وتنزيل كل إنسان منزلته ؛ يتبعونه أيضًا فى أخلاقه مع أهله ، فتجدهم يحرصون على أن يكونوا أحسن الناس لأهليهم ؛ لأن النبى ﷺ يقول : « خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي »[1] .

ونحن لا نستطيع أن نحصر آثار الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولكن نقول على سبيل الإجمال فى العقيدة والعبادة والخلق والدعوة : فى العبادة لا يتشددون ولا يتهاونون ويتبعون ما هو أفضل .

وربما يشتغلون عن العبادة بمعاملة الخلق للمصلحة ؛ كما كان الرسول يأتيه الوفود يشغلونه عن الصلاة ؛ فيقضيها فيما بعد .

قوله : « باطنًا وظاهرًا » . الظهور والبطون أمر نسبي : ظاهرًا فيما يظهر للناس ، وباطنًا فيما يسرونه بأنفسهم . ظاهرًا فى الأعمال الظاهرة ، وباطنًا فى أعمال القلوب . . .

فمثلًا ؛ التوكل والخوف والرجاء والإنابة والمحبة وما أشبه ذلك ؛ هذه من أعمال القلوب ؛ يقومون بها على الوجه المطلوب ، والصلاة فيها القيام والقعود والركوع والسجود والصدقة والحج ، والصيام ، وهذه من أعمال الجوارح ؛ فهى ظاهرة .

ثم اعلم أن آثار الرسول ﷺ تنقسم إلى ثلاثة أقسام أو أكثر :

أولًا : ما فعله على سبيل التعبُّد ؛ فهذا لا شك أننا مأمورون باتِّباعه ؛ لقوله تعالى : ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب : ٢١] . فكل شيءٍ لا يظهر فيه أنه فعله تأثرًا بعادة أو بمقتضى جبلة وفطرة أو حصل اتفاقًا ؛ فإنه على سبيل التعبد ، ونحن مأمورون به .

---

(١) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٣٣١٤) .

ثانيًا : ما فعله اتفاقًا ؛ فهذا لا يشرع لنا التأسى فيه ؛ لأنه غير مقصود ؛ كما لو قال قائل : ينبغى أن يكون قدومنا إلى مكة فى الحج فى اليوم الرابع من ذى الحجة ؛ لأن الرسول ﷺ قدم مكة فى اليوم الرابع من ذى الحجة . فنقول : هذا غير مشروع ؛ لأن قدومه ﷺ فى هذا اليوم وقع اتفاقًا .

ولو قال قائل : ينبغى إذا دفعنا من عرفة ووصلنا إلى الشِّعب الذى نزل فيه ﷺ وبال أن ننزل ونبول ونتوضأ خفيفًا كما فعل النبى ﷺ . فنقول : هذا لا يشرع .

وكذلك غيرها من الأمور التى وقعت اتفاقًا ؛ فإنه لا يشرع التأسى فيه بذلك ؛ لأنه ﷺ فعله لا على سبيل القَصد للتعبُّد ، والتأسى به تعبد .

ثالثًا : ما فعله بمقتضى العادة ؛ فهل يشرع لنا التأسى به ؟

الجواب : نعم ؛ ينبغى لنا أن نتأسى به ، لكن بجنسه لا بنوعه .

وهذه المسألة قل من يتفطّن لها من الناس ؛ يظنون أن التأسى به فيما هو على سبيل العادة بالنوع ، ثم ينفون التأسى به فى ذلك .

ونحن نقول : نتأسى به ، لكن باعتبار الجنس ؛ بمعنى أن نفعل ما تقتضيه العادة التى كان عليها الناس ؛ إلا أن يمنع ذلك مانع شرعي .

رابعًا : ما فعله بمقتضى الجبلة ؛ فهذا ليس من العبادات قطعًا ، لكن قد يكون عبادة من وجه ؛ بأن يكون فعله على صفة معينة عبادة : كالنوم ؛ فإنه بمقتضى الجبلة ، لكن يسن أن يكون على اليمين ، والأكل والشرب جبلة وطبيعة ، ولكن قد يكون عبادة من جهة أخرى ، إذا قصد به الإنسان امتثال أمر الله والتنعم بنعمه والقوة على عبادته وحفظ البدن ، ثم إن صفته أيضًا تكون عبادة كالأكل باليمين ، والبسملة عند البداءة ، والحَمْدلة عند الانتهاء .

وهنا نسأل : هل اتخاذ الشعر عادة أو عبادة ؟

يرى بعض العلماء أنه عبادة ، وأنه يسن للإنسان اتخاذ الشعر .

ويرى آخرون أن هذا من الأمور العادية ؛ بدليل قول الرسول ﷺ للذى رآه قد حلق بعض رأسه وترك بعضه ؛ فنهاهم عن ذلك ، وقال : « احلقوا كله أو ذروا كله »[1] . وهذا يدل على أن اتخاذ الشعر ليس بعبادة ، وإلا لقال : أبقه ، ولا تحلق منه شيئًا .

وهذه المسألة ينبغي التثبت فيها ، ولا يحكم على شيء بأنه عبادة إلا بدليل ؛ لأن الأصل فى العبادات المنع ، إلا ما قام الدليلُ على مشروعيته .

قوله : « واتباع سبيل السابقين » : أي : ومن طريقة أهل السنة اتباع ... إلخ ؛ فهى معطوفة على « اتباع الآثار » . « السابقين » : يعني : إلى الأعمال الصالحة .

---

(١) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٢١٢) .

قوله : « الأولين » : يعني : من هذه الأمة .

قوله : « المهاجرين » : المهاجرون : من هاجروا إلى المدينة .

قوله : « والأنصار » : الأنصار : أهل المدينة في عهد النبي ﷺ .

وإنما كان اتباع سبيلهم من منهج أهل السنة والجماعة ؛ لأنهم أقرب إلى الصواب والحق ممن بعدهم ، وكلما بعد الناس عن عهد النبوة ؛ بعدوا من الحق ، وكلما قرب الناس من عهد النبوة ؛ قربوا من الحق ، وكلما كان الإنسان أحرص على معرفةِ سيرة النبي ﷺ وخلفائه الراشدين ؛ كان أقرب إلى الحق .

ولهذا ترى اختلاف الأمة بعد زمن الصحابة والتابعين أكثر انتشارًا وأشمل لجميع الأمور ، لكن الخلاف في عهدهم كان محصورًا .

فمن طريقة أهل السنة والجماعة أن ينظروا في سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، فيتبعوها ؛ لأن اتباعها يؤدي إلى محبتهم ، مع كونهم أقرب إلى الصواب والحق ، خلافًا لمن زهد في هذه الطريقة ، وصار يقول : هم رجال ونحن رجال . لا يبالي بخلافهم ! ! وكأن قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي كقول فلان وفلان من أواخر هذه الأمة ! ! وهذا خطأ وضلال ، فالصحابة أقرب إلى الصواب ، وقولهم مقدَّم على قول غيرهم من أجل ما عندهم من الإيمان والعلم ، وما عندهم من الفهمِ السليم والتقوى والأمانة ، وما لهم من صحبة الرسول ﷺ .

« اتباع » : معطوفة على « اتباع الآثار » .

« الوصية » : العهد إلى غيره بأمر هام .

معنى : « عليكم بسنتي . . . . . » إلخ : الحث على التمسك بها ، وأكد هذا بقوله : « وعضوا عليها بالنواجذ ، وهي أقصى الأضراس ؛ مبالغة في التمسك بها .

والسنة : هي الطريقة ظاهرًا وباطنًا .

والخلفاء الراشدون : هم الذين خلفوا النبي ﷺ في أمته علمًا وعملًا ودعوة .

وأول من يدخل في هذا الوصف وأولى من يدخل فيه : الخلفاء الأربعة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي .

ثم يأتي رجل في هذا العصر ، ليس عنده من العلم شيءٌ ، ويقول : أذان الجمعة الأول بدعة ؛ لأنه ليس معروفًا على عهد الرسول ﷺ ، ويجب أن نقتصر على الأذان الثاني فقط !

فنقول له : إن سنة عثمان رضي الله عنه سنة متبعة إذا لم تخالف سنة رسول الله ﷺ ، ولم يقم أحد من الصحابة الذين هم أعلم منك وأغير على دين الله بمعارضته ، وهو من الخلفاء الراشدين المهديين ، الذين أمر رسول الله ﷺ باتِّباعهم .

ثم إن عثمان رضي الله عنه اعتمد على أصلٍ ، وهو أن بلالًا يؤذن قبل الفجر فى عهد النبى ﷺ ، لا لصلاة الفجر ، ولكن ليرجع القائم ويوقظ النائم ، كما قال ذلك رسول اللّه ﷺ ، فأمر عثمان بالأذان الأول يوم الجمعة(١) ، لا لحضور الإمام ، ولكن لحضور الناس ؛ لأن المدينة كبرت واتسعت واحتاج الناس أن يعلموا بقرب الجمعة قبل حضور الإمام ، من أجل أن يكون حضورهم قبل حضور الإمام .

فأهل السنة والجماعة يتبعون ما أوصى به النبى صلى اللّه عليه وعلى آله وسلم من الحث على التمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ؛ إلا إذا خالف كلام رسول اللّه ﷺ مخالفة صريحة ، فالواجب علينا أن نأخذ بكلام رسول اللّه ﷺ ونعتذر عن هذا الصحابي ، ونقول : هذا من باب الاجتهاد المعذور فيه .

« إياكم » للتحذير ؛ أي : أحذركم .

« والأمور » : بمعنى : الشئون ، والمراد بها أمور الدين ، أما أمور الدنيا ، فلا تدخل فى هذا الحديث ؛ لأن الأصل فى أمور الدنيا الحل ، فما ابتدع منها ، فهو حلال ، إلا أن يدل الدليل على تحريمه . لكن أمور الدين الأصل فيها الحظر ، فما ابتدع منها ، فهو حرام بدعة ، إلا بدليل من الكتاب والسنة على مشروعيته .

قال النبى عليه الصلاة والسلام : « فإن كل بدعة ضلالة »(٢) . الجملة مفرّعة على الجملة التحذيرية ، فيكون المراد بها هنا توكيد التحذير وبيان حكم البدعة .

هذا كلام عام مسور بأقوى لفظ دال على العموم ، وهو لفظ (كل) ؛ فهو تعميم محكم صدر من الرسول ﷺ ، والرسول عليه الصلاة والسلام أعلم الخلق بشريعة اللّه ، وأنصح الخلق لعباد اللّه ، وأفصح الخلق بيانًا ، وأصدقهم خبرًا ، فاجتمعت فى حقه أربعة أمور : علم ونصح وفصاحة وصدق ، نطق بقوله : « كل بدعة ضلالة » .

فعلى هذا : كل من تعبد للّه بعقيدة أو قولٍ أو فعلٍ لم يكن من شريعة اللّه ، والأشاعرة يتعبدون بما هم عليه من عقيدة باطلةٍ .

- والذين أحدثوا أذكارًا معينة يتعبدون للّه بذلك ، ويعتقدون أنهم مأجورون على هذا .
- والذين أحدثوا أفعالًا يتعبدون للّه بها ، ويعتقدون أنهم مأجورون على هذا .

كل هذه الأصناف الثلاثة الذين ابتدعوا فى العقيدة أو فى الأقوال أو فى الأفعال ، كل بدعة من بدعهم ؛ فهي ضلالة ، ووصفها الرسول عليه الصلاة والسلام بالضلالة ؛ لأنها مركب ولأنها انحراف عن الحق .

---

(١) أخرجه البخارى (٩١٢) .

(٢) صححه الألبانى فى « المشكاة » (١٦٥) .

والبدعةُ تستلزم محاذير فاسدة :

فأولًا : تستلزم تكذيب قول الله تعالى : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة : ٣] ؛ لأنه إذا جاء ببدعة جديدة يعتبرها دينًا ، فمقتضاه أن الدين لم يكمل .

ثانيًا : تستلزم القدح في الشريعة ، وأنها ناقصة ، فأكملها هذا المبتدع .

ثالثًا : تستلزم القدح في المسلمين الذين لم يأتوا بها ، فكل من سبق هذه البدع من الناس دينهم ناقص ! وهذا خطير ! !

رابعًا : من لوازم هذه البدعة أن الغالب أن من اشتغل ببدعة ؛ اشتغل عن سنة ، كما قال بعض السلف : « ما أحدث قوم بدعة ، إلا هدموا مثلها من السنة » .

خامسًا : أن هذه البدع توجب تفرق الأمة ، لأن هؤلاء المبتدعة يعتقدون أنهم أصحاب الحق ، ومن سواهم على ضلال ! ! وأهل الحق يقولون : أنتم الذين على ضلال ! فتتفرق قلوبهم .

فهذه مفاسد عظيمة ، كلها تترتب على البدعة من حيث هي بدعة ، مع أنه يتصل بهذه البدعة سفه في العقل وخلل في الدين .

وبهذا نعرف أن من قسم البدعة إلى ثلاثة أقسام أو خمسة أو ستة ، فقد أخطأ ، وخطؤه من أحد وجهين :

- إما ألّا ينطبق شرعًا وصف البدعة على ما سماه بدعة .
- إما ألّا يكون حسنًا كما زعم .

فالنبي ﷺ قال : « كل بدعة ضلالة » . فقال : « كل » . فما الذي يخرجنا من هذا السور العظيم حتى نقسم البدع إلى أقسام ؟ .

فإن قلت : ما تقول في قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه حين خرج إلى الناس وهم يصلون بإمامهم في رمضان ، فقال : نعمت البدعة هذه[1] . فأثنى عليها ، وسماها بدعة ؟ !

فالجواب أن نقول : ننظر إلى هذه البدعة التي ذكرها ؛ هل ينطبق عليها وصف البدعة الشرعية أو لا ؟

فإذا نظرنا وجدنا أنه لا ينطبق عليها وصف البدعة الشرعية ، فقد ثبت أن النبي ﷺ صلى بأصحابه في رمضان ثلاث ليال ، ثم تركه خوفًا من أن تفرض عليهم[2] ، فثبت أصل المشروعية ، وانتفى أن تكون بدعة شرعية ، ولا يمكن أن نقول : إنها بدعة ، والرسول ﷺ قد صلاها .

وإنما سماها عمر رضي الله عنه بدعة ؛ لأن الناس تركوها ، وصاروا لا يصلون جماعة بإمام واحد ، بل أوزاعًا ؛ الرجل وحده والرجلان والثلاثة والرهط ، فلما جمعهم على إمام واحد ، صار اجتماعهم بدعة

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٠) .

(٢) أخرجه البخاري (٩٢٤) ، ومسلم (٧٦١) .

بالنسبة لما كانوا عليه أولًا من هذا التفرق.

فإنه خرج رضي الله عنه ذات ليلة، فقال: لو أني جمعت الناس على إمام واحد لكان أحسن، فأمر أبي بن كعب وتميمًا الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة، فقاما للناس بإحدى عشرة ركعة، فخرج ذات ليلة والناس يصلون بإمامهم، فقال: نعمت البدعة هذه.

إذن، هي بدعة نسبية، باعتبار أنها تركت ثم أنشئت مرة أخرى.

فهذا وجه تسميتها بدعة.

. وأما أنها بدعة شرعية، ويثنى عليها عمر؛ فكلا.

وبهذا نعرف أن كلام رسول الله ﷺ لا يعارضه كلام عمر رضي الله عنه.

فإن قلت: كيف تجمع بين هذا وبين قول الرسول صلى الله وعليه وسلم: «من سن في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة»[1]. فأثبت أن الإنسان يسن سنة حسنة في الإسلام؟.

فنقول: كلام الرسول ﷺ يصدق بعضه بعضًا، ولا يتناقض؛ فيريد بالسنة الحسنة السنة المشروعة، ويكون المراد بسنها المبادرة إلى فعلها.

يعرف هذا ببيان سبب الحديث، وهو أن النبي ﷺ قاله حين جاء أحد الأنصار بصرة (يعني: من الدراهم)، ووضعها بين يدي النبي ﷺ حين دعا أصحابه أن يتبرعوا للرهط الذين قدموا من مضر مجتابي النمار، وهم من كبار العرب، فتمعر وجه النبي ﷺ لما رأى من حالهم، فدعا إلى التبرع لهم، فجاء هذا الرجل أول ما جاء بهذه الصرة، فقال: «من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة».

أو يقال: المراد بالسنة الحسنة ما أحدث ليكون وسيلة إلى ما ثبتت مشروعيته؛ كتصنيف الكتب وبناء المدارس ونحو ذلك.

وبهذا نعرف أن كلام الرسول ﷺ لا يناقض بعضه بعضًا، بل هو متفق؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لا ينطق عن الهوى.

هذا علمنا واعتقادنا، وأنه ليس في كلام الله من كذب، بل هو أصدق الكلام، فإذا أخبر الله عن شيء بأنه كائن، فهو كائن، وإذا أخبر عن شيء بأنه سيكون، فإنه سيكون، وإذا أخبر عن شيء بأن صفته كذا وكذا، فإن صفته كذا وكذا، فلا يمكن أن يتغير الأمر عما أخبر الله به، ومن ظن التغير، فإنما ظنه خطأ؛ لقصوره أو تقصيره.

مثال ذلك لو قال قائل: إن الله تعالى أخبر أن الأرض قد سطحت، قال: ﴿وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧).

سُطِحَتْ﴾ [الغاشية : ٢٠] ، ونحن نشاهد أن الأرض مكورة ؛ فكيف يكون خبره خلاف الواقع ؟ .

فجوابه أن الآية لا تخالف الواقع ، ولكن فهمه خاطئ إما لقصوره أو تقصيره ؛ فالأرض مكورة مسطحة ، وذلك لأنها مستديرة ، ولكن لكبر حجمها لا تظهر استدارتها إلا في مساحة واسعة تكون بها مسطحة ، وحينئذٍ يكون الخطأ في فهمه ؛ حيث ظن أن كونها قد سطحت مخالف لكونها كروية .

فإذا كنا نؤمن أن أصدق الكلام كلام الله ؛ فلازم ذلك أنه يجب علينا أن نصدق بكل ما أخبر به في كتابه ؛ سواء كان ذلك عن نفسه أو عن مخلوقاته .

« الهدى » : هو الطريق التي كان عليها السالك .

والطرق شتى ، لكن خيرها طريق النبي ﷺ ، فنحن نعلم ذلك ونؤمن به ، نعلم أن خير الهدى هدى محمد ﷺ في العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ، وأن هدى محمد ﷺ ليس بقاصر ، لا في حسنه وتمامه وانتظامه وموافقته لمصالح الخلق ، ولا في أحكام الحوادث التي لم تزل ولا تزال تقع إلى يوم القيامة ، فإن هدى محمد ﷺ كامل تام ، فهو خير الهدي ، أهدى من شريعة التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وجميع الهدي .

فإذا كنا نعتقد ذلك ، فوالله ، لا نبغي به بديلًا .

وبناء على هذه العقيدة لا نعارض قول رسول الله ﷺ بقول أحد من الناس ، كائنًا من كان ، حتى لو جاءنا قول لأبي بكر ، وهو خير الأمة ، وقول لرسول الله ﷺ ، أخذنا بقول رسول الله ﷺ .

وأهل السنة والجماعة بنوا هذا الاعتقاد على الكتاب والسنة .

- قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء : ٨٧] .

- وقال النبي ﷺ وهو يخطب الناس على المنبر : « خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ﷺ »[1] .

ولهذا نجد الذين اختلفوا في الهدى وخالفوا فيه : إما مقصرين عن شريعة الرسول ﷺ ، وإما غالين فيها ؛ بين متشددين وبين متهاونين ، بين مفرِّط ومفرِط ، وهدى الرسول ﷺ يكون بين هذا وهذا .

قوله : « ويُؤْثِرون » : أي : يقدمون .

قوله : « كلامَ اللهِ على غيرِه مِن كلامِ أصنافِ الناسِ » : أي يقدمون كلامِ الله على كلام غيره من سائر أصناف الناس في الخبر والحكم ، فأخبار الله عندهم مقدمة على خبر كل أحد .

فإذا جاءتنا أخبار عن أمم مضت وصار القرآن يكذبها ؛ فإننا نكذبها .

مثال ذلك : اشتهر عند كثير من المؤرخين أن إدريس قبل نوح ، وهذا كذب ؛ لأن القرآن يكذبه ؛ كما قال تعالى : ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء : ١٦٣] ، وإدريس من

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧) .

النبيين ؛ كما قال الله تعالى : ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم : ٥٦] إلى أن قال : ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [مريم : ٥٨] ، وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد : ٢٦] ؛ فلا نبي قبل نوح إلا آدم فقط .

أي : طريقته وسنته التي عليها .

في العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات والأحوال وفي كل شيء ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقوله : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران : ٣١] .

قوله : « ولهذا » . اللام في قوله : « ولهذا » للتعليل ؛ أي : ومن أجل إيثارهم كلام الله وتقديم هدى رسول الله ﷺ .

لتصديقهما والتزامهما وإيثارهما على غيرهما ، ومن خالف الكتاب والسنة ، وادعى أنه من أهل الكتاب والسنة ، فهو كاذب ؛ لأن من كان من أهل شيء لابد أن يلزمه ويلتزم به .

الجماعة اسم مصدر : اجتمع اجتماعًا وجماعة ، فالجماعة هي الاجتماع ، فمعنى أهل الجماعة أهل الاجتماع ؛ لأنهم مجتمعون على السنة ، متآلفون فيها ، لا يضلل بعضهم بعضًا ، ولا يبدع بعضهم بعضًا ؛ بخلاف أهل البدع .

هذا استعمال ثان ؛ حيث صار لفظ (الجماعة) عرفًا : اسمًا للقوم المجتمعين .

وعلى ما قرره المؤلف تكون (الجماعة) في قولنا : « أهل السنة والجماعة » : معطوفة على (السنة) ، ولهذا عبر المؤلف بقوله : « سموا أهل الجماعة » ، ولم يقل : سموا جماعة ؛ فكيف يكونون أهل الجماعة وهم جماعة ؟ !

نقول : الجماعة في الأصل : الاجتماع ؛ فأهل الجماعة ؛ يعني : أهل الاجتماع ، لكن نقل اسم الجماعة إلى القوم المجتمعين نقلًا عرفيًا .

يعني به الدليل الثالث ؛ لأن الأدلة أصول الأحكام ، حيث تبنى عليها .

والأصل الأول : هو الكتاب ، والثاني : السنة ، والإجماع هو : الأصل الثالث ، ولهذا يسمون : أهل الكتاب والسنة والجماعة .

فهذه ثلاثة أصول يعتمد عليها في العلم والدين ، وهي : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب والسنة ؛ فأصلان ذاتيان ، وأما الإجماع ؛ فأصل مبني على غيره ؛ إذ لا إجماع إلا بكتاب أو سنة .

أما كون الكتاب والسنة أصلًا يُرجع إليه ؛ فأدلته كثيرة ؛ منها :

- قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]. وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]. وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨].

ومن أنكر أن تكون السنة أصلًا في الدليل، فقد أنكر أن يكون القرآن أصلًا.

ولا شك عندنا في أن من قال: إن السنة لا يرجع إليها في الأحكام الشرعية، أنه كافر مرتد عن الإسلام؛ لأنه مكذب ومنكر للقرآن؛ لأن القرآن في غير ما موضع جعل السنة أصلًا يرجع إليه.

وأما الدليل على أن الإجماع أصل؛ فيقال:

أولًا: هل الإجماع موجود أو غير موجود؟

قال بعض العلماء: لا إجماع موجود إلا على ما فيه نصٌّ، وحينئذٍ: يستغنى بالنص عن الإجماع.

فمثلًا، لو قال قائل: العلماء مجمعون على أن الصلوات المفروضة خمس؛ فهذا صحيح، لكن ثبوت فرضيتها بالنص.

ومجمعون على تحريم الزنى؛ فهذا صحيح، لكن ثبوت تحريمه بالنص. ومجمعون على تحريم نكاح ذوات المحارم؛ فهذا صحيح، لكن ثبوت تحريمه بالنص.

ولهذا قال الإمام أحمد: من ادعى الإجماع، فهو كاذب، وما يدريه لعلهم اختلفوا؟

والمعروف عن عامة العلماء أن الإجماع موجودٌ، وأن كونه دليلًا ثابت بالقرآن والسنة:

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فإن قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ﴾: يدل على أن ما أجمعنا عليه لا يجب رده إلى الكتاب والسنة؛ اكتفاء بالإجماع، وهذا الاستدلال فيه شيءٌ.

- ومن ذلك قوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. فقال: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

- واستدلوا أيضًا بحديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[1].

وهذا الحديث حسّنه بعضهم وضعفه آخرون، لكن قد نقول: إن هذا وإن كان ضعيف السند، لكن يشهد لمتنه ما سبق من النص القرآني.

فجمهور الأمة على أن الإجماع دليلٌ مستقل، وأننا إذا وجدنا مسألة فيها إجماع؛ أثبتناها بهذا الإجماع.

وكأن المؤلف رحمه الله يريد من هذه الجملة إثبات أن إجماع أهل السنة حجة.

«الأصول الثلاثة»: هي الكتاب والسنة والإجماع.

---

(١) صححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٤٨).

يعني : أن أهل السنة والجماعة يَزِنُون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من قول أو عمل ، باطن أو ظاهر ، لا يعرفون أنه حق إلا إذا وَزَنُوه بالكتابِ والسنةِ والإجماع ، فإن وجد له دليل منها فهو حق ، وإن كان على خلافه فهو باطل .

قوله : « والإجماعُ الذى يَنْضَبِطُ هو ما كان عليه السلفُ الصالحُ » : يعنى أن الإجماع الذى يمكن ضبطه والإحاطة به هو ما كان عليه السلف الصالح وهم القرون الثلاثة ، الصحابة والتابعون وتابعوهم .

ثم علل المؤلف ذلك بقوله : « إذ بعدهم كَثُرَ الاختلاف وانتشرت الأمة » . يعني : أنه كثر الاختلاف ككثرة الأهواء ؛ لأن الناس تفرقوا طوائف ، ولم يكونوا كلهم يريدون الحق ، فاختلفت الآراء ، وتنوعت الأقوال ، « وانتشرت الأمة » : فصارت الإحاطة بهم من أصعب الأمور .

فشيخ الإسلام رحمه الله كأنه يقول : من ادَّعى الإجماع بعد السلف الصالح ، وهم القرون الثلاثة ؛ فإنه لا يصح دعواه الإجماع ؛ لأن الإجماع الذى ينضبط ما كان عليه السلف الصالح ، وهل يمكن أن يوجد إجماع بعد الخلاف ؟ فنقول : لا إجماع مع وجود خلاف سابقٍ ولا عبرة بخلاف بعد تحقق الإجماع .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله :

قوله : « ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا ....» :

ومن أصول أهل السنة اتباع آثار النبي ﷺ ، وما جاء به ظاهرًا وباطنًا ، واتباع آثار السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وهذا مما أمر الله به عباده ، فقد أمرهم باتباع الرسول : ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف : ١٥٨] ، وقال تعالى : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران : ٣١] ، وقال تعالى : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

فطريقتهم : اتباع سنة الرسول ﷺ وتعظيمها والتمسك بها ، واتباع آثار السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وسنة الخلفاء الراشدين ، فما سنه أبو بكر ، أو عمر ، أو عثمان ، أو علي رضي الله عنهم مما لم يختلفوا فيه ، ولم يخالف دليلًا من الكتاب والسنة ، فهو سنة ماضية نحن مأمورون باتباعها ، واتباعهم في هذا هو من تحقيق اتباع النبي ﷺ ؛ لأننا بذلك نعمل بوصيته ﷺ حين قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ....» [1] .

قوله : « ويؤثرون كلام الله على غيره من كلام أصناف الناس ، ويقدمون هدي محمد ﷺ ....» :

ويؤمنون بأنه أصدق الكلام ، وأن هدي الرسول ﷺ خير هدي ، فيقدمون كلام الله على كلام غيره ، وهدي الرسول ﷺ على هدي غيره ؛ لذلك سموا أهل الكتاب والسنة ؛ لتقديمهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، لا إيمانهم بأن القرآن هو أصدق الكلام ، وأن هدي الرسول ﷺ هو خير الهدي .

---

(١) تقدم تخريجه .

كما جاء في خطبته ﷺ : « إن أحسن الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها »[1] ؛ لذلك سموا أهل الكتاب والسنة ؛ لأنهم المستمسكون بهما ، المحكمون لهما ، الذين لا يقدمون عليهما معقولًا ، ولا ذوقًا ، ولا استحسانًا ، لا يقدمون عليهما شيئًا .

ويسمى أهل السنة أيضًا بأهل الجماعة ؛ فهم أهل السنة والجماعة ؛ لأن الجماعة هي الاجتماع ، وهم يجتمعون على الحق ، ويأمرون بالاجتماع عملًا بقوله تعالى : ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، ويعملون بالإجماع : إجماع الصحابة ﷺ .

قوله : « والإجماع : هو الأصل الثالث » :

فأصول الأدلة ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع . والإجماع في الحقيقة دليل تابع للكتاب والسنة ، وأهل السنة والجماعة يزنون بهذه الأصول الثلاثة - الكتاب ، والسنة ، والإجماع - أقوال الناس ، وأفعالهم ، وأحوالهم مما له تعلق بالدين .

هذه هي الأصول الثلاثة التي يجب أن توزن بها الأعمال ، والأقوال ، والأحوال ، والأخلاق ، وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه : الاعتصام بحبل الله وهو :دينه الذي بعث به رسوله ﷺ ، والاتباع للسلف الصالح من الصحابة الذين أثنى الله عليهم ، وعلى المتبعين لهم بإحسان .

❁ قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله :

قوله : « ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ » :

لما ذكر الشيخ طريقة أهل السنة فى مسائل العقيدة ذكر فى هذا الفصل والذى بعده طريقتهم فى عموم الدين ؛ أصوله وفروعه ، وأوصافهم التى تميزوا بها عن أهل البدع والمخالفات ، فمن صفاتهم :

(باطنًا وظاهرًا) بخلاف المنافقين الذين يتبعونه فى الظاهر دون الباطن .

وآثار الرسول ﷺ سنته ، وهى ما روى عنه وأثر عنه ، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ، لا آثاره الحسية كمواضع جلوسه ونومه ونحو ذلك ؛ لأن تتبع ذلك سبب للوقوع فى الشرك ، كما حصل فى الأمم السابقة .

١- (اتباع آثار النبى ﷺ باطنًا وظاهرًا) ؛ أى : سلوك طريقه ، والسير على منهاجه .

٢- ومن صفات أهل السنة(اتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار) لما خصهم الله به من العلم والفقه ، فقد شاهدوا التنزيل ، وسمعوا التأويل ، وتلقوا عن الرسول ﷺ بدون واسطةٍ ، فهم أقرب إلى الصواب ، وأحق بالاتباع بعد الرسول ﷺ .

فاتباعهم يأتى بالدرجة الثانية بعد اتباع الرسول ﷺ ، فأقوال الصحابة حجة يجب اتباعها إذا لم يوجد نصٌ عن النبى ﷺ ؛ لأن طريقهم أسلم وأعلم وأحكم ، لا كما يقول بعض المتأخرين : إن طريقة

---

(١) مسلم (٨٦٧) ، وأحمد (١/١٨٦) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ .

السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم . فيتبعون طريقة الخلف ، ويتركون طريقة السلف .

٣- ومن صفات أهل السنة (اتباع وصية رسول الله ﷺ ، حيث قال : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فإن كل بدعةٍ ضلالة » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

وغرض الشيخ أن يبين أن أهل السنة والجماعة يتبعون طريقة الخلفاء الراشدين على الخصوص ، بعد اتباعهم لطريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، على وجه العموم ؛ لأن النبى ﷺ أوصى باتباع طريقة الخلفاء الراشدين وصيةً خاصةً فى هذا الحديث .

ففيه قرن سنة الخلفاء الراشدين بسنته عليه الصلاة والسلام ، فدل على أن ما سنه الخلفاء الراشدون أو أحدهم لايجوز العدول عنه .

(والخلفاء الراشدون)هم الخلفاء الأربعة : أبو بكرٍ وعمر وعثمان وعلىٌ ، ووصفوا بالراشدين لأنهم عرفوا الحق واتبعوه ، فالراشد هو من عرف الحق ، وعمل به ، وضده الغاوى ، وهو من عرف الحق ، ولم يعمل به .

وقوله : (المهديين) ؛أى : الذين هداهم الله إلى الحق .

(تمسكوا بها) ؛أى : الزموها .

(وعضوا عليها بالنواجذ) كنايةٌ عن شدة التمسك بها ، والنواجذ آخر الأضراس و(محدثات الأمور) هى البدع .

(فإن كل بدعةٍ ضلالة) والبدعة لغةً : ما ليس له مثال سابق .

وشرعًا : ما لم يدل عليه دليل شرعىٌ ، فكل من أحدث شيئًا ، ونسبه إلى الدين ، ولم يكن له دليل فهو بدعة وضلالة ، سواء فى العقيدة ، أو فى الأقوال أو الأفعال .

٤-ومن صفات أهل السنة أنهم يعظمون كتاب الله وسنة رسوله ، ويجلونهما ، ويقدمونهما فى الاستدلال بهما ، والاقتداء بهما ، على أقوال الناس وأعمالهم ؛ لأنهم (يعلمون أن أصدق الكلام كلام الله) ، قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء : ١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء : ٨٧] .

ويعلمون : (أن خير الهدى هدى محمدٍ)« الهدى » بفتح الهاء وسكون الدال : السمت والطريقة والسيرة ، وقرئ بضم الهاء وفتح الدال ؛ أى : الدلالة والإرشاد .

(ويؤثرون كلام الله على غيره من كلام أصناف الناس) ؛أى : يقدمونه ، ويأخذون به ، ويتركون ما عارضه من كلام الخلق ، أيًا كانوا ، رؤساء ، أوعلماء ، أو عبادًا .

(ويقدمون هدى محمدٍ ﷺ) ؛ أى : سنته ، وسيرته ، وتعليمه ، وإرشاده .

(على هدى كل أحدٍ) من الخلق ، مهما عظمت مكانته ، إذا كان هديه يعارض هدى رسول الله ﷺ ، وذلك عملًا بقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية [النساء : ٥٩] .

وقوله : (ولهذا سموا أهل الكتاب والسنة) ؛ أى : لأجل تمسكهم بكتاب الله ، وإيثارهم لكلامه على كلام كل أحدٍ ، وتمسكهم بهدى رسول الله ، وتقديمه على هدى كل أحدٍ ، سموا أهل الكتاب والسنة .

لأجل ذلك لقبوا بهذا اللقب الشريف الذى يفيد اختصاصهم بهما دون غيرهم ، ممن حاد عن الكتاب والسنة من فرق أهل الضلال ؛ كالمعتزلة ، والخوارج ، والروافض ، ومن وافقهم فى أقوالهم ، أو فى بعضها .

وقوله : (وسموا أهل الجماعة) ؛ أى : كما سموا أهل الكتاب والسنة ، سموا(أهل الجماعة) والجماعة ضد الفرقة ؛ لأن التمسك بالكتاب والسنة يفيد الاجتماع والائتلاف ، قال تعالى : ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ فالجماعة هنا هم المجتمعون على الحق .

٥- فمن صفات أهل السنة الاجتماع على الأخذ بالكتاب والسنة ، والاتفاق على الحق ، والتعاون على البر والتقوى ، وقد أثمر هذا وجود الإجماع .

(والإجماع هو الأصل الثالث الذى يعتمد عليه فى العلم والدين) وقد عرف الأصوليون الإجماع بأنه : اتفاق علماء العصر على أمرٍ دينىٍّ ، وهو حجة قاطعة يجب العمل به .

وقوله : (وهو الأصل الثالث) ؛ أى : بعد الأصلين الأولين ، وهما الكتاب والسنة .

٦- من صفات أهل السنة أنهم (يزنون بهذه الأصول الثلاثة) ؛ الكتاب والسنة والإجماع (جميع ما عليه الناس من أقوالٍ ، وأعمالٍ باطنةٍ ، أو ظاهرةٍ ، مما له تعلق بالدين) .

فهم يجعلون هذه الأصول الثلاثة ميزانًا لبيان الحق من الباطل ، والهدى من الضلال ، فيما يصدر من الناس ، من تصرفاتٍ قوليةٍ ، أو فعليةٍ ، اعتقاديةٍ أو عمليةٍ .

(مما له تعلق بالدين) من أعمال الناس ؛ كالصلاة ، والصيام ، والحج ، والزكاة ، والمعاملات ، وغيرها .

أما ما ليس له تعلق بالدين من الأمور العادية ، والأمور الدنيوية فالأصل فيه الإباحة .

ثم بين الشيخ رحمه الله حقيقة الإجماع الذى يجعل أصلًا فى الاستدلال ، فقال : (والإجماع الذى ينضبط) ؛ أى : يجزم بحصوله ووقوعه .

(هو ما كان عليه السلف الصالح) لما كانوا قليلين مجتمعين فى الحجاز ، يمكن ضبطهم ،

ومعرفة رأيهم في القضية .

(وبعدهم كثر الاختلاف ، وانتشرت الأمة) ؛ أي : بعد السلف الصالح صار الإجماع لا ينضبط لأمرين :

أولًا : كثرة الاختلاف ، بحيث لا يمكن الإحاطة بأقوالهم .

ثانيًا : انتشار الأمة في أقطار الأرض بعد الفتوح ، بحيث لا يمكن عادةً بلوغ الحادثة لكل واحدٍ منهم ، ووقوفه عليها ، ثم لا يمكن الجزم بأنهم أطبقوا على قولٍ واحدٍ فيها .

تنبيه : إنما اقتصر الشيخ رحمه الله على ذكر الأصول الثلاثة ، ولم يذكر الأصل الرابع ، وهو القياس ؛ لأن القياس مختلف فيه ، كما اختلفوا في أصولٍ أخرى ، مرجعها كتب الأصول .

❁ **قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله :**

قوله : (ثمَّ مِنْ طريقةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللَّهِ ﷺ باطنًا وظاهرًا ، واتباعُ سبيلِ السابقينَ الأولينَ منَ المهاجرينَ والأنصارِ ، واتباعُ وصيةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، حيثُ قالَ : « عليكُمْ بسنتي وسنةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديينَ منْ بعدي ، تمسكُوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنَّواجذِ ، وإياكُمْ ومُحدثاتِ الأمورِ ؛ فإنَّ كُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ »)[1].

هذا الفصل فصل عام في بيان طريقة ومنهاج أهل السنة والجماعة - الذين هم أهل الأثر ، وأهل الحديث ، وأتباع السلف الصالح رضوان الله عليهم - تميزوا عن غيرهم في الاعتقاد ، وتميزوا عن غيرهم في العمل ، وصاروا شامةً بين الناس ؛ فلهذا كانت طريقتهم في العمل ، وفي تلقي النصوص ، وفي التعامل مع آثار السلف الصالح مباينةً لطريقة المخالفين .

فذكر شيخ الإسلام - رحمه الله وأجزل له المثوبة - هذا الفصل ليبين لنا طريقة أهل السنة والجماعة ، ومنهجهم في العمل وفي مصدر التلقي الذي اعتمدوا ، فقال : (ثمَّ مِنْ طريقةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ) ، يعني بالطريقة هنا المنهج ، والنهج ، والمنهاج ، والسبيل ؛ لأن الطريقة تعم ذلك ، فالطريقة هي الطريق المطروق ، وهي النهج والمنهج ؛ كما قال ﷻ : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة : ٤٨] ، والمنهاج هو السبيل وهو الطريق ، فجعل الله ﷻ لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم طريقًا تميزوا به عن غيرهم . وقد مر معنا أول شرح هذه العقيدة المباركة معنى أهل السنة ومعنى الجماعة ، فمنهجهم : (اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللَّهِ ﷺ باطنًا وظاهرًا) ، واتباعهم لآثار النبي ﷺ إنما يكون عن علم وبصيرة ؛ لأن لفظ الاتباع يدل على متابعة عن علم وبصيرة ، فيختلف المتَّبِعُ عن المقلد ، فإن أهل السنة والجماعة طريقتهم هي الاتباع وليست التقليد .

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي (٢٦٧٦) ، وابن ماجه (٤٢) من حديث العرباض بن سارية . وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٤٠) .

وفي أصول الدين منه ما لا يجوز التقليد فيه ، وهو القدر الواجب من العقيدة الذي يجب أن يُعتقد الحق فيه مع دليله ، ومنه ما يسوغ أن يُتبع فيه قول عالم معتمد موثوق في دينه وسنته .

إذن قوله : (اتِّباعُ) نفهم منه أنهم علموا بذلك ، وإذا كانوا علموا فلابد من وسيلة للعلم ، وهي كثرة ورودهم على سُنَن المصطفى ﷺ ، وكثرة قراءتهم في كتب الحديث وكتب السنة ؛ لأنه بذلك تعلم آثار المصطفى ﷺ ، والآثار جمع الأثر ، وهو ما يُنْقَلُ من الخبر في الأقوال أو الأعمال أو الأحوال .

وعند أهل الاصطلاح : الأثر يعم أقوال المصطفى ﷺ وأفعاله ، وكذلك قوله وأفعال الصحابة والتابعين ، فهذه هي الآثار ، ولهذا قيدها هنا بقوله : (اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللَّهِ ﷺ باطنًا وظاهرًا) ، فاتباع الآثار هذه سمة أهل السنة والجماعة ، يعني : أنهم يحرصون على الاتباع ، ولا يُحَكِّمونَ عقولهم ولا أهواءهم .

قوله : (رسولِ اللَّهِ ﷺ) التعبير بالرسول أو النبي جائز ، قد يُستعمل لفظ النبي ، وقد يُستعمل لفظ الرسول ، لكن في بعض المواضع يحسن استعمال لفظ الرسول ، ومنه هذا الموضع ، فقوله : (اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللَّهِ ﷺ) فيه التنبيه على أن هذه الآثار قد أُرْسِلَ بها من اللَّه ﷻ ؛ وهذا هو الذي يعتقده أهل السنة بأن السنة ليست اجتهادًا منه ﷺ ؛ بل هي وحي أوحاه اللَّه ﷻ إليه : أن اعمل كذا واترك كذا ، وقد يكون من سنة المصطفى ﷺ أشياء فيها اجتهاد لكنه يكون مُقَرًّا عليها ، وإلا لم تكن أثرًا من آثاره ﷺ .

أما الأمور الجِبِلِيّة الطبيعية التي كان يعملها بمقتضى عادته ﷺ مثل : طريقته في مشيته ، وطريقته في نومته .. ونحو ذلك مما هو هيئة لم يأمر به ولم يحض عليه ﷺ ، فهذا النوع يُتَّبع أيضًا ، ويكون الاتباع على جهة الاقتداء ليس لأنه سنة في نفسه ، ولكن يُؤجر من فعل لأنه نوى الاقتداء ، فإذا نوى الاقتداء أُجِرَ على هذه النية ، وإلا فإن الأمور الجبلية ليس مأجورًا على أن يفعل مثلها إلا بنية الاقتداء ، فيؤجر على نية الاقتداء .

ولهذا قال العلماء في كتب الأصول : إن هذه الأمور الجِبِلِيّة يؤجر فيها بنية الاقتداء ؛ وذلك بأن يفعل ما فعل ﷺ لأجل أنه فعل ، وأن يترك ما ترك ﷺ لأجل أنه ترك . فمن اقتدى بالنبي ﷺ في مشيته لأجل أنه مشى هكذا فإنه يؤجر على نيته ، وإلا فإن الأمور الجِبِلِيّة ليست محل اتباع في نفسها ، وإنما الذي يُتَّبع ما كان من قبيل التشريع .

وكل اقتداء بالنبي ﷺ فيه أجر في جميع الأحوال ، لكن منه ما يكون الأجر في اتباع العمل من حيث هو ؛ لأن العمل عبادة : إما أن يكون واجبًا أو سنة ، والترك إما أن يكون محرمًا أو مكروهًا ، ومنه ما يكون الأجر في أن يُفعل على جهة الاقتداء ، وأن يُترك على جهة الاقتداء .

قوله : (باطنًا وظاهرًا) يعني به الإخلاص والمتابعة ، والاتباع لابد فيه من الإخلاص وهو اتباع الآثار في الباطن ، ولابد فيه من المتابعة للسنة وهو اتباع الآثار في الظاهر ، فاتباع الرسول ﷺ في الباطن

يقتضي أن تخلص لله جل وعلا ، وأن تخبت له وتنيب ، وأن تصحح عملك من الشوائب ، وأن تكون في أعمالك لله وحده دون غيره ، وهذه حال المصطفى ﷺ ؛ إذ هو أكمل خلق الله ﷻ توحيدًا وإخلاصًا لربه جل جلاله .

فإصلاح الباطن واتباع الآثار في الباطن هذا من طريقة أهل السنة ؛ ولهذا أعظم وصية يوصي بها أهل السنة من حولهم ومن معهم ومن وراءهم : الوصية بإخلاص الدين لله ﷻ ، وهي اتباع الآثار في الباطن ، واتباع الآثار في الظاهر بأن يعمل على نحو ما عمل ﷺ ، فيكون في هيئته ، وعبادته ، وسلوكه ، وأخلاقه ، وفي ملابسه ، وأكله ، ونومته ، وفي جميع أحواله على طريقة المصطفى ﷺ ، فأكملهم اتباعا من كان على اجتهاد في متابعة النبي ﷺ ، فمن كان أكثر اتباعًا كان أكمل .

قال : (واتباعُ سبيلِ السابقينَ الأولينَ منَ المهاجرينَ والأنصارِ) وهذه تميز بها أهل السنة والجماعة عن غيرهم ؛ لأن اتباع الكتاب والسنة هذه يدعيها الأكثرون ، كلٌّ يقول : الكتاب والسنة ، لكن أي تلك الدعاوى الصواب ؟ الجواب : هي قول من اتبع سبيل السابقين الأولين ، وهذا على نحو الكلمة المشهورة : بأن نفهم الكتاب والسنة على طريقة الصحابة رضوان الله عليهم ، أو على طريقة السلف الصالح . وهذا القيد مهم ؛ لأنه يميز أهل السنة عن غيرهم ، أما الأخذ بالكتاب والسنة ، أو طريقتنا طريقة الكتاب والسنة .. ونحو ذلك ، فهذه يشترك فيها الأكثرون ، لكن نفهم الكتاب بفهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ونفهم السنة على طريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين ؛ ولهذا لابد من اتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار .

وتقييده بالسابقين الأولين ؛ لأنهم كانوا قبل حدوث الفتن ، ولم يحصل من أحد منهم افتتان ﵃ وأرضاهم ؛ لأن الله ﷻ أحل عليهم رضوانه ؛ كما قال ﷻ : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة : ١٠٠] ، وقال ﷻ : ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] .

وقوله : (السابقينَ الأولينَ) ، من هم السابقون الأولون ؟

هذا فيه خلاف بين أهل العلم على أقوال :

الأول : أن السابقين الأولين هم الذين صلّوا القبلتين .

الثاني : السابقون الأولون هم من أسلم قبل الحديبية .

الثالث : هم أهل بدر من المهاجرين والأنصار .

والصواب في ذلك أن السابقين الأولين هم الذين أسلموا قبل صلح الحديبية ، وأما بعد ذلك فكثر الذين دخلوا في الإسلام ، وذلك لقول الله ﷻ : ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد : ١٠] ، وأما الأقوال الأخرى

فكلها فيها ما فيها، وقد رد شيخ الإسلام رحمه الله على تلك الأقوال في كتابه «منهاج السنة النبوية»، وقد عَرَضْنَا لبعضها فيما سبق من الكلام عن الصحابة.

قوله: (منَ المهاجرينَ والأنصارِ) المهاجرون اسم لمن هاجر من مكة إلى المدينة، والأنصار هم الذين ناصروا المهاجرين، والأنصار إما من الأوس وإما من الخزرج، وهذان الاسمان (المهاجرون والأنصار) اسمان شرعيان، والله عز وجل هو الذي سمى هؤلاء المهاجرين وسمى من نصرهم الأنصار؛ كما في قوله الله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فهذا يدل على أن الأسماء التي في التعريف تجوز، شرط ألا يُتَعَصَّبَ لها من دون اسم الإسلام والإيمان، فإحداث الأسماء في الإسلام غير اسم المسلم والمؤمن جائز بشرط ألا يُتَعَصَّبَ له، لأن التعصب للأسماء من الجاهلية.

ويدل على ذلك أنه لما نادى أحد المهاجرين في خصومة بينه وبين الأنصار قال: يا لَلمهاجرين - يندبهم لنصرته - وقال الأنصاري: يا لَلأنصار - يندبهم لنصرته - فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم»[(1)]، مع أن التعصب جاء على اسم شرعي سمى الله عز وجل به أهله، وكان الاسم - وهو اسم المهاجري أو الأنصاري - للتعريف والوصف، فلما تحول إلى اسم للتعصب عليه والنداء والنخوة به، ذمه النبي ﷺ وجعله من دعوى الجاهلية.

وهذا فيه دليل على وجوب لزوم الاسم الأول الذي هو اسم المسلم واسم المؤمن الذي سمانا الله عز وجل به، وسمانا به رسوله ﷺ، ونادى الله الناس في القرآن به: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [التوبة: ٣٨]، ونحو ذلك، فإنما ناداهم باسم الإيمان دون غيره من الأسماء أو الصفات.

وهذا من جنس الأسماء المحدثة في الإسلام مثل: الحنابلة، والشافعية، والمالكية، والحنفية، والظاهرية، ومن مثل المدارس السلوكية ونحو ذلك، فهذه الأسماء إذا كانت للتعريف فلا بأس بها، أما إذا تُعُصِّب لها أو اعتُقِد أن من هذا اسمه فهو على الحق وغيره على الباطل؛ فإن هذا ليس من طريقة أهل السنة بل رَدُّوا ذلك، حاشا التسمية بما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ من اسم أهل السنة والجماعة، وأتباع السلف الصالح، وأهل الأثر، وأهل الحديث.. ونحو ذلك؛ فإن هذه الأسماء نصرتُها والتعصب لها بمعنى التعصب لما اشتملت عليه من العقيدة الصحيحة، هذا تعصبٌ لأصل الإسلام، وليس تعصبًا لمحدث، فإذا تُعصب لعقيدة أولئك فقد تُعصب للحق.

أما إذا تُعصب لاسم دون ما تميز به ذلك الاسم فإن ذلك باطل ولا يجوز، مثل ما يحصل في هذا الزمن في بعض البلاد الإسلامية من أنهم يتعصبون للأسماء هذه، وقد لا يكونون من أهل الاعتقاد الصحيح على وجه الكمال، مثل ما يتعصب في بعض البلاد أهل الحديث ضد السلفيين، واسم أهل الحديث في الأصل بمعنى أهل السنة والجماعة، واسم أتباع السلف الصالح بمعنى أهل السنة

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥١٨)، ومسلم (٢٥٨٤/٦٢) من حديث جابر بن عبد الله.

والجماعة ، فهما بمعنى واحد .

لكن في هذا الزمن حصل هناك التعصب للأسماء دون ما احتوت عليه الأسماء ؛ لأنها صارت لها شبه أحوال أحزاب ، أو تنافس ، ونحو ذلك .

فالواجب أن تكون مثل هذه الأسماء للتعريف ، وأما الاجتماع فهو على العقيدة الصحيحة التي كان عليها أهل السنة والجماعة ، فهي التي يُتَعَصَّبُ لها ، وهي التي تُنصر ويُدافَع عنها ويُدافَع عن أسماء أصحابها وأهلها .

وإذا كان الدفاع أو التعصب لاسم دون الحقيقة فإن هذا نوع من أنواع الجاهلية .

فهذه الأسماء المحدثة تكلم عنها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه « اقتضاء الصراط المستقيم » وفي غيره ، فالواجب أن تُعْرف شروط جواز التسمي بهذه الأسماء .

وإذا كان الاسمان الشرعيان الأولان - المهاجرون والأنصار - قد صارا نوعًا من الجاهلية لما تُعُصِّبَ لهما ، مع أن اللّه ﷻ هو الذي سماهم بذلك ، دل على أن التسمية بغير ذلك إذا تُعصب له يكون من باب أولى نوعًا من أنواع الجاهلية .

إذا تبين ذلك فإننا نقول : إن التسميات الحادثة في هذه الأمة بأنواعها ، سواء كانت لنسب ، أو قبيلة ، أو بلد ، أو جنس ، أو مذهب ، أو طريقة ، فإن الأحوال فيها ثلاثة :

الحال الأولى : أن تكون ممدوحة .

والحال الثانية : أن تكون مذمومة .

والحال الثالثة : أن تكون مباحة .

أما الحال الأولى : وهي أن تكون ممدوحة ، فهي إذا كانت التسميات مما تُمَيِّزُ المسلمين بما نُصَّ في الكتاب والسنة على حسنه وعلى اعتباره ، فاللّه ﷻ سمى المسلمين باسم الإسلام والإيمان ، وكذلك وصْف المتقين مع أن فيها تزكية ، ووصف بالأبرار مع أن فيها تزكية ، ونحو ذلك ؛ فهذه تسميات هي من قبيل الأوصاف لاسم المسلم واسم المؤمن ، وكل مسلم لديه تقوى بحسبه ، وكل مؤمن لديه تقوى وبر بحسبه . وكذلك ما جاء بالوصف كلزوم السنة والجماعة ، فاسم السنة واسم الجماعة هذه من الأسماء التي جاءت في الأحاديث وأصلها في القرآن ؛ ولهذا يسمى خاصة أهل الإسلام أهل السنة والجماعة ؛ لأنهم لزموا سنة النبي ﷺ ولزموا الجماعة ، والنبي ﷺ هو الذي أذن في هذه التسمية بقوله في حديث الافتراق لما قالوا : من هم ؟ قال : « هي الجماعةُ »[1] ؛ ولذلك فإن أئمة السلف وأهل الحديث أقاموا هذا الاسم مقام الأسماء المحدثة ، فلما تفرقت الأسماء وتعددت رجعوا إلى الاسم الذي يميز أهل الإسلام المتمسكين بالأمر الأول عما عداهم ؛ لأنهم بين أمرين :

---

(١) تقدم تخريجه .

* إما أن يسلبوا اسم الإسلام عن أصحاب الأهواء المحدثة ، وهذا ليس بصحيح لأنهم مسلمون .

* وإما أن يصفوا من كان على الإسلام الأول باسم يُخَصُّون به ويكون منصوصًا عليه في الأدلة ، فهذا يكون سائغًا .

وهذا إجماع منهم على أن من كان على الأمر الأول فإنه يُسمى مثلًا أهل السنة والجماعة ، أو قد يُقال : أهل الحديث ؛ لأن السنة هي الحديث ، أو يُقال : أهل الأثر ، أو أتباع السلف .. ونحو ذلك ، هذه كلها في معنى واحد ؛ لأنها ترجع بالأمر إلى ما كانت عليه الجماعة الأولى التي نص النبي ﷺ على أنها ناجية ، فهذه تسمية ممدوحة .

الحال الثانية : الأسماء والدعاوى المذمومة ، وهذه مما حدث في الأمة من الأهواء المختلفة التي اتخذت لنفسها اسمًا يخالف الاسم الذي كان عليه الصحابة ؛ كالخوارج ، والمرجئة ، والمعتزلة وأشباه ذلك ؛ لأنهم يدعون إلى ذلك ويرون أنهم على صواب فيه ، وربما سموا أنفسهم أهل السنة والجماعة بأحد الاعتبارات ، فكل تسمية فيها إشارة لمذهب يشتمل على باطل في العقيدة أو باطل في السلوك فإن التسمية في نفسها مذمومة ، ولو لم يقترن بها شيء آخر ، فكيف إذا اقترن بها التعصب ؟ أو اقترنت بها بدع أخرى أو أهواء أخر ؟ لهذا فإن الأصل ألا يخرج عن دعوى الإسلام ؛ كما قال شيخ الإسلام : (كل ما خرج عن دعوى الإسلام والقرآن من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة فهو من عزاء الجاهلية) ، إلا ما أُذن به مما ذكرت أو سنذكر .

فإذن هذه التسمية كلها باطلة وتكون من عزاء الجاهلية ؛ لأنها تفرّق ، مثل : الطرق الصوفية المختلفة الأسماء ، ويدخل فيها أيضًا الأسماء المحدثة للجماعات الإسلامية بأنواعها ، التي جعلت لها اسمًا يصدق عليه أنه اسم لحزب يميز هذا الحزب عن غيره ، كحزب التحرير مثلًا ، وكحزب الإخوان المسلمين ، وكجماعات أُخر تظهر في بلد دون بلد ، فهذه تسميات محدثة ، وهي مذمومة ؛ لأن الاسم في نفسه مشتمل على دعوى تفرّق المسلمين ، وتنصر من كان في هذا الحزب دون غيره .

ولهذا نقول : إن هذه الأسماء المحدثة . - الجماعات الإسلامية مثلًا ، والأحزاب - على نوعين :

فما كان منه للتعريف فالأصل في باب التعريف في الأسماء أنه واسع ، مثل ما سيأتي تفصيله في الأسماء المباحة إن شاء الله تعالى .

وأما ما كان من قبيل التنظيم ، وأنه يُوالي فيه ويُعادي ، ويُتعصب له دون غيره ، ويُنصر صاحبه دون غيره ، فهذا لاشك أنه من عزاء الجاهلية ، وأعظم مما رغبوا فيه انتصار المهاجري باسم شرعي وهو (المهاجرون) ، وانتصار الأنصاري لاسم شرعي وهو (الأنصار) ، ومع ذلك لما انتصر لاسم ولأهله دون غيرهم صار من دعوى الجاهلية بنص كلام النبي ﷺ .

فإذا كان الأمر في الأسماء المحدثة وانتُصر لها ودُوفع عنها دون غيرها ؛ بل ربما حُورب غير من كان

معهم من المسلمين مع أنهم على طاعة وعلى خير ؛ فإن هذا يدخل في دعوى الجاهلية وعزاء الجاهلية من باب أولى .

والمتأمل اليوم ينظر إلى أن واقع الجماعات الإسلامية بعامةٍ في الأسماء أنَّ هذه التسميات لو كانت للتعريف فقط لكان الأمر أسهل ، لكنها ليست للتعريف ؛ بل هي للدلالة على الحزب أو التنظيم ، ولكي يتعارف أصحابها فيما بينهم ، فتجد أن المسلم مثلا يذهب اليوم إلى بلد من البلاد فتجد أن أصحاب الحزب المعين يسألون هذا من أي فئة أو أي جهة .. إلى آخره ، فإذا أُثني عليه لأنه كان من هذه الجماعة المعينة ، أو من أهل الحزب ، أو أنه متعاطف معهم تبنوه ، وإذا لم يكن بذاك - وإن كان عالمًا جليلًا وليس من تلك الفئة - فإنهم يرفضونه ويتواصون برفضه ، مع أنه قد يكون عنده علم كبير بكلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ ، وإذا جاءت مشكلة أو جاءت منافَسة على شيء فإنهم يجتمعون على ذلك الاسم ، ويتعصبون له دون غيره .

من نظر فيما أحدثته الحزبيات والأسماء في أقرب شيء إلينا - وهو ما حصل في أفغانستان في العشرين سنة الماضية - وجد ذلك ماثلًا في أن وجود الأحزاب والأسماء فيه لم تكن للتعريف ، وإنما كانت للاجتماع عليها والتعصب لها دون غيرها ، فلما خرج العدو ونصر اللّٰه عباده ظهرت المفاسدُ الأخرى للتعصب المذموم للحزبيات هذه ، فأوقَعت المسلمين فيما بينهم .

وهذا كله يدل على أن كل مخلص للّٰه ﷻ ولرسوله ﷺ ، وكل مخلص لدين الإسلام ، وكل راغب في رفع راية الإسلام ، يجب ألا يتعصب لاسم دون اسم الإسلام ، بل يكون التعامل مع المسلمين على اسم الإسلام ما داموا على التوحيد ، ولم يكونوا من أهل الشرك الأكبر ، فإذا كان كذلك قَرُبت .

ومن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن كل مسلم يُوالَى بحسب ما عنده من الإسلام ، وبحسب ما عنده من الإيمان ، فوَلاية المسلم للمسلم تتبعض بقدر ما عنده من تحقيق الإسلام وتحقيق الإيمان ، وهذا هو نظر السلف في الشرع فيما تعاملوا به مع الناس ، أما الولاء والبراء ، والحب والبغض ، والمكايد ، ونحو ذلك مما يحصل ، فهذا كله من فعل الجاهلية ، وأثر من آثار التسميات التي لا يُقرها أهل الحق البتة .

فإذن نصل من ذلك إلى أَنَّ الأسماء المذمومة هذه في الجماعات أو في غيرها يجب على كل مخلص أن يسعى إلى ألا تبقى في الناس ، بل أن يبقى المؤمنون إخوة يبحثون عن الحق في كتاب اللّٰه ﷻ ، وفي سنة رسوله ﷺ ، وفي هدي السلف الصالح ، ولو زالت هذه الشعارات وهذه الأسماء لزالت الشحناء من النفوس ، ولاجتمع هذا العدد الكبير من المؤمنين على كلمة سواء ، وجاهدوا في اللّٰه حق جهاده ، ولحصل أشياء يمنّ اللّٰه ﷻ بها إذا اجتمع العباد على كلمته .

أما إذا رضينا بعزاء الجاهلية ، وبهذا الموجود ، فاللّٰه المستعان ، وهذا ظاهر في أحوال كثير من

المسلمين الآن ، وقل من يتخلص منه ، وواجب على العبد أن يكون الأمر بينه وبين ربه ﷻ ، وأن يُخلِّص نفسه من الهوى ، وأن ينظر لكل مؤمن بميزان اسم الإسلام والإيمان ، وأن يكون ميزانه هو ميزان أهل السنة والجماعة في ذلك ، وألا يكون الميزان ميزان أحزاب أو تنظيمات ، أو أن هذا من هؤلاء أو ليس منهم ، ونحو ذلك من الأسماء .

كذلك مما يجب على عباد الله المؤمنين ، ألا يُحدثوا أسماء تزيد من الافتراق ، وهذا حصل ويحصل في كل زمن ، من أنه إذا تباغضت فئتان لمز هؤلاء باسم ، وسمَّى الآخرون أولئك باسم ، فنشأت فرق جديدة ، أو نشأت جماعات ، أو نشأت مذاهب أو أفكار جديدة زادت من فُرقة المسلمين .

ومن قواعد أهل السنة والجماعة : أنَّ البدعة لا تُرد ببدعة ، والغلط لا يُرد بغلط ، بل يُصبر ، والإنسان نفسه إذا اعْتُدِي عليه ونيل منه يصبر ويحتسب عند الله ﷻ ، ولا يقابل الباطل بباطل ، أو يقابل التسمية بتسمية ، أو يقابل البدعة ببدعة ؛ لأن هذا يُفرق أكثر وأكثر ولا يجمع النفوس ، وقد جُرِّب ذلك ووُجد أن انتصار الناس للأسماء أعظم من انتصارهم للحق ، وقَلَّ من ينتصر للحق المجرد ، ولكنه إذا جاء الاسم فإنه يتحرك أكثر وأكثر ، وجُرِّبَ هذا في أنه إذا ذُكر اسم أحد من المعظمين عند أي فئة من الفئات – مثلًا – بشيء مما قد لا يليق أن يُذكر به ، فستجد أنه يُتعصب له ويُنتصر له أعظم مما لو خولفت مسألة شرعية ، أو وقع الناس في منكر أو في باطل ، وهذا من استيلاء عزاء الجاهلية على النفوس ، وهذا كثير في كل بلاد المسلمين بلا استثناء ، والله المستعان .

لهذا فإن الواجب على كل مخلص أن يسعى إلى أن يجمع الناس على كلمة سواء ، فيها تحكيم الكتاب والسنة ، واتباع طريقة السلف ، وإلغاء الأسماء ، وعدم إحداث التعصبات التي قد تثير الناس وتفرق عن الاجتماع ، وكل ناصح لابد أن يسعى في ذلك ، وأما إذا أقررنا في أي بلد كان هذه التسميات وسعينا فيها ، أو أن أهلها رضوا بها ، فإن الواقع لن يكون سارًّا لنا ، وأمامنا تجارِب كثيرة دلت على أن الفرقة لا تأتي بخير ؛ كما قال ﷺ : « في الفُرقَةِ عذابٌ »[1] .

والآن الناس في سعة ، لكن لا ندري ما المستقبل ، وربما تحول التراشق بالكلام إلى تراجُم بغيره ؛ كما حدث في بعض البلاد .

لهذا أُوصي طلاب العلم أن يجمعوا الناس على تقوى الله ﷻ ، وعلى لزوم الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح ، وأنَّ إلزام الناس أو دعوتهم إلى الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح يجب أن تكون متخلصة من التنابز بالألقاب والقدح ، ومما يجعل النفوس تثور فيها ثوائر الجاهلية ، ويثور فيها الغضب الباطل وحمية الجاهلية بعد أن أذهب الله ﷻ عنا ذلك ، وإذا رضينا بما نحن عليه فإننا نرضى بغير الحق ،

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٤٤٩، ١٨٤٥٠، ١٩٣٥٠، ١٩٣٥١) ، والبزار (٣٢٨٢) ، والبيهقي في الشعب (٤١٠٥) من حديث النعمان بن بشير . وحسن إسناده الألباني في الصحيحة (٦٦٧) .

وواجب أن يُبرئ الإنسان ذمته تجاه ذلك ، وألا يخوض فيما لا يحبه الله ولا يرضاه .

النوع الثالث : التسميات المباحة ، هي كل اسم أُحدث وكان للتعريف ، وليس للموالاة والمعاداة فيه أو للتعصب عليه ، وأصل الإباحة في ذلك من الله ﷻ لما سمى المهاجرين مهاجرين وصار هذا الاسم باقيًا عليهم ، وسمَّى الأنصار كذلك ، والنبي ﷺ نادى قريشًا باسمها ، ونادى القبائل باسمها ، بل جعل في الحروب كل قبيلة لها جناح من الجيش ليكون ذلك أدعى لاجتهادهم وجهادهم لأعداء الله جل جلاله . وهذا كله للتعريف ، فإذا كانت الأسماء للتعريف فلا حرج في التعريف ، سواء كانت هذه النسبة أو الأسماء لنسب القبائل أو لأسماء القبائل ، وقد قال الله ﷻ : ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات : ١٣] ، فالتعريف لا بأس به بأي صفة كانت .

وكذلك إذا كانت النسبة لمذهب من المذاهب مما لا يشتمل في نفسه على باطل ؛ يعني أن يكون مؤسَّسا على باطل ، كالنسبة مثلا للمذهب الحنبلي ، والشافعي ، والمالكي ، والحنفي ، ومذهب الظاهرية ، ونحو ذلك ، فهذه مذاهب للتعريف .

كذلك ما نسب إلى مكان معين – إلى بلد أو إقليم أو نحو ذلك – أو النسبة إلى جنس ، هذا كله للتعريف والأمر فيه واسع .

كذلك الطرق المختلفة والجمعيات أو الجماعات إذا كانت للتعريف فلا بأس بذلك .

ومثال ذلك : جماعات تحفيظ القرآن الكريم في هذه البلاد المباركة ، موجودة باسم الجماعة ، ولا تشتمل على موالاة لمن فيها ومعاداة لمن ليس فيها ؛ وذلك أن الاسم للتعريف ليس إلا ، ولتنظيم العمل ، وهذا أمر سائغ ؛ لأن الله ﷻ أذن بالأسماء خلاف اسم المسلمين والمؤمنين .

وهذه الأسماء في نفسها إذا تحوَّلت إلى تعصب وموالاة ومعاداة ، فإنه يجب إبطال هذا التعصب وهذه الموالاة والرجوع إلى الأصل في ذلك . فإذا أتى – مثلًا – أتباع المذهب الشافعي وأتباع المذهب المالكي وتعصبوا لأنفسهم ضد مذهب آخر لينتصروا لمذهبهم ، كان هذا من عَزاء الجاهلية .

وكذلك إذا أراد أهل قبيلة ما أن ينتصروا لقبيلتهم ضد قبيلة أخرى ، وكان هذا بمجرد الاسم كان هذا من عزاء الجاهلية .

كذلك كل ما يتصل بهذه الأسماء المباحة لو أرادوا أن ينتصروا للاسم ، وأن يوالوا ويعادوا عليه ، وأن يُضعفوا اسم الإسلام أو أثر الإسلام والإيمان ، هذا كله من آثار الجاهلية في ذلك .

قال : (واتباعُ وصيةِ رسولِ اللّهِ ﷺ ، حيثُ قالَ : « عليكمْ بسنتي وسنةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديينَ منْ بعدي ») .

هذا الأمر منه ﷺ يدل على تعظيم سنة الخلفاء الراشدين ، وأهل العلم في فهم هذا على قولين :

الأول : أن سُنة الخلفاء الراشدين ما اجتمع عليه الأربعة . وهذا قول كثيرين من أهل العلم .

الثاني : أن سُنة الخلفاء الراشدين هو ما سنه واحد منهم وقَبِلَهُ الصحابة في زمنه ، فتكون سُنَّة له أمضاها ، والنبي ﷺ أمر باتباع سُنَّتِه وسُنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده .

وهذا القول الثاني هو الصواب ؛ لأن القول الأول وهو ألا تُتبع إلا السُّنة التي اجتمعوا عليها يُفضِي القول به إلى تعطيل هذا الأمر في زمن أبي بكر ، وفي زمن عمر ، وفي زمن عثمان ، وفي زمن علي حتى تنقضي الخلافة الراشدة ، وهذا لا شك أنه باطل ؛ لأن هذا الأمر واجب الامتثال منذ تولي أبي بكر الخلافة ، ففي عهد أبي بكر يجب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ، وأبو بكر أولهم فتتبع سنته ، وهذا الذي كان يفهمه الصحابة فيطيعون الخليفة فيما سنَّه ؛ لأن وصية النبي ﷺ بذلك .

فلهذا أخذ أهل السنة بكثير من سُنَن الخلفاء وأقرُّوها ، مع أنها لم تكن في زمن النبي ﷺ ، وخاصةً ما كان في زمن عمر وعثمان رضي الله عنهما ، فإنه في زمن عمر رضي الله عنه جمع المسلمين على إمام واحد في صلاة التراويح ، وأحدث الدواوين ، ونحو ذلك ، وإن كانت هذه من قبيل المصالح المرسلة لكنها داخلةٌ في سنة الخلفاء الراشدين ، كذلك ما كان في زمن عثمان رضي الله عنه من إحداث الأذان الأول في الجمعة ، وتزيين المساجد ، وجمع المصاحف على حرف واحد ، وترك بقية الأحرف ، فهذه كلها سنن يلزمُ اتباعها ولا يجوز تعطيلها ؛ لأن النبي ﷺ أمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده .

وقوله ﷺ : « وإياكم ومحدثاتِ الأمورِ ؛ فإنَّ كلَّ بِدعةٍ ضلالةٌ » يعني : أحذركم محدثات الأمور ، والمحدثات هنا المراد بها البدع ، لأن المحدثات قسمان :

الأول : محدثات ليست من الدين – يعني من أمر الدنيا – وهذه لا بأس بإحداثها ؛ كما أحدث عمر الدواوين ، وترتيب الأرزاق ، ونحو ذلك .

الثاني : محدثات في الدين ، وهذه هي التي تكون من البدع .

وتقسيم المحدثات إلى قسمين قد أُثر عن الشافعي رحمه الله ، وهذا ليس هو المقصود بالمحدثات في هذا الحديث ، فالشافعي رحمه الله لا يُفسر الحديث بتقسيمه المحدثات إلى هذين القسمين ، وإنما يُقسم المحدثات من حيث هي ، والذي في هذا الحديث هو المذموم – أي البدع – لا غير ، ومن ترك سنة فقد أحدث حدثًا ؛ كما قال بعض السلف : (ما ترك قوم سنة إلا أحدثوا بدعة) ، يعني بذلك الترك .

قال : (فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) ، وهذا العموم ظاهر ، فإن لفظ « كل » يدل على الظهور في العموم ، والبدعة في اللغة هي ما أُحدِثَ على غير مثالٍ سابق ، ومنه قول الله تعالى : ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة : ١١٧] ، يعني : من أحدث السماوات والأرض دون مثال سابق ، ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف : ٩] ، يعني : لست بدعًا من الرسل ؛ بل سبقني رسل ولست برسولٍ ابتدعت القول بالرسالة ، فهذا هو معنى البدعةِ في اللغة ، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمَّا رآهم يصلون التراويح وقد اجتمعوا على إمام واحد واكتظَّ المسجد بذلك : (نِعْمَ البدعةُ هذه) ، وفي رواية : « نِعْمَتِ البدعةُ

هذه »(١) ، يعني هذه البدعة اللغوية ؛ لأن هذا عمل على غير مثالٍ سابقٍ في عهده ﷺ ، وليست بدعة في الشرع ؛ لأن النبي ﷺ صلَّى بهم ليالي من رمضان ، واجتمع الناس معه ؛ كما روى ذلك أصحاب « السنن » .

وأما البدعة في الاصطلاح فإنها تُعَرَّفُ بتعاريف ، ومنها :

الأول : هي ما كان على خلاف الدليل الشرعي .

الثاني : هي طريقة في الدين مخترعة تُضَاهى بها الطريقة الشرعية ، يُقصَدُ بالسلوك عليها المبالغة في التعبد للّه تعالى ؛ كما هو تعريف الشاطبي في « الاعتصام » .

الثالث : هي ما أُحْدِثَ على خلاف الحق المُتَلَقى عن رسول اللّه ﷺ في اعتقادٍ ، أو علمٍ ، أو حالٍ ، وجُعِلَ ذلك صراطًا مستقيمًا وطريقًا قويمًا .

هذه تعاريف مختلفة للبدعة ، وتعريف الشاطبي مشهور ، والتعريف الثالث أيضًا جيد ، ويظهر لنا من تعريف الشاطبي للبدعة أن البدعة طريقة في الدين مخترعة ، فمعنى (الطريقة) أنها صارت مُلتَزَمًا بها ، ومعنى كونها (مخترعة) أنها لم تكن في عهده ﷺ ، ولا في عهد الخلفاء الراشدين .

وهذا القول يعطينا فرقًا مهمًا بين البدعة ومخالفة السنة ، وهي أن البدعة مُلتَزَم بها ، وأما ما فُعِل على غير السنة ولم يُلْتَزَمْ به فيقال : إنه خلاف السنة . فإذا التزم به صار بدعة ، وهذا الفرق نبه العلماء على أنه فرق دقيق مهم بين البدعة ومخالفة السنة ، فالضابط بين العمل المبتدع وبين العمل المخالف للسنة أن ينظر للعمل ، هل هو ملتزم به أو غير ملتزم به ؟ فإذا عَمِلَ على خلاف السنة بأن تَعَبَّدَ بذلك مرة أو مرتين ولم يلتزم به من جهة العدد ، أو من جهة الهيئة ، أو من جهة الزمن ، أو من جهة المكان ؛ فإنه يُقال : خلاف السنة .

أما إذا عمل عملًا يريد به التقرب إلى اللّه ﷻ والتزم به عددًا مخالفًا للسنة ، أو التزم به هيئةً مخالفةً للسنة ، أو التزم به زمانًا مخالفًا للسنة ، أو التزم به مكانًا مخالفًا للسنة صار بدعةً ، هذه أربعة أشياء : في العدد ، والهيئة ، والزمان ، والمكان ، فمن أخطأ السنة وتعبد ولم يلتزم يقال له : هذا خالف السنة . وأما إذا التزم بطريقته وواظب عليها ؛ فإنه يقال : هذا صاحب بدعة ، وهذا العمل بدعة .

مثال ذلك : مَن رَفَعَ يديه بعد الصلاة المكتوبة ليدعُوَ ، أو سَلَّمَ ثم رَفَعَ يديه بعد الصلاة المفروضة ليدعُوَ .

نقول : هذا الفعل منه خلاف السنة ؛ لأن السنة أنه بعد السلام يَشرَع في الأذكار ، وأما رفع اليدين بالدعاء بعد السلام فليس مشروعًا ، وليس من السنة ، فإذا رأيته يفعل ذلك ، تقول : هذا خلاف السنة ، وسُنَّةُ النبي ﷺ أن يبتدئ بالأذكار بعد السلام . فإن كان ملازمًا لها بأن يفعل هذا بعد كل صلاة ، صار

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٠) من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري .

بدعةً ، أو كان ملتزمًا عددًا من التسبيح في وقت ما من اليوم لا يتركه ، أو يجعل له بعد الصلاة - مثلًا - مائة تسبيحة ومائة تهليلة ومائة تكبيرة ومائة تحميدة ، فهذا خلاف السنة ، لكن إن فعلها مرة أو نحو ذلك فهذا نقول : إنه خلاف السنة . وقد يكون له حاجة في تكفير ذنب أو نحو ذلك هو أدرى به ، لكن إن التزمه صار بدعةً .

والتقييد بالأعداد مقصود شرعًا ، فلابد من التَّقَيُّد ، وهذه هي السنة ، فإذا تعدى الشرع وأراد أن يحوز فضلًا في شيء قد قُيِّدَ بالشرع في وقته ، أو زمانه ، أو عدده ، أو مكانه ؛ فإن الزيادة تكون نوعًا من الاعتداء .

وهناك تقسيم آخر للبدع ، وهو :

أولًا : أن تكون البدع كبيرة من الكبائر قد تصل إلى الكفر .

ثانيًا : أن تكون صغيرة من الصغائر ، يعني : مما يُغفر لصاحبها إذا زاحم عمله هذا عمل صالح يُكفِّر عنه به ، لكن ليس معنى ذلك أنها تشترك مع صغائر الذنوب التي تكفرها الصلاة إلى الصلاة ، ورمضان إلى رمضان ، والجمعة إلى الجمعة ، بل البدعة شرها أعظم ، وإن كانت صغيرة من حيث تقسيم الذنب ، فهي وإن كانت صغيرة لكن شرها أعظم من صغائر الذنوب ، قال الإمام مالك -رحمه اللَّه تعالى - : (من ابتدع بدعة فقد زعم أن اللَّه ﷻ لم يكمل لنا الدين ، وأن النبي ﷺ قد خان الرسالة وقد كتم بعض الدين) ، لماذا ؟ الجواب : لأن المبتدع يفعل هذه الأفعال وهو يعتقد أنها من الدين ، واللَّه ﷻ يقول : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة : ٣] ، فهل الكامل يحتاج إلى زيادة ؟ الجواب : لا ، وكلام الإمام مالك -رحمه اللَّه تعالى - هذا متين واضح .

إذا تبين ذلك فالبدع كلها مذمومة ؛ كما قال النبي ﷺ : « وإياكم ومحدثاتِ الأمورِ ؛ فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ » . وهذا يعني أن هذه كلية لا يخرج عنها شيء ، فكل بدعة يصدق عليها أنها ضلالة ، فما هذه البدع ؟ الجواب : هي البدع التي عَرَّفْنَاها : بأنها طريقة في الدين مخترعة تضاهي بها الشرعية يُقصد بالملازمة عليها المبالغة في التعبد للَّه ﷻ بها ، هذا هو المراد .

بعض أهل العلم لم يفهم هذا وقال : إن البدع منها ما هو حسن ومنها ما هو قبيح ، كيف ؟ قالوا : البدعة هي كل ما لم يكن على عهد النبي ﷺ ، فيدخل في ذلك مثلًا : جمع القرآن ؛ فإن القرآن في عهد النبي ﷺ لم يُجمع في كتاب فجمع ، فيقولون : هذا من جنس البدع ، لكن هذه بدعة واجبة يجب على الأمة أن تسعى في ذلك .

ويقولون : هناك بدع مستحبة ، وهناك بدع مباحة ، وهناك بدع مكروهة ، وهناك بدع محرمة .

والجواب : أن هذا الذي قالوه فيه مناقضة لقول النبي ﷺ : « فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ » . فهذه كلية ، فيجب أن يُفْهم منها أن قوله : « كلَّ بدعةٍ » . أنها البدعة في الشرع ، وهذه الأشياء التي مثلوا أنها واجبة أو

أنها مباحة أو أنها مستحبة لا تدخل في البدع الشرعية حتى تكون داخلة في قوله : « فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ » . فإنه لا يتصور أن جمع القرآن يدخل في قوله : « فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ » ولا يدخل في ذلك الردود والتصانيف التي صنفها العلماء لحفظ السنة ودحض البدعة ، وتصنيف الكتب لم يكن في عهد النبي ﷺ ، إلا أنه قد يكون مستحبًا ، وقد يكون واجبًا بحسب الحاجة .

إذا تبين ذلك فإن قوله : « فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ » . المراد هنا البدعة في اصطلاح الشرع ، وليست البدعة في اللغة .

وتعريف البدعة بأنها :(كل ما أحدث بعد رسول اللّه ﷺ ....) هذا التعريف قال أصحابه : البدعة منها ما يكون بدعة حسنة . وهذا هو الذي مال إليه بل ابتدعه ونصره العز بن عبد السلام المعروف ، وأوقع الأمة في بلاء تحسين البدع بعد أن قال هذا في كتابه « القواعد » ، وتبعه عليه تلميذه القرافي في « الفروق » المشهورة له ، وقد رد عليهما الشاطبي رحمه الله في كتاب « الاعتصام » ، وكذلك شيخ الإسلام وعلم الأعلام ابن تيمية رحمه الله ، وابن القيم ، وجماعات من أهل العلم ، ولكن تبع العز بن عبد السلام على تعريفه وتقسيمه جماعات ، فلا تكاد تجد أحدًا ممن شرح الحديث بعد العز بن عبد السلام إلا وقد وقع فيما ذكره ، وهذا ولا شك وقعت الأمة من جرائه في وبال .

وقد جاء عن النبي ﷺ في البدع ما يحذر منها بأبلغ تحذير ، فكيف تدخلون أمثال هذه فيها ؟ والنبي ﷺ لم يفصل ولم يبين أن بدعة دون بدعة لها حكم ، بل قال : « فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ » . وهذا كله يعني أنها عامة ، فـ « كل » من ألفاظ العموم كما هو مقرر عند الأصوليين ، فإذا جعل من البدع منها ما هو واجب ومنها ما هو مستحب ومنها ما هو مباح ، فهو باطل وغلط ، والسبب في الغلط الحاصل هو في أمرين :

الأمر الأول : هو أنهم جعلوا البدعة اللغوية هي المرادة ، أو جعلوا البدع تضم ما كان بدعًا في اللغة ، ولم يجعلوا للبدع تعريفًا شرعيًا جامعًا مانعًا ، فقولهم في تعريف البدع : هي كل ما لم يكن على عهد النبي ﷺ ، هذا يعني البدعة اللغوية ، فكل ما أُحدث بعد النبي ﷺ يجعلونه بدعة ، ويدخل في هذا - مثل ما مثل به الشاطبي وغيره - : المناخل ، وأنواع الأطعمة ، وأنواع الأكسية ، وأنواع البيوت ، والمراكب ، إلى آخره ، كلها داخلة ، لكنها ليست مرادة ، فالنبي ﷺ نهى عن البدع أشد النهي وذم أصحابها ، بل وجعلهم لا يردون عليه حوضه ، وهذا لا شك أنه لا يدخل فيه البدع التي هي بدع في اللغة وليست بدعًا في الشرع .

الأمر الثاني : العلاقة بين البدع والتبديع ، اعلم أنه لا ملازمة بين كون الرجل يأتي بالبدعة وكونه مبتدعًا ، فإنه قد يعمل ببدعة ولا يُطلق عليه لفظ المبتدع ؛ لأن هذه الثنائية لا تلازم بينها ، فلا تلازم بين البدعة والتبديع ، ولا تلازم بين الكفر والتكفير ، ولا تلازم بين الفسق والتفسيق ، فقد يعمل الرجل بالفسق

ولا يسمى فاسقًا ، وقد يعمل بالبدعة ولا يسمى مبتدعًا ، وقد يعمل بالكفر ولا يطلق عليه أنه كافر ؛ وذلك لأن من شرط هذه الأسماء أن تقام الحجة على من قام به أحد تلك الأعمال .

- *إذا قامت الحجة على من عمل ببدعة ، وصدف عنها ، ولم يتبع الحجة التي قال بها أهل العلم ، وأعلمه إياها أهل العلم ، فإنه يصبح مبتدعًا .

* كذلك الفسق لا يلزم من كون الرجل يعمل كبيرة أن يكون فاسقًا ، فالفاسق هو من يعمل الكبيرة ، أما الصغائر فلا يسمى فاعلها فاسقًا حتى تُقام عليه الحجة ، ويُبين له ، ثم لا يأبه لذلك .

* كذلك الكفر قد يقوم الكفر بأحد ، يعني : يعمل عملًا شركيًا ، أو عملًا كفريًا ، لكن لا نسميه مشركًا أو كافرًا حتى تقوم عليه الحجة .

وهذه قاعدة مهمة بينها الأئمة في غير ما موضع ، لكن كيف تقام الحجة ؟ هذا له بحث آخر .

لما ذكرنا تعريف البدعة ذكرنا لفظ الملازمة وزدناه على تعريف الشاطبي ، وهذا مهم قد نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ؛ وذلك لأن من عمل عملًا لم يلتزمه فإنه يكون عمل عملًا على خلاف السنة ، ولكن لما لم يلتزمه ولم يجعله طريقة تُطْرَقُ وتُتَّبَعُ وتُسْلَكُ ، وإنما فعله مرة أو مرتين ، فإنه يعد مخالفًا للسنة في هذا العمل ويقال : أخطأ فلان في كذا وكذا ، ونحو ذلك ، أما إذا لازمه فيكون بملازمته لهذا العمل أو العمل الملازم عليه ليضاهي به المشروع يكون بدعة ، فليس كل مخالفة للسنة تعد بدعة ، فمن أخطأ فقد خالف السنة ، لكن لا يعد مبتدعًا إلا إذا لزمه ، وكذلك يكون عمله خلاف السنة لكن لا يعد مبتدعًا .

وفي هذا المقام لابد من إيضاح الفرق ما بين البدعة والمصلحة المرسلة : والبدعة فهمنا معناها وتعريفها ، أمَّا المصلحة المرسلة فهي مُختلفٌ فيها في التعريف :

فمِن أهل العلم من يعد العبادات التي أحدثها الخلفاء الراشدون من المصالح المرسلة ، ومنهم من يُقيد المصلحة المرسلة بالدنيا .

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وعدد من المحققين على القول الأول يجعلون المصلحة المرسلة ما لم يقم المقتضي لفعله في زمن النبي ﷺ ، ولم يفعله ﷺ ، يعني لم يقم المقتضي للفعل في عهده ثم فُعِلَ من العبادات ، فهذا يُعَدُّ مصلحةً مرسلة ، مثل الأذان الأول ، ونحو ذلك ، فهي عند شيخ الإسلام من المصالح المرسلة ، يعني : في عهده ﷺ لم يَقُمِ المقتضي للفعل ، وإنما قام المقتضي للفعل بعد ذلك من أمور العبادات . وكذلك من أمور الدنيا ما لم يقم المقتضي لفعلها في عهده ﷺ ، وقام بعد ذلك ، فتسمى مصلحةً مرسلة ؛ لأن الشارع أرسل العمل بها ، ولم يُقيد العمل بما كان في وقته ﷺ .

والثاني من الأقوال : أن المصلحة المرسلة ما كان من أمر الدنيا ، وما كان فيه تيسير العمل وتيسير أمور الناس في دنياهم .

فتكون المصلحة المرسلة مفارقة للبدعة من جهتين :

الأولى : أن البدعة في الدين في العبادة ، وأما المصلحة المرسلة فهي في الدنيا .

الثاني : أن البدعة تقصد لذاتها - كما قال ذلك الشاطبي في تعريفه - فيُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد ، وأما المصلحة المرسلة فهي لأمر الدنيا لا يُقصد بها المبالغة في التعبد ، والمصلحة المرسلة وسيلة لتحقيق كلي من كليات الشريعة ، وأما البدعة فهي ليست وسيلة وإنما هي مقصودة ذاتًا .

هذا هو الفرق بين البدعة والمصلحة المرسلة ، والذي يظهر لي ويترجح هو القول الثاني ، أما قول شيخ الإسلام ابن تيمية فكأنه لا ينضبط في بعض المسائل من المحدثات فيما يظهر لي .

وما أُحدِثَ في عهد الخلفاء الراشدين ندخله ضمن قول النبي ﷺ : « عليكمْ بسنتي وسنةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديينَ منْ بعدِي » . فهي سنة الخلفاء وليست مصلحة مرسلة ، والخلاف من جهة اللفظ ، أما من جهة التطبيق فيتفق الجمهور مع قول شيخ الإسلامرحمه الله تعالى .

قوله : (ويعلمونَ أنَّ أصدقَ الكلامِ كلامُ اللهِ ، وخيرَ الهديِ هديُ محمدٍ ﷺ ، ويؤثرونَ كلامَ اللهِ على غيرِهِ منْ كلامِ أصنافِ الناسِ ، ويقدِّمونَ هديَ محمدٍ ﷺ على هديِ كلِّ أحدٍ ، ولهذا سمُّوا أهلَ الكتابِ والسنةِ ، وسُمُّوا أهلَ الجماعةِ ؛...) .

قال : (ويعلمونَ أنَّ أصدقَ الكلامِ كلامُ اللهِ) ، وكلام الله جل جلاله هو القرآنُ الذي هو صفته سبحانه وتعالى ليس مخلوقًا ، منه بدأ وإليه يعود .

قال : (وخيرَ الهديِ هديُ محمدٍ ﷺ) ، فلا هدي أحد يكون أحسن من هديه ، وهدي النبي ﷺ هو : ما كان من أفعاله وأقواله في العبادات ، أو في المعاملات ، أو في أحواله وسائرِ يومه .

وفي هذا الزمن أصبح الناس في الداخل والخارج يأخذون هديًا غير هدي النبي ﷺ ، ومنهم من يُسَمَّونَ بالإسلاميين ، وإذا نظرت إلى حقيقة حالهم وجدتهم يستنكفون من بعض هدي النبي ﷺ ، أو يرون أنه لا يناسب العصر ، أو لا يناسب هذا الزمان ، والنبي ﷺ بيّنَ لنا أن خير الهدي هَدْيُه ﷺ ، فلا يكون هدي أحد - مهما كان - أكملَ من هديه ﷺ ، سواءً في الأكل ، أو الشرب ، أو في الدخول والخروج ، أو في المعاشرة ، أو في الهيئات العامة ، أو في العبادة ، أو في النظر ، أو في الحكم ، أو في الوصية ، أو في التعامل ، أو في التواضع ، أو في الأخلاق ، أو غير ذلك ، فأكملُ الهدي هديُه ﷺ وخير الهدي هدي محمد ﷺ .

فإذا اختلف الزمان وتغير فيبقى خير الهدي هدي محمد ﷺ ، إذا اختلفت العقول واختلفت الأنظار وتوسع الناس فيبقى خير الهدي هدي محمد ﷺ ، وهذه تحتاج إلى قوة قلب ، وأهل السنة والجماعة أتباع آثار السلف الصلاح قويةٌ قلوبهم بذلك ولله الحمد ، وهم بين الناس كالشامة ؛ لأنهم على الأمر الأول وعلى خير الهدي هدي محمد ﷺ .

قال : (ويؤثرونَ كلامَ اللَّهِ على غيرِهِ منْ كلامِ أصنافِ الناسِ ، ويقدمونَ هديَ محمدٍ ﷺ على هديِ كلِّ أحدٍ) ، وهذا ظاهر ، فإن لهم من العناية بالقرآن وتلاوته وتَدَارُسِهِ ما تميزوا به عن غيرهم ، وكذلك عندهم من معرفة السنة والنظر فيها والفقه فيها ما ليس عند غيرهم ، فهم أهل الكتاب والسنة ، فلهم عناية بالقرآن من جهة تلاوته ، وتدبره ، وحفظه ، وتدارسه ، والقيام به ، والصلاة به ، وكذلك هم أهل سنة ينظرون في السنة ويكثرون الورود عليها ويتفقهون فيها .

قال : (ولهذا سمُّوا أهلَ الكتابِ والسنةِ) ، فأهل الكتاب والسنة - أهل القرآن والسنة - هم أهل السنة والجماعة ، وهم أهل الأثر إذا كانوا أهل الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح .

قال : (وسُمُّوا أهلَ الجماعةِ) ، والمقصود بالجماعة ما كان في زمن الخلفاء الراشدين ﷺ ؛ فإنهم كانوا مجتمعين ، وإنما حصل الخلاف بعدهم .

قال : (لأنَّ الجماعةَ هيَ الاجتماعُ ، وضدهَا الفُرْقَةُ) ، وقد سبق بيان معنى الجماعة في أول شرح هذه الرسالة المباركة ، وأن الجماعة والفرقة لفظان متقابلان ، وسبق بيان أقوال السلف الصالح في تفسير الجماعة والفرقة ، وجِماعُ أقوالهم أن الجماعة نوعان :

* جماعةٌ في الأبدان ، أي : اجتماعٌ في الأبدان .
* جماعة في الدين ، أي : اجتماعٌ في الدين .

فاللَّه ﷻ أمر بأن نجتمع في أبداننا وألا نتفرق فقال : ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، وأمر كذلك بالاجتماع في الدين فقال ﷻ : ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى : ١٣] ، فالتفرق في الدين فيه بعدٌ عن الاجتماع ، وهذه صفة فرق الضلال ، صفة الثنتين والسبعين الفرقة ، كذلك من سعى في التفريق في الأبدان وفي الدين فهو ليس على طريقة أهل الجماعة الذين ذكرهم شيخ الإسلام رحمه الله هنا ، وقد سبق بيان ذلك مفصلًا بما يغني عن إعادته .

لكن هنا نكتة لطيفة أو قاعدة ، وهي : أن الاجتماع نوعان ويقابله الفرقة نوعان : فرقة في الأبدان ، وفرقة في الدين ، وكلٌّ منهما تئول إلى الأخرى ، فمن سعى إلى الاجتماع في البدن يسعى إلى الاجتماع في الدين ، ومن سعى إلى الاجتماع في الدين سعى إلى الاجتماع في البدن ، وكلٌّ منهما ملازمة للأخرى ، فلا يُتَصَور الاجتماع في الدين مع التفرق في الأبدان إلا تفرق أهل الضلالة ، فمن سعى في أن يجتمع الناس في الدين فقد سعى في أن يجتمع الناس في أبدانهم .

ولهذا من أعظم الفرية أن يُقالَ عمن كان على طريقة السلف الصالح والداعين إلى الحق والهدى : إنهم يسعون إلى التفريق . لأنهم إذا دعوا إلى توحيدِ اللَّه ، وإخلاص الدين له ، وإلى الاجتماع في الدين ، وألا نفرق بين أوامر اللَّه ﷻ ، فهم في الحقيقة دعوا إلى الاجتماع ، ومن دعا إلى

الاجتماع في البدن فهو يدعو إلى الاجتماع في الدين، وإنما يؤتى الناس من جهة عدم معرفة الضابط بين هذا وهذا، وهذه من المسائل العظيمة؛ لأن مسألة الجماعة والاجتماع من أعظم نعم الله ﷻ على عباده إذا منَّ عليهم بالاجتماع ونبذ الفرقة، وكلٌّ منهما لها صلةٌ بصاحبتها، فمن سعى في اجتماع الناس في الدين فقد سعى في اجتماع الناس في أبدانهم، وكذلك مقابله من سَعَى لاجتماع الناس في الأبدان سعى لاجتماع الناس في الدين؛ لأن به يمكن أن يُرشَد الناس دون تفرق، والفرقة عذاب؛ كما قال ﷺ في الحديث الحسن: «الجماعةُ رحمةٌ والفرقةُ عذابٌ»(1)، يعني: الاجتماع في البدن وفي الدين رحمة، والفرقة في البدن وفي الدين عذاب؛ يُعذب الله ﷻ به من شاء.

قال: (وإنْ كانَ لفظُ الجماعةِ قدْ صارَ اسمًا لِنَفْسِ القومِ المُجْتَمِعينَ)، هذا من باب الأصل يُقال: هذه جماعة بني فلان؛ لأنهم مجتمعون، أما في الشرع فالجماعة أعم من ذلك.

قال: (والإجماعُ هوَ الأصلُ الثالثُ)، الإجماع بعد الكتاب والسنة، فأهلُ السنة والجماعة عندهم ثلاثةُ أصول: الكتابُ، والسنة على فهم السلف الصالح، ثم الإجماع.

لكن الإجماع لم ينضبط، فكثيرون ادَّعوا الإجماع على أشياء لا يصح فيها الإجماع؛ ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله في مسائل ادُّعِي فيها الإجماع: (من ادَّعى الإجماع فهو كاذب)، يعني: في مسائل معينة، وإلا فثَمَّ مسائل أُجْمِعَ عليها.

قال: (والإجماعُ هوَ الأصلُ الثالثُ الذي يُعتمدُ عليهِ في العلمِ والدينِ) لا شك أنَ الإجماع أصل من الأصول الثلاثة التي عليها أهل السنة والجماعة، ودليلُه قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فقوله: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ هذا هو الإجماع. وقد جاء رجل إلى الشافعي رحمه الله، فقال له: ما الحجة في دين الله؟ فقال الشافعي: كتاب الله، قال: وماذا؟ قال: سنة رسول الله ﷺ، قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة، قال: ومن أين قلت: اتفاق الأمة من كتاب الله؟ فتدبر الشافعي رحمه الله ساعة، فقال الشيخ: أجلتك ثلاثة أيام، فتغير لون الشافعي، ثم إنه ذهب إلى بيته فلم يخرج أيامًا، ثم خرج من البيت في اليوم الثالث، فجاءه الرجل وقال: حاجتي؟ فقال الشافعي رحمه الله: نعم، قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾. فصارت هذه الآية دليلًا للإجماع.

قال: (الإجماعُ الذي ينضبطُ هوَ ما كانَ عليهِ السلفُ الصالحُ؛ إذْ بعدهمْ كثُرَ الاختلافُ، وانتشرَ في الأمةِ)، والإجماع بحثٌ أصولي معروف في كتب الأصول، ويُتَصَوَّر إجماع أهل السنة في غير زمن

---

(1) تقدم تخريجه.

السلف الصالح ، ولكنه لا ينضبط ؛ لأنه قد يكون ثمَّ من يخالف في مكان من الأرض ، لكن بما اشتهر يكفي الإجماع .

والإجماعُ المقصود به : إجماع من هم من أهل الفقهِ في الدين الذين يفقهون معاني الكتاب والسنة ، أما أهل الرواية ، وأهل الأثر من جهة معرفة الحديث ومخارجه ، ونحو ذلك ، فالأصوليون نصُّوا على أن من كان من أهل الرواية ولم يكن من أهل الدراية فلا يُعتَد به في الإجماع ، فلو خالف لا يكون مخالفًا للإجماع .

ولهذا ذكر عددٌ من أهل السنة أن ثمَّ مسائل انعقد الإجماع عليها ، ولا عبرة بخلاف الظاهرية فيها ؛ لأنهم لم يكونوا على طريقة الأئمة ، أئمة الحديث في الفقه ؛ كمالك ، والشافعي ، وأحمد ؛ إذ هم أئمة الحديث ، وهم أئمة الفقه عند أهلِ السنة والجماعة .

فالإجماع ينضبط في عهد السلف الصالح ، وما بعده فيه عدم انضباط وكثرة اختلاف ، لكن المقصود به إجماع أهل الفقه والدراية بالكتاب والسنة ، ويُتَصَوَّر بعدهم أن يُجمِعوا إذا أجمع الفقهاء المعروفون بالكتاب والسنة ، ولم يُعرف مخالف لهم .

قال : (وهمْ يَزِنُونَ بهذه الأصولِ الثلاثةِ جميعَ ما عليهِ الناسُ منْ أقوالٍ وأعمالٍ باطنةٍ أوْ ظاهرةٍ مما لهُ تعلُّقٌ بالدينِ) لا شك أن هذه الأصول الثلاثة يوزن بها الناس ، وتوزن بها الفئات والطوائف والأشخاص ، من جهة العناية بالسنة ، والاستدلال بها ، واعتماد ما دلت عليه ، وأنها تفيد العمل وتفيد العلم ، سواءٌ كانت متواترة أو كانت آحادًا ، فإفادة السنة للعلم يُشْتَرط له ثبوت السنة ، فإذا ثبتت السنة أفادت العلم ، وأفادت العمل أيضًا بعد ذلك .

وأما ما ذكره بعض الأصوليين من المعتزلة وغيرهم من أتباع المذاهب من أن حديث الآحاد لا يفيد العلم وإنما يفيد العلم الظني ، فهذا مخالفٌ لطريقة السلف الصالح ، بل نقول : يفيد العلم ، ولا نقول : يفيد العلم الظني أو العلم اليقيني .

لكن كثيرٌ من أهل العلم يُعَبِّر بأن حديث الآحاد يفيد العلم الظني ، وقد يفيد العلم اليقيني بشروطه ؛ وذلك إذا احتفت به القرائن ، أو كان مُخَرَّجًا في « الصحيحين » ، ونحو ذلك ، أو تلقته الأمة بالقبول ؛ كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر حيث قال : (وخبرُ الآحاد إذا احتفت به القرائن أفاد العلم اليقيني)

وهناك لفظان هما :

* قطعية الدلالة .

* وقطعية الثبوت .

قطعية الثبوت : يعني أن يكون ثبوت السنة قطعيًا ، أو ثبوت ما كان من القرآن قطعيًا ، فالقرآن ثابتٌ بالقطع ، يعني : الروايات المنقولة بالتواتر ، أما الرواية التي لم تُنقل بالتواتر – يعني : الروايات الشاذة ونحو

ذلك – فهذه عند أهل السنة والجماعة موقوفة على صحة السند ، فإذا صح السند إلى القارئ فإنها مُعْتَبَرَة إذا لم تخالف القراءة المتواترة ، وتفيد العلم وتفيد العمل ، وذلك بخلاف طريقة القراء ؛ فإن عندهم القراءات الشاذة هذه ليست معتمدة .

لكن طريقة أهل السنة : أنه إذا صحت القراءة بأن صح سندها ولو لم تكن متواترة ؛ فإنها تفيد العلم والعمل .

والقطعية راجعة إلى ثبوت ذلك من جهة صحة الإسناد في الشاذ ، والتواتر معروف في القراءات العشر أو ما هو أكثر من ذلك ، فالسنة تكون قطعيةَ الثبوت إذا كانت متواترة ، أما إذا كانت غير متواترة فيقال : إنها ظنية الثبوت .

وهذا اصطلاح ، يعني : أن طريقة إثباتها لم تكن على وجه القطع بل مظنونة ؛ لأنها لم تُنقل بالتواتر .

يُقابل ذلك قطعية الدلالة بالكتاب والسنة ، وهذا نادر ، وأغلب نصوص الأحكام ليست قطعية الدلالة ؛ بل فيها مجال للاجتهاد ، وأما الأخبار : خبر عن الله ﷻ أو عن صفاته ، أو عن الغيبيات ، أو عن قصص الأنبياء ، فهذه قطعية الدلالة من جهة حصول اليقين بما دلت عليه . قد يكون هناك ألفاظ تحتمل كذا وكذا ، وهذا يكون فيه مجال للفهم والدلالة ، أما الأحكام فإنها قد تكون نصًا من الكتاب أو السنة قطعي الدلالة وقد لا يكون .

وعند الأصوليين النص يكتسب القطعية إذا سلم من اثني عشر أمرًا ، وهي موجودة في كتب الأصوليين .

المقصود أن هذه الأصول يزن بها أهل السنة والجماعة الناس .

ولم يذكر شيخ الإسلام رحمه الله القياس هنا ؛ لأن القياس مُختلف فيه حتى عند السلف الصالح ، فمنهم من لم يقس ولم يرض بالقياس .

والقياس نوعان :

الأول : قياس القواعد ، وهو من جهة عموم المعنى ، وهذا لا خلاف فيه بين السلف ؛ بل كان السلف يُعملونه كثيرًا ، وهو من العلم النافع العظيم .

الثاني : قياس الفروع هو المعروف عند الأصوليين بالقياس ، وهو : إلحاق فرعٍ بأصلٍ لعلةٍ جامعةٍ بينهما ، ويقصدون بالفرع الحكم المسكوت عنه ، وبالأصل الحكم المنصوص عليه .

وأما القياس قياس القواعد فهذا هو الذي يُسمى عموم المعنى ، هو الذي تكلم عنه ابن القيم في أوائل « إعلام الموقعين عن رب العالمين » ، وأطال الكلام فيه وفي تقريره ، وهو الذي يسمى تحقيق المناط ، وهو الذي يكون من الفقهاء في العبادات .

وبعض طلاب العلم لا يُفرق بين القياس وبين القواعد ، تجد أنه في باب العبادات يرى أنه ألحق شيئًا

بشيء ، فقال : هذا قياس ، والقياس في العبادات ممتنع .

وهذا ليس بجيد ؛ بل الصحابة ألحقوا بعض العبادات ببعض من جهة عموم المعنى ؛ من جهة قياس القواعد ، وهذا مقبول عندهم باطراد ، وأما قياس الفروع فهذا الذي فيه بينهم خلاف ، وما كان منه جليًا فقد اعتمده أئمة السنة ؛ كمالك والشافعي وأحمد ، وما كان منه خفيًا فهو عرضة للأخذ والرد .

على العموم توجد مباحث طويلة في ذلك لكن هذه أصول تَجْمَعُ هذا الموضوع في طريقة ومنهج أهل السنة والجماعة .

قال ﷺ : (يَزِنُونَ بهذه الأصولِ الثلاثةِ جميعَ ما عليهِ الناسُ منْ أقوالٍ وأعمالٍ باطنةٍ أوْ ظاهرةٍ مما لهُ تعلُّقٌ بالدينِ) يعني : هذه الأصول لا يُوزَنُ بها ما له تعلق بالدنيا ؛ لأن هذا الأصل فيه التوسع ، أما ما له تعلق بالدين فيزنون الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، فأحوال الناس - الأفراد والطوائف - تُوزن ، وأقوالهم تُوزن بهذه النصوص ، فمن كان متبعًا طريقة السلف الصالح فهو على طريقة أهل السنة والجماعة .

فهذه الأصول توزن بها الأقوال والأعمال ، وتوزن بها المقاصد ، وتوزن بها النيات ، ويوزن بها ما ظهر وما بطن ، ولا شك أنه ميزانٌ عظيم ، لكن لا يُحسن تطبيقة إلا الراسخون في العلم ؛ لأن تطبيقه يحتاج إلى دقة ، خاصةً في الأمور الباطنة ، أما الأعمال الظاهرة فهذه قد يشترك فيها الكثيرون من جهة الوزن بهذه الأصول .

❁ ❁ ❁

الأسئلة

❁ **قال الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان ﷺ :**

□ آثار النبي ﷺ :

س١- ما هي آثار النبي ﷺ ؟ وما موقف أهل السنة والجماعة حولها ؟ وضح مع ذكر الأدلة والتقاسيم .

ج- آثاره نوعان : قسم هو ما يؤثر عنه ؛ أي : يروى عنه من الأقوال والأفعال والتقريرات ، فهذا القسم يجب الأخذ به والتمسك به .

والقسم الثاني : آثاره الحسية ؛ وهي مواضع أكله ، ونومه ، وجلوسه ، ومشيته ، ومواضع أقدامه في الأرض ، ونحو ذلك ؛ فهذه لا يجوز تتبعها ، ولا اتخاذها معابد ؛ لأن ذلك وسيلة إلى الغلو والشرك ، ولهذا أمر عمر بقطع الشجرة التي وقعت البيعة تحتها خوف الفتنة ؛ لما قيل له : إن بعض الناس يذهب إليها ، وقال : إنما هلك من كان قبلكم بتتبع آثار أنبيائهم .

ونهى عن تتبع آثار النبي ﷺ الحسية ، وبقوله أخذ جمهور الصحابة وأهل السنة ، وهو الحق الذي لا يجوز غيره ، والله أعلم .

□ آثار أصحاب النبي ﷺ :

س٢- متى تتبع آثار الصحابة وضح ذلك ، وما له من أدلة ؟ وما حول ذلك من مسائل ؟

ج- عند موافقتها لسنة الرسول ﷺ ، وعند خفاء سنة رسول الله ؛ أما إذا وجد نص من الكتاب أو السنة ، فإنه يجب تقديمه على رأي كل أحد قال تعالى : ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء : ٥٩] ، وأفتى عمر السائل الثقفي في المرأة التي حاضت بعد أن زارت البيت يوم النحر : ألَّا تنفر ، فقال له الثقفي : إن رسول الله ﷺ أفتاني في مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت به ، فقام إليه عمر يضربه بالدرة ، ويقول له : لم تستفتني في شيء قد أفتى فيه رسول الله ﷺ .

وكان ابن مسعود أفتى بأشياء فأخبره بعض الصحابة عن النبي ﷺ بخلافه ، فانطلق عبد الله إلى الذين أفتاهم فأخبرهم أنه ليس كذلك .

وقال ابن عباس : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول قال رسول الله ﷺ ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر .

وعن ابن شهاب : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر : يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيبًا إن الله كان يريه ، وإنما هو منا الظن والتكليف .

وقال الشافعي : أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد . وقال مالك : ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ .

وكلام العلماء في هذا المعنى كثير ، والله أعلم .

س٣- ما هي وصية رسول الله ﷺ نحو الخلفاء الراشدين ؟

ج- هي قوله ﷺ : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » .

وقال : « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » .

ولو لم تقم الحجة بقولهم لما أمرنا باتباعهم وهذا هو الحق المتبع .

س٤- لم سموا أهل السنة والجماعة : أهل السنة ، وأهل الجماعة ، وأهل الكتاب ؟

ج- أما تسميتهم أهل الكتاب : فلاتباعهم كتاب الله الذي ، قال فيه : ﴿ٱتَّبِعُوا مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف : ٣] ، وقال : ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه : ١٢٣] الآيتين .

وأما تسميتهم : أهل السنة فلاتباعهم لسنة رسول الله ﷺ ؛ عملًا بقوله ﷺ : « عليكم بسنتي » ...الحديث ، وتقدم قريبًا .

وأما تسميتهم أهل الجماعة : فللاجتماع على آثار النبي ﷺ ، والاستضاءة بأنواره ، والاهتداء بهديه ، وتقديمه على هدي كل أحد كائنًا ما كان .

□ الأصول التي تعتمد عليها أهل السنة :

س٥ - ما هي الأصول التي يعتمد عليها أهل السنة في العلم والدين ؟ ويزنون بها جميع ما عليه الناس من أعمال وأفعال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين ؟

ج- هي ثلاثة : أولها : كتاب الله ﷻ الذي هو خير الكلام وأصدقه ، الذي فيه الهدى والنور ، فلا يقدمون عليه كلام أحد . والأصل الثاني : سنة رسول الله ﷺ ، وما أثر عنه من هدى وطريقة فيتمسكون بها ولا يعدلون بها غيرها . الأصل الثالث : الإجماع ، وهو لغة : العزم والاتفاق ، واصطلاحًا : اتفاق مجتهدي الأمة في عصر واحد على أمر ديني ؛ وهو حجة قاطعة ، والإجماع الذي ينضبط : هو ما كان عليه السلف الصالح ؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف ، وانتشرت الأمة في أنحاء الأرض .

□ طرف من محاسن أهل السنة :

س٦- اذكر شيئًا من محاسن أهل السنة والجماعة ؟

ج- الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والإدانة بالنصيحة ، والتناصر ، والتعاون ، والتراحم ، والحث على مكارم الأخلاق ، ومحاسن الأعمال ، والإحسان إلى اليتامى والمساكين ، والأمر بالصبر على البلاء ، والشكر عند الرخاء ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام وحسن الجوار ، ونحو ذلك.

« فصلٌ » في بيانِ مُكَمِّلاتِ العقيدةِ من مكارِمِ الأخلاقِ ومحاسنِ الأعمالِ التي يَتَحَلَّى بها أهلُ السنةِ

ثم هم مع هذه الأصولِ يَأْمُرُون بالمعروفِ ، ويَنْهَوْن عن المنكرِ ، على ما تُوجِبُه الشريعةُ ، ويَرَوْنَ إقامةَ الحجِّ والجهادِ والجُمَعِ والأعيادِ مع الأمراءِ ، أبرارًا كانوا أو فُجّارًا ، ويُحافِظون على الجماعاتِ، ويَدِينون بالنصيحةِ للأمةِ ، ويَعْتَقِدون معنى قولِه ﷺ : « المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنْيانِ ، يَشُدُّ بعضُه بعضًا » . وشبَّك بينَ أصابعِه. وقولِه ﷺ : « مَثَلُ المؤمنين في تَوَادِّهم وتَراحُمِهم وتَعاطُفِهم ، كمَثَلِ الجسدِ ، إذا اشْتَكَى منه عُضْوٌ تَدَاعَى له سائرُ الجسدِ بالحُمَّى والسَّهَرِ ».

ويأمُرُون بالصبرِ عندَ البَلاءِ ، والشكرِ ، والرِّضا بمُرِّ القضاءِ ، ويَدْعُون إلى مكارمِ الأخلاقِ ، ومحاسِنِ الأعمالِ ، ويَعْتَقِدون معنى قولِه ﷺ : « أكملُ المؤمنين إيمانًا أحسنُهم خُلُقًا ».

ويَنْدُبون إلى أن تَصِلَ مَن قَطَعَك ، وتُعْطِيَ مَن حَرَمَك ، وتَعْفُوَ عمَّن ظلَمَك ، ويأْمُرُون بِبِرِّ الوالدَيْنِ ، وصلةِ الأرحامِ ، وحُسْنِ الجِوَارِ ، والإحسانِ إلى اليتَامَى والمساكينِ وابنِ السبيلِ ، والرِّفْقِ بالمَمْلوكِ ، ويَنْهَوْن عن الفخرِ والخُيَلاءِ والبَغْيِ والاستطالةِ على الخَلْقِ بحقٍّ ، أو بغيرِ حقٍّ ، ويأْمُرُون بمعالي الأخلاقِ ، ويَنْهَوْن عن سَفْسَافِها .

وكلُّ ما يقولونه ويفعلونه مِن هذا وغيرِه ، فإنما هم فيه مُتَّبِعون للكتابِ والسنةِ ، وطريقتُهم هي دينُ الإسلامِ ، الذي بعَث اللَّهُ به محمدًا ﷺ .

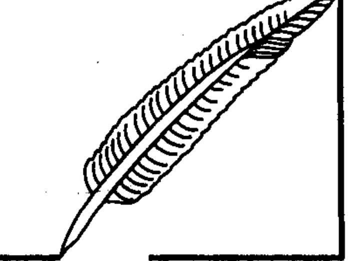
لكن لمَّا أخبَر النبيُّ ﷺ أن أُمَّتَه سَتَفْتَرِقُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً ، كلُّها في النارِ إلا واحدةً ، وهي الجماعةُ. وفي حديثٍ عنه أنه قال : « هم مَن كان على مثلِ ما أنا عليه اليومَ وأصحابي ». صار المُتَمَسِّكون بالإسلامِ المَحْضِ الخالصِ عن الشَّوْبِ ، هم أهلَ السنةِ والجماعةِ ، وفيهم الصِّدِّيقُونَ ، والشُّهَداءُ ، والصالحون ، ومنهم أعلامُ الهُدَى ، ومَصابِيحُ الدُّجى ، أُولُو المَناقِبِ المأثورةِ ، والفضائلِ المذكورةِ ،

وفيهم الأبدالُ ، وفيهم أئمةُ الدِّينِ ، الذين أجْمَع المسلمون على هدايتِهم ، وهم الطائفةُ المنصورةُ ، الذين قال فيهم النبيُّ ﷺ : « لا تَزَالُ طائفةٌ مِن أُمَّتي على الحقِّ منصورةً ، لا يَضُرُّهم مَن خالَفَهم ، ولا مَن خذَلَهم ، حتى تقومَ الساعةُ ».

نَسْأَلُ اللَّهَ أن يَجْعَلَنا منهم ، وأن لا يُزِيغَ قلوبَنا ، بعدَ إذ هدانا ، وأن يَهَبَ لنا مِن لَدُنْهُ رحمةً ، إنه هو الوَهَّابُ ، واللَّهُ أعلمُ .

وصلَّى اللَّهُ على محمدٍ وآلِه وصَحْبِه ، وسلَّمَ تَسْليمًا كثيرًا .

❁ ❁ ❁



الشـــرح

❁ قال الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك رحمه الله :

قوله : « وفيهم الأبدال الأئمة ، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم » :

قوله : « وفيهم الأبدال الأئمة » ؛ أي : العلماء الزهاد . قال في « النهاية » : في حديث علي رضي الله عنه : « الأبدال بالشام »(١) هم الأولياء والعباد ، والواحد : بدل وبدل ، سموا بذلك ؛ لأنهم كلما مات واحد منهم أبدل آخر » .

وقال في« القاموس » : « والأبدال : قوم بهم يقيم الله ﷻ الأرض ، وهم سبعون ، أربعون بالشام ، وثلاثون بغيرها ، لا يموت أحدهم إلا قام مكانه آخر من سائر الناس » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله : « أما الأبدال فقد روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعًا إلا النبي ﷺ أنه قال : « إن فيهم – يعني أهل الشام – الأبدال الأربعين ، كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلًا »(٢) . وهذا الجنس ونحوه من علم الدين قد التبس عند أكثر المتأخرين حقه بباطله – ولا بد أن يقيم الله فيهم من تقوم به الحجة خلفًا عن الرسل ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، فيحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كره المشركون– وليس من شرط أولياء الله أهل الإيمان والتقوى ، ومن يدخل فيهم من السابقين المقربين لزوم مكان واحد في جميع الأزمنة ، ولا تعيين العدد – إلى أن قال – : فأما الحديث المرفوع فالأشبه أنه ليس من كلام النبي ﷺ ، فإن الإيمان كان بالحجاز واليمن قبل فتوح الشام ، وكانت الشام والعراق دار كفر ، ثم لما كان في خلافة علي رضي الله عنه قد ثبت عنه عليه السلام أنه قال : « تمرق مارقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق »(٣) . فكان علي وأصحابه أولى بالحق ممن قاتلهم من أهل الشام ، فكيف يعتقد مع أن الأبدال الذين هم أفضل الخلق كانوا في أهل الشام ، هذا باطل قطعًا ، وإن كان قد ورد في الشام وأهله فضائل معروفة ، فقد جعل الله لكل شيء قدرًا .

والكلام يجب أن يكون بالعلم والقسط ، فمن تكلم في الدين بغير علم دخل في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ومن يتكلم بقسط وعدل دخل في قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام : ١٥٢]

---

(١) أحمد (١١٢) من حديث علي رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٢٦٦) .

(٢) أحمد (١١٢) من حديث علي رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٢٦٦) .

(٣) مسلم (١٥٠/١٠٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

والذين تكلموا باسم البدل فسروه بمعان منها : أنهم أبدال الأنبياء ، ومنها أنه كلما مات منهم رجل أبدل اللَّه تعالى مكانه رجلًا ، ومنها أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات ، وهذه الصفات كلها لا تختص بأربعين ولا بأقل ولا بأكثر ولا بأهل بقعة من الأرض .

فالغرض أن هذه الأسماء تارة تفسر بمعان باطلة ، مثل قولهم : إن الأبدال الأربعين رجال الغيب بجبل لبنان . انتهى ملخصًا .

والمقصود أن لفظة الأبدال يراد بها حق وباطل : فمراد شيخ الإسلام وغيره من العلماء : أنهم العلماء العاملون الداعون إلى دين اللَّه المتبعون لسنة رسول اللَّه ﷺ ، كما قال تعالى : ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف : ١٠٨] .

وأما الجهال وأهل الغلو فمرادهم أن أهل الأرض يطلبون منهم أن يقضوا حوائجهم ، ويكشفوا ضرهم ، ويشفعوا لهم عند ربهم ، وهذا هو دين المشركين الذي أنزلت الكتب وأرسلت الرسل للنهي عنه ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر : ٢، ٣] .

وقال تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف : ٩] ، وقال تعالى : ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِىَ ٱلْبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّى وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر : ٦٦] ، وقال تعالى : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء : ٥٦، ٥٧] .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله :

قوله : « ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة » :

أي : باليد ثم باللسان ثم بالقلب تبع القدرة والمصلحة ، ويسلكون أقرب طريق يحصل به المقصود بالرفق والسهولة ، متقربين بنصيحة الخلق إلى اللَّه ، قاصدين نفع الخلق وإيصالهم إلى كل خير ، وكفهم عن كل شر ، ساعين في ذلك بحسب وسعهم .

قوله : « ويرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا » :

وذلك لأن غرضهم الوحيد : تحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد أو تقليلها .

فلا يمتنعون من إعانة الظالم على الخير وترغيبه فيه قولًا وفعلًا ، فيشاركون الولاة الظلمة في الخير ، ويفارقونهم في الشر ، ويحرصون على الاتفاق وينهون عن الافتراق .

قوله : « ويحافظون على الجماعات ...» :

وهذا كلام جامع ، واضح ، نادر ، جمعه في موضع واحد ، لا يحتاج إلى شرح وإيضاح .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وسلم .

قال ذلك وكتبه معلقه عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين .

وقع الفراغ منه في ٨ جمادى الأولى عام ١٣٦٩ هجرية ، والحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة .

۞ قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع رحمه الله :

قوله : « سفسافها » : « السفساف » : الأمر الحقير ، والرديء من كل شيء ، وهو ضد المعالي والمكارم .

قوله : « الأبدال ...» : قال ابن الأثير في حديث عن الأبدال بالشام : « هم الأولياء والعباد ، الواحد بدل ، كحمل وأحمال ، وبدل كجمل ، سموا بذلك ؛ لأنهم كلما مات واحد منهم أبدل بأخر » . اهـ .

ولو قيل : إن الأبدال هم الذين يجددون الدين كما في الحديث ؛ لما كان بعيدًا ، وليس مراده بالأبدال : ما اشتهر على لسان عباد القبور ؛ حيث يقولون : الأقطاب ، والأوتاد ، والنجباء ، والأبدال ، والغوث ، فيضلون بهذه الأسماء الجهال ، زاعمين أن لها حقيقة ، وما هي والله إلا خرافات لا حقيقة لها سوى العقائد الفاسدة الزائغة الشركية . نسأل الله الشفاعة والعافية من كل بدعة وضلالة ، وأن يثبتنا على الصراط المستقيم بمنه وكرمه .

۞ قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله :

قوله : « ثم هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » :

جمع المؤلف فى هذا الفصل جُمّاع مكارم الأخلاق التى يتخلق بها أهل السنة والجماعة من الأمر بالمعروف ، وهو ما عرف حسنه بالشرع والعقل ، والنهى عن المنكر ، وهو كل قبيح عقلًا وشرعًا ، على حسب ما توجبه الشريعة من تلك الفريضة كما يفهم من قوله عليه السلام : « من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » . ومن شهود الجمع والجماعات والحج والجهاد مع الأمراء أيًا كانوا ؛ لقوله عليه السلام : « صلوا خلف كل بر وفاجر » . ومن النصح لكل مسلم لقوله عليه السلام : « الدين النصيحة » . ومن فهم صحيح لما توجبه الأخوة الإيمانية من تعاطف وتواد وتناصر كما فى هذه الأحاديث التى يُشَبِّه فيها الرسول المؤمنين بالبنيان المرصوص المتماسك اللبنات أو بالجسد المترابط الأعضاء ، ومن دعوة إلى الخير وإلى مكارم الأخلاق ، فهم يدعون إلى الصبر على المصائب والشكر على النعماء والرضا بقضاء الله وقدره ، إلى غير ذلك مما ذكره .

وأما قوله : (وفيهم الصديقون) إلخ : فالصديق صيغة مبالغة من الصدق ؛ يراد به الكثير التصديق ،

وأبو بكر ﵁ هو الصديق الأول لهذه الأمة .

وأما الشهداء فهو جمع شهيد وهو من قتل فى المعركة .

وأما الأبدال فهم جمع بدل ، وهم الذين يخلف بعضهم بعضًا فى تجديد هذا الدين والدفاع عنه ، كما فى الحديث : « يبعث اللّه لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها » . واللّه أعلم .

وصلى اللّه على محمد وآله وصحبه وسلم .

۞ قال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ﵀ :

« ثم هم » ؛ يعني : أهل السنة والجماعة « مع هذه الأصول » العظيمة والهامة ، وعملهم بهذه الأصول والعقائد القيمة المتقدم ذكرها « يأمرون بالمعروف » ؛ فإنه أصل عظيم وعبادة عظمى من أجل الطاعات ، كما أنها مفتقرة أن تفعل ابتغاء وجه اللّه الكريم ، والمعروف ، هو ما عرف بالشرع أنه ينبغي سواء من الواجب أو المندوب .

« وينهون عن المنكر » والمنكر : اسم لكل شيء عرف من الشرع والعقل قبحه .

فكل ما أنكره الشرع والعقل فهو منكر ، وكل ما استحسنه الشرع والعقل فهو معروف ، والمعروف : اسم لكل شيء عرف من الشرع والعقل حسنه .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باب عظيم كبير من أبواب الجهاد ، فهو من الدين بمكان ، ولهذا في النصوص شرعية الأمر به . وقيل : إنه ركن سادس من أركان الدين ؛ لأثر ورد .

والمعروف : كلمة شاملة ، وهو : كل ما جاء به الشرع ، وأعظمه التوحيد .

والمنكر :اسم لكل ما نهى عنه الشرع ، وأعظمه الكفر ، فما أنكرته العقول السليمة والفطر المستقيمة والشرائع المنزلة فهو منكر ، والمعروف بعكسه .

فأعلى المعروف التوحيد ، وأدناه المستحبات ، فإن بكلها مما يأمر به أهل السنة والجماعة ، فبعضها- مما يأمرون به- حتم ووجوب ويقاتلون عليه ، ومنها ما يأمرون به أمر حتم ووجوب ، ولكن ليس مثل الأول ، ومنها ما يأمرون به أمر ندب لا وجوب .

فالأمر بالمعروف عند أهل السنة درجات - طبقات- منها مما هو من أركان الدين ؛ كالأمر بالتوحيد ، ومنها ما هو من واجبات الدين ، ومنها ما هو من المندوبات ، فهو درجات منه ما هو مندوب ؛ كالأمر بالمندوبات ، وفوقه الأمر بالواجبات ، وفوق ذلك الذي يفتقر الدين إلى صحته .

فأهل السنة والجماعة يأمرون بالمعروف الذي أعلاه وأعظمه التوحيد ، ويفرضون الفرضيات ويأمرون بالمستحبات ، وينهون عن الشرك أصغره وأكبره وينكرونه ، وينهون عن الكبائر ، وينهون عن المكروهات والمحرمات والصغائر .

والمنكرات يكفي معرفتها جملة ، بخلاف الواجبات ؛ فإنها جملة وتفصيلًا .

وقوله : « على ما توجبه الشريعة » فإن قومًا يرونه ، لكن لا على ما توجبه الشريعة ، كالذي عليه الخوارج والمعتزلة الذين يرون الخروج على الأئمة ، وقتال الأئمة على شيء من المعاصي التي لا تنافي الدين .

« على ما توجبه الشريعة » قيد ؛ يعني : لا مطلقًا ، فإن قومًا تصدوا له وزعموه ، ولكن خرجوا عن حد الشريعة ، فإن منهم من رأى الخروج على المسلمين على غير ما توجبه الشريعة ، فالخوارج أمروا بالمعروف حتى جوزوا الخروج على الأئمة ، وأما أهل السنة والجماعة فهم على ما توجبه الشريعة .

والآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لا بد له من أمرين : الإخلاص والمتابعة . فمن لم يخلص أمره ونهيه ؛ فهو مشرك .

ومن أخلص ولكن ما تابع ؛ فهو مبتدع كالمعتزلة والخوارج ، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد أصولهم ، لكنهم لم يتابعوا في ذلك ما جاء به الرسول ويفرطون في ذلك ؛ حتى جوزوا الخروج على الأئمة العصاة ، وسموا قتالهم ولاة المسلمين أمرًا بالمعروف ، والمصنف احترز بهذا القيد فقال : « على ما توجبه الشريعة » ، فإن كثيرًا ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر خارج عن هذا القيد ، فلا يزاد في ذلك فيدخل في سلك هؤلاء ، ولا ينقص فيدخل في سلك الإباحية أو أهل الشهوات .

« ويرون » ، كذلك أهل السنة يرون « إقامة : الحج » ، فإنهم في ذلك كالأئمة للناس ؛ يعني : مع ولاتهم المسلمين ، بأن يكونوا هم المتولين منهم أعمال الحج ، واتباع المسير فيها ، والذهاب إليها ، وتدبير أمرها ، أو من يقوم مقامهم ، كنوابهم الذين يتولون إقامة الحج بالمسلمين في سيرهم ونزولهم ، وظعنهم وإقامتهم ، ونحو ذلك .

« والجهاد » كما في الحديث : « الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ؛ برًا كان أو فاجرًا »[1] . والجهاد جهاد الكفار أعداء الله ؛ يعني : مع ولاة الأمور ، فإنهم الذين يتولون إقامة الجهاد في سبيل الله ، كما أنهم يتولون فيئه وخمسه ، ونحو ذلك ، فكذلك يتولون إقامته وتدبيره وأمره وشئونه ، فلا ينازعون فيه ، فإنه لا جماعة إلا بإمامة ، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة .

« والجمع » إقامة الجمع مع الأئمة والصلاة خلفهم واجبة ، ولو كانوا عصاة فجارًا ، فإنه تصح الصلاة خلفهم ، والمراد إذا كان مسجد واحد يصلي به إمام فاجر ، فإن الصلاة خلفه أهون من ترك الصلاة مع الجماعة ، وهذا بخلاف الصلوات الخمس ؛ فإنها لا تجب في مسجد واحد ، وأما الجمعة فتجب في مسجد واحد على قول من لا يرى التعدد إلا لمسوغ شرعي « والأعياد » مع الأئمة ، فيصلى « مع » الأئمة « الأمراء » ؛يعني : كون الأئمة هم الذين يتولون إقامة ذلك .

---

(١) أبو داود (٥٩٤) ، والدارقطني في « سننه » (١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٦٧٣) .

«أبرارًا كانوا أو فجارًا» فإن أهل السنة يرون إقامة ذلك، سواء كانوا تقاة فلهم وللناس، إن كانوا أبرارًا فهذا من فضل اللّٰه وبرحمته، وإن كانوا فجارًا فهو من ذنوب المسلمين أن ولوا عليهم من فجارهم، والفجار فجورهم على أنفسهم، فإن قاموا بأمر دين وإسلام فيجب القيام به معهم، فالشرع يقيمونه ومعصيتهم عليهم، فإن هذه طاعات تفعل للّٰه، فيشاركون فيها، فهذا اتباع للدين ولو على أيدي الفجار.

فالمسلمون يشاركونهم في الطاعة، في برهم وصلاتهم وأعمالهم الصالحة، ولا يشاركونهم في المعاصي، فما كان من فجور وفساد فعليهم، ولا يشاركون فيه.

وأما الصلاة خلف المبتدع، فإن كانت بدعته توصله إلى الكفر، وكان يخاف من سطوته صلى وراءه وفارقه في النية.

«ويحافظون على» الجمع و«الجماعات»، هذا مما عليه أهل السنة، الصلوات الخمس مع الجماعة وكذلك الجمع، وقد هم النبي ﷺ بإحراق من لم يشهد الجماعة، والجمعة أهم وآكد.

«يحافظون على الجماعات»؛ يعني: وراء كل مسلم بخلاف الروافض، فإنهم لا يرون إقامتها إلا وراء معصوم، وينتظرون محمد العسكري - وقيل: إنهم معدون له بغلة وفرسًا - متى خرج صلوا وراءه، وهذا أصل فاسد ومردود عليهم، فإنهم أنفسهم غير معصومين، بل تقع منهم المعاصي، بل والكفر، فكيف يرون ألّا يصلوا إلا وراء معصوم؟!

«ويدينون بالنصيحة للأمة» كذلك أهل السنة والجماعة: يدينون بالنصيحة لجميع الأمة المحمدية. والمراد بالنصيحة: خلوص السريرة للمؤمنين من قولهم: «ذهب ناصح».

وخلوصها: سلامتها، وخلوها من غل أو حقد أو دغل، فهي صافية طاهرة نقية، ساعية في الخير للمسلمين، ساعية في دفع الضر عنهم.

فهي تعتمد شيئين: السلامة من الغش، وبذل المجهود.

فمن كان مدخول القصد للمسلمين فهذا عادم النصيحة، ومن كان سالم القصد وقصر فهذا غير ناصح، فهي بذل المجهود مع خلوص السريرة للمسلمين، بحيث يحب لهم الخير والدخول فيه، ويكره لهم الشر، ويؤثر ذلك فيه.

فأهل السنة يدينون بالنصيحة للأمة المحمدية كلهم، خاصتهم وعامتهم في دينهم وإرشادهم وهدايتهم وإنقاذهم من المهلكات، وكذلك السعي لهم في ذلك، ومحبته لهم، وفي معاشهم ومصالحهم كلها، ولهذا في الحديث: «الدين النصيحة». قلنا: لمن؟ قال: «للّٰه ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»[1].

---

(١) مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري رضي الله عنه، والترمذي (١٩٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

« ويعتقدون معني قوله ﷺ : « المؤمن للمؤمن » » ويعملون بمقتضى ما اعتقدوه ، فمتى تخلف العمل بموجب ما اعتقدوه دل على تخلف الاعتقاد ، ومتى ضعف دل على ضعف الاعتقاد ، فكل من اعتقد شيئًا حقيقة ولم يكن على ذلك مكدر لا غبار شبهة ولا شهوة ، فإنه لا يتخلف عنه بحال عن أي عمل .

وهذه مسألة : هل العلم يستلزم الهداية أم لا ؟ قولان لأهل العلم :

طائفة من أهل العلم : ذهبوا إلى أنه يستلزم الهداية .

وقوم قالوا : لا يستلزم الهداية ، واستدلوا بقصة بلعام ، وعلماء اليهود ، وغيرهم ممن علم وتخلف منه العمل ، وفصَّل المسألة شيخ الإسلام وابن القيم ، فقالا : العلم التام السالم من مكدر - شبهة أو شهوة - لا يتخلف عنه العمل أبدًا .

« كالبنيان ، يشد بعضه بعضًا » ؛ يعني : أن اتفاق المؤمنين بعضهم ببعض كالبنيان ، وهذا في أمور دينهم ودنياهم ، بحيث يستقيم ويثبت ، فإذا كان هذا شأن البنيان بعضه مع بعض ؛ كان واجبًا على المسلم أن ينصح أخاه ، فإن هذا كالبنيان يشد بعضه بعضًا في دينه ودنياه ، يشد قويه ضعيفة ، فإن البنيان منه القوي ، ومنه الضعيف ، فإذا تماسك وشد بعضه بعضًا ولصق بعضه ببعض ؛ استقام كله ؛ فإن من المؤمنين من ليس كامل الإيمان قوية ، فلو ترك وحده ؛ لسقط ، فإذا كان مع جماعة المسلمين تقوى بهم وصار منهم ومثلهم ، وتقوى من ضعفه بجماعتهم .

ومنهم من هو ضعيف الإيمان لا يستقيم استقامة تامة .

« وشبك بين أصابعه » الكريمة ؛ إشارة إلي حقيقة ذلك ، وأن المؤمنين كالأصابع المتداخل بعضها في بعض .

« و » يعتد أهل السنة معنى « قوله ﷺ : « مثل المؤمنين في توادهم » » ، فإنه من أعظم الأصول العظيمة : الحب في الله . « توادهم » : تحابهم ، و« توادهم » أصله : تواددهم ، وهو التحاب ، فالتوادد : هو التحاب ، وفي الحديث : « ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان ... - إلى قوله - : وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله »[1] ؛ يعني : المحبة الدينية التي هي لله .

«وتراحمهم » : التراحم هو : رحمة بعضهم بعضًا ، كما وصف الله المؤمنين في قوله : ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ .

« وتعاطفهم » والتعاطف يعني : عطف بعضهم على بعض بالمنافع والمصالح ، ويلجأ إليه ، ونحو ذلك من رجوع بعضهم على بعض ، ورفق بعضهم ببعض .

« كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو ؛ تداعى له سائر الجسد » رجع بعضه إلى بعض ، ووجع من

(١) البخاري (١٦) ، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رضي الله عنه .

أجل ما اشتكى ، فينعطف عليه الجسد ويتداعى ؛ يعني : ينادي بعضه بعضًا هلم نحمل معه الألم ، بل ونكون معه بالسوية نحمل كما حمل ، ولو كان الألم في بضعة من الجسد ؛ سهر ذلك الجسد كله ، « بالحمى » وهي شدة الحرارة ، « والسهر » : عدم النوم ، فمثلًا الوجع يكون في الأصبع الواحد ، فيتألم منها سائر الجسد ويشتكي ، وينالـه من الوجع - وهو في طرف الأنملة - فيسهر .

« ويأمرون بالصبر عند البلاء » ، أهل السنة والجماعة : يحثون على الصبر ، والصبر ثلاثة أقسام : صبر على الطاعات . وصبر عن المعاصي . وصبر على المصائب .

« والشكر عند الرخاء » كذلك أهل السنة والجماعة : يأمرون به .

والشكر : هو الاعتراف بها في الباطن ؛ كون اللّٰه أنعم بها ، وهو أعم من القول باللسان ، وأركانه ثلاثة : اعترافه بنعمة اللّٰه عليه ، والثناء عليه بها ، والاستعانة بها على مرضاته .

والصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء ؛ هما الإيمان .

الصبر نصف الإيمان ؛ وذلك أن العبد متقلب بين نعم يجب عليه شكرها ، وبين صبر عن المعاصي يجب عليه اجتنابها ، والدين كله في هذين الشيئين : فعل المأمور ، وهو العمل بطاعة اللّٰه ، وهو حقيقة الشكر ، وترك المحظور ، وهو الصبر عن المعاصي .

وهذان الأمران من الدين بمكان ؛ بل الدين أمران : صبر ، وشكر ؛ فإذا قام عند المصائب بالصبر ، وعند النعم بحقها وهو الشكر ؛ صار عابدًا للّٰه حقًّا ، وأعظم أنواع الصبر ، الصبر عن المعاصي وهو أشقها ، وعلى المصائب ، ويفهم من كلام ابن القيم أن الصبر على الطاعات أفضل ؛ وذلك أن الطاعات مرادة بالذات ، أما المعاصي فليست مرادة بالذات ، وإنما هو الطاعة للّٰه ، والصبر على الطاعة : إلزام النفس على فعل .

« و » من أصول أهل السنة : « الرضا » ، والرضا : قد يكون بمعنى التسليم ، وربما أنه أشهر معنى من التسليم ، فهو من الكلمات التي هي أقرب إلى الذهن من التسليم .

« بمر القضاء » هذا يرجع إلى الصبر ، ولكنه غيره .

حالة الرضا : أن يستوى عنده البلاء وعدمه .

والرضا مرتبة أعلى من مرتبة الصبر ، وهذه المرتبة المندوبَ فيها أفضل من الواجب ، وهذا من المراتب التي المندوبات فيها أفضل من الواجبات ، وإلا فالأصل أن الواجب أفضل من المندوب إلا في أمور ؛ منها هذا ، كما في الحديث : « وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه »[1] ، فإنه دالّ على أن الفرض أفضل من المستحب ، فالرضا هنا أفضل من الواجب وهو الصبر ، والصبر عند المصائب عزيز في الناس ، ثم الرضا عزيز .

---

(١) البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وللعبد عند المصيبة أربعة أحوال ممكنة :

١- الجزع .

٢- الصبر .

٣- الرضا .

٤- الاستشعار بأنها نعمة ، وهذه تكاد أن تكون تذكر ولا توجد .

فالصابر قليل ، وأقل منه الرضا ، وأقل منه الشكر .

« ويدعون إلى مكارم الأخلاق ، ومحاسن الأعمال » ؛ يعني : خلق كريم ، وعمل حسن ، وفي الحديث عن النبي ﷺ : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »[1] ؛ أي : لِمَا رُكز في القلوب استحسانه .

فكل خلق وفعل حسن دَلَّ على حسنها الشرع والفطرة والعقل ، فأهل السنَّة يعتقدون حسنه ، ويعملون به ، ويأمرون به ، وكل خلق وفعل يستنكر في الفطر والعقول يكرهونه وينهون عنه .

فهم يدعون إلى كل خلق عالٍ نفيس ، وعمل حسن .

« وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ أَخْلاَقًا » » ويقبلونه ويعملون بموجبه ، ويُحسِّنون أخلاقهم مع إخوانهم المسلمين ، ويسعون ويَجِدُّون في تحسين أخلاقهم مهما أمكنهم ، ويحثون الغير على ذلك ، فهو يجد في أن يكون حسن الخلق ويوصي غيره .

والخُلُق : هو صورة الإنسان الباطنة . والخَلْق : هو صورته الظاهرة .

« وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ » من الأرحام ، لا تقطعه حين يقطع ؛ ليبوء بإثم الذي مَنْ قبله ، وتنجو من تلك القطيعة ، فلا تقابله ، فمن كان ذا رحم فلا تقطعه كما قطعك ، وقد سأل رجل النبي ﷺ فقال : إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني ، وأحسن إليهم ويسيئون إلي ، وأحلم عنهم ويجهلون علي . فقال : « لئن كنت كما قلت ؛ فكأنما تسفهم الملّ ، ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت على ذلك »[2] ، وقال : « ليس الواصل بالمكافئ ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها »[3] ، وقطيعة الأرحام ليس فيها انقسام .

وتمام الصلة الحقيقية : بأن تكون أنت الواصل ولو لم يصلك ، فإذا فعلت الخير ، فالخير ما يجر إلا إلى خير ، وهو أن يتقي الله فلا يقطعك .

« وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ » الذي له حق عليك أن يعطيك ، يندبون إلى ألَّا تقابله بمثل ما فعل ، فإن أهل

---

(١) الحاكم في « المستدرك » (٢/ ٦٧٠) ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٤٥) .

(٢) مسلم (٢٥٥٨) ، وأحمد (٢/ ٣٠٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٥٩٩١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

السنَّة يندبون إلى خير الأمرين ، فمن عاملك بالحرمان فيما ينبغي أن يعطيك ، فأنت لا تقابله بالحرمان ، بل ابذل له حقه ، ولا تقابله بما قابلك به .

« وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ » وكذلك من أساء إليك وتعدَّى عليك وظلمك ، تعفو عنه ولا تقابله بمثل فعله ، وإن كان جائزًا ، وهو من باب القصاص ؛ قال تعالى : ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ لكن الأفضل أن تعفو عنه فدرجة العفو درجة عليا .

والظالم له عند أهل السنة مرتبتان : المقاصة والعدل . والمسامحة والفضل ؛ قال تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ ، ثم قال : ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ .

« وَيَأْمُرُونَ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ » وهو فعل الجميل معهما ، وضده العقوق وهو من المحرمات ، وبر الوالدين من الواجبات ، والأمر ببرهما جاء قرنه بحق الله تعالى فإنه أعظم حق بعد حق الله وحق الرسول ﷺ ، فالوالدان أصلك ، وهما سبب إيجادك ، فأعظم حق عليك حق الذي خلقك ، ثم بعد ذلك حق النبي ﷺ ؛ لأنه سبب نجاتك ، وبعد ذلك حق الوالدين ؛ كما في الآيات التي فيها قرن حق الوالدين بحقه تعالى .

ومن بر الوالدين بعد الوفاة : الدعاء والصدقة ، وهذا ثوابه لهما ، وأن توقف وتجعل المثوبة لهما ، ومودة أصدقائهما ؛ ففي الحديث : هل بقي من بر أبويَّ شيء أبرهما به بعد موتهما ؟ قال : « نعم ، الصلاة عليهما ، والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما من بعدهما ، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما ، وإكرام صديقهما »(١) . فبين ﷺ فعل بعض هذه الأوجه ، وحديث : « من بر الرجل والديه أن يبر ما يود » ، أو ما هذا معناه(٢) .

« وَصِلَةِ الأَرْحَامِ » بأن تصل الأرحام ؛ أي : القرابات ، بأن تفعل معها الخير .

فالصلة من الوصل ؛ بأن تبقى بعضها منضم مع بعض بالخير والنصح ، هذا واجب لكل مسلم ، فإن كان رحمًا فهو أولى ، وفي الحديث : « ليس الواصل بالمكافئ »(٣) .

« وَحُسْنِ الْجِوَارِ » ويأمرون أيضًا : بحسن الجوار ؛ يعني : معاملة الجار بالجميل بالمعاملة الحسنة ، بكفِّ الأذى ، وإيراد الخير له ، والصفح والستر عما يصير منه إن صار ، فحقه كبير عظيم ، فإذا كان مسلمًا اجتمع له حق الإسلام وحق الجوار ، فإن كان قريبًا فهو آكد ، وفي الحديث : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه »(٤) ، وحسن الجوار حتى مع الذمي إذا تُصُوِّر أن يكون في دار ذمة .

---

(١) أبو داود (٥١٤٢) من حديث أبي أسيد الساعدي رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف سنن أبي داود » (٥١٤٢) .

(٢) مسلم (١١/٢٥٥٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) البخاري (٦٠١٤) ، ومسلم (٢٦٢٥) من حديث عائشة رضي الله عنها .

« وَالإِحْسانِ إِلَى الْيَتَامَى » ، اليتيم : الذي مات أبوه قبل بلوغه ، وما بعد البلوغ فليس بيتيم ، فاليتيم فَقَدَ مَن يعوله ويقوم به ، فالإحسان من حيث هو له محله ، ولكن من آكد محالِّه اليتامى ، وجاء في حق اليتيم أحاديث ، منها : « كافل اليتيم أنا وهو كهاتين في الجنة »[1] .

« وَ » الإحسان إلى « الْمَسَاكِينِ » : المحاويج ، ودخل فيهم المحاويج سواء كان يجد بعض الكفاية أو لا ، فأهل السنَّة والجماعة يأمرون بالإحسان إليهم بما يدفع مسكنتهم .

« وَابْنِ السَّبِيلِ » ؛ يعني : المسافر ؛ فإنه مَحلٌّ للإحسان ، وذلك أنه في سفر قد فارق أهله ووطنه ، فهو بحاجة إلى مَنْ يُحسن إليه .

« وَالرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ » النصوص جاءت في الرفق بالمملوك ومواساته ، وأنه لا يُكلَّف ما شَقَّ ، وفي الحديث : « إخوانكم خَوَلُكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم »[2] .

فهو إنسان آدمي مثلك ، فجعل لك عليه الرق نعمة لك وابتلاء وامتحانًا ، فمتعين عليك الرفق به عند جهله وغشمه ، فجاء في الشرع الرفق به ؛ لكونه تحت يدك ، ولهذا هو ليس بمملوك من كل جهة .

فيرفق بهم وفي معاملتهم وطعامهم وشرابهم ، وسائر ما يحتاجون إليه .

كل هذا مما يأمر به أهل السنَّة والجماعة ، وأدلته ومكانته وفضله من الكتاب والسنَّة معلوم .

« وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفَخْرِ » ؛ أي : الافتخار ؛ وذلك بذكر الفضيلة مفتخرًا بها على غيره ، والفخر لا ينبغي ، فإذا كان لدين فهي نعمة يستعين بها على شكر الله .

« وَالْخُيَلاءِ » : هي الكبر والتعاظم ، فإن المتكبر يتخيل نفسه أعظم مما هي عليه ، ويراها أكبر مما هي عليه .

« وَالْبَغْيِ وَالاسْتِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ » : الارتفاع عليهم بيده ، أو بكلام ، أو نحو ذلك ، والتعالي عليهم سواء « بِحَقٍّ » عند أسباب ذلك « أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ » .

الترفع والزيادة عليهم سواء بحق أو بغير حق ، ولاسيما إذا صار فخرًا بغير مفخر ، فلا توجب نعم الله معصية الله بها ، بل توجب طاعة الله بها ؛ وفي الحديث : « إن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا ؛ حتى لا يفخر أحد على أحد ، ولا يبغي أحد على أحد »[3] ، ولما بيَّن ﷺ ما هو عليه من السيادة قال : « ولا فخر » ، بل على وجه التحدث بنعمة الله ، وفي الحديث : « لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا ، إنما هم

---

(١) البخاري (٦٠٠٥) من حديث سهل رضي الله عنه ، ومسلم (٤٢/٢٩٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٣٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٣) مسلم (١١٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

فحم جهنم ، أو ليكونن أهون على اللَّه من الجعل الذي يدهده الخرء بأنفه »[1] ، وفي الحديث الآخر : « إن اللَّه قد أذهب عنكم عبية الجاهلية ، إنما هو مؤمن تقي ، وفاجر شقي ، الناس كلهم بنو آدم ، وآدم خلق من تراب »[2] .

والكبر على قسمين : قسم يكون له ملك . وقسم عائل ؛ كما في الحديث[3] ، فهو محرم على كل أحد .

« وَيَأْمُرُونَ بِمَعَالِيَ الأَخْلاَقِ » المعالي : جمع عالي ؛ يعني : العالية الرفيعة مطلقًا التي جاء من الشرع حسنها وأعلاها ، وقد قال ﷺ : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ، فيأمرون بكل خلق عالٍ جميل .

« وينهون عن سفسفافها » ورذائلها ؛ أي : مراذل الأخلاق وسفالات الأخلاق ، فهم ينهون عن كل خلق دنيء رذيل . الخُلُق : - بضم الخاء - هو في الصورة الباطنة ، - وبفتحها - في الصورة الظاهرة .

« وَكُلُ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا » الذي تقدم « وَغَيْرِهِ » مما هو من أنواع الحق من أصولهم وعقائدهم .

« فَإِنَّمَا هُمْ فِيه مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ والسُّنَّةِ » معولهم ومستندهم الكتاب والسنَّة .

كل ما تقدم إيضاحه وشرحه عن أهل السنة ، إنما هم أبدًا متبعون فيه للكتاب والسنة ، وحبل القياد في يد الكتاب والسنة ، يسيرون حيث سار الكتاب والسنة ، استحسان منهم لشيء ، ولا نظر لشيء .

« وَطَرِيقَتُهُم » ؛ يعني : كثير من الناس سلكوا طرقًا - كالتيجانية وغيرها- فعندما يكون للناس طرائق ، فإن أهل السنة طريقتهم شيء واحد : و« هيَ دِيُن الإسْلاَمِ الَّذِي بعثَ اللَّه بِهِ مُحَمَّد ﷺ » ظاهرًا وباطنًا ، فكأن المصنف بَيَّنَ لهم طريقًا ، لكن لا كطريق أهل الطرائق ، فقط طريق واحد وهو دين الإسلام ، فأهل السنَّة ليس لهم دين غير دين الإسلام هذه طريقتهم ظاهرًا وباطنًا .

« لكِنْ » استدراك مما تقدم وهو قوله : « وطريقتهم هي دين الإسلام » ، وهذا الاستدراك إنما هو لإرادة شيء مقدر ، وجه قول « أهل السنَّة » .

« لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ أُمَّتُهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً » ، فهو واقع بكل حال « كُلُّهَا فِي النَّار ؛ إلاَّ وَاحِدَةً ، وَهِيَ : الْجَمَاعَةُ ، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي » ، صَارَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالإِسْلامِ الْمَحْضِ الْخَالِصِ عَنِ الشَّوْبِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجمَاعَةِ » هذا جواب لما ذكر .

---

(١) الترمذي (٣٩٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « مشكاة المصابيح » (٤٨٩٩) .

(٢) أبو داود (٥١١٦) ، والترمذي (٣٩٥٥) ، وأحمد (٢/٣٦١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح سنن أبي داود » (٥١١٦) .

(٣) مسلم (١٠٧) ، والنسائي (٢٥٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

كأن قائلًا قال : إذا كانت طريقتهم هي الكتاب والسنة فلم لم يقل : المسلمون ؟ .

قيل : لما تفرق الناس إلى ثلاث وسبعين فرقة ، ولما لم يكن متمسكًا بالكتاب والسنّة سوى فرقة واحدة ، وهم أهل السنّة والجماعة ؛ لقبوا أهل السنّة والجماعة ؛ يعني : أنهم تمسكوا واتحدوا في هذا الطريق ؛ يعني : أنه ليس شيئًا خفيًا ، ولا من الطرق ، بل هو هذا الطريق البين الواضح .

« عبارة أخرى » :

قيل : لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة ، المحض فقط من الثلاث والسبعين هي فرقة واحدة ، وهم أهل السنة والجماعة ؛ صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السنّة والجماعة ، فكأنهم قيل لهم : هم على ما كان عليه النبي ﷺ وأتباعه ، فإن من انتسب إلى الإسلام فيهم بدع ؛ منها ما تخرجهم عن الإسلام ، ومنها ما لا تخرجهم من الإسلام ، ليس كل من انتسب إلى الإسلام فهذه عقيدته ، لا ، بل هذه عقيدة فرقة واحدة ، وهم أهل السنّة والجماعة .

« وَفِيهِمُ الصِّدِّيقُونَ ، وَالشُّهَدَاءُ » ، وهؤلاء طبقاتٌ من الخلق ، وهم أفضل الخلق بعد الأنبياء ، فإنهم طبقات بعد الأنبياء ، وهذه المذكورة في الآية على الترتيب من الأعلى إلى الأدنى ، وفيها أربع طبقات ، وهي قوله تعالى : ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ . وأفضل هذه الأصناف : الأنبياء ، ثم الصديقون ، ثم الشهداء ، ثم الصالحون ، فالأنبياء مكانتهم شيء معروف ، وما سواهم كلهم من هذه الأمة ، فطبقات المكلفين المؤهلين للشرع ثمانية عشر مذكورة في مُصنَّف .

المقصود : أنه في أهل السنّة والجماعة من فيهم هاتان الصفتان .

والصديقون : جمع صِدِّيق ، والصديق : فعيل من صيغ المبالغة ؛ يعني : كثير وعظيم التصديق بالحق ، وهم في هذه الأمة كثير ، ورئيسهم وأفضلهم صديق هذه الأمة : أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، وهو أعظمهم وأكبرهم .

وفي أهل السنة والجماعة : الشهداء : جمع شهيد ، وأفضل الجهاد القتل في سبيل الله .

فكلهم موجودون في هذه الأمة ؛ يعني : أهل السنّة والجماعة موجود فيهم الصديقون والشهداء .

« وَفِيهِم » وفي أهل السنة - « أَعْلَامُ الْهُدَى » المعنوي ، الأعلام : جمع علم ، وهو في لغة العرب : الجبل الكبير العظيم على الطريق ، سمي علمًا ؛ لأنه علم على الطريق التي يعلم به الجهات والطرقات .

يعني : في أهل السنّة أئمة كبار يُهتدى بهم في الدين كما يُهتدى بالجبال الكبار .

« وَ » في أهل السنّة « مَصَابِيحُ الدُّجَى » ، المصابيح : جمع مصباح التي تستضيء بنورهم الأمة ، وذاك العلماء الكبار ، وهم الذين يضيء علمهم ويزول الجهل بضيائها ، وقيل لهم ذلك ؛ لأنه يُهتدى بهم في ظلمات الجهل ، وهم كالسرج في الظلم يستضاء بهم ؛ وذلك لما أوتوه من العلم الموروث .

كلهم في أهل السنّة موجودون .

« أولو » ؛ يعني : أصحاب « الْمَنَاقِبِ الْمَأْثُورَةِ ، وَالْفَضَائِلِ الْمَذْكُورَةِ » .

« وَفِيهِمُ الأَبْدَالُ » الأبدال : هم أناس صلحاء في الأمة ، تُجاب دعواتهم ، فيدفع اللّٰه بدعواتهم عن المسلمين ، فبوجودهم في الناس يرحم اللّٰه بدعائهم الناس ، وسموا أبدالًا ؛ لأنهم كلما مات واحد أُبدل بآخر ، أخذه بعض الناس من قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ .

يعني : في أهل السنّة رجال أهل صلاح وخير ، لا يزالون في الناس ، يرحم اللّٰه بسببهم المسلمين ببركة دعائهم ، والمصنف ذكر هذه ؛ لأحاديث جاءت في هذا ولكنها ضعيفة ، فالمصنف ذكرها يعضد بعضها بعضًا : « لا يزال في أمتي أبدال »(١) .

« وَفِيهِمْ أَئِمَّةَ الدِّينِ » مثل الأئمة الأربعة أئمة المذاهب وغيرهم من الأئمة قبلهم بأزمان وبعدهم ، ووجود الأئمة فيهم دليل أنهم من أهل السنّة وليسوا من أهل البدعة ، وصاحب البدعة لا يُثْنَى عليه ، بل يُذَمُّ .

« الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ » من شأنهم طلب الهدى واتباعه ، والأئمة ليسوا محصورين في الأربعة ، لكن الأربعة اشتهروا أكثر .

فإن الأئمة الأربعة كونهم أهل هدى وخير وعلم ، لا نزاع بين المسلمين أنهم أئمة ، وليسوا معصومين في جميع أقوالهم ، فإن المعصومين الرسل ، فإنه ليس شرطًا ألَّا يوجد في أحد زلة ، لا .

« وَهُمْ » - أي : أهل السنّة والجماعة - « الطَّائِفَةُ » الباقية وجودها في الناس « الْمَنْصُورَةُ » وهم الفرقة الثالثة والسبعون معنى « ظاهرين » : عالين منصورين ، عالين ؛ كما في الآية : ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ ، فإن الشيء كلما كان منصورًا ؛ صار جليًا ، فالظهور تبع للنصر والتأييد ، وكلما كان أقلّ نصرة ؛ صار أقل ظهورًا .

« لاَ يَضُرُّهُم مَّنْ خذلهم » ؛ يعني : ترك نصرتهم ، « وَلاَ مَنْ خالفهم » وضادهم وعاداهم « حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ » ، فإن اللّٰه سبحانه وتعالى من عنايته أن تلك الطائفة يحفظ اللّٰه بهم الدين ، وتقوم بهم الحجج على الأمة .

« فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ » ؛ يعني : من تلك الطائفة المنصورة ظاهرًا وباطنًا ، هذا دعاء من المصنف أن يجعله اللّٰه منهم وأصحابه ، ومن أراد صار حريصًا على هداية الناس .

« وَأَنْ لاَ يُزِيغَ » يميل « قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا ، وَأَنْ يَهَبَ » يعطي « لَنا مِن لَّدُنْهُ رَحْمَةً » ؛ يعني : من عنده ؛ منًّا منه وفضلًا ؛ « إِنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا » .

---

(١) أحمد في « مسنده » (١/١١٢) من حديث علي رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٢٦٦) .

۞ قال الشيخ زيد بن عبد العزيز آل فياض رحمه الله:

فصل في محاسن أهل السنة:

قوله: «ثُمَّ هُم مَّعَ هَذِهِ الأُصُولِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ .....»:

كما دل القرآن والسنة على ذلك قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾، وقال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ...»[1]. الحديث.

وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي، فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف، والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر، وهذا نعت النبي ﷺ والمؤمنين.

وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية، ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره، والقدرة هو السلطان والولاية فذوو السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، فإن مناط الوجوب القدرة فيجب على كل إنسان بحسب قدرته، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وإذا كان هو من أعظم الواجبات فالواجبات والمستحبات لابد وأن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة؛ إذ بهذا بعثت الرسل ونزلت الكتب، والله لا يحب الفساد؛ بل كل ما أمر الله به فهو صلاح، وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين، والذين آمنوا وعملوا الصالحات؛ وذم المفسدين في غير موضع، فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به، وإن كان قد ترك واجبًا وفعل محرمًا؛ إذ المؤمن عليه أن يتقي الله في عباده وليس عليه هداهم، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب، فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال الضلال، وذلك يكون بالقلب تارة، وباللسان تارة، وتارة باليد، فأما القلب فيجب بكل حال إذ لا ضرر في فعله.

ومن لم يفعله فليس بمؤمن، كما قال النبي ﷺ: «وذلك أدنى أو أضعف الإيمان». وقال: «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»، وقيل لابن مسعود: من ميت الأحياء؟ فقال: الذي لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا.

وهنا خلط فريقان من الناس: فريق يترك ما يجب من الأمر والنهي تأويلًا لهذه الآية: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، وإنكم تضعونها في غير موضعها، وإني

---

(١) تقدم تخريجه.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»[1].

والفريق الثاني: من يريد أن يأمر وينهي إما بلسانه، وإما بيده، مطلقًا من غير فقه وحلم وصبر، ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يقدر عليه وما لا يقدر عليه، كما في حديث أبي ثعلبة الخشني: سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: «ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيتم شحًا مطاعًا وهوى متبعًا وإعجاب كل ذي رأي برأيه، ورأيت أمر الناس لا يدان لك به، فعليك بخاصة نفسك ردع عنك أمر العوام، فإن من ورائك أيامًا الصبر فيهن على مثل قبض على الجمر، للعامل فيهن أجر خمسين رجلًا يعملون مثل عمله»[2]. فيأتي بالأمر والنهي معتقدًا أنه مطيع في ذلك الله ورسوله وهو معتد في حدوده، كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك وكان فساده أعظم من صلاحه.

ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال: «أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقوقكم»[3].

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم، وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات، أو تزاحمت فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنًا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورًا به، بل يكون مُحرّمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها، وغلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيرًا بها وبدلالتها على الأحكام، وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما؛ بل إما أن يفعلوهما جميعًا أو يتركوهما جميعًا، لم يجز أن يأمروا بمعروف بل ولا أن ينهوا عن منكر، بل ينظر فإن كان المعروف أكثر أمر به، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه، بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل

---

(١) أحمد (٢/١)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، وابن حبان (٣٠٥)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٥٦٤).

(٢) أبو داود (٤٣٤١)، وابن ماجه (٤٠١٤)، وابن حبان (٣٨٥)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٠٢٥) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٣) البخاري (٧٠٥٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الحسنات ، وإن كان المنكر أغلب نهي عنه ، وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرًا بمنكر وسعيًا في معصية اللَّه ورسوله ، وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم ينه عنهما ، فتارة يصلح الأمر ، وتارة يصلح النهي ، وتارة لا يصلح أمر ولا نهي ، حيث كان الأمر والنهي متلازمين ، وذلك في الأمور المعينة الواقعة .

وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقًا وينهى عن المنكر مطلقًا ، وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن منكرها ، ويحمد محمودها ويذم مذمومها بحيث لا يتضمن الأمر بالمعروف فوات أكثر منه أو حصول منكر فوقه ، ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه أو فوات معروف أرجح منه ، وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق ، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية ، وإذا تركها كان عاصيًا فترك الأمر الواجب معصية وفعل ما نهى عنه من الأمر معصية .

ومن هذا الباب إقرار النبي ﷺ لعبد اللَّه بن أبي وأمثاله من أئمة النفاق والفجور لما لهم من أعوان ؛ فإزالة منكره بنوع من عقابه مستلزمة إزالة معروف أكثر من ذلك بغضب قومه وحميتهم ، وبنفور الناس إذا سمعوا أن محمدًا يقتل أصحابه » .

وقال ابن القيم : وقد شرع النبي ﷺ لأمته إيجاب إنكار المنكر ؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه اللَّه ورسوله ، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى اللَّه ورسوله ، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان اللَّه يبغضه ويمقت أهله .

وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم ، فإنه أساس كل شر وفتنه إلى آخر الدهر ، وقد استأذن الصحابة رسول اللَّه ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، وقالوا : أفلا نقاتلهم ؟ فقال : « لا ما أقاموا الصلاة » . وقال : « من رأى من أميره ما يكرهه ، فليصبر ولا ينزعن يدًا من طاعة »[1] .

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر ، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه فقد كان رسول اللَّه ﷺ رأى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها ، بل لما فتح اللَّه مكة وصارت بلد إسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم ، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه ، فإنكار المنكر أربع درجات :

الأولي : أن يزول ويخلفه ضده .

الثانية : أن يقل وإن لم يزل بجملته .

الثالثة : أن يخلفه ما هو مثله .

الرابعة : أن يخلفه ما هو شر منه .

(١) البخاري (٧٠٥٤) ، ومسلم (١٨٤٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

فالدرجتان الأوليان : مشروعان . والثالثة : موضع اجتهاد . والرابعة : محرمة .

فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة ، إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى اللَّه ورسوله ، كرمي النشاب وسبق الخيل ونحو ذلك .

وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع مكاء وتصدية ، فإن نقلتهم عنه إلى طاعة اللَّه فهو المراد ، وإلا كان تركهم على ذلك خيرًا من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك ، فكان ما هم فيه شاغلًا لهم عن ذلك ، وكما إذا كان الرجل مشتغلًا بكتب المجون ونحوها ، وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحرة فدعه وكتبه الأولى ، وهذا باب واسع .

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيميه قدس اللَّه روحه ونور ضريحه يقول : مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر فأنكر عليهم من كان معي ، فأنكرت عليه وقلت : إنما حرم اللَّه الخمر ؛ لأنها تصد عن ذكر اللَّه وعن الصلاة ، وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم . اهـ .

« ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ، لا يدعون الجمعة والجماعة ، كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم ، فإن كان الإمام مستورًا لم يظهر منه بدعة ولا فجور ، صَلَّى خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين .

ولم يقل أحد من الأئمة أنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره ، بل ما زال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور ، ولكن إذا ظهر من المصلى بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ؛ فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد .

وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر ؛ كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى ، فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند أهل السنة والجماعة ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم ، وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب ألَّا يصلى إلا خلف من يعرفه على سبيل الاستحباب ، كما نقل ذلك عن أحمد أنه ذكر لمن سأله ، ولم يقل أحد أنه لا تصح إلا خلف من عرف حاله ، فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين ، ومن قال إن الصلاة محرمة أو باطلة خلف من لا يعرف حاله فقد خالف إجماع أهل السنة والجماعة ، وقد كان الصحابة رضوان اللَّه عليهم يصلون خلف من يعرفون فجوره ، كما صلى عبد اللَّه بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وقد كان يشرب الخمر ، وصلى مرة الصبح أربعًا وجلده عثمان بن عفان على ذلك ، وكان عبد اللَّه بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف ، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف

ابن أبي عبيد، وكان متهمًا بالإلحاد إلى الضلال».

وكذلك إقامة الجهاد مع الأئمة وإن فسقوا؛ لأن المصلحة الحاصلة بالقتال معهم في سبيل الله أعظم من مفسدة فسقهم، وقد خالف في ذلك الرافضة فقالوا: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الإمام المنتظر. ويشترطون أن يكون الإمام معصومًا وقولهم في غاية البطلان.

وطريقة أهل السنة أنهم يدينون بالنصيحة للأمة؛ لقوله ﷺ: «الدين النصيحة قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[(١)] رواه مسلم.

وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم؛ إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمور، ولزوم جماعة المسلمين»[(٢)]. وفي الصحيحين عن معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال: «ما من عبد يسترعيه الله رعية، ثم لم يحطها بنصيحته إلا لم يدخل الجنة»[(٣)]. قال الخطابي: النصيحة كلمة يعبر بها عن جملة: هي إرادة الخير للمنصوح له.

قال: وأصل النصح في اللغة: الخلوص، يقال: نصحت العسل إذا خلصته من الشمع، والنصيحة لعامة المسلمين إرشادهم إلى مصالحهم. اهـ. وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ – وفي آخره.

وكان النبي ﷺ جالسًا إذ جاءه رجل يسأل حاجة أو يطلب حاجة، أقبل علينا بوجهه فقال: «اشفعوا تؤجرا، ويقضي الله على لسان رسوله ما شاء»[(٤)].

قوله: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ»: اللام فيه للجنس، والمراد بعض المؤمنين لبعض وقوله: «يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»: بيان لوجه التشبيه. قال ابن بطال: والمعاونة في أمور الآخرة، وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها. وقد ثبت حديث أبي هريرة: «والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه»[(٥)]. قوله: «ثم شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِه»؛ هو بيان لوجه التشبيه أيضًا – أي يشد بعضهم بعضًا مثل هذا الشد.

وفي الحديث الحض على الخير بالفعل وبالتسبب إليه بكل وجه، والشفاعة إلى الكبير في كشف كربة ومعونة ضعيف؛ إذ ليس كل أحد يقدر على الوصول إلى الرئيس ولا التمكن منه ليلح عليه، أو يوضح له مراده ليعرف حاله على وجهه، إلا النبي ﷺ فقد كان لا يحتجب.

---

(١) مسلم (٥٥) عن تميم الداري.

(٢) أحمد (٣/٢٢٥).

(٣) مسلم (١٤٢)، والبخاري (٧١٥٠).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البخاري (١٤٣٢) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وقال القرطبي : هذا تمثيل يفيد الحض على معاونة المؤمن ونصرته ، وأن ذلك أمر متأكد ، فإن البناء لا يتم ولا تحصل فائدته إلا بأن يكون بعضه يمسك بعضًا ويقويه ، وإن لم يكن ذلك انحطت أجزاؤه وخرب بناؤه ، وكذلك المؤمن لا يستقل بأمر دنياه ودينه إلا بمعاونة أخيه ومعاضدته ومناصرته ، فإن لم يكن ذلك عجز عن القيام بكل مصالحه وعن مقاومة مضادة ، فحينئذ لا يتم انتظام دنياه ولا دينه ولا آخرته » .

وفي الصحيحين عن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ ؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بَالسَّهَرِ وَالْحُمَّى » . وفي رواية لمسلم : « المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله ، وإن اشتكى رأسه اشتكى كله »[(١)] .

ويأمرون بالصبر عند البلاء قال الله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّـٰبِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ۝ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ . « وقد ذكر الله الصبر في القرآن في نحو تسعين موضعًا مرة أمر به ، ومرة أثنى على أهله ؛ ومرة أمر نبيه ﷺ أن يبشر أهله ، ومرة جعله شرطًا في حصول النصر والكفاية ، ومرة أخبر الله أنه مع أهله ؛ وأثنى به على صفوته من العالمين ، وهم أنبياؤه . وقد ورد في السنة في غير ما موضع ذكر الصبر ، وعن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله ﷺ : « واعجبًا للمؤمن إن أصابه خير حمد الله وشكره ، وإن أصابته مصيبة حمد الله وصبر ، فالمؤمن يؤجر في اللقمة يرفعها إلى فيّ امرأته »[(٢)] . وفي الصحيحين : « ما أعطى أحد عطاء خيرًا وأوسع من الصبر »[(٣)] . وقال عمر رضي الله عنه : وجدنا خير عيشنا بالصبر . وقال علي رضي الله عنه : إن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد ، ثم رفع صوته فقال : ألا إنه لا إيمان لمن لا صبر له » .

وأصل هذه الكلمة : هو المنع والحبس ، فالصبر حبس النفس عن الجزع ؛ واللسان عن التشكي ، والجوارح عن لطم الخدود وشق الجيوب ونحوهما » .

« والصبر في اللغة : الحبس والكف . ومنه قتل فلان صبرًا إذا أمسك وحبس . ومنه قوله تعالى : ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ . أي : احبس نفسك معهم . فالصبر حبس النفس عن الجزع والتسخط ، وحبس اللسان عن الشكوى ، وحبس الجوارح عن التشويش ، وهو ثلاثة أنواع : صبر على طاعة الله ، وصبر عن معصية الله ، وصبر على امتحان الله . فالأولان صبر على ما يتعلق بالكسب ، والثالث صبر على ما لا كسب للعبد فيه . وكان شيخ

---

(١) مسلم (٢٥٨٦) .

(٢) أحمد (١/١٨٢) ، ومصنف عبد الرزاق (١١/١٩٧) ، وعبد بن حميد في « مسنده » (١٣٩) ، وصححه الألباني في « مشكاة المصابيح » (١٧٣٣) .

(٣) البخاري (١٤٦٩) ، ومسلم (١٠٥٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه .

الإسلام ابن تيميه - قدس الله روحه - يقول : الصبر على أداء الطاعات أكمل من الصبر على اجتناب المحرمات وأفضل ، فإن مصلحة فعل الطاعة أحب إلى الشارع من مصلحة ترك المعصية ، ومفسدة عدم الطاعة أبغض إليه وأكره من مفسدة وجود المعصية » . فالصبر على طاعته والصبر عن معصيته أكمل من الصبر على أقداره » .

« والصبر عن المصائب واجب باتفاق الأئمة ، ولا يلزم الرضا بمرض وفقر وعاهة ، وهو الصحيح من المذهب » . « والمصائب نعمة ؛ لأنها مكفرات للذنوب وتدعو إلى الصبر فيثاب عليها ، وتقتضي الإنابة إلى الله والذل له ، والإعراض عن الخلق إلى غير ذلك من المصالح العظيمة ، فنفس البلاء يكفر الله به الذنوب والخطايا ، وهذا من أعظم النعم ، فالمصائب رحمة ونعمة في حق عموم الخلق ، إلا أن يدخل صاحبها بسببها في معاص أعظم مما كان قبل ذلك فيكون شرًا عليه من جهة ما أصابه في دينه ، فإن من الناس من إذا ابتُلِيَ بفقر أو مرض أو وجع حصل له من النفاق وجزع القلب ومرضه والكفر الظاهر ، وترك بعض الواجبات وفعل بعض المحرمات ما يوجب له الضرر في دينه .

فهذا كانت العافية خيرًا له من جهة ما أورثته من المعصية لا من جهة نفس المصيبة ، كما أن من أوجبت له المصيبة صبرًا وطاعة كانت في حقه نعمة دينية ، فهي بعينها فعل الرب ﷻ ورحمة للخلق ، والله تعالى محمود عليها ، فمن ابتلى فرزق الصبر كان الصبر عليه نعمة في دينه ، وحصل له بعد ما كفر من خطاياه رحمة ، وحصل له بثنائه على ربه صلاة ربه عليه قال تعالى : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞ﴾ . وحصل له غفران السيئات ورفع الدرجات ، فمن قام بالصبر الواجب حصل له ذلك »

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل يبتلى الرجل على حسب دينه ، فإن كان في دينه صلابة ابتُلِيَ على قدر ذلك ، وإن كان فيه رقة هون عليه ، فما يزال البلاء بالرجل حتى يدعه يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة »(١) .

وسئل الإمام الشافعي : أيما أفضل للرجل أن يمكن أو يبتلى ؟ فقال : لا يمكن حتى يبتلى ، فإن الله ابتلى نوحًا وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمدًا ﷺ ، فلما صبروا مكنهم ، فلا تظن أن أحدًا يخلص من البلاء البتة .

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى »(٢) . وقد اختلف في الصبر على الطاعة والصبر عن المعصية أيهما أفضل « وفصل النزاع في ذلك أن هذا يختلف باختلاف الطاعة والمعصية ، فالصبر على الطاعة المعظمة أفضل من الصبر عن المعصية الصغيرة الدنية ، والصبر عن

---

(١) أحمد (١/١٨٥) ، وابن حبان (٢٩٠٠، ٢٩٠١) ، والترمذي (٢٣٩٨) عن سعد بن أبي وقاص ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٩٢٢) .

(٢) البخاري (١٢٨٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، ومسلم (٩٢٦) .

المعصية الكبيرة أفضل من الصبر على الطاعة الصغيرة .

وصبر العبد على الجهاد - مثلًا - أفضل وأعظم من صبره على كثير من الصغائر ، وصبره عن كبائر الإثم والفواحش أعظم من صبره على ركعتي صلاة الصبح وصوم يوم تطوعًا ونحوه ، فهذا فصل النزاع في المسألة » .

« والصبر واجب باتفاق العلماء ، وأعلى من ذلك الرضا بحكم اللّه ، والرضا قيل : أنه واجب ، وقيل هو مستحب ، وهو الصحيح ، وأعلى من ذلك أن يشكر اللّه على المصيبة لما يرى من إنعام اللّه عليه بها ؛ حيث جعلها سببًا لتكفير خطاياه ورفع درجاته وإنابته وتضرعه إليه وإخلاصه له في التوكل عليه ورجائه دون المخلوقين » .

وكان من دعاء النبي ﷺ : « أسألك الرضا بعد القضاء »[1] . وقال ابن مسعود : إن اللّه بقسطه وعدله جعل الروح والفرح في اليقين والرضا ، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط .

وقال ابن القيم في الرضي : وقد أجمع العلماء على أنه مستحب مؤكد استحبابه . واختلفوا في وجوبه على قولين : وسمعت شيخ الإسلام ابن تيميه- قدس اللّه روحه - يحكيها قولين لأصحاب أحمد ، وكان يذهب إلى القول باستحبابه . قال : ولم يجيء الأمر به كما جاء الأمر بالصبر ، وإنما جاء الثناء على أصحابه ومدحهم ، واختُلِفَ فيه هل هو مكتسب أو موهوب ؟

والتحقيق في المسألة أن الرضا كسبي باعتبار سببه موهبي باعتبار حقيقته ، فيمكن أن يقال بالكسب لأسبابه ؛ فإذا تمكن في أسبابه وغرس شجرته اجتنى منها ثمرة الرضي ، فإن الرضي آخر التوكل ، فمن رسخ قدمه في التوكل والتسليم والتفويض حصل له الرضا ولابد ، ولكن لعزته وعدم إجابة أكثر النفوس له وصعوبته عليها لم يوجبه اللّه على خلقه رحمة بهم وتخفيفًا عنهم ، لكن ندبهم إليه وأثنى على أهله ، وأخبر أن ثوابه رضاه عنهم الذي هو أعظم وأكبر وأجل من الجنان وما فيها ، فمن رضي عن ربه رضي اللّه عنه ، بل رضي العبد عن اللّه من نتائج رضي اللّه عنه ، فهو محفوف بنوعين من رضاه عن عبده رضي قبله أوجب له أن يرضى عنه ورضا بعده وهو ثمرة رضاه عنه .

وليس من شرط الرضى ألّا يحس بالألم والمكاره ، بل ألا يعترض على الحكم ولا يتسخطه ، ولهذا أشكل على بعض الناس الرضى بالمكروه وطعنوا فيه .

وقال : هذا ممتنع على الطبيعة وإنما هو الصبر ، وإلا فكيف يجتمع الرضى والكراهة وهما ضدان ؟ والصواب أنه لا تناقض بينهما ، وأن وجود التألم وكراهة النفس له لا ينافي الرضى ؛ كرضى المريض بشرب الدواء الكرية ، ورضى الصائم في اليوم الشديد الحر بما يناله من ألم الجوع والظمأ ، ورضى

---

(١) النسائي (٣/٦٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٦٤٢) عن عمار بن ياسر ، والطبراني في « الكبير » (٤٨٠٣، ٤٩٣٢) عن زيد بن ثابت ، وصححه الألباني في « الكلم الطيب » (١٠٥) ، وفي « ظلال الجنة » (١٢٩) .

المجاهد بما يحصل له في سبيل الله من ألم الجراح وغيرها . اهـ .

والصواب التفصيل في مسألة الرضى بالقضاء ، وأن الفعل غير المفعول والقضاء غير المقضي ، وأن الله لم يأمر عباده بالرضى بكل ما خلقه وشاءه « فالرضى بالقضاء الديني الشرعي واجب ، وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان ، فيجب على العبد أن يكون راضيًا به بلا حرج ولا منازعة ولا معارضة ولا اعتراض ، قال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ .

والرضى بالقضاء الكوني القدري الموافق لمحبة العبد وإرادته ورضاه من الصحة والغنى والعافية واللذة أمر لازم بمقتضى الطبيعة ؛ لأنه ملائم للعبد محبوب له ، فليس في الرضى به عبودية ؛ بل العبودية في مقابلته بالشكر والاعتراف بالمنة ووضع النعمة مواضعها التي يحب الله أن توضع فيها ، وألَّا يعصى المنعم بها وأن يرى التقصير في جميع ذلك .

والرضى بالقضاء الكوني القدري الجاري على خلاف مراد العبد ومحبته مما لا يلائمه ، ولا يدخل تحت اختياره مستحب ، وهو من مقامات أهل الإيمان ، وفي وجوبه قولان وهذا كالمرض والفقر وأذى الخلق له والحر والبرد والآلام ونحو ذلك .

والرضى بالقدر الجاري عليه باختياره مما يكرهه الله ويسخطه وينهى عنه ، كأنواع الظلم والفسوق والعصيان حرام يعاقب عليه ، وهو مخالفة لربه تعالى فإن الله لا يرضى بذلك ولا يحبه ، فكيف تتفق المحبة ورضى ما يسخطه الحبيب ويبغضه ، فعليك بالتفصيل في مسألة الرضى بالقضاء . اهـ .

ويأمر أهل السنة بالشكر عند الرخاء ، كما قال تعالى : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ .

« فمنزلة الشكر من أعلى المنازل ، وهي فوق منزلة الرضى وزيادة ، فالرضى مندرج في الشكر ؛ إذ يستحيل وجود الشكر بدونه وهو نصف الإيمان ، فإن الإيمان نصفان :

نصف شكر ونصف صبر ، وقد أمر الله به ونهى عن ضده ، وأثنى على أهله ،ووصف به خواص خلقه ، وجعله غاية خلقه وأمره ، ووعد أهله بأحسن جزائه ، وجعله سببًا للمزيد من فضله وحارسًا وحافظًا لنعمته .

وأخبر أن أهله هم المنتفعون بآياته ، واشتق لهم اسمًا من أسمائه ، فإنه سبحانه هو الشكور وهو يوصل الشاكر إلى مشكوره ؛ بل يعيد الشاكر مشكورًا ، وهو غاية الرب من عبده ، وأهله هم القليل من عباده ، وسمى نفسه شاكرًا وشكورًا ، وسمى الشاكرين بهذين الاسمين فأعطاهم من وصفه وسماهم باسمه ، وحسبك بهذا محبة للشاكرين وفضلًا ، وإعادته للشاكر مشكورًا كقوله : ﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ ، ورضى الرب عن عبده كقوله : ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ، وقلة أهله في العالمين

تدل على أنهم خواصه كقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قام حتى تورمت قدماه، فقيل له: تفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: «أفلا أكون عبدًا شكورًا»[1]. وأصل «الشكر» في وضع اللسان: ظهور أثر الغذاء في أبدان الحيوان ظهورًا بينًا، يقال: شكرت الدابة تشكر شكرًا على وزن سمنت سمنًا: إذا ظهر عليها أثر العلف، ودابة شكور؛ إذا ظهر عليها من السمن فوق ما تأكل وتعطى من العلف.

وفي صحيح مسلم: «حتى إن الدواب لتشكر من لحومهم». أي: لتسمن من كثرة ما تأكل منها، وكذلك حقيقته في العبودية، وهو ظهور أثر نعمة الله على لسان عبده ثناء أو اعترافًا، وعلى قلبه شهودًا ومحبة، وعلى جوارحه انقيادًا وطاعة.

والشكر مبني على خمس قواعد: خضوع الشاكر للمشكور، وحبه له واعترافه بنعمته، وثناؤه عليه بها، وألَّا يستعملها فيما يكره. فهذه الخمس هي أساس الشكر وبناؤه عليها، فمتى عدم واحدة منها اختل من قواعد الشكر قاعدة، وكل من تكلم في الشكر وحده فكلامه إليها يرجع وعليها يدور».

والشكر يكون في مقابلة نعمة ويكون باليد واللسان والقلب، كما قال الشاعر:

أفادتكم النعمـاء منـي ثلاثـة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

«ومذهب أهل السنة: أن الشكر يكون بالاعتقاد والقول والعمل، قال الله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾، وقد صرح من شاء الله من العلماء المعروفين بالسنة: أن الشكر يكون بالاعتقاد والقول والعمل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، ومن قال: أن الشكر يكون بالاعتقاد فقط ونسبه إلى أهل السنة. فقد أخطأ والنقل عن أهل السنة خطأ، فإن القول إذا تبين ضعفه كيف ينسب إلى أهل الحق».

«وتكلم الناس في الفرق بين الحمد والشكر أيهما أعلى وأفضل؟ وفي الحديث: «الحمد رأس الشكر، فمن لم يحمد الله لم يشكره»[2]. والفرق بينهما: أن الشكر أعم من جهة أنواعه وأسبابه، وأخص من جهة متعلقاته.

والحمد أعم من جهة المتعلقات وأخص من جهة الأسباب، ومعني هذا أن الشكر يكون بالقلب خضوعًا واستكانة وباللسان ثناء واعترافًا، وبالجوارح طاعة وانقيادًا، ومتعلقة النعم دون الأوصاف الذاتية، فلا يقال: شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه، وهو المحمود عليها، كما هو محمود على إحسانه وعدله، والشكر يكون على الإحسان والنعم.

فكل ما يتعلق به الشكر يتعلق به الحمد من غير عكس، وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غير

---

(١) البخاري (٤٨٣٦)، ومسلم (٢٨١٩) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٠/٤٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٩٥)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٧٩٠).

عكس ، فإن الشكر يقع بالجوارح والحمد يقع بالقلب واللسان » .

« وقد تنازع الناس أيما أفضل الفقير الصابر أو الغني الشاكر ؟ والصحيح أن أفضلهما أتقاهما لله ، فإن استويا في التقوى استويا في الدرجة ، فإن الفقراء يسبقون الأغنياء إلى الجنة لخفة الحساب ، ثم إذا دخل الأغنياء الجنة ، فكل واحد يكون في منزلته على قدر حسناته وأعماله » .

وكذلك أهل السنة يدعون إلى مكارم الأخلاق ؛ لقوله ﷺ : « أَكْمَلُ الْمُؤمنينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا » . ورواه ابن حبان .

وقال النبي ﷺ : « إن حسن الخلق أثقل ما يوضع في الميزان ، وإن صاحبه أحب الناس إلى الله ، وأقربهم من النبيين مجلسًا »[1] .

وأخرج ابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا : « ألا أخبركم بأحبكم إلى الله وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة ؟ قالوا : بلى . قال أحسنكم خلقًا »[2] . ولأحمد والترمذي وصححه عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : « اتق الله حيثما كنت ، واتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالق الناس بخلق حسن »[3] .

« فقد جمع النبي ﷺ بين تقوى الله وحسن الخلق ، فتقوى الله يصلح ما بين العبد وبين ربه ، وحسن الخلق يصلح ما بينه وبين خلقه ، فتقوى الله توجب له محبة الله ، وحسن الخلق يدعو الناس إلى محبته » .

وروى البيهقي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »[4] . وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : لم يكن رسول الله ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا ، وكان يقول : « إن من خياركم أحسنكم أخلاقًا »[5] .

قوله : « أَحَسْنُهُمْ خُلُقًا » . أي : ألينهم وألطفهم وأجملهم . والخلق بضم الخاء واللام بمعنى طبيعة الإنسان وسجيته ، قال الجوهري : الخلق والخلق السجية ، وفلان يتخلق بغير خلقه أي : يتكلف ، قال الشاعر :

---

(١) « ضعيف الجامع » للألباني (٢١٤٠) .

(٢) أحمد (١٥٣/٥) ، والترمذي (١٩٨٧) ، وحسنه الألباني في « صحيح الجامع » (٩٧) .

(٣) البخاري في « الأدب المفرد » (٢٧٢) ، وابن حبان (٤٨٥) ، وأحمد (١٨٥/٢) ، وصححه الألباني في « صحيح الأدب المفرد » (١٢٢/١) .

(٤) الحاكم في « المستدرك » (٦٧٠/٢) ، والبيهقي في « الكبرى » (١٩١/١٠) ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٤٥) .

(٥) البخاري (٣٥٥٩) ، ومسلم (٢٣٢١) .

يا أيها المتحلي غير شيمته ... إن التخلق يأتي دونه الخلق

وفي نهاية ابن الأثير: الخلق بضم اللام وسكونها: الدين والطبع والسجية، وحقيقته أنه لصورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها ولها أوصاف حسنة وقبيحة، والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنة أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة، ولذا تكررت الأحاديث في مدح حسن الخلق وذم سوئه». اهـ. قال الحسن وقد سئل: ما أحسن الخلق؟ قال: بذل الندى وكف الأذى وطلاقة الوجه. وقال مرة: حسن الخلق: الكرم والبذل والاحتمال.

قوله: «وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ» إلخ: قال في المصباح المنير: ندبته إلى الأمر ندبًا من باب قتل دعوته، والفاعل نادب والمفعول مندوب والأمر مندوب إليه والاسم الندبة مثل غرفة، ومنه المندوب في الشرع والأصل المندوب إليه، لكن حذفت الصلة منهم لفهم المعنى، وندبته للأمر فانتدب يستعمل لازمًا ومتعديًا. اهـ.

وفي البخاري من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها»[1]. وفي المسند عن معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ قال: «أفضل الفضائل أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتصفح عمن شتمك»[2]. وروى ابن جرير وابن أبي حاتم عن أُبَيّ قال: لما أنزل الله على نبيه ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾. قال رسول الله ﷺ: «ما هذا يا جبريل؟ قال: أن تصل من قطعك، وتعفو عمن ظلمك، وتعطي من حرمك».

وروى نحو ذلك من حديث علي وأبي هريرة وأم سلمة وجابر وعقبة بن عامر وقيس بن سعد بن عبادة ﷺ. وقد قال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾. والفخار هو الافتخار وَعَدُّ المآثر القديمة تعظمًا، قال في المصباح. المفاخرة: المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك، إما في المتكلم أو في آبائه. اهـ.

والخيلاء بضم الخاء المعجمة وفتح الياء ممدودًا هو: الكبر والإعجاب واحتقار الناس، والبغي: العدوان والظلم. وكل ذلك مما نهى الله ورسوله عنه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «الكبر بطر الحق

---

(١) البخاري (٥٩٩١).

(٢) أحمد (٤٣٨/٣)، والطبراني في «الكبير» (١٨٨/٣٠)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (١٠٣٣).

وغمط الناس »(١) . وفي صحيح مسلم أيضًا عن عياض بن حمار المجاشعي قال : قال رسول الله ﷺ : « إنه أوحي إليّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ، ولا يبغي أحد على أحد »(٢) .

« فنهى سبحانه على لسان رسوله ﷺ من نوعي الاستطالة على الخلق وهي الفخر والبغي ؛ لأن المستطيل إن استطال بحق فقد افتخر ، وإن كان بغير حق فقد بغى فلا يحل لا هذا ولا هذا » .

« وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وإن لم تشترك في إثم ، ولهذا قيل : إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة . ويقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والإسلام . وقد قال النبي ﷺ : « ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم »(٣) . فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفورًا له ؛ مرحومًا في الآخرة ؛ وذلك أن العدل نظام كل شيء ، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت ، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة .

وروى الخلال عن سهل بن سعد مرفوعًا : « إن الله كريم يحب الكرم ومعالي الأخلاق ويكره سفسافها »(٤) . قال ابن الأثير في النهاية : السفساف : الأمر الحقير والرديء من كل شيء ، وهو ضد العالي ، وفيه : « إن الله يحب معالي الأخلاق ويبغض سفسافها » . وأصله ما يطير من غبار الدقيق إذا نخل والتراب إذا أثير . اهـ .

قوله : « وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا أَو غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَطَرِيقَتُهُم : هِيَ دِينُ الإِسْلاَمِ الَّذِي بَعَثَ اللَّه بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ ... » :

* « اعلم أن أهل السنة والجماعة هم أهل الإسلام والتوحيد ، المتمسكون بالسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ في العقائد والنحل والعبادات الباطنة والظاهرة ، الذين لم يشوبوها ببدع أهل الأهواء وأهل الكلام في أبواب العلم والاعتقادات ، ولم يخرجوا عنها في باب العمل والإرادات ، كما عليه جهال أهل الطرائق والعبادات ، فإن السنة في الأصل تقع على ما كان عليه رسول الله وما سنه أو أمر به من أصول الدين وفروعه حتى الهدي والسمت ، ثم خصت في بعض الإطلاقات بما كان عليه أهل السنة من إثبات الأسماء والصفات ، خلافًا للجهمية المعطلة النفاة ، وخصت بإثبات القدر ونفي الجبر خلافًا للقدرية

---

(١) مسلم (٩١) عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) مسلم (٢٨٦٥) .

(٣) أحمد (٥/٣٨) ، وأبو داود (٤٩٠٢) ، والترمذي (٢٥١١) ، وابن ماجه (٤٢١١) ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٩١٧) .

(٤) مصنف عبد الرزاق (١١/١٤٣) (٢٠١٥٠) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٠/١٩١) عن طلحة بن كريز الخزاعي .

النفاة وللقدرية الجبرية العصاة، وتطلق أيضًا على ما كان عليه السلف الصالح في مسائل الإمامة والتفضيل، والكف عما شجر بين أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وهذا من إطلاق الاسم على بعض مسمياته، وهم يريدون بمثل هذا الإطلاق التنبيه على أن المسمى ركن أعظم وشرط أكبر، كقوله: «الحج عرفة»[1]. أو لأنه الوصف الفارق بينهم وبين غيرهم؛ ولذلك سمى العلماء كتبهم في هذه الأصول كتب السنة، ككتاب السنة للالكائي، والسنة لأبي بكر الأثرم، والسنة للخلال، والسنة لابن خزيمة، والسنة لعبد اللَّه بن الإمام أحمد، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم».

وروى أبو داود والترمذي وصححه عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى – أو ثنتين – وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[2]. وروى الإمام أحمد عن أبي عامر عبد اللَّه بن يحيى. قال: حججنا مع معاوية بن أبي سفيان، فلما قدمنا مكة قام حين صلى صلاة الظهر فقال: إن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة – يعني الأهواء – كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة، وإنه سيخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله – واللَّه يا معشر العرب لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم ﷺ لغيركم من الناس أحرى ألّا يقوم به»[3]. ورواه أبو داود وغيره «فبين النبي ﷺ أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين إلا فرقة واحدة؛ وهم أهل السنة والجماعة».

وفي حديث عبد اللَّه بن عمرو عند الترمذي قالوا: من هي يا رسول اللَّه؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[4]. وقد روى معنى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم: ابن مسعود وأنس وسعد بن أبي وقاص وشداد بن أوس وعمرو بن عوف قوله: المتمسكون بالإسلام المحض، المحض الخالص من كل شيء، ومنه سمي اللبن الخالص الذي لم يخالطه ماء محضا، ومنه: أمحض فلان فلانًا الود ومحضه أخلصه الود والشوب المخالط، وكل ما خلط بغيره فهو مشوب، فأهل السنة تمسكوا بالإسلام الخالص من شوائب البدع وطرق الضلال.

وفيهم الصديقون والشهداء والصالحون فقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ

(١) أحمد (٤/٣٠٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٥/٢٨٢)، وابن ماجه (٣٠١٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣١٧٢).

(٢) أحمد (٢/٣٣٢)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٠٣).

(٣) أحمد (٣/١٠٢)، وأبو داود (٤٥٩٧)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب» (٥١).

(٤) الترمذي (٢٦٤١) عن عبد اللَّه بن عمرو، والطبراني في الأوسط (٤٨٨٦) عن أنس رضي الله عنه.

أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ . وقال : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ . والصديق كثير الصدق والتصديق ، وأفضل الصديقين هو أبو بكر رضي اللّه عنه .

« ومرتبة الصديقين فوق مرتبة الشهداء ، ولهذا قدمهم عليهم في الآيتين هنا وفي سورة النساء ، وهكذا جاء ذكرهم مقدمًا على الشهداء في كلام النبي ﷺ في قوله : « اثبت أحد فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد »[١] . ولهذا كان نعت الصديقية وصف لأفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين أبو بكر الصديق ، ولو كان بعد النبوة درجة أفضل من الصديقية لكانت نعتًا له » .

ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى تشبيه لعلماء السنة المهتدين ، وأهل الخيرات من المصلين في الأمة بالجبال الشاهقة والعلامات الواضحة التي يعرف بها الفلاح والفوز ، وبالمصابيح النيرة التي تضيء السبيل للسالكين .

قال الراغب : العلم : الأثر الذي يعلم به الشيء ، كعلم الطريق وعلم الجيش ، وسُمي الجبل علما كذلك وجمعه أعلام ، وقرئ « وإنَّهُ لعِلم الساعة » . وقال : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ ، والشق في الشفة العليا علم وعلم الثوب ، ويقال : فلان علم . أي : مشهور يشبه بعلم الجيش ، وأعلمت كذا جمعت له علمًا ، ومعالم الطريق والدين الواحد مَعْلَم ، وفلان معلم للخير . اهـ .

وقالت الخنساء :

وإن صخرًا لتأتم الهداة به ... كأنه علم في رأسه نار

وروى ابن عبد البر من حديث معاذ بن جبل عن النبي ﷺ : « إن العلم حياة للقلوب من الجهل ، ومصابيح الأبصار من الظلم » . وروى ابن عبد البر من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ : « وإن فضل العالم على العابد ، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر »[٢] .

وروى عن عبد اللّه بن أبي جعفر أنه كان يقول : العلماء منار البلاد منهم يقتبس النور الذي يهتدى به ، وما أحسن ما قال العلامة ابن القيم رحمه الله في وصف العلماء :

ولولا هموا كادت تميد بأهلها ... ولكن رواسيها وأوتادها هموا

ولولا هموا كانت ظلامًا بأهلها ... ولكن هموا فيها بدور وأنجم

والمناقب : جمع منقبة وهي الخصلة الحميدة والخلق الجميل . والفضائل : جمع فضيلة وهي المزية والدرجة الرفيعة ضد الرذيلة والنقيصة .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أبو داود (٣٦٤١) ، وابن ماجه (٢٢٣) ، وصححه الألباني في « صحيح ابن ماجه » (٢٢٣) .

قوله « وفيهمُ الأبدالُ » : الأبدال جمع بدل وهم قوم صالحون .

قال ابن الأثير : قوله في حديث علي ؛ الأبدال بالشام هم أولياء الرحمن الذين أخلصوا له العبادة ، والواحد بدل كحمل ، وبدل كجمل سموا بذلك ؛ لأنه كلما مات واحد منهم أبدل بآخر ، وقال الراغب : الأبدال قوم صالحون يجعلهم الله مكان آخرين مثلهم ماضين ، وحقيقته هم الذين بدلوا أحوالهم الذميمة بأحوالهم الحميدة ، وهم المشار إليهم بقوله تعالى : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ﴾ . اهـ .

وروى ابن مردويه عن ثوبان عن النبي ﷺ قال : « لا يزال فيكم سبعة بهم تنصرون ، وبهم تمطرون ، وبهم ترزقون حتى يأتي أمر الله » . وروى ابن مردويه أيضًا عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « الأبدال في أمتي ثلاثون بهم ترزقون ، وبهم تمطرون ، وبهم تنصرون »[1] . قال قتادة : إني لأرجو أن يكون الحسن منهم .

وقد قال تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ ، وروى الإمام أحمد في مسنده عن شريح بن عبيد قال : ذكر أهل الشام عند علي ابن أبي طالب وهو بالعراق فقالوا : العنهم يا أمير المؤمنين . قال : لا ؛ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الأبدال يكونون بالشام ، وهم أربعون رجلًا ، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلًا يسقى بهم الغيث ، وينتصر بهم على الأعداء ، ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب »[2] ، وإسناده منقطع وسئل الإمام أحمد عن الأبدال ؟ فقال : هم أهل الحديث . وكان يقول في إبراهيم بن هاني النيسابوري : إن كان في هذا البلد رجل من الأبدال فأبو إسحاق .

« وأما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة ، مثل الغوث الذي يكون بمكة والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة ، فهذه الأسماء ليست موجودة في كتاب الله ، ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي ﷺ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف محتمل إلا لفظ الأبدال ، فقد رُوي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب مرفوعًا إلى النبي ﷺ أنه قال : « إن فيهم - يعني أهل الشام - الأبدال أربعين رجلًا ، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلًا » . ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب ، ولا هي مأثورة على هذا الترتيب والمعاني عن المشايخ المقبولين عند الأمة قبولًا عامًا ، وإنما توجد على هذه الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ وقد قالها إما آثرًا لها عن غيره ، أو ذاكرًا وهذا الجنس ونحوه من العلم الذي قد التبس على أكثر المتأخرين حقه بباطله ، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله ، ومن الباطل ما يوجب رده ، فإن هذه الأسماء على هذا

---

(١) ضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٢٦٧) .

(٢) أحمد (١/١١٢) ، وضعفه الألباني في « مشكاة المصابيح » (٣/٣٦٩) .

العدد والترتيب والطبقات ليست حقًّا في كل زمان ؛ بل يجب القطع بأن هذا على عمومه وإطلاقه باطل ، فإن المؤمنين يقلون تارة ويكثرون أخرى ، ويقل فيهم السابقون المقربون تارة ويكثرون أخرى وينتقلون في الأمكنة ، ليس من شرط أولياء الله أهل الإيمان والتقوى ، ومن يدخل منهم في السابقين المقربين لزوم مكان واحد في جميع الأزمنة .

ولفظ البدل جاء في كلام كثير منهم ، فأما الحديث المرفوع فالأشبه أنه ليس من كلام النبي ﷺ فإن الإيمان كان بالحجاز واليمن قبل فتوح الشام ، وكانت الشام والعراق دار كفر ، ثم في خلافة علي قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « تمرق مارقة على حين فرقة عن المسلمين ، يقتلهم أولى الطائفتين بالحق »[1] . فكان علي وأصحابه أولى بالحق ممن قاتلهم من أهل الشام ، ومعلوم أن الذين كانوا مع علي من الصحابة مثل عمار وسهل بن حنيف ونحوهما كانوا أفضل من الذين مع معاوية ، وإن كان سعد بن أبي وقاص ونحوه من القاعدين أفضل ممن كان معهما ، فكيف يعتقد مع هذا أن الأبدال جميعهم الذين هم أفضل الخلق كانوا في أهل الشام ؟ هذا باطل قطعًا ، وإن كان قد ورد في الشام وأهله فضائل معروفة ، فقد جعل الله لكل شيء قدرًا .

والذين تكلموا باسم البدل أفردوه بمعان :

منها : أنهم أبدال ، ومنها أنهم كلما مات منهم رجل أبدل الله مكانه رجلًا .

ومنها : أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بالحسنات .

وهذه الصفات كلها لا تختص بأربعين ولا بأقل ولا أكثر ، ولا تحصر بأهل بقعة من الأرض ، وبهذا التحرير يظهر المعنى باسم النجباء ، فالغرض أن هذه الأسماء تارة تفسر بمعان باطلة بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، مثل تفسير بعضهم بأن الغوث هو الذي يغيث الله به أهل الأرض من رزقهم ونصرهم ، فإن هذا نظير ما تقوله النصارى في الباب وهو معدوم العين والأثر وتشبيه بحال المنتظر .

وكذلك من فسر الأربعين الأبدال بأن الناس إنما ينصرون ويرزقون بهم ، فذلك باطل بل النصر والرزق يحصل بأسباب من أوكدها دعاء المسلمين المؤمنين وصلاتهم وإخلاصهم ، ولا يتقيد ذلك لا بأربعين ولا بأقل ، وقد يكون للنصر والرزق أسباب أخر .

وفيهم أئمة الدين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ، ومنهم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المقلدين وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة والشعبي والزهري وأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد ، وكشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم والشيخ المصلح محمد بن عبد الوهاب ، وكثيرون غيرهم من أئمة الهدي الذي حفظ الله بهم دينه ، وجعل لهم في الأمة لسان صدق .

وقد روى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة وطرق كثيرة أنه قال : « يحمل هذا الدين من كل خلف

---

(١) مسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » .

« فأخبر ﷺ أن العلم الذي جاء به يحمله عدول أمته من كل خلف حتى لا يضيع ويذهب .

وهذا يتضمن تعديله ﷺ لحملة العلم الذي بعث به ، وهو المشار إليه في قوله : هذا العلم فكل من حمل العلم المشار إليه لابد وأن يكون عدلًا ، ولهذا اشتهر عند الأمة عدالة نقلته وحملته اشتهارًا لا يقبل شكًا ولا امتراء ، ولا ريب أن من عَدَّلَهُ رسول اللّٰه ﷺ لا يسمع فيه جرح ، فالأئمة الذين اشتهروا عند الأمة بنقل العلم النبوي وميراثه كلهم عدول بتعديل رسول اللّٰه ﷺ ، ولهذا لا يقبل قدح بعضهم في بعض ، وهذا بخلاف من اشتهر عند الأمة جرحه والقدح فيه ، كأئمة البدع ومن جرى مجراهم من المتهمين في الدين ، فإنهم ليسوا عند الأمة من حملة العلم ، فما حمل علم رسول اللّٰه ﷺ إلا العدل .

ولكن قد يغلط في مسمى العدالة فيظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له وليس كذلك ، بل هو عدل مؤتمن على الدين ، وإن كان منا ما يتوب إلى اللّٰه منه فإن هذا لا ينافي العدالة كما لا ينافي الإيمان والولاية . وإذا وجد لأحد من الأئمة قول قد جاء حديث صحيح بخلافه ، فلابد له في تركه من عذر ، وجماع الأعذار ثلاثة :

أحدهما : عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله .

الثاني : عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول .

الثالث : اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ ، فلهم الفضل على من بعدهم بالسبق والحفظ لهذا العلم وغير ذلك ، وإذا اجتهد أحدهم فأخطأ فله أجر واحد لاجتهاده ، وإذا اجتهد وأصاب فله أجران ، أجر لاجتهاده وأجر لإصابته ، كما في قوله ﷺ : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد »[1] . فتبين أن المجتهد مع خطئه له أجر ، وذلك لأجل اجتهاده وخطؤه مغفور ؛ لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام إما متعذر وإما متعسر » .

قوله : « وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة »[2] . هذا الحديث خرجاه في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة ومعاوية بن أبي سفيان ، وأخرجه مسلم وغيره من حديث ثوبان وجابر بن سمرة وجابر بن عبد اللّٰه رضي الله عنهم .

وفي رواية : « لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم ، حتى يأتي أمر اللّٰه وهم على ذلك » . وفي رواية : « حتى يقاتلوا الدجال » . وفي رواية : « حتى ينزل عيسى بن مريم وهم ظاهرون » . وكل هذه روايات صحيحة ولا تعارض بينها .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

وقوله : « حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون » أي : على من خالفهم - أي : غالبون ، والمراد بالظهور أنهم غير مستترين بل مشهورون . والأول أولى .

وقد وقع عند مسلم من حديث جابر بن سمرة : « لن يبرح هذا الدين قائمًا تقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة »[(١)] . وله في حديث عقبة بن عامر : « لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله ، قاهرين لعدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة »[(٢)] .

وقد اختلف في الطائفة المنصورة ما هي ؟ قال البخاري في صحيحه : هم أهل العلم : « وقال يزيد بن هارون وأحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث ، فلا أدري من هم ؟ ! وقال ابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن سنان والبخاري وغيرهم : إنهم أهل الحديث . وعن ابن المديني رواية : هم العرب . واستدل برواية من روى : هم أهل الغرب .

وفسر الغرب بالدول العظيمة ؛ لأن العرب هم الذين يستقون بها ؛ وقال النووي : فيه أن الإجماع حجة ، ثم قال : يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ؛ ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقيه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد وافتراقهم في أقطار الأرض ، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض دون بعض منه ، ويجوز إخلاء الأرض من بعضهم أولًا فأولًا إلى ألَّا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد ، فإذا انقرضوا جاء أمر الله . انتهى ملخصًا مع زيادة فيه . ونظير هذا ما نبه عليه ما حمل عليه بعض الأئمة حديث : إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها »[(٣)] . أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد فقط ، بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة وهو متجه ، فإن اجتماع الصفات المحتاج إلى تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير ، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد إلا أن يدعي ذلك في عمر بن عبد العزيز ، فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى باتصافه بجميع صفات الخير وتقدمه فيها ، ومن ثم أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه . فعلى هذا كل من كان متصفًا بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد سواء متعدد أم لا » .

وفي الصحيح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس حول ذي الخلصة »[(٤)] . وكانت صنمًا تعبدها دوس في الجاهلية بتبالة .

---

(١) مسلم (١٩٢٢) .

(٢) مسلم (١٩٢٤) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) البخاري (٧١١٦) ، ومسلم (٢٩٠٦) .

قال ابن بطال : هذا الحديث وما أشبهه ليس المراد به أن الدين ينقطع كله في جميع أقطار الأرض حتى لا يبقى منه شيء ؛ لأنه ثبت أن الإسلام يبقى إلى قيام الساعة إلا أنه يضعف ويعود غريبًا كما بدأ . ثم ذكر حديث : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ... » . الحديث . قال : فتبين في هذا الحديث تخصيص الأخبار الأخرى ، وأن الطائفة التي تبقى على الحق تكون ببيت المقدس إلى أن تقوم الساعة . قال : فبهذا تأتلف الأخبار . قال الحافظ : ليس فيما احتج به تصريح ببقاء أولئك إلى قيام الساعة ، وإنما فيه حتى يأتي أمر اللَّه ، فيحتمل أن يكون المراد بأمر اللَّه ما ذكر من قبض من بقي من المؤمنين ، وظواهر الأخبار تقتضي أن الموصوفين بكونهم ببيت المقدس أن آخرهم من كان مع عيسى عليه السلام .

ثم إذا بعث اللَّه الريح الطيبة فقبضت روح كل مؤمن لم يبق إلا شرار الناس ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود رفعه : « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس »[١] . وذلك إنما يقع بعد طلوع الشمس من مغربها ، وخروج الدابة وسائر الآيات العظام ، وقد ثبت أن الآيات العظام مثل السلك إذا انقطع تناثر الخرز سرعة .

وقد أورد مسلم عقب حديث أبي هريرة من حديث عائشة ما يشير إلى بيان الزمان الذي يقع فيه ذلك ولفظه : « لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى ، فيه : يبعث اللَّه ريحًا طيبة فتوفى كل من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ، فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم »[٢] . وعنده في حديث عبد اللَّه بن عمرو رفعه : « يخرج الدجال في أمتي ... » . الحديث . وفيه فيبعث اللَّه عيسى ابن مريم فيطلبه فيهلكه ، ثم يمكث الناس سبع سنين ، ثم يرسل اللَّه ريحًا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال حبة من خير أو إيمان إلا قبضته ، وفيه يبقى شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكرًا ، فيتمثل لهم الشيطان فيأمرهم بعبادة الأوثان ، ثم ينفخ في الصور »[٣] . فيظهر بذلك أن المراد بأمر اللَّه في حديث : « لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ » . وقوع الآيات العظام التي يعقبها قيام الساعة ، ولا يتخلف عنها إلا شيئًا يسيرًا ، ويؤيده حديث عمران بن حصين رفعه : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم الدجال »[٤] . أخرجه أبو داود والحاكم ، ويؤخذ منه صحة ما تأولته ، فإن الذين يقاتلون الدجال يكون بعد قتله مع عيسى ، ثم يرسل عليهم الريح الطيبة فلا يبقى بعدهم إلا الشرار كما تقدم .

ووجدت في هذا مناظرة لعقبة بن عامر ومحمد بن مسلمة ، فأخرج الحكم من رواية عبد الرحمن بن

---

(١) مسلم (٢٩٤٩) .

(٢) مسلم (٢٩٠٧) .

(٣) مسلم (٢٩٤٠) .

(٤) تقدم تخريجه .

شماسة أن عبد الله بن عمرو قال : لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق هم من أهل الجاهلية . فقال عقبة بن عامر : عبد الله أعلم ما تقول ، وأما أنا فسمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك ؟ » . فقال عبد الله بن عمرو : أجل . ويبعث الله ريحًا ريحها ريح المسك ومسها مس الحرير ، فلا تترك أحدًا في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا قبضته ، ثم يبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة »[1] . فعلى هذا المراد بقوله في حديث عقبة :حتى تأتيهم الساعة ساعتهم هم ، وهي وقت موتهم بهبوب الريح ، والله أعلم .

ولا يأبى هذا كل الإباء ما ورد في بعض الروايات مكان أمر الله يوم القيامة ؛ لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه .

فهذا الوقت لقربه من القيامة وجمعه هنا أحسن من جمع غيره ، بأن يكفر بعض الناس ويبقى بعضهم لمنافاته للكليات الواردة كما لا يخفى .

وجوز الطبري أن يضمر في كل من الحديثين المحل الذي يكون فيه تلك الطائفة ، فالموصوفون بشرار الناس الذين يبقون بعد أن تقبض الريح من تقبضه يكونون مثلًا ببعض البلاد كالشرق الذي هو أصل الفتن ، والموصوفون بأنهم على حق يكونون مثلًا ببعض البلاد كبيت المقدس لقوله في حديث معاذ أنهم بالشام ، وفي لفظ ببيت المقدس ، وما قاله وإن كان محتملًا يرده قوله في حديث أنس في صحيح مسلم : « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ....»[2] . إلى غير ذلك من الأحاديث التي تقدم ذكرها في معنى ذلك ، والله أعلم .

فعلى هذا فهذه الطائفة قد تجتمع ، وقد تتفرق ، وقد تكون في الشام ، وقد تكون في غيره ، فإن حديث أبي أمامة وقول معاذ لا يفيد حصرها بالشام ، وإنما يفيد أنها تكون في الشام في بعض الأزمان لا في كلها .

قوله : « فَنَسْأَلُ اللَّهَ العَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ ، وَأَلَا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا ، وَيَهَبَ لَنَا مِن لَّدُنْهُ رَحْمَةً إِنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ » :

ختم المؤلف رحمه الله هذه العقيدة المباركة بدعاء الراسخين في العلم الذين يقولون : « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ؛ وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » . وهو من أنفس الدعاء وأجله ؛ وكل الناس محتاجون له .

وروى الإمام أحمد عن عائشة قالت : دعوات رسول الله ﷺ يدعو بها : يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ، قالت : فقلت : يا رسول الله ، إنك تكثر أن تدعو بهذا الدعاء . فقال : « إن قلب الآدمي بين

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) مسلم (١٤٨) .

أصبعين من أصابع اللَّه فإذا شاء أزاغه ؛ وإذا شاء أقامه »[1].

وروى الإمام أحمد أيضًا عن شهر سمعت أم سلمة تحدث أن رسول اللَّه ﷺ كان يكثر في دعائه يقول : اللهم مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك . قالت : فقلت : يا رسول اللَّه ، أو أن القلوب تقلب ؟ قال : « نعم ، ما خلق اللَّه من بشر من بني آدم إلا أن قلبه بين أصبعين من أصابع اللَّه ﷻ ؛ فإن شاء أقامه وإن شاء أزاغه »[2] ؛ فنسأل اللَّه ربنا ألَّا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ونسأله أن يهب لنا من لدنه رحمة ؛ إنه هو الوهاب ، قالت : فقلت : يا رسول اللَّه ، ألا تعلمني دعوة أدعو بها لنفسي ؟ قال : بلى ، قولي : اللهم رب النبي محمد اغفر لي ذنبي وأذهب غيظ قلبي وأجرني من مضلات الفتن ما أحييتني .

فنسأل اللَّه ربنا أن يثبت قلوبنا وأن يهدينا صراطه المستقيم ، وصلى اللَّه على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

□ هذه العقيدة :

تسمى بالعقيدة الواسطية نسبة إلى بلد واسط ، وذلك لأن الذي سأل الشيخ أن يكتب له هذه العقيدة السلفية رجل من أهل واسط ؛ والمسمى بواسط بلدان كثيرة أهمها واسط الحجاج ؛ ويقول ياقوت الحموى : وسميت واسطًا ؛ لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة ؛ لأنها منها إلى كل واحدة منهما خمسين فرسخًا ؛ ونقل عن يحيى بن مهدي بن كلال قوله : شرع الحجاج في عمارة واسط في سنة (٨٣) ، وفرغ من عمارتها في سنة (٨٦) ، فكان عمارتها في عامين اهـ .

وقد جرت في هذه العقيدة مناظرات بين الشيخ وبعض معاصريه ، وانتهت بموافقة خصومه على صوابه فيما ذكره ، وقد ذكر ذلك ابن كثير في تاريخه ؛ وابن عبد الهادي في العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكتبها الشيخ إجابة لمن طلب منه ذلك ؛ وذكرها غير واحد .

□ المناظرة في العقيدة الواسطية :

كان نصر المنبجي والقاضي ابن مخلوف وغيرهما قد تكلموا عند السلطان في مصر في عقيدة الشيخ ؛ وقد استعانوا بركن الدين بيبرس الجاشنكير ؛ وأرسل السلطان محمد بن قلاوون مرسومًا لنائب السلطنة الأفرم في دمشق لإحضار الشيخ وجماعة من الفقهاء والقضاة لذي نائب السلطة ليتناظروا في العقيدة .

وفي يوم الاثنين ثامن رجب سنة (٧٠٥) حضروا ، وكان من بين الحاضرين تقي الدين الهندي والشيخ كمال الدين ابن الزمكاني الذين ناظروا الشيخ ؛ وبعد ثلاث جلسات اتفق المجتمعون على قبول العقيدة الواسطية والرضا بما جاء فيها ، ويقول الشيخ : أما بعدُ ؛ فقد سُئلت غير مرة أن أكتب ما حضرني

(١) أحمد (٦/ ٩١، ٢٥٠) ، ويُنظر « سنن ابن ماجه » للألباني (١٩٩) .

(٢) أحمد (٦/ ٢٩٤، ٣١٥) ، والترمذي (٣٥٢٢) ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٤٨٠١) .

مما جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد ، بمقتضى ما ورد من كتاب ذي السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد لما سعي إليه قوم من الجهمية والاتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد ، فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة قضاة المذاهب الأربعة وغيرهم من نوابهم والمفتنين والمشايخ ممن لهم حرمة ، وبهم اعتداد وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد ؛ وذلك يوم الاثنين ثامن رجب المبارك عام خمس وسبعمائة ؛ فقال لي : هذا المجلس عقد لك ؛ فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك ، وعما كتبت به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد ، وأظنه قال : وإن أجمع القضاة والفقهاء ويتباحثون في ذلك . فقلت : أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني ، بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ ، وما أجمع عليه سلف الأمة ، فما كان في القرآن وجب اعتقاده ، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم إلى أن قال : ثم قلت للأمير والحاضرين : أنا أعلم أن أقوامًا يكذبون عليَّ كما قد كذبوا على غير مرة ، وإن أمليت الاعتقاد من حفظي ربما يقولون كتم بعضه أو داهن وداري فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين قبل أن يجيء التتار إلى الشام ، وقلت بعد حضورها وقراءتها ما ذكرت فيها فصلًا إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة ، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف ، ثم أرسلت من أحضرها ومعه كراريس بخطي من المنزل ، فحضرت العقيدة الواسطية وقلت لهم : هذه كانت سبب كتابتها أنه قدم علي من أرض واسط بعض قضاة نواحيها شيخ يقال له : رضي الدين الواسطي من أصحاب الشافعي قدم علينا حاجًا ، وكان من أهل الخير والدين والعلم ، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته .

فاستعفيت من ذلك وقلت : قد كتب الناس عقائد متعددة ، فخذ بعض عقائد أئمة السنة فألح في السؤال وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت . فكتبت له هذه العقيدة ، وأنا قاعد بعد العصر وقد انتشرت بها نسخ كثيرة في مصر والعراق وغيرهما ، فأشار الأمير بألَّا أقرأها أنا دفعًا للريبة وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين فقرأها على الحاضرين حرفًا حرفًا والجماعة الحاضرون يسمعونها ويورد المورد ما شاء ، ويعارض فيما شاء ، والأمير أيضًا سأل عن مواضع فيها . انتهى ما أردنا ذكره هنا .

وقد اقتطفنا من هذه المناظرات ما رأينا لذكره فائدة ، وذكرناها في مواضعها من الكتاب بحمد الله تعالى .

❁ **قال الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد** رحمه الله :

قوله : « ثُمَّ هُم » :

أي : أهل السنة والجماعة ، قوله : « مع هذه الأصول المتقدمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » ، كما وصفهم الله بذلك فقال تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة : ٧١] . وقال : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران : ١١٠] . وقال تعالى : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٤] . وفي « صحيح مسلم » والترمذي وغيرهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان »[١] . فما تقدم دليل على عظم شأن الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأنهما من أعظم الواجبات ، وأصل عظيم من أصول الشريعة ، ولولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهدم بنيان الشريعة وتداعى ، وعمت الفوضى وساءت البلاد ، نسأل الله العافية ، والأدلة على الحث على الأمر بالمعروف والترغيب فيه والوعيد الشديد في إهماله والتساهل فيه كثيرة جدًا . انتهى .

والمعروف : اسم جامع لكل ما يحبه الله من الإيمان والعمل الصالح ، والمنكر : اسم جامع لكل ما يكرهه الله ونهى عنه . انتهى « اقتضاء الصراط المستقيم » ، وقد تطابق على وجوبهما الكتاب والسنة والإجماع ، وهما - أيضًا - من النصيحة ، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة كما ذكره إمام الحرمين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية مختصان بأهل العلم والدين ، والذين يعرفون كون ما يأمرون به وما ينهون عنه من الدين ، فإن كان الذي علم بالمنكر واحد تعين عليه الإنكار ، أو كانوا جماعة ، لكن لا يحصل المقصود إلا بهم جميعًا تعين عليهم .

ويشترط في وجوب الإنكار : أن يأمن المنكر على نفسه وأهله وماله ، فإن خاف على نفسه السيف أو السوط أو النفي أو نحو ذلك من الأذى سقط عنه أمرهم ونهيهم ، فإن خاف السب أو سماع الكلام السيئ لم يسقط عنه الإنكار بذلك ، نص عليه أحمد ، فإن احتمل الأذى وقوي عليه فهو أفضل ، نص عليه أحمد - أيضًا - وقيل له : أليس قد جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس للمؤمن أن يذل نفسه »[٢] . أي : يعرضها من البلاء ما لا طاقة له به ؟ قال : ليس هذا من ذلك .

وهل يجب إنكار المنكر على من علم أنه لا يقبل منه ؟ فيه روايتان عن أحمد ، وصحح القول بوجوبه ، وهو قول أكثر الصحابة كما ذكره ابن رجب ، والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعًا عليه ، أما المختلف فيه فمن أصحابنا من قال : لا يجب إنكاره على من فعله مجتهدًا أو مقلدًا لمجتهد تقليدًا سابقًا ، واستثنى القاضي في الأحكام السلطانية ما ضعف فيه الخلاف ، ومراتب الإنكار ثلاث - كما تقدم - من حديث أبي سعيد ، وفيه دليل على أن إنكار المنكر يجب بحسب القدرة عليه ، وأن إنكاره بالقلب لا بد منه بخلاف الذي قبله ، وأفاد وجوب تغيير المنكر بكل طريق ، فلا يكفي الوعظ إن أمكنه

---

(١) مسلم (٤٩) ، والترمذي (٢١٧٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) الترمذي (٢٢٥٤) ، وابن ماجه (٤٠١٦) من حديث حذيفة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٧٧٩٧) .

إزالة المنكر باليد، ولا يكفي بالقلب إذا أمكن باللسان.

قوله: «عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ»:

أي: أنه يجب أن يكون الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر متبصرًا عالمًا بما يأمر به، وأنه مطابق للأمر، قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]، قال الشيخ تقي الدين في «المنهاج»: ولا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما، ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهي، ولا بد في ذلك من الرفق، ولا بد أن يكون حليمًا صبورًا على الأذى، فإنه لا بد أن يحصل له أذى، فإن لم يحلم ويصبر كان ما يفسد أكثر مما يصلح، فلا بد من هذه الثلاثة: العلم والرفق والصبر، العلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده. اهـ. وقال سفيان الثوري: لا يأمر بالمعروف ولا ينهي عن المنكر إلا من كان فيه ثلاث خصال: رفيق بما ينهى، عدل فيما يأمر عدل فيما ينهى، عالم بما يأمر عالم بما ينهى. انتهى.

وقال ابن القيم رحمه الله في «الأعلام»: وقد شرع النبي ﷺ لأمته إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، فقالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا ما أقاموا الصلاة»[1]، وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه، فليصبر ولا ينزعن يدًا من طاعة»[2]. إلى أن قال: فإنكار المنكر أربع درجات:

الأولى: أن يزول ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقل وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه.

فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة، فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارها عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله، كرمي النشاب وسبق الخيل ونحو ذلك. انتهى ملخصًا، وقال بعضهم:

ومن أزال منكرا بأنكرا كغاسل الحيض ببول أغيرا

وقال النووي رحمه الله: ثم أنه ويأمر وينهى من كان عالمًا بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة، كالصلاة والصيام والزنا

(١) أحمد (٢٨/٣)، وأبو يعلى (١٣٠٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) مسلم (١٨٥٥)، وأحمد (٢٤/٦) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

ونحوها فكل المسلمين علماء بها ، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال وما يتعلق بالاجتهاد لم يكن للعوام مدخل فيه ولا لهم إنكار بل ذلك للعلماء . انتهى .

قوله : « ويرون » : أي : ويعتقدون ، ومن رآه وارتآه إذا اعتقده ، أي : من أصول أهل السنة والجماعة أن الصلاة التي تقيمها ولاة الأمور تُصلى خلفهم على أي حالة كانوا ، كما يحج معهم ويُغزى ، ولا يرون الخروج عليهم وقتالهم بالسيف إذا كان فيهم ظلم ، خلافًا للمبتدعة من الخوارج والمعتزلة ، والرافضة الذين يرون جواز الخروج على ولاة الأمور إذا فعلوا ما هو ظلم أو ما ظنوه هم ظلمًا ، ويرون ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقولهم باطل ترده أدلة الكتاب والسنة ، قال تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] الآية ، وفي « الصحيحين » عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إنكم سترون بعدي أثرة وأمورًا تنكرونها » ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : « تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم »[1] .

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير فقد عصاني »[2] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا : « الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برًا كان أو فاجرًا »[3] . رواه أبو داود .

وفي الصحيح : « إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر »[4] . وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : « إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع ، وإن كان عبدًا حبشيًا مجدع الأطراف »[5] .

وروى مسلم في « صحيحه » عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية »[6] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ، ثم مات ميتة جاهلية »[7] . رواه مسلم ، وفي « الصحيحين » عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من رأى

---

(١) البخاري (٦٦٤٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) أحمد (٢/٢٥٢) ، وابن حبان (٤٥٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « ظلال الجنة » (١٠٦٥) .

(٣) أبو داود (٢٥٣٣) ، والدارقطني (٢/٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٦٧٣) .

(٤) البخاري (٢٨٩٧) ، ومسلم (١١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) مسلم (٦٤٨) ، وأحمد (٥/١٦١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٦) مسلم (١٨٥١) ، وأحمد (٢/٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه .

(٧) مسلم (١٨٤٨) ، والنسائي (٤١١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه ، فإن خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية »[1] . إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على وجوب طاعة ولاة الأمور ، فإذا أمروا بطاعة الله وجبت طاعتهم ، وإذا أمروا بمعصية الله فلا سمع ولا طاعة ، كما في الصحيح أنه قال : « إنما الطاعة في المعروف »[2] . وصح عنه ﷺ أنه قال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »[3] . إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على الحث على السمع والطاعة لولاة الأمور ؛ إذا أمروا بطاعة الله ، فإن في طاعة ولاة الأمور من المنافع والمصالح ما لا يحصى ، ففيها سعادة الدين وانتظام مصالح العباد في معاشهم ويستعينون بها على إظهار دينهم وطاعة ربهم ، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : إن الناس لا يصلحهم إلا إمام بر أو فاجر ، إن كان فاجرًا عبد المؤمن ربه ، وحمل الفاجر فيها إلى أجله .

وقال الحسن في الأمراء : هم يلون من أمورنا خمسًا : الجمعة والجماعة والعيد والثغور والحدود ، والله ما يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا أو ظلموا ، والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون ، وروي : « ستون سنة مع إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام » . وروي أن عمرو بن العاص أوصى ابنه فقال : إمام عادل خير من مطر وابل ، وأسد حطوم خير من إمام ظلوم ، وإمام ظلوم غشوم خير من فتنة تدوم ، وقال عبد الله بن المبارك :

إن الخلافة حبل الله فاعتصموا	منه بعروته الوثقى لمن كانا
كم يدفع الله بالسلطان معضلة	عن ديننا رحمة منه ودنيانا
لولا الخلافة لم تأمن لنا سبيل	وكان أضعفنا نهبًا لأقوانا

وأجمع العلماء على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه في الشرع ، وأدلة ذلك كثيرة ، ونصبه يكون بأحد أمور : إما باستخلاف من قبله له ، كما فعل أبو بكر الصديق في استخلافه عمر رضي الله عنهما ، أو باتفاق أهل الحل والعقد على عقدها لصالح ، أو يجعلها شورى بين جماعة ، كما فعل عمر رضي الله عنه ، أو قهر الناس حتى دانوا له ودعوه ، أما ما قال أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار : ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة ، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله يبيت ولا يراه إمامًا برًا كان أو فاجرًا ، وقد أفردت أحكام الإمامة بمصنفات فارجع إليها .

قوله : « أَبْرَارًا كَانُوا أَوْ فُجَّارًا » :

* البر بكسر الباء أصله : التوسع فيفعل الخير ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل

---

(١) مسلم (٦٦٤٦) ، ومسلم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٦٧٢٦) ، ومسلم (١٨٤٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) أحمد (٥/٦٦) ، والطبراني (١٨/١٧٠) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٧٥٢٠) .

الصالح الدائم ، والفجور يطلق على الميل إلى الفساد والانبعاث في المعاصي ، وهو اسم جامع للشر ، فتجب طاعة ولاة الأمور في الطاعة ، وتحرم مخالفتهم والخروج عليهم ، سواء كانوا أبرارًا أو فجارًا ، فلا ينعزل الإمام بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا يخلع ، ولا يجوز الخروج عليه ، بل يجب وعظه ؛ وذلك لما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين ، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه ، والشريعة جاءت بجلب المصالح ودفع المضار .

قال الشيخ تقي الدين كَلَله : ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد أكثر من الذي في إزالته ، وقال - أيضًا - في أثناء كلام له : ونهى الرسول ﷺ عن قتال أئمة الجور ، وأمر بالصبر على جورهم ونهى عن القتال في الفتنة ، فأهل البدع من الخوارج والشيعة والمعتزلة وغيرهم ، يرون قتلهم والخروج عليهم إذا فعلوا ما هو ظلم أو ظنوه هم ظلمًا ، ويرون ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . اهـ .

وقال النووي كَلَله في « شرح مسلم » : وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين ، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته ، وأجمع أهل السنة على أن الإمام لا ينعزل بالفسق ، وقال العلماء : وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتنة وإراقة الدماء وإفساد ذات البين ، فتكون المفسدة أكثر من المفسدة في بقائه . انتهى .

قوله : « وَيُحَافِظُونَ عَلَى الجَمْعِ الْجَمَاعَاتِ » :

* لأنها من أوكد العبادات ومن أجلِّ الطاعات ومن أعظم شعائر الإسلام الظاهرة ، وقد تكاثرت الأدلة في الحث علي حضور الجمع والجماعات والترغيب في ذلك ، وتحريم التخلف عنهما إلا لعذر ، هذا ما عليه أهل السنة خلافًا للمبتدعة من الرافضة وغيرهم الذين لا يرون الجهاد ولا حضور الجماعة إلا مع الإمام المعصوم ، وإمامهم هذا الذي يزعمون هو معدوم ، وهم ينتظرونه من مدة طويلة ، ولم يقفوا له على عين ولا أثر ، إن هي إلا مجرد أوهام وأماني وظنون كاذبة ، وأن الظن لا يغني عن الحق شيئًا ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة : ١١١] .

قال الشيخ تقي الدين كَلَله : ومن ظن أن صلاته وحده أفضل من أجل خلوته أو غير ذلك فهو مخطئ ضال ، وأضل منه من لم يرى الجماعة إلا خلف معصوم فعطَّل المساجد وعمَّر المشاهد . انتهى . وصلاة الجماعة فرض عين ، وهذا هو المشهور عن أحمد وغيره من أئمة السلف وعلماء الحديث ، وقال بعض العلماء : إن صلاة الجماعة شرط لحديث : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »[1] . واختاره الشيخ تقي الدين وابن عقيل وغيرهم ، وقال الشيخ تقي الدين كَلَله : ومن قال : لا تجوز خلف من لا

(١) الحاكم (٩٨٩) ، والدارقطني (١/ ٤٢٠) من حديث أبي هريرة ﷺ ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٦٢٩٧) .

تعرف عقيدته ، وما هو عليه فهو قول لم يقله أحد من المسلمين ، فإن أهل الحديث والسنة كالشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم متفقون على أن صلاة الجمعة تصلى خلف البر والفاجر ، حتى إن أكثر أهل البدع كالجهمية الذين يقولون بخلق القرآن ، وأن الله لا يرى في الآخرة ، ومع أن أحمد ابتلى بهم وهو أشهر الأئمة بالإمامة في السنة ، ومع هذا لم تختلف نصوصه إنه تصلى الجمعة خلف الجهمي والقدري والرافضي ، وليس لأحد أن يدع الجمعة لبدعة في الإمام ، لكن تنازعوا هل تعاد ؟ على قولين : هما روايتان عن الإمام أحمد ، قيل : تعاد خلف الفاسق ، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة : لا تعاد . ا.هـ .

وهذا هو الصحيح فإن الصحابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة والفجار ولا يعيدون ، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف ، وكذلك أنس ، وكذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم ، وغيرهم يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان يشرب الخمر .

وأخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا : « صلوا خلف كل بر وفاجر »[(١)] . وقال : لم يلق مكحول أبا هريرة ، وفي إسناده معاوية بن صالح متكلم فيه ، وقد احتج به مسلم في « صحيحه » ، وخرج الدارقطني - أيضًا - وأبو داود عن مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم برًا كان أو فاجرًا ، وإن عمل بالكبائر ، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير برًا كان أو فاجرًا وإن عمل بالكبائر »[(٢)] . انتهى .

قوله : « وَيَدِينُونَ بِالنَّصِيحَةِ للأُمَّةِ ...» :

* « وَيَدِينُونَ » ؛ أي : يتعبدون ، يقال : دان بالإسلام دينًا بالكسر : تعبد به وتدين به كذلك ، أي : أن أهل السنة يدينون : أي : يتعبدون بالنصيحة لجميع الأمة ، كما تكاثرت الأخبار في الحث عليها والترغيب فيها ؛ ولأن عليها مدار الدين ، كما في « الصحيحين » من حديث تميم الداري أن رسول الله ﷺ قال : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة ، الدين النصيحة » . قالها ثلاثًا ، قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : « لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم »[(٣)] . فقد حصر الدين فيها .

قال الخطابي : النصيحة كلمة جامعة معناها : حيازة الحظ للمنصوح له ، وقال ابن بطال : والنصيحة تسمى دينًا وإسلامًا ، والدين يقع على العمل كما يقع على القول ، وقال : وهي فرض كفاية يجزئ فيه من قام به ويسقط عن الباقين ، وقال : والنصيحة لازمة على قدر الطاقة إذا علم الناصح أنه يقبل منه وأمن على نفسه المكروه ، فإن خشي على نفسه أذى فهو في سعة . انتهى .

---

(١) الدارقطني (٢/٥٧) ، والبيهقي (٤/١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في الإرواء (٥٢٠) .

(٢) أبو داود (٢٥٣٢) ، والدارقطني (٢/٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٦٧٣) .

(٣) مسلم (٥٥) ، وأبو داود (٤٩٤٤) من حديث تميم الداري رضي الله عنه .

وأخرج الطبراني من حديث حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ أنه قال : « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ، ومن لم يمس ويصبح ناصحًا لله ولرسوله ولكتابه ولإمامه ولعامة المسلمين فليس منهم »[1] . قال الخطابي : فمعنى النصيحة لله : صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته ، والنصيحة لكتابه : الإيمان به والعمل بما فيه ، والنصيحة لرسوله : التصديق بنبوته وبذل الطاعة فيما أمر به ونهى ، والنصيحة لعامة المسلمين : إرشادهم إلى مصالحهم .

وفي « صحيح مسلم » عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « حق المؤمن على المؤمن ست » . فذكر منها : « وإذا استنصحك فانصح له »[2] . وفي « المسند » عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له »[3] .

قوله : « ويعتقدون معنى قوله ﷺ : المؤمن للمؤمن ... » إلخ . هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من حديث أبي موسى الأشعري . أي : المؤمن الإيمان الكامل ، في هذا الحديث الحث على التناصر والتناصح والتعاون ، وقد تكاثرت الأحاديث بمعنى هذا الحديث ، وقال القاضي رحمه الله : هو تمثيل وتقريب للفهم يريد الحث على التعاون والتناصر ، فيجب امتثال ما حث عليه ، وقال ابن بطال : والمعاونة في أمور الآخرة ، وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها ، وقد ثبت في حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه »[4] .

قوله : « وشبك بين أصابعه » : يستفاد منه أن الذي يريد المبالغة في بيان أقواله يمثلها في حركاته ، وليكون أوقع في النفس . ذكره في « الفتح » .

قوله : « مثل المؤمن » : هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث النعمان بن بشير ، وفي رواية لمسلم : « المسلمون كرجل واحد إذا اشتكى عينه اشتكى كله ، وإذا اشتكى رأسه اشتكى كله »[5] . والمراد بـ « المؤمن » الإيمان الكامل .

قوله : « كمثل الجسد الواحد » : أي : بالنسبة على جميع أعضائه ، ووجه التشبيه فيه التوافق في التعب والراحة .

قوله : « في توادهم » : بتشديد الدال : مصدر توادد ، أي : تحابب ، وتراحمهم ، أي : تلاطفهم .

---

(١) الطبراني (٧٤٧٣) من حديث حذيفة رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « السلسلة الضعيفة » (٣١٠) .

(٢) مسلم (٢١٦٢) ، وأحمد (٢/٣٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أحمد (٣/٤١٨) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥١٠٩) من حديث حكيم بن أبي يزيد عن أبيه ، وحسنه الألباني في « غاية المرام » (٣٣٣) .

(٤) مسلم (٢٦٩٩) ، وأبو داود (٤٩٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) مسلم (٢٥٨٦) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه .

قوله : « تعاطفهم » : عطف بعضهم على بعض .

قوله : « إذا اشتكى » : أي : تألم عضو من أعضاء جسده ، « تداعى » أي : دعا بعضه بعضًا إلى المشاركة في الألم .

قوله : « سائر » ؛ أي : باقي ، « والحمى » هي المرض المعروف ، « والسهر » عدم النوم في الليل ، قاله « القاموس » ، فهذان الحديثان دلا على أن من صفات المؤمنين التعاطف فيما بينهم والتراحم ومحبة بعضهم لبعض الخير ، وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « المؤمن مرآة المؤمن ، المؤمن أخو المؤمن يكف عنه ضيعته ويحوطه من ورائه »[1] . رواه أبو داود وخرجه الترمذي بلفظ : « إن أحدكم مرآة أخيه ، فمن رأى به أذى فليمطه عنه »[2] . وفيهما دليل على أن المؤمن يسره ما يسر أخاه المؤمن ، ويسوءه ما يسوؤه ، ويحب له ما يحب لنفسه من الخير ، وهذا كله مما يدل على سلامة القلب من الغش والحسد والحقد ، وفيها أن من صفات المؤمنين الاجتماع والاتفاق والتعاضد ومساندة بعضهم لبعض في غير إثم ولا مكروه ، قال النووي رحمه الله : هذه الأحاديث صريحة في تعظيم حقوق المسلمين بعضهم على بعض ، وحثهم على التراحم والملاطفة والتعاضد في غير إثم ولا مكروه ، وفيه جواز التشبيه وضرب الأمثال لتقريب المعاني إلى الأفهام .

قوله : « وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى الْبَلاءِ ... » :

* « وَيَأْمُرُونَ » : الأمر استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء ، قال بعضهم :

أمر مع استعلاء وعكسه دعا وفي التساوي فالتماس وقعا

وهذه الثلاثة المذكورة في المتن من صفات المؤمنين ، وهي عنوان السعادة وعلامة الفلاح ، أخرج الطبراني بسند حسن عن سنجرة مرفوعًا : « من أعطى فشكر وابتلى فصبر وظلم فاستغفر وظلم ، فنفر أولئك لهم الأمن وهم مهتدون »[3] ، والصبر معناه لغة : الحبس ، قال ابن القيم رحمه الله : هو حبس النفس عن الجزع ، وحبس اللسان عن التشكي والتسخط ، وحبس الجوارح عن لطم الخدود وشق الجيوب ، وقد تكاثرت الأدلة في الأمر بالصبر والحث عليه ، قال تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الصَّـٰبِرِينَ﴾ [البقرة : ١٥٥] . وقال : ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّـٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر : ١٠] . وقال النبي ﷺ : « الصبر ضياء »[4] . وقال علي رضي الله عنه : « إن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد ، ثم رفع صوته فقال : ألا إنه لا

---

(١) أبو داود (٤٩١٨) ، والبيهقي في الشعب (٧٦٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح الجامع » (٦٦٥٦) .

(٢) الترمذي (١٩٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١٣٧١) .

(٣) الطبراني (١٣٨/٧) من حديث سخبرة رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الترغيب والترهيب » (١٩٨٤) .

(٤) مسلم (٢٢٣) ، والترمذي (٣٥١٧) .

إيمان لمن لا صبر له » . وقد تقدم الكلام في الصبر فلا نطيل بإعادته .

أما الرضا فهو من أجلِّ الطاعات وأشرف منازل السائرين إلى الله سبحانه ، وهو مستحب بالإجماع ، وقال بعض العلماء بوجوبه لقوله ﷺ : « فمن أرضى الله فله الرضا ، ومن سخط فعليه السخط »[1] . والأدلة على فضله والحث عليه كثيرة جدًّا ، قال الله تعالى : ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن : ١١] . وكان من دعاء النبي ﷺ : « وأسألك الرضا بعد القضاء »[2] . وجاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله أن يوصيه وصية جامعة موجزة ، فقال : « لا تتهم الله في قضائه »[3] ، وفي « صحيح مسلم » عن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ قال : « ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًّا وبالإسلام دينًا ، وبمحمد رسولًا »[4] . فالرضا بربوبيته يتضمن الرضا بعبادته وحده لا شريك له ، والرضا بتدبيره للعبد واختياره له ، وقد تقدم الكلام على الرضا على قوله : ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة : ٨] ، والشكر هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعمًا ، وهو شرعًا : صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله ، ويتعلق بالقلب واللسان والجوارح كما قيل :

أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

والشكر من أجلِّ الطاعات وأفضلها ، ومن أشرف منازل السائرين إلى الله وأرفعها وهو مؤذن بالمزيد ، قال تعالى : ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم : ٧] . قال ابن القيم رحمه الله : منزلة الشكر أعلى المنازل وهو فوق منزلة الرضا ، فالرضا مندرج في الشكر ؛ إذ يستحيل وجود الشكر بدونه وهو نصف الإيمان ، والإيمان نصفان : نصف شكر ونصف صبر ، إلى أن قال : وأهله هم القليل ، قال تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ : ١٣] . وقال : ﴿وَٱشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة : ١٥٢] . انتهى . والتحدث بالنعمة شكر كما قال تعالى : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى : ١١] ، وأما حكم الشكر فواجب لما تقدم ، وهو مبني على ثلاثة أركان : التحدث بالنعمة ظاهرًا ، والاعتراف بها باطنًا ، وصرفها في طاعة موليها ومسديها وهو الله . ذكره ابن القيم بتصرف .

قوله : « وَيَدْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الأَخْلاقِ ...» :

* المكارم : جمع مكرمة بضم الراء ، وهي من الكرم ، وكل فائق في بابه يقال له : كريم .

---

(١) الترمذي (٢٣٩٦) ، وابن ماجه (٤٠٣١) من حديث أنس رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢١١٠) .

(٢) النسائي (١٣٠٥) ، وابن حبان (١٩٧١) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « الاحتجاج بالقدر » (ص٩٠) .

(٣) أحمد (٥/٣١٨) ، والبيهقي في الشعب (٩٧١٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح الترغيب والترهيب » (١٣٠٧) .

(٤) مسلم (٣٤) ، والترمذي (٢٦٢٣) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه .

قوله : « ومحاسن الأعمال » : أي : جميلها ، وقال الراغب : الحسن : عبارة عن كل مرغوب فيه ، أي : أن أهل السنة والجماعة يحثون ويرغبون في مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال ، كالكرم والشجاعة والصدق والأمانة ونحو ذلك لما تكاثرت به الأدلة من الحث على ذلك والترغيب فيه ، وأن ذلك من صفات المؤمنين بل من أخص علامات الإيمان ، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا : « خصلتان لا يجتمعان في منافق : حسن سمت ، وفقه في الدين »[1]. ورواه الترمذي ، قال تعالى في نبيه : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم : ٤]. قالت عائشة رضي الله عنها : كان خلقه القرآن يأتمر بأوامره ، وينزجر عن زواجره ، ويرضى لرضاه ، ويغضب لغضبه ، أي : كان متمسكًا بآدابه وأوامره ونواهيه ، وما يشتمل عليه من المكارم والمحاسن والألطاف ، قال ابن القيم رحمه الله في « المدارج » : وقد جمع الله له مكارم الأخلاق في قوله : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف : ١٩٩]. قال جعفر بن محمد : أمر الله نبيه بمكارم الأخلاق ، وليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية . انتهى .

وفي الصحيح أن أبا ذر رضي الله عنه قال لأخيه لما بلغه مبعث النبي ﷺ : اركب إلى هذا الوادي فاسمع من قوله . فرجع فقال : رأيته يأمر بمكارم الأخلاق[2]. وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »[3]. رواه أحمد والبزار ، ورواه مالك في « الموطأ » ، ولفظه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : « بعثت لأتمم حسن الأخلاق »[4]. قال القرطبي في « المفهم » : الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل فيها غيره ، وهي محمودة ومذمومة ، فالمحمودة على الإجمال أن تكون مع غيرك على نفسك ، فتنصف منها ولا تنصف لها ، وعلى التفصيل : العفو ، والحلم ، والجود ، والصبر ، وتحمل الأذى ، والرحمة ، والشفقة ، وقضاء الحوائج ، ونحو ذلك ، والمذموم ضد ذلك . انتهى .

وقال الحسن : حقيقة حسن الخلق : بذل المعروف ، وكف الأذى ، وطلاقة الوجه . رواه الترمذي عن عبد الله بن المبارك .

قال ابن القيم رحمه الله في الـ « مدارج » : الدين كله خلق فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في الدين ، وحسن الخلق يقوم على أربعة أركان : الصبر ، والعفة ، والشجاعة ، والعدل ، فالصبر يحمله على الاحتمال وكظم الغيظ والحلم والأناة والرفق وعدم الطيش ، والعفة تحمله على اجتناب الرذائل والقبائح من القول والفعل ، والشجاعة تحمله على عزة النفس وقوتها على إخراج المحبوب وتحمله على كظم

---

(١) الترمذي (٢٦٨٤) ، والطبراني في الأوسط (٨٠١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٣٢٢٩) .

(٢) البخاري (٣٦٤٨) ، ومسلم (٢٤٧٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) مالك في الموطأ (١٦٠٩) .

الغيظ والحلم ، والعدل يحمله على اعتدال أخلاقه وتوسطه بين طرفي الإفراط والتفريط ، فمنشأ جميع الأخلاق الفاضلة من هذه الأربعة ، ومنشأ جميع الأخلاق السافلة وبناؤها على أربعة أركان : الجهل ، والظلم ، والشهوة ، والغضب . انتهى .

قوله : « وَيَعْتقدُونَ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا ...إلخ » :

* هذا الحديث رواه أحمد والترمذي وقال : حسن صحيح من حديث أبي هريرة . وتمامه : « وخياركم خياركم لنسائهم »[١] . واقتصر أبو داود على قوله : « أكمل المؤمن إيمانًا أحسنهم خلقًا » ، وأخرجه أبو يعلى عن أنس ، فهذا الحديث كغيره فيه : الحث على حسن الخلق ، وإنه من صفات المؤمنين ، فحُسن الخلق هو احتياز الفضائل واجتناب الرذائل ، وقال النووي رحمه الله : حسن الخلق كلمة جامعة للإحسان إلى الناس وكف الأذى عنهم . انتهى . وتقدم كلام الحسن في حقيقة حسن الخلق .

والخلق بالضم : صورة الإنسان الباطنة ، وبالفتح صورته الظاهرة ، وقد تكاثرت الأحاديث في مدح حسن الخلق وذم سوء الخلق ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا أنه سئل عن أكثر ما يدخل الناس الجنة فقال : « تقوى الله وحُسن الخلق »[٢] . رواه جماعة منهم الترمذي وصححه ، ولأبي داود من حديث عائشة مرفوعًا : « إن الرجل ليبلغ بحسن خلقه درجة الصائم القائم »[٣] . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم ، ولكن سعوهم ببسط الوجه وحسن الخلق »[٤] . أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم .

وأخبر النبي ﷺ : « أن حسن الخلق أثقل ما يوضع في الميزان ، وأن صاحبه أحب الناس إلى الله وأقربهم من النبيين مجلسًا »[٥] . فخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال : « ما من شيء يوضع في ميزان العبد أثقل من حسن الخلق ، وأن صاحب حسن الخلق ليبلغ به درجة صاحب الصوم والصلاة »[٦] .

---

(١) أبو داود (٤٦٨٢) ، والترمذي (١١٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٢٣٠) .

(٢) الترمذي (٢٠٠٤) ، وأحمد (٢/٤٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٩٧٧) .

(٣) أبو داود (٤٧٩٨) ، وأحمد (٦/٦٤) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٦٢٠) .

(٤) أبو يعلى (٦٥٥٠) ، وابن أبي شيبة (٥/٢١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح الترغيب والترهيب » (٢٦٦١) .

(٥) ابن حبان (٤٨٦) من حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه .

(٦) الترمذي (٢٠٠٣) ، وأبو داود (٤٧٩٩) ، وأحمد (٦/٤٤٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٥٧٢٦) .

وأخرج ابن حبان في «صحيحه» من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلى الله، وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة؟». قالوا: بلى. قال: «أحسنكم أخلاقًا»[(١)]. انتهى

وفي الحديث المذكور فوائد؛ منها: مدح حسن الخلق والثناء على أهله، والحث على التخلق بأحسن الأخلاق، وفيه: أن حسن الخلق من خصال الإيمان، وفيه: دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وفيه: تفاضل الناس في الإيمان والرد على من زعم أن الإيمان لا يتفاضل وأن الناس فيه سواء.

قوله: «وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ ...»:

* أي: يدعون ويحثون ويرغبون في صلة من قطعك، والندب لغةً: الدعاء، والمنتدب: المدعو، كما قيل:

لا يسألون أخاهم حين يندبهم ... في النائبات على ما قال برهانًا

واصطلاحًا المندوب: هو ما أثيب فاعله ولم يعاقب تاركه، ويسمى المندوب: سنةً، وتطوعًا، ومستحبًا ونفلًا ومرغبًا فيه وإحسانًا، أي: أن أهل السنة يندبون إلى أن تصل من قطعك إلخ، لما روى الإمام أحمد في «مسنده» من حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الفضائل أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتصفح عمن شتمك»[(٢)].

وخرج الحاكم من حديث عقبة بن عامر الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عقبة، ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا والآخرة؛ تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك»[(٣)].

وروي أن جبريل قال للنبي ﷺ حين نزل: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، قال في تفسير ذلك: أن تعفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك، وتعطي من حرمك.

قوله: «تعفو عمن ظلمك». العفو هو: الصفح والتجاوز عن الذنب، أي: تصفح عمن ظلمك وتتجاوز عن ذنبه ولا تؤاخذه بما نال منك؛ فإن ذلك من خصال الإيمان، وسبب للرفعة والعزة، كما روى ابن عمر مرفوعًا: «ابتغوا الرفعة عند الله، تحلم عمن جهل عليك وتعطى من حرمك»[(٤)]. أخرجه ابن عدي. وعن أنس الجهني عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «من كظم غيظًا، وهو يستطيع أن ينفذه

---

(١) أحمد (٢/١٨٥)، وابن حبان (٤٨٥) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٦٥٠).

(٢) أحمد (٣/٤٣٨)، والطبراني (٢٠/١٨٨) من حديث معاذ بن أنس رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٤٩٧).

(٣) أحمد (٤/١٤٨)، والحاكم (٧٢٨٥) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٥٣٦).

(٤) ابن عدي (٧/٩٦٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ويُنظر: «ضعيف الجامع» (٣٢)، و«السلسلة الضعيفة» (١٥٧٥).

دعاه الله على رءوس الخلائق حتى يخيره في أي الحور شاء »[1] . رواه أبو داود والترمذي .

قوله : « وتصل من قطعك » : أي : تصل رحمك وإن قطعك ، كما في الصحيح : « ليس الواصل بالمكافئ ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها »[2] . وروى عبد الرازق عن عمر موقوفًا : « ليس الواصل أن تصل من وصلك ذلك القصاص ، ولكن الوصل أن تصل من قطعك »[3] . وفي حديث أبي ذر : « وأوصاني أن أصل رحمي وإن أدبرت »[4] .

قوله : « وتعطي من حرمك » : أي : منعك ما هو لك ؛ لأن مقام الإحسان إلى المسيء ومقابلة إساءته بإحسان من كمال الإيمان .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وجماع حسن الخلق مع الناس أن تصل من قطعك بالسلام والإكرام والدعاء له والاستغفار والثناء عليه والزيارة له ، وتعطي من حرمك من التعليم والمنفعة والمال ، وتعفو عمن ظلمك في دم أو مال أو عرض ، وبعض هذا واجب وبعضه مستحب . انتهى . ففي هذه الأحاديث الحث على العفو والصفح ، وأن ذلك من أفضل الأعمال وأشرف الأخلاق ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١٣٤] . وقال : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى : ٣٧] .

وروى الحاكم من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعًا : « إن الله عفو يحب العفو »[5] . وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه »[6] . أخرجه مسلم ، وفيها الحث على الصلة للأقارب والأرحام ، وإن عاملوك بالقطيعة ، فلا تقطع عنهم الصلة مجازاةً لهم للأدلة الحاثة على ذلك ، والمصرحة بتحريم القطيعة ، وأنها من كبائر الذنوب ، وأن هذا من أشرف أخلاق المؤمن .

قوله : « وَيأْمُرُونَ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ » :

* أي : طاعتهما والإحسان إليهما بما لا يخالف الشرع وخفض الجناح لهما والشفقة عليهما والتلطيف بهما ؛ وذلك لعظم حقهما ؛ ولذلك قرن - سبحانه - حقه بحقهما ، قال الله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ

---

(١) أبو داود (٤٧٧٧) ، والترمذي (٢٠٢١) من حديث معاذ بن أنس رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح الجامع » (٦٥٢٢) .

(٢) البخاري (٥٦٤٥) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) عبد الرزاق (١٠/٤٣٨) موقوفًا على عمر رضي الله عنه .

(٤) أحمد (٥/١٧٣) ، وابن حبان (٤٤٩) من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٢١٦٦) .

(٥) الحاكم (٨١٥٥) ، وعبد الرزاق (٧/٣٧٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (١٦٣٨) .

(٦) مسلم (٢٥٨٨) ، والترمذي (٢٠٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

وفي «الصحيحين» من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال: قلت: يا رسول الله، أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة في أول وقتها». قال: قلت: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله». قال: قلت: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين»[(١)]. والبر بكسر الراء: هو التوسع في فعل الخير.

وروى الإمام أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «رغم أنف ثم رغم أنف رجل أدرك والديه أو أحدهما فلم يدخلاه الجنة»[(٢)].

وعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بأكبر الكبائر»؟ قال: قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «الإشراك بالله وحده، وعقوق الوالدين». وكان متكئًا، ثم جلس فقال: «ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور»[(٣)]. فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت. رواه البخاري ومسلم.

قوله ﷺ: «وعقوق الوالدين»: قال العلقمي: يقال: عق والده عقوقًا فهو عاق؛ إذا آذاه وعصاه وخرج عليه، وهو ضد البر بهما، والآيات والأحاديث في الأمر ببر الوالدين وتحريم عقوقهما كثيرة جدًّا.

قوله: «وَصِلَةِ الأَرْحَامِ»:

* أي: الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم ورعاية أحوالهم، وضد ذلك قطيعة الرحم، والأرحام: جمع رحم وهو من المرأة الفرج. قال الراغب: ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحدة، وصلة الأرحام واجبة وقطيعتها حرام، والأدلة من الكتاب والسنة تشهد لذلك، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٢، ٢٣]. وفي هذه الآية وأشباهها أعظم وعيد في قطيعة الرحم، وفيها أصرح دلالة على حرمة قطيعة الرحم، وأنها كبيرة من الكبائر.

وفي «الصحيحين» من حديث جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعًا: «لا يدخل الجنة قاطع»[(٤)]. يعني: قاطع رحم. انتهى. والقطيعة: الهجر والصد، والرحم: الأقارب كما تقدم.

---

(١) البخاري (٥٠٤)، ومسلم (٨٥) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أحمد (٢/٣٤٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٥١٠).

(٣) البخاري (٢٥١١)، ومسلم (٨٧) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٤) البخاري (٦٥٣٨)، ومسلم (٢٥٥٦) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

وفي« الصحيحين » عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من أحب أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه »[1] . يقال : وصل رحمه يصلها وصلًا كأنه بالإحسان إليهم وصل ما بينه وبينهم من علاقة القرابة . قال في « فتح الباري » : قال القرطبي : الرحم التي توصل خاصة وعامة ، فالعامة رحم الدين ، وتجب مواصلتها بالتودد والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة ، وأما الرحم الخاصة فبمزيد النفقة على القريب وتفقد أحوالهم والتغافل عن زلاتهم ، وتتفاوت مراتب استحقاقهم في ذلك . انتهى .

قوله : « وَحُسْنِ الْجِوَارِ » :

* بإيصال ضروب الإحسان إليهم بحسب الطاقة ، كالهدية والسلام وطلاقة الوجه عند لقائه ومعاونته فيما يحتاج إليه ، إلى غير ذلك ، وكف أسباب الأذى عنه على اختلاف أنواعه ، وقد تكاثرت الأدلة في تعظيم حق الجار ، وأن حفظ الجار من كمال الإيمان ومن أعظم مكارم الأخلاق ، قال تعالى : ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء : ٣٦] .

وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره »[2] .

وفي « الصحيحين » عن عائشة رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه »[3] .

وأخرج الترمذي بسند صحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه ، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره »[4] ، وفي « صحيح البخاري » عن أبي شريح عن النبي ﷺ قال : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن » . قيل : من يا رسول الله ﷺ ؟ قال : « من لا يأمن جاره بوائقه »[5] . إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على عظم حق الجار والحث على إكرامه واحتمال أذاه ، وأن ذلك من صفات المؤمن ، وفيه النهي عن أذى الجار والدلالة على تحريمه ، وأنه من كبائر الذنوب ، فإن الأذى بغير حق حرام لكل أحد ، ولكن في حق الجار أشد تحريمًا ، كما في « الصحيحين » من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ : أي الذنب

---

(١) البخاري (١٩٦١) ، ومسلم (٢٥٥٧) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) البخاري (٥٦٧٢) ، ومسلم (٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٥٦٦٩) ، ومسلم (٢٦٢٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) الترمذي (١٩٤٤) ، وأحمد (١٦٧/٢) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٣٢٧٠) .

(٥) البخاري (٥٦٧٠) ، ومسلم (٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله ندًا وهو خلقك » . قال : قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك » . قال : قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تزاني حليلة جارك »(١) . والجار له مراتب بعضها أعلى من بعض ، فيعطى كل بحسب حاله ، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الحديث المرفوع الذي أخرجه الطبراني من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا : « الجيران ثلاثة : جار له حق واحد وهو المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام ، وجار له ثلاثة حقوق وهو المسلم القريب له حق الجوار وحق الإسلام وحق الرحم »(٢) .

وقال النووي وغيره : الجار يقع على أربعة : الساكن معك في البيت ، قال الشاعر :

أجارتنا في البيت إنك طالق

ويقع على من لاصق بيتك ، ويقع على أربعين دارًا من كل جانب ، ويقع على الساكن في البلد ، قال الله تعالى : ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب : ٦٠] .

قوله : « وَالإِحْسانِ إِلَى الْيَتَامَى » :

* اليتيم لغةً : المنفرد ، وشرعًا : من مات أبوه قبل بلوغه ، والإحسان إلى اليتامى : رعاية أحوالهم ، والتلطف بهم ، وإكرامهم ، والشفقة عليهم ، وفيه فضل عظيم ، كما في « الصحيحين » من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا » . وقال بأصبعيه السبابة والوسطى(٣) ، وفي حديث آخر : « من مسح على رأس يتيم ولم يمسح إلا لله كان له الجنة كهاتين »(٤) . وقرن بين أصبعيه ، وروي أنه ﷺ قال : « إذا أردت أن يلين قلبك ؛ فأطعم المسكين وامسح على رأس اليتيم »(٥) .

قوله : « وَالْمسَاكِينِ » :

* جمع مسكين وهو الذي يركبه ذل الفاقة والفقر فتمسكن لذلك ، وإذا أطلق المسكين دخل فيه الفقير وبالعكس ، وإذا ذكرا معًا فسر كل واحد منهما بتفسير ، كالإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا ، والفقير في الاصطلاح : من وجد أقل من نصف كفايته أو لم يجد شيئًا أصلًا ، والمسكين من وجد نصف كفايته فأكثر ، فالفقير أشد حاجة من المسكين عندنا ، خلافًا لأبي حنيفة ومالك ،

---

(١) البخاري (٤٢٠٧) ، ومسلم (٨٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) الطبراني في « مسند الشاميين » (٢٤٥٨) من حديث جابر رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٦٧٤) .

(٣) البخاري (٤٩٩٨) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٤) أحمد (٥/٢٥٠) ، والطبراني (٨/٢٠٢) ، وضعفه الألباني في « ضعيف الترغيب والترهيب » (١٥١٣) .

(٥) عبد الرزاق (١١/٩٦) ، والبيهقي في « الشعب » (٧/٤٧٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٨٠) .

والمراد بالإحسان إلى المسكين: رعاية أحوالهم وتقريبهم والتلطف بهم وإكرامهم، قال تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [النساء: ٣٦]. وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله». وأحسبه قال - يشك القعنبي -: «كالقائم لا يفتر، والصائم لا يفطر»[1]. رواه البخاري ومسلم.

قوله: «وَابْنِ السَّبِيلِ»:

* وهو المسافر المنقطع به، والسبيل: الطريق، وسمى بذلك لملازمته السفر، كما يقال: ابن الليل، لمن يكثر الخروج في الليل، وقال بعض العلماء: المراد بابن السبيل: الضيف يمر بك فتكرمه وتحسن ضيافته. وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»[2]. وفيهما عن أبي شريح العدوي قال: سمعت رسول الله ﷺ أذناي وأبصرت عيناي حين تكلم النبي ﷺ فقال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته». قالوا: وما جائزته؟ قال: «يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، وما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت»[3].

قوله: «وَالرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ»:

* الرفق بكسر الراء وسكون الفاء وهو: لين الجانب بالقول والفعل والأخذ بالأسهل، وهو ضد العنف، وقد تكاثرت الأدلة في البحث على ذلك، كما أوصى - سبحانه - بذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦]، وكذلك أوصى النبي ﷺ بهم كثيرًا وأمر بالإحسان إليهم، وروي أن آخر ما أوصى به عند موته: «الصلاة وما ملكت أيمانكم»[4]. فروى الإمام أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان عن أنس، ومالك وأحمد وابن ماجه عن أم سلمة زوج النبي، والطبراني عن ابن عمر بأسانيد صحيحة مرفوعة أن النبي ﷺ قال: «الصلاة وما ملكت أيمانكم»[5]. فجعل يرددها في مرض موته حتى ما يفيض بها لسانه، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يدخل الجنة سيئ

---

(١) البخاري (٥٠٣٨)، ومسلم (٢٩٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ابن ماجه (١٦٢٥)، وأحمد (٦/ ٢٩٠) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٢٢٨٥).

(٥) تقدم تخريجه.

الملكة »[١] . أخرجه الترمذي .

قوله : « وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفَخْرِ » :

* أي : المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك ، سواء كان فيه أو في آبائه ، ذكره في « المصباح » ، قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان : ١٨] . المختال : هو المتكبر العظيم في نفسه الذي لا يقوم بحقوق الناس ، والفخور : هو الذي على الناس ويعدد مناقبه تكبرًا وتطاولًا على من دونه ، وينظر إلى غيره نظر ازدراء واحتقار ، وقال تعالى : ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ [النجم : ٣٢] .

وروى مسلم في« صحيحه » من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا حتى لا يبغي أحد على أحد ، ولا يفخر أحد على أحد »[٢] .

قال الشيخ تقي الدين في « اقتضاء الصراط المستقيم » على هذا الحديث : فنهى - سبحانه - عن نوعي الاستطالة على الخلق وهو الفخر والبغي ؛ لأن المستطيل إن استطال بحق فقد افتخر ، وإن كان بغير حق فقد بغى ، قال ابن القيم رحمه الله في « المدارج » : والافتخار نوعان : محمود ، ومذموم ، فالمذموم : إظهار مرتبته على أبناء جنسه ترفعًا عليهم ، والمحمود : إظهار الأحوال السنية والمقامات الرفيعة لا على وجه الفخر ، بل على وجه التعظيم للنعمة والفرح بها وذكرها والتحدث بها والترغيب فيها ، من المقاصد في إظهارها ، كما قال ﷺ : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر ، وأنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر ، وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر »[٣] . وقال سعد : « أنا أول من رمى بسهم في سبيل الله » . انتهى .

قوله : « وَالْخُيَلَاءِ » :

* قال تعالى : ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان : ١٨] . قوله : ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ أي : تميله وتعرض عن الناس تكبرًا . وقوله : ﴿مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ أي : ذي خيلاء يفخر على الناس ولا يتواضع لهم .

قال المنذري : الخيلاء بضم الخاء المعجمة وكسرها : الكبر والعجب ، والمخيلة بفتح الميم وكسر المعجمة من الاختيال ، وهو الكبر واستحقار الناس . انتهى . وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال

---

(١) أحمد (١/ ١٢) ، والترمذي (١٩٤٦) من حديث أبي بكر رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١١٨٨) .

(٢) أبو داود (٤٨٩٥) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٤٢٨) من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح الجامع » (١٧٢٥) .

(٣) مسلم (٢٢٧٨) ، وأبو داود (٤٦٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

رسول اللَّه ﷺ : « لا ينظر اللَّه إلى من جر ثوبه خيلاء »[١] . متفق عليه ، وفي البخاري معلقًا عن ابن عباس رضي الله عنهما : « كُلْ ما شئت واشرب ما شئت ، ما أخطأتك اثنتان سرف ومخيلة »[٢] . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال : « لا ينظر اللَّه إلى من جر إزاره بطرًا »[٣] . متفق عليه ، وعنه أن رسول اللَّه ﷺ قال : « بينما رجل يمشي في حلة تعجبه نفسه ، مرجل جمته ، يختال في مشيته إذ خسف اللَّه به فهو يتجلجل إلى يوم القيامة »[٤] .

قوله : « وَالْبَغيِ » :

* وهو العدوان على الناس ، قال العلقمي : أصل البغي مجاوزة الحد . قال اللَّه تعالى : ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس : ٢٣] ، أي : أن إثم البغي وعقوبة البغي على الباغي إما عاجلًا وإما آجلًا ، وفي هذه الآية : شؤم البغي وسوء مصرع الباغي ، قال تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الشورى : ٤٢] . والفخر والخيلاء كلها خصال مذمومة وردت الأحاديث بالنهي عنها والتحذير منها ، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة الباغي ، فعن أبي بكر رضي الله عنه قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « ما من ذنب أجدر - أو أحق - من أن يعجل اللَّه لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر اللَّه له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم »[٥] . رواه الترمذي والحاكم وصححاه .

قوله : « وَالاسْتِطَالَةِ عَلى الْخَلْقِ بحقٍّ أَوْ بِغَيرِ حَقٍّ » :

* أي : الترفع عليهم واحتقرهم والوقيعة فيهم ، قال العلقمي : طال عليه واستطال وتطاول إذا علاه وترفع عليه .

قوله : « وَيَأْمُرونَ بِمَعَالِيَ الأَخْلاَقِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسَافِهَا » :

* أي : يأمر أهل السنة بمعالي الأخلاق ؛ لأنها من أخلاق المؤمنين بل من أخص علامات الإيمان ، كما تقدم حديث : « أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا »[٦] . الحديث ، أي : يأمرون بأعالي مراتب الخلق الحسن ، كالسخاء والصدق والأمانة والشجاعة والحلم ونحو ذلك ، مشتق من علا في المكان من باب قعد علاء بالفتح والمد .

« وينهون عن سفسافها » : أي : رديئها وحقيرها ، كالبخل والجبن والكذب والغيبة والنميمة ونحو

---

(١) البخاري (٥٤٤٦) ، ومسلم (٢٠٨٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . وينظر : « مشكاة المصابيح » للألباني (٤٣٨٠) .

(٣) البخاري (٥٤٥١) ، ومسلم (٢٠٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) البخاري (٥٤٥٢) ، ومسلم (٢٠٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أبو داود (٤٩٠٢) ، والترمذي (٢٥١١) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « مشكاة المصابيح » (٤٩٣٢) .

(٦) تقدم تخريجه .

ذلك ، كما روى الخلال عن سهل بن سعد مرفوعًا : « إن الله يحب الكريم ومعالي الأخلاق ويكره سفسافها »[1] . وروي- أيضًا- عن جابر مرفوعًا : « إن الله يحب مكارم الأخلاق ويكره سفسافها »[2] .
وأخرج البيهقي في « شعب الإيمان » عن طلحة بن عبيد الله مرفوعًا : « إن الله جواد يحب الجود ، ويحب معالي الأخلاق ويكره سفسافها »[3] . وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » عن ابن عباس . قال في « النهاية » : السفساف : الأمر الحقير والرديء من كل شيء ، وهو ضد المعالي والمكارم ، وأصله : ما يطير من غبار الدقيق إذا نخل ، والتراب إذا أثير ، وفي الحديث : « إن الله يحب معالي الأمور ويبغض سفسافها »[4] . انتهى .

قوله : « وَ كُلُّ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ ... » :

* أي : كل ما يقول أهل السنة ويفعلونه ويأمرون به وينهون عنه مما تقدم ذكره في هذه الرسالة وغيره ، فإنما فيه متبعون للكتاب والسنة فهم متبعون لا مبتدعون ، مقتدرون لا مبتدون ، فأقوالهم وأفعالهم واعتقاداتهم كلها مقيدة بالكتاب والسنة ؛ ولذلك سموا أهل الكتاب والسنة لاتباعهم للكتاب والسنة وتقيدهم بما جاء فيهما ، وتحكيمهما في الكثير والقليل ، ونبذهم كل ما خالفهما ، فهم يَزِنُون أقوالهم وأعمالهم واعتقادهم بالكتاب والسنة ؛ إذ لا نجاة إلا باتباعهما ، ولا طريق موصل إلى السعادة في الدنيا والآخرة إلا بسلوك الصراط المستقيم الذي أوصانا الله بسلوكه ، وهو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ، قال الله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام : ١٥٣] . فأهل السنة يجعلون كلام الله وكلام رسوله هو الإمام الذي يجب اتباعه والرجوع إليه عند التنازع ، قال الله تعالى : ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء : ٥٩] الآية ، فكما يجب إفراد الله – سبحانه – بالعبادة يجب توحيد الرسول ﷺ بالتحكيم ، فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما ، توحيد المرسل وتوحيد متابعة الرسول ، فلا يحاكم إلي غيره ولا يرضى بحكم غيره ، فمن أعرض عن الكتاب والسنة ورغب عن تحكيمهما أو زعم حصول السعادة والفلاح بالاستغناء عنهما ، والتحاكم إلى غيرهما كائنًا من كان فقد نبذ الإسلام وراء ظهره ، قال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء : ٦٥] الآية .

---

(١) الحاكم (١٥١) ، والطبراني (٦/١٨١) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٨٠١) .
(٢) ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (١٠) ، ويُنظر : « صحيح وضعيف الجامع الصغير » (١٨٠٠) .
(٣) البيهقي في « الشعب » (٧/٤٢٦) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (١٧٤٤) .
(٤) تقدم تخريجه .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»[(١)]. قال النووي: حديث حسن صحيح رويناه في كتاب «الحجة» بإسناد صحيح. وتقدم ذكر معنى الاتباع وهو الاقتفاء والاستنان، وذكر ابن القيم رحمه الله الفرق بين الاتباع والتقليد ليس معدودًا من أهل العلم، ثم قال بعد كلام: فإن الاتباع سلوك طريق المتبع والإتيان بمثل ما أتى به، وذكر كلام ابن خريز أن التقليد معناه في الشرع: الرجوع إلى قول لا حجة لقائله، وذلك ممنوع في الشريعة والاتباع ما ثبت عليه حجة، وذكر في «الكوكب المنير شرح مختصر التحرير» الفرق بين التأسي والموافقة،، فقال: التأسي برسول الله ﷺ فعلك كما فعل لأجل أنه فعل، وأما التأسي في الترك: فهو أن تترك ما تركه لأجل أنه تركه، وأما التأسي في القول فهو امتثاله على الوجه الذي اقتضاه وإلا أي، وإن لم يكن كذلك في الكل فهو موافقة لا متابعة؛ لأن الموافقة المشاركة في الأمر، وإن لم يكن من أجله، فالموافقة أعم من التأسي؛ لأن الموافقة قد تكون من غير تأسي. انتهى.

قوله: «وَطَرِيقَتُهُم: هِيَ دِينُ الإِسْلَامِ ...»:

* أي: سبيلهم ومذهبهم وصراطهم المستقيم الذي لا طريق إلى الله - سبحانه - إلا هو نجاة إلا بسلوكه، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. هو دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا وهو دينه - سبحانه - الذي لا يقبل دينًا سواه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

قوله: «لكِنْ لَمَّا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ... إلخ»:

* هذا الافتراق مشهور عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة ومعاوية وعمرو بن عوف وغيرهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[(٢)]. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه مختصرًا، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وعن معاوية رضي الله عنه أنه قام فقال: إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين فرقة، وأن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين كلها في النار إلا واحدة في الجنة وهي الجماعة»[(٣)]. رواه أبو داود، وفي رواية الترمذي: «كلهم في النار إلا واحدة». قالوا: من

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

هي يا رسول الله ؟ قال : « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي »[1] . وقال : هذا حديث غريب مفسر لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، والأمة هي الجماعة ، قال الأخفش : في اللفظ واحد وفي المعنى جمع ، والمراد هنا : أمة الإجابة لا الدعوة .

قوله ﷺ : « ستفترق أمتي ... إلخ » : أي : أمة الإجابة ، وقد وقع هذا الافتراق كما أخبر النبي ﷺ ؛ فافترقت هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة كل فرقة تضلل الأخرى ، وأصول هذه الفرق قيل : خمس ، وقيل : ست ، وقيل غير ذلك ، وهم المعتزلة وهم عشرون فرقة ، الثانية : الشيعة وهي اثنتان وعشرون فرقة ، الثالثة : الخوارج افترقوا إلى سبع فرق ، الرابعة : المرجئة وهي خمس فرق ، والخامسة : الجبرية الذين يقولون : إنا مجبورون على أعمالنا ، ويسندون الأعمال إلى الله سبحانه وتعالى ، السادسة : المشبهة الذين شبهوا الله بخلقه ، وهذه الأحاديث فيها إخبار منه ﷺ بما يقع في أمته من الافتراق في أصول الدين وفروعه ، فوقع كما أخبر ﷺ ، وهذا علم من أعلام نبوته ، وفيه ذم التفرق ، فإن الخبر خرج مخرج الذم للاختلاف ، والأدلة على ذمه من الكتاب والسنة كثيرة ، كما قال تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران : ١٠٥] . وقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام : ١٥٩] الآية ، وفيه عامة أن المختلفين هالكون إلا فرقة واحدة وهم أهل السنة والجماعة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذا الحديث وما قبله يفيد أن الفرقة والاختلاف لا بد من وقوعهما في هذه الأمة وتحذير أمته من الخلاف ، إلى أن قال : فأفاد من ذلك شيئين : أحدهما : تحريم الاختلاف في مثل هذا ، الثاني : الاعتبار بمن كان قبلنا من مشابهتهم . انتهى .

قال الخطابي في « معالم السنن » : فيه دلالة على أن هذه الفرق كلها غير خارجة من الدين ؛ إذ جعلهم النبي ﷺ كلهم من أمته ، وفيه أن المتأول لا يخرج من الملة وإن أخطأ . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله بعد كلام : والنبي ﷺ لم يخرج الثنتين والسبعين فرقة من الإسلام ، بل جعلهم من أمته ، ولم يقل : إنهم يخلدون في النار ، فمن كفر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان . انتهى . وفيها الرد على من زعم أن الفرقة الناجية هم الأشعرية والماتريدية وأهل الحديث ، فإن الحديث ليس فيه فرقة ناجية إلا واحدة ، فهو ينافي التعدد ، وفيه وصف الفرقة الناجية بأنها المتبعة للكتاب والسنة ، وإنها من كان على مثل ما عليه النبي وأصحابه ، وفي رواية فسر الفرقة الناجية بأنهم الجماعة ، وهم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم و كانوا شيعًا ، وبهذا يعلم أنه وصف الفرقة الناجية باتباع سنته التي كان عليها هو وأصحابه وبلزوم جماعة المسلمين ، فمن عدا هؤلاء فليس من الفرقة الناجية .

---

(١) تقدم تخريجه .

قوله : « بِالإِسْلامِ الْمَحْضِ الْخَالِصِ عَنِ ...» :

* أي : الاستسلام لله وحده بطاعته والانقياد لأمره ، والمراد هنا : الإسلام والإيمان ؛ لأنه كما تقدم إذا أطلق أحدهما دخل فيه الآخر ، « والمحض » هو : الخالص الذي لم يخالطه غيره ، « والخالص » هو السالم ، يقال : خلص الشيء صفاه وميزه عن غيره ، والشوائب هي الأقذار والأدناس ، وأصل الشوب : الخلط .

لما ذكر المصنف ﷺ ما تقدم من الأحاديث التي فيها ذكر افتراق هذه الأمة وفيها ذكر الفرقة الناجية ، وإنهم الجماعة ومن كان على مثل ما كان عليه الرسول وأصحابه ، فاتضح مما تقدم أن أهل السنة والجماعة هم المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوائب البدعية والطرق المخالفة لما كان عليه ﷺ ، فهم المعتصمون بالإسلام المتمسكون به بالأقوال والأعمال والاعتقادات الذين لم يشوبوه بالبدع والخرافات ، فهؤلاء هم أهل السنة والجماعة الذين انطبقت عليهم الصفات المذكورة في الأحاديث المتقدمة ، وأما من عداهم من سائر الفرق فقد حكموا المعقول وخالفوا المنقول عن رسول الله ﷺ فسطوا على النصوص بتخطئة الروايات وتكذيبهم ، فإن لم يجدوا سبيلًا إلى ذلك سطوا على معانيها بالتحريف والتأويل ، وأصل فساد هذا العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي والهوى على النقل ، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحكم هلاكه ، ولا في أمة إلا مرج أمرها واختل نظامها وانعقد سبب هلاكها ، وبسبب ذلك انفتح باب الجدل واتسعت شقة الخلاف ، فكل فريق يرى أنه على الحق وأن غيره ضال ، فهم كما قال الله تعالى : ﴿ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون : ٥٣] ، قال الشاعر :

وكلا يدعي وصلا لليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا
إذا اشتبكت دموع في خدود ... تبين من بكى ممن تباكى

وكل ما وقع هو بسبب إعراضهم عن الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح ، فلا نجاة إلا باتباع ذلك كما قال بعضهم :

تخالف الناس فيها قد رأوا ورووا ... وكلهم يدعون الفوز بالظفر
فخذ بقول يكون النص ينصره ... إما عن الله وإما عن سيد البشر

وقال آخر :

فخير الأمور السالفات على الهدى ... وشر الأمور المحدثات البدائع

ولا شك أن من لم يعتصم بالكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح ، فمآله إلى الحيرة والاضطراب وعدم الوصول إلى نتيجة كما قال الرازي :

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وغاية دنيانا أذى ووبال

وقال الشهرستاني :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم

إذا عرفت ما وصل إليه هؤلاء مع ما لديهم من الذكاء والعلم ؛ عرفت أن النجاة والسعادة هو بالاعتصام بالكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح ، قال تعالى : ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه : ١٢٣] .

قال ابن عباس رضي الله عنه : « تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألّا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة » . ثم قرأ هذه الآية .

قوله : « وَفِيهِمُ الصِّدِّيقُونَ ، وَالشُّهَدَاءُ ... إلخ » :

* الصديقون : الذين صدقوا أقوالهم بأفعالهم ، المبالغون في الصدق والتصديق ، قال في « المختار » : الصديق بوزن السكيت : الدائم التصديق وهو - أيضًا - الذي يصدق قوله بالعمل . انتهى . وقد تقدم الكلام على هذا .

قوله : « أَعْلَامُ الْهُدَي » :

قوله : « أَعْلَامُ » : من علم بفتحتين : العلامة ، وهو ما يهتدي به إلى الطريق من جبل أو غيره على قول الخنساء في أخيها صخر :

وإن صخرًا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

وسمي العالم عالمًا ؛ لأنه يهتدي الناس بعلمه ، كما يقال : فلان جبل في العلم ، و« الهدي » : هو الدلالة والإرشاد ، والهادي : هو الدال والمرشد ، فالعلماء هم الهداة ؛ أي : المرشدون إلى طريق الخير ، هداية دلالة وإرشاد وتوضيح وبيان ، وأما الهداية المذكورة في قوله سبحانه : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص : ٥٦] ؛ فالمراد بها : هداية التوفيق والإلهام ، فالرسل وأتباعهم هم الأدلة حقًا ، والله هو الموفق الملهم الخالق للهدى في القلوب .

قوله : « وَمَصَابِيحُ الدُّجَي » :

قوله : « مصابيح » : جمع مصباح وهو السراج ، « والدجى » : الظلمة ، أي : يستضاء بهم في ظلمات الجهل ، كما يُجلى ظلام الليل بالسراج المنير ويهتدى به فيه ، أي : من أهل السنة والجماعة أئمة الإسلام وهداة الأنام ، والدالون للأمة على نهج الرسول والكاشفون لهم عن معاني الكتاب والسنة ، والمستضاء بهم في ظلمات الجهل وسواد الشرك والخرافات والوثنية ، والذابون عن الشريعة المدافعون

عنها تحريف الغالينَ وانتحال المبطلين وتأويل الظالمين ، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا .

وعن أنس مرفوعًا : اتبعوا العلماء فإنهم سرج الدنيا ومصابيح الآخرة ، أخرجه في « مسند الفردوس » بسند ضعيف ، وفي مسند أحمد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن مثل العلماء في الأرض ، كمثل النجوم في السماء يهتدى بها في ظلمات البر والبحر ، فإذا انطمست النجوم أوشك أن تضل الهداة »[1] .

قوله : « أُولو الْمَنَاقِبِ الْمَأْثُورَةِ ، وَالْفَضَائِلِ الْمَذْكُورَةِ » :

* أي : أصحاب المناقب ، وهي جمع منقبة ضد المثلبة ، قال في « القاموس » : المنقبة : المفخرة ، والمأثورة ، أي : المذكورة ، ومنه أَثَرَ الحديث ، أي : نقله عن غيره ، « والفضائل » جمع فضيلة ، وهي ضد النقيصة ، والفضل : الخير (المذكورة) ، أي : الذائعة الصيت المترددة على الألسن ، والذكر هو الصيت والشرف ، قال تعالى : ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف : ٤٤] . وهذا الذكر عمر ثان وحياة أخرى ، وذلك أحق ما تنافس به المتنافسون ورغب به الراغبون ، ومن تأمل أحوال أئمة الإسلام كيف هم تحت التراب ؟ وهم في العالمين كأنهم أحياء بينهم لم يفقدوا منهم إلا صورهم ، وإلا فذكرهم والثناء عليهم غير منقطع ، علم أن هذا الحياة حقًا كما قال المتنبي :

ذكر الفتى عمره الثاني وحاجته ... ما فاته وفضول العيش إشغال

وقال ابن زيد :

وإنما المرء حديث بعده ... فكن حديثًا حسنًا لمن وعى

وقال آخر :

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله ... فأجسامهم قبل القبور قبور
وأرواحهم في وحشة من جسومهم ... وليس لهم حتى النشور نشور

وقال آخر :

أخو العلم حي خالد بعد موته ... وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميت وهو يمشي على ... الثرى يعد من الأحياء وهو عديم

وفي حديث علي رضي الله عنه أنه قال : « مات خُزّان الأموال وهم أحياء ، والعلماء باقون ما بقي الدهر ، أعيانهم مفقودة ، وأمثالهم في القلوب موجودة » .

قوله : « وَفِيهِمُ الأَبْدَالُ » :

* أي : في أهل السنة والجماعة الأبدال ، قال في « النهاية » : هم الأولياء والعباد ، سموا بذلك ؛ لأنهم كلما مات منهم واحد أبدل بآخر . انتهى .

قال في « الآداب الشرعية » : ونص أحمد رحمه الله على أن لله أبدالًا في الأرض ، قيل : من هم ؟ قال : إن

---

(١) أحمد (١٥٧/٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١٩٧٣) .

لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أعرف لله أبدالًا . وقال - أيضًا - عنهم : إن لم يكونوا هؤلاء فلا أدري من الناس . انتهى .

وقد ورد في الأبدال عدة أحاديث وكلها متكلم فيها ، وصنف السيوطي مصنفًا في الأبدال وذكر الأحاديث الواردة فيهم ، وقال الشيخ تقي الدين - رحمه اللَّه تعالى- : كل حديث يروى عن النبي ﷺ في عدة الأولياء والأبدال والنقباء والنجباء والأوتاد والأقطاب ونحو ذلك فليس من ذلك شيء صحيح عن النبي ﷺ ، ولم ينطق السلف بشيء من هذه الألفاظ إلا بلفظ الأبدال ، روي فيهم حديث أنهم أربعون وأنهم في الشام ، وهو في « المسند » من حديث علي[1] ، وهو حديث منقطع ليس بثابت . انتهى . إذا عرفت ما تقدم فما يزعمه المخرفون من أن مدد الخلائق ونصرهم ورزقهم يكون بواسطة هؤلاء لا شك في بطلانه ، وأنه ليس من دين المسلمين ، بل من دين المشركين ، وقد ذكر الشيخ الإجماع على أن من جعل بينه وبين اللَّه واسطة يدعوه ويتوكل عليه أنه كافر ، قال اللَّه - تعالى - حاكيًا عن المشركين أنهم يقولون : ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] . وقال عنهم أنهم يقولون : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] .

قال ابن القيم في « النونية » :

والشرك فهو توسل مقصوده   الزلفى إلى الرب العظيم الشان

وقال الشيخ تقي الدين ﷺ بعد كلام : والذين تكلموا باسم البدل أفردوه بمعاني ، منها أنهم كل ما مات منهم رجل أبدل بآخر ، ومنها أنهم أبدلوا السيئات بأخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بالحسنات ، وهذه الصفات كلها لا تخص بأربعين ولا بأقل ولا أكثر ولا تحصر بأهل بقعة من الأرض ، إلى أن قال : فالغرض أن هذه السماء تارة تُفسر بمعانٍ باطلة بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، مثل تفسير بعضهم بأن الغوث هو : الذي يغيث اللَّه به أهل الأرض من رزقهم ونصرهم ، فإن هذا نظير ما تعتقده النصارى في الباب ، وهو معدوم العين والأثر وتشبيه بحال المنتظر ، وكذلك من فسر الأربعين الأبدال بأن الناس إنما ينصرون ويرزقون بهم فذلك باطل ، بل النصر والرزق يحصل بأسباب من أوكدها دعاء المسلمين والمؤمنين وصلاتهم وإخلاصهم ، ولا يتقيد ذلك لا بأربعين ولا بأقل ، وقد يكون للنصر والرزق أسباب أخر . انتهى بتلخيص .

قوله : « الأئمة الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ » :

* أي : في أهل السنة والجماعة أئمة الدين ، أي : المقتدى بهم فيه كالإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وسفيان الثوري ، وغيرهم كالشيخ تقي الدين وابن القيم وكإمام هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وغيرهم من أئمة الهدى الذين اشتهرت إمامتهم ، وأجمع المسلمون على

(١) أحمد (١/١١٢) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (٢٢٦٦) .

هدايتهم ودرايتهم ، فلا يقبل فيهم قول جارح ولا طعن طاعن ؛ إذ من ظهرت عدالته واشتهرت إمامته فلا يلتفت فيه إلى قول قائل .

وقد روي عن النبي ﷺ بأنه قال : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عن تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين »(١) . قال ابن القيم رحمه الله : « وهذا يتضمن تعديله ﷺ لحمله العلم الذي بعث به ؛ فلهذا اشتهر عند الأمة عدالة نقلته اشتهارًا لا يقبل شكًّا ولا امتراءً ، ولا ريب أن من عدَّله الرسول ﷺ لا يسمع فيه جرح جارح ؛ فلهذا لا يقبل قدح بعضهم في بعض ، وهذا بخلاف من اشتهر عند الأمة جرحه والقدح فيه كأئمة البدع ، ومن جرى مجراهم من المتهمين ، فإنهم ليسوا عند الأمة من حملة العلم . انتهى بتصرف . وقد اشتهر عن هؤلاء الأئمة النهي عن التقليد والحث على اتباع الكتاب والسنة ، كما روي عن الإمام أحمد أنه قال : عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان ، والله تعالى يقول : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور : ٦٣] . أتدري ما الفتنة ؟ الفتنة : الشرك ، لعله إذا ردَّ قوله أو بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك .

وقال مالك رحمه الله : كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر . وقال الشافعي رحمه الله : أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد ، إلى غير ذلك من كلام الأئمة في الحث على الاتباع وذم التقليد ، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قد اتفق الأئمة يقينًا على وجوب اتباع الرسول ، وعلى أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ، وإذا جُدَّ لواحد منهم قول قد جاء الحديث الصحيح بخلافه ، فلا بد له من عذر في تركه ، وجمع الأعذار ثلاثة أصناف : أحدها : عدم اعتقاد أن الرسول ﷺ قاله ، والثاني : عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول ، الثالث : أن ذلك الحكم منسوخ . انتهى من كلام « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » .

قوله : « وَهُمُ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ ...إلخ » :

* « المنصورة » ؛ أي : بالحجة والبيان أو بالسيف والسنان ، فعلى الأول هم أهل العلم ، وبه قال البخاري وغيره ، وقال ابن القيم : هم أهل العلم والمعرفة بما بعث الله به رسوله .

قوله : « الذين قال فيهم النبي ﷺ ...» : الحديث رواه مسلم من حديث جابر بن سلمة ، وجابر بن عبد الله ، وثوبان ، وأخرجاه في « الصحيحين » من حديث المغيرة بن شعبة ، ومعاوية بن أبي سفيان .

قوله ﷺ : « ظاهرين » : أي : غالبين ، والظهور : الغلبة .

قوله ﷺ : « حتى تقوم الساعة » : أي : ساعة موتهم بهبوب الريح تقبض روح كل مؤمن ، وهي

---

(١) الطبراني في « مسند الشاميين » (٥٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « مشكاة المصابيح » (٢٤٨) .

الساعة في حق المؤمن ، وإلا فالساعة لا تقوم إلا على شرار الخلق ، وقد تقدم ذلك ، وفي هذا الحديث فوائد منها : أن فيه عَلَمًا من أعلام نبوته ﷺ ، ومعجزة ظاهرة للنبي ، فإن هذا الوصف ما زال - بحمد الله - من زمن النبي ﷺ إلى الآن ولا يزال ، وفيه دليل لكون الإجماع حجة ، وقال القرطبي : وهو أفصح ما استدل به من الحديث . أما حديث : « لا تجتمع أمتي على ضلالة »[١] . فضعيف ، وفيه الآية العظيمة إنهم مع قلتهم لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم ، وفيها البشارة أن الحق لا يزول بالكلية ، قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب « التوحيد » ، واحتج به أحمد على أن الاجتهاد لا ينقطع ، وأن هذه الطائفة موجودة ، واستدل به - أيضًا - على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ولا ترتد جميعها ، بل لا بد أن يُبقي الله من المؤمنين من هو ظاهر إلى قيام الساعة ، فإذا مات كل مؤمن فقد جاءت الساعة .

قوله : « فَنَسْأَلُ اللَّه العَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ ...» :

* أي : نطلبه ونفرده بالمسألة سبحانه ، قال تعالى : ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء : ٣٢] .

وفي حديث ابن عباس : « إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله »[٢] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من لم يسأل الله يغضب عليه »[٣] . رواه الترمذي ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا : « سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل »[٤] رواه الترمذي ، وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن مسألة المخلوقين ، وقد بايع النبي ﷺ جماعة من أصحابه على ألَّا يسألوا الناس شيئًا ، منهم أبو بكر وأبو ذر وثوبان ، وكان أحدهم يسقط سوطه فلا يسأل أحدًا أن يناوله إياه .

قوله : « أن يجعلنا منهم » : أي : من الفرقة الناجية المتمسكة بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه ، وهي الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة .

قوله : « ألَّا يزيغ قلوبنا ...» : أي : يميلها عن الحق والهدى بعد إذ هدانا ، أي : وفقنا وألهمنا ، فإنه - سبحانه - الهادي « من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له »[٥] ، وقد ورد أن النبي ﷺ كان أكثر يمينه « لا ومقلب القلوب »[٦] . وكان ﷺ يقول في دعائه : « يا مقلب القلوب ثبت قلبي على

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الترمذي (٢٥١٦) ، وأحمد (٢٦٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٧٩٥٧) .

(٣) الترمذي (٣٣٧٣) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه الألباني في « صحيح الترمذي » (٢٦٨٦) .

(٤) الترمذي (٣٥٧١) ، وأحمد (٢/٣٠٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٦١١) .

(٥) تقدم تخريجه .

(٦) البخاري (٦٢٤٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

دينك » . قيل : يا نبي اللّه ، آمنا بك وبما جئت به فهل تخاف علينا ؟ فقال : « نعم ، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف شاء »(١) . خرجه أحمد والترمذي من حديث أنس ، وورد أن قلب ابن آدم كريشة ملقاة في فلاة تفيئها الرياح ؛ ولذا قيل : إن القلب سمي قلبًا لتقلبه ، كما قال بعضهم :

ما سمي القلب إلا من تقلبه فاحذر على القلب من قلبًا وتحويل

وقال آخر :

وما سمي الإنسان إلا لنسيه وما سمي القلب إلا أنه يتقلب

قوله : « وأن يهب لنا » : أي : يعطينا .

قوله : « من لدنه » : أي : من عنده .

قوله : « الوهاب » : أي : كثير الهبات والعطايا فلا خير إلا خيره ولا إله غيره .

قد تم ما أردنا في هذه العجالة ، والحمد للّه رب العالمين وصلى اللّه على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين ، وكان الفراغ من تعليقه على يد جامعة الفقير إلى اللّه عبد العزيز بن ناصر بن عبد اللّه بن عبد العزيز الرشيد سنة ١٣٧٧ في أول من ذي الحجة ، والعصمة للّه ولكتابه ، والعاقل من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه .

۞ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله :

قوله : « ثم هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » :

قوله : « ثم هم » : أي : أهل السنة والجماعة .

« مع هذه الأصول » : السابقة التي ذكرها قبل هذا ، وهو اتّباع آثار الرسول عليه الصلاة والسلام ، واتباع الخلفاء الراشدين ، وإيثارهم كلام اللّه وكلام رسوله على غيره ، واتباع إجماع المسلمين ، مع هذه الأصول : يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .

« المعروف » : كل ما أمر به الشرع ، فهم يأمرون به .

« المنكر » : كل ما نهى عنه الشرع ، فهم ينهون عنه .

لأن هذا هو ما أمر اللّه به في قوله : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

وكذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام : « لتأمرون بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذُن على يدِ الظالم ، ولتأطرنّه على الحق أطرًا »(٢) .

---

(١) الترمذي (٢١٤٠) ، وأحمد (٣/١١٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٧٩٨٧) .

(٢) ضعفه الألباني في « ضعيف الجامع » (١٨٢٢) .

فهم يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ولا يتأخرون عن ذلك .

ولكن يشترط للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكونا على ما توجبه الشريعة وتقتضيه .

ولذلك شروط :

الشرط الأول : أن يكون عالمًا بحكم الشرع فيما يأمر به أو ينهى عنه ، فلا يأمر إلا بما علم أن الشرع أمر به ، ولا ينهى إلا عما علم أن الشرع نهى عنه ، ولا يعتمد في ذلك على ذوقٍ ولا عادةٍ . لقوله تعالى لرسوله ﷺ : ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة : ٤٨] .

وقوله : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء : ٣٦] .

وقوله : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل : ١١٦] .

- فلو رأى شخصًا يفعل شيئًا الأصل فيه الحل ، فإنه لا يحل له أن ينهاه عنه حتى يعلم أنه حرام أو منهي عنه .

- ولو رأى شخصًا ترك شيئًا يظنه الرائي عبادة ، فإنه لا يحل له أن يأمره بالتعبد به حتى يعلم أن الشرع أمر به .

الشرط الثاني : أن يعلم بحال المأمور : هل هو ممن يوجه إليه الأمر أو النهي أم لا ؟ فلو رأى شخصًا يشك هل هو مكلف أم لا ، لم يأمره بما لا يُؤمَر به مثله حتى يستفصل .

الشرط الثالث : أن يكون عالمًا بحال المأمور حال تكليفه ؛ هل قام بالفعل أم لا ؟ .

- فلو رأى شخصًا دخل المسجد ثم جلس ، وشك هل صلى ركعتين [أم لا ؟] ، فلا ينكر عليه ، ولا يأمره بهما حتى يستفصل .

ودليل ذلك أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة ، فدخل رجل ، فجلس ، فقال له النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أصليت ؟ » . قال : لا . قال : « قم فصل ركعتين وتجوز فيهما »[1] .

- ولقد نقل لي أن بعض الناس يقول : يحرم أن يسجل القرآن بأشرطة ؛ لأن ذلك إهانة للقرآن على زعمه ؛ فينهى الناس أن يسجلوا القرآن على هذه الأشرطة ؛ لظنه أنه منكر ! !

فنقول له : إن المنكر أن تنهاهم عن شيء لم تعلم أنه منكر ! ! فلابد أن تعلم أن هذا منكر في دين الله .

وهذا في غير العبادات ، أما العبادات ؛ فإننا لو رأينا رجلًا يتعبد بعبادة ؛ لم يعلم أنها مما أمر الله به ،

(١) أخرجه البخاري (٩٣٠) ، ومسلم (٨٧٥) .

فإننا ننهاه ؛ لأن الأصل فى العبادات المنع .

الشرط الرابع : أن يكون قادرًا على القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بلا ضرر يلحقه ، فإن لحقه ضرر ، لم يجب عليه ، لكن إن صبر وقام به فهو أفضل ؛ لأن جميع الواجبات مشروطة بالقدرة والاستطاعة ؛ لقوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن : ١٦] . وقوله : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

فإذا خاف إذا أمر شخصًا بمعروف أن يقتله ؛ فإنه لا يلزمه أن يأمره ؛ لأنه لا يستطيع ذلك ، بل قد يحرم عليه حينئذٍ . وقال بعض العلماء : بل يجب عليه الأمر والصبر ، وإن تضرر بذلك ما لم يصل إلى حد القتل . لكن القول الأول أولى ؛ لأن هذا الآمر إذا لحقه الضرر بحبس ونحوه ؛ فإن غيره قد يترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر خوفًا مما حصل ، حتى فى حال لا يخشى منها ذلك الضرر .

وهذا ما لم يصل الأمر إلى حد يكون الأمر بالمعروف من جنس الجهاد ؛ كما لو أمر بسنة ونهى عن بدعة ، ولو سكت لاستطال أهل البدعة على أهل السنة ، ففى هذه الحال يجب إظهار السنة وبيان البدعة ؛ لأنه من الجهاد فى سبيل اللّه ، ولا يعذر من تعين عليه بالخوف على نفسه .

الشرط الخامس : ألَّا يترتب على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مفسدة أعظم من السكوت ، فإن ترتب عليها ذلك فإنه لا يلزمه ، بل لا يجوز له أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر .

ولهذا قال العلماء : إن إنكار المنكر ينتج منه إحدى أحوال أربعة : إما أن يزول المنكر ، أو يتحول إلى أخف منه ، أو إلى مثله ، أو إلى أعظم منه .

- أما الحالة الأولى والثانية ؛ فالإنكار واجب .
- أما فى الثالثة ؛ فهى فى محل نظر .
- وأما فى الرابعة ؛ فلا يجوز الإنكار ؛ لأن المقصود بإنكار المنكر إزالته أو تخفيفه .

مثال ذلك : إذا أراد أن يأمر شخصًا بفعل إحسان ، لكن يستلزم فعل هذا الإحسان ألا يصلِّى مع الجماعة ؛ فهنا لا يجوز الأمر بهذا المعروف ؛ لأنه يؤدى إلى ترك واجب من أجل فعل مستحب .

وكذلك فى المنكر لو كان إذا نهى عن هذا المنكر تحول الفاعل له إلى فعل منكر أعظم ، فإنه فى هذه الحال لا يجوز أن ينهى عن هذا المنكر دفعًا لأعلى المفسدتين بأدناهما .

ويدل لهذا قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام : ١٠٨] . فإن سب آلهة المشركين لا شك أنه أمر مطلوبٌ ، لكن لما كان يترتب عليه أمر محظور أعظم من المصلحة التى تكون بسب آلهة المشركين ، وهو سبهم للّه تعالى عدوًا بغير علم ، نهى اللّه عن سب آلهة المشركين فى هذه الحال .

ولو وجدنا رجلًا يشرب الخمر ، وشرب الخمر منكر ، فلو نهيناه عن شربه لذهب يسرق أموال الناس ويستحل أعراضهم فهنا لا ننهاه عن شرب الخمر ؛ لأنه يترتب عليه مفسدة أعظم .

الشرط السادس : أن يكون هذا الآمر أو الناهي قائمًا بما يأمر به منتهيًا عما ينهى عنه ، وهذا على رأى بعض العلماء ، فإن كان غير قائم بذلك ؛ فإنه لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر ؛ لأن اللّه تعالى قال لبنى إسرائيل : ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة : ٤٤] . فإذا كان هذا الرجل لا يصلي ، فلا يأمر غيره بالصلاة ، وإن كان يشرب الخمر ، فلا ينهى غيره عنها ، ولهذا قال الشاعر :

لا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فهم استدلوا بالأثر والنظر .

ولكن الجمهور على خلاف ذلك ، وقالوا : يجب أن يأمر بالمعروف وإن كان لا يأتيه ، وينهى عن المنكر وإن كان يأتيه ، وإنما وبخ اللّه تعالى بنى إسرائيل ، لا على أمرهم بالبِرّ ، ولكن على جمعهم بين الأمر بالبر ونسيان النفس .

وهذا القول هو الصحيح ؛ فنقول : أنت الآن مأمور بأمرين : الأول : فعل البر ، والثاني : الأمر بالبر . منهى عن أمرين : الأول : فعل المنكر ، والثاني : ترك النهى عن فعله . فلا تجمع بين ترك المأمورين وفعل المنهيين ؛ فإن ترك أحدهما لا يستلزم سقوط الآخر .

فهذه ستة شروط ؛ منها أربعة للجواز ، وهى الأول والثانى والثالث والخامس ؛ على تفصيل فيه ، واثنان للوجوب ، وهما الرابع والسادس .

- ولا يشترط ألّا يكون من أصول الآمر أو الناهى كأبيه أو أمه أو جده أو جدته ، بل ربما نقول : إن هذا يتأكد أكثر ؛ لأن من بر الوالدين أن ينهاهما عن فعل المعاصى ويأمرهما بفعل الطاعات قد يقول : أنا إذا نهيت أبي غضب عليّ وهجرني ، فماذا أصنع ؟

نقول : اصبر على هذا الذى ينالك بغضب أبيك وهجره ، والعاقبة للمتقين ، واتبع ملة أبيك إبراهيم عليه السلام ، حيث عاتب أباه على الشرك ؛ فقال : ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ . إلى أن قال : ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ۖ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا قَالَ﴾ ؛ أي : أبوه : ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم : ٤٢- ٤٦] .

وقال إبراهيم أيضًا لأبيه آزر : ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً ۖ إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام : ٧٤] .

الأبرار : جمع بَرّ ، وهو كثير الطاعة ، والفجار : جمع فاجر وهو العاصى كثير المعصية .

فأهل السنة رحمهم الله يخالفون أهل البدع تمامًا ، فيرون إقامة الحج مع الأمير وإن كان من أفسق عباد الله .

وكان الناس فيما سبق يجعلون على الحج أميرًا ، كما جعل النبى ﷺ أبا بكر أميرًا على الحج فى العام التاسع من الهجرة ، وما زال الناس على ذلك ، يجعلون للحجة أميرًا قائدًا يدفعون بدفعه ويقفون بوقوفه ، وهذا هو المشروع ؛ لأن المسلمين يحتاجون إلى إمام يقتدون به ، أما كون كل إنسان على رأسه ، فإنه يحصل به فوضى واختلاف .

فهم يرون إقامة الحج مع الأمراء ، وإن كانوا فُسَّاقًا ، حتى وإن كانوا يشربون الخمر فى الحج ، لا يقولون : هذا إمام فاجر ، لا نقبل إمامته ؛ لأنهم يرون أن طاعة ولى الأمر واجبة ، وإن كان فاسقًا ، بشرط ألَّا يخرجه فسقه إلى الكفر البواح الذى عندنا فيه من الله برهان ؛ فهذا لا طاعة له ، ويجب أن يزال عن تولى أمور المسلمين ، لكن الفجور الذى دون الكفر مهما بلغ ؛ فإن الولاية لا تزول به ، بل هى ثابتة ، والطاعة لولى الأمر واجبة فى غير المعصية .

- خلافًا للخوارج الذين يرون أنه لا طاعة للإمام والأمير إذا كان عاصيًا ؛ لأن من قاعدتهم : أن الكبيرة تخرج من الملة .

- وخلافًا للرافضة الذين يقولون : إنه لا إمام إلا المعصوم ، وإن الأمة الإسلامية منذ غاب من يزعمون أنه الإمام المنتظر ، ليست على إمام ، ولا تبعًا لإمام ، بل هى تموت مِيتةً جاهلية من ذلك الوقت إلى اليوم ، ويقولون : إنه لا إمام إلا الإمام المعصوم ، ولا حج ولا جهاد مع أى أمير كان ؛ لأن الإمام لم يأت بعد .

لكن أهل السنة والجماعة يقولون : نحن نرى إقامة الحج مع الأمراء سواء كانوا أبرارًا أو فجّارًا ، وكذلك إقامة الجهاد مع الأمير ، ولو كان فاسقًا ، ويقيمون الجهاد مع أمير لا يصلى معهم الجماعة ، بل يصلى فى رحله .

فأهل السنة والجماعة لديهم بُعد نظرٍ ؛ لأن المخالفات فى هذه الأمور معصية لله ورسوله ، وتجر إلى فتن عظيمة .

فما الذى فتح باب الفتن والقتال بين المسلمين والاختلاف فى الآراء إلا الخروج على الأئمة ؟!
فيرى أهل السنة والجماعة وجوب إقامة الحج والجهاد مع الأمراء ، وإن كانوا فجارًا .

ولكن هذا لا يعنى أن أهل السنة والجماعة لا يرون أن فعل الأمير منكر ، بل يرون أنه منكر ، وأن فعل الأمير للمنكر قد يكون أشد من فعل عامة الناس ؛ لأن فعل الأمير للمنكر يلزم منه زيادة على إثمه محظوران عظيمان :

الأول : اقتداء الناس به وتهاونهم بهذا المنكر .

والثاني : أن الأمير إذا فعل المنكر سيقل في نفسه تغييره على الرعية أو تغيير مثله أو مقاربه .

لكن أهل السنة والجماعة يقولون : حتى مع هذا الأمر المستلزم لهذين المحظورين أو لغيرهما ؛ فإنه يجب علينا طاعة ولاة الأمور وإن كانوا عصاة فنقيم معهم الحج والجهاد ، وكذلك الجُمع ؛ نقيمها مع الأمراء ، ولو كانوا فجّارًا .

فالأمير إذا كان يشرب الخمر مثلًا ، ويظلم الناس بأموالهم ، نصلي خلفه الجمُعة ، وتصح الصلاة ، حتى إن أهل السنة والجماعة يرون صحة الجمعة خلف الأمير المبتدع إذا لم تصل بدعته إلى الكفر ؛ لأنهم يرون أن الاختلاف عليه في مثل هذه الأمور شرٌ ، ولكن لا يليق بالأمير الذي له إمامة الجمعة أن يفعل هذه المنكرات .

وكذلك أيضًا إقامة الأعياد مع الأمراء الذين يصلون بهم ، أبرارًا كانوا أو فجارًا .

وبهذه الطريق الهادئة يتبين أن الدين الإسلامي وسط بين الغالي فيه والجافي عنه .

فقد يقول قائل : كيف نصلي خلف هؤلاء ونتابعهم في الحج والجهاد والجمع والأعياد ؟ !

فنقول : لأنهم أئمتنا ، ندين لهم بالسمع والطاعة : امتثالًا لأمر الله بقوله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء : ٥٩] . ولأمر النبي ﷺ بقوله : « إنكم سترون بعدي أثرة وأمورًا تنكرونها » . قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : « أدوا إليهم حقهم ، وسلوا الله حقكم »[1] . وحقهم : طاعتهم في غير معصية الله .

وعن وائل بن حُجرٍ ؛ قال : سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : يا نبي الله ، أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا ؛ فما تأمرنا ؟ قال : « اسمعوا وأطيعوا ؛ فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم »[2] .

وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ؛ قال : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره ، وألا تنازع الأمر أهله . قال : « إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان »[3] .

ولأننا لو تخلفنا عن متابعتهم ؛ لشققنا عصا الطاعة الذي يترتب على شقه أمور عظيمة ، ومصائب جسيمة .

والأمور التي فيها تأويل واختلاف بين العلماء إذا ارتكبها ولاة الأمور ؛ لا يحل لنا منابذتهم ومخالفتهم ، لكن يجب علينا مناصحتهم بقدر المستطاع فيما خالفوا فيه ؛ مما لا يسوغ فيه الاجتهاد ،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٢) ، ومسلم (١٨٤٣) .

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٦) ، ومسلم (١٧٠٩) .

وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد ؛ فنبحث معهم فيه بحث تقدير واحترام ؛ لنبين لهم الحق ، لا على سبيل الانتقاد لهم والانتصار للنفس ، وأما منابذتهم وعدم طاعتهم ؛ فليس من طريق أهل السنة والجماعة .

أي : يحافظ أهل السنة والجماعة على الجماعات ؛ أي : على إقامة الجماعة في الصلوات الخمس ؛ يحافظون عليها محافظة تامّة ؛ بحيث إذا سمعوا النداء ؛ أجابوا وصلوا مع المسلمين ؛ فمن لم يحافظ على الصلوات الخمس ؛ فقد فاته من صفات أهل السنة والجماعة ما فاته من هذه الجماعات .

وربما يدخل في الجماعات الاجتماع على الرأى وعدم النزاع فيه ؛ فإن هذا ما أوصى به النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم معاذ بن جبل وأبا موسى حين بعثهما إلى اليمن ، فقال : « يسِّرا ولا تعسرا ، وبشِّرا ولا تنفرا ، وتطاوعا ، ولا تختلفا »[1] .

« يدينون » . أي : يتعبدون للّه ﷻ بالنصيحة للأمة ، ويعتقدون ذلك دينًا .

والنصح للأمة قد يكون الحامل عليه غير التعبد للّه ؛ فقد يكون الحامل عليه الغيرة ، وقد يكون الحامل عليه الخوف من العقوبات ، وقد يكون الحامل عليه أن يتخلق بالأخلاق الفاضلة التى يريد بها نفع المسلمين . . . إلى غير ذلك من الأسباب .

لكن هؤلاء ينصحون للأمة طاعة للّه تعالى وتدينًا له ؛ لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فى حديث تميم بن أوسٍ الدّاري : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة » . قالوا : لمن يا رسول اللّه ؟ قال : « للّه ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم »[2] .

- فالنصيحة للّه صدق الطلب فى الوصول إليه .

- والنصيحة للرسول عليه الصلاة والسلام صدق الاتباع له ، ويستلزم ذلك الذود عن دين اللّه ﷻ الذى جاء به رسوله ﷺ ، ولهذا قال : « ولكتابه » .

- فينصح للقرآن ببيان أنه كلام اللّه ، وأنه منزل غير مخلوق ، وأنه يجب تصديق خبره وامتثال أحكامه ، وهو كذلك يعتقده فى نفسه .

- « وأئمة المسلمين » . كل مَن ولاه اللّه أمرًا من أمور المسلمين ؛ فهو إمام فى ذلك الأمر ؛ فهناك إمام عام كرئيس الدولة ، وهناك إمام خاص ؛ كالأمير والوزير والمدير والرئيس وأئمة المساجد وغيرهم .

- وعامتهم ؛ يعني : عامة المسلمين ، وهم التابعون للأئمة .

- ومن أعظم أئمة المسلمين العلماء ، والنصيحة لعلماء المسلمين هى نشر محاسنهم ، والكف عن مساوئهم ، والحرص على إصابتهم الصواب ؛ بحيث يرشدهم إذا أخطئوا ، ويبين لهم الخطأ على وجه لا يخدش كرامتهم ، ولا يحطُّ من قدرهم ؛ لأن تخطئة العلماء على وجه يحط من قدرهم ضرر على عموم

---

(١) أخرجه البخارى (٣٠٣٨) ، ومسلم (١٧٣٣) .

(٢) أخرجه مسلم (٥٥) .

الإسلام ؛ لأن العامة إذا رأوا العلماء يضَلِّل بعضهم بعضًا سقطوا من أعينهم وقالوا : كل هؤلاء رادٌّ ومردود عليه ، فلا ندرى من الصواب معه ! فلا يأخذون بقول أى واحد منهم ، لكن إذا احترم العلماء بعضهم بعضًا ؛ وصار كل واحد يرشد أخاه سرًّا إذا أخطأ ، ويعلن للناس القول الصحيح ؛ فإن هذا من أعظم النصيحة لعلماء المسلمين .

وقول المؤلف : « للأمة » . يشمل الأئمة والعامة ؛ فأهل السنة والجماعة يدينون بالنصيحة للأمة ؛ أئمتهم وعامتهم .

وكان مما يبايع الرسول عليه الصلاة والسلام أصحابه : « والنصح لكل مسلم »[1] .

فإذا قال قائل : ما ميزان النصيحة للأمة ؟

فالميزان هو ما أشار إليه النبى عليه الصلاة والسلام بقوله : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »[2] . فإذا عاملت الناس هذه المعاملة ؛ فهذا هو تمام النصيحة .

فقبل أن تعامل صاحبك بنوع من المعاملة فكر ؛ هل ترضى أن يعاملك شخص .. ؟ فإن كنت لا ترضى فلا تعامله ! !

شبه النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم المؤمن لأخيه المؤمن بالبنيان الذى يَشدُّ بعضه بعضًا ، حتى يكون بناء محكمًا متماسكًا يشد بعضه بعضًا ، ويقوى به ، ثم قرب هذا وأكده ، فشبك بين أصابعه .

فالأصابع المتفرقة فيها ضعف ، فإذا اشتبكت قوّى بعضها بعضًا فالمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا ، فالبنيان يمسك بعضه بعضًا ، كذلك المؤمن مع أخيه إذا صار فى أخيه نقص ، فإن هذا يكمله ، فهو مرآة أخيه إذا وجد فيه النقص كمله ، إذا احتاج أخوه ساعده ، إذا مرض أخوه عاده . . . . وهكذا فى كل الأحوال . فأهل السنة والجماعة يعتقدون هذا المعنى ويطبقونه عملًا .

« قوله » : هنا معطوف على : « قوله » فى الحديث السابق .

أي : مودة بعضهم بعضًا .

أي : رحمة بعضهم بعضًا .

أي : عطف بعضهم على بعض .

أي : أنهم يشتركون فى الآمال والآلام ، فيرحم بعضهم بعضًا ، فإذا احتاج أزال حاجته ، ويعطف بعضهم على بعض باللين والرفق وغير ذلك .. ويود بعضهم بعضًا ، حتى إن الواحد منهم إذا رأى فى قلبه بغضاء لأحد من إخوانه المسلمين ، حاول أن يزيله وأن يذكر من محاسنه ما يوجب زوال هذه البغضاء .

فالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو ، ولو من أصغر الأعضاء ، تداعى له سائر الجسد ، فإذا أوجعك

---

(١) أخرجه البخارى (٥٧) ، ومسلم (٥٦) .

(٢) أخرجه البخارى (١٣) ، ومسلم (٤٥) .

إصبعَك الخنصر الذى هو من أصغر الأعضاء ؛ فإن الجسد كله يتألم ، إذا أوجعتك الأذن ؛ تألم الجسد كله ، وإذا أوجعتك العين ؛ تألم الجسد كله ، وغير ذلك .

فهذا المثل الذى ضربه النبى عليه الصلاة والسلام مَثَلٌ مصور للمعنى ومقرب له غاية التقريب .

« يأمرون » . قد يقال : إن هذه الكلمة تشمل أمر نفوسهم ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [يوسف : ٥٣] . فهم يأمرون حتى أنفسهم .

الصبر : هو تحمل البلاء ، وحبس النفس عن التسخط بالقلب أو اللسان أو الجوارح .

والبلاء : المصيبة ؛ قال الله تعالى : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة : ١٥٥ ، ١٥٦] .

فالصبر يكون عند البلاء ، وأفضله وأعلاه الصبر عند الصدمة الأولى ، وهذا عنوان الصبر الحقيقي ؛ كما قاله النبى ﷺ للمرأة التى مرَّ بها وهى تبكى عند قبرٍ ، فقال لها : « اتقى الله واصبري . قالت : إليك عنى فإنك لم تصب بمصيبتى ولم تعرفه ، فقيل لها : إنه النبى ﷺ ، فأتت النبى ﷺ فلم تجد عنده بوابين ، فقالت : لم أعرفك . فقال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى »[1] . أما بعد أن تبرد الصدمة ؛ فإن الصبر يكون سهلًا ، ولا ينال به كمال الصبر .

فأهل السنة والجماعة يأمرون بالصبر عند البلاء وما من إنسان ؛ إلا يبتلى إما فى نفسه وإما فى أهله ، وإما فى ماله ، وإما فى صحبه ، وإما فى بلده ، وإما فى المسلمين عامة . ويكون ذلك إما فى الدنيا وإما فى الدين ، والمصيبة فى الدين أعظم بكثير من المصيبة فى الدنيا .

فأهل السنة والجماعة يأمرون بالصبر عند البلاء فى الأمرين :

- فأما الصبر على بلاء الدنيا ؛ فأن يتحمل المصيبة كما سبق .

- وأما الصبر على بلاء الدين ؛ فأن يثبت على دينه ، ولا يتزعزع عنه ، ولا يكون كمن قال الله تعالى فيهم : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت : ١٠] .

الرخاء : سعة فى العيش ، والأمن فى الوطن ، فيأمرون عند ذلك بالشكر .

وأيهما أشق الصبر على البلاء ، أو الشكر عند الرخاء ؟

اختلف العلماء فى ذلك ؛ فقال بعضهم : إن الصبر على البلاء أشق ، وقال آخرون : الشكر عند الرخاء أشق .

والصواب : أن لكل واحد آفته ومشقته ؛ لأن الله ﷻ قال : ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ

---

(١) أخرجه البخارى (١٢٨٣) ، ومسلم (٩٢٦) .

نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ * وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ [هود: ٩، ١٠].

لكن كل منهما قد يهونه بعض التفكير: فالمصاب إذا فكر وقال: إن جزعي لا يرد المصيبة ولا يرفعها؛ فإما أن أصبر صبر الكرام، وإما أن أسلو سلو البهائم، فهان عليه الصبر، وكذلك الذي في رخاء ورغد.

لكن أهل السنة والجماعة يأمرون بهذا وهذا؛ بالصبر عند البلاء والشكر عند الرخاء.

الرضا أعلى من الصبر. ومر القضاء: وهو ما لا يلائم طبيعة الإنسان، ولهذا عبر عنه بـ: «المر».

فإذا قضى الله قضاء لا يلائم طبيعة البشر، وتأذى به؛ سمي ذلك مر القضاء؛ فهو ليس لذيذًا ولا حلوًا، بل هو مر؛ فهم يأمرون بالرضا بمر القضاء.

واعلم أن مُرَّ القضاء لنا فيه نظران:

النظر الأول: باعتباره فعلًا واقعًا من الله.

والنظر الثاني: باعتباره مفعولًا له.

فباعتبار كونه فعلًا من الله يجب علينا أن نرضى به، ألا نعترض على ربنا به؛ لأن هذا من تمام الرضا بالله ربًا.

وأما باعتباره مفعولًا له؛ فهذا يسن الرضا به، ويجب الصبر عليه.

فالمرض باعتبار كون الله قدره، الرضا به واجب، وباعتبار المرض نفسه يسن الرضا به، وأما الصبر عليه، فهو واجب، والشكر عليه مستحب.

ولهذا نقول: المصابون لهم تجاه المصائب أربعة مقامات: المقام الأول: السخط، والثاني: الصبر، والثالث: الرضا، والرابع: الشكر.

فأما السخط؛ فحرام، بل هو من كبائر الذنوب؛ مثل أن يلطم خده، أو ينتف شعره، أو يشق ثوبه، أو يقول: واثبوراه! أو يدعو على نفسه بالهلاك وغير ذلك مما يدل على السخط؛ قال النبي ﷺ: «ليس منا من شق الجيوب ولطم الخدود ودعا بدعوى الجاهلية»[1].

الثاني: الصبر: بأن يحبس نفسه قلبًا ولسانًا وجوارحَ عن التسخط؛ فهذا واجب.

الثالث: الرضا: والفرق بينه وبين الصبر: أن الصابر يتجرع المر، لكن لا يستطيع أن يتسخَّط؛ إلا أن هذا الشيء في نفسه صعب ومُر، ويتمثل بقول الشاعر:

وَالصَّبْرُ مِثْلُ اسْمِهِ مُرٌّ مَذَاقَتُهُ ... لَكِنْ عَوَاقِبُهُ أَحْلَى مِنَ العَسَلِ

لكن الراضي لا يذوق هذا مرًا، بل هو مطمئن، وكأن هذا الشيء الذي أصابه لا شيء.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣).

وجمهور العلماء على أن الرضى بالمَقْضِى مستحب ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو الصحيح .

الرابع : الشكر : وهو أن يقول بلسانه وحاله : « الحمد لله » ، ويرى أن هذه المصيبة نعمة ، لكن هذا المقام قد يقول قائل : كيف يكون ؟!

فنقول : يكون لمن وفقه الله تعالى :

فأولًا : لأنه إذا علم أن هذه المصيبة كفارة للذنب ، وأن العقوبة على الذنب فى الدنيا أهون من تأخير العقوبة فى الآخرة صارت هذه المصيبة عنده نعمة يشكر الله عليها .

وثانيًا : أن هذه المصيبة إذا صبر عليها أثيب ؛ لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر : ١٠] .

فيشكر الله على هذه المصيبة الموجبة للأجر .

وثالثا : أن الصبر من المقامات العالية عند أرباب السلوك ، لا ينال إلا بوجود أسبابه ، فيشكر الله على نيل هذا المقام .

ويُذْكَر أن بعض العابدات أصيبت فى إصبعها ، فشكرت الله ، فقيل لها فى ذلك ، فقالت : إن حلاوة أجرها أنستنى مرارة صبرها .

فأهل السنة والجماعة رحمهم الله يأمرون بالصبر على البلاء ، والشكر عند الرخاء ، والرضا بمر القضاء .

تتمة :

القضاء يطلق على معنيين :

أحدهما : حكم الله تعالى الذى هو قضاؤه ووصفه ، فهذا يجب الرضا به بكل حال ، سواء كان قضاء دينيًا أم قضاء كونيًا ؛ لأنه حكم الله تعالى ، ومن تمام الرضا بربوبيته .

– فمثال القضاء الدينى قضاؤه بالوجوب والتحريم والحل ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء : ٢٣] .

– ومثال القضاء الكوني : قضاؤه بالرخاء والشدة والغنى والفقر والصلاح والفساد والحياة والموت ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ : ١٤] . ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء : ٤] .

المعنى الثاني : المقضي ، وهو نوعان :

الأول : المقضى شرعًا ، فيجب الرضا به وقبوله ، فيفعل المأمور به ، ويترك المنهى عنه ، ويتمتع بالحلال .

والنوع الثاني : المقضى كونًا :

- فإن كان من فعل الله ؛ كالفقر والمرض والجدب والهلاك ونحو ذلك ، فقد تقدم أن الرضا به سنة ، لا واجب ، على القول الصحيح .

- وإن كان من فعل العبد ؛ جرت فيه الأحكام الخمسة ؛ فالرضا بالواجب واجب ، وبالمندوب مندوب ، وبالمباح مباح ، وبالمكروه مكروه ، وبالحرام حرام .

قوله : « ويَدْعُون إلى مكارمِ الأخلاقِ » : أي : أطايبها ، والكريم من كل شيء هو الطيب منه بحسب ذلك الشيء ، ومنه قول الرسول ﷺ لمعاذ : « إياك وكرائم أموالهم »[1] ؛ حين أمره بأخذ الزكاة من أهل اليمن . والأخلاق : جمع خلق ، وهو الصورة الباطنة فى الإنسان ؛ يعني : السجايا والطبائع ، فهم يدعون إلى أن يكون الإنسان سريرته كريمة ، فيحب الكرم والشجاعة والتحمل من الناس والصبر ، وأن يلاقى الناس بوجه طلق وصدرٍ منشرح ونفس مطمئنة ؛ كل هذه من مكارم الأخلاق .

« محاسن الأعمال » ؛ هى مما يتعلق بالجوارح ، ويشمل الأعمال التعبدية والأعمال غير التعبدية ؛ مثل البيع والشراء والإجارة ؛ حيث يدعون الناس إلى الصدق والنصح فى الأعمال كلها ، وإلى تجنب الكذب والخيانة ، وإذا كانوا يدعون الناس إلى ذلك ، فهم بفعله أولى .

هذا الحديث[2] ينبغى أن يكون دائمًا نُصب عينى المؤمنِ ، فأكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا مع الله ومع عباد الله .

- أما حسن الخلق مع الله ؛ فأن تتلقى أوامره بالقبول والإذعان والانشراح وعدم الملل والضجر ، وأن تتلقى أحكامه الكونية بالصبر والرضا وما أشبه ذلك .

- أما حسن الخلق مع الخَلْق ؛ فقيل : هو بذل الندى ، وكَفُّ الأذى ، وطلاقةُ الوجه .

بذل الندى ؛ يعني : الكرم ، وليس خاصًا بالمال ، بل بالمال والجاه والنفس ، وكل هذا من بذل الندى .

وطلاقة الوجه ضده العبوس .

وكذلك كف الأذى لا يؤذى أحدًا لا بالقول ولا بالفعل .

قوله : « ويَنْدُبون » : أي : يدعون .

« أن تصل من قطعك » . من الأقارب ممن تجب صلتهم عليك ، إذا قطعوك ؛ فصِلْهم ، لا تقل : من وصلني وصلته . فإن هذا ليس بصلة ، كما قال النبى عليه الصلاة والسلام : « ليس الواصل بالمكافئ ،

---

(١) أخرجه البخارى (١٤٩٦) ، ومسلم (١٩) .

(٢) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (١٢٣٠- ١٢٣٢) .

إنما الواصل من إذا قطعت رحمه وصلها »[1]. فالواصل هو الذى إذا قطعت رحمه وصلها .

وسأل النبى ﷺ رجلٌ ، فقال : يا رسول اللّٰه ، إن لى أقارب أصلهم ويقطعونني ، وأحسن إليهم ويسيئون إليَّ ، وأحلم عنهم ويجهلون علي . فقال النبى ﷺ : « إن كنت كما قلت ، فكأنما تسفهم المل ، ولا يزال معك من اللّٰه ظهير عليهم ما دمت على ذلك »[2] .

« تسفهم المل » ؛ أي : كأنما تضع التراب أو الرماد الحار فى أفواههم .

فأهل السنة والجماعة يندبون إلى أن تصل من قطعك ، وأن تصل من وصلك بالأولى ، لأن من وصلك وهو قريب ، صار له حقان : حق القرابة ، وحق المكافأة ؛ لقول النبى عليه الصلاة والسلام : « من صنع إليكم معروفًا ، فكافئوه »[3] .

قوله : « وتُعْطِيَ مَن حَرَمَك » : أي : من منعك ، ولا تقل : منعني فلا أعطيه .

قوله : « وتَعْفُوَ عمَّن ظلَمَك » : أي : من انتقصك حقك : إما بالعدوان ، وإما بعدم القيام بالواجب .

والظلم يدور على أمرين : اعتداء وجحود : إما أن يعتدى عليك بالضرب وأخذ المال وهتك العرض ، وإما أن يجحدك فيمنعك حقك .

وكمال الإنسان أن يعفو عمن ظلمه .

ولكن العفو إنما يكون عند القدرة على الانتقام ، فأنت تعفو مع قدرتك على الانتقام .

أولًا : رجاء لمغفرة اللّٰه ﷻ ورحمته ؛ فإن من عفا وأصلح فأجره على اللّٰه .

ثانيًا : لإصلاح الود بينك وبين صاحبك ؛ لأنك إذا قابلت إساءته بإساءة ؛ استمرت الإساءة بينكما ، وإذا قابلت إساءته بإحسان ، عاد إلى الإحسان إليك ، وخجل ، قال اللّٰه تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت : ٣٤] .

فالعفو عند المقدرة من سمات أهل السنة والجماعة ، لكن بشرط أن يكون العفو إصلاحًا ؛ فإن تضمن العفو إساءة ؛ فإنهم لا يندبون إلى ذلك ؛ لأن اللّٰه اشترط فقال : ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ﴾ [الشورى : ٤٠] . أي : كان فى عفوه إصلاح ، أما من كان فى عفوه إساءة ، أو كان سببًا للإساءة ؛ فهنا نقول : لا تعف . مثل أن يعفو عن مجرم ، ويكون عفوه هذا سببًا لاستمرار هذا المجرم فى إجرامه ؛ فترك العفو هنا أفضل ، وربما يجب ترك العفو حينئذ .

قوله : « ويأْمُرُون بِبِرِّ الوالدَيْن » : وذلك لعظم حقهما .

ولم يجعل اللّٰه لأحد حقًّا يلى حقه وحق رسوله إلا للوالدين ، فقال : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ

---

(١) أخرجه البخارى (٥٩٩١) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٥٨) .

(٣) صححه الألبانى فى « صحيح الجامع » (٦٠٢١) .

شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦].

وحق الرسول فى ضمن الأمر بعبادة الله، لأنه لا تتحقق العبادة حتى يقوم بحق الرسول عليه الصلاة والسلام، بمحبته واتباع سبيله، ولهذا كان داخلًا فى قوله: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْئًا﴾. وكيف يعبد الله إلا من طريق الرسول ﷺ، وإذا عبد الله على مقتضى شريعة الرسول، فقد أدى حقَّه.

ثم يلى ذلك حق الوالدين؛ فالوالدان تعبا على الولد، ولا سيما الأم، قال الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]. وفى آية أخرى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ [لقمان: ١٤]، والأم تتعب فى الحمل، وعند الوضع، وبعد الوضع، وترحم صبيها أشد من رحمة الوالد له، ولهذا كانت أحق الناس بحسن الصحبة والبر، حتى من الأب.

قال رجل: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أمك». قال: ثم من؟ قال: «أمك». قال: ثم من؟ قال: «أمك». ثم قال فى الرابعة: «ثم أبوك»[1].

والأب أيضًا يتعب فى أولاده، ويضجر بضجرهم، ويفرح لفرحهم، ويسعى بكل الأسباب التى فيها راحتهم وطمأنينتهم وحسن عيشهم، يضرب الفيافى والقِفار من أجل تحصيل العيش له ولأولاده.

فكل من الأم والأب له حق، مهما عملت من العمل لن تقضى حقهما، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]؛ فحقهم سابق؛ حيث رمياك صغيرًا حين لا تملك لنفسك نفعًا ولا ضرًا؛ فواجبهما البر.

والبر فرض عين بالإجماع على كل واحد من الناس، ولهذا قدمه النبى ﷺ على الجهاد فى سبيل الله؛ كما فى حديث ابن مسعود؛ قال: قلت: يا رسول الله، أى العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها». قلت: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين». قلت: ثم أي؟ قال: «الجهاد فى سبيل الله»[2].

والوالدان هما الأب والأم، أما الجد والجدة؛ فلهما بر، لكنه لا يساوى بر الأم والأب؛ لأن الجد والجدة لم يحصل لهما ما حصل للأم والأب من التعب والرعاية والملاحظة؛ فكان برهما واجبًا من باب الصلة، لكن هما أحق الأقارب بالصلة، أما البر؛ فإنه للأم والأب.

لكن؛ ما معنى البر؟

البر: إيصال الخير بقدر ما تستطيع، وكف الشرِّ.

إيصال الخير بالمال، وإيصال الخير بالخدمة، وإيصال الخير بإدخال السرور عليهما؛ من طلاقة الوجه، وحسن المقال والفعال، وبكل ما فيه راحتهما.

---

(١) أخرجه البخارى (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨).

(٢) أخرجه البخارى (٥٢٧)، ومسلم (٨٥).

ولهذا كان القول الراجح وجوب خدمة الأب والأم على الأولاد ، إذا لم يحصل على الولد ضرر ، فإن كان عليه ضرر ؛ لم يجب عليه خدمتهما ، اللهم إلا عند الضرورة .

ولهذا نقول : إن طاعتهما واجبة فيما فيه نفع لهما ولا ضرر على الولد فيه ، أما ما فيه ضرر عليه ، سواء كان ضررًا دينيًا ؛ كأن يأمراه بترك واجب أو فعل محرم ؛ فإنه لا طاعة لهما في ذلك ؛ ، أو كان ضررًا بدنيًا ؛ فلا يجب عليه طاعتهما . أما المال ؛ فيجب عليه أن يبرهما ببذله ، ولو كَثر ، إذا لم يكن عليه ضرر ، ولم تتعلق به حاجته ، والأب خاصة له أن يأخذ من مال ولده ما شاء ، ما لم يضر .

وإذا تأملنا في أحوال الناس اليوم ؛ وجدنا كثيرًا منهم لا يبر بوالديه ، بل هو عاقٌّ ، تجده يحسن إلى أصحابه ، ولا يمل الجلوس معهم ، لكن لو يجلس إلى أبيه وأمه ساعة من نهار ؛ لوجدته متململًا ، كأنما هو على الجمر ؛ فهذا ليس ببارٍّ ، بل البار من ينشرح صدره لأمه وأبيه ويخدمهما على أهداب عينيه ، ويحرص غاية الحرص على رضاهما بكل ما يستطيع .

وكما قالت العامة : « البر أسلاف » . فإن البر مع كونه يحصل به البار على ثواب عظيم في الآخرة ؛ فإنه يجازى به في الدنيا . فالبر والعقوق كما يقول العوام : « أسلاف » . أقرض ؛ تستوف ، إنْ قدمت البر ؛ برك أولادك ، وإن قدمت العقوق ؛ عقك أولادك . . .

وهنا حكايات كثيرة في أن من الناس من بر والديه فبر به أولاده ، وكذلك العقوق فيه حكايات تدل على أن الإنسان عقه أولاده كما عق هو آباءه .

فأهل السنة والجماعة يأمرون ببر الوالدين .

وكذلك يأمرون بصلة الأرحام .

ففرق بين الوالدين والأقارب الآخرين ، الأقارب لهم الصلة ، والوالدان لهما البر ، والبر أعلى من الصلة ؛ لأن البر كثرة الخير والإحسان ، لكن الصلة ألا يقطع ، ولهذا يقال في تارك البر : إنه عاق ، ويقال فيمن لم يصل : إنه قاطع ، فصلة الأرحام واجبة ، وقطعها سبب للعنة والحرمان من دخول الجنة ، قال الله تعالى : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ﴾ [محمد : ٢٢، ٢٣] ، وقال النبي عليه الصلاة والسلام : « لا يدخل الجنة قاطع »[١] ؛ أي : قاطع رحم .

والصلة جاءت في القرآن والسنة مطلقة .

وَكُلُّ ما أتى وَلَمْ يُحَدَّدِ ... بِالشَّرْعِ كَالحِرْزِ فَبِالعُرْفِ احْدُدِ

وعلى هذا يرجع إلى العرف فيها ، فما سماه الناس صلة فهو صلة ، وما سماه قطيعة فهو قطيعة ، وهذه تختلف باختلاف الأحوال والأزمان والأمكنة والأمم .

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٨٤) ، ومسلم (٢٥٥٦) .

- إذا كان الناس فى حالة فقر وأنت غني ، وأقاربك فقراء ، فصلتهم أن تعطيهم بقدر حالك .
- وإذا كان الناس أغنياء ، وكلهم فى خير ؛ فيمكن أن يعد الذهاب إليهم فى الصباح أو المساء صلة .

وفى زماننا هذه الصلة بين الناس قليلة ، وذلك لانشغال الناس فى حوائجهم ، وانشغال بعضهم عن بعض ، والصلة التامة أن تبحث عن حالهم ، وكيف أولادهم ، وترى مشاكلهم ، ولكن هذه مع الأسف مفقودة ، كما أن البر التام مفقود عند كثير من الناس .

قوله : « وحُسْنِ الجِوَارِ » : أى : ويأمرون ؛ يعني : أهل السنة والجماعة بحسن الجوار مع الجيران ، والجيران هم الأقارب فى المنزل ، أدناهم أولاهم بالإحسان والإكرام : قال الله تعالى : ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء : ٣٦] ، فأوصى الله بالإحسان إلى الجار القريب والجار البعيد .

وقال النبى ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره »[١] . وقال : « إذا طبخت مرقة ؛ فأكثر من مائها ، وتعاهد جيرانك »[٢] .

وقال : « ما زال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه »[٣] .

وقال : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن » . قيل : من يا رسول الله ؟ قال : « الذى لا يأمن جاره بوائقه »[٤] . إلى غير ذلك من النصوص الدالة على العناية بالجار والإحسان إليه وإكرامه .

والجار إن كان مسلمًا قريبًا ؛ كان له ثلاثة حقوق : حق الإسلام ، وحق القرابة ، وحق الجوار .

وإن كان قريبًا جارًا ؛ فله حقان : حق القرابة ، وحق الجوار .

وإن كان مسلمًا غير قريب وهو جار ؛ فله حقان : حق الإسلام ، وحق الجوار .

وإن كان جارًا كافرًا بعيدًا ؛ فله حق واحد ، وهو حق الجوار .

فأهل السنة والجماعة يأمرون بحسن الجوار مطلقًا ، أيًا كان الجار ، ومن كان أقرب فهو أولى .

ومن المؤسف أن بعض الناس اليوم يسيئون إلى الجار أكثر مما يسيئون إلى غيره ، فتجده يعتدى على جاره بالأخذ من ملكه وإزعاجه .

وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله فى آخر باب الصلح فى الفقه شيئًا من أحكام الجوار ؛ فليرجع إليه .

كذلك يأمرون ؛ أي : أهل السنة والجماعة بالإحسان إلى هؤلاء الأصناف الثلاثة .

اليتامى : جمع يتيم ، وهو الذى مات أبوه قبل بلوغه .

---

(١) أخرجه البخارى (٦٠٩١) ، ومسلم (٤٧) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢٥) .

(٣) أخرجه البخارى (٦٠١٥) ، ومسلم (٢٦٢٥) .

(٤) أخرجه البخارى (٦٠١٦) ، ومسلم (٤٦) .

وقد أمر اللّه تعالى بالإحسان إلى اليتامى ، وكذلك النبى ﷺ حث عليه فى عدة أحاديث .

ووجه ذلك أن اليتيم قد انكسر قلبه بفقد أبيه ، فهو فى حاجة إلى العناية والرفق .

والإحسان إلى اليتامى يكون بحسب الحال .

والمساكين : هم الفقراء ، وهو هنا شامل للمسكين والفقير .

فالإحسان إليهم مما أمر به الشرع فى آيات متعددة من القرآن ، وجعل لهم حقوقًا خاصّة فى الفىء وغيره .

ووجه الإحسان إليهم أن الفقر أسكنهم وأضعفهم وكسر قلوبهم ، فكان من محاسن الإسلام أن نحسن إليهم جبرًا لما حصل لهم من النقص والانكسار .

والإحسان إلى المساكين يكون بحسب الحال : فإذا كان محتاجًا إلى طعام ؛ فالإحسان إليه بأن تطعمه ، وإذا كان محتاجًا إلى كُسوة ؛ فالإحسان إليه بأن تكسوه ، وإلى اعتبار بأن توليه اعتبارًا ، فإذا دخل المجلس ترحب به ، وتقدمه لأجلِ أن ترفعَ من معنوياته .

فمن أجل هذا النقص الذى قدره اللّه ﷻ عليه بحكمته أمرنا ﷻ أن نحسنَ إليهم .

ابن السبيل ، وهو المسافر ، وهو هنا المسافر الذى انقطع به السفر ، أو لم ينقطع ؛ بخلاف الزكاة ؛ لأن المسافر غريب ، والغريب مستوحش ، فإذا آنسته بإكرامه والإحسان إليه ، فإن هذا مما يأمر به الشرع .

فإذا نزل ابن سبيل بك ضيفًا ؛ فمن إكرامه أن تُكرم ضيافته .

لكن قال بعض العلماء : إنه لا يجب إكرامه بضيافته إلا فى القرى دون الأمصار ! .

ونحن نقول : بل هى واجبة فى القرى والأمصار ؛ إلا أن يكون هناك سبب ؛ كضيق البيت مثلا ، أو أسباب أخرى تمنع أن تضيف هذا الرجل ، لكن على كل حال ينبغى إذا تعذر أن تُحسن الردَّ .

قوله : « والرِّفقِ بالمَمْلوكِ » : يعني : أن أهل السنة والجماعة يأمرون بالرفق بالمملوك .

وهذا يشمل المملوك الآدمى والبهيم :

- فالرفق بالمملوك الآدمى أن تطعمه إذا طعمت ، وتكسوه إذا اكتسيت ، ولا تكلفه ما لا يُطيق .

- والرفق بالمملوك من البهائم سواء كانت مما تركب أو تحلب أو تقتنى ؛ يختلف بحسب ما تحتاج إليه ؛ ففى الشتاء تجعلها فى الأماكن الدافئة إذا كانت لا تتحمل البرد ، وفى الصيف فى الأماكن الباردة إذا كانت لا تتحمل الحر ، ويؤتى لها بالطعام وبالشراب إن لم تحصل عليه بنفسها بالرعي ، وإذا كانت مما تحمل ، فلا تحمل ما لا تطيق .

وهذا يدل على كمال الشرع ، وأنه لم ينسَ حتى البهائم ، وعلى شمولية طريقة أهل السنة والجماعة .

الفخر بالقول ، والخيلاء بالفعل ، والبغى العدوان ، والاستطالة الترفع والاستعلاء .

فينهون عن الفخر : أن يتفاخر الإنسان على غيره بقوله ، فيقول : أنا العالم ! أنا الغني ! أنا الشجاع ! .

وإن زاد على ذلك أن يستطيل على الآخرين ويقول : ماذا أنتم عندي ؟ فيكون هذا فيه بغى واستطالة على الخلق .

والخيلاء تكون بالأفعال ؛ يتخايل في مشيته وفي وجهه وفي رفع رأسه ورقبته إذا مشى ، كأنه وصل إلى السماء ، والله ﷻ وبّخ من كان هذا فعله ، وقال : ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ [الإسراء : ٣٧] .

فأهل السنة والجماعة ينهون عن هذا ، ويقولون : كن متواضعًا في القول وفي الفعل ، حتى في القول ، لا تثنِ على نفسك بصفاتك الحميدة ؛ إلا حيث دعت الضرورة أو الحاجة إلى ذلك ؛ كقول ابن مسعود رضي الله عنه : « لو أعلم أحدًا هو أعلم منى بكتاب الله تبلغه الإبل ؛ لركبت إليه »[1] ؛ فإنه رضي الله عنه قصد بذلك أمرين :

الأول : حث الناس على تعلم كتاب الله تعالى .

والثاني : دعوتهم للتلقى عنه .

والإنسان ذو الصفات الحميدة لا يظن أن الناس تخفى عليهم خصاله أبدًا ، سواء ذكرها للناس أم لم يذكرها ، بل إن الرجل إذا صار يعدد صفاته الحميدة أمام الناس سقط من أعينهم ؛ فاحذر هذا الأمر .

والبغي : العدوان على الغير ، ومواقعه ثلاثة بينها الرسول ﷺ في قوله : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام »[2] .

فالبغى على الخلق بالأموال والدماء والأعراض .

– في الأموال ؛ مثل أن يدعى ما ليس له ، أو ينكر ما كان عليه ، أو يأخذ ما ليس له ، فهذا بغى على الأموال .

– وفي الدماء : القتل فما دونه ؛ يعتدى على الإنسان بالجرح والقتل .

– وفي الأعراض : يحتمل أن يراد بها الأعراض ؛ يعني : السمعة ، فيعتدى عليه بالغيبة التى يشوه بها سمعته ، ويحتمل أن يراد بها الزنى وما دونه ، والكل محرم ؛ فأهل السنة والجماعة ينهون عن الاعتداء على الأموال والدماء والأعراض .

وكذلك الاستطالة على الخلق ؛ يعنى الاستعلاء عليهم بحق أو بغير حق .

فالاستعلاء على الخلق ينهى عنه أهل السنة والجماعة ، سواء كان بحق أو بغير حق ، والاستعلاء هو

---

(١) أخرجه البخارى (٥٠٠٢) ، ومسلم (٢٤٦٣) .

(٢) أخرجه البخارى (٦٧) ، ومسلم (١٦٧٩) .

أن الإنسان يترفع على غيره .

وحقيقة الأمر أن من شكر نعمة اللّٰه عليك أن اللّٰه إذا مَنَّ عليك بفضل على غيرك من مال أو جاه أو سيادة أو علم أو غير ذلك ، فإنه ينبغى أن تزداد تواضعًا ، حتى تضيف إلى الحسن حُسنى ؛ لأن الذى يتواضع فى موضع الرفعة هو المتواضع حقيقة .

ومعنى قوله : « بحق » . أي : حتى لو كان له الحق فى بيان أنه عالٍ مترفع ؛ فإن أهل السنة والجماعة ينهون عن الاستعلاء والترفع . أو يقال : إن معنى قوله : « الاستطالة بحق » . أن يكون أصل استطالته حقًّا ؛ بأن يكون قد اعتدى عليه إنسان ، فيعتدى عليه أكثر . فأهل السنة والجماعة رحِمهم اللّٰه ينهون عن الاستطالة والاستعلاء على الخلق ، سواء كان ذلك بحق أو بغير حق .

قوله : « ويَأْمُرُون بمعالى الأخلاقِ » : أي : ما كان عاليًا منها ؛ كالصدق والعفاف وأداء الأمانة ونحو ذلك .

قوله : « وينْهَوْن عن سَفْسَافِها » : أي : رديئها ؛ كالكذب والخيانة والفواحش ونحو ذلك .

قوله : « وكلُّ ما يقولونه » : أي : أهل السنة والجماعة .

قوله : « ويفعلونه » : من هذا وغيره .

قوله : « فإنما هم فيه مُتَّبِعون للكتابِ والسنةِ » : وهذه حال ينبغى أن يتنبه لها ، وهو أننا كل ما نقوله وكل ما نفعله نشعر حال قوله أو فعله أننا نتبع فيه الرسول عليه الصلاة والسلام ، مع الإخلاص للّٰه ؛ لتكون أقوالنا وأفعالنا كلها عبادات للّٰه ﷻ ، ولهذا يقال : إن عبادات الغافلين عادات ، وعادات المنتبهين عبادات .

فالإنسان الموفَّق يمكن أن يحول العادات إلى عبادات ، والإنسان الغافل يجعل عباداته عادات .

فليحرص المؤمن على أن يجعل أقواله وأفعاله كلها تبعًا لكتاب اللّٰه وسنة رسول ﷺ ؛ لينالَ بذلك الأجرَ ، ويحصل به كمال الإيمان والإنابة إلى اللّٰه ﷻ .

« أن أمته » . يعني : أمة الإجابة ، لا أمة الدعوة ؛ لأن أمة الدعوة يدخل فيها اليهود والنصارى ، وهم مفترقون ؛ فاليهود إحدى وسبعون فرقة ، والنصارى على اثنتينِ وسبعين فرقة ، وهذه الأمة على ثلاث وسبعين ؛ كلها تنسب نفسها إلى الإسلام واتباع رسول اللّٰه ﷺ .

قوله : « كلها فى النار إلا واحدة » . لا يلزم من ذلك الخلود فى النار ، وإنما المعنى أن عملها مما تستحق به دخول النار .

وهذه الثلاث والسبعون فرقة ؛ هل وقعت الآن وتمت أو هى فى المنظور ؟

أكثر الذين تكلموا على هذا الحديث قالوا : إنها وقعت وانتهت ، وصاروا يقسمون أهل البدع إلى خمسة أصول رئيسية ، ثم هذه الخمسة الأصول يفرِّعون عنها فرقًا ، حتى أوصلوها إلى اثنتين وسبعين

فرقة ، وأبقوا فرقة واحدة ، وهى أهل السنة والجماعة .

وقال بعض العلماء : إن الرسول عليه الصلاة والسلام أبهم هذه الفرق ، ولا حاجة أن نتكلم فنقسم البدع الموجودة الآن إلى خمسة أصول ، ثم نقسم هذه الأصول إلى فروع ، حتى يتم العدد ، حتى إننا نجعل الفرع أحيانًا فرقة تامة من أجل مخالفتها فى فرعٍ واحدٍ ؛ فإن هذا لا يعد فرقة مستقلة .

فالأولى أن نقول : إن هذه الفرق غير معلومة لنا ، ولكننا نقول : بلا شك أنها فرق خرجت عن الصراط المستقيم ؛ منها ما خرج فأبعد ، ومنها ما خرج خروجًا متوسطًا ، ومنها ما خرج خروجًا قريبًا ، ولا نلزم بحصرها ؛ لأنه ربما يخرج فرق تنتسب للأمة الإسلامية غير التى عدها العلماء ؛ كما هو الواقع ؛ فقد خرج فرق تنتسب إلى الإسلام من غير الفرق التى كانت قد عدت فى عهد العلماء السابقين .

وعلى كل حال ؛ فالرسول عليه الصلاة والسلام أخبر أن أمَّته أمة الإجابة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها ضالة ، وفى النار ؛ إلا واحدة ، وهي :

« الجماعة » ؛ يعني : التى اجتمعت على الحق ولم تتفرق فيه .

الذين كانوا على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه هم الجماعة الذين اجتمعوا على شريعته ، وهم الذين امتثلوا ما وصى الله به : ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى : ١٣] ؛ فهم لم يتفرقوا ، بل كانوا جماعة واحدة .

جملة « صار » جواب الشرط قوله : « لكن لما » .

فإذا سئلنا : من أهل السنة والجماعة ؟

فنقول : هم المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب .

وهذا التعريف من شيخ الإسلام ابن تيمية يقتضى أن الأشاعرة والماتريدية ونحوهم ليسو من أهل السنة والجماعة ؛ لأن تمسكهم مشوب بما أدخلوا فيه من البدع .

وهذا هو الصحيح ؛ أنه لا يعد الأشاعرة والماتريدية فيما ذهبوا إليه فى أسماء الله وصفاته من أهل السنة والجماعة .

وكيف يعدون من أهل السنة والجماعة فى ذلك مع مخالفتهم لأهل السنة والجماعة ؟ !

لأنه يقال : إما أن يكون الحق فيما ذهب إليه السلف ؛ لأن السلف هنا هم الصحابة والتابعون وأئمة الهدى من بعدهم . فإذا كان الحق فيما ذهب إليه السلف ، وهؤلاء يخالفونهم ؛ صاروا ليسوا من أهل السنة والجماعة فى ذلك .

قوله : « وفيهم » . أي : فى أهل السنة .

« الصديقون » : جمع صدِّيق ، من الصّدق ، وهذه الصيغة للمبالغة ، وهو الذى جاء بالصدق وصدق به ؛ كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر : ٣٣] .

فهو صادق فى قَصْدِه ، وصادق فى قوله ، وصادق فى فعله .

– أما صدقه فى قصده ؛ فعنده تمام الإخلاص للَّه ﷻ ، وتمام المتابعة للرسول عليه الصلاة والسلام ، قد جرد الإخلاص والمتابعة ، فلم يجعل لغير اللَّه تعالى شريكًا فى العمل ، ولم يجعل لغير سنة الرسول ﷺ اتباعًا فى عمله ؛ فلا شرك عنده ولا ابتداع .

– صادق فى قوله ، لا يقول إلا صدقًا ، وقد ثبت عن النبى عليه الصلاة والسلام أنه قال : « عليكم بالصدق ؛ فإن الصدق يهدى إلى البرّ ، وإن البر يهدى إلى الجنة ، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند اللَّه صدّيقًا »[(١)] .

– صادق فى فعله ؛ بمعنى : أن فعله لا يخالف قوله ، فإن قال فعل ، وبهذا يخرج عن مشابهةِ المنافقين الذين يقولون ما لا يفعلون .

– وأيضًا يصدق بما قامت البينة على صدقه ؛ فليس عنده ردٌّ للحق ، ولا احتقار للخلق .

ولهذا كان أبو بكر أول من سمى الصديق من هذه الأمة ؛ لأنه لما أسرى بالنبى عليه الصلاة والسلام وجعل يتكلم أنه أسرى به إلى بيت المقدس وعرج به إلى السماء ؛ صار الكفار يضحكون به ويكذبونه ويقولون : كيف تذهب يا محمد فى ليلة وتصل فى ليلة إلى ما وصلت إليه فى السماء ، ونحن إذا ذهبنا إلى الشام نبقى شهرًا لم نصله وشهرًا للرجوع ؟ ! فاتخذوا من هذا سُلَّمًا ليكذبوا الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولما وصلوا إلى أبى بكر ، وقالوا : إن صاحبك يحدث ويقول كذا وكذا ؟ قال : إن كان قال ذلك ؛ فقد صدق . فمن ذلك اليوم سمى الصديق ، وهو أفضل الصديقين من هذه الأمة وغيرها .

« الشهداء » جمع شهيد ، بمعنى : شاهد .

فمن هم الشهداء ؟

– قيل : هم العلماء ؛ لأن العالم يشهد بشرع اللَّه ، ويشهد على عباد اللَّه بأنها قامت عليهم الحجة ، ولهذا يعد العالم مبلغًا عن اللَّه ﷻ ورسوله محمد ﷺ ، فيكون شاهدًا بالحق على الخلق .

– وقيل : إن الشهيد من قتل فى سبيل اللَّه .

والصحيح أن الآية عامة لهذا وهذا .

الصالح ضد الفاسد ، وهو الذى قام بحق اللَّه وحق عباده ، وهو غير المصلح ؛ فالإصلاح وصف زائد على الصَّلاح ؛ فليس كل صالح مصلحًا ؛ فإن من الصالحين من همه هم نفسه ، ولا يهتم بغيره ، وتمام الصلاح بالإصلاح .

الأعلام : جمع علم ، وهو فى الأصل الجبل ؛ قال اللَّه تعالى : ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الشورى : ٣٢] ؛ يعني : الجبال ، وسمى الجبل علمًا ؛ لأنه يهتدى به ويستدل به .

---

(١) أخرجه البخارى (٦٠٩٤) ، ومسلم (٢٦٠٧) .

« أعلام الهدى » : الذين يستدل الناس بهم ويهتدون بهديهم ، وهم العلماء الربانيون ؛ فإنهم هم الهداة وهم مصابيح الدُّجى .

المصابيح : جمع مصباح ، وهو [ما] يستصبح به للإضاءة .

الدجى : جمع دجية ، وهى الظلمة ؛ أي : هم مصابيح الظلم ، يستضيء بهم الناس ، ويمشون على نورهم .

« المناقب » : جمع منقبة ، وهى المرتبة ؛ أي : ما يبلغه الإنسان من الشرف والسُّؤدد .

« الفضائل » . جمع فضيلة ، وهى الخصال الفاضلة ، التى يتصف بها الإنسان من العلم والعبادة والزهد والكرم وغير ذلك ؛ فالفضائل سُلَّمٌ للمناقب .

« الأبدال » : جمع بدل ، وهم الذين تميزوا عن غيرهم بالعلم والعبادة ، وسموا أبدالًا : إما لأنهم كلما مات منهم واحد ، خلفه بدله ، أو أنهم كانوا يبدلون سيئاتهم حسنات ، أو أنهم كانوا لكونهم أسوة حسنة كانوا يبدلون أعمال الناس الخاطئة [أعمالًا مصيبة] ، أو لهذا كله وغيره .

الإمام : هو القدوة ، وفى أهل السنة والجماعة أئمة الدين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ؛ مثل : الإمام أحمد ، والشافعي ، ومالك ، وأبى حنيفة ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، وغيرهم من الأئمة المشهورين المعروفين ؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب .

وقوله : « أئمة الدين » : خرج به أئمة الضَّلال من أهل البدع ؛ فهؤلاء ليسوا من أهل السنة والجماعة ، بل هم على خلاف أهل السنة والجماعة ، وهم وإن سموا أئمة ؛ فإن من الأئمة أئمة يدعون إلى النار ، كما قال تعالى عن آل فرعون : ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [القصص : ٤١] .

قوله : « وهم الطائفةُ المنصورةُ » : يعني : أهل السنة والجماعة هم الطائفة المنصورة التى نصَرها اللّه ﷻ ؛ لأنهم داخلون فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر : ٥١] . فهم منصورون ، والعاقبة لهم .

ولكن لا بد قبل النصر من معاناة وتعبٍ وجهاد ؛ لأن النصر يقتضى منصورًا ومنصورًا عليه ؛ فلا بد من مغالبةٍ ، ولا بد من محنةٍ ، ولكن كما قال ابن القيم رحمه الله :

الحَقُّ مَنصورٌ وَمُمتَحَنٌ فَلا تَعجَبْ فَهذي سُنَّةُ الرَّحمَنِ

فلا يلحقك العجز والكسل إذا رأيت أن الأمور لم تتم لك بأول مرة ، بل اصبر و كرر مرة بعد أخرى ، واصبر على ما يقال فيك من استهزاء وسخرية ؛ لأن أعداء الدين كثيرون .

لا يثنى عزمك أن ترى نفسك وحيدًا فى الميدان ؛ فأنت الجماعة وإن كنت واحدًا ، ما دمت على الحقِّ ، ولهذا ثق بأنك منصور إما فى الدنيا وإما فى الآخرة .

ثم إن النصر ليس نصر الإنسان بشخصه ، بل النصر الحقيقى أن ينصر اللَّه تعالى ما تدعو إليه من الحق ، أما إذا أصيب الإنسان بذل فى الدنيا ؛ فإن ذلك لا ينافى [النصر] أبدًا ؛ فالنبى عليه الصلاة والسلام أوذى إيذاءً عظيمًا ، لكن فى النهاية انتصر على من آذاه ، ودخل مكة منصورًا مؤزَّرًا ظافرًا بعد أن خرج منها خائفًا .

هذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم بنحو ما ساقه المؤلف عن عدد من الصحابة عن النبى ﷺ .

قوله : « لا تزال » : هذا من أفعال الاستمرار ، وأفعال الاستمرار أربعة ، وهي : فتئ ، وانفك ، وبرح ، وزال ، إذا دخل عليها النفى أو شبهه .

فقوله : « لا تزال طائفة من أمتى على الحق » . يعني : تستمر على الحق .

وهذه الطائفة غير محصورة بعدد ولا بمكان ولا بزمان ، يمكن أن تكون بمكان تنصر فيه فى شيء من أمور الدين ، وفى مكان آخر تنصر فيه طائفة أخرى ، وبمجموع الطائفتين يكون الدين باقيًا منصورًا مظفرًا .

وقوله : « لا يضرهم » : ولم يقل : لا يؤذيهم ؛ لأن الأذية قد تحصل لكن لا تضر ، وفرق بين الضرر والأذى ، ولهذا قال اللَّه تعالى فى الحديث القدسي : « يا عبادي ، إنكم لن تبلغوا ضرى فتضروني »[1] . وقال سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الأحزاب : ٥٧] ، وفى الحديث القدسي : « يؤذينى ابن آدم ؛ يسب الدهر ، وأنا الدهر »[2] .

فأثبت الأذى ونفى الضرر ، وهذا ممكن ، ألا ترى الرجل يتأذى برائحة البصل ونحوه ، ولا يتضرر بها .

وفى قوله : « حتى تقوم الساعة » . إشكال ؛ لأنه قد ثبت فى « الصحيح » أنها « لا تقوم الساعة حتى لا يقال فى الأرض : اللَّه ، اللَّه »[3] ؛ أي : حتى يمحى الإسلام كله ، ولا يبقى من يعبد اللَّه أبدًا ؛ فكيف قال هنا : « حتى تقوم الساعة » ؟!

وأجاب عنه العلماء بأحد جوابين :

١- إما أن يكون المراد حتى قرب قيام الساعة ، والشيء قد يعبر به عما قرب منه إذا كان قريبًا جدًّا ، وكأن هؤلاء المنصورين إذا ماتوا فإن الساعة تكون قريبة جدًّا .

٢- أو يقال : إن المراد بالساعة ساعتهم .

ولكن القول الأول أصح ؛ لأنه إذا قال : « حتى تقوم الساعة » . فقد تقوم ساعاتهم قبل الساعة العامة

---

(١) أخرجه البخارى (٢٥٧٧) .

(٢) أخرجه البخارى (٤٨٢٦) ، ومسلم (٢٢٤٥) .

(٣) أخرجه مسلم (١٤٨) .

بأزمنة طويلة ، وظاهر الحديث أن هذا النصر سيمتد إلى آخر الدنيا ؛ فالصواب أن المراد بذلك إلى قرب قيام الساعة . والله أعلم .

بهذا الدعاء الجليل ختم المؤلف رحمه الله هذه الرسالة القليلة اللفظ الكثيرة المعنى ، وهي تعتبر خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة ، وفيها فوائد عظيمة ، ينبغي لطالب العلم أن يحفظها .

والحمد لله رب العالمين على الإتمام ، ونسأل الله أن يتم ذلك بالقبول والثواب ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

قمت بمراجعة الكتاب وإضافة ما تدعو الضرورة إليه وحذف ما لا يحتاج إليه في يوم الجمعة السابع عشر من شعبان سنة ١٤١٤هـ ، وقمت بمراجعته مع المضاف مساء يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة ١٤١٥هـ .

❁ قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله :

قوله : « ثُمَّ هُم مَّعَ هَٰذِهِ الأُصُولِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ... » :

* عقد الشيخ رحمه الله هذا الفصل الذي ختم به هذه العقيدة ؛ لبيان منهج أهل السنة في معاملة الناس ، وفي سلوكهم ، في أنفسهم ، وهم مع هذه الأصول المتقدمة كلها من : إيمانهم بالله ، وصفاته مما جاء في الكتاب والسنة على التفصيل المتقدم ، وإيمانهم باليوم الآخر بكل ما أخبر الله به في كتابه ، وأخبر به رسوله ﷺ .

وإيمانهم بالقدر ، وقولهم في الإيمان ، وقولهم في أصحاب الرسول ﷺ على التفصيل المتقدم ، واعتمادهم في الاستدلال على الكتاب والسنة والإجماع ، واقتفاء آثار السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم .

مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، فهم مصلحون ، ومنهجهم ليس علميًّا وعقديًّا فقط .

قوله : « عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ » :

* لا على ما يوجبه الهوى والرأي المجرد ، فالمعتزلة من أصولهم : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لكنهم يُدخلون فيه الخروج على الأئمة ، ومن الناس مَن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر دون أن يتقيد بحدود الشريعة ؛ فيُفسد أكثر مما يُصلح .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل من أصول الدين ، والأدلة عليه كثيرة من نصوص الكتاب والسنة ، فهو واجب عظيم ، به قِوام الدين وقِوام أمر المسلمين ، وما حل بهم من فساد في دينهم ودنياهم إلا بتفريطهم فيما أوجب الله عليهم ، وتفريطهم في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

كما أن من طريقة أهل السنة والجماعة : أنهم يقيمون شرائع الإسلام : الحج ، والجهاد ، والجُمَع ، والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا ، إذا كان القائد ، أو أمير الحج فاجرًا ، لا يعطلون شعائر الإسلام

من أجل فجوره ، فهم يتعاونون مع كل مَن أمرهم بالخير ، فكل مَن قادهم بكتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ اتبعوه ، خلافًا لأهل البدع كالروافض الذي يرون أنه لا جهاد إلا مع إمام معصوم ، والإمام المعصوم الذين يدَّعونه معدوم .

كما أن أهل السنة يحافظون على الجماعات : صلاة الجماعة التي استخف بها كثير من المسلمين ، والنصوص من الكتاب والسنة الدالة على وجوبها ، وعظيم فضلها - كثيرة مشهورة مذكورة .

ويعتقدون معني قوله ﷺ : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا »[1] أي : يؤمنون بالرابطة الإسلامية ، هذه الرابطة التي قد وهنت في نفوس كثير من المسلمين .

وهذه الرابطة تعني : الشعور بآلام وآمال المسلمين « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم ، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر »[2] .

وجماع هذا قوله سبحانه : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات : ١٠] هذه الأخوة لها حق ، وتقتضي المحبة والمواساة ، والمشاركة في الآلام والآمال ، وإن اختلفت وتباعدت أوطانهم ، واختلفت أنسابهم ، فلا يجوز الولاء والبراء على أساس الأرض ، هذا سعودي ، وهذا مصري ، وهذا يمني ...

والمحزن : أن تعامل أكثر الناس الآن على أساس الروابط الجاهلية : التراب ، والوطن ، والوطنية ، وهي التي يُشَاد بها وتُذْكر ويُنَوَّهُ عنها .

والواجب : أن تكون العلاقة التي يبنى عليها الولاء والبراء ، والحب والبغض - هي علاقة الدين ؛ فتحب المؤمنين ممن كانوا ، وأين كانوا ، وتبغض الكافرين ممن كانوا ، وأين كانوا ، قال تعالى : ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة : ٢٢] الآية .

قوله : « وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى الْبَلاءِ ....» :

* وهذه الجملة هي نوع تفصيل لما تقدم ؛ أن من طريقتهم الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، فالمعروف : اسم جامع لكل ما أمر الله به من الواجبات ، أو المستحبات ، فيأمرون بالواجبات على وجه الإلزام ، ويأمرون بالمستحبات على وجه الندب والترغيب .

فمن ذلك : أنهم « يأمرون بالصبر على البلاء » يأمرون بالصبر على المصائب والأقدار المؤلمة ؛ لأن هذا الذي أمر الله به عباده : ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال : ٤٦] ، وقال تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم : ٥] .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

فأثنى الله في كتابه على الصابرين والشاكرين، وهذا شأن المؤمن، قال الرسول ﷺ: «عجبًا لأمر المؤمن؛ إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له»(١).

ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا»، فهم يتخلقون بالأخلاق الفاضلة، ويأمرون بها غيرهم، ومكارم الأخلاق: الأخلاق الكريمة، والأعمال الحسنة الجميلة.

ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، والإحسان إلى اليتامى، والمساكين كما أمرهم الله بذلك: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦].

فمن منهجهم وأخلاقهم: الإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمماليك، والرفق بالخدم والعمال، والخدمُ والعمالُ من جنس المماليك من حيث إنهم مُسْتَخْدَمُون، فيجب الرفق بهم، والإحسان إليهم، وعدم تكليفهم ما لا يطيقون، وأداء حقوقهم، وقد كثر الخدم عند الناس، وكثيرًا ما يتعرضون للظلم ممن هم تحت ولايته وكفالته، فيجب الائتمار بالرفق بهم، والإحسان إليهم.

قوله: «وَيَنْهَوْنَ: عَنِ الْفَخْرِ، وَالْخُيَلاءِ، وَالْبَغْيِ، وَالاسْتِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ»:

* ينهون عن التفاخر والتعاظم، قال النبي ﷺ: «إن الله أوحى إليَّ تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغ أحد على أحد»(٢).

فأهل السنة ينهون عن الفخر، والخيلاء، والبغي على الخلق، والبغي عليهم يعني: بظلمهم في أنفسهم، أو أموالهم، والاعتداء عليهم في ذلك.

والاستطالة: التطاول، والتعاظم على الخلق بحق، أو بغير حق، حتى وإن كان لك حق على أحد فلا تتطاول عليه، ولا تتسلط عليه؛ فالتطاول فيه تعاظم وتسلط بسبب أنك تزري عليه.

قوله: «وَيَأْمُرُونَ: بِمَعَالِيَ الأَخْلاَقِ»:

* هذا قريب من الذي تقدم، يعني: بالأخلاق العالية، فالأخلاق الكريمة عالية فاضلة، فيأمرون بالصدقة، وبذل المعروف، وطلاقة الوجه، والسلام، وعيادة المريض وغيرها.

قوله: «وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسَافِهَا»:

* رديء الأخلاق، وحقيرها، كالبخل، والجبن.

قوله: «وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا أَوَ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»:

---

(١) مسلم (٢٩٩٩)، وأحمد (٤/٣٣٢) من حديث صهيب رضي الله عنه.

(٢) مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

* يأمرون بما أمر اللّه به ، وبما أمر به رسوله ﷺ ، وينهون عما نهى اللّه عنه ، ورسوله ﷺ ، فهم في كل ذلك متبعون ، لا مبتدعون ، ولا متبعون لأهوائهم .

قوله : « وَطَرِيقَتُهُم : هِيَ دِينُ الإِسْلاَمِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ » :

* هذا إجمال تام لما سبق ، فطريقة أهل السنة والجماعة هي دين الإسلام الجامع لكل العقائد الصحيحة ، والعلوم النافعة ، والأعمال الصالحة ، كما قال تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة : ٣٣] طريقتهم هي دين الإسلام ، والمنتسبون للإسلام كثير .

وقد أخبر ﷺ : « أن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار ....» . كما صح بذلك الحديث عن النبي ﷺ قال : « كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة » . وفي لفظ : « قيل : من هي يا رسول اللّه ؟ قال : هي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي »(١) .

فكل هذه الفرق تنتسب للإسلام ، فمن الفرقة الناجية ؟

هي : المستمسكة بالإسلام المحض الخالص ، وفي هذا علم من أعلام نبوته ﷺ ، فقد أخبر عن افتراقها ، ووقع كما أخبر .

قوله : « صَارَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالإِسْلامِ الْمَحْضِ » :

* الإسلام الخالص الذي لم يخلط بالبدع الاعتقادية ، أو العملية ، فالمتمسكون بالإسلام المحض خالصًا عن الشوب ، وعما وقعت فيه الفرق المنحرفة - هم أهل الكتاب والسنة ، هم الفرقة الناجية المنصورة .

وهذه الفرقة أهلها درجات ليسوا على مرتبة واحدة ، بل هم على مراتب كثيرة .

طبقات الأولياء إجمالًا طبقتان :

مقربون ، وأصحاب يمين ، أو سابقون ، ومقتصدون .

فالمقربون السابقون : هم الذين فعلوا الواجبات ، والمستحبات ، وتركوا المحرمات والمكروهات ، وفضول المباحات .

والمقتصدون : هم الذين أدوا الواجبات ، واجتنبوا المحرمات .

فأهل السنة والجماعة مراتب ، فيهم : الصديقون ، والشهداء ، والصالحون ، والصديقون هم أعلى طبقات الأولياء بعد الأنبياء ، كما قال سبحانه : ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء : ٦٩] .

والصديق : هو المبالغ في الصدق ، أو هو كثير الصدق والتصديق ، والصِّديق المطلق في هذه الأمة

---

(١) تقدم تخريجه .

هو أبو بكر ، وصار هذا الوصف ملازمًا له وعَلَمًا عليه وإلا فالصديقية ليست مقصورة عليه .

« ومنهم أعلام الهدى » يعني : فيهم الأئمة الذين يُهْتَدَى بهم ، يُشبَّهون بالأعلام ، أي : الجبال ، وعلامات الطريق التي يُهتدَى بها .

« ومصابيح الدجى » التي يستضاء بها في حنادس الظلام .

ففي أهل السنة أئمة هداة يهتدى بهم في علمهم وعملهم ، على مراتب ، ففيهم : أئمة متبوعون وعباد صالحون تابعون .

فالصحابة سبق الحديث عنهم ، وأنهم مفضلون تفضيلًا مطلقًا على مَن بعدهم ، والتابعون لهم بعد ذلك هم أهل السنة والجماعة ، الذين لزموا الأصول المتقدمة ، واقتفوا واتبعوا آثار السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، فهؤلاء على مراتب : التابعون ، وتابعوهم وتابعوهم إلى يوم القيامة .

وله : « وَفِيهِمُ الأَبْدَالُ » :

* وهذا اللفظ ورد في بعض الأحاديث ، ولكن ذكر شيخ الإسلام وغيره أنه لم يصح حديث الأبدال .

لكن معنى الأبدال صحيح واقع ، والمراد بالأبدال : العلماء العاملون ، والعُبَّاد الصالحون ، الذين يخلف بعضهم بعضًا ، كلما مات عالم قام بدله ، وكلما مات عابد خلفه من بعده ، هؤلاء أبدال ، وجاء في الحديث : « لا يزال اللَّه يغرس في هذا الدين غرسًا يستعملهم في طاعتهم »[(1)] .

فالصالحون والأئمة لا يزالون ، وإن كان في آخر الزمان يقلُّ العلم ويثبت الجهل ، و« اللَّه لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور الرجال ، وإنما يقبض العلم بقبض العلماء »[(2)] ، ولكن هذا لا يعني أنه ينقطع وينصرم وإن قل ، فحجة اللَّه قائمة على عباده إلى أن يأتي أمر اللَّه تبارك وتعالى .

ولهذا نبه الشيخ إلى هذا المعنى بقوله : إن هذه الطائفة لا تزال كما أخبر الرسول ﷺ .

وعندي أن مفهوم أهل السنة والجماعة أوسع من مفهوم الفرقة الناجية ، فالفرقة الناجية المنصورة هم أهل السنة والجماعة ، لكن في أهل السنة السابقون ، والمقتصدون وفيهم الظالم لنفسه ، كما قال تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر : ٣٢] .

لكن المتمسكون بالإسلام المحض علمًا وعملًا ظاهرًا وباطنًا – هم الفرقة الناجية المنصورة ، التي

---

(١) ابن ماجه (٨) ، وأحمد (٤/ ٢٠٠) من حديث أبي عنبة الخولاني رضي الله عنه ، وصححه الألباني في « السلسلة الصحيحة » (٢٤٤٢) .

(٢) البخاري (١٠٠) ، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما .

أخبر بها الرسول ﷺ ، وأخبر أنها لا تزال في قوله : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق »[1] لا تزال : هذا يدل على الاستمرار ، والمقصود : جنس هذه الطائفة ، وإلا فهي أجيال تنقرض ويَخلفهم آخرون « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين ، لا يضرهم مَن خذلهم ولا مَن خالفهم حتى تقوم الساعة » . وفي لفظ : « حتى يأتي أمر اللّٰه تبارك وتعالى » .

والساعة هنا فُسرت بقبض أرواح المؤمنين في آخر الزمان عند قرب قيام القيامة الكبرى ، فإنه تعالى يرسل ريحًا فتقبض أرواح المؤمنين ، فتخلو الأرض من الخير ، ولا يبقى في الأرض إلا شرار الخلق ، وعليهم تقوم الساعة .

فهذه الطائفة مستمرة إلى أن يأتي أمر اللّٰه تبارك وتعالى ويأتي الأجل الذي قدَّره اللّٰه لبقاء هذا الدين ، وبقاء حَمَلته .

فنسأله سبحانه وتعالى أن يجعلنا بمَنّه وكرمه من هذه الطائفة ، وأن يثبتنا على دينه ، وأن يرزقنا الاستقامة على الحق ، وأن يجعلنا هداة مهتدين ، غير ضالين ولا مضلين ، ونسأله تعالى أن يعصمنا من مضلات الفتن ، ما ظهر منها ، وما بطن ، وصلى اللّٰه وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد ، والحمد للّٰه رب العالمين أولًا وآخرًا .

۞ قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه اللّٰه :

قوله : « ثم هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » :

هذا الفصل كالمتمم للفصل الذى قبله ، فيه بيان لصفات أهل السنة ، التى هى من مكملات العقيدة .

فقوله : (ثم هم) ؛ أهل السنة .

(مع هذه الأصول) ؛ أى : التى مر ذكرها ؛ أى : مع قيامهم بها علمًا وعملًا ، يتحلون بصفاتٍ هى من مكملاتها وثمراتها فهم :

(يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) كما وصفهم اللّٰه بذلك فى قوله : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ .

والمعروف هو اسم جامع لكل ما يحبه اللّٰه من الإيمان والعمل والصالح ، والمنكر اسم جامع لكل ما يكرهه اللّٰه وينهى عنه .

(على ما توجبه الشريعة) ؛ أى : باليد ، ثم باللسان ، ثم بالقلب ، تبعًا للقدرة والمصلحة ، خلافًا للمعتزلة الذين يخالفون ما توجبه الشريعة فى هذا ، فيرون أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو الخروج على الأئمة .

---

(١) تقدم تخريجه .

قوله : (ويرون إقامة الحج والجمع والأعياد مع الأمراء ، أبرارًا كانوا أو فجارًا) ؛ أى : ويعتقد أهل السنة وجوب إقامة هذه الشعائر مع ولاة أمور المسلمين .

(أبرارًا كانوا أو فجارًا) ؛ أى : سواء كانوا صالحين مستقيمين ، أو فساقًا فسقًا لا يخرجهم عن الملة .

وذلك لأن غرض المسلمين من ذلك هو جمع الكلمة والابتعاد عن الفرقة والخلاف ؛ ولأن الوالى الفاسق لا ينعزل بفسقه ، ولا يجوز الخروج عليه ؛ لما يترتب على ذلك من ضياع الحقوق وإراقة الدماء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذى سلطانٍ ، إلا وكان فى خروجها من الفساد أكثر من الذى فى إزالته . اهـ .

وأهل السنة يخالفون فى ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والشيعة الذين يرون قتال الولاة والخروج عليهم ، إذا فعلوا ما هو ظلم ، أو ظنوه ظلمًا ، ويرون ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وقوله : (ويحافظون على الجماعات) ؛ أى : ومن صفات أهل السنة أنهم يحافظون على حضور صلاة الفريضة مع الجماعة ؛ جمعةً أو غيرها ؛ لأن ذلك من أعظم شعائر الإسلام وطاعة لله ورسوله فى ذلك . خلافًا للشيعة الذين لا يرون الصلاة إلا مع الإمام المعصوم .

وخلافًا للمنافقين الذين يتخلفون عن صلاة الجماعة ، وقد وردت أحاديث فى فضل صلاة الجماعة ، والأمر بها ، والنهى عن تركها ، ليس هذا موضع ذكرها .

قوله : (ويدينون بالنصيحة للأمة) ؛ أى : يرونها من الدين ، وأصل النصح فى اللغة : الخلوص .

وشرعًا : هى إرادة الخير للمنصوح له ، وإرشاده إلى مصالحه ، فأهل السنة يريدون الخير للأمة ، ويرشدونها إلى ما فيه صلاحها .

ومن صفات أهل السنة التعاون على الخير ، والتألم لألم المصابين منهم .

فهم (يعتقدون معنى قوله ﷺ : « المؤمن للمؤمن كالبنيان ، يشد بعضه بعضًا » وشبك بين أصابعه) رواه البخارى ومسلم[1] .

وقوله ﷺ : « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم ، كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » . رواه البخارى ومسلم وغيرهما[2] .

فالحديثان يمثلان ما ينبغى أن يكون عليه المسلمون ، من تعاونٍ ، وتراحمٍ ، وأهل السنة يعملون بمقتضاهما .

---

(١) أخرجه البخارى (١٨٨٢) ، ومسلم (٢٩٣٨) .

(٢) رواه أحمد (٤/٢٧٠) (١٨٢٨٧، ١٨٢٩٣) ، والبخارى (٦٠١١) ، ومسلم (٤/١٩٩٩) (٢٥٨٦) .

وقوله : (المؤمن للمؤمن) ، وقوله : (مثل المؤمنين) المراد بالإيمان هنا الإيمان الكامل .

(كالبنيان) هذا التمثيل يقصد منه التقريب للفهم .

(يشد بعضه بعضًا) بيان لوجه الشبه .

(وشبك بين أصابعه) تمثيل آخر ، يقصد منه التقريب للفهم .

(توادهم) ؛ أي : محبة بعضهم لبعضٍ .

(تعاطفهم) ؛ أي : عطف بعضهم على بعضٍ .

قوله : (كمثل الجسد الواحد) ؛ أي : بالنسبة إلى جميع أعضائه من حيث الشعور بالراحة أو التعب .

(إذا اشتكى) تألم .

(تداعى) شارك بعضه البعض الآخر فى الألم .

(سائر الجسد) باقيه .

(بالحمى) ما ينشأ عن الألم من حرارة الجسم .

(والسهر) عدم النوم .

وهذا الحديث خبر ، معناه الأمر ؛ أي : كما أنه إذا تألم بعض جسده سرى ذلك الألم إلى جميع جسده ، فكذا المؤمنون ؛ ليكونوا كنفسٍ واحدةٍ ، إذا أصاب أحدهم مصيبة يغتم جميعهم ، ويعملون على إزالتها . وفى هذا التشبيه تقريب للفهم ، وإظهار للمعانى فى الصور المرئية . ومن صفات أهل السنة ثباتهم فى مواقف الامتحان .

(يأمرون بالصبر عند البلاء) الصبر لغةً : الحبس ، ومعناه هنا : حبس النفس عن الجزع ، وحبس اللسان عن التشكى ، والتسخط ، وحبس الجوارح عن لطم الخدود ، وشق الجيوب .

(البلاء) الامتحان بالمصائب والشدائد .

(والشكر عند الرخاء) الشكر : فعل ينبئ عن تعظيم المنعم ؛ لكونه منعمًا ، وهو صرف العبد ما أنعم اللَّه به عليه فى طاعته .

(الرخاء) اتساع النعمة .

(والرضا بمر القضاء) الرضا ضد السخط ، والقضاء لغةً : الحكم .

وعرفًا : إرادة اللَّه المتعلقة بالأشياء على ما هى عليه .

ومر القضاء : ما يجرى على العبد مما يكرهه ؛ كالمرض ، والفقر ، وأذى الخلق ، والحر ، والبرد ، والآلام .

يهتم أهل السنة بالأخلاق ، فيتحلون بالأخلاق الفاضلة ، ويرغبون فيها غيرهم ، فهم (يدعون إلى

مكارم الأخلاق) ؛ أى : أحسنها ، والأخلاق : جمع خلق – بضم الخاء واللام – وهو الصورة الباطنة ، والخلق – بفتح الخاء ، وسكون اللام – هو الصورة الظاهرة ، وهو الدين والسجية والطبع .

ويدعون إلى (محاسن الأعمال) كالكرم والشجاعة والصدق والأمانة .

(ويعتقدون معنى قوله ﷺ) ؛ أى : يؤمنون به ، ويعملون بمقتضاه .

(أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا) رواه أحمد والترمذى ، وقال : حسن صحيح[1] .

وقوله : (أحسنهم خلقًا) ؛ أى : ألينهم وألطفهم ، وأجملهم .

ففى الحديث الحث على التخلق بأحسن الأخلاق ، وفيه : أن الأعمال تدخل فى مسمى الإيمان وأن الإيمان يتفاضل ، وأهل السنة يدعون إلى التعامل مع الناس بالتى هى أحسن ، وإلى إيتاء ذوى الحقوق حقوقهم ، ويحذرون من أضداد تلك الأخلاق من الكبر والتعدى على الناس .

فهم (يندبون) ؛ أى : يدعون .

(إلى أن تصل من قطعك) ؛ أى : تحسن إلى من أساء إليك .

(وتعطى من حرمك) ؛ أى : تبذل العطاء ، وهو التبرع والهدية ونحوها لمن منع عنك ؛ لأن ذلك من الإحسان .

(وتعفو عمن ظلمك) ؛ أى : تسامح من تعدى عليك فى مالٍ ، أو دمٍ ، أو عرضٍ ؛ لأن ذلك مما يجلب المودة ، ويكسب الأجر والثواب .

(ويأمرون) ؛ أى : أهل السنة بما أمر اللَّه به من إعطاء ذوى الحقوق حقوقهم .

(ببر الوالدين) ؛ أى : طاعتهما فى غير معصيةٍ ، والإحسان إليهما بالقول والفعل .

(وصلة الأرحام) ؛ أى : الإحسان إلى الأقربين ، والأرحام جمع رحمٍ ، وهو من تجمعك به قرابة .

(وحسن الجوار) ؛ أى : الإحسان إلى من يسكن بجوارك ببذل المعروف وكف الأذى .

(والإحسان إلى اليتامى) جمع يتيمٍ ، وهو لغةً : المنفرد .

وشرعًا : من مات أبوه قبل بلوغه .

والإحسان إليهم هو برعاية أحوالهم وأموالهم ، والشفقة عليهم .

(والمساكين) ؛ أى : والإحسان إلى المساكين ، جمع مسكينٍ ، وهو المحتاج الذى أسكنته الحاجة والفقر ، والإحسان إليهم يكون بالتصدق عليهم ، والرفق بهم .

(وابن السبيل) ؛ أى : والإحسان إلى ابن السبيل ، وهو المسافر المنقطع به ، الذى نفدت نفقته ، أو ضاعت ، أو سرقت . وقيل : هو الضيف .

---

(١) رواه أحمد (٢/٢٥٠) (٧٣٩٦) ، وأبو داود (٤٦٨٢) ، والترمذى (٢٦١٢) ، وقال الألبانى فى « صحيح الجامع » (١٢٣٠) : صحيح .

(والرفق بالمملوك) ؛ أى : ويأمرون بالرفق بالمملوك ، وهو الرقيق ، ويدخل فيه المملوك من البهائم ، والرفق ضد العنف ، وهو لين الجانب .

(وينهون عن الفخر) وهو المباهاة بالمكارم والمناقب ، من حسبٍ ونسبٍ .

(والخيلاء) - بضم الخاء - : الكبر والعجب .

(والبغى) وهو العدوان على الناس .

(والاستطالة على الخلق) أى : الترفع عليهم ، واحتقارهم ، والوقيعة فيهم .

(بحقٍّ وبغير حقٍّ) لأن المستطيل إن استطال بحقٍّ فقد افتخر ، وإن استطال بغير حقٍّ فقد بغى ، ولا يحل ، لا هذا ، ولا هذا .

(ويأمرون بمعالى الأخلاق) ؛ أى : يأمر أهل السنة بالأخلاق العالية ، وهى الأخلاق الحسنة .

(وينهون عن سفسافها) ؛ أى : رديئها وحقيرها .

والسفساف : الأمر الحقيرُ والردىء من كل شىءٍ ، وهو ضد المعالى والمكارم .

وأصله ما يطير من غبار الدقيق ، إذا نخل ، والتراب إذا أثير .

(وكل ما يقولونه ويفعلونه من هذا وغيره فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة) ؛ أى : كل ما يقوله ويفعله أهل السنة ، ويأمرون به ، وينهون عنه مما تقدم ذكره فى هذه الرسالة ، وما لم يذكر ، فقد استفادوه من كتاب ربهم وسنة نبيهم ، لم يبتدعوه من عند أنفسهم ، ولم يقلدوا فيه غيرهم .

فقد قال اللّه تعالى : ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا﴾ [النساء : ٣٦] .

والأحاديث فى هذا كثيرة ، منها ما ذكره الشيخ .

يواصل الشيخ رحمه الله بيان مزايا أهل السنة والجماعة ، فيبين مزيتهم العظمى ، وهى : أن (طريقتهم دين الإسلام) ؛ أى : هو مذهبهم وطريقهم إلى اللّه ، وأنهم عند الافتراق الذى أخبر النبى ﷺ عن حدوثه فى هذه الأمة ثبتوا على الإسلام ، وصاروا هم الفرقة الناجية من بين تلك الفرق .

وهم الجماعة الثابتة على ما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه ، وهو الإسلام المحض الخالص من الشوائب ، ولذلك فازوا بلقب أهل السنة والجماعة .

وصار فيهم (الصديقون) المبالغون فى الصدق والتصديق .

(والشهداء) القتلى فى سبيل اللّه .

(والصالحون) أهل الأعمال الصالحة .

(وفيهم أعلام الهدى ... إلخ) ؛ أى : وفى أهل السنة العلماء الأعلام المتصفون بكل وصفٍ

حميدٍ ؛ علمًا وعملًا .

(وفيهم الأبدال) وهم الأولياء والعباد ، سموا بذلك ، قيل : لأنهم كلما مات أحد أبدل بآخر ، وفى روايةٍ عن أحمد : أنهم أصحاب الحديث .

(وفيهم أئمة الدين) ؛ أى : فى أهل السنة العلماء المقتدى بهم كالأئمة الأربعة وغيرهم .

(وهم الطائفة المنصورة) ؛ أى : وَأهل السنة هم الطائفة المذكورة فى الحديث : « لا تزال طائفة من أمتى » الحديث . رواه البخارى ومسلم[1] .

قوله : « فنسأل اللَّه العظيم أن يجعلنا منهم ، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا » :

ثم ختم الشيخ رسالته المباركة بالدعاء ، والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، وهو خير ختام ، والحمد للَّه رب العالمين ، وصلى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

۞ قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه اللَّه :

قوله : « ثم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة » :

هذه الجملة من كلام شيخ الإسلام رحمه الله في هذه العقيدة المباركة بيّن فيها أصول مذهب أهل السنة والجماعة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي أنواع التعاملات مع ولاة الأمور الذين ولّاهم اللَّه عز وجل على المسلمين ، فهذا الأصل - وهو الأمر والنهي - من الأحكام العملية ، وإدخاله في العقيدة جاء من جهة أن الفرق الضالة - كالخوارج ، والرافضة ، والمعتزلة - خالفوا في هذا الأصل وتركوا ما كانت عليه الجماعة الأولى ، فخالفت الخوارج طريقة الصحابة ، وخالفت الشيعة والرافضة طريقة الصحابة والتابعين في هذا الأصل ، وكذلك خالفت المعتزلة أهل السنة في هذا الأصل ، فذكر شيخ الإسلام - كغيره من أئمة الإسلام والسنة - مسألة الأمر والنهي ؛ لأنها من المسائل الكبيرة التي خالف فيها أهل السنة أهل الضلالة .

ومسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المسائل العظيمة في الدين ؛ لأن الصلاح في الدين سببه الأمر والنهي والدعوة إلى الخير ، والفساد في الدين أو في حياة الناس سببه ترك ما توجبه الشريعة في مسائل الأمر المعروف والنهي عن المنكر ؛ لهذا صار من المسائل العظام ، وَعَدَّه طائفة من أهل العلم من أصول الدين ومبانيه العظام .

قال رحمه الله : (ثمَّ هُم مَعَ هذهِ الأصولِ) يعني : أهل السنة والجماعة مع هذه الأصول التي سلفت (يأمرونَ بالمعروفِ وينهونَ عنِ المنكرِ ، على ما تُوجِبُهُ الشريعةُ) ، والأمر والنهي جاء في الكتاب والسنة في مواضع كثيرة منها : قول اللَّه عز وجل : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] ، ومنها قوله عز وجل : ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ

(١) البخارى (٣٦٤١) ، ومسلم (١٠٣٧) .

﴿وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ومنها قوله ﷻ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]، ومنها قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]، والآيات في هذا الأصل كثيرة.

ومن السنة قول النبي ﷺ فيما رواه مسلم وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَن رأى منكمْ منكرًا فليغيرهُ بيده، فإنْ لَم يَستطعْ فبلسانِهِ، فإنْ لم يستطعْ فبِقَلْبِهِ، وذلكَ أضعفُ الإيمانِ»[1]، وفي «صحيح مسلم» أيضًا أنه ﷺ قال: «ما من نَبِيٍّ بعثهُ اللّه في أمةٍ قبلي إلا كان له من أمتِهِ حواريونَ وأصحابٌ يأخذونَ بسنتِهِ ويقتدونَ بأمرِهِ، ثمَّ إنها تخلفُ من بعدهمْ خلوفٌ، يقولونَ ما لا يفعلونَ، ويفعلون ما لا يؤمرونَ، فمنْ جاهدهُمْ بيده فهوَ مؤمنٌ، ومنْ جاهدهُمْ بلسانهِ فهوَ مؤمِنٌ، ومَنْ جاهدهمْ بقلبِهِ فهو مؤمنٌ، وليسَ وراءَ ذلك من الإيمانِ حبةُ خردلٍ»[2].

وجاء في «السنن» وفي «المسند» من حديث أبي بكر رضي الله عنه؛ إذ خطب الناس فقال لهم: أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية فتضعونها في غير موضعها، وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإني سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «إنَّ الناس إذا رأَوُا الظالمَ فلم يأخذوا على يديهِ أوشكَ أن يَعُمَّهُمُ اللّه بعقابٍ»[3]. والآيات والأحاديث في هذا الباب كثيرة معلومة يضيق المقام عن ذكرها وبسطها، وقد أجمعت الأمة أيضًا على هذا الأصل وهو وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وهذه الجملة لا شك أنها مهمة وتحتاج إلى تفصيل وبيان؛ لأن شيخ الإسلام أجمل أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله: (على ما تُوجِبُهُ الشريعةُ)، فهذه الكلمة فيها تفاصيل كثيرة: تفاصيل أقوال أهل السنة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيما يأتي نذكر بعض المسائل التي فيها إيضاح لهذه الجملة، منها:

المسألة الأولى: في تفسير (المعروف) و(المنكر)؛ فإن المعروف في النصوص الذي جاء الأمر به هو: ما عُرف حسنه في الشرع، والمنكر هو: ما عُرف قبحه في الشرع، وقال بعض أهل العلم: المعروف اسم جامع لكل ما يحبه اللّه ﷻ ويرضاه من أمور الخير، والمنكر اسم جامع لكل ما يسخطه اللّه ﷻ ويأباه من أمور الشر. فدخل في المعروف الواجبات والمستحبات، ودخل في المنكر

(١) أخرجه مسلم (٤٩/٧٨)، وابن ماجه (٤٠١٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٠/٨٠) من حديث عبد اللّه بن مسعود.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٢١٦٨، ٣٠٥٧)، وابن ماجه (٤٠٠٥) من حديث قيس بن أبي حازم عن أبي بكر. وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٣٢٣٦).

المحرمات ، وأعظم المعروف توحيد الله جل جلاله ، وأبشع المنكر وأقبحه وأردؤه الشرك بالله جل جلاله ؛ ولهذا قال أبو العالية في قول الله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الحج : ٤١] ، قال : (كان أمرهم بالمعروف أنهم دعوا إلى الله وحده وعبادته لا شريك له ، وكان نهيهم عن المنكر أنهم نهوا عن عبادة الشيطان وعبادة الأوثان) .

وكل معروف في القرآن فهو التوحيد ، وكل منكر في القرآن فهو الشرك ؛ ذلك أن الطاعات وأبواب الخير كلها من فروع التوحيد ومن آثار التوحيد ، والمعاصي من آثار الشرك ؛ فلهذا أعظم ما يؤمر به التوحيد ، ويؤمر بفروعه ومسائله ومستلزماته من الطاعات ، وكذلك أعظم ما يُنهى عنه ويُنكر الشرك بالله جل جلاله .

والمعروف درجات والمنكر أيضًا درجات ؛ ولهذا كان من قواعد أهل السنة أنه إذا تزاحم معروفان يُطلب ما كان أعلى ، وإذا تزاحم منكران يُدفع ما كان أعلى ، فيُترك الأقل لما هو أعلى ، ويُنكر الأعلى ؛ لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح ودرء المفاسد .

المسألة الثانية : حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتفصيل الكلام على أحواله :

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مأمور به في النصوص ، وهو واجب ، وهذا الوجوب هل هو وجوب عيني أم كفائي ؟

الجواب : في المسألة تفصيل ، وهو أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب على المعين إذا رآه ؛ كما جاء في الحديث : « من رأى منكمْ منكرًا فليغيرهُ بيده ، فإنْ لم يستطعْ فبلسانِهِ ، فإنْ لم يستطعْ فبِقَلْبِهِ ، وذلكَ أضعفُ الإيمانِ » . فيجب على من رآه عينًا مع القدرة ، وإنكار المنكر له مراتبه التي سيأتي بيانها ، ويجب إنكار المنكر على الأمة على وجه الكفاية .

والمنكرات قسمان والواجبات قسمان ، فهناك واجبات يشترك في معرفتها الجميع ، ومنكرات يشترك في معرفة أنها منكرة جميع المسلمين ، مثاله في الواجبات : الصلاة ، والزكاة ، وصلة الأرحام ، وقراءة القرآن ، وما شابه ذلك . ومثاله في المنكرات : شرب الخمر ، والزنى ، والسرقة ، وأخذ الرشوة ، وشهادة الزور ، ونحو ذلك ؛ فهذا الذي يشترك في معرفته الجميع يجب الإنكار فيه على الجميع ، لا يختص الإنكار فيه بأهل العلم .

وأما ما كان من المسائل التي تحتاج لبيان الأدلة ، واستدلال من أهل العلم ولا يشترك في معرفتها الجميع ، مما لا يعلمه إلا الخاصة ، أو طلبة العلم ؛ فهذه يُشترط فيها لمن أنكر أن يكون على علم ، وأما المسائل التي يكون المورد فيها مورد اجتهاد فإن العلم فيها منوط بأهل العلم الراسخين فيه ، وما كان من المسائل يتعلق بالفرد ؛ فإن الإنكار يكون فيه بحسب علمه ، يعني : إذا علم شيئًا أنكر بحسب العلم ؛

كما ذكر ذلك النووي وغيره .

فتفصيل المقام في هذا لابد منه ، وهو أنه يُشترط لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العلم قبل الأمر والنهي ، فلا يأمر ولا ينهى إلا عالم ، وهناك مسائل العلم بها مشترك ، هذه يأمر بها كل أحد ، فكل مسلم يجب عليه أن يأمر بالصلاة ، وينهى عن الزنى ؛ لأن هذه مشتركة ، وأما المسائل الاجتهادية ، أو المسائل الخفية ، أو المسائل التي تحتاج إلى نظر ورعاية مصالح ونحو ذلك ، فهذه لابد فيها من علم ، لكن علم أهل العلم الراسخين فيه ؛ لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، ودرء المفاسد وتقليلها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللّه تعالى - : (إن الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر يجب عليه أن يكون عالمًا قبل أن يأمر وينهى ، وأن يكون متيقنًا بحصول المصلحة في أمره ونهيه ودرء المفسدة ؛ فإن دخل في الأمر والنهي بظن ولو كان ظنًّا راجحًا أثم ؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) .

فهذه القاعدة أظنها مجمعًا عليها فيما ذكره شيخ الإسلام أن الأمر والنهي المقصود منه تحصيل المصالح ودرء المفاسد ، فإذا كان الآمر والناهي على علم بأن المصلحة من الأمر ستكون برجحان ، وأن المفسدة لن تكون عنده برجحان ، فهذا إذا تيقن ذلك دخل في الأمر والنهي ولم يأثم ، وأما إذا كان مظنونًا أن إنكار المنكر قد يكون معه مصلحة ؛ فإنه يأثم بالأمر والنهي ؛ لأنه لابد فيه من العلم والتيقن ، لأن الظن لا يُكتفى به ، فتحصل من هذه المسألة أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجملة واجب ، وقد يكون واجبًا عينيًا ، وقد يكون واجبًا كفائيًا ، إذا قام به طائفة من الناس كفى البقية ، والمسائل العامة العظيمة الأمر فيها والنهي يكون لأهل العلم لا يدخل فيه العامة أو من لم يكن راسخًا في العلم .

المسألة الثالثة : قول شيخ الإسلام هنا : (علَى مَا تُوجِبُهُ الشريعةُ) فيه أن من أمر ونهى دون رعاية لأحكام الشريعة في الأمر والنهي ، فهو ليس على طريقة أهل السنة ، فأهل السنة يأمرون وينهون على ما توجبه الشريعة لا على ما توجبه الأهواء أو الآراء ، فلابد أن يكون عند الآمر والناهي معرفة بالحكم الشرعي ولديه دليل يعتمده ، وإلا فإنه يكون أمر على غير ما توجبه الشريعة ، وهذا لأجل مخالفة الخوارج والرافضة والشيعة والمعتزلة في هذه المسألة .

وقوله : (علَى مَا توجِبُهُ الشريعةُ) أخرج طوائف المبتدعة ؛ لأنهم غلوا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى إنهم جعلوا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الخروج على ولاة الجور ، أو الفجار من الولاة ، وهذا باطل ومخالف لطريقة أهل السنة والجماعة ، ويقابل هؤلاء منْ ترك الأمر والنهي أصلًا ؛ كحال المتصوفة ، وحال الذين يرون القدر ماضيًا في الناس ، فلا يُحتاج إلى أمر ونهي .

وبسبب هؤلاء المتصوفة دخل أعداء الملة والدين وأعداء الإسلام بلاد الإسلام ، وقد يشابههم غيرهم ممن يتركون الأمر والنهي بحجج واهية ، فكان من أسباب دخول الفرنجة والصليبيين بلاد الإسلام كثرة المتصوفة في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس ؛ لأنهم أقعدوا الناس عن الأمر والنهي ، وأحبطوا في النفوس الجهاد ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

وأهل السنة وسط بين هاتين الطائفتين : فقوم غلوا كالخوارج ومن شابههم ، وقوم جفوا وهم الصوفية ومن شابههم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما توجبه الشريعة يتطلب - كما سبق بيانه - علمًا وغَيْرَةً ، لابد أن يجتمع هذا وهذا ، فالعلم فات الخوارج والمعتزلة ومن شابههم ، والغيرة على دين الله فاتت الصوفية ومن شابههم ، فمن فاتته الغيرة وكان عنده علم فإنه لن يأمر ، ومن كانت عنده غيرة وليس عنده علم بما توجبه الشريعة في الأمر والنهي أفسد ، ومن جراء هذين الفريقين حصل الفساد ، وحصل إضعاف الشريعة في عصور الإسلام من أوائل الزمن إلى زماننا هذا ، فأناس دخلوا بغيرة دون علم ، وأناس علموا ولكن لم يغاروا على دين الله ﷻ ، وهدَى اللهُ من تمسك بأصول أهل السنة ، فغاروا على حرمات الله ، وأمروا ونهوا ، لكن على ما توجبه الشريعة ، فحققوا المصالح ودرءوا المفاسد .

المسألة الرابعة : في قوله ﷺ : « من رأى منكمْ منكرًا فليغيرهُ بيده ، فإنْ لم يستطعْ فبلسانِهِ ، فإنْ لم يستطعْ فبِقَلْبِهِ ، وذلكَ أضعفُ الإيمانِ » . هذا فيه الأمر بتغيير المنكر عند رؤيته ، وفقه هذا الحديث مهم ؛ وذلك أن كلمة « رأى » جاءت في الشرط « من رأى منكم منكرًا فليغيره » ، فهذا الحديث فيه مسائل :

أولًا : الشرط ، وهو شرط الرؤية لوجوب التغيير .

ثانيًا : وجود المنكر .

ثالثًا : التغيير .

والمنكر سبق بيان معناه ، وهو : ما عُلم قبحه بالشرع ، أو أن نكارته كانت بالشرع ، لا بمقتضى الهوى أو مقتضى ما يكون من اجتهاد ناقصي العلم .

ففي قوله : « من رأى مِنْكُمْ مُنكَرًا » ، ليس معنى « رأى » هنا « علم » ، وإنما معناها رؤية البصر ؛ لأنه عداها إلى مفعول واحد ، و« رأى » إذا تعدت إلى مفعول واحد كانت رؤية بصرية « من رَأَى مِنْكُمْ مُنكَرًا » . فتفسيرها بـ « علم » ليس بصحيح ، فالرؤية هنا التي علق عليها وجوب الإنكار هي الرؤية البصرية ، فيجب أن تنكر باليد فإن لم تستطع فباللسان ؛ وذلك إذا رأيت المنكر بعينيك مع شرط القدرة .

أما إذا لم تره ولكن سمعته سماعًا محققًا ؛ كأن سمعت امرأة تصرخ ، أو سمعت بسماع محقق رجل يراود امرأة ، أو سمعت سماعًا محققًا ملاهي .. ونحو ذلك ، فهذه ألحقها أهل العلم بالرؤية ؛ لأنها متيقنة بحاسة السمع كتيقن المرئي بحاسة الرؤية ، وأما غير ذلك مما يُخبر به المرء ، فليس المجال فيه مجال

إنكار، وإنما يجب الإنكار على من رأى أو سمع سماعًا محققًا، أما من أُخبر فمجاله مجال النصيحة، والنصيحة غير الإنكار، فالنصيحة عامة، ومن النصيحة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإن الأمر والنهي ما كان نصيحةً لها شروطها ولها أحوالها بما جاء في الشريعة، أما النصيحة فهي عامة؛ كما جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «الدينُ النصيحةُ» ثلاثَ مراتٍ، قال: قيلَ: يا رسولَ اللَّهِ لمنْ؟ قالَ: «للَّهِ ولكتابِهِ ولأئمةِ المسلمينَ»[1]. فالدين كله نصيحة، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم تشمل الأمر والنهي، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعض النصيحة لكن له شروط خاصة، فهو كالمخصص من العام، والتخصيص من العموم بشروطه هذا له أحكامه المعروفة، فليست كل أحكام النصيحة جارية على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليست كل أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جارية على النصيحة؛ بل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نصيحة لعباد اللَّه ولأئمة المسلمين ولعامتهم ولكن بشروطه الشرعية.

ومن الفروق بين النصيحة وبين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: أولًا: أن النصيحة تكون سرًا وتكون مجملة بدون تحديد، هذا الأصل فيها كما قرره أهل العلم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد يكون في بعض أحواله سرًا، ولكن الأصل فيه أن يكون علنًا، فيكون الأمر والنهي إذا رئي المنكر أو سُمع سماعًا محققًا، والنصيحة تكون بأوسع من ذلك؛ بما إذا رئي أو سُمع أو أُخبر أنه حصل كذا وكذا، فالأمر بالمعروف يكون فيما إذا حصل المنكر أمامك، أما إذا حصل في غيبة عنك فإنه يعود إلى الأصل العام وهو النصيحة؛ لأن النبي ﷺ قيد وجوب الإنكار بقوله: «من رأَى منكمْ منكرًا»، فمن رأى وجب عليه، ومن لم ير بل سمع أو قيل له: حصل كذا وكذا. فالمجال فيه مجال نصيحة.

ثانيًا: أن النصيحة تحتاج إلى تثبت واستفصال، والأمر والنهي بما أنه بما حصل أمامك فإنك متيقن منه، يعني: أن النصيحة لمن يحتاج النصيحة تكون بما علمته وتَثَبَّتَ منه، وأما الأمر والنهي فهو لابد فيه من اليقين؛ كما قال شيخ الإسلام وغيره: من الفروق بينهما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متعلق بالمنكر، وأما النصيحة فهي متعلقة بمن ينتفع من الأمر أو النهي عن المنكر، فقوله: «من رأَى منكمْ منكرًا» متعلق بالمنكر وليس فيه ذكر لفاعل المنكر.

قال: «من رأَى منكمْ منكرًا فليُغَيِّرْهُ»، يعني: ليغير المنكرَ، أما الواقع في المنكر فهذا مقامه فيه تفصيل:

الحالة الأولى: أن يكون المنكر الذي رآه من أهل الحسبة، يعني: من نواب الوالي في الإنكار، فهؤلاء حالهم غير حال عامة الناس، فهذا له أن يُعاقب بتخويل السلطان أو ولي الأمر له، فإذا رأى الفاعلَ للمنكر يستحق أن يعاقب فله أن يعاقب بحسب ما جُعل له من السلطة في ذلك، أما عامة الناس – يعني:

---

(١) أخرجه مسلم (٩٥/٥٥)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والنسائي (٤٢٠٨، ٤٢٠٩) من حديث تميم الداري.

غير أهل الحسبة - فهؤلاء في حقهم لابد أن يفرقوا بين المنكر وفاعل المنكر ، فالمنكر يجب إنكاره ، وأما من قام به المنكر فهذا المقام فيه مقام نصيحة ، قال تعالى : ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل : ١٢٥] .

مثال ذلك : إذا رأيت مع أحد المسلمين أمرًا منكرًا أو رأيته يمارس أمرًا منكرًا ، فإنكار المنكر بتغييره باليد إن أمكنك أو باللسان ، أما صاحب المنكر الواقع فيه فهذا تستعمل معه الرفق والأناة ، وما هو أنفع وأصلح له .

ولهذا قال العلماء : إن الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر يشترط له ثلاثة شروط :

الأول : قبل أن يأمر وينهى ، وهو العلم .

الثاني : حين يأمر وحين ينهى ، وهو الرفق .

الثالث : بعد أن يأمر وبعد أن ينهى ، وهو الصبر .

فثم ثلاثة شروط : علم قبله ، ورفق مقارن ، وصبر بعده ؛ كما قال تعالى : ﴿يَـٰبُنَىَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان : ١٧] ، فلابد من الصبر بعد الأمر والنهي ؛ لأن الآمر والناهي يخالف ما يشتهيه الخلق ، فأكثر الناس ولو من المسلمين تبع لأهوائهم ، فيحتاج من يأمر وينهى إلى الصبر ، ولابد من رفق مقارن بمن عمل المنكر ، والإنكار للمنكر نفسه هذا لابد فيه من قوة « من رأى منكمْ منكرًا فليُغَيِّرْهُ » ، فلا يكون فيه مثل ما يقول أهل العصر مجاملة في المنكر نفسه ، أما فيمن فعله فهذا تهاديه وتدعوه بالتي هي أحسن ، وتحجز بينه وبين المنكر بحسب ما تقضي المصلحة .

إذا كان كذلك فتعلق المنكر بفاعل المنكر يحتاج أيضًا إلى تفصيل ؛ ذلك أن المنكر مع فاعله تارة يكون منفكًا ، وتارة يكون ملازمًا ؛ فإن كان منفكًا بمعنى أن المعصية منفكة عن فاعلها أو المنكر منفك عن فاعله ، مثل أن تدخل على أحد - نسأل الله لنا وللمسلمين العافية والسلامة والهداية - فتجد أمامه كأس خمر ، أو تجده يسرق ، أو تجده ينظر إلى صورة عارية أمامه .. ونحو ذلك ، فهذه الجهة فيها منفكة ؛ لأن كأس الخمر منفصل عمن يريد أن يشربه ، والصورة العارية منفصلة عمن يريد أن يشاهدها ، والمال الذي يريد أن يسرقه منفصل عنه ، فإنكار المنكر هنا بأن تغير هذا الذي بين يديه بيدك ، فإن لم تستطع فبلسانك ، بمعنى : تحجزه عن ذلك باللسان ، وأما من كان مريدًا لإتيان هذا المنكر فهنا إذا كان منفكًا فيكون معه النصيحة والرفق والأناة ، فالمنكر نفسه لا تكن رفيقًا به ، وأما من وقع فيه فلابد فيه من الرفق ؛ لأن النبي ﷺ قال : « إنَّ الرفقَ لا يكونُ في شيءٍ إلا زانَهُ ، ولا يُنْزَعُ من شيءٍ إلا شانَهُ »[1] ، هذا بحسب تحقيق المصلحة ؛ فإن كانت المصلحة هنا في أن تكون رفيقًا في إنكار المنكر ، ورفيقًا أيضًا في

(١) أخرجه مسلم (٧٨/٢٥٩٤) من حديث عائشة .

تعليم أو دعوة أو نصيحة من فعل هذا المنكر أو من يريد أن يواقعه ؛ فإن تحقيق المصلحة ودرء المفسدة في هذا المقام لابد منها ، ولكن الأصل أن الإنكار يكون بقوة إلا إذا كان ثم مفسدة ستكون ، فتكون رفيقًا في الأمر والنهي وفي إنكار المنكر والإنكار على من واقعه .

الحال الثانية : أن يكون المنكر ملازمًا لصاحب المنكر ، مثل أن يكون حالقًا للحيته ، أو يكون مسبلًا لإزاره ، أو يكون لابسًا لذهب ، أو يكون سكرانَ ، أو ما شابه ذلك ، فهذه الأشياء اختلط فيها المنكر بفاعله فلا تستطيع أن تغير فتجعل الحليق ملتحيًا ، ولا أن تجعل المسبل مشمرًا ، هذا ليس مستطاعًا ، فيكون هنا الإنكار باللسان ، ويكون الإنكار باليد لأهل الاختصاص لمن له ولاية أو باللسان ، ويكون هنا الرفق والأناة في الأمر والنهي .

وفي قوله ﷺ : « من رأى منكم منكرًا فليُغَيِّرْهُ بيده » عرفنا معنى « رأى » وأن الرؤية هنا بالبصر أو بالسماع المحقق ، أما الخبر غير المتيقن فلابد فيه من التثبت ثم النصيحة ، والنصيحة تكون سرًّا ، والأمر والنهي يكون بحسب الأحوال التي سبق بيانها .

وفي قوله : « منكرًا » المنكر المراد هنا هو ما عُلم نكارته بالشريعة ، وهذا يدخل فيه صورتان :

الأولى : ما كان مجمعًا عليه .

الثانية : ما كان مختلفًا فيه ولكن الخلاف فيه ضعيف ، فهذا يُنكر .

فما أُجمع عليه واضح ، مثل : الزنى والسرقة والرشوة .. إلى آخره ، فهذا يُنكر ، وما اختُلف فيه ولكن الخلاف فيه ضعيف أيضًا يُنكره وما اختُلف فيه والخلاف فيه قوي هذا لا يُنكر ، بل لا يجوز إنكاره ، ولكن يُناظر فيه ويجادل فيه ويبحث فيه .

مثال ما كان الخلاف فيه ضعيفًا : النبيذ الذي تبيحه الحنفية ويبيحه بعض الأوائل ، أو العصير الذي اشتد وصار مسكرًا ، يعني : بقي ثلاثة أيام في حر حتى صار مسكرًا ، فإن طائفة من أهل العلم يبيحونه .

وكذلك من الأمثلة : إباحة الفوائد الربوية ، يعني : إباحة الفوائد البنكية والعمولات ، والمنفعة من وراء القرض ، أو تفصيل أنواع القروض من قروض صناعية وقروض استهلاكية ، ونحو ذلك ، هذه فيها خلاف ، ولكن الخلاف فيها عندنا ضعيف ؛ لأنه ليس لمن خالِف في هذه المسائل حجة واضحة ؛ فهذه تُلحق بالمسائل المجمع عليها فتُنكر ، ولا تدخل في قول من قال : لا إنكار في مسائل الخلاف .

أما ما كان الخلاف فيه قويًّا ، فهذا لا يُنكر ، مثل : قراءة المأموم للفاتحة في الصلاة ، فإن الخلاف في ذلك قوي : هل تجب قراءة الفاتحة على المأموم أم يتحملها عنه الإمام ؟ فهذا خلاف قوي معروف ، وكذلك من المسائل التي فيها الخلاف القوي : زكاة الحلي ، وإعفاء اللحية بعدم أخذ شيء منها أو بما زاد عن القبضة ، ونحو ذلك من المسائل ، هذه المسائل اختلف فيها العلماء ، ومذاهب الأئمة فيها معروفة ، فما كان من هذه المسائل الخلاف فيها قويًّا ؛ فإن الباب فيها باب دعوة ومجادلة لا باب إنكار .

وقال بعض أهل العلم : لا إنكار في مسائل الخلاف ، وهذا القول يحتاج إلى تفصيل ، فقد تبين لنا - بما سبق - أن هذا القول على إطلاقه غلط ، بل الصواب فيه تفصيل القول في مسائل الخلاف ؛ وذلك بأن نقول : مسائل الخلاف تنقسم إلى قسمين :

* مسائل الخلاف فيها ضعيف ، فهذه يُنكر فيها .

* ومسائل الخلاف فيها قوي ، فهذه لا إنكار فيها ، بل يُناظر ويُناقش المخالف .

ولهذا قيّد طائفة من أهل العلم هذا القول ، فقالوا : لا إنكار في مسائل الخلاف إذا كان الخلاف قويًا ، أما ما كان الخلاف فيه ضعيفًا فإنه يُنكر .

وتشابهها عبارة قول من قال : لا إنكار في مسائل الاجتهاد .

ومسائل الاجتهاد غير مسائل الخلاف ، مسائل الاجتهاد التي اجتهد فيها أهل العلم في نازلة من النوازل ، ويكون الاجتهاد فيها في إلحاق النازلة بالنص ، أما مسائل الخلاف فهي ما كان الاجتهاد فيها راجعًا إلى فهم النص ، فإذا كان الفهم راجعًا إلى النص - مثل المسائل التي ذكرناها آنفًا - فهذه تسمى مسائل الخلاف ، فيُقال : لا إنكار في مسائل الخلاف إذا كان الخلاف قويًا ، وأما مسائل الاجتهاد فلا إنكار فيها مطلقًا بدون تفصيل ؛ لأنه اجتهد ، وما دام أنه اجتهد في النازلة ليلحقها بالنصوص ولا نص فيها ، فليس لأحد المجتهدين أن يُنكر على الآخر اجتهاده ، إلا إذا كان اجتهاده في مقابلة النص ، أو في مصادمة القواعد الشرعية على ما هو معلوم في أصول الفقه .

قال : « فليُغَيِّرْهُ بيده » هنا أوجب تغيير المنكر ، وهو إيجاب مشروط بعلمه بأن هذا منكر ، وبأن المصلحة متيقنة ، فإذا غلب على ظنه أن الإنكار لا ينفع فهل يجب الإنكار أم لا يجب ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

الأول : قالت طائفة : يجب الإنكار ؛ لأنه هو الأصل ، ولا دليل يخرج هذه المسألة عن أصلها . وهذا أصح الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله ، وهو قول أكثر أهل العلم .

الثاني : أن رائي المنكر إذا غلب على ظنه عدم الانتفاع بإنكاره ؛ فإنه يستحب له أن ينكر ولا يجب . ومال إلى هذا فيما يُفهم من كلامه : شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، واستدل لهذا بقوله ﷻ : ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى : ٩] ، قال : معنى الآية : إن نفعت الذكرى فذكر ، فأوجب التذكير . ويدخل فيه الأمر والنهي إذا غلب على ظنه الانتفاع به .

ومفهوم الآية أنه إذا لم يغلب على ظنه الانتفاع فإنه لا يجب عليه ، ويكون الحال إذن على الاستحباب ، وهذا القول أظهر عندي وأصح ، وهو قول جماعة كثيرة من أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم ، ويؤيده أن الصحابة رضوان الله عليهم دخلوا على ولاة بني أمية ، ودخلوا على بعض الأمراء في زمنهم ، فوجدوا عندهم منكرات فلم ينكروا ، فحُمل ذلك على أنه غلب على ظنهم عدم الانتفاع بالأمر

والنهي ؛ لأنه أولى من أن يُحمل على أنهم تركوا واجبًا .

وإذا قلنا : إنه لا يجب . يبقى الاستحباب حماية للشريعة ، وصيانة لهذا الواجب الشرعي ، وكما جاء في الحديث : « إنَّ أوَّلَ ما دخل النَّقْصُ على بني إسرائيلَ كان الرجلُ يلقَى الرجلَ فيقول : يا هذا اتقِ اللَّه ودعْ ما تصنعُ فإنه لا يحلُّ لك . ثمَّ يلقاهُ من الغدِ فلا يمنعهُ ذلك أنْ يكونَ أكيلَهُ وشريبَهُ وقعيدَهُ ، فلما فَعَلُوا ذلك ضربَ اللَّه قلوبَ بعضهمْ ببعضٍ »[1] .

فيبقى هذا على جهة الاستحباب دائمًا إذا غلب على الظن أنه لا يُنتفع بإنكار المنكر ، مثل ما يُرى اليوم من وجود النساء كاشفات الوجه في المستشفيات ، أو في بعض الأسواق ، أو في المطارات ، أو السيارات ؛ فإن هذا منكر ، لكن يغلب على الظن أن بعض أولئك النسوة لا ينتفعن بالإنكار ، فمن غلب على ظنه أن المرأة التي رآها على ذلك لا تنتفع بالإنكار ؛ فإنه لا يجب عليه الإنكار ، بمعنى : لا يأثم إن ترك الأمر والنهي .

وعمل أكثر أهل العلم على هذا ، ولكن القول قول أكثر أهل العلم - كما ذكرنا - هو الإيجاب مطلقًا .

وتأثيم المسلمين فيه حرج سيما مع ظهور الدليل في قوله : ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى : ٩] ، وما ذكرنا من عمل الصحابة وأهل العلم .

وشيخ الإسلام في قوله : (على ما توجِبُهُ الشريعةُ) يستحضر هذه المسائل ؛ كما فصلها في كتابه « منهاج السنة النبوية » وغيره من كتبه رحمه الله ، فهذه كلمة عظيمة تميز بها أهل السنة عن غيرهم ، فلابد من تفصيل المقام في ذلك .

قوله : « فليُغيِّرْهُ » وذلك إذا تيقن أن المصلحة راجحة ، ولا يكفي أن يغلب على ظنه حصول المصلحة ؛ بل لابد أن يتيقن أن المصلحة راجحة ، وأن المفسدة زائلة أو مهملة ، تحقيقًا للقاعدة المعروفة : « درء المفاسد مقدم على جلب المصالح » ، وضابطها أنه إذا استوت المصلحة والمفسدة فدرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، ولا نقول : درء المفاسد مقدم . وأما إذا كانت المصلحة راجحة والمفسدة مرجوحة ضعيفة ، فهنا لا نقول : درء المفاسد مقدم على جلب المصالح . بل تحصيل المصلحة راجح ؛ لأنه ما من مصلحة يُراد تحصيلها إلا وتكون مخالفة لأهواء الخلق ، فلابد أن يكون ثم نوع مفسدة ، فقد تأمر بالمعروف أو تنهى عن المنكر فيغضب ذلك الذي تأمره أو تنهاه ، لكن تحققت المصلحة بإزالة المنكر ، وقد تكون هناك فتنة أو قطيعة رحم أو اختلاف في القلوب ، لكن المفسدة الحاصلة بغضبه وما شابه ذلك لا تُقابل بالمصلحة الراجحة .

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦) ، والترمذي (٣٠٤٧) ، وابن ماجه (٤٠٠٦) من حديث عبد اللَّه بن مسعود . وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (٨٦٧) .

فقول من يقول من أهل العلم : « درء المفاسد مقدم على جلب المصالح » هذه قاعدة صحيحة فيما إذا تقاربت المصلحة والمفسدة ، أو تساوت المفسدة والمصلحة ، أما إذا كانت المصلحة راجحة بيقين ، والمفسدة مرجوحة وضعيفة جدًّا بيقين ؛ فإن هذا لا يُقال فيه : درء المفاسد مقدم على جلب المصالح . لأنه ما من مصلحة يُراد تحقيقها إلا ولابد أن يحصل شيء من مفسدة بتحقيقها ؛ لأن الشريعة لم تأت على موافقة أهواء الخلق .

قوله : « فليُغَيِّرْهُ » هذا اللفظ لا يساوي « فليزله » . فالتغيير في الشرع لا يساوي الإزالة ، ويدل عليه أنه قال : « فإنْ لم يستطعْ » ، يعني : إن لم يستطع أن يغيره بيده فليغيره « بلسانِهِ » ، ومعلوم أن تغيير المنكر باللسان قد يكون معه إزالة وقد لا يكون ، وهذا من توسعة الله ﷻ على هذه الأمة ، فيجب التغيير ولكن الإزالة لا تجب ، إلا إذا كانت مستطاعة .

فمن أنكر منكرًا بلسانه فإنه يكون قد غير ، والأمة إذا كانت تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتغير المنكر باللسان ولا تقره ولا تسكت عليه ؛ فإنها تكون مغيرة لا يلحقها الوعيد الذي جاء في قول الله ﷻ : ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ۝ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة : ٧٨، ٧٩] فمن غير باللسان وأنكر المنكر ونهى عنه ؛ فإن هذا يكفيه ، ويحصل به التغيير إلا إذا استطاع التغيير باليد ؛ فإنه يكون مخاطبًا بتغييره باليد ، أما التغيير بالقلب فله ضوابط ، منها :

الأول : أن يكره المنكر ويبغضه .

الثاني : ألا يرضى بحصوله .

الثالث : أن يفارق المكان إن كانت مفارقته راجحة من حيث المصلحة .

هذا بعض ما يتعلق بالأحكام المهمة في هذا الحديث .

المسألة الخامسة : وهي مسألة مهمة تتعلق بالفرق بين نصيحة الولاة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للولاة ؛ بل لعامة الناس .

وقد سبق بيان أن النصيحة تكون سرًّا ، وأن إنكار المنكر الأصل فيه أن يكون علنًا ، وقد جاء في بيان هذا الأصل قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « من كانت عندهُ نصيحةٌ لذي سلطانٍ فلا يكلمهُ بها علانيةً ، وليأخذْ بيده فليخلُ بهِ ، فإنْ قبِلها قبِلها ، وإلا كان قد أدَّى الذي له والذي عليه »[1] ، وهذا الحديث إسناده قوي ولم يصب من ضعف إسناده وله شواهد كثيرة ذكرها الهيثمي في « مجمع

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٨٧٦) ، والطبراني ١٧/٣٦٧ (١٠٠٧) ، والبيهقي في الكبرى ٨/١٦٤ من حديث عياض بن غنم . وصححه الألباني في ظلال الجنة (١٠٩٨) .

الزوائد »[١] ، ويؤيده ما جاء في « الصحيحين » من أنه قيل لأسامة بن زيد : ألا تدخل على عثمان فتكلمه ؟ فقال أسامة : « إنكم لترونَ أنّي لا أكلمهُ إلا أُسمعكمْ ، إني أُكلمهُ في السرِّ دونَ أنْ أفتحَ بابًا لا أكونُ أولَ من فتحهُ »[٢] ، وهذا موافق لهذا الأصل ، وهو أنه ما يقع في ولاية الوالي من مخالفات للشرع فهذا بابه النصيحة ؛ لأنه لا يتعلق برؤية له أو سماع محقق ، أما من رأى السلطان بنفسه يفعل منكرًا فإنه مثل غيره يأمره وينهاه ، وأمر ونهي السلطان يكون عنده ولا يكون بعيدًا عنه ؛ كما جاء في الحديث : « سيدُ الشهداءِ حمزةُ بنُ عبدِ المطلبِ ، ورجلٌ قامَ إلى إمامٍ جائرٍ فأمرهُ ونهاهُ فقتلهُ »[٣] .

فأمر ونهي السلطان يكون فيما رأيته منه بنفسك أو سمعته منه سماعًا محققًا ، فتنكر بحسب الاستطاعة ، وبحسب القدرة ، بحسب ما يتيسَّر علنًا أو غيره .

وأهل العلم فرقوا في هذا المقام - بما سبق بيانه - بين النصيحة فيما يقع في الولاية ، وبين ما يكون منكرًا يفعله السلطان بحضرة الناس ، وقد ورد كثير من الآثار والأحاديث أنكر فيها الصحابة وأنكر فيها التابعون على ذوي السلطان علنًا ، وكلها بدون استثناء يكون فيها أن المنكر فُعل بحضرتهم ، ورأوه أو سمعوه سماعًا محققًا .

مثال ذلك : ما أنكر الرجل على مروان في تقديمه خطبة العيد على الصلاة ، فهذا شيء سُمع منه ، فأنكره عليه علنًا ، فإن السلطان إذا فعل منكرًا فإنه يُنكر عليه ولو كان بحضرة الناس ، بشرط أن يؤمن أن يكون ثم فساد أعظم منه ، مثل مقتلة ، أو فتنة عظيمة ، أو نحو ذلك .

وكذلك ما حصل من الإنكار على عمر رضي الله عنه في لبسه الثوبين ، وكذلك ما حصل من الإنكار على معاوية ، وأشباه ذلك كثير ؛ فإن باب النصيحة غير باب الإنكار ، باب الإنكار يكون برؤية سواء كانت رؤية المنكر من السلطان أم من عامة الناس ، أما باب النصيحة فهو فيما يقع في الولاية .

وقد أفاض ابنُ رجب رحمه الله في تحقيق هذه المسائل في شرحه لحديث « من رأى منكمْ منكرًا » ، وكذلك ابن النحاس في كتابه « تنبيه الغافلين » ، وقد جاء رجل لابن عباس - رضي الله عنهما - فقال له : آمر أميري بالمعروف ؟ قال : « إنْ خِفت أنْ يقتُلك فلا تُؤَنِّبِ الإمامَ ، فإنْ كنتَ لابدَّ فاعلًا فيمَا بينك وبينهُ »[٤] .

وكلام السلف إذا تأملته يدور على هذا الفرق بين النصيحة والإنكار ، فباب الإنكار شيء وباب النصيحة شيء آخر .

المسألة السادسة : في هذا الباب المهم : أن الأمر والنهي يجب على العين أو على الكفاية ، بشرط أن

---

(١) مجمع الزوائد ٥/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٦٧) ، ومسلم (٢٩٨٩/ ٥١) .

(٣) أخرجه الحاكم ٢/ ١١٩، ٣/ ١٩٥، ١٩٩ من حديث جابر بن عبد الله . وصححه الألباني في الصحيحة (٣٧٤) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٤٦٢) .

يأمن أن يؤذى أذى لا يناسبه : يأمن أن يقتل ، أو يضرب ، أو يجلد ، أو يسجن ؛ فإن خاف على نفسه القتل أو السجن ، أو خاف على نفسه قطع الرزق ، أو نحو ذلك ؛ فإنه لا يجب عليه ، ويبقى باب الاستحباب .

وهذا نص الإمام أحمد -رحمه الله تعالى - يشترط في الوجوب أن يأمن على نفسه ؛ فإن خشي فتنة فإنه لا يجب عليه ؛ بل يُستحب إن قوي على البلاء ، وليس كل أحد يقوى على البلاء ، وليس من الإيذاء الذي يُسقط وجوب الأمر والنهي السب ، أو الشتم ، أو إشاعة الإشاعات الباطلة على الآمر والناهي ، هذا لا يُعذر به ، بل يجب عليه أن يأمر وينهى ولو قيل في عرضه ما قيل ، إلا إذا كان ثم إيذاء لا يتحمله في نفسه ، أو في رزقه ، أو ما شابه ذلك .

المسألة السابعة : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يحصل في هذه الأزمان في بعض البلاد من قتل أو تفجير أو نحو ذلك ، أو خروج على ولاة الكفر ، أو على الدول الكافرة ، هذه المسألة مهمة ، ومن المعلوم أنه ما دام أصل الإسلام باقيًا على أئمة المسلمين ولم يرتدوا عن الإسلام ؛ فإنه لا يجوز الخروج عليهم ، ولا الإعانة بالخروج عليهم ، ولا التثبيط عنهم ، هذا أصل عند أهل السنة والجماعة ، وسيأتي تفصيله في الجملة التي بعد ذلك من كلام شيخ الإسلام رحمه الله .

وأما دول الكفر أو ولاة الكفر فإن الخروج عليهم جائز ، لكن جوازه مع القدرة وتحقيق المصلحة ودرء المفسدة ، والمصلحة والمفسدة في ذلك منوطة بقول الراسخين في العلم - كما سبق بيان ذلك - وليست منوطة باجتهاد المجتهد ؛ ولهذا ذكرنا من كلام شيخ الإسلام أن من دخل في هذا الأمر غير متيقن أن المصلحة ستكون وتزول ، وغير متيقن بأنه سيكون بعد المنكر خير ؛ فإنه لا يجوز له ذلك .

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أن مراتب إنكار المنكر أربع فقال :

(الأولى : أن يزول ويخلفه ضده .

الثانية : أن يقل وإن لم يزل بجملته .

الثالثة : أن يخلفه ما هو مثله .

الرابعة : أن يخلفه ما هو شر منه .

فالدرجتان الأوليان مشروعتان ، والثالثة موضع اجتهاد ، والرابعة محرمة) .

فما يحصل من الأمر المعروف والنهي عن منكر بتفجير ونحوه في بعض البلاد يقول أصحابه : فيه إنكار منكر . ولا يُشترط في إنكار المنكر عندهم الشروط التي ذكرنا ، ويقولون : فيه تحقيق مصلحة ودرء مفاسد ، ونحو ذلك .

فنقول : إن قاعدة أهل السنة أن تحصيل المصلحة في هذه المسائل ودرء المفسدة منوطة باجتهاد أهل العلم ؛ لأن هذه مسائل متعلقة بالعامة ، وهي مسألة يتبعها قتل وأذى على الغير ، والمنكر إذا كان

إنكاره بسبب أذى على غيره لم يجز أن ينكره إلا برضا الآخرين ؛ لأنه قد تعلق بهم ، وأما إذا كان سيناله الأذى على نفسه فقط بإنكاره المنكر ، مثل من يقوم إلى سلطان جائر فيأمره وينهاه فيقتله ، فنقول : لا بأس إذا رضيت بذلك لنفسك ، وهذا خير الشهداء ؛ كما قال النبي ﷺ ، أما إذا كان بإنكاره المنكر سيؤذى غيره من الناس ، أو ستنتهك أعراض ، ويكون هناك بلاء ؛ فإنه لا يجوز الإنكار باتفاق أهل العلم .

فإذا كان الإنكار بمثل هذه المسائل فإنه لا يجوز باتفاق أهل العلم ؛ لأنه قد تعدى الضرر ، وإذا تعدى الضرر فإنه لا يجوز إنكاره بمثل هذه الأمور التي فيها الإنكار بأبلغ ما يكون من أنواع الإنكار باليد .

فتحصلنا من ذلك أن المصلحة والمفسدة منوطة بفهم أهل العلم ، وأن أهل العلم هم الذين يقدِّرون المصالح والمفاسد ، فلا يجوز لأحد أن يدخل في مثل هذه المسائل أصلًا إلا بفتوى من أهل العلم ، وأهل العلم لا يفتون في هذه الأمور بالجواز ؛ لأن تحريمها معلوم من أصول الشريعة بتعدي الضرر ؛ ولأن مفسدتها أعظم بكثير من المصالح التي تُظن ؛ بل كثير من أبواب الخير وكثير من الأذى حصل بسبب اجتهادات أو بسبب عمل من لم يأمر وينه على ما توجبه الشريعة ، والعباد يؤاخذون بذنوبهم .

ومقام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحتاج إلى تفصيلات ؛ لكن لعل فيما أسلفنا كفاية ، ومن نظر في كتب أهل العلم في هذا وجد الضوابط ؛ لأن من نفائس العلم معرفة ضابط هذا الحكم ، وألا تؤخذ المسائل بإجمال ، وألا تكون العاطفة هي الغالبة في الحكم على المسائل ، فلابد أن يكون هناك توازن بين الغيرة والعلم ، خاصة في مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى يكون فهمنا للنصوص موافقًا لطريقة ونهج أهل السنة والجماعة .

(ويرونَ إقامةَ الحجِّ والجهادِ والجُمَعِ والأعيادِ معَ الأمراءِ ، أبرارًا كانوا أو فجّارًا ، ويحافظونَ على الجماعاتِ) .

هذا الفصل ابتدأه شيخ الإسلام بالكلام عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما تلا ذلك من المسائل شمل قسمين من الأقسام التي يُدخلها جمعٌ من أهل السنة في العقيدة ، وهذان القسمان هما : منهج التعامل ، والأخلاق ، أو ما يُسمى : المنهج بعامة ؛ حيث إنهم خالفوا طرق أهل الضلال في سلوكهم في أنفسهم ، وفي سلوكهم مع غيرهم ، فاتبعوا في ذلك نصوص الكتاب والسنة ، واقتفوا أثر الرعيل الأول ، وهذا هو الذي سماه بعض المعاصرين : (المواجهة) ، فكلمة (التعامل) ، أو (طريقة المواجهة) ، أو (طريقة الدعوة) ، أو (الأخلاق) ، وما شابه ذلك ، هذه الألفاظ وما دل عليها من المعاني كلها داخلة في عقيدة أهل السنة ، فالعقيدة - كما مر معنا من أول الكتاب إلى هذا الموطن - اشتملت على مباحث متنوعة ، منها مباحث أصلية في شرح أركان الإيمان الستة ، ومنها متممات لذلك ، ومنها الكلام على منهج التلقي والاحتجاج ، والكلام عن النصوص والتسليم لها ، والإجماع ، وحجية ذلك ، وما ينضبط به الأمر والنهي ، وما يتصل بهذه المسائل .

ثم ذكر هنا رحمه الله أصول أهل السنة في مسائل التعامل، فعقيدة أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح فيها طريقتهم في التعامل مع الخلق من المسلمين والمنافقين والكافرين، وكذلك في أصناف المسلمين: تعاملهم مع ولاتهم، وعلمائهم، وخاصة المسلمين وأتقيائهم، وتعامله مع بقية أهل الإسلام من المطيعين، وتعاملهم مع عصاة أهل الإسلام.

فهذه الأنواع من أصناف الناس كلها لأهل السنة والجماعة ضوابط في مواجهتهم وأمرهم ونهيهم وما ينضبط به الأمر؛ لأن هذه المسائل دخل فيها أهل الابتداع والضلال من الخوارج والمعتزلة والرافضة ومن شابههم من الفرق القديمة والحديثة، دخلوا فيها بأهوائهم، فكان من مميزات أهل السنة والجماعة أن لهم منهجًا واضحًا في التعامل مع الناس، وهذا من صلب العقيدة، ودليل ذلك ظاهر في كتب أهل السنة القديمة والحديثة والمتوسطة؛ ككتاب شيخ الإسلام الذي بين أيدينا «العقيدة الواسطية»، وغيره.

فهذه المسائل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحج مع الأمراء، والجهاد مع الأمراء، وإقامة الجمع والجماعات مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا، والدعوة بالنصيحة للأمة وما شابه ذلك، هذه كلها منهج لأهل السنة والجماعة تميزوا به عن غيرهم.

ومسائل الأمر والنهي سبق تفصيلها فيما مضى، وذكر بعدها ما يتعلق بالأمراء وولاة الأمر، فقال: (ويرونَ إقامةَ الحجِّ والجهادِ والجُمَعِ والأعْيادِ معَ الأُمَرَاءِ أبرارًا كانوا أو فجارًا) هذه هي السنة الماضية؛ فإن النبي ﷺ روي عنه - كما في «السنن» - أنه قال: «الجهادُ واجبٌ عليكمْ مع كل أميرٍ، برًّا كان أو فاجرًا»[1]، وفي إسناده بحث.

وأجمع أهل السنة على هذا الأصل لما قر القرار، وأنه لا يجوز الخروج على الولاة، ولا يجوز التخلف عن حضور الجماعات معهم ولو أخروا الصلاة، فقد قال النبي ﷺ: «إنه ستكونُ عليكمْ أُمراءُ يؤخرونَ الصلاةَ عن ميقاتِها، ويخنقونَها إلى شرقِ الموتى، فإذا رأيتموهمْ قد فعلوا ذلك فصلُّوا الصلاةَ لميقاتِها واجعلوا صلاتَكُمْ معهمْ سُبْحَةً»[2]، وكذلك يرون أن الجهاد ماضٍ معهم؛ لأن بر الأمير أو فجوره هذا يرجع إلى نفسه.

وقد قال ابن المبارك -رحمه الله تعالى- في الأبيات المشهورة:

إن الجماعة حبل الله فاعتصموا ... منه بعروته الوثقى لمن دانا
كم يرفع الله بالسلطان مظلمة ... في ديننا رحمة منه ودنيانا
لولا الخلافة لم تؤمن لنا سبل ... وكان أضعفنا نهبًا لأقوانا

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٣٣) من حديث أبي هريرة. وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٤٣٨).
(٢) أخرجه مسلم (٥٣٤/٢٦) من حديث عبد الله بن مسعود.

وقال النبي ﷺ : « سَيَلِيكُمْ أمراءُ يفسدونَ وما يُصلحُ اللَّهُ بِهِمْ أكثرُ ، فمنْ عملَ منهمْ بطاعةِ اللَّهِ فلهُ الأجرُ وعليكمُ الشُّكْرُ ، ومنْ عملَ منهمْ بمعصيةِ اللهِ ، فعليهِ الوزرُ وعليكمُ الصبرُ »[1]. وهذا الأصل عام عند أهل السنة والجماعة في كل أمير ووالٍ ما دام أنه لم يخرج عن الإسلام ، فإذا خرج عن الإسلام وكفر بالله ﷻ كان البحث بحثًا آخر ، فما دام أن اسم الإسلام باقٍ عليه ولو كان ليس معه منه إلا القدر الذي يصح معه بقاؤه على الإسلام ؛ فإن الحج ماضٍ معه ، والجهاد ماضٍ معه ، وكذلك الجمع والجماعات والأعياد ، سواء أكان صالحًا أم طالحًا ، فاسقًا معلنًا للفسق أم مستترًا بالفسق ، الأمر عندهم واحد في ذلك ، والنصوص الدالة على هذا الأصل كثيرة جدًّا في أن طاعة ولاة الأمور واجبة ، وهذا هو طريق أهل السنة والجماعة ، فقد روى البخاري في « صحيحه » أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان مفتيًا في الحج من جهة أمير المؤمنين من ولاة بني أمية ، فكان الذي في إمرة الحج الحجاج بن يوسف الظالم المبير ، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يدخل عليه ويستشيره ويبحث معه أمور الحج والفتوى ، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يصلي خلفه ، فعن سالمٍ قال : كتبَ عبد الملكِ إلى الحجاجِ ألا تُخالفَ ابن عمرَ في الحجِّ . فجاءَ ابن عمرَ رضي الله عنه وأنا معه يوم عرفةَ حين زالتِ الشمسُ فصاحَ عندَ سرادقِ الحجاجِ فخرجَ وعليهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ فقال : ما لك يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : الرواحَ إن كنتَ تريدُ السنةَ . قال هذه الساعةَ ؟ قال : نعم[2]. فشهد معه الخطبة ، وصلى خلفه .

فالصلاة خلف الظالم ، وخلف المفسد ، وخلف المقاتل لأولياء الله ؛ كالحجاج ونحوه ، هذا من سمة أهل السنة ، فلا يتخلفون عن الاجتماع العام في الصلاة وما شابهه لأجل ظلم الأمير ، أو لأجل فسقه في نفسه ، أو ظلمه للأمة ، أو تقتيله الصالحين ، وما شابه ذلك ؛ فإن بقاء الهيبة وبقاء اتباع الأمر ؛ فيه من المصالح عند أهل السنة والجماعة ما هو راجح على مصلحة ترك الظالم والبراءة منه والبعد عنه ، فلا يُتابع في ظلمه ، ولكن يُتعاون معه على ما أمر الله ﷻ من البر والتقوى ، قال تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة : ٢] . والسلف - رضوان الله عليهم - كان لبعضهم في مسألة الخروج على الإمام في أول الأمر اجتهاد خالف فيه النصوص ، وهذا الاجتهاد منه لا يُتبع فيه ؛ بل يُنسب إليه ، هكذا فعل الصحابي فلان أو التابعي فلان ، أو هكذا فعل تبع التابعي فلان فيما خرجوا به على الوالي لتأويل نظروا فيه .

والذين يخرجون على الولاة بالسيف قسمان :

القسم الأول : البغاة ، وهم الذين يخرجون على الإمام بتأويل سائغ لهم ، إما في المال ، أو في الدين ، ونحو ذلك ، فهؤلاء يسمون البغاة - كما قال الفقهاء في تعريف البغاة - فإن كانوا خرجوا بتأويل

---

(١) أخرجه البيهقي في الشعب (٦٩٨٣) من حديث ابن مسعود . وضعفه جدًّا الألباني في الضعيفة (١٣٥٢) .

(٢) أخرجه البخاري (١٦٦٠) .

غير سائغ ، فهم المحاربون الذين جاء فيهم حد الحرابة .

القسم الثاني : الخوارج الذين يتبعون عقيدة الخوارج الأولى ، فليس كل من خرج على ولي الأمر المسلم يكون خارجيًا ؛ بل قد يكون باغيًا له تأويله ، ويقاتل حتى يفيء إلى أمر الله ﷻ ، وقد يكون خارجيًا ، والخارجي له أحكام الخوارج المعروفة ، وهم الذين يخرجون على الإمام لأجل معتقدهم في ذلك .

والنصوص الدالة على وجوب السمع والطاعة كثيرة معروفة مشهورة ؛ كقول الله ﷻ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء : ٥٩] ، وكما ثبت في « الصحيح » أن النبي ﷺ قال : « منْ يُطِعِ الأميرَ فقدْ أطاعني ، ومنْ يعصِ الأميرَ فقدْ عصاني ، وإنما الإمامُ جُنَّةٌ يُقاتَلُ من ورائِهِ ويُتَّقى بهِ ، فإنْ أَمَرَ بتقوى اللهِ وعدلَ فإن له بذلكَ أجرًا ، وإن قال بغيرِهِ فإن عليه منه »[1] . وثبت عنه أيضًا ﷺ أنه قال : « مَن كرِهَ مِن أميرِهِ شيئًا فليصْبِرْ ، فإنه من خرجَ من السلطانِ شِبْرًا ماتَ ميتةً جاهليَّةً »[2] . وهذا فيه عموم .

قال أهل السنة : إن هذا يشمل الأقوال والأعمال والاعتقادات ، فمن رأى من أميره شيئًا يكرهه من الأقوال المخالفة للحق ، أو الأعمال المخالفة للحق ، أو الاعتقادات المخالفة للحق بأن سلك سبيل المبتدعة ؛ فإنه يجب عليه الصبر ، ولا يجوز نزع اليد من الطاعة ؛ وذلك كما فعل الإمام أحمد مع ولاة بني العباس مع أنهم كانوا في شر مقالة ، أخذوا الناس بها ، ودعوا الناس إليها ، وقتلوا وحبسوا فيها من حبسوا ، فكانت طريقة الإمام أحمد أنه لم ينزع يدًا من طاعة ؛ بل نهى ابن نصر الخزاعي في طريقته ورغبته في الخروج على الوالي ، حتى قتل الخزاعي في ذلك ، ولما قيل للإمام أحمد : ألا ترى ما الناس فيه ؟ ألا ترى هذه الفتنة ؟ يعني : فتنة الابتلاء بخلق القرآن ، قال : (هذه فتنة خاصة ، وإذا وقع السيف وسالت الدماء صارت فتنة عامة ، إياكم والدماء ، إياكم والدماء ، إياكم والدماء) وجعل ينفض يديه كالكاره لذلك أشد الكراهية .

وقوله ﷺ : « مَن رأى مِن أميرِهِ شيئًا يكرهُهُ فليصبرْ » . كما هو معلوم في الأصول أن كلمة « شيئًا » نكرة جاءت في سياق الشرط ، فتعم الأشياء التي تُكره ؛ بل قال النبي ﷺ في ولي الأمر الجائر : « تسمعُ وتطيعُ للأميرِ وإنْ ضُرِبَ ظهركَ وأخذَ مالكَ ، فاسمعْ وأطعْ »[3] ، وهذا يدل على إطلاق السمع والطاعة في هذا المقام ، وذلك لأن ضرره يكون محدودًا ، أو الفتنة التي تحصل به أو الظلم الذي يحصل منه

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) ، ومسلم (١٨٤١/٤٣) ، والنسائي (٤٢٠٧) من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٣، ٧٠٥٤، ٧١٤٣) ، ومسلم (١٨٤٩/٥٦) من حديث ابن عباس .

(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٧/٥٢) من حديث حذيفة بن اليمان .

يكون محدودًا ، أما إذا عم ونزعت اليد من طاعة فإن ذلك يكون مسببًا لأنواع من الفساد .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض كلام له قال : « ولم تخرج طائفة على ولاة الأمر إلا وكان ما أفسدوا بالخروج عليه أعظم مما ظنوه من الصلاح » .. وهذا جربه من جربه في عصر التابعين ومن بعدهم فما نفع ؛ ولهذا ذكر بعضهم - كالحافظ ابن حجر - أن الخروج على الوالي كان فيه قولان عند السلف ثم استقر أمر أهل السنة والجماعة على أنه لا يجوز الخروج على الولاة ، وذكروا ذلك في عقائدهم .

وهذا القول - من أنه ثم قولان فيه السلف - ليس بجيد ؛ بل السلف متتابعون على النهي عن الخروج ، لكن فعل بعضهم ما فعل من الخروج ، وهذا يُنسب إليه ولا يُعد قولًا ؛ لأنه مخالف للنصوص الكثيرة في ذلك ؛ كما أنه لا يجوز أن ننسب إلى من أحدث قولًا في العقائد ولو كان من التابعين بأن نقول : هذا قول للسلف ، فكذلك في مسائل الإمامة لا يسوغ أن نقول : هذا قول للسلف ؛ لأن من أحدث القول بالقدر كان من التابعين ، ومن أحدث القول بالإرجاء كان من التابعين - من جهة لُقيِّه للصحابة - لكن رُدت تلك الأقوال عليه ، ولم يُسَوِّغ أحدٌ أن يقول : كان ثم قولان للسلف في مسألة كذا . فكذلك مسائل الإمامة أمر السلف فيها واحد ومن تابعهم ، وإنما حصل الاشتباه من جهة وقوع بعض الأفعال من التابعين أو تبع التابعين أو غيرهم في ذلك ، والنصوص مجتمعة عليهم لا حظ لهم منها .

قال : (ويرونَ إقامةَ الحجِّ والجهادِ) ، أهل السنة والجماعة لم يتخلفوا عن الجهاد في أي فترة من فترات تاريخ الإسلام ما دام أن الوالي الذي أمر بالجهاد أو حث عليه مسلم ، أو كان في زمنه ، فهم لا يتخلفون عن الجهاد ولو كان الوالي فيه ما فيه من الظلم والطغيان ونحو ذلك ؛ كما كان من بعض ولاة بني أمية ، وبعض ولاة بني العباس ، فمن بعدهم .

قال : (والجمعِ والأعيادِ) ، كذلك الجمع والجماعات ماضية مع الأئمة ، وقد ذكر النبي ﷺ - كما جاء في « صحيح مسلم » وغيره - قال : « إنه ستكونُ عليكم أمراءُ يؤخرونَ الصلاة عن ميقاتها ويخنقونَهَا إلى شَرَقِ الموتى ، فإذا رأيتموهُمْ قد فَعلُوا ذلك فصلُّوا لميقاتها ، واجعلوا صلاتكم معهم سبحةً »[1]. وقد ذكر ابن عبد البر في « التمهيد » أن بعض ولاة بني أمية كانوا يحبسون الناس في صلاة الجمعة فلا يخرجون إلا قريب العصر ، وكان الصحابة في الناس ، وكان التابعون وسادة التابعين وعلماء التابعين في الناس ، وكان الشُّرَط يقفون على الرءوس ألا يصلي أحد قبل إتيان الأمير ، فكانوا يلقون من ذلك عنتًا وشدة ، قال ابن عبد البر : (فكان بعضهم يصلي إيماءً خشية ذهاب الوقت).

فكانت هذه المسائل في الزمن الأول شديدة في مسائل الصلاة والعبادة ، وكان الأمر ما يراه الأمراء في ذلك الزمان ، ومع ذلك كانت طريقة أهل السنة واحدة ؛ لأن النصوص دلت على شيء عام ، ونهت

(١) تقدم تخريجه .

عن شيء محدد ، فلزموا ذلك ولم يختلفوا فيه مع تغير الأحوال في الأزمنة المختلفة .

قال : (معَ الأمراءِ ، أبرارًا كانوا أو فجارًا) ، والأمير يشمل ولي الأمر ، ويشمل الأمير الذي جعله ولي الأمر أميرًا ، سواء كانت إمارة حضر أم إمارة سفر ، فالأمير هو من جعل أميرًا على من عنده ، فهذا إذا كان أميرًا بالولاية العامة ، أو كان أميرًا بالولاية الخاصة : فإنه ينعقد له الأمر برًا كان أو فاجرًا ، وقد صلى ابن مسعود رضي الله عنه وغيره مع بعض ولاة الكوفة لعثمان ، وكان منهم من يشرب الخمر ، وكان يُصلي بهم الفجر أربعًا ، ونحو ذلك .

المقصود من ذلك أن بر الأمير أو فجوره هذا ليس له نظر من جهة الطاعة ، فيطاع الأمير سواء كان صالحًا أو فاسدًا ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : « إنَّ اللَّهَ ليؤيِّدُ هذا الدينَ بالرجلِ الفاجرِ »[1] .

والإمارة أو الولاية أو الإمامة تنعقد عند أهل السنة والجماعة بأحد أمرين :

الأول : ولاية الاختيار ؛ وذلك باختيار أهل الحل والعقد له ثم بيعتهم له ، وهذه أفضل أنواع الولاية ، لو حصلت لا يعدل عنها إلى غيرها ، فلا يكون على الأمة إلا من يُختار لها ، وولاية الاختيار هذه منها : ولاية الخلفاء الراشدين - أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي - رضي الله عنهم ، وكذلك ولاية معاوية بن أبي سفيان لما تنازل له الحسن بالخلافة ؛ فإنها كانت ولاية اختيار ، ثم بعد ذلك لم يصر ولاية اختيار إلا في أزمنة محدودة وفي أمكنة متفرقة ليست عامة ولا ظاهرة .

الثاني : ولاية الإجبار ، وهي أن يتغلب أحد على المسلمين بسيفه وسنانه ، ويدعو الناس إلى بيعته ؛ فإن هذا تلزم بيعته ؛ لأنه تغلب ، وهذه تُسمى : ولاية تغلب ، قال العلماء : (وهذا النوع من الولاية تلزم به الطاعة وجميع حقوق الإمامة) . لكن ليس هذا هو الأصل ، وليس مختارًا ، بل هو لدرء الفتنة وللالتزام بالنصوص ؛ فإن النصوص أوجبت طاعة الأمير وعدم الخروج عليه ، وهذا تغلب على الناس ودعاهم إلى طاعته ، فلا يجوز أن يُتخلف عن مبايعته مهما حصل .

وتنوعت الولاية في زمن الخلفاء :

* فكانت ولاية أبي بكر رضي الله عنه بنص من رسول الله ﷺ وبالاجتماع عليه .
* وولي عمر رضي الله عنه بنص من أبي بكر رضي الله عنه ثم بالاجتماع عليه .
* وولي عثمان رضي الله عنه بأن جعل عمر الولاية في ستة نفر اختاروا عثمان من بينهم ، ثم بايعه الناس .
* وعلي رضي الله عنه لم يجتمع الناس عليه ، وإنما بايعه من كان في المدينة .

وهذا فيه أن الولاية الشرعية تحصل بالتنصيص عليه من الوالي قبله ، وهو الذي أخذه معاوية رضي الله عنه حين عقد البيعة ليزيد بن معاوية في حياته ولاية للعهد ، فلزمت ذلك في حياته واستمرت بعده .

فولاية التنصيص هذه إن كان بعدها اختيار من أهل الحل والعقد صارت ولاية اختيار ، وإن كانت

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٦٢، ٤٢٠٣، ٦٦٠٦) ، ومسلم (١١١/١٧٨) من حديث أبي هريرة .

من جهة الغلبة بأن لا يستطيع أحد أن يخالف وإلا فُعل به وفُعل صارت ولاية تغلب ؛ ولهذا يعدون ولاية يزيد بن معاوية من ولاية التغلب وليست ولاية الاختيار ، بخلاف معاوية رضي الله عنه فإنه خير ملوك المسلمين ، وولايته كانت بالاختيار ؛ لأن الحسن رضي الله عنه تنازل له عن الخلافة وعن إمرة المؤمنين ، فاجتمع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين ، وسُمي ذلك العام عام الاجتماع أو عام الجماعة ، فالمقصود من ذلك أن حصول الولاية الشرعية يكون بولاية الاختيار أو ولاية الإجبار والتغلب .

والولاية فيها أفضل وفيها الجائز ، أما الأفضل فأن تجتمع في ولي أمر المسلمين الشروط الشرعية التي جاءت في الأحاديث ، وهي كونه مكلفًا ، مسلمًا ، عدلًا ، حرًا ، ذكرًا ، عالمًا ، مجتهدًا ، شجاعًا ، ذا رأي وكفاية ، سميعًا ، ناطقًا ، قرشيًا ، ونحو ذلك من الشروط المعتبرة العامة التي تكلم عليها الفقهاء .

وهذه الشروط في ولاية الاختيار ، أما ولاية التغلب فإنما هي لدرء الفتنة ، يُقر الوالي ولو كان عبدًا حبشيًا ؛ كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي في « الصحيح » ، قال : « إنَّ خليلي أوصاني أنْ أسمعَ وأطيعَ وإنْ كان عبدًا مُجدَّعَ الأطرافِ »[1] ، وهذه عامة في ولاية التغلب ، وفي الرواية الثانية : « اسمعوا وأطيعوا وإنِ استُعمِلَ عليكمْ عبدٌ حبشيٌّ كأنَّ رأسهُ زَبيبةٌ »[2] . وهذه فيها بيان أن اجتماع الشروط المعتبرة – أن يكون قرشيًا عالمًا ونحو ذلك – يكون في ولاية الاختيار ، أما في ولاية التغلب فلا يُنظر إلى هذه الشروط ؛ لأن المسألة غلبة بالسيف .

فينبغي تحرير هذا المقام ، وظهور الفرق بين ولاية الاختيار وولاية التغلب ، وكل منهما ولاية شرعية عند أهل السنة والجماعة يجب معها حقوق الأمير كاملة ، فالنصوص أوجبت طاعة ولاة الأمر كما جاء في قول الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] ، قال ابن القيم رحمه الله وغيره : (لم يأمر الله تعالى بطاعة أولي الأمر استقلالًا ، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول ، إيذانًا بأنهم إنما يُطاعون تبعًا لطاعة الرسول ، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة) ، فليس لهم الحق في أن يحلوا حلالًا ، ولا أن يحرموا حرامًا ، ولا أن يأمروا بما لم يبحه الله تعالى ؛ فإن أمروا بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، يعني : أن طاعة ولاة الأمور طاعة واجبة في غير المعصية ، وهذا الذي دلت عليه النصوص أن الأمير يطاع في غير معصية ، والنصوص لم تُفرِّقْ بين ولاة العدل وولاة الجور ؛ فإنها عامة في كل أمير وولي أمر المسلمين .

وهكذا عقائد أهل السنة يُطلقون ويقولون : (برًا كان أم فاجرًا) ، فيرون حقوقه كاملة ، سواء كان برًا

---

(١) أخرجه مسلم (٦٤٨/ ٢٤٠، ١٨٣٧/ ٣٦) من حديث أبي ذر .

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٣، ٧١٤٢) ، وابن ماجه (٢٨٦٠) من حديث أنس بن مالك .

أو فاجرًا ، يعني : سواء كان عادلًا أم ظالمًا ، فالنصوص أوجبت الطاعة وحرمت الخروج ، وحرمت أيضًا طاعة الأمير في المعصية ؛ لأن حق الله ﷻ واجب ، فإذا أمر بمعصية فلا يُطاع . ويُفهم من ذلك أن أهل السنة والجماعة جعلوا طاعة الأمراء في أربعة أشياء من الحكم التكليفي : الواجبات ، المستحبات ، المباحات ، المكروهات .

وهذه الأربعة جارية أيضًا في حقَ ولاية الوالد على ابنه ؛ فإنه يُطاع في الواجب ، والمستحب ، والمباح ، والمكروه ، إذا قال لابنه : افعل كذا . وهو مكروه ؛ فإن طاعته واجبة ، وفعل المكروه لا إثم فيه ، فيرجح جانب الواجب ؛ لأنه أرجح من جهة الحكم .

يبقى الحكم التكليفي الخامس وهو ما نُهي عنه نَهْي تحريم ؛ فإنه لا يُطاع فيه ؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وبعض أهل العلم فرق ، وقال : الولاة قسمان :

* ولاة عدل .
* وولاة جور .

فولاة العدل يُطاعون في غير المعصية ، وأما ولاة الجور فلا يطاعون إلا فيما يُعلم أنه طاعة ، أما ما لا يُعلم أنه طاعة فإنهم لا يُطاعون فيه ؛ لأنه لا يؤمن أن يأمروا العبد بمعصية ، فلابد أن يعلم أن هذا طاعة حتى يطيع .

وهذا القول فيه مخالفة للنصوص ، وهو موجود في بعض كلام شيخ الإسلام ابن تيميةرحمه الله تعالى .

وشيخ الإسلام حين ذكر هذا الكلام أراد به ما قيل في منعه حين مُنع من القول بعقائد السلف الصالح ، ومنع شيخ الإسلام رحمه الله إذ ذاك فيه معصية ؛ إذ لا أحد في وقته قام بنشر عقيدة السلف الصالح مثله ، فلو مُنع واستجاب للمنع مطلقًا فإن ذلك يكون انطفاء لعقيدة السلف الصالح ، وقد رأى في وقته أنه لا أحد يقول بعقيدة السلف الصالح وينشرها بين الناس ؛ فلهذا ذكر شيخ الإسلام هذا التفريق ، وهو من اجتهاداته ، وأكثر أهل العلم على خلافه ، وشيخ الإسلام معذور فيما قال ؛ لأنه رأى ما تشتد الحاجة إليه في وقته ؛ بل هو من الضروريات ، فبيان عقيدة السلف الصالح أعظم من حاجة الناس إلى الأكل والشرب والمسكن والملبس ، وليس ثَمّ من يقوم بها في وقته ؛ بل منذ انتهاء القرن الرابع الهجري لا أحد يقوم بعقيدة السلف الصالح بظهور وتفصيل إلا ما كان من أفراد ليس لهم جهد وجهاد ، يعني : ليسوا بمرتبة شيخ الإسلام في الظهور والبيان .

والنبي ﷺ وعد هذه الأمة بأنها لا يزال طائفة منها ظاهرة على الحق ، وهذا التفريق بين طاعة الإمام العدل في غير المعصية ، وطاعة إمام الجور والظلم فيما يُعلم أنه طاعة ، هذا التفريق غير صحيح ؛ لأنه

مخالف للنصوص إلا في حالة معينة ، وهي ألا يوجد من يقوم ليبين الناس الواجب عليهم من جهة الاعتقاد ومن جهة العبادة ، فإذا كان ليس ثم من يقوم بتبيين ما يصحح للناس عقيدتهم وعبادتهم ؛ فإنه يقال : إنه لا يُطاع في ذلك . لأن طاعته في ترك بيان العقيدة المتعينة على هذا الفرد ، أو بيان العبادات المتعينة على هذا الفرد ، هذه معصية ، فرجع الأمر إلى الحال الأولى ، وصارت المسألة بما دلت عليه النصوص أن الولاة يُطاعون في غير المعصية في الأحكام الأربعة التكليفية ، وإذا أمروا بمعصية فلا يطاعون .

قال في وصف أهل السنة والجماعة : (ويحافظونَ على الجماعاتِ) ، وهذا الوصف لهم منهج من منهجهم وطريقتهم وسلوكهم ، أنهم يحافظون على الجمع والجماعات مخالفين في ذلك طوائف الضلال ، ومن هذه الطوائف :

الأولى : طائفة المنافقين ؛ فإن المنافقين لا يحضرون الجماعات ، ولا يحضرون الجمع إلا مع من اشتهوا .

الثانية : الروافض الذين يقولون : لا جمعة ولا جماعة إلا مع الإمام المعصوم .

الثالثة : الخوارج ؛ لأن الخوارج لا يصلون إلا خلف من كان على مثل عقيدتهم .

الرابعة : الذين لا يصلون إلا خلف من يعلمون عقيدتهم في الباطن .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في موضع : (ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ، لا يدعون الجمعة والجماعة - كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم - فإن كان الإمام مستورًا لم يظهر منه بدعة ولا فجور صُلِّي خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ، ولم يقل أحد من الأئمة : إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من عُلم باطن أمره ؛ بل ما زال المسلمون من بعد نبيهم ﷺ يصلون خلف المسلم المستور) .

وهذا موجود في الزمن الأول وموجود في هذا الزمن ممن يسمون : (جماعة الوقف) الذين يجعلون الناس لا تُعلم عقائدهم - أي أنهم : مستورون - إلا من ظهر أنه موحد ، أو ظهر أنه مشرك ، ومن لم يظهر توحيده أو شركه فهذا موقوف أمره ، فلا يُصلى خلفه حتى تُعلم عقيدته في الباطن .

وهذا قول مبتدع مخالف لطريقة أهل السنة ؛ فإن أهل السنة والجماعة يجعلون الأصل في المسلم الإسلام ، ما دام أنه لم يظهر منه مكفر ، ولم يظهر منه مخرج من الملة ؛ فإن الأصل فيه الإسلام ، فلا يُشترط في الذي يُصلي أن تُعلم عقيدته في الباطن ، ولا نقول : هذا لا ندري عنه فلا نصلي خلفه حتى نعلم حاله في الباطن واعتقاده في الباطن . فهذه مقولة باطلة ؛ بل نصلي خلفه ، ونحافظ على الجمع والجماعات .

وقد صلى أئمة السلف خلف الجهمية في الجمع ، وصلوا خلف بعض المعتزلة ، وصلوا الجمعة

والجماعة خلف بعض غلاة المرجئة، ونحو ذلك؛ كما ذكره الأئمة - منهم ابن تيمية وغيره - عن السلف، وهذا القدر متفق عليه بين السلف في أنهم يصلون خلف الإمام الذي يصلي بالناس الجمع والجماعات، وإنما تنازع السلف في مسألة هل تُعاد الصلاة أم لا؟ هذه مسألة أخرى، يعني: يُصلي خلف من يصلي بالناس ولا تُفارق الجماعة، ولكن هل تعاد الصلاة خلف من ظهر منه عقيدة مكفرة - كالجهمية والمعتزلة - أم لا تُعاد الصلاَة؟ على قولين عند الإمام أحمد وغيره.

لكن من جهة الأفضلية إذا كان ثم من سيتقدم بدون ولاية للصلاة، ثم من يتقدم وهو لا تُعلم عقيدته، وهناك من يُعلم أنه صحيح العقيدة متابع لطريقة السلف الموحد؛ فإنه يُقدم على من تُجهل عقيدته؛ لأنه لا يجوز الصلاة خلف مبتدع إذا كان المجال مجال اختيار، أما إذا كانت المسألة إمامة بولاية، يعني: الذي عينه هو الإمام؛ فإنه يُصلى خلفه محافظة على الجمع والجماعات والأعياد.

هذه مسألة اجتهاد، وقد عرض علينا أسئلة في هذا من بعض مناطق أفريقيا ونحو ذلك، يكون الكثرة الكاثرة فيها لا يكفرون بالطاغوت، فما العمل في مثل ذلك، هل يُحافظ على الصلاة أم تُترك الصلاة معهم؟ فالظاهر من الحال أنهم إن تمكنوا من مسجد يؤمون فيه بعضهم بعضًا فهذا أفضل، ولكن إذا كانوا في منطقة أكثرهم مشركون، والغالب فيهم أنهم لم يحققوا التوحيد ولم يكفروا بالطاغوت، فإنه يصلي خلفهم وللإمام صلاته وللمأموم صلاته، وارتباط صلاة الإمام بالمأموم فيها خلاف، والصواب أن المأموم له صلاته والإمام له صلاته.

وقد سُئل في ذلك سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، فقال: اجتهدوا في الأمر لعلكم تجدون مكانًا تصلون فيه، وتكون إمامة المسجد لكم، فإذا لم تجدوا فصلوا خلفهم وصلاتكم لله مقبولة إن شاء الله.

وهذه مسائل عملية يختلف فيها الوضع؛ لأنه في بعض الأحيان يكون هناك إحراج شديد في هذه المسألة، فقد يعلمون أن هذا يحضر الموالد التي يُذبح فيها لغير الله، ولا يغار، أو كان من المنفرين إذا عرضت مسائل التوحيد، وقد يكون من العلماء أو من القراء، فتكون الفتنة أعظم مما لو كان من العامة، وهذا الذي يحصل فيه الإشكال.

وعلى أية حال إذا عرض من ذلك شيء فيحصل فيه استفتاء للمفتين فيجيبون بالصواب إن شاء الله تعالى.

(ويدينونَ بالنصيحةِ للأمةِ، ويعتقدونَ معنى قولهِ ﷺ: «المؤمنُ للمؤمنِ كالبنيانِ المرصوصِ؛ يشدُّ بعضهُ بعضًا». وشبَّكَ بينَ أصابعهِ[1]، وقولهِ ﷺ: «مثلُ المؤمنينَ في توادِّهمْ وتراحُمِهمْ وتعاطفهمْ كمثلِ الجسدِ؛ إذا اشتكَى منهُ عضوٌ تداعَى لهُ سائرُ الجسدِ بالحمَّى والسهرِ»[2]).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١، ٢٤٤٦، ٦٠٢٦)، ومسلم (٢٥٨٥/٦٥)، والترمذي (١٩٢٨)، والنسائي (٢٥٥٩) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦/٦٦) من حديث النعمان بن بشير.

لا زال كلام شيخ الإسلام كَلَلله في بيان منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع المسلمين ، فبيَّن فيما سبق منهجهم مع ولاة الأمور ومع من يلي الإمامة ، وطريقتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع العصاة والمبتدعة وغيرهم .

وننبه هنا على كلمة انتشرت في هذا الزمن وهي قول بعضهم : إنا نحتاج في هذا الزمن إلى عقيدة سلفية ومواجهة عصرية .

وهذه الكلمة قالها بعض المعاصرين ، وهي غلط على السلف الصالح وعلى عقيدة السلف الصالح ؛ لأن كلمة مواجهة عصرية هذه كلمة مجملة ، ماذا يُراد بكون المواجهة عصرية ؟ إن كان المراد بها الوسائل ، يعني : الشريط الدعوي ، والمطويات ، والردود ، ومكاتب الدعوة التي تُفتح ، ونحو ذلك ، فهذا صحيح ، هذه وسائل قد يتوسع الناس فيها .

أما إذا كان المُراد بعصرية المواجهة أن تحدث أنواع من الإنكار ليست على منهج عقيدة السلف ، أو أن يوجه الولاة بطرق جديدة ليست على منهج السلف ؛ فإن هذا مخالف لطريقة السلف ، وعقيدة أهل السنة والجماعة أحد أجزائها طريقة التعامل مع العصاة والمبتدعة ، ومع الولاة والعلماء ، ومع الناس كافة ، فالواجب أن يُقال : عقيدة سلفية . لأن عقائد السلف شملت جميع ما نخالف به عقائد أهل الضلال والبدع ، فلا حاجة إلى شيء عصري في المواجهة يخالف طرق الأولين ؛ لأن قول القائل : مواجهة عصرية . هذه قد تدخل فيها صور جديدة في هذا الزمان مما يُحدثه بعض المجتهدين في هذا الأمر ، فيكون هذا غالطًا على السلف وعلى الأئمة ؛ فإن العقيدة تشمل : مسائل الإيمان ، ومسائل القدر ، ومسائل الصفات والأركان كلها ، والكلام في الصحابة وأمهات المؤمنين ، والكلام في كرامات الأولياء ، والكلام في بقية المسائل العلمية ، وكذلك في مسائل منهج التلقي من الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح ، ونبذ العقل ، وكذلك في مسائل المواجهة والتعامل ، كذلك في مسائل الأخلاق .

هذه خمسة أشياء عند أهل السنة والجماعة لابد من رعايتها ، وإخراج المواجهة من عقيدة السلف الصالح هذا لم يسبق إليه أحد قبل هذا الزمان ، فيكون من جملة المحدثات .

قال شيخ الإسلام : (ويدينونَ بالنصيحةِ للأمةِ) ، الدينونة يعني التعبد بكذا ، فهم يتعبدون بالنصيحة للأمة ، يعني : يتقربون إلى الله ﷻ بنصح الأمة ؛ كما جاء في حديث تميم الداري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال : « الدينُ النصيحةُ »[1] . قالها ثلاثًا ، قال الصحابة : لمن يا رسول الله ؟ قال : « للَّهِ ولرسولِهِ ولكتابه ولأئمة المسلمينَ وعامتهمْ » . النصيحة للَّه بإخلاص : العمل للَّه ، ولكتاب اللَّه : بتلاوته وتحكيمه ، وتحليل حلاله ، وتحريم حرامه ، والنصيحة لأئمة المسلمين بطاعتهم في غير المعصية ، وبترك الخروج عليهم ، والنصيحة لعامة المسلمين بالسعي في إرشادهم للحق والهدى ، ومحبة الخير لهم ، والسعي فيما

(١) تقدم تخريجه .

يُصلحهم ، والتعاون معهم على البر والتقوى . فكلمة (النصيحة) هذه كلمة جامعة تشمل أصول الدين ، وتشمل فروعه ، وتشمل التوحيد ، وتشمل المعاملات ؛ ولهذا قال ﷺ : « الدينُ النصيحةُ » . فجعل الدين محصورًا في النصيحة ؛ لأن حقيقة النصح إخلاص القول والعمل للَّه ﷻ ، وإخلاص العمل للَّه ﷻ يتضمن أن يُخلص العبدُ المتابعة ، ويُخلص اتباع الكتاب ، ويكون دائنًا بالطاعة وبمحبة الخير للأمة ، فالنصح هو خالص الشيء ، فيقال : هذا شيء نصيح ، أي : خالص لم تشبه شائبة ، والنصيحة للأمة أن تحب لهم الخير لئلا يشوب تلك المحبة شائبة .

وقد قال شيخ الإسلام هنا : (ويعتقدونَ معنَى قولِهِ ﷺ : « المؤمنُ للمؤمنِ كالبنيانِ المرصوصِ ؛ يشُدُّ بعضهُ بعضًا » . وشبَّكَ بينَ أصابعِهِ) .

قوله ﷺ : « كالبنيانِ يشدُّ بعضهُ بعضًا » . فـ « المؤمن » الأولى المراد بها الإيمان المطلق ، والثانية المراد بها مطلق الإيمان ، فالمؤمن كامل الإيمان للمؤمن الذي معه أصل الإيمان « كالبنيانِ يَشُدُّ بعضُه بعضًا » . فإن كملةَ الإيمان يدينون بالنصيحة للأمة ، ويسعون في ذلك ، ويرشدونها ، ويصبرون على ما أصابهم ، ولو سبوهم وآذوهم ولمزوهم بما يلمزون به ؛ فإنهم يحبونهم وينصحون لهم .

وقد قال أحد السلف : (وددت أن جسدي قرض بالمقاريض ، وأن هذا الخلق أطاعوا اللَّه) ، يعني : لو كان جسده قطع بالمقصات الكبار والناس أطاعوا اللَّه لكن الأمر هينًا ، وهذا من عظيم محبته لهم ، وقد كان الإمام أحمد ؒ يدعو في سجوده بقوله : (اللهم إن قبلت من عصاة أمة محمد ﷺ فداءً فاجعلني فداءً لهم) ، وهذه أعظم ما يكون من المحبة للخلق والنصح لهم ؛ فإنه يود أنهم جميعًا دخلوا الجنة ، ولو كان هو أصابه ما أصابه ، وهذا من شدة المحبة التي تغلب على النفس ، وهذه هي المرادة هنا ، فالمؤمن كامل الإيمان يحب الخير لإخوانه ، ويصبر لنفسه ؛ كما جاء في الحديث الآخر الذي في « الصحيح » : « لا يؤمنُ أحدكم حتى يحبَّ لأخيهِ ما يُحبُّ لنفسهِ »[1] ، والمراد هنا : لا يؤمن أحدكم الإيمان الكامل ؛ لأن محبة المؤمن الخير لإخوانه المؤمنين واجبة أو مستحبة بحسب الحال ، لكنها من كمالات الإيمان وليست شرطًا في صحته .

قال : (وقوله ﷺ : « مثلُ المؤمنينَ في توادِّهِمْ وتراحُمِهِمْ وتعاطُفِهِمْ كمثلِ الجسدِ ؛ إذا اشتكَى منهُ عضوٌ تداعَى لهُ سائرُ الجسدِ بالحمَّى والسهرِ ») . قوله ﷺ : « مثلُ المؤمنينَ » يعني : الذين كمل إيمانهم « في توادهِمْ وتراحمهِمْ وتعاطفهِمْ كمثلِ الجسدِ » . أما ناقصو الإيمان فإنهم ليسوا بهذه المثابة ؛ فإن ناقص الإيمان يكون عنده بغض لأخيه المؤمن ، وربما سعى فيما يضره ، ونحو ذلك ، لكن كامل الإيمان هو مع إخوانه في توادده وتراحمه وتعاطفه كمثل الجسد الواحد ؛ لأنهم شيء واحد .

---

(١) أخرجه البخاري (١٣) ، ومسلم (٤٥/٧١) ، والترمذي (٢٥١٥) ، وابن ماجه (٦٦) ، والنسائي (٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٥٤) من حديث أنس بن مالك .

قوله : (ويأمرونَ بالصبرِ عندَ البلاءِ ، والشكرِ عندَ الرَّخاءِ ، والرضا بِمُرِّ القضاءِ ، ويدعونَ إلى مكارمِ الأخلاقِ ، ومحاسنِ الأعمالِ ، ويعتقدونَ معنى قولِهِ ﷺ : «أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحسنُهمْ خُلُقًا»[1]) .

فهذه خاتمة هذه الرسالة المباركة التي سميت بالعقيدة الواسطية ، وفيها بيان أخلاق أهل السنة والجماعة ، فأهل السنة تميزوا عن غيرهم بأنهم أثرت فيهم المتابعة ، وأثر فيهم الاعتقاد ، فهم أهل اتباع للنبي ﷺ في المسائل العلمية ، وفي المسائل العملية .

أما أهل البدع فقد جعلوا المسائل العملية والأخلاق في مرتبة ليست بمهمة ، وقالوا : إن هذه من قشور الدين .

وأهل السنة من جهة اعتنائهم وفقههم واتباعهم للنبي ﷺ تابعوا في المسائل العلمية والمسائل العملية ، والمسائل العملية منها الأحكام الفرعية ومنها الأخلاق ؛ فلذلك هم في السلوك أهل اتباع لسبيل المؤمنين ؛ لطريقة المصطفى ﷺ ، وطريقة الصحابة - رضوان الله عليهم - منْ بعده .

والفِرَق المخالفة لطريقة أهل السنة في باب الأخلاق تنوعت ، منهم من لم يهتم بهذا أصلًا وإنما يهتمون بالأمور الكلية ، فهم في سلوكهم وعملهم وأخلاقهم ودياناتهم لا يهتمون بذلك ، لا من جهة حقوق الله ﷻ ، ولا من جهة حقوق الخلق : من الواجبات والمستحبات ، فهم مفرطون في ذلك كله ، وقد أخذوا الاعتقاد من جهة العقليات فصارت عندهم مباحث أشبه ما تكون بمباحث اللاهوت عند النصارى ، وليست بمباحث عقدية تؤثر في القلب عقدًا فتستجيب لها الجوارح فعلًا وسلوكًا وحركة ، فالمتكلمون أقسى قلوبًا مع أنهم يثبتون وجود الله ﷻ بما يثبتونه به ، ويثبتون البعث ، ويثبتون أشياء مما هي معلومة في العقيدة ، ويخالفون فيما يخالفون ، لكنهم ليسوا بذوي ذكاء في قلوبهم .

ولهذا قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى - في وصف أئمتهم : (أوتوا ذكاءً وما أوتوا زكاءً ، وأعطوا فهومًا وما أعطوا علومًا) ، وهذا واقع ؛ فإن كثيرين دخلوا في مباحث الاعتقاد من جهة عقلية بحتة ولم يستفيدوا منها في تعظيم الله ﷻ كما ينبغي ، ولا في تعظيم رسوله ﷺ التعظيم الذي أذن الله ﷻ به لرسوله ﷺ من جهة محبته وطاعته واتباع ما جاء به ، فهذه الفئة - المتكلمون ومن شابههم - لم يعتنوا أصلًا بالأخلاق ولا بالعمل ، ومثلهم الفلاسفة الإسلاميون كذلك لم يهتموا بالعمل ، وهؤلاء أصناف متنوعة .

يقابلهم جهة أخرى غلت في الأخلاق حتى جاوزت المأذون به وجاوزت السنة في ذلك ، وهم المتصوفة ، والصوفية فرقة نشأت في أواسط القرن الثاني للهجرة ، وكان لنشوئها أسباب منها :

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨٢) ، والترمذي (١١٦٢) من حديث أبي هريرة . وقال الألباني في صحيح أبي داود (٣٩١٦) : حسن صحيح .

مخالطتهم للنصارى خارج الأمصار وخارج البلاد المتأهلة بالسكان - مثل بغداد ودمشق ونحو ذلك - وقد كان النصارى يميلون إلى الرهبنة وينعزلون ، فلما خالطهم طائفة من جهلة المسلمين قلدوهم في ذلك حتى غلوا في جانب الأخلاق ، فصاروا مخالفين لطريقة السلف الصالح فيه .

وهؤلاء الذين غلوا - وهم الصوفية - نسبوا إلى لبسهم الصوف تقليدًا للنصارى ، وهناك أقوال أخر في سبب تسمية الصوفية ، لكن هذا هو أظهرها ، في المقامات والأحوال لم يتابعوا ما جاء عن النبي ﷺ ، وإنما دخلوا بالذوق ، وهذا له سبب ؛ وذلك أن كتب اليونان لما ترجمت في أوائل القرن الثالث ، أُتي بها إلى بلاد المسلمين ، كانت كتب أولئك فلسفية ، والفلسفة معناها طلب الحكمة ، والحكمة تارة تكون في العقليات وتارة تكون في الروحانيات ، والفلاسفة اليونان على هاتين الفرقتين ؛ منهم من عنوا بالعقليات ؛ كأرسطو ، وأفلاطون ، وجماعة من كبارهم ، فحققوا المسائل الفلسفية بحسب ظنهم بطلب معرفة الأشياء الطبيعية على ما هي عليه ، وكذلك معرفة ما وراء الطبيعة على ما يظهر عليه البرهان العقلي عندهم ، هذا ليس مهمًا عندنا في هذا الموضع ، لكن الذي يهمنا هنا القسم الثاني ، وهم الفلاسفة الذين اعتنوا بطلب الحكمة عن طريق إصلاح النفس ، وقالوا : طلب الحكمة لا يكون إلا عن طريق إصلاح النفس ، وإصلاح النفس بأن تتجرد من العلائق الأرضية وتنطلق في الأجواء السماوية ، وإذا كان كذلك فلابد لها من رياضة ، وهذه الرياضة معتمدة عندهم على فصل الروح عن الجسد ، فلا يُنظر إلى الجسد البتة ، بل يُنظر إلى الروح فتخلص الروح من تعلقها بالجسد ، يعني : من تعلقها بالأرض .

وهؤلاء في الفلاسفة يسمون أهل الإشراق ، أو أصحاب نظرية الفيض ، هؤلاء لهم كتب يمثلهم أفلوطين - وهو غير أفلاطون - الذي كان يعيش في الإسكندرية ، وصار صاحب نظرية الفيض .

والبحث في هذا متشعب ، والمقصود أن هذه الأقوال وهذه النظريات وصلت إلى المسلمين لما تُرجمت كتب اليونان في العقليات وفي الروحانيات ، يعني : في إصلاح العقل وإصلاح الروح .

وهؤلاء يُعَرِّفونَ المنطق بأنه قوانين تضبط العقل عن الخطأ ، وقوانين الروح عندهم تضبط الروح عن الدنس ، فدخلت هذه وهذه عن طريق الكتب التي تعتني بالعقليات ، فنشأت الفلسفة وظهرت الفلاسفة - والفلاسفة غير المتكلمين - الذين اعتنوا بفلسفة الأوائل ؛ كالفارابي من المتقدمين وأشباهه ، وابن سينا ونحو هؤلاء .

والجهة الثانية : الذين غلوا في إصلاح النفس وتأثروا بالنصارى وبالكتب الإشراقية ، وكتب نظرية الفيض التي تُرجمت عن اليونانية .

إذن صار إصلاح النفس مخالفًا لطريقة السلف ، فأهل السنة رأوا كلام الذين بدأ فيهم الزيغ ، فتكلموا في الأخلاق وفي إصلاح النفس بغير ما دلت عليه النصوص ، مثل جماعة ممن كانوا في عصر الإمام أحمد وقبله ، كانوا يتكلمون في هذه المسائل على غير طريقة السلف ، وصنفوا فيها مصنفات معروفة

وموجودة ؛ ولهذا قابلهم السلف بتأصيل الأخلاق ، ومخالفة أهل الضلال فيها عن طريق كتب الزهد والرقائق ، فتصنيف كتب الزهد والرقائق كان مقصودًا لمخالفة هذه الطائفة التي غلت في الأخلاق والسلوك وتركت طريق النبي ﷺ ، وأيضًا للرد على الذين نظروا إلى الدنيا ، وأخذوا بالعقليات ، ونسوا يوم الحساب ، فهؤلاء وهؤلاء رد عليهم السلف بكتب الزهد والرقائق بما كان عليه صلوات الله وسلامه عليه من الزهد ، وبما كان عليه أصحابه ، وبما كان عليه الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه ، وهكذا ، فصار أهل السنة في باب إصلاح النفس مخالفين للجفاة الذين لم يعتنوا بإصلاح الأخلاق ، وللذين غلوا فابتدعوا طرقًا في إصلاح النفس والأخلاق .

وكلمة الأخلاق هذه كلمة عامة ، والمقصود منها الصورة الباطنة ؛ لأن الخلق من : خلق يخلق خلقًا هو الإيجاد ، وهذا المخلوق له صورتان : صورة ظاهرة وهي الخلق وخلقته ، وصورة باطنة وهي خُلُقه .

ولهذا عَظَّم النبي ﷺ حسن الخلق في أحاديث كثيرة متعددة يأتي بعضها إن شاء الله تعالى ، وقد قال الله ﷻ لنبيه ﷺ : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم : ٤] ، وفي « صحيح مسلم » من حديث عائشة في حديث طويل في سؤال بعضهم عائشة - ﵂ - عن خلق النبي ﷺ فقالت : « كان خُلُقُهُ القرآنَ »[(١)] .

فأهل السنة ذكروا في تصانيفهم ما يتعلق بالزهد والأخلاق ، وإصلاح العمل ، والصورة الباطنة المتابعة للظاهر ، وإصلاح الصورة الباطنة من مكارم الأخلاق ، ونهوا عن كل ما يخالف طريقة السلف في هذا الأمر ؛ ذلك لأن مسألة التربية والأخلاق وإصلاح النفس قد تكون على غير طريقة السلف الصالح ؛ فلهذا ذكروا أصول ما هم عليه في باب إصلاح الخلق ، وإصلاح الصورة الباطنة ، وإصلاح النفس ، مما أشار إليه شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى - في هذه الجملة .

المقصود من هذا البيان أن ذكر الأخلاق في كتب أهل السنة والجماعة مقصود ، وهو من جملة ما تميزوا به عن غيرهم ، فغيرهم في هذا الباب ما بين جاف وغال .

وإذا نظرت إلى تصانيف الغزالي - مثلًا - وجدت أنه غلا في هذا الباب ، فخالف طريقة أهل السنة ، ومشايخه أخف منه ؛ كمكي بن أبي طالب في كتاب « قوت القلوب » ، والقشيري ، ونحوهم ، لكن عندهم أيضًا بلاء ، وهكذا كلما مضى الزمن وجدت أن المتأخرين في هذا الباب لسعة الانفراج يزيدون على من قبلهم انحرافًا ، فمن المهم أن يُوصل كلام أهل السنة في باب الأخلاق ، والكلام في الزهد والرقائق والخلق ليس أمرًا ثانويًا - كما يقوله من لم يفهم - أو أمرًا شكليًا أو قشورًا وليست بلباب ، فالدين كله لباب وكله قول ثقيل ؛ كما قال ﷻ لنبيه ﷺ : ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل : ٥] .

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٩/٧٤٦) ، والنسائي (١٦٠٠) .

وقد سُئل الإمام مالك -رحمه الله تعالى- عن مسألة فقال : لا أدري ، فقال له السائل : إنها مسألة خفيفة ، فغضب وقال : (ليس في العلم شيء خفيف ، العلم كله ثقيل ، أما سمعت قول الله ﷻ : ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾) ، فنأخذ بما أمرنا الله ﷻ به ، وبما أمر به المصطفى ﷺ ، والكل حق وهدى ، نأخذه ونخالف بذلك أهل الضلال .

فإذن الدعوة إلى هذه الأخلاق هي من خصائص أهل السنة ، ومن أثر العقيدة على النفس ، ومَنْ تَمَثَّلَ العقيدة الصحيحة فهو الصالح ، فالصالح من عباد الله هو الذي صلَح باطنه وظاهره ، وصلاح باطنه بالاعتقاد الصحيح والأخلاق الفاضلة ، وظاهره بأن يكون مقيمًا لحقوق الله وحقوق الخلق ، فالصالح عند أهل العلم هو القائم بحقوق الله وحقوق الخلق ، فمن جمع القيام بهذا وهذا فهو صالح ، ومن فرط في شيء من هذين فهو ينقصه من الصلاح ويدخله شيء من ضده بحسب ما فرط وترك .

قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- في وصف أهل السنة : (ويأمرونَ بالصبرِ عندَ البلاءِ) ، يأمرون بذلك لأنه جاء الأمر به ، والصبر عند البلاء هذا يشمل صبر القلب وصبر الجوارح ؛ لأن الصبر في اللغة : الحبس . قُتل فلان صبرًا يعني حبسًا ، حُبس وربط في شيء حتى قتل ، يعني : من غير قتال ، وهو في الشرع حبس القلب عن التسخط ، وحبس اللسان عن التشكي ، وحبس الجوارح عن لطم الخدود وشق الجيوب ، ونحو ذلك . فإذا أتى بلاء فإنهم يصبرون إذا ابتلو بشيء في أنفسهم ، أو في أهليهم ، أو في أولادهم من نقص في الأنفس ، أو نقص في الأموال ، أو ما شابه ذلك ؛ فإنهم يصبرون عند البلاء .

والصبر واجب من الواجبات وليس بمستحب فقط ، فيُحبس القلب عن التسخط على فعل الله ﷻ ، ويحبس اللسان عن شكوى الله ﷻ إلى الخلق ، وتُحبس الجوارح عن إظهار الجزع من لطم وشق وعويل وما شابه ذلك ، وجاء في الحديث الصحيح الذي في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قال : « والصبرُ ضياءٌ »(١) ، وهذا من أعظم ما يكون عند الصابرين ؛ فإن الصبر حبس ولكنه يضيء القلب ويضيء الطريق ، فالصبر واجب ، والأجر على البلاء هذا يكون بالصبر ، والبلاء في نفسه مكفر للسيئات ، والصبر عليه يؤجر به العبد ، فصار البلاء للمؤمن له جهتان :

* جهة تكفيره للسيئات .

* وجهة إثابته على هذا البلاء .

فالبلاء يُكفر ، ولكن الإثابة تكون على الصبر ؛ فإن فقد الصبر هل يقع التكفير أم لا ؟ هذا فيه خلاف بين أهل العلم ، والظاهر في ذلك أن الصبر لا يُشترط لتكفير السيئات بالمصيبة ، بل وقوع المصيبة في نفسها فيه تكفير للسيئات رحمة من الله تعالى ؛ كما قال ﷻ : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا

---

(١) أخرجه مسلم (١/٢٢٣) ، والترمذي (٣٥١٧) ، وابن ماجه (٢٨٠) ، والنسائي (٢٤٣٦) من حديث أبي مالك الأشعري .

كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠]، وفي «الصحيح»: «من يُرِدِ اللَّه بِهِ خيرًا يُصِبْ منه»[1]، فبالمصيبة يكون الخير للمسلم، ولا شك أنه إذا صبر عليها فإنه يؤجر وتكفر عنه السيئات، وتفاصيل الكلام على الصبر في «كتاب التوحيد»، وفي «مدارج السالكين» في منزلة الصبر.

قال: (والشكرِ عندَ الرخاءِ)، والشكر عام يدخل فيه عبادات كثيرة، وهو مما يؤمر به العباد؛ لأن اللَّه ﷻ أمر به في مثل قوله: ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾ [لقمان: ١٤]، ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥ﴾ [سبأ: ١٥]، ونحو ذلك من الآيات، فالشكر مأمور به وهو واجب.

والشكر له أركان ثلاثة واجبة كلها:

الأول: أن يقوم في القلب أن النعمة من عند اللَّه ﷻ، فيكون القلب منطويًا على أن الفضل من اللَّه ﷻ لا من غيره، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣].

الثاني: التحدث بهذه النعمة.

الثالث: استعمالها فيما يحب من أنعم بها لا فيما يسخط ويكره، وإذا قلنا: استعمالها فيما يحب. فإنه يشمل ما أذن به من جهة التغليب، يعني: يشمل المباح من جهة التغليب، وإلا فالأولى أن يُقال: استعمالها فيما أذن به، فيدخل فيه المباح؛ لأن من استعمل نِعَم اللَّه ﷻ في الواجبات أو في المستحبات أو في المباحات فإنه شاكر، بخلاف من استعملها في المحرمات.

والشكر - كما هو معلوم - له تعلق بالقلب وتعلق بعمل الجوارح، فالشكر متعلق بالقلب واللسان والجوارح جميعًا، بخلاف الحمد؛ فإن الحمد ليس له تعلق بالعمل، والشكر له تعلق بالعمل، والحمد ثناء على من اتصف بالصفات الحسنة، سواء أكان منعمًا أم غير منعم، فليس الحمد في مقابلة النعمة؛ بل الحمد في مقابلة الصفات الحسنة، وأما الشكر فهو في مقابلة نعمة؛ ولهذا قال هنا: (والشكرِ عندَ الرخاءِ)، فإذا أصاب العبدَ رخاءٌ شَكَرَ، أي: يشكر بقلبه بأن ينسب النعمة للَّه، ويشكر بلسانه بأن يتحدث بهذه النعمة، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [الضحى: ١١]، فلا يكتم نعمة اللَّه عليه، بل يشكر بعمله بأن يستعملها فيما يأذن المنعم؛ كما قال ﷻ: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

فإذن صار الشكر غير الحمد، فالحمد ثناء والشكر فيه عمل، والشكر على نعمه، وأما الحمد فعلى أوصاف الكمال، فتحمد من لا تحب من جهة الإنصاف، وتثني عليه بما هو أهله، واللَّه ﷻ هو المحمود بكل لسانٍ سبحانه وتعالى.

والصبر والشكر هذان متقابلان؛ كما جاء في الحديث: «الإيمانُ نِصْفانِ: فنِصفٌ في الصبرِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٥) من حديث أبي هريرة.

ونصفٌ في الشكرِ»[(١)] ؛ لأن العبد لا يخلو في أي أحواله من أن يكون في شيء يستوجب شكرًا ، أو في شيء يستوجب صبرًا ، لا يخلو من هذا وهذا جميعًا ، فلابد من هذا وهذا ، فيكون إذن متعبدًا بالصبر وبالشكر .

قال : (والرضا بمُرِّ القضاءِ) الرضا مقام من المقامات العظيمة للقلب ، والله ﷻ رضي عنه عباده الصالحون ، قال تعالى : ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة : ١١٩] ، فما يأتي من الله ﷻ شيء إلا والمؤمن يعلم أنه خير له ، فيرضى ويسلم فيما يأتيه من الخيرات وما يأتيه من غيرها .

والشكر لا يمكن أن يكون إلا برضا ، فمرتبة الشكر أرفع ؛ لأن الرضا منطوٍ تحت الشكر ، فكل شاكر راضٍ ، والراضي بالنعمة يشكرها ، وهنا في قوله : (والرضَا بمرِّ القضاءِ) تخصيص أحد وجهي الرضا ، وهو الرضا عما يصيب العبد . والرضا مختلف عن الصبر ، فالصبر حبس ، وأما الرضا فهو التسليم لهذه واستئناس القلب لها .

ولهذا كان الرضا قسمين :

* الرضا الواجب .
* الرضا المستحب .

وتحقيق المقام في ذلك أن الرضا تختلف جهته : تارة يكون واجبًا ، وتارة يكون مستحبًا ، فالرضا الواجب أن يكون النظر إلى جهة فعل الله ﷻ ، فإذا نظر العبد إلى فعل الله ﷻ وجب عليه أن يرضى به ، وألا يتسخط فعل الله ﷻ ، فهذا قدر واجب ، أما المصيبة في نفسها فهذه الرضا بها مستحب ، فإذا نظر إلى المصيبة وأنها شر بالنسبة إليه فقد لا يرضى بذلك من جهة ؛ كمن فقد ولده ، أو فقد مالًا ، أو أصابه مرض ، لكن المستحب له أن يرضى بذلك ، أما من جهة فعل الله ﷻ فيجب عليه أن يرضى ، وألا يتهم الله ﷻ في فعله ولا في قضائه ، فالرضا بالقضاء واجب ، والرضا بالمقضي مستحب . وهذا تحقيق القول في هذه المسألة التي اختلف فيها أهل العلم .

والصبر - كما هو معلوم - غير الرضا ، الرضا شيء والصبر شيء آخر ؛ لأنه قد يصبر من لم يرض ، فإذا رضي عن الله ﷻ ورضي بالمصيبة التي جاءته صار ذلك كمالًا في حقه وزيادة على الصبر .

قال : (والرضَا بمرِّ القضاءِ) القضاء معروف ، وهو ما قدره الله ﷻ ، والقدر قد يسمى قضاءً قبل أن يقع باعتبار نهايته وأنه سيقع لا محالة ؛ لهذا اختلف أهل العلم هل القدر والقضاء متفاوتان أم معناهما واحد ؟ فمنهم من قال : معناهما واحد . باعتبار أن القدر لابد أن يقع ، فهو قضاء ولو كان قبل أن يحصل ؛ لأن ما قدر الله ﷻ كائن لا محالة . ومنهم من فرّق بين القدر والقضاء بأن القدر ما يسبق وقوع المقضي ، فإذا وقع المقدر وانتهى قضي وصار قضاءً . والمعنيان متقاربان يئولان إلى شيء واحد .

---

(١) أخرجه البيهقي في الشعب (٩٢٦٤) من حديث أنس بن مالك . وضعفه الألباني في الضعيفة (٦٢٥) .

قال : (ويدعونَ إلى مكارمِ الأخلاقِ) ، (يدعون) يعني : يأمرون بذلك ، فهم يدعون الخلق إلى مكارم الأخلاق ، والأخلاق جمع خلق ، والخلق الصورة الباطنة للإنسان ، يعني : ما يكون عليه في الباطن ويفصح عنه الظاهر من إصلاح حاله مع ربه ، وإصلاح حاله مع الخلق ، فيدخل في الخلق الإخلاص ، ويدخل فيه مقامات الإيمان من الصبر ، والرضا ، واليقين ، والعلم ، والعفة ، والشجاعة ، ونحو ذلك . ويدخل فيه أيضًا الخلق الظاهر ، يعني : ما فيه صلاح ما بينه وبين الخلق بأداء الأمانة ، وصدق الحديث ، ونصرة المظلوم ، وإغاثة الملهوف ، وترك التعدي على الخلق ، والنصفة من العالم ونحو ذلك .

قال بعض أهل العلم : عماد حسن الخلق وكرم الخلق أن تكون منصفًا الخلق على نفسك ، وأن تكون مع الخلق على نفسك . يعني : إذا كان بينك وبين الخلق معاملة فتكون معهم عليك ، وهذا يجعلك تأخذ لنفسك القدر الذي أُذن به ولا تتجاوزه ، فتكون معهم على نفسك - كما جاء في الأثر - وذلك من أخلاق أهل الإيمان ، فلا تكون عليهم متسلطًا ، بل إذا اختلفت معهم على نفسك تكون مثبتًا للحق رادًا لما ليس بحق .

والمكارم جمع مكرمة ، وهي مأخوذة من الكرم ، والكرم في الأقوال والصفات والأعمال الكامل منها ، والكريم هو الذي فاق غيره في صفات الكمال المناسبة ، فكريم الرجال من فاق غيره في صفات الكمال ، هذا من جهة عموم اللغة ، فيقولون للجواد : إنه كريم . وذلك لأن من أعظم ما يحتاج إليه الناس في ذلك الزمن الأكل والشرب والإكرام بالضيافة ، وإلا فإن لفظة الكريم هو أن يفوق غيره في صفات الكمال ، ويدخل فيه أن يفوق غيره في الجود ، وفي الإحسان ، وفي صدق الحديث ، وفي أداء الأمانة ، وفي البعد عن الظلم .. إلى آخر ذلك .

ولهذا وصف اللّه ﷻ الملائكة بأنهم كرام : ﴿ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴾ [الانفطار : ١١] ، ووصف الزرع بأنه كريم : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء : ٧] ، فالنبات كريم باعتبار أنه فاق غيره مما يتصور مما يخرج من الأرض ، فاق غيره في الحسن والبهاء في صفاته ، فلو تأملت هذا النبات لوجدته في صفاته عجبًا .

ومن أسماء اللّه ﷻ الكريم ؛ لأنه ﷻ فاق غيره في صفَات الكمال ، فالخلق لهم صفات قد يشتركون فيها مع اللّه ﷻ في أصل المعنى ، لهم منها ما يناسب ذاتهم الحقيرة الوضيعة ، لكن اللّه ﷻ له من هذه الصفات الكمال الأعظم المطلق الذي لا يعتريه نقص ولا يتطرق إليه عيب بوجه من الوجوه .

فقوله : (مكارمِ الأخلاقِ) يعني : الأخلاق التي فاقت غيرها ، فالخلق الكريم هو الذي فاق غيره ، فأهل السنة يدعون في معاملتهم مع ربهم ﷻ وفي تعاملهم مع الخلق إلى الخلق الذي فاق غيره ، فإذا كان للعبد أن يختار بين ثلاثة أنواع من التصرفات مع الخلق ، ثم تصرف بأحسنها وأكملها وأرقها وأبلغها صلة

بالخلق ؛ فإن هذا هو الخلق الكريم ، وهو الخلق الحسن ؛ كما جاء في الحديث الصحيح : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »[١] ، وفي رواية في « الموطأ » : « إنما بعثت لأتمم حسن الأخلاق »[٢] ، فمكارم الأخلاق كانت موجودة فبُعث النبي ﷺ ليتمم مكارم الأخلاق ، فيدخل في مكارم الأخلاق الصورة الباطنة من الإخلاص ، والأخلاق الباطنة والظاهرة في التعامل مع الخلق .

فقوله : (ويدعونَ إلى مكارمِ الأخلاقِ) يعني : يأمرون بكل خلق حسن ، فكلما كان العبد أحسن خلقًا كلما كان مع صحة العقيدة أقرب إلى طريقة السلف الصالح رضوان الله عليهم ، وإذا تأملت طريقة الإمام أحمد ، وسفيان ، ووكيع ، ومالك ، والشافعي مع الناس وجدتها عجبًا ، فهم الخيرة ، فإذا قرأت تراجمهم وجدت أنهم صلحوا في عباداتهم ، وصلحوا مع الخلق ، فأدوا ما يجب عليهم تجاه الله ﷻ وتجاه عباده .

قال : (ومحاسِنِ الأعمالِ) ، يعني : في العمل الذي هو مع الله ﷻ ، أو مع الخلق .

قال (ويعتقدونَ معنى قولهِ ﷺ : « أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحسنهمْ خُلُقًا ») . ولهذا نقول : من كمل خلقه الحسن وسعى في إكمال أخلاقه الظاهرة والباطنة ؛ فإنه يكون أكمل إيمانًا ممن لم يكمل ذلك « أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحسنُهُمْ خُلُقًا » . وهذا يدل على أن حسن الخلق من أعظم أعمال الإيمان ؛ ولهذا كتب فيه جماعة منهم البيهقي في كتابه « شعب الإيمان » ، فهو مبني على ذكر شعب الإيمان ، وأكثرها من جهة الأخلاق .

قوله : (ويندبونَ إلى أنْ تصلَ مَنْ قَطَعَكَ ، وتعطيَ منْ حرمكَ ، وتعفوَ عمنْ ظلمكَ ، ويأمرونَ ببرِّ الوالدينِ ، وصلةِ الأرحامِ ، وحُسْنِ الجوارِ ، والإحسانِ إلى اليتامى والمساكينِ وابنِ السبيلِ ، والرفقِ بالمملوكِ ، وينهونَ عنِ الفخرِ ، والخُيَلاءِ ، والبغيِ ، والاستطالةِ على الخلقِ بحقٍّ أو بغيرِ حقٍّ ...) .

قال : (ويندبونَ إلى) أي : يحضون ويأمرون بذلك على جهة الدعوة والحض والأمر بذلك ، (أنْ تصلَ مَنْ قَطَعَكَ) ، والذي يصل من قطعه هو الواصل ، وأما الذي يصل من وصله وقطع من قطعه ، فهذا قد عامل بالعدل ولم يصل ؛ كما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال : « ليس الواصلُ بالمكافئِ »[٣] ، يعني : الذي يعمل مثل ما عُمِلَ له ، فيقول : إن جاءني أذهب إليه ، وإن ذكرني بكلام طيب ذكرته بمثله ، وإن ذكرني بكلام قبيح ذكرته بمثله . هذا يُسمى مكافئًا ؛ لأنه يرد الشيء بمثله ، قال : « ليس الواصلُ بالمكافئِ ، ولكنِ الواصلُ الذي إذا قَطَعَتْ رحمُهُ وصلهَا » . وقد جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول

---

(١) أخرجه البزار (٨٩٤٩) ، والبيهقي في الكبرى ١٠/١٩١ من حديث أبي هريرة . وصححه الألباني في الصحيحة (٤٥) .

(٢) أخرجه مالك ٢/ ٩٠٤.

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٩١) من حديث عبد الله بن عمرو .

اللَّه إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني ، وأحسن إليهم ويسيئون إليّ ، وأحلم عنهم ويجهلون علي ، فقال : « لئنْ كنتَ كما قُلتَ فكأنّما تُسفُّهُمُ الملَّ ، ولا يزالُ معكَ من اللَّهِ ظهيرٌ عليهم ما دُمتَ على ذلك »[١] ، أي : تسفهم الرماد الحار في وجوههم ، وقد قال ﷻ : ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢] ، وهذا في قصة أبي بكر ﵁ مع قريبه[٢] الذي قطعه ، وقال تعالى : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٢، ٢٣] .

والمقصود من ذلك أن صلة الرحم واجبة ، وصلة الرحم تكون بصلة من قطعك ، وقد جاء في مسلم وفي غيره أن النبي ﷺ قال : « تُفْتَحُ أبوابُ الجنةِ يوم الاثنين ويومَ الخميسِ فيُغفرُ لكلِّ عبدٍ لا يشركُ باللَّهِ شيئًا إلا رجلًا كانت بينهُ وبينَ أخيهِ شحناءُ فيقالُ : انظروا هذينِ حتى يصطلحا ، انظروا هذينِ حتى يصطلحا ، انظروا هذين حتى يصطلحَا »[٣] ، فكل خير في الصلة ، وكل شر في القطيعة ، والوصل يكون بصلة الرحم وصلة المسلم بعامة ، فتصل من قطعك ولا تحرمه حقه ، وإعطاؤك حق أخيك المسلم ليس مبنيًا على أن ذاك يعطيك حقك ؛ بل تعطيه حقه لأن اللَّه أوجب ذلك ولو حرمك حقك .

ولهذا ذكر العلماء في كتب الفقه المسألة المعروفة بـ (مسألة الظفر) ، وهي : إذا ظفر صاحب الحق بحقه هل يجوز له أن يأخذه ؟ مثل رجل أخذ منك مبلغًا من المال ظلمًا ، وجئته في بيته ووجدت عنده مالًا بقدر المبلغ الذي أخذه منك ظلمًا ، فهل تأخذ منه بمثل ما أخذ ، بأن تسرقه وتأخذه وتضعه في جيبك ؟ قال النبي ﷺ : « أدِّ الأمانةَ إلى منِ ائتمنكِ ولا تخُنْ من خانكَ »[٤] ، فالأمانة تؤدى ، وإذا ظفرت بمال لك فإن العلماء اختلفوا في ذلك : هل تأخذه أو لا تأخذه ؟ على أقوال ، والتحقيق منها أن ما كانت دلائله ظاهره بينة لا إشكال في ذلك جاز أخذه ، وأما إذا كان الأمر خفيًا فإنه لا يجوز أخذه إلا عن طريق القاضي ؛ لأن الحقوق تقطع القطيعة وتثبت الصلة .

قال : « وتعفُوَ عمَّنْ ظلمكَ » . لأن العفو عمن ظلم مستحب ، ومن أخذ بالقصاص فلا بأس ، وهذا عدل ، ولكن الإحسان في العفو عمن ظلم ؛ كما قال ﷻ : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] ، وقال : ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى : ٤٣] ، وهذا هو الأفضل أن يصبر المرء ، وأن يعفو عمن ظلمه ، وأن يعفو عمن أساء

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٥٨/٢٢) من حديث أبي هريرة .

(٢) هو مسطح بن أثاثة .

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٦٥/ ٣٥، ٣٦) ، وأبو داود (٤٩١٦) من حديث أبي هريرة .

(٤) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥) ، والترمذي (١٢٦٤) من حديث أبي هريرة . وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٠١٩) .

إليه، وهكذا كان ﷺ، والظلم قد يكون في البدن، وقد يكون في العرض، وقد يكون في المال ... ونحو ذلك.

وهنا مسألة ينبغي الانتباه إليها ؛ لأنها تتعلق بالعفو عمن ظلم، وهي فيمن اغتاب إخوانه، أو اغتاب أحدًا من أصحابه وأحبابه، أو أحدًا من المسلمين من أئمتهم أو عامتهم من أهل العلم أو من غيرهم ؛ فإنه يُستحب له ويتأكد عليه أن يطلب أن يُحلل، وهذه من السنن المغفول عنها، وقد جاء في البخاري أن النبي ﷺ قال : « من كانت له مظلِمةٌ لأحد من عرضه أو شيءٍ فليتحللْهُ منه اليومَ قبل ألا يكونَ دينارٌ ولا درهمٌ »[1]، فالمستحب أن تتحلل من ظلمته في عرضه أو ماله، فتقول له : أنا أخطأت في حقك حللني. ويستحب لمن طُلب منه التحليل أن يعفو عمن ظلمه، ولا يستفصل منه عما قاله في حقه أو تعدى به عليه، ويستحب أن يقول له : حللك الله وأباحك مما عملت، والله ﷻ يتولى جزاء من عفا عمن ظلمه.

فهذه من صفات المؤمنين، أما من مات من أهل التوحيد، فيستحب أن يقال في حقه : اللهم حلّله. لعله ينجو بذلك ويخفف عليه الحساب.

والمؤمنون يحب بعضهم بعضًا، وإن كان المؤمن قد يخطئ، ويعصي، ويظلم، لكن قلب المؤمن مع إخوانه، فلا يحب أن تكثر عليهم الذنوب، وأحيانًا يكون الظلم عظيمًا، ورد القول السيئ بمثله جائز، لكن ليس هو الأفضل ؛ كما قال ﷻ : ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء : ١٤٨]، يعني : من ظلم فإن الله ﷻ أباح أن يجهر له بالسيئ من القول من جهة الجزاء، لكن ليس هو الأفضل، إنما الأفضل أن يعفو الرجل عمن ظلمه. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « وما زادَ الله عبدًا بعفوٍ إلا عِزًّا »[2]، فالذي يعفو لا يظن أنه ينقص بل هو يعتز، يظهر الله ﷻ له منارًا ؛ لأنه تخلص من حظ نفسه وفعل ما نَدبَه الله ﷻ إليه.

قال : (ويأمرونَ ببرّ الوالدينِ)، وبر الوالدين فرض، وقطيعة الوالدين كبيرة من كبائر قُرنت بالشرك ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء : ٢٣]، والآيات في ذلك كثيرة معلومة.

قال : (وصلةِ الأرحامِ)، ذكرنا بعض ما فيها، و(حُسْنِ الجوارِ) أي : تُحسن إلى جارك، والإحسان إلى الجار يشمل مرتبتين :

الأولى : أن تؤدي له حقه.

الثانية : أن تكف الأذى عنه.

والجيران الذين لهم حق حسن الجوار على مراتب.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٨/٦٩) من حديث أبي هريرة.

المرتبة الأولى : الجار الملاصق ، وهو أعظمهم حقًّا ، وقد جاء في الندب إلى حسن الجوار معه أحاديث كثيرة ، منها : قول النبي ﷺ : « ما زالَ جبريلُ يُوصيني بالجارِ حتى ظننتُ أنهُ سَيُوَرِّثُهُ »[(١)] .

المرتبة الثانية : الجار الجنب ، يعني : البعيد ، واختلف السلف في حد الجنب ، وهو ما ذُكر في آية النساء : ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء : ٣٦] ، قال بعضهم : حده سبعة بيوت من كل جهة ، هؤلاء يعتبرون جيران جنب ، أمر اللّه ﷻ ووصى بهم . وقال آخرون : حده أربعون دارًا من كل جهة . وقد جاء فيها حديث ، ولكنه ضعيف[(٢)] .

المرتبة الثالثة : جيران البلد ، أي : من يساكنك في البلد التي أنت فيها ولو كان في طرف البلد وأنت في الطرف الآخر ؛ فإنه يُسمى جارًا ؛ كما قال ﷻ : ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب : ٦٠] ، فالذي يسكن معك في نفس البلد يُعتبر جارًا ، فله حق حسن الجوار .

وهذه المراتب أولها أعظمها ، والثاني - الجار الجنب - متوسط وله حق عظيم أمر اللّه به ، والثالث من باب العموم وحسن الجوار للعامة .

والمرتبة الأولى والثانية تنقسم أيضًا إلى مراتب بحسب الحق ، فإذا كان جارًا وصاحب رحم ومسلمًا صار له ثلاثة حقوق : حق الجوار ، وحق الإسلام ، وحق الرحم ، وإذا كان جارًا مسلمًا وليس بذي رحم صار له حقان ، وإذا كان جارًا وليس بمسلم ولا بذي رحم صار له حق الجوار ، وقد كان النبي ﷺ يزور بعض جيرانه اليهود ، ويرسل لهم من بعض الطعام ونحو ذلك فهذا فيه حق الجوار .

قال : (والإحسانِ إلى اليتامى والمساكينِ وابنِ السبيلِ) ، وهذه تفاصيلها معروفة وواضحة ، فاليتامى هم من دون سن الاحتلام ممن مات من يعيلهم ، والمساكين يدخل فيهم الفقراء من لم يجد حاجته ، وابن السبيل المنقطع .

ولا شك أن من أهم المهمات أن يطلب طالب العلم ما به يكون عمله مع الخلق على بينة ، وإلا فما الذي يُفرق بين طالب العلم وبين غيره ؟ غير طالب العلم قد يعمل الشيء بمقتضى سماعه ، وبمقتضى طبيعته ، وبمقتضى عادته ، لكن طالب العلم يعمل الشيء وهو يتعبد به ، ويعرف أنه مأمور به ، ويعرف ما فيه من الدليل ، ويتذكر ما فيه من كلام أهل العلم ، فيعمله وهو على بينة من أمره ، فلا شك أنه لا يستوي هذا وذاك .

لهذا تُطلب مكارم الأخلاق وأنواعها مما في يكون في الباطن ، ومما يكون في التعامل مع الخلق ، وأحكام ذلك وتفاصيل المقام فيها .

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٤) ، والترمذي (١٩٤٢) ، وابن ماجه (٣٦٧٣) من حديث عائشة ، والبخاري (٦٠١٥) ، ومسلم (٢٦٢٥/١٤١) من حديث عبد اللّه بن عمر .

(٢) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ٢٧٦/٦ من حديث عائشة . وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٦٤٤٤) .

قال : (والرِّفْقِ بالمملوكِ) ، المملوك هو الخادم ، يعني : العبد الرقيق ، يُرفق به ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق ، ويُعان عليه ، ويُطعم مما يطعمه الإنسان ، ويُكسى مما يكتسي منه ... ونحو ذلك .

قال : (وينهونَ عنِ الفخرِ ، والخُيَلاءِ ، والبغيِ) هذا جانب المنهيات ، (الفخرِ ، والبغيِ) متقاربان ، لكن (الفخر) يكون بذكر ما أنت عليه بحق ، يعني : أنك تفتخر بما يكون فيك ، فتفخر بما أنت عليه بصدق ، أما (البغي) ففيه افتخار بالباطل ، أي : شيء لست أنت عليه .

والفخر نوعان :

* ما هو مأذون فيه . * ما هو مذموم .

والمذموم هو الذي أراده شيخ الإسلام في هذه الموضع ، قال : (وينهونَ عنِ الفخرِ) يعني : الفخر المذموم ، وأما الفخر المحمود بأن تذكر ما أنت فيه على جهة بيان الأمر وذكر ذلك للناس ؛ كما قال ﷺ : « أنا سيدُ ولدِ آدمَ يوم القيامةِ ولا فخرَ »[1] ، وقال سعد : « أنا أول العرب رمى بسهم في سبيل الله »[2] ، ونحو ذلك مما يُذكر فيه الأعمال الصالحة على جهة بيانها للخلق ، هذا إذا لم يكن على جهة الاستطالة على الخلق والترفع عليهم بفساد الباطن ؛ فإنه يكون محمودًا ، ولا يصير من الفخر المذموم .

والضابط في الفرق بين الفخر المذموم والفخر المحمود ، أن من صفات الفخر المحمود :

الأول : أن يذكر الشيء تحدثًا بنعمة الله عليه .

الثاني : أن يذكر الشيء لأجل أن يُقتدى به .

الثالث : أن يذكر ذلك ليشجع الناس على العمل .

فإذا ذكر ذلك لأجل هذه الأسباب ، وباطنه منطو على كراهة الفخر والاستطالة على الخلق ، فهذا لا بأس به ؛ كما ذكر ذلك العلامة شمس الدين ابن القيم وغيره .

أما الفخر المذموم فهو أن يذكر ذلك استطالة على الخلق وترفعًا عليهم ، وجاء في الكبر أنه : « بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس » ، والاستطالة عليهم ، وقال ﷻ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦] . قال بعض أهل العلم : الفخر بالاستطالة والترفع والاختيال ليس محمودًا إلا في حالين :

الأولى : الجهاد ، فالاختيال في الجهاد بأن يمشي بين الصفوف مختالًا ، ويقابل العدو باختيال ، هذا مأذون فيه ؛ كما جاء في الحديث : أن أبا دجانة يوم أحد أعلم بعصابة حمراء ، فنظر إليه رسول الله ﷺ وهو مختال في مشيته بين الصفين ، فقال : « إنَّهَا مشيةٌ يبغضها الله إلا في هذا الموضعِ »[3] .

---

(١) أخرجه مسلم (٣/٢٢٧٨) ، وأبو داود (٤٦٧٣) من حديث أبي هريرة ، وليس عندهما قوله : « ولا فخر » .

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٢٨، ٦٤٥٣) ، ومسلم (١٢/٢٩٦٦) ، والترمذي (٢٣٦٦) ، وابن ماجه (١٣١) .

(٣) أخرجه الطبراني (٦٥٠٨) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٢٢٠) من حديث خالد بن سليمان بن عبد الله بن خالد بن سماك بن خرشة عن أبيه عن جده .

الثانية : الصدقة ، فإن الفخر بالصدقة والفرح بها وإظهارها هذا ممدوح عند طائفة من أهل العلم .

قال : (والاستطالةِ على الخلقِ بحقٍّ أو بغيرِ حقٍّ) . الاستطالة على الخلق مذمومة ؛ بل الواجب على العبد أن يلين مع الخلق ، وأن يعتبر نفسه - إن لم يرحمه اللّه ﷻ - أهون الخلق ؛ فلهذا لا يستطيل ، وينصف من نفسه .

قال : (ويأمرونَ بمعالي الأخلاقِ ، وينهونَ عنْ سفسافِهَا) السفساف الرذيل منها ، (وكلُّ ما يقولونهُ ويفعلونهُ منْ هذا وغيرِهِ ؛ فإنما همْ فيهِ متبعونَ للكتابِ والسنةِ ، وطريقتُهُمْ هيَ دينُ الإسلامِ الذي بَعثَ اللّهُ بِهِ محمّدًا ﷺ) ، هذا فيه التنبيه على ما سبق من أن أهل السنة والجماعة في طريقتهم في باب الأخلاق إنما يتابعون فيه ما بعث اللّه به نبيه ﷺ ، وهذا ليفارقوا به أهل الضلال من الجفاة والغلاة .

قوله : (لكنْ لما أخبرَ النبيُّ ﷺ أنَّ أُمتهُ ستفترقُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً ؛ كُلُّهَا في النَّارِ إلا واحدةً ، وهيَ الجماعةُ ، وفي حديثٍ عنهُ أنَّهُ قالَ : « همْ منْ كانَ على مثلِ ما أنا عليهِ اليومَ وأصحابِي »)[1] . صارَ المتمسكونَ بالإسلامِ المحضِ الخالصِ عنِ الشَّوْبِ همْ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ) .

هذا المقطع فيه عدة مباحث :

الأول : أن حديث الافتراق المراد به أمة الإجابة لا أمة الدعوة ، فهذه الفرق الثنتان والسبعون فرقة من أمة الإجابة ، وهم الفرق التي خالفت الجماعة الأولى ، وأخرج أهل السنة منها بالإجماع الجهمية ؛ لأن الجهمية الغلاة أتباع جهم بن صفوان هؤلاء ليسوا من الثنتين والسبعين الفرقة أصلًا ، وأخرج طائفة من أهل العلم من المتقدمين ومن المتأخرين الرافضة الغلاة أيضًا من الثنتين والسبعين الفرقة ، وهذه الفرق الثنتان والسبعون ليست بكافرة خارجة عن الملة ، وقوله ﷺ : « كُلُّهَا في النار » . يعني : متوعدة بالنار ، وليس محكومًا لها بالخلود في النار .

قال شيخ الإسلام وغيره من أئمة أهل الإسلام : من ظن أن هذه الفرق خالدة مخلدة في النار كافرة فقد خالف إجماع السلف الصالح ، والسلف الصالح لم يحكموا على هذه الفرق بأنهم كفار خارجون عن الملة .

ولهذا يغلط بعضهم ويصف الفرق فيقول : هذه الفرق النارية . وهذه تسمية محدثة ، صحيح « كُلُّها في النار » لكن كلمة النارية تحتمل أن تكون مخلدة في النار أو غير مخلدة ، فقد يكون ظاهر اللفظ لأنهم مخلدون في النار ؛ ولهذا لا يصلح أن تُقال هذه الكلمة ؛ بل يقال : هذه الفرق متوعدة بالنار ، وخارجة عن طريق أهل السنة ، وضالة ، ومبتدعة ، وبدعهم مختلفة متفاوتة .

قال ﷺ : « كُلُّها في النار إلَّا واحدةً ، وهيَ الجماعةُ » ، الجماعة من هي ؟ جاء تفسيرها في الحديث الآخر ، قال : « همْ منْ كانَ علَى مِثْلِ ما أنَا عليهِ اليومَ وأصحابِي » المثلية هنا في العلميات وفي

---

(١) تقدم تخريجه .

العمليات ، يعني : من جهة الاعتقاد ومن جهة السلوك والعبادة .

قال ﷺ : (صارَ المتمسكونَ بالإسلامِ المحضِ الخالصِ عنِ الشوبِ همْ أهلُ السنةِ والجماعةِ) ، فأهل السنة والجماعة فئة واحدة ، وفرقة واحدة ، وطائفة واحدة ، وهم أهل الحديث ، وهم أهل الأثر ، وهم أتباع السلف الصالح رضوان الله عليهم ، وهذا شبه إجماع من السلف على أن أهل السنة والجماعة هم أهل العلم وأهل الحديث وأهل الأثر ، وما شابه ذلك من الكلمات الدالة على المراد .

وقد غلط طائفة من أهل العلم من الحنابلة وغيرهم فقالوا : الفرقة الناجية عبارة عن ثلاث فئات :

الأولى : أهل الحديث .

والثانية : الأشاعرة .

والثالثة : الماتريدية .

كما قال ذلك السفاريني في « لوامع الأنوار البهية » ، وغيره من المتأخرين ، قال : (اعلم أن أهل السنة والجماعة ثلاث طوائف : أهل الحديث والأثر ، والأشاعرة ، والماتريدية) ، وهذا قول باطل وغلط كبير ؛ لأن الأشاعرة والماتريدية من الفئات التي عليها الوعيد ؛ لمخالفتهم أهل السنة في منهج التلقي ، وفي تقديم النصوص على العقل ؛ لأنهم يقدمون العقل على النصوص ، وكذلك في الصفات ، وفي الإيمان ، وفي القدر ، وفي مسائل أخر خالفوا أهل السنة ، فليسوا من أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح ؛ بل هم من المبتدعة الضلال .

قوله : (وفيهمُ الصديقونَ ، والشهداءُ ، والصالحونَ ، ومنهمُ أعلامُ الهدى ، ومصابيحُ الدُّجى ، أُولو المناقِبِ المأثورةِ ، والفضائلِ المذكورةِ ، وفيهمُ الأبدالُ ، وفيهمُ أئمةُ الدينِ ، الذينَ أجمعَ المسلمونَ على هدايتهمْ ودرايتِهِمْ) .

قال : (وفيهمُ الصديقونَ ، والشهداءُ ، والصالحونَ) ، ذكر هؤلاء الثلاثة ؛ كما في قوله ﷻ : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء : ٦٩] ، فالصديقون من أهل السنة والجماعة ، والشهداء الذين ماتوا على السنة لا على البدعة ، هؤلاء من أهل السنة والجماعة ، والصالحون القائمون بحقوق الله وحقوق الخلق ، هؤلاء من أهل السنة والجماعة .

وفي لفظ الصالحين ما يشمل القيام بحقوق الله ، ومن حقوق الله أن تكون في العلميات - أي في الأمور الاعتقادية - على ما أمر الله ﷻ به على ما جاء به في النصوص ، فيخرج المبتدعة من وصف الصلاح ، ولو كانت جبهة المبتدع فيها ثفنة قد أثّر فيها السجود ، أو كان يصوم النهار ويقوم الليل ، ما دام أنه على اعتقاد بدعي في الله ﷻ ، فقلبه ليس بسليم ؛ فإن العمل الصالح القليل مع اعتقاد سليم هذا أعظم ما يتقرب به إلى الله ﷻ ؛ ولهذا جاء في أثر أبي الدرداء المعروف قال : (يا حبذا نوم الأكياس وإفطارهم ،

كيف يغبنون سهر الحمقى وصومهم ؟ ولمثقالُ ذرةٍ من برٍّ معَ تقوى ويقينٍ ، أعظمُ وأفضلُ وأرجحُ منْ أمثالِ الجبالِ عبادةً مِنَ المغترين) ، يعني أنه يقول : إن العبد قد يكون ينام في الليل ويُفطر في النهار ، يعني : ليس بكثر صيام نفل ولا يكثر صلاة ليل ، بل يستمتع بالليل نومًا ويستمتع بالنهار إفطارًا ، فيما كتب الله ﷻ له من النوافل ، ولا يشق على نفسه في أنه مثلًا يصوم يومًا ويفطر يومًا ، بل يكفي أن يصوم مثلًا ثلاثة أيام من كل شهر أو الاثنين والخميس من كل أسبوع ، أو على ما جاء ، وفي الليل يأخذ القليل ولا يطيل ، لكنه مع ذلك معه تقوى وخوف من الله ﷻ ويقين ، وإيمان صادق قوي ، والتزام وعقيدة صحيحة متيقنة لا شبهة فيها ولا شك ، يقول : إن هذا أفضل ممن يأتي بأمثال الجبال عبادة ولكنه من المغترين بكثرة عبادته بأنواع العبادة ، أو من المغترين بجهاده ، أو بأمره بالمعروف ، أو بنهيه عن المنكر ، ومغتر ببذله ، أو بدعوته ، أو بحركته .. إلى آخره ، لكنه ليس على سبيل وسنة ؛ فإن الأول فاق هذا الآخر ؛ لهذا وصف النبي ﷺ الخوارج بأنهم « يَحْقِرُ أحدكم صلاتَهُ مع صلاتِهِمْ ، وصيامَهُ مع صيامهمْ ، يَمْرُقُونَ من الدِّينِ كمُرُوقِ السَّهْمِ من الرَّمِيَّةِ »[1] ، فليست العبرة بكثرة العبادة ، أو بكثرة الجهاد ، أو بكثرة كذا وكذا ، أو بكثرة الدعوة ، إنما العبرة : هل هذا موافق للسبيل والسنة أم ليس موافقا ؟ فإن كان غير موافق فإنه ولو كان أمثال الجبال فلا نفع فيه ، أو أن غيره أنفع منه .

فالقصدَ القصدَ مع صلاح القلب في العقيدة ، ومتابعة السلف الصالح ، ونفي الزغل والدغل عنه ، وأن يحب لإخوانه المؤمنين ما يحب لنفسه ، وأن يسلم لسانه ، وتسلم يده ، ويكون في عقيدته وعمله موافقًا للسلف الصالح ؛ فإن هذا يزكو معه عمله ولو كان قليلًا ، والله ﷻ أكرم الأكرمين وأجود الأجودين ، لكن العمل مع بدعة وضلال هذا لا شك أنه على خطر .

قال : (ومنهم أعلامُ الهدى ، ومصابيحُ الدُّجى) ، يعني : من أهل السنة أعلام الهدى ومصابيح الدجى ، ويقصد بـ (أعلام الهدَى) الذين يُقتدى بهم من الأئمة ، (ومصابيح الدجى) الذين يؤخذ قولهم ، وصارت أقوالهم محفوظة في الأمة ، فصاروا مصابيح في الظلم يُهتدى بأقوالهم ، ويُنظر في سيرهم فيقتفى أثرهم ، فلهم الأثر في الأمة في ذلك .

قال : (أولو المناقبِ المأثورةِ ، والفضائلِ المذكورةِ) يعني : مما هو مسطر في كتب أهل العلم ؛ كما في ذكر مناقب الشافعي ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، وابن أبي حاتم .. إلى آخر الأئمة والحفاظ : البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والنسائي ، وأمثال هؤلاء الأعلام ، فهؤلاء هم (أولو المناقبِ المأثورةِ ، والفضائلِ المذكورةِ) ، وهكذا أئمة السنة والإسلام ، فمن نظر في سيرهم حقر نفسه معهم ، والنظر في سير الصالحين وأئمة أهل السنة يعطي طالب العلم رغبة في الاقتداء بهم ، وأن ينهج على نهجهم ، ولو لم يكن في هذا إلا واحدٌ ، فإذا نظر في سيرهم ولو خالفه

---

(١) تقدم تخريجه .

الأكثرون فإنه يكون على برد ويقين ؛ لأنه سبقه أئمة سنة وحق وهدى ، فقالوا ما قالوا ، فيتمسك بأقوالهم وآثارهم فإن فيها النجاة ؛ لأنهم تابعوا من قبلهم .

ومن خصائص أهل السنة أنهم لا يتكلمون إلا بما أثروه عمن قبلهم ، فطريقتهم طريقة مأثورة يأخذها الخالف عن السالف ، يأخذها المتأخر عن المتقدم ، ليس فيها ابتداع ولا استئناف ، وإنما هي منقولة بالإسناد ، هذا ينقل عن هذا عمله ، وهكذا حتى وصل إلينا اليوم الدين غضًا طريًا ؛ كما علمه الصحابة والتابعون ، فلم يذهب شيء من الدين بل هو محفوظ .

قال : (وفيهم) يعني : في أهل السنة (الأبدالُ) ، والأبدال جمع بدل ، وهو لفظ جاء في بعض الأحاديث ، لكن لم يصح حديث في الأبدال على الصحيح ، وإن كان بعض أهل العلم صحّح بعض هذه الأحاديث .

والأبدال هم أهل الحديث ، وأهل الأثر ، وأهل السنة ، إذا ذهبت منهم طائفة أبدل الله بهم طائفة أخرى ، فمفهوم كلمة (الأبدال) هو معنى قوله ﷺ : « لا تزالُ طائفةٌ منْ أمتي ظاهرينَ على الحقِّ لا يضرهمْ منْ خذلهمْ حتَّى يأتيَ أمرُ اللهِ وهمْ كذلكَ »[1] ، هذه الطائفة هم الأبدال ، وقيد بعض أهل العلم (الأبدال) بأنهم بعض الفرقة الناجية الطائفة المنصورة ، وهم الصديقون والصالحون ، وهم الأولياء المتقون ، فلفظ (البدل) إما أن يكون عامًا في الطائفة المنصورة ؛ الفرقة الناجية ، وإما أن يكون مخصوصًا به أهل التقى والزكاء ، وهم : الأولياء ، والصديقون ، والصالحون .

وهناك ألفاظ مقارنة أيضًا ظهرت في الأمة ، مثل : الأقطاب ، والأوتاد ، والنقباء .. ونحو ذلك ، وهذه كلها ألفاظ محدثة ، وإحداثها كان في أول الأمر ليس مرادًا به ما تشتمل عليه من المعاني الباطلة ، ثم استُخدمت في المعاني الباطلة ، فعُبد غير الله ، واستُغيث بغير الله بهذه الألفاظ : القطب الأكبر ، والغوث الأكبر .. ونحو ذلك مما فيه توجيه للعامة للشرك بالله جل جلاله وتقدست أسماؤه .

قال : (وفيهمُ أئمةُ الدينِ ، الذينَ أجمعَ المسلمونَ على هدايتِهِمْ ودرايتِهِمْ) في قوله : (أجمعَ المسلمونَ على هدايتِهِمْ)إخراج من كان من أئمة الدين ولم يجمع عليه المسلمون في هداية في أبواب السنة والاعتقاد ، فأئمة الدين كُثر ، منهم : أئمة أهل الحديث ؛ كأصحاب الكتب الستة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، والسفيانين ، ووكيع ، والأوزاعي ، وحماد بن سلمة ، وابن شهاب ، وأشباه هؤلاء الأئمة ، فهؤلاء هم أئمة الدين .

وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وأئمة هذه الدعوة من لدن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأبنائه وتلامذته ، ومن أخذ بدعوته وأخذ بطريقته إلى زماننا ، هؤلاء أئمة الدين (أجمعَ المسلمونَ على هدايتهمْ) ، يعني : أجمع أهل الحق على هدايتهم ، وإلا فإن لفظ المسلم المتصف

---

(١) تقدم تخريجه .

بالإسلام ليس مرادًا هنا ؛ لأن المعتزلة ابتلوا الإمام أحمد ، فالإمام أحمد ليس مجمعًا عليه بين الفرق الثلاث والسبعين ، وإنما هو مجمع عليه بالنسبة للفرقة الناجية ؛ كذلك الشافعي ومالك ، فأهل الاعتزال وأهل الضلال لهم خلاف في ذلك ، وهم منتسبون إلى الإسلام وباقون على اسم الإسلام ، فعُلم بهذا أن قوله : (أجمعَ المسلمونَ على هدايتِهمْ) المقصود هنا الخصوص ؛ لأن اللفظ العام قد يُطلق ويُراد به الخصوص ، هذا هو الظاهر .

قوله : (وهمُ الطائفةُ المنصورةُ الذينَ قالَ فيهمُ النبيُّ ﷺ : « لا تزالُ طائفةٌ منْ أمتي على الحقِّ منصورةً ، لا يضُرُّهمْ منْ خالفهمْ ، ولا مَنْ خذلهمْ ، حتَّى تقومَ الساعةُ »[1] ...) .

يعني : أن الفرقة الناجية ، وأهل السنة والجماعة ، والطائفة المنصورة ، هذه ألفاظ اختلفت ولكن المعنى واحد ، والمسمى واحد ليس مختلفًا ، فأهل السنة والجماعة هم الفرقة الناجية وهم الطائفة المنصورة ، ولفظ الفرقة الناجية ما جاء في النصوص ، وإنما فُهم من قوله ﷺ : « كلُّها في النَّارِ إلا واحدةً » ، قيل لهذه الواحدة : فرقة ناجية . باعتبار الفهم ، وإلا فإن لفظ (الفرقة الناجية) لم يرد في النصوص ، وأما الذي ورد فهو الطائفة المنصورة : « لا تزالُ طائفةٌ منْ أمتي على الحقِّ منصورةً »[2] .

والمنصورة والناجية طائفة واحدة بإجماع السلف الصالح فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة بلا خلاف بينهم في ذلك ، وإنما هذه خيارات متنوعة ، قيل لهم : فرقة ناجية باعتبار أنهم في الآخرة نجوا من النار ، وقيل لهم : طائفة منصورة باعتبار الدنيا والآخرة في أنهم نصروا في الدنيا وسينصرون في الآخرة ، قال ﷻ : ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَـٰدُ﴾ [غافر : ٥١] فهم منصورون في الحياة الدنيا ، ومنصورون يوم يقوم الأشهاد ، وهم يوم القيامة ناجون .

فهذه أسماء اختلفت لكن المسمى واحد ، مثل أسماء السيف ، ومثل أسماء المطر ، وأسماء الأسد ، تختلف الأسماء باعتبار اختلاف الصفات .

فيقال : سيف صارم ، مصلت ، وهو شيء واحد من جهة المسمى ، لكن اختلفت الصفة التي عنيت بتغير الاسم .

كذلك الأسد أسماؤه مختلفة والمسمى واحد ، وهو الحيوان المعروف .

كذلك المطر إذا قلت : مطر ، أو غيث ، أو طل ، أو نحو ذلك ، كل هذه الأسماء يُقصد بها ما ينزل من السماء ، لكن اختلفت باختلاف صفته .

كذلك اسم الفرقة الناجية ، الطائفة المنصورة ، أهل السنة والجماعة ، أهل الحديث ، أهل العلم ، كل هذه أسماء لشيء واحد ، يُراد به من كان متبعًا في الاعتقاد ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ ،

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

وخرج في صغير الأمر وكبيره عن قول المخالفين للجماعة الأولى .

قال في آخر هذه الرسالة العظيمة المختصرة الجامعة : (نسألُ اللَّهَ أنْ يجعلَنَا منهُمْ) ، وهذا فيه عدم التزكية للنفس ؛ فإن شيخ الإسلام مع ما قرر من هذه العقائد ، ومع ما هو معلوم من جهاده وعظم مقامه في هذا الدين ، ونشر اعتقاد السلف الصالح ، لكنه يرجو ، وهذا هو الواجب على المسلم المؤمن الموحد أن يسعى في أسباب النجاة ، في أسباب الاعتقاد الصالح ، ويسأل اللَّه ﷻ أن يجعله من الطائفة المنصورة ، ومن الفرقة الناجية ، مع سعيه في أسباب ذلك ، ولا يزكي نفسه ؛ فإن اللَّه ﷻ أعلم بالمتقين ، قال تعالى : ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم : ٣٢] . فنسأل اللَّه ﷻ أن يجعلنا منهم ، وأن يُلزمنا كلمتهم ، وأن يبصرنا بأقوالهم ، وأن يمن علينا بالاهتداء ، اللهم إنا نسألك بأسمائك الحسنى ، وبصفاتك العلا ، وباسمك الأعظم الذي إذا دُعيت به أجبت ، وإذا سُئلت به أعطيت ، أن تميتنا على اعتقاد الصحابة رضوان اللَّه عليهم ، وألا تميتنا إلا وأنت راضٍ عنا ، اللهم من كان منا مقصرًا فاغفر له ، واهده سبيل الرشاد ، ومن كان منا فيه قصور من جهة اعتقاده أو من جهة عمله ، اللهم فهيئ له أسباب كماله ، اللهم إنا نسألك وأنت الكريم الجواد ألا تجعلنا من الخائبين ، ولا من الذين يكون آخر عملهم أقبح من أوله ، وأن تجعل آخر أعمالنا خيرًا من أوائلها ، ونسألك أن تمن علينا بتوبة نصوح من كل شيء لا يرضيك قبل الممات ، اللهم إنا نسألك ثباتًا على الاعتقاد ، ومتابعة لسلف هذه الأمة ، وأن تخلص قلوبنا من الغش ، وأن تخلص أعمالنا من الرياء ، وأن تجعلنا راغبين في الآخرة متجانبين عن دار الغرور .

قال –رحمه اللَّه تعالى – : (نسألُ اللَّهَ أنْ يجعلَنَا منهمْ وألا يزيغَ قلوبنَا بعدَ إذْ هدانَا ، وأنْ يَهَبَ لنَا مِنْ لدنهُ رحمةً إنَّهُ هوَ الوهابُ) ، اللهم لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ، لا خير إلا خيرك ، ولا حول لنا ولا قوة إلا بك ، نحمدك والحمد لك ، والفضل والنعمة لك ، على أن تفضلت علينا بسماع هذا العلم وبإفادته ، وبالبذل فيه ، فأنت ولي ذلك والقادر عليه ، اللهم تقبل ذلك منا ، واغفر لشيخ الإسلام الذي أفادنا بذلك ، اللهم صل وسلم على معلِّم الناس الخير محمد بن عبد اللَّه كفاء ما علَّم ، وكفاء ما أرشد ، اللهم وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته ، اللهم وارض عن صحابة نبيك ﷺ ، اللهم ارض عنهم وارض عنا معهم ، اللهم واغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلًّا للذين آمنوا ، ربنا إنك رءوف رحيم ، وصلى اللَّه على نبينا محمد ، وآله وصحبه ، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين .

تم بحمد اللَّه ، والحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات

❁ ❁ ❁

الأسئلة

❁ قال الشيخ عبد العزيز المحمد السلمان رَحِمَهُ اللهُ :

□ المعروف والمنكر :

س١- ما هو المعروف ؟ وما هو المنكر ؟ وما الأصل في وجوبهما ؟ وهل وجوبهما كفائي ؟

ج- المعروف : اسم جامع لكل ما يحبه الله من الإيمان ، والعمل الصالح .

والمنكر : اسم جامع لكل ما يكرهه الله ، وينهى عنه ، والأصل في وجوبهما قوله تعالى : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة : ٧١] . وقال عن بني إسرائيل : ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة : ٧٩] .

وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال : « من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » . ووجوبهما وجوب كفائي يخاطب به الجميع ، ويسقط بمن يقوم به ، وإن كان العالم به واحدًا تعين عليه ، وإن كانوا جماعة لكن لا يحصل المقصود إلا بهم جميعًا تعين عليهم .

س٢- هل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من شروط ؟

ج- قال شيخ الإسلام : لابد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ، الثاني : لابد من العلم بحال المأمور ، والمنهي ، ومن الصلاح : أن يأتي بالأمر والنهي بالصراط المستقيم ، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود ، ولابد في ذلك من الرفق ، ولابد أن يكون حليمًا صبورًا على الأذى ، فإنه لابد أن يحصل له أذى ، فإن لم يحلم ويصبر ، كان ما يفسد أكثر مما يصلح ، فلا بد من الحلم ، والرفق ، والصبر ، والعلم قبل الأمر والنهي ، والرفق معه ، والصبر بعد . انتهى .

ويشترط في وجوب الإنكار : أن يأمن على نفسه ، وأهله ، وماله ؛ فإن خاف على نفسه سوطًا ، أو عصًا ، أو أعظم من ذلك ؛ كالسيف أو نحوه سقط عنه ، أمرهم ونهيهم ؛ فإن خاف السب أو سماع الكلام السيئ لم يسقط عنه الحزم ألَّا يبالي لما ورد : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » . وقوله : « لا يمنعن أحدكم هيبة الناس » . ومقام الأنبياء ، وأتباعهم بالصدع بالحق ، معلوم مشهور ، فمن أراد الاقتداء بهم وجده ، والله الموفق .

□ درجات إنكار المنكر :

س٣- ما هي درجات إنكار المنكر ؟

ج- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : فإنكار المنكر له أربع درجات :

الأولى : أن يزول ويخلفه ضده .

الثانية : أن يقل ، وإن لم يزل من جملته .

الثالثة : أن يخلفه ما هو مثله .

الرابعة : أن يخلفه ما هو شر منه .

فالدرجتان الأوليان مشروعتان ، والثالثة موضع اجتهاد ، والرابعة محرمة .

س٤- ما رأي أهل السنة والجماعة في إقامة الحج ، والجهاد ، والجمع مع الأمراء ؟

ج- يرون إقامة الحج والجهاد والجمع مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] ؛ وفي الصحيح : « إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » .

وعن أبي هريرة مرفوعًا : « الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برًا كان أو فاجرًا » . رواه أبو داود .

وفي الحديث الآخر : « الجهاد ماض منذ بعثني الله ﷺ حتى يقاتل آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار » رواه أبو داود [(١)].

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يصلون خلف من يعرفون فجوره ؛ كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، وقد كان يشرب الخمر ، وصلى مرة أصبح أربعًا ، وجلده عثمان بن عفان على ذلك ، وكان عبد الله بن عمر ، وغيره من الصحابة ، يصلون خلف الحجاج بن يوسف ، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف أبي عبيد وكان متهمًا بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال .

□ النصيحة :

س٥- ما معنى النصيحة ؟ وما معنى الإدانة بها ؟ ولمن هي ؟

ج- قيل : هي حيازة الحظ للمنصوح له ، وقيل : إخلاص النية من الغش للمنصوح له ، ومعنى إدانتهم بها التعبد بها ، وأما الذي هي له فكما في الحديث في جوابه ﷺ : « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

س٦- ما معنى حديث « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا » إلخ ؟

ج- الحديث يفيد أن المؤمنين من شأنهم التناصر ، والتكاتف ، والتظاهر على مصالحهم الخاصة والعامة ، وأن يكونوا متراحمين متحابين متعاطفين ؛ كما في الحديث الآخر الذي رواه البخاري ومسلم : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . ويفيد أن يكونوا على هذا الوصف ، فكما أن البنيان المجموع من أساسات وحيطان تحيط بالمنازل ، وسقوف ، وعمد ، كل نوع من ذلك لا يقوم بمفرده قيامًا تامًا قويًا حتى ينضم بعضها إلى بعض ، وإن قام فهو قيام ضعيف عرضه للعواصف ، والعوامل التي تزلزله أو تطرحه ، فيجب على المؤمنين أن يراعوا قيام دينهم وشرائعه ، وما يقوم ذلك ويقويه ، ويزيل

---

(١) تقدم تخريجه .

موانعه وعوارضه، متساعدين يرون الغاية واحدة، وإن تباينت الطرق والمقصود واحد، وإن تعددت الوسائل، ومثّل ﷺ اتحاد المسلمين وتعاونهم بالتشبيك بين الأصابع، وهو إدخال بعضها في بعض، وذلك يزيد في قوة كل من اليدين والأصابع، ويفيد الحديث النهي عن التفرق والاختلاف، والتخاذل والتعادي.

□ الحث على التوادد والتراحم والتعاطف:

س٧- ما معنى قوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»؟

ج- التوادد والتراحم والتعاطف كلها من باب التفاعل الذي يستدعي الجماعة في أصل الفعل، فالتراحم رحمة بعضهم بعضًا بسبب الأخوة الإيمانية، والتواد والتواصل: الجالب للمحبة كالتزاور، والتهادي.

والتعاطف: إعانة بعضهم بعضًا كما يعطف الثوب على الثوب، تقوية له؛ فالنبي ﷺ يمثل المؤمنين، وأنهم كالجسد الواحد، فكما أن الجسد إذا مرض منه عضو تألم له جميع البدن، فكذلك المؤمنون حقيقة إذا ناب واحد منهم نائبه، شعر بألمها الباقون، فسعوا حسب طاقتهم لإزالة ما أصابه، فهم كشخص واحد، وكل فرد بالنسبة للمجموع كالعضو بالنسبة للشخص، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وفي الحديث: «من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة» إلخ. وفي الحديث الآخر: «المؤمن أخو المؤمن، يكف عن ضيعته ويحوطه من ورائه». ففي الحديث: دليل على عظم حق المسلم على أخيه، والحث على ما يكون سببًا للثلاث المذكورة في الحديث.

س٨- بين معاني ما يلي من الكلمات (الصبر - البلاء - الرخاء - الشكر - الرضى).

ج- الصبر: حبس النفس على ما تكره تقربًا إلى الله، وأقسامه ثلاثة: صبر على طاعة الله، وصبر عن معاصي الله، وصبر على أقدار الله المؤلمة.

والبلاء: الغم والتكليف، والبلاء يكون منحة، ويكون محنة.

والشكر: عرفان الإحسان، ونشره.

والرخاء - بالفتح - وسعة العيش، والرضى ضد السخط.

المكارم: جمع مكرمة، وهي كل فائق في بابه، يقال: كريم.

ومحاسن الأعمال: جميلها.

فأهل السنة يدعون إلى كل خلق فاضل، ويحثون على ذلك.

س٩- ما معنى قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا»؟

ج- الخلق يطلق على كل صفة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير تكلف ، وهو صورة الإنسان الباطنة ، وورد في الحث على حسن الخلق أحاديث كثيرة ، ومن جملتها هذا الحديث ، ومما يثمره حسن الخلق تيسير الأمور لصاحبه ، وحب الخلق له ، ومعونتهم له ، والابتعاد عن أذاه ، وقلة مشاكله في الحياة مع المعاملين والجالسين له ، واطمئنان نفسه ، وطيب عيشه ، ورضاه به .

ومن محاسن الأخلاق : الصدق ، والشهامة ، والنجدة ، وعزة النفس ، والتواضع ، والتثبت ، وعلو الهمة ، والعفو ، والبشر ، والرحمة ، والحكمة ، والشجاعة ، والوقار ، والصيانة ،والصبر ، والورع ، والحياء ، والسخاء ، والنزاهة ، وحفظ السر ، والقناعة ، والعفة ، والإيثار ، ونحو ذلك . وفي الحديث : دليل على أن الأعمال داخلة في الإيمان .

وفيه : تفاضل الناس في الإيمان ، والرد على من زعم أن الإيمان ، لا يزيد ولا ينقص ، فمما و د في مدح حسن الخلق ، والحث عليه قوله ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم إلى الله ، وأقربكم منه مجلسًا يوم القيامة » . قالوا : بلى ، قال : « أحسنكم أخلاقًا » .

وقوله : « لن تسعوا الناس بأموالكم ، ولكن سعوهم ببسط الوجه ، وحسن الخلق » .

وقوله : « ما من شيء يوضع في ميزان العبد أثقل من حسن الخلق » .

وقوله ﷺ ؛ لما سُئل عن أكثر ما يدخل الناس الجنة : « تقوى الله وحسن الخلق » .

□ صلة الرحم :

س١٠- ما هي الرحم ؟ وبأي شيء تكون صلتها ؟ وما معنى العفو والظلم ، والحرمان ؟ وما دليل أهل السنة على حثهم على هذه الخصال وعملهم بها ؟

ج- الرحم : القرابة ؛ لأنها داعية التراحم بين الأقرباء ، وتكون بزيارتهم ، ومعونتهم بالنفس ، وبالمال هدية ، وصدقة إن كانوا فقراء ، وهدية إن كانوا أغنياء ، ويعمل كل ما يستطيع من جر نفع ودفع ضر .

ومعنى العفو : الصفح والتجاوز عن الذنب ، ومعنى الظلم : وضع الشيء غير موضعه ، وأما الحرمان ، فمعناه : المنع ؛ أما دليلهم على صلة الرحم ، فلما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « الرحم معلقة بالعرش تقول : من وصلني وصله الله ، ومن قطعني قطعه الله » . متفق عليه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلًا قال : يا رسول الله ، إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني ، وأحسن إليهم ويسيئون إلي ، وأحلم عنهم ويجهلون علي ، فقال لئن كنت كما قلت ، فكأنما تسفهم المل ، ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت على ذلك » . رواه مسلم .

وأما الدليل على العفو ، فقوله تعالى : ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران : ١٣٤] .

وفي حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم : « وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًا » .

وأما دليلهم على إعطاء من حرم ، فحديث أبي هريرة ، قوله : « إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني ...» الحديث .

□ بر الوالدين :

س١١- ما معنى بر الوالدين ؟ وبأي شيء يكون برهما ؟ وما الدليل على ذلك ؟

ج- البر : الصلة ، والخير ، والاتساع في الإحسان ، وبر الوالدين يكون بطاعتهما بما لا يخالف الشرع وبالإحسان إليهما ، وبإكرامهما ، وبالتواضع لهما ، والشفقة عليهما ، والتلطف بهما ؛ بأن يقول لهما : قولًا حسنًا ، وكلامًا طيبًا مقرونًا بالاحترام ، والتعظيم ، مما يقتضيه حسن الأدب ، وغير ذلك مما يجب لهما عملًا بقوله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣] الآية ، والآيات الأخر ، والأحاديث .

□ الإحسان إلى الجار :

س١٢- من هو الجار ؟ وبأي شيء يكون الإحسان إليه ؟ وما هو الدليل على ذلك ؟

ج- الجار : يطلق على الداخل في الجوار ، والساكن مع الإنسان ، وعلى المجاور في البيت الملاصق بيته لبيتك ، وعلى الساكن في البلد ، وعلى أربعين دارًا من كل جانب .

وعنه ﷺ : « الجيران ثلاثة : جار له حق واحد وهو المشرك ، له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم ؛ له حق الجوار وحق الإسلام ، وجار له ثلاثة حقوق ، وهو المسلم القريب ؛ له حق الجوار ، وحق الإسلام ، وحق الرحم » .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله : « وما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » . رواه البخاري ومسلم .

والإحسان يكون بعمل ما يستطيع معه من أنواع الخير بإهداء ما تيسر ، وبداءته بالسلام ، وإظهار البشر له وإعانته ، والتوسيع له في معاملة وقرض ، وعيادته وتعزيته عند المصيبة ، وتهنئته بما يفرحه ، ويستر ما انكشف له من عورة ، ويغض بصره عن محارمه ، ومنع أولاده من أذى أولاد جاره ، ولا يرفع عليه الراديو إن كان ممن قد ابتلي به في أوقات راحتهم ؛ لأنه ينشأ عنه سهرهم وأطفالهم وأذيتهم لا سيما إذا كان مفتوحًا على أغاني والعياذ بالله ، ولا يلقي حول بابه ما يتأذى به جاره ، ولا يطلّ عليهم من سطح أو نافذة ، ويتلطف لأولاده ، ويصفح عن زلته ، ونحو ذلك من أعمال الخير ، ودفع ما يؤذي .

□ الإحسان إلى اليتيم :

س١٣- من هو اليتيم ؟ وبأي شيء يكون الإحسان إليه ؟ وما الدليل على ذلك ؟

ج- اليتيم من مات أبوه ولم يبلغ ، والإحسان إليه يكون بكفالته ، وتعليمه ، ورعاية حاله ، والتلطف

به ، وإكرامه ، والشفقة عليه ، والعناية بأموره ، وتنمية ماله ، ونحو ذلك من أنواع الإحسان إليه ، وقد ورد في الحث على الإحسان إليه آيات وأحاديث .

أما القرآن : فقوله تعالى : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، وقال : ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى : ٩] ، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام : ١٥٢] ، وقال : ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد : ١١- ١٥] .

وأما الأحاديث فمنها : حديث سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا » . وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما . رواه البخاري .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن نبي الله ﷺ قال : « من قبض يتيمًا من بين المسلمين إلى طعامه ، وشرابه أدخله الله الجنة البتة إلا أن يعمل ذنبًا لا يغفر » . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلًا شكا إلى النبي ﷺ قسوة قلبه ، فقال : « امسح رأس اليتيم ، وأطعم المسكين » . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

□ الإحسان إلى المسكين وابن السبيل :

س١٤- من المسكين ؟ ومن ابن السبيل ؟ وما معنى الإحسان إليهما ؟ وما معنى الرفق بالمملوك ؟ وما هو الدليل على ذلك ؟

ج- أما المسكين : فهو الساكن لما في أيدي الناس لكونه لا يجد شيئًا ، وإذا أطلق دخل فيه الفقير وبالعكس ، وإذا ذكرا معًا كما في أصناف الزكاة ، فقال بعض المفسرين لآية الزكاة : إن الفقير هو المتعفف الذي لا يسأل الناس شيئًا ، والمسكين هو الذي يسأل ويطوف يتتبع الناس .

وقيل : الفقير من به زمانة ، والمسكين : الصحيح الجسم .

وأما ابن السبيل : فهو المسافر المجتاز في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفر ، ويكون الإحسان إلى المساكين ، وأبناء السبيل بأنواع الإحسان من صدقة فريضة ونافلة ، وإعارة ، وهدية ، وتقريبهم ، والتلطف بهم ، وإكرامهم ونحو ذلك ، وقد حث الله على الإحسان إلى المساكين ، وأبناء السبيل في عدة آيات ، قال تعالى : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ﴾ [البقرة : ٢١٥] .

وكما في آية الحقوق العشرة : ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [النساء : ٣٦] الآية ، وآية براءة : ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة : ٦٠] الآية .

وأما الأحاديث : فعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ : « الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله » الحديث .

وثبت عن النبي ﷺ أنه جعل يوصي أمته في مرض الموت يقول : « الصلاة الصلاة ، وما ملكت أيمانكم » . والرفق بالمملوك بأن لا يكلفه ما لا يطيق ، ويلين له الجانب ، فورد عنه ﷺ : أنه قال : « لا يدخل الجنة سيئ الملكة » .

وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « هم إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتوهم فأعينوهم » . أخرجاه ، والله أعلم .

س١٥- بين معاني ما يلي من الكلمات ، وأدلة أهل السنة على النهي عنها ؟ الفخر - الخيلاء - الاستطالة ؟

ج- الفخر : التمدح بالخصال . والخيلاء : الكبر ، والاستطالة على الخلق والتعدي ، والترفع عليهم ، واحتقارهم والوقيعة بينهم ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان : ١٨] ، وقال : ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف : ١٤٦] الآية ، وقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف : ٤٠] الآية ، ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر : ٦٠] ، والآيات في القرآن كثيرة في ذم الكبر .

وأما السنة : فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « بينما رجل ممن كان قبلكم يجر إزاره من الخيلاء فخسف به ، فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » . رواه البخاري والنسائي .

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » . فقال أبو بكر : يا رسول الله إن إزاري يسترخي إلا أني أتعاهده ، فقال رسول الله ﷺ : « إنك لست ممن يفعله خيلاء » . رواه مالك والبخاري .

وعن عياض بن حماد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أوحي إليّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد » . رواه مسلم وأبو داود .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أربعة يبغضهم الله : البياع الحلاف ، والفقير المختال ، والشيخ الزاني ، والإمام الجائر » . رواه النسائي وابن حبان في صحيحه .

وعن أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في خطبة الوداع : « إن دماءكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا هل بلغت » . رواه البخاري .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « كل المسلم على المسلم حرام ؛ دمه وعرضه وماله » رواه مسلم والترمذي .

□ نماذج من معالي الأخلاق ونماذج من سفسافها :

س١٦- اذكر شيئًا من معالي الأخلاق وشيئًا من سفسافها ، ودليل أهل السنة على الأمر بمعالي الأخلاق ، ودليلهم على النهي عن سفسافها ؟

ج- أما مثال معالي الأخلاق : العفة ، الأمانة ، الشجاعة ، السخاء ، الحياء ، التقى ، والتواضع ، العدل والحلم والصدق وحسن الخلق ، وسائر الأخلاق الحميدة والأفعال الرشيدة ، وأما مثال سفسافها : الظلم ، البخل ، الشح ، الخيانة ، المكر ، الكذب ، الحسد ، الغيبة ، النميمة ، الجبن ونحو ذلك ، قال الله تعالى : ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف : ١٩٩] . وقال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل : ٩٠] . وقال ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء : ٩] . ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى : ٥٢] . ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ [النمل : ٧٩] . وقال أبو سفيان حينما قال له هرقل : فماذا يأمركم ؟ قلت : يقول : اعبدوا الله وحده ، ولا تشركوا به شيئًا ، واتركوا ما كان يعبد آباؤكم ، ويأمرنا بالصلاة ، والصدقة ، والعفاف ، والصلة . وعن سهل بن سعد مرفوعًا : « إن الله كريم يحب الكرم ، ومعالي الأخلاق ويكره سفسافها » . وعن جابر مرفوعًا : « إن الله يحب مكارم الأخلاق ويكره سفسافها » .

□ طريقة أهل السنة وعلاقتهم الفارقة :

س١٧- ما هي طريقة أهل السنة والجماعة ؟ وهل لهم من علامة تميزهم عن غيرهم ؟

ج- طريقتهم دين الإسلام الذي بعث به الله محمدًا ﷺ ، قال الله تعالى : ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران : ٨٥] ، وعلامتهم الفارقة هي المشار إليها بقوله ﷺ : « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » .

س١٨- من الصديق ؟ ومن الشهيد ؟ ومن المراد بأعلام الهدى ، ومصابيح الدجى ؟

ج- الصديق : هو الذي صدق في قوله وفعله ، الكثير الصدق .

والشهيد : هو من قتل في المعركة ، والمراد بأعلام الهدى : العلماء ، وسمي العالم علمًا ؛ لأنه يهتدى بعلمه ، وكذلك مصابيح الدجى ، وهذا تشبيه لعلماء السنة المهتدين ، وأهل الخيرات من المصلحين في الأمة بالجبال الشاهقة ، والعلامات الواضحة التي يعرفون بها طريق الفلاح ، والفوز وبالمصابيح النيرة التي تضيء الطريق للساكنين .

س١٩- ما هي المناقب ؟ وما هي الفضائل ؟ ومن هم الأبدال ؟ ومن المراد بأئمة الدين ؟

ج- المناقب : المفاخر والفضائل ؛ جمع فضيلة ، وهي ضد النقيصة .

وأما الأبدال ، قيل : هم الأولياء والعباد . وقيل : هم الذي يجددون الدين يخلف بعضهم بعضًا في

الذب عنه ؛ كما في الحديث يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها ، وأما الأئمة في الدين ، فهم العلماء المقتدى بهم قال تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة : ٢٤] . قال بعض العلماء : بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين . أخذًا من الآية الكريمة . والله أعلم .

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

وكان الفراغ من هذه الأسئلة والأجوبة ضحوة الأربعاء

في الساعة الواحدة والنصف في محرم ٣٠ /١٣٨١هـ

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾

[الإسراء : ١١١]

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

❁ ❁ ❁

من إصدارتنا :

شرحُ
الأربعينَ النَّوَوِيَّة

شرحها العلماء الأجلاء :

الإمام العلامة محيي الدين النووي

الإمام العلامة ابن دقيق العيد

العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي

العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين

الناشر

دار ابن الجوزي

من إصدارتنا :

مجموعة دروس وفتاوى

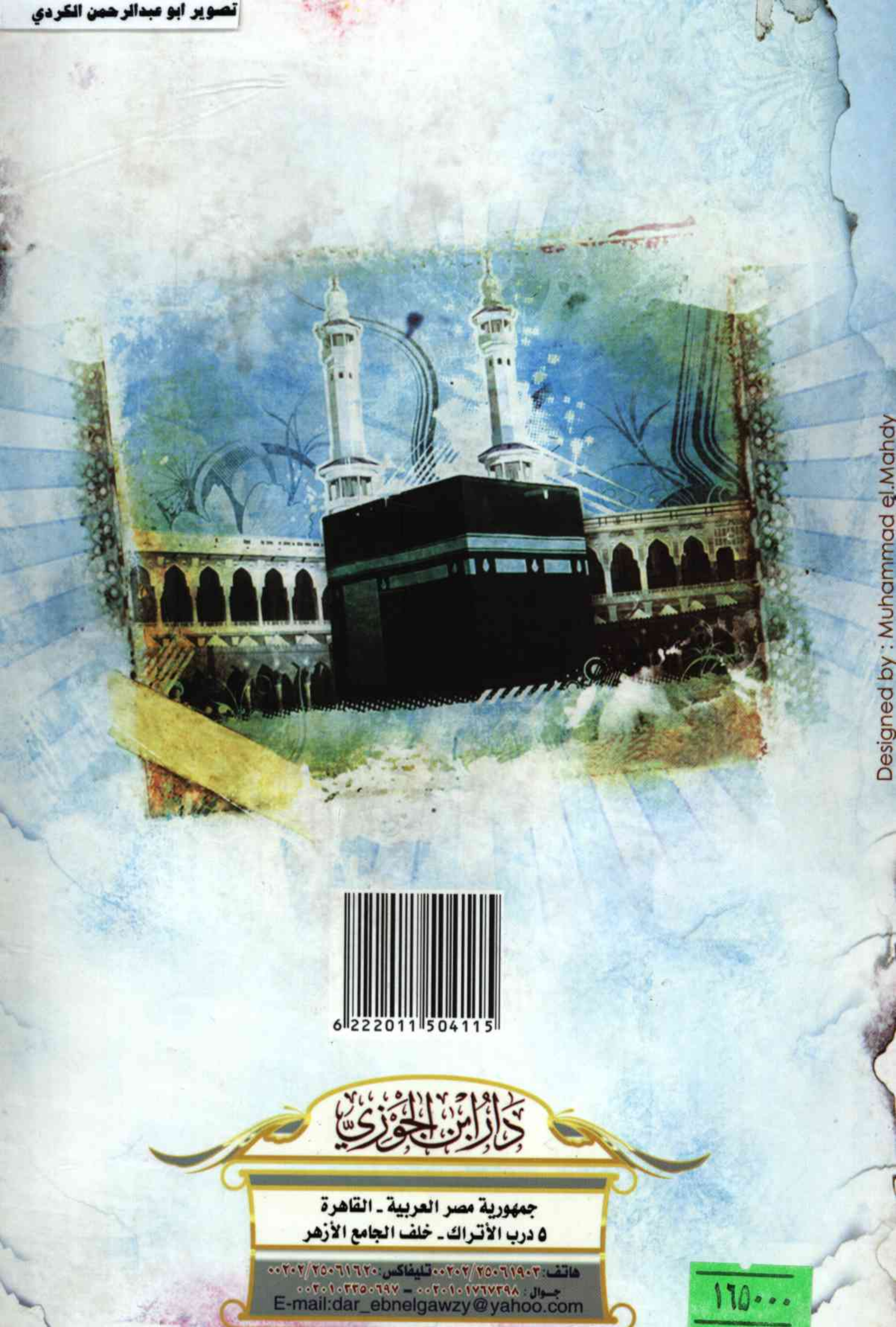
الحرم المكي

لفضيلة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين

الناشر

دار ابن الجوزي


تصوير ابو عبدالرحمن الكردي
Designed by : Muhammad el.Mahdy
6 222011 504115
دار ابن الجوزي
جمهورية مصر العربية ـ القاهرة
٥ درب الأتراك ـ خلف الجامع الأزهر
هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٥٠٦١٩٠٣ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٢٥٠٦١٦٢٠
جوال: ٠٠٢٠١٠١٧٦٧٣٩٨ - ٠٠٢٠١٠٣٣٥٠٦٩٧
E-mail:dar_ebnelgawzy@yahoo.com